

المركز الديمقراطي العربي
بن ليدن - ألمانيا



المركز الديمقراطي العربي
بن ليدن - ألمانيا



تحرير وتنسيق :

د. عبد القادر التايري د. إبراهيم الأنصاري

الهجرة الدولية والديناميات السوسيوإقليمية
السياقات - التجليات - الإفرازات

الهجرة الدولية
والديناميات السوسيوإقليمية
السياقات - التجليات - الإفرازات

كتاب جماعي

2021



Democratic Arab Center
Berlin - Germany



INTERNATIONAL MIGRATION
AND SOCIOLOGICAL DYNAMICS
Contexts - manifestations - secretions



VR . 3383 – 6507 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



الهجرة الدولية و الديناميات السوسيو مجالية : السياقات - التجليات - الإفرازات

تحرير واشراف: د. إبراهيم الانصاري _ د. عبد القادر التايري

الطبعة الأولى

رئيس المركز: أ. عمار شرعان

مؤلف جماعي: الهجرة الدولية و الديناميات السوسيو مجالية : السياقات - التجليات - الإفرازات

تحرير واشراف: د. إبراهيم الانصاري _ د. عبد القادر التايري

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383-6507B

عدد صفحات الكتاب: 525

الطبعة : الأولى 2021

المركز الديمقراطي العربي

جامعة محمد الأول

UNIVERSITÉ
MOHAMED PREMIER



المركز الجامعي لدراسات الهجرة- وجدة

الناشر:

بتنسيق بين المركز الديمقراطي العربي- برلين والمركز الجامعي لدراسات الهجرة
التابع لجامعة محمد الأول- وجدة-المغرب



لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا

2021

**All rights reserved No part of this book may be reproduced.
Stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any
means without prior Permission in writing of the publisher**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

اللجنة العلمية للكتاب:

- ✓ د. امحمد لزعر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس
- ✓ د. البوزيدي عيسى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل – القنيطرة
- ✓ د. محمد حيتومي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
- ✓ د. محمد حمجيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس
- ✓ د. عبد الواحد بوبرية، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- تازة
- ✓ د. عبد المجيد السامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-المحمدية
- ✓ د. عمرو إديل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة مولاي إسماعيل، مكناس
- ✓ د. ندرأوي مصطفى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني-المحمدية
- ✓ د. عبد الحق الصديق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة
- ✓ د. هرو عزي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة
- ✓ د. إبراهيم الأنصاري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء
- ✓ د. عبد القادر التايري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة
- ✓ د. عبد الله الحجوي، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء
- ✓ د. عبد الحق البكوري، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الأول- وجدة
- ✓ د. خالد شيات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول- وجدة
- ✓ د. محمد جلال العدناني، جامعة السلطان مولاي سليمان- بني ملال
- ✓ د. عبد العزيز فعراس، كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس- الرباط
- ✓ دة. ثورية لمبعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان- بني ملال
- ✓ د. حسن رامو، معهد الدراسات الإفريقية – الرباط
- ✓ د. عبد الواحد فينك كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء
- ✓ دة. صليحة الأطرش، جامعة البويرة – الجزائر
- ✓ دة. شريفة كلاع، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3- الجزائر
- ✓ د. علي بوخلخال، جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر
- ✓ د. سعيد كمتي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال
- ✓ د. حميد اعنبر، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الجديدة
- ✓ د. فؤاد الاكلح، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين اسفي
- ✓ د. عبد النور صديق، جامعة محمد الخامس، الرباط

- ✓ دة. جميلة السعيدى، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
- ✓ د. يوسف بليط، الكلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول- الناظور
- ✓ د. محمد عسيوي، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
- ✓ د. عبد القادر بوطالب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
- ✓ دة. الزهرة الخمليشي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
- ✓ د. فؤاد الربيع، مركز الشرق للدراسات والأبحاث- المغرب
- ✓ د. محمد الحسني، مركز الشرق للدراسات والأبحاث- المغرب
- ✓ د. إدريس بلعابد، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- وجدة
- ✓ د. امحمد موساوي، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- فاس
- ✓ د. عبد الرحيم فراح، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين- فاس
- ✓ د. عزيزة خرازي. جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال
- ✓ د. إدريس مقبوب، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
- ✓ د. منير الصادقي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات، تازة
- ✓ د. المصطفى اليزيدي. جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
- ✓ عبد السلام بوهلال أستاذ باحث، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب



الفهرست

الترتيب	العنوان	الصفحة
1	توطئة د. ابراهيم الانصاري - د. عبد القادر التايري	7
2	ملامح من التحولات السوسيو-تاريخية للهجرة بالمغرب. يوسف كريم	09
3	دور المهاجر الدولي في تعزيز التحولات المجالية بالريف الأوسط الشرقي حالة مجال اكزناية حياة بوبشيرى	22
4	حصيلة البحث الجغرافي حول الجهة الشرقية: حالة البحث في مسألة الهجرة الدولية عبد القادر التايري-عبد النور صديق-بنيونس بنعائشة	33
5	الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء "حالة مدينة تطوان"-المغرب عزيزة عسو-حمزة الهاليل-محسن إدالي	56
6	صورة المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في الذهنية المغربية وتأثيرها على اندماجهم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المغربي. مقارنة سوسيو تاريخية رفيق أيت تكتنا.	75
7	هجرة العمالة الدولية من إقليم الحسيمة نحو أوروبا الغربية، المراحل والخصائص شريف الشرشاوي-امحمد لزعر	99
8	الشباب العربي بين أزمة التشغيل والهجرة "غير النظامية": دراسة سوسيو لوجية في الحالة التونسية مصباح الشيباني،-شادلية عبدالله	111
9	الهجرة والتنمية: مقارنة تاريخية ادريس أقبوش	124
10	ديناميات الهجرة الدولية بالبلدان العربية: دراسة حالة ليبيا محمد على أحمد،	138
11	الهجرة الدولية والتنمية الترابية الحضرية: المدن الصغرى من ضعف تاهيل البيئة المحلية إلى طرد الاستثمارات الهجرية، نموذج الحوز الشرقي لمراكش. نورالدين الحباش	153
12	السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء: الحصيلة والتحديات محمد حمجيق-لمياء اجبيلو	165
13	الجاذبية المجالية لطنجة الكبرى بين تحديات الهجرة وأفاق التنمية المستدامة فريدة السنون-إلهام كريم-محمد حزوي	186
14	تأثير جانحة كورونا (كوفيد-19) بأوروبا على عائدات المهاجرين بأرياف سهل السراغنة بالمغرب عبد الصمد الزياتي	202
15	البعد الاقتصادي والتنموي للهجرة الدولية: دراسة المجال الساحلي المتوسطي حالة: أمجاو- تزاغين (الريف الشرقي) محمد القلوشي، إسماعيل بوكلبة-الحسن بلغيثري	215
16	الهجرة الدولية ودورها في إعادة تنظيم المجال بحوض كرت (شمال شرق المغرب) عادل بوشال - بلال المنعيم-عزي هرو	225
17	الهجرة الدولية والدينامية المجالية بالمحور الحضري "الناضور- سلوان- العروي" (شمال شرق المغرب) منصور الهبوز	237

247	السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة وحقوق المهاجرين عبد العالي بوكيد	18
267	التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء: رصد لحالة المعارف ما بين 2004 و2020 محمد الفرحي -مرزوق خلفان النقيبي - الصديق درعي	19
276	انعكاسات الهجرة الدولية على الأرياف المغربية : حالة الحوز الشرقي محمد ملوك	20
286	الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج ودورها في التنمية الاقتصادية للمغرب حاميد اعنبيبر	21
296	سياسة إحلال اليد العاملة في بلدان الخليج العربي: حالة سلطنة عمان أحمد بن محمد بن علي البلوشي	22
314	حصيلة الدراسات السابقة حول موضوع الهجرة الدولية بالمغرب ادريس اجنح- عبد الواحد بوبرية	23
331	الحدود في شمال المغرب ومحاولات العبور القاتل للضفة الأخرى الزهرة الخمليشي	24
348	العوامل المؤثرة على قرار هجرة ساكنة دائرة تاونات نحو الخارج نوراس ابن الحاج ، عمرو إدليل ، عبد السلام بوهلال	25
361	انعكاسات الهجرة غير الشرعية من دول شمال إفريقيا نحو أوروبا في ظل فيروس كورونا المستجد (كوفيد19): الواقع والتحديات صديقي أحمد- الطيبى عبد الله	26
377	المهاجرون المغاربة في فرنسا: أي مكانة للعمل الجمعي في قضايا الهجرة وآليات الاندماج؟ حبيبة التراكوي	27
386	العمالة المنزلية الوافدة إلى بلدان الخليج العربي: حالة ولاية صحار بسلطنة عمان عبد الحق الصدق- أحمد بن محمد بن علي البلوشي	28
399	الهجرة الدولية وحقوق الأقليات قراءة في الواقع العالمي الراهن هشام مصباح	29
408	الهجرة الدولية: قراءة مفاهيمية ونظرية فاطمة الزهراء اسميهر- فؤاد الكحل- سفيان كربوا	30
420	الهجرة وقضايا الاندماج : دراسة سوسولوجية لإشكالية اندماج المهاجرين بجهة الشرق (المغرب) عبد الحق اليكوري	31
445	التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وأثرها على التنمية بالمغرب جميلة السعيدى- إبراهيم الأنصاري- سكينه حجوي	32
453	Les MRE de retour de la Région de l'Oriental entre les défis de l'intégration et de la réintégration -BENAICHA Benyouness --SBAI Abdelkader --BENRABIA Khadija	33
473	La protection juridique des droits des immigrés étrangers au Maroc مصطفى سدني	34
487	the case of the oasis town of Effects of international migration on the urban economy Figui: In the south-eastern border areas KASSOU Khalid - EL YAZIDI Mustapha - BOUABID Noureddine- GHAZI Abdelkhalek.	35
511	The Islam from closed public space to the open one's Stefano ALLIEVI-Issam MOUKHLI	36

توطئة

انطلق السّجل الدولي حول الهجرة العابرة للحدود منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. واشتد هذا السّجل را هنا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعرفها بعض بؤر التوتر في العالم، وفي قلبها منطقتنا العربية.

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية الصرفة قد حركت الهجرة منذ أقدم العصور، حيث يهاجر الناس من مناطق الندرة نحو مناطق الوفرة إلى حيث توجد الثروات وفرص العمل؛ فإن الظاهرة الهجرة لم تكن دائما قرارًا يخضع للإرادة الفردية وللمنطق الاقتصادي كما بسطته النظريات الاقتصادية للهجرة، فقد تكون الهجرة أيضا فعلا مدبرا سواء كإجراءات إدارية وقانونية أو كإجراءات تعسفية (التهجير القسري والتعسفي)، وتدخل في هذا الباب أيضا الهجرة المنظمة على غرار الاتفاقيات التي تعقدها الدول فيما بينها لانتقال اليد العاملة موسميا أو بصفة دائمة، أو حملات الهجرة التي تنظمها بعض الدول بناء على معايير محددة، والتي أثبتت أن الهجرة لم تعد هجرة كتلية Emigration de masse بل باتت تنحو نحو الانتقائية. ولما كانت التدفقات الهجرة تتجه عموما من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال أو من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية على الأصح - وضمنها دول الخليج العربي - فإن الظاهرة الهجرة أصبحت تنصدر برامج عمل الحكومات والأحزاب، وتحضر بقوة في البرامج الانتخابية لدى أحزاب اليمين المتطرف في الدول الغربية التي تستغلها لأهداف سياسية، كما تحضر في النقاشات العمومية وفي العلاقات بين الدول الثنائية منها والجماعية؛ ما يؤكد أنها باتت تشكل مصدر قلق لشعوب دول الاستقبال بخصوص هويتها الوطنية التي تتقاطع مع القضايا الأمنية والثقافية والاجتماعية معًا. ما جعل هذه الدول تتجه نحو تقنين الهجرة والتحكم في تياراتها عن طريق تطوير ترسانة من القوانين والتشريعات المناسبة، ما دامت حاجتها مستمرة إلى هاته العمالة الوافدة لضرورات اقتصادية، حيث يساهم الوافدون في التنمية الاقتصادية لدول المقصد بشكل لا يمكن إنكاره، ويَشغَلون بشكل عام الوظائف التي توجد في أسفل السلم الاجتماعي والتي يترفع عنها المواطنون.

ويشكل حوض البحر المتوسط مجالا متفردا على مستوى الهجرات الدولية حيث انتقلت الشعوب على جانبيه منذ أقدم العصور، لكن تيارات الهجرة في وقتنا الحالي تبدلت وباتت تتجه من ضفتيه الجنوبية والشرقية إلى ضفته الشمالية بشكل شبه حصري، ما يجعل منطقة شمال إفريقيا في قلب الظاهرة الهجرة الدولية، حيث تشكل منطلقا ومعبرا للهجرات في آن واحد، ولاسيما الهجرات الوافدة من دول جنوب الصحراء، ما يطرح عدة تحديات أمنية واجتماعية، خاصة أن هذه الهجرة العابرة تحولت تدريجيا إلى هجرة مستقرة بعد تشديد أوروبا المراقبة على حدودها الجنوبية، ما يفرض على دول شمال إفريقيا التعامل مع هذه المستجدات من منظور إنساني، وقد أعطى المغرب النموذج في ذلك بمبادرته إلى التسوية القانونية لأوضاع المهاجرين السريين، مع تطوير قوانينه المرتبطة بالهجرة واللجوء.

وعلى مستوى الوطن العربي، تشكل دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من المناطق الأكثر استقطابا للعمالة الوافدة على الصعيد العالمي، الشيء الذي ساهم في إحداث مجموعة من التحولات في هذه المجتمعات ليس من حيث الثقل الديمغرافي للمهاجرين فحسب، والذي غير وجه المجتمعات الخليجية، ولكن أيضا على مستوى التأثير الثقافي والاقتصادي؛ ما جعل هذه الدول تتجه نحو وضع سياسات وطنية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، رغم صعوبة التخلي عنها نهائيا في الوقت الراهن، على الأقل بالنسبة للأعمال المضنية والهامشية كالعمالة المنزلية وأعمال التشييد.

من جهة أخرى تشكل مسألة اندماج المهاجرين إحدى القضايا الشائكة والمتداخلة التي تطرحها الهجرة الدولية وذلك على مستويين: مستوى اندماج المهاجرين في دول استقبالهم سواء كانت هجرتهم دائمة أم مؤقتة، ومستوى اندماج المهاجرين العائدين في مجتمعاتهم الأصلية بعد سنوات طويلة من الاغتراب، لاسيما أنه من المأمول أن يساهم هؤلاء في تنمية بلدانهم الأصلية بسبب ما يُفترض أنها خبرات اكتسبوها من الهجرة، وأموال راكموها طيلة مدة هجرتهم؛ وهنا تطرح مسألة أخرى وهي ثنائية "هجرة دولية- تنمية ترابية" التي أثارت بدورها سجالاتا قويا بين الباحثين بين مدافع عن الوجه الإيجابي للهجرة كداعم للتنمية ومن يعتبرها مجرد وجه من أوجه التبعية والتخلف.

إن هذه القضايا المختلفة التي تطرحها الهجرة الدولية، أثارت اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف أنحاء العالم ومن مختلف التخصصات والزوايا: قانونية، وتاريخية، واجتماعية، ومجالية، وأمنية، واقتصادية، وثقافية ولغوية... فأضحت بذلك الهجرة واحدة من القضايا التي لا سبيل لتجنبها في عالمنا المعاصر، أمام تعقدها وتعدد سياقاتها، وتجلياتها وإفرازاتها.

في هذا السياق يأتي هذا المؤلف الجماعي الذي ينشره المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في برلين بألمانيا بتنسيق مع المركز الجامعي لدراسات الهجرة التابع لرئاسة جامعة محمد الأول بوجدة/ المملكة المغربية، لتوسيع دائرة الاهتمامات بقضايا الهجرة، وللتفكير في هذه الظاهرة كموضوع يفتح آفاق بحثية متعددة الأبعاد، بما يمكن من الإسهام في بلورة رؤى وحلول تساهم في معالجة الإشكالات المرتبطة بالهجرة.

بقلم

د. ابراهيم الانصاري ود. عبد القادر التايري

ملاحم من التحولات السوسيو-تاريخية للهجرة بالمغرب.

Characteristics of the socio-historical transformations of immigration in Morocco

ذ. يوسف كريم

مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الكلية المتعددة التخصصات تازة- جامعة فاس.

البريد الإلكتروني:

youssefk8@gmail.com

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مختلف التحولات البنيوية التي عرفتها وتعرفها الهجرة بالمغرب الذي تحول اليوم بحكم الواقع والسياسة، إلى دولة استقبال وعبور للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، بعد أن كان تاريخيا دولة مصدرة للهجرة. وهو ما يفرض عليه البحث عن حلول لقضايا الهجرة في إطار استراتيجية التعاون جنوب-جنوب. ويهدف موضوع الدراسة، أيضا، إلى تفسير هذه التحولات بمنظور سوسيلوجي، والذي أنتج وضعاً جديداً للمهاجر المغربي تمثل في انتقاله من وضع المهاجر إلى وضع المواطن العابر للحدود.

كلمات مفتاحية:

المغرب- الهجرة- التحولات- المقاربة الحقوقية- إفريقيا.

Abstract :

Morocco has long been a country of emigration. In recent decades, it has also become a country of transit and immigration. This led Morocco to adopt a new immigration policy. Moroccan migration abroad has changed a lot in recent years. is constantly experiencing complex changes that are accelerating in relation to changes in the world.

The purpose of our study is to try to analyze the different structural transformations of immigration in Morocco and to follow the continuous mutations of this migration.

Keywords: Morocco - migration flows- Change - human approach- Africa.

مقدمة:

إذا كانت الهجرة ظاهرة كونية أسهمت في تحقيق التفاعل والتلاقح بين الحضارات والثقافات، فإنه مع مرور الوقت وتنامي ظاهرة العمولة، توسعت تيارات الهجرة، وعرفت تغيرات وتطورات متسارعة في أشكالها وديناميتها جعلت الموضوع يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبيرة وبمقاربة جديدة في التعاطي معه.

فنتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ تحولت الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى مشكلة معقدة ترخي بظلالها سواء بالنسبة لدول ضفتيه الشمالية والجنوبية، وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين.

وقد أدت التحولات المتسارعة و الوقائع الجديدة التي عرفتها الهجرة في منطقة المتوسط، إلى تغيير طال وصف المغرب. فبعد أن ظل يعرف تاريخيا بكونه بلدا مصدرا للهجرة، تحول اليوم إلى بلد استقبال وعبور بحكم اضطرار أعداد كبيرة من

المهاجرين إلى "الاستقرار" فيه وتحين الفرصة للعبور إلى الضفة الأوربية¹. (المبحث الأول). وهذا الوضع الجديد، جعل المغرب ينتقل في تديبره للهجرة، من مقارنة أمنية تشكل جزءا من الاستراتيجية الأوروبية، إلى مقارنة جديدة تحمي حقوق المهاجرين وتؤسس لتضامن فعال مع القارة الإفريقية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المغرب من بلد مصدر للهجرة إلى بلد استقبال وعبور

نظرا لموقعه الاستراتيجي المتميز، شكل المغرب منذ قرون نقطة عبور والتقاء لموجات متتالية من المهاجرين من كل حذب وصبوب، ما جعله دائما بلدا هجرة بامتياز. وأكدت العديد من الدراسات أن تركيبة المجتمع المغربي نتاج لهذه الهجرات، وهو ما يعكسه كذلك تنوع وتعدد تركيبة المجتمع نفسه، الذي استطاع أن يحافظ على توازنه، وعلى تركيبته الاجتماعية التقليدية². لذلك، فإن التغيرات الراهنة التي يشهدها المغرب في مجال الهجرة، لا يمكننا فهمها في الواقع إلا من خلال اعتبار تاريخ المملكة على امتداده من جهة، والتحولات المسجلة على مدى العقود الأخيرة على المستوى الدولي في المجال من جهة ثانية، ذلك أن المغرب يعد أرض هجرة وأرض استقبال وتوافد، رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي.

لقد انفتحت بلاد المغرب على المؤثرات المتوسطية الفينيقية والرومانية منذ القرن 8 ق.م. حيث توافد الفينيقيون واستوطنوا بعض المواقع الساحلية، كما سيطر الرومان على شمال المغرب وأثروا في أهل المنطقة، ولم ينطلق الفاتحون العرب بحركتهم إلى منطقة معزولة حضاريا، بحيث لم تكن بلاد المغرب معزولة عن تيارات البحر المتوسط، وبذلك بدت الأسس الاجتماعية للمنطقة المغربية متأثرة بالمعطيات الداخلية المحلية "المورية أو البربرية" والمؤثرات الفينيقية والقرطاجية والرومانية والوندالية والبيزنطية واليهودية³.

وعرفت بلاد المغرب تنقلات بشرية وهجرات جماعية أثرت في اختلاط ساكنته وتنوعها، يشهد على ذلك تشابه أسماء الأماكن في مجالات متباعدة، واندماج بعض المجموعات في اتحاديات قبلية لا تنتهي لعصبيتها. وكان لازدهار التجارة الصحراوية وتنامي المبادلات مع بلاد السودان وأوروبا أثره في تاريخ المنطقة⁴. وقد عرف المغرب الوسيط حضور جالية مهمة من النصارى العاملين في الجيش ممن عرفوا في المصادر بأسماء مختلفة أشهرها "الروم". وكان السلطان المرابطي علي بن يوسف أول من أركمهم وأوكل إليهم جباية المغارم، ثم توالى جليهم في العهدين الموحيدي والمريني وأسكنوا في أرباض خاصة بهم. كما ضم الجيش الموحيدي بدوره عنصر آخر لا يقل أهمية عن الروم، ويتعلق الأمر بالراماة الغز أو الأغزاز، وهو اسم عممه المغاربة على الجنود الأتراك والكرد الذين دخل أغلبهم إفريقيا في القرن 6هـ/11م. ولما سقطت دولة الموحيدين، بقي أغلبهم بالمغرب الأقصى يخدمون المرينيين إلى أن تراجع دورهم في الجيش المغربي مع نهاية العصر الوسيط بسبب شيوع استعمال الأسلحة النارية، واختفى اسمهم من المصادر واستعيز عنه باسم الأتراك⁵.

وبتوالي سقوط المدن الأندلسية على امتداد القرون، شكلت بلاد المغرب موطنًا جديدًا للمرحلين إلى حين إصدار الأسباب مراسيم الطرد النهائي في حق الموريسكيين. وفي هذه الظرفية استقبلت مدن تطوان وسلا والرباط، بحكم هذه الوضعية، عددا من المهاجرين الموريسكيين المبعدين في القرن 11هـ/17م. وقد تمكن هؤلاء من الاستقرار بالبوادي والمدن المغربية

¹ - Catherine Withol de Wenden، «Dynamiques migratoires sub-saharienne vers l'Afrique du Nord»، In Confluences Méditerranée، N°74، été، 2010، p.135.

² - بهيجة الشاذلي، "جوانب من تاريخ الهجرة بالمغرب"، المجلة المغربية للدراسات الدولية. (يناير 1999)، ص 7-8.

³ - هاشم العلوي القاسمي، مجتمع المغرب الأقصى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1995، الجزء الأول، ص 144-145.

⁴ - نفسه، ص 216-217.

⁵ - تاريخ المغرب تحيين وتركيب، إشراف محمد القبلي، المعهد الملكي لبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص 224.

حيث نظموا أنفسهم في إطار جاليات مستقلة وأسسوا لأنظمة محلية، وانصهروا فيما بعد داخل المجتمع المغربي، مع المحافظة على تقاليدهم وعاداتهم، وطبعوا المدن التي استقروا بها بطابع خاص تجلّى أساسا في المنشآت العمرانية التي شيدها بكل من تطوان والرباط وسلا⁶.

يتضح مما سبق أن المغرب أرض هجرات، وأن التنقلات البشرية والهجرات المختلفة التي توالى على المغرب خلال الفترات المختلفة من تاريخه، قد أغنت نسيجه السكاني وساهمت في انتعاش اقتصاده، ولم يمر احتكاك التليدين بالطرائين بمن فيهم المخالفون في الانتماء العرقي أو الديني دون تأثير وتأثر، وهذا الذي كان له بالغ الأثر في غنى وتنوع الثقافة المغربية وتعدد مشاربها.

شكلت الهجرة المغربية في اتجاه أوروبا منطلقا أساسيا في تاريخ هجرة المغاربة إلى الخارج منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، مروراً بهجرة المغاربة من أجل إعادة إعمار ما خلفته الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى هجرات المغاربة من البوادي والمدن في العقود الأخيرة من القرن الماضي. وعلى امتداد هذا التاريخ، عرفت هجرة المغاربة عدة تغيرات وتحولات نوعية وبنوية سواء على مستوى خصائصها الكمية والكيفية، أو على مستوى توسيع الهجرة وازدياد عدد المهاجرين المغاربة بدول أوروبا، أو على مستوى تعدد مسارات الهجرة. إذ لم تعد مقتصرة على فرنسا، بل تعددت وجهاتها إلى بلدان أوروبا الغربية مثل بلجيكا، وهولندا، وألمانيا، وكانت تحكمها اتفاقيات بين المغرب ودول الاستقبال⁷. ثم ما لبث أن تحول المشروع الهجروي بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة⁸.

وإذا كان موضوع الهجرة في العلاقات المغربية الأوروبية قد نال نصيبه من الدراسات والأبحاث، فإن هجرة المغاربة جنوباً نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا يتم تسليط الضوء عليها كفاية، وقلما تسترعى اهتمام الباحثين للقيام بدراسات حول تاريخها ومراحل تطورها. ذلك أنه غالباً ما يتم تناول الهجرة بطريقة نمطية تصور وتحصر الهجرة في كونها تتجه فقط من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وتربطها بالهشاشة وبمجموعة من الأفكار والأحكام المسبقة التي ظلت تتناقض وسائل الإعلام وبعض التيارات السياسية، خاصة اليمينية المتطرفة في أوروبا، وقد تأثرت هذه السياسات إلى حد بعيد "بإعلام الأزمات" الذي يغذي كراهية الأجانب، ويحرك المشاعر العنصرية بنشر الشائعات والمبالغة في تشويه الحقائق.

إن كون المغرب أضفى ملتقى لديناميات متنوعة للهجرة، يجعل من المملكة، بشكل تدريجي لكن لا رجعة فيه، بلداً متعدد الأجناس. فاستمرار هجرة المغاربة والمغاربة، بشكل نظامي أو غير نظامي إلى أوروبا، وبروز تواجد مهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء يشهد بدون شك على دخول المغرب في خانة الدول المعنية بعمولة التنقلات البشرية.

المطلب الأول: من عمال مغاربة بالخارج إلى مغاربة العالم

يمكن القول إن الهجرات الأولى للمغاربة نحو الخارج، والتي يمكن اعتبار وضعها الحالي امتداداً لها، قد تأثرت بشكل أساسي بالعلاقة الكولونيالية التي ربطت المغرب بفرنسا وإسبانيا (1912-1956). وكانت تهم في البداية استخدام المغاربة للعمل في الجيشين الفرنسي والإسباني، والتي أثارت ما أصبح يعرف بالهجرات "المجندة" أو "المسكرة" (les migrations

⁶ - تاريخ المغرب تحيين وتركيب، م.س، ص 397-398.

⁷ -Mohamed Charef, « Les migrations internationales passées et présentes des Marocains », In Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique (ss.dir Nouria Ouali), Edition Academia/Bruylant, Bruxelles, 2004.

⁸ -هشام بولنوار "موقع الهجرة المغربية الشرعية في أوروبا ضمن التحولات الدولية الراهنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. (دجنبر، 2017)، ص 173.

(militarisées)⁹، ثم بعد ذلك استقدام اليد العاملة للعمل في المصانع والمناجم والحقول، بعد الخصاص الكبير والنقص الحاد في اليد العاملة نتيجة مخلفات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأيضا حين قررت فرنسا وقف تشغيل اليد العاملة الجزائرية خلال حرب التحرير (1954-1962)، حيث سجل تهجير وتشغيل العمال والقاصرين المغاربة ارتفاعا قويا بفرنسا¹⁰. وقد كانت هجرة المغاربة إلى أوروبا في بداياتها - كما أسلفنا- منظمة حسب الحاجيات الاقتصادية وحالة السلم والحرب بالبلدان الأوروبية، وتأثرت إلى حد بعيد سواء من حيث حجمها أو خصائصها بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والديموغرافية في الدول الأوروبية.

وعلى الرغم من الوقف الرسمي للهجرة، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية المترتبة على الصدمة النفطية، فلا مندوحة من الحديث عن استمرارها في صيغ وأشكال جديدة لا سيما بعد تنامي المتغيرات والمستجدات المترتبة عن رياح العولمة التي عمقت الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب بصورة أكثر وضوحا وأشد عبثا. الشيء الذي جعل الهجرة المغربية إلى أوروبا تعرف عددا من التحولات الهامة أثرت على مميزاتها وخصائصها، وأحدثت تغيرات جذرية في أبعادها، وأسفرت عن إشكاليات جديدة في مختلف المجالات.

وهكذا فبعدها كانت الهجرة المغربية عبارة عن هجرة فردية تمس الذكور واليد العاملة أساسا، تحولت إلى هجرة عائلية تشمل النساء والأطفال، بعد أن تم تقنينها في إطار القانون الأوروبي والمواثيق والآليات الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنح حقوق إضافية للمهاجرين، خاصة الحق في التجمع العائلي. وبعدها كانت هذه الهجرة مؤقتة أصبحت مستمرة ودائمة، كما أضحت متخفية وسرية جزئيا بعدما كانت منظمة وموضوع اتفاقيات، ثم أصبحت هجرة المغاربة متعددة الأجيال بعدما كانت تتعلق بجيل واحد، وهو ما شكل بداية لتحولات عميقة فيما يتعلق بالبناء الديمغرافي للهجرة المغربية، وبروز مفهوم "المغاربة المقيمين بالخارج" كبديل عن مفهوم "الجالية المغربية المقيمة بالخارج"، بعدما كان التوصيف المستعمل في البدايات الأولى هو "العمال المغاربة بالخارج"¹¹.

وبشكل عام، فإن أهم ما يمكن استخلاصه خلال قرن من تاريخ الهجرة المغربية إلى أوروبا هو حصول مجموعة من المتغيرات على مستوى تطور الخصائص الديمغرافية، حيث أن عدد المغاربة المهاجرين في الخارج وصل إلى أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون مغربي مقيم بالخارج، حسب الإحصائيات المتوفرة لدى القنصليات والتمثليات الدبلوماسية المغربية، ما يترجم المنحى التصاعدي لعدد المغاربة في كل البلدان المستقبلية للهجرة المغربية سواء التقليدية أو الحديثة¹². فمغاربة

⁹ - Elkbir Atouf, « Mémoire des soldats marocains des deux grandes guerres », in ouvrage collectif intitulé Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique, (sous la direction de Nouria Ouali). Article pp. 95-119, .Ed. Academia Bruylant, Louvain-La Neuve (Belgique), 2004.

¹⁰ - نزهة الوبي، "المواطنة العابرة للحدود للمهاجرين المغاربة: دراسة سوسيوولوجية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، السنة الجامعية 2016/2017. ص 90.

¹¹ - التحول الذي وقع على المستوى الاصطلاحي في الانتقال من مصطلح عمال مهاجرين إلى جالية مغربية بالخارج، يحيلنا إلى ما تداولته مدرسة شيكاغو حول مفهوم الاستخلاف، على اعتبار أن المهاجرين الأوائل لأمريكا جاءوا لاستخلاف الهنود الحمر في إطار تحولات طبيعية، ومسار متراكم للمواطنة. فمفهوم الاستخلاف استعمل بهدف إيجاد الأساس النظري لدراسة الهجرات. أنظر عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيوولوجيا التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق 2016، ص 134.

¹² - يظهر هذا التطور الديمغرافي القوي للجالية المغربية بالخارج من خلال الإصدارات المتتالية لمركز مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج، فالإصدار الأول للمركز سنة 2003 أكد أن عدد المغاربة القاطنين بالخارج يقدر بمليون مغربي، وانتقل هذا العدد حسب نفس المؤسسة في الإصدار الثاني سنة 2007، إلى 3.3 مليون مهاجر مغربي بالخارج، ليصل هذا العدد حسب الإصدار الثالث لسنة 2013 إلى 4.060.634. أنظر:

العالم، وفقا لإحصائيات مؤسسة يوروستات Eurostat، يتصدرون القائمة على صعيد أوروبا، متفوقين على مواطني الدول الأخرى بفارق كبير جدا، حيث يستقر أكثر من 80 في المائة منهم بدول الاتحاد الأوروبي، ويتصدرون قائمة المجنسين في أوروبا، ويعتبرون أكثر المهاجرين استقرارا بها، ويحتلون المرتبة الأولى مغاربا وإفريقيا وعربيا. وبحسب آخر الإحصائيات لمكتب الهجرة الدولي التابع للأمم المتحدة، فقد استطاع المغاربة المقيمون في فرنسا، أن يستولوا على ما يقارب ثلث عدد مغاربة المهجر، حيث يحتلون، حسب احصائيات 2016، الرتبة الثانية بعد الجزائريين. كما حافظ المغاربة على مركزهم كأول جالية أجنبية في إسبانيا، حيث يمثلون 5.9 في المئة من السكان الأجانب المستقرين في البلد. واحتل المغاربة في السنوات الأخيرة المرتبة الرابعة في بلجيكا. وبلغ عدد المغاربة الذين توافدوا على هولندا في اطار الزواج سنة 2019 (بلغ 17 % ويحتلون الرتبة الرابعة بعد البولنديين والتركيبين والألمان).

ما يمكن استخلاصه أيضا من تاريخ الهجرة المغربية إلى أوروبا هو حصول متغيرات أخرى، ليس فقط على مستوى تطور الخصائص الديمغرافية، بل أيضا على المستويات والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، والذي يجد توصيفه الأسمى فيما يمكن نعتة ب "الانتماء المتعدد العابر للحدود"، والذي شكل انقلابا على إرث الدلالة الكلاسيكية لمفهوم "العمال المغاربة في الخارج". كون المهاجرين المغاربة في العالم، تحولوا اليوم من مجرد حركة بشر تعبر الحدود بحثا عن العمل، إلى مجتمعات متجذرة في بلدان الاستقبال، وإلى رأسمال لامادي بكل عناصره الثقافية والدينية والهوياتية والاجتماعية، وتحولوا إلى سفراء مغاربة يمثلون بلدهم في بلاد المهجر ويدافعون عن مرتكزاته بأسلوب راق وحضاري، واستطاعوا الجمع بين المقومات الثقافية والحضارية لبلدهم الأصلي ونظيرتها في بلد الإقامة، وهو ما يجعل المهاجرين المغاربة يحسبون على المهاجرين الأكثر قابلية للتأقلم مع ما يسمى بالمواطنة العابرة للحدود (le transnationalisme). كشكل جديد من الوجود والوعي الاجتماعيين يستطيع من خلالها المهاجرون المحافظة على مختلف العلاقات الاجتماعية، ويخلقون عبرها روابط وعلاقات بين المجتمع الأصل والمجتمع الذي يقيمون به¹³.

كل هذه المتغيرات قادت بالضرورة إلى تحول المواقف بشأن الهجرة والخطاب حولها وحتى التعامل العلمي معها. فبعدها كان يتم اختزال ظاهرة الهجرة، والنظر إليها كمجرد انتقال لقوى العمل، أصبح متخذو القرار ومختلف الفعاليات المجتمعية والدارسون يدركون أن الأمر يتعلق بواقع اجتماعي يحتاج نظرة ومعالجة شمولية، إذ عندما يهاجر الفرد فإنه يحمل معه تاريخه وعاداته وأساليبه وعيشه ومشاعره وكذا كافة التصورات والبنى الاجتماعية والثقافية لمجتمعه الأصلي. كما أن تواجد أبناء الجيل الثاني والثالث مكن من نسج علاقات التأثير في المجتمعات الأوربية، والتأثر بقيمتها الحضارية ومؤسساتها الحقوقية والسياسية، وقد أدت مختلف هذه التفاعلات إلى قيام معادلة للهجرة في بلاد المهجر ارتسمت في ظلها بعض مظاهر اندماج المهاجرين في هذه المجتمعات الأوربية. فرغم استقرارهم الدائم والمستمر والمسافة الفاصلة بين مناطق الاستقرار والوطن الأصلي، ورغم التجنيس المتواصل للمهاجرين المغاربة وأثره على الوضع القانوني والاجتماعي لهذه الفئة من المواطنين، يستمر المهاجرون المغاربة في الحفاظ على علاقات وجدانية وعاطفية قوية مع بلدهم الأصلي، يتم التعبير عنها بأشكال عديدة من قبيل العودة المكثفة خلال فترات العطل وفي صيف كل سنة، وانخراط الجمعيات والكفاءات في مشاريع التعاون مع البلد الأصل، فضلا عن وتغطية ما يقارب 32 في المائة من العجز التجاري، حيث يعتبرون ثالث مصدر للنقد الأجنبي في المغرب بعد قطاع السياحة ومبيعات الفوسفات، وتشكل تحويلاتهم نحو 7 في المائة من الناتج

Marocains de l'extérieur-2013, Sous la direction de Mohamed Berriane-Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'étranger-Organisation Internationale pour les Migrations Rabat-Maroc-2014, p77.

¹³ - Lafleur, Jean-Michel. (2005), Le transnationalisme politique: pouvoir des communautés immigrées dans leurs pays d'accueil et pays d'origine. Academia-Bruylant, pp 92-98.

الداخلي للمملكة، حيث بلغ حجم التحويلات المالية لمغاربة العالم سنة 2018، أزيد من 65 مليار درهم بحسب مكتب الصرف¹⁴.

كل هذا يفترض مقارنة شاملة. سياسية، اجتماعية، حقوقية، ثقافية وإنسانية لقضية مغاربة العالم. إن تعامل الدولة المغربية مع ملف الهجرة لم يرق بعد إلى مستوى التعامل المطلوب، وما يزال الاعتراف بحق المواطنة الكاملة للمهاجرين/مغاربة العالم- يراوح مكانه، وما يزال الرأي الاستشاري المتعلق بنقطة المشاركة السياسية وحق مغاربة العالم في الترشيح و التصويت معلقا. وهو ما يجعلنا نؤكد على ملحاوية وأهمية مراجعة سياسة الهجرة بما يضمن حقوق المهاجرين المغاربة المنصوص عليها في الدستور و الواردة في الخطاب الملكية، ومنها ضمان المشاركة السياسية. كما أن دعم تمثيلية مغاربة العالم وتكريس مساهمتهم في الحياة السياسية العامة، قضية لم تعد تقبل الانتظار، كما أن العديد من القضايا ذات الصبغة المستعجلة كإعادة النظر في الاتفاقيات بين المغرب وبلدان الاستقبال وقضية التقاعد والمعاشات والامتيازات الضريبية وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتوفير الشروط اللائقة للعائدين وذويهم، أضحت من أولى الأولويات.

المطلب الثاني: من هجرة مغربية نحو إفريقيا إلى هجرة إفريقية نحو المغرب

تعود العلاقات المغربية الإفريقية إلى العهود الأولى لدخول الاسلام إلى "بلاد السودان"، أي بلدان جنوب الصحراء بلغة الجغرافيا السياسية الحالية¹⁵. ومنذ دولة المرابطين والموحدين، مرورا بدولة السعديين والمنصور الذهبي، توطدت العلاقات الإنسانية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين المغرب والممالك الإفريقية للعصر الوسيط والحديث¹⁶، واستمرت تلك العلاقات إلى بداية حضور الاستعمار الفرنسي بالمغرب وغرب إفريقيا جنوب الصحراء.

وإذا كان توجه المغرب نحو إفريقيا لم يكن قرارا عفويا، ولم تفرضه حسابات ظرفية عابرة، بل كان ثمرة تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية استراتيجية اندماجية بعيدة المدى، وفق مقارنة تدريجية تقوم على التوافق، فإنه جاء أيضا وفاء لتاريخ مشترك ساهم في صياغته المهاجرون المغاربة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بدأ التواجد المغربي بإفريقيا الغربية عن طريق الدبلوماسية التجارية التي مارسها التجار المغاربة عامة و التجار الفاسيين على وجه التحديد في إطار بحثهم عن أسواق جديدة. وبفضل موقعها الجغرافي، امتد نفوذ فاس التجاري ليشمل مناطق عديدة من العالم، وتبوءت مكانة متميزة طيلة العصرين الوسيط والحديث، إلى أن أفضت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تحول جذري في مكانة المدينة التجارية، حيث كان المغاربة سباقين إلى الاستثمار في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وامتد نفوذهم ليشمل دولا إفريقية عديدة أهمها السنغال، وإن كانت الوثائق المغربية لا تسعف في تتبع هجرة المغاربة إلى إفريقيا الغربية. وقد استطاع تجار المغاربة التغلب على العراقيل الطبيعية التي تشكلها منطقة الصحراء، ونجحوا في تجاوز قساوتها وظروفها المناخية التي شكلت لوقت طويل حاجزا أمام التفاعل الحضاري والثقافي بين المغرب

¹⁴ - حسب المذكرة التنظيمية لقانون المالية لسنة 2017، فإن مداخيل تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج قد استقرت في مستوى أعلى من

60 مليار درهم كمتعدل سنوي خلال الفترة 2012-2015. أنظر: https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2017/np_ar.pdf.

¹⁵ - تشمل بلاد السودان منطقة واسعة في غرب إفريقيا، وقد درج الباحثون على تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول (السودان الغربي) ويشمل حوض نهر السنغال ونهر غامبيا والمجرى الأعلى لنهر الفولتا والحوض الأوسط لنهر النيجر. القسم الثاني (السودان الأوسط) ويشمل حوض بحيرة تشاد. القسم الثالث (السودان الشرقي) يشمل الحوض الأعلى لنهر النيل جنوب بلاد النوبة.

¹⁶ - يتعلق الأمر بمملكة غانا عاصمتها هي "كومي صالح" بين القرنين 10 و12 م، ومملكة مالي بين القرنين 13 و14 م، عاصمتها "تمبوكتو"، ومملكة السونغاي بين القرنين 15 و16 م عاصمتها مدينة "غاو".

وأفريقيا، وساهموا بشكل كبير في انتشار الإسلام والثقافة العربية في مناطق عدة من بلاد "السودان الغربي" التي تميزت بإشعاعها التجاري لتتسرب بعد ذلك إلى قلب القارة الإفريقية¹⁷ وبحسب الأستاذ يحيى أبو الفرح، مدير معهد الدراسات الإفريقية بالمغرب، فإن من أهم التطورات التي عرفتها هذه الهجرة، التي تميزت بكونها ذات طابع حضري، على اعتبار أن جل المهاجرين كانوا من التجار المنحدرين من حواضر المملكة، نجد سرعة اندماج المغاربة في المجتمعات الإفريقية، وارتفاع نسبة الزواج المختلط، علاوة على تنوعها المجالي، إذ أنها، بعد أن كانت متمركزة في البداية بكل من مالي والسينغال والكويت ديفوار، امتدت نحو بلدان إفريقية جديدة في بنيات ديموغرافية واقتصادية متنوعة.¹⁸

من جهته، يعتبر المؤرخ عبد الواحد أكمر، أن الهجرة المغربية نحو غرب إفريقيا تميزت بالدينامية والتحول عبر التاريخ، فبعد أن كان الطابع التجاري هو المهيمن تاريخيا على هذه الهجرة بجميع مكوناته، خصوصا في المراحل التي سبقت الاستعمار الأوروبي للمنطقة، تحولت في الخمسينيات من القرن الماضي إلى هجرة اقتصادية، حيث شهدت تلك الحقبة بداية التأسيس لمشاريع اقتصادية كبيرة تجاوزت حدود البلدان التي لها علاقات تقليدية مع المغرب. فإذا كانت هجرة المغاربة نحو السينغال يفسرها العامل التجاري والديني، فإن الهجرة إلى الكوت ديفوار مرتبطة ارتباطا قويا بالعامل الاقتصادي، لأن الاستقرار المكثف للمغاربة بهذا البلد تزامن مع الطفرة الاقتصادية التي عرفها هذا البلد الإفريقي خلال العقود الموالية لاستقلاله.¹⁹

ولقد تميزت الهجرة المغربية نحو غرب إفريقيا بالدينامية والتحول عبر التاريخ، فبعد أن كان الطابع التجاري هو المهيمن تاريخيا على هذه الهجرة بجميع مكوناته، خصوصا في المراحل التي سبقت الاستعمار الأوروبي للمنطقة، تحولت في الخمسينيات من القرن الماضي إلى هجرة اقتصادية، حيث شهدت تلك الحقبة بداية التأسيس لمشاريع اقتصادية كبيرة تجاوزت حدود البلدان التي لها علاقات تقليدية مع المغرب كمالي والسنغال، نحو وجهات جديدة من أهمها الكوت ديفوار والغابون²⁰. وبشكل عام، فإن الهجرة المغربية إلى إفريقيا عريقة جدا، واتخذت من الحضور التجاري الفاسي خلال القرن 19، منفذا لمد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول إفريقيا جنوب الصحراء²¹، وهي بذلك تختلف في أسبابها ومسارها عن الهجرة إلى الشمال التي كانت هجرة اليد العاملة. وإذا كانت الهجرة المغربية، بحكم الارتباط التاريخي بالمنطقة، سابقة

¹⁷ - عبد الواحد أكمر، "الجالية الفاسية في إفريقيا الغربية"، ضمن مؤلف: فاس وإفريقيا، العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات الإفريقية-الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 3، السنة 1993، ص 165.

¹⁸ - Abou el Farah, Yahya. (1997), Les caractéristiques générales de la communauté marocaine au Sénégal. Ed. Université Mohamed V (Institut des Etudes Africaines Rabat), p 59-75.

¹⁹ - Akmir, Abdelouahed. (1997), Les aspects historiques de l'émigration marocaine vers le Sénégal. Rabat: Ed. Université Mohamed V (Institut des Etudes Africaines), p50-51.

²⁰ - VOIR :

Yahia Abou el Farah, Abdelouahed Akmir, Abdelmalek Beni Azza, 1997, La présence marocaine en Afrique de l'Ouest : le cas du Sénégal, du Mali et de la Côte d'Ivoire, publications de l'Institut des études africaines, Université Mohammed V, Rabat, 495 p.

²¹ - منير روكي، "الحضور التجاري الفاسي بالدول الإفريقية خلال القرن 19: مساهمة في رصد دور تجار فاس في مد جسور التواصل الحضاري بين فاس ودول إفريقيا جنوب الصحراء"، ضمن "المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة"، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية وجددة، ومعهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس، الطبعة الأولى، السنة 2017، ص 54-56.

على الهجرات العربية من الناحية الزمنية، فإنها من الناحية العددية لم ترق إلى أهمية هذه الأخيرة²². إلا أنها تميزت في العقود الأخيرة ب بروز مكونات أخرى من المهاجرين المغاربة بالظهور، خصوصا بدول غرب إفريقيا كالسنگال والكويت ديفوار، كفتنة الطلبة، والنساء فيما عرف بظاهرة التأنيث التي شهدتها الهجرة المغربية سواء من خلال هجرة النساء أنفسهن أو عبر التجمع العائلي أو القادماات من أجل الدراسة.

خلال العقود و السنوات الأخيرة، شهدت موجات الهجرة تحولات من حيث طبيعتها ومداها، وأضحت الهجرة جنوب-جنوب تشكل نسبة مهمة من مجموع التدفقات الهجرية المختلطة على الصعيد الدولي. وقد عرفت الحركة البشرية ضمن البلدان النامية في العشرية الأخيرة قفزة مهمة، فحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2015، فقد فاق عدد المهاجرين 90 مليون شخص هاجروا إلى مناطق أخرى من دول الجنوب، مقابل ما يناهز 85.3 مليون شخص هاجروا من دول الجنوب نحو دول الشمال. وبالنسبة للقارة الإفريقية، فقد قدرت الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو 24.7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 في المائة من سكان القارة، وتتم عمليات الهجرة بشكل رئيسي بين بلدان إفريقيا. فمن أصل 24.7 مليون مهاجر على الصعيد الإفريقي، يهاجر 19.4 مليون شخص داخل القارة، أي ما يمثل 80 في المائة من مجموع المهاجرين. ويتنقل الأشخاص في المقام الأول على مستوى الأقاليم الفرعية للقارة الإفريقية.

وبحكم موقعه الجغرافي القريب من أوروبا (passage incontournable)، أصبح المغرب آخر الحدود من ناحية الجنوب لفضاء شنغن، وهو البوابة الأخيرة لإفريقيا باتجاه أوروبا. وهكذا، فإن ما كان يعتبر امتيازاً جغرافياً أصبح يشكل وضعية صعبة مع بروز مشاكل الهجرة. فالمغرب مطالب ليس فقط بتدبير مشاكل مواطنيه المرشحين للهجرة على الصعيد الوطني، بل عليه أن يتحمل تحويلاً غير معلن عنه لتدبير أفواج من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء إما بصفة شرعية أو غير شرعية، والذين تجمعوا في غابات محيطة بمدن شمال وشرق المغرب، ترقباً لفرصة الهجرة إلى أوروبا.

وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى تغيير طال وصف المغرب، كدولة، معروف عنها، أنها مصدرة للمهاجرين، ثم بلد عبور خلال العقدين الأخيرين، وبالضبط منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، إلى أنها بحكم الواقع والسياسة دولة استقبال وأرضاً للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وخاصة مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، حيث بات يستضيف عدداً من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين من جنسيات مختلفة.

وتقر المنظمات الأممية المعنية بشؤون اللاجئين والهجرة بالصعوبة البالغة لحصر أعداد المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يختارون الاستقرار بالمغرب، في انتظار "الانقراض" على الحلم الأوروبي، سواء عبر ما تطلق عليه الصحافة العربية والعالمية "قوارب الموت" أو عبر تسلق السياج الحدودي الشائك الفاصل بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

وفي مواجهة هذه الوضعية التاريخية غير المسبوقة، وجد المغرب نفسه في مواجهة تحديات خارجية مرتبطة بتدبير علاقاته مع دول الجوار من إفريقيا جنوب الصحراء، ومع المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية المتابعة لموضوع الهجرة واللجوء، ونهج أحسن الخيارات لمعالجة القضايا ذات الأبعاد المتعددة والخيوط المتداخلة التي تتفرع عنها. وفي الوقت الذي اختارت فيه دول أخرى أن تبقي قضية الهجرة رهينة لحسابات انتخابية وضحية لخطابات متطرفة وأسيرة مقارنة أمنية ضيقة، انتقل المغرب من مقارنة تجرم الهجرة إلى اعتماد مقارنة جديدة تؤسس لتضامن فعال يضع القارة الإفريقية في صلب أي مبادرة تتعلق بالهجرة. وهو ما سنتناوله بتفصيل في المبحث الموالي.

22 - عبد الواحد أكمر، "الجاليات العربية في إفريقيا الغربية"، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:

المبحث الثاني: من المقاربة الأمنية إلى المقاربة الحقوقية والتضامنية.

يحظى المغرب بموقع جغرافي استثنائي بين البحر والمحيط والصحراء، حيث يقع على مفترق الطرق بحريا وقاريا، وعلى ملتقى الشعوب والحضارات، وهي استثنائية أكدها الأستاذ "ميشال روسي" (Michel Rousset) عندما وصف المغرب بـ"مفترق طرق المنطقة المتوسطية: Carrefour de la méditerranée"²³، فهو البلد الإفريقي والعربي والمغاربي الأكثر قربا من أوروبا. وبذلك وجد المغرب نفسه في مركز العلاقات السياسية بين إفريقيا وأوروبا، نظرا لالتزاماته تجاه الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا التزاماته أمام دول إفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة هذه الوضعية، وأخذا بعين الاعتبار الدينامية الجديدة التي باتت تشهدا العلاقات المغربية- الإفريقية، اختار المغرب مقاربة جديدة في مجال تدبير الهجرة تستحضر الأبعاد الحقوقية والإنسانية للمهاجرين (المطلب الأول)، وتؤسس لتضامن فعال يضع القارة الأفريقية في صلب أي مبادرة تتعلق بالهجرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء

لم يعد المغرب في الوقت الراهن بلدا لانطلاق المهاجرين أو عبورهم فحسب، بل أضحي أيضا بلد استقبال واستقرار. وقد ساهم مستوى نمو المملكة وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية فضلا عن استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، في استقطاب موجات الهجرة. كما أن دستور المملكة يكفل حقوق المهاجرين، حيث شدد على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، ونص على حظر كل "معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية"²⁴.

وتبقى وضعية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين وجدوا أنفسهم مضطرين، غير مختارين، للإقامة بالمغرب بسبب عُسر واستحالة العبور، متنافرة من حيث الوضعية القانونية المختلفة للأشخاص، وكذا من حيث اختلاف بلدانهم الأصلية وظروف ولوجهم إلى المغرب، ومن حيث اختلاف جنسهم ولغتهم ودينهم وسن الأشخاص وحالتهم الصحية. وأمام تزايد الأعداد من هؤلاء المهاجرين، فقد خلفت هذه الوضعية إشكالية ذات بعدين: الأول إنساني والثاني قانوني، فالإنساني يتمثل في الظروف التي يتواجد فيها المهاجرون وكيفية مواجهة أوضاعهم إنسانيا وأخلاقيا، أما البعد القانوني فيتمثل في معاناة المصالح الأمنية من عمليات إبعادهم، خاصة في ظل رفض بلدانهم التكفل بعلاجهم وإعالتهم، وما يصاحب ذلك من ظروف ضبطهم من طرف مصالح الشرطة القضائية وإخفاء هويتهم وجنسياتهم لكونهم لا يتوفرون على أية وثيقة لإثبات هويتهم. وقد دفعت هذه الوضعية بعض الهيئات الحقوقية بالمغرب إلى الاهتمام بأوضاع المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، ونجد في مقدمة هذه الهيئات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أصدر تقريرا رسميا حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب.

ففي تقريره الموضوعاتي حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب سنة 2013، والمعنون بـ"الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجالي اللجوء والهجرة"²⁵، اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المقاربة القائمة

²³ -Michel ROUSSET, carrefour de la méditerranée, In : La méditerranée espace de coopération, Edition Economica, Paris, 1994, p.229

²⁴ - الفقرة الثانية من الفصل 2 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 - نشر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011 الظهير الشريف عدد 1,11,91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011.

²⁵ - تقرير موضوعاتي، حول وضعية المهاجرين بالمغرب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان 9 سبتمبر / 2013، على الرابط: https://www.cndh.ma/sites/default/files/documents/Migration_resume_version_arabe_8_sept_2013_def.pdf

على حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية بغض النظر عن وضعهم الإداري، علاوة على كونها بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وما لبث العاهل المغربي أن أطلع على التقرير معطيا اشارة الانطلاق لمباشرة صياغة سياسة جديدة في مجال الهجرة، تبدد الاتهامات التي يتعرض لها المغرب بخصوص ارتكابه لانتهاكات جسيمة لحقوق المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وتقدم البلد في صورة بلد يحترم الآخر، ومستقرا للمهاجرين في اطار القانون الذي يتطابق مع المعايير الدولية ويحترم التزاماته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها كما هي متعارف عليها كونيا.

ولتفعيل هذه السياسة الجديدة، تمت بلورة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء في دجنبر 2014، والتي تركز على المقاربة الانسانية والحقوقية من خلال اعتبار وجود مواطنين من بلدان إفريقية جنوب الصحراء في المغرب، قضية كرامة إنسانية وقضية حق الإنسان في العيش والعمل والاستقرار، ولاسيما حين يفر المواطن مكرها من أوضاع الفقر والبطالة والمجاعة والحرب والقمع والاستبداد²⁶.

وفي إطار السياسة الجديدة تم اتخاذ تدابير إدماجية عملية، في مجال التشغيل والصحة و التمدرس والسكن، ... وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم، وذلك من أجل تحويلهم إلى قوة إنتاجية واقتصادية تساهم في النمو الاقتصادي بالمغرب. ويوضح الجدول التالي الرهانات الأساسية للسياسة الجديدة في مجال الهجرة:

الجدول رقم (1): الرهانات الاستراتيجية للسياسة الجديدة في مجال الهجرة

الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	رهان السياسة الخارجية والحكامة	رهان الاندماج	الرهان الإنساني
-الهجرة كفرص للتنمية وليس عائقا للتطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.	-المسؤولية المشتركة- الحكامة الجهوية والدولية -تعزيز التعاون الجهوي والدولي	-تسهيل الولوج إلى النظام الصحي -تسهيل الولوج إلى التربية والتعليم -تسهيل الولوج إلى السكن -تسهيل الولوج إلى الصحة -تسهيل الولوج إلى مناصب الشغل	-احترام حقوق الإنسان -محرارة الميز -تدبير تدفقات المهاجرين -محرارة الاتجار في البشر

Source : <https://marocainsdumonde.gov.ma/wp-content/uploads/2019/01/Bilan-migration-2018-Arabe.pdf>

يمكن القول إن التجربة المغربية تتميز بكونها أول تجربة انطلقت من جنوب المتوسط، وحاولت أن تنصف قضية الهجرة، وأن تعتمد مقاربة تصالحية معها من خلال كسر الاعتقاد الذي يجعل الهجرة و التهديد على صعيد واحد، كما حاولت أن تقارب مسألة الهجرة بروح تضامنية، حقوقية وإنسانية على عكس بلدان الضفة الشمالية التي تعاطت دوما مع مسألة الهجرة بهاجس أمني مفرط ولتعويض الخصائص المسجل لديها خصوصا في مجال اليد العاملة.

²⁶ - محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2012-2013، ص 150.

غير أن نجاح المقاربة الجديدة تقتضي تخليص التشريع المتعلق بالهجرة من طغيان الهاجس الأمني الذي استبد به، وتسريع اعتماد ترسانة تشريعية مهمة في مجال الهجرة واللجوء، تحقق الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المهاجرين واللاجئين التي صادقت عليها المملكة المغربية، ومع المقترضات الدستورية الجديدة، والالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام.

المطلب الثاني: سياسة تضامنية مع الهجرة الإفريقية

لقد أصبحت الهجرة ورقة ضغط ذات حساسية جيواستراتيجية على مستوى العلاقات الدولية، ومن الخطأ الاعتقاد بغير ذلك. فالثابت أن الهجرة كانت ولا زالت ورقة سياسية رابحة بشكل عام، وجميع الدول اليوم تراهن على ورقة الهجرة في خطابها السياسي. لذلك يرى البعض أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، إن كانت تنطوي على أبعاد حقوقية وإنسانية وتضامنية، فإن خلفها تختفي الأبعاد السياسية، وأن المغرب كغيره من البلدان يسعى لتوظيف ملف الهجرة واستثماره في الجهود الدبلوماسية وتقوية خيار التوجه نحو العمق الإفريقي. واعتبارها مناسبة مهمة لإعادة تموقعه الجيوسياسي الجديد²⁷. حيث ظل موضوع الهجرة يطرح باستمرار خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس خلال السنوات الأخيرة إلى عدد من الدول الإفريقية، ضمن المسعى المغربي الجديد الذي يجعل من التعاون مع القارة السمراء خيارا استراتيجيا.

وبفضل توفره على خبرة طويلة في مختلف جوانب الهجرة، سعى المغرب إلى إقناع دول القارة بنهج سياسات جديدة تدرج قضية الهجرة ضمن رؤية اقتصادية أوسع، وتجعل منها قاطرة للتنمية المشتركة بدل أن تكون عبئا مكلفا، والتعاطي معها ليس كإكراه أو تهديد بل كمصدر قوة إيجابية.

وإدراكا منه لأهمية تطوير تصور إفريقي موحد لرهانات الهجرة وتحدياتها، دعا المغرب سنة 2013 إلى إنشاء تحالف إفريقي للهجرة والتنمية كأداة للحوار بشأن قضايا الهجرة، إيمانا منه بحرية الإنسان في التنقل والتواصل والعيش الكريم. كما انخرط المغرب في العمل المشترك على مختلف الأصعدة، لاعتماد سياسات متجددة ومقاربات تشاركية مندمجة للتدبير الأمثل لظاهرة الهجرة والتنمية، تحث الدول المستقبلية في إطار سياسة التعاون وحسن الحوار والتشاور، على مراعاة خصوصيات المهاجرين ومساعدتهم على اجتياز صعوبات الاندماج والانخراط في المجتمعات المحتضنة، وكذا التصدي لتزوعات الإقصاء والعنصرية والكرهية.

وتبوأ المغرب بفضل سياسته في مجال الهجرة واللجوء قيادة قارية²⁸. ففي القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، إلى "صياغة خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة"، والتي وضع جلالته لبناتها الأولى في يوليوز 2017. وفي هذا الصدد، دعا جلالته الملك إلى تصحيح عدة مغالطات بخصوص الهجرة الإفريقية، إذ أنها لا تتم بين القارات في غالب الأحيان مشيرا إلى أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين 4 منهم يبقون في إفريقيا. وذكر جلالته بأن الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى فهي تمثل 20 بالمائة فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية، وأن الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال (85 بالمائة من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول)، وأخيرا، بأن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما. كما أشار جلالته

²⁷ - يحيى اليحياوي: "الاختيارات الجديدة للمغرب في إفريقيا"، مقالة على الرابط الإلكتروني :

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/2015629114237965153.html> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/07/22).

²⁸ -Abourabi Yousra, «Diplomatie et politique de puissance du Maroc en Afrique sous le règne de Mohammed V» I, thèse de doctorat, Université de Lyon-Jean-Moulin, décembre 2016 ; 512 p.

الملك إلى أن الدول الإفريقية مطالبة بالنهوض بمسؤولياتها في ضمان حقوق المهاجرين الأفارقة، وحفظ كرامتهم على أراضيهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، وبعيدا عن الممارسات المخجلة واللاإنسانية الموروثة عن حقبة تاريخية عفا عنها الزمن²⁹. ويعمل المغرب أيضا بالمنتديات الدولية من أجل تحقيق تفاعل إيجابي مع قضايا الهجرة كما هو الشأن بالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ترأسه المغرب وألمانيا لسنتي 2017-2018 والذي استضافت مدينة مراكش دورته الحادية عشرة في شهر دجنبر 2018. وما فتئ المغرب يدعم تنسيق الجهود على المستويين الجهوي والقاري من أجل تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة في سبيل تبني مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الهجرة في كل أبعادها من خلال المساهمة في إعداد الميثاق العالمي لهجرة آمنة، منظمة ومنظمة، والذي سيجعل من أولوياته تعزيز البعد التنموي من خلال الأهداف الإنمائية لما بعد 2030، ومناقشة التحديات المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية.

هذه الرؤية التضامنية المتكاملة التي تحكم علاقات المغرب بإفريقيا، وانخراطه الملتمزم في الدفاع عن مهاجريها في المحافل والملتقيات القارية والدولية ليست سوى واحدة من دلائل عدة على الرغبة التي تحدد المملكة في تكريس الوحدة والتكامل بين دول إفريقيا، لتأكيد قوة الانتماء لهذه القارة، وخدمة شعوبها، واقتراح حلول لقضايا شائكة أهمها الهجرة.

خاتمة :

لقد عرفت الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط تحولات سريعة، وأفرزت أشكالاً جديدة أكثر تركيباً وتعقيداً من المراحل السابقة، على النحو الذي أنتج وضعاً جديداً تمثل في ان عدداً متزايداً من البلدان المتوسطية أصبحت تعد اليوم، بغض النظر عن مستوى تنميتها، تصنف ضمن خانة الدول المعنية بعملة التنقلات البشرية كما هو الحال بالنسبة للمغرب الذي تحول من بلد مصدر إلى بلد عبور واستقبال وإقامة للمهاجرين.

وفي ظل الظروف والمستجدات الدولية الراهنة، والوقائع الجديدة للهجرة، يبدو من الضروري، إجراء وقفة ومراجعة شاملة لأفاق التدبير التعاوني للهجرة بين المغرب وجيرانه الشماليين والجنوبيين، حيث يمكن أن يستند هذا التعاون على أسس واقعية وموضوعية وعلى أرضية صلبة لا تتغير بتغير الظروف:

في علاقاته مع جيرانه الشماليين، فإنه لم يعد مستساغاً أن يستمر المغرب في لعب دور الدركي، وأن تترسخ صورة أخرى في ذهن الطرف الأوروبي قوامها أنه لا يمكن القضاء على الهجرة من خلال نظرة شوفينية وفوقية، بل يجب الإيمان بأن للمغرب كذلك أجندته الخاصة وان عليه ضغوطات وإكراهات مفروضة عليه، ويتوجب عليه مواجهتها.

في علاقاته مع جيرانه الجنوبيين، يتعين على دول الجوار أن تلتزم موقفاً مسؤولاً، لكونها معنية بنفس القدر بإشكالية الهجرة على المستوى الإقليمي. فالدول المصدرة للهجرة كما دول الاستقبال والعبور، مطالبة بتدبير حكيم للهجرة وتقاسم مواردها وإمكاناتها وتجارتها لإيجاد الأجوبة المقنعة لظاهرة معقدة ومتشعبة.

المصادر والمراجع:

أ- باللغة العربية:

الكتب:

- عبد الواحد أكيم، "الجالية العربية في إسبانيا"، (منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت/أكتوبر 2013).
- عطوف، عبد الكبير: "الهجرات العالمية والمغربية: قضايا ونماذج-مقاربة سوسيو تاريخية(1045-2011)"، (منشورات جامعة ابن زهر، طباعة ونشر سوس، أكادير، الطبعة الثانية. 2012).
- مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"، (دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006).

²⁹ - مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة العادية الـ 30 لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بتاريخ يناير 2018.

الدوريات العلمية:

- أحمد دياب، "معضلة أوروبية - جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (يوليو 2015).
- خميس طعم الله، "الهجرة المغربية في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأوروبا. تجربة الجيلين الثاني والثالث" مجلة دراسات دولية عدد 63 (سنة 1997).
- القصار، حسان، "الهجرة المغربية من نتائج مرحلة الاستعمار إلى نتائج مرحلة العولمة"، مجلة دراسات دولية، العدد 113. (2009).
- الخشاني، محمد: "هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي: قراءة نقدية في السياسة الأوروبية للهجرة"، مجلة عمران، منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، العدد 21. (2017).
- موفهيم، سهام، "تدبير المغرب ملف الهجرة السرية بين مطرقة التعاون الأمني وسندان العمق الأفريقي" مجلة دفاتر سياسية، العدد 75. (2005).
- كريم، يوسف، "الثابت والمتحول في العلاقات المغربية الاسبانية: الهجرة والمورفوبيا نموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 51-52 من المجلة، (2016)

ب- باللغة الأجنبية:

- Abourabi Yousra, (2016) «Diplomatie et politique de puissance du Maroc en Afrique sous le règne de Mohammed V» I, thèse de doctorat, Université de Lyon-Jean-Moulin; 512 p.
- ATOUF ELKBIR, (2009), Aux origines historiques de l'immigration marocaine en France 1910-1963, Connaissances et Savoirs, Paris. 442 pp.
- BEKRAOUI Mohamed, (2009), Les Marocains dans la Grande Guerre 1914-1918, publications de la commission marocaine d'histoire militaire, Casablanca, 400 pp.
- Belguendouz, Abdelkrim (2005). Politique Européenne de Voisinage, Barrage aux Sudistes. Salé: Beni Snassen.
- Lahlou, Mehdi (2005). "Migrations irrégulières transméditerranéennes entre le Maghreb et l'Union Européenne: Evolutions Récentes." Rapport de Recherche. Florence: European University Institute, RSCAS.
- Lahlou, Mehdi (2005). Migrations irrégulières transméditerranéennes et relations Maroc – Union européenne. Paper presented at the XXV International Population Conference, Tours, France, July 18-23, 2005.
- Lafleur, Jean-Michel. (2005), Le transnationalisme politique: pouvoir des communautés immigrées dans leurs pays d'accueil et pays d'origine. Academia-Bruylant, pp 92-98.
- Fadlollah, Abdellatif; Abdallah Berrada and Mohamed Khachani (2000). "Facteurs d'Attraction et de Répulsion des flux Migratoires Internationaux. Rapport National: Le Maroc." Rabat: Commission Européenne.

دور المهاجر الدولي في تعزيز التحولات المجالية بالريف الأوسط الشرقي حالة مجال اكزناية

The role of the international immigrant in promoting the spatial transformations in the middle-eastern countryside a case of an exotic field

حياة بوبشيري, طالبة باحثة بسلك الدكتوراه, جامعة الحسن الثاني, البيضاء, المغرب

boubchiri8hayat@gmail.com

ملخص:

تتوخى هذه المداخلة إبراز انعكاسات تحويلات المهاجرين الدوليين وأهميتها في تحريك عجلة التنمية بمجال اكزناية، وذلك من خلال تنشيط التوسع الحضري، الذي شكل آلية فاعلة في تغير مورفولوجيا المجال، لكن لا يمكن رصد انعكاسات الهجرة الدولية على هذا التوسع دون دراستها ضمن المنظومة المجالية التي تساهم في بلورة عوامل متعددة. لهذا أصبحت لعائدات الهجرة الدولية تأثيرات عميقة، في تمدن المجتمع وتنظيم المجال الاكزناي. الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، التنمية، المجال، التمدين.

Abstract:

This study aims to highlight the repercussions of the remittances of international migrant and their importance in moving the wheel of development in the field of treason, through urban expansion, which constituted an effective mechanism in changing the field's morphology. The proceeds of international migration have had a profound effect on urbanizing society and organizing the xenophobic sphere.

Keywords: International migration, Development, Urbanization, The field.

مقدمة

تشكل الدينامية التي يتخذها التمدين وتحويل المراكز القروية إلى مراكز حضرية من أبرز انعكاسات عائدات الهجرة الدولية على مجال اكزناية. حيث اعتبرت تنمية هذه المراكز وترقيتها الإدارية ضرورة أساسية للحيلولة دون استمرار النمو غير العقلاني للحواضر الكبيرة الناجمة عن الهجرة. وهي ظاهرة أضحت تمثل ثقلا ديموغرافيا واقتصاديا حقيقيا لهذه المدن من جهة، وتعمل على إفراغ الأرياف من ساكنتها من جهة ثانية.

يعتبر مجال اكزناية جزءاً من المجالات الجبلية، يقع بين خطي طول $3^{\circ}40'$ و $4^{\circ}10'$ غرب خط غرينتش، وبين دائرتي عرض $30^{\circ}34'$ و $34^{\circ}50'$ شمال دائرة الاستواء³⁰، ويمتد على مساحة تقدر بحوالي 11420 كيلومتر مربع،³¹ وينتهي جهويا إلى النفوذ الترابي لجهة فاس- مكناس، وتتطابق حدوده في الوقت الراهن مع الحدود الإدارية لدائرة أكنول المنتمة لإقليم تازة الموجود في الشمال الشرقي للمغرب.

³⁰- الخريطة الطبوغرافية لدائرة أكنول بمقياس، 1/100000.

³¹ - Agence Urbaine De Taza , 2017 , Eude du plan d'aménagement de la ville d'Aqnoul, Diagnostique territorial et enjeux stratégiques, version corrigée.

وينقسم مجال اكزناية إلى ستة جماعات قروية: اجدير، وبورد، وتيزي وسلي، وسيدي بورقبة، واكزناية الجنوبية، واجبارنة، بالإضافة إلى الجماعة الحضرية أكنول (خريطة رقم 1).

وتعد الجماعة الحضرية أكنول، التي كانت إلى حدود التقطيع الترابي سنة 1992 عبارة عن مركز قروي تابع لجماعة اكزناية الجنوبية، إحدى المراكز المنبثقة عن التمدين الانتقالي. وإن الحديث عن نشأة مركز أكنول يجزنا إلى وضعه في الإطار العام للتمدين بمجال اكزناية.

لقد عرف مجال اكزناية ظاهرة التمدين بشكل متأخر جدا مقارنة مع باقي المدن المغربية الأخرى. وكثيرة هي العوامل التي ساهمت في التوسع الحضري لهذا المركز، من أبرزها دور الهجرة الدولية الذي يبقى الأكثر تأثيرا في تغذية هذا التوسع، خصوصا وأن مجال أكنول كان يتميز بطغيان المجال الريفي على مشهده الجغرافي.

ويقع مركز أكنول على هامش النمو الحضري الذي عرفته بعض المناطق، ونشأته لم تكن موازية لأي تطور صناعي أو فلاحي لأن موقعه الجغرافي لا يسمح له بذلك. ولكن هجرة السكان المحليين المنتمين إلى مناطق قروية قريبة من هذا المركز، أثرت بشكل كبير في نشأته أولا وتوسعه ثانيا، وذلك بسبب استثمار عائدات مهاجري اكزناية في قطاع السكن.

خريطة رقم I : دائرة أكنول بمجال اكزناية



المصدر: عمالة إقليم تازة، قسم الجماعات الترابية 2016 - 2018

1- التمدين بمجال أكنول ظاهرة حديثة حفزتها الهجرة الدولية

كانت منطقة أكنول إلى عهد قريب تتميز بنمط عيش تقليدي وبتنظيم أساسه قبلي. لذلك لا غرابة إذا خلت كتابات المؤرخين الذين عبروا المنطقة خلال القرن 19 أو قبله من إشارات تفيد وجود كيانات حضرية أو شبه حضرية بهذه المنطقة. وهذه الخاصية لا ينفرد بها مجال اكزناية فحسب، وإنما هي ظاهرة عامة في جل أنحاء إقليم تازة والريف. وفي هذا الإطار يشير Sendey Pery أن المنطقة الممتدة ما بين وجدة في أقصى الشرق والشاون في أقصى الغرب، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى ورغة، لم تعرف أي مدينة أو تجمع حضري أو حتى مركز قروي صغير قبل الاحتلال الإسباني للريف.³² وعمليا، كان يجب انتظار دخول المستعمر الفرنسي الذي قام بتنظيم جديد للمجال لتظهر البوادر الأولى للتمدين. وهكذا أحدثت عدة مراكز للمراقبة العسكرية فوق تراب اكزناية التي شكلت الحد الفاصل بين منطقة الحماية الإسبانية والفرنسية. وكانت تشكل منطقة عسكرية محضة، شهدت معارك قاسية إبان الكفاح من أجل الاستقلال حتى أن مراكز أكنول تيزي وسلي وبورد سميت بمثلث الموت، لكنها لم تعرف أي توسع يذكر وظلت جاذبيتها على ساكنة المنطقة ضعيفة جدا.

إلا أن هذه الوضعية عرفت تحولا مجاليا واضحا منذ أواسط السبعينيات. حيث شهدت حركة التمدين انتعاشا استثنائيا لم يكن ثمرة مجهود الدولة أو حصيلة برنامج تنموي لتحديث المنطقة، وإنما ارتبط أساسا بعائدات الهجرة الدولية. فقد شكلت التحويلات المالية للمهاجرين دعما حقيقيا للأسر وأحدثت تغيرات جذرية في نمط العيش وطرق الاستهلاك، وخلقت تنافسا فيما بينهم حول من سيظفر بامتلاك منزل أو عقار بأحد المراكز المحلية أو على طول الطريق لتجسيد الاختلاف وإثبات التمايز المجالي.

وقد تركزت حركة البناء بشكل خاص في مركز أكنول لتشمل فيما بعد المراكز القروية الأخرى كتيزي وسلي وأجدير وبورد. وأصبحت هذه المراكز تتوفر على مجموعة من الخدمات والمرافق العمومية لتمتد في ما بعد إلى وظائف أخرى كانت من اختصاص المدن الكبرى، مثل الوكالات البنكية ووكالات الأسفار والخدمات الحضرية. وبذلك أصبح مجال اكزناية يتوفر على مركز "أكنول" يصنف من الناحية الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية ضمن المراكز الحضرية.

1-1 مراحل نشأة وتطور مركز أكنول

مر تطور مركز أكنول بثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى من 1926 إلى 1956: أنشئ خلالها مركز أكنول من قبل المستعمر الفرنسي سنة 1926، وذلك قصد التحكم في "مثلث الموت" أجدير وبورد وتيزي وسلي. وكان المركز عبارة عن ثكنة عسكرية تم تشييدها على الطريق الجهوية رقم 505 الرابطة بين تازة جنوبا والحسيمة والناضور شمالا. وقد أقيمت به بعض التجهيزات الضرورية لفائدة المستعمر الذي بادر إلى إنشاء عدد من البنيات التحتية التي تستجيب لمتطلباته الاستغلالية. وكانت البداية بإنشاء إدارة وطرق ومسالك إضافة إلى ثكنة عسكرية (صور رقم 1 و2)، باعتبار أن مركز أكنول كان يشكل مقرا رئيسيا للحاكم العام لمنطقة اكزناية ومصدرا للإمدادات بالنسبة للمراكز الأخرى.³³ وذلك من أجل مراقبة تحركات السكان، وضرب المقاومة المحلية التي كان يتزعمها

³² - الحسين بوظيلب، 2005. الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي، حالة حوض تمسمان وهوامشه، دكتوراه في الجغرافيا، ظهر المهرز، فاس، ص 342.

³³ - محمد بن عمر علي العزوزي الاكزنائي، 2002. حقائق تاريخية عن تأسيس جيش التحرير بقبيلة اكزناية مع نبذة من تاريخ هذه القبيلة، ندا عوم للصحافة والطباعة، الرباط، ص 95.

محمد ابن عبد الكريم الخطابي. وقد أدى ذلك إلى ظهور تجمعات سكنية هشة مثل شنول وثلاث الريح على شكل منازل مبنية بالطين والحجر، إضافة إلى توافد بعض اليهود الذين مارسوا التجارة.



- المرحلة الثانية من 1960 إلى 1992: ظلت جاذبية مركز أكنول على سكان المنطقة ضعيفة جدا إلى حدود سنة 1960 (أي بعد الاستقلال). حيث تم بناء حي الشهداء ووزعت منازل على أسر شهداء المقاومة وجيش التحرير، مما ساهم في ارتفاع عدد سكان المركز إلى 800 نسمة. وتمت ترقيته إلى مقر دائرة سنة 1971، وانضمت تحت لوائه 6 جماعات قروية سميت بدائرة أكنول.³⁴ وهذه الأهمية المجالية التي حظي بها مركز أكنول المتواجد على المحور الطرقي أهله لاستقطاب أهم المصالح العامة والمرافق الإدارية والاجتماعية، باعتبار أن رئاسة الدائرة تستوجب أن يلعب دورا أهم من الدور المنوط به في الماضي، بحيث أصبح يقوم بمهمة الربط بين مختلف المصالح الإدارية والتقنية التي تشملها الدائرة.

وقد تشكلت معظم ساكنة مركز أكنول في هذه المرحلة من أسر موظفي المصالح الإدارية الجديدة، بالإضافة إلى بعض القرويين الذين استقروا بجي دوار "بن عيسى". ويعزى هذا التطور البطيء في وتيرة تعمير مركز أكنول إلى عامل الهجرة الدولية نحو أوروبا الغربية التي انخرطت فيها ساكنة المنطقة بشكل مكثف. إلا أن سياسة اللامركزية التي نهجتها الدولة سنة 1976 والمتمثلة في التجربة الجماعية التي أنشئت بموجها جماعة اكنواية الجنوبية شكل فيها أكنول مركزا لها، كانت حافزا مهما لتعميره لما رافق ذلك من إقامة تجزيئات جديدة كما هو الحال بالنسبة لتجزئة الفتح.³⁵

وسيشهد المركز بعد ذلك توسعا مجاليا ملموسا ساهمت فيه عوامل متعددة من أبرزها ترقيته خلال التقسيم الإداري سنة 1992 إلى جماعة حضرية وتنامي الهجرة الريفية إليه، التي تعتبر مرحلة انتقالية للهجرة الدولية التي شهدتها منطقة اكنواية، وذلك قصد الاستفادة من المرافق والتجهيزات التي يتوفر عليها المركز. الأمر الذي أدى إلى ظهور تجمعات سكنية حديثة. هذا بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الذي أضفى يعرفه المركز، إذ انتقل عدد سكانه من 1323 نسمة سنة 1960 إلى 3325 نسمة 1994 أي بمعدل زيادة بلغ 2002 نسمة.³⁶ ولم يرتبط التطور السكاني بمركز أكنول في هذه المرحلة بعامل الزيادة السكانية فحسب، وإنما كان نتيجة للدور الذي لعبته الهجرة الدولية في تحفيز حركة السكان الداخلية. فنمو مركز أكنول لم يكن رهينا بإقامة مؤسسات صناعية أو خلق وظائف عسكرية، وإنما يعزى إلى استقرار أسر المهاجرين الدوليين

³⁴ - تقرير المخطط الجماعي للتنمية لمركز اكنول، 2014-2019. ص 10.

³⁵ - نفس المرجع، ص 16.

³⁶ - الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014. مؤشرات ديموغرافية وسوسيو-اقتصادية لمجال اكنواية، الوكالة الحضرية، تازة.

بهذا المركز. حيث هاجرت بعض تلك الأسر من دواوير وجماعات مجال اكزناية، وذلك بسبب غياب التجهيزات الأساسية في المنطقة وخاصة الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب. مما ترتب عنه تراجع في حجم السكان تمثل ذلك في تسجيل معدلات نمو سكاني سالب بجل الجماعات المنتمية إلى دائرة أكنول.

-المرحلة الثالثة من 1994 إلى 2014: حظيت جماعة أكنول في هذه المرحلة الجماعة بأول تصميم للتهيئة سنة 1994 وآخر سنة 2007. رافق ذلك إقامة مجموعة من التجهيزات والبنى التحتية، مما جعل الجماعة تعرف نموا سكانيا متسارعا. حيث انتقل حجم السكان من 3325 نسمة سنة 1994 إلى 4403 سنة 2014. وهي زيادة مرتبطة أساسا بالهجرة القروية التي تعد مرحلة تالية للهجرة الدولية التي عرفتها منطقة اكزناية. خاصة إذا علمنا أن 35% من ساكنة الجماعة ذات أصل قروي، وهي نسبة مهمة مقارنة مع الساكنة التي ازدادت بالجماعة التي لا تتجاوز نسبتها 46%، في حين تبقى نسبة 19% من السكان تتوزع على مختلف جماعات اكزناية وتشمل الأطر والموظفين. الشيء الذي يفسر وجود 5,29% من الساكنة لا تتجاوز مدة استقرارها بالمركز 5 سنوات مقارنة مع الفئة المهاجرة التي تتراوح مدة استقرارها بين 11 و20 سنة.³⁷ لقد ترتب عن تطور حركة التوسع المجالي لمركز أكنول تطور هام في رخص البناء (جدول رقم 1). فعملية البناء قد انطلقت مباشرة بعد الفترة الذهبية للهجرة إلى أوروبا، التي انخرطت فيها ساكنة مجال اكزناية بشكل بارز، أي بعد الاستفادة الأولى من عائدات الهجرة الدولية. حيث تميزت الفترة الممتدة من 1975 إلى 1994 بإنشاء 62% من المباني بمركز أكنول.³⁸ ولتوضيح هذه الدينامية بشكل أفضل سننعمد على تطور عدد الرخص الموزعة سنويا، وإن كانت في الحقيقة لا تعكس الحجم الحقيقي لعملية البناء في هذا المركز لأن عددا مهما من هذه المنازل تم بناؤها بدون احترام قوانين التعمير. لقد شهد مركز أكنول الحضري تطورا مستمرا في عدد الرخص المسلمة من طرف الجماعة، مما جعله يشهد توسعا مجاليا على شكل خطي بحكم موقعه على طول الطريق الجهوية رقم 505 وطبيعته الطبوغرافية الصعبة المحيطة به من الجهة الشرقية والغربية التي تحول دون توسعه في هذه الاتجاهات.

جدول رقم 1: تطور عدد رخص البناء المسلمة بمركز اكنول ما بين 1970 و 2015

العدد	السنوات
45	1970 – 1975
137	1975 – 1980
217	1980 – 1985
323	1985 – 1990
275	1990 – 1995
160	1995 – 2000
164	2000 – 2005
155	2005 – 2010
143	2010 – 2015

المصدر: بلدية أكنول القسم التقني 2016

ورغم أن عملية البناء بمركز أكنول انطلقت مع أواسط السبعينات وعرفت تطورا ملموسا أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، فإنها شهدت تراجعا بعد ذلك بسبب المراقبة الصارمة لرخص البناء وتطبيق قوانين التعمير إضافة إلى نفاذ

³⁷ - باشوية مركز أكنول، تقرير انجاز تصميم التهيئة للجماعة الحضرية أكنول، 2016، ص 45.

³⁸ - نفس المرجع، ص 50.

الاحتياط العقاري بهذا المركز. وكمثال على ذلك: من أصل 37 رخصة ثم توزيعها سنة 2016 نجد أن 11 رخصة تم تجديدها و22 رخصة من أجل الإصلاح (جدول رقم 2).³⁹

جدول رقم 2: عدد رخص البناء من أجل الإصلاح

الشهور	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
عدد الرخص	1	7	4	8	9	13	18	16	12	7	4	6

المصدر: بلدية أكنول، القسم التقني 2016

عموما ساهمت الهجرة الدولية بشكل مباشر في النمو السكاني والتوسع المجالي لمركز أكنول، خاصة بعد أواسط السبعينات من القرن الماضي. ومن العوامل التي شجعت على ذلك إقامة التجهيزات الأساسية خاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب (جدول رقم 3) والمرافق العمومية وتعدد التجزئات السكنية بالإضافة إلى القرب من الطريق الرئيسية.

جدول رقم 3: توزيع الأسر بحسب الاستفادة من الماء والكهرباء والتطهير بمركز أكنول

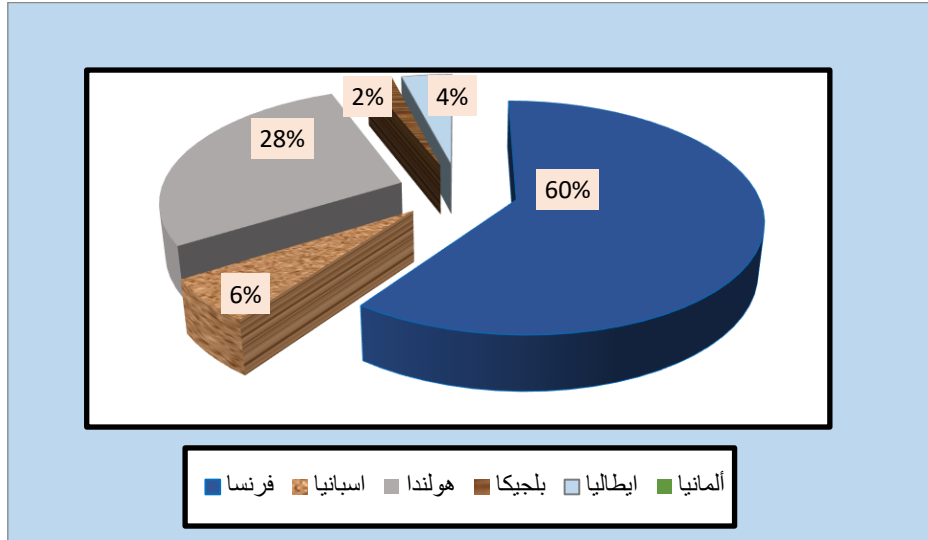
المؤشرات	%
نسبة الساكنة المستفيدة من شبكة المكتب و. م. ص. ش.	91,04
نسبة ربط الأسر بشبكة الماء الصالح للشرب	91,04
النسبة المئوية للأحياء المستفيدة من شبكة المكتب و. م. ص. ش، أو شبكات أخرى أو الاستفادة من نافورة عمومية	91,07
النسبة المئوية للوحدات المدرسية (الابتدائية) المستفيدة من الماء الصالح للشرب	100
النسبة المئوية للأسر المستفيدة من شبكة الكهرباء أو شبكات أخرى	100
النسبة المئوية للأحياء المرتبطة بشبكة الكهرباء	96,39
نسبة السكان المستفيدين من شبكة الكهرباء أو شبكات أخرى	100
نسبة الساكنة المستفيدة من شبكة الكهرباء	96,34
النسبة المئوية للوحدات المدرسية (الابتدائية) المستفيدة من الكهرباء	96,34
نسبة التغطية بشبكة تطهير السائل	100
نسبة الأسر التي لها نظام آخر لتطهير السائل	73,02
نسبة الساكنة المرتبطة بشبكة لتطهير السائل	21,64
نسبة الساكنة التي لها نظام آخر لتطهير السائل	73
النسبة المئوية للأحياء التي لها نظام التطهير/ للتخلص من النفايات الصلبة	27
نسبة الوحدات المدرسية (الابتدائية) المستفيدة من تطهير السائل	100

المصدر: تقرير المخطط الجماعي للتنمية لجماعة أكنول، باشوية مركز أكنول، 2014-2019

يبدو جليا أن غالبية سكان مركز أكنول تستفيد من التجهيزات الأساسية المرتبطة بالماء والكهرباء والتطهير. مما يجعل من هذا المركز مجالا مستقطبا للساكنة القروية المهاجرة، إذ يعتبر أول قطب هجروي للمهاجرين الكزنائيين بعد عودتهم من بلاد المهجر. وبهذا ساهمت الهجرة الدولية في التوسع الحضري لمركز أكنول. حيث استقر معظم المهاجرين بمختلف أحيائه بنسب متفاوتة بحسب الدول القادمين منها. ويتفرد المهاجرون في فرنسا بحصة هامة ضمن المقيمين في المركز أي ما يمثل نسبة 63%، يليها مهاجرو هولندا بنحو 28% (مبيان رقم 1).

³⁹ - باشوية مركز أكنول، 2016، نفس المرجع، ص 51.

مبيان رقم 1: توزيع المهاجرين بمركز أكنول حسب دول المهجر



المصدر: البحث الميداني 2016 – 2018

2-1 الهجرة الدولية ودينامية التوسع الحضري بمركز أكنول

إن دراسة أشكال التوسع الحضري بمركز أكنول في علاقته بالهجرة الدولية أمر ليس باليسير، نظرا لصعوبة الربط بين الحركتين. فالهجرة الدولية ليست العامل المباشر والمتحكم في هذا التوسع، وإنما هناك عوامل أخرى ساهمت في توجيه هذا التوسع منها أدوار المنعشين العقاريين والمجالس المنتخبة والسلطات المحلية. لذا سنحاول مقارنة هذا الموضوع بدراسة الظاهرة في شموليتها مع التركيز على أشكال التوسع الحضري والعوامل الرئيسة التي أفرزتها.

أ - التوسع العمودي والمنظم بمركز أكنول

ساهمت التجزئات السكنية في إضفاء الطابع العصري للبناء في مركز أكنول. ويمكن أن ندرج في هذا الصنف من التوسع العمودي والمنظم تجزئة الفتح وحي الشهداء إضافة إلى الجزء الجنوبي من حي تاغدة. فبالرغم من أن هذه الأحياء قد شيدت خلال فترات تاريخية متباينة، إلا أنها تعكس في بنائها خصائص التعمير العصري. وكان لها دور بالغ في توسع المركز من الناحية العمرانية وتوفير السكن لفئة معينة من السكان وبالخصوص المهاجرين. لكن ضيق المجال الصالح للبناء أدى إلى تزايد الضغط على هذه التجزئات. فتعددت بذلك طلبات السكان الداعية إلى منح حق تغطية الطابق الثاني في موقع حدده تصميم التهيئة لبناء سفلي وطابق خاصة بتجزئة الفتح.⁴⁰

لقد ساهمت التطورات التي شهدتها مجال السكن في مركز أكنول في توسع المجال المبني. حيث اضطر المقاولون المحليون إلى إقامة تجزئتين جديدتين، يتعلق الأمر بتجزئة "بويظوطن" وتجزئة "حجاج ونزیه". وقد عرفت هاتين التجزئتين إقبالا مهما من طرف المهاجرين في مرحلة أولى، لكن عملية البناء بهما عرفت تراجعاً واضحاً فيما بعد، وذلك بسبب غلاء أسعار الأرض نتيجة المضاربة العقارية، بحيث تجاوز سعر بقعة أرضية تتراوح مساحتها ما بين 100 و120 متر في المركز سعر 100000 درهم. خاصة وأن تلك الأحياء تتوفر على التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وشبكة تصريف المياه المستعملة، وتتركز بها معظم الأنشطة التجارية والخدماتية فضلا عن المؤسسات التعليمية.

ب- التوسع غير المنظم بمركز أكنول

⁴⁰ - الوكالة الحضرية بتازة، 2019. دراسة تصميم تهيئة مركز أكنول، التقرير التحليلي، ص 40.

ساهمت الهجرة القروية نحو المركز الحضري أكنول، والتي مست الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، في ظهور جيوب سكن هش وغير لائق. وينتشر هذا السكن بحي المغرب العربي وحي أشنول والجزء الشمالي من حي تاغدة. وباستثناء حي أشنول أقدم الأحياء التي تم دمجها في المجال الحضري لمركز اكنول، فإن باقي الأحياء الأخرى تشكلت بشكل سريع وشيدت بمواضع غير صالحة للتعمير وبمواد محلية كالطين والأحجار. مما جعلها تتعرض باستمرار لانهايارات على مستوى السكن وذلك بسبب الأمطار التي تؤدي إلى انجراف التربة. ورغم هشاشة وضعية تلك الأحياء، إلا أنها شهدت تطورا عمرانيا متسارعا على امتداد العقود. وأصبح العديد منها مجالا سكنيا لنسبة مهمة من المهاجرين، وذلك لتضافر جملة من العوامل نذكر منها:

✓ المشكل العقاري، يرجع ذلك إلى ضعف تطبيق قوانين التحفيظ العقاري بالمنطقة. فجل الأراضي التابعة لإدارة الأملاك المخزنية والمتمركزة داخل مدار تهيئة مركز اكنول، كلها أراضي غير محفظة. هذا بالإضافة إلى أن الملك الغابوي يشكل حوالي 30% من مجموع مساحة البلدية.⁴¹ وهو ما يشكل إكراهها فعليا لمقومات التوجيه العمراني بهذا المركز، وكنتيجة لهذه الوضعية أصبحت الأراضي غير المحفظة ميدانا لعمليات السكن غير القانونية.

✓ طول آجال تصفية الوضعية العقارية، يفسر هذا العامل إلى حد بعيد أسباب تفشي وانتشار السكن غير القانوني الذي غالبا ما يكون خارج مراقبة السلطات المحلية.

✓ التواطؤ ما بين المنتخبين والسلطة من جهة والمنعشين العقاريين من جهة أخرى. وقد ظهرت هذه الظاهرة خلال فترة تاريخية تراجعت فيها الدولة عن دورها المتمثل في تجهيز الأراضي الموجهة للبناء، في وقت ارتفع خلاله الطلب على السكن.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في توسع الأحياء السكنية بطرق غير قانونية، وهي أحياء معظم بنايتها التحتية ضعيفة جدا وشوارعها غير منظمة وضيقة. أما تصاميم البناء فكان ينجزها الرسامون والتقنيون وفق إرادة الزبون. وبهذا فإن السكن غير اللائق بالمنطقة نتاج لعدم تكيف وسائل التعمير ووسائل المراقبة لمواجهة حاجيات السكان واستدراك المواقف. وبشكل عام، نستنتج أن الهجرة الدولية ساهمت في التوسع الحضري لمركز اكنول، وذلك بسبب تدفق عائدات الهجرة الدولية التي استثمرت في العقار بالإضافة إلى استقرار أسر المهاجرين بأحيائه. وتعتبر ندرة العقار وحدة المضاربة عاملا مسؤولان عن انتشار السكن غير القانوني بهذا المركز من جهة، وعن اختيار العديد من المهاجرين الاستقرار بمدن كبرى باعتبار أن سعر العقار لا يختلف كثيرا بين هذا المركز وبين المدن الكبرى من جهة أخرى.

2- الهجرة الدولية ودورها في تحول السكن بأرياف اكزناية

يعتبر السكن الريفي من أبرز المكونات الأساسية التي عرفت تحولات مورفولوجية ارتبطت بالهجرة. ويمكن لهذه التغيرات أن تشكل ترجمة حقيقية لعمق التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على سكان ومجال اكزناية منذ السبعينيات والثمانينيات إلى اليوم. لقد رافق المد الهجري نحو الخارج تحول جذري على مستوى السكن، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة والثروة المالية في تغيير فكرة المهاجر حول طبيعة السكن ونموذج البيت التقليديين، فتم التحول إلى المنازل الحديثة، ما ترتبت عنه زيادة مطردة في عدد المساكن خاصة بالمركز الحضري. ومما لا شك فيه أن الهجرة الدولية شكلت آلية مهمة في تغيير النمط المعماري للسكن وتنشيط حركة التوسع الحضري بمجال اكزناية.

لقد رافق تغيير موضع المسكن من رقعة لأخرى تحولات عديدة في مواد بنائه وهندسته المعمارية. الشيء الذي جعله ينسلك عن وظائفه التقليدية التي تختلف بحسب طبيعة المسكن القروي ونظيره الحضري، فإذا كان الثاني يعني المنزل الذي يأوي

41 - الوكالة الحضرية بتازة، 2009، المرجع السابق، ص 24.

الأسرة، فإن الأول يعني الرقعة التي يشغلها المنزل الذي يأوي "الأسرة، وكذا المرافق التابعة له"⁴² والمتعلقة بمزاولة نشاط اقتصادي أو حرفة معينة. وهو ما يشير إلى التعدد الوظيفي الذي يمكن أن يتخذه المسكن الريفي بوجه عام، ليصبح بذلك مفهوما مركبا لواقع اجتماعي واقتصادي متعدد الأبعاد.

2-1 المسكن الريفي التقليدي بمجال اكزناية: وظائفه ومميزاته

كان المسكن الريفي باكزناية يقوم بوظائف اقتصادية متعددة، فزيادة على احتضان الأسر. تتمثل باقي الوظائف في إيواء الماشية، وحفظ المعدات الفلاحية، وخزن المنتوجات الزراعية، وممارسة بعض الحرف لاسيما التي لها صلة بالإنتاج الفلاحي. بالإضافة إلى ذلك كان المسكن الريفي إطارا ماديا له صلة بمحيطه الطبيعي، وخاصة فيما يتعلق بالمساكن المعتمدة في البناء على مواد ذات طابع محلي مثل الطين والتبن "اليساع" (صورة رقم 3 و 4)، الذي يسجل حضورا بارزا في قري اكزناية. حيث غالبية البيوت ذات أسقف من قصب ذات دعائم خشبية مغطاة بطبقة من الطين والجبس. أما أسطح المنازل فهي من الزنك المتموج الذي يحول دون تسرب المياه إلى البيوت ويمكن من جمع مياه الأمطار.



2-2 السكن العصري يعرف انتشارا واسعا في كل قري اكزناية

يشهد السكن الصلب انتشارا واسعا بقري اكزناية، وذلك بفعل ما أحدثته عائدات الهجرة الدولية من تحولات في بنية السكن. يتعلق الأمر بالسكن المستعمل لمواد بناء عصرية من إسمنت وأجور وحديد التي عوضت المواد المحلية. وهذا السكن الصلب تم تشييده وفق معايير السكن المتواجد بالوسط الحضري من حيث الهندسة والتصميم المعماري. وهكذا ساهم تنامي حركة الهجرة الدولية في منطقة اكزناية بشكل مباشر في التحول من السكن التقليدي إلى السكن العصري (صور رقم 5 و 6 و 7 و 8) بمختلف الجماعات القروية في مرحلة أولى، ثم التنقل من تلك الجماعات نحو النواة الحضرية الأولى أكنول واستقطاب أسر المهاجرين بغرض الاستفادة من التجهيزات الأساسية الحضرية الموجودة فيها في مرحلة ثانية.

⁴² - محمد بلقبه، 1988. أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع، صوما بروب، ص 88.



وبذلك كان للمهاجرين دور فعال في تحويل السكن بقرى اكزناية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري الذي يتوفر على التجهيزات الأساسية. وساهمت في ذلك عدة عوامل أهمها انتقائية الهجرة للعناصر الشابة والقادرة على شراء قطع أرضية واستثمارها من أجل البناء، وكذلك حرص أسر المهاجرين التي تتلقى تحويلات من أفرادها خارج الوطن على تخصيص قدر مهم من التحويلات في هذا الاستثمار، دون إغفال دور الهجرة الحاسم في التنمية المحلية والرفق الاجتماعي للمهاجرين وأسرهـم.

بناءً على ما سبق، يتبين أن تطور مركز اكزناية ونموه يعود إلى الدور الذي لعبته الهجرة الدولية في تحفيز دينامية قطاع السكن. الأمر الذي ترتب عنه تسريع حركة التمدين بالمنطقة، باعتبار ما شهدته خلال العقدين الأخيرين من تطور عمراني مهم، تمثل أساسا في امتداد المساحات المبنية وإضافة أحياء جديدة نجم عنها تنوع نسيجه الحضري وأنشطته الاقتصادية.

خاتمة

ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في إحداث تحولات جذرية مست المجال والمجتمع. وذلك من خلال انعكاسات عائدات الهجرة الدولية في الدينامية التي اتخذها التمدين في مركز أكنول. حيث شهد توسعا مجاليا ملموسا ساهمت فيه عوامل متعددة، في مقدمتها استقرار أسر المهاجرين الدوليين بهذا المركز وإقامة التجهيزات الأساسية فيه، خاصة الكهرباء والماء الصالح للشرب والمرافق العمومية. فترتب عن تلك التطورات تزايد رخص البناء وإقامة تجزئات سكنية أضفت طابعا عصريا على مركز أكنول من جهة، مع ظهور توسع غير منظم لبعض الأحياء التي أقيمت بمواضع غير صالحة للبناء من جهة أخرى، مما طرح مشكلات متعددة أبرزها انهيار البيوت. ومن التطورات التي شهدتها مجال اكزناية أيضا تغيير النمط

المعماري للسكن، الذي تحول بمعظم الجماعات القروية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري المتوفر على التجهيزات والمرافق الأساسية، وقد كان للمهاجر الاكزنائي الدور الأساسي في ذلك.

المراجع

- محمد بن عمر علي العزوزي الاكزنائي، 2002. حقائق تاريخية عن تأسيس جيش التحرير بقبيلة اكزنائية مع نبذة من تاريخ هذه القبيلة، ندا عوم للصحافة والطباعة، الرباط.
- محمد بلفقيه، 1988. أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع، صومابروب،
- هارسون بول، 1986، الهجرة والهجرة المعاكسة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الثاني، الكويت.
- أبو زيد أحمد، 1986، الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الثاني الكويت.
- القصير عبد القادر، 1992، الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت.
- شهبون عبد اللطيف، 1998، إشكالية هجرة المغاربة القاصرين أو عبيد القرن الجديد، مجلة الكرامة، العدد 2 و3.
- الحسين بوظيلب، 2005. الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي، حالة حوض تمسمان وهوامشه، دكتوراه في الجغرافيا، ظهر المهرز، فاس.

التقارير

- تقرير المخطط الجماعي للتنمية لمركز اكنول، 2014-2019.
- باشوية مركز اكنول، تقرير انجاز تصميم التهيئة للجماعة الحضرية اكنول، 2016.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014. مؤشرات ديموغرافية وسوسيو-اقتصادية لمجال اكزنائية، الوكالة الحضرية، تازة
- الوكالة الحضرية بتازة، 2019. دراسة تصميم تهيئة مركز اكنول، التقرير التحليلي.
- Ministère de Commerce et de l'Industrie, rapport 1983.
- Ministère de Commerce et de l'Industrie, rapport 1986.
- Ministère de l'Industrie. du Commerce. de l'Energie et des Mines, 2000, Les industries de transformation, exercice 2000
- Bulletin du comité de l'Afrique Française. N° 10/1898.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement, Direction régional de l'Oriental, 2001, Plan local d'habitat et de développement urbain du Grand Berkane, rapport de diagnostic, Oujda.
- Ministère de l'Intérieur, Plan d'Aménagement de la ville de Berkane, 2002, rapport justificatif, province de Berkane, Rabat
- Résultats du recensement de 1960, volume III.
- Fondation Hassan 2 pour les Marocains Résidant à L'Etranger, 2003 ,Marocains de l'extérieur, Rabat, Maroc.
- OCDE, 2003, Liste de critères pour apprécier les stratégies d'incitations à L'IDE, Paris.
- Agence Urbaine De Taza , 2017 , Eude du plan d'aménagement de la ville d'Aqnoul, Diagnostique territorial et enjeux stratégiques, version corrigée

حصيلة البحث الجغرافي حول الجهة الشرقية:
حالة البحث في مسألة الهجرة الدولية

The outcome of the geographical research on the Eastern Region of Morocco: Research case in the issue of international migration

عبد القادر التايري: أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة

abdelkadertayri@gmail.com

عبد النور صديق: أستاذ باحث، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس، الرباط

sadikabdennour@gmail.com

بنبيونس بنعائشة: حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

b.benyouness@live.fr

ملخص

تقع الهجرة الدولية المغربية ضمن اهتمامات مجموعة من العلوم الإنسانية (القانون، الجغرافيا، علم الاجتماع، الاقتصاد...)، وتشكل موضوعا للبحث تتقاطع عنده مختلف التخصصات - وإن كانت للجغرافيين الحصة الكبرى من هذا الاهتمام - وهو ما أثمر تراكما علميا يتراوح بين الرسائل الجامعية والكتب الجماعية أو الفردية، إضافة إلى المقالات والأعمال التي أنجزت تحت الطلب لصالح منظمات ومؤسسات وطنية أو دولية.

ولما كانت الجهة الشرقية من أبرز الجهات المغربية انخرطا في الهجرة الدولية، فقد حظيت بكم لا بأس به من الأبحاث حول الظاهرة الهجرة، ومن ثم فالضرورة تقتضي منا - كمختصين - تحديد المواضيع التي عالجتها والإشكاليات التي طرحتها هذه الأبحاث، والمناطق التي شملتها، وكذا مناهجها، والاتجاهات الفكرية التي تبنتها بغية وضع حصيلة أولية للبحث الجغرافي في قضايا الهجرة بشرق المغرب، وتحديد الإشكاليات التي عالجتها هذه الأبحاث استنادا إلى ما اجتمع لدينا من رصيد بيبلوغرافي؛ وهو ما نعتبره جزءا من مشروع طموح يتعلق بالتأسيس لمشروع علمي مهم يتمثل في إنجاز دليل للرسائل والأطاريح الجامعية المنجزة حول الجهة الشرقية مبوبة حسب المواضيع.

الكلمات المفتاحية: البحث الجغرافي - شرق المغرب - قضايا الهجرة الدولية - الرصيد البيبلوغرافي - الأحواض الهجرية.

Abstract:

The Moroccan international migration is part of the interests of a group of the human sciences (law, geography, sociology, economics ...), and it constitutes a subject of research in which the various disciplines intersect - even if geographers had the largest share of this interest - which resulted in a scientific accumulation ranging from university theses and collective or individual books, in addition to articles and works produced on demand for the benefit of national or international organizations and institutions.

And since the eastern region is one of the most prominent Moroccan part involved in international migration, it has received a fair amount of research on the migration phenomenon, and then the necessity requires us - as specialists - to identify the topics that it addressed, the problems that these researches presented, the areas it covered, as well as their curricula, and also the intellectual trends that

it adopted in order to develop a preliminary outcome of geographical research on immigration issues in eastern Morocco, and to identify the problems that these researches dealt with based on the bibliographic bank we have gathered; this is what we consider as part of an ambitious project related to the establishment of an important scientific project, represented in the completion of a directory of university dissertations and completed theses on the eastern region of Morocco, classified according to topics.

Key words: Geographical research - Eastern region of Morocco - International migration issues - Bibliographic bank - Migratory basins

مقدمة

تشكل الهجرة الدولية ظاهرة معقدة تطرح رهانات واسعة ومتنوعة؛ وهو ما يجعل دراستها غاية في الصعوبة، وتشكل في الوقت نفسه ملتقى لباحثين من تخصصات واهتمامات متباينة، يشكل الباحثون في جغرافية الهجرة أهم طائفة منهم.

وتعد الجهة الشرقية من بين الجهات المغربية التي انخرطت في الهجرة الدولية منذ وقت مبكر، وخاصة المنطلقة من منطقة الريف الشرقي باتجاه الجزائر أولا، ثم فرنسا ودول أوروبا الغربية ثانيا، قبل أن تظهر أحواض هجرية أخرى بتراب الجهة على فترات تاريخية متباينة من تاريخ الهجرة المغربية نحو الخارج. لذلك فقد حظي موضوع الهجرة باهتمام لا بأس به من لدن الباحثين الجغرافيين في مختلف الأحواض الهجرية للجهة، وفرض موضوع الهجرة نفسه بقوة ضمن حصيلة البحث الجغرافي بالجهة، ولا سيما البحث الأكاديمي منه، سواء بجامعة الجهة (جامعة محمد الأول) أو بمختلف المؤسسات الجامعية بالمغرب والخارج.

ومن ثم فإن هذا المقال يسعى إلى تحقيق الغايات الثلاث الآتية:

- وضع حصيلة أولية للبحث الجغرافي في قضايا الهجرة بشرق المغرب، من خلال استغلال ما تراكم لدينا من رصيد بيبليوغرافي حول الموضوع، ما من شأنه تسهيل عمل الباحث والمهتم من جهة، وجعل الجغرافيا والبحث العلمي عموما في صلب مشروع الجهوية المتقدمة من جهة أخرى،
- تنبيه الباحثين إلى الإشكاليات المطروقة في مختلف الأحواض الهجرية بشرق المغرب قديمها وحديثها، وتلك التي لم تحظ بالاهتمام، لجعل هذه الأخيرة محط اهتمامهم بدل هدر الجهد في مواضيع مكرورة،
- المساهمة في التأسيس لمشروع علمي مهم يتمثل في إنجاز دليل للرسائل والأطاريح الجامعية المنجزة حول الجهة الشرقية مبوبة حسب المواضيع، على غرار تجربة "دليل الرسائل والأطاريح الجامعية المنجزة حول جبال الريف المغربية".

المحور الأول: خصائص البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية

1-1 محاولة تكميم البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية

شكلت ظاهرة الهجرة المغربية نحو الخارج موضوعا لاهتمام العديد من الباحثين من تخصصات متباينة: التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، السوسولوجيا، القانون والعلاقات الدولية... الشيء الذي أسهم في تنوع المقاربات وتعدد حصيلة الأبحاث والدراسات، التي تراوحت بين الرسائل الجامعية والكتب الجماعية والفردية، إضافة إلى كم مهم من المقالات التي

وردت متفرقة في مختلف المجالات والمنشورات الوطنية والأجنبية، فضلا عن الدراسات والأبحاث التي أنجزت تحت الطلب لصالح منظمات ومؤسسات وطنية أو دولية.

وسيكون من باب العبث الادعاء بالإحاطة بهذا الكم الهائل من الأبحاث، بالنظر إلى تفرق مظانها، وتباعد إمكانية نشرها من جهة، وفقدان بوصلة الوصول إليها من جهة أخرى، سواء بالنسبة للرسائل والأطروحات التي نوقشت بالجامعات والمعاهد الفرنسية التي لا يوجد لها أثر في الخزانات المغربية بما فيها الجامعات التي ينتمي إليها أصحاب هذه الأطاريح، أو بالنسبة لنظيراتها التي نوقشت بالجامعات المغربية في ظل غياب النشر، وغياب قاعدة بيانات حول هذه الأعمال والأعمال الجغرافية بصفة عامة، رغم أننا في عصر ثورة المعلومات، وهو أمر معيب.

لكل ذلك فإن الحصيلة التي نقدمها هنا ليست شاملة، خاصة أننا أمام عشرات الدراسات والأبحاث التي أنجزت لهذا الغرض أو ذلك، سواء لفائدة مؤسسات وطنية (المنذوبية السامية للتخطيط، مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، والوزارة المكلفة بشؤون الهجرة)، أو جهات أجنبية، أو بمبادرات شخصية، وسنركز فيها على ما وصل إلى أيدينا من أبحاث جامعية طيلة عشرية كاملة من اشتغالنا على موضوع الهجرة المغربية، أو قمنا بجرده فقط من خلال بعض الدلائل،⁴³ فضلا عن بعض المبادرات السابقة التي قامت بجرد الأعمال المنجزة حول الهجرة الدولية المغربية وخاصة أعمال الأستاذين امحمد لزعر ومحمد حمجيق،⁴⁴ فيما سنكتفي بالمقابل بتقديم صورة عن حجم الإنتاج العلمي من باقي أصناف التأليف (مقالات، تقارير، مؤلفات جماعية...) خلال الفترة من 2010 إلى 2017 أمام تعذر الإحاطة بها جميعها طيلة عقود من الاهتمام العلمي بظاهرة الهجرة الدولية المغربية.

أ- ففيما يخص الرسائل والأطاريح الجامعية - واستنادا إلى الأعمال البيبليوغرافية السابقة أو القريبة منها- فقد أحصى الأستاذ امحمد لزعر ما مجموعه 88 رسالة أو أطروحة جامعية أنجزت حول الهجرة الدولية المغربية خلال الفترة الممتدة بين بداية الربع الأخير من القرن العشرين ومنتصف عام 2009، منها 39 عملا أنجزه باحثون جغرافيون مغاربة أو أجنب، وهو ما يناهز 44.3% من مجموع الرسائل والأطاريح التي تناولت ظاهرة الهجرة الدولية خلال الفترة المذكورة.⁴⁵ وخلال 10 سنوات الفاصلة بين 2009 و2019 بلغ عدد الأطاريح التي تمت مناقشتها حول الهجرة المغربية ثمان أطروحات توزعت بين تخصص جغرافية الهجرة (6 أطروحات) وعلم الاجتماع والاقتصاد (واحدة لكل منهما) نوقشت في جامعات مغربية مختلفة: أحمد حلي (2010)، محمد عطواني (2011)، خديجة عون (2012)، حفيظ جدي (2014)، محمد حيتومي (2017)، عبد القادر التاييري (2018)، خالد قاسو (2019)، و بنيونس بنعائشة (وضعت للمناقشة في نهاية 2019)، وذلك بصرف النظر عن البحوث المنجزة في سلك الماستر أو السلك الثالث قبل ذلك.⁴⁶

وقد توزعت هذه الأعمال بين مختلف فروع العلوم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت على النحو الذي يظهره المبيان رقم 1 صحبته.

⁴³ - Brûle (J.C)& Singoles (P) 1986 : Listes des thèses de géographie soutenues en France sur le Maroc. In revue de géographie du Maroc, Numéro spécial. Nouvelle série, N° 1 et 2 pp : 271- 287.

- Chafi (M) 1991 : Un siècle de recherche sur le Maroc, répertoire des mémoires et thèses soutenue sur le Maroc en France du 1900 à 1991 (droit, sciences économiques), publication universitaires du Maghreb, Marrakech, 172 pages.

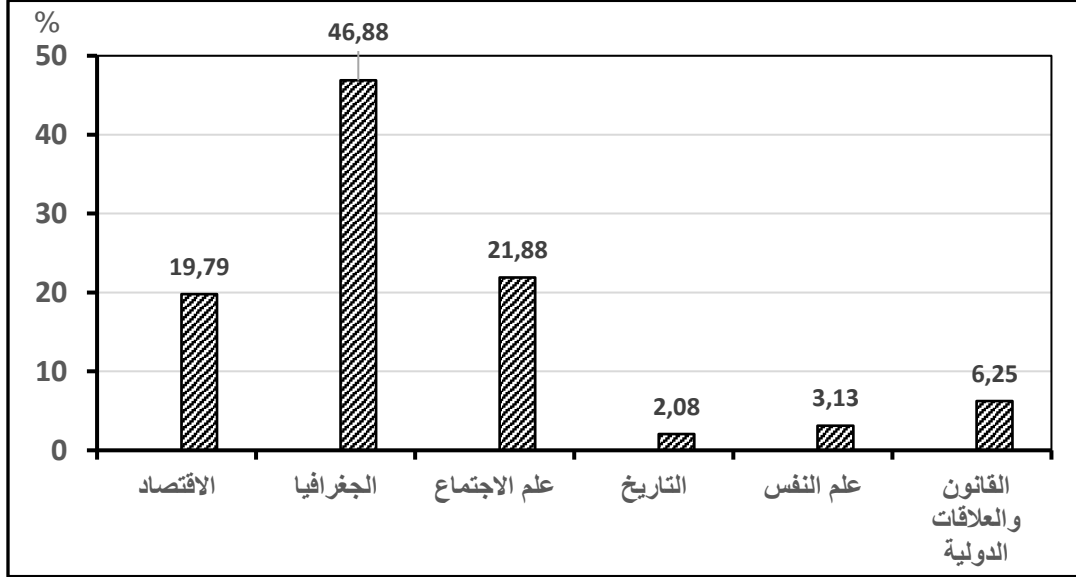
⁴⁴ - حمجيق محمد (1996) : الهجرة الدولية والتنمية الحضرية بالريف الأوسط، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عمل غير منشور، 400 صفحة.

لزعر امحمد (2010) : حصيلة البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية، مجلة دقاتر جغرافية، العدد السابع، مطبعة أنفو برانت، فاس، ص: 91- 96.

⁴⁵ - لزعر امحمد، نفسه، ص: 91.

⁴⁶ - تحقيق الباحثين.

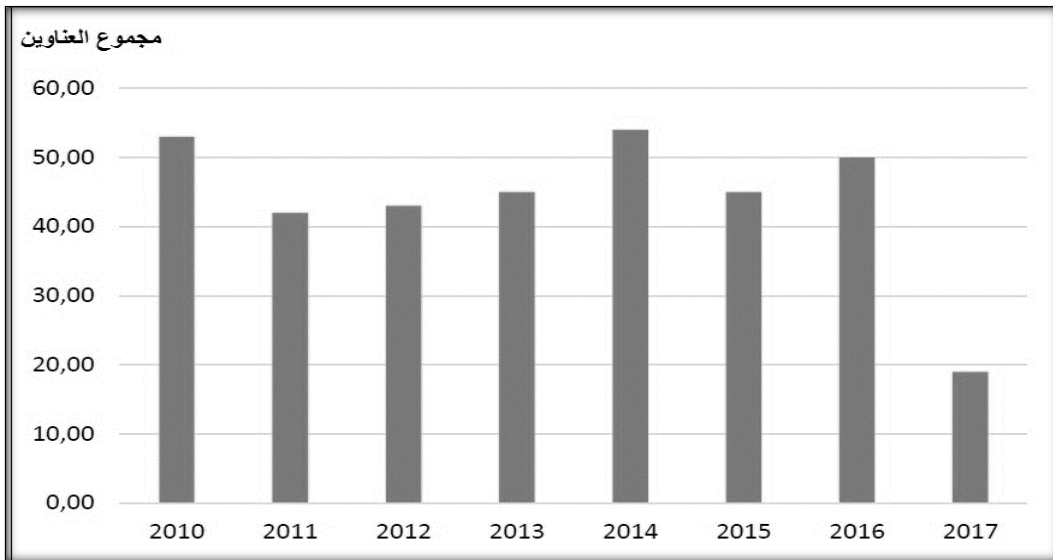
المبيان رقم 1: حصيلة البحث الأكاديمي حول الهجرة المغربية حسب التخصصات بين 1975 ونهاية 2019



المصدر: لزعر امحمد (2010) : حصيلة البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد السابع، مطبعة أنفو برانت، فاس، ص ص: 91-96 + تحيين فريق البحث بعد 2009

أما بالنسبة لباقي الإنتاج العلمي حول الظاهرة الهجرة، فقد أظهرت إحدى الدراسات تصاعد حجم الإنتاج العلمي حول الهجرة الخارجية المغربية، ولاسيما خلال العقدين الأخيرين، حيث تم إحصاء ما مجموعه 359 بحثاً أو عنواناً على الأصح، تم نشرها فقط خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2017، أي بمعدل 45 عنواناً في السنة (المبيان رقم 2 بعده).

المبيان رقم 2: تطور الإنتاج العلمي حول الهجرة الدولية المغربية بين 2010 و2017



Source : Berriane Mohamed (2018) : Tendances récentes de la recherche sur les migrations marocaines (2010 et 2017) ; in : Berriane Mohamed (sous-direction), Marocains de l'extérieur – 2017 ; Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger Rabat - Maroc- p :38.

وحول صنف هذا الإنتاج، نسجل أن 33% من هذه الأبحاث (118 مقالا) تم نشرها في مجلات دولية محكمة، و6% منها نشرت في مجلات أخرى (22 مقالا)، أما الباقي (38 عنواناً) فقد جاء على شكل مقالات في كتب جماعية بما نسبته

10.6%، أو في شكل محاور داخل مؤلفات جماعية (24%) بما مجموعه 124 مرجعا بينهما؛ وأخيرا 26% من هذه الأعمال جاءت في شكل تقارير بحثية أو أوراق عمل (الجدول 1).

الجدول رقم 1: توزيع الإنتاج العلمي حول الهجرة الدولية المغربية بين 2010 و 2017 حسب الصنف، باستثناء الأطروحات

والرسائل الجامعية

الصنف	مجلات دولية محكمة	مجلات اخرى	مقالات في كتب جماعية	محاوري في مؤلفات جماعية	تقارير بحثية وأوراق عمل...	المجموع
العدد	118	22	38	86	95	359
النسبة %	32,9	6,1	10,6	24,0	26,5	100,0

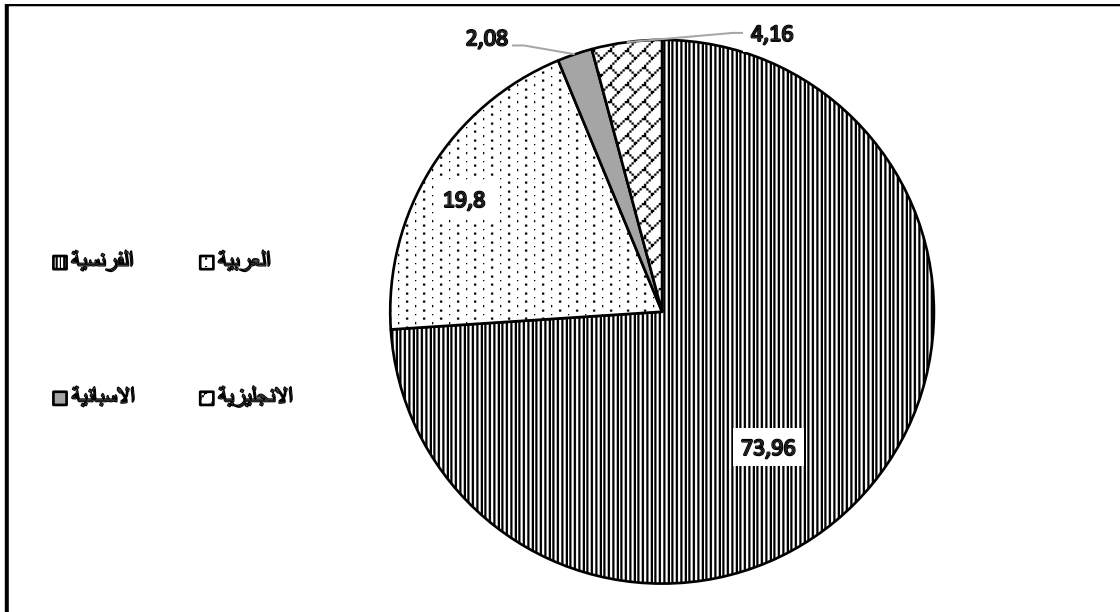
Source : Berriane Mohamed (2018) : Tendances récentes de la recherche sur les migrations marocaines (2010 et 2017) , ibid. p : 39.

2-1 بعض مميزات الأبحاث الجغرافية حول الهجرة المغربية

1-2-1 هيمنة اللغة الفرنسية على البحث الأكاديمي حول الهجرة

على المستوى اللغوي فإن أكثر من 80.2% من الأطروحات والرسائل المنجزة حول الهجرة المغربية نحو الخارج في مختلف فروع المعرفة تم إنجازها باللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية التي هيمنت على 73.96% منها، فيما كان نصيب اللغة العربية 19.8%. وقد شكلت الأطروحات الجغرافية فيها حصة الأسد ب 46.88% كما سلفت الإشارة إلى ذلك، منها 91.11% أنجزها باحثون مغاربة، والباقي للأجانب.

المبيان رقم 3: توزيع الأطروحات والرسائل المنجزة حول الهجرة المغربية حسب لغات إنتاجها



المصدر: رصد فريق البحث بالاعتماد على نفس المصادر السابقة: Brûle (J.C)& Singoles (P) 1986 ، Chafi (M) 1991 ، امحمد لزعر (2010)، بالإضافة إلى:

- BERRIANE (M) & ADERGHAL (M) (2014) : Etat de la recherche sur les migrations marocaines, Marocains de l'extérieur – 2013, publié en 2014 sous la direction de Mohamed

Berriane par l'Observatoire des résidents marocains à l'étranger, pp. 23-60

- BERRIANE (M) & ADERGHAL (M) (2009), The state of research into international migration from, to and through Morocco, <http://www.imi.ox.ac.uk/research/african-perspectives-on-human-mobility-1/morocco>

- MA MUNG E. et al. (1998) Bilan des travaux sur la circulation migratoire, convention d'étude

du 19 novembre 1997, Rapport final, Ministère de la solidarité et de l'emploi,

http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/25/20/13/PDF/bilan_circulation_1998.pdf

2-2-1 الأبحاث المنشورة حول الهجرة: تنوع في المواضيع وتباين في المقاربات

نشير هنا إلى أن الأطروحات والرسائل الجامعية لا تعكس حجم الإنتاج العلمي الجغرافي المتراكم حول موضوع الهجرة الدولية الذي نال حظا وافرا من اهتمام الباحثين، وتوزع بين المقالات والتقارير والدراسات الفردية والجماعية، التي تزايدت وتيرة إنتاجها منذ مطلع الألفية الثالثة، ويمكن تصنيفها إلى:⁴⁷

- رسائل وأطروحات جامعية، نوقشت في جامعات مغربية أو أجنبية، وخاصة الفرنسية منها،
- أعمال أنجزت تحت الطلب لصالح منظمات ومؤسسات وطنية أو دولية، مثل أعمال محمد بريان ومحمد أدغال، البشير حمدوش، محمد خشاني وآخرون،
- كتب جماعية، هي في الغالب أعمال ندوات تم نشر أعمالها،
- كتب فردية، وهي بأعداد قليلة مقارنة مع المؤلفات الجماعية،
- مقالات متنوعة معظمها من إنتاج الجغرافيين، لكن يشاركون في ذلك علماء الاقتصاد والاجتماع، والباحثون في السياسة والعلاقات الدولية...

وغير خاف أن تنوع هذه الأبحاث واكبه تنوع في المقاربات والمواضيع المطروقة، مع تصاعد مهم في حجم الإنتاج كما سلفت الإشارة، حيث قسمت دراسة سابقة المواضيع التي تمت معالجتها في جغرافيا الهجرة -بصرف النظر عن الدراسات السوسولوجية والاقتصادية والقانونية والسيكولوجية والأنثروبولوجية والتاريخية- إلى ثلاثة أصناف:⁴⁸

أ- اهتم الصنف الأول بالمجال الريفي المغربي في علاقته بالهجرة الدولية، وخاصة دراسة الآثار الاجتماعية والمجالية والاقتصادية للهجرة، ودورها في اندماج المهاجرين في مناطقهم الأصلية، ودور الهجرة الدولية في تحريك الهجرة الداخلية، وقضايا تنظيم المجال الريفي، وتطوره، والاستثمارات الفلاحية للمهاجرين العائدين...

ب- وتوجه اهتمام الصنف الثاني من هذه الأبحاث نحو مقارنة الهجرة الدولية في علاقتها بالدينامية الحضرية، وخصوصا آثار الهجرة الدولية في التوسع الحضري والتمدين السريع، وتنشيط الإنعاش العقاري، إضافة إلى انعكاسات عائدات الهجرة على الاقتصاد الحضري...

ج- وانصب اهتمام الصنف الأخير على مسألة اندماج المغاربة في المجتمعات المضيفة، وقضايا التجمع العائلي، ومسألة الهجرة العائدة، ووضع المهاجرين في سوق الشغل بدول المهجر...

3-2-1 مراحل تطور البحث الجغرافي حول الظاهرة الهجرة

أ- مرحلة الحماية (قبل 1956)

تميزت بهزالة الإنتاج العلمي حول الظاهرة الهجرة المغربية وجزئيته، حيث ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين المغاربة بفرنسا حصرا، ولم يتجاوز هذا الإنتاج أطروحة واحدة ل (Ray)، وبضعة مقالات له

⁴⁷ - امحمد لزعر (2010)، مرجع سابق، ص: 92.

⁴⁸ - حميق محمد (1996): الهجرة الدولية والتنمية الحضرية بالريف الأوسط، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عمل غير منشور، ص ص 39-45.

ولباحثين آخرين. وقد اقتصرته هذه الدراسات على وصف الظاهرة الهجرية مستندة إلى الملاحظات الميدانية وما كانت توفره المصالح الفرنسية حول أعداد المهاجرين، وكانت جميع هذه الأعمال فرنسية، وعالجت الظاهرة الهجرية في دولة الوصول وأهملت منطقة الانطلاق.⁴⁹

ب- المرحلة من 1956 إلى منتصف السبعينات

عرفت توقيع المغرب لمجموعة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية بشأن اليد العاملة منذ مطلع الستينات من جهة، ومحاولة الدول الأوروبية إغلاق منافذ الهجرة نحوها وتشجيع الهجرة العائدة بعد الصدمة النفطية الأولى (1973) من جهة ثانية، وكان من الطبيعي جدا أن تهتم هذه الدراسات بهذين الموضوعين. وقد تم إحصاء أربعة وثلاثين دراسة حول الهجرة المغربية نشرت في مجلات مختلفة (مجلة جغرافية المغرب ومجلة دفاتر شمال إفريقيا...)، منها ست دراسات ذات طبيعة جغرافية، ولكن ليس بينها أية رسالة أو أطروحة جامعية. وقد برز اسم الباحث المغربي أحمد الغرابوي إلى جانب أسماء فرنسية مثل Noin (D) و Bossard (R) ... وقد حظي المجال القروي لإقليم الناظور بالريف الشرقي ب 50% من هذه الدراسات، مقابل دراسة واحدة للمجال الوطني ككل.

وإلى جانب اعتمادها على الإحصاءات والنشرات الرسمية الوطنية والأوروبية، عززت هذه الدراسات نتائجها بالبحث الميداني (استمارات ومقابلات).⁵⁰

ج- المرحلة من 1976 إلى نهاية الثمانينات

لعل ما ميز هذه المرحلة هو إنجاز عشر أطروحات جامعية في مجال الهجرة، ثمان منها من إنجاز جغرافيين مغاربة واثنتان لجغرافيين فرنسيين، نوقشت جميعها بالجامعات الفرنسية. وقد تراوحت المواضيع المعالجة بين ما هو عام كتاريخ الهجرة وأشكال الاندماج بدول الهجرة، وما يهم إشكاليات دقيقة، وكذا مجالات محددة من مناطق الانطلاق، واتجهت الأبحاث حول تكميم الهجرة ووضع خرائط للتيارات الهجرية، والخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية للمهاجرين...⁵¹

د- المرحلة من 1990 إلى 2009

وصفت بالمرحلة الأغنى من حيث عدد العناوين الصادرة حول الهجرة الدولية المغربية، إضافة إلى تنوع المواضيع والإشكاليات المطروقة، وتوسع المجالات المدروسة، حث عرفت هذه المرحلة إنجاز 72.5% من مجموع الأطروحات المنجزة حول الهجرة المغربية منذ مرحلة الحماية إلى حدود منتصف 2009، توزعت بشكل غير متكافئ بين الجامعات الأجنبية ولاسيما الفرنسية التي انفردت ب 62.6% منها والجامعات المغربية التي نالت 37.9%. وقد عرفت الفترة الممتدة بين 1996 و 2005 إنتاج 51% من مجموع الإنتاج العلمي على امتداد تاريخ الهجرة المغربية نحو الخارج.⁵² وقد ركزت هذه الأبحاث على نفس الإشكاليات السابقة، وخاصة تأثير الهجرة على المجالين الريفي والحضري، مع بداية الاهتمام بمواضيع جديدة مثل تأنيث الهجرة المغربية وهجرة العودة ودور جمعيات المهاجرين المغاربة بالخارج في تنمية مناطق الانطلاق بشراكة مع مؤسسات حكومية أو مستقلة من دول الوصول... وقد حظيت منطقة الريف بحوالي 20% من هذه الأبحاث، متفوقة على مجالات هجرية أخرى قديمة كمنطقة الجنوب الشرقي والواحات وسوس،⁵³ فيما

49 - نفسه، ص: 35-36.

50 - نفسه، ص: 37-38.

51 - لزعر امحمد، نفسه، ص: 93.

52 - نفسه.

53 - نفسه، ص: 93-94.

عرفت هذه المرحلة ظهور أحواض هجرية حديثة نالت حظها من اهتمامات الباحثين وخاصة منطقة تادلا والفيقية بن صالح التي انفردت بتوجهها نحو وجهات جديدة كإيطاليا وإسبانيا.

هـ- المرحلة من 2010 إلى 2019

لعل ما يثير الانتباه بالنسبة للمغرب حاليا هو أن الهجرة أصبحت ظاهرة معقدة، فالمغرب الذي كان بلدا للهجرة نحو الخارج أصبح اليوم بلدا للعبور والاستقبال، خاصة بالنسبة للمهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان المشرق العربي، الشيء الذي رفع حجم الهجرات السرية وغير النظامية؛ ويمكن أن نضيف هنا تيارا هجريا أقل أهمية من السابق، وهو وصول مجموعة من الأوربيين الراغبين في الاستقرار بالمغرب، لا سيما بالأحياء العريقة بالمدن التاريخية مثل مراكش وفاس وطنجة وشفشاون وأصيلا... وخاصة الفرنسيون الذين يشكلون نحو 60% من مجموع الوافدين. وبالموازاة مع ذلك عرفت المفاهيم والقيمات المستعملة في النقاش العمومي حول الهجرة تعقيدا كبيرا.

لقد أظهرت إحدى الدراسات تنوع المواضيع التي تمت معالجتها من طرف الباحثين في الهجرة خلال الفترة الممتدة من 2010 و2017، حيث حدد الباحث محمد بريان خمسة عشر (15) موضوعا للبحث بينها 10 مواضيع جديدة، مع استمرار البحث حول الأشكال السابقة (المواضيع الكلاسيكية للهجرة)، مع تفاوتات في أهميتها (الجدول رقم 2).

ويمكن تجميع الاهتمامات الجديدة للجغرافيين في 4 محاور كبرى وهي:

- الهجرة الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء التي حظيت ب 32 بحثا (بين 2010 و2017)،
- السياسات العمومية في مجال الهجرة والمسائل القانونية ب 53 بحثا،
- الوظائف الجديدة للمغرب في مجال الهجرة الدولية وحظيت ب 54 عنوانا،
- قضايا مختلفة مثل شيخوخة الساكنة المهاجرة، والهجرة الوافدة من أوروبا، الهجرة والتحول الاجتماعي، وتاريخ الهجرة....

الجدول رقم 2: توزيع الإنتاج العلمي حول الهجرة الدولية المغربية بين 2010 و2017 حسب نوعية المواضيع المعالجة

التصنيف	مواضيع البحث	عدد العناوين
المواضيع الجديدة	الأشكال الجديدة للهجرة المغربية	54
	السياسات العمومية والمسائل القانونية	53
	الهجرة الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء	32
	المناهج والمفاهيم	17
	تاريخ الهجرة	17
	شيخوخة المهاجرين	12
	الهجرة والتغير الاجتماعي	8
	خطاب الهجرة وتصوراتها	8
	الهجرة الأوروبية	8
	خطاب الهجرة والحراك الاجتماعي	8
المواضيع الكلاسيكية	الحركة الجموعية	13
	هجرة العودة	14
	الهجرة والنوع الاجتماعي (تأنيث الهجرة)	33
	الهجرة وسؤال التنمية	36
	المجتمعات المغربية في الخارج	46

Source : Berriane Mohamed (2018) : Tendances récentes de la recherche sur les migrations marocaines (2010 et 2017), ibid. pp : 41-42.

المحور الثاني: البحث الجغرافي حول الظاهرة الهجرية بشرق المغرب: الخصيلة والخصائص

1-2 تطور البحث الجغرافي حول المغرب الشرقي، وموقع الهجرة فيه

1-1-2 المراحل التي مر بها البحث الجغرافي حول المغرب الشرقي

مر البحث الجغرافي حول المغرب الشرقي بمرحلتين بارزتين:

أ- المرحلة الاستعمارية (1912-1956)

شكل الوجود الفرنسي في الجزائر ابتداء من 1830 بداية الاهتمام الفرنسي بالمغرب بغية إخضاعه للهيمنة الامبريالية. ومن أجل اكتشاف المجال المغربي عموما ومناطقه الشرقية خصوصا، سخرت الإدارة الفرنسية مجموعة من البعثات العلمية الاستكشافية، وُجد على رأسها جغرافيون أمثال أوكستين موليراس الذي أنجز مونوغرافية تحتوي على ألف صفحة تحت اسم Le Maroc inconnu (المغرب المجهول) سنة 1899، تعرض فيها للخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل قبيلة من قبائل شمال المغرب مركزا على قبائل الريف الشرقي.⁵⁴

وقد حمل مشعل البحث الجغرافي الاستعماري حول المغرب الشرقي بعد موليراس مجموعة من الجغرافيين المقيمين في الجزائر، ويمكن تصنيف أعمالهم البحثية ضمن ثلاث مجموعات:⁵⁵

المجموعة الأولى: اهتمت بدراسة المجالات الحدودية بين المغرب والجزائر، ولم تتوقف عند مسألة ترسيم الحدود، بل تجاوزتها إلى دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق، وخاصة أعمال Augustin (B) 1911: Faujas 1906 (M)؛ Bernard (A) 1911.⁵⁶

المجموعة الثانية: ركزت على المجال الواحي بالمغرب الشرقي، وخاصة واحة فكيك، وتشمل هذه المجموعة أعمال: Levink (A) 1884 ; Pinom (R) 1903 ; Pons (DR) 1903 ; Russard (R) 1923 ; Doutte (E) 1903 ; Fallex (M) 1902 ; Cromand (R) 1939 ; Goutier (EF) 1917.⁵⁷

المجموعة الثالثة: تناولت المجالات الريفية للمغرب الشرقي من خلال مجموعة من المونوغرافيات حول قبائل الشمال الشرقي للمغرب، وقد ساهم فيها مجموعة من الجغرافيين أمثال:

⁵⁴ - بولريخ علي (2006): تطور البحث الجغرافي حول المغرب، مطبعة سيليكس إخوان، طنجة، ص: 15

⁵⁵ - بوبرية عبد الواحد وصديق عبد النور (2016): تطور البحث الجغرافي حول المغرب الشرقي خلال القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين: رصد وآفاق، ورد في: الزهوني محمد (تنسيق): مئوية الجغرافيا المغربية: حضور متواصل في التنمية الترابية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، عدد خاص، الطبعة الأولى، ص: 83-104.

⁵⁶ - Augustin (B) 1911 : les confins Algéro-Marocain, éd Larose, Paris

Faujas (M) 1906 : la frontière Algéro-Marocain, thèse de doctorat, Grenoble.

Bernard (A) 1911: les confins Algéro-Marocain, éd Emille Larose, Paris

⁵⁷ - Levink (A) 1884 : L'oasis Figuig, in revue de géographie

Pinom (R) 1903 : Figuig et la politique Françaises au Maroc, in revue des Deux mondes

Pons (DR) 1903 : L'habitat, in revue de géographie du Maroc

Russard (R) 1923 : Le pays de Figuig, in Bulletin de la société de géographie du Maroc.

Doutte (E) 1903 : Figuig notes et impressions, Paris, in Bulletin de la société de géographie.

Fallex (M) 1902 : La question de Figuig et la frontière Marocaines, in revue hebdomadaire, tome 3

Cromand (R) 1939 : Le particulier de Figuig comité de l'Afrique Françaises, renseignement coloniaux

Goutier (EF) 1917 : La source de Tradeate à Figuig, in Annales de géographie, tome 26.

Lecomote (M) 1953 ; Lefevé et Nehlil (1910) ; Voinot (1912) ; Bauzer (LT) 1904 ; Bauzer (LT) 1907 ; Benchennou (M) 1934.⁵⁸

ب- مرحلة الاستقلال (بعد 1956)

شهدت مرحلة الاستقلال اهتماما متزايدا بمنطقة المغرب الشرقي، مع تنوع في المواضيع الجغرافية التي تطرقت إليها الأطروحات والرسائل الجامعية، بالموازاة مع تنوع الشهادات التي أنجزت في إطارها هذه الأبحاث.

لقد أسفرت عمليات الجرد التي تم إنجازها عن إحصاء ما لا يقل عن 108 أطروحة ورسالة من الاستقلال إلى متم دجنبر 2019، نوقشت 18 منها بين 2015 ونهاية 2019، أي ما نسبته 16,67% من مجموع الأطاريح التي تمت مناقشتها، وهو ما ينم عن اهتمام متزايد بالقضايا الجغرافية للجهة الشرقية، خاصة بعد فتح باب التسجيل في الدكتوراه (تخصص جغرافيا) في جامعة محمد الأول بوجدة ابتداء من 2009.

وقد تمت مناقشة معظم الأبحاث حول المنطقة الشرقية من طرف باحثين مغاربة بما يعادل 87,96% (95 أطروحة أو رسالة)، مقابل 12,03% ناقشها باحثون فرنسيون (13 عملا)، لكن مع هيمنة واضحة للغة الفرنسية التي اختارها 74 باحثا لتقديم نتائج أبحاثهم (بنسبة 68,51%).، فيما شكلت اللغة العربية وسيلة البحث بالنسبة لـ 34 باحثا (بنسبة 31,48%).

وقد توزع هذا الإنتاج العلمي بين دكتوراه السلك الثالث بـ 23,15% ودكتوراه الدولة بـ 22,22%، والدكتوراه الفرنسية (النظام الجديد) بـ 20,37%، ثم الدكتوراه (نظام LMD) بـ 16,67%، فديبلوم الدراسات العليا والمعقدة بـ 9,26%، و الدكتوراه النظام الجديد (1997) بـ 8,33%.

الجدول رقم 3: توزيع الأطروحات والرسائل حسب نوع الشهادات الجامعية

النسبة %	العدد	نوع الشهادة
9,26	10	ديبلوم الدراسات العليا والمعقدة
23,15	25	دكتوراه السلك الثالث
20,37	22	الدكتوراه الفرنسية (النظام الجديد)
22,22	24	دكتوراه الدولة
8,33	9	الدكتوراه النظام الجديد (1997)
16,67	18	الدكتوراه (نظام LMD)
100,00	108	المجموع

المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019+ بيبليوغرافيا شخصية)

⁵⁸ - Lecomote (M) 1953 : Etude des tribus de l'armexe de Debdou, mémoire C.H.E.A.M

Lefevé et Nehlil 1910 : La région de Tafrata et les tribus qui l'habitent, in renseignements coloniaux.

Voinot (1912) : Oujda et l'Amalat, édition Fouque, Oran

Voinot (1912) : De Taourirete à la Moulouya et à Debdou, in la géographie, Paris.

Voinot (1912) : Les actes d'hostilité des émigrés et des Marocains surtout des Béni Snassen et les opérations effectuées par les Français notamment en 1856, in revue Africaine, Alger.

Bauzer (LT) 1904 : Béni Guil, in Bulletin de la société de géographie d'Oran.

Bauzer (LT) 1907 : La confédération des Béni Guil, in Bulletin de la société de géographie d'Oran.

Benchennou (M) 1934 : Les Ouled Hadj nomades et la transhumance dans le Rekam, RGM.

2-1-2 حصيلة البحث الجغرافي بالمغرب الشرقي، وموقع الهجرة الدولية فيه

يبقى التنوع السمة الغالبة على الإنتاج الجغرافي بشرق المغرب، مع تفاوتات مهمة بين التخصصات، حيث هيمنت الجغرافية البشرية على ما مجموعه 72 عملا من أصل 108 أطروحة أو رسالة، وهو ما يعادل 66.66%، فيما كانت حصة الجغرافية الطبيعية 36 عملا (33.33%).

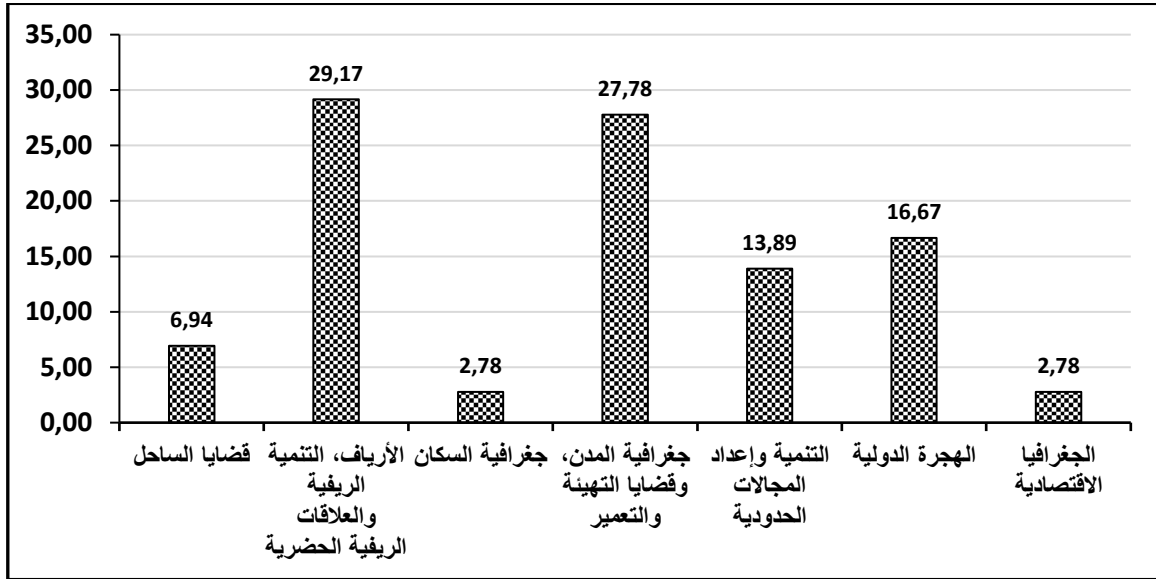
الجدول رقم 3: توزيع الأطروحات والرسائل حول المغرب الشرقي حسب نوع الشهادات الجامعية

النسبة %	عدد العناوين	التخصصات
5,56	6	المناخ والتصحر
20,37	22	الجيومرفلوجيا
2,78	3	البيوجغرافية والتربة
4,63	5	الهيدرولوجيا
4,63	5	قضايا الساحل
19,44	21	الأرياف، التنمية الريفية والعلاقات الريفية الحضرية
1,85	2	جغرافية السكان
18,52	20	جغرافية المدن، وقضايا التهيئة والتعمير
9,26	10	تنمية وإعداد المجالات الحدودية
11,11	12	الهجرة الدولية
1,85	2	الجغرافيا الاقتصادية
100,00	108	المجموع

المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019+ بيبليوغرافيا شخصية)

وبالانتقال إلى توزيع هذا الإنتاج بحسب التخصصات العلمية، فإننا نسجل هيمنة تخصص الجيومرفلوجيا على فرع الجغرافية الطبيعية ب 22 عملا بنسبة 20.37%، مع هيمنة تخصص "الأرياف، التنمية الريفية والعلاقات الريفية الحضرية" وتخصص "جغرافية المدن، وقضايا التهيئة والتعمير" على فرع الجغرافية البشرية ب 21 و20 عملا على التوالي (19.44% و 18.52% في هذا الترتيب)؛ وحلت الهجرة في الصف الثالث ضمن اهتمامات الباحثين الجغرافيين بما مجموعه 12 عملا بحثيا بنسبة 11.11%، ما يعني أن باحثا واحدا على الأقل بالنسبة لعشرة باحثين في الجغرافيا عموما استهوته الظاهرة الهجرية للبحث في إشكالياتها، وترتفع هذه النسبة إلى 16.67% بالنسبة لفرع الجغرافيا البشرية وحده.

المبيان رقم 4: موقع البحث في الهجرة الدولية ضمن باقي تخصصات الجغرافيا البشرية بشرق المغرب (%)



المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019+ بيبليوغرافيا شخصية)

ومما يشار إليه هنا أن مجموعة من الرسائل والأطروحات التي تناولت قضايا التمدين والتعمير والتنمية والتحولات السوسيوإقليمية خصصت فصلا من فصولها للهجرة الدولية التي فرضت نفسها كإحدى الميكانيزمات الفاعلة في التحولات السوسيوإقليمية التي يعرفها المجالان الريفي والحضري معا، أو أشارت على الأقل في بعض محاورها إلى انعكاسات الظاهرة الهجرة اقتصادية ومجاليا واجتماعيا. ومن جملة هؤلاء الباحثين الذين درسوا الظاهرة الهجرة ولو جزئيا ضمن أبحاثهم نذكر: ⁵⁹ البيض عبد العالي (1996)، النهراوي الحسين (2000)، زروالي علال (2001)، المصطفى اليزيدي (2005)، صديق

⁵⁹ - البيض عبد العالي (1996): الهوامش الشمالية الغربية من الهضاب العليا الشرقية المغربية: التحولات السوسيوإقليمية بمنطقة ارشيدة- بني ريس: ألياتها ومظاهرها، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عمل غير منشور.

- النهراوي الحسين، (2000): التحولات السوسيوإقليمية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، غير منشورة، 306 صفحة.

- زروالي علال (2001): التحولات الريفية والتمدد بالريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة، 723 صفحة.

- اليزيدي المصطفى (2005): التنمية وإعداد المجال الحضري، الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبات التنمية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا بشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة، 433 صفحة.

- صديق عبد النور (2014): التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهبوية: دراسة جماعتي تادرت وهوارة أولاد رحو بحوض جرسيف، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 496 صفحة.

- اليديبي محمد (2016): العقار وتنظيم المجال بمدينة الناظور، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة

- بحكان ميمون (2016): دينامية التعمير والتهيئة للشريط الساحلي لبحيرة مارتشيك، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة

- بليط يوسف (2017): التعمير بمدينة جرسيف بين الهجرة الريفية والتهيئة الحضرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة

- دربوشي كمال (2018): دور المراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة في التنمية الترابية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، غير منشورة

عبد النور (2014)، اليديعي محمد (2016)، بحكان ميمون (2016)، بليط يوسف (2017)، دربوشي كمال (2018)؛ وهو ما يرفع نسبة الأطروحات والرسائل التي تناولت الهجرة الدولية كليا أو جزئيا إلى 19.6% من مجموع الإنتاج الجغرافي حول المغرب الشرقي في كل فروع وتخصصات الجغرافيا، وتقفز هذه النسبة إلى 29.17% باعتبار الدراسات التي تنتهي إلى فرع الجغرافية البشرية فقط.

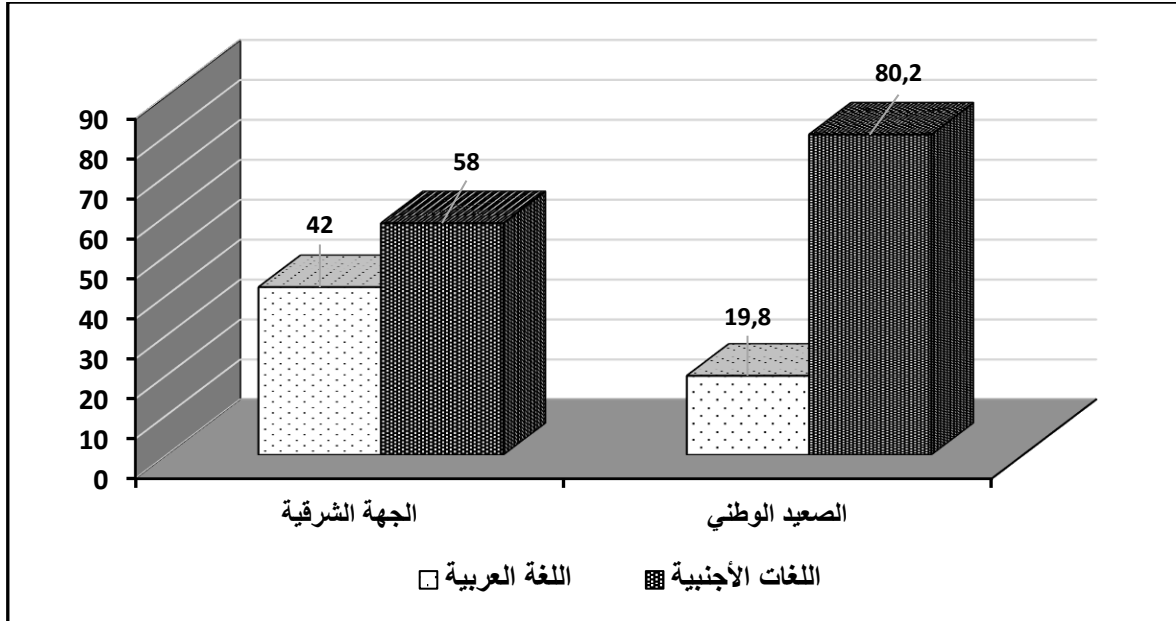
2-2 قراءة في حصيلة البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية بالمغرب الشرقي: خصائصه، مجالاته، والإشكاليات التي عالجها

2-2-1 بعض خصائص البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية بالمغرب الشرقي

أ- على المستوى اللغوي

اتخذت الأبحاث حول الهجرة الدولية بالجهة الشرقية من اللغة الفرنسية وسيلة لتقديم نتائجها بنسبة 58%، مقابل 42% من الأبحاث استعملت اللغة العربية، وبذلك يظهر أن اللغة العربية بدأت تفرض نفسها كلغة للبحث في مجال الهجرة بشرق المغرب مقارنة بالمستوى الوطني الذي لا يتجاوز 19.8%، فيما تقدر مساهمة اللغات الأجنبية في تقديم نتائج 80.2% من الأبحاث الأكاديمية (أطروحات ورسائل) وطنيا.

المبيان رقم 5: مقارنة بين الأبحاث حول الهجرة الدولية وطنيا وجزئيا حسب لغات البحث (%)



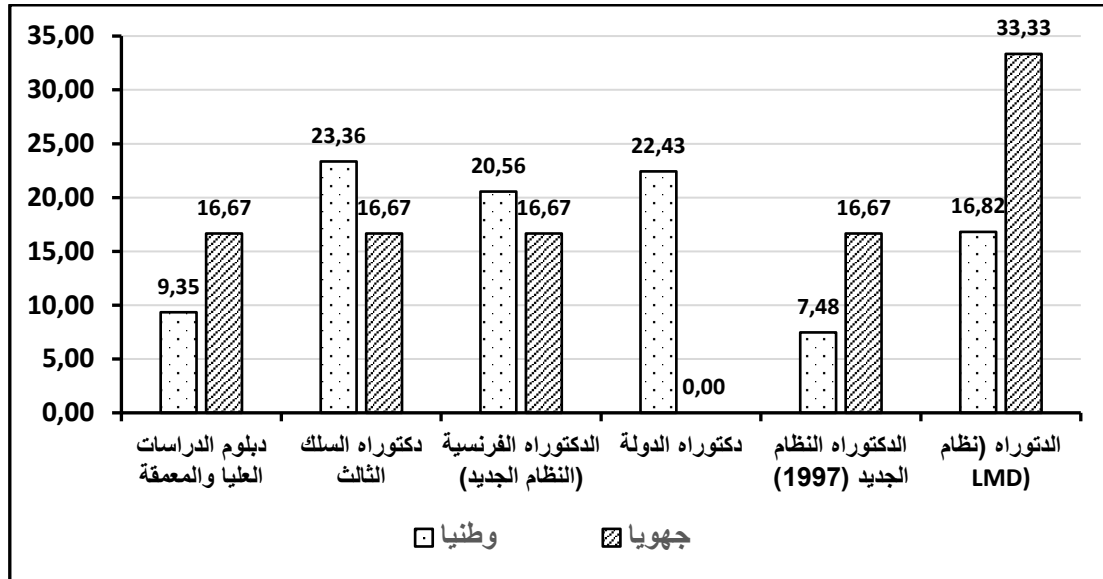
المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019+ بيبليوغرافيا شخصية)

ب- على مستوى نوع البحث ومناسبته

إن تصنيف الأعمال الجغرافية المنجزة حول الهجرة الدولية بالمغرب الشرقي (المبيان أعلاه)، يظهر هيمنة بحوث الدكتوراه (نظام LMD) على ثلث الأبحاث المنجزة (33.33%)، مع تساوي باقي أصناف البحوث بالنسبة لباقي الشهادات (16.67%)، باستثناء دكتوراه الدولة التي لم تسجل حضور أي بحث، وهو ما يختلف كليا عن نوعية الأبحاث وطنيا والتي سجل فيها الصنف الأخير أعلى نسبة ب 22.43%، مع نسب متقاربة بالنسبة لأصناف الشهادات، إذا ما استثنينا دبلومي الدراسات المعمقة والدكتوراه النظام الجديد (1997) اللذين لم تتجاوز نسبتهما 9.35% و 7.48% على التوالي.

المبيان رقم 6: توزيع الرسائل والأطروحات المنجزة حول الهجرة الدولية على مستوى المغرب الشرقي مقارنة بالمجال الوطني

(%)



المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019 + بيبليوغرافيا شخصية)

2-2-2 التركيز المجالي للإنتاج العلمي الجغرافي: مقارنة بين عموم الأطاريح والأطروحات في موضوع

الهجرة الدولية

يتوزع الإنتاج العلمي الجغرافي بالمغرب الشرقي بشكل متفاوت بين المناطق، فإذا كانت بعض المناطق قد حظيت باهتمام واضح من طرف الباحثين في مختلف القضايا الجغرافية كما هو الحال بالنسبة لوجدة ومنطقة الريف الشرقي، فإن مجالات أخرى لم تحظ بنفس الاهتمام.

وعموما يمكن تصنيف الرسائل والأطروحات المنجزة حول المغرب الشرقي ضمن أربع مجموعات:

الجدول رقم 4: توزيع الأطروحات والرسائل حول المغرب الشرقي حسب المناطق الجغرافية

مجال المغرب الشرقي تخصص جغرافية الهجرة الدولية		مجال المغرب الشرقي في كل التخصصات الجغرافية		المناطق
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
58,33	7	38,89	42	الريف الشرقي والمجال الساحلي وسهول ملوية السفلى
16,67	2	31,48	34	ممر وجة جرسيف وسهل أنكاد
16,67	2	12,96	14	الهضاب العليا وفكيك
0,00	0	1,85	2	تافوغالت - تاويريرت
8,33	1	14,81	16	مجال المغرب الشرقي ككل
100,00	12	100,00	108	المجموع

المصدر: فرز وتجميع الباحثين (ملحق بالأطروحات التي أنجزت حول المغرب الشمالي الشرقي + قاعدة بيانات حول الأطروحات التي نوقشت بجامعة محمد الأول بين 2015 و2019 + بيبليوغرافيا شخصية)

- المجموعة الأولى: همت شمال الجهة الشرقية الذي يشمل منطقة الريف الشرقي والمجال الساحلي ومنطقة ملوية السفلى، وقد حظيت هذه المجالات ب 42 بحثا بنسبة 38.89% من مجموع الأبحاث المنجزة حول الجهة ككل.
- وقد تركزت الأبحاث حول الهجرة الخارجية في هذا المجال بنسبة 58.33%، بالنظر إلى أهمية مجال الريف الشرقي كمجال هجروي انطلقت الهجرة منه منذ وقت مبكر، وتحتل فيه الظاهرة الهجرية مكانة متميزة على مستوى الدينامية السوسيوجالية.
- المجموعة الثانية: تغطي المحور الممتد بين وجدة وجرسيف إضافة إلى سهل أنكاد، وقد حظي هذا المجال بما مجموعه 34 بحثا أكاديميا في مختلف تخصصات الجغرافيا بنسبة 31.48%، مقابل 16.67% بالنسبة لتخصص جغرافية الهجرة الدولية، محتلا بذلك الرتبة الثانية في التخصصين معا.
- المجموعة الثالثة: غطت منطقة الهضاب العليا وواحة فكك بما مجموعه 12.96% من إجمالي الأبحاث المنجزة، فيما حظي تخصص الهجرة الدولية باهتمام أكبر في هذا المجال بما نسبته 16.67% من مجموع الأبحاث حول الهجرة الخارجية بشرق المغرب.
- المجموعة الرابعة: حظيت باهتمام ضعيف من طرف الباحثين، ويتعلق الأمر هنا بمنطقة تاوريرت تافوغالت التي لم تحظ سوى ببحثين اثنين في جميع التخصصات (1.85%)، وغابت عن اهتمام الباحثين في مجال الهجرة رغم أن إقليم تاوريرت عموما وعاصمته خصوصا تشكل حوضا هجريا متميزا على مستوى شرق المغرب بالرغم من حداثته.
- المجموعة الأخيرة: تتشكل من 16 بحثا تناولت منطقة المغرب الشرقي في شموليتها بمعدل 14.81% من مجموع الرسائل والأطاريح حول شرق المغرب، وكانت الظاهرة الهجرية بهذا المجال محط اهتمام 8.33% من مجموع الأبحاث حول الهجرة الخارجية.

2-2-3 الإشكاليات التي عالجها البحث الجغرافي الأكاديمي حول الهجرة بالمغرب الشرقي

إن تفحص المواضيع التي عالجتها دراسات الهجرة الدولية بشرق المغرب تظهر سيادة المواضيع الكلاسيكية للهجرة، حيث انصرف اهتمام الباحثين نحو الإشكاليات الآتية:

- البحث في أسس الهجرة الدولية بالمجالات المدروسة، من حيث إبراز دور إكراهات الوسط الطبيعي بهذه والإمكانيات المحدودة التي يوفرها، مقابل حمولة بشرية قوية، ما يعني أن هناك اختلالا مستمرا بين السكان والموارد الاقتصادية، الشيء الذي شكل دافعا قويا للهجرة نحو الخارج، وعلى هذا النهج سار الباحث بوظليب (2005) في أطروحته حول حوض تسمان وهوامشه،⁶⁰ وتبعه في ذلك باحثون آخرون تناولوا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين قبل انخراطهم في الهجرة، فتوصلوا إلى أن العوز والهشاشة عاملان محركان للهجرة الخارجية، دون إغفال باقي العوامل التي جاءت بها النظريات المفسرة للهجرة الخارجية باعتبارها ظاهرة معقدة (التايري، 2018)،⁶¹ وأكثر من ذلك حاول أحد الباحثين إظهار العلاقة بين فشل برامج التنمية الاقتصادية والبشرية واستمرار حركات الهجرة نحو الخارج (بنعائشة، 2019)، وهو ما سبقه إليه

⁶⁰ - بوظليب الحسين، (2005): أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تامسمان وهوامشه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز فاس.

⁶¹ - التايري عبد القادر (2018): الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بمدينة جرسيف ومحيطها، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 421 صفحة

الباحث بوظليب الذي أكد ان الاستفادة الضعيفة والمحدودة جدا للريف والشرق من مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة عامل حاسم في هذا الاختيار؛ وبالتالي فإن ظاهرة الهجرة الدولية -من وجهة نظر الباحث تشكل جوابا عن أزمة وهشاشة البنيات الاقتصادية المحلية.

- التركيز على دراسة التحولات السوسيو مجالية الناجمة عن الهجرة الدولية، والتي حظيت باهتمام واسع من طرف الباحثين، إذ عملت مجموعة معتبرة من الأبحاث على إبراز الانعكاسات المجالية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة، إن على مستوى استثمارات المهاجرين وتوزيعها القطاعي والمجال، والتحولات المرتبطة بها في المجالين الريفي والحضري على حد سواء، أو على مستوى تحريك الهجرة الريفية وتسريع وتيرة التمدين وتحريك السوق العقارية:

التايري (2018)، عون (2014)، درغازي (2007)، بنزاب (1999)، بوظليب (2005) (Atoini 2011)، (Kassou 2019)، (Douhou 1994)، (EL Hamraoui 1983)، (Bouammali 2007)، (Bossard.1978).⁶²

- دراسة دور الحركة الجموعية للمهاجرين ليس على مستوى دعم المهاجرين وتأطيرهم في الداخل والخارج فحسب، ولكن أيضا من حيث المبادرات التنموية التضامنية التي يقوم بها هؤلاء لفائدة مجتمعاتهم الأصلية، والذين تحولت مبادراتهم تدريجيا من مبادرات فردية إلى مبادرات مؤسسية منظمة في إطار منظمات المجتمع المدني، وهو ما ينطبق على دراستي التايري وبوظليب،

- التطرق إلى قضايا مختلفة من قبيل هجرة العودة وتأنيث الهجرة المغربية، وقضايا الاندماج في مجتمعات دول المستقبل وصعوبات الاندماج في المجتمع الأصلي في حالتها الاختيارية أو الاجبارية، وهي قضايا وجدت اهتماما محدودا لدى الباحثين.⁶³

⁶² - درغازي (2007): الهجرة الدولية ونمو المراكز الصغرى والمتوسطة بالريف الشرقي. حالة مركزي قاسيطة وميضار. بحث لنيل د.د.ع.م. كلية الآداب سايس فاس.

- عون خديجة، (2014)، التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية بسهل تريفية في علاقتها بالهجرة الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس.

- بنزاب عبد الهادي (1999): الهجرة الداخلية والدولية ودورها في التحولات الاجتماعية والمجالية بالجنوب الشرقي من المغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس سايس، عمل غير منشور، 377 صفحة.

- Atoini (M), 2011 : l'émigration internationale et ses impacts sur le binôme urbain d'Ahfir et Zaio (Nord-est du Maroc, Thèse de Doctorat, Université sidi Mohamed ben Abdellah Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Sais-Fès

- Kassou (KH) 2019 : L'émigration internationale et ses impacts socio-spatiaux sur la ville oasis de Figuig (Maroc oriental), Thèse de Doctorat, Université Mohamed Premier, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Oujda.

- DOUHOU E. (1994), Migration et foncier dans la région de Nador, Thèse doctorat, institut géographie, Brest, université, Bretagne occidentale, France.

- EL Hamraoui (A) 1983 : Le phénomène migratoire et son impact sur la société et l'espace dans le Rif, thèse 3ème cycle, Géo, Toulouse, 386p.

-Bouammali N. (2006), Emigration internationale de travail et mutations sociospatiales d'une ville rontalière : cas d'Oujda (Maroc). Géographie. Thèse doctorat, université de Tours.

- Bossard R. (1978), Mouvements migratoires dans le rif oriental : le travail en Europe, aspects contemporaines majeurs des migrations dans la province de Nador, thèse doctorat de 3^{ème} cycle, université poule Valéry, Montpellier III, France.

⁶³ - التايري، مرجع سابق.

- غياب كامل للقضايا الجديدة للهجرة المغربية من قبيل الهجرة الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء، والسياسات العمومية في مجال الهجرة، وهجرة الكفاءات، والوظائف الجديدة للمغرب في مجال الهجرة الدولية بعد أن تحول من بلد إرسال إلى بلد استقبال ومن بلد عبور إلى بلد استقرار أيضا، وينطبق نفس الأمر على الهجرة والتحول الاجتماعي إذا ما استثنينا بعض الإشارات العابرة...
- خاتمة

إن عملية تجميع وجرد الرصيد البيبليوغرافي الجغرافي حول شرق المغرب سمحت بإجراء قراءة في خصائص البحث الجغرافي حول المغرب الشرقي، وأخذ فكرة وصفية على محتوى هذا الإنتاج، والذي تميز بالغنى والتنوع، رغم تفاوت أهمية المواضيع التي تطرق إليها وتركيزه على المناطق الشمالية من هذا المجال التي حظيت بنسبة مهمة من الرسائل والأطروحات المنجزة.

وكان من الطبيعي أن تحظى الهجرة الدولية بحصة من اهتمام الباحثين في فرع الجغرافية البشرية، بالنظر إلى قدم الظاهرة الهجرية بشرق المغرب عموما ومنطقة الريف الشرقي خصوصا، والتي حظيت بأكبر حصة ضمن حصيلة الدراسات المنجزة حول الهجرة الدولية.

ورغم تنوع وغنى هذا الرصيد، فإن الدراسة الحالية سمحت لنا بإبداء بعض الملاحظات، ولا سيما بشأن تفاوت الاهتمام بالمجالات الهجرية فمجال تاوريرت لم يحظ بأي بحث متخصص في مجال الهجرة، إذا ما استثنينا رسالة النهراوي (1996) حول التحولات السوسيوإقليمية والاقتصادية بمدينة تاوريرت، والتي خصص فيها حيزا محدودا لهذه الظاهرة، رغم أن إقليم تاوريرت يصنف ضمن أبرز الأحواض الهجرية الوطنية الحديثة على الصعيد الوطني، ولا سيما الهجرة المتجهة نحو إسبانيا. كما أن التفاوت شمل أيضا طبيعة القضايا والإشكاليات المطروقة، والتي تم فيها التعامل مع مسألة الهجرة بالمقاربات الكلاسيكية، ولا سيما رصد الانعكاسات السوسيوإقليمية للهجرة على مناطق الانطلاق.

ومن ثم يمكننا طرح بعض الاقتراحات التي من شأنها مستقبلا العمل تحريك البحث الجغرافي بالمغرب الشرقي عموما، وفي قضية الهجرة على وجه التحديد، ومنها:

- تجاوز مسألة التفاعلات المتبادلة بين عملية الهجرة والتحولات الاقتصادية والمجالية التي ركزت عليها الأبحاث الحالية، والتوجه نحو تقييم مدى تأثير الهجرة على المجتمعات في شموليتها، ولا سيما التأثيرات الاجتماعية والثقافية،
- إدماج مواضيع جديدة ضمن اهتمامات البحث الجغرافي حول الهجرة، من أجل فهم أوسع للظاهرة الهجرية، ولا سيما قضايا العبور والاستقرار والعودة والاندماج والعلاقات مع بلد الأصل، خاصة في ظل تحول المغرب من بلد للإرسال والعبور إلى بلد للاستقبال والاستقرار، وحديثنا عن الجيلين الثالث والرابع للمهاجرين المغاربة في دول الاستقبال؛ وتعد الجهة الشرقية معنية بكل هذه القضايا باعتبار تقاليد الراسخة في مجال الهجرة، وباعتبار وضعيتها كمجال حدودي يشهد حركية مستمرة للمهاجرين غير الشرعيين،
- إضفاء الصبغة النفعية على البحث الجغرافي في مجال الهجرة من خلال دراسة الإشكاليات الحقيقية التي تجعل المهاجرين بالجهة الشرقية يفضلون تحويل أموالهم إلى جهات أخرى، ولا سيما معيقات الاستثمار بالجهة...

البيبليوغرافيا

- ADEL A. (1987), Réflexion sur l'aménagement, étude du couloir "Taourirt- Oujda", thèse doctorat de 3ème cycle, université de pou et des pays de l'Adour, France.

- AKODAD M. (1990), Urbanisation spéculation foncière et consommation de l'espace à Nador, thèse doctorat, "nouveau régime", université François Rabelais, tours, France.
- Al ARABI A. (1980), Les quartiers périphériques d'Oujda, thèse de Doctorat de 3^{ème} cycle, université de tours, France.
- AMYAY M. (1992), Géomorphologie et évolution des littoraux de la péninsule des trois fourches (rif oriental) Thèse de doctorat en Géographie, université, Nice.
- ASSIOUI M. (2017) : mobilité urbaine et évolution de la politique des transports urbains cas de la ville d'Oujda, Thèse de doctorat, Faculté des lettres et des sciences humaines Oujda
- Atoini M. (2011) : L'émigration internationale et ses impact sur le binôme urbain d'Ahfir et Zaio (nord-est du Maroc), , Thèse de doctorat, Faculté des lettres et des sciences humaines Sais- Fès
- BELGHITRI E. (1988), L'évolution des structures agricoles dans la plaine des Angad Maroc oriental, thèse 3^{ème} cycle paris. I.
- BEN HAFOUN M. (2015) : la problématique de l'évaluation des grands projets de développement agricole et rural : cas du projet de développement rural de Taourirt Tafourhalt, Thèse de doctorat, Faculté des lettres et des sciences humaines Oujda
- BENGRIE M. (1988), La désertification dans le bassin de Guercif, (Maroc oriental) étude présentée pour obtenir le grand doctorat, université D'Avignon et des pays de Vaucluse, Institut de Géographie, Bousine, Grenoble.
- Benyouness Benaicha (2021) : Le défi interne et externe actuels de la migration internationale Marocaine : Cas de la région de l'oriental ; thèse de doctorat en géographie, Faculté des lettres et des sciences humaines Oujda. 467 pages.
- BOROTHON J.J. (1980), bassin et littoraux du rif oriental, évolution Morpho climatique et tectonique depuis le néogène supérieur thèse de 3^{ème} cycle Montpellier.
- BOSSARD R. (1978), Mouvements migratoires dans le rif oriental : le travail en Europe, aspects contemporaines majeurs des migrations dans la province de Nador, thèse doctorat de 3^{ème} cycle, université poule Valéry, Montpellier III, France.
- BOUABDALLAH M. (2008), Le littoral méditerranéen entre l'oued Kiss et le Cap des Trois Fourches (NE du Maroc) : évolution naturelle et impact des aménagements. Thèse de Doctorat de l'Université Paris 12.
- BOUAMMALI N. (2006), Emigration internationale de travail et mutations sociospatiales d'une ville frontalière : cas d'Oujda (Maroc). Géographie. Thèse doctorat, université de Tours.
- BOUAZZAOU A. (1991), La population rurale du Maroc oriental, thèse de 3^{ème} cycle, l'université Paris 8.
- BOUMEAZA T. (1984). Le Massif des Beni-Snassen centraux (Maroc oriental) approche morpho-pédologique d'une moyenne montagne méditerranéenne. Thèse de 3^{ème} cycle. Université de Toulouse le Mirail.
- BOUMEAZA T. (2002), Le cours inférieure de la Moulouya : morphologie quaternaire, dynamique fluviale et morphologie côtière du littoral entre Kebdana et Saidia (Maroc Oriental) thèse de doctorat, département de géographie physique et quaternaire, université Liège, ULG.
- BOUSLAM M. (1986), recherche sur les ambiances climatiques dans une région méditerranéenne la basse Moulouya (Maroc). thèse 3^{ème} cycle Toulouse le Mirail, France.
- CHAMBRIN M.H. (2010), l'impact de la coopération décentralisée sur le fonctionnement des institutions locales : le cas de Figuig (Maroc), Thèse doctorat. Université paris 8.
- CHARVET J.P. (1970), les plaines des Triffa (Maroc- oriental): présentation d'une région en voie de développement- thèse 3^{ème} cycle, université paris Nanterre
- DAHMANI M. (1984), Aptitudes et contraintes du milieu physique sur l'aménagement des plaines de Triffa, Maroc du nord-est : essai de synthèse, Doctorat de 3^{ème} cycle : Géographie, Lille 2.
- DAHMANI. M. (1999), Contribution biogéographique à l'étude de la rive droite de la Basse Moulouya, Maroc du Nord-est : végétation, bioclimat et anthropisation Doctorat d'Etat en Géographie, Faculté des lettres et des sciences, Oujda.

- **DAIBOUN T. (1985)**, Recherches sur les bilans de l'eau climatique et agro climatique dans les plaines de couloir de Taza /Oujda (Maroc-Oriental), 2 Tome, thèse de 3^{ème} cycle. Paris.
- **DOUHOU E. (1994)**, Migration et foncier dans la région de Nador, Thèse doctorat, institut géographie, Brest, université, Bretagne occidentale, France.
- **EL ABBASSI H. (1999)**, Essai sur la dynamique des milieux dans le bassin de Boudinar, thèse doctorat, " nouveaux régime " université, louis pasteur, Strasbourg, France.
- **EL ABBASSI H. (1999)**, Les compagnes du Rif Oriental Marocain, Géomorphologie, Occupation humaine et érosion des sols, Thèse de Doctorat d'État, FLSH, el Jadida, Maroc.
- **EL AHMADI N. (1985)**, L'eau, le milieu naturel et l'homme dans le bassin amont de l'oued cherra (Maroc nord- oriental). Thèse 3^{ème} cycle Nancy.
- **EL HAFID D. (2006)**, Genèse et gestion des risques hydrologiques dans les zones urbain cas des villes Oujda, Berkane, et Saïdia (Maroc oriental). Thèse doctorat, FLSH sais, université sidi Mohammed ben Abdellah, Fès.
- **EL HARRADJI A. (1985)**, "Le massif de Debdou", étude géomorphologique, thèse doctorat 3^{ème} cycle université paris I Panthéon- Sorbonne, institut, géographie, Paris.
- **EL KADIRI A. (1992)**, Morpho dynamique actuelle des versants dans péninsule de Melilla (Rif Nord Oriental) Thèse de doctorat " nouveaux régime " université louis pasteur (Strasbourg), France.
- **ELBAY A. (1990)**, Recherche sur l'ambiance climatique dans le couloir d'Oujda Taourirat (Maroc), thèse 3^{ème} cycle Toulouse le Mirail, France.
- **ESSADDEK A. (1989)**, Les petites villes minières du sud d'Oujda : étude géographique, thèse 3^{ème} cycle, Tours.
- **ESSAMI A. (1992)**,.Estimation des besoins en eau des cultures dans le périmètre de la basse Moulouya (Maroc), Thèse de doctorat en Géographie université de Paris 4.
- **FAROUK B. (1985)**, Les problèmes de l'organisation de l'espace et de l'aménagement du territoire dans la province d'Oujda- Maroc, Thèse de doctorat en Géographie, université, Paris 4.
- **GAUCHE E. (2002)**, les compagnes des Beni Said (Rif Oriental) : exemple de la crise d'une montagne et sont avants- pays, Thèse de doctorat " nouveaux régime " université Paris X Nanterre, France.
- **GHAZI A. (1987)**, Etude géomorphologique et hydrologiques du massif de Berkane (Maroc oriental).thèse du doctorat, université, d'Aix Marseille II.
- **GUIOUNI A. (1981)**, «Les activités de commerces et de services dans le centre-ville d'Oujda», Doctorat de troisième cycle de Géographie à l'Université de Tours.
- **GUIOUNI A. (1994)**, Nord-Est Marocain : réalités et potentialités d'une région excentrée thèse de Doctorat d'Etat de Géographie à l'Université de Tours.
- **GWENAËLLE J. (2014)**, Les enjeux de la préservation et du développement d'un paysage culturel. Le cas de la palmeraie de l'oasis de Figuig (Maroc). Thèse de doctorat en géographie, Université Paris Diderot.
- **HADDOUTI Kh. (2018)** dynamique touristique et développement local dans le littoral méditerranéen oriental (L.M.O) du Maroc, Thèse de doctorat, Faculté des lettres et des sciences humaines Oujda.
- **HAGELSTEIN S. (2005)**. Gestion des risques naturels dans la plaine littorale de Saïdia (Maroc oriental), mémoire de 3e cycle, université de Liège, FUSAGx,
- **HANAFI H. (1993)**, Aménagement hydro-agricole et processus d'urbanisation dans la basse Moulouya (Maroc oriental), thèse Doctorat " nouveaux régime " université Paris I Nanterre Sorbonne, France.

- **HAROU A. (2003)**, Oujda et la frontière algéro-marocaine, développement urbain et développement régional, thèse de doctorat d'état, Faculté des lettres et des sciences humaines Oujda.
- **HILMI A. (2008)**, Le nord de l'oriental Marocain : une région frontalière, thèse pour obtenir le grade Doctorat de l'université François – Rabelais, de Tours.
- **HLAL M. (1983)**, Elevage et sédentarisation sur les plateaux steppiques de l'Est marocain, étude géographie, thèse doctorat 3^{ème} cycle de Géographie à l'Université de Tours.
- **JAMID M. (1992)**, Climats et bilans de l'eau : étude des bilans agro climatiques et de leurs conséquences sur les céréales d'automne dans le nord-est du Maroc, Doctorat en Géographie, Paris 10.
- **KERGOAT L. (1972)**, paysans au Dahra oriental contribution à la connaissance paysanne en montagne frontière, thèse de doctorat état, université paris 1.
- **KERZAZI M. (2000)**, la migration rurale et ses incidences socio-économiques au Maroc (cas du Maroc Oriental, du Gharb et Temara) thèse ph, université Bruxelles, Belgique.
- **KOUHOUS A. (1997)**, La population de la ville d'Oujda, Thèse de doctorat en Géographie, université Bordeaux 3.
- **LAOUINA A. (1987)**, Le Maroc nord-oriental : reliefs, modèles et dynamique du calcaire. Thèse de doctorat état, université, Panthéon-Sorbonne, Paris 1, France.
- **LASGAA H. (2014)**. "Evolution morpho dynamique des côtes sableuses : cas du littoral de Saidia-Cap de l'Eau (Maroc nord-est)". Thèse de doctorat en géographie physique, Université Hassan II, Mohammedia Casablanca.
- **MEZRHAB A. (1994)**, Croûtes calcaires, travertins et paléo environnements quaternaires dans le Bni Znassen (Maroc nord oriental) thèse de Doctorat d'Etat, université, d'Aix Marseille I.
- MIZBAR S. (2004)**, Résistances oasiennes au Maroc : aux racines du développement : recherche sur l'évolution des oasis dans la province de Figuig. Géographie. Paris, Université Paris Diderot, Paris 7. Thèse doctorat.
- **MOUHDI A. (1993)**, Contribution à l'étude pluviaux-hydrologique du bassin-versant de l'oued Melloulou (Maroc Oriental) Thèse pour l'obtention doctorat en géographie université des sciences et technologies de Lille.
- **NACIRI T. (1986)**, Etude litho-stratigraphique et structurale des Bni Znassen (Maroc) thèse 3^{ème} cycle, université de bordeaux.
- **OOULKADI A. (1989)**, Espaces hydrauliques et développement au Maroc, les premières irrigués de la rive gauche de la basse Moulouya, thèse doctorat "nouveaux régime", université de poule Valéry, Montpellier III, France.
- **OUARICHI K.M. (1980)**, Le Rif oriental : Transformations sociales et réalités urbaines. Paris Thèse, 3^{ème} Cycle.
- **RAYNAL R. (1961)**, Plaines et piedmonts du bassin de la Moulouya (Maroc oriental): étude géomorphologique. Thèse de Doctorat d'État, université Paris, France.
- **RUPELLAN A. (1970)**, Contribution à la connaissance des sols des régions à profil calcaire différenciés des plaines de basse Moulouya, thèse doctorat état, université de Strasbourg.
- **SAIDI J. (1986)**, La croissance urbaine de la ville de Nador, thèse 3^{ème} cycle Toulouse le Mirail, France.
- **SAIDI J. (2004)**, Urbanisation et développement industriel dans la province de Nador, rif oriental, doctorat état en sciences université de cand, Belgique.
- **TAG B. (1987)**, Des mutations agro-pastorales à l'urbanisation dans le Maroc oriental. Thèse de doctorat d'état université Toulouse-le-Mirail.

- TAYEBI A. (2006), Vulnérabilité des ressources en eaux karstiques en milieu méditerranéen semi-aride : le massif des Béni Snassen (Maroc oriental). Approche pluridisciplinaire et utilisation des méthodes «SIG» thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université de Grenoble.
- TROIN J.F. (1974), les souks du nord marocain, étude géographie des marchés ruraux, thèse d'état université, Paris.
- ZAÏD O. (1992), Figuig (Maroc Oriental) : L'aménagement traditionnel et les mutations de l'espace oasien, Thèse de doctorat en Géographie, Université Paris 1.
- ZEROUALI A. (1987). Couloir de TAZA : croissance urbaine et évolution du milieu rural. Thèse de doctorat de 3^{ème} cycle, université bordeaux III.
- ZERROUKI M. (1986), Agriculture et agro-industrie dans l'oriental marocain. Thèse 3^{ème} cycle Aix-Marseille.
- أبو الفرح يحيى، (1998)، حصيلة وتوجهات البحث في جغرافية تنمية المناطق القاحلة بالمغرب، ورد ضمن كتاب، العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب طروحات ومقاربات، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط
- أزهار محمد، (2001)، الإنسان في المناطق القاحلة السهبية، نموذج "منطقة ميسور" المغرب الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.
- البيض عبد العالي، (1996)، الهوامش الشمالية الغربية من الهضاب العليا الشرقية المغربية: التحولات السوسيوإقليمية بمنطقة إرشيدة - بني ريس: ألياتها ومظاهرها، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- التايري عبد القادر (2018). الهجرة الدولية والدينامية السوسيوإقليمية بمدينة جرسيف ومحيطها، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- الحسين النهراوي، (1996)، التحولات السوسيوإقليمية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس.
- الصدق عبد الحق، (2005)، المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال- شرق المغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- الصدق عبد الحق، (2013)، المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال- شرق المغرب، منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، مطبعة مكتبة الطالب، وجدة.
- المهدي ميمون (2017). التنمية الترابية وآليات التدبير المندمج لساحل كبدانة (شمال شرق المغرب)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
- الميلود شاكر، (1985)، دراسة جيومرفولوجية للهوامش الشمالية الغربية لسلسلة الهورست، ممر تاوريرت/ العيون المغرب الشرقي، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- الميلود شاكر، (2002)، كتلة بوخوالي وسهل العيون (المغرب الشرقي)، الدينامية الحالية للسطح بين الهشاشة الطبيعية والضغط البشري، أي آفاق أي استراتيجيات، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- اليزيدي محمد (2016): العقار وتنظيم المجال بمدينة الناظور، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- اليزيدي مصطفى، (2005)، التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبة التنمية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- اليزيدي مصطفى، (2005)، التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدين وصعوبة التنمية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- بحكان ميمون (2016): دينامية التعمير والتهيئة للشريط الساحلي لبحيرة مارتشيك، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- بليط يوسف (2017): التعمير بمدينة جرسيف بين الهجرة الريفية والتهيئة الحضرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- بنقريش محمد، (2011)، التصحر وحركية الرمال دراسة تجريبية في حوض جرسيف وهوامشه، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.

- بوجي بلال (2018): المدينة المركزية والمجالات المحيطة بها: دور العلاقات في تشكل وتطور المجموعات العمرانية، حالة المجموعة الناضورية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة (نُشرت في 2021، مكتبة الطالب وجدة، الناشر بلال بوجي)
- بوظليب الحسين، (2005)، أسس الهجرة الدولية والدينامية السيوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تامسمان وهوامشه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز فاس.
- بولريح علي، (2006)، تطور البحث الجغرافي حول المغرب، مطبعة سيليكسي إخوان- طنجة.
- ثابت يحي، (1998)، حزام التعمير الذاتي في مدينة وجدة: الآليات وأشكال التطور، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- دربووشي كمال (2018): دور المراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة في التنمية الترابية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- درغازي، (2007): الهجرة الدولية ونمو المراكز الصغرى والمتوسطة بالريف الشرقي. حالة مركزي قاسيطة وميضار. بحث لنيل د.د.ع.م. كلية الآداب سايس فاس.
- زروالي علال، (2001)، التحولات الريفية والتمدين في الريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة،
- زروق حكيم (2018): التنمية الترابية وآليات التدبير المجالي بالمدن الصغرى للشريط الحدودي بني درار-السعيدية (المجال الحدودي الشمالي الشرقي للمغرب)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
- زروقي الميلود، (2004)، الحدود وتنظيم المجال المحلي والجهوي بالمغرب الشرقي، دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- سلطان مريم، (1999)، الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بالناضور الكبرى، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- شاووش محمد، (2012)، الاقتصاد الرعيزراعي والتنمية المحلية بالهضاب العليا وهوامشها، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة.
- صديق عبد النور، (2014)، التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية: دراسة جماعتي تادارت وهوارة أولاد رحو بحوض جرسيف (إقليم جرسيف)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالقنيطرة.
- عثمانى مصطفى (2015): الدينامية الحالية للسطح، ومظاهر التدهور بسهل تفرطة- حوض بني ريس كنموذج-، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- عون خديجة، (2014)، التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية بسهل ترفطة في علاقتها بالهجرة الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس.
- غازي عبد الخالق، (2007)، الإنسان والوسط الطبيعي بجبال بني يزناسن، المغرب الشرقي، دكتوراه الدولة: الجغرافيا: القنيطرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- غزال المختار، (1987)، مظاهر تحول الحياة الرعوية في الهضاب العليا الشرقية المغربية (عين بني مطهر) دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- غزال محمد، (1996)، تعدد أنشطة الأسر القروية والتحول الاجتماعي المجالية بممر تاويرت-وجدة وسهل ترفطة (الشمال الشرقي للمغرب)، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-سايس.
- غزال محمد، (2007)، الموارد المائية بشمال المغرب الشرقي: التدبير والاستغلال والإكراهات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- فاتح فيصل، (2015)، الدينامية الحضرية وآليات التهيئة بالشريط الساحلي الشمالي الشرقي- مدينة الناضور نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- فضل الله الجامعي عبد اللطيف، (1989)، الإنتاج الجغرافي من خلال "مجلة جغرافية المغرب"، (1956-1985)، ورد ضمن "البحث الجغرافي حول المغرب، تقويم أولي" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 12، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

- كرزازي موسى، (1984)، الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بالضفة اليمنى لملاية السفلى (تريفة): الواقع والصعوبات وآفاق المستقبل، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- مرزوق عبد الكريم، (1996)، المجال والمجتمع بالواحات المغربية: نموذج قصر زناكة فجيج، دبلوم الدراسات العليا: الجغرافيا: الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء "حالة مدينة تطوان"-المغرب

الباحث الأول: عزيزة عسو، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، المغرب
الباحث الثاني: حمزة الهليل، طالب باحث بسلك الدكتوراه، المغرب
تحت إشراف: الدكتور محسن إدالي، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب
البريد الإلكتروني: hamzaelhalilcrow@gmail.com- 2015 aziza@gmail.com

ملخص:

من خلال مقالنا نحاول تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية وكذلك الهوياتية لهجرة الأفارقة المقيمين على التراب المغربي، وقد اخترنا تطوان على اعتبار كونها مجالا محتضنا للمهاجرين الأفارقة، سواء أولئك الذين يقيمون بالمدينة بصفة قانونية، أو الآخرين الذين يتواجدون داخلها بصفة غير قانونية، ومن هذا المطلق، فلقد تطرقنا إلى الأبعاد الاجتماعية عبر دراسة الأوضاع الصحية لهؤلاء المهاجرين والتي تبين أنها جيدة خاصة بالنسبة لأولئك الذين يتوفرون على عمل يمكنهم من تحمل تكاليف التطبيب، وعلى اعتبار أن التعليم يشكل حقا من الحقوق المكفولة لكل الناس دون تمييز، فلقد عالجتنا هذه القضية من زاوية المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين الذي تميز بحصول أغلبهم على مستوى تعليمي عالي، دون نسيان التركيز على ظروفهم المعيشية والسكنية. ومن حيث الجانب الهوياتي والثقافي، فقد ركزنا على عمليا على دراسة دور الاختلافات اللغوية والعرقية ومدى علاقتها بجانب التواصل بين هؤلاء المهاجرين والسكانة التطوانية، مركزين كذلك على مدى اندماجهم داخل المجتمع المحلي خصوصا وأن المهاجر الإفريقي يعيش أزمة هوية بين بلده الأصلي والبلد المضيف. الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية – الثقافة- الهوية- الاندماج – التمثلات.

Abstract:

Through Our article, we try to shed light on the social, cultural, as well as identity dimensions of the migration of Africans residing on Moroccan soil, and we have chosen Tetouan as a place who receive African immigrants, whether those who reside in the city legally, or others who are inside it illegally, and from this absolute We have dealt with the social dimensions by studying the health conditions of these immigrants, which turned out to be good, especially for those who have a job that enables them to afford the costs of medicine, and given that education constitutes a right guaranteed to all people without discrimination, so we have dealt with this issue from the angle of level. The educational attainment of these immigrants, which was characterized by the majority of them obtaining a high level of education, without forgetting to focus on their living and housing conditions. In terms of identity and culture, we have focused on practically studying the role of linguistic and ethnic differences and the extent of their relationship in addition to communication between these immigrants and the Tatouan population, focusing also on the extent of their integration into the local community, especially since the African immigrant is experiencing an identity crisis between his country of origin and the host country .

Key words : International migration -Culture-Identity –Integration -Représentations

تقديم :

تعد الهجرة الدولية من الظواهر المستفحلة في الواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، فما فتئت الهجرة تشكل تعبيراً شجاعاً عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف المعاكسة والحياة على نحو أفضل، واليوم أدت العولمة إضافة إلى نواحي التقدم في الاتصالات والنقل، إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى والقادرين على ذلك، ومن الصعب إعطاء تعريف دقيق ومحدد للهجرة، فالهجرة لا تتلخص في حركة الأشخاص وإقامتهم في بلدان أخرى غير بلدانهم الأصلية، فهي تعبر أيضاً عن الاضطرابات التي تدخل في الحياة الشخصية والمهنية والثقافية للمهاجر، وتكشف عن وقائع إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية جد متباينة.⁶⁴

ويضحي موضوع الهجرة بأهمية بالغة في النقاش السوسيوولوجي الأكاديمي، إذ تحضر كجزء من التحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات الإنسانية، ولعل ما عرفه المجتمع المغربي في الآونة الأخيرة من تدفق أفواج كبيرة من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل "انفتاح المغرب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً على البلدان المصدرة للهجرة وكذا ما أقدم عليه من اتفاقيات دولية في مجال تدير الهجرة والتي تحول معها إلى بلد استقبال بعدما كان مصدراً للهجرة وبلد عبور

65،

وهو الشيء الذي أفرز مجموعة من السلوكات والتوجهات الجديدة على كل الأصعدة كون الهجرة تعد رأسمالاً مجالياً وسوسيواقتصادياً مهماً وذلك من خلال ربطها بمسلسل التنمية و تمثلات الساكنة المحلية، وفي هذا الصدد ركز بحثنا على تبيين ودراسة هاته العلاقة، وذلك من خلال دراسة حالة مدينة تطوان باعتبارها مجالاً عرف الهجرة الدولية بامتياز، وانطلاقاً من كل المعطيات التي تمكنا من إدراجها في مشروع بحثنا، يتضح أن المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وسياسية مزرية في بلدانهم الأصلية، كانت سبباً مباشراً في اتخاذ المغرب كبلد عبور للصفة الأوروبية لتحقيق الحلم الوردي، لكن شكلت الأزمة التي ضربت أوروبا ولاسيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا كأحد أسباب تشديد مراقبة الحدود، وتم بذلك منع استقبال المزيد من المهاجرين، وعلى إثر هاته الإجراءات تحول المغرب إلى بلد استقرار، ليدخل بذلك في تجربة اعتبرت استثنائية لاستقبال أفواج من المهاجرين وتسوية وضعيتهم بقرار اعتبره المغاربة شكلياً وإدارياً محضاً له من البعد السياسي ما يفرض على المغرب الالتزام بالاتفاق الدولي فيما يتعلق بالهجرة واللجوء، كما يبقى من حيث الراهنية سابقاً لأوانه دون استعداد المغرب له، ما يضعنا أمام جملة من تداعيات هذه الهجرة واندماج المهاجر داخل المجتمع المغربي بثقافته المختلفة ولغته وعاداته، في مقابل المهاجر الذي ينظر إليه على أنه الغريب المختلف والخطر المنتظر الذي تفرض عليه طبيعة المجتمع المستقبل وثقافته التخلي عن بعض ممارساته وعاداته، فالمهاجر يكون محط بناء وتشكل تمثلات اجتماعية تحول دون تحقيقه القبول الاجتماعي، الذي يتمظهر من خلال ما قد يتجسد من علاقة المغاربة بالمهاجر في بعض جوانبها التي تلفظ المدينة وسكانها المهاجر طاردة إياه نحو الهامش، بالإضافة إلى استبعاده من فضاءات العمل ونعته بنعوت تبعث على نوع من الوصم والتمييز،

هكذا يجد المهاجر نفسه والمغرب معه كذلك أمام معادلة صعبة قوامها التوازن المرغوب فيه بين التزام المغرب بواجبه اتجاه المهاجر دولياً بتسوية وضعيته القانونية شكلياً ومؤسستياً وبين تحقيق اندماجه الثقافي والاجتماعي في ظل إكراهات الثقافة واللغة وجملة من التمثلات الاجتماعية التي تحول دون ذلك، بالإضافة إلى قرار التسوية واستقبال المهاجر هذا بطبعه السياسي يجعل من البلد المستقبل خاضعاً لإملاءات الفاعل السياسي وللعائد المالي مقابل حراسة الحدود الجغرافية للأخر.

⁶⁴-Naim Mohamed,1997: «la migration international de travail et des transformations socio-spatiales dans les oasis présahariennes du Maroc :le cas de la Vallée du Todgha (milieu rural) thèse de doctorat Nice Sophia Antipolis, France.p :1

- صبري الحو: تقارير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء -مركز الجزيرة للدراسات 21 ديسمبر/كانون الأول، 2016، 2112.

وبالنظر لخصوصية الظاهرة المتحولة في الزمان والمكان، وهي وضعية ارتبطت بأوضاع البلدان ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية والهوياتية، كما ارتبطت بالسياقات وبالعناصر المحددة لما تشهده المجتمعات من تغير مستمر.

ولعل من خلال مجمل الدراسات التي تناولت قضايا الهجرة والمهاجرين سواء كانت في إطارها القانوني أو غير القانوني أنها تعرف نقاشا منهجيا مستفيضا بين العديد من المدارس، وفي كل التخصصات، وخاصة الاتجاه السلوكي في علم الاجتماع وعلم النفس والجغرافيا والتاريخ..... الخ، وعلى هذا الأساس ظلت المقاربات الكفيلة بدراسة ظاهرة الهجرة تستفز الباحثين وكل الحقول المعرفية المهتمة بظاهرة الهجرة والحركات البشرية، وذلك للاعتبارات الآتية:
الاعتبار الأول: يرتبط بخصوصية الظاهرة في حد ذاتها، فالهجرة كانت ولا زالت وستظل ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتغيرة، وغير قابلة للتنميط أو للتعميم.

الاعتبار الثاني: يتمثل في دينامية الظاهرة في بنيتها وخصوصيتها وأشكالها ... الخ، باعتبارها متغيرة بشكل مستمر، علما بأن ما يتحكم في هذه الدينامية هو السياقات الزمنية والمكانية.

الاعتبار الثالث: يرتبط بانعكاسات ظاهرة الهجرة في وقتنا الراهن على كل المستويات (جيوسياسية و جيوسراتيجية وإيديولوجيا ودينيا ... الخ) دون إغفال الجانب الاقتصادي والثقافي والقيمي _ الاجتماعي .

ويأتي هذا المقال عن " المهاجر الإفريقي جنوب الصحراء ... " وذلك لمقاربة مظاهر وانعكاسات الهجرة، كظاهرة نفسية لها امتداد هوياتي وقيمي، يطرح بشكل أني وملح سؤال الهوية والذات من خلال اللغة، والثقافة الأصلية، والغريبة، والقيم، والخصوصية، والاندماج الخ.

التساؤل الرئيسي:

ماهي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية للهجرة الدولية؟ وماهي طبيعة العلاقة بين المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء والمغاربة؟ وماهي التمثلات السائدة لدى للمهاجرين جنوب الصحراء حول المغاربة؟
للإجابة عن هذا التساؤل استعنا من الناحية المنهجية على تقنية التحري الميداني من خلال توظيف تقنية الاستمارة والاستجواب، فإمكانية التشخيص الميداني واستغلال الأرقام والنسب المتوصل إليها، ثم بلورة خلاصات تركيبية هامة في هذا الشأن، بالرغم من الصعوبات الكثيرة والحساسية الكبيرة التي يتميز بها هذا الموضوع.

1- تحديد مجال الدراسة: مدينة تطوان

تبلغ ساكنة المدينة حاليا ما يناهز 390 ألف نسمة يشكل منهم الأجانب بشكل قانوني 564 نسمة حسب إحصاء 2014 ، ينتشرون في مساحة تبلغ 11.570 كيلو متر مربع ، وهي تنتمي لجهة طنجة - تطوان- الحسيمة شمال المغرب ، وهي جهة شهدت في السنوات الأخيرة نهضة عمرانية وصناعية كبيرة ومميزة ، ساهمت في الرفع من معدل الاستقطاب سواء بالنسبة للسكان المغاربة أو المهاجرين الأجانب ، نظرا لما أصبحت تتيح من إمكانيات للاندماج في سوق الشغل (ميناء طنجة المتوسط، مصنع السيارات رونو ، المشاريع المهيكلية وخاصة القطار فائق السرعة TGV ، وأيضا المشاريع السياحية على طول الشريط الساحلي المتوسطي ، هذا إلى جانب التجارة وخاصة السلع المهربة في نقط الحدود بكل من طنجة و الفينديق ... الخ) . وعليه ستعرف المدينة وفود العديد من المهاجرين غير القانونيين من عدة دول إفريقية شأنها شأن باقي مدن المغرب، لتصاب بنيتها الاجتماعية باختلالات وهزات ثقافية وقيمية واضحة، بفعل الثقافات المختلفة للمهاجرين، وبفعل ظهور واقع جديد ألبس منطلق الغيرية بها واقعا خاصا.

إن وضع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في مدينة تطوان متعدد الدلالات وله قراءات مختلفة حسب التخصصات وحسب المصالح ووجهات النظر ، لكن عندما نعالجه ضمن علاقته بالتمثل ، فإن إحالته كفاعل اجتماعي، على الواقع المرجعي الرمزي والمادي لمدينة تطوان تصبح ضرورية ومشروعة ، وتتيح لنا فهم الجانب السيكلوجي المتبادل

بين الساكنة المحلية والمهاجرين ، على مستوى المخيال الشعبي والتمثلات الاجتماعية في شموليتها ، علما بأن التشخيص ليس سهلا على مستوى الأدوات الموظفة وخاصة الاستثمارات والاستجابات .و ينحدر المهاجرون الأفارقة الذين وجدوا أنفسهم مضطرين غير مختارين، للإقامة بالمغرب بسبب عسر واستحالة العبور، من بلدان افريقية جنوب الصحراء متعددة ومختلفة، بحسب لغتها، ودينها، والجهة التي كانت مستعمرة لها ، وفي علاقتها مع المغرب فقد رصدت الإحصائيات المختلفة أن أصول المهاجرين من السينغال ، ونيجيريا ، وافريقيا الوسطى ، والكامرون ، ومالي ، وغيرها . وقد اصطدم المهاجرون الأفارقة جنوب الصحراء بمجموعة من المشاكل والتحديات التي تواجههم في بلد الاستقبال، حيث ثقافة جديدة غير تلك التي اعتادوا عليها في بلدانهم الأصلية وأصبحوا مهمشين بنسب مرتفعة ، نجدهم عاجزين عن التحدث مع الساكنة بحكم عدم تمكنهم من اللهجة المغربية، وبالتالي أصبح الاندماج صعب حيث أن هذا الأخير وبأبعاده المختلفة يعتبر الإشكالية الرئيسية التي يطرحها تواجد المهاجرين بالمغرب واستقرارهم لعدة سنوات، وخاصة في ظل تطور هذه الجالية إلى جانب الانكماش الاقتصادي وما يترتب عن ذلك من تغيير في نظرة البلد المضيف للهجرة من جهة وفي طبيعة التعامل معها والخطاب السياسي حولها من جهة أخرى.

2- الجهاز المفاهيمي

إن من بين المسائل الأساسية التي يقوم عليها أي بحث كيفما كان نوعه ومرجعياته هي مسألة تحديد مفاهيمه الأساسية، وهذه العملية تعتبر ضرورية لأنها تشير إلى تحديد التوجه العلمي والفكري للبحث، وعلى الرغم من أن بعض المفاهيم تتميز بنسبيتها فيما يخص الهدف من استعمالها، إلا أن تداولها يعتبر أمرا إجباريا لما في ذلك من أهمية في توحيد الرؤى والأفكار والمناهج. وعلى اعتبار أن المفاهيم تتنوع حسب اختلافات العلوم وكذا باختلاف الباحثين المساهمين في إغنائها وتعدد المشارب العلمية الخاصة بهم، فإن الإحاطة بالكنه الحقيقي لمفهوم معين يكون أمرا شبه مستحيل، وهذا هو الفارق الذي يتواجد بين الحقل المفاهيمي لكل من العلوم الحقة والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

فمن جهة، فالعلوم الحقة تبني رؤاها وأفكارها وتوجهاتها على ظواهر تمتاز بالثبات الزمني والمكاني وهو ما يجعل أمر التعقيد لهذه المفاهيم شيئا سهلا ومتعارفا عليه بين كل الباحثين في العلوم الحقة، أي ما يجعل من المفهوم شيئا كونيا. ومن جهة ثانية، نجد العلوم الإنسانية والاجتماعية تتداول في مجالات بحوثها مفاهيم هي أقرب إلى التغير والتنوع والاختلاف مما يجعل منها شيئا نسبيا يختلف باختلاف الزمان والمكان والمدارس. وبشكل عام فالمفاهيم حسب طبيعتها تنقسم إلى نوعان:
○ إما أن يتعلق الأمر بظواهر ومعطيات لها ثبات زمني ومكاني، وبالتالي فالوقوف على حيثياتها يكون أقرب إلى الحسم في التصورات التي تتعلق بها كما هو الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية أو بعض مميزات الإنسان كالنمو مثلا. وبالتعاطي مع تعريفات مفاهيم من هذا القبيل تسهل عملية ضبط العناصر التي ينبني عليها التعريف ذاته بصورة تسمح في النهاية بإمكانية تعميم ذلك التعريف في الزمان والمكان.⁶⁶

○ أو يتعلق الأمر بظواهر ذات سيرورات متجددة زمانيا ومكانيا وكذا الإيقاعات السريعة والمتجددة التي تطبعها، الشيء الذي يطرح أمام الباحث بالخصوص إشكالية تحديدها وتعريف حيثياتها وهذا المعطى يتعلق بشكل كبير بالظواهر الإنسانية والبشرية التي تعرف ديناميات مستمرة ، وهو ما يجعل المحددات والتصورات التي تعطى لهذه المواضيع ذات مدلول نسبي وقابلة للتغيير على حسب إيقاعات هذه الظواهر، ومنه فإننا نعتبر المصطلحات التي تأتي في إطار موضوع -الهجرة الدولية والتنمية المحلية- من هذا القبيل وبالتالي، فالتصورات والتحليلات التي نقدمها في إطار بحثنا المتواضع هذا لا تعتبر من شاكلة المسلمات، وإنما تبقى اجتهادات قابلة للنقد والتفنيد وإيجاد تصورات أخرى تحل محلها، ولنبدأ بتعريف الهجرة الدولية وما يتعلق بها.

المفهوم الأول: الهجرة الدولية

⁶⁶ مجيد بو جمعواوي (2010)، الهجرة الدولية والتنمية بالمغرب، ماستر التواصل والتنمية، جامعة الحسن الأول وجدة ص:4

تعتبر الهجرة ظاهرة مألوفة عبر التاريخ الإنساني كله، بل إن طبيعة بعض الهجرات هي التي شكلت معالم عالمنا الراهن، والمنطق الذي كان يهيمن على الهجرة آنذاك هو "الهجرة من الحياة الصعبة إلى الحياة السهلة"⁶⁷. ولقد كانت الهجرات باستمرار ظاهرة ملازمة للإنسانية، أما الهجرة في طابعها الحديث فلها جذور عميقة وغارقة في التفاوتات البنيوية حسب البلدان، وتظهر هذه التفاوتات على جميع المستويات العلمية والفكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية... بل إن أنطوني غدنز يصف هذا العصر بعصر الهجرة⁶⁸. وعموماً، هذا التنقل الكثيف للناس من بلد لآخر يفسر بالبحث المضني عن ظروف الحياة الجيدة.

وتشكل هذه الظاهرة حركة جغرافية يتم من خلالها تنقل السكان مع تغيير محل سكنهم أي الانتقال إلى وحدة جغرافية أخرى، فهي بالنسبة إليه مثل الممر من وسط للعيش إلى آخر، بصفة دورية مع تغيير محل الإقامة والسكن⁶⁹. وبالتالي فالهجرة الدولية حق قانوني للإنسان، إذ يتمتع بحقوق وتفرض عليه واجبات، وفي هذا الإطار يقول (G.Scelle) (أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس): "إن الإنسان وقد ولد حراً بغير قيود، لا ينبغي أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر، لا داخل حدود دولته فحسب- بل خارج هذه الحدود أيضاً"⁷⁰.

المفهوم الثاني: التمثل

إن ظهور مصطلح التمثل لأول مرة كانت في كتاب (شوبنهاور) "الواقع كإرادة وتمثل" سنة 1818، ومدلوله اللغوي يحتوي بين طياته مثال الشيء أو شبيهه، فهذا المصطلح لم يعط له معنى دقيق يمكننا من فهم خصوصياته، مثل التي تناولها المفهوم حين إدراجه في الدراسات السوسولوجية أو السيكولوجية، ففي طروحات دوركايم نجد على الجماعية كونها الأكثر حضوراً داخل النسق المجتمعي.

ولقد اهتمت الدراسات الاجتماعية بدورها بمقاربة مفهوم التمثلات من حيث كونه نتاجاً للتأثيرات الاجتماعية، لكن دون نسيان عمليات إعادة البناء التي يقوم بها الأفراد. وقد تم الاهتمام بالتمثلات أكثر مع دراسات موسكوفيسي التي تناول فيها تمثلات الفرنسيين حول التحليل النفسي، إذ اعتبر أنها "نسق من القيم والمفاهيم والسلوكيات المرتبطة بمواضيع يحدد معالمها الوسط الاجتماع وهي لا تسمح فقط بتحقيق استقرار حياة الأفراد والجماعات ولكنها كذلك أداة لتوجيه إدراك المواقف"⁷¹

المفهوم الثالث: الاندماج

مما لا شك فيه أن الاندماج هو مفهوم متعدد الأبعاد إذ يحيل على العديد من المعاني الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية والاقتصادية. في الواقع، يمكن تعريفها على أنها العملية التي من خلالها يلتزم المهاجرون بمعايير وثقافة الأغلبية داخل المجتمع المضيف.

⁶⁷ حسن الشويكي، مقال بعنوان: "الهجرة على النفط ومصير التحويلات: استهلاك أم استثمار"، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد 43، 1988، ص 90.

⁶⁸ انتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، 2001، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، توزع مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4 بيروت، 2006، ص 331.

⁶⁹ عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن بالمغرب، بيروت، دار النهضة العربية 1969، ص 105.

⁷⁰ نامق صلاح الدين، "الانفجارات السكانية في العالم"، 1964، القاهرة، ص: 181.

⁷¹ أكاديمية علم النفس <http://www.acofps.com/vb/archive/index.php/t-9787.htm>

لقد تناولت العديد من مدارس علم الاجتماع مسألة الاندماج، وعلى وجه الخصوص مدرسة شيكاغو، إذ أنها تطرقت إلى مسألة اندماج المهاجرين في المجتمع الأمريكي. حيث نجد أن الباحثة Shnapper تعتبر عملية الاندماج كتلك الصيرورة التي يتعلم من خلالها المهاجرون الانخراط في الحياة الاجتماعية لبلدان الاستقبال.⁷²

المفهوم الرابع: الهوية الثقافية

تعرف الهوية الثقافية حسب السوسيولوجي الكندي دورايس بأنها الصيرورة التي تتشارك فيها مجموعة من الأفراد طريقة معينة وموحدة لفهم الكون وهو يرى بأنها عملية متحركة، بفضلها تتشارك مجموعات من الافراد طريقة معينة وموحدة لفهم العالم. بينما يرى فريديريك بارت أن الهوية هي النظام الذي يتكون من نسيج من الوضعية العلائقية، وأن التمايز بين الهويات الثقافية يرجع إلى نوعية العلاقة بين الجماعات، كما أنها ليست معطى أوليا ونهائيا، بل هي في حالة بناء دائم ينبغي دراستها من خلال الوضعية العلائقية.⁷³

3- الأبعاد الاجتماعية لهجرة الأفرقة جنوب الصحراء بمدينة تطوان

إن قضية الهجرة الدولية تعتبر من القضايا الشائكة والتي تثير العديد من التساؤلات التي تتنوع من حيث أبعادها وحيثياتها، إذ تشكل منظومة من التساؤلات المتداخلة والمتنوعة كقضايا (حقوق الإنسان، والسكن الغير المستقر، والحق في التعليم، وكذا الجانب القانوني...)⁷⁴، وعليه فتحليل أبعاد الهجرة الدولية يعتبر حقلًا شاسعًا يتطلب تفاعل العديد من العلوم والتخصصات حتى يتأتى لكل منها أن يحلل أحد جوانبها.

وتعتبر هذه الهجرة من القرارات التي يتخذها الفرد بفعل عوامل وأسباب متداخلة والتي تحتوي على نوع من المخاطرة، كونها تنطوي على عملية انتقال وتحول من الوسط الاجتماعي الأم إلى أوساط اجتماعية مختلفة ومتنوعة، فهي بمثابة اقتلاع للإنسان من جذوره والانفصال عن الوسط الطبيعي الذي كان يعيش فيه⁷⁵. وعليه فإن الحياة في بلدان الاستقبال بالنسبة للمهاجرين عند اتخاذهم لقرار الهجرة تبقى غامضة وغير واضحة إلى حين بداية خوضهم لتجربة العيش داخل مجال الاستقبال الجديد. وفي عالمنا الراهن المتميز بتعدد نمط الحياة وسرعة وثيرتها فإن أبعاد الهجرة الدولية تعقدت وتشابكت بدورها، بل أصبحت بعض النظريات التقليدية المفسرة للتنقل خارج الحدود متجاوزة، بيد أن العديد من البلدان التي كانت طاردة لسكانها نحو بلدان أخرى صارت هي الأخرى مجال للعبور أو استقبال المهاجرين نهائيا على ترابها، وإذا كان هناك من تفسير لهذا الطرح فهو يكمن في تغير السياق السياسي والسوسيو اقتصادي بل وحتى الثقافي على مستوى العالم.

ولعل المغرب يعتبر أبرز نموذج يوضح الطرح السالف الذكر، إذ كان ينظر للمملكة على أنها مجال طارد لسكانه، ثم بعد ذلك كبلد للعبور والاستقرار، فإلى غاية سنة 2003، كان دخول الأجانب واستقرارهم داخل التراب المغربي محكوما بقوانين مؤرخة من فترة الحماية الفرنسية، غير أنه وابتداء من السنة نفسها تبني المغرب القانون 02.03 الذي ينص على "دخول واستقرار الأجانب على تراب المملكة"، يضاف إلى ذلك مجموعة الاتفاقيات التي وقع عليها المغرب التي تهم حماية حقوق الأجانب والمهاجرين على ترابه.

⁷² Dominique shnapper, Qu'est-ce que l'intégration ?, Gallimard 2007, page 14

⁷³ ibid

⁷⁴ MalijaSaifullah, « habiter le camp de réfugiés », mémoire sous la direction de Pierre-Damien Huyghe et Françoise Parfait, Annie Gentes/ univ, p 30

⁷⁵ هجرة المغاربة إلى الخارج: ندوة عقدها لجنة القيم الروحية والفكرة التابعة أكاديمية المملكة المغربية، 25-26 ذو الحجة 1419 هـ/12-13 ماي 1999 الناظور-أكاديمية المملكة المغربية للنشر 2

وبالتالي، فواقع المغرب كبلد مستقبل للمهاجرين أصبح حقيقة منذ العديد من السنوات، خاصة بعد أحداث سبتة ومليلية سنة 2005، الشيء الذي خلق جدلا كبيرا داخل الخطاب السياسي والإعلامي، وعلى وجه الخصوص قضية المهاجرين الأفارقة، وبالتالي فإن قضية حماية حقوق المهاجرين الأفارقة وتمتعهم بحقوقهم داخل التراب المغربي، أضحت من الأولويات التي اتخذ المجتمع المدني بالمملكة مسؤولية الدفاع عنها، يضاف الى هذا كله المسؤولية التي يتحملها المغرب نتاجا لتوقيعه على مجموعة من الاتفاقيات التي تنص على حماية حقوق الإنسان والمهاجرين والتي تسعى الى ضمان حق المهاجرين في (الصحة والتعليم ومستوى معيشي لائق وحماية حق جميع المهاجرين في العمل اللائق وضمان الوصول إلى العدالة والحق في محاكمة عادلة والحق في الإنصاف الفعال والسلامة الشخصية، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع).⁷⁶

وعلى اعتبار أننا نعالج في هذا الصدد الأبعاد الاجتماعية، فإننا سنتطرق في هذا المحور إلى أهمية ولوجية المهاجرين للمنظومة الصحية والتعليمية وكذا السكن باعتبارها مؤشرات على الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرين على تراب المملكة.

1.3. ولوجية المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء للمنظومة الصحية:

يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الإنسانية المكفولة طبقا للقوانين والمواثيق الدولية، إذ أننا نجد أن المادة 12 من الميثاق الدولي للحماية الاقتصادية والاجتماعية تنص على أن "لكل الناس الحق في التمتع بمستوى جيد من الصحة والسلامة العقلية والبدنية"⁷⁷، ونتاجا لهذا المقتضى فمن الواجب على البلدان التي وقعت على هذه الاتفاقيات تحقيق كل الاحتياجات الصحية للسكان المقيمة على ترابها وبدون تمييز،⁷⁸ وتجدر الإشارة إلى أن الولوجية للمجال الصحي في البلدان المستقبلة للمهاجرين مقتصرة بالأساس على الساكنة الأصلية والمهاجرين المقيمين على ترابها بشكل قانوني، في حين أن المهاجرين الذين لا يتوفرون على إطار قانوني، أو على صفة لاجئ لا يخول لهم وضعهم الاستفادة من الخدمات الصحية في بلدان الاستقبال.⁷⁹

وعلى المستوى الوطني، فالحالة الصحية للمهاجرين الأفارقة على مستوى التراب المغربي متنوعة، حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية والاجتماعية بل ويمكن ربطها كذلك بالجانب القانوني، ويوضح المبيان أسفله، الحالة الصحية للمهاجرين الأفارقة المقيمين بمدينة تطوان:

⁷⁶ Haut-commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme : «Migration et droits de l'homme AMELIORER LA GOUVERNANCE DE LAMIGRATION INTERNATIONALE FONDEE SUR LES DROITS DE L'HOMME» rapport d'analyse concis sur la migration et les droits de l'Homme : 7 disponible sur internet :

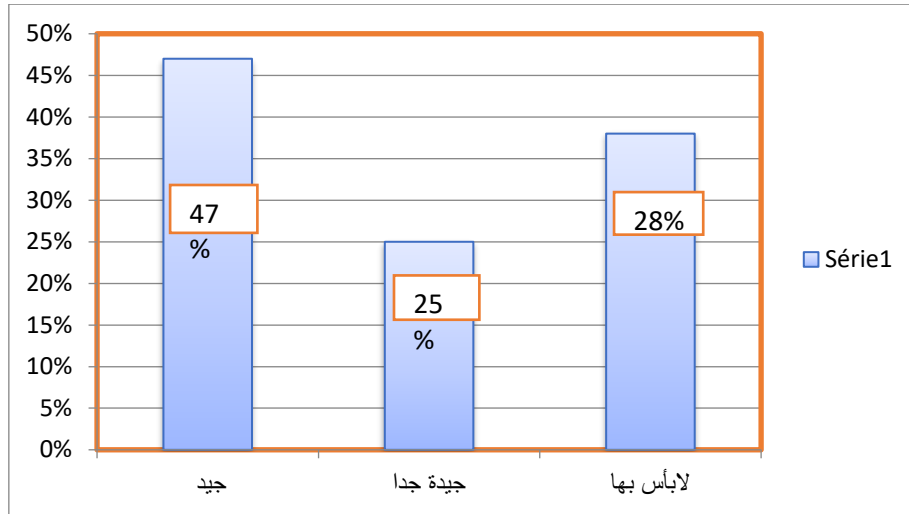
http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/MigrationHR_improvingHR_ReportFR.pdf

⁷⁷ سعيد هبة، "دور الأردن في حماية اللاجئين: دراسة السوريين كحالة"، الدراسات الدولية، جامعة العليا، بيزيت، ص 122، 2015.

⁷⁸ Khalil, Asem. "Socioeconomic Rights of Palestinian Refugees in Arab Countries." 23 (2011) International Journal of Refugee Law 4, P 702.

⁷⁹ Sarah Bidinger, « Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing », Boston University School of Law, p 69. : <http://www.bu.edu/law/central/jd/programs/clinics/international-human-rights>

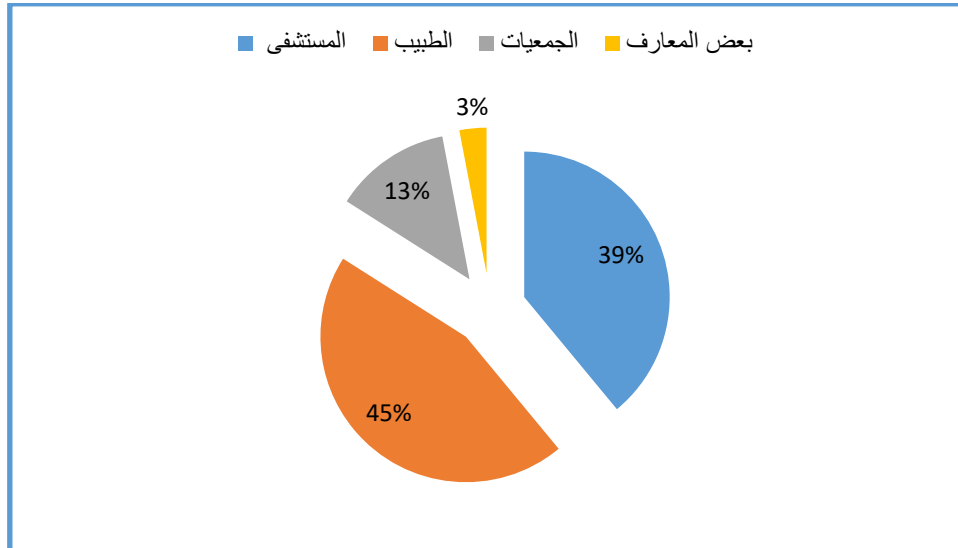
المبيان رقم 1: الظروف الصحية لدى المستجوبين



المصدر: عمل ميداني، 2017⁸⁰.

من خلال المبيان يمكن أن نستشف أن 47% من المهاجرين الأفارقة المستجوبين يتمتعون بصحة جيدة، في مقابل 28% ممن ظروفهم الصحية لا بأس بها، أما 25% فهم ممن يمتازون بظروف صحية جيدة جدا، وعليه فإن ارتباط الوضع الصحي بالجانب الاقتصادي والاجتماعي يبدو جليا، إذ أن التوفر على عمل والعلاقة الطيبة مع الساكنة المحلية يكون لها اثر ايجابي على صحة هؤلاء المهاجرين، وقد ينظر كذلك إلى الجانب القانوني كتفسير لهذه النتائج، بيد أن المهاجرين الذين يتمتعون بصفة قانونية على تراب المملكة، يمكنهم الاستفادة من الخدمات الصحية التي تمكنهم من التمتع بوضع صحي جيد، وبشكل عام ففي حالة المرض فإن المهاجرين الأفارقة على تراب مدينة تطوان يلجئون إلى حلول متعددة تنوع حسب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وهو الشيء الذي يوضحه المبيان التالي:

المبيان رقم 2: ملجأ المهاجرين المستجوبين في حالة المرض



المصدر: عمل ميداني، 2017

إن لجوء نسبة 45% من المهاجرين المستجوبين إلى الأطباء من اجل الاستفادة من الرعاية الجيدة يفسر بكون بعضهم يتوفر على عمل كفيلا بأن يخول له الإمكانيات المادية لاستشارة الأطباء في حالة المرض، أما 39% من المستجوبين فيفضلون

⁸⁰ عزيزة عسو، "التمثيلات الاجتماعية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء"، ماستر الهجرة الدولية: المجال والمجتمع"، جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، 2017، المغرب

الذهاب إلى المستشفى نظرا للتكاليف المناسبة للعلاج، غير أن نسبة 13 % من المهاجرين لا يجدون لهم أي ملجأ غير الجمعيات، كونهم لا يتوفرون على من يساعدهم، وتبقى نسبة 3 % هي التي تقصد بعض المعارف أو المحسنين لدفع ثمن التطبيب والعلاج عنهم نظرا لظروفهم المالية القاسية.

وفي خلال الأزمة الوبائية التي شهدتها العالم ككل خلال سنة 2020، والتي أثرت على اقتصاديات دول العالم بل وغيرت الممارسات الاجتماعية، فالمغرب بدوره تأثر بشكل بالغ بهذه الأزمة التي زادت من وعي الأفراد بأهمية المنظومة الصحية، وأصبح لزاما على الساكنة التقييد بمجموعة من الممارسات من أجل الحد من انتشار الوباء. لم تسلم فئة المهاجرين الأفارقة على مستوى التراب الوطني من تأثير هذه الأزمة، فبالرغم من إغلاق المغرب لحدوده منذ 12 مارس 2020 وفقا للإجراءات الاحترازية ضد تفشي فيروس كوفيد 19، إلا أن السلطات المغربية قامت بإحباط عملية الهجرة الغير الشرعية للمهاجرين الأفارقة خلال أشهر الحجر الصحي بين 2 و 4 ماي⁸¹، وكذا إحباط عملية الهجرة الغير النظامية بتاريخ 14 يونيو 2020 والتي تبين 37 من هؤلاء المهاجرين مصابين بالفيروس.

وبالتالي، فاستمرار الهجرات خلال فترات الطوارئ الصحية يفاقم من معاناة هاته الفئة، حيث أنه وفي الظروف العادية فان المهاجرين الأفارقة يعتبرون في نظر الأمم المتحدة "فئة هشّة"⁸² تجد صعوبات كثيرة في الاستفادة من العلاج وظروف العيش الكريم. لقد كان لهذه الظرفية اثر عميق على المهاجرين الأفارقة بيد أن العديد منهم والذين يشتغلون في القطاع الغير المهيكل فقدوا أعمالهم بسبب الحجر الصحي الشدي الذي لا يخول لهم الحصول على الإمكانيات المادية للحصول على القوت اليومي أو تكاليف التطبيب.

لقد حاولت السلطات المغربية ومنذ سنة 2003 أن تسهل من استفادة المهاجرين الأفارقة من العلاج، وذلك يتجلى في توفير الخدمات الصحية الأولية مثل الرعاية الوقائية والاستشارات الطبية العامة،⁸³ غير أن هذه العملية تصطدم بصعوبات كثيرة يواجهها هؤلاء المهاجرين في سعيهم للتطبيب، وذلك نتاجا للمشاكل البنيوية التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب، والتي يواجهها المواطنون أنفسهم.

إن بعض المهاجرين الأفارقة قد يستفيدون من الحق في العلاج، خاصة أولئك الذين توافر لهم الحظ في تسوية وضعيتهم القانونية التي أطلقتها الحكومة بتعليمات ملكية سنة 2015، لكن هذا الحق ينطوي على العديد من التعقيدات ولا يشمل جميع الأمراض.

2-3 ولوجية المهاجرين الأفارقة للمنظومة التعليمية

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق المكفولة للأفراد حسب كل المواثيق الدولية، حيث أننا نجد أن المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا المادة 13 من الميثاق الدولي للحماية الاقتصادية والاجتماعية تنص على حق "الجميع في التعليم وبدون تمييز"⁸⁴.

وفي هذا التقرير، نحاول أن نربط بين مسألة هجرة الأفارقة وبين تمتعهم بالحق في التعليم على مستوى التراب المغربي (بمدينة تطوان كنموذج للدراسة)، بل وحتى التطرق إلى مساهمهم الدراسي الذي حملوه معهم من بلدان الأصل، بيد أن

⁸¹ محمد كريم بوخصاص، "المهاجرون غير النظاميين وكورونا: معاناة مزدوجة"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 15 سبتمبر 2020، مقال متوفر على: <https://mipa.institute/8128>

⁸² إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا- دراسة مقارنة، الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، 2014، الصفحة 36

⁸³ "صحة المهاجرين: رافعة مهمة للإدماج المتعدد القطاعات في المغرب"، وزارة الصحة، على الرابط التالي:

<https://www.sante.gov.ma/sites/Ar/Pages/communiqu%C3%A9s.aspx?communiquelD=216>

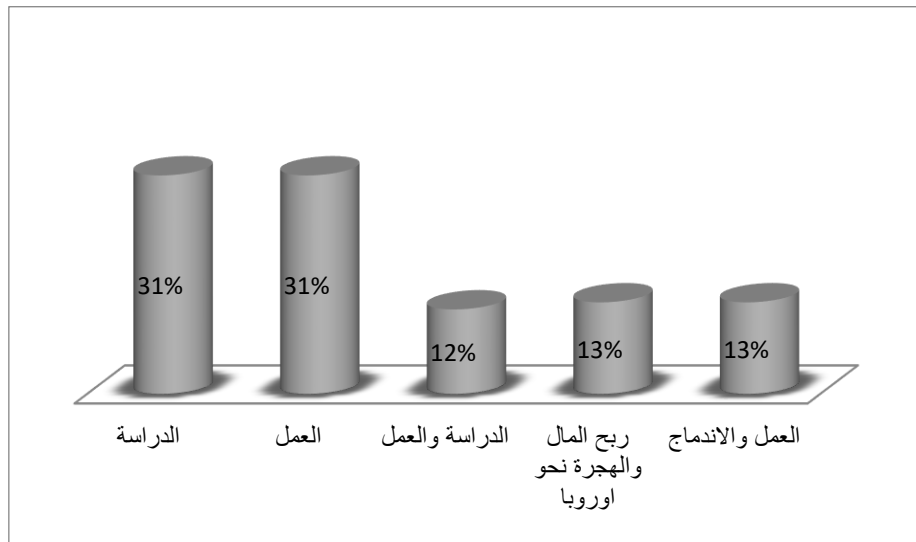
⁸⁴ Assim Khalil, « the socio-economic rights of the refugees in the Arab countries », 21. <http://badil.org/ar/haq-alawda/item/1970-art14>

التعليم يعتبر من الأشياء الأساسية التي قد تساعد المهاجرين في بلدان الاستقبال على الاندماج والحصول على عمل داخلها. ولمعالجة هذا الموضوع فيمكن النظر له من زاويتين أساسيتين، أولهما وهي تمتع المهاجرين الأفارقة الراشدين والمقيمين على تراب مدينة تطوان المغربية، ثانيهما، هي تمدرس أبناء هؤلاء المهاجرين داخل المنظومة التعليمية المغربية، حيث أن هذه الإشكالات تطرح العديد من القضايا، كالاختلافات في المنظومات التعليمية بين بلد الأصل وبلد الاستقبال (المغرب) وكذا الصعوبات التي تواجههم داخل المنظومة التعليمية المغربية.

○ بالنسبة للمهاجرين الراشدين.

لقد راكم المغرب مجموعة من التجارب المتعلقة بإدماج المهاجرين وأبنائهم داخل المنظومة التعليمية الوطنية، وأنجزت العديد من البحوث التي تتطرق إلى هجرة الأفارقة وعلاقتها بالمنظومة التعليمية المغربية، والتي خلصت إلى اختلاف المستويات التعليمية لهؤلاء المهاجرين والى مجموعة من الصعوبات التي تواجههم في النظام التعليمي المغربي نتاجا لاختلاف المناهج والمقررات ولغة التدريس. وبالنسبة للنتائج التي أسفر عنها بحثنا الميداني فإننا نجد أن فئة كبيرة من المستجوبين قد اتخذوا قرار الهجرة نحو المغرب من أجل استكمال الدراسة، وهو الشيء الذي يوضحه المبيان أسفله:

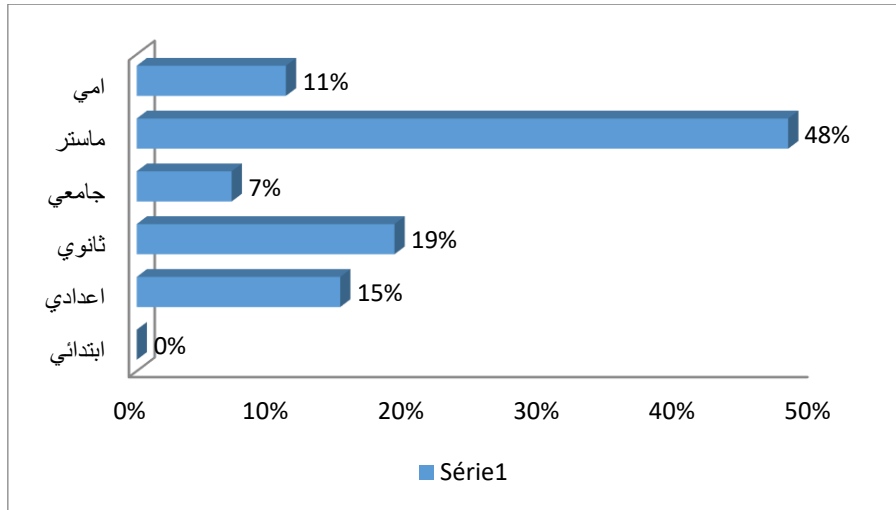
المبيان رقم 3: أسباب الهجرة حسب المهاجرين المستجوبين



المصدر: عمل ميداني، 2017

إذا كان العامل الاقتصادي دائما ما يطغى على التفسيرات التي توضح قرار الهجرة، فإن فئة مهمة من المستجوبين خلال عملنا الميداني صرحت بكون قرارها بالهجرة نحو المغرب مرتبط أساسا بدافع استكمال دراستها في المنظومة التعليمية المغربية، وهي فئة مهمة تقدر ب 31%، كما أن فئة أخرى من المستجوبين ربطت قرارها من خلال الجمع بين عاملي الدراسة والعمل والتي تقدر هي الأخرى بحوالي 12%، مما يوضح أهني العامل المرتبط باستكمال التكوين والدراسة في اتخاذ قرار الهجرة نحو المغرب. ومن أجل استكمال المسار الدراسي يكون لزاما على المهاجرين أن يتوفروا على مستوى تعليمي عالي وعلى وجه الخصوص فئة الراشدين، بيد أنهم هم المعنيين باتخاذ قرار الهجرة، ويوضح المبيان أسفله المستوى التعليمي للمهاجرين المستجوبين على مستوى مجال الدراسة:

المبيان رقم 4 : مستوى التمدرس لدى المهاجرين المستجوبين.



المصدر: عمل ميداني، 2017

ارتكازا على نتائج المبيان، والعينة التي كانت موضوعا للدراسة، فان نسبة 48% يتوفرون على مستوى تعليمي عالي يتجلى في حصولهم على شهادة الماستر، وان كان لهذه النتيجة من دلالة فهي تتحدد في المستوى التعليمي العالي الذي يتواجد في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتشكل نسبة 19% من المهاجرين المستجوبين الفئة التي تتوافر على مستوى تعليمي يتحدد في المستوى الثانوي، وتبقى نسبة 15% ذات مستوى تعليمي اعدادي و 11% من غير المتدربين، وهو ما يفسر بمجموعة من العوامل كالفقر والاضطرابات السياسية التي تعرفها بلدانهم، مما عجل برحيلهم نحو بلدان الشمال. وانسجاما مع نتائج المبيان أعلاه، وعلى اعتبار أن غالبية المستجوبين ذوي مستوى تعليمي عالي، مما يجعل مسألة إدماجهم داخل المنظومة التعليمية الوطنية ضرورة وألوية بالنسبة للحكومة المغربية، خاصة وان غالبيتهم اختار المغرب كوجهة بهدف استكمال التعليم.

○ تمدرس أطفال المهاجرين الأفارقة:

يعتبر الحق في التعليم بالمغرب من الحقوق الأساسية المكفولة طبقا لدستور 2011 خاصة في المادة رقم 32 التي تنص على "أن التعليم الأساسي هو حق للأطفال وفي نفس الوقت واجب عائلي"، يضاف إلى هذه المسألة القانون رقم 04.00 الصادر في 19 ماي سنة 2000، والذي يؤكد على أهمية التعليم بالنسبة للأطفال المغاربة من كلا الجنسين، لكن الملاحظ في كل من هذين الإطارين القانونيين أنهما يستثنيان الأطفال الأجانب المقيمين على تراب المملكة، كما أنها لا تتماشى مع مجموعة الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب والتي تنص على حق الأطفال في التعليم ودون تمييز. ومن الجدير بالذكر أن تمدرس الأطفال الأجانب وكذا المهاجرين الأفارقة محكومة بمجموعة من المذكرات الوزارية التي تحدد شروط الولوجية للمنظومة التعليمية المغربية سواء في القطاع العام أو الخاص⁸⁵. ويوضح الجدول أسفله بعض مقتضيات هذه المذكرات الوزارية:

⁸⁵ TAMKIN MIGRANTS, « les enfants des migrants et l'école marocaine : état des lieux sur l'accès à l'éducation des enfants migrants subsahariens au Maroc », valable sur : https://resourcecentre.savethechildren.net/sites/default/files/documents/rapport-les-enfants-migrants-et-lecole-marocaine_tamkine_migrants_v_finale.pdf

الجدول رقم 1: المذكرات الوزارية المنظمة لتدريس الأطفال الأجانب

المذكرات الوزارية المنظمة لتدريس أبناء المهاجرين	
أهم مقتضياتها	تاريخ صدورها
<p>تنص على أنه لكل الأطفال الأجانب الحق في الاستفادة من التعليم شريطة الإدلاء بالوثائق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طلب خطي من مربي التلميذ المعني - شهادة من اخر مستوى أو مؤسسة درس فيها - شهادة ميلاد أو نسخة جواز سفر - ترخيص من الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI) 	<ul style="list-style-type: none"> • المذكرة رقم 77 الصادرة في سنة 1996 والمعدلة بمذكرة سنة 2005

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على تقرير تمكين المهاجر، من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن إمكانية إدماج أبناء المهاجرين يتطلب الحصول على وضعية قانونية على تراب المملكة، حيث أن المهاجرين الأفارقة المقيمين بصفة غير شرعية على تراب المملكة، لا يمكنهم الإدلاء ببعض هذه الوثائق نتيجة وضعهم الغير قانوني، غير أننا لا نستثني الجهود التي قامت بها فعاليات المجتمع المدني بين سنتي 2009 و 2010 خاصة من طرف منظمة CARITAS MAROC بتعاون مع مركز استقبال المهاجرين⁸⁶ CAM، وهو إجراء وفر حق التعليم لعدد من الأطفال أبناء مهاجري الأفارقة الذين يعيشون بالمغرب بصفة غير قانونية، وقد أسفرت هذه العملية عن إدماج 100 من أبناء المهاجرين الأفارقة⁸⁷. وتبقى المدن التي استفادة هي الرباط تليها الدار البيضاء ثم طنجة ووجدة، الشيء الذي يعكس غياب استفادة بعض من أبناء المهاجرين الأفارقة المقيمين بمدينة تطوان من المنظومة التعليمية المغربية.

3-3 ظروف سكن المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بمدينة تطوان

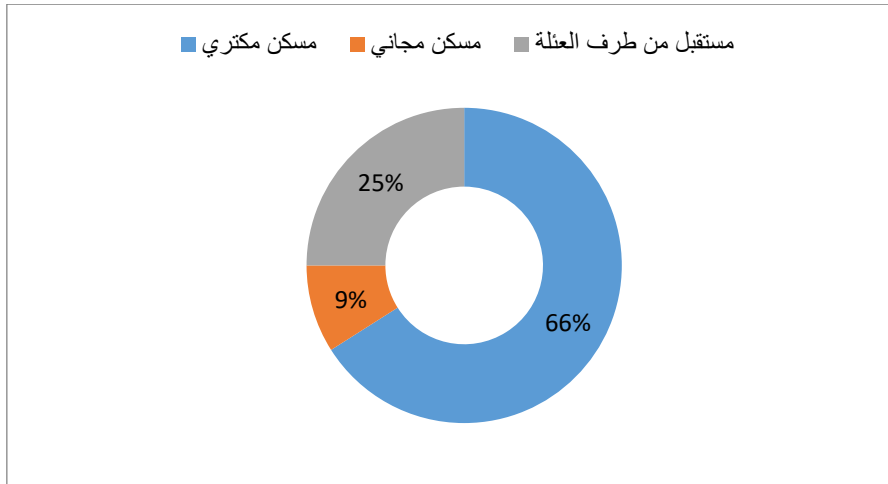
يعتبر المسكن ببلد الاستقبال من بين أهم الأشياء التي يفكر فيها المهاجر عند اتخاذ لقرار الهجرة، إذ أن المسكن يشكل "استثمارا في مجال معين، وإضفاء للطابع الذاتي عليه، وإحساس بالأمن"⁸⁸، وعليه فإن السكن يعتبر من أولويات المهاجرين الأفارقة على تراب مدينة تطوان، غير أنه في بعض الأحيان يتعذر عليهم الحصول على مساكن نظرا لعدم توفرهم على عمل، وبشكل عام فإن الفئة المستجوبة من المهاجرين تقسم إلى 3 أقسام كما يوضح المبيان أسفله

⁸⁶ المرجع السابق

⁸⁷ نفسه

⁸⁸ Rey Alain (dir), dictionnaire historique de la langue française, 1992, paris le Robert, 2016, P 1054.

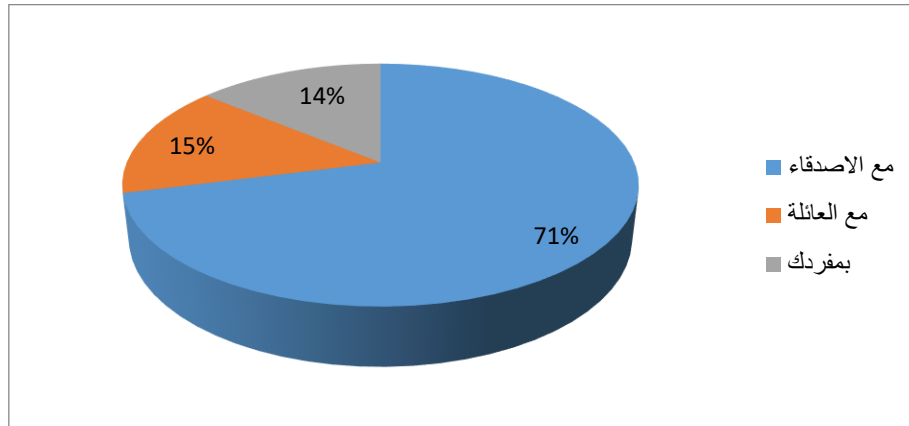
المبيان رقم 5: ظروف السكن لدى المهاجرين المستجوبين



المصدر: عمل ميداني، 2017

من خلال المبيان أعلاه أن نسبة 66% من المهاجرين يعيشون في شقق جماعية مكثرة، ويعزى ذلك إلى مقدرتهم المادية نتاجا لممارستهم النشاط التجاري، ومن البديهي أن نشير إلى أن هذه الفئة تتوفر على مستوى جيد من الخدمات كالماء والكهرباء وبعض وسائل التواصل، ونظرا لتواجد مجموعة من الإفريقية المقيمة منذ مدة على تراب المدينة فهي تساهم في استقبال بعض أفراد أسرهم من المهاجرين وهذا ما صرح به 25% من المستجوبين، وتبقى نسبة 9% التي توفرت على مسكن مجاني مهدي لهم من طرف بعض الجمعيات المحلية وهو ما يعكس دور المجتمع المدني في هذا الباب. ويعكس المبيان أسفله ظروف عيش الأفارقة المستجوبين:

المبيان رقم 6: ظروف عيش المهاجرين المستجوبين



المصدر: عمل ميداني، 2017

إن النتائج التي يحيلنا عليها المبيان تبين أن، 71% من هؤلاء المهاجرين يقيمون رفقة الأصدقاء، و 15% مع العائلة، في حين أن نسبة 14% تقيم بمفردها تجنباً لأي مشاكل، ويبقى من الأهمية أن نشير إلى أن غالبية المهاجرين الأفارقة وبحكم عدم حصولهم على عمل يتعذر عليهم الحصول على مسكن، كما أنهم لا يرون في وجودهم بالمغرب إلى مرحلة مؤقتة في انتظار فرصة للوصول إلى الضفة الأخرى من حول البحر الأبيض المتوسط.

4- اللغة، التواصل، الاختلاف العرقي وتجليات حضور المهاجر داخل المجتمع المغربي

إن أهم ما يميز المهاجر في مكان الوصول، وباعتباره إنسانا في حركة دائمة، هم أساسا حراكه الذهني (Mobilité mentale)، انه متوتر بفعل الإحباطات والرغبات غير الملباة والتي كانت دافعه الأصلي للنزوح والهجرة (...). إن الوصول إلى مقصد الهجرة هو بالنسبة للمهاجر زمن الاكتئاب، فهو لا يجد ما كان ينتظره، بينما يجد ما لم يكن ينتظره في كل مكان وفي كل

ركن ، كذلك نجد أن أنماط الحياة الجديدة تزعجه وتحرجه ، فيتأجج الصراع داخل نفسه ، ويكبر تيهه ويأسه وتضطرب شخصيته ،

و المهاجر يصبح منذ وصوله غريبا ، فهو لم يجد الاستقبال الحار الذي كان ينتظره ، بل أصبح موضوع سخريه وتهكم ، وبعد أن كان شخصا مهما في قريته الأصلية ، ها هو ذا يصبح واحدا من الناس وسط حشد جماهيري غريب ، أن الهجرة التي كان يتوقع أن ترفعه قد أوقعتة في الهاوية.⁸⁹

ويمثل " المهاجر كغريب ، في وجوهه المختلفة ، حالة مأساوية ، فنظرته إلى نفسه مشوبة بالنقص ، لا يمكنه أن يساوي ذاته بغيره ، ونظر الآخرين إليه يتسم بالحذر والحيطه ، فهو المجهول الصفات ، وهو المغترب عن ماضيه ؛ لان في الغربة ما يزيحه عن عاداته المكتسبة ويجعله كيانا مؤقتا "⁹⁰.

ويقابل تنوع أصول المهاجرين الذين يتم استقبالهم بالمغرب بتعدد اللغات والإثنيات والأعراف ، حيث تؤدي ظاهرة الهجرة إلى التقاء الثقافات وكذا اللغات ، و يساهم هذا الاختلاف في معاناة المهاجرين و كذلك صعوبات التواصل وبالتالي في الاندماج ، بحيث هناك من ينادونهم بلون البشرة (عزي ، نيكرا ، السود...) هاته الكلمات تسيئ إلى المهاجرين ويعتبرونها عنصرية في حقهم .

وتعتبر اللغة العنصر الأول الذي يعرقل عملية التواصل مع الساكنة لأنها غير قادرة على فهم ما يريده المهاجر ، والعكس صحيح ، وقد خلصنا في بحثنا الميداني أن نسبة 37% من المهاجرين يلتجئون إلى لغة الإشارة نظرا لعدم تمكنهم من اكتساب اللغة المحلية وهذا يؤثر في عملية التواصل ، ويفقدها معناها في كثير من الأحيان ، و نسبة 31% تتكلم باللغة الفرنسية وهذا يبين مدى صعوبة تواصل هؤلاء الفئة من المهاجرين مع الساكنة التي لا تتحدث الفرنسية ، وبالتالي صعوبة الاندماج ، و فقط 19% تتكلم اللغة العربية ، وبالتالي لم تجد صعوبة في التواصل مع الساكنة .

5- المهاجر الإفريقي القادم من جنوب الصحراء بين التعايش والعزلة وأزمة الهوية

يعتبر المغرب بموقعه الاستراتيجي كبوابة لأوروبا بعمق وامتداد تاريخي في القارة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل ، وكذا مكانته في الامتداد بشمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط ، وكل هذه العوامل جعلت منه هدفا استراتيجيا لكل العناصر التي تساهم بتفاعلاتها المختلفة في تدفق المهاجرين جنوب الصحراء نحو المغرب ، وينحدر المهاجرون الأفارقة الذين وجدوا أنفسهم مضطرين ، غير مختارين ، للإقامة بالمغرب بسبب عسر واستحالة العبور ، من بلدان افريقية جنوب الصحراء متعددة ومختلفة ، بحسب لغتها ، ودينها ، والجهة التي كانت مستعمرة لها ، وفي علاقتها مع المغرب 91.

ويحمل المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء معه مجموعة من العادات والممارسات التي يلج بها إلى المجتمع المستقبل الذي يختلف نظامه الأخلاقي والثقافي عن نظام المهاجر ، وهو ما قد يستدعي تفاعل مكونات ثقافة المهاجر مع ثقافة البلد المستقبل وهذا التفاعل يتطلب نوعا من التسوية الأخلاقية التي تنضاف إلى التسوية القانونية ،

إن تعايش المهاجر مع ثقافة المجتمع المستقبل يضعه أمام مجموعة من الرهانات ، منها ما يخصه كفرد ومنها ما يهمه كثقافة ولغة مجتمع أصلي ، ولعل البحث عن التعايش هو بمثابة البحث عن المشترك بينهما ومدى إمكانية التسوية أو الانسجام بين مكونات المجتمع الأصلي والمجتمع المستقبل ، وتجدر الإشارة إلى أن عادات المهاجر وممارساته المعتادة تعد جزء من الكل المركب المكون لثقافته الأصلية التي يطرح السؤال من خلالها حول ما إذا كان على المهاجر التنازل عن بعض أجزائها إن هو أراد الاندماج داخل المجتمع المستقبل ، فبقاء المهاجر داخل المجتمع المستقبل يرتبط بإبقائه على عناصر

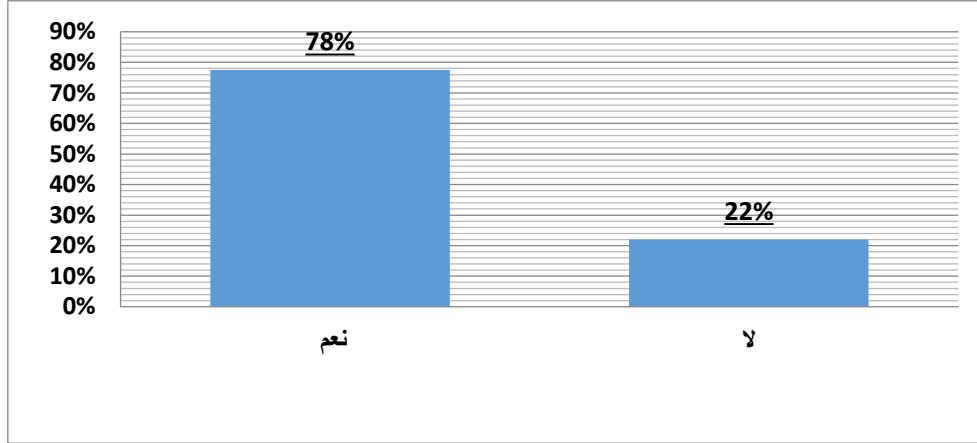
⁸⁹ - عبد الرحمان المالكي ، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيوولوجية التحضر والهجرة ، إفريقيا الشرق-المغرب 2016 ، ص 147.

⁹⁰- فيصل دارج "الضعفاء وحق الضيافة المستحيل" مجلة يتفكرون ، الهجرة وسياسات الضيافة ، مؤمنون بلا حدود ، العدد الحادي عشر 2017 ، ص 11.

⁹¹- صبري الحو ، مرجع سابق ، ص 5

هذا الأخير الثقافية ، فالمجتمع في الواقع يملك عناصر تساعد على البقاء هو والحفاظ على هويته عبر الزمن والأجيال ، في المقابل، تخلو جماعة المهاجرين من هذه العناصر وبالتالي تذوب بشكل تدريجي في المجتمع المحيط بها . ورغم معاناة عملية الاندماج وإحباطاتها الأولى، فإن المهاجر يبقى مع ذلك - من وجهة نظر باريك إنسان مهم لأنه أداة نقل ثقافة ، وجزء من كل الوجود الإنساني الذي سبقه 92.

مبيان رقم 7: إمكانية تعايش الساكنة مع المهاجرين الأفارقة



المصدر عمل ميداني 2017

من خلال ملاحظتنا للمبيان نجد تصدر الآراء التي تؤكد إمكانية التعايش مع هؤلاء المهاجرين بنسبة 78% وسبب هذه الإجابة راجع بالأساس إلى التقارب الذي حدث بين مجموعة من المهاجرين مع الساكنة المحلية مما ترك انطبعا جيدا لديهم في حين نجد نسبة 22% أبدت رفضها عن التعايش معهم. ويعاني المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء من أزمة "الهوية الثقافية" لأنه يعيش تشتتا واضحا بين هويتين ثقافيتين، الهوية الثقافية لموطنه الأصلي، وهوية البلد المضيف، وفشله في إيجاد القواسم المشتركة بين هاتين الهويتين لعبور فجوة الأنا والآخر. وبالرغم من ذلك فقد استطاع المهاجرون تحقيق بعض الاندماج من خلال ترويج أنماط ثقافتهم في لباسهم والأكل الخاص بهم والموسيقى أيضا...

6- المغاربة والمهاجر: قبول شكلي ووصم اجتماعي

لقد وجد المجتمع المغربي نفسه بعد أن كان اهتمامه في مجال الهجرة منصبا على تديير هجرة أفرادها في بلدان المهجر وإعداد سياسات تحد أو تخفف من عبء ما يمكن أن يواجهه المهاجر المغربي من صعوبات في الاندماج، مع ضمان ارتباطهم بالمغرب كهوية، ووطن ، وقيم، أمام تدفق زخم كبير من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء. حيث أصبحت مجموعة من المدن المغربية تعج بهم (طنجة، تطون، فاس، الدار البيضاء، بني ملال، مراكش، أكادير وخريبكة... إلخ)، فالمهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء يحضر كأصل وامتداد لشروط إنتاج أولى، وبالتالي يستمد المغاربة صورتهم النمطية عن المهاجر من هذا الأصل ومن تلك البقايا التي قامت ومازالت على مجموعة من التمايزات الاجتماعية التي تساهم بدورها في تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية والتي على إثرها تبنى التراتبات الاجتماعية. لهذا كان لزاما أن نستدعي إلى جانب مقارنة الظاهرة من منطلق التمثلات التي يشكلها المغاربة عن المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء، مقارنة الوصم الاجتماعي

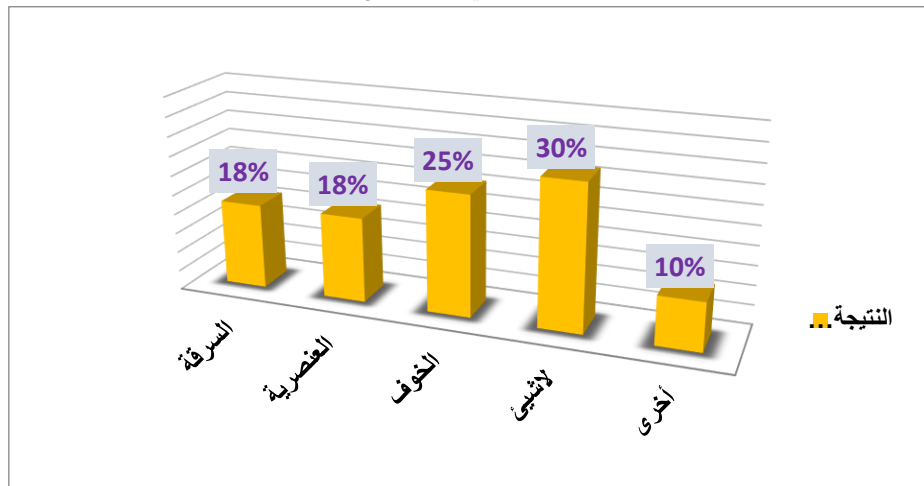
إذا كان الوصم كعملية اجتماعية تحدد مدى تأثر فرد ما أو جماعة معينة بنظرة المجتمع من منطلق معياري فعلي أو جسدي ، Stigma تعني يونانيا النقطة السوداء في الصفحة البيضاء ، التي تصمها أو تميزها ، وقد طرحه السوسولوجي

92- عبد الرحمان المالكي، نفس المرجع السابق، ص 147.

الأمريكي Erving Goffman سنة 1963 كتصور مترابط ، ضمن مقارنة تفاعلية ، أجرى غوفمان نقلة إلى ما هو أبعد من الطابع المادي (الجسدي) ، ويركز على التفاعلات بين الأشخاص الموصومين ، وكذا البيئة الموصومة ، وعلى هذا النحو يلقي هذا التصور الضوء على ما يهم العلاقة الاجتماعية أو العلاقة بالاختلاف في سياق خاص (مختلف) ..⁹³

إن حضور المهاجر في الفضاء العام المغربي ، قد توازىه نظرة معينة تسم المهاجر بسمات وتنظر له بصفات فاسحة المجال للتداول وإنتاج مقولات ذات معاني وتأويلات مختلفة ينتج عنها فعل تواصل في هذا الفضاء العام ، وهذا الفعل سيعكس أما القبول الاجتماعي بحضور المهاجر ، أو استبعاده والتعامل معه كغريب مختلف ، وهنا يكفي أن يكون هذا الأخير يحمل معه اختلافاته من حيث اللغة والأثنية واللون ، حتى يعتبر منحرفا عن السياق المجتمعي السائد فيصنف في حلقة ضيقة ، وهو ما وصل إليه غوفمان حين " استعمل الوصم الاجتماعي في علم الاجتماع الانحراف ، النوع ، والعنصرية ، والتمييز على أساس الجنس ، والعلاقات بين المجموعات ، والمثلية الجنسية ، والتي يمكن وصفها كممارسات معاصرة للوصم "94. والمبيان أسفله يوضح بعض المشاكل التي ظهرت مع تواجد المهاجرين.

المبيان رقم 8 : المشاكل التي ظهرت مع تواجد المهاجرين



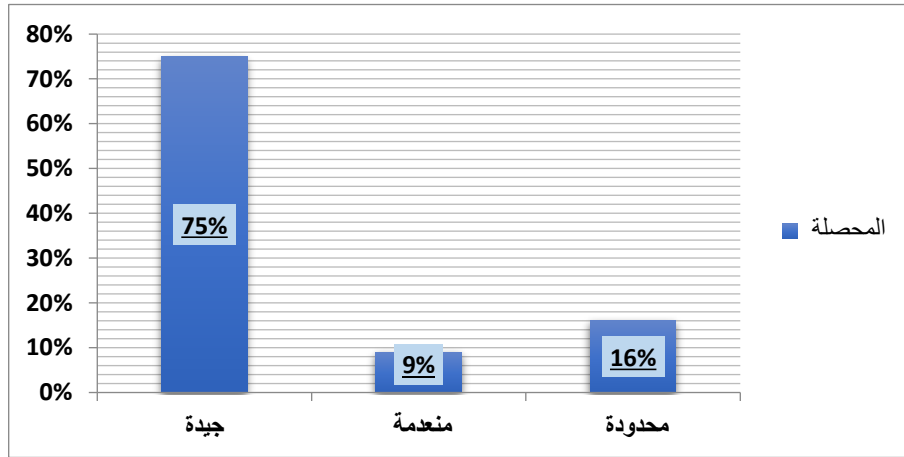
المصدر: عمل ميداني 2017

يلاحظ من خلال هذا المبيان أن هناك انسجام واضح بين هذه المجموعة المستجوبة والمهاجرين بنسبة 30% من مجموع الساكنة التي تم استجوابها بشكل عام عبروا من خلالها عن عدم ظهور لأي مشاكل بعد مجيء المهاجرين ، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين عبروا عن شعورهم بالخوف بنسبة 25% ، وحاز كل من مشكل العنصرية والسرقية 30% من مجموع الساكنة التي تم استجوابها ، ، أما نسبة المستجوبين الذين عبروا بآخر فلم تتعدى 10% من مجموع الساكنة المستجوبة والتي أشارت إلى الزيادة في أعداد المتسولين وكذا حرية الانتقال بشكل قانوني فالمجتمع المغربي يبقى متسما بالعديد من المفارقات ، فتقاليد الاستقبال تصدم بالصورة السلبية عن المهاجرين إضافة إلى مخاوف مرتبطة بالشغل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية فالمهاجرين يرون بان الصورة التي يكونها عنهم المجتمع المغربي تنطبع إلى حد كبير بتصورات تجعلهم أقل شأنا ومحتقرين مع احتمال أن يمسا بأمن المغاربة. ولكن توجد نسبة مهمة من الساكنة لها علاقة طيبة مع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء حيث ينظرون إليهم أكثر من خلال وضعيتهم الإدارية غير القانونية ، كمهاجرين عابرين ، أو مهاجرين مؤقتين ، الخ وهذا ما يوضحه المبيان التالي:

⁹³ -Monique Formarier et Ljiljana Jovic :Les concepts en sciences infirmières (2 ème édition),Association de recherche e, soins infirmiers (ARSI) « Hors collection »2012 ,p 293.

⁹⁴ -Frédéric Lebaron ;la sociologie de A à Z 250 mots pour comprendre ,Paris,Dunod 2009 .p 1091 .

المبيان رقم 9 : طبيعة علاقة المهاجرين مع الساكنة



المصدر: عمل ميداني 2017

فمن خلال المبيان التالي يتضح أن الساكنة تلعب دورا مهما في عملية الإدماج وذلك من خلال طبيعة التعامل مع المهاجرين الأفارقة ، حيث نجد أن 75% من المهاجرين لهم علاقة جيدة مع الساكنة ، 16% لهم علاقة محدودة و 9% فقط علاقتهم منعدمة ، ونستنتج من هذا أن حسن معاملة الساكنة التطوانية مع المهاجرين تعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها : أن تطوان بحكم موقعها الجغرافي القريب من أوروبا وهي معروفة بطرد المهاجرين إلى الخارج و الأوضاع التي يعيشها المهاجر المغربي تبقى شبيهة بالأوضاع التي يعيشها المهاجر الإفريقي داخل المغرب، كما أن تطوان تبقى مدينة مضيضة نظرا لتوعية الساكنة لهذا صنفها المهاجرين الأفارقة من أحسن المدن المغربية ،

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق من معطيات حول البناء الاجتماعي للمتمثل حول المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن القول بان نتائج هذه المعطيات تتجه نحو التأكد على كون تواجد هذا الأخير وحضوره داخل المجتمع المغربي يستوجب نوعا من التنازل عن ممارساته وعاداته لصالح ثقافة المجتمع المستقبل ، وكما تمت الإشارة إلى أن مجتمع تطوان يجد فيه المهاجر فضاء عمليا وآخر معاشيا ، وهنا تبدو الفضاءات الاجتماعية فضاءات مركبة بين تلك التي يحضر فيها المهاجر كمقيم داخل فضاء المعاش وما يتصل به من فعل السكن وعلاقات الجوار ، وفضاء عملي يغلب عليه طابع الاستهلاك المادي الملموس حيث المنافسة والتفاعل دون الاتصال الاجتماعي ، ولعل مساءلة الفعل التواصلية لدى المغاربة في علاقتهم بالمهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء يؤكد على ضعف التواصل ، ويبقى عدم إتقان المهاجر للغة البلد المستقبل من أخطر المشاكل التي تواجهه كغريب ، فهل يتعين أن نطلب من الغريب أن يفهمنا ، ويتكلم لغتنا حتى تتمكن من استضافته؟ ومن هنا تبدو طبيعة العلاقة التي يمكن أن تتأسس بين المغاربة والمهاجر في غياب التواصل الاجتماعي والتي قد تقوم على ضعف الثقة في المهاجر وخدماته، وعلى اللاقبول الذي يصل إلى حد الاستبعاد من الفضاء العام، حيث المنافسة وتهديد التواجد المغربي بوجود المهاجر.

عموما يجوز لنا القول بأن حضور المهاجر يقابل جملة من التمثلات التي يكونها المغاربة عن هذا الأخير وثقافته باختلافه، وهذا يظهر كيف ان هؤلاء المغاربة يبنون تمثلاتهم على أساس ممارسات المهاجر وتصرفاته، ما يفسح المجال للمجتمع المستقبل ليكون صورة هذا الأخير والتعامل معه بناء على تلك الصورة وذلك التمثل ، أي باعتباره خطرا منتظرا ، ومنه نفهم

أن ردود أفعال المغاربة اتجاه المهاجر تجد في ممارسات هذا الأخير وأفعاله منطلقا وشرطا أوليا لإنتاجها ، فقد تبعت هذه الممارسات على الخوف والحيطه إذا ما شكلت هذه الممارسات خطرا على المجتمع .

المراجع باللغة العربية

- إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا- دراسة مقارنة، الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، 2014،
- أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، 2001، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4 بيروت، 2006، ص 331
- حسن الشويكي، مقال بعنوان: "الهجرة على النفط ومصير التحويلات: استهلاك أم استثمار"، مجلة الوحدة، السنة الرابعة، عدد 43، 1988.
- سعيد هبة، "دور الأردن في حماية اللاجئين: دراسة السوريين كحالة"، الدراسات الدولية، جامعة العليا، بيروت، 2015
- صبري الحو: تقارير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء -مركز الجزيرة للدراسات 21 ديسمبر/كانون الأول، 2112، 2016
- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف الى المدن بالمغرب، بيروت، دار النهضة العربية 1969
- عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسولوجية التحضر والهجرة، إفريقيا الشرق-المغرب 2016
- عزيزة عسو، "التمثلات الاجتماعية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء"، ماستر الهجرة الدولية: المجال والمجتمع"، جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، 2017، المغرب.
- فيصل دارج "الضعفاء وحق الضيافة المستحيل" مجلة يتفكرون، الهجرة وسياسات الضيافة، مؤمنون بلا حدود، العدد الحادي عشر، 2017.
- مجيد بو جمعوي الهجرة الدولية والتنمية بالمغرب، ماستر التواصل والتنمية، جامعة الحسن الأول وجدة، (2010)،
- محمد كريم بوخصاص، "المهاجرون غير النظاميين وكورونا: معاناة مزدوجة"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 15 سبتمبر 2020،
- . نامق صلاح الدين، " الانفجارات السكانية في العالم"، القاهرة، 1964
- هجرة المغاربة إلى الخارج: ندوة عقدتها لجنة القيم الروحية والفكرة التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، 25-26 ذو الحجة 1419 هـ/12-13 ماي 1999 الناظور - أكاديمية المملكة المغربية، للنشر 2

المراجع باللغة الأجنبية:

- África en diásporamovimientos de población y políticasestatalesFerranIniesta [ed] Fundación CIDOB 2007 .
- Assim Khalil, « the socioeconomic rights of the refugees in the Arab countries »,
- Berriane (M) Les effets de la migration internationale du travail sur les régions de départ, (sous la direction) RGM Vol 15,n°1 et 2.(Effets of international labour migration on areas of.origine). 1993.
- Dominique shnapper, Qu'est-ce que l'intégration ?, Gallimard 2007
- Haut-commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme : «Migration et droits de l'homme AMELIORER LA GOUVERNANCE DE LAMIGRATION INTERNATIONALE FONDEE SUR LES DROITS DE L'HOMME» rapport d'analyse concis sur la migration et les droits de l'Homme
- Khalil, Asem. "SocioeconomicRights of PalestinianRefugees in Arab Countries." 23 (2011) International Journal of Refugee Law
- La presiónmigratoriaesantigua. Hay que abrir las fronteras. Catherine Wihtol de wendenprólogo de Antonio Izquierdo. La biblioteca de los ciudadane-Bellaterra2000 .
- Les Marocains et les subsahariens : QUELLES RELATION (AMERM.) – association Marocaine d'études et de recherches sur les migrations. 2009

- Malija Saifullah, « habiter le camp de réfugiés », mémoire sous la direction de Pierre-Damien Huyghe et Françoise Parfait, Annie Gentes/ univers
- Mohamed Khachani (2006), l'impact de la migration sur la société internationale congrès on human développement –Madrid :p 13
- Rey Alain (dir), dictionnaire historique de la langue française, 1992, Paris Le Robert, 2016
- Sarah Bidinger, « Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing », Boston University School of Law,
- TAMKIN MIGRANTS, « les enfants des migrants et l'école marocaine : état des lieux sur l'accès à l'éducation des enfants migrants subsahariens au Maroc »,

صورة المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في الذهنية المغربية وتأثيرها على اندماجهم الإجمالي والثقافي داخل المجتمع المغربي. مقارنة سوسيو تاريخية

The image of sub-Saharan African immigrants in the Moroccan mentality and its impact on their social and cultural integration into Moroccan society. A Socio –Historic Approach

رفيق أيت تكتنا. طالب في سلك الدكتوراه، مختبر البحث: التاريخ والتراث والمجتمع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

عين الشق، الدار البيضاء، المغرب.

rafik.sociopolitics1985@gmail.com

الملخص:

يتناول موضوع هذا المقال إشكالية اندماج المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في المجتمع المغربي في الماضي والحاضر، باعتبارها سيرورة سوسيو-تاريخية طويلة الأمد. ويروم تحليل وفهم تأثير صورة هؤلاء المهاجرين في الذهنية المغربية كفتة موصومة بمجموعة من الصور النمطية والسلبية، والتي تغذي وتحدد مختلف التمثلات والمواقف التي يحملها الإنسان المغربي في الحاضر عن الآخر "الأسود" المهاجر من جنوب الصحراء إلى المغرب. ولهذا تم تسليط الضوء من جهة أولى على بعض الأشكال القديمة للهجرة الإفريقية جنوب الصحراء إلى المغرب وعلى مختلف الأحداث والوقائع التاريخية المقترنة بها، والمشكلة لهذه الصورة النمطية في الذهنية المغربية. ومن جهة أخرى على تحليل وفهم مجموعة من الشواهد التاريخية في الإستغرافيا المغربية التقليدية على وجه الخصوص والعربية عامة، المؤسسة لهذه الصورة النمطية "للأسود" المهاجر إلى المغرب من جنوب الصحراء. كل ذلك بهدف فهم وتفسير مستويات تأثيرها على مسار اندماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المغربي في الماضي والحاضر.

الكلمات المفتاحية: المغرب، المهاجرون الأفارقة جنوب الصحراء، الاندماج الإجمالي والثقافي، الذهنية المغربية، الوصم.

Abstract: The topic of this article deals with the issue of the integration of sub-Saharan African immigrants in to the Moroccan society, in the past and present, as a long-term socio-historical process. It aims to analyze and understand the image of these immigrants in the Moroccan mentality as a category stigmatized by a set of stereotypes and dreadfulness, which is reflected in the different attitudes that Moroccans hold about the other "black" coming from sub-Saharan Africa. That is why, on the one hand, we shed light on some of the ancient forms of sub-Saharan African migration to Morocco, and the various historical events associated with them, as well as the impact of those stereotypes on the Moroccan mentality. On the other hand, there is a set of historical evidence, in the traditional Moroccan historiography in particular and the Arab one in general, as a foundation for these stereotypes about the "black" immigrant. All of this is aimed at understanding and explaining the levels of its impact on the course of the integration of these immigrants into the Moroccan society, in the past and present. Key words: Morocco, Sub-Saharan African migrants, social and cultural integration, Moroccan mentality, stigmatization.

مقدمة

عرف المغرب عبر تاريخه الممتد هجرات عديدة ومختلفة، سواء كمستقبلٍ لجماعات بشرية توافدت عليه من مناطق مختلفة، أو كبلد مصدرٍ أو عبور لها نحو باقي بقاع العالم⁹⁵. وتعتبر الهجرات الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب في الماضي والحاضر من أهم الهجرات التي ساهمت في رسم المسار التاريخي للمجتمع المغربي. غير أن استقرار هؤلاء المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي المضيف، سواء القدامى أو الجدد، وعلى خلاف باقي الهجرات التي عرفها المغرب، أفرز مجموعة من الإشكالات المرتبطة بمسار اندماجهم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المغربي. ويتعلق الأمر بصورتهم في الذاكرة الجماعية المغربية وتأثيرها على مسار اندماجهم وحياتهم داخل المجتمع المغربي المستقبل. وهي إشكالية تندرج ضمن مفهوم الهجرة الوافدة (Immigration)⁹⁶ في أدبيات الهجرة، والتي ترتبط بمشكلات الاعتراف وتدابير التعدد الثقافي والهوياتي وضمان حقوق المهاجرين في البلد المضيف. ويمكن التفكير فيها استرشادا بالإشكالات التالية: ماهي أهم الهجرات الإفريقية من جنوب الصحراء التي عرفها المغرب في الماضي؟ وما هي أهم الأحداث المرتبطة بها؟ وكيف ساهمت في تكوين صورة هؤلاء المهاجرين كفئة موصومة في الذهنية المغربية؟ وما الذي يبرر اعتبار هؤلاء المهاجرين فئة موصومة في الإستغرافيا المغربية التقليدية؟ وما تأثير ذلك على مسار اندماجهم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المغربي؟

جوابا على هذه التساؤلات، اعتمدنا المقاربة السوسيو تاريخية لأهميتها في تناول إشكالية الاندماج، ونفترض أن أي فهم وتفسير لهذه الإشكالية يقتضي النظر إلى مسار الاندماج كسلسلة متصلة؛ أي كبناء سوسيو تاريخي يرتبط بأزمة سوسيو تاريخية طويلة الأمد. ولهذا يستلزم الأمر التركيز على معرفة أشكال الهجرة الإفريقية إلى المغرب في الماضي، وبالخصوص منذ الفترة الوسيطية وما بعدها، وقنواتها، والأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بها. كشرط ضروري لتحليل وفهم صورة هؤلاء المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في الذاكرة الجماعية المغربية كفئة موصومة. وكل ما ارتبط بها من صور نمطية قديمة في المخيال الاجتماعي المغربي. وهو ما من شأنه أن يسعفنا في فهم وتفسير مواقف وتمثيلات المغاربة حول هؤلاء المهاجرين. واعتمدنا في ذلك على معيار الزمن الطويل. كما اتخذنا من نظرية تحليل الوصم التي بلورها "إرفنج غوفمان Goffman, Erving"⁹⁷ في كتابه الذي يحمل عنوان "الوصم: الاستعمالات الاجتماعية للإعاقات" (Stigmaté : les usages sociaux des handicaps) نموذجا تحليليا، بهدف فهم وتفسير هذه الصور النمطية، وكيف تتحكم وتؤثر في مسار اندماج المهاجرين.

1. الأشكال القديمة للهجرات الإفريقية من جنوب الصحراء إلى المغرب ودورها في تأسيس الصورة

النمطية للمهاجر "الأسود" في الذهنية المغربية: دراسة في نماذج

يرجع وجود العنصر السوداني بالمغرب إلى عمق التواصل التاريخي والحضاري القائم بين بلاد السودان والمغرب الأقصى منذ الفترة الوسيطية وما بعدها. وتذكر المصادر التاريخية، حسب ما وقفنا عليه، أن وجوده بالمغرب كان نتاج دينامية بشرية هجرية اقتترنت بحدّين تاريخيين هما: تجارة "الرقيق" المرتبطة بالتجارة الصحراوية، وواقع الحروب والغزوات.

⁹⁵ : الشاذلي (بهيجة)، "جوانب من تاريخ الهجرة بالمغرب"، حقوق الإنسان والجمالية المغربية بالخارج، منشورات المجلة المغربية للدراسات الدولية، خلية دراسة العلاقات الدولية للمغرب والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، العدد الثاني، يناير 1999، ص. 7.

⁹⁶: Andrea (r) , Maryse (T) , *sociologie de l'immigration*, Ed, la découverte, paris, 2003. P.5.

⁹⁷: Goffman (E) ., *Stigmaté : les usages sociaux des handicaps*, Alain Kihm (trad), Collection le Sens commun, Les Editions de Minuit, Paris, 1975.

1.1. تهجير الرقيق السوداني من بلاد السودان إلى المغرب الأقصى

لعبت تجارة " الرقيق " دورا كبيرا في تهجير العنصر السوداني إلى المغرب الأقصى. ويعزى ذلك لقيام دول كبرى ربطت اقتصادها بعائدات تجارة الذهب أولا، و " الرقيق " القادم من بلاد السودان ثانيا. وقد ترتب عن ذلك حراك واتصال بشري بين مجال الجنوب والشمال، ساهم في النمو الديموغرافي لمجموعة من مدن المغرب الأقصى (سجلماسة، مراكش، فاس...)، وفي رسم معالم مورفولوجيتها الاجتماعية والثقافية، لاسيما منذ قيام دولة المرابطين وازدهارها في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري (5هـ-11م)، وبالخصوص في ظل حكم العهد السعدي إبّان اتساع رقعة الدولة في أطراف إفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة حكم المنصور الذهبي.

ومن القرائن التاريخية التي تفصح عن أهمية هذه الدينامية التجارية والبشرية بين المغرب الأقصى وبلاد السودان ما تذكره المصادر التاريخية حول الحراك البشري والهجروي القائم بين مدينة أغمات ثم مراكش فيما بعد وممالك السودان. فقد جلب الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين عددا لا يستهان به من " الرقيق " السوداني حينما " اشترى جملة من عبيد السودان ⁹⁸ يقدر عددهم بألفين، وجلبهم إلى البلاط المرابطي. هذا فضلا عما أورده الجغرافي الإدريسي صاحب نزهة المشتاق في حديثه عن فئة التجار ودورها في جلب " الرقيق " حينما قال " ... وهم (سكان أغمات) أملياء تجار مياسير يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطر الأموال (...). وما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله إلا وله في قوافلهم مائة جمل والسبعون والثمانون جملا (...)" ⁹⁹. وفي السياق نفسه، يسلط الإدريسي الضوء على حجم وأهمية " عبيد ملمم " الذين يجلبون في كل عام ويباعون في المغرب الأقصى، وهو ما يبدو جليا من قوله أنه كان يباع منهم " أمم وأعداد لا تحصى ¹⁰⁰، مما ينهض حجة على كثرتهم، وعلى استقرارهم بمدن المغرب الأقصى عبر قناة التجارة الصحراوية.

وقد اختلفت دوافع تهجيرهم باختلاف حاجيات كل دولة، ففي العهد السعدي-على سبيل المثال لا الحصر- كان دورهم أساسا تأمين سير معامل إنتاج السكر باعتبارهم قوى عاملة ومنتجة في هذا المجال الذي اقترن بسياسة الدولة السعدية الاقتصادية، وهو ما يفسر جلب أعداد كبيرة منهم من قبل المنصور الذهبي خلال فترة حكمه ¹⁰¹.

تأسيسا على ما سبق، إن ما يدل على أهمية الحصيصة الهجروية من بلاد السودان إلى المغرب الأقصى، ما نستنتجه من بعض المؤشرات الديموغرافية التي يشير إليها مجموعة من الباحثين، فهناك من يقدر متوسط ما جلب من " رقيق " إفريقيا "السوداء" إلى بلاد المغرب سنويا بعشرين ألفا، وقد يزيد هذا العدد أو ينقص من سنة لأخرى تبعا للظروف، وبالتالي قد يكون وصل إلى شمال إفريقيا من السود الأفارقة ما مجموعه " مليونان في كل قرن ¹⁰². ولعل ما يزيك هذا الطرح ما يشير إليه أحد الباحثين بخصوص فترة القرن الثامن عشر أنه وصل ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف "عبد" ¹⁰³ إلى المغرب. وهذه الحركية الهجروية استمرت حتى بداية القرن التاسع عشر. والدليل على ذلك وجود الخدم "السود" كفئة إجتماعية

⁹⁸: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق ومراجعة إحسان (عباس)، دار الثقافة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ص.22-23. مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه الدكتور زكار (سهيل) و زمامة (عبد القادر)، نشر دار الرشد الحديثة، الطبعة الأولى 1399هـ-1979م، ص.25.

⁹⁹: الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة 2006م، ص.232.

¹⁰⁰: الشريف الإدريسي (أبي عبد الله محمد)، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، تصحيح ونشر بيرس (هنري)، مكتبة معهد الدروس العليا الإسلامية بالجزائر (د. ط.)، الجزائر، 1957، ص.20.

¹⁰¹: Berthier (P), Bianchi (S), Marie (J), « Un Épisode de l'histoire de la canne à sucre: les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques » In: *Annales, Economies, sociétés, civilisations*, 24e année, N. 5, 1969. (pp. 1176-1180), p.1179.

¹⁰²: Mauny (R), « Tableau géographique de l'ouest africain au Moyen Age d'après les sources écrites, la tradition et V archéologie », *IFAN-Dakar, Mémoires de l'I.F.A.N.*, n°:61, 1961, p.336-343 - 379.

¹⁰³: Abitbol (M), « le Maroc et le commerce saharien du XVIIe siècle au début XIXe siècle », *ROMM*, 1980, n : 30, p.14.

ملحوظة في مجموعة من المدن المغربية كفاس ومراكش، وهو ما انتبه إليه الباحثان "جيروم ويوحنا طاروا Tharaud Jean et Jérôme" في سياق كتابتهما عن حياة فاس، حيث وصفا حركية الخدم السود في بيوتات أثرياء فاس¹⁰⁴. هذا فضلا عن ما أورده الباحث "لوتورنو Roger Le tourneau" حول أعداد "الرقيق" والخدم في مدينة فاس، إذ يذكر أنه يتراوح عددهم ما بين بعض المئات وبعض الآلاف¹⁰⁵. ولا تختلف وضعية مدينة فاس كثيرا عن مراكش، وهو ما نستشفه من وصف الباحث "أوبان أوجين Aubin Eugène" لحياة "الزنجيات" في أحد البيوتات الارستقراطية بمراكش لما استدعي كأحد الضيوف لمأدبة أقامها صاحب البيت¹⁰⁶.

وفي هذا الشأن، وخلال القرن التاسع عشر، يؤكد أحد الباحثين المغاربة¹⁰⁷ أنه خلال سنوات 1876م و 1880م، أي في الفترة التي عرفت تجارة "الرقيق" نوعا من الانكماش، بيع سنويا ما يناهز ألف "عبد" بمراكش. وهذه النسبة بدأت في الارتفاع مع سنة 1880م لتصل ذروتها بين 1889م و 1890م، وتعود عقب ذلك إلى الاستقرار لتتراجع تراجعا خفيفا مع نهاية حكم السلطان العلوي الحسن الأول. وهكذا أمام هذه الحصيلة الهجرية المهمة، فلا مجال يدعو للشك أن استقرار العنصر السوداني ارتبط بالمدن الكبرى كفاس ومراكش خاصة. غير أن ذلك لا يعني عدم تواجدهم بباقي المناطق المغربية الأخرى، بل كان لهم حضور بارز في مختلف المناطق سواء المدن أو القرى، فعلى سبيل المثال يقدر عدد "الرقيق" في تازروالت¹⁰⁸ بـ 500 عبد أسود، في حين عدد العائلات حوالي 700 عائلة؛ أي حوالي 3000-4000 نسمة، بمعدل يقارب عبد ونصف لكل عائلة. وهذا مؤشر هام يدل على الطلب الاجتماعي "للرقيق" السوداني إما للخدمة المنزلية أو لغيرها.

بناء على ما سبق، نستنتج أن تهجير العنصر السوداني إلى مدن المغرب الأقصى ارتبط، بشكل كبير، بتجارة الرقيق السوداني، وبالسياسة الاقتصادية التي نهجتها الدول القائمة في المغرب الأقصى. إلا أن ما هو مؤكد أن تواجدهم في مجالات المغرب لا يفسر دائما بظاهرة "العبودية"، بل هناك عوامل ودوافع خفية وراء تهجير هذا العنصر اختلفت باختلاف حاجيات الدول القائمة، وطبيعة المجتمع المغربي في كل حقبة، ومن أبرزها واقع الحروب والغزوات.

1.2. الحروب والغزوات كقناة لتهجير العنصر السوداني إلى المغرب الأقصى

ساهمت الحرب وواقع الغزوات في تهجير "الرقيق" من بلاد السودان إلى المغرب الأقصى، نظرا للحاجة الماسة إليهم في تكوين الجيوش وتدريب الحروب. وفي هذا الصدد تخبرنا المصادر التاريخية، حسب ما وقفنا عليه، أن أقدم مؤرخ سلب الضوء على العنصر السوداني كواحد من العناصر المشكلة للجيوش المغربية هو الفتح بن خاقان، بيد أنه ذكرهم تحت اسم "الزنج" في سياق ذكره لرواية ابن القطان لما سائر الأمير يحيى بن أبي بكر إلى طليطلة في جيوش فاضت سيلا حيث قال: " فلما شارف طليطلة (...) وأجال بساحتها زنجه وأعاربه"¹⁰⁹. وجاء بعده أبو حامد الغرناطي فسماهم "قوقو" أو "قناوة"¹¹⁰.

¹⁰⁴: Tharaud Jean et Jérôme., *Fez ou les bourgeois de l'islam*, choses vues, Paris, Edité par Plon, 1930, p.25.

¹⁰⁵: Le tourneau (R)., *Fès avant le protectorat*, Casablanca, 1949, p.200.

¹⁰⁶: Eugène (A)., *le Maroc d'aujourd'hui*, Librairie Armand Colin, Paris, 5, rue de Mézières, 1904, p.41-44.

¹⁰⁷: الناجي (محمد)، جند وخدم وسراي، الرق في المغرب، ترجمة، الغرايب (محمد)، منشورات فاليا، الطبعة الأولى، 2018، ص. 238.

¹⁰⁸: Bourguignon (C)., *renseignements sur les tribus de la région de Tiznit ralliées au maghzen*, ADN, Protectorat Maroc, territoire et région d'Agadir, fiches et notices de tribus, Tiznit, 1913-1926., p.41.

¹⁰⁹: المقري (أبي العباس التلمساني)، أزهار الرياض في أخبار عياض، الجزء الخامس، تحقيق سعيد أعراب (أحمد) والهراس (عبد السلام)، تم طبع من طرف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، حكومة المملكة المغربية، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (د.ط)، 1980م، ص. 142.

¹¹⁰: الغرناطي (أبو حامد)، تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق الدكتور العربي (إسماعيل)، منشورات دار الآفاق الجديدة-المغرب، الطبعة الأولى، 1993م، ص. 39-40.

بينما يذكرهم ابن القطان تحت اسم " جناوة " ¹¹¹ في سياق حديثه عن هزيمة أغمات من قبل الموحدين حيث قال " (...) فكانت الهزيمة وأخذت جميع المحلات، وقتل من أهل اغمات مقتلة عظيمة، ومات فيها من جناوة ثلاثة آلاف أسود". وهو المصطلح نفسه (بتغيير الجيم إلى كاف) الذي أورده ياقوت الحموي حينما أشار إلى أن " كِنَاوَه (بالكسر وفتح الواو)" قبيلة من البربر تضرب في بلاد السودان، وتتصل بأرض غانة¹¹².

ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد كذلك علاقة تهجير العنصر السوداني إلى المغرب الأقصى بالحروب هو ما تميزت به على سبيل المثال سياسة المرابطين الذين اعتمدوا على اقتصاد المغازي كما يسميه الباحث المغربي إبراهيم القادري بوتشيش. فلا سبيل إلى الشك في أن الحروب التي خاض غمارها المرابطون وقُرت عددا هائلا من " رقيق " السودان. ويظهر أن هذه القاعدة الإجتماعية استمرت في مرحلة ما بعد حكم المرابطين، ففي فترة ازدهار الدولة السعدية يلاحظ أن المنصور السعدي هجر من السودان فئات من " الرقيق " وأضاف إلى الجيش المغربي فرقة منهم. ويرى أحد الباحثين أن الكثير منهم كانوا يزلون بالقصبة بالقرب من قصر البديع بمدينة مراكش، حيث أحياء " العبيد " والتوارك، وتكاثر عددهم فيما بعد وامتزجوا بالسكان¹¹³.

وما يفسر كذلك تواجدهم بمدن المغرب الأقصى ما أورده ابن القطان بخصوص علي بن يوسف لما قسط على الرعية سودانا للمساهمة في الجهاد، وأشار تحديدا لقسط أهل فاس الذي بلغ ثلاثمائة غلام سوداني. وما نستنتجه من هذا القول، أن الفئة المشاركة في الجهاد هي فئة شابة وصغيرة، مما يعني أن وراءها عائلات وأسر يصعب تحديد عددها بدقة. وفي السياق نفسه، يخبرنا صاحب " الحلل الموشية " في سياق حديثه عن تأسيس مؤسسة الجيش المرابطية أنه، بالإضافة إلى النواة الأولى للجيش المرابطي التي تتكون من الثلث الذي تركه الأمير أبو بكر لابن عمه يوسف بن تاشفين لما توجه إلى الصحراء، طعم يوسف بن تاشفين هذه النواة بعناصر جديدة تمثلت في العلوج و " الرقيق " السوداني، وهو ما يتضح من قوله: " لما كان (أي يوسف بن تاشفين) في سنة أربع وستين وأربعمائة، قوى أمره، وعظمت شوكته، فاشتري جملة من عبيد السودان، وبعث إلى الأندلس، فاشتري منها جملة من العلوج، فأركبهم، وانتهى عنده مائتان وخمسون فارسا (250)، شراء بماله، ومن العبيد نحو ألفين، فأركبهم فرسانا، فغلظ حجابهم، وعظم ملكه... " ¹¹⁴.

هكذا يبدو أن الأمير يوسف بن تاشفين حاول من خلال استقطاب هذه العناصر الجديدة أن يؤسس لثقافة جديدة في المجال العسكري جوهرها التحكم وضبط الصراع القبلي العصبي، وذلك بتشكيل فرق عسكرية لا ترتبط إجتماعيا بأية قبيلة أو عصبية، وإنما همها خدمة الأمير والولاء له، وبالتالي تقوية شوكته وفرض هيئته كما يذكر ابن عذارى. وهو ما حدا به إلى تقسيم الجيش إلى طائفتين: طائفة الحشم وطائفة الداخلين، وهذه الأخيرة غالبا ما تضم جماعة من العلوج و " عبيد " السودان الذين لا دخل لهم في الصراعات القبلية¹¹⁵، وهي السياسة التي نضجت أكثر مع السلطان العلوي المولى إسماعيل بن الشريف مؤسس جيش " عبيد البخاري ". فلما استولى على مراكش أتاه عليش، الذي كان والده كاتباً مع

¹¹¹: ابن القطان المراكشي، نظام الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، الجزء السادس، درسه وقدم له وحققه علي مكي (محمود)، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الثانية، 1990م، ص. 158.

¹¹²: الحموي (ياقوت)، معجم البلدان، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت)، ص. 381.

¹¹³: جلاب (حسن)، مراكش مباحث في التاريخ والحضارة، في إطار مشروع مراكشيات، (دراسة وتحقيق)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، مراكش، 2016م، ص. 30.

¹¹⁴: مؤلف مجهول، الحلل، المصدر السابق، ص. 25-26.

¹¹⁵: أبو العزم (عبد الغني)، "معالم المدينة الإسلامية، نموذج مراكش"، كلية الآداب الدار البيضاء: 1، دراسة صدرت في الأصل ضمن كتاب: تنسيق بوغالي (محمد)، و جلاب (حسن) وآخرون، ندوة مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحد، أشغال الملتقى الأول، 1988، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الناشر م د ا مراكش - الأطلس الكبير، مطبعة فضالة، المغرب، المحمدية، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1989، ص. 61.

المنصور السعدي، فأطلع السلطان على دفتر فيه أسماء "الرقيق" الذين كانوا في عسكر المنصور، فسأله السلطان عنهم فقال: " (... كثير منهم ومن أولادهم متفرقون بمراكش وأحوازها (...)) ولو أمرني مولانا بجمعهم لجمعهم". وقال " فأخذ عليليش يبحث عنهم بمراكش وينقر عن أنسابهم إلى أن جمع من بها (...)) ثم سار إلى قبائل الحوز فاستقصى من فيها حتى لم يترك بتلك القبائل كلها أسود سواء كان مملوكا أو حرطانيا أو حرا أسود"¹¹⁶.

يبدو مما سبق أن حركة تهجير العنصر السوداني من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب عرفت ازدهارا منذ عهد الدولة المرابطية، وازدادت نسبتها وحدثتها في عهد الدولة السعدية، خصوصا أيام المنصور الذهبي، والدولة العلوية أيام السلطان المولى إسماعيل. وتعددت وتباينت دوافعها، فبالإضافة إلى دافع التجارة والحرب حسب مختلف الإشارات التاريخية التي توقفنا عندها، يُفسَّر أيضا تهجيرهم بطبيعة التقسيم الإجماعي الطبقي الذي عرفه المجتمع المغربي في الفترة الوسيطية والحديثة، ذلك أن احتياج طبقة الخاصة والوجهاء إلى "الرقيق" السوداني إما للخدمة المنزلية داخل البلاط والدور والمنازل الفخمة¹¹⁷، أو للزواج و المتعة والترفيه¹¹⁸، أو لاستخدامهم كحرس وأدلاء للقوافل التجارية¹¹⁹، أو للأعمال الشاقة¹²⁰، أو كخدم للأرض¹²¹، أو لطلب العلم أو لالتماس سبل الرزق وبحثنا عن ظروف أفضل للعيش¹²²... إلخ.

2. الأحداث المشكّلة للصورة النمطية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في الذهنية المغربية

وتأثيرها على مسار الاندماج

ساهمت مجموعة من الأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بظاهرة تهجير "الرقيق" السوداني إلى المغرب، سواء عبر قناة تجارة "الرقيق" أو الحروب والغزوات، في تشكيل صورة نمطية سلبية حول هؤلاء المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء القدامى منهم أو الجدد في الذاكرة الجماعية المغربية. ويظهر أن هذه الصورة لها تأثير واضح على تعطيل مسار الاندماج الإجماعي والثقافي للمهاجرين داخل المجتمع المغربي. فيكفي التأمل في مجموعة من النصوص التاريخية والجغرافية،

¹¹⁶: الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء السابع، تحقيق وتعليق الأستاذ الناصري (جعفر) والأستاذ الناصري (محمد)، دار الكتاب، الدار البيضاء 1954، ص. 56-57.

¹¹⁷: الغرناطي (أبو حامد)، تحفة، المصدر السابق، ص. 40-41. المراكشي (ابن عبد الملك)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، سلسلة التراجم الأندلسية، (IX)، المجلد الثالث (السفر الخامس)، حققه وعلق عليه إحسان (عباس) وبن شريفة (محمد) وعود معروف (بشار)، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 2012، ص. 493. البكري (أبو عبيد الله)، كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، الجزء الخامس من المسالك والممالك، حققه وترجمه للفرنسية، دوسلان، باريس، 1965، ص. 158.

¹¹⁸: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص. 157-165. ابن تومرت (محمد) (مهدي الموحدين)، أعز ما يطلب، تقديم وتحقيق طالبي (عمار)، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة العربية-الجزائر، (د. ط.)، 2007، ص. 242. ويشير الزجاجي نقلا عن طوق الحمامة لابن حزم أن الجوارى فنتين: فئة تتخذ للنسل واللذة وأخرى للخدمة. القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجاجي)، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق وشرح ومقارنة بن شريفة (محمد)، القسم الأول، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، (د. ط.)، (د. ت.)، ص. 219.

¹¹⁹: أما بالنسبة لدورهم في السهر على تجارة القوافل وحراستها، فيبدو ذلك واضحا من نص الإدريسي عن تجار أغمات " وما من رجل يسفر عبيده ... " الشريف الإدريسي، نزهة، المجلد الأول، المصدر السابق، ص. 232. ويرى البكري أن لتجار أودغشت: " أموال عظيمة، ورقيق كثير كان للرجل منهم ألف خادم وأكثر ". البكري، المغرب، المصدر السابق، ص. 168.

¹²⁰: القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجاجي)، أمثال، القسم الأول، المصدر السابق، ص. 219. ويتضح أن الرعايا يفضلون "العبيد" السود عن البيض إما لصبرهم أو تحمّلهم الأشغال الشاقة أو طاعتهم وهو ما يفهم من الأمثلة التالية: (قالت العامة بهذا الخصوص " ظل ما تجد أسود، لا تسخر بيض " (مثل رقم 1063) و " لا تعمل خصل إلا مع أسود " (مثل رقم 2013).

¹²¹: ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي، إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي (عمر)، الجزء الثالث، نشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2008، ص. 208.

¹²²: Carcopino., *le Maroc Atlantique*, Gallimard, 1948, p. 21-22.

حسب ما وقفنا عليه، حتى نكتشف ما تبطنه من أحداث وعلامات ثقافية دالة على معاني الوصم، وعلى مختلف الصور النمطية السلبية التي لازالت تمثلات ومواقف بعض المغاربة-بوعي أو بدون وعي-يحملونها تجاه الآخر المهاجر الوافد من إفريقيا جنوب الصحراء.

2.1. الأحداث والوقائع التاريخية المؤسسة للصورة النمطية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في الذهنية المغربية.

أ- ظاهرة الخصاء وبناء دونية المهاجر الوافد من جنوب الصحراء في الذهنية المغربية

لقد شكل جسد "العبد الأسود" في المجتمع المغربي خلال العصر الوسيط والحديث موضوع وصم ونظرة سلبية، إذ تخبرنا المصادر التاريخية أن أبرز الظواهر الدالة على ذلك ظاهرة الخصاء في تجربة حياة "الرقيق". فقد عانى "الرقيق" القادم من إفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع الإسلامي عامة والمغربي خاصة من ممارسة الخصاء، ومن بشاعة الطريقة المتبعة فيه¹²³ التي تجرد الإنسان من إنسانيته ليصبح آلة صماء تتحرك بدون مشاعر وأحاسيس.

ويشير في هذا الصدد الباحث المغربي محمد الناجي أن "الرقيق" السوداني اعتبر في الممارسات المغربية القديمة فئة منحلة، بل شكل فئة دنيا من الدواب ميزتها الكلام والصيام¹²⁴ ومستعدة للطاعة "دوما وأبدا". ولا شك أن تجربة الخصاء ساهمت في ترسيخ تلك الدونية، لاسيما أن الغاية من تجارة الخصيان آنذاك توفير نوع من "الرقيق" يخدم النساء والأميرات في القصور، كما تشهد على ذلك فترة حكم عبد المومن الموحي، فعندما رجع من حملته في المغرب الأوسط بنساء العرب وأبنائهم أوكلهم إلى "الخصيان يخدمونهم"¹²⁵ في البلاط الموحي. وهي إشارة واضحة على تواجدهم بالمغرب. كما أن دور الخصاء في تأسيس الصور النمطية حول "الرقيق" السوداني في المجتمع المغربي الوسيط يظهر من خلال اتخاذه وسيلة عقابية "للرقيق"¹²⁶، وهي وسيلة تفنن فيها الأسياد لتوبيخ وتعذيب "الرقيق" لإبراز دونيتهم في الهرم الاجتماعي.

تأسيسا على ذلك، يظهر أن المهاجرين "الرقيق" في وضعية خصاء يعتبرون في الذاكرة الجماعية المغربية موضوعا للوصم، ويتجلى في اقترانهم في نظرة العامة والخاصة بعلامة جسدية تسمهم وتميزهم عن غيرهم من الفئات داخل المجتمع المغربي، وهذه العلامة هي الإعاقة الجسدية المتمثلة في فقدان أو بتر عضو من الأعضاء التناسلية (القضيب أو الخصيتان أو هما معا) جراء عملية الخصاء، والتي تحولت إلى إعاقة اجتماعية بفعل ثقافة وذهنية المجتمع.

ومن المعلوم أن طبيعة الأعضاء المبتورة تصنف ضمن خانة الطابوهات في ذهنيات الناس؛ لإرتباطها بواحد من أركان التالوث المحرم¹²⁷، وهو الجنس، مما يعني أن لها أثارا بليغة على صورة المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي؛ لأنها علامة دالة على تجريد هؤلاء "الرقيق" الذكور من "فحولتهم"، التي تقتزن في ثقافة المجتمع المغربي الذكوري برمزية هذه الأعضاء ودورها في ممارسة الجنس وعملية الإنجاب والإخلاف. بل أكثر من ذلك في تقديم صورة

¹²³: المقدسي (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن البناء البشاري)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مخزوم (محمد)، تقديم وفهرسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987، ص.200. بنمليح (عبد الإله)، "الخصاء والخصيان في بلاد المغرب والأندلس"، مجلة كنانيش، العدد: 4، الطبعة الأولى، 2000، (ص.101-108)، ص.101.

¹²⁴: الناجي (محمد)، المرجع السابق، ص.11.

¹²⁵: النويري (أحمد بن عبد الوهاب)، نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق أبو ضيف (مصطفى)، دار النشر المغربية، البيضاء، 1985، ص.418. بنمليح (عبد الإله)، الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص.419. نفسه، الخصاء، ص.108.

¹²⁶: أبي بكر بن علي الصنهاجي (البندق)، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص.79.

¹²⁷: للمزيد من المعطيات حول أركان التالوث المحرم: بوعلي (ياسين)، التالوث المحرم دراسات في الدين والجنس والصراع الطبقي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1973، الطبعة الثانية، 1978.

"الذات/الرجولة" أمام الآخرين داخل المجتمع المغربي. لهذا، فرغم تواجدهم في القصور وبيوتات الأمراء ويعيشون حياتها، فهم من الناحية الإجتماعية والرمزية في نظرة المجتمع من أشد "الرقيق" وضاعة واحتقارا، لأنهم تعرضوا لنوع من "الموت الاجتماعي" أو "القتل الرمزي" الذي مس كرامتهم وشرفهم وإنسانيتهم، ووصم صورتهم بـ "الدواب" التي لا تشعر. بناء على ما تقدم، يبدو أن تجربة ألم الخصاء، كرمز للوصم، ظاهرة اخترقت حياة المهاجرين "السود" من بلاد السودان إلى المغرب الأقصى، تجربة تحملوا ألمها ذاتيا وإجتماعيا في الماضي، لكن لازالت صورها وأثارها دفينه في اللاوعي الجمعي المجتمعي تحكم الكثير من مواقفنا، وتحدد سلوكياتنا تجاه المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في الحاضر.

ب- ظاهرة تشيء "الرقيق" السوداني وبناء دونية المهاجر الوافد من جنوب الصحراء في الذهنية المغربية

بالإضافة إلى ظاهرة الخصاء، يستمد القول بالنظرة الدونية "للرقيق" السوداني في الذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي مشروعيتها من اعتبارهم سلعة خاضعة لمقتضيات السوق. فالتعامل مع "الرقيق" السوداني كأشياء وكبضاعة وكدواب واقع لازمهم في حياتهم الإجتماعية. وتشهد على ذلك العديد من الإشارات المصدرية التي تفيد امتلاك مختلف الفئات الإجتماعية بالمغرب لفئة "الخدم والرقيق" بكثرة، كما يستفاد من انتشار عقود بيع "الرقيق". لذلك لم يكن غريبا في المجتمع المغربي أن يمتلك الأثرياء وحتى الطبقة الوسطى "عبيدا" داخل منازلهم¹²⁸. ومن علامات اعتبارهم بضاعة تواجد أسواق النخاسة بالمغرب الأقصى وكثرتها¹²⁹، ففي مراكش -على سبيل المثال لا الحصر- وُجد سوق يسمى بسوق "العبيد"¹³⁰، وهو شهادة تاريخية دالة على أن "الرقيق" اعتبر سلعة من السلع التي تباع وتشتري خاضعة لآليات السوق من عرض وطلب وغيرهما¹³¹.

ومن علامات تشيء "الرقيق" ما يستفاد من مجموعة من الأحداث التي وقعت في عهد الدولة العلوية، ولاسيما في عهدي السلطان سيدي محمد بن عبد الله وابنه اليزيد بخصوص جيش "عبيد البخاري". فقد شكلت رغبتهم في كسر شوكة هذا الجيش، بعدما أصبح سلطة خارج السيطرة، ذريعة لاتخاذ مجموعة من التدابير للاحتراس منه. ويذكر الضعيف في الصدق أن: "السلطان نصره الله لما أحس منهم الخلف والاستقلال بأنفسهم (...)" كتب السلطان لبيبي حسن وأهل الغرب أنه

¹²⁸: أبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي (ابن الزيات)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق التوفيق (أحمد)، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1997، ص. 260. الونشريسي (أحمد بن يحيى)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، الجزء الثاني، إشراف حجي (محمد)، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية- الرباط ودار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ط.)، 1981م، ص. 65.

¹²⁹: محمد بن أبي محمد السقطي، كتاب في آداب الحسبة، تحقيق بروفنسال (ليفي) وكولان (جورج)، نشر مطبعة إرنست لورو، باريس، 1931، ص. 49-50-51.

¹³⁰: Aubin (E), *Le Maroc d'aujourd'hui*, Librairie Armand Colin, Paris, 5, rue de Mézières, 1904, p.41.

ويعتبر هذا الباحث (أوبان أوجين) أن هذا السوق عبارة عن مؤسسة سرية نادرا ما يلاحظها الأجانب، ويقام ثلاث مرات في الأسبوع وتحديدا يوم الأربعاء والخميس والجمعة، ويشير أنه يستقبل "الرقيق" القادم من الجنوب عبر القوافل التجارية، كما يباع فيه "الرقيق" الذي يريد الأسياذ التخلص منه. ويصف وضعه بالمساوي، على الرغم من إشارته لعدم إرتياح بعض المغاربة والمراكشيين لتواجده. ويسمى هذا السوق اليوم بسوق الغزل ويوجد في الرحبة القديمة بمدينة مراكش ولازالته هندسته تدل على كونه سوقا للنخاسة، على الرغم من محاولة طمس تاريخه. وقد توقف نشاطه عام 1912.

¹³¹: نملح (عبد الإله)، الرق، المرجع السابق، ص. 269.

هاب عليهم العبيد. فكان الرجال منهم يحرثون الإبل والبقر واهتم السلطان نصره الله أن يجمع جميع العبيد في بعض سفنه وبيعهم للترك يباعون هناك...¹³².

إن التأمل بدقة في هذه التدابير التي لجأ إليها السلطان يفصح عن درجة دونية العنصر "الأسود" في ذهنية المجتمع المغربي. ويظهر ذلك واضحا في إنزال "الرقيق" منزلة الأشياء التي تباع وتشتري عبر إعادة استعبادهم إما عبر تقديمهم كهدايا أو هبات للقبائل قصد استغلالهم في الأعمال الشاقة المنزلية والفلاحية وغيرها، الشيء الذي يؤكد التعامل معهم كمتلكات قابلة للتملك والإنتقال. أو عبر إعادة تغريبهم وبيعهم في أسواق النخاسة الأجنبية دون اعتبار ما لذلك من تأثيرات وانعكاسات سلبية على الحياة النفسية والاجتماعية لهؤلاء المهاجرين "الرقيق" وعائلاتهم. ويبدو أن عادة بيع "الرقيق"، كما بينا فيما سلف، لا تثير استغراب وقلق عامة وخاصة الناس، حسب ما تشير إليه المصادر التي وقفنا عندها، ولعل ما يعزز هذا الطرح ما يذكره ابن زيدان في حديثه عن السلطان العلوي المولى سليمان حينما عيّن في وقته أمينا خبيرا مكلفا بسوق "العبيد" حتى لا يباع فيها إلا من صحّت رقيته¹³³. ورغم أن غاية السلطان المولى سليمان هي قطع الطريق أمام الراغبين في استعباد الأحرار الذين لا قوة ولا سلطان لهم، إلا أن إجراءاته تدل على أن بيع "الرقيق" السوداني غير المسلم كان أمرا شائعا ومقبولا اجتماعيا، رغم أن الإسلام انتشر في بلاد السودان خلال هذه الحقبة، الشيء الذي يبطن تميزا ووصما تجاه فئة "الرقيق" السود.

ولعل ما يفسر ذلك ازدياد حاجة العائلات والأسر والأمراء إلى "الرقيق" في أداء مجموعة من المهام والأدوار المرتبطة بنمط الحياة الاجتماعية. ويظهر أن هذه الحاجة سرعان ما تحولت إلى رغبة اجتماعية تخفي نوعا من الصراع والتنافس الاجتماعي والثقافي بين الأسر الغنية والمتوسطة؛ إذ ترى كل أسرة في امتلاك "الرقيق" والخدم أحد الركائز الاجتماعية لإثبات الذات الاجتماعية وتقديرها، الأمر الذي رسخ نوعا من التفاوت والتمايز الاجتماعي والرمزي بين فئات المجتمع الواحد تتميز فيها فئة "الرقيق" كفئة منحدرت من أصول سودانية بالدونية في السلم الاجتماعي. وهكذا فإن ما يمكن استنتاجه من خلال الإشارات المصدرية السابقة هو أن الرق اعتبر الوسيلة التي بموجبها أصبح الإنسان سلعة تباع وتشتري في أسواق النخاسة، وهو شكل من أشكال الوصم الأكثر فظاعة الذي مارسه الإنسان على أخيه الإنسان. فاعتبار "الرقيق" السوداني في الذهنية المغربية سلعة أو دوا، ساهم بشكل كبير في اقتران صورته بالنظرة الدونية في ذهنية المجتمع المغربي، وفي مسار إندماجه الاجتماعي والثقافي داخله. غير أن تشكل هذه الصورة النمطية تجاه العنصر السوداني بالمجتمع المغربي لا يمكن أن يفهم إلا بتحليل ودراسة دور الإستغرافيا المغربية التقليدية في تشكيل هذه الصورة النمطية.

2.2. الإستغرافيا المغربية التقليدية والتأسيس للصورة النمطية للمهاجرين الأفارقة جنوب

الصحراء في الذهنية المغربية وتأثيرها على مسار الإندماج كبناء سوسيوثقافي.

إن فهم وتفسير دونية نظرة المجتمع المغربي للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء القدامى والجدد، ومختلف أشكال الوصم التي اقترنت بصورتهم في الذهنية المغربية، وتأثيرها على مسار إندماجهم، لا يستقيم إلا بفهم وتفسير مختلف الصور النمطية والقديمة التي تخزنها الإستغرافيا المغربية التقليدية والعربية عامة، والتي رسمها الرحالة والجغرافيون والمؤرخون العرب والمغاربة خاصة عن إنسان ومجال بلاد السودان، والتي ترسّخت بفعلهم في الذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي طيلة هذا الزمن الطويل. فذلك في نظرنا هو المدخل الجوهرية الذي لا غنى عنه لفهم كيف أثرت تلك الهوية الاجتماعية الموصومة

¹³²: الضعيف الرباطي (محمد)، تاريخ الضعيف، (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق وتعليق وتقديم العمري (أحمد)، نشر دار المآثورات،

الرباط، أكدال، الطبعة الأولى، 1986، ص. 180-181.

¹³³: ابن زيدان (عبد الرحمان)، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية بالرباط، (د.ط)، 1937، ص. 72.

للمهاجر "الأسود" المتجذرة في الذهنية المغربية في مسار الاندماج الإجتماعي والثقافي للأشكال الجديدة للهجرة الإفريقية داخل المجتمع المغربي.

في الحقيقة يكفي الاطلاع على الطريقة التي تعاملت بها مجموعة من المصادر، حسب ما وقفنا عليه، في تدوين بعض أخبارها حول إنسان ومجال بلاد السودان، حتى يتم التأكد من تلك النظرة المختقرة والدونية لهذه البلاد. ذلك أن هذه المصادر تعبر عن مجموعة من الصور المستترة والمباشرة أحيانا، والتي تكشف عن "احتقار" بعض مغاربة العصر الوسيط والحديث لأصحاب البشرة السوداء، ولمجال استقرارهم معا. ونظرا لكثرة هذه الصور النمطية ارتأينا تصنيفها حسب أنواع الوصم التي تبطنها، ويتعلق النوع الأول بوصم الدين (دار الكفر في مقابل دار الإسلام)، والثاني، بوصم العرق والنسب وما يرتبط به من مظاهر وخصائص إجتماعية.

في هذا الإطار، يمكن القول إن نظرة بعض المغاربة لبلاد السودان وساكنتها نظرة سلبية شعارها الاحتقار والدونية والمهانة. فقد نسجت مخيلة المغاربة خلال العصر الوسيط وحتى الحديث والمعاصر قصصا وصورا وأخبارا ساهمت في تكوين صورة دونية وتحقيرية عن الآخر "الأسود" الوافد من إفريقيا جنوب الصحراء والمستقر في المغرب، الأمر الذي أثر سلبا على مسار استقراره واندماجه داخل المجتمع المغربي.

أ- وصم الدين:

كثيرة هي الصور النمطية المرتبطة بوصم الدين التي بصمت تاريخ مجال وإنسان بلاد السودان في العصر الوسيط والحديث، والتي استمرت في اللاشعور الجمعي للمغاربة في العصور الأخرى. ومن مظاهر وتجليات هذا الوصم الصور النمطية التي حضرت في مجموعة من المصادر كصور الكفر وما يحايتها من سوء الأخلاق والعري والإباحية والمشاعية الجنسية وأكل لحوم البشر والحيوانية والهائمات... إلخ¹³⁴ في ذهنية المغاربة، وكلها صور تتأطر ضمن النظرة الثقافية العربية عامة والمغربية خاصة لبلاد السودان كدار للكفر والهتان والشر في مقابل دار الإسلام كدار الحق والخير. وردت صور الكفر مثلا عند ابن خلدون، خلال القرن 14م، في سياق وصفه لبلاد السودان وساكنتها خاصة "عبيد ملم"، فقد عبّر عن أوصاف قذحية تسلّمهم إنسانيتهم، حيث اعتبرهم خارجين عن الديانة الإسلامية، بل عن السلالة الأدمية باعتبارهم بهائم وحيوانات، وهو ما يفهم من قوله: "وفي جنوبي هذا النيل قوم من السودان يقال لهم "لملم" وهم كفار (...). وأهل غانة والتكرور يغيرون عليهم ويسبونهم ويبيعونهم للتجار، فيحملونهم إلى المغرب (...). وليس وراءهم في الجنوب عمران يعتبر إلا أناسي أقرب إلى الحيوان العجم من الناطق، يسكنون الفيافي والكهوف، ويأكلون العشب والحبوب غير مهيأة، وربما يأكل بعضهم بعضا وليسوا في عداد البشر"¹³⁵. وهي الصورة النمطية نفسها التي وردت عند حسن الوزان خلال القرن 16م، حينما وصف بلاد السودان وساكنتها قائلا إن "بعضهم يعبدون الشمس ويسجدون لها (...). وبعضهم يعبدون النار كأهل ولاتة، والبعض الآخر مسيحيون على طريقة المصريين، وهم سكان ناحية كاوكاو"¹³⁶. ويضيف قائلا: "ويسكن هذه البلاد (بلاد السودان) كلها قوم يعيشون كالهائم، لا ملوك لهم ولا أمراء ولا جمهوريات ولا حكومات ولا عادات، يكادون لا يعرفون زرع الحبوب، ويلبسون جلود الغنم"¹³⁷. كما يضيف بخصوص

¹³⁴: الهلالي (محمد ياسر)، "السود المغاربة احتقار ام عنصرية؟"، مجلة زمان، المغرب كما كان، الطبع سي بي بي، ايدبال، الدار البيضاء، العدد: 81، يوليوز 2020، ملف: هل المغاربة عنصريون؟، ص. 40.

¹³⁵: ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1418هـ، 1996م، ص. 69-70.

¹³⁶: الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة حجي (محمد) و الأخضر (محمد)، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983، ص. 160.

¹³⁷: نفسه، ص. 159.

“كاغو” قائلا إنه: “يعيش هؤلاء القوم في جهالة جهلاء”¹³⁸. وقال عن “بورنو” مؤكدا النظرة السلبية نفسها: “يسير أهل البلاد عراة في الصيف (...). وهم بشر لا ديانة لهم (...). بل لا إيمان لهم كالبهائم، يشتركون في النساء والأولاد”¹³⁹.

من الواضح بناء على هذه الإشارات أن نظرة كل من ابن خلدون وحسن الوزان، وغيرهم من الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين كالإدريسي وابن سعيد... لبلاد السودان وساكنتها نظرة تحقيرية ومفعمة بصور الإقصاء والتمييز والدونية. ومن علامات ذلك في نظرهم، أنهم أقوام لا ديانة لهم ولا أخلاق ولا سياسة ولا حضارة... إلخ. ويبدو أن ما يفسر هذه النظرة الدونية واعتبار أهل السودان آنذاك أقواما “متخلفين” وتصنيفهم في الدرك الأسفل من تطور العمران بالنسبة للمسلمين¹⁴⁰ هو إثبات الذات العربية ومركزيتها. لذلك تم اتخاذ اختلاف شكل التقاليد والعادات الاجتماعية والعقائدية التي يظهر بها السودانيون بالنسبة للمسلمين مبررا لنعتهم بالكفر وغيرها من الأوصاف القذحية.

والأكيد أن غاية المسلمين آنذاك رغم انتشار الإسلام في بلاد السودان هو إبراز دونيتهم بالنسبة للمسلمين الذين يتخذون من مركزية الدين الإسلامي معيارا للحكم على قيمة المجتمعات البشرية المستقرة ببلاد السودان، ولو أسلمت، قياسا على المجتمعات العربية المسلمة. وهذا الأمر يكشف عن توظيف للدين الإسلامي في تشويه صورة الآخر “الأسود”، وتبرير وترسيخ صورته الدونية في اللاشعور الجمعي العربي والمغربي خاصة من خلال المساهمة في شيوع هذه الأوصاف والنعوت القذحية من قبل المؤرخين والرحالة والجغرافيين في أوساط الناس.

ولا شك أن ذلك، لا يتعلق بجوهر الدين نفسه؛ فقد جاءت رسالته لنبذ التمييز بين البشر مهما اختلفوا، بل يتعلق الأمر بالنسق الثقافي الحاضن لهذا الدين، وبشروط المرحلة التاريخية التي عرفت سعي المسلمين لأسلمة بلاد السودان، والتي اتخذ فيها الدين الإسلامي أحيانا وسيلة لبلوغ غايات وأهداف بعض الأنظمة الحاكمة خاصة على المستوى الإقتصادي. في هذا الإطار، لاغرو في نظر هؤلاء من تعبيد الطريق ذهنيا وثقافيا من خلال توظيف المنظومة الدينية والثقافية للسيطرة على هذه المجتمعات ثقافيا ودينيا ولاسيما إقتصاديا عبر التحكم في قوى الإنتاج، مادامت بعض هذه المجتمعات البشرية المستقرة في بلاد السودان “وثنية”، فهذا يشرعن وصفها بأبشع وأقبح النعوت، بل وفي تبرير تهجيرها كما أوضحنا فيما سبق.

يبدو إذن أن هذه المركزية الدينية التي عاشها الواقع العربي والمغربي خاصة (دار الإسلام) في علاقته ببلاد السودان (دار الكفر) أصبحت مبررا لتشيء ووصم الآخر “الأسود”، بل لتصنيف السودانيون غرباء (Outsiders)¹⁴¹ وجماعات منحرفة عن النماذج المعيارية والقيمية التي تُعرف بها دار الإسلام، رغم إسلام بعضهم. وبناء على ذلك، تم التعامل معهم من قبل الرحالة والمؤرخين والجغرافيين المسلمين والعرب على أساس أنهم منتهكون لمعايير الحياة الاجتماعية السوية كما هي في دار الإسلام؛ وبذلك يصير السودانيون في ذهنية العرب والمغاربة خاصة فئة إجتماعية موصومة حاملة لصفات تقيّم سلبيا في مجتمع يمتلك القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في ذلك الحين، بل ويقدم الدين الإسلامي والعرق الأبيض.

بناء على هذه النظرة الدونية وسَمَت الثقافة العربية والإسلامية السودانيون كذوات بشرية ناقصة، بل عراة مثل البهائم والحيوان أو أقل منه. ومن الصور النمطية الشاهدة على ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- والتي لازالت حاضرة بيننا،

¹³⁸: نفسه، ص. 170.

¹³⁹: نفسه، ص. 176. والجزء الأول، ص. 271.

¹⁴⁰: ابن خلدون (عبد الرحمان)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1956-1961م، ص. 141.

¹⁴¹: Buljevac (M), Marijana (M), and Zdravka (L), The stigma of Disability, Croatian Experiences, Disability and Rehabilitation, vol.34,no.9, May 2012,p.226.

حضور النظرة التشيئية ومقارنتهم أحيانا بالدواب والحيوانات والبهائم التي لازالت سجينتها المرحلة الطبيعية في نمط عيشها وأسلوب حياتها؛ ولم تعرف بعد الثقافة والحضارة وكل ما يرتبط بها من زراعة واستقرار ولباس و تمدين وسياسة... إلخ. ولنا في وصف ابن خلدون والحسن الوزان خير مثال على ذلك، وقبلهما في القرن 13م وصف الجغرافي ابن سعيد سكان بلاد "الزنج": "بالعراة المهملين كالمهائم"¹⁴².

ومن علامات سوء "أخلاق" و"لا دينية" ساكنة بلاد السودان في الذهنية الثقافية المغربية خاصة والعربية الإسلامية الوسيطية عامة، كما يظهر من الإشارات السابقة، تميزهم في عاداتهم وأعرافهم بالعري والإباحية وسوء الأخلاق. فقد وصفهم الجغرافي "الإدرسي" في وصفه للجزء الثاني من الإقليم الأول لبلاد السودان بقوله "فيه أمم كثيرة، سودان عراة، لا يستترون بشيء وهم يتناكحون بدون صدقات ولا حق"¹⁴³. وقد جاء بعده الجغرافي "ابن سعيد" نقلا عن الرحالة "ابن فاطمة" ليؤكد الوصف نفسه بقوله: "بلاد الزنج بلاد العراة المهملون" و"وباديتهم عراة، فالمسلمون منهم يستترون فروجهم (..) والكفار لا يستترون"¹⁴⁴. ويظهر أن هذا الوصف ذاته استمر في القرن 14م، كما يفهم من حكاية ابن بطوطة عن زوجة سلطان مالي: "منسى سليمان" وبنات عمه، وعادتهن إذا دخلن على السلطان أن يتجرذن من ثيابهن ويدخلن عرايا"¹⁴⁵، مما يعني أن ذلك يعد ثقافة وعادة تلك الشعوب التي لا يجب الحكم عليها بمعيار ثقافة أخرى.

يبدو من خلال هذه الإشارات أنه رغم دخول الإسلام إلى بعض المناطق من بلاد السودان كمملكة مالي، فهي لم تسلم من أوصاف وأحكام قاسية روجها الرحالة والجغرافيون والمؤرخون العرب، تسم إنسان وبلاد السودان عامة بأحكام وأوصاف قذحية ومهينة، وتصنفهم في مرتبة دونية مقارنة بالعرب المسلمين. والأكد أن هذه الأوصاف والأحكام تنطلق من نفس المرجعية الثقافية العربية التي تؤمن بمركزية الدين الإسلامي، والتي تصنف كل جماعة بشرية خارجة عن هذه المنظومة الدينية ضمن خانة "الكفار الوثنيين" وذوي "الأخلاق السيئة"، الأمر الذي يفسر دهشة واستغراب هؤلاء الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، وعبرهم المجتمعات التي ينتمون إليها من أنساق ثقافية وأنماط عيش مختلفة لم يعتادوا عليها في مجتمعاتهم، بل وتصنف ضمن الطابوهات في ثقافتهم. لذلك لم يتقبلوها، سواء تعلق الأمر بوضعية المرأة، أو طريقة اللباس والأكل، أو النظرة للجسد، وغيرها من العادات والأعراف التي بدت لهم غير سوية مقارنة بما يجري في مجتمعاتهم؛ مما دفعهم للحكم عليها قيما وأخلاقيا من منظور هوية الأنا العربية المركزية.

لم يكتف الرحالة والجغرافيون والمؤرخون العرب والمسلمون بهذه الأوصاف والأحكام التي أشرنا إليها؛ بل ذهب تخيلهم إلى درجة سلب الإنسانية والأدمية عن بعض المجتمعات المستوطنة لبلاد السودان. ويكفي في هذا الصدد، أن نذكر ببعض الصور الغربية والعجيبة التي تبوح بها بعض الإشارات المصدرية كصورة أكل "الزنوج" للحوم البشر. فقد صور ابن سعيد أهل بلاد السودان وخاصة "مجالات ملمم" بأنهم: "كفار مهملون يأكلون الناس"¹⁴⁶، وهي الصورة نفسها التي حضرت في رحلة ابن بطوطة المغربي¹⁴⁷ خلال القرن 14م، لاسيما في وصفه البلاد الواقعة جنوب بلاد السودان، وإن كانت هذه الصورة لم يعانها بل نقلها عن طريق المرويات!. وقد زاد من ترسيخ هذه الصورة النمطية في الذهنية المغربية حضورها لدى المؤرخ ابن خلدون كما سلف.

¹⁴²: ابن سعيد (أبي الحسن علي بن موسى)، كتاب الجغرافيا، ذخائر التراث العربي، تحقيق، العربي (إسماعيل)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1970، ص.80.

¹⁴³: الشريف الإدريسي، نزهة، المجلد الأول، المصدر السابق، ص.22.

¹⁴⁴: ابن سعيد (أبي الحسن علي بن موسى)، المرجع نفسه، ص.91-93.

¹⁴⁵: ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة تحفة النظاري غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الرابع، قدم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه، التازي عبد الهادي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "التراث"، 1997م، ص.263.

¹⁴⁶: ابن سعيد، المصدر السابق، ص.91-94.

¹⁴⁷: ابن بطوطة، المصدر نفسه، ص.268.

ولعل ما يستنتج من هذه الصورة حرص الرّحالة والجغرافيين والمؤرخين العرب على جرد إنسان بلاد السودان من إنسانيته، والتأكيد أن " المشاعر الأخلاقية عند الزنوج ضعيفة للغاية أو معدومة"¹⁴⁸، وهو في الحقيقة رأي يقوم على أحكام قيمة مسبقة هي نتاج طبيعة الشروط والظروف التاريخية التي حكمت ذهنية كل من ابن خلدون وابن بطوطة وغيرهم، بل والمجتمعات التي ينتمون إليها في تلك الفترة، والتي لا تنفصل عن رغبات الدول القائمة في التوسع والهيمنة. غير أن ما يهمنى في هذا الصدد، رمزيتهم وتأثيرهم كمؤرخين وجغرافيين ورّحالة في التاريخ المغربي، مما ساهم بشكل كبير في تأبيد هذه الصورة النمطية عن إنسان وبلاد السودان في الذاكرة الجماعية المغربية خاصة والمغاربية عامة، مما أثر سلبا على مسار اندماج العنصر السوداني المستقر بالمغرب.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن صورة الآخر "الأسود" الوافد من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب ضمن النسق الثقافي العربي والمغربي خاصة خلال المرحلة الوسيطية وما بعدها، حكمتها غاية واحدة هي التنصيص على دونية "الأسود" المستغرق في بهيميته وهمجيته ووثنيته وبدائيته، في مقابل الإعلاء من صورة وقيمة الإنسان "الأبيض" العربي أو الأمازيغي" صاحب الشرف والحضارة!. وهذه المفاضلة بين الأنا العربية والمغربية خاصة والآخر "الأسود" من بلاد السودان التي تزخر بها الإستغرافيا المغربية التقليدية والعربية عامة، حسب ما وقفنا عليه، لا يمكن فهمها في نظرنا بمعزل عن النزعة العرقية التي عرفتها الثقافة المتوسطية الأوروبية، والتي تأثرت بها الثقافة العربية المهيمنة في تلك المرحلة التاريخية. لهذا نعتقد أن مختلف الصور النمطية التي تبوح بها المصادر التاريخية والجغرافية العربية حول إنسان وبلاد السودان نجد لها تفسيراً في النوع الثاني من الوصم المتجذر في الذهنية العربية والمغربية خاصة، وهو وصم العرق والنسب القائم على المفاضلة بين العرق "الأسود" والعرق "الأبيض" "العربي أو الأمازيغي"، كما تشير إلى ذلك مجموعة من الصور والأحكام والشواهد التاريخية.

ب- وصم العرق "الأسود" والصور النمطية المقترنة به

إن تجذر فكرة مركزية الأبيض (العرب أو الأمازيغ) في مقابل دونية "الأسود" في الإستغرافيا المغربية التقليدية، حسب ما وقفنا عليه، يعد من أبرز أشكال الوصم المميز لهوية المهاجرين الوافدين من بلاد السودان في مسار حياتهم داخل المجتمع المغربي. فقد عاش "السود" نوعاً من التهميش والإقصاء الناتج عن تمركز عرقي للعنصر الأبيض الذي تحوّل مع مرور التاريخ إلى لامرئية على مستوى البنية الفوقية للمجتمع المغربي (التاريخ، الفن، الأمثال، الخطاب، النكت، المرويات، الإعلام العمومي، الوعي، اللاوعي...). وقد ساهمت في ذلك الصيرورة التاريخية التي عاشها العنصر السوداني في المغرب، لاسيما فئة "الرقيق" السوداني الوافدة من بلاد السودان التي تأتي في أدنى سلم الهرم الإجتماعي في المجتمع المغربي.

في هذا الصدد، ورغم محاولة طمس أخبارهم والتحايل على وضعيتهم الاجتماعية من قبل بعض المؤرخين، فإن نصوصاً تاريخية وجغرافية وفقهية وأمثالا شعبية لا يستهان بها شاهدة على ذلك، وتمكن الباحث من إمطة اللثام عن وضعيتهم الإجتماعية بالمغرب. ولا يخامرنا شك في تعدد العوامل الثقافية، والإجتماعية، والجغرافية، والاقتصادية، والسياسية التي تحكمت في وضعيتهم وشكلت صورتهم في الذهنية المغربية. هذا فضلا عن طبيعة المهام والوظائف التي زاولوها، الأمر الذي وصم هوية هذا العنصر البشري في مخيال الناس بصور وتمثلات إجتماعية قديمة لازال وقعها وتأثيرها جار على حياة كل إنسان "أسود" قادم من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب، بل أكثر من ذلك أصبحت محددات لموقف بعض المغاربة من الآخر "الأسود".

من هذا المنطلق، حاولنا تتبع مجموعة من الإشارات المتناثرة في المصادر حول وظائفهم وأدوارهم وعلاقتهم الاجتماعية بأسيادهم، وداخل الأوساط الشعبية التي تفسح عن المركزية العرقية "للأبيض" على "الأسود" وعن أشكال الهيمنة الخفية

¹⁴⁸: الهلالي (محمد ياسر)، المرجع السابق، ص.41.

المرتبطه بهم. وتبين أن حجم مظاهر وصور الإقصاء والتمييز الإجتماعي الذي عانى منه "الرقيق" والخدم خاصة "السود" لا يستهان بها.

ومن المفارقات العجيبة التي وقفنا عندها أن وجود "العبيد" السوداني داخل القصور والمنازل لا يعني بالضرورة أنهم يحظون بحق مجالسة الأمراء والاختلاط بهم، أو مشاركتهم الأكل على سبيل المثال.... ودليلنا على هذا الإقصاء ما نستنتجه من تحذير المرادي الحضرمي قاضي المرابطين منذ العهود الأولى لأمراء الدولة من مجالسة الخدم و"العبيد" حيث يقول: "ولا تجالس أصحاب الصنائع فإنهم يتحدثون بك على صنائعهم (...) ومهنتهم فيخل ذلك بخدمتهم"¹⁴⁹ وقوله: "إن الخديم لا يكون نديم وإن العبد لا يكون للحر قرينا"¹⁵⁰. وهذه إشارة واضحة على مرتبة ومكانة "الرقيق" الإجتماعية في نظرة الخاصة، إلا أن هذه الصور الاستعلائية والقذحية تجاه "الرقيق" لم تكن من خصائص الوجاهة والأمراء فقط، بل منتشرة في صفوف الفئات الشعبية المهمشة التي لا تختلف وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية كثيرا عن فئة "الرقيق" والخدم. فيكفي التأمل في أمثال العامة لاستنباط مجموعة من أشكال الدونية والميز والإقصاء الممارس تجاه "الرقيق" والخدم، ومنها على سبيل المثال تحريم المخالطة بهم. ومن الأمثلة الشعبية الدالة على ذلك قولهم: "من خالط الخدم ندم"¹⁵¹. ويستنتج من مثال آخر يقول: "أسود بلا سيات بحال جَامع بلا حُصُور"¹⁵² درجة القسوة والشدة والعنف الذي يمارس على "الرقيق الأسود" لدرجة يستحيل تصور "عبيد" دون سيات في ذهنية العامة، وهو ما يدل عليه تشبيه غياب السيات بمسجد دون حصور، ونحن ندري ماذا يمثل المسجد كمكان مقدس في مخيال الناس. ومهما حاولنا أن نتصور حجم ما يُخَلَّفُهُ هذا العنف والقسوة من معاناة صحية ونفسية واجتماعية وأخلاقية على الأشخاص المعنفين وعلى أسرهم، لن ننفذ إلى عمق ما مر به "الرقيق" السوداني من تجارب أليمة وحزينة؛ لأن ما يبدو واضحا من هذه التجارب ليس سوى الجزء اليسير الذي حاولنا رصدده من خلال الإشارات التاريخية السابقة.

ومن أشكال الوصم التي عانى منها "الرقيق" السوداني طبيعة الروابط الإجتماعية بين الأسياد و"الرقيق"، فقد تميزت بقدرة السيد على تحويل ما حوله إلى ملكيته لضمان بقائه وسعادته، وبالتالي أصبح "العبد" من الممتلكات التي يتصرف فيها السيد وفق إرادته وأهوائه. وفي هذا الصدد يذكر الجزيري¹⁵³ أن الأسياد كانوا يمتلكون حق تزويج عبيدهم، بل يفرضون عليهم شروطا خاصة في عقود نكاحهم، وهم الذين يتكفون بدفع صداق الزواج، وإن تعذر ذلك دفعه "العبيد" ولكن بإذن من السيد.

غير أن ما يزيد وضعية "الرقيق" السوداني مهانة وصعوبة هو إنزالهم منزلة الأشياء كما بينا سابقا، واعتبار قيمتهم من الزاوية البيولوجية الصرفة، أو النظر إليهم من زاوية المنفعة والمصلحة فقط. وهو ما يحط من قيمة الإنسان ويجعله شبيها بالحيوان. ومن علامات ذلك حرمانهم من اختيار شريك الحياة، بل للسيد كل الصلاحية في تزويج "الرقيق" أو الإماء دون أدنى مراعاة لاختياراتهم¹⁵⁴، ولا لرغباتهم أو مشاعرهم الوجدانية. ومن القرائن الدالة على تشيئ "الرقيق" السوداني،

¹⁴⁹: القادري بوتشيش (إبراهيم)، إسهامات في التاريخ الإقتصادي- الإجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تقديم العلامة الأستاذ المنوني (محمد)، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل: عدد 12، 1997، ص. 196.

¹⁵⁰: المرجع والصفحة نفسها.

¹⁵¹: بنشريف (محمد)، تاريخ الأمثال والأزجال في المغرب والأندلس، الجزء الأول، بحوث ونصوص، وزارة الثقافة، الرباط، (د.ط.)، (د.ت.)، مثل رقم 4120)، ص. 226. القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق وشرح ومقارنة بن شريف (محمد)، القسم الأول، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، (د.ط.)، (د.ت.)، ص. 220.

¹⁵²: القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، المصدر نفسه، (مثال ابن عاصم رقم 235)، ص. 221.

¹⁵³: القادري بوتشيش (إبراهيم)، المرجع السابق، ص. 196.

¹⁵⁴: ابن سلمون الكناني (أبو القاسم سلمون بن علي)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، مخطوط الخزانة العامة بالرباط (المغرب)، رقم 670 د، ورقة 67.

بالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقا، النظر إليهم كسلعة قابلة للتقويم بسعر من الأسعار مثل باقي الأشياء، وتوريثهم كما تورث الأملاك إلا المحظوظين الذين ترك السيد وصية بتحريرهم.¹⁵⁵ أو تقديمهم كهدايا¹⁵⁶.

كل ما سبق ليس بغريب في مجتمع ينظر إلى "الرقيق" السوداني كسلعة من السلع والممتلكات الخاصة أو المشتركة، ولعل ما تعرض له "الرقيق" في أسواق النخاسة من قبيل طقس تقليب أجسام "الزنج" و "الزنجيات" من الإماء في السوق أمام الملاء ترك أثرا بالغا في مخيال وذهنيات الناس. فهو تعبير عن الإهانة والاحتقار لإنسانيتهم، وتنقيص من قيمتهم. فقد كان وضعهم في المزداد امتحانا عسيرا لهم ومؤلما أشد الإيلام، ولم يكن بالمفاجئ ذلك الانطباع السيء الذي تتركه البركة (أي السوق) على الزائر¹⁵⁷. ذلك أن أسلوب فحص "الرقيق" السوداني في أسواق النخاسة من أجل كشف خلو "العبد" من أية عيوب محتملة أو مخفية من قبل السماسرة مما يعرضهم لفحص دقيق¹⁵⁸ في جميع الأماكن دون مراعاة لإنسانيتهم، يعد من بين أفظع أشكال الاحتقار التي تحط من كرامة الإنسان. دون أن ننسى حرمانهم من أدنى الحقوق، وعلى وجه الخصوص في الحقبة المرابطية، كحق تسمية أنفسهم بأسماء الأشخاص الأحرار حيث يختار لهم من الأسماء ما يناسب "الرقيق"¹⁵⁹. هذا فضلا عن ضرب كرامتهم بتكليفهم أحيانا بأعمال قذرة كما نستشف من بعض أمثال العامة¹⁶⁰ على الرغم مما تحمله من مبالغة، فهي تعبير عن الصورة النمطية للإنسان "الأسود" الوافد من جنوب الصحراء في الذهنية المغربية التي تؤسس لها مختلف الشواهد التاريخية التي أشرنا إليها.

هذا إضافة إلى اقترانهم في أذهان العامة بوصم المرض، ويعتبرون تهديدا وخطرا على حياة الإنسان "الأبيض". وشفيعنا في ذلك ما يخبرنا به البكري¹⁶¹ حول منطقة قرب وادي سبو التي يسكنها "السودانيون" فقط حيث يقول " فإذا ما دخلها أبيض أصابه مرض، وإذا رأى أهلها رجلا أبيض استغربوا". وليس ذلك بالأمر الغريب، فمن الطبيعي أن تكون هذه الفئة عرضة للأمراض التي تكون سببا في هلاكها، لأنها فئة مهمشة ولم يتم ضمان حقوقها كالحق في الصحة كما تشير إلى ذلك بعض كتب النوازل.¹⁶² ويظهر ذلك بوضوح من خلال طبيعة الأدوار والمهام الحيوية التي تنهض بها هذه الفئة داخل المجتمع، فهي مهام تجعلها عرضة للاستغلال الفظيع في الأعمال الشاقة دون توقف ولا انقطاع لدرجة أن "العبد" لا ينتهي من عمل إلا ووجد عملا آخر ينتظره¹⁶³. ولنا أن نتصور تأثير ذلك الجهد المبذول على صحة الإنسان البدنية والنفسية في ظل غياب شروط العمل المناسبة من تغذية وراحة... إلخ.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن هذه الأوضاع الاجتماعية مؤشر دال على مكانة ووضعية "الرقيق" الاجتماعية الدونية، على خلاف باقي الفئات الأخرى، في الهرم الاجتماعي. فاعتبارهم ملكاً خاصاً أو مشتركا أو عموميا أو خدما أو يدا

¹⁵⁵: أبي الوليد أحمد بن أحمد بن رشد (المالكي القرطبي)، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق وجمع وتعليق الطاهر التليلي (المختار)، الثاني،

دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، ص. ص. 1580-1328.

¹⁵⁶: مؤلف مجهول، الحلل، المصدر السابق، ص. ص. 26-27.

¹⁵⁷: الناجي (محمد)، المرجع السابق، ص. 243.

¹⁵⁸: Oliel (J)., *les Juifs au Sahara, Le touat au moyen âge*, collection CNRS histoire, Paris, CNRS, 1991, p.66.

¹⁵⁹: Jehel (G)., *la méditerranée médiévale, de 350 à 1450*, collection cursus histoire, Armand colin, Paris, 1992, p.105.

¹⁶⁰: القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، المصدر السابق، ص. 219. ويذكر في هذا الإطار مثال: " عفر خذ بيد سيدك يخرأ" مثل رقم 1713.

¹⁶¹: البكري (أبو عبيد)، كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزء الخامس من المسالك والممالك، حققه وترجمه للفرنسية، دوسلان، باريس، 1965، ص. 87.

¹⁶²: القادري بوتشيش (إبراهيم)، المرجع السابق، ص. 197.

¹⁶³: القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، المصدر نفسه، ص. 229. ويذكر في هذا السياق مثال: " اطلق الفاس خذ المصحح" (مثل رقم 442)

عاملة أو جندا أو جوارى...، ساهم في تأسيس هوية اجتماعية موصومة اقترنت بصور الإهانة والتشريد والتجوع والقتل والأعمال الشاقة والقذارة... إلخ. فلم تقتصر معاناة هذه الفئة عند هذا الحد، بل تعددت أشكالها ومظاهرها واختلفت باختلاف الأزمنة والأمكنة. غير أن المؤكد أنهم عاشوا وضعية نفسية صعبة شعارها الحرمان والقسوة، فلم يرحمهم العامة الذين يتقاسمون معهم وضعية التهميش نفسها، بل صبوا جام غضبهم عبر أمثالهم وخطاباتهم ونكتهم على هذه الفئة، ولعل ذلك ما نستشفه من الأمثال الشعبية وبعض النوازل الفقهية التي تذكر أن "السود" يشكلون مادة دسمة للسخرية والاستهزاء¹⁶⁴ بين فئات المجتمع، لاسيما في لحظات العنف والنزاع التي يتم فيها التفرغ عن المكبوت الجماعي، حيث يتم نعت بعضهم البعض بصفات العبودية والرق بغرض التنقيص من قيمتهم كأشخاص.

ومن صور هذه السخرية في الذهنية المغربية التي توحى بفكرة دونية الإنسان "الأسود" (المهاجر الأسود) النعوت والألقاب ذات الرمزية المرتبطة بالعبودية، وهي ألقاب لازالت حاضرة في خطابنا، ونستعملها- بوعي أو بدون وعي- في تواصلنا مع الإنسان "الأسود" المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء، وهي ألقاب تحمل من المعاني والدلالات وصما تجاه هذه الفئة. فلازلنا نستعمل لفظ "الحرطاني"¹⁶⁵ أو "أسوقي" "إسمخان" أو الصحراوي "... إلخ. ويرجع تفسير استعمال هذه الألفاظ إلى جذورها في الماضي، وإلى الأحداث المؤسسة لهذه الصورة النمطية "للأسود" كما سلف. فتداول هذه الألقاب سواء بين فئات المجتمع، أو "في النصوص التاريخية" عنصر يخفي نوعا من التراتبية الاجتماعية بين الإنسان "الأبيض" و "الأسود" وهي تراتبية وليّ زمنها. فلقب "الصحراوي" على سبيل المثال لا الحصر، حسب ما وقفنا عليه، يدل على المجال الجغرافي الذي عُرف باستقرار هذه الفئات كإشارة ضمنية على الجنوب المغربي أو جنوب الصحراء. وتذكر الطوبونيميا في الجنوب الأحياء باستمرار بهذا الأمر.¹⁶⁶ أما لقب "الحرطاني" فتذكر مجموعة من المصادر التاريخية إشارات ومعطيات حول هذا اللفظ، ومنها ما ذكره صاحب الاستقصا بقوله: "اعلم انه قد وقع في هذه الأخبار لفظ الحرطاني، ومعناه في عرف أهل المغرب: العتيق، وأصله الحر الثاني، كأن الحر الأول هو حر أول وهذا العتيق حر ثان، ثم كثرت استعماله على الألسنة فقبل الحرطاني على ضرب من التخفيف"¹⁶⁷.

يتضح من نص الناصري أن مصطلح "الحرطاني" لا يأخذ أبعادا سلافية إثنية بقدر ما هو مصاغ في إطار عُرفي،¹⁶⁸ بمعنى أن المغاربة درجوا على إطلاق لفظ "الحرطاني" على من كان "عبدا" ثم اعتق، فظل في أعين ومخيال الناس متسما بسمات العبودية رغم حصوله على الحرية، ولم يكن قط في نفس القدر والمكانة مع الذين هم "أحرار بالطبع". ولعل هذا التصور يتحكم بشكل كبير في طبيعة تمثل المغاربة للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء الجدد في المغرب الراهن، لأنهم من أصول جغرافية كانت مصدرا "للرقيق" في الذاكرة الجماعية المغربية، وثانيا لكون بشرتهم "الأسود"، مما يعني أننا نعيش نوعا من ثقافة الانحياز اللوني "للأبيض" في مقابل "الأسود".

¹⁶⁴: الونشريسي (أحمد بن يحيى)، المصدر السابق، ص. 514.

¹⁶⁵: Lahnite (A),. *Le Souss géographique, historique et humain, la politique berbère du Protectorat français au Maroc (1912-1956)*, Vol. T.2. l'Harmattan, Paris, 2011, p.41.

يميز "أبراهم لهنتيت في هذا الصدد بين الحرطين أو "العبيد" كفئة ناتجة عن التزاوج بين الأمازيغ والسود وفئة السود "إسْمُكَاُن" القادمين من بلاد السودان واعتبر أن وضعيتهم لا تتحكم فيها الاعتبارات الإثنية أو الأصل بقدر ما تتحكم فيها المشاكل السياسية والاجتماعية.

¹⁶⁶: السوسي (محمد المختار)، خلال جزولة، تطوان، مطبعة المهديّة، 1959، ص. 4-17-84.

¹⁶⁷: الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الجزء السابع، المصدر السابق، ص. 58.

¹⁶⁸: كول (ماك)، الروايات التاريخية عن تأسيس سجل ماسة وغانة، تعريب وتعليق الحمداوي (محمد)، دار الثقافة، البيضاء، (د.ت)، ص.

وفي السياق ذاته، لم يكن عبثاً أن يحمل "عبيد" الجنوب المعتقون إلى يومنا هذا اسم "اسوقين"؛ أي أهل السوق¹⁶⁹، وهي عبارة تبطن أنهم كانوا من السلع المعروضة في أسواق النخاسة، واستمرار تداول هذا النعت يكشف عن التمثلات الثقافية التي تكمن في مخيال الناس، وتحدد موقفهم من الآخرين "السود" على الرغم من أنهم أشخاص أحرار بالفطرة. وعلى صعيد آخر، فمن الفئات التي عانت من مختلف أشكال الوصم في الإستغرافيا المغربية التقليدية فئة الجنود والنساء المهاجرات من بلاد السودان. فقد اتسمت حياة الجنود "السود" منذ العهد المرابطي وما بعده بالقسوة في فترات الحروب، وظلت وضعيتهم الإجتماعية العامة صعبة.

وفي هذا الإطار، يقدر أحد المؤرخين¹⁷⁰ أن عدد الذين لقوا حتفهم من "السودانيين" أثناء حروب المرابطين مع الموحديين بلغ ثلاثة آلاف. ويمكن تفسير ذلك باقتران صورتهم في المخيال الإجتماعي بالقوة الجسمانية والبطش والقدرة على المقاومة والحرب. ولا شك أن تجربة جيش "عبيد البخاري" مع السلطان العلوي المولى إسماعيل الذي كون هذا الجيش من العنصر السوداني المستقر بالمغرب، تبعاً لما فعله السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي، لخير دليل على ذلك. فنظرة السلطان لهؤلاء الجنود "السود" تحكمها خلفية إجتماعية تتمثل في تخيلهم كوسائل للحرب، وكذوات تتميز بخصائص جسمانية قابلة للتطويع والضبط والخضوع والهيمنة، وليس باعتبارهم ذوات إنسانية حرة غاية في ذاتها. ولعل ما يغذي مثل هذه التمثلات والصور النمطية هو ما أنتجته الثقافة العربية والإستغرافيا المغربية بالخصوص من صور وتمثلات حول الآخر "الأسود". ومن النصوص التاريخية الشاهدة على ذلك التي تكشف عن حجم هذه الصور النمطية السلبية ما نلمسه في رسالة الجاحظ المشهورة¹⁷¹ التي حاول فيها أن ينتصر لمركزية "السود" على "البيض" بناء على قوتهم الجسمية وليس العقلية والفكرية، مما يكشف عن مستوى تجذر مثل هذه الصور النمطية في مخيال الناس (سواء البيض أو السود). وهو ما يعني أن تغيير هذه التمثلات رهين بتغيير عناصر الواقع التي أنتجتها وإدراك الفرد لها.

هكذا يتضح أن هذه السمات الخاصة بالجنود "السود" في المخيال الإجتماعي تكشف عن المرتبة الإجتماعية التي يحتلوها في سلم الهرم الإجتماعي، والتي تفرض عليهم أن يحاربوا في الصفوف الأولى وأن يستعملوا كدروع بشرية للتصدي للهجمات. ومن نتائج ذلك ارتفاع نسب الموت فيهم، بل وتعريضهم للتجوع والقتل شأنهم في ذلك شأن باقي الفئات المهمشة بالمجتمع المغربي. ويظهر ذلك بوضوح في فترات الحصار كالحصار الموحدى لمدينة مراكش¹⁷² على سبيل المثال، حيث تشير المصادر أن ما تبقى من السودانيين في هذا الحصار حصده سيوف الموحديين بعد فتح المدينة وقد بلغ عدد القتلى أكثر من سبعين ألف قتيل¹⁷³؛ أي حوالي ثلثي سكان المدينة تعرضوا للإبادة طيلة ثلاثة أيام¹⁷⁴. ومن المرجح أن تكون الفئة الأكثر تضرراً عامة الناس التي تتشكل من المهمشين والفقراء والغرباء و"العبيد" السوداني الذين يشتركون الوضعية الإجتماعية نفسها، فأبسط ما يمكن قوله هو صعوبة مقاومتهم لظروف الحصار أو الحرب، مما يعرضهم أكثر للهلاك والمعاناة النفسية كما يتضح من الإشارات التاريخية السابقة.

ومن علامات التمييز والإقصاء الإجتماعي كذلك التي عانت منها فئة الجنود "السود"، وباقي الفئات الأخرى، التمييز من حيث السكن. ويظهر أن وجودهم واستقرارهم بمدن المغرب الأقصى كمراكش على سبيل المثال ارتبط بأحياء خاصة بهم.

¹⁶⁹: الناجي (محمد)، المرجع السابق، ص. 244.

¹⁷⁰: ابن عذاري المراكشي، البيان، المصدر السابق، ص. 84.

¹⁷¹: الجاحظ (عمرو بن بحر)، رسائل الجاحظ، رسالة فخر السودان على البيضان، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة الجاحظ، (د.ت)، ص. 173 – 227.

¹⁷²: ابن عذاري المراكشي، البيان، المصدر السابق، ص. 27. مؤلف مجهول، الحلل، المصدر السابق، ص. 138.

¹⁷³: مؤلف مجهول، نفسه، ص. 139.

¹⁷⁴: ابن عذاري المراكشي، المصدر نفسه، ص. 28.

ففي مدينة مراكش استقروا بأحياء "العبيد" التي توجد بالقصبة¹⁷⁵، وقد تكاثرت عددهم حتى امتزجوا واختلطوا بالسكان. ومن علامات ذلك امتلاك فئات من السكان "للعبيد" السوداني كما نفهم من قول ابن القطان كما تقدم. ويعزى ذلك لمرتبهم الإجتماعية ولدونيتهم في نظرة وذهنية المجتمع، الشيء الذي عطل مسار اندماجهم الإجتماعي وظلوا يعيشون مع باقي الفئات المهمشة في أدنى السلم الإجتماعي. ويبدو أن هذا الواقع الإجتماعي لفئة "العبيد" لازال يعطل مسار اندماج المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الجدد في المجتمع المغربي، حيث يلجأ هؤلاء للعيش في أحياء سكنية هامشية أشبه بـ "غيتوهات" إفريقيا.

ومن جانب آخر، فمن الصور النمطية السلبية التي ترسخت منذ عقود في مخيال الناس حول الآخر "الأسود" الوافد من إفريقيا جنوب الصحراء، والتي لا زالت تطارد المهاجرين الجدد في حياتهم اليومية بالمغرب، اقتتان صورتهم بأعمال اللصوصية والخوف والترهيب. ولا غرابة في ذلك مادامت صورة الآخر الأسود في الإستغرافيا المغربية التقليدية تقترن باللصوصية، وخير دليل على ذلك ما نستشفه من نصوص تاريخية حول مدينة مراكش، فعند صاحب المعجب مثلا يذكر أن مراكش سميت "بعبد أسود" اتخذ هو وجماعته من مجال مراكش موضعا لممارسة أعمال اللصوصية والعداء نتيجة انتشار فكرة الغيضة المخوفة التي كانت هي موضع مراكش¹⁷⁶، الأمر الذي يفسر ربما درجة "رهاب الأجانب" الذي يعبر عنه بعض المغاربة في علاقتهم بالمهاجرين من جنوب الصحراء، مما يؤثر سلبا على مسار اندماجهم في المجتمع المغربي.

أما فيما يخص النساء المهاجرات فوضعتهن الإجتماعية لا تختلف كثيرا عن فئة الجنود "السود"، فقد تأثرت المرأة المهاجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب، في الماضي والحاضر، بشكل كبير بضخامة التمثيل الذي أنتجته الثقافة المغربية عبر الزمن الطويل. فتمثيلات الناس تجاه المرأة "السوداء" عموما والمهاجرة بالخصوص محكومة بخلفية مسبقة تعكس سلبية واضحة تجاه الأجانب. ويرجع السبب في ذلك للوضع الإجتماعية للمرأة "السودانية" المستقرة بالمجتمع المغربي. فقساوة وصعوبة الحياة هي عنوان حياتها اليومية، إذ ارتبطت صورتها في الذهنية والإستغرافيا المغربية التقليدية معا بصور نمطية كإمتهان حرفة البغاء، أو التسول، أو أعمال الطبخ، أو الغناء واللهو. ويلاحظ أن ما فرض عليها ممارسة هذه المهنة راجع بالأساس حسب أحد الباحثين المغاربة¹⁷⁷ إلى اعتبارها من السلع التي تباع وتشتري في السوق، وغالبا ما يشكل معيار الجسد الجميل محفزا لشرائهن لأغراض منزلية أو جنسية أو غيرها، أو عدم الرغبة فهن من قبل زبناء أسواق النخاسة، مما يدفعهن للتسكع في الغابات غير آبهات بما قد يلحقهن من ضرر أو اللجوء إلى ممارسة الغناء في الأعراس مقابل أجور زهيدة، وأحيانا يزوجن بين حرفة الغناء والبغاء كلما رغب الأسياد في أجسادهن.¹⁷⁸

ومما تبوح به المصادر التاريخية، حسب ما وقفنا عليه، أن بعض "الخادمت" السودانيات لم يشفع لهن موقعهن داخل قصور ومنازل الأسياد في الحماية وضمن الكرامة، بل كثيرا ما تعرضن لمختلف ضروب المهانة والاحتقار كما يستنتج من إحدى النصوص الزجلية التي تقول: "سخط الله على بني قوقو"¹⁷⁹، والتي تعبر عن طريقة تعامل السيد مع خادمته

¹⁷⁵: جلاب (حسن)، مراكش مباحث في التاريخ والحضارة، في إطار مشروع مراكشيات، (دراسة وتحقيق)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، مراكش، 2016م، ص. 30.

¹⁷⁶: المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب (من لندن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين)، ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته سعيد العريان (محمد) والعربي العلمي (محمد)، مطبعة الإستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1949، ص. 100. ابن خلكان، وفيات الأعيان، الجزء السابع، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994، ص. 113.

¹⁷⁷: الناجي (محمد)، المرجع السابق، ص. 74-75.

¹⁷⁸: الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، الجزء الرابع، ص. 270. والجزء الخامس، ص. 36-37-295.

¹⁷⁹: ابن قزمان، ديوان ابن قزمان: إصابة الأغراض في ذكر الأغراض، تحقيق وتصدير كورينتي (فيدريكو)، تقديم علي مكي (محمود)، المجلس الأعلى للثقافة، المكتبة العربية، (د.ط)، (د.ت)، ص. 276. الغرناطي (أبو حامد)، تحفة، المصدر السابق، ص. 40. في ضوء راوية لابن قزمان

بالسبب والشتيم، مما يكشف عن معانتهن من تعسف أسيادهن بسبب أهوائهم ورغباتهم. هذا فضلا عن تكليفهن بمهام تلقين المبادئ الأولية للجنس للذكور البالغين، حيث يُقدّم من هدايا لهم من قبل الأعيان أو الأمراء¹⁸⁰. وفي هذا الإطار، يزعم لوموان أن " الأسر الغنية كانت ترسل بأبنائها، قبل سن الزواج، إلى بيت صغير مع "زنجية" ممن تكون محل ثقتهم"¹⁸¹. ولعل ما يفسر ذلك الوصم الذي تعاني منه المرأة السودانية لون جسدها، فوصم اللون "الأسود" في مسار اندماج المهاجرين "السود" في المجتمع المغربي عامة أضحى "لعنة" إجتماعية في مخيال الناس طاردت المرأة السودانية المهاجرة، في الماضي والحاضر، سواء في الخطاب التداولي بين فئات الشعب من خلال ألقاب ونعوت عنصرية ك (عزبة، كحلوشة ... إلخ)، أو في حقوقها كحق الزواج بمن تريد.

ومن الإشارات التاريخية التي تكشف عن وصم لون البشرة "الأسود" في مخيال الناس ما جاء عند التسولي¹⁸² في قوله: " والبنت من منبت وضيع هي الخادم السوداء والمسلمانية (البلدية) والمعتقة"، وهو نص يبطن نوعا من التمييز الاجتماعي بناء على اللون باعتباره معيارا محددًا للأصل الاجتماعي والشريف وللروابط الإجتماعية. ولعل ما يعزز هذا الموقف ما أورده الوزاني بخصوص الزواج حيث أكد " أن البيضاء ليست من مناكح السمر أو السود"¹⁸³ ولو هي ذات جمال ومال ومسلمة. فلا حق للمرأة "السوداء" في أن تتزوج برجل "أبيض" وإن جرى وحدث ذلك فهو بمثابة انتكاسة إجتماعية، بل وصمة عار على الإنسان "الأبيض" عامة ولعنة تطارد هذا الرجل وعائلته مدى الحياة. وهو ما تعكسه بوضوح نازلة أوردها الوزاني بفاس قائلا: " إن تزوج المولى وهو المسى عندنا بالحرطاني - بالمرأة الشريفة - عيب كبير ومعرفة عظمى، فيجب ألا يكون كفوًا قطعاً"¹⁸⁴. إن هذه النوازل تكشف درجة مركز "الأبيض" في مقابل تهميش "الأسود" لا لشيء سوى لونه ولأصله الاجتماعي؛ فالأبيض "له أصل وشرف وعزة، غير أن كرامته في نظرة وذهنية المجتمع مهددة بالزواج من الإنسان "الأسود" الذي لا قيمة ولا أصل له، بل ويعيش انحطاطا اجتماعيا. وهو ما يؤكد أن سؤال الهوية في مسار اندماج العنصر السوداني في المجتمع المغربي ظل حاضرا بقوة كما تشهد على ذلك مختلف الشهادات التاريخية التي وقفنا عندها في الإستغرافيا المغربية القديمة.

لهذا يظهر أن الشرف في مخيال الناس يقترن باللون الأبيض والمركز الاجتماعي وهو ما يحدد مكانة الإنسان "الأبيض" مقارنة بالإنسان "الأسود" في الثقافة العربية والمغربية بالخصوص. ولا شك أن اندهاش المجتمع المغربي في الماضي والحاضر من مثل هذه الزيجات المختلطة، بالرغم من أنها علامة على بداية الإنصهار والاندماج الاجتماعي، واعتبارها من الوقائع الإجتماعية النادرة التي تستحق الثناء لدليل على تجذر هذه النظرة الدونية للعنصر "الأسود" في مخيال وذهنيات الناس.

ومن مظاهر الوصم المرتبط بالمهاجرات السودانيات اقتران صورتهم في الإستغرافيا المغربية التقليدية و في التجربة المعيشة للناس بالمطبخ وبالخدمات المنزلية الشاقة. فقَدَر المطبخ والعمل المنزلي لا زال قرينا بصورة المهاجرة الإفريقية القادمة من جنوب الصحراء في المغرب الراهن، ولا زالت بعض العائلات المغربية حريصة على البحث عن مهاجرة إفريقية من جنوب

يقول في قصيدته الزجلية رقم 88، بأن زائرا أتاه إلى المنزل، فأمر خادمته السودانية بالتظاهر بأن سيدها نائم، ولكن بعد أن تبين له أن الزائر جاء يحمل له قدرا من الذهب، استنكر ما فعلته خادمته وشتمها قائلا: "سخط الله على بني قوقو...". ويعتبر صاحب تحفة الألباب أن بني قوقو "أخطر نوع بشري" في بلاد السودان فالكل ينتفع بهم في الخدمة والعمل لإقوقو فلا خير فهم إلا في الحرب!

¹⁸⁰: الناجي (محمد)، المرجع نفسه، ص. 88.

¹⁸¹: الناجي (محمد)، المرجع السابق، ص. 88.

¹⁸²: التسولي، نوازل التسولي، مخطوط رقم 798، الخزانة الحسنية بالرباط، الجزء الثالث، ص. 287. الناجي (محمد)، نفسه، ص. 147.

¹⁸³: أبي عبد الله سيدي محمد المهدي الوزاني، النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجزء الثاني، 1992م، (د.ط)، ص. 189-190.

¹⁸⁴: المصدر والصفحة نفسها.

الصحراء أو مغربية منحدره من الأقاليم الجنوبية الصحراوية كخدمات منزليات. ويفسر ذلك بالرمزية التاريخية التي عرفت بها النساء من أصول إفريقية في النصوص التاريخية. ويشهد على ذلك ما أورده البكري بخصوص اشتهاهن بإتقان طهي الأطعمة كأصناف الحلوات مثل الجوزنيقات والورنيجات والقاهريات والقطناف فلا يوجد أحذق بصنعها منهن¹⁸⁵. هذا فضلا عن استعمالهن كجوار لجمالهن واعتدال أجسامهن¹⁸⁶.

بناء على ما تقدم، يظهر أن الإستغرافيا المغربية التقليدية ساهمت بشكل بارز في التأسيس للصورة النمطية "للأسود" المهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب في الماضي والحاضر. ويبدو جليا أن مختلف هذه الصور النمطية السلبية ساهمت في بناء دونية "السود" في الذهنية المغربية عبر المساهمة في ترسيخ هذه الأوصاف والنوعت القدحية وتبرير التراتب الإجتماعي، الشيء الذي أثار سلبا على مسار اندماج المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء داخل المجتمع المغربي.

خلاصة

إجمالا لما تم عرضه، يمكن القول إن مسار اندماج المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، في الماضي والحاضر، رهين بمجموعة من التمثلات والمواقف القبلية التي ترسخت في الوعي واللاوعي الجمعي للمغاربة. ويظهر أنها تشكلت في أزمنة سوسيو تاريخية طويلة الأمد عاش فيها العنصر السوداني أحداث وظواهر إجتماعية مقترنة برحلة هجرته ساهمت في تشكيل هويته الإجتماعية كهوية موصومة اقترنت به في مخيال الناس. ويبدو أنها هوية ذات رمزية تاريخية مرتبطة بالعبودية وبواقع الحروب، هوية وجّهت ولا زالت توجه مواقف وسلوكات الناس تجاه هؤلاء المهاجرين بوعي أو بدون وعي.

لهذا نقر بأن تأثير رمزية الماضي على وضعية المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء المستقرين في المغرب الراهن وعلى مساهمهم الاندماجي واقع قائم الذات؛ فوضعيتهم الاجتماعية الراهنة على الرغم من أنها لا تشبه وضعية "العبيد" السوداني في الماضي، إلا أنها لازالت تتأثر رمزيا بثقل الإرث الإجتماعي والثقافي الذي تختزنه مجموعة من الشواهد التاريخية في الإستغرافيا المغربية القديمة.

وهكذا فما عاشه "العبيد" السوداني في الماضي من أحداث ووقائع مؤسسة لدونيتهم في الذهنية المغربية لا زال يلقي بثقله على حياة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب الراهن، وعلى حياة الإنسان ذي البشرة "السوداء" عموما. فما يلاحظ اليوم من الصور النمطية السلبية المقترنة بمسار حياة هؤلاء المهاجرين، سواء في طريق رحلة الهجرة أو في محاولتهم عبور الحدود إلى أوروبا أو في حياتهم اليومية بالمغرب في الشوارع أو الأحياء السكنية التي يقطنونها، ساهمت فيها بشكل كبير هويتهم الاجتماعية الموصومة في الذهنية المغربية ذات الرمزية التاريخية المرتبطة بظاهرة العبودية خاصة. هذا فضلا عن وضع المغرب الهجروي المتسم بالتركيب كبلد مصدر وعبور واستقرار للمهاجرين، الشيء الذي يغذي هذه التمثلات والمواقف من الآخر "الأسود" ويزيد وضعهم الإجتماعي صعوبة. ذلك أن المهاجرين اليوم لا زالوا ضحايا وصم إجتماعي مركب تعددت وتباينت أشكاله، فقد وصفوا بصفات هيمية ووحشية وشهوانية وفساد الخلق، ونحتت لهم تمثيلات انتقاصية وصور مشوهة تجذرت في المتخيل المغربي عامة وفي الإستغرافيا المغربية التقليدية خاصة، ورسختها ممارسات ومواقف ووقائع إجتماعية سواء في الخطاب (النوعت، النكت، الأمثال...) أو الأفعال (الإعتداءات، القتل، السرقة...)، وهي ممارسات أبانت بشكل واضح عن استمرار، ولو بشكل مُستتر، مركزية "الأبيض" في مقابل تهميش "الأسود" كانهيار واضح للمركزية الإثنية و الثقافية العربية بشكل لا منطقي وغريب.

¹⁸⁵: البكري، المصدر السابق، ص. 158. مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر عبد الحميد سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية العامة، أفق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، (د.ت)، ص. 216.

¹⁸⁶: مؤلف مجهول، نفسه، ص. 215.

من هذا المنطلق، يمكننا القول إن مواقفنا من الآخر "الأسود" المهاجر الوافد من إفريقيا جنوب الصحراء ترتوي من مقبرة اللاوعي ومن خزان لاشعوري رمزي وعقائدي وثقافي وتاريخي ضخمة بوجه تماثلتنا ومخيلنا الاجتماعي. فالتماثلات التي نحملها عن الآخر "الأسود" عبارة عن مواقف ذات خلفية وحمولة ثقافية ودينية وتاريخية واجتماعية توجه سلوكياتنا وتحدد علاقاتنا الاجتماعية بهذا الآخر. ولهذا فمسار اندماج المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب يبدأ من محاولة فهم هذه التماثلات وتفكيكها وتفسيرها والعمل على تغيير عناصر الواقع التي أنتجتها من خلال تغيير إدراك الإنسان المغربي لهذه العناصر. وكل ذلك بهدف التحرر من هيمنة "ذهنيات" الماضي والانتصار لقيم الإنسانية على مستوى بناء المسار الاندماجي للمهاجرين في المجتمع المغربي الراهن. وذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى تاريخ تأسيس وتكوين هذه التماثلات ومحدداتها السوسيوثقافية، وباستكشاف المرجعيات والأنساق التي كانت تحكم هذا المسار الطويل وتوجهه بصورة لاواعية، الأمر الذي يجعلها تفرض نفسها على الأفراد والجماعات، سواء الساكنة أو المهاجرين، دون أن تمر بوعيهم التأملية والنقدية.

لائحة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

1. ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
2. ابن القطان المراكشي، نظام الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، الجزء السادس، درسه وقدم له وحققه علي مكي (محمود)، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الثانية، 1990م.
3. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الجزء الرابع، قدم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه، التازي (عبد الهادي)، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "التراث"، 1997م.
4. ابن تومرت (محمد) (مهدي الموحدين)، أعز ما يطلب، تقديم وتحقيق طالبي (عمار)، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة العربية-الجزائر، (د.ط.)، 2007.
5. ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1418هـ، 1996م.
6. ابن خلدون (عبد الرحمان)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1956-1961م.
7. ابن خلكان، وفيات الأعيان، الجزء السابع، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994.
8. ابن زيدان (عبد الرحمان)، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية بالرباط، (د.ط.)، 1937.
9. ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي، إتخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق علي (عمر)، الجزء الثالث، نشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2008.
10. ابن سعيد (أبي الحسن علي بن موسى)، كتاب الجغرافيا، ذخائر التراث العربي، تحقيق، العربي (إسماعيل)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1970.
11. ابن سلمون الكناني (أبو القاسم سلمون بن علي)، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، مخطوط الخزانة العامة بالرباط (المغرب)، رقم 670 د، ورقة 67.
12. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق ومراجعة إحسان (عباس)، دار الثقافة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.
13. ابن قزمان، ديوان ابن قزمان: إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، تحقيق وتصدير كورينتي (فيديريكو)، تقديم علي مكي (محمود)، المجلس الأعلى للثقافة، المكتبة العربية، (د.ط.)، (د.ت.).
14. أبو العزم (عبد الغني)، "معالم المدينة الإسلامية، نموذج مراكش"، كلية الآداب الدار البيضاء: 1، دراسة صدرت في الأصل ضمن كتاب: تنسيق بوغالي (محمد)، وجلاب (حسن) وآخرون، ندوة مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، أشغال الملتقى الأول 1988، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الناشر م د ا مراكش - الأطلس الكبير، مطبعة فضالة، المغرب، المحمدية، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1989.

15. أبي الوليد أحمد بن أحمد بن رشد (المالكي القرطبي)، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق وجمع وتعليق الطاهر التليلي (المختار)، الثاني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.
16. أبي بكر بن علي الصنهاجي (البيدق)، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971.
17. أبي عبد الله سيدي محمد المهدي الوزاني، النوازل الصغرى المسماة المنح السامية في النوازل الفقهية، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجزء الثاني، (د.ط.)، 1992م.
18. أبي يعقوب يوسف بن يعي التادلي (ابن الزيات)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق التوفيق (أحمد)، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1997.
19. البكري (أبو عبيد)، كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزء الخامس من المسالك والممالك، حققه وترجمه للفرنسية، دوسلان، باريس، 1965.
20. بنشريف (محمد)، تاريخ الأمثال والأزجال في المغرب والأندلس، الجزء الأول، بحوث ونصوص، وزارة الثقافة، الرباط، (د.ط.)، (د.ت.).
21. بنمليح (عبد الإله)، "الخصاء والخصيان في بلاد المغرب والأندلس"، مجلة كنانيش، العدد: 4، الطبعة الأولى، 2000، (ص. 101-108).
22. بنمليح (عبد الإله)، الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
23. بوعلي (ياسين)، الثالوث المحرم دراسات في الدين والجنس والصراع الطبقي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1973، الطبعة الثانية، 1978.
24. التسولي، نوازل التسولي، مخطوط رقم 798، الخزانة الحسنية بالرباط، الجزء الثالث.
25. الجاحظ (عمرو بن بحر)، رسائل الجاحظ، رسالة فخر السودان على البيضان، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة الجاحظ، (د.ت.).
26. جلاب (حسن)، مراكش مباحث في التاريخ والحضارة، في إطار مشروع مراكشيات، (دراسة وتحقيق)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، مراكش، 2016م.
27. جلاب (حسن)، مراكش مباحث في التاريخ والحضارة، في إطار مشروع مراكشيات، (دراسة وتحقيق)، مؤسسة أفاق للدراسات والنشر والاتصال، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، الطبعة الأولى، مراكش، 2016م.
28. الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة حجي (محمد) و الأخضر (محمد)، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983.
29. الحموي (ياقوت)، معجم البلدان، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
30. السوسي (محمد المختار)، خلال جزولة، تطوان، مطبعة المهدي، 1959.
31. الشاذلي (مهيبة)، "جوانب من تاريخ الهجرة بالمغرب"، حقوق الإنسان والجمالية المغربية بالخارج، منشورات المجلة المغربية للدراسات الدولية، خلية دراسة العلاقات الدولية للمغرب والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، العدد الثاني، يناير 1999.
32. الشريف الإدريسي (أبي عبد الله محمد)، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، تصحيح ونشر بريس (هنري)، مكتبة معهد الدروس العليا الإسلامية بالجزائر (د. ط.)، 1957.
33. الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة 2006م.
34. الضعيف الرباطي (محمد)، تاريخ الضعيف، (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق وتعليق وتقديم العمري (أحمد)، نشر دار المأثورات، الرباط، أكدال، الطبعة الأولى، 1986.
35. الغرناطي (أبو حامد)، تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق الدكتور العربي (إسماعيل)، منشورات دار الأفاق الجديدة-المغرب، الطبعة الأولى، 1993م.
36. القادري بوتشيش (إبراهيم)، إسهامات في التاريخ الاقتصادي-الإجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تقديم العلامة الأستاذ المنوني (محمد)، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل: عدد 12، 1997.
37. القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق وشرح ومقارنة بن شريفة (محمد)، القسم الأول، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، (د.ط.)، (د.ت.).

38. القرطبي (أبي عبيد الله بن أحمد الزجالي)، أمثال العوام في الأندلس، تحقيق وشرح ومقارنة بن شريفة (محمد)، القسم الأول، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، (د.ط)، (د.ت).
39. كول (ماك)، الروايات التاريخية عن تأسيس سجل ماسية وغانة، تعريب وتعليق الحمداوي (محمد)، دار الثقافة، البيضاء، (د.ت).
40. محمد بن أبي محمد السقطي، كتاب في آداب الحسبة، تحقيق بروفندسال (ليفي) وكولان (جورج)، نشر مطبعة إرنست لورو، باريس، 1931.
41. المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب (من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين)، ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته سعيد العريان (محمد) والعربي العلمي (محمد)، مطبعة الإستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1949.
42. المراكشي (ابن عبد الملك)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، سلسلة التراجم الأندلسية، (IX)، المجلد الثالث (السفر الخامس)، حققه وعلق عليه إحسان (عباس) وابن شريفة (محمد) وعواد معروف (بشار)، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 2012، ص. 493. البكري (أبو عبيد الله)، كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، الجزء الخامس من المسالك والممالك، حققه وترجمه للفرنسية، دوسلان، باريس، 1965.
43. المقدسي (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن البناء البشاري)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مخزوم (محمد)، تقديم وفهرسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1987.
44. المقري (أبي العباس التلمساني)، أزهار الرياض في أخبار عياض، الجزء الخامس، تحقيق سعيد أعراب (أحمد) والهراس (عبد السلام)، تم طبع من طرف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، حكومة المملكة المغربية، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (د.ط)، 1980م.
45. مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه الدكتور زكار (سهيل) و زمامة (عبد القادر)، نشر دار الرشاد الحديثة، الطبعة الأولى 1399هـ- 1979م.
46. مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر عبد الحميد سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية العامة، أفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، (د.ت).
47. الناجي (محمد)، جند وخدم وسراري، الرق في المغرب، ترجمة، الغرابي (محمد)، منشورات فاليا، الطبعة الأولى، 2018.
48. الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء السابع، تحقيق وتعليق الأستاذ الناصري (جعفر) والأستاذ الناصري (محمد)، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954.
49. النويري (أحمد بن عبد الوهاب)، نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق أبو ضيف (مصطفى)، دار النشر المغربية، البيضاء، 1985.
50. الهلالي (محمد ياسر)، "السود المغاربة احتقار ام عنصرية؟"، مجلة زمان، المغرب كما كان، الطبع سي بي بي، ايدبال، الدار البيضاء، العدد: 81، يوليو 2020، ملف: هل المغاربة عنصريون؟
51. الونشريسي (أحمد بن يحيى)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، الجزء الثاني، إشراف حجي (محمد)، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية-الرباط ودار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، 1981م.
52. الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981 (الجزء الرابع والجزء الخامس).

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

1. Abitbol (M)., « le Maroc et le commerce saharien du XVIIe siècle au début XIXe siècle », ROMM, 1980, n : 30.
2. Andrea (r) , Maryse (T)., **sociologie de l'immigration**, Ed, la découverte, paris, 2003.
3. Aubin (E) , **Le Maroc d'aujourd'hui**, Librairie Armand Colin, Paris, 5, rue de Mézières, 1904.
4. Berthier (P), Bianchi (S), Marie (J)., « Un Épisode de l'histoire de la canne à sucre: les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques » In: **Annales, Economies, sociétés, civilisations**, 24e année, N. 5, 1969. (pp. 1176-1180).
5. Bourguignon (C)., **renseignements sur les tribus de la région de Tiznit ralliées au maghzen**, ADN, Protectorat Maroc, territoire et région d'Agadir, fiches et notices de tribus, Tiznit, 1913-1926.
6. Buljevac (M), Marijana (M), and Zdravka (L)., **The stigma of Disability, Croatian Experiences, Disability and Rehabilitation**, vol.34,no.9, May 2012.

7. Carcopino., **le Maroc Atlantique**, Gallimard, 1948.
8. Eugène (A) ., **le Maroc d'aujourd'hui**, Librairie Armand Colin, Paris, 5, rue de Mézières, 1904.
9. Goffman (E) ., **Stigmaté : les usages sociaux des handicaps**, Alain Kihm (trad), Collection le Sens commun, Les Editions de Minuit, Paris, 1975.
10. Jehel (G) ., **la méditerranée médiévale, de 350 à 1450**, collection cursus histoire, Armand colin, Paris, 1992.
11. Lahnite (A) ., **le Souss géographique, historique et humain, la politique berbère du Protectorat français au Maroc (1912-1956)**, Vol. T.2. l'Harmattan, Paris, 2011.
12. Le tourneau (R) ., **Fès avant le protectorat**, Casablanca, 1949.
13. Mauny (R) ., « Tableau géographique de l'ouest africain au Moyen Age d'après les sources écrites, la tradition et V archéologie », **IFAN-Dakar, Mémoires de l'I.F.A.N.**, n°:61, 1961.
14. Oliel (J) ., **les Juifs au Sahara, Le touat au moyen âge**, collection CNRS histoire, Paris, CNRS, 1991.
15. Tharaud Jean et Jérôme ., **Fez ou les bourgeois de l'islam**, choses vues, Paris, Edité par Plon, 1930.

هجرة العمالة الدولية من إقليم الحسيمة نحو أوروبا الغربية، المراحل والخصائص International labor migration from Al Hoceima to Western Europe: stages and characteristics

شريف الشرشاوي، طالب باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس-المغرب

charchaoui.ch@gmail.com

امحمد لزعر، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس-المغرب

mlazaar2013@gmail.com

ملخص : إن عملية انتقال البشر من بلد لآخر لا يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة إنسانية طبيعية وقديمة قدم التاريخ، عرفت وتعرفها كل الشعوب، وستسمر لفترات طويلة من الزمن مادام هناك تفاوت في الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. فمسلسل هجرة الريفيين إلى الديار الأوروبية لم يكن وليد الصدفة، بل كان امتدادا لحركات سكانية شهدتها المنطقة منذ عقود من الزمن، فالمعادلة بين المواد الاقتصادية الضعيفة والتزايد الديموغرافي أصبحت جد صعبة مما اضطر الريفيون للزوح داخليا من إقليم الحسيمة في اتجاه مناطق مغربية خصبة مثل طنجة والعرائش وفاس من أجل الاشتغال في القطاع الفلاحي الموسمي بالخصوص، أو نحو دول بالخارج. فابتداء من سنة 1830 انطلقت الهجرة الدولية بشكل موسمي نحو الجارة الجزائرية للعمل لدى المعمر الفرنسي، إذ دامت هذه المرحلة إلى حدود استقلال الجزائر، في ما ستأتي بداية الستينات بأهم مرحلة لهجرة العمالة الدولية المغربية نحو أوروبا الغربية التي كانت في حاجة لليد العاملة الأجنبية من أجل إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية. في هذا المقال نحاول بشكل مقتضب الإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بالهجرة الدولية ومراحلها من إقليم الحسيمة نحو أوروبا الغربية كمحور أول، ثم تحديد الخصائص السوسيواقتصادية للمهاجرين الدوليين من الجيل الأول كمحور ثان.

الكلمات المفتاحية: إقليم الحسيمة - الهجرة الدولية - أوروبا الغربية - الريف - التجمع العائلي

Abstract: The act of human movement from one country to another cannot be considered a new phenomenon. Rather, it is a natural and a very ancient human behavior, experienced by all peoples, and it will not end as long as there is a disparity in resources, work opportunities, means and ways of life, whether at the regional or international level. The series of migration from Al Hoceima region to European lands was not a coincidence. Rather, it was an extension of the population' movements witnessed by this region decades ago.

The rare economic resources could not cope with the fast demographic increase and, as a result, it was a pious hope for many Rifians to find jobs in their region, which forced them to migrate either towards fertile Moroccan regions such as Tangiers, Larache and Fez in order to work in the seasonal agricultural sector in particular, or go abroad.

In the year 1830, international migration started on a seasonal basis to the Algerian neighbor to work for the French perennial; this stage lasted until Algeria's independence. In the early sixties, the most important stage would began, the migration of Moroccan international workers to Western Europe, which was in need of foreign labor in order to restore and Build its destroyed economy after World War II.

In this article, at first, we will try to briefly answer some of the questions related to international migration and its stages from Al Hoceima region towards Western Europe , and secondly, we will determine the socio-economic characteristics of international migrants of the first generation.

Key words: Al Hoceima region - International migration - Western Euorope - Rif - Family Reunion

مقدمة

تسارعت الهجرة المغربية نحو القارة العجوز في سنوات الستينات نتيجة للنمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية بغرب أوروبا كفرنسا وهولندا وألمانيا وبلجيكا، حيث أبرم المغرب معها، اتفاقيات حول الشغل والضمان الاجتماعي¹⁸⁷، من أجل العمل في مناجم الفحم وباقي الأشغال الشاقة كبناء الجسور والطرق والسكك الحديدية، وذلك نظرا لعجزها الديموغرافي وحاجتها الماسة للقوة العاملة، لإعادة بناء اقتصادها وعمرانها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية. فعلى المستوى الوطني، وجهت السلطات المغربية الهجرة من المناطق الهشة نحو أوروبا الغربية عن طريق عقد العمل القانونية ومنح جوازات السفر، وذلك تخوفا من تفاقم مختلف القلاقل الاجتماعية التي تحدث داخل البلاد بسبب ارتفاع النمو الطبيعي للسكان وتدني الإنتاج الوطني من جهة، واستفحال ظاهرة البطالة بصفوف الشباب من جهة أخرى، نتيجة لعدم التوافق بين مختلف الأطراف السياسية، خلال مرحلة ما بعد الاستقلال.

ظلت الهجرة المغربية عامة والريفية خاصة، مكثفة إلى حدود سنة 1974، حيث ستعمل أوروبا على إغلاق أبوابها في وجه المهاجرين الأجانب نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها، لتتواصل الهجرات عن طريق التجمعات العائلية وبمجرد عمل موسمية وبطرق سرية، فيما ستظهر في أواخر الثمانينات إسبانيا كقابلة جديدة للعمال الريفيين، إثر النمو الاقتصادي الذي حققته هذه الأخيرة.

اشكلت متطلبات النهضة الاقتصادية بأوروبا الغربية بعد الحربين، أهم أسباب استيراد اليد العاملة

الأجنبية

1. بداية هجرة العمالة الريفية نحو أوروبا، طرد سكاني داخلي مقابل عوامل جذب خارجية

شكلت الفترة التي تلت استقلال المغرب وتوحيد البلاد بداية لمرحلة جديدة من تهميش الريف والساحل المتوسطي بشكل عام، نتيجة لما ورثته عن الظروف السوسيو اقتصادية بمرحلة الاستعمار الإسباني من جهة، ونظرا لغياب استراتيجية تنموية واضحة للدولة الفتية مقابل قلة الموارد الطبيعية والاكتظاظ السكاني وارتفاع البطالة بالمنطقة من جهة أخرى، وهو ما عجل بانتفاضة الريف سنة 1958-1959، أو ما سمي بـ"العام دجبل"، كتعبير عن الواقع الاقتصادي الهش بالمرحلة المذكورة، حيث أن مئات الأسر الريفية وجدت نفسها في حالة تشرد اجتماعي غير متوقع، بعدما كانت تأمل إلى تحقيق حياة أفضل بعد استقلال البلاد، والقطع النهائي مع واقع التخلف والهشاشة والاستغلال الذي كرسه المستعمر، خصوصا وأن الساكنة كانت في مرحلة الحماية تحقق بعض الموارد الإضافية عبر الهجرة الموسمية نحو الجزائر والعمل أحيانا بأوراش المعمر الإسباني أو الانخراط بجيشه.

بما أن السياسة القمعية للدولة من أجل إخماد غضب الريفيين واحتجاجاتهم سنة 1958-1959 لم تفي بالغرض، فإنها التجأت بعد ذلك إلى طرق مرنة، تخوفا من وقوع انزلاقات غير محمودة، والتي تمثلت بالأساس في التشجيع على الهجرة الدولية بناءً على الاتفاقيات المغربية الأوروبية بهذا الشأن، واستقدام المقاولين الأوروبيين والسماح لهم باختيار العمال وفق معايير تراعي بنيتهم الجسمية وقدراتهم على التحمل، عن طريق اختبارات بالمعينة والفحوصات الطبية¹⁸⁸، وذلك من أجل امتصاص القوة العاملة للفئات النشيطة والتخفيف من البطالة والاحتقان الاجتماعي خصوصا بين ورياعل من

¹⁸⁷ * اتفاقية حول اليد العاملة المبرمة بين المغرب وألمانيا في 21 مايو 1963

* اتفاقية حول اليد العاملة المبرمة بين المغرب وفرنسا في 01 يونيو 1963

* اتفاقية حول اليد العاملة المبرمة بين المغرب وبلجيكا في 17 فبراير 1964

* اتفاقية حول اليد العاملة المبرمة بين المغرب وهولندا في 14 ماي 1969

¹⁸⁸ عبد الرحمان الزكريتي، ثقافة المقاومة بالريف، مقارنة سوسيو-أنثروبولوجية للأسرة القروية واستراتيجيات تدبير الحياة اليومية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 2016. ص: 217.

الريف الأوسط وقبائل الريف الشرقي، إضافة إلى التغاضي عن زراعة الكيف والاستغلال الغابوي بمناطق كتامة وبني سدات وبني خالد بالريف الأعلى، وغض الطرف عن التهريب المعيشي بكل من سبتة ومليلية.

خلال النصف الثاني من القرن 20، أصبح المغرب واحدا من الدول الرئيسية المصدرة للعمالة، والملاحظ أن المغاربة من أكبر وأكثر الجاليات تشتتا في أوروبا الغربية¹⁸⁹، وخصوصا أبناء المنطقة الشمالية، حيث صنف إقليم الناظور سنة 1971 في المرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث عدد المهاجرين بنسبة 26 مهاجر لكل ألف نسمة، متبوعا بإقليم الحسيمة بـ19 مهاجر لكل 1000 نسمة، ثم منطقة وجدة وتازة ومكناس بحوالي 18 و14% وأخير الجنوب والجنوب الغربي بحوالي 9%، وكانت الهجرة خلال هذه الفترة فردية تقتصر فقط على الذكور الذين يتراوح سنهم بين 20 و45 سنة.¹⁹⁰

يحكي دافيد هارت أنه في أواسط سنة 1960 ظهرت وجهة جديدة للهجرة الدولية الريفية (بعد الهجرة نحو الجزائر) لتخفف شيئا من ضغط البطالة، حيث بدأت مختلف المصانع في ألمانيا الغربية تبحث عن اليد العاملة المغربية، منها مصانع الجعة مثلا، وأخرى لتجميع وتركيب أجزاء السيارات، وكان الريفيون الذين تمكنوا من أداء مصاريف الحصول على جواز السفر والرحلة إلى ألمانيا يمرّون عبر إسبانيا ثم فرنسا، فيما ظهرت في سنة 1963 وجهة أخرى استقطبت أفواجا جديدة من المهاجرين هي هولندا التي لم تكن تضع نفس القيود فيما يخص الحصة المقبولة من العمال بها مقارنة مع ألمانيا وبلجيكا، كما كانت استفادة العمال المتزوجين من خدمات الضمان الاجتماعي جيدة وإن بقيت الزوجة والأطفال بالمغرب¹⁹¹. ومنذ 1964 انجذب العديد من الوريغليين بالمناطق الجبلية ومن إكزناين أيضا إلى وجهتين ثانويتين ظهرت مؤخرًا، الأولى هي معمل تركيب سيارات سيمكا وفيات بباريس حيث يحصل العامل على 3500 فرنك في اليوم سنة 1965، والثانية في منطقة كورسيكا، وهي عبارة عن إعادة إحياء لوضعية المعمرين الفرنسيين بالجزائر سابقا حيث استقرت مجموعة كبيرة من هؤلاء المعمرين بشرق كورسيكا، ورحبوا بالعمال الريفيين في فرنسا لأنهم كانوا قد ألفوا طبيعة عملهم وشجعوها أثناء إقامتهم بالجزائر¹⁹². وقد كان اهتمام الريفيين بباقي الدول الغربية أكثر، نظرا للأجور المعمول بها والمزايا المقدمة لهم مقارنة مع فرنسا التي شهدت تأخرا في استقطاب هذه الفئة من العمال.

إلى حدود سنة 1965-1966، لم تكن نجد اهتماما كبيرا بالهجرة نحو أوروبا بإقليم الحسيمة¹⁹³، نظرا لطبيعة الوريغليين أنفسهم كمجتمع قبلي منغلِق على نفسه بشكل كبير مقارنة مع باقي المجتمعات في المنطقة.¹⁹⁴ بالإضافة إلى صعوبة الحصول على جواز سفر بالحسيمة أكثر مما هو عليه بالناظور. ويعود تاريخ أولى الإحصائيات ذات مصداقية حول هجرة الريفيين إلى أوروبا سنة 1966 حيث كان عدد المهاجرين من أيت ورياغل وإقليم الحسيمة في تلك السنة هو 2100 من مجموع الساكنة المحلية التي تقدر بثمانين ألف نسمة. في حين كان عدد المهاجرين في نفس السنة من "إكزناين" التابعة لإقليم تازة هو 1400 عامل، و"أيت ازناسن" بإقليم وجدة 3000 فرد، أما إقليم الناظور فسجل 20300 مهاجرا وهي أعلى نسبة مقارنة مع الأقاليم المجاورة.¹⁹⁵ فقد كان كل الريفيين القادرين على العمل خلال هذه المرحلة، يسعون للحصول على جوازات السفر

¹⁸⁹ هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا، هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011. ص: 16.

¹⁹⁰ بوظليب الحسين، "الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساته، مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، 2010. ص: 65.

¹⁹¹ دافيد مونتكمري هارت، أيت ورياغل، قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية، الجزء الأول، ترجمة وتقديم وتعليق محمد أوني، عبد المجيد العزوزي، عبد الحميد الرايس، منشورات صوت الديموقراطيين المغتربة في هولندا 2007. ص: 120.

¹⁹² دافيد هارت، 2007، ص: 122.

¹⁹³ تم تسجيل 7000 مهاجر ريفي من إقليم الناظور منهم 700 فقط من إقليم الحسيمة، سنة 1961. (دافيد هارت، ص: 120)

¹⁹⁴ دافيد هارت، 2007، ص: 121.

¹⁹⁵ دافيد هارت، 2007، ص: 121.

والهجرة نحو أوروبا حيث استهوتهم الأجور الجيدة التي يحصل عليها العمال هناك، وتمثلت رغبتهم الأولى والأخيرة في مغادرة قراهم الفقيرة.

جدول 1: المهاجرون القانونيون المسجلون ببعض أقاليم الشمال خلال بداية السبعينات

السنة	الحسيمة	الناظور	تازة	وجدة	تطوان	طنجة	العرائش
1972	1981	3552	2554	2025	785	326	56
1973	2611	2904	4639	2212	667	167	26
1974	2131	1626	4618	16443	---	---	108

المصدر: امحمد لزعر، 2004، ص 74

سجلت تازة ووجدة أعدادا مهمة من المهاجرين القانونيين ببداية السبعينات متفوقة على الناظور والحسيمة سنتي 1973-1974، وذلك في إطار السياسة الدولية في توزيع جوازات السفر وعقد العمل الأوروبية من أجل إفراغ المناطق المهشة بالبلاد من القوة العاملة العاطلة كمحاولة للحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية.

2. ارتفاع وتيرة التجمعات العائلية انطلاقا من سنة 1975

تتابعت الهجرة المغربية في اتجاه أوروبا الغربية بوتيرة متسارعة إلى حدود سنتي 1974 بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الصناعية إثر صدمة النفط الأولى بأكتوبر 1973، مما ترتب عنه تحول في سياسة الدول المتضررة تجاه المهاجرين، إذ أن غالبيتها اعتمدت إجراءات وقوانين تضع حدا للهجرة إليها، طاعنة بذلك في الاتفاقيات الثنائية المنظمة للهجرة، ورافق هذه التوجهات في إدارة الهجرات الدولية ميلاد قوانين جديدة تسعى إلى توفير الحياة الكريمة للمهاجرين، كسفن قوانين لم الشمل أو التجمع الأسري¹⁹⁶. إذ ساهمت هذه المواثيق الدولية¹⁹⁷ والإجراءات الإدارية، في التجمعات العائلية والسعي إلى توفير حقوق الأسر المهاجرة. وتبعاً لهذا الحدث، ارتفعت وتيرة التجمعات العائلية مسجلة تحول في التركيبة السكانية للمهاجرين، حيث ظهرت فئات الأطفال والنساء كفاعلين جدد في مشهد الجالية الريفية بأوروبا. أقبل جل المهاجرين من الجيل الأول انطلاقاً من نهاية السبعينات من القرن الماضي على تجميع أسرهم بهم نظراً لعوامل الطرد بإقليم الحسيمة، المتمثلة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية، مقابل عوامل جذب تمثلت في منح الدول الأوروبية امتيازات اجتماعية للعائلات المهاجرة كتوفير السكن والرعاية الصحية والت مدرس للأبناء. وقد مست التجمعات العائلية غالبية الأسر الريفية بما فهم أولئك الذين نزحوا من القرية واستقروا بمنازلهم الجديدة بالمراكز الحضرية.

¹⁹⁶ عبد القادر لطرش، "واقع الهجرات المغربية وتحولاتها"، ضمن مجلة "عمران للعلوم الاجتماعية"، عدد 3، الدوحة، 2013، ص: 130.

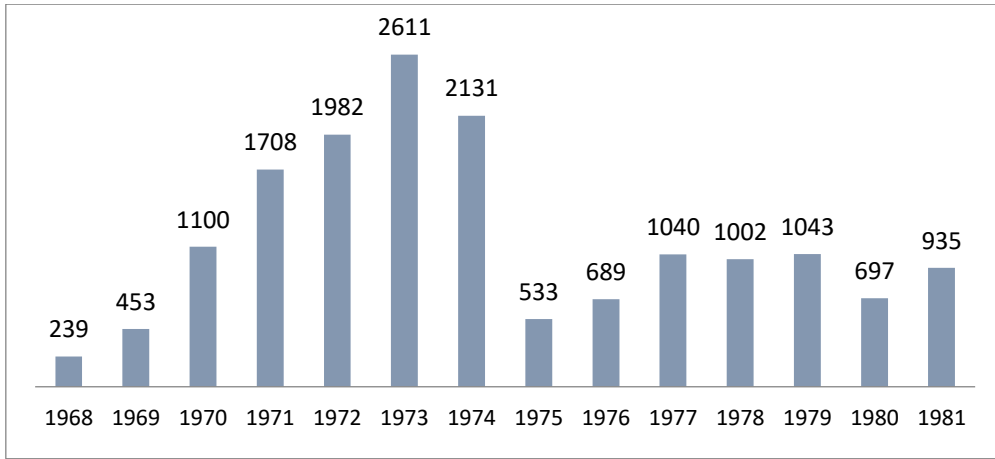
¹⁹⁷ يمكن الاطلاع على:

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 1948 الداعي إلى حفظ حق كل شخص في الزواج وتكوين أسرة.

* الميثاق الاجتماعي الأوروبي بتاريخ 08 أكتوبر 1961 الذي يدعو في مادته 19 إلى تسهيل لم شمل المهاجرين، وحسن معاملة عائلات المهاجرين.

* معاهدة الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل بتاريخ 26 يناير 1990، التي تحرص على حماية الأطفال وتوفير الجو الأسري لهم.

مبيان 1: الهجرة الدولية القانونية بإقليم الحسيمة من 1968 إلى 1981



المصدر: وزارة الشغل الرباط

بلغت الهجرة الدولية بالريف الأوسط حسب المبيان أعلاه ذروتها بين سنتي 1965 و1974، فيما سجلت أقل عدد لها سنتي 1975 و1976 نتيجة لعواقب صدمة البترول الأولى، لتبدأ وتيرة الهجرة بالارتفاع تدريجيا بعد ذلك نتيجة للتجمعات العائلية بالأساس والهجرة الموسمية نحو فرنسا إضافة إلى الهجرة نحو دول الخليج. وتبقى الأرقام المسجلة أعلاه من طرف وزارة الشغل نسبية ولا تشمل جميع العابرين لحدود البلاد وبالخصوص نحو القارة العجوز، وبالتالي فهي أقل من العدد الإجمالي الحقيقي للمهاجرين الدوليين بهذه الفترة، وذلك نظرا لنشاط ظاهرة الهجرة السرية، التي كانت إلى غاية منتصف السبعينات غير مراقبة ومرحب بها من طرف المشغلين الأوروبيين نظرا للحاجة المتزايدة لليد العاملة الأجنبية، بحيث كانت تتم في غالب الأحيان عن طريق وثائق مزورة.

إضافة إلى التجمع العائلي مع الأسرة، برزت ظاهرة جديدة وهي التجمع العائلي عن طريق الزواج من بنات وأبناء المهاجرين، والذي لقي إقبالا كبيرا من طرف مجموعة من الشابات والشباب بالخصوص، إذ وجدوا في الزواج من مهاجرة مقيمة بأوروبا الحل الأنسب لضمان المستقبل والتخلص من شبح البطالة والفقر بالريف. فقد لعبت الهجرة التضامنية بالريف عن طريق الزواج دورا هاما في ترحيل مجموعة من الشباب نحو الضفة الأخرى، فالزواج بابنة (أو ابن) العائلة أو الجيران المقيمين بهولندا أو ألمانيا أصبح من الأحلام التي تراود الشباب بالمنطقة، وفي مراحل السبعينات والثمانينات كان الآباء المهاجرون يتدخلون في زواج بناتهم ويشجعونهم على الارتباط بأبناء العائلة من المغرب كتصرف تضامني معهم من جهة، ولضمان الرقابة على بناتهم بالطريقة التقليدية بالمهجر من جهة أخرى.

كما تمثلت الهجرة التضامنية كذلك في توفير عقود عمل للأقارب عن طريق لعب دور الوساطة مع أرباب العمل، إذ أوضح استطلاع منجز سنة 1976 أن نسبة 43% من العاملين بهولندا كان قد تم تشغيلهم عن طريق الروابط العائلية والقبلية الجاري بها العمل عندهم، مما جعل عدد المقيمين المغاربة الذين شملهم الإحصاء الرسمي يرتفع بهولندا ما بين 1965 و1973، من 5500 إلى 14000¹⁹⁸.

إن واقع الهجرة الدولية للريفيين نحو البلدان الأوروبية ظل يتغير تدريجيا، فابتداء من النصف الثاني من عقد السبعينات، ستتحول حركة الهجرة الدولية من هجرة فردية مؤقتة إلى هجرة أسرية دائمة، وهذا أصبحت العودة إلى الوطن بشكل نهائي مستبعدة لجل المهاجرين الريفيين بعد تجميع أسرهم بالمهجر، وقد شكلت مزايا الهجرة المتمثلة في تمدرس أطفالهم ضمن صفوف أبناء الأوروبيين واشتغال باقي الأبناء البالغين بما فهم الفتيات بأجور محترمة، إضافة إلى الاستفادة العائلية

¹⁹⁸ أحمد أقال، "الدواعي التاريخية والاجتماعية للهجرة المغربية"، نشر ضمن "هجرة المغاربة إلى الخارج" سلسلة الندوات، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، 2000. ص:63.

من التطبيب والتعويضات العائلية، أهم أسباب الاستقرار النهائي بالمهجر مما جعل من فكرة العودة شبه مستحيلة، وخصوصا في ظل الظروف الطبيعية والاجتماعية القاسية بمختلف القرى بالريف.

3. استمرارية هجرة الريفيين نحو الخارج والاستقرار النهائي للأسر بأوروبا

ظلت الهجرة الدولية مستمرة نحو أوروبا رغم مجموعة القيود التي وضعتها أوروبا الغربية بعد أزمة النفط 1973، متخذة بذلك أشكالاً قانونية وأخرى غير قانونية، كما تم تغيير الوجهة انطلاقاً من الثمانينات في اتجاه أوروبا الجنوبية وخصوصاً الوجهة الإسبانية بالنسبة للمناطق الشمالية وإيطاليا بالنسبة لباقي المناطق المغربية. فإذا كانت الهجرة الفردية في السابق، ظلت محكومة بدافع ضمان استقرار الأسرة في القرية، فإنها تحولت في المراحل اللاحقة، وأصبحت تتم تحت دافع تحسين أوضاع أسرة المهاجر، من خلال انتقالها إلى المجال الحضري، والتخلص من بؤس حياة البادية، وفي مرحلة تالية الانتقال إلى أوروبا للتخلص من أوضاع تخلف البلد، والاستقرار بها نهائياً، لضمان مستقبل أفضل للأولاد¹⁹⁹.

وهكذا، انتقل عدد المغاربة المقيمين بالخارج من 160 ألف سنة 1968 إلى 680 ألف سنة 1982، ثم إلى 1934000 سنة 1991، ليصل سنة 2004 إلى 3089000 مهاجر موزعين بين أوروبا (2616871)، والدول العربية (282772) وآسيا وأوقيانيا (5167) وإفريقيا (5366) وأمريكا (178914)²⁰⁰.

شكلت القارة العجوز أرض جذب للمغاربة، واستمرت الهجرة نحوها بشكل تصاعدي إلى يومنا هذا متخذة مجموعة من الطرق إلى جانب التجمعات العائلية كعقود العمل الموسمية، وهجرة الطلاب²⁰¹، والهجرة السرية التي احتدت أشكالها خصوصاً بتسعينات القرن الماضي. وهكذا بلغت نسبة المغاربة المقيمين بأوروبا 90% من مجموع مغاربة العالم سنة 2012²⁰². فحسب دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2014، فإن 58% من المهاجرين المغاربة التحقوا بدول الاتحاد الأوروبي²⁰³ بدافع التجمعات العائلية، وهاجر منهم 33% من أجل العمل²⁰⁴، في ما يأتي دافع متابعة الدراسات العليا في الترتيب الثالث من أجل الهجرة نحو أوروبا²⁰⁵. علماً أن العمال الموسمين يشكلون أعداداً هامة ضمن باقي الفئات المهاجرة بدافع العمل، فقد التحق 10 آلاف عامل موسمي سنة 2012 بكل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا²⁰⁶.

أما مجالياً فيصعب تحديد عدد المهاجرين بشكل رسمي ودقيق من إقليم الحسيمة نظراً لغياب هذه المعلومات المفصلة لدى المؤسسات المعنية كمجلس الجالية المقيمة بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني للمهاجرين، إلا أنه يمكن الاستعانة بنتائج بعض الأبحاث التي أشارت إلى وجود أكثر من 30000 مهاجر من إقليم الحسيمة بكل من أوروبا والدول العربية سنة

¹⁹⁹ عبد الرحمان الزكريتي، "الهجرة الخارجية وتحولات دوافعها الاجتماعية: حالة جماعة آيت قمر القروية بالريف"، الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 38، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 2014. ص: 203.

²⁰⁰ "مستقبلية مغرب 2030، أية ديموغرافيا"، المندوبية السامية للتخطيط، 2007. ص: 22.

²⁰¹ استقر 3000 طالب مغربي بمختلف دول العالم سنة 2010 بعد إنهاء متابعة دراستهم، فيما تجاوز مجموعهم 51000 سنة 2012 عبر العالم (OCDE (2016), Talents à l'étranger, p: 46/162)

²⁰² إبراهيم كيدو، إبراهيم واحمان، نادية عاتقي، حسناء طنورجي، "أطلس مغاربة العالم 2015، الخصائص العامة"، إصدار: مجلس الجالية المغربية بالخارج، إشراف الدكتور إبراهيم كيدو، الدار البيضاء-2015. ص: 15.

²⁰³ ألمانيا وهولندا غير معنيين بهذا البحث.

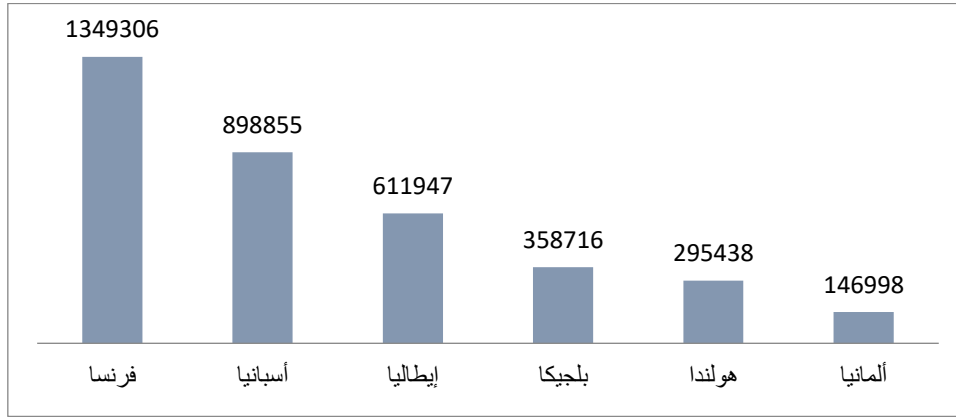
²⁰⁴ OCDE (2016), Talents à l'étranger : Une revue des émigrés marocains, Editions OCDE, Paris. P : 45.

²⁰⁵ 29000 طالب سنة 2012 بفرنسا، 6000 طالب سنة 2014 بإسبانيا، و 5600 بألمانيا (OCDE (2016), Talents à l'étranger, p: 47)

²⁰⁶ OCDE (2016), Talents à l'étranger : Une revue des émigrés marocains, Editions OCDE, Paris. P : 16.

1987، بحيث أن 16000 على الأقل منهم من بني ورياغل²⁰⁷، فيما أشارت أبحاث أخرى إلى 40000 مهاجر بدول أوروبا من إقليم الحسيمة سنة 1989، حيث ارتفع العدد إلى 63712 سنة 1996 ثم إلى أكثر من 126050 سنة 2001²⁰⁸.

مبيان 2: توزيع المغاربة المقيمين بالخارج بالدول الأوروبية سنة 2014



Source: Omar Samaoli, 2018. p :73

في غضون العقد الأخير (2002-2012) سجل نمو عدد المغاربة القاطنين بأوروبا زيادة إجمالية مرتفعة بلغت حوالي 872871 فردا، حيث انتقل العدد من 2185167 إلى 3058038 فردا، أي ما يعادل 3.7% كنسبة نمو سنوي²⁰⁹. وإذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى في احتضان المهاجرين المغاربة على المستوى العالمي متبوعة بإسبانيا وإيطاليا ثم بلجيكا وهولندا وألمانيا حسب إحصاءات سنة 2014.

تتميز البنية العمرية للمهاجرين المغاربة بأوروبا بطابع الفتوة، وهيمنة الفئات العمرية القادرة على العمل، وبالنظر إلى توزيعها حسب بلد الإقامة، تتبين النزعة نحو توازن جلي ما بين الذكور والإناث في فرنسا، وهولندا، وبلجيكا، وذلك بسبب النمو المتنوع للهجرة المغربية بهذه البلدان في الاتجاه الذي عزز توازن البنية حسب الجنس، وعلى العكس فإن بنية المهاجرين المغاربة بإسبانيا وإيطاليا غير متوازنة، بسبب استمرار خاصية الذكورة المميزة للمغاربة المتوافدين بكثرة على هذين البلدين²¹⁰ وذلك لكون البلدين حديثين في الهجرة (Migration) ويستقبلان هجرة فردية مكثفة، 45% بإسبانيا و53% بإيطاليا (إلى حدود سنة 2014)، مقابل 14% فقط بفرنسا و18% ببلجيكا²¹¹.

إن الهجرة الدولية لدى الريفيين والمغاربة بشكل عام نحو أوروبا لا يمكن استثنائها من قاعدة الماكرواقتصاد العالمي والإطار التفسيري الكلاسيكي لهذه الظاهرة الذي ينبي على الثنائية القائمة على مجال طارد وآخر جاذب (Push out/ Pull up)، حيث تنطلق الهجرة من دول الطرد المتخلفة في اتجاه دولة الجذب المتقدمة، نظرا للاختلال في توزيع الثروة بين هذه الدول، إذ تؤكد الدراسات السكانية والاقتصادية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الدول النامية، وخلال 30 سنة الواقعة بين 1965 و1995م، لم يتحسن مستوى المعيشة فيها على الرغم من تطبيق خطط تنموية دائمة، نتيجة لزيادة السكان من جهة، ولتعدد وتعقد أساليب الاستقلال والتبعية للدول المتقدمة، فتوزيع الثروة في العالم أصبح أكثر

²⁰⁷Lazaar M'hamed. Conséquences de l'émigration dans les montagnes du Rif Central (Maroc). In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 3, n°1-2, 1er-3e trimestre 1987. P :99.

²⁰⁸محمد حمجيق، "الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط"، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ظهر المهراز، فاس، 2002.ص:26.

²⁰⁹"أطلس مغاربة العالم 2015، الخصائص العامة"، ص:23.

²¹⁰"أطلس مغاربة العالم 2015، الخصائص العامة"، ص:69.

²¹¹OCDE (2016), Talents à l'étranger : Une revue des émigrés marocains, Editions OCDE, Paris. P : 45-46.

اختلالاً، إذ أنه في عام 1965 كان نصيب الدول المتقدمة (30% من سكان العالم) من الناتج الإجمالي العالمي يشكل حوالي 70%، فيما شكل نصيب الدول النامية (70% من سكان العالم) 30% فقط.²¹²

II. الخصائص السوسيو اقتصادية للمهاجرين الريفيين من الجيل الأول

1. هجرة فردية ذكورية للفئات غير المتعلمة

بما أن أوروبا كانت في حاجة إلى سواعد المهاجرين من أجل إعادة بناء اقتصادها، خصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أقدمت على تشغيل العمال المغاربة الملتحقين عن طريق عقود عمل حسب مختلف الاتفاقيات الموقعة مع المغرب بأواسط الستينات، والملتحقين كذلك عن طريق جوازات السفر المسلمة لهم من طرف السلطات المغربية، كما تم تشغيل المهاجرين السريين منهم، إضافة إلى الليونة في تسوية الوضعية القانونية لهذه الفئات من المهاجرين. ونظراً لعوامل الطرد السكاني المتعددة بالريف الأوسط، فقد هاجر الآلاف من شبان المنطقة، وغالباً ما كانوا يقصدون أبناء عائلاتهم وجيرانهم ويتجمعون بنفس الأقاليم الأوروبية بناء على وظيفة الشبكة في الهجرة التي تسهل عليهم العملية وتساعدهم على التخفيف من تكاليف الانتقال والاستقرار بمجتمعات البلدان المستقبلية²¹³، خصوصاً في مرحلة الوصول والبحث عن العمل.

مست الهجرة الدولية الفئات الشابة من الذكور النشيطين، حيث لم يكن سن أغلبهم يتجاوز 25 سنة²¹⁴ نظراً للسياسة التي كانت تنهجها الدول الأوروبية أثناء عملية الاستقطاب من أجل استغلالها في الأعمال الشاقة التي كانوا يزاولونها كشق الطرقات والعمل بالمناجم والحقول الفلاحية، فبعد حصولهم على جوازات السفر، توجهوا نحو أوروبا، هرباً من الفقر وبحثاً عن فرص العمل التي كانت نادرة بالريف. فقد كان الهدف الأول والأخير من هذه الهجرة هو تحسين دخلهم وضمان قوت العيش لأسرهم، بحيث كانت هجرة فردية مؤقتة، تتم العودة مرة في السنة أو السنتين بشكل دوري، لزيارة الأهل والبلد وجلب النقود التي تم توفيرها للعائلة، وقد همت هذه الظاهرة في أول الأمر الفئات الفقيرة غير المتعلمة من المجتمع الريفي بحيث كان غالبيتهم ممارسين للفلاحة وتربية الماشية محلياً، أو مياومين مؤقتين سواء بسهولة الغرب الخصبة، أو بالخارج لدى المعمر الفرنسي بالجزائر، إذ ساهمت هذه التجربة الأخيرة في تسهيل هجرتهم نحو أوروبا، وذلك نظراً لما كسبوه من خبرة في السفر وتحمل الغربة والتعايش مع الآخر. يحكي أحد المهاجرين وهو من بني بوفراح >> أخبرني أحد وسطاء السلطة المحلية أنه بإمكانني الحصول على جواز سفر للهجرة نحو الخارج إذا ما وفرت 1000 درهم، حينها طلبت منه تسجيل إسمي ضمن المستفيدين، ثم انتظرت يوم السوق لأبيع بقرتي حتى أحصل على ثمن الباسبور وأدفع تكاليف السفر، ولما علم أبي بأمرني أخبرني أن أعدل عن بيع البقرة وأنه سيوفر لي المبلغ المطلوب. بعد شهر حصلت على الباسبور وتوجهت نحو أوروبا سنة 1970 واشتغلت بإسبانيا ثم بلجيكا وفرنسا.<<

جدول 2: توزيع المهاجرين من الجيل الأول بإقليم الحسيمة حسب مستواهم الدراسي بالمجال الحضري سنة 1994

المستوى الدراسي	بدون مستوى	كتاب قرآني	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	عالي	المجموع
العدد	143	88	84	33	25	27	400
النسبة %	35.75%	22	21	2.25	6.25	6.75	100%

المصدر: محمد حمجيق، 2002، ص: 37.

إن الواقع الاجتماعي الذي شهدته منطقة الريف خلال المرحلة الاستعمارية، والذي تميز بشح المؤسسات التعليمية، إذا ما استثنينا التعليم العتيق بالمسجد أو ما يسمى بالكتاتيب القرآنية، جعل غالبية المهاجرين من الجيل الأول يعانون من الأمية

²¹² إبراهيم أحمد سعيد، "مقدمة في الجغرافية البشرية"، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا-دمشق، 2001، ص: 101-102.

²¹³ الأنصاري إبراهيم، "تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، 2017.

²¹⁴ محمد حمجيق، 2002، ص: 37.

وضعف المستوى الدراسي مما أثر سلبا على تأقلمهم بالمهجر، وهذا ما يتضح من خلا الجدول أعلاه، إذ أشارت الدراسة إلى أن 35.75% من مجموع المستجوبين من المهاجرين من الجيل الأول بالمجال الحضري بدون مستوى دراسي، في حين أن 22% استفادوا من التعليم العتيق بالمسيد، فيما شكل المهاجرون الذين لهم مستوى تعليم عالي بالمغرب 6.75% فقط.

2. هيمنة الوسط القروي في تصدير المهاجرين

تميزت المراحل الأولى من هجرة الريفيين نحو أوروبا الغربية بهيمنة المهاجرين من الوسط القروي نتيجة لقساوة الظروف الاجتماعية بالبوادي الحسيميية والتي تمثلت أساسا في الاكتظاظ السكاني مقابل قلة الموارد الطبيعية، ونظرا لطبيعة فرص العمل الشاقة بأوروبا حيث تتناسب أكثر مع قدرات اليد العاملة القروية غير المؤهلة من جهة أخرى. هذا إضافة إلى كون نسبة السكان الحضريين ببداية الستينات كانت ضعيفة جدا مقارنة مع سكان البوادي، إذ لم تكن تتجاوز 9.1% من مجموع سكان إقليم الحسيمة²¹⁵.

جدول 3: تطور الساكنة القروية ببعض القبائل الريفية بين سنة 1929 و1960

السنة	أيت ورياغل	إبقيون	أيت عمارت
1929	39537	7079	7885
1945	65982	11105	11283
1960	75988	12200	13246
الكثافة السكانية في km ² سنة 1960	85	48	59

المصدر: دافيد هارت، 2008، ص 27

إن التزايد الطبيعي المتسارع للساكنة القروية الريفية كما يتضح أعلاه وخصوصا بقبيلة أيت ورياغل التي احتلت أعلى نسبة كثافة سكانية سنة 1960، بعدما تضاعف عددها مقارنة مع سنة 1929، جعلها تبحث عن ملاجئ خارج المجال لكسب قوت العيش، وبالتالي فقد كانت الهجرة نحو الشرق والانضمام للجيش الفرنكاوي وبعدها الهجرة نحو أوروبا أهم محطات الهجرة الدولية للريفيين، كما شهدت الساكنة الريفية التي لم تتمكن من الهجرة نحو أوروبا بعد الاستقلال هجرات داخلية مؤقتة للعمل الفلاحي بمختلف المناطق المغربية الخصبة، وخصوصا في عملية الحصاد، أو بشكل دائم نحو المدن المجاورة وخصوصا مدن الشمال الغربي، وقد سجل بول باسكون في هذا الصدد 439 مهاجر دولي سنة 1964 بجماعة بني بوفراح مقابل 1525 من المهاجرين الداخليين²¹⁶، وهو ما يوضح كيف ساهمت الهجرة القروية إلى جانب الهجرة الدولية في إفراغ البوادي الريفية من الساكنة التي كانت تعاني من الهشاشة وقساوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في السنوات الأولى ما بعد استقلال البلاد.

حسب Noïn كانت الهجرة الدولية مرتفعة من البوادي بنسبة ثلاث أرباع (75%) من مجموع المهاجرين مقابل الربع (25%) من المدن سنة 1966²¹⁷. وفي نفس السياق توصل الباحث حمجيق سنة 1994، إلى أن 67,8% من المهاجرين بأوروبا من إقليم الحسيمة انطلقوا من المجال القروي، مقابل 32,2% انطلقوا من المجال الحضري²¹⁸. ويعزى هذا الارتفاع النسبي لصالح سكان المدينة مقابل انخفاض في نسبة المهاجرين الدوليين لسكان البادية، نظرا لحرص مهاجري الستينات والسبعينات على ضمان استقرار أسرهم بالمراكز الحضرية المجاورة من أجل التمدرس والتطبيب والقرب من المرافق

²¹⁵ محمد حمجيق، 2002، ص: 31

²¹⁶ Paul Pascon, Les Beni Boufrah Essai d'écologie d'une vallée rifaine (Maroc). Publications de l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique. Rabat-2017, p:115.

²¹⁷ محمد حمجيق، 2002، ص: 30.

²¹⁸ محمد حمجيق، 2002، ص: 32.

الاجتماعية الضرورية، وهروبا من ظروف العيش القاسية والعزلة الجغرافية بالبادية. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المهاجرين القرويين خلال العقود الأولى من هجرة الريفيين الدولية حيث بلغت 44.64% من مجموع السكان بمدينة الحسيمة سنة 1982، بما مجموعه 18600 من أصل الساكنة الإجمالية البالغ عددها 41662 نسمة²¹⁹.

إن هؤلاء المهاجرين من الجيل الأول أسسوا حياة جديدة للأوروبيين أنفسهم، وللملتحقين بعدهم من المهاجرين، إذ كان لهم دور فعال في تطوير اقتصاد الدول المستقبلية وتشبيد الطرقات والجسور والمساهمة في وضع لمسات على مختلف البنى التحتية بأوروبا الغربية، كما أنهم من أسسوا أولى الجمعيات التي تعنى بالمهاجر وثقافة المغرب، وبنوا مساجدا ومؤسسات خاصة بهم في غالب الأحيان ذات الطابع الديني والثقافي المشترك. ومن جهة أخرى ساهموا في بناء حواضر الريف وخلق تنمية اقتصادية محلية مرتبطة خصوصا بالمجال العقاري، إضافة إلى تحسين الحياة الأسرية لعائلاتهم ونمطهم الاستهلاكي. وبالمقابل، كانت لهؤلاء تضحيات جسيمة، نتيجة لظروف العيش الصعبة بالمهجر، ومتاعب الأعمال الشاقة، والبعد عن الأهل، حيث فضل عدد منهم خيار هجرة العودة، هروبا من هذه المعاناة.

3. صعوبة ظروف حياة المهاجرين من الجيل الأول وغياب الإدماج

إن معظم المهاجرين في المراحل الأولى لم تكن لهم فكرة الاستقرار وكان معظمهم يفكر في توفير قسط من المال قصد استثماره في تطوير أساليب الاستغلال الفلاحي، وشراء أراضي زراعية أكثر بالنسبة للمنحدرين من البادية، أو الاستثمار في التجارة والعقار بالنسبة للمقيمين بالمدن بعد عودتهم، والدليل على ذلك هو أن هولندا سجلت العودة النهائية لحوالي 873 مهاجر ما بين شهري يناير وغيشت من سنة 1987²²⁰.

ولهذه الأسباب ظل المهاجرون الريفيون والمغاربية عامة منعزلين غير مندمجين ببلاد المهجر، فقد كانوا يعانون إلى جانب العياء اليومي نتيجة لطبيعة الأعمال المرهقة التي كانوا يزاولونها، من غياب السكن اللائق في فترة الستينات والسبعينات. ففي ذلك الوقت كانت معظم بلدان أوروبا الغربية تعاني من نقص شديد في السكن، مما اضطر عدد من المهاجرين وخصوصا في ليالهم الأولى إلى المبيت في العراء والأماكن الخالية وتحت الجسور. وبسبب النقص الحاد في السكن فقد وجد عدد كبير من الأوروبيين مالكي المنازل فرصتهم من أجل الإثراء السريع من خلال تحويل منازلهم إلى مأوى للمهاجرين، فقد قاموا بتكديس غرفها بأكثر عدد من الأسرة المتراكبة، وقد كانت هناك منازل تأوي أكثر من 60 مهاجر في آن واحد²²¹. وبسبب الاكتظاظ الكثيف داخل هذه المأوى وافتقار غالبيتها لأنظمة السلامة فقد حدث غير ما مرة أن تعرض بعضها لحرائق، كالحريق الذي شب في مأوى بأمستردام سنة 1970 ذهب ضحيته 8 مغاربة²²².

وإلى جانب الظروف المعيشية وظروف العمل القاسية التي لم تكن تختلف كثيرا عن ظروف الهجرة بالجارا الجزائرية، فقد كانت ظروف السفر هي الأخرى قاسية إلى حد ما. فأتناء العودة إلى الوطن في الستينات كان المهاجرون ينتقلون عبر القطار الذي يتوجب تغييره في محطات مختلفة محملين بكثرة الأمتعة والهدايا للعائلة الصغيرة والكبيرة، قبل الوصول إلى إسبانية ومتابعة السفر بالباخرة، بعد الوصول إلى المغرب ومع كل هذا العياء يتم البحث عن سيارة الأجرة حتى تقلهم إلى قراهم انطلاقا من ميناء الناظور بتكلفة أخرى. أما في بداية السبعينات فبدأ المهاجرون الريفيون في السفر عن طريق السيارة، وغالبا ما يتم تقسيم تكاليف السفر بينهم ذهابا وإيابا من أجل تخفيض التكلفة، هذا قبل إلحاق عائلاتهم بهم. وقد كان السفر يستغرق من يومين إلى أربعة أيام وذلك حسب دولة المهجر.

²¹⁹ Moussa Kerzazi, "Migration rurale et développement au Maroc", Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines-Rabat, Série : Thèses et Mémoires-N°55. Imprimerie Najah El Jadida. Casablanca, 2003. P :438.

²²⁰ محمد حمجيق، 2002، ص:30.

²²¹ قاسم أشهبون، 2018، "لهجرتنا حكايات"، إصدار مجلس الجالية المقيمة بالخارج، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط. ص:19.

²²² قاسم أشهبون، 2018، ص:20.

هذا ولا ننسى ذكر صعوبة التواصل بين المهاجرين وذويهم، فقد كانت الرسائل المتبادلة في أول الأمر هي الوسيلة الوحيدة للتواصل بحيث كانت تستغرق من ثلاثة أسابيع إلى شهر أو شهرين حتى تصل إلى المعني بالأمر، وبالمقابل كان المهاجرون العائدون إلى البلاد يخبرون العائلات بأحوال ذويهم بالمهجر ويقروؤونهم السلام إضافة إلى توصيل بعض الهدايا والنقود. وبعد ذلك تغيرت الأمور نسبيا وجاء عهد الكاسيط "المسجلة" أواخر الستينات، وقد كان اكتشافا رائعا وظفه المهاجرون وعائلاتهم أحسن توظيف من أجل التواصل بينهم، فكانت المسجلة من بين الهدايا التي يصطحبها المهاجر معه لدى عودته خلال عطلة السنوية، فيعلم ذويه كيفية استعمالها لتبدأ مرحلة إرسال أشرطة الكاسيط المسجلة بين الطرفين²²³. وقد استعمل الهاتف في هذه المرحلة، لكنه لم يكن بالمهمة السهلة نظرا لتكلفته العالية ولبعد مكاتب البريد عن معظم الدواوير بالريف، وكذلك لعدم توافق أوقات عمل البريد مع أيام الراحة لدى المهاجرين.

خاتمة

شهد إقليم الحسيمة سيولة مكثفة من رحلات العمال المهاجرين موزعين بهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا، وكانت الهجرة في أول الأمر مركزة بدائرة بني ورياغل بنسبة عالية نتيجة للاكتظاظ السكاني مقابل اقتصاد هش يعتمد على فلاحية تقليدية في غاليتها بورية، فإذا ما استثنينا سهل النكور والهضاب المجاورة له، تظل جل الأراضي ضعيفة المردودية وغير صالحة للزراعة، كما ساهم التقليد الهجروي للورياغليين منذ أواسط القرن 19 نحو الجزائر في تكثيف الهجرة نحو الفردوس الأوروبي. وتأتي القطاعات الجنوبية من الريف الأوسط والتي تضم حاليا دائرتي تاركيست وكتامة في آخر ترتيب المجالات المصدرة للقوة العاملة بأوروبا نتيجة للتساقطات الجيدة التي يسجلها المجال إضافة لاقتصادها المعاشي الذي يعتمد على زراعة الكيف في جل الجماعات المكونة للدائرتين، الأمر الذي جعلهم يستقرون بمجالهم الجبلي رغم العزلة وصعوبة التضاريس متغلبين على الضائقات الاقتصادية محليا دون اللجوء إلى البحث عن موارد تكميلية مقارنة مع جيرانهم الورياغليين بالمجال الشرقي من الريف الأوسط، أما دائرة بني بوفراح، فقد احتلت موقعا وسطا بين القطاعات الشرقية والجنوبية من الإقليم، وحققت أرقاما متواضعة في تصدير اليد العاملة نحو أوروبا الغربية مقابل هجرة داخلية لا بأس بها نحو مدن الشمال الغربي خصوصا طنجة وتطوان التي استقبلت عدة نازحين انطلاقا من هذا المجال منذ أربعينيات الجوع، كما لعبت زراعة الكيف انطلاقا من تسعينات القرن الماضي دورا هاما في استقرار عدد من الأسر بهذه الدائرة وخصوصا المنتمية للمجالات المحاذية لدائرتي تاركيست وكتامة.

المراجع

- قاسم أشهبون، "هجرتنا حكايات"، إصدار مجلس الجالية المقيمة بالخارج، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2018.
- الأنصاري إبراهيم، "تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، السنة الجامعية 2017.
- عبد الرحمان الزكريتي، ثقافة المقاومة بالريف، مقارنة سوسيو-أنطربولوجية للأسرة القروية واستراتيجيات تدبير الحياة اليومية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016.
- إبراهيم كيدو، إبراهيم واحمان، نادية عاتقي، حسناء طنورجي، "أطلس مغاربة العالم 2015، الخصائص العامة"، إصدار: مجلس الجالية المغربية بالخارج، إشراف الدكتور إبراهيم كيدو، الدار البيضاء-2015.
- عبد الرحمان الزكريتي، "الهجرة الخارجية وتحولات دوافعها الاجتماعية: حالة جماعة آيت قمر القروية بالريف"، الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 38، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014.
- عبد القادر لطرش، "واقع الهجرات المغربية وتحولاتها"، ضمن مجلة "عمران للعلوم الاجتماعية"، عدد3، الدوحة، 2013.
- هاشم نعمة فياض، هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا، هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.

²²³ قاسم أشهبون، 2018، ص: 34.

- بوظليب الحسين، "الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساته، مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5" 2010.
- دافيد مونتكمري هارت، أيت ورياغل، قبيلة من الريف المغربي، دراسة إثنوغرافية وتاريخية، الجزء الأول، ترجمة وتقديم وتعليق محمد أونيا، عبد المجيد العزوزي، عبد الحميد الرايس، منشورات صوت الديموقراطيين المغتربة في هولندا 2007.
- "مستقبلية مغرب 2030، أية ديموغرافيا"، المندوبية السامية للتخطيط، 2007.
- امحمد لزعر، "هجرة الريفيين الحديثة إلى اسبانية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة إقليم الحسيمة"، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ظهر المهرز، فاس، 2004.
- محمد حمجيق، "الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط"، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ظهر المهرز، فاس، 2002.
- إبراهيم أحمد سعيد، "مقدمة في الجغرافية البشرية"، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا-دمشق 2001.
- أحمد أفلال، "الدواعي التاريخية والاجتماعية للهجرة المغربية"، نشر ضمن "هجرة المغاربة إلى الخارج" سلسلة الندوات، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، 2000.
- Omar Samaoli, " Vieillir au risque de l'immigration, le cas des Marocains du Monde", in "Marocains de l'extérieur 2017", Fondation Hassan II pour les Marocains Résident à l'Etranger, Rabat 2018.
- Paul Pascon, Les Beni Boufrah Essai d'écologie d'une vallée rifaine (Maroc). Publications de l'Institut Universitaire de la Recherche Scientifique. Rabat-2017.
- OCDE (2016), Talents à l'étranger : Une revue des émigrés marocains, Editions OCDE, Paris.
- Moussa Kerzazi, "Migration rurale et développement au Maroc", Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines-Rabat, Série : Thèses et Mémoires-N°55. Imprimerie Najah El Jadida. Casablanca, 2003.
- Lazaar M'hamed. Conséquences de l'émigration dans les montagnes du Rif Central (Maroc). In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 3, n°1-2, 1er-3e trimestre 1987.

الشباب العربي بين أزمة التشغيل والهجرة "غير النظامية": دراسة سوسولوجية في الحالة التونسية The Arab youth between the employment crisis and the "unorganized" migration: A sociological study of the Tunisian case

مصباح الشيباني، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، جامعة تونس

chibani.mosbah@gmail.com

شادلية عبدالله، جامعة قفصة - تونس

Chedlia34@gmail.com

الملخص

تُعد بطالة الشَّباب والهجرة غير النظامية إلى أوروبا، من الأعراض الاجتماعية للسياسة الليبرالية وأزمة التنمية في تونس منذ أكثر من نصف قرن، حيث ساهمت هذه السياسة في تعميق هذه الظواهر الاجتماعية، وكانت البيئة الحاضنة لها والداعمة لتناميها حتى باتت تشكل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والترابط الاجتماعي في المجتمع. ورغم ذلك، تعاملت معها الدولة بعد الأحداث التي شهدتها عام 2011 عبر البرامج التشغيلية الوقائية وبيع المسكنات اللحظية القائمة على منطق ردود الأفعال، ولم تستند فيها على الدراسات العلمية والخطط الاستراتيجية حتى تكون عملية تشخيص أسبابها موضوعية ومعالجتها فاعلة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الشَّباب - أزمة التشغيل - الهجرة غير النظامية - السياسة الليبرالية - العولمة.

Summary:

Youth unemployment and unorganized migration to Europe are considered among the social symptoms of liberal politics and the development crisis in Tunisia for more than half a century. As this policy contributed to deepening these social phenomena, by providing the appropriate and supportive environment for them to grow until they became a clear threat to political stability, economic growth and social cohesion in society. Despite this, the government dealt with it after the events of 2011 through temporary operational programs and with some momentary palliations based on the logic of reactions and it did not rely on scientific studies and strategic plans so that the process of diagnosing its causes is objective and its treatment is effective in the future.

Key words: youth - employment crisis - unorganized migration - liberal politics – globalization

المقدمة

يواجه الشَّباب العربي عموماً وفي تونس خصوصاً، عديد الإشكاليات والقضايا الحياتية التي تتعلق بعملية انتقالهم من مرحلة التعليم والتكوين إلى مرحلة العمل والنشاط والاندماج في المجتمع. وتعدّ هذه القضية من أبرز القضايا الاجتماعية الراهنة، خاصة في ظل اتساع الفجوة بين النظم التعليمية ومخرجات مؤسسات التعليم من ناحية، وبين هذه المخرجات ومتطلبات سوق الشغل من ناحية أخرى. وقد تعمّقت هذه القضية في تونس مع انطلاقها في تطبيق "سياسة إعادة الهيكلة" لمؤسساتها العمومية ذات التشغيلية العالية، فتحوّلت هذه القضية من أزمة عارضة إلى معضلة بنيوية.

على الرّغم من أنّ كل التجارب التنموية التي اعتمدت المنهج الليبرالي في العالم الثالث أثبتت فشلها في تحقيق التنمية، وأكّدت أنّ المؤسسات الاقتصادية في ظل هيمنة اقتصاد السوق والخصوصية كانت أكثر فساداً ولم تحقق نتائج كبيرة في حل مشكلات الشَّباب سواء في التكوين أو في التشغيل، فقد تمسكت تونس بهذه المقاربة في توجيه سياساتها الاجتماعية والاقتصادية حتى بعد عام 2011. وكانت هذه السياسة من أبرز أسباب ارتفاع نسبة البطالة وتنامي ظاهرة الهجرة "غير

الشرعية" في ظلّ غياب خطط تنمويّة استراتيجية وطنية، ونتيجة عدم وجود فلسفة تنمويّة تنير تصوراتها ومخططاتها وبرامجها لحل هذه الإشكاليات الاجتماعية. وقد أدّى التّعارض بين سياسات التنمية الليبرالية وطلبات سوق الشغل من ناحية، وبين سياسات التشغيل والمؤهلات العلمية للمتخرجين من المؤسسات التعليمية من ناحية أخرى، إلى الدّفْع بعدد كبير من الشّباب إلى الهجرة بطرق غير نظامية (غير شرعية) بحثا عن شغل يكفل لهم كرامتهم في الدّول الأوروبية.

أولا: أزمة المقاربة الليبرالية في التنمية

تقوم الفلسفة الليبرالية في الاقتصاد على سحب المشروعية من مؤسّسات الدولة في توجيه مشاريع التنمية، لأنّ منطق السوق والنظرة الاقتصادية الربحية الموجهة لهذه المقاربة تستهدف تقوية نفوذ القطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي تديره الدّولة ويرعى الصالح العام.

تقوم الفلسفة الليبرالية في الاقتصاد على مبدئين أساسيين يتعارضان مع أهداف التنمية البشرية وهما:

1. المبدأ الأول يؤكّد على توفير حرية التبادل في السّوق لأي شخص أو جهة، من داخل البلاد أو خارجها، أكثر من توفير الأمن للفقراء والضعفاء والشّباب المهمشين.

2. يحدّد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أنه مجموعة من الآليات لتشجيع سلطة بعض الأفراد والشركات الخاصة، بدلاً من أن يكون سبيلا للاعتراف بالحقوق الاجتماعية لمن يعيشون على هامش المجتمع.

ومن أسس هذه المقاربة تسيير المجتمع وفق منطق السّلعة؛ حيث تزعزت القيم الإنسانية وتفكّكت الضوابط الأخلاقية الضامنة لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت مضامينها باهتة وليست سوى أشكال وهمية لكلية اندثرت⁽²²⁴⁾، وبات المال هو مصدر الامتياز ومقياس الاحترام وأساس تولّي السلطة والاستبداد بها. فجميع الدساتير في العالم تقرّ للنّاس أنّهم مواطنون أحرار وأنهم متساوون أمام القانون وأصحاب حقوق في الشغل والتعليم والحماية الاجتماعية، لكن في مناخ مجتمعي يحكمه مبدأ المنافسة الحرة باسم "المساواة في الفرص" بين المواطنين، يلقي فيه كل "فرد" مصيره تبعاً لنتيجة هذه المنافسة وقيمتها الفردانية المهلكة لكل أبعاد الأئسنة. وفي ظل هذه المقاربة تحولت الرأسمالية إلى مصنع للتفتيت، باعتبارها منظومة اقتصادية تقوم على منطق الصراع والمنافسة، وفوق كل ذلك تولد عدم الأمان؛ فهي دائماً غير مستقرة ونزاعة إلى الأزمات⁽²²⁵⁾.

تقوم برامج التنمية في البلدان الخاضعة إلى السياسة الليبرالية، بحسب البعض⁽²²⁶⁾ على "مفارقة عجيبة". ففي المجالات التي لا تملك فيها كفاءة هناك إفراط في القوانين التنظيمية البيروقراطية، ومعاقبة منهجية للزّراعة، وتوجيه صناعي فاشل ومكلف. وهي من ناحية أخرى دولة غائبة في الميادين التي هي عادة من اختصاصها مثل التربية والصحة والبنية التحتية. وإنّ الدولة في البلدان النامية تفرض وجودها حيث لا يجب أن تتدخل، وتصبح عاجزة حيث يجب أن تكون موجودة. فهذه الدول غير قادرة على حماية أسواقها الداخلية وتوجيهها إذ لا نجد فيها إلى اليوم "أرباب أعمال أصيليين يتمتّعون بالقدرة الكافية لتوجيه عملية التنمية الرأسمالية الوطنية"⁽²²⁷⁾. ومن ثمّ تحوّلت كافة البلدان الواقعة تحت سيطرة السياسة الليبرالية إلى مجرد أسواق للاحتكارات العالمية العظمى، وتمّ تخريب هياكلها الاقتصادية ومؤسّساتها التشغيلية الكبرى

²²⁴- جان بودريار(2005)، "من الكوني إلى المفرد: عنف العالمية"، من القيم إلى أين؟، مؤلف جماعي، بيت الحكمة تونس.

²²⁵- ج. تيمونز روبرتس وايبي هايت (2004)، من الحدائنة إلى العولمة، الجزء الثاني، ترجمة سمر الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر، ص 169

²²⁶- توماس كوترو و ميشال هوسون، (1998)، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر، ص 267.

²²⁷- توماس كوترو وميشال هوسون، المرجع السابق، ص 269.

بدعوى "الإصلاح" أو "التأهيل" طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي ولشروطه⁽²²⁸⁾. وأدى نفوذ هذه المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية إلى اختلال التوازن المالي وتراجع مستويات الإنتاجية بسبب التوجهات التنافسية التي تخدم مصالح هذه الشركات دون مراعاة مصالح هذه البلدان في عملية الاستثمار، وإلى انسداد مشاريعها التنموية الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتفعت فيها نسبة البطالة واتسعت فيها الهوة بين الفقراء والأغنياء وتنامت فيها ظواهر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لم تعد أهداف فلسفة "الليبرالية الجديدة" (Néo-liberalism) تدور حول تفكيك القطاع العام وتفكيك دور الدولة في توجيه الاقتصاد والتحكم في برامج التنمية فقط، وإنما تدور حول التحكم في مصير الأوطان عبر تدويل سياساتها الداخلية والتحكم فيها، لأن السياسة الليبرالية لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط، وإنما تستهدف إزالة قيود الدولة الوطنية⁽²²⁹⁾. وباعتبار أن قانون النظام الرأسمالي هو البحث عن الربح، فإنه لا يسمح لأي رأسمالي إلا أن ينسى الكرم والزحمة والوطنية إلا إذا جاءت عرضاً بمناسبة عقد صفقة مربحة⁽²³⁰⁾. لهذا، أصبحت التوترات الاجتماعية والانهايات الاقتصادية والأزمات المالية في العالم أكثر صعوبة نتيجة ما خلقتة عوامة السوق الحرة التي خرجت عن السيطرة من تفاوتات طبقية باتت أسرع نمواً بكثير من ذي قبل، "يشكل حواضن طبيعية للظلم والاضطرابات"⁽²³¹⁾.

مع حدوث الأزمة المالية العالمية أوائل الثمانينات، بدأ السعي حثيثاً إلى تحقيق أقصى ربح توجهه سياسة الاقتصاد الليبرالي، مما أدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة، وتمزيق الحدود الاقتصادية، وإفقار الملايين من الناس. وبتشجيع برنامج التكيف الهيكلي وما ارتبط به من تحرير للنظام المالي، وسعت المافيا "الإجرامية" دورها في المجالات المصرفية الدولية. وأصبحت الحكومات الوطنية في العديد من البلدان النامية تحت وصاية مثل هذه الكتل الإجرامية، كما اكتسبت هذه الأخيرة قدراً كبيراً من ممتلكات الدولة في ظل برامج الخصخصة التي يدعو لها البنك الدولي⁽²³²⁾، فأدت هذه السياسة إلى بناء "مجتمع المناولة" (société de sous-traitance) الذي تشرع فيه عبودية الإنسان من جديد وفق مداخل اقتصادية حيناً واجتماعية أحياناً أخرى. وفشلت السياسات التنموية وبرزت عديد التناقضات والصراعات الاجتماعية والمفارقات الكبيرة التي تتعلق خاصة بظاهرة "الإقصاء الاجتماعي"⁽²³³⁾.

هكذا، أصبح قانون السوق الرأسمالي في ظل العوامة الرأهنة أهم مصدر لإنتاج الفوضى الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، حيث عمّت حالات التفكك والانهايات في أغلب دول العالم، وزادت حدة المشاكل المتأصلة في مجتمعاتنا مثل: الفقر والهجرة الجماعية والجوع والمرض والديون وعوامة الجريمة، وغياب الوجود الحقيقي لحقوق الإنسان فيها⁽²³⁴⁾. فنظام السوق هو الذي أدى إلى إضعاف الدولة وهيبته في المجتمع، وقُلل من دفاعاتها المؤسسية التي تتولى حماية مواطنيها. وهذه الحالة مثلما يرى عديد الخبراء والمحللين من شأنها أن تضعف منظومة حقوق الإنسان وتقوّضها، وهو ما يجعل ارتفاع حالات التمردات الاجتماعية أكثر احتمالاً في عدد من الأقطار العربية مستقبلاً.

²²⁸- محمد صالح التومي (2008)، "مسالك العبودية الجديدة، الحكومة العالمية "الرشيدة" تتقاسمنا قسمة الغنائم"، جريدة/العرب الأسبوعي، السبت 26 أبريل.

²²⁹- أولريش بيك، ماهي العوامة؟، ترجمة أبو العيد دودو، الطبعة الثانية منشورات الجمل، بيروت. لبنان. (2012)، ص 19.

²³⁰- عصمت سيف الدولة (1978)، *رأساليون وطنيون ورأسمالية خائنة*، دار الثقافة الجديدة، القاهرة. ص 14.

²³¹- إيريك هوبزباوم (2009)، *العوامة والديمقراطية*، ترجمة حمدان ونزهت طيب، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة. ص

36

²³²- موريس آلية (2005)، *العوامة تدمير العمالة والنمو: التجربة خير بديل*، ترجمة أميرة جمعة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،

ص 12،

²³³- Serge Latouche (1991) *La planète des naufragés*, La découverte, Paris. p. 23

²³⁴- Cf. Robert Harvey, *Global Disorder*(2003) ; *America and the threat of world conflict*

فقد أشار "تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية للعام 2011" ثلاث دوائر من الحرمان في المنطقة العربية. وهذه الدوائر عبارة عن "الحلقة المفرغة" في التنمية وتمثل في:

1. دائرة الحرمان والتهميش الاجتماعي بكل ما فيه من تراجع لكم ونوع رأس المال الاجتماعي من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية.

2. دائرة التهميش الاقتصادي المعبر عنه في تراجع فرص العمل المنظمة والمحمية، وتراجع مستوى الدخل والأمن الغذائي نتيجة هيمنة الاحتكار. وكذلك نتيجة تآكل فرص العمل في القطاع العام والخاص المنظم، وتزاحم الشباب الريفي على فرص العمل الموسمية والمؤقتة في قطاع البناء والخدمات وعجز السياسات الكلية عن مجاراة التغيرات التي وقعت لدى الشباب العربي.

3. دائرة التهميش السياسي والحكم بكل أبعادها وخصوصا في ما يتعلق بحوكمة التنمية. فالمؤسسات السياسية شديدة المركزية لا تعتمد في تنظيمها أو تسييرها الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة. وهذا البناء المؤسسي الهش يساهم في تعميق دائرتي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

في ظل السياسة التنافسية للرسميل العالمية ازدادت اقتصاديات الدول العربية تفككا أكثر، ونتجت عنها عدة آثار سلبية على حقوق الإنسان عموما، والشباب خصوصا، في التشغيل والتعليم والصحة... الخ، لأن شروط تحقيق التنمية الإنسانية تتعارض مع قوانين اقتصاد السوق ومعايير السلعية، إذ تتميز العلاقة بينهما بالاصطدام والنزاع الدائمين، حتى أنه يمكن القول أن عصر التنمية⁽²³⁵⁾ في ظلها قد انتهى ووصل إلى طريق مسدود. وما تشهده منطقتنا العربية من أحداث وانتفاضات شعبية منذ 2011 هي تأكيد على انسداد أفق التنمية في هذه المنطقة. فكل الانتفاضات الشبابية الراهنة تطالب الحكومات ببناء أسس التنمية الحقيقية التي تضمن لهم كرامتهم، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بفك الارتباط بين المنهج الليبرالي السليبي واستحقاقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية في المجتمع.

ثانيا: خصائص البيئة المجتمعية للتشغيل في تونس

كل نظام تشغيلي تحتضنه بيئة مجتمعية معينة تتأثر به وتؤثر فيه. وتعرف البيئة المجتمعية على أنها مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية الدافعة للعمل أو المعيقة لها (القيود. الضغوطات)، ويمكن لهذه البيئة أن يكون لها تأثير سلبي أو إيجابي في أداء النظام الاقتصادي وفي نجاعته التشغيلية.

يتوقف توظيف الأيدي العاملة في أية دولة على ثلاثة عناصر رئيسية وهي: حجم السكان وهيكل أعمارهم ومعدل نموهم السنوي، وخصائص القوة العاملة وهيكلتها وتوزيعها بين القطاعات المختلفة الخدمية والصناعية والفلاحية، بالإضافة إلى مستوى التنمية ومعدلاتها. وإذا ما حدث خلل في أحد هذه العناصر، كأن يختلف معدل النمو الاقتصادي عن معدل زيادة السكان مثلاً، أو لا يتوافق النظام التعليمي مع هيكل الطلب على العمالة، فسوف يترتب على هذا الخلل ظهور البطالة بأشكالها المختلفة: الهيكلية والمقنعة والموسمية... الخ.⁽²³⁶⁾

1. خصائص البيئة الاقتصادية للتشغيل في تونس

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين عديد التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية على مستوى العالم، وبدأت تتشكل معها ملامح النظام العالمي الجديد. ولا يمكن فهم طبيعة التغيرات في سوق الشغل دون ربطها بسياق العولمة الاقتصادية التي فرضت على جميع الدول إحداث عديد التغيرات في مجال التكوين. فالتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة (التكنولوجية والمعرفية والمادية) فرضت تحديات جديدة وبدأت تؤثر في مستقبل بعض المهن والوظائف المستحدثة لكي

²³⁵ Cf. François Partant(1982), *La fin du développement. Naissance d'une alternative?*, Paris, Eds la Découverte .

²³⁶ مصباح الشيباني(2012) " البيئة المجتمعية للشغل في تونس وإشكالية مهنة التعليم العالي: لخصائص والأبعاد"، من خريجو المؤسسات الجامعية في تونس بين راهن التكوين وإشكاليات التشغيل، أشغال الندوة الدولية، صفاقس - تونس. ص ص 71.50

تتلاءم مع واقع المؤسسات الاقتصادية وفرص العمل الجديدة. وتعدّ "البطالة الهيكلية" الأكثر خطورة على المجتمع باعتبارها تنتج عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة للشباب وخبراتهم ومؤهلاتهم المهنية للالتحاق بسوق الشغل والاندماج فيه.

ومن أسباب هذه المعضلة نجد:

أولاً، النسق السريع في التطور التكنولوجي ووتيرة التحولات التقنية والعلمية، حيث كانت قطاعات الصناعة والخدمات مجال هذا التطور. لقد أدّى التطور التكنولوجي والمعرفي إلى ظهور الصراعات بين المؤسسات الاقتصادية وإلى تزايد حالات الإفلاس والأزمات المالية، ممّا دفع بعضها إلى العمل على إعادة هيكلتها وترشيد نفقاتها حتى تنسجم مع بنية الاقتصاد التونسي الجديد. لقد كان التوزيع القطاعي للتشغيل إثر الاستقلال متوافقاً مع بنية الاقتصاد التونسي حيث تتوزع نسب التشغيل في مختلف قطاعاته بين 73% الفلاحة، 7,3% الصناعة و19,3% الخدمات. وبالتالي، لم يكن الاقتصاد التونسي في حاجة إلى عدد كبير من الكوادر العليا بقدر ما كان في حاجة إلى إطارات متوسطة (237).

أما اليوم، فقد أصبحت الشبكة التشغيلية للقطاعات الاقتصادية موزعة على النحو التالي:

جدول عدد 01: هيكلية التشغيل في تونس حسب القطاع (238)

القطاع	السنة	2014	2011
الفلاحة		10,4	16,3
الصناعة		34,1	20,7
الخدمات		55,4	63,0
المجموع		100	100

عندما نقوم بقراءة سريعة لهذه المعطيات الإحصائية، يمكن أن نستنتج من خلالها ما يلي:

1- إنّ التحوّل القطاعي في هيكلية الاقتصاد التونسي من خلال توزيع عدد النشطين فيه أفرز واقعا اقتصاديا جديدا منذ أن انخرطت تونس في بداية الثمانينيات من القرن الماضي في الاقتصاد العالمي وتطبيق برنامج "الإصلاح الهيكلي" (1986) (239) الذي أدّى إلى استقلالية النشاط الاقتصادي عن إشراف الدولة. وقد تزامنت سياسة التحرير الاقتصادي مع ازدياد قطاع الخدمات من حوالي 19,3% في بداية السبعينيات لتصل نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى حوالي 40% سنة 1993 ثم وصلت سنة 2014 إلى حوالي 55,4%. وتدلّ هذه المؤشرات في جانبها الظاهر على أنّ اقتصاد بلادنا أصبح يضاهي اقتصاديات الدول المتقدمة لكن عندما نقرأ هذه المعطيات ميدانياً أي من الجانب الميكرو. اقتصادي تصبح هذه المقارنة غير واقعية، لأنّ تطوّر قطاع الخدمات في تونس لم يكن منظّماً، بل تزامن مع نمو النشاط الاقتصادي "غير المهيكل" الذي تضاعف دوره في بنية الاقتصاد الوطني وفي التشغيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

2- بالنسبة إلى قطاع الصناعة، فإنّ تراجعه اللافت في مستوى دوره في التشغيل يؤكّد فرضية تبعية هذا القطاع إلى الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى إغلاق عديد المؤسسات والمنشآت الصناعية ذات التشغيلية العالية أو التقليل في عدد

237 - Lilia Ben Salem (1976) "Développement et problème de cadres. Le cas de la Tunisie", in , *Serie sociologique*, n3, CERES, p.60

238 - المعهد الوطني للإحصاء، النشاط والشغل في تونس، مؤشرات إحصائية تونسية نشرية 2015.

239 - برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ العمل به منذ سنة 1986 إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد وأدت بها إلى الإفلاس مما استوجب تدخل البنك الدولي من خلال تقديمه إعانات مشروطة وتمثل أساسا في الخصوصية والانفتاح على الرأسمال العالمي.

العمال في مؤسسات أخرى نتيجة الضغوطات الخارجية التي فرضت على الدولة برنامج "إعادة الهيكلة" للاقتصاد وما نتج عنها من تسريح لعدد كبير من العمال ضمن إطار المقاربة الليبرالية الجديدة التي تقوم على مبدأ "المرونة في التشغيل".

3- أما قطاع الفلاحة، فإنه ليس أفضل حالا من القطاع الصناعي. إذ يمر بصعوبات هيكلية وتشغيلية كبيرة وتمهيش كبير. وقد تدعم تمهيش هذا القطاع منذ إبرام تونس اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 وانخراطها في "المنظمة العالمية للتجارة" سنة 1994. ففتح السوق التونسية للاستثمار الخارجي أدى إلى إفلاس الآلاف من صغار الفلاحين وهجر أراضيهم والتفويت في بعضها لرؤوس الأموال الأجنبية وأصبحوا من ضمن الفئات المهمشة والمعطلة في المجتمع. كما أصبح هذا القطاع غير قادر على منافسة نظيره الأوروبي الذي يعتمد التقنيات والتكنولوجيات المتطورة والدقيقة ذات المردودية الإنتاجية العالية.

ثانياً، من مميزات الاقتصاد الوطني "الجديد" تقلب سوق العمل وانتشار ظاهرة التشغيل الوقتي أو الهش واتساع قاعدة "القطاع اللاشكلي" (غير المنظم). فالعمل الوقتي وغير المنظم بلغت نسبة مساهمته الجمالية في التشغيل حوالي 43% في تونس (منظمة العمل الدولية، 2008). وتدلل هذه الوضعية على غياب التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق الشغل. ومن المؤشرات الأخرى الدالة على غياب التوافق أن معدلات البطالة في صفوف الأميين والمنقطعين عن الدراسة في سن مبكرة هي الأدنى مقارنة بخريجي التعليم المتوسط والعالي.

ثالثاً، الميزة الثالثة والناجئة عن المحيط الاقتصادي العالمي الجديد وظاهرة التنافس وعشوائية النمو الاقتصادي وسياسات التشغيل الهشة (المضطربة) تتمثل في تلمص الدولة من الالتزام بالتوظيف ومراقبة الوضع الاقتصادي وتوجيهه. وباعتبار أن الاقتصاد الليبرالي بطبيعته يقوم على مبدأ التنافس الحر وغياب التخطيط أو توجيهه من قبل الدولة، فإنه لا يمكن أن نتكهن لما ستكون عليه الطلبات المستقبلية لسوق الشغل من يد عاملة أو بالأحرى لن نتكهن بنوعية المؤهلات العلمية والمهنية التي ستحتاجها المؤسسات الاقتصادية في تونس، خاصة في ظل هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية على الحقل الاقتصادي والسوق المالية في تونس.

2. واقع التشغيل والهيكلية الديمغرافية للبطالة في تونس

أدت التحولات النوعية الشاملة للبيئة المجتمعية (الثقافة والاجتماع والاقتصاد...) في علاقتها بالتكوين إلى تفاقم ظاهرة بطالة الشباب المؤهل والحامل للشهادات العلمية والتكوينية المتوسطة والعليا. وفي ظل هذا المناخ الموسوم بالتأزم والتوتر، بدأت تظهر موجات من النقد إلى النظام التربوي ومؤسساته المختلفة متهمة إياه بإنتاج الأزمة الألفية، وبمنظور اختزالي ضيق قد يكون قاصراً أو مغرضاً وغير بريء في منطلقاته الفكرية والسياسية والأيدولوجية الظاهرة منها والمضمرة⁽²⁴⁰⁾.

فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، بدأت ملامح هيكلية ظاهرة البطالة في البلاد التونسية⁽²⁴¹⁾. لكن بطالة خريجي التعليم العالي تعتبر ظاهرة جديدة في مجتمعنا التونسي مقارنة مع البطالة الكلاسيكية، حيث كان التعليم العالي إلى حدود بداية الثمانينيات من القرن العشرين بمثابة المسلك الوحيد للحصول على العمل القار واللائق، بل يعتبر التعليم في نظر التونسيين هو الضامن الأساسي لتحقيق ارتقاء أبنائهم مهنيا واجتماعيا. وقد مرت ظاهرة البطالة في تونس بمراحل تاريخية مختلفة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية، ولكنها تظل مترابطة وليست منفصلة عن بعضها البعض:

1- المرحلة الأولى: 1956-1986: في هذه المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة تأسيس دولة الاستقلال وبناء مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية. وفي هذه المرحلة لم تطرح فيها مشكلة البطالة تقريبا لأن جميع مؤسسات

²⁴⁰ - مصطفى محسن، (2009)، "تمهين التعليم والتكوين: مقارنة سوسولوجية نقدية للخلفية والسياق والآفاق" من البيئة المجتمعية للعمل، مقارنة نفسية اجتماعية، (مؤلف جماعي) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 161، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 297.

²⁴¹ - صالح المازقي، (2012)، دعوة إلى فهم التشغيلية، الدار المتوسطة للنشر، تونس، الطبعة الأولى، ص 78.

الدولة وقطاعاتها المختلفة (التعليم والصحة والإدارة...) كانت كلها في حاجة إلى إطارات متوسطة وعليا تونسية لتعويض العمال والموظفين الأجانب. وقد ظهرت البطالة في بعض التخصصات المهنية والتقنية، ولكنها كانت محدودة وتمكن أغلب المتخرجين من الالتحاق ببعض الأسلاك المهنية في الوظيفة العمومية مثل: الإدارة والتعليم والأمن والجيش... الخ.

2- المرحلة الثانية: 1991.1986: وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية والمديونية ووصول النظام الاقتصادي الليبرالي إلى مرحلة الازمة غير المسبوقة، وانكشاف مأزق الدولة السياسي والفساد في نظام الحكم وما أدى إليه من تقييد للحريات وقمع للقوى المعارضة. وفي هذه المرحلة بدأت تظهر مشكلة البطالة بالنسبة إلى خريجي بعض الشعب خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

3- المرحلة الثالثة: 2020.1991: هذه المرحلة عرفت تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع عدد المعطلين عن العمل من خريجي الجامعات التونسية وفي جميع التخصصات العلمية دون استثناء على الرغم من محاولات الدولة في التخفيف من هذه الظاهرة، عبر إحداث عديد الآليات التشغيلية الوقتية عبر إحداث "البنك التونسي للتشغيل"، وتشجيع الشباب عبر المنح والقروض لبعث المشاريع الخاصة... الخ، إلا أنها كانت جميعها عبارة عن وصفات علاجية غير نافعة، بل زادت الوضع تعقيدا وتهميشا ومعاناة أكثر لهؤلاء المعطلين، لأنها لم تستند إلى برامج مدروسة وحلول استراتيجية لقضية البطالة. بل سعت من خلالها الدولة إلى محاولة تسكين الأوجاع ولم تقم بالتشخيص العلمي والموضوعي لها لمعرفة أسبابها الحقيقية حتى تعالجها وفق رؤية استراتيجية استشرافية.

إن ما نلاحظه من خلال الاحصائيات، أنه كلما صعدنا في المستوى التعليمي إلا وارتفعت نسبة البطالة. فقد تشير آخر الاحصائيات إلى بلوغ عدد العاطلين عن العمل في تونس حوالي 704,900 ألف شخص أي بلغت بنسبة 18,3% وتتنوع هذه النسبة بشكل متفاوت بين المستويات التعليمية والجنس والفئات العمرية لكن بطالة أصحاب الشهادات العليا تحتل المرتبة الأولى حيث قدرت سنة 2011 بحوالي 29,2%. ويتوزعون حسب الجنس بين 423,800 ألف للذكور و281,100 ألف للإناث.

الجدول عدد 02: تطور نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي (5 سنوات فما فوق) (%)⁽²⁴²⁾

السنة	2011	2010	2008	2006
المستوى التعليمي				
لا شيء	8,0	5,7	4,2	6,4
ابتدائي	12,4	9,2	10,6	13
ثانوي	20,6	13,5	13,4	12,5
عالي	29,2	22,9	20,0	16,9
المجموع	18,3	13,0	12,4	12,5

وبحسب ما ورد في "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013. 2017"، فإن خصائص البطالة في تونس تتمثل في كونها بطالة هيكلية تراكمية أنتجت خمس معضلات هي:

1. إن معظم المتعطلين هم من فئة الشباب.
2. إن جانبا هاما منهم من حاملي الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات.
3. إن مشاركة الاناث في العمل ضعيفة إلى حد بعيد.
4. إن التفاوت كبير بين الجهات في نسبة المعطلين.

²⁴² - وزارة التكوين المهني والتشغيل، "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013. 2017 (مشروع)"، ديسمبر 2012.

5. إن حاملي الشهادات العاملين في النسيج الاقتصادي نسبتهم ضعيفة ومتدنية مما انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي⁽²⁴³⁾.

ويمثل عدم التقيد بالرسميات أو النظم التشريعية في الشغل أحد خصائص العمالة الوقتية والهشة في بلادنا، فيعمل الشباب بأعداد كبيرة في القطاع "غير الرسمي"؛ حيث الوظائف غير مستقرة، وتعرض أجورا منخفضة، وظروف عمل سيئة. ففي عام 2011، كوّنت العمالة المعرضة للخطر في المنطقة العربية عموما ما يقارب 30% من جميع الوظائف. كما أن المشكلة أسوأ حتى من ذلك بين الشباب ذوي الدخل المنخفض، المرجح أن يقبلوا بالعمل غير الرسمي أو مع الأسرة من دون أجر⁽²⁴⁴⁾.

وفي تونس، كانت حصة بطالة المتخرجين من التعليم العالي ضعف المعدل الوطني، حيث بلغت البطالة بينهم 32,6% عام 2013. وبدأت البطالة بين المتخرجين بالارتفاع في أواخر التسعينات من القرن الماضي بعد ان سلكت العديد من البلدان العربية في أواخر الثمانينات (1985) طريق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية، وأعدت تنظيم اقتصادياتها مع معايير الانتاجية الدولية، أحيانا عبر الخوصصة، ما أدى إلى تخفيضات قاسية في الوظائف العامة التي كانت سابقا المستوعب الأكبر لعدد المتخرجين.

إن ما يمكن قوله أنّ التحول الذي عرفته التركيبة التشغيلية في الاقتصاد التونسي في إطار الاقتصاد الليبرالي والتنافسي الجديد، منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، قد نتجت عنه انعكاسات سلبية على مختلف الشرائح الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. ولكن الفئات الاجتماعية التي تضررت كثيرا من هذه السياسة هي فئة الشباب عامة، وأصحاب الشهادات العليا وخريجي التعليم العالي خاصة. فنتيجة سياسة الخوصصة الكلية أو الجزئية لمئات المؤسسات في القطاع العام تزايد عدد العاطلين عن العمل. وقد تزامنت هذه السياسة مع تراجع مداخل الدولة وعدم التزامها بتوجيه الاقتصاد، وتراجعت قدرتها على إحداث مواطن شغل قارة تتناسب مع حجم المتخرجين الجدد وتستجيب إلى مؤهلاتهم العملية المختلفة. لذلك تعتبر البطالة من أهم المعضلات الاجتماعية التي تواجهها تونس. خاصة عندما نقرأ ما ورد في التقرير السنوي للمرصد التونسي للشباب لسنة 2005 بأنّ هناك عزوفا لدى مؤسسات القطاع الخاص على انتداب أصحاب شهادات التعليم العالي.

إن هذه المنظومة الليبرالية في الواقع لا تضمن بالضرورة التشغيل، إذ أنها قد تؤدي خاصة في فترات الانكماش والأزمة إلى اشتداد البطالة... وهذا التمشي الذي وقع تكريسه في تونس في السنوات الماضية هو المسبب الأساسي في ارتفاع معدلات البطالة⁽²⁴⁵⁾. لهذا، تقتضي معالجة معضلة البطالة تشخيص المعوقات الهيكلية الموجهة لسياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام.

تدحض هذه المؤشرات حول ظاهرة البطالة في صفوف الشباب في تونس نتائج بعض الدراسات والأدبيات العربية حول أسباب البطالة والتي ترجعها إلى مخرجات النسق التعليمي. فالافتقار على هذا التفسير لن يفيد علميا وعمليا في مواجهة قضية بطالة الشباب مواجهة معمقة، لأنه تفسير جزئي وأبتر، بينما نجد فيها عوامل كثيرة ومتداخلة: أولا: عدم قدرة الدولة الوطنية على التشغيل لانحسار أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد الفاعل الرئيسي في التنمية نتيجة خضوعها لسياسات التكيف الهيكلي الرأسمالي.

²⁴³ - وزارة التكوين المهني والتشغيل، "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017 (مشروع)"، ديسمبر، 2012، ص12

²⁴⁴ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، "الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير: الشباب في المنطقة العربية"، ص68.

²⁴⁵ - وزارة التكوين المهني والتشغيل، "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017 (مشروع)"، ديسمبر، 2012، ص12.

ثانيا: الحلول المطروحة لمواجهة بطالة الشباب، تبدو جزئية وآتية بالاعتماد على التشغيل الذاتي لأعداد محدودة من الشباب من أصحاب الشواهد التعليمية العليا، في الوقت الذي يتزايد فيه الراغبون الجدد من الوصول إلى أسواق العمل.

ثالثا: تأثير البطالة في الهجرة غير النظامية في تونس

مازالت قضية الهجرة "غير النظامية" في تونس لا تحظى بما فيه الكفاية في استراتيجيات ومخططات التنمية، ف"عندما تتم الإشارة إليها غالبا ما يقتصر الأمر على مجرد الإحالة الجزئية، والمتقطعة والمنحصرة في مواضيع ومجالات ذات اهتمام محدد مثل تحويلات الأموال ونقل القوة العاملة والكفاءات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.. الخ (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية). وفي ظل غياب البيانات الرسمية الدقيقة، ونتيجة غياب المراقبة الأمنية تراكمت هذه الظاهرة بعد 2010، حتى بات من الصعب وضع حلول جذرية في معالجتها أو للحد منها وتقويم آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية سواء على مستوى الشباب أو على المجتمع ككل.

وقد ارتفعت معدلات الهجرة "غير النظامية" منذ أواخر القرن الماضي بحثنا عن فرص للعمل خارج حدود الوطن، ولم تعد الهيكلية الديمغرافية لهؤلاء المهاجرين تقتصر على جنس الذكور وفئة الشباب فقط، بل شملت الجنسين ومختلف الأعمار والمستويات التعليمية. وعلى الرغم من تعدد أسباب هذه الظاهرة، فإن المشاكل الاقتصادية وغياب التنمية تعدّ أهم دافع لهذه الهجرة نتيجة غياب فرص العمل وانخفاض مستوى الأجور، أمام ارتفاع أسعار جميع المواد الاستهلاكية بشكل غير مسبق.

1. دوافع الهجرة غير النظامية

تعتبر الأوضاع الاقتصادية في مقدمة دوافع الهجرة غير المشروعة حيث إن تدني الوضع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمهاجرين وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وتدني مستوى الخدمات ومستوى المعيشة كل ذلك يدفع بالكثير من أبناء هذه البلدان إلى البحث عن فرص عمل والعمل للوصول إليها ولو بطريق الهجرة غير المشروعة خارج بلده. فنتيجة تراجع المستويات المادية للأجور، وأمام وجود عوامل الجذب للهجرة إلى بعض البلدان كارتفاع الأجور، وارتفاع مستويات المعيشة، ومن أجل التمتع بهامش واسع من الحرية والخدمات الصحية والاجتماعية التي لا تتوفر في بلد المصدر، كلها تجعل الكثير من طالبي العمل يلجؤون إلى الهجرة إلى تلك البلدان حتى لو كان ذلك عن طريق الهجرة "غير المشروعة". لهذا، تتراوح دوافع وأسباب الهجرة غير المشروعة بين عوامل الطرد والجذب السائدة في المناطق والدول التي تكون مصدراً للهجرة ومقصدا لها، وبين عوامل الطرد التي تدفع إلى الهجرة غير النظامية. فالاتجاه نحو تفكيك اقتصاديات البلدان النامية وخصوصيتها كانت له آثار مهمة وكبيرة في تراجع مؤشرات التنمية والتشغيل في هذه البلدان. وتعتبر البطالة السبب المباشر الذي دفع بالشباب إلى الهجرة ولو كانت خارجة عن القوانين الوطنية والدولية، من أجل الحصول على عمل يضمن لهم الاستقرار ويحفظ كرامتهم. فبحسب ما ورد في إحدى الدراسات⁽²⁴⁶⁾، فإن "الذي يحصل على عمل ظرفي أو الذي يعمل في سلك التجارة الموازية أو التهريب يعتقد أنه عاطل عن العمل ويرفض العروض التي تقدم إليه والتي تمكنه من نفس الدخل. ولأن أوروبا أغلقت أبوابها ولم يعد بالإمكان السفر إليها وفق السبل القانونية، فإن الهجرة غير النظامية تبقى الحل الوحيد لكل من يريد السفر والبحث عن إمكانات العمل والنجاح خارج الحدود"⁽²⁴⁷⁾.

ونتيجة تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة. خاصة من ذوي الشهادات التعليمية العليا. مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل. ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في

²⁴⁶ - عبد الستار السحباني (الإشراف)، الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية التمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات"، بالاشتراك بين "مشروع قوارب الشعوب" و"منظمة روزا لكسمبورغ" و"المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، ديسمبر 2016، ص

ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة. كما أنّ محدودية حجم القطاع الخاص، وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة؛ بسبب القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار، وعدم توافر البيئة السياسية والاقتصادية المواتية. وتدني ارتباطات مخرجات التعليم العام والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل؛ نظرا لغياب التخطيط والشراكة مع مختلف قطاعات الانتاج العامة والخاصة.

لقد أشارت عديد التقارير الدولية خاصة عن "البنك الدولي" أن الأفراد العاملين في "القطاع الأشكلي" (بطالة مُفْتَعَة) في البلدان النامية باتوا غير محميين قانونيا وبدأت أجورهم في تراجع ملحوظ منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي. وأهم سمة من سمات سوق العمل في هذه البلدان أن معظم العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لا ينعمون سوى باستقرار هش وينقلون من عمل إلى آخر تبعا للضغوط التي يتعرضون لها مثل عمليات التخفيض في الأجور والتسريح أو الفصل عن العمل إضافة إلى حالات الإفلاس التي طالت عديد المؤسسات الصناعية والتجارية. فمعاهدة التجارة الحرة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية أدت " في النهاية إلى عجز بلدان العالم الثالث على تطوير المبادلات جنوب - جنوب التي قد تسمح لهم بالخلاص جزئيا من هذه البنية العمودية للاقتصاد العالمي"⁽²⁴⁸⁾.

لا يمكن اعتبار الفقر هو السبب الرئيسي لوقوع المهاجرين فريسة للإبحار، فهناك عوامل أخرى متضافرة مثل التمييز والفساد والبطالة وعدم تكافؤ الفرص والحظوظ في مشاريع التنمية بين المناطق. إذ تبوّأت تونس قائمة الدول العربية في تردي الوضع الاقتصادي (الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار...) بنسبة 88,4% بحسب ما ورد في تقرير التنمية العربية لعام 2016، والمرتبة الثامنة في الفساد المالي والإداري.

تعد قضية الهجرة الأكثر شيوعا في صفوف الشباب، سواء للحصول على فرص مادية أو تعليمية أو مهنية أفضل. فالهجرة هي أحد أعراض الأمراض الاجتماعية وإقصاء الشباب ذوي المهارات المرتفعة من مجتمعاتهم. والأسس الهيكلية لمعدلات الهجرة المرتفعة من البلدان العربية قبل وقت طويل من بدء الانتفاضات العربية، وهي: مداخل متخلفة، واقتصادات قائمة على المحسوبية، والمحاباة، والافتقار إلى حرية التعبير السياسي. ففي العقد الأول من هذا القرن، شهدت البلدان العربية أحد أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات في العالم. وكشفت عدة دراسات استقصائية للشباب عن تزايد أعداد الساعين منهم إلى الهجرة من ذوي التعليم العالي. مثلا، في تونس ارتفعت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة من أعمار 15-29 سنة من 22% عام 1995، إلى 76% عام 2015.

2. في العلاقة بين بطالة الشباب والهجرة غير النظامية

تخضع الهجرة غير النظامية في تونس إلى قانون 3 فيفري 2004، حيث صادقت الدولة التونسية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في 15 نوفمبر 2000، ومختلف الاتفاقيات الإضافية حول مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة منذ القديم، إلا أنه بعد عام 2010 تغير مشهد الهجرة غير النظامية بشكل لافت ومعبر عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس. ولم يطل هذا التغير فضاءات الهجرة التقليدية (مكان الانطلاق والوسيلة)، بل شمل أيضا الاستراتيجيات وشبكات الهجرة الوطنية والدولية وفضاءاتها. حتى بات من غير الممكن لأي باحث أو مسؤول أن يحصل على معطيات دقيقة حول عدد المهاجرين وأصنافهم وعدد الضحايا والمفقودين منهم. لذلك، فإن دراسة هذه الظاهرة تكتنفها الكثير من الصعوبات المنهجية نتيجة عدم توفر الاحصائيات الرسمية عن عدد المهاجرين "غير الشرعيين"، وحول خصائصهم الجنسية وأعمارهم وأصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم المنطقية، لأنّ هذه الظاهرة تندرج ضمن القطاع الاشكلي الذي اتسعت أنشطته في تونس خاصة بعد 2011. ومن خصائص هذا القطاع أنّه لا يدخل ضمن الاحصائيات الرسمية سواء في مستوى موارده المادية والبشرية أو في مستوى نوعية أنشطته طالما أنها لا تخضع إلى المراقبة القانونية.

²⁴⁸ - توماس كوترو و ميشال هوسون، (1998)، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر، ص 262

كل هذه العوامل تدفع الشباب إلى البحث عن بدائل ممكنة لمواجهة هذه الأوضاع الاجتماعية والنفسية المتأزمة ولو بطرق فردية. فقد بينت الدراسة السابقة حول "الشباب والهجرة غير النظامية في تونس" أن حوالي 24% ممن يرغبون في الهجرة الذين شملهم البحث الميداني هم يشتغلون لحساب الخاص ويرتبط دخلهم في الغالب بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية غير المستقرة في تونس منذ أحداث ديسمبر 2010. لهذا، فإنّ أوضاعهم المهنية غير المستقرة وهي أقرب ما تكون إلى الهشاشة أي 68% من الذين يعملون في وضع هش (عمل غير مهيكّل). وهذه الوضعية المهنية الهشة أثّرت بشكل سلبي في الأوضاع الاجتماعية والنفسية للشباب وتدفعهم إلى البحث عن الهجرة بشتى الطرق والأشكال. فليس هناك جدال أنّ الأوضاع الاقتصادية المتردية والخانقة في الدول "المفقرّة" لشعبها هي المصدرة للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، ونتيجة ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في صفوف الشباب، وخاصة من حاملي وحاملات الشهادات العليا تبقى من الحواضن المحتملة، وربّما من الدوافع الرئيسية للهجرة من أجل الظفر بحياة كريمة. إنّ السياسات التنموية التي اعتمدها تونس منذ الثمانينيات، لم تساهم في تعميق هذه الظاهرة فقط، بل أصبحت توفّر البيئة الحاضنة لشرعنتها والعمل على تناميها في ظل انسداد الخيارات الاستراتيجية في سياسات التنمية إلى اليوم.

لقد ذكر "التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية" لعام 2008 الصادر عن جامعة الدول العربية أن التركيب السكاني للهجرة أصبح في ارتفاع، ويشمل الأطفال والشباب، نتيجة غياب فرص العمل لهؤلاء الذين اختاروا الهجرة كأحد الحلول لمشكلة البطالة. فالضعف في الدخل وتقلص فرص الحصول عن العمل المناسب من بين أبرز العوامل الطاردة لهؤلاء الشباب في منطقتنا العربية، والتي تسجل فيها أكبر نسب بطالة على المستوى العالمي.

وكشف "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016" أهم التحديات التي مازال الشباب في المنطقة العربية يواجهونها، حيث يتلقى الكثير منهم تعليما لا يعكس احتياجات سوق العمل؛ فيما أعداد كبيرة منهم، ولاسيّما من فئة الشباب، عاطلة عن العمل ومستبعدة من الاقتصاد الرسمي. وتعتبر نسب البطالة بين الشباب العربي هي الأعلى في العالم، حيث بلغت حوالي 29% مقابل 13% عالميا بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2015.

ونتيجة عدم وجود المساواة التنموية بين المناطق والولايات، وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ولأن تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة والمهمشة لم تتحسن، فقد تصاعدت احباطات الشباب التونسي. وبسبب الحرمان من المال اللازم للهجرة القانونية، لجأ الشباب من هذه المناطق إلى الهجرة غير النظامية. فسلك الشباب الهجرة بدلا من العمل على تغيير واقعهم وتحسين وضعياتهم الحياتية في مناطقهم الأصلية. ومنذ سيادة المنهج الليبرالي تعمقت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بنحو متسارع ومتواصل. فقد ارتفع صافي دخول المشاريع وأصحاب الثروة ارتفاعا متصاعدا. وفي الوقت ذاته، كان العمال المأجورون يئنون تحت وطأة البطالة ويعانون من شدة النتائج التي ترتبت على تراجع مستوى الرعاية الاجتماعية⁽²⁴⁹⁾. "فالأثار التي خلفتها سياسة التبادل الحر العالمي لم ينحصر في ارتفاع معدل البطالة على نحو مكثف فقط، بل أدت أيضا إلى زيادة عدم المساواة نتيجة التدمير التدريجي للنسيج الصناعي وانخفاض هائل في معدل النمو⁽²⁵⁰⁾.

إذا، نتيجة تراكم مشاكل البطالة والفقر والهميش واتساع رقعتها الديمغرافية، وفي ظل عدم تدخل الحكومة في تونس بشكل فاعل للحد من هذه المشاكل ومعالجتها، بقي موضوع الهجرة غير النظامية خارج دائرة اهتمامات سياسات الدولة التنموية. وفي ظل عدم تمكن النساء والرجال والأطفال من استغلال طاقاتهم وسد حاجاتهم وممارسة حقوقهم وإشباع

²⁴⁹ - هورست أنهيلد(2007)، اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 335، يناير، ص21.

²⁵⁰ - موريس آلية(2005)، العولمة تدمر العمالة والنمو: التجربة خير بديل، ترجمة أميرة جمعة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

تطلعاتهم في بلادهم الأصلية مثلما تدعو إليه مختلف الاتفاقيات الدولية حول الهجرة⁽²⁵¹⁾، لم يبق أمامهم سوى المغامرة عبر "قوارب الموت" وبمساندة مالية ومعنوية من قبل أسرهم وأقاربهم. فقد اصطدم وعي الشباب بقدراتهم وبحقوقهم وتطلعاتهم بواقع اقتصادي مفكك وتابع ساهم في تهميشهم وسدّ أمامهم جميع قنوات الانخراط والمشاركة في بناء مجتمعهم. ومازالت "الدولة الانمائية"⁽²⁵²⁾ الفاعلة المسؤولة والقادرة عن إطلاق عملية التحول والبناء الفاعل في حياة الشباب ورصدها بشكل علمي واستراتيجي غائبة في منطقتنا العربية كلّها.

لقد زادت ظاهرة الهجرة غير النظامية للشباب في تونس بعد 2010 نتيجة هشاشة آليات الرقابة والرصد من قبل مؤسسات الدولة، وفي ظل غياب سياسة تنموية وطنية مستقلة تكون فاعلة في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والتمييز بين المناطق والشرائح الاجتماعية في التمتع بمشاريع التنمية. لذلك، نشطت شبكات التسفير (التهجير) غير القانوني على متن قوارب لا يتوفر فيها الحد الأدنى من مواصفات السلامة للبشر.

الخاتمة

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم. وقد أكد علماء الاقتصاد والاجتماع منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر " آدم سميث A. SMITH " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

في كل الأحوال، فإنّ هذه الظواهر مازالت تستدعي مزيدا من البحث والدراسة من أجل معرفة موضوعية بكيفيات التعامل معها، ومن أجل وضع تصورات ورؤى ومشاريع استراتيجية بديلة تعتمد فيها المقاربات الفاحصة والدقيقة. بينما المقاربة الليبرالية التي اعتمدها تونس فهي بدلا من حماية الأفراد الأشدّ تضررا، نجدها تعمل على تفاقم الأوضاع وتهدد مستقبلهم بتحويل عدد كبير من العاملين إلى عاطلين. وتعتبر ظاهرة الهجرة "غير النظامية" إحدى ظواهر السياسات الليبرالية مع العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الأخرى (المخدرات والإرهاب وتجارة البشر..) التي ترتسم فيها تجليات أزمة هذه السياسة بشدة والتي باتت تنخر نسيج مجتمعنا وتهدّد استقراره.

قائمة المراجع

1. أولريش بيك (2012)، ماهي العولة؟، ترجمة أبو العيد دودو، الطبعة الثانية منشورات الجمل، بيروت. لبنان.
2. إيريك هوبزبام(2009)، العولة والديمقراطية، ترجمة حمدان ونزهت طيب، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة.
3. السحباني عبد الستار (الإشراف)، الشباب والهجرة غير النظامية في تونس: دراسة ميدانية التمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات"، بالاشتراك بين "مشروع قوارب الشعوب" و"منظمة روزا لكسمبورغ" و"المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، ديسمبر 2016.
4. آية مورييس (2005)، العولة تدمير العمالة والنمو: التجربة خير بديل، ترجمة أميرة جمعة، الطبعة الأولى المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
5. التومي محمد صالح (2008)، "مسالك العبودية الجديدة، الحكومة العالمية "الرشيدة" تتقاسمنا قسمة الغنائم"، جريدة/العرب الأسبوعي، السبت 26 أفريل.

²⁵¹- أنظر، المبدأ الأول من تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية " الهجرة في عالم مترابط: اتجاهات جديدة للعمل"، سويسرا، 2005، ص 4.

²⁵²- برنامج الأمم المتحدة الانمائي(2016)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، " الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير؛ الشباب في المنطقة العربية. ص 14.

6. المعهد الوطني للإحصاء (2015)، النشاط والشغل في تونس، مؤشرات إحصائية تونسية.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، "الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير؛ الشباب في المنطقة العربية.
8. توماس كوترو و ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر
9. جان بودريار (2005)، "من الكوني إلى المفرد: عنف العالمية"، من القيم إلى أين؟، مؤلف جماعي، بيت الحكمة تونس.
10. ج. تيمونز روبرتس وايبي هايت (2004)، من الحداثة إلى العولمة، الجزء الثاني، ترجمة سمر الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر.
11. عصمت سيف الدولة (1978)، رأسماليون وطنيون ورأسمالية خائنة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
12. مصطفى محسن، (2009)، "تمهين التعليم والتكوين: مقارنة سوسيولوجية نقدية للخلفية والسياق والأفاق" من البيئة/مجتمعية للعمل، مقارنة نفسية اجتماعية، (مؤلف جماعي) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 161، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
13. مصباح الشيباني (2012) "البيئة المجتمعية للشغل في تونس وإشكالية مهنة" التعليم العالي: الخصائص والأبعاد"، من خريجو المؤسسات الجامعية في تونس بين راهن التكوين وإشكاليات التشغيل، أشغال الندوة الدولية، صفاقس – تونس.
14. منظمة العمل الدولية (2008)، "التشغيل والبطالة في الدول العربية، نحو سياسات وآليات فاعلة"، موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية، القاهرة.
15. هورست أنهيلد (2007)، اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 335، يناير

المراجع الأجنبية

16. – Cf. François Partant (1982), *La fin du développement. Naissance d'une alternative?*, Paris, Eds la Découverte.
17. Cf. Robert Harvey, *Global Disorder (2003) ; America and the threat of world conflict.*
18. Lilia Ben Salem (1976) "Développement et problème de cadres. Le cas de la Tunisie", in , *Serie sociologique*, n3, CERES.
19. Serge Latouche (1991) *La planète des naufragés*, La découverte, Paris .

الهجرة والتنمية: مقاربة تاريخية

Migration and development: a historical approach.

د. ادريس أقبوش: أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن

طفيل القنيطرة_المغرب.

البريد الإلكتروني: akbouchidriss@gmail.com

ملخص:

راكم الموضوع الذي اخترنا مقارنته الكثير من الأبحاث المتباعدة في الزمان والمكان واستفز العديد من الدارسين، فمنهم من رافقته متعة البحث والتنقيب ومنهم من صاحبه القلق الفكري والتوتر والمساءلة، وكلاهما يمضي نفسه بالوصول إلى تفكيك ومقاربة الظاهرة، التي طرحت في المرحلة الراهنة كمقولة أساسية وكموضوع لأغلبية الدراسات الاجتماعية، بل وقد طرحت في بعض السياقات كعائق في التنمية، الشيء الذي استدعى الاهتمام بمعرفتها معرفة مستفيضة وعميقة، وقد كانت هذه النظرة حافزا لهذه الدراسة.

إن تنامي ظاهرة الهجرة جعل من مقارنتها مسألة ضرورية تحتتمها التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية، حيث أصبحت الظاهرة تطرح تحديات كبيرة للدول المصدرة والمستقبلة على مستويات عدة خاصة المستوى التنموي، وهو ما يتطلب النباش في تاريخ الهجرة وعلاقتها بالتنمية، خاصة وأن الموضوع يحظى بجدل هام بين المتخصصين بصفة خاصة والباحثين بصفة عامة، ويعرف هذا الموضوع سجلات خاصة لما يتعلق الأمر بالتنمية التي أضحت هاجسا لمختلف البلدان سواء المصدرة للهجرة أو المستقبلة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، التنمية، البلدان المصدرة، البلدان المستقبلة.

Abstract:

The topic that we have chosen to approach has accumulated a lot of diverging researches distant in time and place and which has provoked, if not challenged, many scholars and researchers. Some of them were accompanied by the pleasure of research and exploration, while others were accompanied by intellectual anxiety, tension and accountability. Both of them attach themselves to dismantle and approach the phenomenon, which is presented, nowadays, as a basic statement and quote and as a topic for the majority of social studies. Moreover, the migration topic has been raised, in some contexts, as an obstacle for development, which presumes that a thorough, extensive and deep knowledge be devoted to the phenomenon of migration, As a matter of fact, these ideas were an incentive for this study.

The spreading phenomenon of migration has made its approach a fundamental issue that is determined by international and regional economic developments, as the phenomenon has become a great challenge for the source and host countries at several levels, especially at the developmental level, which requires digging into the history of migration and its relationship to development since the topic is a controversial one among professionals in particular and researchers in general. This topic is subject to ongoing debate regarding development, which has become an obsession for various countries, whether they are the origin transit ones or the host ones.

key words: migration, development, exporting countries, receiving countries

مقدمة:

يعتبر موضوع الهجرة من الموضوعات الأساسية التي استأثرت باهتمام مختلف الفاعلين الذين حاولوا رصد الظاهرة ومختلف التحولات التي طرأت عليها سواء داخل البلدان المصدرة أو البلدان المستقبلية، خاصة وأن التاريخ البشري ما هو إلا تاريخ هجرة وتحرك من مكان لآخر. وعلى هذا الأساس استدعينا مقارنة تاريخية لإعادة رسم ملامح الظاهرة وعلاقتها بالتنمية. بمعنى هل يساهم المهاجر في التنمية، أم أن المهاجر يعيق التنمية، هل ظاهرة الهجرة تنحصر في فترة تاريخية محددة، أم أن الهجرة ظاهرة تمتد عبر الزمن؟.

بناء على المعطيات التاريخية، يمكن القول إن الهجرة لها علاقة وطيدة بالتنمية، من خلال مساهمة المهاجرين في إغناء البلد المستقبل اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا...، سواء تعلق الأمر باليد العاملة التي تشتغل في مختلف القطاعات الاقتصادية، أو الكفاءات (الكوادر العلمية المتخصصة) التي تؤثر إيجابا على تطور اقتصاد البلدان المستقبلية، إلا أن أغلبية البلدان المستقبلية تتجاهل مساهمة المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل ويحملونهم وزر مشاكل لا علاقة لها بالهجرة، وأكثر من ذلك يتم استغلال المهاجرين في حسابات سياسية ضيقة.

كان الإنسان ينتقل في المجال لأسباب متعددة حتى بات من الصعب ربط علاقة المجموعات العرقية المختلفة بمجال جغرافي معين طالما أن معظم الجماعات البشرية قد انتقلت من مجالاتها الأصلية واستوطنت مجالات جديدة، إلا أن الهجرة لم تكن مجرد حركات مكانية للسكان، وإنما صاحبها تحولات وتبادلات حضارية مهمة، مما يطرح المقاربة الشمولية للهجرة كفعل بشري.

تكشف المقاربة التاريخية المستخدمة في هذه الدراسة مختلف التحولات التي صاحبها ظاهرة الهجرة، فقد كانت مصدر غنى وتنوع في مختلف المجالات، لكن اليوم أصبحت موضع قلق، حيث أصبحت الكراهية والعنصرية سمات متكررة للتجارب اليومية للمهاجرين، فضلا عن ربطهم بالإرهاب والتطرف، إلا أن تصورا كهذا لا يخلو من توظيف سياسي وإيديولوجي، ذلك أنه يعلن ضمنا وعلنا الانتصار لمقولة نقاوة العرق الأوربي بدل التفكير في الظاهرة في بعدها الشمولي، وهكذا، وفي وطأة الصراع الإيديولوجي ستصبح الهجرة فعلا معرقلا للتنمية، إن هذا الطرح لا يلغي أن هناك من يستثمر هذه الظاهرة ويعتبرها رافعة للتنمية وتطوير الاقتصاد وخلق الثروات. ومن ثم يتحدد المسعى المعرفي لهذه الدراسة في فهم وتحليل الهجرة، ومساءلة الثابت والمتغير في أشكالها ومضامينها، وملاحقة شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها في النسق العالمي، ولأجل الوصول إلى ذلك، فقد استوجبت منا هذه الدراسة تحليل الوثائق لتحصيل وتجميع البيانات الكفيلة بتقييم ظاهرة الهجرة، التي مستها تطورات على مستوى الشكل والمضمون، وتطورات أخرى نلمسها في جغرافيا الهجرة بالعالم.

ورغبة منا في فهم وتحليل ميكانيزمات الهجرة، كان لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات، ومنها، ما معنى الهجرة وكيف تطورت تاريخيا؟ وهل هي ظاهرة عامة وشمولية بالنسبة لكل مناطق العالم، أم أنها ظاهرة جغرافية خاصة بمجال جغرافي معين؟. وأيضا، هل الهجرات كانت تتم دائما نحو بلدان الشمال على مر التاريخ، أم أنها كانت تتم نحو الجنوب أيضا؟ وأخيرا ماهي العلاقة التي تربط الهجرة بالتنمية؟ وكيف انعكست على بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال؟.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين التنمية والهجرة وسياقاتها التاريخية.

1- تفكيك المفاهيم

يمثل تحديد المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها في أي بحث علمي، نظرا لكون هذا التحديد يساعد الباحث في إزالة أي لبس أو غموض قد يعتري أحداث بحثه، مما يقربه من الموضوعية، ولذلك تفرض علينا الدراسة ضرورة ضبط المصطلحات الأساسية في البحث، ومنها:

1-1- الهجرة

تعد الهجرة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت تاريخ البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن، فما من مجتمع قديما أو حديثا، إلا وعرف الهجرة أو أحد ألوانها (تهجير أو نفي أو هجرة أفراد أو هجرة جماعية). إذن فما معنى الهجرة؟ وكيف تمت مقاربتها؟.

إن تعريف الهجرة يستلزم سردها من الناحية اللغوية، ومن الناحية الاصطلاحية.

أ- لغويا

تعني الهجرة في معناها اللغوي ترك الانسان أو مجموعة من الناس موطنهم الأصلي والهجرة إلى موطن آخر يتخذه موطنًا جديدًا للإقامة فيه وتتفرع من هذا المعنى الكبير الأسماء والتقسيمات وتتعدد الأنواع وتظهر منها الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية أو الدولية²⁵³، وقد عرفها البعض الآخر بأن كلمة هجرة تعني التباعد، وهاجر أي ترك وطنه وهاجر، أي نقله من موطن إلى آخر، والمهاجرة هي الهجرة، والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه²⁵⁴. والهجرة حسب ابن منظور هي الخروج من أرض إلى أرض، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساکمهم التي نشؤوا بها الله، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر، فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة. قال الله عز وجل: ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة²⁵⁵.

ب- اصطلاحيا

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان، أو بعبارة أخرى تغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بمحيط آخر سواء كان ذلك ظرفيا أو استثنائيا أو مستداما²⁵⁶.

ج- المقاربات المعرفية

يختلف تعريف الهجرة باختلاف المناظير والزوايا، فتعريفها من المنظور القانوني يختلف عن تعريفها من المنظور الديمغرافي، وكذا تختلف عن المنظور الاجتماعي... فكل تعريف ينطلق من زاوية خاصة، فمثلا علماء النفس يعرفون الهجرة على لسان وليام ماكدغول بأنها "غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثالها في ذلك: غريزة التملك وغريزة المقاتلة"²⁵⁷. كما يعرفها علماء الاجتماع بأنها "انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى موطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر"²⁵⁸. كما يمكن أن نعرف الهجرة مورفولوجيا بأنها "حدث جماعي ينتاب عددا من الناس، إما التماسا للكسب وتحسين لحاله وإما للنجاة بنفسه من الهلاك"²⁵⁹.

²⁵³ - أبو شامة إيمان أحمد محمد علي، الهجرة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في محلية سنار، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الجغرافيا، جامعة الخرطوم كلية الآداب، قسم الجغرافيا، تحت إشراف الدكتور محمد كباشي عبدالله، السنة الجامعية 2012م، صص، 9-10.

²⁵⁴ - المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1970.

²⁵⁵ - ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003، مادة هجر.

²⁵⁶ - لكريط، عبد الرزاق، "هجرة العلماء المغاربة على عهد الحماية"، ضمن أعمال الندوة الدولية في موضوع الهجرة وحوار الثقافات، كلية المتعددة التخصصات بتازة يومي 6-7 ماي 2008، مطبعة الأفق، فاس، المغرب، 2008، ص، 129.

²⁵⁷ - الشال انشراح، المغترب ووسائل الاتصال، نقلا عن فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة

الأوروبية، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص، 30.

²⁵⁸ - عويبة نسيمة، أثر الهجرة غير الشرعية على السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، مذكرة تخرج ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص، 22.

²⁵⁹ - نفسه.

تنقسم الهجرة إلى قسمين: الهجرة الداخلية وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، والهجرة الخارجية (الهجرة الدولية) وهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة²⁶⁰.

2-1- التنمية

يرتبط مصطلح التنمية بالتقدم والتطور والوفرة والنماء الدائم، حيث تتخذ التنمية منحى اجتماعيا واقتصاديا، فهي التحديث المستمر الذي يحقق أحسن الظروف للفرد في المجتمع، وهي عملية إرادية إنسانية تسعى نحو رقي المجتمع وفق مؤشرات دقيقة متوافق عليها. وقد عرفها ابن منظور بأنها الزيادة، مما يعني نهي ينمي ونميا ونماء أي زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموا، وفي الحديث: أن رجلا أراد الخروج إلى تبوك فقالت له أمه أو امرأته كيف بالودي؟ فقال: الغزو أنى للودي أي ينمي الله للغازي ويحسن خلافته عليه²⁶¹.

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموع العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن. في حين عرفها أحمد زكي بدوي بأنها عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية²⁶².

يتضح مما سبق، أن التنمية هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

ترتبط التنمية إذن بالنمو والتقدم، وهو تقدم موصول بأدوات مادية ملموسة، فكيف تساهم الهجرة في تحقيق التنمية؟ كيف يساهم الرأس المال البشري في توفير مكاسب مادية؟ ما هي طبيعة الهجرة المفضية إلى التنمية؟ ما هي طبيعة الهجرة التي تشكل عائقا أمام التنمية؟.

2- التطور التاريخي للهجرة

أصبحت الهجرة من أكثر المواضيع إثارة للجدل ضمن التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، ويرجع ذلك إلى التطور السريع في أشكال ممارسة الظاهرة، إذ تجاوزت آثارها معظم حدود الدول، لتصبح ظاهرة تعني مستقبل المجتمع الدولي برمته.

الهجرة فعل قديم قدم الإنسان، لكن هجرات التاريخ القديم كانت في شكلها العام أقرب إلى التحركات العفوية غير الهادفة، بل البدائية أو الفطرية منه إلى التحركات المحكومة بالوعي أو التخطيط المسبق²⁶³، إلا أن التحركات البشرية أخذت

²⁶⁰ - عثمان الحسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، صص، 15-16

²⁶¹ - ابن منظور، م.س، مادة نهي.

²⁶² - بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1987، ص، 83.

²⁶³ - ناصري عبد المالك، "هجرة الحضارة بين واقعي السلم واللاسلم"، ضمن أعمال الندوة الدولية في موضوع الهجرة وحوار الثقافات، كلية المتعددة التخصصات بتازة، المغرب يومي 6-7 ماي 2008، مطبعة الأفق، فاس، 2008، ص، 18.

بالتدرج تتجه نحو الاستقرار بعد التطور الحضاري وازدياد الارتباط العضوي بين الإنسان والبيئة²⁶⁴، غير أن ذلك لم يوقف تحرك الأفراد والجماعات بين المجالات الطبيعية التي توفر لهم شروط البقاء، وتحميهم من المخاطر²⁶⁵.

1-2- أهم مسارات الهجرة عبر التاريخ

يعد الانتقال السكاني عبر المكان واحد من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، وهي ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثا عن الأفضل حتى مع توفر عناصر الاستقرار وتزداد أهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات والثروات²⁶⁶، فالإنسان يبحث عن كل ما من شأنه أن يساعده في توفير حاجاته الأساسية وتحسين شروط حياته، ولم تكن الطرق الطويلة والمساحات المكانية الواسعة التي تفصله عن موطنه قادرة على منعه من البحث عن الأفضل ولم تكن قادرة على منعه من التنقل والترحال حتى يجد ما يبحث عنه، بناء على ما سبق يمكن القول أن الهجرة ظاهرة سكنت الإنسان منذ أقدم العصور، إذ كان أول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الإفريقي ومصر، ثم كانت الهجرة جماعية إلى اليمن ومنها اتجهت موجات أخرى إلى مختلف أنحاء الجزيرة العربية... مما أبرز عدة تنقلات سكانية وصفت بالمهمة تاريخيا، منها: هجرة الساميين إلى بابل وهجرة الفينيقيين إلى خليج العقبة ومصر والمغرب، والإغريق إلى والوندال إلى المغرب أيضا، وكذا الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين في القرون الحديثة²⁶⁷.

1-1- تعدد الهجرات إلى المغرب

عرف المغرب هجرات بشرية كبيرة منذ عصور ما قبل التاريخ. وقد وقعت موجات أخرى على امتداد التاريخ، فقد جاء الفينيقيون واليهود والرومان في العصور القديمة ولكنهم كانوا بضع عشرات الآلاف فقط، وكانت أهم الهجرات البشرية إلى المغرب تمت في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث. وبعد المحاربين العرب، استقرت القبائل البدوية في السهوب والصحاري، ونفذت إلى السهول المحيطية، وأتى السود من السودان، وبين القرنين الرابع عشر والسابع عشر الميلادي، توافد مئات آلاف من اليهود والمسلمين الأندلسيين، وبعضهم من أصل مغربي قديم، على المدن وضواحيها البدوية للإفلات من استبداد وتعصب ملوك إسبانيا. وقد قسم محمد رزوق هذه الهجرات إلى ثلاث فترات متميزة، وهي فترة العهد الوطاسي وفترة العهد السعدي الأول وفترة العهد السعدي الثاني²⁶⁸، ومنذ ذلك الوقت ظلت الهجرة متواصلة إلى المغرب أثناء فترات الصراع بين الأندلسيين والملكين الكاتولكيين حول مختلف ثغور الأندلس الباقية. فبعد سقوط المرية وقادس سنة 1489 م، سمح الإسبان بالهجرة إلى شمال إفريقيا، والتزموا بحرية العبور ومجانته خلال سنة كاملة، كما سمح للمهاجرين بحمل أمتعتهم أو بيعها²⁶⁹. من هنا يتضح أن المغرب يعد من أكثر المناطق التي شهدت هجرات سكانية من شمال البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط وجنوب إفريقيا.

ساهمت الاكتشافات الجغرافية والاستعمار ونمو التجارة ما بين القارات والتغلغل التبشيري في العصر الحديث على الهجرات العابرة للمحيط، ولقد لقيت الهجرة خلال هذه المرحلة دعما من دوائر الشخصيات المتعلقة بالإبحار والموانئ،

²⁶⁴- مؤنس حسين، الحضارة: دراسة في أصول قيامها وتطورها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص، 27.

²⁶⁵- ناصري عبد المالك، م.س، ص، 18.

²⁶⁶- الأصغر أحمد عبد العزيز، الهجرة غير المشروعة الانتشار الأشكال والأساليب المتبعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، صص، 5-6.

²⁶⁷- رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام-تخصص حقوق الإنسان والأمن-، الموسم الجامعي 2013-2014، ص، 15.

²⁶⁸- رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م، الطبعة الثالثة، إفريقيا الشرق، 1998، ص، 140.

²⁶⁹- المرجع نفسه، ص، 154.

ومن الأوساط العسكرية والإدارية، إضافة إلى الهيئات الدينية التبشيرية، وتميزت هذه الفترة بتأسيس مستعمرات استيطانية أوروبية²⁷⁰، من أجل تصريف الفائض البشري، خاصة وأن أوروبا عرفت نموا ديمغرافيا مرتفعا نتيجة التحولات الاقتصادية والعلمية والتقنية. وفي هذا السياق شجعت الدول الأوروبية الهجرة إلى البلدان الإفريقية. وخاصة فرنسا إلى المغرب للبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة، والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي، خاصة وأن المغرب يتميز بموقع استراتيجي متميز. ومباشرة بعد توقيع عقد الحماية نجحت النداءات الموجهة من طرف سلطات الإقامة العامة في انتقال العديد من المعمرين من الجزائر وفرنسا نحو المغرب، وقد انتقل مجموع أفراد الجالية الأوروبية ما بين سنتي 1911 و 1926 إلى 100.500 فرد، وقد شكل الفرنسيون الأغلبية ضمن المستوطنين في المغرب، معظمهم كان ينتمي إلى أوساط متواضعة قدموا إلى المغرب بحثا عن الثروة وتحسين ظروف حياتهم، واتجه أغلبهم نحو مناطق الساحل الأطلسي²⁷¹.

1-2- الهجرة إلى أمريكا

عرفت مرحلة العصر المعاصر انتعاش الاقتصاد في الغرب، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى نمو دورة جديدة للهجرات في أسواق العمل الدولية، وفي هذه المرحلة تجدد الانتقال من أوروبا نحو بلدان ما وراء المحيط بعد عام 1945م، وبصورة خاصة من إيطاليا وألمانيا، البلدين اللذين منيا بهزيمة في الحرب وتعرضا إلى أضرار اقتصادية جسيمة، فتحت علمها مواجهة الأزمات الاجتماعية الحادة، المترتبة على أعداد هائلة من العاطلين عن العمل²⁷². كانت بلدان أمريكا إلى غاية عام 1955م، تغري وتؤثر على الوجهة المتبعة من قبل المهاجرين من أوروبا، نظرا للتطور الاقتصادي الهائل الذي شهدته هذه البلدان، التي لم تمسها ويلات الحرب العالمية²⁷³. وقد بلغ عدد الاسبان بأمريكا الشمالية والجنوبية ثلاثة ملايين منذ اكتشاف القارة الأمريكية، وأكثر من أربعة ملايين فيما بين 1882 و 1959 م. أما الفترة ما بين 1876 و 1970م فقد استقبلت الأمريكيتان 11 مليون إيطالي نصفهم استوطن الولايات المتحدة الأمريكية²⁷⁴. ومن ثم اعتبرت أوروبا أرض هجرة، فقد قدر عدد الأوربيين الذين غادروا القارة بنحو 50 مليون، ويرجع ذلك إلى نمو الساكنة في المرحلة الأولى للانتقال الديمغرافي، وكذا الأزمات الرأسمالية التي أدت إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل²⁷⁵. تقلص حجم الهجرة إلى أمريكا الجنوبية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين الميلادي، بالتزامن مع نهاية الدورة الإيجابية للاقتصاد الدولي، فعادت بلدان أمريكا اللاتينية إلى دورها المعهود في تصدير المواد الأولية، ونالت منها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة²⁷⁶، ومنذ ذلك الوقت تغير مسار الهجرة باتجاه أمريكا الشمالية وجزر المحيط، فقد وصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من ستة ملايين ونصف مليون مهاجر حتى عام 1970م²⁷⁷.

²⁷⁰ - باولا كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة عدنان علي، مراجعة الدكتور عزالدين عناية، الطبعة الأولى، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2011، ص، 73.

²⁷¹ - أمطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962، مساهمة في تاريخ المغرب العربي الكبير المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008، ص، 206.

²⁷² - باولا كورتي، م.س، ص، 149.

²⁷³ - المرجع نفسه، ص، 151.

²⁷⁴ - عطوف الكبير، الهجرات العالمية والمغربية قضايا ونماذج مقارنة سوسيو-تاريخية (1045-2011)، الطبعة الثانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2012، ص، 40.

²⁷⁵ - AZIZA MIMOUN, "La migration marocaine au siècle Le Maroc, d'une terre d'immigration à un pays d'émigration", Actes du colloque International autour du thème: **Emigration et dialogue des cultures**, Faculté polydisciplinaire Taza, 6- 7 Mai 2008, Maroc, 2008, p, 64.

²⁷⁶ - باولا كورتي، م.س، ص، 152.

²⁷⁷ - المرجع نفسه، صص، 153-154.

3-1- الهجرة إلى دول الخليج وإفريقيا

توجهت الهجرة منذ السبعينيات نحو الدول المصدرة للنفط، المفتقرة إلى الأيدي العاملة. وهكذا تحول الشرق الأوسط، بفضل الإيرادات المهمة لمبيعات النفط والنمو الاقتصادي وتعاضم البنية التحتية، إلى بؤرة استقطاب جديدة لحركات الهجرة. بل وتعاضمت الهجرة إلى منطقة الخليج حين ارتفع ثمن برميل النفط إلى عشرة دولارات أمريكية عام 1974م، وبفضل عائداته أطلقت دول الخليج العنان لأعمال ضخمة في مجال البنية التحتية التي استدعت يد عاملة كانت هذه الدول تفتقر إليها محليا، وفي فترة وجيزة فاق عدد العمال الأجانب عدد السكان المحليين في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة²⁷⁸.

تقلص حجم الهجرة نحو منطقة الخليج خلال الثمانينيات بالتزامن مع انخفاض صادرات النفط من 22 مليار برميل يوميا عام 1979م إلى 11 مليون برميل في عام 1984م. وأدى هذا التراجع إلى تقليص في الاستثمارات ونهاية الأعمال الضخمة في البنية التحتية، التي كانت تتطلب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية²⁷⁹، وبالتالي شهدت الهجرة منعطفا تاريخيا إذ برزت في المشهد العالمي بلدان استقبال جديدة للهجرة كانت في السابق اضطلعت بدور هامشي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الهجرة تعنى بإفريقيا الجنوبية وخليج غينيا، واكتسب الانتقال المكتف للسكان في إفريقيا أهمية بالغة، إذ توجه المهاجرون من مختلف بلدان غرب إفريقيا نحو السنغال وسيراليون وساحل العاج وغانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، حيث تطلبت الثروة المعدنية والتنمية الزراعية وصول المزيد من العمال²⁸⁰.

4-1- الهجرة إلى أوروبا

تميزت فترة الثمانينيات بتحول محور الهجرة إلى أوروبا، حيث بدأت دول الشمال تمثل بؤر الإغراء الجديدة للهجرات القادمة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ومن بلدان العالم الثالث، حيث هناك فجوة عميقة من حيث عدد السكان في البلدان المطلة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مقارنة بالبلدان الأوربية، المتميزة بشيخوخة سكانها ونهضة اقتصادية²⁸¹. وخلال فترات النمو ازدادت حاجة الدول الغربية لليد العاملة لتجديد ساكنتها وبناء ما دمرته الحربين العالميتين، وهكذا اجتذبت الدول الغربية القوى العاملة من القارة الإفريقية بكميات كبيرة²⁸².

استنتاج:

يتضح مما سبق أن تاريخ الهجرة، تاريخ معقد وشائك تتداخل فيه عوامل متشابكة ومعقدة، سواء في المراحل التاريخية القديمة أو المعاصرة، حيث لاحظنا أن الاستقرار البشري وضع استثنائي في تاريخ البشرية، بل اعتبر التنقل إستراتيجية للبقاء في مختلف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يمكن القول أن الهجرة العالمية هي جزء من الثورة العابرة والمتخطية للحدود الوطنية، التي تعيد تشكيل المجتمعات والسياسات حول العالم. فالتقسيم القديم للدول، على أنها مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين، أثبت تأكله وعدم جدواه، فمعظم الدول على حد سواء يمرور بكل من التجريبتين: تصدير أو استقبال للمهاجرين، في حين اتخذت بعض الدول دورا مهما كمناطق عبور للمهاجرين²⁸³.

²⁷⁸ - المرجع نفسه، صص، 171-172.

²⁷⁹ - المرجع نفسه، ص، 173.

²⁸⁰ - المرجع نفسه، ص، 174.

²⁸¹ - المرجع نفسه، ص، 208.

²⁸² - Hanène Mersni, "Le sujet migrant entre l'assimilation et l'affirmation de l'identité culturelle", Actes du colloque

International autour du thème : **Emigration et dialogue des cultures**, Organisé le Faculté polydisciplinaire Taza, 6- 7 Mai

2008, Maroc, 2008, p, 20.

²⁸³ - ستيفن كاستلز. مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص، 48.

2- علاقة الهجرة بالتنمية.

يحظى الوضع الراهن للهجرة باهتمام كبير من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، ومراكز الفكر والبحث العلمي ووسائل الإعلام. إذن النقاش حول هذه الظاهرة العالمية العابرة للحدود يطرح بشكل ملح سؤالاً حول مدى مساهمتها في التنمية، كما يسائل البلدان المصدرة والمستقبلة عن التدابير المتخذة لإدماج المهاجرين واستثمارهم في تحقيق التواصل، ويضع المجتمع الدولي أمام تحديات تتعلق بآليات تحقيق التنمية والتلاقح الحضاري المثمر. الهجرة سلوك بالاختيار أو بالإكراه، والتنمية جهد بشري لتحسين ظروف الحياة، ومادام الجهد المقصود هنا مصدره واحد، وهو الإنسان، فإن الهجرة والتنمية يتصلان مع بعضهما البعض لدرجة تدفعنا للتساؤل حول مشروعية الحديث عن التنمية دون الهجرة.

3-1- مساهمة الهجرة في التلاقح الحضاري والتنمية الاقتصادية.

تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهاجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري Immigration choisie حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الثابتة من المجتمع، مما يؤثر على التركيبة الاجتماعية للمجتمع (المهاجرين منه وإليه)²⁸⁴. وقد تساهم الهجرة بصفة عامة في التواصل بين الشعوب ونشر الثقافات ودعم الإنشاء الحضاري المتبادل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين كافة المجتمعات البشرية، ومن إيجابيات الظاهرة أيضاً نجدها تساعد اقتصاد الدولة المستقبلة عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض²⁸⁵. ويفتح المهاجرين أيضاً حسابات في بنوك الدولة المستقبلة مما يعود بالنفع على اقتصادها، ويدفع هؤلاء المهاجرين كذلك العمولات أثناء شرائهم لاحتياجاتهم من الوكالات والوسطاء، كما يعمل المهاجر وخاصة المهاجر غير الشرعي الذي يكلف بمهام لا يقبلها ابن البلد الأصلي مما يساعد في دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبلي لهم فقد تمكنت العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بفضل العمالة الماهرة الوافدة إليها من تحقيق قدر كبير من الحياة والرفاهية بها²⁸⁶. تستفيد دولة المهاجر من الهجرة نظراً لقيامه بتحويل مدخراته إلى أسرته مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لكثير من الأسر في تلك الدولة، وهذا ما أعلن عنه البنك الدولي سنة 2004 م²⁸⁷. وهناك أمثلة كثيرة للحضارة على يد المهاجرين، أبرز مثال لهذا النوع كانت الحضارة المغربية المتنوعة المشارب، ونأخذ مساهمة الجالية الأندلسية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية.

3-1-1- إسهامات الأندلسيين في التنمية بالمغرب

أ- في الميدان الفلاحي

ساهم الأندلسيون في تطوير بعض تقنيات الري بالمغرب، إذ ساهموا في هذا المجال في تركيب عدة نواعير، خاصة بفاس، كما ساهم أندلسيو مراكش بمد عدة قنوات انطلاقاً من نهر تانسيفت، وقاموا باستغلال العديد من الضيعات الزراعية الممنوحة لهم من طرف الدولة. وفي مجال المنتجات الزراعية يذكر محمد رزوق في هذا السياق اشتباههم بغرس أشجار الزيتون بأقطار المغرب العربي، وتحسينهم لإنتاج الخضر والفواكه²⁸⁸.

ب- في الميدان الصناعي

²⁸⁴ - ليندة بوعافية. شهيدة برباش، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببجاية، تحت إشراف الأستاذ قاسمي يوسف، الموسم الجامعي، 2012-2013-2013، ص، 28.

²⁸⁵ - المرجع نفسه، ص، 30.

²⁸⁶ - نفسه.

²⁸⁷ - حماد كمال، الهجرة الشرعية والمقاومة، في ضوء القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2011، ص، 81.

²⁸⁸ - رزوق محمد، م.س، ص، 266.

حمل الأندلسيون معهم العديد من الفنون وطوروها بالمغرب فقد كانت لهم مناهج خاصة في دباغة الجلود، وصناعة الحرير والصوف²⁸⁹، وقد أشار الحسن الوزان إلى أن تجار الأقمشة الصوفية بفاس كانوا كلهم أندلسيون²⁹⁰. أما في ميدان البناء والمعمار فيشير محمد رزوق أيضا إلى أن يوسف بن تاشفين استقدم عددا من الصناع من قرطبة إلى مدينة فاس للزيادة في مساجدها وسقاياتها وحماماتها، كما استقدم على يد بن يوسف المهندسين لبناء قنطرة تانسيفت، كما قاموا ببناء القنوات التي تنقل الماء من الجبل إلى مراكش، وهذا النوع هو الخطارات التي ما تزال تستعمل إلى الآن²⁹¹. وعلى العموم فإن الأندلسيين قد أدخلوا العديد من الحرف إلى المغرب ووجدوا البيئة الملائمة لتطويرها وتصريفها.

ت- في الميدان الدبلوماسي والعلمي والفني والعسكري

لعب الأندلسيون دورا بارزا في الميدان الدبلوماسي، وذلك لتمرسهم بالمعاملات الدولية، ومعرفتهم باللغات الأوروبية. ولم يقتصر الأمر على الميادين السابقة الذكر، بل تعداه إلى الميدان العلمي، إذ استقر عدد من العلماء الأندلسيين بالمغرب، ناشرين معارفهم وطرق تعليمهم وخاصة في الرياضيات والفلسفة والعلوم الشرعية والأدب والفن²⁹². وبرزوا في ميدان الترجمة، إذ كان يرجع إليهم في ترجمة المعاهدات والمراسلات الرسمية، ووجد من بينهم علماء نقلوا إلى اللغة العربية كتباً إسبانية في الطب والصيدلة والفلك، والفنون الحربية²⁹³.

تسربت الموسيقى الأندلسية إلى المغرب انطلاقاً من العصر المرابطي، إذ انتقلت إليه شخصيات مرموقة في هذا الميدان، عملت على نشرها في مدن مغربية عديدة.

غزا الأندلسيون أيضا الميدان العسكري إذ نلاحظ حضورهم بقوة في الجيش المغربي، وقد اعتلى عدد منهم مناصب القيادة بل صار البعض منهم حكما فصلا بين أفراد هذا الجيش، كما كانوا حاضرين أيضا في الأسطول المغربي كمهندسين أو قادة²⁹⁴.

وبفضل دخول المهاجرين أصبحت الحياة البدوية يسيطر عليها الاقتصاد الحضري تدريجيا، فقد أدخل الأندلسيين، أنواعا جديدة من الفلاحة مثل السباخة وزراعة البقول، وأشجار ذات فواكه، مثل شجرة البرتقال والمشمش، كما أدخلوا تحسينات على طرق الري²⁹⁵. ولذلك يمكن القول أن المهاجرون الأندلسيون ساهموا في نقل الحضارة من الأندلس إلى المغرب، وهو الأمر الذي أثار الانتباه إليه ابن خلدون الذي أقر في مقدمته أن المغرب انتقل إليه من الأندلس حظ كبير من الحضارة²⁹⁶.

وعلى هذا الأساس، يبدو لنا أن الهجرة لعبت دورا مهما في انتقال القيم الحضارية وانتشارها بين الشعوب والأمم منذ أقدم العصور، وانفتاح بعضها على نظم البعض الآخر، وتمازجها الحضاري والثقافي²⁹⁷، في إطار ما يسمى التثقاف الذي هو مجموعة من الظواهر التي تنجم عن التواصل المستمر والمباشر بين الأفراد من مختلف الثقافات والتي تؤدي إلى

²⁸⁹ - المرجع نفسه، ص، 267.

²⁹⁰ - ليون الإفريقي الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ص، 241.

²⁹¹ - رزوق محمد، م.س، ص، 37.

²⁹² - المرجع نفسه، ص، 38.

²⁹³ - المرجع نفسه، ص، 278.

²⁹⁴ - المرجع نفسه، صص، 43-44.

²⁹⁵ - أليبر عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، الطبعة الأولى، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985، ص، 44.

²⁹⁶ - ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، 2004، ص، 45.

²⁹⁷ - حيمر عبد السلام، "أدب الرحلة السفارية المخزنية وأثرها في انفتاح المغرب على التجارب التحديثية العالمية(النصف الثاني من القرن 19)"، أدب الرحلة في التواصل الحضاري، سلسلة ندوات رقم 5، مطبعة فضالة، المحمدية، 1993، ص، 313.

تغييرات في النماذج الثقافية الأولية لمجموعة واحدة أو كلا المجموعتين²⁹⁸، وقد يعني المفهوم أيضا حسب BASTIDE R مجموع العمليات التي تحدث عندما تتلامس ثقافتان وتتفاعلا مع بعضهما البعض²⁹⁹. انطلاقا مما سبق، سنحاول الإجابة عن إشكالية أطرت هذه الورقة، وهي هل تشجع الهجرة وتساعد على تنمية دول المنشأ أم أنها على العكس تعوق هذه التنمية؟. ثم ماذا عن الدول المستقبلية.

2-3- الانعكاسات السوسيو اقتصادية للهجرة على دول المنشأ ودول الاستقبال

هناك من يعتبر الهجرة معرقله للتنمية بدول المنشأ، بينما هناك من يعتبرها آلية لتحقيق التنمية. وفي إطار مقارنة هذه الإشكالية سننطلق من مناقشة فرضيتين أساسيتين تعتبر الفرضية الأولى أن الهجرة أساس تنمية البلدان، أما الفرضية الثانية فترى أن الهجرة تشكل عائقا يحول دون تحقيق التنمية، ولتحقيق هذه الغاية، سنعمد إلى عرض الموقفين وبيان الحجج المقدمة. فقد اعتبر أصحاب الفرضية الأولى أن الهجرة ظاهرة طبيعية تساهم في تلاقح حضاري وتنمية البلدان المصدرة، وذلك بسبب التحويلات المالية التي تساعد الأسر على تحسين مستوياتهم الصحية والتعليمية والدخل الفردي³⁰⁰، وكلها مؤشرات يتم الاعتماد عليها لقياس مستوى التنمية، وكلما كانت هذه المؤشرات جيدة إلا وكانت التنمية إيجابية.

وضمن سياق التحويلات المالية، فقد حول المهاجرون المغاربة إلى المغرب وتونس والجزائر سنة 1993 م ما يناهز 25 مليون فرنك فرنسي، أما المهاجرون المصريون فقد حولوا إلى بلدهم ما يقارب 2500 مليون دولار، والبرتغاليون حولوا ما يمثل ثلث حجم واردات البرتغال السنوية ما بين 1975-2000 م³⁰¹. إلا أن هناك من يقول أن التحويلات المالية لا تؤدي تلقائيا إلى نمو اقتصادي واجتماعي مستقر، فالعديد من المهاجرين يأخذون معهم رؤوس أموالهم إلى الدولة التي يهاجرون إليها، خاصة لدفع الرسوم التعليمية³⁰². كما يستدل أصحاب هذا الرأي أيضا بكون دول المنشأ (دول الأقل تقدما وخاصة في الجنوب) عرفت منذ الستينيات من القرن العشرين، هجرة العقول (هجرة الأدمغة)، وقد تمثل هجرة العقول هذه خسارة في رأسمال بشري في مجال الطب والعلوم والهندسة والإدارة والتعليم الأمر الذي يجعلها عقبة خطيرة أمام التنمية. فالطلاب المهاجرون الذين حصلوا بالفعل على درجة البكالوريوس، عادة ما يذهبون إلى الدول الأكثر تقدما للقيام بدراسات عليا، حيث يظل الكثير منهم هناك بعد التخرج ولا تبقى لهم أي صلة ببلادهم الأصلية³⁰³.

تعتبر هجرة العقول إحدى أكبر المشاكل التي تعاني منها التنمية بالعديد من البلدان الفقيرة وخاصة إفريقيا، فالكثير من الأفارقة المهاجرين إلى الدول المتقدمة حاصلين على تعليم عال. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتميز الأفارقة على فئات المهاجرين الأخرى بأعلى المعدلات التعليمية (49 في المائة من الأفارقة المهاجرين يحملون درجة البكالوريا، بينما يحمل 19 في المائة منهم درجة الماجستير وحصل 30000 منهم على الدكتوراه قبل دخولهم الولايات المتحدة الأمريكية)³⁰⁴، وقد حرم ذلك الدول الفقيرة من كفاءات هي بحاجة إليهم لتوفير الخدمات الأساسية وتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية³⁰⁵. إلا أن حكومات الدول المستقبلية للهجرة والوكالات العالمية يؤكدون أن المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية يمكن أن يوفروا الربح والفائدة لكل من الدول المرسل والمستقبل للمهاجرين، والهدف من هذا هو استبدال مفهوم هجرة العقول بمفهوم تداولها

²⁹⁸ - CUCHE D, *La notion de culture dans les sciences sociales*, La découverte, Paris, 1996, p, 54.

²⁹⁹ - BASTIDE R, "Acculturation", *In Encyclopédie Universalis*, 1996, p, 114.

³⁰⁰ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، م.س، ص، 159.

³⁰¹ - عطوف الكبير، م.س، ص، 36.

³⁰² - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، م.س، ص، 159.

³⁰³ - المرجع نفسه، ص، 327.

³⁰⁴ - المرجع نفسه، ص، 362.

³⁰⁵ - اللجنة العالمية للهجرة، 2005، ص، 23.

ودورانها بين الدول. ويشير المحللون الاجتماعيون في هذا الصدد إلى تجربة تايوان التي عانت من خسارة ملحوظة بعد هجرة ذوي الكفاءات العالية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ولكن لاحقاً، وحين انطلق قطاع التكنولوجيا العالية وارتفع مستواه استطاعت الحكومة أن تجذب ثانية وتستعيد مواطنها من ذوي الخبرة من الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا عاملاً مهماً في معدل النمو الاقتصادي السريع في تايوان بدءاً من الثمانينيات وما بعدها³⁰⁶. وبالمثل، بدأت الهند في إنشاء معاهد التكنولوجيا منذ الخمسينيات من القرن الماضي وما بعدها من أجل دعم التنمية الوطنية، ولكن العديد منهم هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغنية، ومع ذلك فأعداد كبيرة من خبراء تكنولوجيا المعلومات عادوا إلى بلادهم في وقت لاحق للمساعدة في إنشاء قطاع التكنولوجيا في الهند نفسها الذي شهد توسعاً سريعاً³⁰⁷. ومن هنا يتضح أن الهجرة يمكن أن تساهم في التنمية إذا تم إدخال تحسينات في مجال الحكم وإنشاء مؤسسات فعالة قادرة على توفير مناخ ملائم للاستثمار في هذه الكفاءات، حينذاك يمكن أن تكون الهجرة جزءاً من حل مشكل التنمية.

كانت معظم الدول الأوروبية تشجع هجرة اليد العاملة وخاصة من مستعمراتها، وذلك من أجل بناء اقتصادها الذي تضرر من جراء الحروب التي خاضتها، وقد تميزت مرحلة القرن العشرين بهجرة العمالة المغربية إلى دول أوروبا بأحجام مهمة، وبالتحديد الاستعمار الفرنسي الذي جند العمالة من المستعمرات المغربية لتلبية حاجات اقتصادياته³⁰⁸. بل وقد كانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي مرت بتجربة استقبال المهاجرين بأعداد كبيرة في السنوات ما بين الحربين العالميتين، فالعجز الديمغرافي كان قد تفاقم بسبب خسائر الحرب³⁰⁹، وقد دخل إلى فرنسا أقل بقليل من 2 مليون عامل أجنبي عام 1920 م حتى عام 1930. وتشير التقديرات إلى أن نحو 75 في المائة من النمو السكاني الفرنسي بين عامي 1921 م و 1931 م كان نتيجة للهجرة، وكانت الهجرة من شمال إفريقيا إلى فرنسا في تطور وازدياد أيضاً، ساهمت في بناء السوق الرأسمالية بفرنسا³¹⁰.

شكل الرق مصدراً رئيسياً لتراكم رأس المال في أوائل نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الحرب الأهلية لتحرير العبيد (1861 – 1865)، فقد تم استخدام نظام "جيم كرو" العنصري للحفاظ على بقاء العمال العبيد الأفارقة، للعمل بالمجان في مزارع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت زراعة القطن الرخيصة وغيرها من المنتجات الزراعية مهمة وضرورية للصناعة³¹¹. وبعد إشباع حاجياتها من اليد العاملة بدأت تسن القوانين التي تنظم الهجرة إما بالمنع أو بتعيين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم، وفي هذا الإطار تبنت السلطات الأمريكية إجراءات صارمة تهدف إلى غرلة وتمشيط المهاجرين عبر "حصص" لا تقتصر على اختيار المهاجرين بناء على بلد الإرسال، وهي سياسات ترمي إلى ضمان دخول مهاجرين مؤهلين³¹². إنها مبادرات شجعت على ما يدعى "هجرة الأدمغة" من بلدان العالم الثالث نحو البلدان المتقدمة اقتصادياً وتقنياً، تسببت في أغلب الأحيان، في فقدان موارد من قبل المناطق الأقل حظاً من غيرها، ولم تؤد هذه الهجرة إلى فقدان كافة الموارد المالية المدفوعة من قبل البلدان من أجل تكوين التقنيين والمهنيين فحسب، بل إلى خسارة ثروة من المهارات المكتسبة، كان حرياً بالبلدان الأصل الاستفادة منها من أجل تحسين الظروف المحلية. ففي عام 1965 م هاجر حوالي 100000 من المهندسين والأطباء والأساتذة في العلوم ومن المدرسين مع عائلاتهم من الهند إلى الولايات المتحدة

³⁰⁶ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، م.س، ص، 167.

³⁰⁷ - المرجع نفسه، ص، 168.

³⁰⁸ - جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006، إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، القاهرة.

(د، ت)، ص، 31.

³⁰⁹ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، م.س، ص، 222.

³¹⁰ - المرجع نفسه، ص، 223.

³¹¹ - المرجع نفسه، ص، 209.

³¹² - ياوولا كورتلي، م.س، ص، 193.

الأمريكية خاصة بعد صدور قانون يمنحهم حق التجنيس بالجنسية الأمريكية³¹³، وقد هاجر في الفترة ما بين 1969 م- 1979 م، 500000 كادر إلى الولايات المتحدة، قدم ثلثهم من آسيا، كما أدت هذه الهجرة المؤهلة في نفس الفترة إلى زيادة بنسبة 30 بالمائة في عدد الأطباء الإجمالي في الولايات المتحدة³¹⁴.

قامت كل من أستراليا وكندا بوضع قوانين تسمح فقط للأوروبيين بالهجرة إلى بلادهم وبدأنا في تشجيع دخول المهاجرين ذوي الكفاءات العالية، كما ازدادت هجرة وتدفع المهاجرين المؤهلين تأهيلا عاليا في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، فقد وجدت إحدى الدراسات التي أقيمت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، أن هناك حوالي 200000 مهندس وطبيب وعالم قدموا من الدول النامية، ويعملون في مجال الأبحاث والتطوير والتنمية في الدول المتقدمة الصناعية³¹⁵. وفي إطار الحديث عن هجرة الأدمغة، ورد على لسان وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المغربي في معرض جوابه عن سؤال شفوي بمجلس المستشارين بتاريخ 5 فبراير 2019 أن حوالي 600 مهندس يغادرون البلاد كل سنة، وفي المقابل صرحت الفدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأوفشورينغ أن حوالي 8000 من الأطر المغربية ذات الخبرة تهاجر نحو الخارج سنويا، وتشمل هذه الموجة قطاع الطب أيضا. وعموما، احتل المغرب في 2018، حسب مؤشر تنافسية المواهب العالمية (GTCl) الذي يقيس قدرة البلدان على جذب الكفاءات، المرتبة 100 من أصل 125 بلدا³¹⁶.

وعموما تبقى إفريقيا منذ فترات تاريخية طويلة حالة خاصة لما عانتها من تهجير وتغريب وترحيل ملايين الأفارقة نحو أوروبا وأمريكا، وهذا أفرغ القارة الإفريقية من مواردها البشرية النشيطة، وذلك أثر على كل البنات التحتية والفكرية والتنمية بالقارة³¹⁷. وفي المقابل ساهموا في تطوير الوضع الاقتصادي والديمقراطي والثقافي بالبلدان المستقبلية.

يبدو من خلال ما سبق أن ما تروج له البلدان المتقدمة من كون هجرة العقول تساهم في تنمية البلدان المصدرة، ما هو إلا كلام يفتقر إلى التبريرات المقنعة، خاصة إذا علمنا أن الدول المستقبلية عملت على إعداد خطط وبرامج تشجع المهاجرين من ذوي الكفاءات المتدنية للعودة إلى بلدانهم، بينما تريد بقاء ذوي الكفاءات العالية³¹⁸، وهنا يظهر زيف التصور الذي يقول أن هجرة الأدمغة في صالح دول المصدرة، فمصلحة الدول المصدرة تكمن في الهجرة الدائمة للعمال المتدنية والهجرة المؤقتة للكفاءات العالية، لكن مصالح الدول الغنية المستوردة لليد العاملة يتناقض مع هذا التصور، فالمهاجرون من ذوي المهارات المتدنية، مرحب بهم كعمال زائرين وبشكل مؤقت³¹⁹. في حين يتم الترحيب بالمهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، والجال أن هذه الكفاءات ظلت وستظل ذات دور استراتيجي متزايد في اقتصاديات ومجتمعات المعرفة، وهو ما انعكس سلبا على اقتصاد الدول المصدرة (دول المنشأ) إذ يبدو أن هذه الأخيرة باتت تجد صعوبة في الإبقاء على أطرها ذات الكفاءات العالية داخل منظومتها الاقتصادية، وبالتالي لا تحقق الاستفادة المثلى من مواهبهم وقدراتهم على مستوى المساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والدفع بالتقدم التكنولوجي، كما تفقد بهجرتهم نسبة من المداخل الجبائية.

خاتمة:

³¹³ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، م.س، ص، 163.

³¹⁴ - باولا كورتي، م.س، ص، 194.

³¹⁵ - المنظمة الدولية للهجرة، 2005، ص، 173.

³¹⁶ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019، ص، 33.

³¹⁷ - عطوف الكبير، م.س، ص، 24.

³¹⁸ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، 1993، ص، 189.

³¹⁹ - المرجع نفسه، ص، 190.

إن ظاهرة الهجرة المعاصرة التي نلاحظها اليوم لا تعني أو تمثل القطيعة مع الماضي، بل على العكس من ذلك، يصح أن نسجل أن الصيرورة التاريخية تتسم بالمواظبة والاستمرارية. والواقع أن الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة ساهمت في تكوين المجتمعات ونشوء الحضارات على اعتبار أنها حق من حقوق الانسان المتمثلة في الانتقال من مكان إلى آخر إلا أنها تحولت في عصرنا الحالي إلى مشكلة تؤرق البلدان المصدرة وكذا المستقبلية، خاصة وأن هذه الأخيرة بدأت تفرض تدابير مراقبة صارمة تذهب في اتجاه الانتقاء وإقصاء فئة عريضة من الراغبين في الهجرة، وهو ما يطرح مشكل مسألة اندماج المهاجرين اجتماعيا وثقافيا وخاصة المهاجرين غير الشرعيين.

تعتبر الهجرة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، فالأفراد يغادرون رغم وضعهم الاجتماعي (الأطباء، المهندسين...)، وهذا ما يجعل عوامل الهجرة معقدة ومتشابكة، ويمكن مواجهة هذه الظاهرة باللجوء إلى مجموعة من الحلول، وهي على شكل توصيات، ومنها:

- 3- خلق التوازن الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب.
- 4- التنسيق والتعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
- 5- التعاون بين المؤسسات لخلق بنية اجتماعية مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط وبرامج عمل مهتمة بالفئات المهمشة.
- 6- تطوير وتنمية سياسات اندماجية تساعد على استيعاب المهاجرين.
- 7- ضرورة دعم اقتصاديات الدول المصدرة.
- 8- حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال المهاجرين.
- 9- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المهاجرين.
- 10- تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية والقمعية وإجراءات التنمية والإدماج.
- 11- خلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد قادر على تنشيط فرص الاستثمار وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.
- 12- توفير بيئة عمل مناسبة كفيلة بتثمين كفاءات الأطر العلمية وتحفيزهم عن طريق تطوير البحث العلمي.
- 13- إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج بالبلدان المصدرة لمواكبة التطورات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، 2004.
2. ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، 2003.
3. أبوشامة إيمان أحمد محمد علي، الهجرة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في محلية سنار، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الجغرافيا، جامعة الخرطوم كلية الآداب، قسم الجغرافيا، تحت إشراف الدكتور محمد كباشي عبدالله، السنة الجامعية 2012م.
4. الأصفر أحمد عبد العزيز، الهجرة غير المشروعة الانتشار الأشكال والأساليب المتبعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.
5. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، الطبعة الأولى، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.
6. أمطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962، مساهمة في تاريخ المغرب العربي الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2008.
7. باولا كورتى، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة عدنان علي، مراجعة الدكتور عزالدين عنابة، الطبعة الأولى، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2011.
8. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني بيروت، 1897.

9. جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006، إدارة السياسات السكانية والهجرة/القطاع الاجتماعي، القاهرة، (د، ت).
10. حماد كمال، الهجرة الشرعية والمقاومة، في ضوء القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2011.
11. حيمر عبد السلام، "أدب الرحلة السفرية المخزنية وأثرها في انفتاح المغرب على التجارب التحديثية العالمية (النصف الثاني من القرن 19)"، أدب الرحلة في التواصل الحضاري، سلسلة ندوات رقم 5، مطبعة فضالة، المحمدية، 1993.
12. رزوق محمد، الأندلسيون وهجرتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م، الطبعة الثالثة، إفريقيا الشرق، 1998.
13. رؤوف منصور، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام-تخصص حقوق الإنسان والأمن-، الموسم الجامعي 2013-2014.
14. ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروبي، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
15. الشال انشراح، المغترب ووسائل الاتصال، نقلا عن فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.
16. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019.
17. المعجم الوجيز، معجم اللغة العربية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1970.
18. عثمان الحسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
19. عطوف الكبير، الهجرات العالمية والمغربية قضايا ونماذج مقارنة سوسيو-تاريخية (1045-2011)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، الطبعة الثانية، أكادير، 2012.
20. عوبنة نسيم، أثر الهجرة غير الشرعية على السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي، مذكرة تخرج ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
21. لكريط عبد الرزاق، "هجرة العلماء المغاربة على عهد الحماية"، ضمن أعمال الندوة الدولية في موضوع الهجرة وحوار الثقافات، كلية المتعددة التخصصات بتازة، 6-7 ماي 2008، مطبعة الأفق، فاس، المغرب، 2008، ص ص، 129-138.
22. ليندة بوعافية وبرباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببجاية، تحت إشراف الأستاذ قاسمي يوسف، الموسم الجامعي، 2012-2013.
23. ليون الإفريقي (الحسن بن محمد الوزان الفاسي)، وصف إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983.
24. مؤنس حسين، الحضارة: دراسة في أصول قيامها وتطورها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.
25. ناصر عبد المالك، "هجرة الحضارة بين واقعي السلم واللاسلم"، ضمن أعمال الندوة الدولية في موضوع الهجرة وحوار الثقافات، كلية المتعددة التخصصات بتازة يومي 6-7 ماي 2008، المغرب، مطبعة الأفق، فاس، المغرب، 2008، ص ص، 18-27.

1. Aziza Mimoun, "La migration marocaine au siècle Le Maroc, d'une terre d'immigration à un pays d'émigration", Actes du colloque International autour du thème: **Emigration et dialogue des cultures**, Faculté polydisciplinaire Taza, 6- 7 Mai 2008, Maroc, pp, 63- 79.
2. BASTIDE R, "Acculturation", In **Encyclopédie Universalis**, 1996, p, 114- 119.
3. CUCHE D, **La notion de culture dans les sciences sociales**, La découverte, Paris, 1996.
4. Hanène Mersni, "Le sujet migrant entre l'assimilation et l'affirmation de l'identité culturelle", Actes du colloque International autour du thème: **Emigration et dialogue des cultures**, Organisé le Faculté polydisciplinaire Taza, 6- 7 Mai 2008, Maroc, pp, 20- 30.

ديناميات الهجرة الدولية بالبلدان العربية: دراسة حالة ليبيا

The dynamics of international migration in the Arab countries: Libya a case study

د: محمد على أحمد، باحث في المجال والمجتمع، وزارة التعليم، ليبيا

Mahmed.alemam@gmail.com

الملخص

كانت ولا تزال ليبيا أهم بلدان شمال إفريقيا المستقبل والمصدر للمهاجرين الاقتصاديين واللاجئين وطالبي اللجوء. لقد أدت السياسات الهجرة المتقلبة التي اتبعتها النظام الليبي في ارتفاع عدد المهاجرين، وأصبحت ليبيا تبعا لذلك تمثل منصة انطلاق رئيسة للمهاجرين القاصدين دول الاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور حركة الهجرة، وتسييل الضوء على السياسات الهجرة وانعكاساتها على ملف الهجرة، كما تسعى لتقديم لمحة عن بلدان الأصل، وعن مسارات المهاجرين ومقاصدهم. وقد اعتمدنا فيها على الإحصائيات الدورية الصادرة من الهيئة العامة للمعلومات في ليبيا، بالإضافة إلى التقارير التي تصدر عن المنظمات وما نشرته العديد من المراكز البحثية المختصة بالهجرة، وخلصت الدراسة إلى أن تغير السياسة الهجرة في ليبيا، وانهيار الدولة الليبية بعد الثورة ساهم في تنامي شبكات التهريب وارتفاع أعداد المهاجرين، كما أن عدم وجود تشريع وطني واضح يخص المهاجرين، وكذا السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي متمثلة في إرجاع المهاجرين أدت لتعرض المهاجرين لانتهاكات خطيرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، السياسة الهجرة، الهجرة الاقتصادية، الهجرة غير النظامية

Abstract

Libya was and still is the most important North African country receiving and exporting economic migrants, refugees and asylum seekers. The volatile immigration policies followed by the Libyan regime led to the increase in the number of migrants, and accordingly Libya became a major launching pad for migrants to European Union countries. The study aims to track the evolution of the migration movement, shed light on immigration policies and their implications for the migration file, and seeks to provide an overview of the countries of origin, and the routes and destinations of migrants. In the study we have relied on periodic statistics issued by organization and what has been published by many research centers specialized in immigration and the study concluded that the change of immigration policy in Libya and the collapse of the Libyan state after the revolution contributed to the growth of smuggling networks. The high number of immigration, and the lack of clear national regarding refugees, and the policy adopted by the European union represented in the return of migrants led to immigration being exposed to serious violation.

Keywords: International migration, migration politics, Economic migration, irregular migration

مقدمة: مثلت ليبيا أهم بلدان شمال إفريقيا المستقبل للهجرة الدولية، فعقب اكتشاف النفط بداية ستينيات القرن الماضي شهدت ليبيا تطورا اقتصاديا، فشجعت قدوم العمالة الأجنبية خصوصا من البلدان العربية، ولم يقتصر توافد المهاجرين الدوليين من دول الجوار فقط، وإنما شمل دولاً أخرى بعيدة كسوريا وموريتانيا والمغرب وفلسطين، وبالتالي كانت جل العمالة عربية المنشأ إلى نهاية الثمانينات، ولقد تميزت سياسة الهجرة في ليبيا بالإزدواجية، فكما تم السماح للعمال الأجانب من الدول العربية بالدخول غير المقيّد، تم طردهم أحيانا بنفس السرعة في فترات الإنكماش الاقتصادي كما حصل في عام 1985م حيث تم ترحيل حوالي 80000 مهاجر³²⁰.

منذ بداية التسعينات عرفت سياسة الهجرة تغيرا مهما، تمثل في تشديد الإجراءات على المهاجرين العرب، وتسهيل دخول للمهاجرين من جنوب الصحراء، خصوصا من بلدان النيجر وتشاد والسنغال وغينيا وليبيريا وغانا ونيجيريا، وقد استمر هذا التوجه للدولة الليبية إلى عام 2003م، لتتخذ ليبيا إجراءات أكثر صرامة مع المهاجرين الوافدين من جنوب الصحراء، والذي جاء نتيجة عاملين أولهما الاحتجاجات الراضية لوجود المهاجرين من ذوي البشرة السمراء، وثانيهما التسوية السياسية بين ليبيا والدول الغربية.

تشير التقديرات الدولية إلى وجود ما بين 2 و 2.5 مليون مهاجر دولي في ليبيا قبل سقوط نظام الحكم سنة 2011، وقد عرفت ليبيا انهيار النظام العام، وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ما أدى إلى عودة مئات الآلاف من المهاجرين لبلدانهم الأصلية نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات، وبالتالي تراجع عدد المهاجرين وبشكل كبير، لقد ساعدت الأوضاع الأمنية المتردية، والانقسام السياسي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على أغلب مفاصل الدولة في زيادة نشاط عصابات تهريب البشر لتصبح ليبيا اليوم وجهة ومنصة للمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا.

1. مفهوم الهجرة الدولية

يرجع تاريخ البحث عن أسلوب منهجي لتعريف وقياس الهجرة الدولية عمليا وواقعا إلى مؤتمر العمال الدولي لعام 1922م وكانت توصيات الأمم المتحدة التي صدرت عام 1953م تركز على المهاجرين الدائمين والنازحين، مع تعريف الفترة الطويلة على أنها توفر النية للبقاء في بلد المنشأ أو المقصد لفترة تزيد عن سنة واحدة، وقد تم ادخال مفهوم الإقامة المعتادة ولكن لم يتم تعريفه، وقد حاولت التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1976م أن تتعامل مع قضية الفترة الطويلة، ولكنها ادخلت تعريفا معقدا إلى حد ما، والذي يتضمن التواجد المستمر، فيما أنه في عام 1998م تم تعريف المهاجر الدولي بأنه أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة، غير أن هذا التعريف ليس هو المستخدم في جميع بلدان العالم، فبعض الدول تتبع معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين بتطبيق فترة إقامة محددة.

2. الهجرة في إطارها الدولي

لقد عرفت الهجرة الدولية بالعالم تطورا كبيرا، لينتقل عدد المهاجرين بين سنتي 1970 و 2017م من 84 مليون مهاجر إلى قرابة 258 مليون مهاجر (جدول 1)، ما يعني تضاعف العدد أكثر من ثلاث مرات³²¹، وتتمثل أسباب الهجرة الدولية في ثلاث عوامل رئيسية: أولها العامل الاقتصادي، ممثلا في التباين الاقتصادي وتركز الثروات بالدول الغنية، وثانيها العوامل السياسية من عقاب وحرمان، كما هو شأن بعض الأنظمة المستبدة، وآخرها العوامل البيئية متمثلا في ذوبان الثلوج، وارتفاع منسوب المياه، والتصحر، والفيضانات، والتلوث، وقد استقبلت عشرة دول بالعالم أكثر من 51% من المهاجرين الدوليين سنة 2013م، وكانت أثنين منها عربية وهي السعودية والإمارات، حيث استقبلت الأولى 9 مليون مهاجر، والثانية 8 مليون مهاجر من إجمالي المهاجرين الدوليين بالعالم³²²، وتعتبر الأسباب الاقتصادية إلي حد بعيد الدافع الرئيس للهجرة،

³²⁰ Fidh, LIBYA THE HOUNDING OF MIGRANTS MUST STOP, 2012

³²¹ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم، الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران 2019م.

³²² الاتحاد الأفريقي، الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا و خطة العمل. (2018 و 2027م).

كالفقر والبطالة، وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى تفشي العنف، كما لعبت سنوات الجفاف دورا في هذه التحركات خلال عقود سابقة، إذ عرفت القارة خلال القرن الماضي سنوات من القحط والجفاف أهمها بين عامي 1972 و1974م، والذي تسبب في قتل حوالي 40% من الثروة الحيوانية³²³، وكانت البلدان العربية إلى سنة 2000م في كل من مصر والمغرب والجزائر وتونس بصورة أقل، و بلدان غرب إفريقيا مثل ساحل العاج وغانا وبوركينا فاسو منطلقا لهجرة كثيفة، استقبلت دول أوروبا والجزيرة العربية العدد الأكبر منهم .

جدول 1: تطور عدد المهاجرين الدوليين في العالم بين سنتي 1970 و2017م

السنة	عدد المهاجرين الدوليين	معدل النمو السنوي (%)
1970م	84460125	.
1980م	101983149	1.9
1990م	152563212	2.1
2000م	172703309	3.2
2010م	221714243	2.5
2015م	243700236	0.9
2017	258000000	0.6

المصدر: IOM 2018

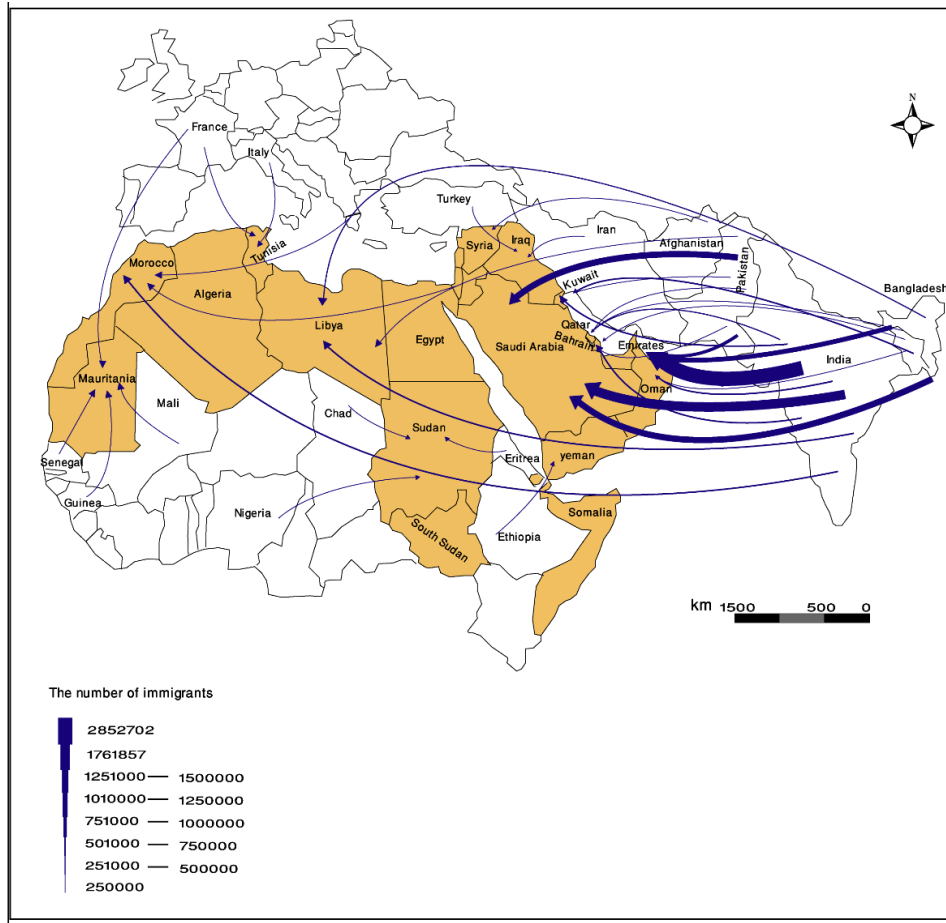
3. الهجرة الوافدة والمغادرة للبلدان العربية

عرف القرن العشرين هجرة عربية مغادرة، خصوصا من بلدان المغرب العربي، وكانت وجهت أغلبهم نحو أوروبا، وتعود البدايات الهجرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1924م، حيث قدر عدد الجزائريين الموجودين بفرنسا بـ 100000 مهاجر، وتوافد المهاجرون نحو أوروبا فيما بعد من مختلف دول الشمال الإفريقي، ليسجل عددهم بعد الحرب العالمية الثانية ربع مليون مهاجر، مثلت الجالية الجزائرية الأكثرية، فيما أن توافد المهاجرين بصورة واضحة من المغرب وتونس نحو أوروبا كانت في فترات لاحقة، ليصل العدد الكلي للمهاجرين منتصف السبعينات إلى أكثر من 1.4 مليون مهاجر³²⁴. وكانت العديد من البلدان العربية بالأخص النفطية وجهة لهجرة دولية نظامية، خصوصا من بلدان جنوب شرق آسيا (خريطة 1)، استقبلت بلدان الخليج كالسعودية والإمارات والبحرين وقطر العدد الأكبر (شكل 1)، ففي عام 2013م استضافت البلدان العربية 30.3 مليون مهاجر دولي، مثل هذا العدد 8.2% من إجمالي السكان، بينما قدر عدد المغادرين 22 مليون مهاجر، ما يمثل 9% من إجمالي السكان، وعلى مستوى القارة الإفريقية تعد بلدان المغرب العربي بالأخص (تونس ، الجزائر ، المغرب) وكذلك دول القرن الإفريقي منشأ لهجرة دولية مهمة، اتجهت في معظمها نحو دول أوروبا مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا (خريطة 2).

³²³ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اتجاهات الهجرة المختلطة، تغير الديناميات والتحديات والحماية، 2016م.

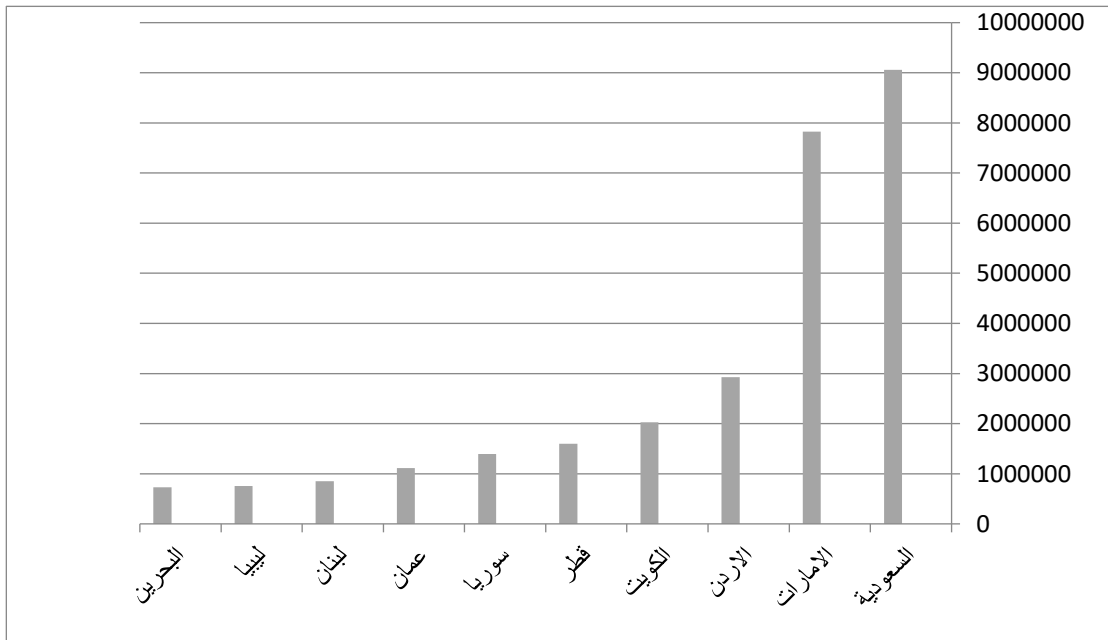
³²⁴ Haim , Malka . NDESTINATION MAGHREB , changing migration patterns North Africa , the Center for Strategic and International Studies, 2018.

خريطة 1: عدد ووجهة المهاجرين الدوليين القادمين إلى الوطن العربي 2013م



المصدر: الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015م.

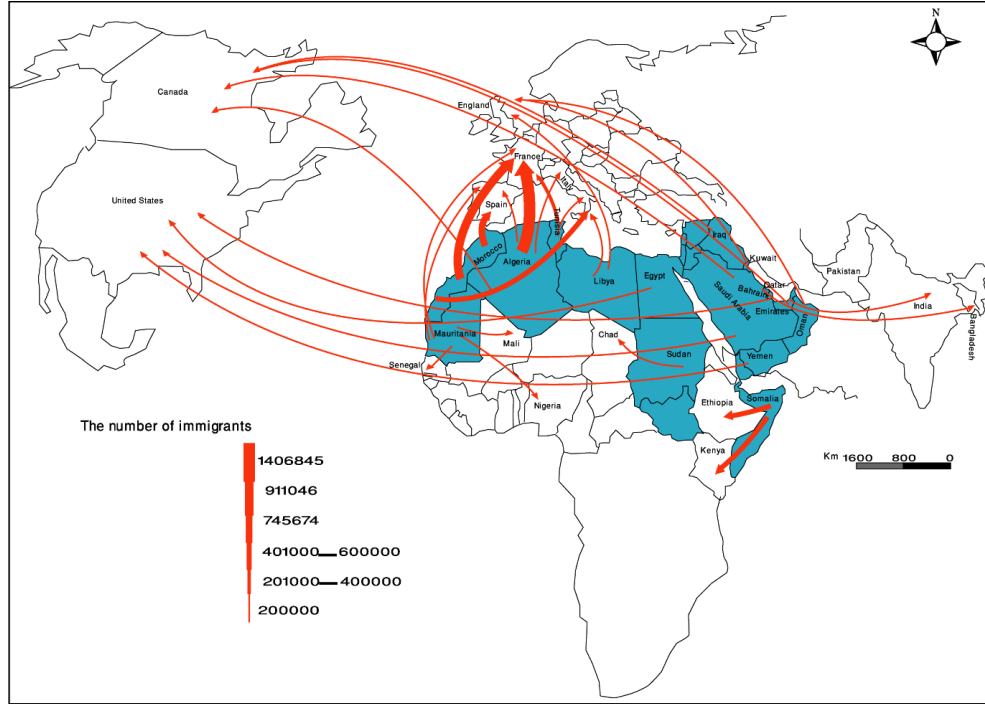
شكل 1: البلدان المقصد العشرة الأولى بالمنطقة العربية سنة 2013م



المصدر: الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015م.

ووفقا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة بلغ عدد المهاجرين من البلدان المغاربية 5,795,209 مهاجرا سنة 2013م، فيما استقبلت 1203884 مهاجرا خلال نفس الفترة³²⁵ (التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، 2014م)، وقد كانت الوجهة الرئيسية لهؤلاء المهاجرين القاصدين البلدان العربية هي البلدين النفطيين ليبيا والجزائر، حيث بلغ عدد المهاجرين إليهما وفق للمنظمة الدولية للهجرة (755974 و270407 على التوالي)، وبالتالي استقبلت ليبيا 62.8% من المهاجرين الدوليين القاصدين البلدان المغاربية.

خريطة 2: عدد وجهة المهاجرين الدوليين المغادرين من الوطن العربي 2013م



المصدر: الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015م.

4. تطور عدد المهاجرين الدوليين في ليبيا

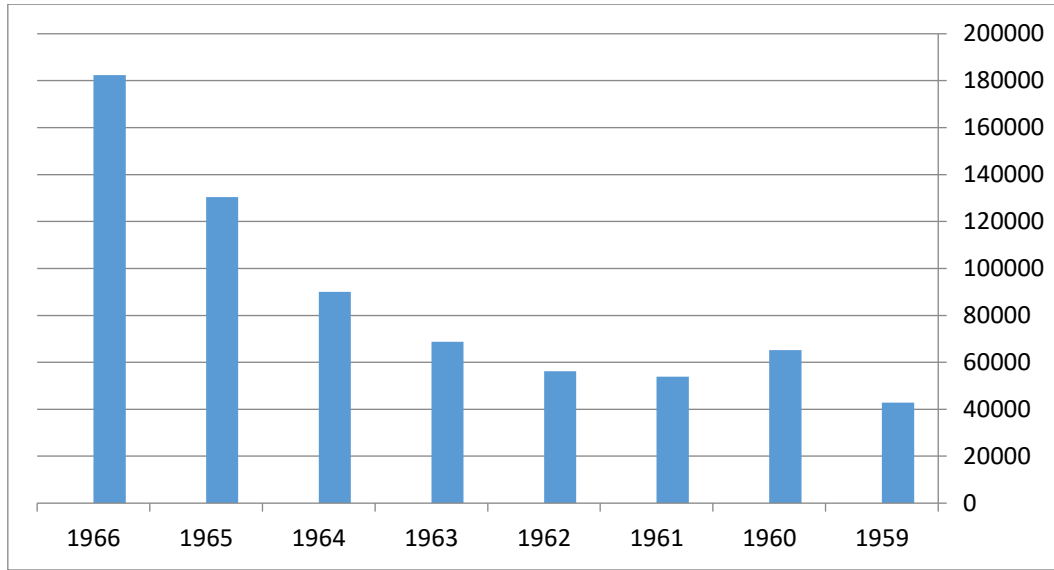
تاريخيا كانت ليبيا بصفة تقليدية منطقة طرد سكاني وهجرة خارجة مزمنة. تصدر الرجال في السلم والحرب، لعل من أمثلة ذلك تدافعهم عبر التاريخ على مصر واستقرارهم وتوطنهم بها³²⁶، وكذلك عرفت خلال العهد التركي والاستعمار الإيطالي لجوء عدد كبير من سكانها نحو دول الجوار، استقبلت الجارتان مصر وتونس العدد الأكبر منهم. بعد نيل ليبيا استقلالها سنة 1951م، واستقرار الأوضاع الأمنية والتحسين النسبي لاقتصاد الدولة، واكتشاف النفط بداية الستينات، عرفت البلاد عودة الليبيين ممن هاجروا خلال الفترة الاستعمارية (شكل 2)، كما غادر منها كل السكان اليهود البالغ عددهم 38000 يهودي سنة 1967م³²⁷.

³²⁵ جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة والمغتربين، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، 2014م.

³²⁶ جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، دراسة في الجغرافيا السياسية، 1996م

³²⁷ Ade Aharon , THE FORCED MIGRATION OF JEWS ARAB COUNTRIES AND PECE , 2002.

شكل 2 : الليبيون العائدون من المهجر بين 1959 و1966 م



المصدر / مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة الاقتصاد، بيانات عن الهجرة، المجموعة الإحصائية 1966 م.

وليبيا كبقية البلدان النفطية شهدت توافد العمالة الأجنبية بشكل كبير، وقد ساهمت السياسة التي اتبعتها الدولة في تسهيل دخول العمالة العربية في زيادة كبيرة للمهاجرين، لينتقل عددهم بين عامي 1954 م و2015 م من 47274 مهاجر إلى 771149 مهاجر، ما يعني تضاعف العدد أكثر من ستة عشر مرة (جدول 2)، وهي أرقام تخص المهاجرين النظاميين فقط، فيما قُدر إجمالي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بما بين مليون ونصف وأثنين مليون قبل عام 2011 م.

جدول 2 : عدد المهاجرون الدوليون في ليبيا خلال الفترة من 1964 إلى 2015 م

السنة	العدد	معدل النمو (%)
1954 م	47274	-
1964 م	48868	0.3
1973 م	158041	10.6
1984 م	411535	8.9
1990 م	457482	1.1
2000 م	558770	2
2010 م	699144	2.2
2015 م	771149	1

المصدر / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، 64 ، 73 ، 84 ، 1995 م.

المنظمة الدولية للهجرة، 2015 م.

5. السياق التاريخي والسياسي للهجرة الدولية من وإلى ليبيا

1.5 . جاذبية ليبيا، كبلد نفطي للعمالة الوافدة العربية 1960 . 1990 م

وفقاً لأول إحصاء أجري بليبيا سنة 1954 م، بلغ عدد المهاجرين الدوليين المقيمين بها 47274 مهاجراً، ما يمثل 4.5 % من إجمالي سكان البلاد، وكانت الجالية الإيطالية هي الأكثر حضوراً، حيث بلغ عددها 37954 مهاجر ما يمثل 80.3 % من إجمالي المهاجرين الدوليين المقيمين، بالإضافة إلى جنسيات أخرى موجودة أهمها البريطانيون والأمريكان واليونانيون، فيما كان عدد العرب محدوداً مسجلاً بكل الجنسيات 2281 مهاجر، ما يمثل فقط 4.8 % من إجمالي المهاجرين، وهم من

المصريين والأردنيين والعراقيين والفلسطينيين، تم جلبهم بالاتفاق مع الحكومة الليبية، بهدف تطوير عديد القطاعات مثل التعليم والقضاء³²⁸.

وقد أظهر التعداد الثاني للسكان في ليبيا سنة 1964م زيادة طفيفة في عدد المهاجرين الدوليين مسجلاً 48868 مهاجراً، منهم 8521 مهاجراً من أصول عربية، ولترتفع نسبتهم إلى 17.4 % من إجمالي المهاجرين، وبالتالي تظل الجنسيات الأوروبية حتى منتصف الستينات تمثل النسبة الأهم من عدد الأجانب المقيمين في ليبيا، وقد عرفت ليبيا كبقية البلدان النفطية هجرة عمالة دولية عربية كثيفة خصوصاً مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، لتمثل نسبة الوافدين للعمل بها قرابة 18 % عام 1975م، وأكثر من 20 % عام 1985م (جدول 3). لقد كان للسياسات التي اتبعتها النظام والمتمثلة في تسهيل إجراءات دخول الهجرة العربية في ارتفاع عدد المهاجرين الدوليين من البلدان العربية خصوصاً من دول الجوار، ووفقاً لنتائج الإحصاء السكاني سنة 1973م بلغ عدد المهاجرين الدوليين 196865 نسمة، مثل العدد قرابة 10 % (وبالتحديد 9.6 %) من إجمالي سكان ليبيا، وقد شكلت الجالية المصرية الأكثرية بـ 114535 مهاجراً، ما يمثل 58.2 %، فيما احتلت الجالية التونسية المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعدد 24399 نسمة ما يمثل 15.4 %، ثم الجالية الفلسطينية 15823 ما يمثل 10.1 %، وتتوزع باقي الأعداد بين الجاليات السودانية واللبنانية والسورية، وبالتالي فإن الوافدين العرب يمثلون الأغلبية من عدد المهاجرين الدوليين حتى منتصف السبعينات، كما شكلت ليبيا مقصداً مهماً للمهاجرين الطوارق من دول الجوار، ففي عام 1970م تم إغراء المقاتلين الطوارق بالانضمام إلى الفيلق الإسلامي مقابل إغراءات مالية. وقد تم إقحامهم في الحرب بين ليبيا وتشاد خلال عقد الثمانينات³²⁹.

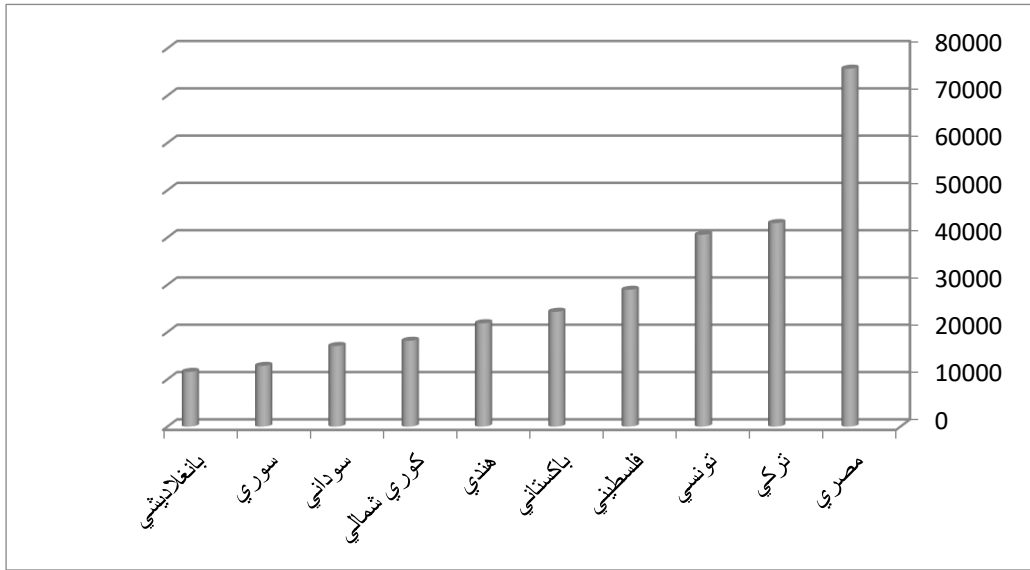
وقد قصد هؤلاء المهاجرون مختلف مناطق الليبية، لكن تظل العاصمة طرابلس ومناطق الشمال الغربي الساحلية أهم المجالات التي توجهوا إليها مسجلة 77760 مهاجر، مثل هذا العدد قرابة 40 % من إجمالي المهاجرين، وقرابة 11 % من إجمالي سكانها، وجاءت بنغازي بالمرتبة الثانية حيث الأهمية لتسجل 54183 مهاجراً، ما يمثل 27.5 % من إجمالي المهاجرين الدوليين و16.3 % من إجمالي سكانها.

أما في إحصاء عام 1984م فقد ارتفع عدد المهاجرين إلى 411517 مهاجراً، ما يمثل 11.3 % من إجمالي سكان البلاد، وكان عدد المهاجرين من الدول العربية بلغ 194496 مهاجراً، مثل العدد 46.3 % من إجمالي المهاجرين، فيما أن المهاجرين من دول الجوار بلغ عددهم 143967 مهاجراً مثلت نسبتهم 35 %، ومن بلدان المغرب الغربي بلغ عدد المهاجرين 53632 مهاجرًا ولم تمثل نسبتهم إلا 13 %، ولقد مثلت بلدان جنوب شرق آسيا مصدر مهم للهجرة الدولية نحو ليبيا، ليلعب عددهم 136605 مهاجرًا ما يمثل 33.2 %، وكانت الهجرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا ضعيفة لتسجل نسبتهم (4.4 %)، 2.2 % على التوالي، وجاءت مصر بالمرتبة الأولى بعدد 75691 مهاجراً ما يمثل 18.4 %، فتركيا بالمرتبة الثانية بعدد 43039 مهاجراً ما يمثل 10.5 %، واحتلت تونس الترتيب الثالث بعدد 40574 مهاجرًا ما يمثل 9.9 % (شكل 3)، ولم يتقصر توافد المهاجرين من دول الجوار بل تعداها لبلدان بعيدة مثل الهند وباكستان والفلبين وكوريا الشمالية (خريطة 3).

³²⁸Centre for country of origin information and Analysis , thematic Report Palestinians & Syrians in Libya .2016.

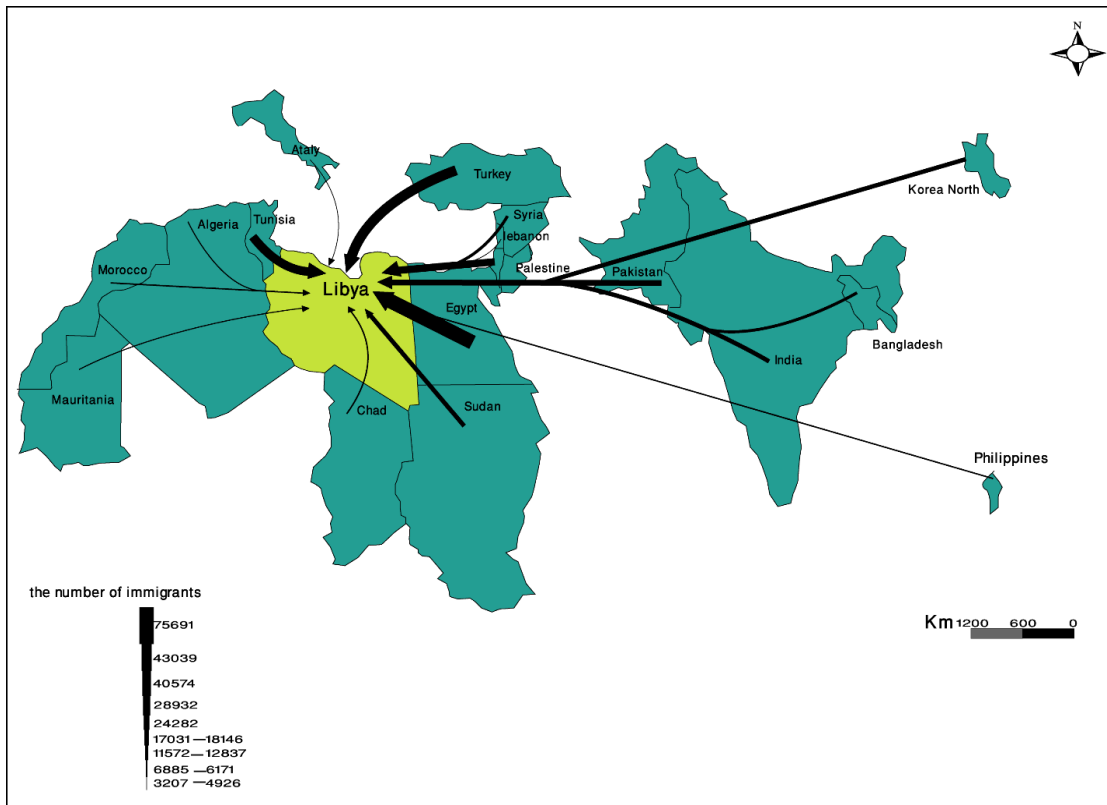
³²⁹ Altai consulting ,MIXED MIGRATION TRENDS IN LIBYA , 2017 .

شكل 3: أبرز عشر دول مصدرة للهجرة الدولية نحو ليبيا سنة 1984م



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان سنة 1984م.

خريطة 3: عدد وجنسية المهاجرين الدوليين المقيمين في ليبيا 1984م

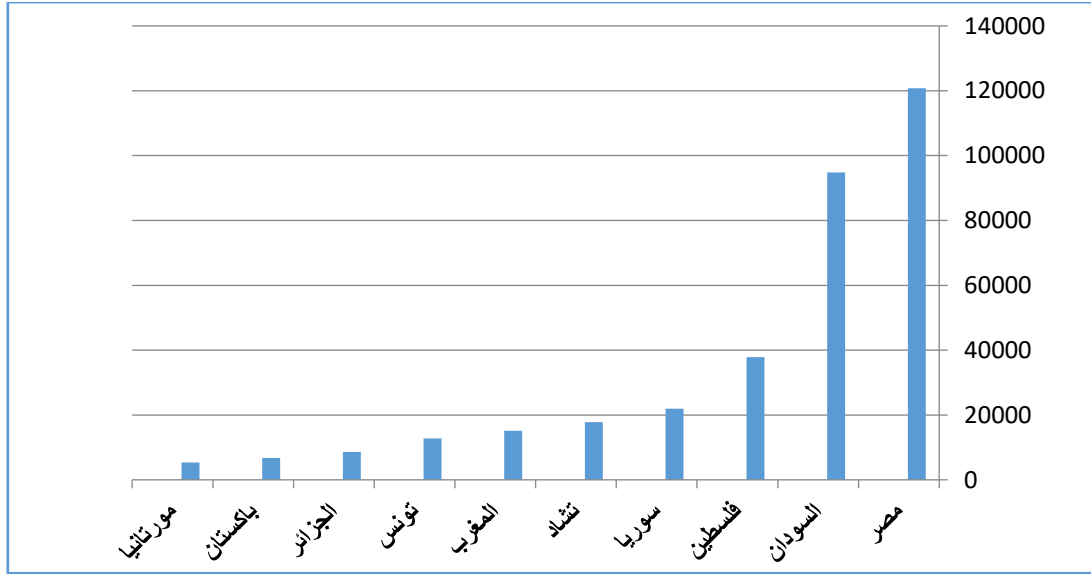


المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد 1984م

وكانت نتائج الحصر الذي أعدته الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق سنة 1995م أظهرت رقما قريب جدا لعدد المهاجرين سنة 1984م مسجلا عدد 409236 مهاجرا، مثل العدد 8.3% من إجمالي سكان البلاد، ولعل من بين أهم التحولات الهجرة ارتفاع عدد المهاجرين من البلدان العربية مسجلا 330022 مهاجرا، لتشكّل نسبتهم 80.1% من إجمالي المهاجرين، فيما تراجع عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى 41864 مهاجر وبنسبة 10.3%، وشكّلت دول الجوار مصدر أهمها

للهجرة الدولية نحو ليبيا، مسجلة 260204 مهاجرا، ما يمثل 63.6% من إجمالي المهاجرين. وضمن العشر البلدان الأبرز المصدرة للهجرة الدولية نحو ليبيا ثمانية منها عربية (شكل 4)، فيما تظل مصر تسجل المرتبة الأولى بعدد 120810 مهاجر، ولترتفع نسبة ما يمثلها المهاجرين منها 29.5% من إجمالي المهاجرين، فيما انخفضت نسبتهم بالنسبة لما يمثلها مهاجريها من البلدان العربية إلى 36.6%، وتقدمت السودان في الترتيب لتسجل المرتبة الثانية بعدد 94769 مهاجرا ما يمثل 23.2% من إجمالي المهاجرين و28.7% من إجمالي المهاجرين من البلدان العربية، وارتفع عدد المهاجرين من فلسطين لتحتل المرتبة الثالثة لتشكّل نسبتهم 9.2% من إجمالي المهاجرين، و11.5% من إجمالي البلدان العربية.

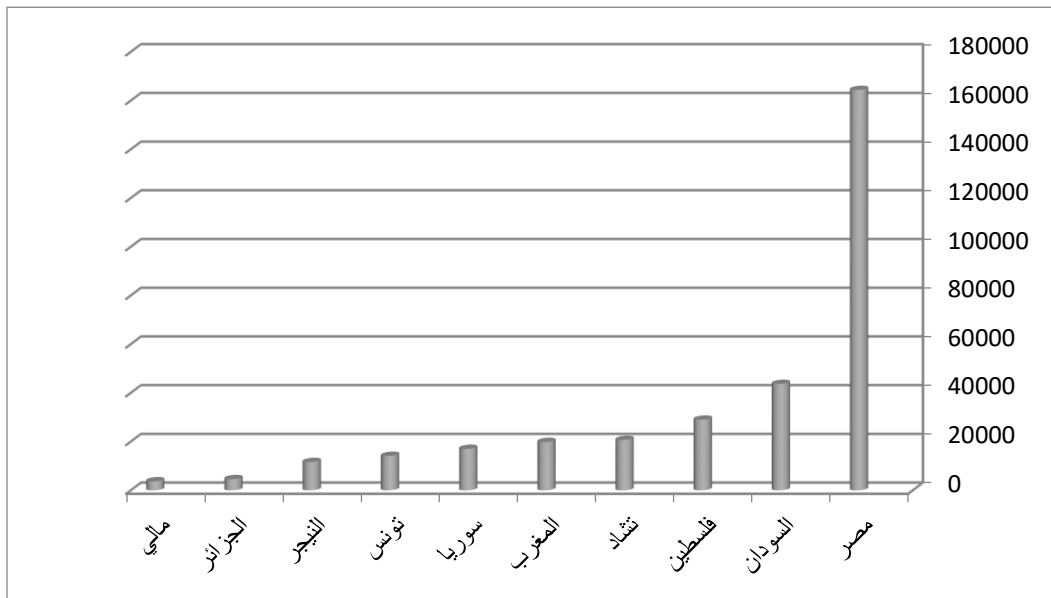
شكل 4: أبرز عشر دول مصدرة للهجرة الدولية لليبيا سنة 1995م



المصدر / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التعداد العام للسكان 1995م.

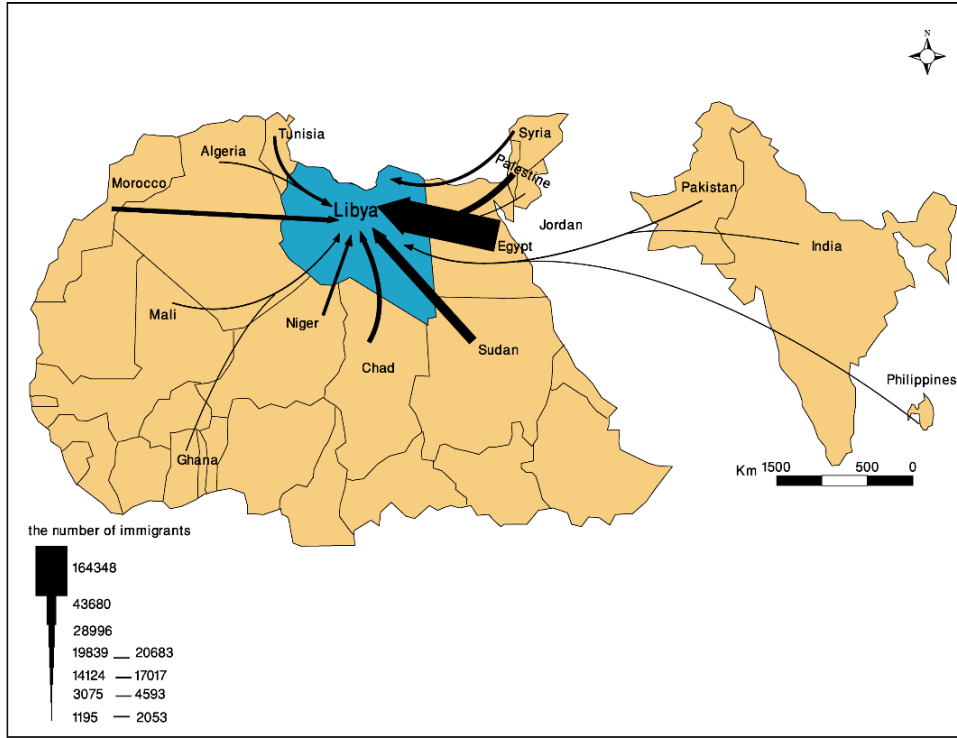
وقد أظهر التعداد الأخير لعام 2006م تراجع في عدد المهاجرين الدوليين مسجلا 332600 مهاجر، فيما أن الهجرة جُلها منشؤها بلدان عربية (شكل 5)، إلا أننا نلاحظ تنامياً لعدد المهاجرين من البلدان الإفريقية، وتراجعهم من بلدان جنوب شرق آسيا كما توضح الخريطة 4.

شكل 5: أبرز عشر دول مصدرة للهجرة الدولية لليبيا سنة 2006م



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التعداد العام للسكان لسنة 2006م

خريطة 4: المهاجرون الدوليون في ليبيا 2006 م



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، التعداد العام للسكان 2006 م.

2.5 تحول ليبيا وجهة للمهاجرين من جنوب الصحراء بداية من عام 1992 م

مع بداية التسعينات أصبحت ليبيا وجهة للمهاجرين بالأخص من جنوب الصحراء، فعقب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من طرف الدول الغربية سنة 1991 م، ونتيجة لمواقف رؤساء بعض الدول الإفريقية المساندة للقذافي وخذلان الدول العربية، أدارت ليبيا ظهرها للعرب واتبعت سياسة الباب المفتوح مع إفريقيا، بدأتها بعقد عدة اتفاقيات أهمها مع تشاد سنة 1994 م، ومع السودان سنة 1995 م، كما لعبت ليبيا دورا قياديا في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء سنة 1998 م، وكان معظم المهاجرين الوافدين إلى ليبيا خلال عقد التسعينيات من الدول الإفريقية المجاورة لليبيا، لتمثل نسبة المهاجرين من دول السودان وتشاد والنيجر 93.5 % من إجمالي القادمين من كامل القارة الإفريقية (جدول 4).

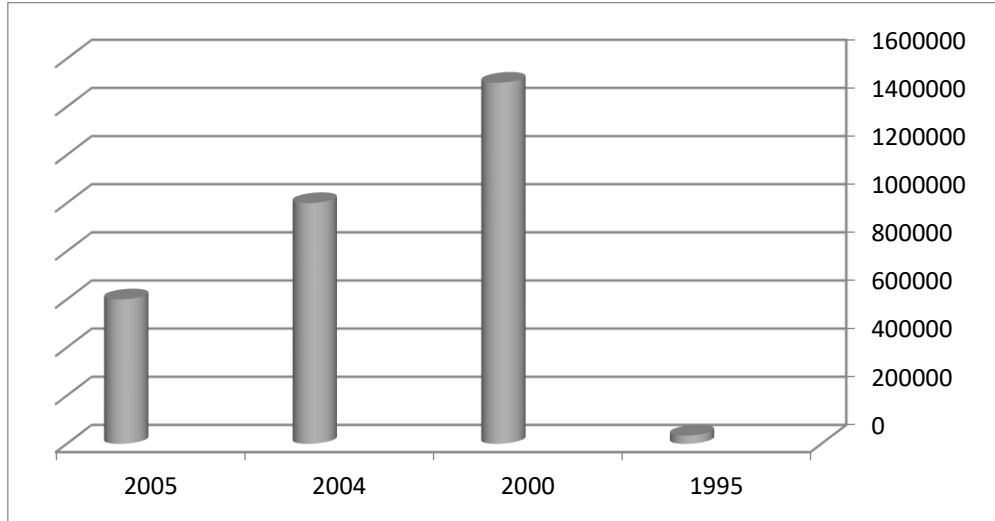
جدول 4 : جنسيات المهاجرين جنوب الصحراء سنة 1995 م

النسبة (%)	عدد المهاجرين	الدولة
74.8	94769	السودان
14	17793	تشاد
4.7	5978	النيجر
4.2	5363	مالي
1.3	1615	غانا
0.4	564	غامبيا
0.3	406	السنغال
0.1	173	أثيوبيا
100.0	126661	إجمالي المهاجرين

AFDB . 2014

ولقد تطور عدد المهاجرين من جنوب الصحراء بشكل كبير مسجلا أكثر من 1400000 مهاجر سنة 2000م، فيما أخذ عددهم في التراجع التدريجي بعد اتخاذ السلطات الليبية تدابير أكثر صرامة لدخول أراضيها، وترحيل الآلاف ممن دخلوا بطريقة غير قانونية (شكل 6).

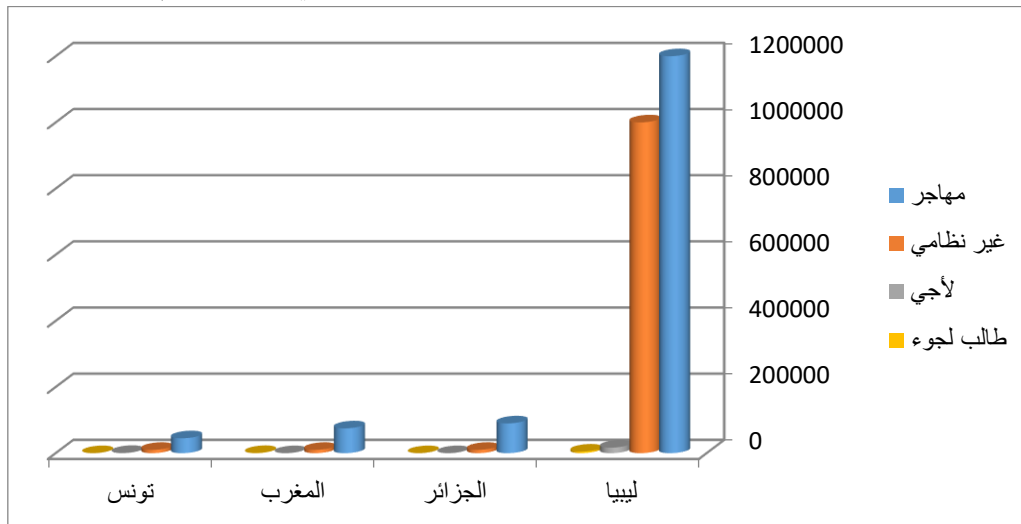
شكل 6 : عدد المهاجرين جنوب الصحراء في ليبيا بين عامي 1995 و2005م



مجموعة بنك التنمية الأفريقي، 2014م.

ولقد كانت ليبيا طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي أهم بلدان الشمال الإفريقي المستقبلة للمهاجرين من القارة الإفريقية وجنوب شرق آسيا، ليسجل إجمالي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء 2.5 مليون سنة 2009³³⁰، أما على مستوى بلدان المغرب العربي فكانت ليبيا أهم بلد مستقطب للمهاجرين سواء النظاميين أو غير النظاميين (شكل 7)، إذ استقبلت 85% من إجمالي المهاجرين القاصدين بلدان المغرب العربي، و97% من المهاجرين غير النظاميين، و87.1% من اللاجئين و87.2% من طالبي اللجوء.

شكل 7 : عدد المهاجرين الموجودين ببلدان المغرب العربي سنة 2010م



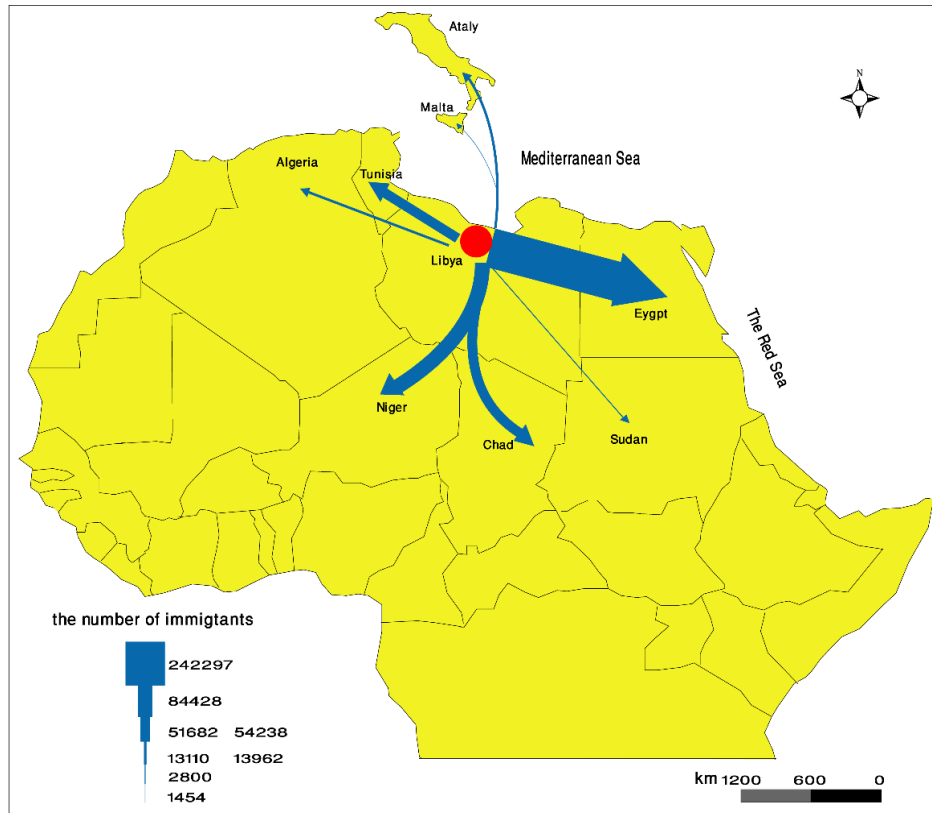
المصدر : الشبكة الأوروبية والمتوسطية لحقوق الإنسان، 2010م

³³⁰ Mattia Toalde . migration through from Libya, 2015.

3.5 ليبيا منصة انطلاق للمهاجرين نحو أوروبا بداية من عام 2011م

تسببت الثورة الليبية في هجرة العديد من السكان المحليين والأجانب، فقد قدر عدد الليبيين ممن لجأوا نحو تونس 321830 لاجئا سنة 2011م، فيما بلغ عددهم بمصر 172873 لاجئا³³¹، وكانت الأزمة الليبية من بين أهم الأزمات الهجرية في التاريخ الحديث بالنظر إلى ما سجلته سنة 2011م من فرار 1.8 مليون عامل مهاجر منها خلال وقت قصير، وكانت تونس استقبلت 43% من مجموع المهاجرين الفارين من ليبيا سنة 2011م، وجل الفارين من الصراع في ليبيا هم من دول الجوار كما يتضح من (الخريطة 5). وقد عرفت السنوات التي أعقبت الثورة الليبية توافد آلاف المهاجرين واللاجئين، أغلبهم وفدوا بصورة غير قانونية، ووفقا لمنظمة العمل الدولية والتي استندت على ما نشرته وزارة الخارجية الأيوبية، فإن ما بين 75000 مهاجر إلى 100000 مهاجر إثيوبي يقصدون ليبيا كل عام، كما أن الموجة الثانية من الفلسطينيين وصلوا عقب الثورة السورية وقدر عددهم ب 5000 مهاجر، منهم 2000 مهاجر مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فيما بلغ عدد السوريين 20000 مهاجر منهم 18000 مهاجر مسجلين لدى المفوضية سنة 2013م.

خريطة 5: عدد ووجهة المهاجرين الدوليين المغادرين ليبيا سنة 2011م



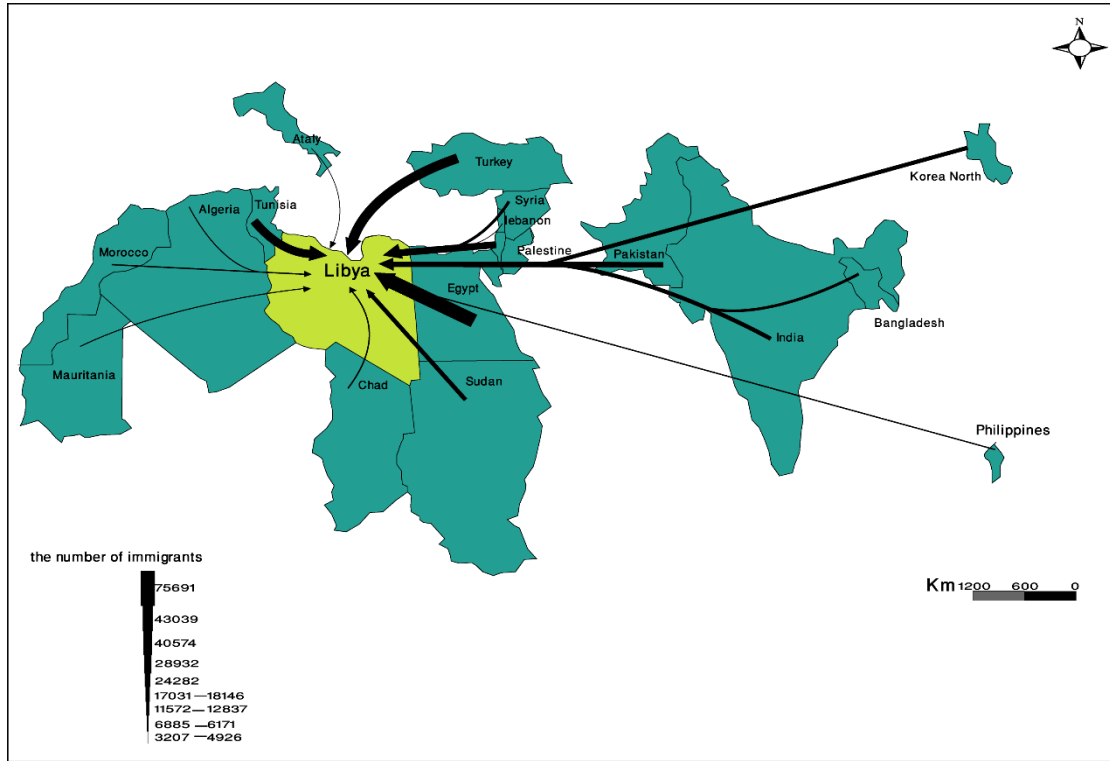
المصدر: المعهد الجامعي الأوروبي ، 2011م، مركز سياسة الهجرة ، 2013م، المنظمة الدولية للهجرة 2012م

وقد عرفت الهجرة الدولية نحو ليبيا عدة تحولات سواء من حيث المصدر والوجهة خلال السنوات الأخيرة، ففي عام 2017م بلغ عدد المهاجرين الدوليين من جنوب الصحراء 392343 مهاجرا مثل 63.1% من إجمالي المهاجرين، فيما بلغ عدد المهاجرين من بلدان الشمال الإفريقي 183226 مهاجرا ما يمثل 29.5%، وكانت الهجرة من بلدان آسيا والشرق الأوسط منخفضة بعدد 45902 مهاجرا، ما يمثل 7.4%، وكان عدد المهاجرين من البلدان العربية قد سجل انخفاضا إن ما قورن بالعقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي كما اتضح آنفا، فقد بلغ عددهم 205211 مهاجرا مثل 33% من إجمالي المهاجرين، وعرفت هذه الفترة توافدا مهما للمهاجرين من غرب القارة الإفريقية، ليبلغ عددهم 179611 مهاجرا ما يمثل

³³¹CHATHAM HOUSE , RASPNODING TO MIGRATION FROM COMPLEX HUMANITARIAN EMERGENCIES ,2011.

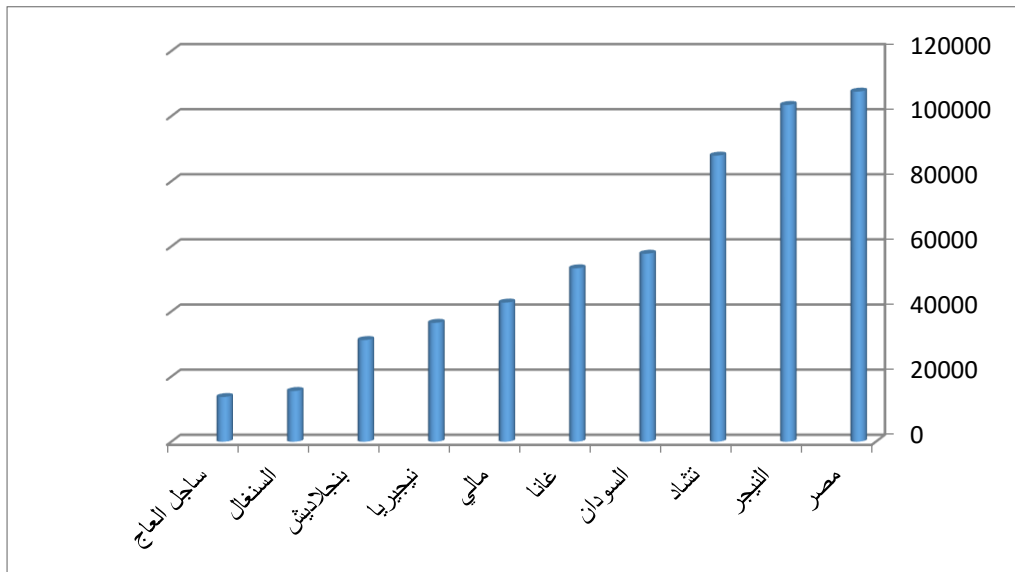
قاربة 29 %، وتعد النسبة الأكبر من المهاجرين الدوليين نحو ليبيا من البلدان المجاورة (مصر ، تشاد ، النيجر ، تونس ، الجزائر)، ليلبلغ عددهم 367760 مهاجرا، ما يمثل قاربة 60% من إجمالي المهاجرين، فيما أن الهجرة من البلدان المغاربية ضعيفة إذ لم تسجل إلا 3.3 % فقط، فيما كانت دول القرن الإفريقي منشأ لهجرة دولية مهمة، لتشكّل نسبة المهاجرين منها 11 % من إجمالي المهاجرين.

خريطة 6 : مصدر الهجرة الدولية في ليبيا سنة 2019م



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، 2019م

شكل 8: البلدان المنشأ للهجرة الدولية في ليبيا 2017م



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة 2017م

أما على مستوى الدول فكما يتضح من (الشكل 8) لا تزال مصر تعد أهم البلدان التي يتوافد منها المهاجرون، حيث شكلت نسبة المهاجرين 17 %، واحتلت النيجر المرتبة الثانية بـ 16 %، وجاءت تشاد بالمرتبة الثالثة بـ 14.1 % من المهاجرين، كما يلاحظ أن الدول العشرة الأولى المصدرة للهجرة هي دول إفريقية عدا دولة واحدة وهي بنجلاديش (خريطة 6)، ومع تردي الأوضاع الأمنية والمعيشة اضطر آلاف المهاجرين للزوح بعد تجدد المعارك سنة 2019 م.

الخاتمة

عرفت ليبيا ما بعد استقلالها وبصورة واضحة بداية الستينات من القرن الماضي توافد الآلاف المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، هذا التطور لعدد المهاجرين الدوليين ارتبط في بدايته بالنمو الاقتصادي عقب اكتشاف النفط وتحول ليبيا كبلد اقتصادي مهم بالنسبة لبلدان الشمال الأفريقي، وقد عرفت السياسة الهجرية تحولات طيلة 60 عاما الماضية، فمنذ بداية الستينات وإلى أواخر الثمانينات مثلت الجاليات العربية الأهم بالأخص من دول الجوار مصر وتونس والسودان، كما أن المهاجرين قصدوا ليبيا من دول بعيدة مثل المغرب وسوريا وفلسطين، وقد كان لتأزم العلاقات الليبية الخارجية تأثير كبير على وضع الجاليات العربية، ففي الوقت الذي سهلت فيه ليبيا دخول العرب بدون تأشيرة أو وثيقة سفر، فقد تعرض المهاجرون العرب للطرد عدة مرات كما حصل للفلسطينيين والتونسيين.

وقد شهدت بداية التسعينيات تحولات مهمة في السياسة الهجرية الليبية، تمثلت في السماح للمهاجرين من جنوب الصحراء والتشديد على المهاجرين العرب، لتعرف ليبيا توافد مئات الآلاف المهاجرين الأفارقة خصوصا من بلدان غرب إفريقيا التي تعاني أزمت حروب، وإن كانت ليبيا وجهة لجزء من المهاجرين بهدف العمل المؤقت أو الاستقرار، فإن كثيرين ونتيجة موقعها الجغرافي القريب من أوروبا مثلت لهم منصة انطلاق نحو أوروبا، بعد تشديد الإجراءات على المعابر المغربية الإسبانية، وبالتالي كانت جل الهجرة غير النظامية القاصدة أوروبا تتم من ليبيا، وقد كان لتخلي ليبيا عن برنامجها النووي وتسوية خلافاتها مع الدول الغربية انعكاسات خطيرة على المهاجرين، فقد وقعت ليبيا اتفاقيات مع بلدان الاتحاد الأوروبي أهمها مع إيطاليا، تهدف إلى التعاون المشترك لوقف تدفق المهاجرين غير النظاميين، وارجاع من يتم القبض عليهم إلى ليبيا، وقد تراجع عدد المهاجرين الدوليين في ليبيا بعد فرارهم عقب ثورة السابع عشر من فبراير نتيجة انهيار الأوضاع الأمنية والاقتصادية، إلا أن هذه الوضعية الهشة للدولة الليبية شجعت شبكات التهريب وتجار البشر على تهريب المهاجرين، وتشهد مراكز الاحتجاز في ليبيا اكتظاظا بالمهاجرين، حيث يتعرض هؤلاء لانتهاكات خطيرة كما وثقتها منظمة العفو الدولية، في ظل غياب الأجهزة الحكومية، أو تواطؤ أفرادها في أعمال تهريب وانتهاك لحقوق للمهاجرين.

قائمة المراجع:

1. العربية

- الاتحاد الأفريقي الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (2018 و 2027) (www.africa.union.org).
- التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية (2014)، الهجرة الدولية والتنمية، جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغترين والهجرة.
- الشبكة الأوروبية والمتوسطية لحقوق الإنسان. (2010). دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي <https://euromedrights.org/>
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2016) اتجاهات الهجرة المختلطة، تغير الديناميات والتحديات والحماية.
- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة (2018)، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 <https://www.unescwa.org/>
- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015. الهجرة والزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة <https://publications.iom.int/>
- حمدان، جمال (1996). الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2019)، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم، الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران. <https://unesdoc.unesco.org/>
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، وزارة الاقتصاد ، بيانات عن الهجرة ، المجموعة الإحصائية 1966م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973م.
- مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984م.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تعداد السكان 1995م.
- الهيئة العامة للمعلومات، تعداد السكان لعام 2006م.

2. الأجنبيّة

- Aharoni , Ada . (2002)THE FORCED MIGRATION OF JEWS FROM ARAB COUNTRIES AND PEACE Israel Institute of Technology. <http://www.hsje.org/>
- Altai Consulting. (2017). MIXED MIGRATION TRENDS IN LIBYA Changing Dynamics and Protection Challenges <http://www.alticonsulting.com>.
- AFDB (2014) Taking Africa's Irregular Migrants into Account: Trends, Challenges and Policy Options<https://www.afdb.org/>.
- Centre for country of origin information and Analysis, thematic Report Palestinians & Syrians in Libya .2016.
- Fidh (2012) LIBYA THE HOUNDING OF MIGRANTS MUST STOP.<https://www.fidh.org/> .
- Haim , Malka . (2018) .NDESTINTION MAGHREB, changing migration patterns North Africa, the Center for Strategic and International Studies.
- Mattia Toaldo (2015) Migrations Through and From Libya: A Mediterranean.

الهجرة الدولية والتنمية الترابية الحضرية: المدن الصغرى من ضعف تأهيل البيئة المحلية إلى

طرد الاستثمارات الهجرية، نموذج الحوز الشرقي لمراكش.

نورالدين الحباش، دكتور في الجغرافيا البشرية، المغرب.

nourdocgeo@gmail.Com

ملخص:

الهجرة الدولية حركية مجالية يعبر عنها الأفراد والجماعات الحدود الوطنية صوب المجالات الخارجية، تكون لدواعي اقتصادية وسياسية واجتماعية... كما تصنف إلى طوعية ولا إرادية. وإذا كان من السائد أن الهجرة الدولية ينظر إليها كحركية غير مرغوب فيها، فإنها بالنظر للحجم الذي أصبحت تتم عبره، فرضت نفسها بحددة وأصبحت موردا بشريا معولا عنه في النهوض بالاقتصاديات والمجالات الترابية ببلدان المغادرة كما الاستقبال. وما يؤكد هذا الطرح، أنها أصبحت ترسم لها الاستراتيجيات وتحديث لها المؤسسات وتسبب لها القوانين. من هذا المنطلق، تهدف هذه المقالة إلى إبراز علاقة الهجرة الدولية بتنمية المجالات الترابية الحضرية بالحوز الشرقي لمراكش. وقد خلصت إلى أن الإسقاطات التنموية للهجرة الدولية عن مدنه الصغرى غير مهيكله لاقتصاداتها المحلية، بل إن أفكار المشاريع الاستثمارية الهجرية التي كان من المزمع تنزيلها على أرض الواقع أصبحت تطرد صوب أقطاب خارجية أكثر دينامية؛ وهو ما يعزى إلى ضعف تأهيل البيئة الحضرية المحلية.

الكلمات المفاتيح: الهجرة الدولية- المدن الصغرى- طرد الاستثمارات الهجرية- التنمية الترابية الحضرية - الأقطاب الخارجية.

Abstract:

International migration is a change of spaces through which individuals and groups cross national borders towards external areas. It mostly happens for economic, political, and social reasons ... It may be voluntary or involuntary. It is considered as an undesirable kind of movement. However, given its size and effects, it has imposed itself and has become a reliable human resource for the improvement of economies both in departure and host countries. This is clearly seen if we consider the strategies employed and the laws enacted to handle it. From this standpoint, this article aims to highlight the effects of international migration on the development of urban areas in the Eastern Haouz of Marrakech. The article concludes that the effect of international migration on the small cities' local economies is not tangible, and this is due to the unstructured nature of the economies of these cities. Moreover, and due to the poor rehabilitation of the local urban environment, the ideas of investment projects related to migration, those were to be implemented in the area were pushed away towards more dynamic external poles.

Key words: international migration - small cities - migration investments - urban development - external poles.

مقدمة

الهجرة الدولية ظاهرة قديمة قدم التاريخ البشري رغم اختلاف التسميات بشأنها؛ تحركات الشعوب القديمة لدواعي طبيعية أو صراعية نحو المناطق الآمنة، تحركات القبائل العربية من شرق البحر الأبيض المتوسط نحو غربه... إلا أن اتسامها بما هو دولي قد ارتبط بما بعد تكوين الدولة القومية ورسم الحدود الترابية.

والمغرب بدوره مسته هذه الظاهرة، فقد شرع الإنسان المغربي يتعاطاها منذ النصف الأول من القرن 20م؛ بسبب عدوانية البيئات الطبيعية المحلية خاصة بمناطق الجنوب، وللقطائع التي مست العلاقات الترابية المتجذرة التي كان يعقدها الإنسان الريفي مع اقتصاده الفلاحي (قواد- استعمار...). مرت الهجرة الدولية بمراحل متعددة قبل أن تصبح موردا حقيقيا لتنمية المجالات الترابية المغربية؛ فما قبيل الفترة الاستعمارية وإبانها كانت غير مراقبة تتم بإيعاز من شروط البيئة الطبيعية الصعبة نحو وهران الجزائرية وضواحي المدن الفرنسية، بينما منذ نهاية الستينيات وحتى الأزمة البترولية لسنة 1973م أصبحت مقننة تتم بموجب عقود نحو الأحواض الأوربية (هولندا- بلجيكا...)، لتتحول فيما بعد، بسبب إغلاق الحدود الترابية الأوربية نتيجة تآثر اقتصاداتها بالأزمة المذكورة، إلى هجرة مراقبة لا يسمح بها إلا في حالات نادرة كحالة التجمع العائلي، كما إلى أخرى باتت تعرف بالهجرة السرية والتي أصبحت تياراتها تقصد أوربا الجنوبية خاصة بلدي إسبانيا وإيطاليا.

والحوز الشرقي لمراكش، في علاقة بالديناميات المسجلة أعلاه، اندرج هو الآخر بشدة في خضم تحولات الهجرة الدولية، لينسج مجموعة من العلاقات مع أحواض هجرية متعددة. وكغيره من المجالات الجغرافية، فقد تلقى استثمارات مهاجريه الدوليين، إلا أنها ظلت استثمارات ذات إسقاطات هزيلة على تنمية مراكزه الحضرية، أكثر من ذلك، أصبحت تقصد مدنا أخرى أكثر دينامية مغربية وخارجية. في هذا الإطار، سأعمل على معالجة هذه الوضعية ضمن الإشكالية التالية: لماذا لم تحقق الهجرة الدولية تنمية المجالات الترابية الحضرية بالحوز الشرقي لمراكش على غرار المجالات الجغرافية الأخرى الخارجية؟ ولما لجتها سأنطلق من فرضية أن: ضعف تأهيل البيئة الحضرية المحلية يؤثر على عدم هيكلية بل وطرد المشاريع الهجرية. وللإجابة عن هذه الفرضية، فإنني اعتمدت على نتائج البحث الميداني التي أنجزته في إطار تحضيرتي لأطروحة الدكتوراه، والذي هم عينه بلغت 492 مستجوبا من أرباب أسر مدن العطاوية وتملالت وسيدي رحال والصحريج.

1- الحوز الشرقي: انخراط في دينامية الهجرة الدولية منذ نهاية ستينات القرن 20م

1- التحديد الجغرافي والإداري: سهل مغربي داخلي وامتداد لحوز مراكش نحو الشرق

ينتهي الحوز الشرقي إلى السهول الداخلية الوسطى المغربية، كما أنه يمثل امتدادا طبيعيا وتوسعا تاريخيا لضاحية مراكش وحوزها ناحية الشرق، وذلك بعدما كان هذا الأخير يقتصر فقط على هوامشها الزراعية المباشرة. وما أسعف في ذلك هو؛ هيمنة السلطة المركزية التي كانت تتخذ مراكش عاصمة لها على زمام الأمور، واتخاذ الحوز مدلولاً أوسعاً مع وضع سلطات الحماية الفرنسية الخرائط الإقليمية للمغرب. على هذا النحو، أصبح الحوز يطلق على كل السهل المحيط بمراكش³³² بما فيه الجزء الشرقي³³³.

نسبة إلى التقسيم الذي أجراه الجغرافي الفرنسي جون دريش لسهل الحوز، فالحوز الشرقي هو ذلك المجال الجغرافي الذي ينحصر ما بين الوحدات التضاريسية التالية؛ السفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط جنوباً و السفح الجنوبي لكتلة

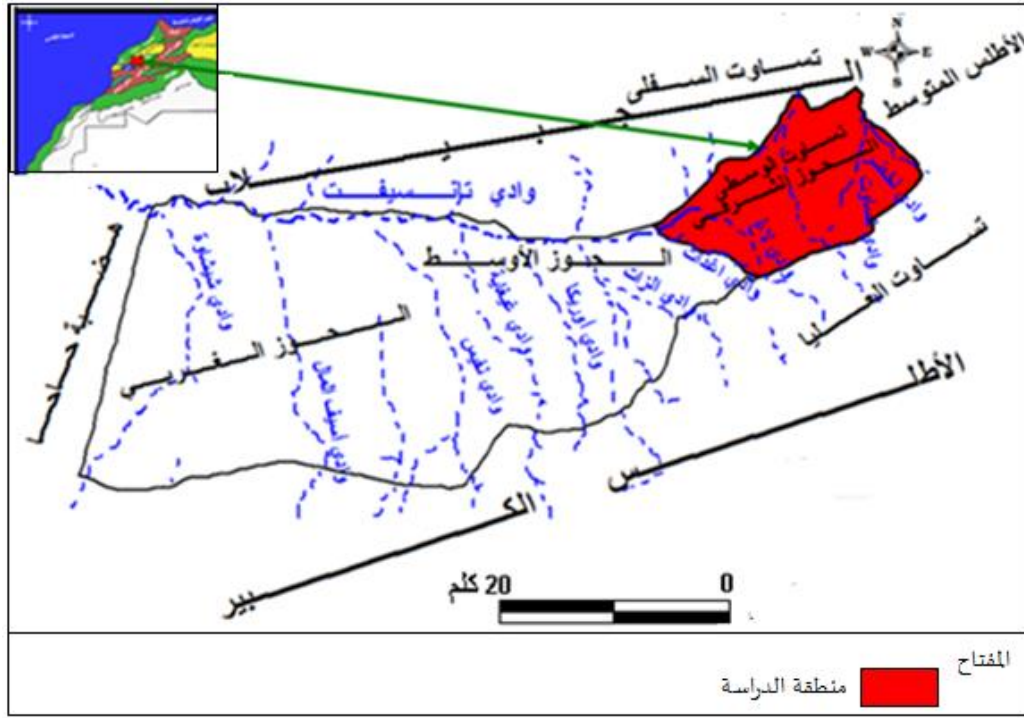
³³² - سرده عبد الكريم، 2012، السكان القرويون بحوز مراكش، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، ص. 26.

³³³ - SAHNOUNI Abdelmajid, 2000, les aménagements hydro-agricoles et les mutations socio-économiques et spatiales dans une région semi-aride : le Haouz oriental (Maroc), université de Rouen, p.8.

الجبيلات الشرقية شمالا، هوامش الوادي لخضر بل وبروزات القشرة الكلسية لقدم الأطلس المتوسط الجنوبي شرقا، فحوضي أغذات- لاغ غربا.

ولمزيد من التحديد، يطابق الحوز الشرقي الحيز الذي كان يسقى عبر السواقي الترابية التي كانت تشتق من ضفتي وادي تساوت وهوامشه البورية، أو المجال الذي يقسمه وادي تساوت إلى ضفتين غير متماثلتين؛ ضفة يمين شرقية تلتحم بمنخفض الصهريج، وضفة يسرى غربية تتصل بالحوز الأوسط عبر سهل تماالت ومنخفض بويدة من الجنوب الغربي،³³⁴ بمعنى أدق أنه يوافق كتلة تساوت الجنوبية التي تمتد من شمال حدود الدير الأطلسي جنوبا³³⁵ حتى السفوح الجنوبية لسلسلة الجبيلات الشرقية شمالا. (الخريطة رقم 1).

الخريطة رقم 1: موقع الحوز الشرقي بالنسبة للمغرب وحوز مراكش



المصدر: صورة عن LAND SAT TM بتاريخ 03-02-2000 & الخريطة الجيولوجية لمراكش بمقياس بعدما كان مجالاً ريفياً رتبياً توجد به تجمعات بشرية متفرقة تتركز خاصة على طول السواقي الترابية وحوالي النقاط المائية. يبقى أهمها كل من؛ العطاوية وتماالت وسيدي رحال والصهريج و بوا عمر والدزوز والفرائطة و العثامنة وواركي، سويقة بروطة و تزارت ورأس العين و الطلوح و أكادير بوعشبية وتديلي وفطواكة... ظهرت بالحوز الشرقي منذ سنة 1992م مراكز حضرية تمثلت في العطاوية وتماالت وسيدي رحال والصهريج. هي 4 مراكز توجد إلى الوسط من المغرب وإلى الشرق من جهة مراكش أسفي وإلى الجنوب من إقليم قلعة السراغنة. (الخريطة رقم 2).

³³⁴ LAHLIMI Ahmed, 1967, « les terres irriguées et le monde rural de la tessaouat moyenne », in revue RGM, N° 11, p3.

³³⁵ SAHNOUNI Abdelmajid, 2000, op.cit.p.8.

نهائية؛ بمعنى أنها باتت هجرة دائمة يمكن أن أطلق عليها بهجرة ما بعد التقاعد، بينما الأحواض الهجرية الحديثة فلا زالت تياراتها الشبابية تتبع نظام هجرة عودة مؤقتة؛ بحثا لنفسها عن ضمان مستقبل آمن تمهيدا لهجرة العودة النهائية فيما بعد. هذه التيارات اتخذت لنفسها منطقتا تفضيليا في تعاملها مع المجال، بحيث ركزت كثيرا على العطاوية وتملالت وهمشت سيدي رحال والصهرنج. وهذا شيء عقلائي إلى حد بعيد؛ باعتبار الإنسان كائن اقتصادي (HOMOECONOMICOS) بامتياز. يبرر هذا التوجه بمتغيرات؛ الدينامية الاقتصادية المحلية القوية، قرب المسافة الأوقليدية عن المناطق الريفية الأصلية، توافر معلومات جغرافية واضحة عن المجال، ثم اختلاف أسباب نجاح المشاريع من مركز حضري إلى آخر.

II- استثمارات المهاجرين الدوليين: مشاريع غير مهيكله للاقتصاديات المحلية.

1- ندرة الاستثمارات مع هيمنة تامة للعقار السكني.

يبقى من الصعوبة بمكان إجراء تشخيص دقيق لمشاريع المهاجرين الدوليين لسببين متكاملين؛ يتمثل الأول في عدم توفر الإدارات المعنية عن إحصائيات بهذا الخصوص، بينما يتجسد السبب الثاني في صعوبة الحصول عن مهاجرين دوليين لإجراء مقابلات دقيقة معهم؛ على اعتبار أنهم في زمن إنجاز البحث الميداني كانوا يوجدون ببلدان المهجر ما عدا استثناءات طفيفة كان لي حظ مقابلتها صدفة. تبعا لذلك، فإن ما سأقدمه من أرقام بهذا الخصوص؛ يعبر عن نتائج بحث ميداني أنجزته مع عينة من الساكنة المحلية، والتي أمدتني بمعطيات عن ماهية وديناميات المشاريع التي ينجزها المهاجرون الدوليون؛ على اعتبار أنها على دراية كبيرة بخصوصيات الميدان كجمال عيش لها.

أبرز البحث الميداني أن مراكز الحوز الشرقي تستقطب استثمارات مهاجرين دوليين ينحدرون في الأعم الأغلب من هوامشها الريفية المباشرة. وأوضح كذلك أنهم قلما ينجزون مشاريع استثمارية، وإن حدث وأن أقاموها فإنها تكون استثمارات ضعيفة القيمة المالية وغير مهيكله للاقتصاديات المحلية، ليوكد في الأخير أن ما يهيمن عن هذه المشاريع يبقى إلى حد كبير هو العقار السكني؛ التوجه الذي من شأنه أن يضعف من إسهام الهجرة الدولية في تنمية المجال.

يميل المهاجرون الدوليون إلى أن يستثمروا في السكن على حساب باقي القطاعات الحضرية الأخرى. هكذا، نجد أن السكن يهيمن عن 73.17% من الاستثمارات الهجرية الدولية. تأتي التجارة الصغرى في المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 30.89%، مهيمنة عنها أنشطة التموين الغذائي العام ب 0.81% فالأثاث المنزلي والآلات الفلاحية والملابس كل على حدة ب 0.20%. تحتل الخدمات المرتبة الثالثة ب 16.66% مسجلة أنشطة المقاهي على مستواها 12.39%. بينما المشاريع الفلاحية المقامة بالأرياف الأصلية فلا زالت تستطيع أن تستقطب 4.47% من اهتمامات المهاجرين الدوليين. عكس ذلك، تسجل الصناعة نسبة متدنية فالاهتمام بها من طرف المهاجرين الدوليين لا يتجاوز 3.86%، مع الإشارة إلى أن مختلف الأنشطة التي تندرج ضمنها تعتبر في أغلبها بسيطة للغاية ما عدا بعض الاستثناءات؛ إذ أن تصنيع مواد البناء يشغل 1.42% من مجموع الفروع الصناعية، شركات البناء 0.40% شركات تعبيد الطرق 0.20% ومحلات الخياطة 0.40%، بينما نجارة الألومنيوم وتصنيع مواد الزليج فكل على حدة 0.20% ووحدات تحويل منتج الزيتون إلى زيت 0.60%.

هذا، ونجد أن نفس التفكير الاستثماري الذي يسود لدى المهاجرين الدوليين يسري هو عينه على جميع المراكز الحضرية بالحوز الشرقي بدون استثناء. فإذا ما قمت بتشخيص ماهية الاستثمارات التي يقوم المهاجر الدولي بإنجازها على مستوى مدينة سيدي رحال، فسنجد أن العقار السكني يستحوذ على 42.74%، مقابل 4.27% للتجارة و 2.56% للخدمات و 1.71% للفلاحة فلتنعدم المشاريع الصناعية نهائيا. يحدث نفس الشأن على صعيد الصهرنج، فالعقار السكني يشغل من استثمارات المهاجرين الدوليين 53.62%، بينما التجارة 15.94% و الخدمات 10.14% والفلاحة 4.35% فالصناعة 0%. أيضا، صار المهاجرون الدوليون على نفس المنوال في وضع استثماراتهم بتملالت، فهي مدينة يهيمن السكن بها بنسبة تبلغ 89.50%، لتحقق باقي المشاريع نسب اهتمام متدنية جاءت على شكل 26.48% للتجارة و 14.16% للخدمات و 4.11% للفلاحة لينعدم وجود استثمارات صناعية. خلافا لذلك، وبالنظر لديناميتها الكبيرة، فقد شهدت العطاوية تغييرات طفيفة

فيما يخص وضع استثمارات الهجرة الدولية. فعوض أن يظل العقار السكني يتبوأ الصدارة، جذب القطاع التجاري اهتمامات المهاجرين الدوليين؛ لنجد أن استثماراتهم ركزت بالدرجة الأولى على التجارة ب 89.66% وبالدرجة الثانية على السكن ب 88.51%، فالخدمات ب 47.13%. والصناعة ب 17.24% ثم الفلاحة ب 9.20%. (الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: استثمارات المهاجرين الدوليين بحسب القطاعات الاقتصادية و المراكز الحضرية بالحوز

قطاع الاستثمار / مركز	سيدي رحال (عينة 117)				الصهريج (عينة 69)				العطاوية (عينة 87)				تمالنت (عينة 219)				المجموع (عينة 492)				
	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%	نعم	%	لا	%	
العقار السكني	50	42,74	67	57,26	37	53,62	32	46,38	77	88,51	10	11,49	196	89,50	23	10,50	360	73,17	132	26,83	100
الفلاحة	2	1,71	115	98,29	3	4,35	66	95,65	8	9,20	79	90,80	9	4,11	210	95,89	22	4,47	470	95,53	100
الصناعة	0	0,00	117	100,00	0	0,00	69	100,00	15	17,24	72	82,76	0	0,00	219	100,00	15	3,05	477	96,95	100
التجارة	5	4,27	112	95,73	11	15,94	58	84,06	78	89,66	9	10,34	58	26,48	161	73,52	152	30,89	340	69,11	100
الخدمات	3	2,56	114	97,44	7	10,14	62	89,86	41	47,13	46	52,87	31	14,16	188	85,84	82	16,67	410	83,33	100

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

2- عدم هيكلية الاستثمارات: ضعف تأهيل البيئة الحضرية المحلية متغير متحكم

رغم أن الحوز الشرقي، كما ذكرت ذلك سابقا، انخرط بشكل مبكر ضمن حلقة الهجرة الدولية، كما أنه يعتبر خلال الوقت الراهن من مكونات مثلت الهجرة الدولية على الصعيد المغربي (خريبكة- بني ملال- قلعة السراغنة)، فيظهر أن استثمارات المهاجرين الدوليين تعد به محدودة للغاية كما أنها غير مهيكلة بما فيه الكفاية لاقتصاداته المحلية. هذه الحقيقة الجغرافية أعزبها إلى عوامل متعددة، بالنظر لتعقدها الكبير، فقد قمت بتفصيلها إلى خمسة فئات رئيسة تتجلى في: الدينامية الحضرية غير المساعدة على الاستثمار، الدينامية الحضرية الداعمة بشكل نسبي للاستثمار، مواقف ووضعيات المهاجرين الدوليين، التعقيدات الإدارية ثم منافسة الأقطاب الخارجية. وقد أبان تحليل نتائج البحث الميداني المنجز أن كلا من ضعف الدينامية الحضرية المحلية ومواقف ووضعيات المهاجرين هيكلت بشدة واقع هشاشة استثمارات الهجرة الدولية.

2-1- الدينامية الحضرية غير المساعدة على الاستثمار.

تفيد مجموعة الشروط الموضوعية التي تمنع المهاجرين الدوليين من إنجاز استثماراتهم بمختلف المراكز الحضرية. هذه الشروط هي متعددة إلى حد كبير إذ تسري على ما يلي من عناصر؛ ضعف النسيج الاقتصادي المحلي، هزلة القدرات الشرائية لدى الساكنة المحلية وانخفاض مستوى عيشها، صغر حجم المدينة، غموض آفاق نجاح المشاريع الصناعية، ضعف إمكانية ربحية الاستثمارات، ضعف التجهيزات الحضرية خاصة القاعدية، هزلة الرصيد العقاري القابل للتعبئة وارتفاع سومه، انخفاض الحجم الديمغرافي، طبيعة الاستثمارات المنجزة سابقا، الربحية الملحوظة على نطاق المشاريع السكنية والعقارية السابقة، غياب وثائق تعميم تقن استعمال المجال، غياب مناطق صناعية محفزة، الموقع غير الاستراتيجي الذي تحتله المدينة ثم هامشية الظواهر الريفية المتاخمة... بفعل تكاملها، شكل ضعف الدينامية الحضرية أكبر عائق واجه جذب استثمارات المهاجرين الدوليين بنسبة بلغت 47.76%. وقد كان تأثيرها مختلفا بحسب الخصوصيات المحلية لكل مدينة على حدة، بحيث أنها ساهمت في ذلك على مستوى سيدي رحال ب 40.17% والصهريج ب 71.01% والعطاوية ب 31.03% ثم تمالنت ب 51.14%.

2-2- مواقف ووضعيات المهاجرين الدوليين

كونت عنصرا معيقا للاستثمار. فمواقف ووضعيات المهاجرين تستمد مرجعيتها من مجموعة اعتبارات هي كالتالي؛ افتقاد الوعي الثقافي الاستثماري الخلاق، البحث عن مشاريع قطاعية معتادة ذات ربحية وغير مكلفة، التخوف الشديد من المغامرة بإقامة مشاريع صناعية تكلفتها مرتفعة ببيئات حضرية صغيرة وآفاق النجاح بها غامضة، البحث عن المنفعة الاقتصادية من إنجاز المشاريع دونما التفكير في خلق فرص الشغل للساكنة المحلية، الميل الشديد إلى إنجاز مشاريع على

سبيل التباهي الاجتماعي كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع السكنية، تركيز الطموحات عن مشاريع غير منتجة، البحث عن استثمارات معهودة على المستوى المحلي من حيث ربحيتها، نقص التكوين والتجربة في القطاع الصناعي، هزالة الرساميل خاصة لدى مهاجري حوضي إيطاليا وإسبانيا؛ لحدثة هجرتهم و لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م عنهم، خاصة وأن معظمهم يشتغل بالقطاع غير المهيكل كما بالبناء والذي تأثر بشدة بهذه الأزمة، التركيز عن مشاريع لا تتطلب حقوق العمالة، فأخيرا اختيار إحداث مشاريع فلاحية بمناطق عيشهم الريفية الأصلية. بذلك، أعاققت هذه المواقف والوضعيات في تداخلها إنجاز 45.33% من المشاريع الهجرية الدولية. إلا أن ذلك تفاوت من مركز حضري إلى آخر لما توفره بيئته المحلية من مؤهلات وتطرحه من اكراهات اتجاه ذلك. وفقا لهذا المنطق، حضيفت تملالت ب68.04% من اهتمامات المهاجرين الدوليين والعطاوية 64.87% بينما سيدي رحال 5.13% والصهريج 17.39%.

2-3- التعقيدات الإدارية و البيروقراطية السياسية.

تعني العراقيل التي تضعها المؤسسات الإدارية فتعقد مهمة إنجاز المشاريع الاستثمارية وفقا للمساطر القانونية المعروفة. وعلى مستوى الحوز الشرقي تتخذ هذه التعقيدات مظاهر متعددة تتجلى فيما يلي؛ ثقل تنفيذ الإجراءات الإدارية، رفض تسليم الرخص، معارضة إحداث المشاريع الاقتصادية، غياب الوعي بالأهمية التنموية لهذه المشاريع، اتخاذ الفاعل السياسي (المنتخب) مواقف سياسية إزاء الترخيص بإنجاز بعض المشاريع لاعتبارات غير موضوعية؛ على غرار: وجود صراعات سياسية، ضغط لوبيات اقتصادية محلية، إجراء مساومات قد تصل أحيانا إلى 50% من نسبة المشاركة في المشاريع المزمع إنجازها، زيادة على ذلك التخوف من أن يصبح المستثمر في يوم من الأيام القادمة ذا شعبية تؤهله للمنافسة على المنصب السياسي المحترق منذ عقود. هكذا ساهمت التعقيدات الإدارية بنسبة 14.63% في إعاقة إنجاز مجموعة من استثمارات المهاجرين الدوليين. وبحسب عدم تجانس انتشارها على المجال فإن إسهامها في ذلك قد تفاوت من مركز حضري لآخر، لتحقق بالعطاوية 39.08% وبتملالت 09.59% و بالصهريج 08.70% فبسيدي رحال 09.40%

2-4- دينامية حضرية داعمة بشكل نسبي للاستثمار

في حقيقة الأمر، من الصعب الجزم بوجود دينامية حضرية تحفز فرص جلب استثمارات المهاجرين الدوليين بالمعنى الحقيقي للكلمة، إلا أنه يمكنني أن أقول أن هناك إسهاما نسبيا لها في ذلك. أكد البحث الميداني هذا التوجه، فبناء على نتائجه، نجد أن مساهمة هذه النوعية من الديناميات جذبت فقط 1.83% من المشاريع الاقتصادية على مستوى الحوز الشرقي ككل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نصيب المراكز اختلف تماما تبعا لما تتسم به من مؤهلات محلية. فإذا كانت العطاوية مدينة استطاعت جلب 3.45% من الاستثمارات من هذا القبيل، فإن تملالت لم تحقق سوى 2.28% والصهريج 1.45% فسيدي رحال 0%.

2-4- منافسة الأقطاب الحضرية الخارجية

من موانع جلب استثمارات المهاجرين الدوليين أيضا منافسة الأقطاب الخارجية. فكما سبق وأن أشرت، فمراكز الحوز الشرقي لها ديناميات مجالية غير مؤهلة لجذب الرأسمال الدولي، يقابل هذا الوضع بوجود أقطاب حضرية لها من هذه الديناميات ما يؤهلها لذلك، وهي كما أنها مجموعة أقطاب وطنية فإنها كذلك مدنا توجد ببلدان المقصد الهجري. هذه الحقيقة المجالية تدخل في إعاقة تنزيل هذه النوعية من المشاريع بنسبة تبلغ 0.20% على مستوى الحوز الشرقي، ويبقى النموذج الصارخ على ذلك هو مركز سيدي رحال الذي يسجل بسببها نسبة هدر استثماري تصل إلى 2.13%.

جدول رقم 2: موانع استثمار المهاجرين الدوليين بمراكز الحوز الشرقي

المجموع (عينة 492)				تمالنت (عينة 219)				العطاوية (عينة 87)				الصهريج (عينة 69)				سيدي رحال (عينة 117)				قطاع الاستثمار / مركز	
%	%	لا	نعم	%	%	لا	نعم	%	%	لا	نعم	%	%	لا	نعم	%	%	لا	نعم		
100	52,24	257	47,76	235	3,20	7	51,14	112	68,97	60	31,03	27	28,99	20	71,01	49	59,83	70	40,17	47	بنمية حضرية غير مساعدة
100	98,17	483	1,83	9	97,72	214	2,28	5	96,55	84	3,45	3	98,55	68	1,45	1	100,00	117	0,00	0	دينامية حضرية داعمة
100	54,67	269	45,33	223	31,96	70	68,04	149	35,63	31	64,37	56	82,61	57	17,39	12	94,87	111	5,13	6	مواقف ووضعيات المهاجرين
100	85,37	420	14,63	72	90,41	198	9,59	21	60,92	53	39,08	34	91,30	63	8,70	6	90,60	106	9,40	11	تعقيبات إدارية
100	99,80	491	0,20	1	100,00	219	0,00	0	100,00	87	0,00	0	100,00	69	0,00	0	99,15	116	2,13	1	منافسة أقطاب خارجية

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

II – التنمية الترابية الحضرية: بين ريع الاستثمارات الهجرية وطردها نحو أقطاب خارجية دينامية.

1- مشاريع المهاجرين الدوليين: مساهمة ضئيلة للغاية في التنمية الترابية الحضرية.

يرتبط ضعف تحقيق الهجرة الدولية للتنمية الترابية الحضرية بمتغيرين متكاملين هما؛ ضآلة استثمارات المهاجرين الدوليين، وهزالة مساهمة المشاريع المحدثة من طرفهم في دينامية الاقتصاد الحضري المحلي على اعتبار هامشيتها. بخصوص المستوى الأول، فمدن الحوز الشرقي تفقد 36.79% من أصل الاستثمارات الهجرية الدولية المتوقع إنجازها. هذا الوضع يسري على جميع المراكز الحضرية بدون استثناء، مع تفاوتات بيمركزية واضحة تفسر بتمايز الديناميات الترابية المحلية. لذلك، عرفت العطاوية نسبة هدر بلغت 3.45% وتمالنت 9.56% والصهريج 82.61% فسيدي رحال 86.33%. كذلك، تفتقر هذه المدن بشكل يكاد يكون شبه مطلق لمهاجري العودة الدوليين الذين ينحدرون من الأحواض الأوربية الكلاسيكية (هولاندا- بلجيكا- فرنسا)، والذين يمكنهم أن يحقنوا الاقتصاد الحضري بمشاريع استثمارية مهمة تحفز تنمية التراب؛ على اعتبار أنهم راكموا تجارب في الميدان بحكم أن أغليبيتهم اشتغلت في القطاع الصناعي بدءا من أنشطة الاستخراج وحتى التصنيع، كما أن لهم رساميل مهمة نظرا لتجربتهم الهجرية الطويلة واشتغالهم ضمن قطاعات اقتصادية مهيكلية. فهذه الفئة من المهاجرين لا تكون، بحسب البحث الميداني، سوى 0.61%، تجاذبتها مدينتا العطاوية وتمالنت على التوالي ب 1.15% و 0.46%.

فيما يخص المستوى الثاني؛ فالمهاجرون الدوليون لا يساهمون في تحقيق التنمية الترابية الحضرية إلا بشكل نسبي؛ يعزى ذلك إلى تركيبة الاستثمارات التي يقومون بإنجازها. فرغم أنها تعد استثمارات متنوعة إلى حد كبير؛ إذ تشمل الفلاحة والعقار والصناعة والتجارة والخدمات بما فيها أنشطة المقاهي والبناء والخياطة والألومنيوم ومواد الزليج والملابس والتموين والأشغال العمومية والأثاث المنزلي والآلات الفلاحية ومعاصر الزيتون... إلا أن ما يهيمن عنها يبقى بالدرجة الأولى هو قطاع السكن وبالدرجة الثانية هو نشاط المقاهي. فكيف يمكن تفسير قصور هذا التوجه الاستثماري عن تحقيق التنمية الترابية الحضرية؛ ولماذا لم تسعف باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في تعويض الفجوة التي أحدثها هذا النموذج من الاستثمار على مستوى تنمية التراب؟

يعود ذلك إلى أن هذا التوجه الاستثماري يولد ما يسعى ب "اقتصاد الريع". فالمهاجرون الدوليون يتعاطون كثيرا لاقتناء العقار السكني؛ إما من دون القيام بعملية بنائه مباشرة أو مع القيام بذلك بشكل آني على شكل دور مغربية عصرية رئيسية أو ثانوية؛ وهذا ما يساهم في تجميد كتلة نقدية مهمة تقدر بعشرات آلاف الدراهم، كان بإمكان استثمارها في مجالات أخرى منتجة أن يحرك دورة الاقتصاد المحلي؛ عبر خلق أنشطة موفرة لفرص الشغل ومنتجة للثروة الحضرية، يتحول معها هذا الاستثمار إلى مورد مجالي، يعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المحلية، كما يرفع من تنافسية المراكز الحضرية، خاصة ونحن نعلم أن المدن في ظل ظاهرة العولمة أصبحت كيانات مجالية تشتغل ضمن أنظمة حضرية عالمية متفاعلة فيما بينها أشد التفاعل، تقوم على أساس علاقات التنافس أكثر منها على أساس علاقات التكامل والتضامن.

إن لهذا التوجه الاستثماري ما يعلله من مبررات موضوعية، و التي لا غنى عن الإشارة إليها لاستيعاب دينامية الاقتصاد الحضري المحلي. نعلم جيدا أن المهاجرين الدوليين الذين يضعون استثماراتهم بمراكز الحوز الشرقي هم في مجملهم ينحدرون من الظواهر الريفية المباشرة؛ لذلك فرغم هجرتهم إلى أقطاب حضرية فوق وطنية تنتمي إلى العالم المتقدم، فهم ظلوا محملين في جزء كبير من طرق تفكيرهم بما يمكن أن نسميه بـ "الأنثروبولوجية الريفية"، والتي استمرت توجه سلوكياتهم المجالية بشكل كبير. لذلك، فتعاملهم مع المجال توجهه قيم؛ "الادخار للمستقبل غير الأمن"، "التشبث بالملك الخاص"، "التباهي بالسكن"، "البحث عن تحقيق الربح السريع"، "توفير ضمانات مستقبلية للاستقرار الفردي" ف "التكافل العائلي". على أساس هذا المنطق المجالي، يكرس المهاجرون الدوليون عوائدهم المالية لإحداث سكن عصري يشكل علامة فارقة عن الرقي والتباهي الاجتماعي، فرصة حضرية سانحة بتحقيق الربح المضمون والسريع خاصة و أن المجال الحضري مولد بشكل كبير للربحية، ضمانات لما بعد هجرة العودة وإمكانية الاستقرار النهائي لفترة ما بعد التقاعد، وخلال فترة الغياب الحالية إمكانية إسكان باقي أفراد الأسرة ضمن وسط مريح.

يقوم المهاجرون الدوليون أيضا بإنجاز استثمارات على مستوى القطاع الثالث تهتم مجموعة متعددة من الأنشطة الاقتصادية، إلا أنها تركز بالأساس عن المقاهي. فمن ضمن الأنشطة التي يتعاطونها على هذا المستوى تشغل المقاهي نسبة 12.40%، الحضور الذي يعد مهما إذا ما قورن بباقي الأنشطة الثالثة الأخرى، خاصة على نطاق مدينة العطاوية التي تحقق بها هذه النوعية من الاستثمارات 39.08%، مقابل تملالت 11.87% و سيدي رحال 0.85% لتنعدم بالصهرج. يفسر هذا التوجه ب؛ البحث عن نماذج مشاريع تحقق ربحية سريعة ومضمونة وسهلة المنال، في إطار تأثر المهاجرين الدوليين إلى حد معين بثقافة بلاد المهجر التي تجلب فيها هذه الأنشطة الاقتصادية فوائض مالية مهمة، كما ملهمين بخصوصيات المراكز المحلية التي تطرح مرونة اقتصادية مهمة إزاء هذه النوعية من المشاريع.

ويرد ضعف إسهام أنشطة المقاهي في تحقيق التنمية الترابية بمراكز الحوز الشرقي إلى أن لها انعكاسات لا تنشط كفاية دينامية الاقتصاد الحضري المحلي. فالمقاهي يتطلب إحداثها تعبئة مساحات مهمة من الرصيد العقاري؛ لذلك فهي تعتبر أكثر استهلاكاً للمجال الحضري دون غيرها من باقي الأنشطة الثالثة الأخرى. كذلك، على مستوى التشغيل، فهي لا تشغل سوى أيادي عاملة قليلة قد لا يتجاوز عددها أحيانا 3 إلى 4 أجراء، كما أنها لا تضمن، في الغالب، شروط عمل قانونية لعمالها؛ وهو ما يجعل المشتغلين ضمنها فئة هشّة لا تتوفر على ضمانات كافية للاستفادة من قروض الاستهلاك والتجهيز، أضف إلى ذلك أن إسقاطاتها على الاقتصاد المحلي هزيلة جدا من زاويتين: ضعف تدوير كتلة الأجور داخل الوسط الحضري، ثم عدم لعب تأثير محرك لمجموعة من الأنشطة الأخرى على المستوى المحلي.

ولم تكن لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أي قدرة تذكر عن تعويض القصور الذي يعرفه هذا التوجه الاستثماري على مستوى التنمية الترابية. فالمشاريع الفلاحية التي يقيمها المهاجرون الدوليون بأريافهم الأصلية تجرد مدن الحوز الشرقي من نسبة هامة من الفرص الاستثمارية- كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه- بينما المشاريع الصناعية؛ فلأن إحداثها يتطلب توافر بيئات حضرية سياسية وإدارية واقتصادية وديمقراطية داعمة لفرص نجاحها، فإنها تأخذ شكل أوراق متناثرة أكثر منها شكل مشاريع مهيكله للاقتصاديات المحلية، يبقى أهمها على الإطلاق بعض الأشغال العمومية و الأنشطة التحويلية التي تخص معامل تصبير وتحويل منتج الزيتون والتي تشتغل بصفة مؤقتة خلال السنة. فيما يخص التجارة، فتهيمن عنها الأنشطة التجارية الصغرى بينما تفتقر إلى تجارة الجملة. هذا، وأن النشاط السياحي فمنعدم الوجود بالمرة، رغم توافر رساميل طبيعية وثقافية وعبوروية لا تحتاج سوى لعملية التثمين؛ فالحوز الشرقي به بحيرة سد مولاي يوسف بالسفح الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، يتوفر على معلمي قصر الحسن الأول وضريح سيدي رحال البودالي التاريخيتان، كما أنه يندرج في إطار الدورة السياحية مراكش- بني ملال.

2- استثمارات الهجرة الدولية: طرد نحو أقطاب خارجية دينامية، وهدر كبير لفرص حقيقية للتنمية الترابية الحضرية

لم يرتبط ضعف التنمية الترابية بضالة استثمارات المهاجرين الدوليين في علاقة بقصور دينامية المجالات الحضرية المحلية فقط، وإنما كانت له أيضا علاقة وطيدة بمجموعة من التأثيرات التي مارسها أقطاب خارجية متعددة؛ ليس على مجرد مستوى المنافسة على استقبال هذه النوعية من المشاريع، بل وعلى صعيد طردها عنها بصفة نهائية. تأتي لها ذلك بفضل ما تتوفر عنه من مؤهلات إيجابية تتيح إمكانية نجاعة فرص الاستثمار، وهو ما لا تتوفر عنه مراكز الحوز الشرقي بالشكل الكافي.

على المستوى الداخلي؛ أجد أن العوامل التي جعلت الدينامية المحلية ضعيفة هي نفسها التي تتكرر على مستوى تحويل المراكز الحضرية إلى مجالات طرد لمختلف الاستثمارات المهاجرة الدولية، إلا أن الفرق يكمن في مستوى إسهامها في ذلك؛ بالنظر لما تمارسه الأقطاب الخارجية من تأثيرات جانبية. هذه العوامل يتحدد أهمها في: ضعف الدينامية الحضرية الذي ساهم في طرد المشاريع الاستثمارية بنسبة بلغت 31.90%، مواقف ووضعية المهاجرين إزاء البيئات الحضرية المحلية ب 8.13%، فالتعقيدات الإدارية الممارسة من مختلف المؤسسات الإدارية خاصة المنتخبة منها ب 6.50%.

ورغم سريان مفعول عوامل الطرد بشكل يكاد يكون شبه مطلق عن تحفيز طرد استثمارات الهجرة الدولية من جميع المراكز الحضرية، إلا أن هذه الأخيرة قد تباينت من حيث إسهامها في ذلك؛ وهو ما ستترتب عنه اختلافات في طرد المشاريع الاستثمارية من مركز حضري إلى آخر.

هكذا، نجد أن ضعف الدينامية الحضرية الداخلية ساهم في طرد 84.06% من المشاريع الاستثمارية من الصهريج و 77.78% من سيدي رحال بينما 3.65% من تملالت ليختفي تأثيره نهائيا على نطاق مدينة العطاوية. مواقف ووضعية المهاجرين هي عامل كذلك ساهم في توجيهه 18.08% من المشاريع من الصهريج نحو الأقطاب الخارجية و 8.55% من سيدي رحال و 6.85% من تملالت فقط 2.30% من العطاوية. أيضا، للتعقيدات الإدارية تأثيرا على ذلك، بحيث أنها ساهمت في طرد 17.06% من المشاريع عن سيدي رحال و 13.04% عن الصهريج بينما 1.37% عن تملالت لينعدم دورها على نطاق العطاوية. أما الدينامية الحضرية الإيجابية نسبيا فالعامل الوحيد الذي خفف من وطأة هذا الطرد إلا أن دوره لم يكن كبيرا ولا شاملا لجميع المدن. فإذا كان سيدي رحال والصهريج لم يستطيعا مقاومة تأثير الأقطاب الخارجية بالمره نظرا لهشاشة ديناميتها الداخلية، فإن العطاوية و تملالت استطاعا بشكل طفيف فعل ذلك، وهو ما تجلى في حفاظ العطاوية على 2.30% من استثماراتها و تملالت على 0.46%.

أما المستوى الخارجي؛ فيتعلق بما تستفيد منه الأقطاب الخارجية من مؤهلات تسخرها لاستقطاب مشاريع مراكز الحوز الشرقي. ولتعددتها، فقد قمت بتقسيمها إلى سبعة فئات متكاملة هي: ضعف دينامية مراكز الحوز الشرقي، قرب مسافة المدن الخارجية منها، وجود شبكة عائلة على مستوى الأقطاب الخارجية، توفر المعلومة الجغرافية عن المدن الخارجية، وجود أسباب اجتماعية داعمة لعملية الاستقطاب بها، توافر تسهيلات إدارية على مستواها، فديناميتها الداخلية الإيجابية بفضل غنى نسيجها الاقتصادي وقوة جاذبيتها، واللذان يرجآن إلى ما تتميز به من؛ تجهيزات حضرية متنوعة، تراكمه من استثمارات سابقة، تتوفر عنه من مواقع جيو- إستراتيجية حيوية، توفره من آفاق واعدة لنجاح المشاريع الاستثمارية، ناهيك عن وزنها الديمغرافي وارتفاع قدرات ساكنتها الشرائية. المعطيات التي جعلتها بيئات حضرية ملائمة يفضل مهاجري الحوز الشرقي الدوليون كثيرا الاستثمار فيها على حساب مجالاتهم الأصلية.

تضافرت العوامل المتناولة أعلاه فحفزت طرد مراكز الحوز الشرقي لمختلف استثماراتها. وما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد؛ هو أن دينامية الأقطاب الخارجية القوية كانت ولا تزال العنصر الذي لعب دورا محوريا في هذه العملية بنسبة بلغت 69.11%. بينما ما تتميز به مدن الحوز الشرقي من خصوصيات غير إيجابية ف 1.22%، قرب المسافة لمسقط رأس

المهاجر الدولي 4.07%، وجود شبكة عائلية لديه 0.81%، التسهيلات الإدارية 2.85%، توفر المعلومات الكافية 0.20%، ناهيك عما يتعلق بما هو أنثروبولوجي 0.61%. بفعل ذلك، استطاعت الأقطاب الخارجية جذب 69.71% من استثمارات الهجرة الدولية. وتبعاً لديناميتها الداخلية، فقد تفاوتت نسبة الجذب الممارس لتطال 88.04% بالنسبة لسيدي رحال و 81.16% للصهريج و 70.11% العطاوية و 56.16% لتمالنت.

جدول رقم 3: استقطاب مشاريع الهجرة الدولية من طرف الأقطاب الحضرية

مجموع المراكز	تمالنت		العطاوية		الصهريج		سيدي رحال		استثمار بمجالات خارجية/ مركز حضري	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
69,71	343	56,16	123	70,11	61	81,16	56	88,04	103	نعم
26,22	129	40,18	88	27,59	24	14,49	10	5,98	7	لا
4,07	20	3,66	8	2,30	2	4,35	3	5,98	7	بدون جواب
100	492	100	219	100	87	100	69	100	117	المجموع

المصدر: البحث الميداني، 2016-2017

تعددت الأقطاب الخارجية التي صادرت مشاريع مهمة من مراكز الحوز الشرقي ليلبلغ عددها حوالي 24 قطبا حضريا، هذا، زيادة عن الهوامش الريفية وأحواض المهجر الأوروبي خاصة منها الحوض الإيطالي. همت بشكل أساسي، مراكش، قلعة السراغنة، الدار البيضاء، آيت أورير، أكادير.... وقد لعبت مراكش دورا محوريا في هذه الدينامية باستقطابها ل 52.43% من الاستثمارات الطاردة من الحوز الشرقي أي ما يفوق النصف، ثم قلعة السراغنة 27.23%، الدار البيضاء 16.86%، آيت أورير 12.80% أكادير 3.86%، بني ملال والرباط 2.43%، بينما تشاطرت مدن مغربية أخرى مختلفة نسبة 5.69%.

وللإشارة، فإن النسبة الأخيرة كان من ضمن المجالات الحضرية التي تجاذبتها الحوض الإيطالي؛ مما ينبئ ببداية دخول الأحواض الخارجية ضمن خانة توقيف المشاريع الاستثمارية، و ينبئ بخطر حتمي قادم لا محالة يخص تفضيل المهاجرين الدوليين بلدان المهجر كبيئات استثمار، وهو ما سيتعزز في حالة اندماج الأجيال المقبلة بشكل كلي ضمن بلدان المهجر. لذلك، يتوجب على الفاعل السياسي في تخطيطه الحضري أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات الجديدة، وذلك لخلق كيانات مدنية لها من الإمكانيات ما يؤهلها لمضاهاة أنظمة حضرية باتت معولة وبالتالي تنافسية بامتياز.

خاتمة

عالجت هذه الدراسة علاقة الهجرة الدولية بالتنمية الترابية الحضرية على مستوى مراكز الحوز الشرقي باعتبارها مدنا صغرى، وركزت على تقديم المجال من حيث انتمائه الجغرافي وسياق انخراطه في دينامية الهجرة الدولية، مع توضيح توجهات المهاجرين الدوليين الاستثمارية وتفسيرها كما إبراز آثارها المحدودة على تنمية المجال الترابي. فالحوز الشرقي، رغم أن الهجرة الدولية قد مسته منذ نهاية ستينيات القرن 20م فاشتدت في غضون الثمانينات والتسعينات ليشرع فيما بعد يتلقى فاعلها الدائمين والمؤقتين في إطار ما يعرف بهجرة العودة، إلا أنه ما يزال مجالا هامشيا من حيث المشاريع المتعلقة بالهجرة الدولية خاصة منها المنتجة للثروة الحضرية، وقد كانت من بين تفسيرات هذه الوضعية هو عدم تأهيل البيئة الحضرية المحلية وجعلها بنية استقبال مواتية لجذب المشاريع الدولية. تحيل هذه النتيجة على صحة الفرضية التي انطلقت منها والتي تقول بأن: "ضعف تأهيل البيئة الحضرية المحلية يؤثر على عدم هيكلية بل وطرد المشاريع الهجرية"؛ بحكم أن هناك مجموعة من المتغيرات المتحكممة في الوضع الراهن، والتي جميعها تصب في خانة تدهور حالة البيئة الحضرية وجعلها غير مواتية لنجاعة الاستثمارات الخارجية. ولتجاوز هذه الوضعية المختلفة، فإنني أقترح ما يلي من توصيات:

- ✓ اعتبار الهجرة الدولية موردا ترابيا كما هو الشأن بالنسبة لمختلف الرساميل الطبيعية والبشرية؛
- ✓ تأهيل البيئة الحضرية لجعلها بنية استقبال مواتية لجذب استثمارات الهجرة الدولية؛

- ✓ إدماج السياسة العمومية الحضرية بعد الهجرة الدولية ضمن اهتماماتها في صياغة مختلف المخططات الترابية (تصاميم مديرية- تصاميم تهيئة- تصاميم تنمية- تصاميم نمو...)
- ✓ اعتبار المهاجرين الدوليين فاعلين اقتصاديين وتنمويين، وحتى سياسيين في حالة إقامتهم الدائمة وانخراطهم في العمل السياسي بعد هجرة العودة، وليس فقط مجرد زائرين موسميين عابرين للمجال؛
- ✓ مد الجسور مع المهاجرين الدوليين وتشخيص طموحاتهم وتوجيهها لما يخدم تنمية البيئة الحضرية المحلية؛
- ✓ نهج مساطر إدارية مرنة فيما يخص إعطاء رخص الاستثمار للمهاجرين الدوليين تأخذ بعين الاعتبار قصر مدة إقامتهم بأرض الوطن؛
- ✓ إعادة النظر في المدن واعتبارها كيانات دينامية توجد داخل أنظمة حضرية تتصارع حول جلب الرساميل التنموية، وأن من أهم الرساميل التي باتت مبحثاً عنها خلال الفترة الراهنة هي فوائض الهجرة الدولية؛
- ✓ معرفة أن الأنظمة الحضرية أضحت أنظمة معومة يحتم تطورها تقوية تنافسياتها، وأن من آليات ذلك تثمين الرساميل المختلفة، والتي يبقى من بينها عوائد الهجرة الدولية.

قائمة المراجع

- سرده عبد الكريم، 2012، السكان القرويون بحوز مراكش، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.
- البحث الميداني 2016-2017 حول إنجاز أطروحة دكتوراه: الحباش نورالدين، 2019، التمدين وأفاق التنمية الحضرية المستدامة بمنطقة الحوز الشرقي: المدن الصغرى بين الجذب والطرده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- LAHLIMI Ahmed, 1967, « les terres irriguées et le monde rural de la tessaouat moyenne », in revue RGM, N° 11.
- SAHNOUNI Abdelmajid, 2000, les aménagements hydro-agricoles et les mutations socio-économiques et spéciales dans une région semi-aride : le Haouz oriental (Maroc), université de Rouen.

السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء: الحصيلة والتحديات Morocco's new immigration and asylum policy: Outcome and challenges

محمد حمجيق، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

البريد الإلكتروني: hamjik@yahoo.fr

لمياء اجبيلو، طالبة باحثة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

البريد الإلكتروني: lamyae fldm2016@gmail.com

ملخص

يواجه المغرب منذ عدة سنوات تدفقا للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين، يزداد عددهم أكثر مثلما تزداد هشاشتهم، وبالتالي لم يكن ممكنا أن يظل المغرب في وضعية انتظار. فعلى ضوء التقارير المتعلقة بشروط إقامة هؤلاء المهاجرين فوق التراب المغربي، جاء القرار الملكي الذي نص على إعداد سياسة جديدة للهجرة واللجوء من أجل إدماج المهاجرين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. وبعد سنوات من بداية تنفيذها حقق المغرب تقدما ونجاحا شبه ملحوظ، لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لإدماج وتسوية أوضاع المهاجرين واللاجئين، إلا أنه لا تزال هناك كثير من النواقص، ووضعية أغلب المهاجرين وضعية صعبة يكتنفها التهميش والإقصاء، بسبب ضعف الإمكانيات ومحدوديتها بالنظر إلى حجم الاقتصاد المغربي، الذي لا يمكنه احتواء كل المهاجرين من جهة، ووجود تحديات تعرقل اندماج هؤلاء المهاجرين من جهة أخرى.

الكلمات المفاتيح: الهجرة، اللجوء، السياسة الجديدة، الاندماج.

Abstract

For years, morocco has been facing an increase number of immigrants and refugees. Actually, their vulnerability became very problematic for morocco. Based on the reports related to the conditions of immigrants' residence in morocco territory, the royal decision came to develop a new Immigration and asylum policy for the social, cultural and economic integration of immigrants. Although morocco has achieved almost noticeable progress and success, there still shortfalls to integrate and settle the status of migrants and refugees, migrants situation is so difficult and suffer from marginalization and exclusion, in fact, the morocco economy made it impossible to contain all immigrants on the one hand, and the challenges that impede the integration of these migrants on the other hand.

Keywords: Immigration, refugees, the new policy, Integration.

مقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مجموعة من التحولات والتغيرات الدولية التي أثرت بشكل مباشر في السياسة العالمية، بداية من شمولية السياسة الدولية واتجاه العالم نحو الإقليمية، لا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية مما ساهم في ظهور مجموعة من التحديات الجديدة، وتغير مجموعة من المفاهيم التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة. وبفضل توسع مفهوم الأمن، وبفعل تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية، وغياب الاستقرار السياسي في مجموعة من البلدان، كل هذه العوامل وغيرها زادت من عوامل الجذب والطرْد فارتفعت التدفقات البشرية. 165

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو كما أطلق عليها في لقاء مراكش بالهجرة غير النظامية ظاهرة متعددة الجوانب والآثار بحيث شغلت ولازالت تشغل مختلف دول العالم. إذ يرى فيها البعض مصدر تهديد لأمنها سواء أكانت الهجرة فردية أم

جماعية، طوعية كانت أو قسرية/اضطرابية بينما يستغلها البعض الآخر كقوة عمل تسخر في الهوض باقتصادياتها. إضافة إلى تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على التنمية في بلدان الجذب والطردها، ناهيك عن الآثار السلبية التي تتركها على المستوى الإنساني، الأمر الذي جعلها قضية تشغل الرأي العام العالمي بهيئاته ومنظماتها الحكومية وغير الحكومية.

تتأثر منطقة شمال إفريقيا بشكل كبير بحركات الانتقال هذه بالنظر إلى موقعها الجغرافي القريب من أوروبا وتاريخها السياسي والاجتماعي. ففي ظل الأحداث التي اندلعت منذ 2011 في العالم العربي ولازالت قائمة إلى يومنا هذا، وكذا الظروف الحالية التي تعيشها دول جنوب الصحراء الكبرى، تعرف المنطقة حركات سكانية كثيفة وتنقلات غير مسبوقة. ولعل أهم ما يميز هذه الحركات والتدفقات هو طابعها المركب بفعل تعدد عوامل الدفع والجذب وتنوع أهداف الهجرة. وفي حين لازالت هذه البلدان تعد منطقة عبور وتصدير للهجرة فإنها أخذت تنمو كقابلة للمهاجرين أيضا.

تعد المملكة المغربية واحدة من دول شمال إفريقيا التي نالتها هذه الظاهرة خصوصا خلال العقود الأخيرة، حيث أهلها موقعها الجغرافي القريب من الضفة الشمالية للمتوسط وبالضبط من اسبانيا التي لا تبعد عنها سوى 14 كلم، وأيضا ظروفها الداخلية، لتكون منطقة عبور واستقرار لآلاف المهاجرين القادمين أساسا من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعليه لم تتوان المملكة المغربية في تنسيق جهودها مع مختلف الفاعلين المحليين والدوليين، لإيجاد حلول تتوافق مع طبيعة الظاهرة في خلق التوازن بين حق الدولة في حماية إقليمها من الاعتداءات من جهة، واحترام حقوق المهاجرين وإن كانوا غير شرعيين باعتبار أن حقهم في الحياة والسلامة الجسدية مكفول في النصوص الدولية من جهة أخرى. كل هذا أثار اهتمامنا لدراسة وتقويم السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء. وتبعاً لذلك سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو السياق الذي تحول معه المغرب من بلد عبور إلى بلد استقبال؟ ما حصيلة السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء؟ وما التحديات التي تعيق هذه السياسة الجديدة؟

وهذا ما سنجيب عليه في ثلاثة محاور: المحور الأول سنتطرق فيه إلى واقع الهجرة واللجوء بالمغرب، والمحور الثاني سنخصصه لخصائص السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء، والمحور الأخير سنعالج فيه بعض تحديات اندماج المهاجرين في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمغرب.

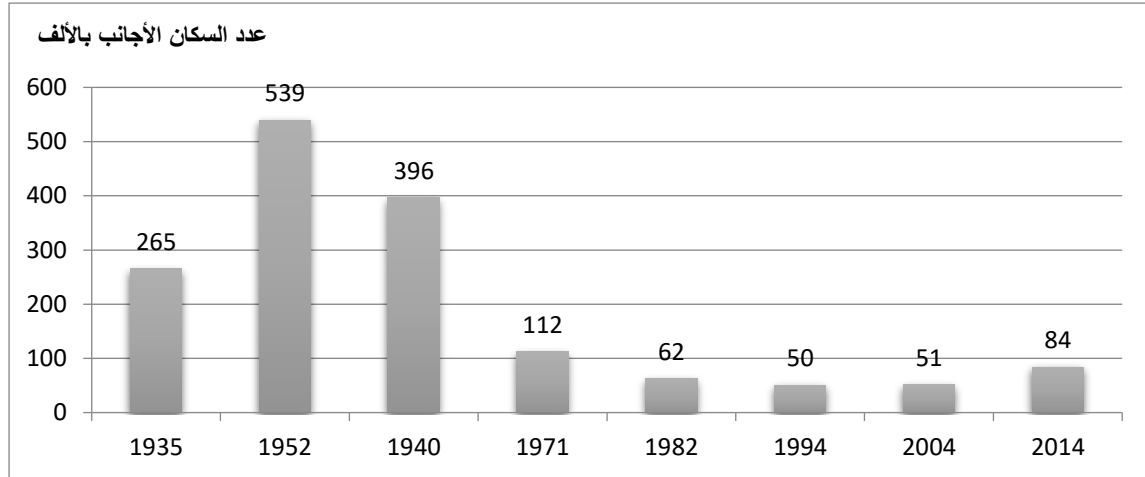
المحور الأول: واقع الهجرة واللجوء في المغرب:

يعتبر المغرب تاريخيا بلد الهجرة النازحة، حيث بدأت هجرة المغاربة إلى الخارج انطلاقا من الستينات عندما كانت أوروبا في حاجة إلى اليد العاملة، إذ يقدر عدد المواطنين المغاربة بالخارج بأربعة ملايين معظمهم في أوروبا وتحديدا في فرنسا. لكن انطلاقا من التسعينات أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء المتجهين إلى أوروبا، وأصبح أيضا أرض استقرار للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلاتهم نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وفي الأونة الأخيرة عرف المغرب تدفق موجات جديدة من المهاجرين السوريين كطالبي اللجوء.

1. الهجرة النظامية في المغرب: تزايد ملحوظ في عدد الأجانب

لقد ساهم مستوى نمو المملكة المغربية وموقعها الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية وأيضا استقرارها السياسي، في استقطاب عدد كبير من المهاجرين من مختلف الحضارات والثقافات للاستقرار بها.

مبيان رقم 1: عدد الأجانب المقيمين بالمغرب بشكل نظامي في الفترة الممتدة ما بين 1935-2014



La source : résidents étrangers au Maroc. Haut-commissariat au plan 2014

فمن خلال معطيات المبيان أعلاه فقد بلغ عدد الأجانب المقيمين بالمغرب حسب إحصاء سنة 2014 الذي أجرته المفوضية العليا للتخطيط، بحوالي 84001 من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 33.760.000، أي ما يمثل نسبة 0.25% من مجموع الساكنة، بعد أن كان عدد الأجانب بالمغرب نحو 51 ألف سنة 2004، وهو ما يمثل نمواً إجماليًا بلغ 63.3% خلال الفترة ما بين 2004 و2014. وتشير المعطيات الرسمية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة إلى أن عدد الأجانب بالمغرب بلغ 101.200 سنة 2017 أي ما يمثل حوالي 0,3 في المائة من ساكنة المغرب. وقد شكلت النساء خلال السنة نفسها 49,8 في المائة من مجموع عدد المهاجرين، مقابل 48,6 في المائة سنة 2000

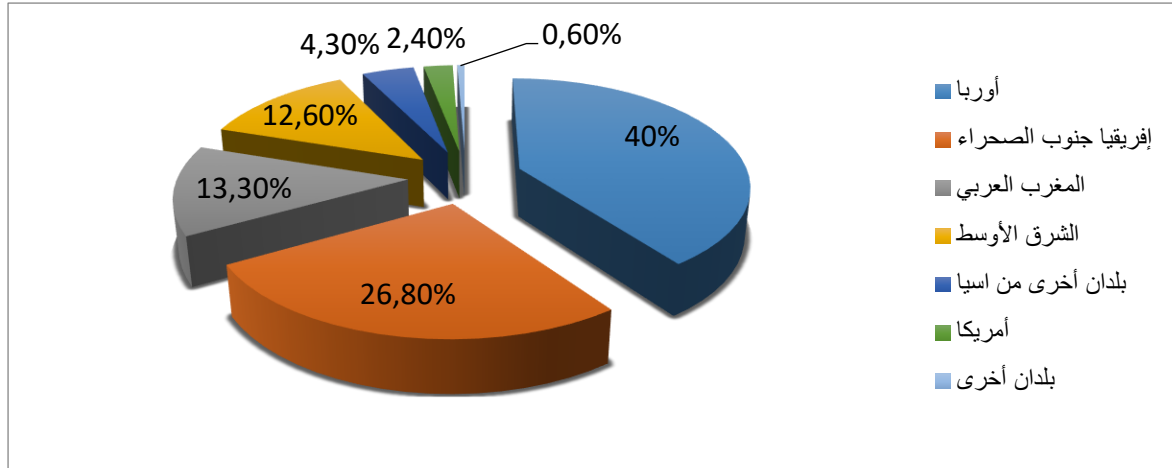
جدول رقم 1: توزيع الأجانب المقيمين بالمغرب بشكل نظامي حسب الجهات سنة 2014م

الجهة	العدد	النسبة %
الدار البيضاء سطات	30683	36.5%
الرباط-سلا-القنيطرة	19314	23.0%
مراكش أسفي	8555	10.2%
طنجة-تطوان-الحسيمة	7144	8.5%
فاس مكناس	5524	6.6%
سوس ماسة	4882	5.8%
الشرق	3897	4.6%
بني ملال حنيفرة	1250	1.5%
الداخلة واد الذهب	875	1.0%
العيون الساقية الحمراء	775	0.9%
درعة تافيلالت	775	0.9%
كلميم واد نون	345	0.4%
المجموع	84001	100%

La source : résidents étrangers au Maroc. Haut-commissariat au plan 2014

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن أغلب الأجانب المقيمين بالمغرب متمركزين أساساً في أربع جهات إدارية كبرى هي: الدار البيضاء سطات، الرباط-سلا-القنيطرة، مراكش أسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة. حيث تمارس جاذبية فرص العمل دورها في التأثير في التوزيع الجغرافي للسكان المهاجرين.

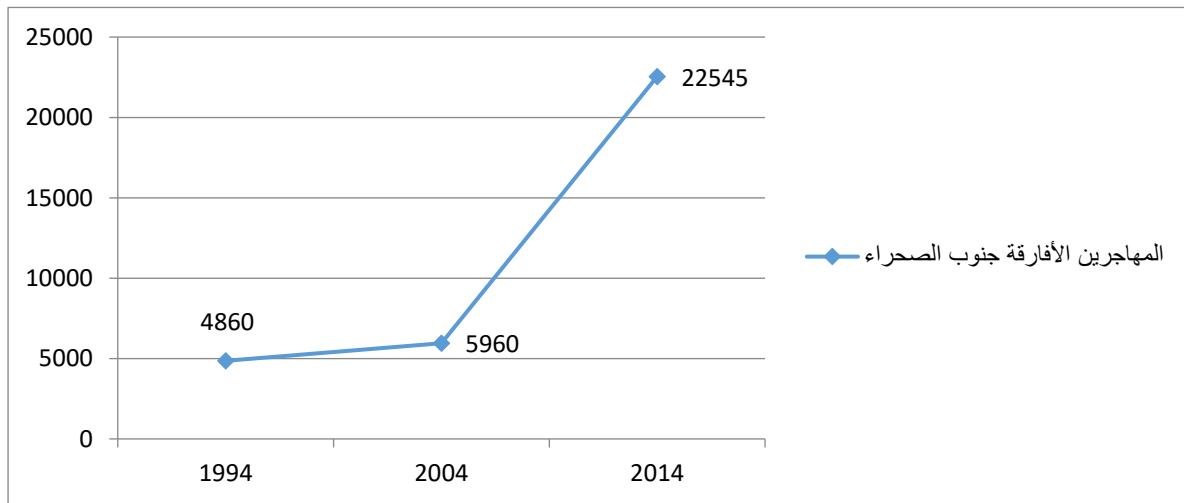
مبيان رقم 2: توزيع الأجانب المقيمين بالمغرب بشكل نظامي حسب الجنسية



La source : résidents étrangers au Maroc. Haut-commissariat au plan 2014

إذا كان تاريخ أي شعب من الشعوب لا ينفصل عن تاريخ هجرته، فإن المغرب كغيره من المجتمعات استقبل عبر تاريخه عدة هجرات، في الوقت الذي شكل بدوره مجالا لانطلاق العديد من الهجرات.³³⁷ و بناء على معطيات المبيان يلاحظ تعدد جنسيات السكان الأجانب المقيمين بالمغرب بشكل منتظم، إذ تتصدر الجنسية الأوروبية المرتبة الأولى من مجموع الأجانب بالمغرب، وذلك بنسبة 40%، يلها المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى بحوالي 26.80%، ويشكل المهاجرون من دول المغرب العربي ما نسبته 13.30%، وأخيرا نجد بنسبة ضئيلة مهاجرون من الشرق الأوسط ومن بلدان آسيا وأمريكا.

مبيان رقم 3: تطور عدد المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب ما بين 1994 و 2014



Source : recensement général de la population et de l'habitat (RGPH) de 2014, dans HCP(2017).

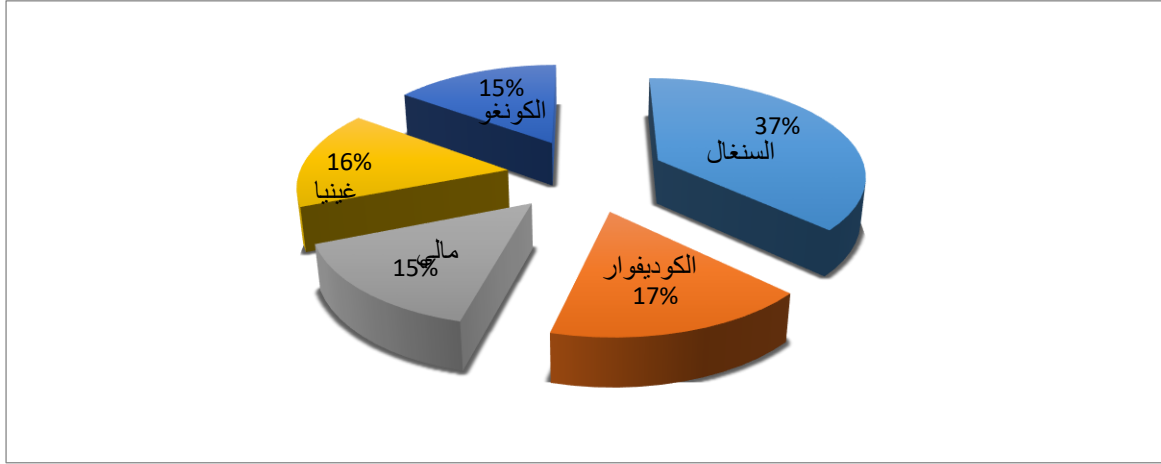
بداية نشير إلى أن المغرب وبحكم تاريخه متعدد الأصول والروافد، وموقعه الجغرافي المنفتح شكل مجالا لإرسال هجرات واستقبال أخرى. تبعا لتجدر الروابط بين المغرب وإفريقيا وتميزها بتعددتها وتنوعها، فيإلى جانب الانتماء الديني والعلاقات السياسية والاقتصادية، تستند العلاقات المغربية الإفريقية أيضا إلى ميراث ديني عميق، فقد ارتبط المغرب وإفريقيا عبر التاريخ بعلاقات روحية ودينية كان لها الدور الكبير في حدوث تراكم وتفاعل حضاري بينهما.³³⁸ وهذا ما يوضح الإقبال

³³⁷ - أعسو خالد، الهجرة في العلاقات المغربية الفرنسية: السياق- التطور- الأبعاد، الطبعة الأولى، 2010، مطبعة أمين كراف، صلا، ص 13.

³³⁸ - الحادك قاسم، البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص 222.

المتزايد للأفارقة جنوب الصحراء على المغرب إلى جانب أسباب أخرى. فمن خلال معطيات المبيان أعلاه ارتفع عدد المهاجرين النظاميين من دول جنوب الصحراء الكبرى بالمغرب من 4860 مهاجر سنة 1994م، إلى 22545 مهاجر سنة 2014، أي بزيادة تقدر بحوالي 17685 مهاجر. ومن المقرر أن يزداد عدد المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب في السنوات القادمة، خاصة بالنسبة للمهاجرين في وضع غير قانوني.

مبيان رقم 4: توزيع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء المقيمين بشكل منتظم بالمغرب حسب الجنسية



source : rapport de AMERM/ CISP2016

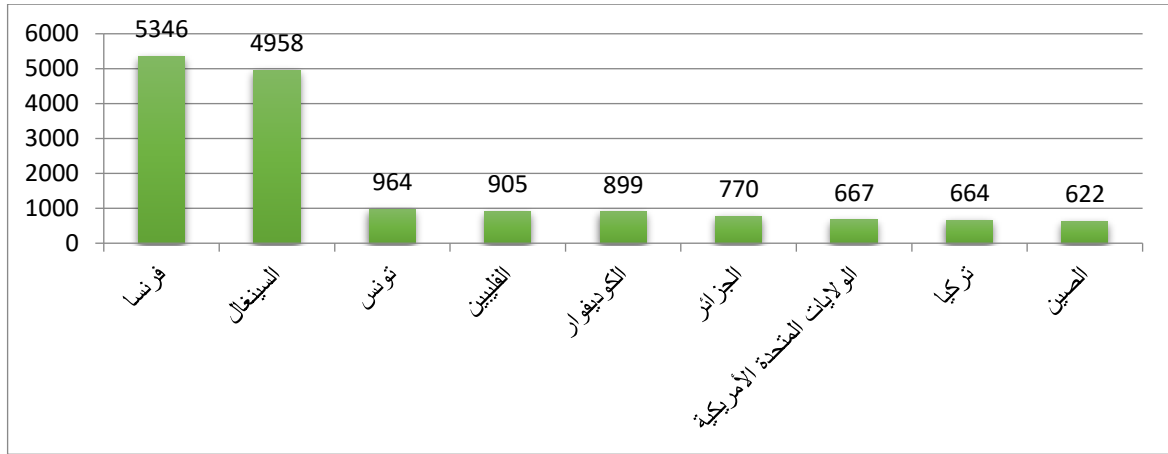
يستقطب المغرب مهاجرين من بلدان وجنسيات مختلفة خصوصا من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، هؤلاء تدفعهم عدة أسباب للهجرة فيأتون بطرق مختلفة يتنقلون فرادى أو في مجموعات عبر وسيلة نقل أو سيراً على الأقدام، قد يحملون جواز سفر أو قد يكونون بدون وثائق، يدخلون المغرب عبر الحدود البرية من الجزائر أو موريتانيا أو عبر المطارات والموانئ، وكلهم يبحثون عن حياة أفضل، يريدون العمل أو الدراسة وربما عبور المغرب صوب أوروبا إن وجدت فرصة لذلك. و المبيان أعلاه يوضح أهمية السنغاليين من إجمالي مهاجري جنوب الصحراء الكبرى المقيمين في المغرب وذلك بنسبة 37٪، يليهم على التوالي الإيفواريون (17٪) والغينيون (16٪) ثم الكونغوليون (15٪) والماليون (15٪). لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو كون المبيان يشير للجنسيات الرئيسية المتواجدة بالمغرب، لأن هناك جنسيات أخرى مثل النيجيريين والكاميرونين وغينيا بيساو. هذه الجنسيات الأخيرة ستصبح مهمة للغاية إذا تعلق الأمر بالمهاجرين من جنوب الصحراء المقيمين بشكل غير نظامي في المغرب.

2. معطيات حول العمال المهاجرين بالمغرب

تبرز معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017 أن عدد العمال المهاجرين في المغرب بلغ 26.283 شخصا، (31,4 في المائة من الإناث و 69,6 في المائة من الذكور)، مقابل 24.684 شخصا سنة 2016 و 23.055 شخصا سنة 2015.

بناءً على المعطيات التي قدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017، يتوزع العمال المهاجرون بالمغرب على الشكل التالي: الفرنسيون 5346، السنغاليون 4958، الإسبان 2722، التونسيون 964، الفلبينيون 905، الإيفواريون 899، الجزائريون 770، المهاجرون من الولايات المتحدة الأمريكية 770، الأتراك 664، والصينيون 626.

مبيان رقم 5: توزيع المهاجرين العمال بالمغرب حسب الجنسية



المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2017.

جدول رقم 2: توزيع العمال المهاجرين بشكل نظامي بالمغرب حسب النشاط المزاولة

عدد العمال المهاجرين	قطاع النشاط
2689	الصناعة التحويلية
2410	البناء
3779	التجارة
721	النقل والتخزين
1696	الإيواء والإطعام
1229	الإعلام والاتصال
9578	الخدمات
454	القطاع المالي والتأمينات
354	الفلاحة وأنشطة استغلال الغابات والصيد
3373	قطاعات أخرى

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2017.

ويشتغل أغلب العمال المهاجرين 9.578 شخصا في قطاع الخدمات، يلهم العمال المهاجرون المشتغلون في قطاع التجارة 3.779، ثم في قطاع الصناعة التحويلية 2.689، وقطاع البناء 2.410 في المقابل لا يشتغل في قطاع الفلاحة وأنشطة استغلال الغابات والصيد سوى 354 من العمال المهاجرين.

ويشغل مناصب الأطر العليا أساسا المهاجرون الأوروبيون والصينيون والأتراك. أما المهاجرون المنحدرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فيشتغلون بشكل خاص في قطاع ترحيل الخدمات (أساسا في مراكز النداء).

3. الهجرة غير النظامية بالمغرب: اتجاه نحو الارتفاع وقادمة أساسا من إفريقيا جنوب الصحراء

ولأن المملكة المغربية تتمتع بموقع استراتيجي بين حافتي قارتين، فقد باتت فضاءً ترابيا تعصف به رياح الهجرة في كل حين ومن كل جانب، فخلال مطلع الألفية الثالثة عرف المغرب موجات كبيرة للهجرة غير النظامية القادمة أساسا من دول إفريقيا جنوب الصحراء وحتى من بعض دول الشرق الأوسط التي شملتها موجات الربيع العربي. هذا التصاعد الكبير في موجات الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا أعاد التذكير بالتحذيرات التي أطلقها "نادي روما" نهاية التسعينات من القرن الماضي حول زحف جماعي بالملايين نحو أوروبا عبر دول المغرب الكبير، وربما هي

تكهنات باتت تصدقها الأرقام الخيالية عن تزايد من يقطعون ضفة المتوسط وبين من ينتظرون الفرصة لذلك بدول المغرب الكبير ومنها المغرب.

إن تدفقات الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه الدول الأوروبية عبر المغرب بدأت منذ سنة 1980 لتشهد وتيرة سريعة ابتداءً من التسعينات وأصبح أيضاً أرض استقرار للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلاتهم نحو القارة الأوروبية.³³⁹ حيث يجتاز هؤلاء مئات الآلاف من الكيلومترات، من أقصى القارة على ضفاف الأطلسي إلى أدناها على ضفاف المتوسط، حيث يأتون من مختلف البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويقطعون مسافات طويلة تكتنفها مخاطر عدة، عبر مالي ثم الجزائر أو من النيجر إلى الجزائر وصولاً إلى المغرب عبر مدينة وجدة الحدودية، أو عبر موريتانيا والصحراء المغربية.

من الصعب توفير معطيات إحصائية دقيقة حول الهجرة غير الشرعية بالمغرب نظراً للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية فهي غير مسجلة وغالباً ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين. لكن عموماً يمكننا القول أن معدلات الهجرة غير الشرعية بالمغرب، ارتفعت بشكل لافت للنظر في العقود الأخيرة. فحسب تقديرات وزارة الداخلية يتراوح عدد المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني ما بين 25000 و40000 شخصاً، أغلبهم من دول جنوب الصحراء الكبرى، الذين أصبحوا يشكلون جزءاً مهماً من النسيج السكاني المغربي، خاصة في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء، الرباط، وجدة، فاس، طنجة، وغيرها من المدن. وفي الكثير من الأحيان يكون من الصعب أيضاً تحديد جنسية مهاجري بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يوجدون في وضعية عبور أو استقرار بالمغرب. ويرجع ذلك لإعطاء مهاجري دول جنوب الصحراء تصاريح خاطئة حول جنسياتهم وغالباً ما يرتبط ذلك بالأمل في الحصول على وضعية اللاجئين.

وحسب الدراسة الميدانية التي قام بها كل من AMERM/CISP، يظل المواطنون النيجريون الأكثر تواجداً (15.7%) متبوعين بالماليين (13.1%) ثم يأتي بعد ذلك السنغاليون (12.8%)، الكونغوليون (10.4%)، والافوريون (9.2%)، الغينيون (7.3%)، الكامرونيون (7%)، وبعدد أقل، هناك الغامبيون (4.6%)، الغانيون (4.5%)، الليبيريون (3.8%) والسيراليونيون (3.1%).³⁴⁰

ويمكن تقسيم تاريخ الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه المغرب منذ سنوات 1990 إلى مرحلتين: أ- مرحلة 1990 م إلى 2000 م: المغرب مركز عبور للهجرة النظامية
لقد عرفت الهجرة غير النظامية من دول جنوب المتوسط بشكل عام ومن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص تحولات عميقة ما بعد سنة 1990، خاصة بعد نهج الدول الأوروبية لسياسات حماية حدودها. عبر سن تشريعات وإجراءات، من أهم ملامحها³⁴¹:

- التشدد في قوانين اللجوء وتعزيز الرقابة على الحدود.
- إتباع أساليب الطرد والترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين.

³³⁹-Faleh Ali,Bokobot Mohamed,Derkaoui Mokhlis, les subsaharien entre transit au maroc et immigration clandestine en Espagne ,papeles de Geographia, n° 49-50, Universidad de Murcia, murcia, espana,2009 ,p28 .

³⁴⁰- لخريف فتيحة، مهاجرو إفريقيا جنوب الصحراء بين الاندماج والرفض العنصري، البنية العلاقتية: السلوكات والتمثلات (أحياء انزكان نموذجاً)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، 2014-2015، ص 43.

³⁴¹- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 157-158.

- تبني المجلس الأوروبي في نونبر عام 2003 برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير النظامية عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء، وإقامة أمانة تنسيقية مشتركة لإدارة الحدود الخارجية أطلق عليها وكالة "فرونتيكس" وهي التي أقرها المجلس الوزاري الأوروبي في أكتوبر عام 2004.
- محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة، ودول العبور كذلك لمساعدتها على تطويق المشكلة من خلال تحسين مستوى تأمين الوثائق ونشر ضباط اتصال وتقديم الخبراء والتدريب، وتحسين نظام الرقابة على الحدود.
- السعي للحد من ميزات الهجرة غير القانونية بمكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال تحد من الميزات التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة.
- إتباع سياسة لي "الذراع" بالربط بين توقيع عدد من دول جنوب المتوسط على اتفاقيات إعادة توطين مهاجرين غير النظاميين وتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى هذه الدول، والتلويح بإمكانية تحديد حصص للهجرة لها أو قطع المساعدات عنها إذا ما لم تقبل ذلك.

ونتيجة لهذه الإجراءات المشددة بدأ الشباب المهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء، الذي يبحث عن سبل لتحسين وضعه الاقتصادي أو هروبا من الحرب، وخالصا من العنف و الاضطهاد والتماسا للأمان والحماية في مكان وبلد آخر، يبحث عن مسارات بديلة للهجرة خارج النطاق القانوني المعتاد. والتحاقه بأقرب نقطة جغرافية قريبة من أرض الحلم، في تنقي بين الخيارات تبعا لعدة عوامل يرجحها بما يصل إلى سماعه أو علمه من تجارب ومغامرات سبقت ونالت النجاح عن المجتمع الذي سيحل به ضيفا في انتظار تحقيق الحلم، وفي غالب الأحيان يقع الاختيار على بلدان المغرب الكبير ومنها على وجه الخصوص المغرب بحكم موقعة الجغرافي الفريد الذي يقدم للمهاجرين طريقين للعبور نحو أوربا: مضيق جبل طارق، وجزر الكناري.

لقد أصبحت السواحل المغربية وخاصة الشمالية في السنوات الأخيرة مرفأ لتصدير المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات مختلفة عبر قوارب الموت، معتمدين في ذلك على شبكات منظمة اجتهدت في ابتكار أساليب متنوعة للهجرة غير القانونية. في هذا الصدد يصف الدكتور أحمد الأصفر القرى الصغيرة على أطراف الحدود المغربية فيقول: إن هذه القرى لم تعد مرتبطة بالمغرب بقدر ما باتت مرتبطة بالقارة الإفريقية بأكملها، حيث نرى العشرات من الأفارقة القادمين من أعماق القارة الإفريقية، التي مزقتها الحروب والصراعات الإثنية والمجاعات لعقود طويلة، يقطعون آلاف الكيلومترات متنقلين عبر شاحنات وسيارات أو سيرا على الأقدام من أجل الوصول إلى وجدة ومنها إلى المدن الأخرى خاصة الشمالية كمدن الناظور و طنجة.... تلك المدن المغربية التي أصبحت تعنى شيئا واحدا بالنسبة للمهاجر الإفريقي: إنها المحطة الأخيرة التي يمكن أن يستريح فيها بعد شهور طويلة قطع خلالها آلاف الكيلومترات وسط صحراء شمال إفريقيا الجرداء وشمسها، في انتظار الفرصة المواتية للعبور في غفلة من حرس الشواطئ أو ترتيبات خاصة مقابل المال، يبحر بعدها المهاجرون في قوارب مطاطية صغيرة توصف بقوارب الموت أو قوارب الانتحار الجماعي، وأحيانا يكون العبور عبر قوارب خشبية تسع 20-30 شخصا، فيصعد إليها أكثر من 100 شخص، ويبحر هؤلاء دون مراعاة لأحوال الطقس تتقاذفهم الأمواج العالية، في رحلة يبلغ مداها ستين ميلا في بعض الأحيان، دون أدنى شروط السلامة، يتعرض خلالها المسافرون إلى مخاطر جمة، منها انقلاب القوارب ومنها الضياع وعدم الوصول إلى المدن المنشودة، ومنها مدهامة رجال الأمن وحرس الحدود لهم سواء في بلد العبور أو بلد الاستقبال.

جدول رقم 3: عدد المهاجرين السريين الموقوفين بالمغرب ما بين سنتي 2002 و نهاية أبريل 2016.

السنوات	عدد المهاجرين الموقوفين	المغاربة (%)	الأجانب (%)
2002	31397	51%	49%
2003	36344	34%	66%
2004	26605	35%	65%
2005	29808	27%	73%
2006	16560	43%	57%
2007	14449	46%	54%
2008	13386	35%	65%
2009	14944	50%	50%
2010	16982	40%	60%
2011	19192	33%	67%
2012	31681	23%	77%
2013	32239	23%	77%
2014	37816	31%	69%
2015	35484	20%	80%
نهاية أبريل 2016	12727	25%	75%

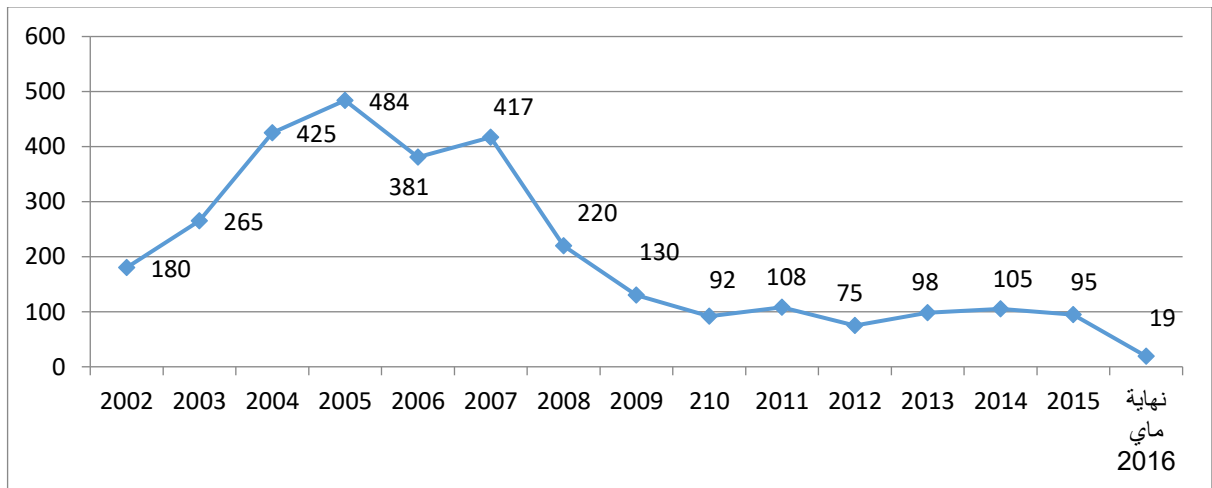
المصدر: وزارة الداخلية-المغرب-

في إطار تدبير تدفقات الهجرة على الحدود، اتخذ المغرب عدة تدابير، أسفرت عن توقيف حوالي 12727 مهاجر غير شرعي نهاية أبريل سنة 2016 لمحاولته عبور المتوسط من دون ختم خروج، يمثل المهاجرون القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء النسبة الأكبر ب 75%، مقابل 25% من المغاربة.

والملاحظ كذلك من الجدول أنه منذ سنة 2003 تراجع عدد المهاجرين الموقوفين، لكن في سنة 2011 سيرتفع عدد المهاجرين الموقوفين من جديد في ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تعرفها كثير من الدول العربية ودول جنوب الصحراء.

مبيان رقم 6: تطور عدد الشبكات المفككة لتهريب البشر من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ما بين سنتي

2002 ونهاية ماي 2016



المصدر: وزارة الداخلية، المغرب.

وعلى مستوى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين فقد تم تفكيك حوالي 180 شبكة اتجار بالمهاجرين سنة 2002، وحوالي 95 شبكة سنة 2015 وفي نهاية ماي من سنة 2016 تم تفكيك 19 شبكة إجرامية تنشط في تهريب البشر، (انظر المبيان رقم 6). وهذا التراجع في عدد الشبكات المفككة يمكن تفسيره بالحراسة المشددة على طول الشريط الساحلي المغربي. لكن رغم تطويق الشواطئ الإسبانية والمغربية، ورغم تحول البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة للمهاجرين الأفارقة. فإن قوارب الموت استمرت في نقل المهاجرين غير الشرعيين الهاربين من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والطامحين للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

جدول رقم 5: توزيع وفيات المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط حسب المنطقة الأصلية ما بين 2014-2019.

region	Deaths by region of origin						
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Total
Mexen/UNKNOW	1587	2142	3673	2214	1705	1515	12836
Meddel east	332	372	67	14	55	15	855
South asia	5	58	46	2	17	23	151
North africa	0	17	55	82	167	181	502
Horn of africa	294	9	30	2	4	14	353
Sub-saharan africa	1065	1040	988	824	275	50	4242
TOTAL	3283	3638	4859	3138	2223	1798	18939

Source : <https://missingmigrants.iom.inot/about>

تتعدد جنسيات المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، الذي صنف من طرف المنظمة الدولية للهجرة والكثير من الهيئات الدولية، كونه أكثر المناطق فتكا بالمهاجرين غير الشرعيين في العالم، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل دول الضفتين ومختلف الهيئات إلى تكثيف الجهود لمحاربة الظاهرة. فكما هو موضح في الجدول أعلاه تم العثور على حوالي 12836 جثة مفقودة الهوية في البحر الأبيض المتوسط ما بين سنة 2014 و2019، وهذا يعود لكون أغلب المهاجرين غير الشرعيين، يركبون البحر من دون أوراق ثبوتية شخصية كمؤشر لحرق كل ما يربطهم بهوياتهم الأصلية التي هاجروا من أجل هجرها وطمسها، وأيضا حتى لا تسهل عملية ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في حالة التعرف إلى أصولهم عند القبض عليهم.

يمثل الأفارقة جنوب الصحراء غالبية المهاجرين غير الشرعيين المتوفين في مياه البحر الأبيض المتوسط، في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2014-2019، وذلك بحوالي 4242 جثة، ولعل ارتفاع هذا العدد يدل على معاناة الشباب الإفريقي عامة من الفقر والبطالة، كما يعكس الصعوبات والمخاطر التي تحيط بظروف الرحلات غير الشرعية للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، بدءا من عبور الصحراء الكبرى ثم في اجتياز البحر الأبيض المتوسط بقوارب هشة غير صالحة للملاحة. وتم انتشار أكثر من 855 جثة لمهاجرين غير شرعيين ينحدرون من دول الشرق الأوسط، وتعود أسباب ذلك إلى فرار الكثير من المهاجرين، وخاصة من سوريا والعراق من الحروب والاضطهاد. بالإضافة إلى ذلك تم العثور على 502 جثة تعود أصولهم إلى دول شمال إفريقيا. وتتوزع بنسب ضئيلة بقية جثث المهاجرين غير الشرعيين على بعض دول شرق آسيا. وعليه فمن المحزن أن نرى شبابا يعتقدون أنهم يذهبون إلى الحياة، وفي الحقيقة هم يذهبون إلى الموت، وما يحزن أكثر هو أن الظاهرة أصبحت شيئا عاديا، فالموت صار لا يرعب.

وعليه لا بد أن تعيد أوروبا النظر في سياستها الخاصة بالهجرة. وينبغي أن تؤدي هذه المراجعة إلى تضمين سياسة تسمح بسلامة الدخول وتيسيره إلى أوروبا ومنح الإذن بالعمل فيها، وتقديم الحوافز لمن يخرج من أوروبا بطوعه عند انتهاء تأشيرته. ومن جهة أخرى، يجب على الحكومات في أفريقيا أن تعيد النظر في منظوماتها وسياساتها لتحديد الأسباب التي تدفع مواطنها بهذه الأعداد الكبيرة في ظروف خطيرة جدا على حياتهم للهرب من تلك البلاد.

ب- مرحلة 2000 إلى الآن: هجرة غير نظامية تستهدف الاستقرار بالمغرب

منذ مطلع الألفية الثالثة نهجت دول الاتحاد الأوروبي مزيدا من سياسات تقييدية قانونية، رقابية وتنظيمية صارمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتشغيل السري، الأمر الذي دعا بعض الناس إلى وصف هذا الاتحاد بـ "أوروبا المحصنة" وهكذا فإن حلم الهجرة ليس مفروشا دائما بالورود فسرعان ما يتبخر لتتخلله الأشواك، فطوال مدة انتظار المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء لفرصة العبور إلى الضفة الشمالية، نتيجة للسياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية وعقد اتفاقيات تعاون مع دول جنوب المتوسط والساحل وجنوب الصحراء في إفريقيا ومنها المغرب في مقاربة إستراتيجية جديدة في ميدان الهجرة تقوم على التعاون لمحاربة الهجرة غير الشرعية. حتمت على مرشحي الهجرة من دول جنوب الصحراء الاستقرار بالمغرب. وهكذا أصبح الآلاف من المهاجرين من جنسيات مختلفة يقيمون بمدن المغرب، فحسب تقديرات وزارة الداخلية يتراوح عدد المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني ما بين 25000 و40000 شخصا، قد لا يتطابق هذا العدد مع ما تقدمه المصادر الأخرى المعنية بالظاهرة، لكن المهم تأكيدها جميعا على تفاقم الظاهرة مما يتطلب حولا ناجعة تتجاوز الرقابة الأمنية إلى رسم سياسات فعالة تعالج الهجرة غير النظامية بشكل جذري. وهؤلاء المهاجرون المقيمون بالمغرب أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعرف أزمات سياسية واقتصادية ونزاعات مسلحة، بالإضافة إلى اللاجئين (530 فردا)، وطالبي اللجوء بحوالي 3 آلاف وفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة للاجئين. وهكذا فالمملكة المغربية التي كانت تعتبر دولة عبور أو غرفة انتظار "waiting room" بدأت تتأرجح نحو التحول لدولة استقبال واستقرار نهائي خلال العقد الأخير.

وفي ضوء تزايد عدد المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب، وتصاعد مستوى التحديات التي يواجهونها، وردا على استنكار عدة مؤسسات وطنية ودولية تعنى بحقوق الإنسان، لانتهاكات المهاجرين وطالبي اللجوء، ووعيا أيضا بأهمية القضايا المرتبطة بالهجرة في بعدها القانوني والإنساني، بادرت المملكة المغربية ابتداء من سنة 2013، عملا بالتوجهات الملكية السامية، إلى إقرار سياسة جديدة للهجرة واللجوء وهي خطوة جريئة وغير مسبوقه تروم تسوية وضعية المهاجرين وتكريس كافة حقوقهم من خلال مجموعة من التدابير القانونية والإدارية والتنظيمية، وهو الأمر الذي يفرض على الجميع كل من موقعه، ضرورة الانخراط في هذا الورش الإنساني من اجل إنجاحه.

4. اللاجئون وطالبو اللجوء بالمغرب

سجل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين 650 لاجئا بالمغرب من بين 3200 طالب اللجوء. وقد ارتفع هذا العدد إلى 786 في أواخر سنة 2007 و 830 في سنة 2008 وكان أغلب هؤلاء اللاجئين من ساحل العاج ومن الجمهورية الديمقراطية للكونغو ومن العراق³⁴².

وحسب المفوضية، فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء قد بلغ بالمغرب في 31 مارس من سنة 2017، 7139 شخصا، من بينهم 3.062 طالب لجوء سوري و 701 كامبروني و 612 غاني و 556 يمني.³⁴³

³⁴²- الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر، تقرير الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، 2018، ص 23.

³⁴³- المرجع نفسه، ص 23.

ويتضح من خلال الجدول أسفله كون أغلب طالبي اللجوء هم شباب ذكور سنة 2013 قادمين أساسا من دولة سوريا ومن بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تعيش أزمات عدة.

جدول رقم 6: توزيع اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب حسب بلد المنشأ لسنة 2013.

اللاجئون	طالبي اللجوء	بلد المنشأ
289	427	كوت ديفوار
121	475	جمهورية الكونغو الديمقراطية
15	311	الكامرون
9	18	السنغال
5	85	الكونغو
5	605	نيجيريا
0	481	مالي
4	100	غينيا
37	13	فلسطين
0	846	سوريا
3	67	جمهورية إفريقيا الوسطى
3	60	السودان
16	364	بلدان أخرى (أقل من 5)
608	3872	المجموع

المصدر: الهجرة في مصر والمغرب وتونس: لمحة عامة عن ظاهرة الهجرة كظاهرة معقدة في المنطقة، المنظمة الدولية للهجرة، ص33.

المحور الثاني: السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء: سياسة وطنية بارزة

أصبحت الهجرة في جميع أنحاء العالم قضية ذات أولوية تحاول بلدان عدة فهمها وإدارتها بفعالية، وفي المنطقة المتوسطية تضع الهجرة بلدان المغرب الكبير والاتحاد الأوروبي وجها لوجه في وضعية تاريخية غير مسبوقه. فالمغرب أصبح آخر الحدود من ناحية الجنوب لفضاء شنغن فهو يوجد في وضعية فريدة. وهكذا فإن المغرب أصبح مكانا متميزا جغرافيا يشكو وضعية صعبة مع بروز مشاكل الهجرة غير الشرعية، لذا أصبح المغرب ليس مطالبا فقط بتدبير مشاكل مواطنيه المرشحين للهجرة بل عليه أن يتحمل تحويلا غير معلن عنه لتدبير تدفق أفواج من المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء³⁴⁴، بسبب ما تعانيه من ويلات الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار خاض المغرب رهان تبني استراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء سنة 2013، وهي سياسة عمومية متعددة الأبعاد، تؤشر على تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة، لأن جميع المهتمين بموضوع الهجرة مقتنعون بأن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية لمعالجة قضايا الهجرة في إطارها العام، وخاصة في ظل تزايد حدة الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين. فهي مقاربة تركز أولا على الجانب الإنساني، وعلى المقاربة الإدماجية للمهاجرين خاصة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى البعد الحقوقي الذي تبناه الملك محمد السادس في معظم خطبه منذ اعتلائه العرش، وعلى مبادئ كونية حقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية ثم على مبادئ دستور 2011.

وتأتي هذه السياسة الجديدة ليس فقط بسبب الوضعية الجديدة التي تحول معها المغرب من بلد مصدر وعبور، إلى بلد استقرار وإقامة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، والتي جعلته ضمن خانة الدول المعنية بعملة التنقلات البشرية. وإنما أيضا تندرج ضمن حسابات مرتبطة بمصالحها مع الجيران الأوروبيين في الضفة الشمالية، وكذا في سياق التوجه

³⁴⁴- تقرير خاص بتقصي الحقائق حول أحداث الهجرة غير القانونية، أحداث سبتة ومليلية، 2005، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرباط، المغرب، ص17.

الجديد الذي اختاره المغرب، والذي يروم الانفتاح وإعادة التموّج بالمجال الإفريقي. الذي يرتبط معه بعلاقات تاريخية استثنائية يمتزج فيها الجانب السياسي بالعوامل الدينية، الاقتصادية، والاستراتيجية، وهي علاقات تضرب بعمق في التاريخ. إلا أن نجاح هذا التوجه الجديد مرتبط بدوره كما لا يخفى بإشكالية المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء التي تفرض نفسها كموضوع أساس في صلب الاهتمامات المشتركة للمغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

وعليه فليس من مصلحة المغرب تقديم صورة سلبية فيما يخص أداءه وسياسته في هذا الاتجاه، ما يجعل من إقرار روابط بين التوجه الإفريقي الجديد للمغرب بالموازاة مع الاهتمام بأوضاع هؤلاء المهاجرين في إطار السياسة الجديدة للهجرة من شأنه أن يدعم ويخدم هذا الرهان.

كما لا يخفى علينا، فالمغرب في إطار دفاعه عن وحدته الترابية يواجه بصلافة حريا ودعاية شرسة من أعدائه بالجوار الإقليمي، وداعمهم من الجمعيات والمنظمات الحقوقية المنحازة، وهي المعركة التي أضحت من المؤكد أنها تعتمد لعب الورقة الحقوقية من خلال المزايدة على المغرب في هذا الصدد، وتقديمه للعالم في صورة البلد غير المحترم لالتزاماته الدولية خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين.³⁴⁵ وهكذا كان لا بد من سن واعتماد مقاربة خاصة لمسألة حقوق الإنسان، إذ لا يمكن للمغرب أن يحقق التقدم في هذا الملف-قضية الوحدة الترابية- إذا لم تكن سمعته الحقوقية خاصة في الجانب المرتبط بالمهاجرين في وضع جيد.

1. حصيلة تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين بالمغرب

حتى يتمكن المهاجرون واللاجئون الذين يودون الإقامة بالمغرب، وهم لا يتوفرون على الشروط المحددة بالقانون رقم 02-03 من الحصول على بطاقة الإقامة التي تخول لهما لاستفادة من الحقوق الأساسية. نظم المغرب ولأول مرة في تاريخه حملتين استثنائيتين لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، الذين تتوفر فيهم الشروط التالية³⁴⁶.

- الأجانب في حالة مرضية خطيرة والمتواجدين على أرض الوطن قبل 31 دجنبر 2013
- الأجانب المتزوجون من المواطنين المغربية لمدة سنتين من المعاشرة المشتركة على الأقل
- الأجانب المتزوجون من أجنبي آخرين يقيمون بصفة رسمية بالمغرب مع الإدلاء بما يبين معاشرتهم المشتركة لمدة أربع سنوات على الأقل.

- الأطفال المزدادون من الحالتين السابق ذكرهما.

- الأجانب الذين لهم عقد شغل ساري المفعول ويعملون كأجراء لمدة سنتين

- الأجانب الذين يثبتون إقامتهم بالمغرب لمدة خمس سنوات

وبعد مرور أربع سنوات على بدء تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الهجرة، تمت تسوية وضعية 50.000 مهاجر على إثر حملتين:³⁴⁷

- الحملة الأولى للتسوية انطلقت في يناير 2014 وانتهت في دجنبر من نفس السنة مكنت من تسوية 23.096 شخصا من أصل 27.649 طلبا.
- الحملة الثانية انطلقت في 15 دجنبر 2016 إلى غاية 31 دجنبر 2017 فقد مكنت تسوية وضعية 25.000 شخص.

³⁴⁵- زعاج محمد، مغرب التوازنات-المصدر، المحطة والمعبر: المهاجرون واللاجئون، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011، ص 75.

³⁴⁶- المنشور المشترك رقم 8303، لوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالهجرة.

³⁴⁷- الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر، تقرير الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، 2018، ص 40.

من خلال معطيات المبيان تتصدر جهة الرباط- سلا- القنيطرة باقي الجهات من حيث عدد الذين سويت وضعيتهم وذلك بنسبة 34%، تأتي بعدها جهة الدار البيضاء-سطات في المرتبة الثانية ب 25%، ثم جهة فاس- مكناس وجهة الشرق على التوالي ب 10%. ثم جهة طنجة-تطوان الحسيمة ب 9%، وتبقى الجهات الجنوبية أقل الجهات إقبالا من المهاجرين على تسوية وضعيتهم. وهذه النسبة المنخفضة يمكن تفسيرها بقلة عدد المهاجرين المستقرين بها. كما أن أغلبية المهاجرين الذين سويت وضعيتهم سنهم 18 سنة فأكثر، بنسبة 91%، وهذا يعكس أن أغلب المهاجرين المستقرين بالمغرب هم شباب، في حين شكلت فئة الأطفال نسبة 9% من مجموع الأشخاص الذين سويت وضعيتهم. وفيما يخص الجنس، فإن أغلبهم ذكور بنسبة 56% مقابل 44% إناث وهي نسبة مهمة تؤكد اتجاه المرأة إلى الهجرة سواء في شقها الشرعي أو غير الشرعي.³⁴⁹

2. حصيلة إدماج المهاجرين واللاجئين في ظل السياسة الجديدة للهجرة واللجوء:

إن الأهداف التي ارتكزت عليها السياسة الجديدة للمغرب تجاه المهاجرين بدأت تعطي ثمارها بعد سنوات من دخولها حيز التنفيذ، فملاح اندماج بدأت تتمظهر في مجالات عديدة كالتدريس والتكوين المهني والولوج للخدمات الصحية وخلق فرص الشغل، وهو ما جعل المحيط الإقليمي والجهوي والدولي يشيد بمجهودات المملكة في احتواء قضايا الهجرة. وفيما يلي حصيلة إدماج المهاجرين واللاجئين في مختلف المجالات إلى حدود سنة 2018:

❖ **مجال "التربية والثقافة":** يهدف برنامج "التربية والثقافة"، إلى ترسيخ مبدأ الحق في التربية لجميع أبناء المهاجرين واللاجئين، وتيسير اندماجهم بمختلف مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والتكوين المهني، والسهر على تكوينهم في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية، عبر تمكينهم من الاستفادة من نفس حقوق الأطفال المغربية في هذا المجال، كما يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ قيم التسامح والتنوع الثقافي وتشجيع الإبداعات، التي تجسد العيش المشترك والتلاقح الثقافي.

جدول رقم 8: عدد الأطفال الأجانب المسجلين في التعليم النظامي بالمغرب فيما بين الموسم الدراسي 2013/2014 و 2017/2018.

المجموع	عدد التلاميذ الأجانب		الموسم الدراسي
	ذكور	إناث	
7122	3696	3426	2014/2013
7418	3857	3561	2015/2014
6905	3579	3326	2016/2015
6284	3304	2980	2017/2016
5545	2816	2729	2018/2017
26990	17252	16022	المجموع

Source: SNIA, rapport 2013-2016, p31/SNIA, rapport 2017, p31/ SNIA, rapport 2018, p3

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن عددا مهما من الأطفال الأجانب تم إدماجهم في إطار مؤسسات التعليم النظامي بالمغرب، حيث بلغ عدد المسجلين فيما بين الموسم الدراسي 2013/2014 والموسم 2017/2018 ما يقارب 26990 تلميذ أجنبي أغلبهم ذكور ب 17252 والإناث ب 16022، موزعين على 12 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين. وهي أرقام مهمة تعكس تنفيذ المغرب لأهداف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والتزاماته المتعلقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام

³⁴⁹ - المملكة المغربية، الوزارة المكلفة بالمغربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، السياسة الوطنية للهجرة واللجوء 2013-2016، شتنبر

وحقوق الطفل بشكل خاص. والصور أسفله توضح إدماج الأطفال الأجانب بالمدارس التعليمية العمومية مستفيدين بذلك من نفس حقوق الأطفال المغاربة في هذا المجال.

صورة رقم 2و1: أطفال أجانب من داخل الحجرات الدراسية بالمغرب



Source :L'An3 politique national d'immigration et d'asile :Bilan et perspective, Ministre charge des marocaine résident a l'étranger et des affaire de la migration, Royaume du Maroc, p35 .

جدول رقم9: عدد الأجانب المستفيدين من دروس التربية غير النظامية ما بين سنتي 2014 و2018

عدد الأجانب المستفيدين من دروس برنامج التربية غير النظامية	الموسم الدراسي
110	2014/2013
270	2015/2014
422	2016/2015
460	2017/2016
300	2018/2017
1562	المجموع

Source: SNIA, rapport 2013-2016, p36/SNIA, rapport 2017, p33/ SNIA, rapport 2018, p4

إن برنامج التربية غير النظامية أو ما يصطلح عليه بمدرسة الفرصة الثانية، يعتبر من البرامج التربوية الأساسية لإدماج أطفال المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم، وتمكينهم من الاستفادة من البرامج التعليمية غير النظامية وتيسير اندماجهم في الحياة العلمية.³⁵⁰ وفي هذا الصدد ومن خلال معطيات الجدول أعلاه، تمكن حوالي 1562 مستفيد ومستفيدة من دروس برنامج التربية غير النظامية إلى حدود الموسم الدراسي 2018/2017. وفي مجال تعزيز الاندماج الثقافي للمهاجرين واللاجئين عملت الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على دعم وتطوير الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الثقافي، حيث همت بالأساس المجالات التالية:

- قيام مجموعة من الجمعيات في إطار الشراكة مع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتنظيم أنشطة ثقافية وفنية (مهرجانات، أيام ثقافية، ورشات تكوينية، ندوات، عروض مسرحية، موائد مستديرة....) بمجموعة من المدن المغربية، وذلك في إطار فعاليات النسخة الثانية من أسبوع المهاجر المنظم خلال الفترة الممتدة ما بين 12 و 20 دجنبر 2017.
- انتقاء 10 مشاريع برسم سنة 2018، متضمنة الأنشطة وبرامج تستهدف النهوض والتعريف بقضايا التنوع الثقافي داخل المجتمع المغربي، والمساهمة في خلق حركة ثقافية تساهم في إدماج المهاجرين بمختلف جنسياتهم.

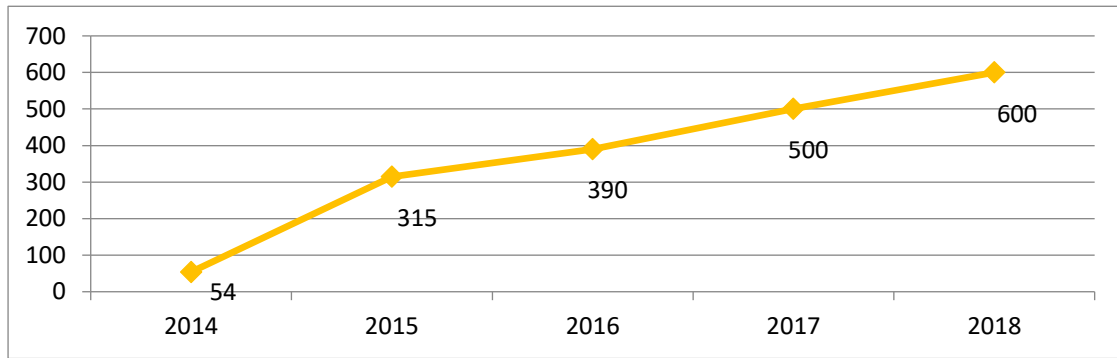
³⁵⁰ - السياسة الوطنية للهجرة واللجوء: حصيلة 2013-2016، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، المملكة المغربية، شتنبر 2016، ص35.

- دعم بعض المبادرات الجمعوية المتفرقة الهادفة إلى تعزيز التقارب الثقافي بين المهاجرين ونظرائهم المغاربة وترسيخ قيم التسامح والتعايش والانفتاح إضافة إلى تطوير التواصل والتحسيس بمفهوم الهجرة واللجوء³⁵¹.

❖ **مجال "الشباب والترفيه"**: حرصا على تعزيز وتطوير التنوع الثقافي والفني، وتوفير الفرص الحقيقية للاندماج الإيجابي للمهاجرين في النسيج المجتمعي المغربي، عملت الوزارة على دعم ومواكبة وتنسيق مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بالمجالات التالية:

▪ **برنامج المخيمات الصيفية**: مكن هذا البرنامج من استفادة حوالي 600 طفلا وطفلة من أبناء المهاجرين واللاجئين من برنامج المخيمات الصيفية خلال سنة 2018 (انظر المبيان أسفله)، بتعاون وتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وجمعيات المجتمع المدني.

مبيان 12: تطور عدد الأطفال الأجانب المستفيدين من برنامج المخيمات الصيفية ما بين سنتي 2014 و2018



Source: SNIA, rapport 2017, p45/ SNIA, rapport 2018, p5.

▪ **الأنشطة الرياضية**: انطلاقا من اعتبار الرياضة لغة للتواصل والتقارب بين الشعوب على اختلاف جنسياتهم، ورافعة أساسية لتعزيز الاندماج الفعلي للمهاجرين واللاجئين، وبتعاون وشراكة مع الجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، شارك أكثر من 50 مهاجرا مقيما بالمغرب في فعاليات الدورة الرابعة للمارطون الدولي للرباط المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 04 مارس³⁵². 2018.

❖ **مجال الصحة**: في إطار تقديم الخدمات العلاجية، التشخيص والتكفل بالأمراض الوبائية مجانا لفائدة المهاجرين فوق التراب المغربي، عملت وزارة الصحة مع مجموعة من الشركاء على³⁵³:

▪ تنظيم حملات للإعلام والتحسيس للمهاجرين والعاملين بقطاع الصحة بشأن الحق في الولوج للخدمات الصحية بالنسبة للجميع.

▪ تكوين الطاقم الطبي حول الرعاية الطبية للمهاجرين.

▪ تعيين 75 مساعدا اجتماعيا يعملون في مستشفيات مختلفة في جميع أنحاء المملكة لتقديم المعلومات والتوجيه والمساعدة للمهاجرين في المستشفيات.

فيما يخص استفادة المهاجرين من البرامج الصحية الوطنية، نذكر على سبيل المثال:

▪ البرنامج الوطني لمحاربة داء السل استفاد 967 مهاجرا من الكشف خلال سنة 2018.

▪ برامج مراقبة الحمل والولادة 745 مستفيدة خلال سنة 2018.

▪ برامج تنظيم الأسرة 502 مستفيدة خلال سنة 2018.

³⁵¹- مرجع نفسه، ص 4-5.

³⁵²- مرجع نفسه، ص 5.

³⁵³- المرجع نفسه، ص 5-6.

■ البرنامج الوطني للتلقيح بالنسبة لأطفال المهاجرين، 751 طفل مستفيد خلال سنة 2018.

وفي إطار مساهمة المجتمع المدني في تسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين في وضعية هشاشة للخدمات الصحية، تم تنظيم مجموعة من الحملات والقوافل الطبية، في المدن التي تعرف توافدا مهما للمهاجرين طيلة سنة 2017 وخلال ثمانية أشهر الأولى من سنة 2018، سجل:

- أكثر من 600 كشف طبي.
- أكثر من 2000 مستفيد من المعدات الطبية والأدوية.
- 50 كشف طبي شامل لفائدة النساء المهاجرات، خلال تنظيم أسبوع طبي لفائدة النساء 9 مارس 2018 بمدينة الرباط.

فيما يتعلق ببرنامج "تمكين المهاجرين الثاني" استفادت 1274 مهاجرة خاصة النساء الحوامل اللواتي لديهن أطفال أو ضحايا العنف من تتبع شامل لحالتهن الصحية في كل من مدينتي الرباط وجدة. بالإضافة إلى ذلك قدمت جمعية محاربة السيدا الدعم لفائدة 145 مهاجرا مصابا بفيروس نقص المناعة المكتسبة "السيدا" بما في ذلك 89 امرأة 15 منهن حامل، وقدمت 725 جلسة للوساطة العلاجية والدعم النفسي لفائدة 129 مهاجرا مصابا بالفيروس مع فحوصات عامة وأدوية بيولوجية وإشعاعية³⁵⁴.

❖ **مجال السكن:** يعتبر الولوج إلى السكن عاملا أساسيا في الاندماج الاجتماعي الجيد للمهاجرين ببلد الاستقبال. وتكمن الغاية من برنامج "سكن" في تعزيز الولوج إلى السكن اللائق للمهاجرين، وبالأخص ذوي الدخل الضعيف منهم عن طريق إدماجهم في برامج السكن الاجتماعي والبرامج المعدة للطبقة المتوسطة المدعومة من طرف الدولة وتسهيل حصولهم على القروض العقارية. وفي هذا الصدد تم فتح المجال للمهاجرين المستوفين للشروط من اقتناء سكن اجتماعي بنفس الشروط الخاصة بالمغاربة، والذي ينطلق من مبلغ 140.000 درهم وكذلك السكن الاجتماعي المحدد في 250.000 درهم.

❖ **مجال الشغل:**

يهدف برنامج "تشغيل" إلى ضمان الولوج المنصف للمهاجرين النظاميين إلى سوق الشغل، وفقا لأحد المبادئ الرئيسية الموجهة للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والمتعلقة بضمان احترام حقوق الإنسان. فيما يخص إدماج المهاجرين في برامج وخدمات البحث عن الشغل فقد تم توسيع نطاق الوكالات النموذجية ليشمل 11 وكالة عوض 5 وكالات والمتواجدة حاليا بعدة مدن وهي: الرباط، الدار البيضاء، طنجة، فاس، وجدة، مراكش، أكادير، انزكان ايت ملول والداخلة، والتي عرفت تسجيل 1758 مهاجرا خلال الفترة ما بين 2015 / 2018 كما تم تمكين المهاجرين من الاستفادة من خدمات مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات: 717 مستفيدا من ورشات البحث عن العمل و 549 مقابلة طلب عمل.

هذه الدينامية مكنت من إدماج 49 مهاجرا في سوق الشغل، 32 منهم عن طريق عقد عمل في إطار برنامج المساعدة على التشغيل "إدماج". و فيما يخص التشغيل الذاتي فقد استفاد 23 مهاجرا من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ما بين 2017 – 2018 في إطار برنامج المقاوم الذاتي.

³⁵⁴ الحمدوني خالد، السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة وإشكالية إدماج المهاجرين، المؤتمر الدولي الأول: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين- ألمانيا، 2019، ص 264-265.

في نفس السياق، تمت مواكبة 84 مشروعا لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018 في إطار الشراكة بين المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لدعم وتنمية المقاولات الصغرى بتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة³⁵⁵.

❖ مجال "التكوين المهني"

يقتضي الاندماج الاقتصادي للمهاجرين النظاميين واللاجئين، عبر الولوج إلى سوق الشغل، تطوير واثمين الرأسمال البشري. ولعل استفادة المهاجرين من التكوينات المهنية شأنهم في ذلك شأن المغاربة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص هو حجر الزاوية في هذه العملية. وهكذا فبرنامج "التكوين المهني" يهدف إلى فتح الباب أمام المهاجرين النظاميين واللاجئين لولوج برامج التكوين المهني والتأهيل، ومواكبة حاملي المشاريع منهم، قصد تسهيل اندماجهم المهني.

صورة رقم 4و3: مهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء مندمجين في مراكز التكوين المهني



Source :L'An3 politique national d'immigration et d'asile :Bilan et perspective, Ministre charge des marocaine résident a l'étranger et des affaire de la migration, Royaume du Maroc, p39.

وفي هذا الإطار تسجيل 401 مهاجرا ولاجئا برسم سنة 2018/2017 بمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني، وتسجيل 54 مهاجرا بمراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل خلال نفس الموسم.

المحور الثالث: تحديات إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب

عندما يهاجر الإنسان تحت أي ظرف أو دافع يشغل أولا بالبحث عن سبل تثبيت موقعه في أرض جديدة غريبة تختلف طبيعيا عن موطنه الأصلي ماديا ومعنويا فضلا عن تباين المفاهيم والعادات والتقاليد والنظم السياسية والثقافية والاجتماعية: فالمهاجر يغادر وطنه الأصلي تحت ضغوط اقتصادية، أو مهنية، أو اجتماعية، أو شخصية لا يجد لها - في نظره- حلا إلا البحث عن موطن جديد. فيضطر إلى مواجهة المجهول ومشكلاته بالهجرة إلى وطن جديد بديل وفي مقدمة هذه المشكلات التي تواجهه في المجتمع الجديد، مشكلة الاندماج³⁵⁶. وفيما يلي عرض لبعض التحديات التي تعرقل اندماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب:

- تعتبر اللغة إحدى العوائق التي تحول دون الاندماج المهني والاجتماعي للمهاجر في بلد الاستقبال، إن المهاجرين الوافدين على المغرب ينتمون إلى بلدان مختلفة، خاصة من إفريقيا جنوب الصحراء، وتنوع اللغات يعيق التواصل والاندماج. حيث أن أغلب المهاجرين المنحدرين من البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية وغيرهم، ممن أتون من البلدان الناطقة بالفرنسية لا يعرفون اللغة العربية ولا يتقنون استخدام اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الثانية بالمغرب. وبالتالي فمعاناتهم تتفاقم، فيصبح المهاجرون عاجزون عن الحصول على خدمات التطبيق والمساعدة الصحية، إيجاد الشغل...، بسبب صعوبة التخاطب اللغوي مع السكان المغاربة.

³⁵⁵ مرجع سابق ص، 265.

³⁵⁶ مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 47.

- وما يعرقل أيضا عملية اندماج المهاجرين بالمغرب ما يتعرض له المهاجرون أحيانا، من ممارسات عنصرية وعدائية، تجعلهم يشعرون أنهم غرباء وسط آخرين بخوف وشك أحيانا، وباستعلاء وسخرية أحيين أخرى، وهذا يعمق مشاعر الإحساس بالدونية وبأنهم مرفوضون ومهمشون ومغبونون. والعنصرية موجودة من خلال بعض التصرفات أو من خلال استعمال مصطلحات مشحونة مثل استخدام مصطلح "عزي"، "أسود" مع دلالة تحقيرية تستحضر لون جلد العبد.
- وربما عن الأسباب التي تدفع البعض للتعامل بعنصرية مع المهاجرين هو أن التصور السائد لدى فئات معينة من السكان المغاربة هو أن المهاجرين لا يسهمون في المجتمع الذي يعيشون فيه، بل يستفيدون من الخدمات الاجتماعية وغيرها من الهياكل الأساسية القائمة، على حسابهم.
- دون أن ننسى أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتسوية أوضاع المهاجرين ثقيلة في بلد يعاني من ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة.

خاتمة:

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة لإدماج وتسوية أوضاع المهاجرين واللاجئين، وبالرغم مما تحقق من تقدم ونجاح شبه ملحوظين في سياسة الاندماج إلا أنه لا تزال هناك كثير من النواقص ووضعية أغلب المهاجرين وضعية صعبة يكتنفها التهميش والإقصاء. ولتأمين متابعة تنفيذ مضامين السياسة الجديدة للهجرة واللجوء وضمان ريادتها، يتطلب مواصلة انخراط مختلف الفاعلين المعنيين، في إطار روح المسؤولية والتضامن، إضافة إلى أهمية تعبئة كل الطاقات والإمكانات المتاحة لضمان حماية متكاملة ومندمجة للمهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر، وذلك باعتبارهم مكونا أساسيا في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، ومنطلقا لتجسيد التسامح والتعدد الثقافي والفكري بالمملكة. كما أن إنجاح هذه السياسة يتطلب إيجاد حلول للشباب المغربي أولا، كي لا يقبل على الهجرة غير الشرعية حيث لاحظنا مؤخرا عودة ملموسة لهجرة المغاربة بطريقة غير قانونية، هذا يكشف عن تناقض بين الواقع والهدف ولا يشجع على الثقة في نجاح استيعاب المهاجرين الأجانب ومن المهم أيضا إشراك المجتمع بشكل فعلي وديمقراطي وليس فقط انتظار تفاعله الايجابي.

البيبلوغرافيا

- أعسو خالد، الهجرة في العلاقات المغربية الفرنسية: السياق- التطور- الأبعاد، الطبعة الأولى، مطبعة أمين كراف، سلا، 2010.
- تقرير الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة(2018): الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر،
- الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، 2018. الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا: دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر (تقرير)،
- الحادك قاسم، البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، 2018.
- الحمدوني خالد، السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة وإشكالية إدماج المهاجرين، المؤتمر الدولي الأول: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين- ألمانيا ، 2019.
- زعاج محمد، مغرب التوازنات-المصدر، المحطة والمعبر: المهاجرون اللاجئون، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، الرباط، 2017.
- لخريف فتيحة، مهاجرو إفريقيا جنوب الصحراء بين الاندماج والرفض العنصري، البنية العلاقاتية: السلوكات والتمثلات (أحياء انزكان نموذجًا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، 2014-2015.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010.

- المملكة المغربية (2005): تقرير خاص بتقصي الحقائق حول أحداث الهجرة غير القانونية، أحداث سبتة ومليلية، الرباط،
- المملكة المغربية الوزارة المكلفة بالمغربية المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (2016)، السياسة الوطنية للهجرة واللجوء: حصيلة 2013-2016
- المملكة المغربية، مندوبية شؤون الهجرة (2018): تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغربية المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018.
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالهجرة، المنشور المشترك رقم 830
- Faleh Ali, Bokobot Mohamed, Derkaoui Mokhlis, les subsaharien entre transit au maroc et immigration clandestine en Espagne ,papeles de Geographia, n° 49-50, Universidad de Murcia, murcia, espana, 2009 .

الجاذبية المجالية لطنجة الكبرى بين تحديات الهجرة و آفاق التنمية المستدامة

The spacial attractiveness of Grand Tangier between the challenges of migration and the perspectives of sustainable development.

فريدة السنون، طالبة باحثة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب.

Farida.essenouna@usmba.ac.ma

إلهام كريم، طالبة باحثة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب.

Ilham.karim@usmba.ac.ma

محمد حزوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس – المغرب.

mohammedhazoui@yahoo.fr

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الجاذبية المجالية لطنجة الكبرى بين تحديات الهجرة و آفاق التنمية المستدامة، وتهدف لإلقاء الضوء على أهم تدفقات وتيارات الهجرة الوطنية والدولية التي تشهدها مدينة طنجة كمجال أضحى يتمتع بجاذبية مجالية مشهودة خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب عن ذلك من تحديات تنظيمية و مؤسساتية و تنموية . الإشكالية المتناولة بالدراسة في هذه الورقة البحثية تتمثل في مدى قدرة الاستراتيجيات والسياسات العمومية للهجرة على تدبير تداعيات الهجرة بالمغرب عموما وبتنجة الكبرى خصوصا، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الفرضي هل أجراء و تنزيل سياسات الهجرة بالمغرب مكن من تجاوز تداعيات الظاهرة على مختلف الأبعاد التنموية، ومكن من إرساء لبنات و دعائم أساسية للتعاطي مع الظاهرة و تحجيمها؟ أم أن الارتفاع المهول لعدد المهاجرين المغاربة والأجانب من و إلى المغرب عموما و طنجة خصوصا و تفاقم حدة الإشكاليات المترتبة عن ذلك يعكس فعلا محدودية و عجز سياسات التدخل والإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لتجاوز تداعيات ظاهرة الهجرة في بعدها التنموي الشمولي؟ وذلك عبر محاولة الإجابة على السؤال المركزي المرتبط بكيفية معالجة ظاهرة الهجرة بالمغرب وبتنجة الكبرى وطرق تدبير مختلف الإشكاليات المترتبة عنها خاصة منها المرتبطة بالبيئة القانونية والسوسيو-اقتصادية والتنموية في ضوء السياسات العمومية الدولية للهجرة المعتمدة من طرف المغرب كشريك وفاعل أساسي في تدبير ملف الهجرة على الصعيدين الدولي والإفريقي .

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الجاذبية المجالية، الدينامية المحلية، التنمية المستدامة، طنجة الكبرى.

Abstract :

This reaserch paper deals with the topic of the spacial attractiveness of Grand Tangier between the challenges of migration and the perspectives for sustainable development. It and aims to shed the light on the most important national and international migration flows that Tangier is witnessing that has become an area with a remarkable field of attractiveness in recent years, and the consequently,all the organizational and institutional and developmental challenges.

The problematic in this research paper is the range of capacity of public immigration stratégies and policies to manage the repercussions of migration in Morocco in general and in Grand Tangier in particular, by trying to answer the hypothetical question:Does the implementation of immigration policies in Morocco enable to overcome the repercussions of the phenomenon on various development dimensions, and enable from laying essential foundations and pillars

to deal with the phenomenon and limit it? Or is the dramatic increase in the number of Moroccan immigrants and foreigners to and from Morocco in general and Tangiers in particular, and the severity of the problems resulting from this actually reflects the limited and inability of the intervention policies and measures adopted by the government to overcome the repercussions of the immigration phenomenon in its aftermath Holistic developmental demension?

And that is by trying to answer the central question that is joined by to how to address the phenomenon of immigration in Morocco and Grand Tangier and methods of managing the various problems resulting from it, especially those related to the legal, socio-economic and development environment, in light of the international public policies for migration adopted by Morocco as a partner and main actor in managing the migration file at the African and international levels. Keywords: Migration, spatial attractiveness, local dynamics, sustainable development, Grand Tangier.

تقديم

تعتبر إشكالية الهجرة بمختلف أنواعها وتمظهراتها، بحكم تعدد وتداخل أسبابها، وبحكم وتيرتها المتزايدة وغير المتحكم فيها من جهة؛ وتزايد حدة الإشكاليات التنموية المترتبة عنها وتعدد وتداخل أدوار الفاعلين فيها من جهة ثانية؛ وبحكم بعدها الإنساني والتنموي في علاقته بتدبير مختلف التحديات التي تطرحها للبلدان المصدرة والمستقبلة وبلدان العبور على حد سواء؛ من بين أهم القضايا الاجتماعية ذات البعد العالمي والإنساني التي أضحت تحظى باهتمام بالغ على الصعيد الدولي والإفريقي والوطني في سياق التطور الكبير الذي عرفته الظاهرة المجتمعية خلال العقد الأخيرين.

والمغرب بصفته حلقة وصل مهمة في مسارات الهجرة الإفريقية والمتوسطية والأوروبية من جهة، وكبلد هجرة مزدوجة وبلد عبور بامتياز، عرف خلال العشريتين الأخيرتين تفاقم حاد للظاهرة سواء على الصعيد الداخلي والخارجي. فهو بلد مصدر للهجرة بحكم ارتفاع نسبة المغاربة المهاجرين إلى مختلف بقاع العالم والبلدان الأوروبية على الخصوص، إذ يناهز عدد مغاربة العالم ستة ملايين مغربي، كما يستقطب المغرب كبلد مستقبل لتيارات الهجرة الدولية خاصة من الدول الأوروبية والإفريقية حاليا ما يتجاوز 101200 أجنبي مقيم، ويقدر عدد المهاجرين السريين غير المشمولين بالإحصائيات الرسمية بما يتجاوز 20 ألف مهاجر في وضعية غير قانونية بصفته بلد عبور للمهاجرين الأفارقة الوافدين من دول جنوب الصحراء في رحلة الهجرة نحو الشمال⁽³⁵⁷⁾.

وتعتبر مدينة طنجة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي كبوابة مزدوجة لإفريقيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى؛ وبحكم الدينامية الاقتصادية التي أضحت تعرفها كثنائي قوة اقتصادية وطنية، والجاذبية المجالية العالية التي تتميز بها؛ من بين أكثر المدن المغربية التي تعرف تيارات هجرة داخلية من المناطق المجاورة ومن مختلف جهات ومدن المغرب، وتدفقات لتيارات الهجرة الإفريقية والأورومتوسطية والدولية، باعتبارها مدينة مصدرة ومستقبلة ومحطة عبور للضفة الأخرى، فهي حوض هجرة مزدوجة بامتياز⁽³⁵⁸⁾.

³⁵⁷ - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، الهجرة و سوق الشغل، ص.10.

³⁵⁸ - Mohamed Khachani, 2011, La question migratoire au Maroc: données récentes, Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations – AMERM, Université Mohammed V Agdal Rabat, publication de l'Institut universitaire européen Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

1. إشكالية وأهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على أهم ومختلف تدفقات وتيارات الهجرة الوطنية والقارية والدولية التي تشهدها مدينة طنجة كمجال أضحى يتمتع بجاذبية مجالية مشهودة منذ عقود والتي تزايدت خلال السنوات الأخيرة، وما ترتب عن ذلك من إشكاليات وتحديات تنظيمية ومؤسسية وتنموية. وتتمثل الإشكالية المتناولة بالدراسة والتحليل في ما هو واقع حال مختلف تيارات الهجرة الوافدة والمغادرة والعابرة من وإلى مدينة طنجة كبوابة قارية ثلاثية الأبعاد إفريقية وأورو-متوسطية وأسيوية؟ وما مدى قدرة الاستراتيجيات والسياسات العمومية للهجرة على تدير تداعيات هذه الأخيرة بالمغرب عموما وبطنجة الكبرى خصوصا؟

بغية الإجابة على هذا السؤال المركزي المرتبط بماهية الهجرة، سندعى إلى إبراز أهم تمظهرات مختلف تيارات الهجرة بطنجة من جهة، وسبل معالجة ظاهرة الهجرة بالمغرب وبطنجة الكبرى، وكذا طرق تدير مختلف الإشكاليات المترتبة عنها من جهة ثانية؛ خاصة منها المرتبطة بالبيئة القانونية والسوسيو اقتصادية والتنموية في ضوء السياسات العمومية والدولية للهجرة المعتمدة من طرف المغرب كشريك وفاعل أساسي في تدير ملف الهجرة على الصعيدين الدولي والإفريقي. وفي الأخير سنعمل على رصد أهم السياسات التديرية في علاقتها بالتحديات المطروحة والتطرق لمختلف المعوقات التي حدثت من تنزيلها على أرض الواقع.

2. مجال الدراسة

تعتبر مدينة طنجة بمقاطعاتها الأربع عاصمة لجهة طنجة تطوان الحسيمة كواحدة من بين اثني عشر جهة المحدثة وفقا للتقطيع الترابي الجديد لسنة 2015،⁽³⁵⁹⁾ والذي أفرزه مشروع الجهوية المتقدمة طبقا لمقتضيات دستور 2011. وتعد الجماعة الترابية طنجة من بين أكبر الجماعات الترابية لعمالة طنجة أصيلا من حيث المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية. بحيث بلغت ساكنة طنجة الإجمالية 947.952 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وتتجاوز حاليا في سنة 2020 مليون نسمة⁽³⁶⁰⁾. وتضم جماعة طنجة أربع مقاطعات في ظل نظام وحدة المدينة وهي: مقاطعة طنجة المدينة ومقاطعة الشرف مغوغة، ومقاطعة الشرف السواني ومقاطعة بني مكادة. ويوضح الجدول التالي توزيع مساحة وساكنة جماعة طنجة حسب المقاطعات.

الجدول رقم 1: التوزيع السكاني والمساحي للجماعة الترابية طنجة حسب المقاطعات 2014-2019

الكثافة السكانية (نسمة/ كلم مربع)		المساحة بكلم مربع	2019	2014	2004	1994	الجماعة الترابية طنجة
2019	2014						
4112	4191	58	238507	243082	173477	138534	مقاطعة طنجة المدينة
3752	3358,7	35	131320	117557	115839	105882	مقاطعة السواني
8246	8044,8	25	206174	201122	141987	108577	مقاطعة مغوغة
48472	38619,1	10	484723	386191	238382	114154	مقاطعة بني مكادة
8287	7373,5	128	1060724	943817	669685	467147	المجموع

المصدر: بناء على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، 2004، 1994 وللإسقاطات التقديرية لسنة 2019

³⁵⁹ - ظهير رقم 40-15-2 بتاريخ 20 فبراير 2015 المحدد لعدد الجهات، عواصمها و العمالات و الأقاليم التي تكونها، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6340 بتاريخ 03 مارس 2015.

³⁶⁰ - معطيات المستقاة من قاعدة المعطيات الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة - المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط

3. الهجرة مقارنة مفاهيمية

تعتبر ظاهرة الهجرة بمختلف أنواعها وتمظهراتها وتداعياتها من بين الظواهر الاجتماعية الأكثر بروزاً خلال العشريتين الأخيرتين باعتبارها ظاهرة معقدة تشمل جوانب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية وأمنية. ويشمل مفهوم الهجرة جميع التحركات السكانية التي يعيشها الأشخاص داخل وخارج البلد الأصلي. وتعرف الهجرة بانتقال الفرد المواطن من مجال وسط عيشه إلى مجال آخر للعيش فيه، ويمكن للمجال المنتقل إليه أن يكون إما على المستوى الداخلي ويشمل الحي أو الجماعة أو الإقليم أو المدينة وتعرف بالهجرة الداخلية. وعندما يكون الانتقال من بلد إلى بلد آخر، تعرف بالهجرة الخارجية أو الهجرة الدولية. فماهي الهجرة وماهي معايير تصنيفها في منظور المقاربة الاجتماعية والجغرافية؟

تفيد الهجرة لغة معنى الترك والمغادرة، واصطلاحاً عرف معجم المعاني الجامع الهجرة بخروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى بهدف الحصول على الأمان والرزق، فهي انتقال المرء من بلد إلى بلد آخر ليس مواطناً فيه ليعيش فيه بصفة دائمة⁽³⁶¹⁾. كما عرفها لسان العرب لابن منظور "بالخروج من أرض إلى أرض"⁽³⁶²⁾، وعرفتها موسوعة LAROUSSE بانتقال السكان فرادى أو جماعات من بلد لآخر للاستقرار به تحت تأثير عوامل اقتصادية وسياسية. وعرف معجم موسوعة Universalis الهجرة على أنها "عملية انتقال من مجال جغرافي إلى آخر ومن بلد لآخر"⁽³⁶³⁾، وعرفتها الموسوعة السياسية "بالانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"⁽³⁶⁴⁾.

وتعني الهجرة في الجغرافيا البشرية مجمل الحركات السكانية التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من مكان الإقامة الأصلي أو من المكان الذي يعيشون فيه، ويتجهون للعيش في مكان آخر لفترة زمنية معينة، ويكون الباعث في هذه الحركة السكانية الانتقالية إما لسبب اقتصادي، أو سياسي، أو أممي، أو علمي أو حتى ثقافي. وحسب قاموس الأمم المتحدة "الهجرة هي حركة السكان من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى بغرض الإقامة"، كما عرفها معجم المنظمة الدولية للهجرة على أنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص سواء بين الدول أو بين منطقتين داخل أراضي نفس الدولة.

ويشمل مفهوم الهجرة كل أنواع التحركات السكانية التي تنطوي على تغيير مقر الإقامة المعتاد بصرف النظر عن السبب أو المكونات أو المدة، وتشمل بما في ذلك تنقل العمال واللاجئين والمرحلين والمهجرين⁽³⁶⁵⁾. وحسب Tribalat فإنها الحركة والفعل المزدوج المتمثل في انتقال أشخاص من دولتهم لدولة للإقامة لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم الأصل.

فالهجرة إجمالاً تشمل مختلف أشكال وظواهر انتقال السكان أفراداً أو جماعات من مجال يسمى دولة المنشأ أو الموطن الأصلي أو مكان المغادرة إلى مجال آخر يدعى مكان الوصول أو المجال المقصود، والاستقرار فيه بشكل دائم أو مؤقت بحثاً عن مستوى أفضل للعيش والسكن والأمن وغيرها من الأسباب المختلفة والمتداخلة، وينتج عن ذلك حتماً تغيير مكان الإقامة والعيش.

تنوع تصنيفات ومسميات الهجرة وفقاً لمعايير التصنيف المعتمدة، فثمة أنواع كثيرة للهجرة لا يتسع المجال للوقوف عليها كاملة في هذه الدراسة، إذ نجد تصنيفات متعددة ومتباينة للهجرة تختلف بحسب زاوية الدراسة والمنهجية والمقاربات المعتمدة. وفي هذا الإطار، يمكننا تصنيف الهجرة وفق مقاربة جغرافية وبناءً على مجموعة من المؤشرات والمعايير المتعارف عليها والتي يعتمد عليها جل الباحثين في موضوع الهجرة للتمييز بين مختلف أشكالها. وتتمثل هذه المؤشرات في المجال الجغرافي المغادر والمجال الجغرافي المقصود، والسلم الترابي، ومدة الإقامة في بلد الوصول، ومدة الغيبة عن البلد المغادر، والمعيار الكمي للهجرة، والمعيار

³⁶¹ -www.almaany.com

³⁶² - lesanarab.com

³⁶³ -www. Universalis.fr

³⁶⁴ -Political-encyclopedia.org

³⁶⁵ -www.publications.imot.int

الكيفي وأسباب الجذب، وأسباب الطرد وغيرها من المعايير التي لا يتسع المجال لذكرها. فمن خلال هذا التمييز نطرح السؤال حول أهم أنواع الهجرات التي يعرفها العالم ومعايير التصنيف المعتمدة في ذلك؟

- تصنيف الهجرة حسب معيار المجال الجغرافي: فعلى مستوى المجال الجغرافي يفرق أغلب الدارسون بين الهجرة إلى البلاد أو الوفود Immigration والارتحال أو النزوح والخروج Emigration أي الهجرة من البلاد. ونميز هنا بين دولة المنشأ أو الموطن الأصلي كموطن مغادر، ودولة المقصد أو الدولة المستقبلة.

- تصنيف الهجرة حسب معيار السلم الترابي: في حال ما إذا انحصرت الهجرة في داخل المنطقة أو الإقليم أو البلد فتدعى الهجرة الداخلية Migration intérieure. وتشمل الانتقال السكاني على مستوى الحي، أو الجماعة، أو الإقليم، أو المدينة، ومنها الهجرة القروية والهجرة البيحضرية والتراقص اليومي من مدينة لأخرى. أما إذا ما تجاوزت هذه الحركة السكانية حدود الدولة أو القارة بالانتقال من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى فتسمى بالهجرة الخارجية.

- تصنيف الهجرة حسب المعيار الزمني: ويشمل مدة الإقامة، إذ نميز حسب هذا المعيار بين الانتقال الموسمي والانتقال المؤقت والانتقال النهائي، وذلك في ضوء المدة الزمنية للغياب عن بلد المنشأ، والمدة الزمنية للإقامة في بلد المقصد المهاجر إليه. فبناءً على هذا المعيار نميز بين الهجرة الدائمة والنهائية والهجرة المؤقتة، والهجرة الموسمية مثال ذلك العاملات المغربيات التي تشتغلن بعقود محددة المدة في جني التوت والعنب بكل من إسبانيا وفرنسا. وفي هذا السياق، عرفت الأمم المتحدة الهجرة الدائمة بتمتع المهاجر الأجنبي بحق الإقامة الدائمة على أراضي دولة ما دون تحديد المدة الزمنية لذلك وممارسة نشاط مهني بها. أما الهجرة الموسمية فعرفت على أنها إقامة أجنبي بدولة أخرى غير دولته لفترة من الزمن لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز اثني عشر شهراً.

- تصنيف الهجرة حسب المعيار الكمي: نميز في هذا الباب بين ثلاثة أصناف: هجرة فردية، وهجرة أسرية وهجرة جماعية.

- تصنيف الهجرة حسب المعيار السببي: ويرتبط هذا المعيار بعوامل الطرد وعوامل الجذب، فعوامل الطرد عموماً ترتبط بالتزايد السكاني، بسبب الحروب والصراعات العرقية والدينية والسياسية، والكوارث البيئية والطبيعية، والبطالة والفقر والبحث عن العمل، والدراسة بالخارج، والضغوطات السوسيو اقتصادية والسياسية والأمنية والتوزيع غير العادل للثروات. أما عوامل الجذب، فتتمثل مثلاً في تركيز الثروات في مناطق محددة، والأمن والاستقرار، والرفاه الاقتصادي، وأسباب علمية ثقافية مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي والبيئة القانونية لحقوق الإنسان ومثال ذلك هجرة الأدمغة.

4. تطور الهجرة في السياق الدولي الوطني والمحلي وطبيعة تيارات وتدفعات الهجرة بالمغرب وطنجة الكبرى

لقد تميزت تدفقات الهجرة على المستوى الدولي بوتيرة تصاعدية، بحيث بلغ عدد المهاجرين في العالم حسب منظمة الأمم المتحدة سنة 2017 حوالي 258 مليون مهاجر أي ما يعادل 3,4% من سكان العالم، وناهزت نسبة النساء من مجموع عدد المهاجرين 48,4% مما يعكس تأنيث ظاهرة الهجرة. كما قدر عدد المهاجرين الداخلين 740 مليون شخص. فمجموع الهجرة الخارجية والداخلية يعني أن شخصاً من بين سبعة أشخاص في العالم يقدم على الهجرة، إذ ينتقل 1/3 المهاجرين من دول الجنوب نحو دول الشمال، وينتقل 1/3 الآخر بين بلدان الجنوب، أما 1/3 الأخير فينتقل بين بلدان الشمال. وتتميز تدفقات الهجرة هذه بتركزها على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية الفاصلة بين مناطق جغرافية ذات خصائص سياسية وسوسيو اقتصادية متباينة كثيراً. وتسجل أعلى نسبة من هذه الحركات على طول البحر الأبيض المتوسط، كما تشهد هذه النطاقات الجغرافية الفاصلة تغيرات مستمرة، حيث سرعان ما أصبحت بلدان الانطلاق أو العبور سابقاً لبلدان استقبال⁽³⁶⁶⁾. وهو ما ينطبق على المغرب الذي كان إلى عهد قريب بلد مصدر للهجرة غير أنه أصبح بلد عبور واستقرار، مما جعل من المغرب وطنجة حوض هجرة بامتياز. فمهاجرت الهجرة الوافدة والمغادرة والعبارة التي يعرفها المغرب عموماً ومدينة طنجة على وجه الخصوص؟

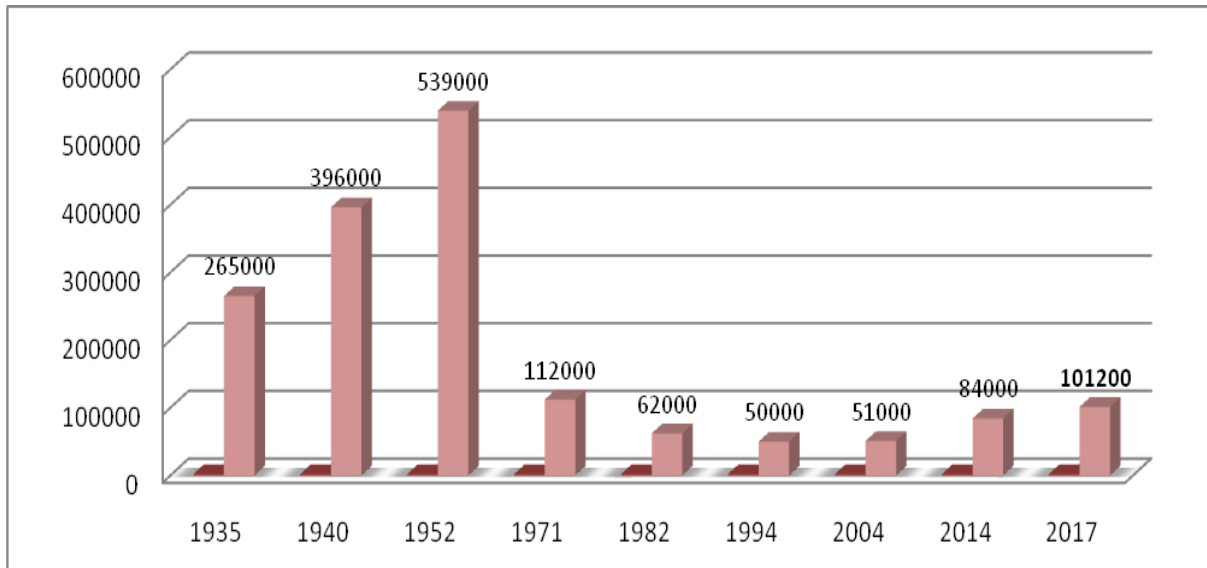
³⁶⁶ تقرير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لسنة 2017

أ. المغرب كبلد استقبال واستقرار للأجانب

لم يُستثنَ المغرب من كل ما طبع السياق الدولي للهجرة، فبصفته بلدا إفريقيا من دول الجنوب وبلد من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وكونه منطقة جغرافية فاصلة بين القارتين الأوربية والإفريقية، فقد عرف حركات وتدفقات الهجرة بمختلف أنواعها الوافدة والمغادرة والعابرة. فإذا ما كان المغرب بالأمس القريب يعد القطب الكلاسيكي المصدر للهجرة إلى أوروبا منذ سبعينيات القرن الماضي إلى الآن، فإنه لم يعد حاليا بلد مصدر للهجرة فحسب، بل أضحي خلال العقدين الأخيرين بلد عبور وبلد استقبال واستقرار سواء للمهاجرين الأفارقة والأوروبيين والآسيويين والعرب على حد سواء. وقد ساهم في ذلك موقع المغرب الجغرافي المتميز داخل القارة الإفريقية وقربه من القارة الأوربية في استقطاب أكثر لتدفقات الهجرة.

واستنادا لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 قدر عدد الأجانب المقيمين في المغرب 84001 نسمة، إذ يشكل عدد الأجانب المقيمين نسبة 0,25% من مجموع ساكنة المغرب البالغة 33,8 مليون نسمة خلال سنة 2014. وبالمقارنة مع الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 نلاحظ أن عدد الأجانب المقيمين في المغرب سجل زيادة قدرها 32 566 أجنبيا، أي بمعدل نمو إجمالي بلغ 63,3% خلال الفترة ما بين 2004-2014، وسجلت زيادة قدرت بـ 17200 أجنبيا خلال 2014-2017، بحيث بلغ عدد الأجانب المقيمين في المغرب 101200 نسمة سنة 2017⁽³⁶⁷⁾ أي ما يعادل 0,3% من ساكنة المغرب وتشكل النساء 49,8%⁽³⁶⁸⁾، من دون احتساب الأجانب الغير القانونيين والذي ناهز عددهم 20.000 مهاجر.

الشكل رقم 1: تطور عدد الأجانب المقيمين بالمغرب ما بين 1935- 2017



المصدر: بناء تركيبى لمعطيات إحصائية من مصادر مختلفة إنتاج شخصي سنة 2019

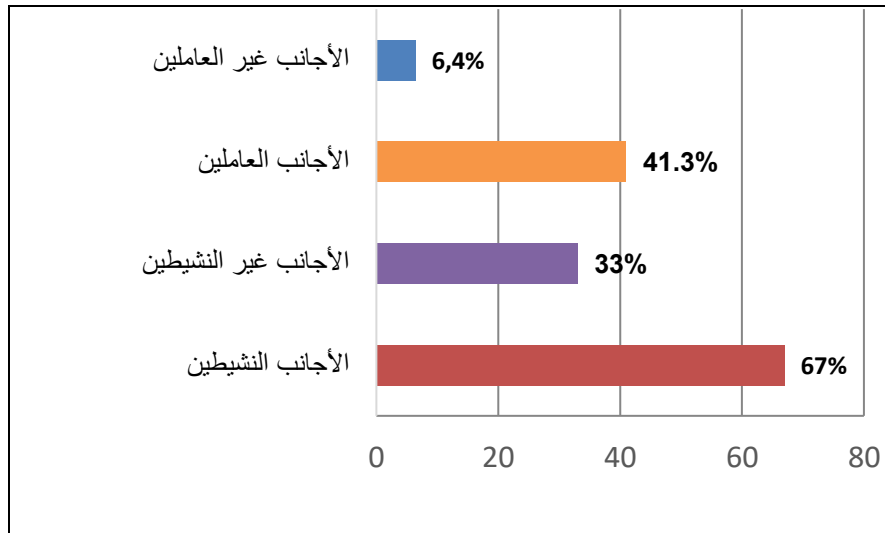
ويتميز الأجانب المقيمين بالمغرب بتنوع الجنسيات من مختلف قارات العالم، غير أننا نلاحظ هيمنة الأجانب الأوربيين 40%. يشكل منهم الفرنسيون نسبة 25,4% و41,6% أفارقة منهم 64,5% من دول جنوب الصحراء، حيث يشكل منهم السنغاليون 7,2% و31,9% من الدول المغاربية الجزائريون 6,8% والسوريين 6,2%، و15,2% من الدول الآسيوية و3,2% من دول مختلفة منها 76,9% من دول أمريكا. وحسب نفس الدراسة فإن 95,20% من الأجانب يقيمون في الوسط الحضري مقابل 4,80% في الوسط القروي. وتستقطب خمس جهات في المغرب ما يناهز 85% من السكان الأجانب وهي: جهة الدار البيضاء سطات 36,5%، جهة الرباط سلا القنيطرة 23%، مراكش آسفي 10,2%، طنجة تطوان الحسيمة 8,5% و فاس مكناس 6,6%. وتستقطب المدن المغربية الكبرى ثلثي الأجانب المقيمين بالمغرب وتعرف تركز أعلى نسبة للأجانب خاصة بالدار البيضاء

³⁶⁷- تقرير الدراسة الموضوعاتية الأجانب المقيمين بالمغرب حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2014، المندوبية السامية للتخطيط.

³⁶⁸- تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لسنة 2017.

(23993 ن) 28,6%، الرباط (1241 ن) 14.8%، مراكش (6694 ن) 8%، طنجة (5155 ن) 6.1%، أكادير (3704 ن) 4.4% وفاس (3509 ن) 4.2%. وتحتل مدينة طنجة المرتبة الرابعة وطنيا كمدينة مستقطبة للأجانب بمعدل 6,1% أي بما يعادل 5155 أجنبي مقيم، كما يتميز الأجانب المقيمين بالمغرب بكون أغلبيتهم من الفئة النشيطة والمشتغلة. ويوضح الشكلين أدناه توزيع الأجانب المقيمين بالمغرب حسب الجنسية والفئة النشيطة والمشتغلة.

الشكل رقم 2: توزيع نسبة الأجانب النشيطين والعاملين



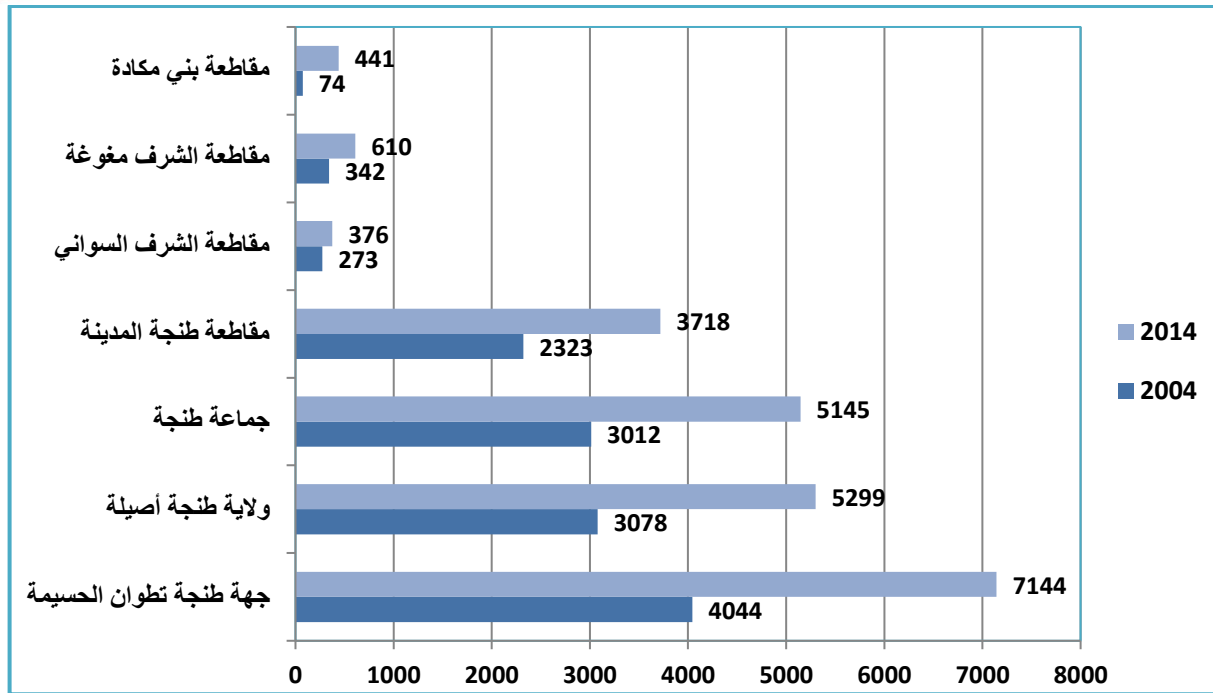
المصدر: إنتاج شخصي لمعطيات مستقاة من التقرير الوطني حول الهجرة لسنة 2017

ب. طنجة مدينة مستقطبة للهجرة الخارجية

تعتبر مدينة طنجة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي كبوابة مزدوجة لإفريقيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى؛ وبحكم الدينامية الاقتصادية التي أضحت تعرفها كثنائي قوة اقتصادية وطنيا، والجاذبية العالية التي تتميز بها؛ من بين أكثر المدن المغربية التي تستقطب تدفقات الهجرة الخارجية والداخلية على حد سواء. إذ تعتبر طنجة حوض هجرة مزدوجة بامتياز، تستقطب مختلف تيارات الهجرة الخارجية الإفريقية والأورومتوسطية بالأساس باعتبارها مدينة مستقبلة ومحطة عبور أساسية للضفة الأخرى. ويوضح الشكل أسفله تزايد عدد الأجانب على مستوى الجهة والولاية والجماعة، وتوزيع الأجانب على المقاطعات الأربع لجماعة طنجة. فمقاطعة طنجة المدينة تستقطب أكبر نسبة من الأجانب المقيمين بنسبة 72%، تليها مقاطعة الشرف مغوغة بنسبة 11%، ثم مقاطعة بني مكادة بنسبة 9% ومقاطعة الشرف السواني بنسبة 8%. هذا من دون احتساب الأجانب السريين المقيمين بصفة غير نظامية في طنجة ومحيطها والتي تشكل نسبة 40% من مجموع الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية غير قانونية والذين قدر عددهم سنة 2018 بـ 20.000. وإن كان هذا الرقم يبقى نسبيا أخذا بعين الاعتبار طبيعة ظاهرة الهجرة السرية التي يستعصي معها توفير معطيات إحصائية دقيقة⁽³⁶⁹⁾. وحسب تقرير الدراسة الموضوعاتية للأجانب المقيمين بالمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الصادر في سنة 2017، فإن طنجة ومحيطها تستقطب 8000 مهاجر في وضعية غير قانونية.

الشكل رقم 3: تطور عدد الأجانب المقيمين بطنجة ما بين 2004-2014 وتوزيعهم حسب المقاطعات.

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، الهجرة وسوق الشغل، ص 10. 369



المصدر: إنتاج شخصي لمعطيات إحصائية مستقاة من موقع المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019

ت. طنجة مدينة مستقطبة بامتياز للهجرة الداخلية

إلى جانب تدفقات الهجرة الخارجية، تعرف مدينة طنجة تيارات هجرة داخلية كثيفة من داخل جهة طنجة تطوان الحسيمة ومن مختلف جهات ومدن المغرب. إذ طبع مدينة طنجة في العشريتين الأخيرتين نمو حضري مطرد تغذى بالأساس على الهجرة الداخلية، فتتمدين عاصمة الجهة التي تستقطب 50% من الساكنة الحضرية للجهة يتغذى بالأساس على تدفقات الهجرة القروية من المناطق المجاورة ومن مختلف جهات المغرب، أكثر منه من الزيادة الطبيعية للسكان. فمدينة طنجة تستقطب 65% من المهاجرين الداخليين الذين يصلون إلى جهة الشمال والمرتبطة أساسا بالهجرة القروية بالمقارنة مع تطوان التي تستقطب 35%. وتبلغ نسبة التدفقات السكانية على مدينة طنجة من خارج الجهة 60% بينما لا تشكل الهجرة الجهوية سوى 40%. لقد ساهمت الهجرة القروية والحضرية والبيحضرية من داخل جهة طنجة تطوان الحسيمة ومن خارجها في جعل مدينة طنجة مدينة مليونية ترتقي إلى مصاف المدن الكبرى المغربية. فعاصمة الشمال، كمدينة مليونية، تلعب دورا مهما في استقبال وتثبيت حركات وتدفقات الهجرة الداخلية الواردة إليها، وذلك بسبب الجاذبية المجالية لطنجة والمرتبطة بالأساس بالدينامية الاقتصادية كثاني قطب اقتصادي على الصعيد الوطني بعد الدار البيضاء وما يرتبط بذلك من توفير فرص الشغل والاستثمار من جهة، وبحكم كونها بوابة أوروبا التي يقصدها الشباب الحالم بالهجرة نحو الشمال من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن فائض الهجرة بطنجة ما بين 1994-2004 قدر بـ 94.331 نسمة، استقطبت منها مقاطعة بني مكادة ما يناهز 44593 نسمة خلال عشر سنوات والتي شكلت أعلى نسبة 40,5%، تليها مقاطعة الشرف مغوغة 24%، ثم مقاطعة طنجة المدينة 22,50%، وتسجل مقاطعة الشرف السواني أدنى نسبة 13%⁽³⁷⁰⁾. وخلال الفترة ما بين 2004-2014 سجل صافي الهجرة 274132 نسمة وإن عرف فائض الهجرة ارتفاعا مهما بالمقارنة مع الفترة السابقة فإن تدفقات الهجرة وتوزيعها على مقاطعات المدينة لم تختلف كثيرا وتبقى دائما مقاطعة بني مكادة المجال المستقطبة لأعلى نسبة من تدفقات الهجرة 42%⁽³⁷¹⁾. ومن

³⁷⁰-Julien LE TELLIER et all, 2009, la mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : Evolutions et perspectives, U.N

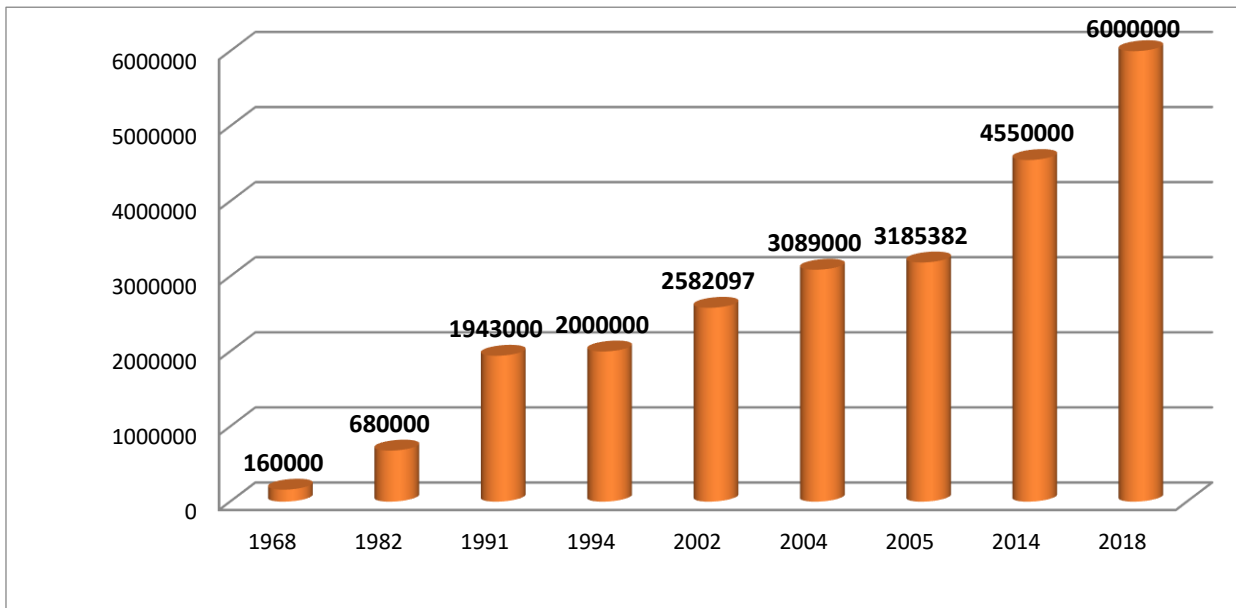
³⁷¹ - التقرير النهائي دراسة إعداد المخطط الجماعي لتنمية الجماعة الحضرية طنجة 2012-2016، ص.72.

الملفت للانتباه أن يسجل معدل للهجرة الداخلية الوافدة على مدينة طنجة في سنة 2018 – 2019 يتراوح ما بين 250 و400 أسرة شهريا وهو ما يفسر تجاوز عدد سكان مدينة طنجة المليون نسمة في سنة 2019 (372).

ث. المغرب القطب الكلاسيكي المصدر للهجرة نحو أوروبا وباقي القارات عبر بوابة طنجة

حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة (OIM) فإنه في سنة 2018 ناهز عدد المهاجرين على المستوى العالمي 260 مليون مهاجر في العالم، يشكل منهم مغاربة العالم 0,1% دون احتساب من هم في وضعية غير قانونية في مختلف دول العالم (373). لقد عرفت هجرة المغاربة نحو أوروبا وباقي دول العالم تطورا ملحوظا منذ منتصف ستينيات القرن الماضي إلى اليوم. فوفقا للمعطيات الإحصائية فقد تضاعف عدد مغاربة العالم ما بين 1960 و2018 واحد وثلاثون مرة من 160 ألف مهاجر إلى 6 ملايين مهاجر، تشكل منهم الأدمغة المهاجرة 30%، واليد العاملة 45%، والطلبة 28% والنساء 94% (374). فهذه الأرقام والنسب لها أكثر من دلالة وحمولة سوسيو اقتصادية وسوسيو سياسية وثقافية، فالمغرب لم يستطع استيعاب سدس مواطنيه. من هذا المنطلق الإحصائي يعتبر المغرب القطب الكلاسيكي المصدر للهجرة نحو أوروبا وباقي القارات، إذ يناهز عدد مغاربة العالم 6 ملايين مغربي. وحسب تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لسنة 2018 فإن أوروبا تستقطب 91% من مغاربة العالم 37% منهم بفرنسا، و23% بإسبانيا، و16% بإيطاليا و10% ببلجيكا، بينما تستقطب الدول العربية 27,6%، وأمريكا 2,47%، وإفريقيا 0,28% وآسيا 0,03%.

الشكل رقم 4: تطور عدد المغاربة المقيمين بالخارج ما بين 1968 و2018



المصدر: إنتاج شخصي لمعطيات إحصائية مستقاة من مصادر مختلفة.

ج. طنجة مدينة عبور بصفتها بوابة رئيسية لثلاثة قارات: إفريقيا وآسيا وأوروبا

طبقا لمضمون تقرير منظمة الأمم المتحدة حول الهجرة لسنة 2018 فإن معظم تدفقات الهجرة تتركز على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة للغاية وتسجل نسبة كبيرة من هذه الحركات على طول البحر الأبيض المتوسط. تشهد هذه النطاقات الجغرافية الفاصلة تغيرات مستمرة، حيث سرعان ما أصبحت بلدان الانطلاق أو العبور سابقا بلدان استقبال بل بلدان استقرار أحيانا كثيرة وهذا ما ينطبق على المغرب عموما

372- النتائج الأولية للبحث الميداني المنجز بالجماعة الترابية طنجة خلال 2018-2019.

373- تقرير الهجرة في العالم، 2018، وكالة الأمم المتحدة للهجرة (OIM-ONU)، عن الموقع الإلكتروني WWW.iom.int

374- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهجرة و سوق الشغل بالمغرب، 2017، ص 9 و 10.

وعلى مدينة طنجة كبوابة متوسطة نحو أوروبا خصوصا. وحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة 2018، يعتبر المغرب من بين أهم ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل دول إفريقيا في اتجاه أوروبا و باقي القارات، إذ يشكل معبرا رئيسيا بثلاثة مسارات أساسية:⁽³⁷⁵⁾

- مسار المغرب – فرنسا في المرتبة الرابعة من عشرين مسارا؛

- مسار المغرب – إسبانيا في المرتبة السادسة من عشرين مسارا؛

- مسار المغرب – إيطاليا في المرتبة الثالثة عشر من عشرين مسارا؛

وتعتبر محطة محيط طنجة-الميناء المتوسطي – سبئة مرحلة أساسية في المسارات المذكورة كمحطة أخيرة في مسلسل مشروع الهجرة التي تنتهي بتحقيق الحلم ومغادرة القارة الإفريقية نحو أوروبا عبر بوابة طنجة -الميناء المتوسطي-سبئة، أو الترحيل أو الموت في حوض المتوسطي أو الأطلسي كأسوأ سيناريو لرحلة الهجرة نحو الشمال. فهذا المجال عرف تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين بوتيرة غير مسبوقه ناهزت 8000 مهاجر غير قانوني في سنة 2018، كما يتراوح متوسط معدل الترحيل ما بين 1200- 1500 مهاجر شهريا⁽³⁷⁶⁾.

5. تداعيات الهجرة على مدينة طنجة والرهانات التنموية

لا جدال أن الهجرة تتفاعل بشكل كبير مع المعطيات المجالية، والجيوسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والديمقراطية المعقدة والمتداخلة فيما بينها، وبالتالي فهي تستبطن عدة مخاطر وتحديات وتطرح مجموعة من الرهانات الأمنية والسياسية والتنموية. من هذا المنطلق وجدت مدينة طنجة نفسها في قلب أزمة الهجرة بمختلف أشكالها باعتبارها حوض هجرة بامتياز أمام مجموعة من التداعيات التي وجب تجاوزها أحيانا أو استثمارها أحيانا أخرى ومجموعة من الرهانات التي وجب كسبها. فماهي إذن تداعيات مختلف تيارات وتدفعات الهجرة على مدينة طنجة؟ وهل يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل الفاعلين الترابيين في وضع السياسات العمومية والبرامج التنموية؟ وهل استطاعت السياسات العمومية المعتمدة الحد من الإشكاليات التنموية المسجلة وتدارك العجز التنموي هذا المسجل على مستوى البنيات والخدمات الحضرية الأساسية والذي تزيد هذه التدفعات السكانية من تكريس هامش العجز المسجل فيه وتعقيد حله وتجاوزه.

أ. التداعيات الديمغرافية

عرفت مدينة طنجة خلال الثلاثة عقود الأخيرة نموا مطردا لسكانتها الحضرية والذي يتغذى بالأساس على الهجرة الداخلية، فقد ساهمت الهجرة الدولية والهجرة القروية والهجرة الحضرية والبيحضرية من داخل جهة طنجة تطوان الحسيمة ومن مختلف جهات المغرب في جعل مدينة طنجة مدينة مليونية في مصاف المدن الكبرى المغربية. إذ تستقطب المدينة عددا مهما من المهاجرين، 60% من هذه التدفعات السكانية تأتي من خارج الجهة ولا تشكل الهجرة الجهوية سوى 40%، كما تستقطب مدينة طنجة 6% من الأجانب المقيمين في المغرب بصفة قانونية و40% من الأجانب المقيمين في المغرب في وضعية غير قانونية. ويرجع ذلك بالأساس للجاذبية المجالية لطنجة والمرتبطة بالأساس بالدينامكية الاقتصادية بحيث أضحت تحتل المرتبة الخامسة وطنيا من حيث عدد السكان وكثاني قطب اقتصادي بعد الدار البيضاء وما يرتبط بذلك من توفير فرص الشغل والاستثمار من جهة، وبحكم كونها بوابة أوروبا التي يقصدها الشباب الحالم بالهجرة نحو الشمال من جهة أخرى.

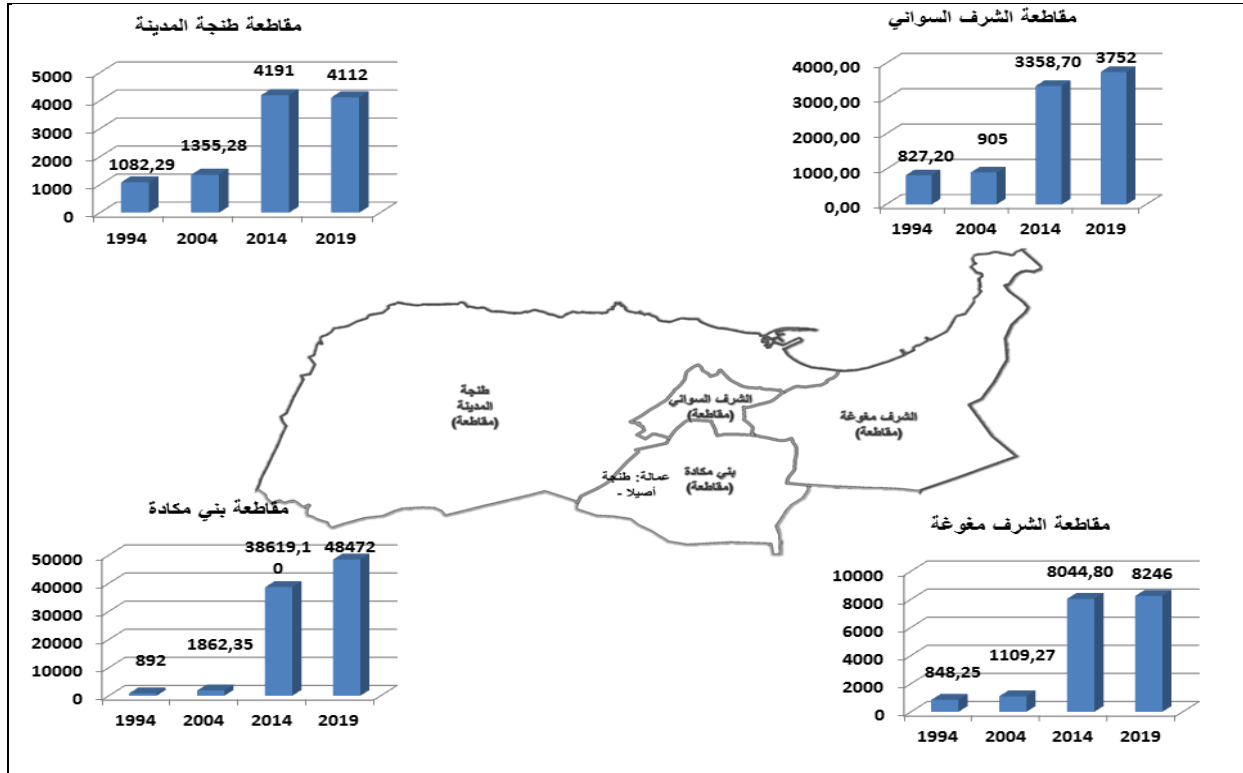
لقد ساهمت تيارات الهجرة الوافدة على مدينة طنجة في تطور الساكنة الحضرية للمدينة والتي تجاوزت في سنة 2019 مليون نسمة، كما ساهمت في تطور الكثافة السكانية، إذ تحتل جهة الشمال بعاصمتها المتربولية المرتبة الثالثة وطنيا من حيث الكثافة السكانية. إذ تسجل ثالث أعلى نسبة للكثافة السكانية بجماعة طنجة بلغت 8287 نسمة/كلم² في سنة 2019، غير أنها

³⁷⁵ - تقرير المنظمة الدولية للهجرة، 2018، منشورات الأمم المتحدة، ص 47.

³⁷⁶ - Zoubir Chattou, 2011, Tanger à la croisée de nouvelles recompositions territoriales et de mobilités transnationales, Revue géographique des payes méditerranéens, *Méditerranée*, 116 | 2011, P. 133-138.

تتوزع بشكل غير متكافئ بين المقاطعات. فمقاطعة طنجة المدينة تسجل 4112 نسمة/كل²، ومقاطعة الشرف السواني 3752 نسمة/كلم²، ومقاطعة الشرف مغوغة 8246 نسمة/كلم²، في حين تسجل مقاطعة بني مكادة على وجه التحديد 48000 نسمة/كلم² متجاوزة بأضعاف مضاعفة متوسط الكثافة السكانية الوطني والجهوي والمحلي⁽³⁷⁷⁾.

الشكل رقم 5: تطور وتوزيع الكثافة السكانية بطنجة حسب المقاطعات ما بين 1994-2019



المصدر: إنتاج شخصي سنة 2019

كما ساهمت تدفقات الهجرة في ارتفاع نسبة الفئة الشابة بين ساكنة طنجة بحيث بلغت نسبة الفئة الشابة 66% حسب إحصاء 2014، وفي تطور معدل السكان النشيطون بحيث عرف عدد السكان النشيطين ارتفاعا بنسبة 48% ما بين 2004 و2014 إذ انتقل من 261625 إلى 386988 فرد نشيط، وبذلك تسجل جماعة طنجة نسبة صافية للنشيطين 56,6% وهي نسبة أعلى من المتوسط الوطني 47,6%.

ب. التدايعات الاجتماعية

لقد كان لتزايد نسبة النمو الديموغرافي ونسبة السكان الحضريين ونسبة الكثافة السكانية ونسبة الفئة النشيطة بمدينة طنجة؛ بسبب الهجرة بمختلف أشكالها كعامل من بين عوامل أخرى؛ تأثيرا كبيرا على جودة الخدمات العمومية الأساسية بحيث ارتفع الطلب بشكل كبير عليها خاصة وأن تيارات الهجرة هذه الوافدة على مدينة طنجة لم يواكبه اهتماما كافيا من طرف السلطات العمومية في مجال التخطيط والتنمية الحضرية.

وقد طرح هذا الوضع مجموعة من الإشكاليات التنموية الإضافية في ظل العجز التنموي المسجل على مستوى المرافق والخدمات الاجتماعية الحضرية الأساسية وتمثل في:

- تزايد الضغط على البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية التي تعرف في الأصل عجزا ملموسا وما تعرفه من صعوبة الولوج للخدمات الصحية، والتعليمية، والسكن، والشغل، والتكوين، والنقل والسير والجولان، والتلوث وتدهير النفايات الصلبة والسائلة وغيرها.

- النتائج الأولية للبحث الميداني المنجز بجماعة طنجة سنة 2018-2019. 377

- تزايد معدل البطالة المحلي المسجل حسب مقاطعات جماعة طنجة، وإن كانت جماعة طنجة تسجل معدل البطالة 15,1% أقل من المعدل الجهوي 16,3% فإنه يبقى أعلى بكثير من معدل البطالة الإقليمي 13,3% والمعدل الوطني 14,6%. ويعود ذلك بالأساس لتزايد الطلب على سوق الشغل المحلي. فمقاطعة الشرف السواني تسجل أعلى معدل للبطالة 19,8% تليها مقاطعة طنجة المدينة بنسبة 15,8%، ثم مقاطعة الشرف مغوغة بنسبة 15,1% ومقاطعة بني مكادة بنسبة 13,2% ويفسر هذا الاختلاف باستيطان معظم العمال المهاجرين بمقاطعتي بني مكادة والشرف مغوغة اللتان تسجلان على التوالي أقل نسبة للبطالة مقارنة مع مقاطعتي طنجة المدينة والشرف السواني اللتان تسجلان أعلى نسبة للبطالة. ويعلل ذلك بارتفاع السومة الكرائية والعقارية بمقاطعتي طنجة المدينة والسواني وانخفاضها نسبيا بمقاطعتي مغوغة وبني مكادة وبتركز الأنشطة الاقتصادية والوحدات الإنتاجية بهاتين المقاطعتين.
- تنامي بعض الظواهر الاجتماعية السلبية من تسول، وعنف، وسرقة وأفات إجرامية وفي هذا السياق نورد مثالا لا حصرا حادثة اقتحام شقق بوخالف من طرف الأفارقة بطنجة ومظاهر العنف في كل من "السوق دبرا" و "كاساباراطا" بين الباعة المتجولين الأفارقة والتجار.
- فقدان رأسمال بشري مؤهل وشاب يتجلى في هجرة اليد العاملة المؤهلة وهجرة الأدمغة والكفاءات واستقرار الطلبة المغاربة بالخارج بعد الانتهاء من الدراسة وما لذلك من آثار سلبية على نسبة المشاركة في مسلسل البناء التنموي بالمغرب.

ت. التداعيات الاقتصادية

لقد كان لتدفقات الهجرة الداخلية والخارجية بالمغرب وبمدينة طنجة تداعيات إيجابية، بحيث يساهم مغاربة العالم بنسبة 2,6% من الناتج الداخلي الخام بتحويلاتهم من العملة الصعبة والتي ناهزت في سنة 2019 حسب مكتب الصرف 65 مليار درهم. كما ساهمت جهة طنجة تطوان الحسيمة؛ حسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول الحسابات الجهوية سنة 2019؛ بنسبة 0,6% في نمو الناتج الداخلي الخام للمغرب، لتصبح ثالث أهم جهة مدرة للثروة على الصعيد الوطني بعد الدار البيضاء سطات 1,3% والرباط سلا القنيطرة 0,8%. لقد مكن ذلك من تحقيق نمو صافي بالجهة بمعدل 5,8% عام 2018، أي أعلى من متوسط النمو الوطني 4,2% بمعدل 1,6%. ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع نسبة الاستثمار العمومي بالجهة إذ استقبلت مختلف عمالات وأقاليم الجهة الشمالية خلال عام 2018 استثمارات عمومية تفوق 31 مليار درهم، والتي ساهمت في خلق بنيات اقتصادية مهمة وتوفير المناخ الملائم لنمو نسيج مقاولاتي متنوع، بإمكانه تحسين مؤشرات التشغيل وخلق المقاولات من جهة. ويعزى من جهة أخرى للجاذبية المجالية العالية وجودة مناخ الأعمال التي يتميز بها المغرب عموما ومدينة طنجة تحديدا التي تعتبر من بين المدن المغربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، بحيث احتل المغرب المرتبة الرابعة في تصنيف دول القارة الإفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية وفق تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي أكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب ارتفعت بـ36% لتصل إلى 3.6 مليار دولار خلال 2018 مقابل 2.7 مليار دولار سنة 2017 بفضل الاستثمارات المهمة في قطاعي التمويل والسيارات، والتي استقطبت مدينة طنجة جزء جد مهم منها خاصة في قطاع السيارات والطائرات والنسيج والألبسة والخدمات والنقل واللوجستيك. فالمناطق الصناعية الأربعة بطنجة والمناطق الصناعية التابعة لطنجة المتوسط، استقبلت 912 شركة في مختلف التخصصات خلال 2018، بحيث تضاعف عدد المقاولات المحدثثة بثلاثة مرات لينتقل من 6.403 مقالة سنة 2010 إلى حوالي 20 ألف مقالة سنة 2018،⁽³⁷⁸⁾ كما سجل ميناء طنجة المتوسط أعلى نسبة للأنشطة الاستيراد والتصدير على مستوى الموانئ الوطنية خلال سنة 2018⁽³⁷⁹⁾.

وتجب الإشارة إلى أنه وإن كان للهجرة القانونية أثارا إيجابية على المستوى الاقتصادي، فإن للهجرة غير القانونية الوافدة أو العابرة للمغرب تداعيات اقتصادية سلبية تتمثل في ارتفاع نسبة الأعباء المالية العامة لتمويل مكافحة الهجرة غير الشرعية

- معطيات مستقاة من المركز الجهوي للاستثمار بجهة طنجة تطوان الحسيمة.³⁷⁸

- معطيات مستقاة من المغرب في أرقام سنة 2019. ص 91-92. 379

وحماية الحدود الوطنية وتمويل إدماج المهاجرين في سياق ضعف الموارد المرصودة وطنيا من جهة، وهزالة الدعم الأوروبي مقارنة بحجم الظاهرة من جهة أخرى. بالإضافة للتأثير على سوق الشغل وتزايد الطلب في ظل ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الفئات النشيطة المغربية.

ث. التداعيات الثقافية

تتمثل الرهانات الثقافية في صعوبة تفعيل وتنزيل الإدماج السوسيو اقتصادي والثقافي للمهاجرين والمرتبطة أساسا بمستوى ودرجة التقبل والرفض للآخر والقابلية للاختلاط والتعايش في سياق التعددية الثقافية.

ج. التداعيات الأمنية والسياسية

يمكننا أن نجمل التداعيات السياسية والأمنية للهجرة بالمغرب في تزايد الحرص على كسب رهانات مرتبطة بالأمن والاستقرار الداخلي ومراقبة الحدود وضبط مختلف تيارات الهجرة الوافدة والمغادرة والعبارة بالمغرب عبر بوابة طنجة الميناء المتوسطي وسبته ومليبية. وكذا مواجهة تزايد عوامل الخطر المهددة للأمن والاستقرار الداخلي المرتبطة أساسا بالشبكات الإرهابية وبشبكات الهجرة السرية والتهريب والاتجار بالبشر في سياق حماية التراب الوطني والتعاون الدولي على المستوى القاري والمتوسطي والعالمي.

6. المقاربات المعتمدة من طرف الفاعل الترابي في معالجة موضوع الهجرة بالمغرب

تحظى مسألة الهجرة بأهمية بالغة ضمن انشغالات المنتظم الدولي بصفة عامة، وانشغالات المغرب كفاعل دولي وإفريقي وشريك أساسي في مجال اللجوء والهجرة الدولية بصفة خاصة، بحيث عمل جاهدا لأجل كسب الرهانات التي يواجهها في مجال الهجرة وتحقيق الأهداف التنموية التي سطرها والتي تجسدت على مستوى أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015 والتي اعتبرت الهجرة جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية.

وقد اتسمت سياسات المغرب في مجال الهجرة بالتباين حسب فترات تاريخية معينة، ففي مرحلة أولى تبني المغرب سياسات تقوم على المقاربة الأمنية التي تهدف لحماية الحدود، لينتقل في مرحلة ثانية لنهج سياسة للهجرة تقوم على المقاربة القانونية، لينتقل لاحقا لتبني مقاربة حقوقية اجتماعية إنسانية تقوم على منطق الإدماج. فهل مكن هذا التنوع في بلورة أجراً وتنزيل سياسات الهجرة بالمغرب من تجاوز تداعيات الظاهرة على مختلف الأبعاد التنموية، ومكن من إرساء لبنات ودعامات أساسية للتعايش مع الظاهرة وتحجيمها؟ أم أن الارتفاع المهور لعدد المهاجرين المغاربة والأجانب من وإلى المغرب عموما ووطنجة خصوصا وتفاقم حدة الإشكاليات المترتبة عن ذلك يعكس فعلا محدودية وعجز سياسات التدخل والإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لتجاوز تداعيات ظاهرة الهجرة في بعدها التنموي الشمولي؟

لقد بادر المغرب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات في إطار سياسته المعتمدة في مجال الهجرة، والتي عرفت منذ 2013 منعظفا مهما ارتباطا بالتوجهات الملكية السامية للحكومة لأجل بلورة سياسة للهجرة تكون إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها ومسؤولة في منهجيتها ومواكبة التطورات التي تعرفها هذه الظاهرة، ورائدة على المستوى الإقليمي⁽³⁸⁰⁾. وقد جاءت هذه التوجهات إثر نشر خلاصات التقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين بالمغرب تحت عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة" ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الباب حسب المقاربات المعتمدة نذكر بإيجاز ما يلي:

- ✓ المقاربة الأمنية: وتهدف إلى تعزيز الحماية الأمنية للحدود المغربية ولمختلف المنافذ البحرية ومسارات الهجرة السرية.
- ✓ المقاربة القانونية: وتعني تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي للهجرة بالمغرب عبر تعزيز الترسنة القانونية الوطنية والمصادقة على مجموع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال اللجوء والهجرة، والتي تعتبر المرجعية الحقوقية لمختلف السياسات

- خطاب الملك محمد السادس في ذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء. بتاريخ 6 نونبر 2013. 380

الوطنية للهجرة التي تبناها المغرب والتي تركز على مضامين كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، والبرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2008، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ثم اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن العمال المهاجرين وغيرها. ومن بين الاتفاقيات التي تشكل أسس الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين 1951 وبرتوكولها الإضافي 1967 وتمت المصادقة عليها من طرف المغرب في العام 1965، وتوقيع البرتوكول الصادر سنة 1967، واتفاقية حقوق الطفل 1989 التي تمت المصادقة عليها عام 1993، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 وبرتوكولها الاختياري 1999 والتي تمت المصادقة عليها عام 1993 وتم رفع كل التحفظات عليها وتمت المصادقة على برتوكولها الاختياري سنة 2011. كما سن قانون جديد سنة 2003 ينص على فرض عقوبة السجن قد تصل إلى 20 سنة لكل من يتورط في ملف الهجرة السرية، وتبني إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين في سنة 2016 وإعلان الميثاق العالمي للهجرة بمراكش في 10 دجنبر 2018 والذي تمت المصادقة عليه من طرف 192 دولة، والذي نص على ربط الهجرة بخطة التنمية المستدامة 2030،

✓ المقاربة المؤسساتية: والغاية منها إحداث مجموعة من المؤسسات التي تعنى بشؤون المهاجرين، منها مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المهاجرين، ومديرية للهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، ومؤسسة محمد الخامس، والمنظمة الدولية للهجرة فرع المغرب، والمرصد الوطني للهجرة والمرصد الإفريقي للهجرة. بالإضافة لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي حل محله المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تم إنشائه سنة 1990 في ظل الإصلاحات السياسية التي شهدتها المغرب. فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية مستقلة تم تأسيسها وفق مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يمارس اختصاصات واسعة على المستوى الوطني أو الجهوي ويلعب دورا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عموما وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء تحديدا عبر آلية التقارير التي يعدها المجلس⁽³⁸¹⁾.

✓ المقاربة الإدماجية: عمل المغرب على تبنيها في السنوات الأخيرة بغية تدبير ملف الهجرة، بحيث بلور الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من أجل ضمان تدبير أفضل لموجات الهجرة في ظل احترام حقوق الإنسان وتيسير إدماج المهاجرين النظاميين من خلال وضع إطار مؤسسي ملائم، وتشجيع الهجرة القانونية وضمن حقوق اللاجئين والمهاجرين. وفي سياق تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أطلق المغرب حملات للتسوية الاستثنائية لوضع اللاجئين والمهاجرين في وضعية غير قانونية خلال 2014 و2016، بحيث تم تلقي ما يفوق 56 ألف طلب تمت قبول 50 ألف طلب منها.

خاتمة

من خلال استقرار الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الفاعل الحكومي مركزيا وجهويا لاحتواء ظاهرة الهجرة وتداعياتها، يتبين جليا أن المغرب بدل جهودا حثيثة في الموضوع، بحيث حاول في تعاطيه مع ملف الهجرة المزوجة بين مجموعة من المقاربات الأمنية، والقانونية، والحقوقية، والمؤسسية والإدماجية. غير أن تغليب المقاربة القانونية والأمنية ومحدودية المقاربة الحقوقية الإنسانية، ومعيقات تنزيل مقاربة الإدماج خاصة فيما يتعلق بالولوج لمختلف الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم، وسكن، وشغل، وانتخاب وغيرها، ساهمت إلى حد كبير في محدودية النتائج المتحققة في هذا الباب. فرغم المبادرات القوية للمغرب في هذا الباب، فإن معالجة إشكالية الهجرة في العالم وفي إفريقيا تتجاوز إمكانياته المرصودة. فالمهاجرون الأفارقة الوافدون على الحدود المغربية بهدف الانتقال لأوروبا عبر بوابة طنجة – الميناء المتوسطي - سبته في تزايد مستمر. وفي ظل التشديد الأمني الإسباني في مراقبة حدوده مع المغرب والتنسيق بين الرباط ومدريد في محاربة تدفق

³⁸¹-عبد اللطيف أعمو، 2018، رهانات الهجرة واللجوء في المغرب، مقال منشور بالموقع الإلكتروني لعبد اللطيف أعمو، ص3.

المهاجرين، يتحول المغرب إلى بلد استقرار بدل أن كان بلد عبور، وهو ما يطرح إشكاليات أكبر أمامه ترتبط بتسوية أوضاع هؤلاء الوافدين ورعاية شؤونهم وإدماجهم. وبالتالي فالحاجة لا زالت ملحة إلى مجهودات أخرى والاشتغال على تنزيل موضوع الإدماج على أرض الواقع وفقا للمقاربة الحقوقية والتنمية وبتصور واضح وموارد محددة وأدوار وصلاحيات واضحة للفاعل المؤسسي.

إن تتبع سيرورة ديناميات الهجرة يستشرف مستقبلا أكثر تعقيدا وتداخلا في سياق التطورات السياسية والاقتصادية الوطنية الإفريقية والدولية، وهو معطى يتضمن أكثر من قراءة في تحديد طبيعة السياسات والبرامج التنموية المسطرة لاحتواء الظاهرة. وعليه فالفاعل العمومي المتدخل في شأن الهجرة مطالب بتنوع المقاربات المعتمدة والتخفيف من وطأة المقاربة القانونية والمقاربة الأمنية وابتكار حلول بديلة تعكس النظرة والقراءة الايجابية لظاهرة الهجرة وذلك عبر:

- تبني مقاربة شاملة تربط بين الحق في التنمية والحق في التنقل والهجرة، وتساهم في ترسيخ منظور مغاير للهجرة باعتبارها فرصة للتنوع والغنى البشري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وليس معضلة اجتماعية متعددة الأبعاد والتداعيات تزيد من تكريس العجز التنموي المسجل؛
- النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وحقوق المهاجرين بالخصوص، وتشجيع أدوار المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية من خلال إدراج حقوق المهاجر في منظومة التربية والتكوين لتكريس قيم الانفتاح وتعزيز سبل التعايش مع الآخر؛
- تقوية القدرات المؤسسية وتعزيز الحكامة بين مختلف المتدخلين، وخاصة الإدارة المحلية والجماعات الترابية من أجل ترسيخ المقاربة الحقوقية والإنسانية، وإقرار تدبير محكم وعقلاني للإشكالات المرتبطة بالهجرة بما يضع حقوق العمال المهاجرين في صلب البرامج التنموية ومخططات العمل، ويقوي فرص الاستفادة من إيجابيات الهجرة، ويضمن السبل الكفيلة بتطبيقها بالاستناد على الدستور والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.
- تمتين علاقة الشراكة والتعاون مع مختلف الفرقاء الدوليين لبلورة سياسة ناجعة تخدم مصالح مختلف الأطراف في إطار صيغة رابح- رابح حتى لا يصبح المغرب مجرد دركي بالنسبة للضفة الشمالية من البحر المتوسط.

لائحة الببليوغرافيا & الويبوغرافيا

- إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة، 2014، منشورات مكتب شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الأمم المتحدة، حي الرياض الرباط، ص 7-54.
- إبراهيم الزيتوني، 2014، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية الحقوق والحريات، منشور بمجلة مسالك عدد مزدوج 28/27، حول موضوع الدستور الجديد وأفاق حقوق الإنسان بالمغرب.
- الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1935، 1971، 1960، 1952، 1982، 1994، 2004 و 2014، المندوبية السامية للتخطيط.
- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- تقرير الأجانب المقيمين بالمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، 2017، منشورات المندوبية السامية للتخطيط.
- تقرير دراسة الأجانب المقيمين بالمغرب حسب الجهات لسنة 2004
- تقرير المنظمة الدولية للهجرة، 2018، منشورات الأمم المتحدة، ص 47.
- تقرير دراسة الأجانب المقيمين بالمغرب لسنة 2009
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، الهجرة و ق الشغل، ص 10.
- خطاب الملك محمد السادس في ذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء. بتاريخ 6 نونبر 2013
- عبد اللطيف أعمو، 2018، رهانات الهجرة واللجوء في المغرب، مقال منشور بالموقع الإلكتروني للكاتب ص 3.
- معجم الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، الأمم المتحدة.
- Jean-Paul Gourevitch, l'imegration ça coute ou ça rapporte, France: CPI –Hérissy Evreux, Larousse, 2009, P.08.
- Julien LE TELLIER, Fathallah DEBBI et al, 2009, La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger: évolutions et perspectives, NU, PNUE.

- La Grande Encyclopédie du Maroc. Vol. Géographie Humaine; Direction Générale de la Sûreté Nationale Rapport les étrangers résidents au Maroc, HCP, 2009 P 17.
- Les résidents étrangers au Maroc: profil démographique et socio-économique, HCP, Rabat.2009.P.
- Mehdi Aloua,2007, Nouveaux et anciens espaces de circulation internationale au Maroc, Revue des mondes musulmans et de la méditerranée (en ligne),119-120 ,Novembre 2007, mis en ligne le 02 Mars 2012, consulté Le 10 Mai 2019.
URL:<http://journals.openedition.org/remm/4113>.
- Mohamed Khachani,2011, La question migratoire au Maroc : données récentes , Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations – AMERM, Université Mohammed V Agdal Rabat, publication de l'Institut universitaire européen Robert Schuman Centre for Advanced Studies.
- Mohamed MGHARI,2009, Les marocains résidant à l'étranger, analyse des résultats de l'enquête de 2005 sur l'insertion socio-économique dans les pays d'accueil, HCP.P.17.
- Mohamed Zakaria Abouddahab, 2016, la question migratoire au Maroc, in Focus sur Tanger : Là où L'Afrique et l'Europe se rencontrent, Imprimerie Lawne Rabat.P.193-198.
- Sarah Przybyl, 2016, Des mineurs à Tanger : les harraga face aux mutations d'un espace frontalier, in Focus sur Tanger : Là où L'Afrique et l'Europe se rencontrent, Imprimerie Lawne Rabat.P.199-2012.
- Zoubir Chattou, 2011, Tanger à la croisée de nouvelles recompositions territoriales et de mobilités transnationales, revue géographique des pays méditerranéens, *Méditerranée*, 116 | 2011,P.133-138.
- <http://journals.openedition.org/remm/4113>
- [Political-encyclopedia.org](http://political-encyclopedia.org)
- [Ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)
- <http://bds-tanger.hcp.ma/ar/>
- www.almaany.com
- www.hcp.ma
- www.Universalis.fr
- www.uneca.org/sro-na
- www.lesanarab.com
- www.publications.imot.int

تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) بأوروبا على عائدات المهاجرين بأرياف سهل السراغنة بالمغرب

The impact of the Corona pandemic(covid-19)in Europe on the revenues of migrants in the rural areas of the sraghna Plain in morocco

عبد الصمد الزباني: طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

ezzianiabdo@gmail.com

ملخص

مؤخرا باتت تشهد الجالية المغربية بالخارج عامة والسراغينية خاصة تحولات عميقة، مرتبطة بما بات يعرفه العالم حاليا من أزمة خانقة نتيجة تفشي فيروس كورونا، إذ أثرت هذه الجائحة على المهاجرين في بلدان الاستقبال، فأصبحوا يفقدون فرص الشغل وتقل عندهم المداخل المادية التي يحولون جزءا مهما منها إلى بلدهم المرسل، وهذه الوضعية الهشة والمعقدة تخلق عند المهاجر شعورا بعدم الاستقرار يعرقل اندماجه في مجتمع الاستقبال، فهو حسب القانون يبقى أجنبيا لا ينتمي لدولة الاستقبال. كما أن أوروبا لا زالت تتعامل مع الهجرة كمشكل، وإقامة المهاجرين تخضع لمعادلة المد والجزر في سوق الشغل. ولأن المهاجرين وأسرهم يعتمدون بشكل كبير جدا على عائدات الهجرة، فقد تأثرت وضعيتهم السوسيواقتصادية بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ عائدات مالية؛ الهجرة الدولية.

summary:

The Moroccan community abroad in general, and sraghna in particular, in recent years, are experiencing profound structural transformations related to what the world is now aware of in terms of a stifling crisis as a result of the outbreak of the Coronavirus , so they lose job opportunities, and the money. that they send important part From it to their sending country, and this fragile and complex situation creates a sense of instability for the immigrant that impedes his integration into the receiving community, as according to the law he remains a foreigner who does not belong to the receiving country, and Europe is still dealing with immigration as a problem, and the residency of immigrants is subject to the ebb and flow equation in the market Work. And because migrants and their families depend very much on immigration revenues, their socio-economic situation has been clearly affected.

Keywords: Corona pandemic; Financial returns; International migration.

مقدمة

تمثل الهجرة إلى الخارج وعائداتها المادية إحدى أهم ركائز الاقتصاد المحلي لسهل السراغنة، وذلك في ظل غياب أنشطة اقتصادية مهمة، ومؤسسات إنتاجية تسمح بخلق فرص شغل للشباب السهل، وإذا كانت الهجرة بسهل السراغنة قديما تتم بشكل فردي، فإنها في الآونة الأخيرة باتت تتم في إطار جماعي، من خلال الهجرة السرية. كظاهرة تطورات من مرحلة إلى أخرى، ويمكننا في هذا الإطار أن نجزم بأننا نعيش أخطر وأدق مرحلة على مر التاريخ³⁸². والهجرة الخارجية بسهل السراغنة تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي قد تشترك فيها مع باقي مناطق المغرب، أو قد تختلف شيئا ما.

³⁸² "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا"، ندوة الهجرة والتنمية، كلية فاس-سايس، (2012)، ص. 27. امحمد لزعر وأيمن فلاق،

ولدراستها يجب النظر في التفسيرات التاريخية والسياسية والثقافية والسوسولوجية والديموغرافية ورصد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف وعلاقة المجتمع المحلي بالمجتمع الخارجي.³⁸³

تعتبر الهجرة إلى الخارج محركا حقيقيا للاقتصاد المحلي بسهل السراغنة، بحكم حجم المهاجرين الذين ينتمون إليه في مختلف الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا وإيطاليا البلدين الأكثر تأثرا بالجائحة. وللهجرة الخارجية بالسهل أبعاد تنموية واقتصادية واجتماعية كبيرة حيث أن المهاجر السريغني يعتبر في حقيقة الأمر رب الأسرة والمنفق الرئيسي على جميع أفرادها. فالإنفاق الاجتماعي يساعد على تماسك خيوط النسيج الاجتماعي بحيث تقل احتمالات تمزقه نتيجة حدوث تغيرات كبيرة.³⁸⁴ على اعتبار أن النمو الديموغرافي المرتفع لا يواكبه النمو الاقتصادي الكافي.³⁸⁵

تروم إشكالية بحثنا تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا covid-19 على عائدات المهاجرين بسهل السراغنة، وتحديد المكزومات والعوامل المتحكممة في ذلك والتي لا يمكن أن تشتغل في اتجاه ايجابي إلى بالتغلب على الجائحة والعودة للحياة الطبيعية. فقد أصبح العديد المهاجرون يعيشون ظروف صعبة مع انتشار فيروس كورونا covid-19 بالبلدان الأوروبية، وهذا ما يجعلنا نتساءل حول الدور الذي يمكن أن يضطلع به مختلف المهاجرين في تحقيق التنمية الشاملة باعتماد عائداتهم كشكل من أشكال التكيف بالمجال، ومدى الاستفادة مما توفره معطياته؟ فنفترض بذلك أن عائدات المهاجرين احد الحلول الأساسية للتنمية والتكيف مع التحولات الطارئة.

ولمعالجة موضوعنا، عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي، الذي مكننا من تحديد الخصائص النوعية والكمية وكذا توطين الظاهرة المدروسة وحركتها، كما تمت الاستعانة بالمنهجين الإحصائي والمقارن في مرحلة ثانية. وبخصوص أدوات العمل فتم الاستعانة بالاستمارة، التي شملت 117 مهاجر بالسهل، وتم الاعتماد على المقابلة والملاحظة. واستخدمنا لتحليل الظاهرة ورصدها برنامجي SPSS و MAPINFO في معالجة المعطيات الميدانية والإحصائية.

- مجال الدراسة

يتموقع سهل السراغنة إداريا وسط المغرب على امتداد إقليم قلعة السراغنة التابع لجهة مراكش أسفي، فيحده جنوبا إقليم الحوز وشمالا إقليم سطات، وشرقا إقليمي الفقيه بن صالح وازيلال وغربا إقليم الرحامنة. وتقطن هذا السهل ساكنة تقدر بحوالي 537 488 نسمة، أكثر من 71% منها قروية. حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. موقع السهل هذا أكسبه مميزات طبيعية وبشرية خاصة، لها انعكاسات استراتيجية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة تؤثر بشكل أو بآخر في واقع حال الساكنة المحلية والمؤشرات التنموية بشكل عام. ويمكن القول إن هذا المجال يشكل مختبرا حقيقيا لدراسة الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية باعتباره إلى عهد قريب وسط غارق في ماضوية متجذرة و متمسك بقيم تقليدية موروثية.³⁸⁶ إذ تبلورت به مجموعة من الشروط المواتية لتسريع وتيرة الهجرة.³⁸⁷

³⁸³Abdelajid Sahnouni « methodologie pour l etude de la migration internationale dans la plaine du haouz oriental, en « methodes de recherche dans le monde rural marocain coordination mosa kerzazi et mohamed ait hamza serie : colloques et seminaires n°113, 2004 p92.

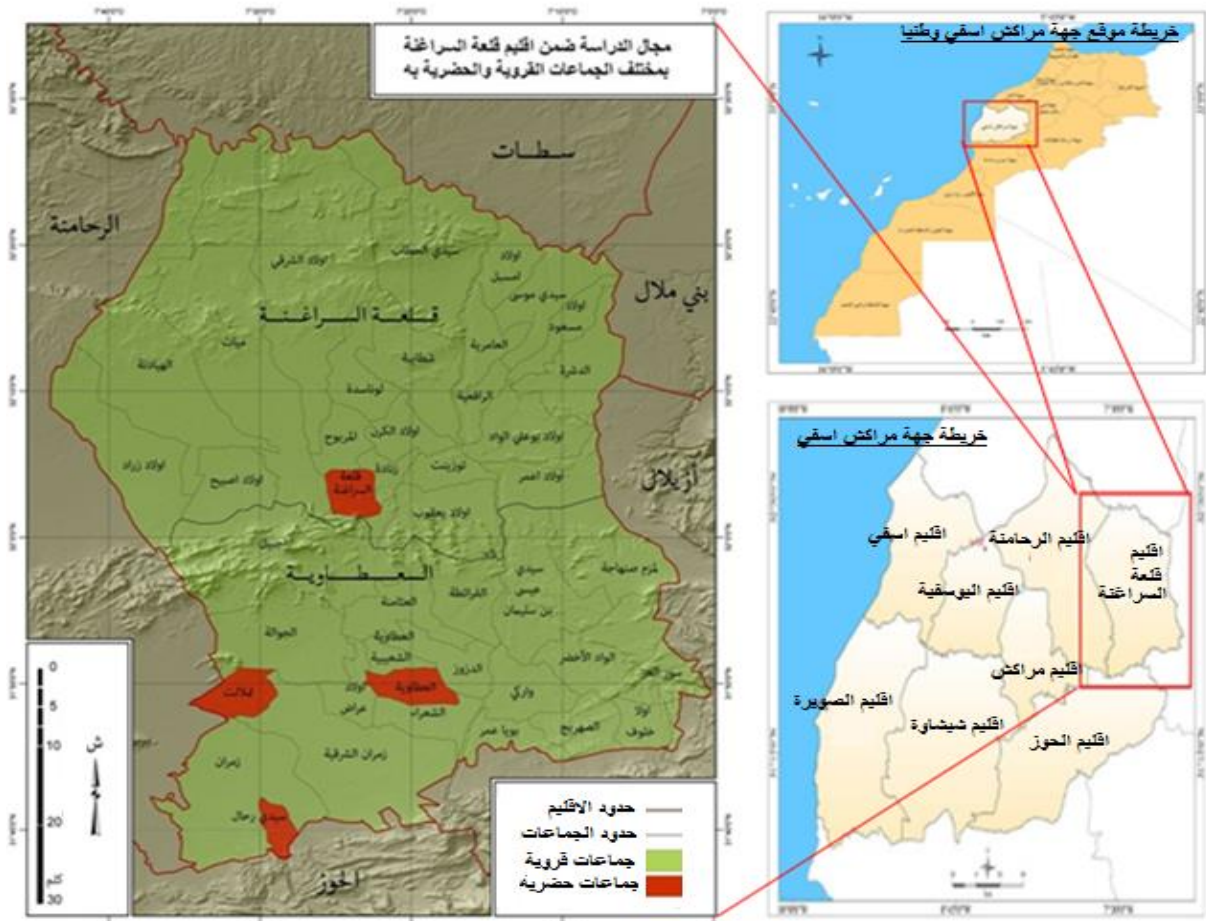
التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي تحت عنوان " عام لا مثيل له" الجزء الاول تحت عنوان " أزمة لا مثيل لها " 2020 ص 14

³⁸⁵ Noin,D, et al, « six milliards d'hommes « in,M,Borgini et autres, Hist, Geo,BEP,seconde,Hachette, Paris ;2001,p59

³⁸⁶PEGURIER jacques, « espaces urbains en formation dans le tensift.essai de sociologie regionale.SMER,Rabat,(1981) , p238.

عبد الصمد الزياتي- الدينامية السوسيوإقليمية بالجماعات الريفية المغربية بين رهانات الاعداد ومطلب التنمية الترابية (الجماعة الريفية 387 بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا- كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض-2015-2016. ص 105. - الدشرة نموذجاً)

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة



I تأثير جائحة كورونا على العائدات المالية للمهاجرين

أثرت جائحة كورونا على عائدات المهاجرين بسهل السراغنة بشكل كبير، ولعل العائدات المادية أهمها إذ تقلصت عمليات تحويل الأموال.

1.1. تعريف العائدات المالية

يقصد بالعائدات المالية كل الأموال التي يتحصل عليها المهاجر جراء عمله بدولة الاستقبال، وبالنسبة لغير الريحين يشار إلى هذا الدخل سنويا على أنه إيرادات إجمالية³⁸⁸ وعموما فالعائدات المالية تتخذ شكلين اثنين:

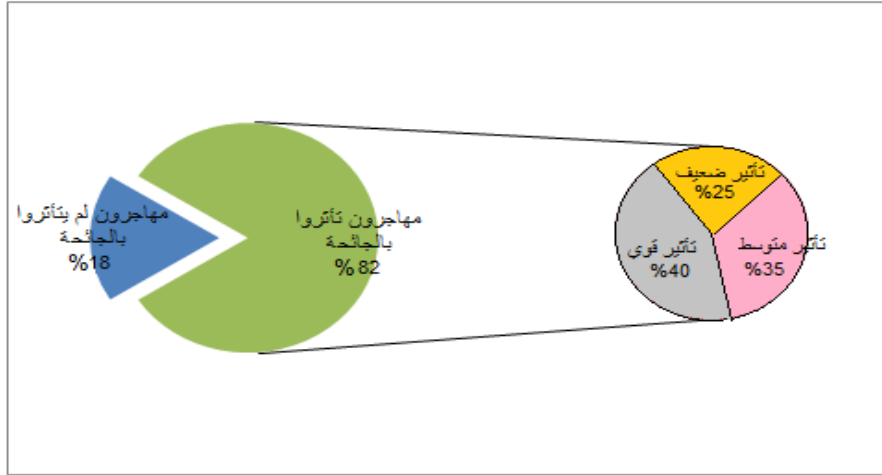
- الدخل المادي المباشر: وهو الأجر الذي يتقاضاه المهاجر مقابل عمله، سواء كان هذا العمل مع القطاع العام أو الخاص أو في شخص أو مؤسسة، أو نشاط مهني حر.
- الدخل المادي غير المباشر: وهي الأموال التي تدفعها صناديق التقاعد وصناديق التعويضات العائلية للمهاجر، في الدول التي تتبنى القوانين الحديثة للعمل. ويضم هذا النوع راتب التقاعد، والخدمات الاجتماعية والصحية، التي تقدمها الدولة في حالة البطالة.

³⁸⁸ Instructions for Form 990 and Form 990-EZ, Return of Organization Exempt From Income Tax and ..Short Form Return of Organization Exempt From Income Tax Under Section 501(c), 527, or 4947(a)(1) of the Internal Revenue Code (except black lung benefit trust or private foundation). US Department of the Treasury, Internal Revenue Service, 2006, p. 22

2.1. تأثير جائحة كورونا على الدخل السنوي للمهاجر

لا شك أن جائحة كورونا العالمية قد أثرت على المهاجرين خاصة على المستوى المادي، وقد طرحنا سؤالاً على عينة البحث: هل تأثر دخلك بعد جائحة كورونا التي تجتاح بلد الاستقبال؟ وفي حالة تأثر دخلك هل التأثر بشكل قوي أم متوسط أم ضعيف؟ فحصلنا على النتائج المبينة في المبيان الآتي:

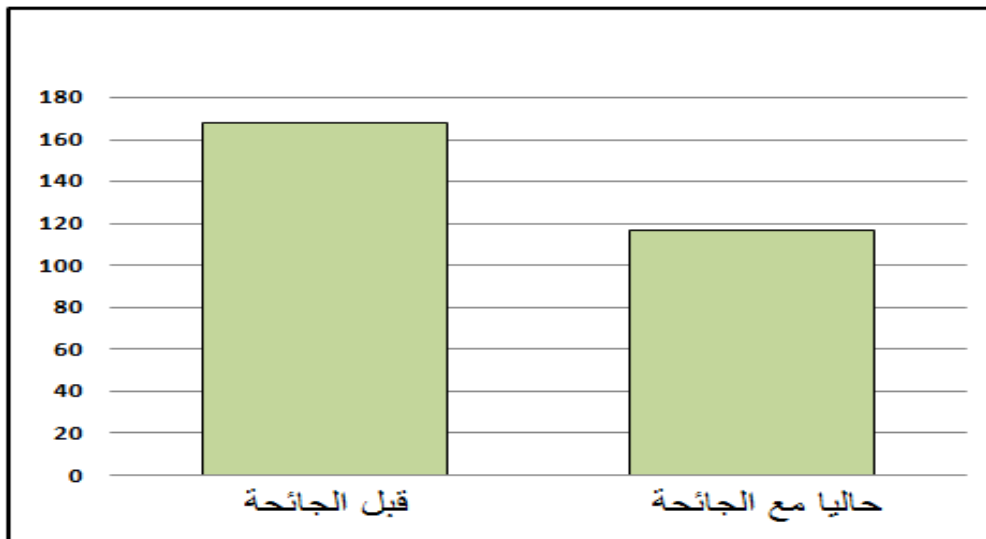
المبيان رقم 1: تأثر المهاجرين بجائحة كورونا



المصدر: العمل الميداني 2021

نلاحظ من خلال المبيان أن نسبة 82% من المهاجرين قد تأثر دخلهم بالجائحة، وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بأولئك الذين لم يتأثروا بها، وان نسب التأثر تختلف من ضعيفة إلى متوسطة، فقوية. فنسبة مهمة من المهاجرين قد تضرروا بشكل قوي بالجائحة، إذ يصل الأمر أحياناً إلى فقدان العمل بشكل نهائي وبالتالي فقدان الدخل. أما نسبة 35% فقد تراجع دخلهم بشكل متوسط، إذ لا زالوا يشتغلون في أرض الاستقبال، لكن بأجر منخفض مقارنة مع السابق، أو أصبحوا يشتغلون لفترات أقل منها قبل الجائحة. بينما تأثرت نسبة 25% من المهاجرين بشكل ضعيف، ويرجع ذلك إلى كون اغلب المهاجرين هم بالبلدان الأكثر تأثراً بالجائحة، كما أن نسبة كبيرة من هؤلاء، يشتغلون في قطاعات تضررت بشكل كبير من أزمة 2008، كقطاع البناء مثلاً. ومن الأسباب أيضاً تراجع الحوافز أو تراجع الساعات الإضافية التي كان المهاجر يلجأ إليها لتحسين دخله.

المبيان رقم 2: متوسط الدخل السنوي للمهاجرين بأرياف سهل السراغنة ب(الألف) درهم



المصدر: العمل الميداني 2021

وعموما يمكن القول إن الفئة الأكثر تضررا والأكثر استشعارا لآثار الجائحة، هي الغالب بين المهاجرين نظرا لما أصبحت تعانيه داخل المجتمعات الأوروبية، من فقر وبطالة. ويلخص المبيان رقم 2 تراجع متوسط الدخل السنوي للمهاجرين بسهل السراغنة، نتيجة الكساد الذي يعرفه الاقتصاد العالمي بشكل عام والأوروبي بشكل خاص. حيث يتبين أن متوسط الدخل السنوي للمهاجر السراغني، قد تراجع بشكل كبير. إذ انتقل من 167777 درهم قبل سنة 2020 إلى 116797 درهم بعد هذه السنة، أي خلال مرحلة جائحة كورونا.

3.1. تأثير جائحة كورونا على تحويلات المهاجرين

أدت جائحة كورونا إلى حدوث تأثيرات على تحويلات المهاجرين بسهل السراغنة، إذ تقلصت عمليات التحويل بشكل كبير.

1.3.1. تعريف التحويلات المالية

يقصد بالتحويلات تلك التدفقات المالية التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي أو يجلبها معه خلال عودته إلى وطنه. وتعتبر التحويلات المالية واحدة من أكبر التدفقات المالية إلى البلدان النامية، و تعد جزءا مهما من تدفقات رأس المال الدولية، خاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة للعمالة.³⁸⁹

وتبقى تحويلات المهاجرين أمر يكتنفه الغموض وصعوبة القياس، ذلك لعدم القدرة على ضبط مساراتها وتنوع هذه الأخيرة، حيث نجد أن هناك قنوات رسمية ظاهرة، وقنوات أخرى غير رسمية يصعب ضبطها. فتتمثل القنوات الرسمية في الأموال التي يرسلها المهاجر عن طريق الأبنك أو مؤسسات تحويل الأموال، أو الأموال التي يودعها المشغلون وصناديق التعويضات في حساب المهاجر أو أسرته ببلده الأصلي، وتشمل التقاعد والتعويضات والتكاليف الطبية.

أما القنوات غير الرسمية فلا يمكن ضبطها، ويصعب الحصول على إحصائيات بشأنها، وتشمل المبالغ التي يجلبها المهاجر معه نقدا حين عودته إلى أرض الوطن. أو التي يرسلها مع بعض الأشخاص، كما يمكن للمهاجر أن يقتني أغراضا أو يدفع فاتورة لشخص آخر من بلده الأصلي. على أن يودع هذا الأخير ذلك المبلغ في حساب المهاجر ببلده الأصلي بالعملة المحلية. وتتم هذه العملية حين لا يريد المهاجر تحويل أمواله نظرا لانخفاض قيمة الدرهم أمام الأورو. أو لأن تلك السلعة لا توجد بالبلد الأصلي للمهاجر.³⁹⁰ وبذلك لا تشكل تحويلات المهاجر الرسمية سوى جزءا من مجموع التحويلات.

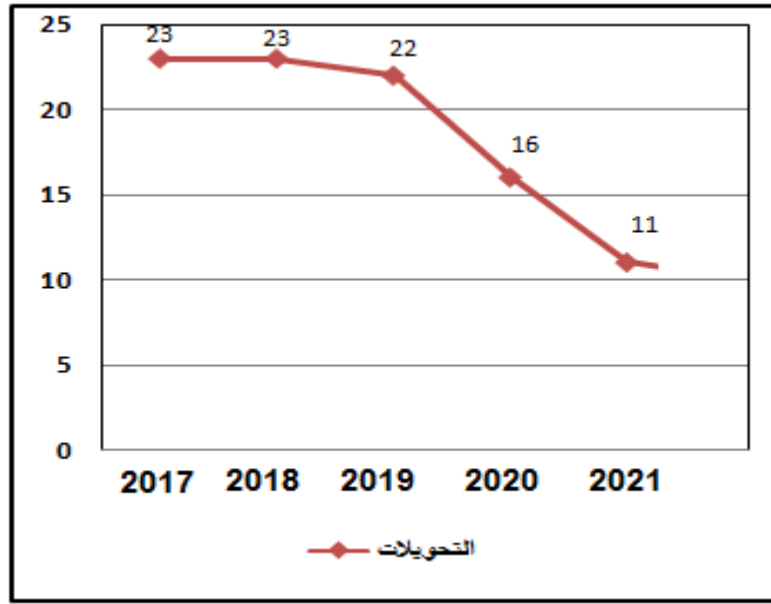
2.3.1. تأثير جائحة كورونا على تحويلات المهاجرين

بعد البحث الميداني تبين أن تحويلات المهاجرين بسهل السراغنة تراجعت بشكل كبير منذ انطلاق الجائحة وهذا ما نبينه من خلال المبيان رقم 3، حيث يتبين منه أن تحويلات المهاجرين بسهل السراغنة، قد عرفت تراجعا تدريجيا منذ سنة 2019 لتبلغ أدنى قيمة لها مطلع هذه السنة 2021. وهكذا انتقلت من 23 مليون درهم سنة 2017 إلى 11 مليون درهم مطلع هذه السنة (2021)، وهو أمر طبيعي مادامت مداخيل المهاجرين قد تراجعت بدورها.

³⁸⁹ Al-Assaf, Ghazi and Al-Malki, Abdullah M., Modelling the Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: The Case of Jordan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, issue 3, (2014), p. 514-526.

³⁹⁰ محمد الخشاني، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي"، الأمم المتحدة، بيروت، (2006)، ص 6-390.

المبيان رقم 3 : تحويلات المهاجرين بأرياف سهل السراغنة بمليون درهم



المصدر: مجموعة من وكالات تحويل الأموال بمختلف أرياف السهل 2021

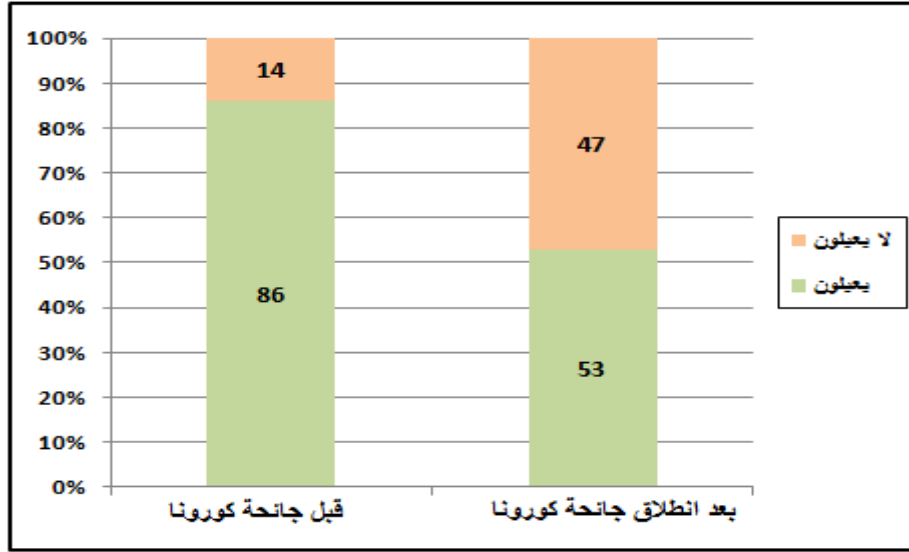
وتبقى تحويلات المهاجرين علامة على مدى الارتباط العاطفي للمهاجر ببلده الأصلي، إذ يميل إلى تحويل مدخراته التي تزيد كلما ضعف اندماجه ببلد الاستقبال، وتضعف في حالة ترسخ اندماجه. ويلاحظ أن الميل إلى تحويل المدخرات نحو البلد الأصلي قوي لدى المهاجرين من أسر فقيرة وكذا المتزوجين، وهذا يعزى إلى سلوك الادخار التقليدي وبساطة الاستهلاك، وأيضا ارتباطهم بأسرهم ومناطقهم الأصلية. بينما تضعف التحويلات لدى الشباب الميسورة عائلتهم لكونها في غنى عن ذلك، كما يزداد الادخار والتحويلات لدى المهاجرين في وضعية غير قانونية والمهاجرين الموسمين، فمنذ البداية يعتمد المهاجر إلى تحديد المبلغ المالي الذي يجب عليه ادخاره وتحويله إلى المغرب، ثم يخصص الباقي للاستهلاك.³⁹¹ وهو أسلوب يعاكس ما يقوم به مهاجرون آخرون، يتوجهون إلى الاستهلاك أولا ثم بعد ذلك يدخرون ما تبقى ويحولونه إلى الداخل. ومن خلال العمل الميداني رصدنا أن عددا غير هين من المهاجرين قد أضحوا يجدون صعوبة في ادخار الأموال أو تحويلها إلى المغرب، نظرا للأجور الهزيلة التي باتوا يتقاضونها بعد انطلاق الجائحة، أو لأنهم لا يشتغلون إلا لفترات معينة في السنة، وبالتالي فتلك الأجور لا تكفي إلا لتغطية المصاريف ببلد الاستقبال، وأحيانا قد لا تكفي حتى لذلك، وهو ما يجعل بعض الأسر تضطر إلى إرسال مبالغ مالية إلى أبنائها بالخارج حتى لا تتأزم الأوضاع عندهم، خاصة أولئك الذين يقيمون بشكل غير قانوني.

4.1. تأثير جائحة كورونا على المساعدات المادية الموجهة لإعالة الأسرة

تشكل الهجرة إلى الخارج خلاصا لعدد من الأسر من براثن الفقر والحاجة، إذ بمجرد وصول المهاجر إلى بلد الاستقبال وعمله هناك، يشرع بموافاة أسرته بمبلغ مالي بشكل دوري. لكن هل كل المهاجرين بسهل السراغنة يعيلون أسرا بالمغرب؟ أمام السؤال الذي طرحنا على عينة البحث: هل تعيل أشخاصا من عائدات الهجرة؟ حصلنا على النتائج التي يلخصها المبيان الآتي:

، (2007)، ص 13-، "الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا" اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا،³⁹¹

المبيان رقم4: إعالة المهاجرين لأسرهم بأرياف سهل السراغنة

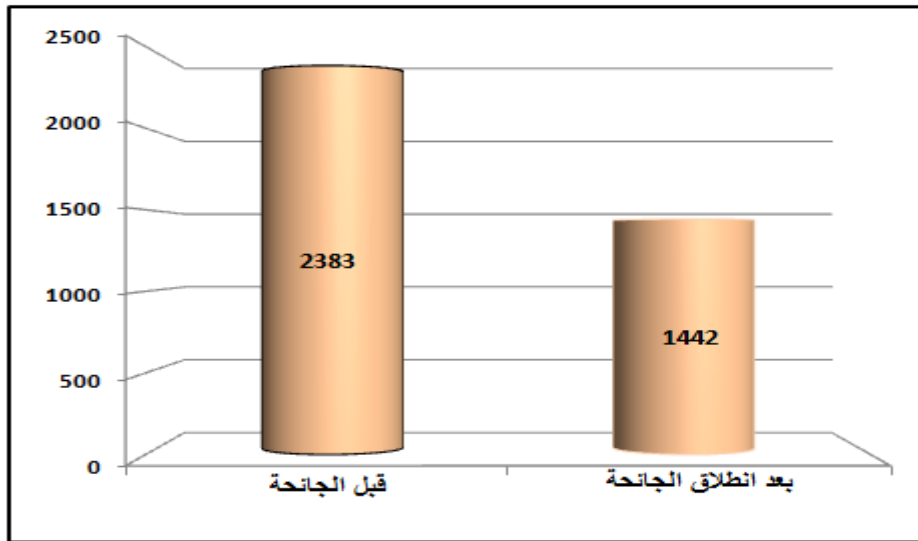


المصدر: العمل الميداني 2021

يتضح من خلال المبيان أن 86% من المهاجرين كانوا يعيلون أفراد أسرهم قبل الجائحة، خاصة أولئك المتزوجون أو الذين يعتبرون المعيلين الوحيدين لأسرهم، في حين لا يعيل 14% من المهاجرين أي شخص، بينما نجد أنه بعد تفشي الجائحة أكثر وظهور السلالات المتحورة، تقلصت نسبة المعيلين إلى 35%. وما يميز الأفراد المعالين أن غالبيتهم يستقرون بالمغرب، فيما يعيل بعض المهاجرين أفراد أسرهم المتواجدين رفقتهم بدول الاستقبال.

والنسب سالفه الذكر تتجسد الأهمية التي كانت ولا زالت تلعبها الهجرة الدولية بالنسبة لعدة أسر سرغينية، ذلك أن أسرا بأكملها تقف على ما يحوله واحد من أفرادها فقط بالخارج، في ظل حالة الفقر والبطالة التي تعرفها أرياف سهل. ويبلغ متوسط عدد الأفراد الذين يعالون من طرف المهاجرين بالخارج كمتوسط إلى 5 أفراد، أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ. وللإشارة فإن بعض المهاجرين حسب ما صرحوا به، يعيلون أفرادا بأوروبا والمغرب خاصة الزوجات والأبناء والوالدين، والغالبية العظمى من المهاجرين أكدوا أنهم يعيلون أشخاصا بالمغرب. وتراجع مداخيل المهاجرين وتحولاتهم إلى المغرب، يحيلنا إلى سؤال جوهري: هل تأثر متوسط مبلغ الإعالة الشهري الذي يرسله المهاجر بجائحة كورونا؟ بطرحنا هذا السؤال على المستجوبين حصلنا على النتائج التالية والتي نوردتها في المبيان الآتي:

المبيان رقم5: متوسط مبلغ الإعالة الشهري بالدرهم



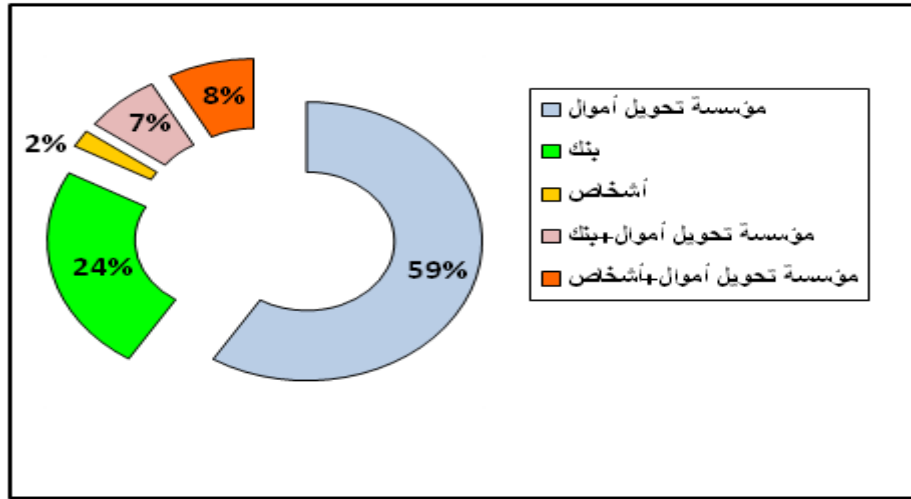
المصدر: العمل الميداني 2021

من خلال المبيان نلاحظ أن هناك تراجعاً في متوسط مبلغ الإعالة الشهري، الذي كان يبعث به المهاجر لأسرته، حيث انتقل من 2383 درهم قبل الجائحة، إلى 1442 درهم بعدها، وهذا يفسر ما توصلنا إليه سالفاً، من انخفاض دخل المهاجر. وبالتالي صار من الصعب أن يبعث بمبلغ مرتفع كالسابق، بل يكتفي بمبلغ أقل يسد رمق أفراد أسرته ويحفظ لهم كرامتهم، بينما يدبر ما تبقى من دخله مع حاجياته الشخصية.

5.1 قنوات تحويل الأموال إلى أرياف سهل السراغنة

قنوات تحويل الأموال أو الحوالة المصرفية أو تحويل الرصيد أيضاً هي وسيلة لتحويل الأموال إلكترونياً من شخص أو مؤسسة (كيان) إلى آخر. ويمكن إجراء التحويلات البنكية من حساب مصرفي إلى آخر أو عن طريق مكتب لنقل الأموال النقدية من شخص لآخر. والحوالات المصرفية غالباً ما تكون أنسب طريقة لتحويل الأموال بين المهاجرين السراغنة وأسرهم بالمغرب. وقد رصدنا خلال عملنا الميداني اختلافاً عند المهاجرين في الإقبال على قنوات تحويل الأموال إلى أسرهم نوردها في المبيان الآتي:

المبيان رقم 6: قنوات تحويل أموال المهاجرين بأرياف سهل السراغنة



المصدر: العمل الميداني 2021

نلاحظ من خلال المبيان أن 59% من المهاجرين يعتمدون في تحويل أموالهم على مؤسسات تحويل الأموال وحدها، و24% يقومون باستعمال الأبنك في ذلك، أما 2% من المهاجرين فيرسلون أموالهم بواسطة أشخاص، عند دخولهم إلى المغرب، بينما يستعين 7% بالأبنك ومؤسسات تحويل الأموال معاً، و8% بمؤسسات تحويل الأموال والأشخاص معاً كذلك. وما يبرر التباين بين قنوات تحويل الأموال هو الإيجابيات والسلبيات التي تنطوي عليها كل واحدة، كما سنبين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: إيجابيات وسلبيات قنوات تحويل الأموال

طرق التحويل	الإيجابيات	السلبيات
التحويلات البنكية	سرعة وأمان	تكلفة مرتفعة + التوفر على حساب بنكي + غير منتشرة بشكل كافي
مؤسسات تحويل الأموال	سرعة قصوى وأمان + البساطة + شبكة جد منتشرة	تكلفة مرتفعة
الأشخاص	البساطة + دون تكلفة + سرية	بطيئة + خطر الاختلاس أو التعرض للسرقة

نفسر أهمية الاعتماد على وكالات تحويل الأموال³⁹²، بسرعتها وأمانها وانتشارها في مختلف مناطق السهل، على عكس البنوك التي ترتفع تكلفة التحويل عبرها، كما تتطلب التوفر على حساب بنكي سواء بالنسبة للمهاجر أو الشخص الذي يريد التوصل بالتحويلات، وهو ما يخلق صعوبة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الذين لا يستطيعون فتح حسابات بنكية، لأنهم يقيمون بصفة غير قانونية.

ويضاف إلى ذلك أن المؤسسات البنكية لا تغطي كل مناطق السهل، دون نسيان عامل آخر لا يقل أهمية وهو قلة المعرفة بإمكانية تحويل الأموال عبر البنوك فالسائد أنها للادخار فقط. ولأن مؤسسات تحويل الأموال باتت من الأهمية بمكان، فقد وقعت عدة مؤسسات بنكية اتفاقيات تعاون معها، من قبيل ما تم توقيعه بين بريد المغرب والبنك الشعبي مع ويسترن يونيون ومونيغرام، وكذلك مجموعتنا التجاري وفا بنك والقرض الفلاحي مع ويسترن يونيون.

2. تأثير جائحة كورونا على العائدات العينية للمهاجرين واستثماراتهم

برز التأثير جليا على العائدات العينية للمهاجرين والتي شأنها شأن السلع والبضائع والمنتجات المختلفة التي تم الاحتراز منها كناقلة لعدوى الفيروس.

1.2. العائدات العينية

العائدات العينية هي كل العائدات غير النقدية التي يحملها المهاجر معه إلى بلده الأصلي، كالسيارات والأثاث والأجهزة المنزلية والالكترونية وكذا المجوهرات والأدوات... وتوجه العائدات العينية للاستعمال الخاص أو للبيع.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة قبيل الجائحة إقبال المهاجرين على جلب مختلف السلع والبضائع من دول الاستقبال، خاصة المستعملة منها، وما يميز هذه السلع أنها أصبحت موجهة للتجارة، بعدما كانت تخصص للاستعمال الذاتي.

وقد صرح عدد من المهاجرين الذين قابلناهم بالسوق الأسبوعي بمدينة قلعة السراغنة حيث أكبر تجمع للمهاجرين البائعين للسلع الأوروبية القديمة والمستعملة، أن السبب الذي جعلهم يقدمون على هذه التجارة، هو الأزمة الاقتصادية السابقة (لسنة 2008) التي أثرت على مداخيلهم، وأن الفئة التي تلجأ إلى ذلك بالأساس هي الفئة التي تضررت بشكل كبير. وقد أصبح العديد من المهاجرين يتنقلون بشكل دوري بين موطنهم وبلد الاستقبال بهدف جلب السلع وبيعها.

كما أن العديد من المهاجرين أصبحوا يتاجرون في السيارات، من خلال جلب سيارات من النوع الجيد وبيعها للسكان المحليين، أو سكان المدن الأخرى، ولعل أهم سوقين يشتهران بهذا النوع من التجارة، واللذان يقصدهما المهاجرون من كل أنحاء المغرب بمن فيهم مهاجرو السهل لبيع سياراتهم، هما: "سوق البروج الأسبوعي" المجاور للسهل من جهة الشمال وسوق "طورينو" بمدينة خريبكة، واللذان اكتسبا صيتا وطنيا. ونشير كذلك إلى سوق جديد بمدينة قلعة السراغنة رأى النور مؤخرا.

كما يلاحظ كذلك أن المهاجرين في الآونة الأخيرة قبيل الجائحة وقبلها الأزمة الاقتصادية، استبدلوا السيارات السياحية الصغيرة بسيارات نقل البضائع الكبيرة، والتي يعتمد عليها المهاجرون لنقل الأثاث والأجهزة من أوروبا، كما أن بعضهم بات يستعملها في النقل السري في المغرب.

وما تنسم به العائدات العينية أنها أصبحت باهظة الثمن لقلّة الإقبال على جلبها مخافة أن تكون حاملة للفيروس.

1 مؤسسات تحويل الأموال عبارة عن مؤسسات مالية غير بنكية، مرخص لها بالقيام بعمليات بنكية، شريطة أن لا يودع المال في حساب جاري، يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات. وأهمها ويسترن يونيون ومونيغرام.

الصورة رقم 1: سيارات لمهاجرين بالسوق الأسبوعي بقلعة السراغنة تستغل في جلب السلع من أوروبا



المصدر: العمل الميداني 14/04/2020

تلقى السلع التي يجلبها المهاجرون من أوروبا إقبالا من طرف السكان المحليين، وكذا بالمناطق المجاورة، بسبب ثمنها الذي يتناسب والإمكانيات المادية للزبون، وكذا بسبب جودتها والسمعة التي تتسم بها السلع الأجنبية حتى لو كانت مستعملة. ونظرا للإقبال المكثف للمهاجرين على جلب السلع والمواد المستعملة من أوروبا وبيعها في المغرب، فقد سبق و أعلنت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وذلك ابتداء من فاتح ماي 2014، انه يتعين على السيارات المحملة بالبضائع، التي في ملكية المهاجرين والأجانب، أن تستوفي الشروط التنظيمية المعمول بها في مجال الاستيراد. ومن جملة هذه الشروط التوفر على سجل تجاري، وتقديم تصريح مفصل وفاتورة بالبضائع المحملة، مع استيفاء المعايير الجاري بها العمل، كما أن نظام القبول المؤقت للسيارات الذي يستفيد منه المهاجرون والأجانب المقيمين بشكل مؤقت بالمغرب سيتغير، بحيث ستقلص مدة قبول سيران السيارات من 6 أشهر إلى 3 أشهر. انطلاقا من تاريخ تفعيل هذا القانون. وعموما فالمهاجر بتعرضه لظروف صعبة تكون مساهمته واندماجه أصعب، وإذا كانت الظروف الاقتصادية في صالحه ارتفعت نسبة التدفق بين البلدين المرسل والمستقبل وهذا من اثر الفروقات الهيكلية داخل بنية الاقتصاد لهذه الدول.³⁹³

من خلال هذه الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المغربية، يبدو أنها ترغب في الحد من غزو البضائع والمنتجات الأوروبية، التي يعتمد عليها المهاجرون المغاربة للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية السابقة وجائحة كورونا الحالية. لكن المهاجرين المغاربة لهم رأي آخر، إذ صرح العديد منهم، أن الدولة ("تنكرت لهم" على حد تعبيره) ، ففي الوقت الذي كانوا يزودون فيه خزينة الدولة بالملايير من العملة الصعبة كانوا يحضون بمختلف أشكال العناية، أما الآن فأصبح ينظر إليهم على أنهم مضررون بالاقتصاد الوطني ذلك أن الدولة ترغب في أن يأتي المهاجر بالعملة الصعبة وليس بالبضائع السهلة. وقد أصبح العديد من المهاجرين يعتمدون على جلب البضائع من أوروبا وبيعها في المغرب كمصدر وحيد للدخل بعد توالي الأزمات في بلاد المهجر.

³⁹³ Andrés solimano, « Globalization,History and international migration».workingpaper .(july 2004), n° 37.

الصورة رقم 2: بعض العائدات العينية للمهاجرين معروضة بالسوق الأسبوعي بقلعة السراغنة



المصدر: العمل الميداني 14/04/2020

2.2. استثمارات المهاجرين بسهولة بأرياف السراغنة

يهدف استثمار المهاجرين السراغنة إلى تحقيق العائد المادي أي الربح، والمحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع، كما يهدف استثمارهم إلى استمرارية الدخل وزيادته.

1.2.2. تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في أي نشاط اقتصادي، يعود بالمنفعة المادية المشروعة على المستثمر، كما يعرف بكونه توجيه الأموال والمدخرات لإقامة مشاريع اقتصادية، بهدف الحصول على الأرباح. ويقسم الاستثمار إلى نوعين:

- استثمار مباشر: وهو استخدام الأموال لإقامة مختلف المشاريع الاقتصادية الملموسة.
- استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر.

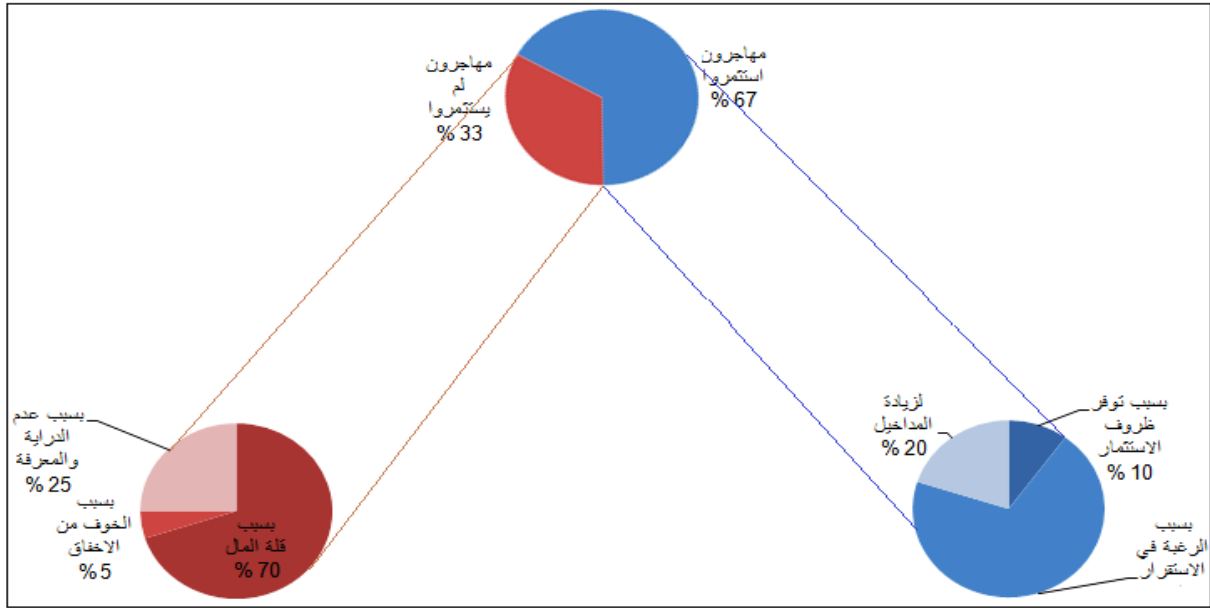
2.2.2. استثمارات المهاجرين السراغنة قبل الجائحة

يمثل الاستثمار في الموطن الأم، مؤشرا على مدى نجاح عملية الهجرة من عدمها، فالمهاجر الذي يغادر بلده، ويتجه صوب بلد آخر، يكون مدفوعا بالرغبة في جني بعض الأموال، التي تمكنه من تحسين ظروفه المعيشية، وفي نفس الوقت ادخار بعضها، وإعادة استثمارها عند عودته. إذ أن المهاجر مهما طال مقامه ببلد المهجر، يعلم يقينا انه سيعود يوما إلى وطنه، إما مكرها نتيجة فقدان دخله، أو ترحيله من طرف سلطات تلك الدولة، أو يعود طواعية مفضلا الإقامة في بلده. ومما لا شك فيه أن استثمارات المهاجرين بأوطانهم، تلعب دورا مهما في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعمل على خلق فرص الشغل لأبناء المنطقة، كما تسهم في التقليل من الفقر والتهمة. ناهيك عن كونها تخفف على الدولة بعض الضغط فيما يخص توفير فرص الشغل، والخدمات الاجتماعية، إذ غالبا ما يشارك المهاجرون في تنمية مناطق نشأتهم.

لكن هل كل الذين هاجروا من سهل السراغنة استثمروا فيه بعد عودتهم؟ جواب هذا السؤال يبرزه لنا المبيان رقم 7.

من خلال المبيان المذكور نستنتج أن 67% من المهاجرين، عمدوا إلى القيام باستثمارات بسهولة السراغنة، بينما 33% منهم لم يستثمروا في أي نشاط اقتصادي، وتفسر الفئة الأولى قيامها بهذه الاستثمارات بكونها ترغب في تحسين مداخيلها، كما أن عددا من المهاجرين يقيمون بعض المشاريع الاقتصادية لأفراد أسرهم خاصة الإخوة أو الوالدين، بغية التخفيف عن المهاجر من مصاريف الإعالة. كما أن مجموعة من المهاجرين صرحوا خلال ملء الاستمارة أنهم يعتبرون الهجرة بالنسبة إليهم مرحلة ظرفية فقط، وبالتالي فهم يقيمون ببعض الاستثمارات حتى يتسنى لهم توفير دخل بعد عودتهم بصفة نهائية.

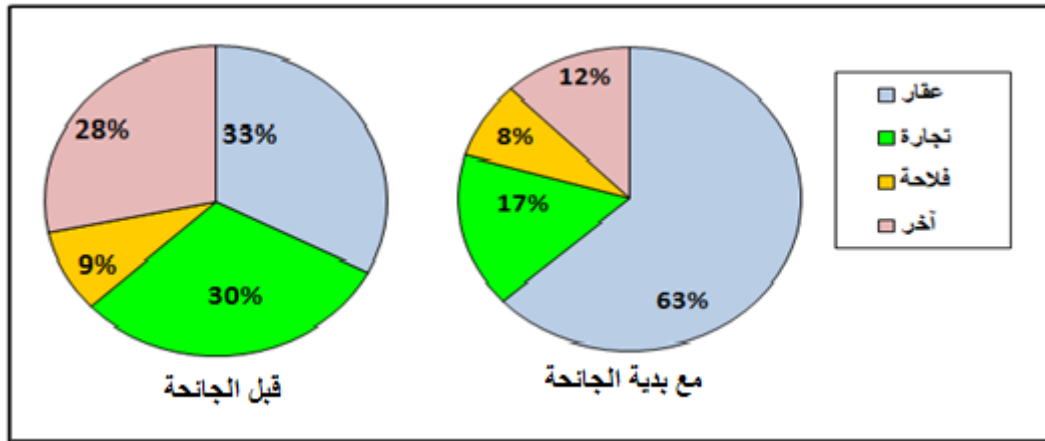
المبيان رقم 7: نسبة استثمار المهاجرين بأرياف سهل السراغنة



المصدر: العمل الميداني 2021

أما فيما يخص الفئة الثانية، فهي من المهاجرين الجدد الذين لم يجنوا ما يكفيهم للقيام بمشاريع، أو أنهم يفضلون اكتناز الأموال بالأبنك عوض استثمارها، إما لانعدام ثقافة الاستثمار لديهم، أو لأنهم في غنى عن ذلك ما داموا يوفرون مداخيل مهمة بأوروبا، كما أن هناك بعض المهاجرين الذين ينفقون كل عائداتهم، ولا يدخرون شيئا رغم قدم هجرتهم، ومنهم من يكتفي فقط بالسيارات الفارهة والحياة الباذخة. وعموما فبرصد الأسباب المصرحة مع المستجوبين تبين أن قلة أو وفرة المال وعدم الدراية أو الدراية بالمشاريع الاستثمارية كان سببا مفصليا في الاستثمار أو عدم الاستثمار. وبسؤال المستجوبين عن المجالات المفضلة لاستثمار أموالهم تبين الآتي:

المبيان رقم 8: مجالات استثمار المهاجرين بأرياف سهل السراغنة



المصدر: العمل الميداني 2021

نلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمارات في العقار بشكل كبير، إذ انتقلت من 33% قبل الجائحة إلى 63% بعدها، وبالمقابل انخفضت نسبة الاستثمارات في القطاع التجاري من 30% إلى 17% ونفس الأمر بالنسبة للاستثمارات الأخرى حيث تراجع من 28% إلى 12%، وقد انخفضت الاستثمارات الفلاحية انخفاضاً طفيفاً، إذ انتقلت من 9% إلى 8% كما كانت من ذي قبل.

بعد الجائحة نلاحظ أن نسبة 63% من المهاجرين يستثمرون عائداتهم المادية في قطاع العقار، سواء البقع الأرضية أو المنازل، فيقدم أغلب المهاجرين على الاستثمار في مجال العقار، بسبب الارتباط العاطفي الذي يربط المهاجر بوطنه الأم، إذ يضع نصب عينيه العودة إليه إما موسمياً أو نهائياً، وبالتالي فالحصول على مسكن يعتبر من الأولويات لديه. إذن فالعقار يشكل رمزا للاستقرار والأمن، بالدرجة الأولى لأولئك الذين يعيشون وضعاً صعباً بالمهجر، وهو ما يمكن ربطه بما تطرقنا إليه على مستوى الادخار والتحويلات.

خلاصة

من خلال هذا المقال اتضح لنا بالملحوس، أن المهاجرين السراغنة تضرروا بتداعيات جائحة كورونا شأنهم في ذلك شأن المهاجرين المغاربة، وما يميز هذا الضرر أنه أصاب جل المهاجرين وبشكل متفاوت، إذ انخفضت الأجور وفقد البعض دخله بشكل كلي، كما أن هذا الأمر أثر بدوره على التكافل الاجتماعي بين ساكنة السهل، فقد ضعفت إعالة الأسر عند العديد من المهاجرين.

وبدورها انخفضت تحويلات المهاجرين نحو الوطن، وبالمقابل ارتفعت نسبة الاستثمار بالسهل، على عكس ما كان معمولاً به قبل الجائحة، فقد صار المهاجر بحاجة إلى إقامة بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر له دخلاً قاراً، فالجائحة بقدر ما أثرت في عائدات المهاجرين أثرت كذلك على الحالة الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم. وشكل تكيفهم مع الواقع الجديد.

المراجع

- محمد لزعر وأيمن فلاق، (2012)، "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا"، ندوة الهجرة والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سائيس .
- عبد الصمد الزباني-الدينامية السوسيوإقليمية بالجماعات الريفية المغربية بين رهانات الإعداد ومطلب التنمية الترابية (الجماعة الريفية الدشرة نموذجاً) - بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا - كلية الآداب، جامعة القاضي عياض. 2016.
- محمد الخشاني، (2006)، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي"، الأمم المتحدة، بيروت -تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا، "الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا" (2007).
- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي تحت عنوان "عام لا مثيل له" الجزء الأول تحت عنوان "أزمة لا مثيل لها" 2020 .
- Abdelajid sahnouni » methodologie pour l etude de la migration internationale dans la plaine du haouz oriental, en « methodes de recherche dans le monde rural marocain coordination mosa kerzazi et mohamed ait hamza serie : colloques et seminaires n°113, 2004.
- Noin, D, et al, « six milliards d'hommes » in, M, Borgini et autres, Hist, Geo, BEP, seconde, Hachette, Paris ;2001.
- PEGURIER jacques,(1981), « espaces urbains en formation dans le tensift.essai de sociologie régionale, SMER, Rabat.
- Instructions for Form 990 and Form 990-EZ, Return of Organization Exempt From Income Tax and .Short Form Return of Organization Exempt From Income Tax Under Section 501(c), 527, or 4947(a)(1) of the Internal Revenue Code(except black lung benefit trust or private foundation). US Department of the Treasury, Internal Revenue Service,2006.
- Al-Assaf, Ghazi and Al-Malki, Abdullah M., Modelling the Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: The Case of Jordan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, issue 3, (2014).
- Andrés solimano, « Globalization, History and international migration», workingpaper , (july 2004)n° 37.

البعد الاقتصادي والتنموي للهجرة الدولية: دراسة المجال الساحلي المتوسطي حالة: أمجاو- تزاغين (الريف الشرقي)

محمد القلوشي، إسماعيل بوكلبة: طالبان باحثان بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

الحسن بلغيثري: أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

فريق البحث: تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتديبير المجال.

belrhitri2@yahoo.fr / elkallouchimohamed@gmail.com

ملخص

تشكل الهجرة الدولية موضوعا خصبا في البحث الجغرافي إلى جانب المواضيع المجالية الأخرى التي تتناولها الجغرافية بحيث تعتبر هاجسا وتحديا حقيقيا أمام الدول النامية خصوصا مع التزايد المستمر لأعداد المهاجرين إلى الضفة الشمالية خاصة في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق يعتبر الريف الشرقي المغربي بصفة عامة والمجال الساحلي أمجاو- تزاغين بصفة خاصة من أبرز المجالات المغربية التي عرفت هجرة دولية مكثفة نحو الديار الأوروبية منذ أواخر القرن 20، ويتناول هذا المقال العلمي كرونولوجيا الهجرة الدولية بالمجال المدروس ودورها في التحولات السوسيو- اقتصادية وتحقيق التنمية الترابية انطلاقا من بعض الدراسات و المعطيات التي حصلنا عليها من العمل الميداني.

الكلمات المفاتيح: الهجرة الدولية - المجال الساحلي - التنمية الترابية - التحولات السوسيواقتصادية.

Summary:

International migration constitutes a fertile topic in geographical research, in addition to the other field topics that are dealt with by geography. it is considered a real concern and a challenge for developing countries, especially with the continuous increase in the number of immigrants to the northern bank, especially in recent years. In this context, the eastern Moroccan countryside in general and the coastal area Amjao-Tzaghin in particular is considered one of the most prominent Moroccan fields that have known intense international migration towards European lands since the end of the 20th century. This scientific article deals with the chronology of international migration in the studied field and its role in socio-economic transformations and the achievement of territorial development based on some studies and some of the data we obtained from work Field.

Key words: international migration - the coastal domain - territorial development - socio-economic transformations.

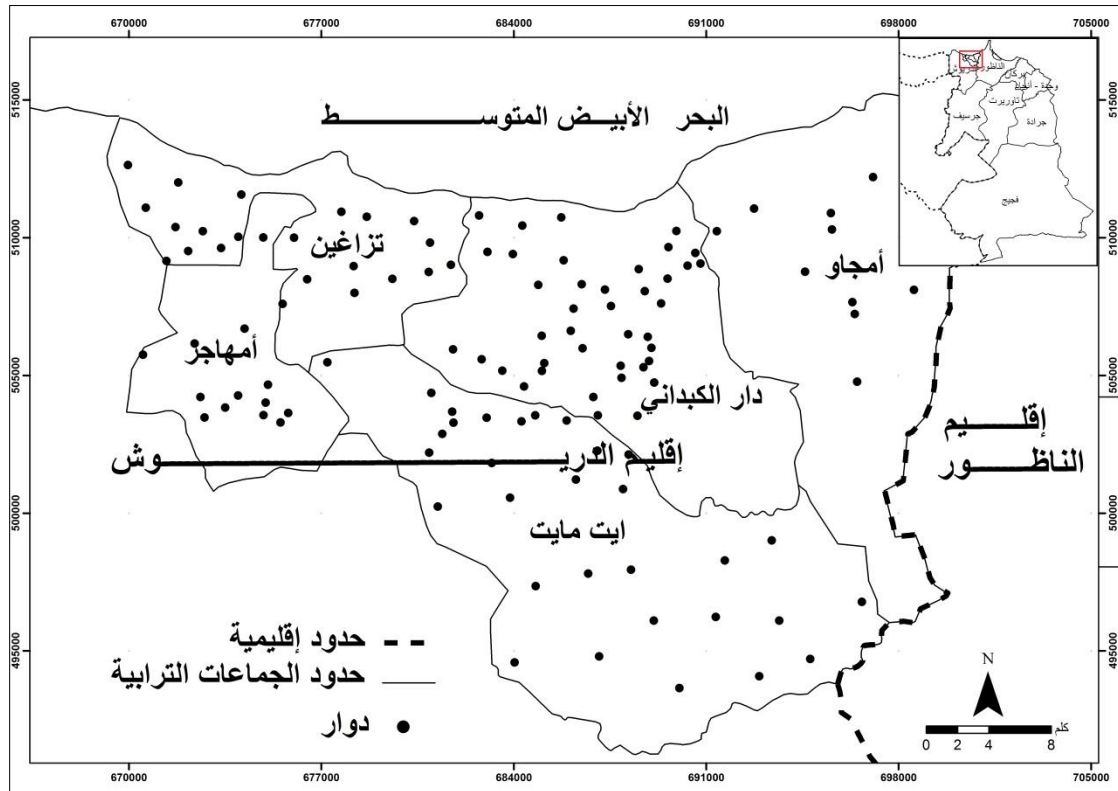
مقدمة

تشكل الهجرة الدولية أحد أهم مواضيع البحث الجغرافي إلى جانب المواضيع المجالية الأخرى التي تتناولها الجغرافية بحيث تعتبر هاجسا وتحديا حقيقيا أمام الدول النامية خصوصا مع التزايد المستمر لأعداد المهاجرين إلى الضفة الشمالية خاصة في السنوات الأخيرة. وفي السياق ذاته تشكل تحويلات المهاجرين المتعلقة بالهجرة الدولية موردا مهما ورافدا من روافد الاقتصاد المحلي بالمجال الساحلي أمجاو- تزاغين، والركيزة الأساسية التي تضمن استمرارية الأسرة داخل هذه المجالات المتضرسة العطوبة، كما تحافظ على التوازنات بأرياف وحواضر المنطقة. إنها المساهم الفعال في التحولات المجالية، الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجال والمجتمع الريفيين، حيث تلعب الهجرة الدولية وعائتها دورا مهما ومحوريا في تنشيط الاقتصاد المحلي.

1. الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

يقع المجال الساحلي أمجاو- تزاغين في أقصى الشمال الشرقي للتراب الوطني ما بين خطي طول $3^{\circ} 10'$ و $3^{\circ} 32'$ غرب خط غرينتش وخطي عرض 35° و $35^{\circ} 13'$ شمال خط الاستواء. يمتد على طول حوالي 32 كلم وهو بذلك ينتهي إلى المجال المتوسطي. يحده البحر الأبيض المتوسط شمالا، وكتلة تفرسيت جنوبا، كما أنه يشرف على حوض الكرت، أما شرقا فيفصله عن إقليم الناظور واد كرت وغربا حوض بودينار الذي يخترقه واد مهم وهو واد أمقران. أما من الناحية الإدارية فينتهي مجال الدراسة الذي يتضمن خمس جماعات ترابية (أمجاو ودار الكبداني وتزاغين وأمهاجر وايت مايت) إلى إقليم الدريوش الذي يحده من الشرق إقليم الناظور ومن الغرب والجنوب تحده مجموعة من الجماعات الترابية التابعة لإقليم الدريوش³⁹⁴. كما يحتل المجال الساحلي موقعا استراتيجيا مهما لانفتاحه على البحر الأبيض المتوسط، ويعتبر مجال انتقالا بين إقليمين الناظور والحسيمة.

خريطة رقم 1: موقع مجال الدراسة ضمن إطاره الإقليمي والجهوي



المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015

2. منهجية وأدوات العمل

يمكن تلخيص منهجية العمل المتبعة لإنجاز هذا المقال في ثلاث خطوات أساسية:

- الاطلاع على مجموعة من المقالات والأبحاث التي عالجت الموضوع في شموليته، حيث فرضت علينا الدراسة اتباع المنهج الاستنباطي الذي ينتقل من العام إلى الخاص كما تم توظيف المنهج الوصفي من خلال تحديد مجالات الزوج ومجالات الاستقطاب مع تفسير أسباب وعوامل الظاهرة كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي لتعزيز الدراسة بمعطيات رقمية توضح تطور الظاهرة وانعكاساتها المجالية.
- العمل الميداني: من خلال توزيع استمارة (2.5% / 30 ألف نسمة) ميدانية على المهاجرين والسكان المحليين لرصد العلاقة القائمة بين الهجرة الدولية والتحويلات السوسيو اقتصادية بمجال الدراسة.

³⁹⁴ - غربا نجد جماعة تليلت، وجنوبا نجد كل من جماعة وردانة وبنطيب وامطالسة

- تحليل المعطيات ومعالجة المادة العلمية الخامة المحصل عليها باستعمال أدوات تقنية وجغرافية متنوعة (ArcGis ,Excel).

3. كرونولوجيا الهجرة الدولية بمنطقة الريف الشرقي.

تعتبر منطقة الريف عامة ومن بينها الريف الشرقي بالخصوص إحدى المناطق القديمة لانطلاق تيارات هجرية مهمة سواء في اتجاه الداخل أو الخارج: الغرب الجزائري إلى حدود الستينيات، ثم أوروبا الغربية فيما بعد. فإن الأسباب اختلفت من مرحلة إلى أخرى، وارتبطت بالتحويلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي شهدتها المنطقة منذ بداية القرن العشرين بالإضافة إلى الأسباب المعروفة، كالكتافة السكانية المرتفعة ومحدودية الموارد الطبيعية وتردد فترات الجفاف... فإذا ما اعتمدنا على بعض الكتابات التي تهتم المغرب كمرجعية فإن ذلك سيمكننا من ملاحظة وجود حركة هجرية سابقة على بداية القرن العشرين. لكن هذه الحركة ليس لها أية علاقة بتلك التي شهدها المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912. إذ أن قبل القرن التاسع عشر كانت هناك حركة هجرية داخلية، فالمؤرخ عبد الله العروي يؤكد على وجود هجرة في القرن التاسع عشر ناجمة بالأساس عن تردي المحاصيل الزراعية، التي أدت إلى أزمة 1878 و1882م مثلاً، فإن 64000 مغربياً قد هاجر نحو الجزائر للعمل في ضيعات المعمرين الفرنسيين³⁹⁵. وعلى غرار باقي أقاليم الريف، عرفت الجماعات المدروسة عدة موجات من الهجرة تعززت عقب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تقسيم موجات الهجرة إلى عدة فترات:

- تعود أولى التنقلات من الجماعات المدروسة إلى بداية القرن 17، لقد تطوع الريفيون من أجل تحرير مدن الريف الغربي وقدر عدد المهاجرين الذين استقروا فيما بعد بطنجة ما بين 300 و2000 مهاجراً، ينتمي أغلبهم لقبائل تمسمان وقلعية وايت سعيد وايت توزين وامطالسة³⁹⁶. هذا بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، فحسب دافيد هارت فإن أكثر من 70% من سكان طنجة من أصول ريفية.
- تعود هجرة الريفيين نحو الجزائر إلى بداية القرن 19، إذ انتقل أهل الريف للاشتغال في ضيعات المعمرين الفرنسيين الذين وجدوا في الريف الشرقي احتياطا هاما لليد العاملة، وساعد على ذلك ما عرفه الريف خلال هذه الفترة من توالي المجاعات. ففي 18 نوفمبر من سنة 1852 استولى الإسبان على مركب للسلع في ملكية القلعين، كان في اتجاه وهران، حيث كان يتجه أفراد من هذه القبيلة لكراء سواعدهم للمعمرين خلال فترات الحصاد³⁹⁷. ويمكن القول إن العلاقة كانت متينة ما بين وهران ومجموعة من المناطق الساحلية من ضمنها قبيلة ايت سعيد.
- يشير Bossard " بأنه في نهاية القرن 19 كانت توجد بأريزو بالجزائر قبيلة بطيوية التي كان بها 1200 ساكن من أصل ريفي، وبالضبط من قبيلة ايت سعيد المجاورة لقبيلة تمسمان، التي يحتمل أنها هاجرت خلال القرن 18³⁹⁸. وفي سنة 1895 أشار مولييراس في كتابه المغرب المجهول إلى ما يعزز هذه الفكرة بقوله: " يمكن أن تراهم (سكان الريف) كل سنة بعمالتنا خلال موسم الحصاد أو جني الكروم، وكانت وهران تستقبل أكثر من 20000 مهاجراً قادمين للبحث عن العمل لدى المعمرين وبحثاً عن هذا المعدن الثمين النادر في الريف..."³⁹⁹.

³⁹⁵ عبد الخلقي محمد (2004). التحولات الاجتماعية والقيمية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في علم الاجتماع الحضري، شعبة الفلسفة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس ص 6.

³⁹⁶ - Bossard R. (1979), Un espace de migration, les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador, Maroc), Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier

³⁹⁷ Duveyrier H. (1887), « La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée, le Rif », Paris, B.G.H.D. p.142

³⁹⁸ - Bossard R. (1979), Un espace de migration, les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador, Maroc), Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier. P52

³⁹⁹ -Moulieras A. (1895), Le Maroc inconnu, volume 1, Paris, Challamel . p71

اتسعت الهجرة نحو الجزائر بشكل أكثر خلال النصف الأول من ق 20، خاصة عندما تم إنشاء خط بحري يربط مليبية بوهران، حيث كانت مليبية تتوفر على ميناء ضخم منذ 1892م، ولم تقتصر الهجرة نحو الجزائر على مناطق الريف فقط، بل امتدت إلى باقي الجهات المغربية، ووصل عدد المغاربة الذين كانوا يهاجرون إلى الجزائر إلى حوالي 80000 مهاجرا، وبلغ عدد الريفيين الذين هاجروا عبر ميناء مليبية سنة 1908 إلى 70000 مهاجرا، وتزايدت الهجرة بحدة بعد سيطرة إسبانيا على الريف، حيث كان لتوقف هجرة الإسبان نحو الجزائر وقع كبير على سياسة الهجرة الإسبانية في منطقة نفوذها، وذلك بتوجيه نداءات إلى العمال الإسبان الذين كانوا يشتغلون في الجزائر للالتحاق بمنطقة الريف من أجل خلق مستوطنات إسبانية كما زاد من حدة الهجرة ضعف الأجور التي كانت تدفعها إسبانيا للسكان المحليين، والتي كانت تتراوح ما بين 3 و5 بسيطات، في حين كانت تتراوح بالجزائر ما بين 12 و25 فرنكا⁴⁰⁰.

لم تساهم الهجرة نحو الجزائر في إحداث تحولات كبيرة في المجتمع الريفي ومن ضمنها المجال المدروس ولكن ساهمت بشكل أو بآخر في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المنطقة، نتيجة تعاقب سنوات الجفاف، وساهمت أيضا في التخفيف على الموارد الترابية، كما أنها وفرت موردا ماليا إضافيا كان الريفيون في أمس الحاجة إليه. " وكان مبلغ الأجرة المحصل عليها يتراوح ما بين 2 و3.50 فرنكا، وكان كل مهاجر يحول إلى الريف مبلغا يصل إلى 0.50 فرنكا يوميا، وهذا ما يعادل خلال تلك الفترة 14 كلف من الشعير"⁴⁰¹. وبعد استقلال الجزائر توقفت الهجرة من الريف نحو هذا البلد لتتجه نحو دول أوروبا الغربية ابتداء من ستينيات القرن الماضي⁴⁰².

واستمرت الهجرة على هذا المنوال لكن هذه المرة في اتجاه دول أوروبا الغربية، ولا يمكن تفسير هذا الاستمرار إلا في إطار النموذج الكلاسيكي الذي يرجع بشكل مطلق العوامل الموضوعية للهجرة إلى الثنائية القائمة على مجال طارد ومجال جاذب (*Push out / Pull up*) وهذا النموذج ما هو إلا نتاج للتقسيم الدولي للعمل، وهكذا فابتداء من الستينيات من القرن الماضي تزايدت وتيرة الهجرة المغربية نحو أوروبا الغربية بشكل سريع وأخذت طابعا مؤسستيا. وفي هذا الإطار سعت الدول الأوروبية إلى عقد اتفاقية ثنائية مع المغرب، تحدد بموجبها شروط وقطاعات العمل والإقامة في هذه الدول. ومباشرة بعد ذلك عملت الدول الأوروبية على فتح مكتب لها في المغرب لاختيار العمال المرشحين للهجرة في عين المكان⁴⁰³.

عموما عرفت المنطقة هجرة قديمة بحثا عن ظروف عمل وعيش أحسن وأفضل من ما هي عليه بمجالها خصوصا في ظل تزايد فترات الجفاف وانعكاساتها السلبية على الفلاحة وضعف البنية التحتية وصعوبة الولوج للخدمات الأساسية...كلها عوامل اجتمعت في قالب واحد أفرز لنا في نهاية المطاف هجرة مكثفة وإفراغ كبير لبوادي المنطقة. المدروسة

4. عائدات الهجرة الدولية وأهميتها في تحريك الاقتصاد المحلي

عرفت التحويلات المرتبطة بالهجرة الدولية تطورا مهما في السنوات الأخيرة بشكل مواز مع تطور تيارات الهجرة. وقد فاقت تحويلات المهاجرين عائدات الفلاحة والفوسفاط والسياحة وهي بذلك تعد موردا رئيسيا من موارد الدولة...⁴⁰⁴. وشكلت

⁴⁰⁰ -Milliot L. (1934), « L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie », in Bulletin Economique du Maro p315

⁴⁰¹ -EL Ouariachi K.M. (1981), Le Rif oriental, transformation sociale et réalités urbaines, Thèse de doctorat de 3ème cycle en sociologie, E.H.E.S.S., Paris. P. 81 مقال منشور (2010) نقلا عن الحسين بوظليب

⁴⁰² - الحسين بوظليب (2010) الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ص 65.

⁴⁰³ - Belgandouz A. (1987), « L'émigration des travailleurs marocains », in Grande Encyclopédie du Maroc, Rabat. p. 37-64

نقلا عن الحسين بوظليب (2010) مرجع سابق ص65

⁴⁰⁴ - صالح منير (1996)- من لفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، دبلوم لنيل الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط ص 185.

علاقة الهجرة الدولية بالمجتمع والاقتصاد والمجال موضوعا للعديد من الدراسات على المستويين الدولي والوطني. وطرح في هذا الإطار إشكالية حول دور عائدات الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني والجهوي والمحلي. تلعب التحويلات المالية المرتبطة بالهجرة دورا أساسيا في إحداث تحولات ودينامية جديدة بمناطق الانطلاق، كما تعتبر موردا مهما يمكن تثمينه وتوجيهه لتنمية المنطقة وتحسين وضعية السكان السوسيواقتصادية. تعتبر الهجرة متنفسا اقتصاديا، ومورد ثمين ساهم في تحسين ظروف عيش العديد من الأسر الريفية سواء تعلق الأمر بالمهاجرين أنفسهم أو بأسرهم التي تتلقى الدعم من الخارج، وبفضلها تم التغلب على مجموعة من التحديات المرتبطة بالجانب المادي لبعض الأسر.

وهكذا نجد أن حوالي 70% من هذه المساعدة تكون عبارة عن مساعدة مالية تقدر ب1000 درهم فما فوق حسب عدد ووضعية كل مهاجر في ديار المهجر، بينما نسبة 15% من هذه العائدات تكون عبارة عن مساعدات تهم القطاع الفلاحي من أدوات وغيرها و15% المتبقية تكون عبارة عن مساعدات تشمل التجهيزات المنزلية (ثلاجات، أفران، أدوات المطبخ...). أما فيما يخص عدد المهاجرين وتوزيعهم على الدول الأوروبية، فإننا لم نتمكن من الحصول على المعلومات بخصوص هذه النقطة أولا لصعوبة إحصاء المهاجرين وغياب إحصاءات رسمية دقيقة لدى أغلب المؤسسات، ونظرا لضيق الوقت المخصص لإنجاز هذا العمل الذي لا يسمح لنا بتوزيع الاستثمارات على المهاجرين وتتبع مساهمهم ووجهاتهم المختلفة أثناء الهجرة من جهة ثانية. لكن سنعتمد على بعض الإحصاءات التي قدمها الباحث "الحسين بوظليب" في مقال له منشور حول الهجرة الدولية بالريف الشرقي "....أما على مستوى الريف الشرقي، فيستنتج من الإحصاء الأخير الذي قامت به السلطات المحلية سنة 2000، وإن كان لا يعكس الحجم الحقيقي لعدد المهاجرين على المستوى المحلي، فإنه يبقى مع ذلك المصدر الوحيد لمعرفة توزيع المهاجرين المحليين في العالم، بحيث يلاحظ الاستقرار القوي للمهاجرين المحليين في دول أوروبا الغربية بنسبة 99.2% في حين لا يوجد خارج أوروبا إلا نسبة ضعيفة من المهاجرين، ويلاحظ تنوع كبير على مستوى دول الاستقرار في أوروبا، وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى بحوالي 15000 مهاجرا، وهولندا في المرتبة الثانية بعدد يصل إلى 11000 مهاجرا، ثم بلجيكا بحوالي 8000 مهاجرا، وألمانيا بحوالي 1957 مهاجرا وإسبانيا ب 909 مهاجرا، بينما لا تضم الدول الإسكندنافية وإيطاليا إلا عددا محدودا من المهاجرين المحليين"⁴⁰⁵.

5. استثمارات المهاجرين الريفيين في القطاعات الاقتصادية بالمنطقة

تنوع استثمارات المهاجرين الذين لازالوا على اتصال بمجالهم بين الاستثمار في قطاع البناء والتجارة والخدمات والفلاحة بحيث أن نسبة كبيرة من المهاجرين الريفيين بعد قضاءهم لمدة تزيد عن بضعة سنوات في ديار المهجر يتبادر إلى ذهنهم فكرة الاستثمار داخل مجالهم، وهي خاصية لا تنطبق فقط على مجالنا وإنما على منطقة الريف ككل. عموما سنقدم صورة عامة عن نوع المشاريع التي يرغب المهاجرين الاستثمار فيها انطلاقا من الاستثمار الميدانية الموجهة للسكنة المحلية والمعينة الميدانية المباشرة.

في الميدان الفلاحي: إن استثمارات المهاجرين في هذا القطاع تظل جد ضعيفة ونادرا ما تتجاوز مساعدة أفراد العائلة في اقتناء بعض اللوازم الفلاحية كالجرار أو أدوات التسميد وجني الثمار... حسب نتائج الاستثمار الميدانية فإن رغبة المهاجر الساحلي في الاستثمار بالقطاع الفلاحي لم تتجاوز نسبة 16% ويعود السبب في نظرهم إلى كون الفلاحة مشروع غير مربح ومكلف ماديا خصوصا مع توالي فترات الجفاف وارتفاع تكاليف اليد العاملة التي ترفض الاشتغال في الضيعات الفلاحية بنفس الأجر الذي كان سابقا (ما بين 80 و100 درهم/لليوم الواحد).

في الميدان التجاري: يتخذ الاستثمار في ميدان التجارة والخدمات أشكال متعددة، فغالبا ما يركز حول خلق بنية تجارية وخدماتية متنوعة: محلات تجارية عصرية، مقاهي، مطاعم، فنادق، تهم مختلف المواد والخدمات التي يحتاجها السكان

المحليين، وتأتي تجارة المواد الغذائية في المرتبة الأولى من حيث استثمارات المهاجرين في القطاع التجاري⁴⁰⁶. فأتثناء العمل الميداني تضح أن عدد كبير من المحلات التجارية والمقاهي المجهزة بطرق عصرية تعود لملاكين مهاجرين. بحيث غالبا ما يوظفون أحد من أفراد عائلاتهم يتكلف بتسيير المشروع مقابل أجر معين يتم الاتفاق عنه بالتراضي بين الطرفين. عموما أكدت الاستثمارة الميدانية عن رغبة حوالي 13% من الفئة المستجوبة في الاستثمار بقطاع التجارة والخدمات.

إن سيطرة المواد الغذائية على مجموع الاستثمارات الخاصة بالمهاجرين بالريف الشرقي ومن ضمنه المجال الساحلي المدروس ليس عبثيا وإنما أملت ظروف متعلقة بالمهاجر وبنوع النشاط، فأغلب المهاجرين الذين استثمروا أموالهم في هذا النوع من التجارة هم مهاجرون عائدون بصفة نهائية ولا يتطلب هذا النوع رأسمالا مهما أو يدا عاملة. وغالبا ما ترتبط المحلات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية التي يملكها مهاجرون بمنزلهم، فبناء السكن في أغلب الأحيان بالمراكز الحضرية والقروية يصاحبه محلات تجارية في الطابق الأرضي، تستغل هذه المحلات للتجارة أو تترك فارغة، وقد طور معظم المهاجرين هذا النوع من التجارة خاصة في المراكز الحضرية بإنشاء أسواق ممتازة مصغرة لقيت إقبالا واسعا من طرف الزبناء لأنها توفر جميع المواد الغذائية التي يحتاجونها يتم اختيارها شأنها في ذلك شأن الأسواق الممتازة⁴⁰⁷. وهناك أنواع أخرى من التجارة يستثمر فيها المهاجرون بشكل ضعيف مثل بيع المواد الفلاحية ومواد البناء، وهذه المواد تمثل استثناء، حيث أنها تتطلب رأسمالا مهما وخبرة طويلة، إلا أن أغلب المهاجرين الذين استثمروا في هذه الأصناف هم من الذين أمضوا مدة طويلة في المهجر، وعادوا بصفة نهائية إلى المغرب⁴⁰⁸. وفي المقابل لم نلمس أي محاولة للاستثمار في الميدان الصناعي، نظرا لغياب الظروف الملائمة للاستثمار بالمنطقة بسبب عزلة هذه الأخيرة وكذلك ضعف البنيات التحتية للاستقبال، وبالتالي تكون النتيجة هي تحويل جزء من هذه المدخرات المالية لتمويل مشاريع بكبريات المدن المجاورة خاصة الحسيمة وطنجة.

في القطاع السياحي: يأتي القطاع السياحي بعد السكن في المرتبة الثانية من اهتمامات استثمار المهاجرين فحوالي 14% من المبحوثين أكدوا على رغبتهم في الاستثمار بهذا القطاع كون المجال الساحلي يتوفر على مؤهلات تشجع المستثمرين للقيام بمشاريع سياحية، كما أن إنشاء الطريق الساحلية المتوسطة ساهمت بشكل كبير في فك العزلة عن المنطقة وأعطت فرصة للمهاجرين للاستثمار بالمنطقة، وعلى العموم فإن اهتمام المهاجرين بالقطاع السياحي يكتسي أهمية بالغة لأن المنطقة تتوفر على مؤهلات طبيعية وساحلية جذابة.

الاستثمار في السكن: يحظى قطاع البناء بأهمية كبيرة ضمن اهتمامات المهاجرين، فأول تجليات الهجرة الدولية تظهر من خلال امتلاك مسكن جديد عصري مبني بالإسمنت المسلح لتجاوز المسكن التقليدي المبني عادة بالمواد المحلية (طين، حجارة، تبن). ويأخذ الاستثمار بقطاع البناء في بعض الأحيان مظهرا استعراضيا أو تفاخريا بمدى نجاح مشروعهم الهجروي، فالمهاجر يسعى دائما إلى الارتقاء الاجتماعي من خلال إنشاء مسكن يتوفر على مواصفات وتجهيزات معينة ليست في متناول الجميع. وتبين من خلال التحري الميداني أن رغبة الاستثمار بقطاع البناء لدى مهاجري المجال الساحلي بلغت 57% دون اعتبار عمليات الإصلاح والترميم. طبعا هذا التهاافت حول البناء أدى إلى ارتفاع الطلب على الأراضي المخصصة للبناء وبالتالي إلى مضاربة عقارية قوية بالمنطقة.

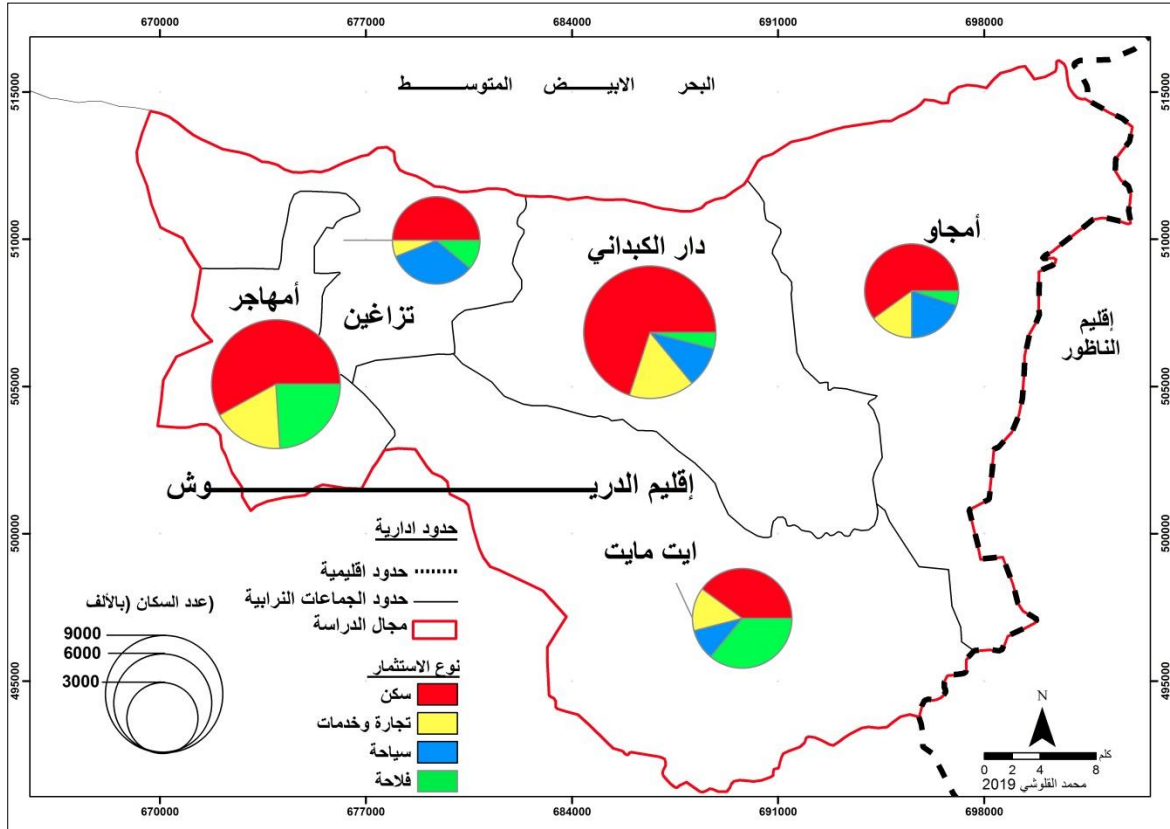
⁴⁰⁶ - HOPFINGER H.1998. "Polarisation reversal" migration internationale et développement régional. Le cas de la ville de Nador. Maroc du Nord-Est. In migration internationale entre le Maghreb et l'Europe. Actes du colloque marocco-allemand .publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de rabat. Série : colloque et séminaire. Imprimerie Anajah Al jadida. Rabat p 207.

⁴⁰⁷ - سمير الحجيوي (2017). الهجرة الدولية والدينامية المجالية بالجنوب الغربي للريف الشرقي (حالة قبيلة بني توزين) شهادة لنيل الماستر وجدة، ص 174.

⁴⁰⁸ - عبد الكريم أمزيان (2018). هشاشة الموارد الطبيعية ورهانات التنمية الترابية بجبال الريف الشرقي: "حالة بني توزين-تفرسيت"، بحث لنيل شهادة الماستر تخصص جغرافيا بشرية، وجدة، ص 153.

إن ضعف استثمارات المهاجرين المغاربة في القطاعات الإنتاجية دفع الدولة إلى إنشاء بنك العمل سنة 1989، وذلك لمساعدة وتمويل المشاريع الإنتاجية التي يقترحها المهاجرون، وقد بلغ عدد مشاريع المهاجرين التي مولها بنك العمل 346 مشروعاً بقيمة 2,8 مليار درهم إلى حدود 1996 ووفرت هذه المشاريع 9934 منصبا للشغل. ودائماً على المستوى الوطني يفضل المهاجرون الاستثمار في المقاولات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة كالصناعة الغذائية والنسيج والنجارة وقطاع الخدمات نظراً لإمكاناتهم المادية المحدودة، وقد حظي القطاع الصناعي بـ62% من مجموع استثمارات المهاجرين التي مولها بنك العمل سنة 1996⁴⁰⁹.

خريطة رقم 2: توزيع أهم قطاعات الاستثمار للمهاجرين بالمجال الساحلي



إن تأثير الهجرة الدولية على المجتمع الساحلي ومجاله لا يقبل أي نقاش سواء تعلق الأمر بالتأثير الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي. فعلاقة الهجرة الدولية بالقطاعات الاقتصادية قائمة رغم أنها تكون ضعيفة أو غير واضحة بالنسبة لبعض القطاعات.

6. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية على الساكنة المحلية

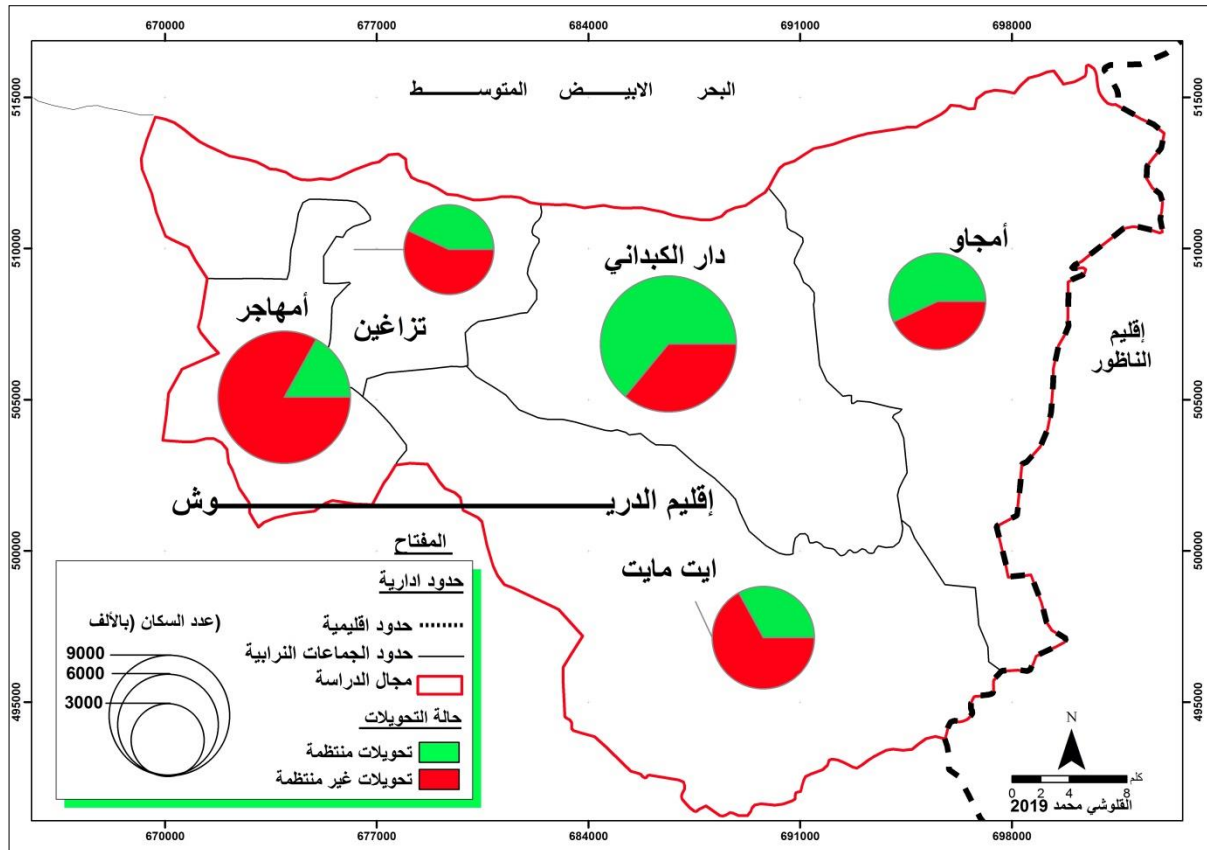
تجمع الدراسات المختلفة على كون العلاقات الاجتماعية أوثق في جهة الشرق عن باقي التراب الوطني، تجلت أساساً في المساعدات التي يقدمها الأفراد لأقربائهم والتي تلعب دوراً في ترسيخ العلاقات الاجتماعية، وتساهم بشكل فعال في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، تجلت في السماح لأفراد الأسر من السكن بالمجان، لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالهجرة

⁴⁰⁹ - حمجيق محمد (2001). الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس ص 166.

الدولية تزيد من تدعيم أو اصر العلاقات الاجتماعية بالمساعدة التي يبديها المهاجرون لذويهم حيث يخصصون لهم رصيذا شهريا⁴¹⁰.

أدت الهجرة الدولية القوية من الريف الشرقي عامة والمجال المدروس على نحو خاص إلى ارتباط العديد من العائلات بالمنطقة بشكل قوي بعائدات الهجرة الدولية، عوض الموارد والإمكانات الاقتصادية المحلية. وقد أثر هذا بشكل سلبي على عملية الإنتاج، حيث تحول المجتمع من مجتمع منتج إلى مجتمع استهلاكي واطكالي. أما فيما يخص التحويلات المالية رغم أهميتها فهي تبقى تحويلات غير منتظمة يمكن تفسيرها بعدة أسباب منها الوضعية المادية للمهاجر بديار المهجر ونوع العمل ودرجة القرابة للأسرة.

خريطة رقم 3: التحويلات المالية المقدمة من طرف المهاجرين لعائلاتهم



المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية 2019

لقد أظهرت نتائج الاستمارة الميدانية أن نسبة 57% من الفئة المستجوبة تتلقى تحويلات مالية غير منتظمة ويتعلق الأمر بالإرساليات التي يقدمها المهاجرون لأسرهم في مناسبة من المناسبات (الزواج، الأعياد، رمضان...) أو في المواسم الأخرى (الموسم الدراسي، الفلاحي...). بينما تتلقى نسبة 43% من المبحوثين تحويلات منتظمة غالبا ما يكون مصدرها فرد قريب جدا من رب الأسرة كالابن مثلا أو الأخ أو الأخت... كما أن هذه التحويلات خلقت تفاوتات اجتماعية صارخة بين الأسر المكونة للجماعة والدوار.

تعيش فئات المجتمع الريفي تناقضات واضحة بين مهاجرين لهم ثروات مهمة (مسكن فاخر، سيارة، رصيذ بنكي...) وفئات تعيش الفقر المدقع مما خلف لدى الفئة الأخيرة نوعا من الاضطراب النفسي والإحباط فأصبح المهاجر الوحيد الذي

⁴¹⁰ - المصطفى البيدي (2004). التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدن وصعوبات التنمية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة ص 319.

يتملكها هو الهجرة خاصة نحو الدول الأوروبية (هولاندا، ألمانيا، إسبانيا). وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة "الحريك"⁴¹¹ على نطاق واسع دون الاكتراث للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن هذا النوع من المغامرة، لكن الأخطر أن هذه الظاهرة لم تسلب عقول الشباب فقط، بل أيضا حتى كبار السن⁴¹² والصغار من مختلف الفئات (10 سنوات فما فوق) وهو ما يفسر عزوفهم عن الدراسة، أو التكوين ومحاولة النفور من مجتمعهم الريفي التقليدي الذي لم يضمن لهم العيش الكريم.

خاتمة

من خلال هذا التحليل المقتضب لدور الهجرة الدولية في تحقيق التنمية الترابية اتضح لنا أن عائدات المهاجرين تساهم بشكل كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأسر التي ترتبط بها بشكل مباشر، كما أنها ساهمت في خلق تحولات مهمة على مستوى المجال الترابي الذي نحن بصدد دراسته خاصة فيما يتعلق بالسكن ورغبة المهاجرين في الاستثمار في قطاعات عدة غير أن هذه الاستثمارات مقرونة بتوفر البنية التحتية والتجهيزات الأساسية. وفي المقابل أنتجت فوارق اجتماعية صارخة، بحيث أصبحت تحتل بذلك عائلات المهاجرين مكانة خاصة على المستوى المحلي بينما الفئة التي لم تتلقى أي دعم – أو أنه دعم هزيل غير كاف- فيبقى حلمها هو الهجرة الاضطرارية إلى الضفة الأخرى.

المراجع المعتمدة باللغة العربية.

- الحسين بوظليب (2010). الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ص ص 63-78
- محمد عبد الخلقي (2004). التحولات الاجتماعية والقيمية بالريف الشرقي، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في علم الاجتماع الحضري، شعبة الفلسفة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس.
- سمير الحجوي (2017). الهجرة الدولية والدينامية المجالية بالجنوب الغربي للريف الشرقي (حالة قبيلة بني توزين) شهادة لنيل الماستر وجدة. ص 216
- عبد الكريم أمزيان (2018). هشاشة الموارد الطبيعية ورهانات التنمية الترابية بجبال الريف الشرقي: "حالة بني توزين-تفرست"، بحث لنيل شهادة الماستر تخصص جغرافيا بشرية، وجدة. 170 ص
- محمد حمجيق (2001). الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. 559 ص
- المصطفى اليزيدي (2004). التنمية وإعداد المجال الحضري: الجهة الشرقية بين حداثة التمدن وصعوبات التنمية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة. 433 ص
- منير صالح (1996). من لفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق، دبلوم لنيل الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط. 185 ص

المراجع المعتمدة باللغة الفرنسية

- Bossard R. (1979), Un espace de migration, les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador, Maroc), Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier.
- Bossard R. (1979), Un espace de migration, les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador, Maroc), Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier
- Duveyrier H. (1887), « La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée, le Rif »,Paris, B.G.H.D.
- Hopfinger H.1998. "polarisation reversal" migration internationale et développement régional. Le cas de la ville de Nador. Maroc du Nord-Est. In migration internationale entre le Maghreb et l'Europe. Actes du colloque marocco-allemand

⁴¹¹ - أي الهجرة السرية في قوارب الموت أو عن طريق تزوير الفيزا.

⁴¹² - حسب استجواب لأحد أفراد دوار عين مسعودة البالغ من العمر 62 سنة اتضح أن الرغبة في الهجرة إلى أوروبا لم تقتصر فقط على الفئة الشابة وإنما تشمل أيضا كبار السن.



.Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat. Série: colloque et séminaire. Imprimerie Anajah Al jadida. Rabat

-Milliot L. (1934), « L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie », in Bulletin Economique du Maroc n° p.315

-Moulieras A. (1895), Le Maroc inconnu, volume 1, Paris, Challamel

الهجرة الدولية ودورها في إعادة تنظيم المجال بحوض كرت (شمال شرق المغرب)

The role of International emigration in the reorganization of space in the Kert Basin

(Northern East of Morocco)

عادل بوشال وبلال المنعيم: طالبان باحثان بسلك الدكتوراه تخصص الجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

عزي هرو: أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

bouchal.adil@gmail.com / azzihrou@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر حوض كرت (بالشمال الشرقي من المغرب) من المناطق المغربية التي عرفت ظاهرة الهجرة بشكل قوي خلال النصف الثاني من القرن 19م والقرن 20م، والتي كانت بدايتها نحو الجزائر للعمل في ضيعات الفرنسيين، لتتخذ هذه الهجرة منحى آخر نحو أوروبا بعد استقلال الجزائر، والتي تعززت بتوقيع اتفاقية حول اليد العاملة سنة 1963 بين المغرب وفرنسا، والتي كانت أحد العوامل التي زادت من نسبة المهاجرين المغاربة والريفيين على وجه الخصوص نحو أوروبا. وإذا كانت الهجرة تعبر في الأصل عن اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية والثقل السكاني بالمنطقة، فإنها أصبحت اليوم تعبر عن النجاح والتفوق الاجتماعي في ذهنية الإنسان الريفي، ولا شك أن جل الشباب، خصوصا المعطلين منهم، يفكرون في الهجرة، لا سيما وأن عددهم يزداد بشكل كبير خلال العقود الأخيرة بسبب غياب فرص الشغل والمؤسسات الاقتصادية المشغلة بحوض كرت. الأمر الذي يفسر تنامي هذه الظاهرة في العقود الأخيرة وما نجم عنها من تحولات مجالية وسوسيواقتصادية بالمنطقة.

وستتركز إشكالية هذه المداخلة حول الانعكاسات الراهنة للهجرة الدولية، من خلال رصد الدينامية المجالية والتحويلات السوسيواقتصادية والمجالية في البوادي والمراكز الحضرية بحوض كرت ودورها في إعادة تنظيم المجال.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة الدولية – الانعكاسات الراهنة للهجرة – الدينامية المجالية – التحويلات السوسيواقتصادية

Summary

Kert Basin in Northern East of Morocco is considered as one of the Moroccan areas that witnessed the phenomenon of emigration during the second half of 19th and 20th centuries. At the beginning, Algeria was the destination of many emigrants to work in the fields of the French. After the independence of Algeria, a huge number of emigrants from Morocco in general and Rif in particular geared towards Europe namely when Morocco and France signed a "Workforce Treaty" in 1963. In fact, though emigration designates in essence a disequilibrium between economic resources and dense population in this area, nowadays it has become a way of success and high social status in Rifians' mentality. Undoubtedly, young people, especially unoccupied, think about emigrating since their number increases day after day during the last decades due to the absence of job opportunities and establishments in the Basin of Kert. This accounts for the increase of this phenomenon in the last decades and the socio-economic and territorial transformations that result from it.

This intervention will focus on the current repercussions of international emigration through investigating territorial dynamics and the socioeconomic and

territorial transformations in rural and urban areas, and the role of International emigration in the reorganization of space in the Basin of Kert.

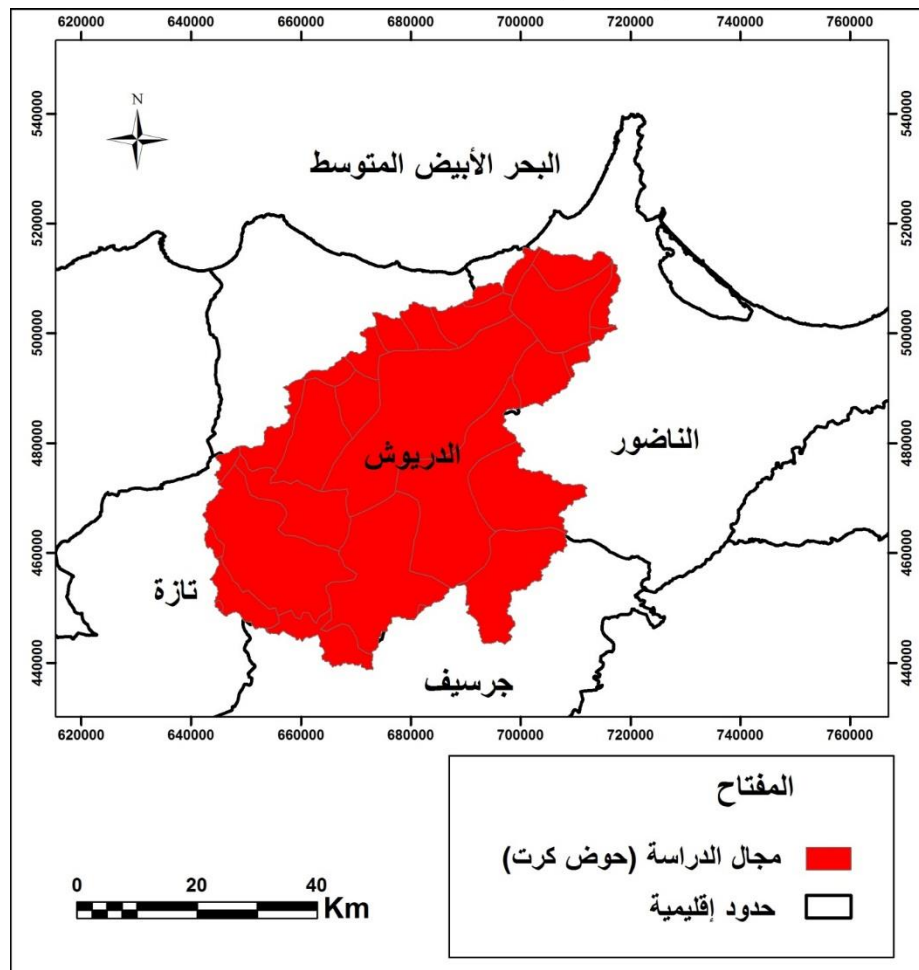
Key words:

International émigration - current répercussions of émigration - territorial dynamics - socioeconomic transformations

مقدمة

اندماج حوض كرت في الهجرة الدولية منذ النصف الثاني من القرن 19م. وقد كانت وجهتها الأولى نحو الجزائر للعمل في ضيعات المعمرين الفرنسيين، قبل أن تتجه نحو فرنسا وباقي بلدان أوروبا الغربية في وقت لاحق. وكان محركها الأساسي هو شح الموارد بمنطقة الريف الشرقي عموماً، قبل أن يصبح النجاح الاجتماعي عاملاً حاسماً في الإقبال على هذا الاختيار. وقد أدى تنامي حركة الهجرة إلى حدوث تحولات عميقة مجالياً واقتصادياً واجتماعياً في أرياف حوض كرت ومراكزها الحضرية على حد سواء.

الخريطة 1: خريطة مجال الدراسة (حوض كرت)



المصدر: التقسيم الإداري 2015

ويقع حوض كرت بالشمال الشرقي من المغرب، تحيط بالحوض مجموعة من السلاسل الجبلية (1200 إلى 1800 متر) ففي الغرب تمتد سلسلتي بني توزين وبني سعيد ومن الغرب كتلة الكيداني ويحد الحوض من الجنوب بجبال تيزي وسلي ومن الشمال بالبحر الأبيض المتوسط. وتصل مساحة حوض الكرت إلى 2710 كلم مربع ويستحوذ الجزء الأوسط والأعلى

من الحوض على 1500 كلم مربع من مساحته. أما من الناحية الإدارية، يقطع الحوض أربعة أقاليم إدارية هي إقاليم تازة، والدريوش، والناظور، وكريسيف، كما توضح الخريطة رقم 1.

1- الهجرة الدولية بحوض كرت (الأصول والأسباب والأشكال)

1-1- أصول الهجرة نحو الجزائر

اتخذت الهجرة الخارجية في بدايتها الأولى الطابع الموسمي، وذلك خلال مرحلة ما قبل الاستعمار والمرحلة الاستعمارية، نحو الجزائر للاشتغال كعمال فلاحيين في ضيعات المعمارين الفرنسيين، وارتبطت في تلك المراحل بعدة مشاكل واجهها السكان المحليون، كالجفاف الذي انعكس سلبا على المحاصيل الزراعية، إضافة إلى ارتفاع عدد السكان وتزايد الاحتياجات التي لا يستطيع هذا المجال تلبيتها، مما خلق نوعا من حالة عدم الاتزان بين الموارد الاقتصادية للمنطقة والحجم السكاني. فبالرغم من مزاولة الأسر لبعض الأنشطة الفلاحية من زراعة ورعي إلا أنها لم تكن تستجيب لحاجيات السكان، وكان لزاما عليهم البحث عن موارد أخرى عن طريق الهجرة. وكانت تمر هجرة سكان المنطقة عبر ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى من الدوار إلى غاية واد ملوية عبر الحافلات الإسبانية، ثم عبور ملوية بشكل سري بالنسبة لمن لا يتوفر على جواز السفر، اعتمادا على بعض السكان المحليين مقابل مبالغ مالية متفق عليها مسبقا، لتبدأ المرحلة الثانية بعد عبور ملوية وركوب الحافلات الإسبانية إلى غاية وجدة، ثم المرحلة الأخيرة من وجدة إلى المدن الجزائرية، كمدينة وهران، وهذه المرحلة تعتبر أصعب المحطات بالنسبة لمن لا يتوفرون على جواز السفر حيث كان يتم التنقل مشيا على الأقدام لمدة يومين، وما يرافق ذلك من مخاطر في الطريق.

وكانت الهجرة الموسمية نحو الجزائر متركزة أساسا في موسم الحصاد وخلال جني الكروم والأعمال المرتبطة به. وكان المهاجرون يعانون من عدة مشاكل، ظروف عمل صعبة وطول ساعات العمل وغياب السكن، وضعف الأجر... وهنا نستحضر شهادة أحد المهاجرين الذي انتقل من جماعة "اتسافت" إلى وهران، حيث يقول: "هاجرت إلى الجزائر في سن مبكرة، 16 سنة، وعند وصولنا إلى وهران لم نجد مأوى نلجأ إليه فاضطررنا للنوم في قنوات غير مستعملة لعدة أيام، وعند حصولنا على عمل في إحدى الضيعات، قمنا ببناء مسكن جدرانته من مكعبات التبن "البال"، وسقفه من أثواب بالية، أما الفراش فكان من الصناديق الفارغة المغطاة بالتبن... وبالنسبة للثمن وبحكم أنني كنت صغيرا في السن فكنت أتقاضى نصف أجر الكبار وأحيانا ثلثها (1,75 دينار مقابل 3,5 للكبار)، والعمل كان يبدأ مع بزوغ الفجر إلى غروب الشمس... وفي كثير من الأحيان كنا ننام بنفس ملابس العمل بسبب ضغط العمل والتعب والبرد القارس... وعند العودة كنا مهددين بسلب ما حصلنا عليه من أموال طويلة مدة العمل لأننا لم نكن نتوفر على جواز السفر، وكنا نعود عبر الغابات تجنبنا للجمارك الفرنسية ولقطاع الطرق... وهنا أتذكر سنة 1953 عند عودتنا من وهران ووصولنا إلى وجدة قامت الجمارك الفرنسية بسلب أموالنا التي جنيناها طيلة عشرة أشهر من العمل وتم إيداعنا في سجن لازاري". هذه الشهادة تلخص بشكل دقيق الظروف التي كانت تطبع الهجرة نحو الجزائر، ومدى التحديات المصاحبة لها بحثا عن موارد رزق إضافية لدى سكان المنطقة.

وبالرغم من أن هذه الهجرة لم تحدث تغيرات واضحة في المنطقة إلا أنها استطاعت أن تخفف من تأثيرات الجفاف التي كانت تعرفها المنطقة وتوفير مداخيل إضافية. وستبدأ الهجرة بالتراجع خلال حرب التحرير الجزائرية، لتتوقف بعد إغلاق الحدود بسبب حرب الرمال سنة 1963، وتغير اتجاهها نحو أوروبا.

1-2- تباين أسباب الهجرة الدولية بين الماضي والحاضر

كانت الهجرة الدولية في الماضي نتيجة طبيعية للأوضاع التي تعرفها المنطقة، إذ غالبا ما تفرضها الظروف المناخية الصعبة كالجفاف الذي يؤثر على النشاط الفلاحي الذي يشكل الدعامة الاقتصادية لأبناء قبائل كرت. فالهجرة خلال بداية القرن العشرين أملت الظروف الاقتصادية الصعبة، والنمو الديمغرافي مقابل إمكانيات اقتصادية محدودة، وصعوبة استغلال

المجال لدوافع طبيعية وأمنية، كما كان للأزمات الغذائية التي عرفتها المنطقة دورا كبيرا في تحريك مسلسل الهجرة الموسمية نحو الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين⁴¹³.

ومن العوامل التي ساهمت في الهجرة نحو الخارج هو حاجة الدول الأوروبية إلى اليد العاملة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتعويض اليد العاملة المفقودة خلال هذه الحرب. لكن المنطقة لن تعرف هجرة كبيرة نحو أوروبا إلا بعد ستينيات القرن العشرين، حيث ستسهل الاتفاقيات المنظمة للهجرة مع الدول الأوروبية انتقال أعداد هائلة من الساكنة نحو الخارج، بحثا عن موارد رزق جديدة. وكانت هذه الاتفاقيات تسعى إلى توفير اليد العاملة للقطاعات الاقتصادية الأوروبية التي تتطلب مجهودات بدنية أكثر منها فكرية كقطاع المناجم والفلاحة والبناء. فبعد أن عقدت بلجيكا اتفاقيات مع كل من اسبانيا وتركيا واليونان حول اليد العاملة منذ 1946، أبرمت كذلك اتفاقا مع المغرب سنة 1964، يرمي إلى توفير اليد العاملة لمناجم الفحم. فكل المهاجرين الذين وصلوا في تلك الفترة تم توجيههم للعمل في هذه المناجم⁴¹⁴. وكانت عملية الاختيار تخضع لمعايير انتقائية صارمة لكل مرشح للهجرة، كقوة البنية الجسدية وسن المترشح الذي يجب أن يتراوح ما بين 15 و35 سنة. وقد نتج عن هذه الاتفاقيات ارتفاع أعداد المهاجرين، وتنوع دول الاستقبال كألمانيا وهولندا وبلجيكا⁴¹⁵.

ومع مرور الوقت أصبحت عوامل الهجرة تخضع لعدة متغيرات تبعا للتحويلات التي طرأت على السلوك الاجتماعي ومتطلبات الحياة، فإذا كانت الهجرة في بداياتها تملها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها ساكنة المنطقة، فإنها اليوم أصبحت مرتبطة بعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية، خصوصا وأن فكرة الهجرة إلى الخارج أصبحت متجذرة لدى مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، وليست مقتصرة على فئة الشباب العاطل، فالهجرة لا تنطلق من الحاجة إلى ضروريات الحياة، بل تنبعث من الرغبة في تحسين جودة الحياة وبلوغ مستويات من الرفاهية. حيث تتأثر كل الفئات العمرية بمظاهر النجاح الاجتماعي التي يبديها سلوك المهاجرين من خلال امتلاك منازل وفيلات فاخرة وسيارات فاخرة...

وما يضاعف إقبال أبناء المنطقة على الهجرة هو غياب مؤسسات اقتصادية مشغلة داخل هذا المجال، فالعمل لدى شباب المنطقة يرتكز على بعض الأنشطة المستقلة كالتجارة، أو المياومة، لكن ما يسجل على هذه الأنشطة هو أنها لا ترقى لأن تلبي الحاجيات الأساسية، فالرواج التجاري ضعيف في مختلف المراكز الحضرية بحوض كرت، والمياومة تنسم بطابعها الظرفي، لا سيما وأنها تكون غالبا في مجال البناء الذي تراجع بشكل كبير بسبب التعقيدات العقارية والقانونية من جهة، وبسبب تغير اتجاهات الاستثمار لدى المهاجرين، حيث كانت عائدات الهجرة مركزة أساسا في ميدان البناء، لكن اليوم أصبح هناك توجه آخر لدى المهاجرين، حيث يقبلون بشكل كبير على شراء أو بناء السكن خارج المنطقة، بل خارج الريف كله، في المدن المغربية الأخرى أو من خلال امتلاك السكن داخل بلدان المهجر، مما يؤثر على فرص الشغل في الكثير من المهن المرتبطة بالبناء، ويبقى العديد من الأسر بدون مدخول قار، ولا خيار أمامها سوى البحث عن فرص للهجرة بطرق مختلفة شرعية وأحيانا غير شرعية.

1-3- أشكال الهجرة نحو الخارج

⁴¹³ - محمد حمجيق، 2002، الهجرة الدولية وآفاق التنمية بالريف الأوسط. أطروحة ليل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس. ص 21، ص 487

⁴¹⁴ - BOSSARD. R (1978), Mouvement migratoire dans le Rif oriental, le travail en Europe, aspect contemporain majeur des migrations dans la province de Nador, Th 3eme cycle, Montpellier, p 64, (341 pages).

⁴¹⁵ - الحسين بوظليب، 2005، أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيوإقليمية بالريف الشرقي، حالة حوض تمسمان وهوامشه، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس، ص 144-155، ص 435.

اختلفت أشكال الهجرة الخارجية من المنطقة تبعا للعلاقات المنظمة للهجرة بين بلدان الاستقبال والبلدان الأصلية وحسب تغيرات العرض والطلب على مستوى اليد العاملة، فقد اتخذت في البداية الطابع الموسمي نحو الجزائر، ثم الهجرة نحو أوروبا بعدة طرق، هجرة فردية للعمل في فرنسا على وجه الخصوص خلال مرحلة الاستعمار، ثم ستمثل بعد الاستقلال دولا أخرى كهولندا وبلجيكا وألمانيا... مما ساهم في انتقال أعداد هائلة من السكان نحو دول المهجر، إلى حدود أزمة 1974، حيث عملت هذه الدول على تقليص أعداد المهاجرين، لتظهر أشكال أخرى للهجرة كالتجمع العائلي والهجرة السرية.

وبعد سنة 1974 ستعرف الهجرة عدة تحولات إذ انتقلت من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة، ومن هجرة ذكورية إلى هجرة عائلية مختلفة، ولفهم هذا التحول يجب أن نستحضر الاتفاقية 143 للمنظمة العالمية للشغل، التي تحت الدول الأوروبية على تسهيل مهمة التجمع العائلي لكل العمال المهاجرين الذين يشتغلون فوق أراضيها بشكل قانوني⁴¹⁶، مما فتح المجال لانتقال عدد كبير من الأسر بواسطة التجمع العائلي من المنطقة. وأمام الصعوبات التي رافقت إغلاق الحدود في أواسط السبعينيات، أصبحت الهجرة السرية من أهم الحلول التي تم اللجوء إليها، ليعرف هذا النوع من الهجرة تطورات مع مرور الزمن، وقد كان لفرض فرنسا تأشيرة الدخول على المهاجرين المغاربة سنة 1991 دورا في تنامي هذه الظاهرة بشكل كبير⁴¹⁷، وكانت الهجرة السرية تتم بطرق مختلفة، إما من خلال الاختفاء في سيارات العائلة، أو تزوير جوازات السفر، أو عبر ركوب سفن الصيد وحافلات المسافرين... وتبقى الوسيلة الأكثر استعمالا هي ركوب القوارب المطاطية في اتجاه السواحل الإسبانية بحكم عامل القرب من التراب المغربي. وخلال العقد الأخير ظهر شكل جديد من الهجرة عبر ليبيا أو أراضي البلقان من تركيا واليونان في اتجاه أوروبا، حيث استطاع عدد كبير من شباب المنطقة الوصول إلى أوروبا عبر هذه الطرق، مستفيدين من التسهيلات التي كانت تقدم للاجئين الفارين من الاضطرابات التي تعرفها بعض الدول كسوريا وليبيا، فعن طريق تركيا هاجر الكثير من شباب المنطقة انطلاقا من مطار الناظور العروي. وذلك من خلال الحصول على تأشيرة سياحية إلى تركيا، ثم العبور إلى أوروبا وبالأخص نحو ألمانيا. وقد ارتفعت وتيرة الهجرة السرية بشكل كبير بعد ظهور احتجاجات الريف في سنة 2016، حيث تبين الأشرطة المصورة في وسائل التواصل الاجتماعي أعدادا كبيرة من شباب المنطقة وهم يركبون قوارب الموت، وفي غياب معطيات رسمية دقيقة حول حجم الهجرة السرية، حاولنا أن نتابع تطور هذه الظاهرة، حيث سجلنا منذ سنة 2017 إلى 2019 أكثر من 27 شريطا يوثق لهذه العملية عبر قوارب الموت، التي يبلغ عدد ركبها ما بين 8 إلى 23 شخصا، معظمهم ينحدرون من الريف، وآخرون من مختلف مناطق البلاد أو دول إفريقيا.

2- الانعكاسات الراهنة للهجرة الدولية على المجتمع الريفي بحوض كرت

2-1- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية

2-1-1- التضامن الاجتماعي والعائلي من خلال عائدات الهجرة

إذا كان المهاجر الأول للهجرة في المنطقة هو تحسين الظروف الشخصية والأسرية في البداية، فإنها حققت أكثر من ذلك واستطاعت عائداتها أن تساهم في تحسين المستوى المعيشي لدى العائلة الممتدة من خلال روابط التضامن والتأزر بين المهاجرين وعائلاتهم في المنطقة. ويظهر هذا التضامن بالخصوص في المناسبات التي تحتاج إلى مصاريف إضافية، كالزواج والأعياد والمرض والموت... وتتم إما بصيغة فردية أو جماعية حيث يتم تقاسم المبالغ المحولة بين المهاجرين عن طريق جمع الأموال في المهجر وإرسالها لإعانة من هم في حاجة إليها⁴¹⁸. واتجهت هذه الأعمال الاجتماعية إلى الانتظام في إطار جمعيات

⁴¹⁶ -الحسين بوظيلب، 2005، مرجع سابق، ص 172.

⁴¹⁷ -امحمد لزعر، حصيلة البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي حول المغرب قراءة في

الإشكاليات وفي المناهج، العدد 7، 2010، ص 91. ص 103

418 - الحسين بوظيلب، 2005، مرجع سابق، ص 287.

تشتغل في مجالات اجتماعية مختلفة (دعم الأرامل والأيتام، دعم المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، توفير السكن للمعوزين، توفير النقل المدرسي...)، وأحيانا يمتد عملها إلى التجهيز، كتعبيد الطرقات وبناء السواقي وتوفير الماء في بعض المناطق القروية. ويمكن القول أن الانتظام في إطار الجمعيات ليس إلا امتدادا للعمل الجماعي الذي ميز المنطقة منذ القديم في إطار ما كان يسمى بمؤسسة "اجماعة" لحل المشاكل على مستوى الدوار أو الجماعة⁴¹⁹.

2-1-2- الهجرة الدولية وتأثيرها على التحصيل الدراسي والشغل

إذا كانت الهجرة نحو أوروبا قد ساهمت في مراحلها الأولى على توفير إمكانيات متابعة الدراسة من خلال تحويلات المهاجرين لأبنائهم أو أبناء عائلاتهم، فإنها اليوم قد تؤثر سلبا على التحصيل الدراسي لدى فئة كبيرة من التلاميذ والطلبة. حيث أن الهجرة بعد أن أصبحت تقليدا أو ثقافة بنجاح المشروع الهجروي، أصبحت حلم كل كبير وصغير، فالملاحظ أن عددا كبيرا من التلاميذ والطلبة لا يهتمون بدراساتهم بقدر ما يفكرون في الهجرة نحو الضفة الأخرى ولو أنهم يتوفرون على كل السبل والإمكانيات، وأكثر من ذلك فهم يؤثرون على غيرهم من أصدقائهم الذين لا يدخرون سبيلا للبحث عن طريق للهجرة، قانونية كانت أم غير قانونية. وقد اتضح من خلال استبيان مبسط موجه لأربعة أقسام (180 تلميذا) من الثانوي التأهيلي يتراوح متوسط أعمارهم بين 17 و18 سنة، أن النسبة الأكبر (78%) من هذه الفئة تفكر في الهجرة، ومنهم من يفكر في الهجرة بطريقة غير شرعية، بل منهم من حاول الهجرة وفشل في ذلك، من خلال الوصول إلى مليلية واللجوء إلى بعض الخيريات والمكوث هناك حتى بلوغ سن 18 وتمكينهم من الحصول على أوراق الإقامة الإسبانية، أو الاختباء في البواخر التي تنطلق من مليلية نحو أوروبا. وهنا نستحضر تجربة عاشها تلميذ يدرس في الجذع المشترك، حيث قام بدخول مليلية، وانتظر وصول باخرة إسبانية ليتسلل إليها بواسطة حبل والاختباء داخلها إلى أن وصل إلى الأراضي الإسبانية، وبقائه متشردا في الشارع لمدة يومين ليقع بعدها في يد الشرطة ويتم إعادته إلى المغرب.

لعبت الهجرة الدولية لسكان المنطقة دورا مهما في تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع بشكل عام، وساهمت في انتقاله من مجتمع فلاحي خالص إلى مجال متعدد الأنشطة. فقد ساهمت عائدات الهجرة الدولية في تنشيط الاقتصاد المحلي، وارتفع عدد المشتغلين في قطاع التجارة بالخصوص، كما حسنت من طرق الاستغلال الفلاحي والرفع من المردودية. لكن بالرغم من كون الهجرة الدولية ساهمت في التخفيف من البطالة بهجرة الشباب نحو الخارج، إلا أنها أثرت بشكل كبير على عزوف من تبقى منهم عن العمل خاصة في القطاع الفلاحي الذي أصبح قطاعا غير مرغوب فيه نظرا لضعف الإنتاج ومنافسة المنتج القادم من مناطق أخرى من المغرب، إضافة إلى انعدام مناطق سقوية يمكن لها أن توفر منتوجا محليا. وهذه الوضعية لا تصادفها في الريف الشرقي فقط، بل نجدها أيضا في المناطق التي تعرف هجرة دولية مكثفة رغم غنى الموارد المحلية مثل منطقة تادلة التي تكثرت بها اليد العاملة الوافدة من مناطق أخرى أثناء مواسم الجني⁴²⁰. وبالنسبة لقطاع البناء الذي يعرف رواجاً مهماً فإنه يعتمد بشكل كبير على اليد العاملة غير المحلية، حيث يستقطب يدا عاملة من مناطق مغربية أخرى، نظرا لعزوف اليد العاملة المحلية عن العمل في هذا القطاع وانتظارهم لتحويلات أسرهم أو أقاربهم المقيمين بالخارج. فمعظم المقاولات التي تشتغل في مجال التجهيز والأشغال العمومية بالمنطقة (بناء المستشفيات، المدارس، الطرق...) لا تعتمد على اليد العاملة المحلية، نظرا لعدم إقبال الشباب المحلي على هذه الأعمال.

2-2- مجالات استثمار عائدات الهجرة بالمنطقة

رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الهجرة الدولية بالمنطقة إلا أنها لم ترق لأن تحدث استثمارات فلاحية وصناعية كبرى تستطيع امتصاص البطالة والتهميش بالمنطقة، وتساهم في الاقتصاد المحلي بشكل مباشر عن طريق الرفع

419 - نفسه، ص ص 289-290

420- منير صالح، الاندماج الحديث لسهل تادلة ضمن نسق الهجرة الدولية، مجلة جغرافية المغرب، ع 1 و 2 للسلسلة الجديدة، 1993، ص

ص: 26-3

من مستوى عيش الأسر بإحداث مناصب شغل وتثبيت السكان في مناطقهم، إلا أنها خلقت تحولات جذرية على المجتمع والاقتصاد على المستوى الفردي والأسري، حيث ساهمت في الرفع من مستوى عيش الأسر وتغيير نمط استهلاكها مما أثر بشكل مهم على الدينامية التجارية والخدمية بالمنطقة.

2-2-1- مجال السكن

على غرار مختلف مناطق الريف يخصص العمال المهاجرون محليا جزءا كبيرا من عائداتهم المالية إما لبناء أو شراء مسكن، سواء في الدوار الأصلي أو في مركز الجماعة أو في إحدى المدن المغربية أو حتى في أوروبا في بعض الحالات. وهذا الاهتمام بقطاع السكن والعقار بصفة عامة لا يمثل نزعة جديدة عند المهاجرين، بل ارتبط بالبدايات الأولى للهجرة، من خلال إصلاح المنازل القديمة أو بناء منازل جديدة في الدواوير. ويستهلك هذا القطاع مبالغ مالية مهمة، فالتكلفة المالية للمساكن لا تنزل عن 300 ألف درهم، ولو تم ذلك في الدوار وفي وضعية طبوغرافية أحيانا غير ملائمة، وبعيدا كذلك عن طرق المواصلات. وعموما إن عملية الانفاق المكثف في البناء لا يوازيه الاستغلال المستمر للمنزل، إذ غالبا ما تترك المنازل فارغة لا يستغلها المهاجرون إلا شهرا واحدا في السنة أو خلال سنتين أو أكثر من ذلك، أثناء عودتهم في العطلة الصيفية إلى المنطقة فقط. فقد اتضح من العمل الميداني بجماعة الدريوش أن نسبة كبيرة من المساكن فارغة، ففي حي الأمل الغربي تصل نسبة المساكن الفارغة إلى 40%، مما يوضح مدى اهتمام المهاجرين بالبناء، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الاستثمار لكونه لا يعود بالنفع على ساكنة المنطقة، مثل ما هو الحال بالنسبة للاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية، فإنه مكن من خلق فرص الشغل لفئة عريضة من أبناء المنطقة، ولا زال الأمر على ذلك النحو، رغم التراجع الذي أصبح يعرفه البناء خلال السنوات الأخيرة، بسبب التوجهات الجديدة لدى المهاجرين في هذا المجال، إذ أصبحت فئة عريضة من الشباب تقبل على شراء أو بناء السكن خارج المنطقة، إما في المدن القريبة كالناضور والحسيمة، أو في بعض المدن المغربية البعيدة كتطوان وطنجة ومكناس...

2-2-2- الفلاحة

إن الحديث عن القطاع الفلاحي بحوض كرت يجرنا إلى الحديث عن الظروف العامة المحيطة بهذا القطاع والإكراهات التي يعانها، ولعل قساوة الظروف الطبيعية وضيق المساحات الزراعية ومشكل الماء، كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في عزوف المهاجرين عن الاهتمام بالقطاع الفلاحي بشكل عام، خصوصا في المناطق الجبلية، لكن هذا لا ينفي وجود عدد من المشاريع الفلاحية بالمناطق السهلية، كسهل بوفرقوقوش الذي يضم مجموعة من الضيعات الفلاحية العصرية، والمخصصة لأنواع مختلفة من المنتوجات كالكروم والزيتون والخضر... والتي تعتمد على تقنيات عصرية متطورة. لكن رغم هذا تبقى المردودية ضعيفة نظرا للظروف المناخية الصعبة بالمنطقة، وسيادة الانحدارات ونوع التربة... مما يزيد من ارتفاع تكلفة المنتج. وبصفة عامة تبقى استغلاليات المهاجرين بالمنطقة غير ذات أهمية كبيرة، مما يعني أن النشاط الفلاحي عامة بجميع مكوناته لم يحظ باهتمام بالغ من طرف المهاجرين مثل ما حظي به قطاع العقار، نظرا للصعوبات التي تواجه المهاجرين كتعقد الإجراءات القانونية وغياب التحفيز... وعدم توفر المحيط العام على الشروط المثلى لإنشاء مشروع فلاحي متميز. كما أن هذا العزوف من طرف المهاجرين عن الاستثمار بالقطاع الفلاحي بمجال دراستنا لا يشكل استثناء بل هي خاصية ميزت معظم المهاجرين المغاربة بجميع الأحواض الهجرية بالمغرب رغم وجود بعضها في مناطق فلاحية كبرى، فحسب البحث الذي أجرته مجموعة الأبحاث والدراسات التطبيقية بالرباط حول انعكاسات الهجرة الدولية على إقليم الناظور وسهل تادلة، تبين أن 5% من المبحوثين قاموا باستثمار أموالهم في النشاط الفلاحي⁴²¹ وهو نفس ما توصل إليه بحث وطني

421 - REFASS M.1998. Les transferts des ressortissants marocains à l'étranger, essai d'évaluation à travers une étude localisée. In migration internationale entre le Maghreb et l'Europe les effets sur les pays de destination et d'origine. Actes du 4eme colloque Marocco-allemand rabat p 103

آخر حول المهاجرين المغاربة بأوروبا على المستوى الوطني سنة 2000، إذ تبين من خلال هذا البحث أن 7% فقط من المهاجرين قاموا باستثمار أموالهم في القطاع الفلاحي⁴²²، وفي الريف الأوسط كذلك لا تتجاوز استثمارات المهاجرين 1% في القطاع الفلاحي رغم وجود منطقة سقوية مهمة به⁴²³

2-2-3- التجارة

إن استثمار المهاجرين بالقطاع التجاري يرجع إلى انخفاض قيمة رأس المال الذي يتطلبه هذا القطاع وبساطة الإجراءات الإدارية، إضافة إلى ضمان ربح كاف ويتطلب يدا عاملة ليس من الضروري أن تكون مؤهلة، وقد تبين من البحث الميداني الذي تم على مستوى جماعات قبيلة بني توزين (تغطي هذه الجماعات جزءا مهما من مساحة الحوض) التزوع المتزايد للمهاجرين نحو الاستثمار بالقطاع الثالث بعد الإفراط في الاستثمار في قطاع السكن. وعلى هذا الأساس يأتي القطاع التجاري في المركز الأول، من حيث اهتمام المهاجرين المستثمرين بمنطقة بني توزين بنسبة 58% من مجموع المهاجرين الذين لديهم استثمار بهذه المنطقة⁴²⁴.

وتأتي تجارة المواد الغذائية في المرتبة الأولى من حيث استثمارات المهاجرين في القطاع التجاري، ويستثمر المهاجرون في هذا القطاع إما بشكل مباشر وخاصة المهاجرين العائدين بشكل نهائي من أوروبا أو بشكل غير مباشر عبر تمويل المشاريع لأحد الأقارب لمساعدته على الخروج من شبح البطالة. لقد تبين من بحث أجري على هذا المستوى بإقليم الناظور، وضم عينة تتكون من 350 مقابلا، أن 74% من هؤلاء تعود مصادر تمويل مشاريعهم إلى أموال الهجرة⁴²⁵. وهناك أنواع أخرى من التجارة يستثمر فيها المهاجرون بشكل ضعيف مثل بيع الملابس والحلي التي تأتي في المرتبة الثانية، وتعرف هذه المحلات رواجاً واسعاً خلال فصل، ويصاحب هذا الرواج ما تعرفه منطقة من حفلات ومناسبات عائلية مما يزيد من ارتفاع الإقبال على محلات الملابس والحلي. ثم هناك أيضا تجارة التجهيزات المنزلية والمواد الإلكترونية والمواد الفلاحية ومواد البناء، وهذه المواد تمثل استثناء، حيث أنها تتطلب رأسمالا مهما وخبرة طويلة.

لكن ما يلاحظ هو تراجع مساهمة المهاجرين في الرواج الاقتصادي الموسمي بالمنطقة، وهو ما استقيناه من عدة مقابلات مع أصحاب المحلات التجارية حول إقبال المهاجرين على المحلات التجارية بالمنطقة خلال فصل الصيف، وذلك بسبب تفضيل المهاجرين، خصوصا الأجيال الأخيرة، قضاء عطلةهم الصيفية في مدن أكثر جاذبية، كالسعيدية وتطوان والحسيمة، مما يؤثر على المداخيل الإقامتية التي من المفروض أن تبقى داخل تراب جماعات الحوض، مما يوضح التحول الذي أخذه مسار إنفاق عائدات الهجرة التي أصبحت توجه إلى مجالات خارجية، بل يفضل الكثير من المهاجرين قضاء عطلةهم في دول أخرى كتركيا وإسبانيا وفرنسا، وهنا يمكن أن نتساءل في ظل غياب بنيات تحتية ومرافق سياحية ترقى لتطلعات المهاجرين، كيف يمكن إقناع المهاجر بقضاء عطلته السنوية داخل منطقتهم؟

2-2-4- الصناعة والسياحة

422 - HAMDouch B. BERRADA A. et autres. 2000 les marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique. INSEA. Imprimerie el Maarif. Al Jadida- Rabat Maroc, p197

423 - محمد حمجيق، 2002، مرجع سابق، ص 160.

424 - سمير الحجوي (2017)، الهجرة الدولية ببني توزين، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، ص 170.

425 - Hopfinger H. 1998. " polarisation reversal " migration internationale et développement régional. Le cas de la ville de Nador. Maroc du Nord-Est. In migration internationale entre le Maghreb et l'Europe. Actes du colloque Marocco-allemand .publications de la faculté des lettres et des sciences humains de rabat. Série: colloque et séminaire. Imprimerie Anajah Al jadida. Rabat .p 207.

تتميز المنطقة بضعف وغياب الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي نظرا لمجموعة من التعقيدات كالمساطر الإدارية، وضعف البنيات التحتية، حتى أن بعض المشاريع تبدأ بالإنجاز إلا أن تعقد المساطر الإدارية وتماطل الإدارة تحول دون إتمامها، كما هو الشأن لدى مهاجر من الدريوش، حيث جهز مصنعا لتسويق المياه المعالجة المعلبة، وبعد شرائه لكل المستلزمات والتجهيزات وبلوغه المراحل النهائية من المشروع، لم تسلم له الرخصة النهائية، مما أفشل المشروع وجعله يكبد خسائر مالية مهمة. مما يجعل فئة عريضة من المهاجرين ينفرون من الاستثمار بالمنطقة، ويقومون بتحويلها إلى مناطق أخرى. هذا إضافة إلى عوامل أخرى كضعف مدخول المهاجرين مقارنة بما تحتاجه مثل هذه المشاريع الضخمة، وضعف التكوين في هذا المجال. وبالنسبة للصناعة فإن غياب المواد الأولية التي تشكل قاعدة العمل الصناعي بالمنطقة قد يكون عاملا مساهما في النفور من الاستثمار في هذا الميدان عكس بعض المناطق الأخرى كسلوان التي تعرف استثمارات مهمة في الصناعة. لكن هذا المعطى يغيب في مجال السياحة، حيث إن المنطقة تتوفر على مؤهلات سياحية مهمة يجب العمل على تثمينها، منها ما هو مادي كالمآثر التاريخية والغابات والجبال والعيون... وما هو غير مادي من خلال استثمار التراث المحلي الغني والمتنوع.

2-3- دور الهجرة الدولية في ظهور ونمو المراكز الحضرية بحوض كرت

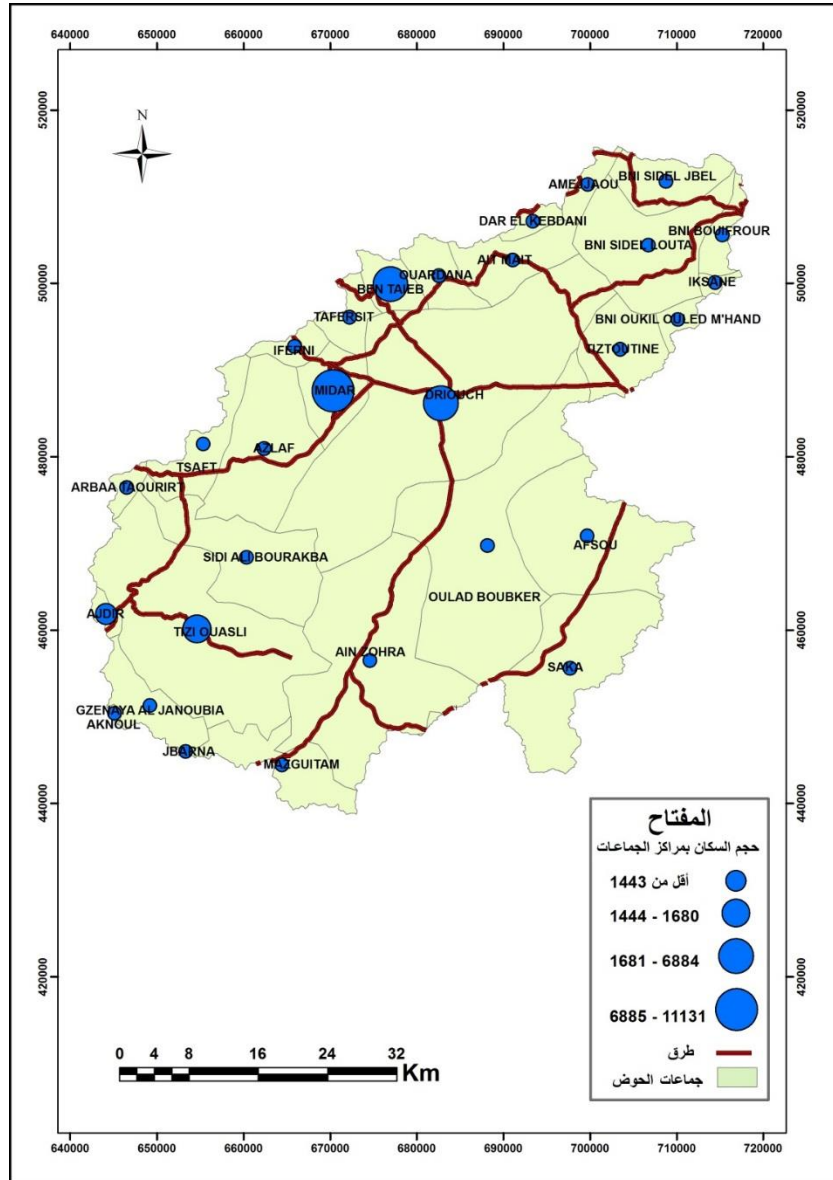
2-3-1- تحول بعض القرى إلى مراكز حضرية وبلديات

إن ظهور بعض المراكز الحضرية والمدن بالمنطقة مرتبط بشكل كبير بالهجرة الدولية، فمجموعة من هذه المراكز لم تكن سوى أسواقا أسبوعية أو ثكنات عسكرية أو مراكز مراقبة في فترة الاستعمار، لكن بعد تنامي ظاهرة الهجرة بعد ستينيات القرن الماضي تحولت هذه المناطق إلى مراكز حضرية ومدن، وذلك من خلال توظيف عائدات الهجرة أساسا في قطاع البناء، مما ساهم في ظهور نويات بعض المراكز الحضرية، كاتسافت وأزلاف وتفرسيات، وارتقاء بعضها إلى مستوى بلديات كميضار والدريوش وبن طيب، كما هو موضح في الخريطة رقم 2.

يتضح من خلال هذه الخريطة أن الحوض يشمل عدة مراكز حضرية يعود أساس تكوينها إلى الهجرة القروية، التي تعتبر من أهم انعكاسات الهجرة الدولية. لكن الملاحظ هو أن هناك تباين في مستوى التعمير بهذه المراكز، إذ نجد مراكز كبيرة شبه حضرية وحضرية، مقابل وجود مراكز صغيرة لم تستطع أن تتطور بسرعة، وحركة البناء بها ضعيفة.

إن ما يوضح دور الهجرة في تكوين هذه المراكز الحضرية هو أن أغلب المساكن بهذه المجالات الحضرية تعود ملكيتها لمهاجرين مقيمين بالخارج، فحسب الدراسة التي نحن في طور إنجازها تبين أن 97% من المساكن بحي الأمل الغربي بمدينة الدريوش تعود ملكيتها إلى المهاجرين بأوروبا أو مصدر بنائها من عائدات الهجرة. إلا أن الملاحظ هو اختلاف الاستثمارات في البناء بين مختلف القبائل التي يضمها مجال دراستنا، فبالنسبة لقبائل امطالسة وبنى توزين وبنى ولشيك ظهرت بها مراكز حضرية وبلديات، أما قبيلة اكزناية فبالرغم من قدم الهجرة بها إلا أنها لم تظهر بها مراكز حضرية كتلك التي ظهرت بالقبائل الأخرى، فمركز جماعة سيدي علي بورقبة يوجد في منطقة شبه خالية، ومن خلال بعض المقابلات مع المسؤولين والسكان المحلية اتضح أن ذلك يرجع لسببين، الأول هو أن المهاجرين يميلون إلى البناء في دواويرهم الأصلية، والثاني هو بناء أو شراء المساكن في مدن مغربية أخرى كتازة ومكناس وعين تاوجدات وطنجة.

الخريطة 2: خريطة توزيع المراكز الحضرية بحوض كرت



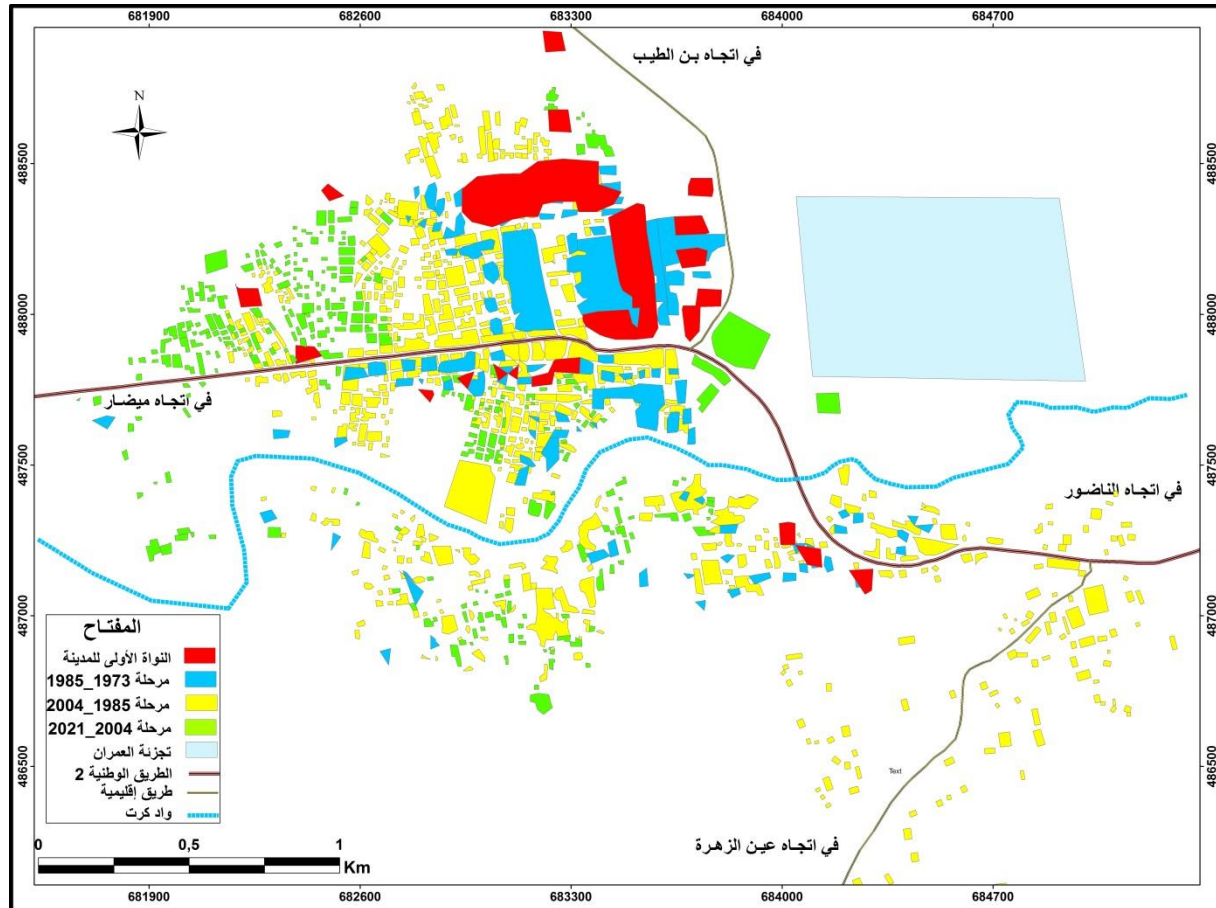
مصدر المعطيات: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

والملاحظ هو أن جل هذه المراكز تم بناؤها على الطرق الرئيسية من أجل تجاوز مشكل العزلة الذي عانت منه المناطق القروية بالحوض، مما فتح المجال لقيام أنشطة حضرية متنوعة من مقاهي ومحلات تجارية وأبنك وثانويات... حيث بدأت هذه المراكز تكتسب استقلاليتها عن الناضور الذي كان مركزا لكل هذه المناطق، ويتم اللجوء إليه في أبسط الأغراض الإدارية أو الحاجيات الاستهلاكية، فميضار والديروش وبن الطيب أصبحت مراكز بمقدورها الاستجابة لمختلف حاجيات وخدمات الساكنة المحلية. وهذا لا يعني أن المنطقة لا تنقصها الكثير من المرافق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، فمدينة الديروش مثلا قد تبدو لمن يمر عبر الشارع الرئيسي مدينة متكاملة، من حيث حجم المباني وجودتها واتساع شوارعها، لكنها في الحقيقة تفتقر إلى الكثير من التجهيزات والخدمات، مثل الشرطة ووسائل النقل الحضري، والكثير من شوارعها غير مهبأة.

لم يتجه العمال المهاجرون في بداية الستينات وحتى نهاية السبعينات نحو الاستقرار في المراكز المتواجدة في الإقليم لأنها لم تكن لها بنية حضرية واضحة. إلا أنه منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وارتباطا بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمدخيل الهجرة الدولية، فإن هذه المراكز أصبحت تستقطب الفئات النشيطة اقتصاديا والمتمثلة

في أسر المهاجرين. ولا يمكن تفسير المكانة التي تحتلها ميضار كقطب ثاني وراء مدينة الناظور والديريوش من حيث الودائع البنكية، إلا من خلال تحويلات المهاجرين التي بلغت سنة 2001 ما يقارب 1.546.479.00 درهما. وقد كانت لهذه الكتلة المالية الضخمة انعكاس مباشر على حركة البناء في المدينة بحكم أنه القطاع الأول الذي يستقطب استثمارات المهاجرين، إذ عرف هذا القطاع دينامية خاصة بعد أواسط السبعينات إلى يومنا هذا⁴²⁶.

الخريطة رقم 3: مراحل التوسع العمراني لمدينة الديريوش ما بين 1973 و2021



المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1973 و1985 بمقياس 1/50000 + صور الأقمار الصناعية landsat لسنة 2004 و2021.

يتضح من خلال الخريطة أن مدينة الديريوش عرفت أوج توسعها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي حيث اتسع مجالها الحضري في مختلف الاتجاهات خصوصا على طول الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين الناظور والحسيمة وتازة، وكذلك في اتجاه الجنوب نحو عين الزهراء.

وتعتبر مرحلة نهاية الثمانينات إلى بداية القرن الحالي هي الفترة التي عرفت توسعات كبيرة للمراكز الحضرية في حوض كرت، فمركز مدينة الديريوش عرف توسعا كبيرا خلال فترة ما بعد 1990، ويرجع هذا النمو الكبير كما تمت الإشارة إلى ذلك إلى الاستثمار الكبير لأموال الهجرة في ميدان العقار والتعمير إلى جانب أموال التهريب التي ساهمت بدورها في التوسع العمراني للمركز، كما ساهمت في تحسين السكن وتجهيزاته أو تغييره بالنسبة لسكان الدواوير التابعة للجماعة. ولا بد من الإشارة إلى أن نشأة هذه المراكز الحضرية، ساهمت فيها الهجرة الدولية بشكل غير مباشر من خلال الهجرة القروية من الدواوير المجاورة، فالهجرة الدولية عامل أساسي في تنقل السكان من البوادي إلى المدن والمراكز الحضرية من خلال فك العزلة، وتحسين الدخل وتغيير نمط التفكير والبحث عن ظروف أفضل للعيش.

خاتمة:

إن هجرة سكان المنطقة خارج موطنهم الأصلي ترجع أساسا إلى ضعف المؤهلات الطبيعية والبنيات التحتية الاقتصادية، الأمر الذي أفرز إفراغا سكانيا بالمنطقة استدعى البحث عن أماكن جديدة لتحسين مستوى العيش، مما جعل المنطقة من بين الأحواض الهجرية المهمة بالمغرب. لكن الملاحظ أن حوض كرت لم يحظ بدراسات ترقى إلى حجم التحولات المجالية والسوسيواقتصادية الناجمة عن الهجرة الدولية، رغم كونه مجالا خصبا للبحث في موضوع الهجرة من زوايا علمية مختلفة. الأمر الذي يستدعي الدراسة والتحليل، خصوصا وأن الهجرة الدولية تعتبر المحرك الأساسي للدينامية الاقتصادية والتنموية بالمنطقة.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الحسين بوظليب (2005)، أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيومجالية بالريف الشرقي، حالة حوض تمسمان وهوامشه، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرزاز فاس، ص 435.
- امحمد لزعر، حصيلة البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية المغربية، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي حول المغرب قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، العدد 7، 2010، ص 91.
- احمد درغازي (2006)، الهجرة الدولية ونمو المراكز الصغرى بالريف الشرقي حالة مركزي قاسيطة وميضار (مقاربة كرطوغرافية). بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرزاز فاس. ص 132.
- حكيم زروق (2010): المحور الحضري الدريوش-ميضار بين الدينامية الحضرية واليات التدبير، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة. 200 ص.
- محمد حمجيق (2002): الهجرة الدولية وأفاق التنمية بريف الأوسط. أطروحة ليل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرزاز فاس 487 ص.
- منير صالح (1993)، الاندماج الحديث لسهل تادلة ضمن نسق الهجرة الدولية، مجلة جغرافية المغرب، ع 1 و 2 السلسلة الجديدة، ص: 3-26.
- سمير الحجوي (2017)، الهجرة الدولية ببني توزين، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، ص 212.

المراجع باللغة الفرنسية

- BOSSARD. R (1978), Mouvement migratoire dans le Rif oriental, le travail en Europe, aspect contemporain majeur des migrations dans la province de Nador, Th 3eme cycle, Montpellier, (341 pages).
- HAMDouch B. BERRADA A. et autres. 2000 les marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique. INSEA. Imprimerie el Maarif. Aljadida- Rabat Maroc 245 p.
- Hopfinger H. 1998. " polarisation reversal " migration internationale et développement régional. Le cas de la ville de Nador. Maroc du Nord-Est. In migration internationale entre le Maghreb et l'Europe. Actes du colloque marocco-allemand. publications de la faculté des lettres et des sciences humains de rabat. Série : colloque et séminaire. Imprimerie Anajah Al jadida. Rabat. p p 207-216.
- REFASS M. 1998. Les transferts des ressortissants marocains à l'étranger essai d'évaluation à travers une étude localisée. In migration internationales entre le Maghreb et l'Europe les effets sur les pays de destination et d'origine. Actes du colloque Marocco-allemand de munchen 1997 Rabat publications de la faculté des lettres et des sciences humains de rabat. Série colloque et séminaire. 75 pp 97-105.

الهجرة الدولية والدينامية المجالية بالمحور الحضري "الناضور- سلوان- العروي" (شمال شرق المغرب)

International Immigration and the special dynamics of the urban region of Nador, Selouane and Arouit (Northeast Morocco)

منصور الهبوز، أستاذ الثانوي التأهيلي، وطالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

elhabbouz.92@gmail.com

الملخص

تحتل الهجرة الدولية اهتمام العديد من البلدان، سواء كانت بلدان مصدر أو بلدان استقبال، وهي ترتبط بالعديد من الأبعاد، سواء منها البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وحتى الأمني، وبالعودة إلى التحويلات المالية التي يقومون بها المهاجرون، فإنها تشكل مصدرا هاما لعيش العديد من العائلات. كما تؤثر موارد الهجرة الدولية على دينامية المجالات الحضرية، وارتباطا بالمجال المدروس، أثرت الهجرة بشكل مباشر على توسع المراكز الحضرية بكل من الناضور وسلوان والعروي.

ركزت هذه الدراسة على الهجرة الدولية بالمنطقة الشرقية منذ فترة الاستعمار، وأهم الانعكاسات المجالية التي أحدثتها، من خلال الوقوف على التحولات التي همت المحور الحضري الناضور- سلوان- العروي على مستوى الدينامية الحضرية وذلك بالتركيز على عائدات التحويلات المالية في مجال البناء والعقار.

كلمات المفاتيح: الهجرة الدولية - الدينامية المجالية - التوسع العمراني - التنمية الترابية

Abstract

Immigration has taken the attention of so many countries, either countries of origin or those that receive immigrants. Immigration is related basically to economic, social, cultural and even security dimensions. Returning to transfers made by immigrants, we find that they represent an important source of living for so many families. Furthermore, the international immigration affects the dynamic of urban areas. In relation with this area of study, immigration has affected directly the enlargement of urbanization of Nador, Selouane and Arouit.

This study focused on the international immigration in the oriental region since the colonial era. Moreover, it tries to show the effects of the urban reform made by this type of immigration, through investigating the changes occurred in the urban axis (Nador, Selouane, Arouit) on the level of their dynamic urbanization, especially through the concentration on the revenue of immigrants transfer money invested in real estate.

Key words: international immigration, dynamic environment, urban expansion, urban development.

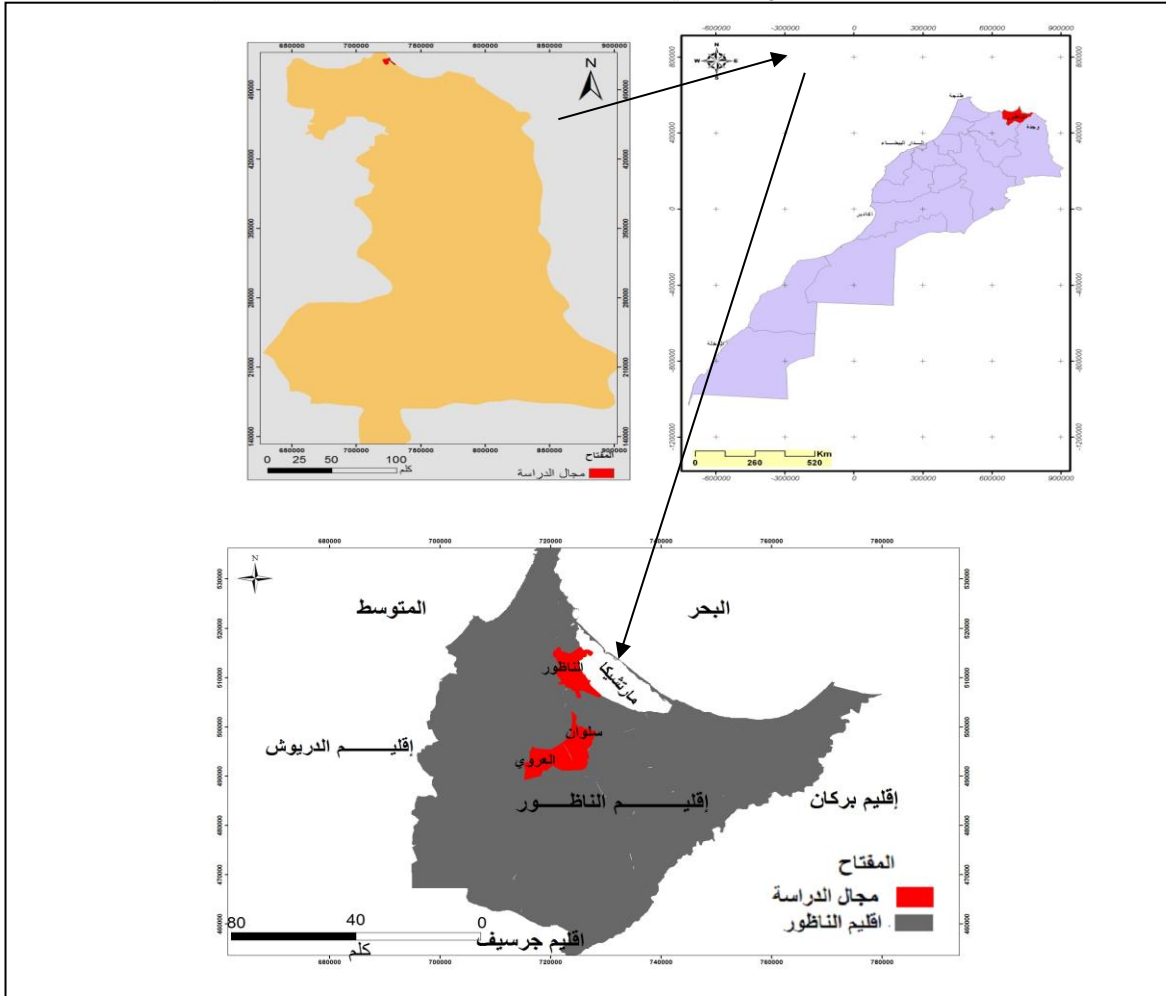
مقدمة

عرفت الهجرة الدولية تزايد كبيرا في المغرب منذ الستينيات القرن العشرين، في ظل مجموعة من التحولات التي مسّت المجتمع المغربي بصفة عامة والمهاجرين بصفة خاصة، فإلى حدود سنة 2006 تجاوز عدد المهاجرين المغاربة ثلاثة ملايين

مهاجر، بعد ما لم يكن عددهم سنة 1968 يتجاوز 160 ألف مهاجر⁴²⁷، وكان لهذه الظاهرة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي لعائلات المهاجرين.

وتعد منطقة الريف الشرقي من المجالات المغربية التي عاشت تحولات سوسيو مجالية واقتصادية كبيرة بسبب الهجرة الدولية، حيث انطلقت منها الأفواج الأولى منذ نهاية القرن 19، فهي تشكل مصدر عيش آلاف العائلات في المنطقة⁴²⁸، كما ساهمت في حركة التحضر السريع في جل أقاليم الريف، وعبرهم محور الحضري الناظور- سلوان- العروي، وبذلك ظل الاقتصاد المحلي للمنطقة مرتبطا بشكل مباشر إما بأنشطة التجارة مع مليلية⁴²⁹ أو بعائدات الهجرة الدولية.

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للمحور الحضري الناظور- سلوان- العروي



المصدر: مونوغرافية جهة الشرق إنجاز: منصور الهبوز

لمقاربة هذا الموضوع، سنحاول في البداية الوقوف على سيرورة الهجرة الدولية منذ الفترة الاستعمارية بالريف الشرقي وعبره المحور الحضري الناظور- سلوان- العروي، ثم تحليل انعكاسات هذه الهجرة على الدينامية المجالية بالمجال المدروس.

1- كرونولوجية الهجرة الدولية بالمحور الحضري الناظور- سلوان- العروي

⁴²⁷ -BAHNI.A et HANCHAN. Et AOUCHRA,2014, Migration internationale et développement cas de la province de Zagora, Maroc, université Mohamed v Soussi, presses de l'institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, p :19.

⁴²⁸ - مقابلة شفاهية مع أحد كبار المنطقة، يناير 2021.

⁴²⁹ - BERRIANE.M et HOPFINGER.H,(1999),Nador petite ville parmi les grandes, Collection des villes du monde arabe, volume, N°4,Tours:167.

إن البحث في الكرونولوجية التاريخية للهجرة الدولية بالمجال المدروس بشكل خاص والريف الشرقي عامة يمكن حصره في ثلاث مراحل أساسية.

1-1 مرحلة قبل الاستقلال

تميز الريف الشرقي بالحركات الأولى للهجرة منذ النصف الثاني من القرن 19م، حيث اضطرت سكانه إلى البحث عن موارد تكميلية خارجية⁴³⁰ في ظرفية تميزت بموجات من المجاعة والجفاف والأوبئة، وقد شكل المحور الناظور- سلوان- العروي أحد المراكز الطرد للسكان في اتجاه الجزائر باعتبارها قوة جذب للمهاجرين الريفيين، نظرا للتحويلات في بنيتها الزراعية بفضل السياسة الاستعمارية التي حاولت أن تجعل منها منطقة أساسية لسد جزء من حاجياتها الغذائية، إذ كان المهاجرون يتنقلون موسميا للاشتغال في الضيعات الفلاحية التي كان المستعمر يشرف عليها⁴³¹. وقد اتسعت الهجرة نحو الجزائر أكثر خلال النصف الأول من القرن 20، خاصة عندما تم إنشاء خطوط تجارية بين ملبية والجزائر، حيث وصل عدد الريفيين الذين هاجروا عبر ملبية سنة 1908 إلى 70000 مهاجر⁴³².

جدول رقم 1: توزيع عدد المهاجرين من بعض مدن الشمال نحو الجزائر

السنة	المنطقة	عدد المهاجرين
1908	طنجة - تطوان	20500
1928	منطقة الحسيمة	45700
1937	منطقة وجدة	35000
1939	منطقة الناظور	149000

Source : MILLOT, JT, 1993, L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie, In bulletin économique du Maroc , p:34.

على الرغم من غياب الأرقام التي تتعلق بعدد المهاجرين من أصل الناظور أو سلوان أو العروي، لكن من خلال استقصاء بعض المسنين بالمجال، أكدوا جميعا على أهمية الهجرة من هذه المراكز، بحيث كان هذا المحور يفقد قرابة ربع سكانه خلال بعض المواسم⁴³³.

1-2 من بداية الاستقلال إلى نهاية السبعينات القرن العشرين

خلال هذه المرحلة ستعرف الهجرة الدولية منعطفا مهما على مستوى مناطق الجذب، فبعدما كانت الجزائر نقطة جذب للمهاجرين قبل الاستقلال، تراجع هذا الاستقطاب مع بداية الاستقلال بفعل الحروب، كحرب الرمال (الحدود) بين المغرب والجزائر، والتي انتهت بإغلاق الحدود بين البلدين⁴³⁴، لتتحول الوجهة إلى أوربا التي كانت بحاجة لليد العاملة من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية⁴³⁵.

⁴³⁰- علال زروالي، 2001، "التحويلات الريفية والتمدد في الريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ص: 197.

⁴³¹- مقابلة شفاهية مع أحد المسنين بالمجال المدروس، يناير 2021.

⁴³²بوظليب الحسين، 2006، "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تسمان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز - فاس، ص: 133.

⁴³³- مقابلة شفاهية مع أحد المسنين بالمنطقة المدروسة، يناير 2021.

⁴³⁴- الزروالي علال، مرجع سابق، ص: 207.

⁴³⁵- بوظليب الحسين، مرجع سابق، ص: 144.

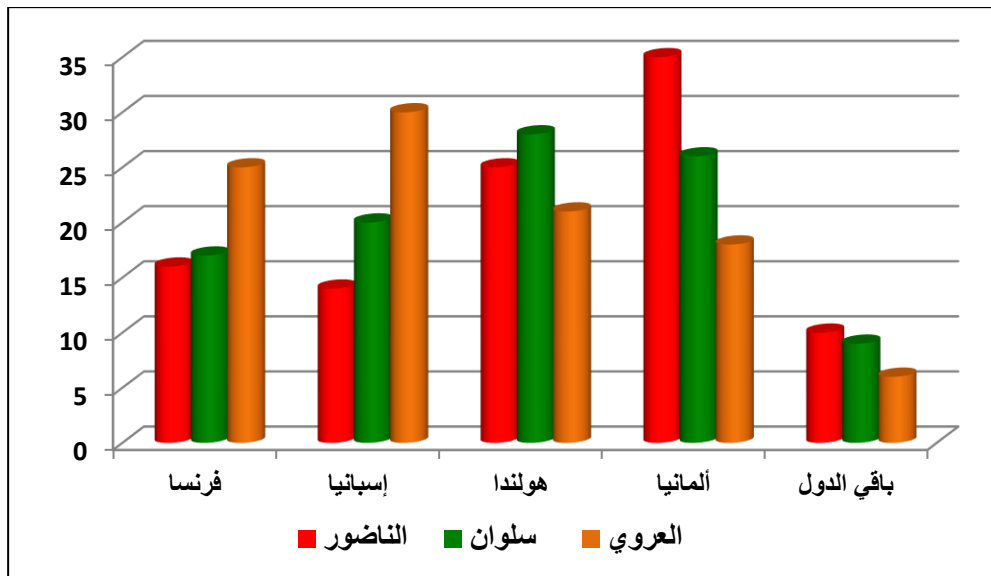
قدر أعداد المهاجرين من أصول الناضور إلى أوروبا بحوالي 33000 مهاجر في نهاية الستينات القرن العشرين، ينتمون إلى مختلف قبائل إقليم الناضور، وقد ارتفع العدد سنة 1973 إلى 45000 مهاجر⁴³⁶، وشكلت فرنسا أفضل وجهة للمهاجرين، ثم نجد بعدها ألمانيا وهولندا وبلجيكا⁴³⁷، لكن بحدوث الأزمة الاقتصادية في البلدان الأوروبية نتيجة أزمة البترول سنة 1973، حدث ركود للاقتصاد الأوروبي والعالمي، فساهم ذلك في تراجع موجات الهجرة إلى هذه البلدان التي سارعت إلى سن مجموعة من القوانين تهدف إلى الحد من توافد المهاجرين⁴³⁸.

3-1 من بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات القرن العشرين

عرفت الهجرة إلى أوروبا ارتفاعا مهما خلال هذه المرحلة، سواء من حيث حجمها أو اتجاهاتها، فبعد تحسن وضعية الدول الأوروبية واندماجها في إطار الاتحاد الأوروبي، توالى التيارات الهجرة التي لم تعد تقتصر على أبواب الأسر فقط، وإنما أخذت تمس مختلف الفئات العمرية من شباب وكهول وحتى أطفال⁴³⁹، فتحوّلت بذلك إلى هجرة جماعية.

مبيان رقم 1: توزيع المهاجرين من أصل المحور الحضري الناضور- سلوان- العروي حسب مكان الإقامة

بأوروبا (%)



المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، يناير 2021.

بينت نتائج الاستمارة الميدانية تباين مكان إقامة المهاجرين من المحور الحضري الناضور- سلوان- العروي، لكن تظل ألمانيا وهولندا أهم الدول المستقطبة لهؤلاء المهاجرين بالنسبة لمركز الناضور وسلوان بنسب بلغت على التوالي 60% و54%، بينما تشكل إسبانيا الوجهة الأفضل للمهاجرين القادمين من مركز العروي، ويفسر هذا التباين إلى التذبذب الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان وطريقة تعاملها مع المهاجرين، خصوصا فيما يتعلق بتسوية الوضعية القانونية لهم.

⁴³⁶ - BSSARD.R, 1978, Un espace de migration Les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador) et l'Europe, Thèse 3^{ème} cycle, Université de Montpellier.

⁴³⁷ - نتائج الاستمارة الميدانية، يناير 2021.

⁴³⁸ - الأنصاري إبراهيم، 2017، "تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، ص: 39.

⁴³⁹ - الهبوز منصور، 2015 "التعمير بين متطلبات التنمية والانعكاسات البيئية بالمجال الحضري لبني انصار (إقليم الناضور)، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز - فاس، ص: 72.

شكلت أوروبا بديل حقيقي بالنسبة للمهاجرين من أصول ناضورية، وقد لمسنا ذلك من خلال الاستمارة الميدانية، حيث عبر أكثر من 60% من الأسر المستجوبة بالمجال المدروس أن لديهم شخص أو أكثر في الخارج⁴⁴⁰. هذا بغض النظر عن الأسر المتواجدة بكاملها في المهجر، فكان لذلك انعكاسات واضحة على المجال من خلال استثمارات هؤلاء وتحويلاتهم المالية.

2- آثار الهجرة الدولية على الدينامية المجالية بالمحور الحضري الناضور- سلوان- العروي

يرتبط تقييم الآثار العمرانية للهجرة الدولية بالبحث عن أهمية التحويلات المالية للمهاجرين، واستثماراتهم في مجال البناء والعقار.

2-1 أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

تؤكد الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة الدولية، أنها تمثل مخرجا جزئيا لتفاقم مشاكل البطالة، كما تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال أهمية التحويلات التي يقوم بها المهاجرون لادخارها في أرض الوطن، واستثمارها في مجالات متعددة على رأسها مجال العقار⁴⁴¹.

تشكل تحويلات المهاجرين بالمحور الناظور- سلوان- العروي ركيزة أساسية في ضخ العملة الصعبة وتنشيط الحركة الاقتصادية وتوطيد أسس الترابط الاجتماعي وتقليص مؤشرات الفقر والهشاشة⁴⁴²، وقد صنفت مدينة الناظور خلال سنتي 2000 و2001 في المرتبة الثالثة من حيث عائدات أبنائها بقيمة 6 ملايين درهم بعد الدار البيضاء والرباط⁴⁴³. وبالنظر إلى صعوبات الحصول على حجم التحويلات التي ينجزها المغاربة من أصل الناظور أو سلوان أو العروي وحتى من أصل الإقليم بسبب تنوع القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تمر عبرها هذه التحويلات، كما أن إحصائيات مكتب الصرف غير مصنفة حسب الأقاليم، سنكتفي بالمعطيات الوطنية (المبيان رقم 2)، على أن مساهمة المهاجرين من أصل الناظور وضواحيها تظل كبيرة، مقارنة مع باقي المدن الوطنية.

عرفت قيمة التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بالخارج ارتفاعا واضحا، إذ تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال فترة التسعينات بنسبة نمو بلغت 12% بين 1990 و2001⁴⁴⁴، وقد تزامن ذلك مع بدء العمل بعملة اليورو ونمو شعور انعدام الأمان لدى المهاجرين في بلدان الاستقبال بعد أحداث 11 ستمبر، وقد استمر هذا الارتفاع، حيث وصلت قيمة التحويلات سنة 2018 إلى 64 مليار درهم، ويشهد هذا الارتفاع على أهمية الرساميل التي تضخ في اقتصاد كل إقليم وخاصة في قطب يعتبر أكثر دينامية كالمحور الحضري الناضور- سلوان- العروي.

440 - استقصاء ميداني، يناير 2021.

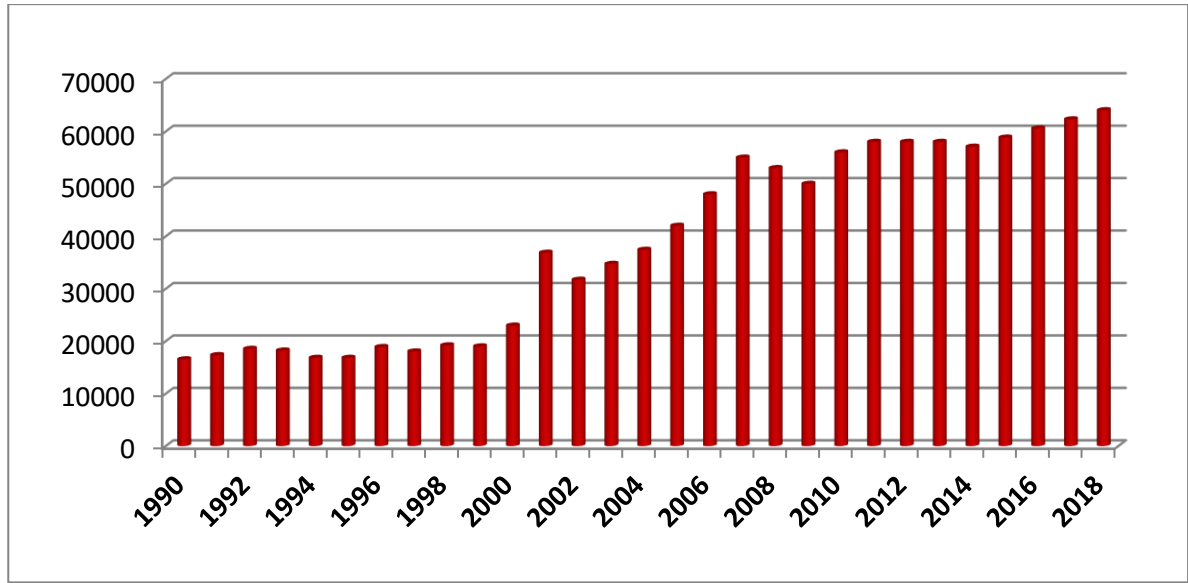
441 - سلطان مريم، (1999)، "الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بالناظور الكبرى"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص: 277.

442 - أعناني محمد، 2014، "الريف الشرقي بالمغرب القطب الهجروي الأول على الصعيد الوطني"، مجلة الاتحاد الاشتراكي (مجلة إلكترونية)، عدد 30 يناير 2014، تاريخ الاطلاع 10 أبريل 2021.

443 - سلطان مريم، مرجع سابق، ص: 278.

444 - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، 2014، "تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سياقها ووثيرتها وآفاق تعزيزها"، ص: 14.

مبيان رقم 2: تطور التحويلات المالية للجالية المغربية بالملايين الدراهم



المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سياقها ووثيرتها وآفاق تعزيزها، مارس 2015، (سنوات 2016-2017-2018 إسقاطات توقعية)

2-2 استثمارات المهاجرين في مجال البناء والعقار وتزايد ظاهرة التمدين

أعطت الهجرة الدولية بتحويلاتهما المالية دفعة قوية لاقتصاد المجال المدروس، والإقليم عامة، فبعائداتها المهمة، أثرت هذه الهجرة على كل أقاليم الجهة وخاصة المراكز الحضرية من خلال دخلها الموزع محليا وجهويا⁴⁴⁵، والذي يستثمر غالبا في مجال البناء والعقار.

جدول رقم 2: تطور الاستثمارات التي أنجزها المغاربة المقيمون بالخارج حسب قطاعات النشاط بالمليون درهم

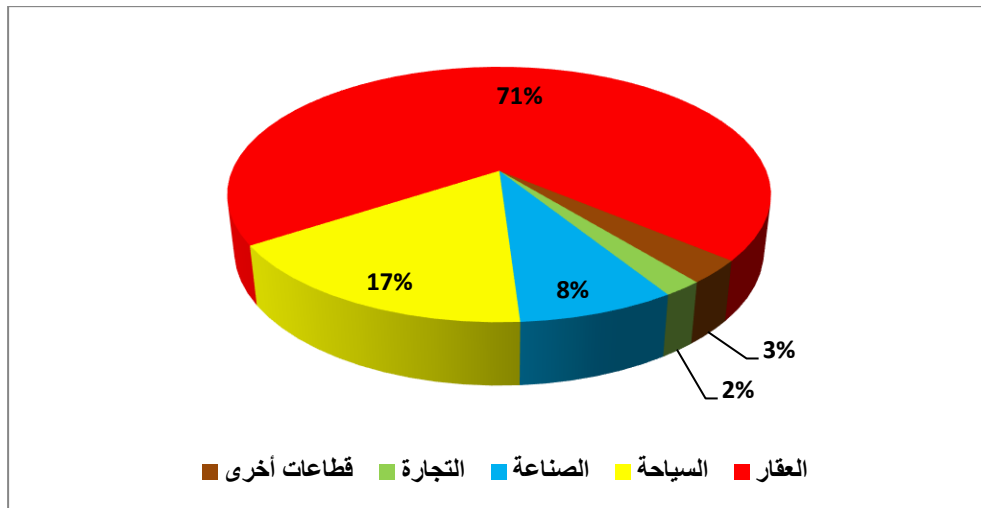
الحصة % (2005-2011)	المتوسط (2005-2011)	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
71	497	629	692	443	644	293	198	283	العقار
16	116	6	125	177	113	261	113	17	السياحة
8	55	7	10	125	70	163	10	0.4	الصناعة
2	16	1.8	2.1	-	29	0.2	60	0.1	التجارة
3	19	3.2	2	12	24	9	80	0.5	قطاعات أخرى
100	700	947	831	757	880	726	461	301	المجموع

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإيسكوا) التابعة للأمم المتحدة، "تحويلات المغاربة المقيمون بالخارج"، مارس 2015.

تبعاً لطبيعة المشاريع الاستثمارية المنجزة، يلاحظ أن القطاع المفضل لدى المهاجرين هو العقار، لأنه رمز للنجاح الاجتماعي ويحمل قيمة رمزية، كما يعتبر ضماناً تجاه تقلبات الحياة، ولا يستلزم حضور هؤلاء المهاجرين شخصياً للموطن الأصلي.

⁴⁴⁵ -BERRIANE.M et HOPFINGER.H, 1993, Impact de la migration internationales du travail sur la croissance du cadre Bâti : la cas du centre de Zeghanghane Revue de géographie du Maroc, nouvelle Série N° 1et 2, p :144.

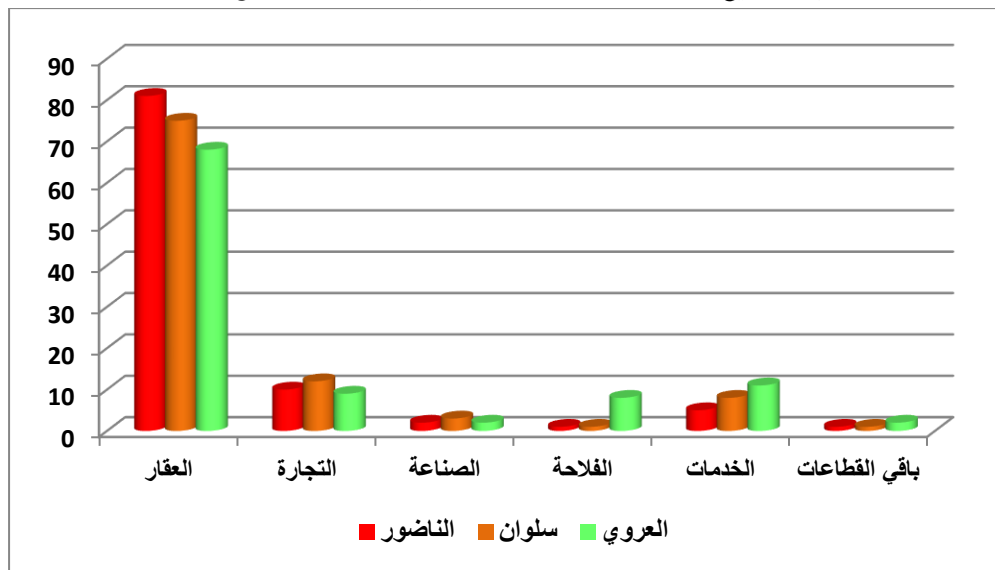
مبيان رقم 3: توزيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج حسب طبيعتها على الصعيد الوطني سنة 2011



المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإيسكو) التابعة للأمم المتحدة، "تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج"، مارس 2015.

إذا كان توظيف الجالية المغربية تحويلاتهما المالية في العقار يفوق 71% على الصعيد الوطني، فإن استثمار الجالية المنتمية للمجال المدرس يفوق هذا الرقم في نفس القطاع.

مبيان رقم 4: توزيع استثمارات الجالية الناضورية المقيمة بالخارج حسب طبيعتها



المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية، يناير 2021

يوضح المبيان رقم (4) أهمية قطاع العقار لدى معظم المهاجرين، بحيث يشكل مجالا خصبا للاستثمار مقارنة مع باقي القطاعات في كل مراكز المحور المدرس، إذ يستحوذ على نسبة الاستثمار تصل إلى 81% بمدينة الناظور، و75% بمركز سلوان و68% بالعروي، كما اختار بعض المهاجرين قطاع الخدمات⁴⁴⁶ لاستثمار أموالهم كالفنادق والمطاعم والمقاهي، في المقابل تظل باقي القطاعات المنتجة كالفلاحة والتجارة⁴⁴⁷ ضعيفة الاستقطاب.

⁴⁴⁶ - يضم قطاع الخدمات عدة أنشطة خاصة: الفنادق، المقاهي، المطاعم، المخازن، تنظيف وشحن السيارات، مكاتب الدراسات، وكالات لتحويل الأموال.

⁴⁴⁷ - يهيمن على قطاع التجارة بالمجال المدرس: تجارة المواد الغذائية، الملابس والأحذية، مواد البناء بكل أنواعها، لتجهيزات المنزلية، بيع قطاع الغيار وما يرتبط بالنقل.

كما بين البحث الميداني بالمجال المدروس أن جل الأحياء الموجودة تحوي منازل في ملكية المهاجرين بنسب مرتفعة، ويفسر ذلك إلى هاجس المهاجرين الذي يرتبط بشكل لصيق بامتلاك عقار يؤمن استثمارهم، وقد أكد ذلك التصميم المديرى للتهيئة الحضرية للناضور الكبير في أحد فقراته: "إن توزيع مداخل المغتربين تشمل السكن الخاص، الأرض، الماشية، التجارة، الفنادق، وليس هناك مداخل مخصصة للصناعة والفلاحة، لكن تبقى هناك قطاعات تستأثر بهذه المداخل وهي قطاع العقار، شراء الأرض وبنائها وقطاع التجارة"⁴⁴⁸.

يتضح من خلال ما سبق، أن الهجرة الدولية من خلال الثقل العام لتحويلات المهاجرين المقيمين بالخارج كان لها دور كبير في الدينامية التي عرفها المحور الحضري الناضور- سلوان- العروي على المستوى المجالي، من خلال اتساع الرقعة الحضرية للمراكز المدروسة وتزايد مساحتها المبنية.

جدول رقم 3: تطور المساحة المبنية بالمحور الحضري الناضور- سلوان- العروي بين سنتي 1958 و 2020

متوسط التطور السنوي بالبكتار	المساحة المبنية بالبكتار		
	2020	1958	
17.85	1225	118	الناضور
4.37	281	9.5	سلوان
12.62	805	22	العروي

تجميع معطيات دراسة وتحليل الصور الجوية لمراكز: الناضور- سلوان- العروي خلال فترات 1958، 1988 و 2020 في برنامج ARC GIS بعد مقارنة الأرقام بين المراكز الثلاثة، يتضح الدينامية القوية التي عرفتها المراكز الثلاثة على مستوى المجال المبنى، خاصة بمدينة الناضور، إذ تزايد المجال المبنى سنويا ب 17.85 هـ، وهو ما يبرز اتساع الرقعة الحضرية للمدينة على المستوى العمراني، كما برز هذا النمط أيضا في مركز العروي، حيث تزايد بمتوسط سنوي 12.62 هـ، بينما جاء مركز سلوان في الصف الثالث على مستوى دينامية المجال المبنى، بمتوسط تطور سنوي 4.37 هـ.

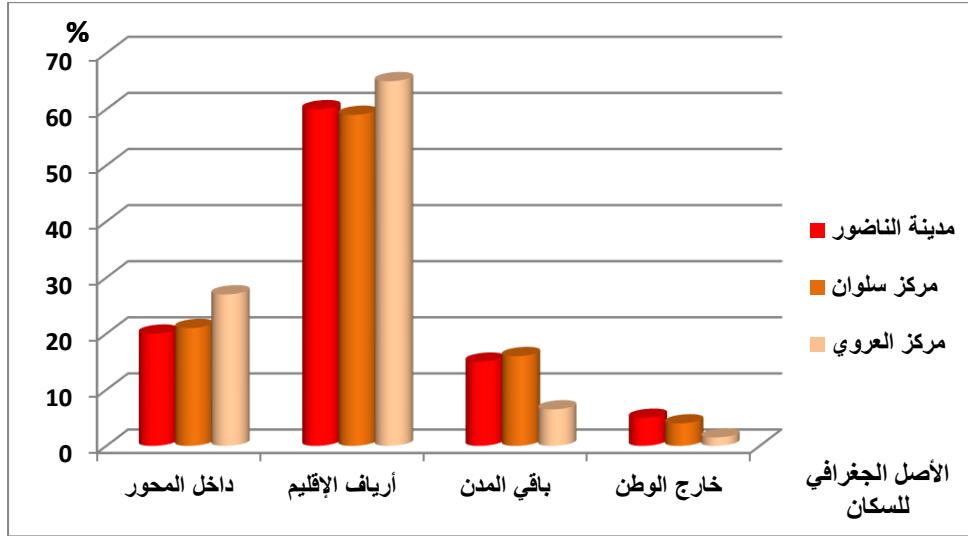
اتجهت معظم التوسعات بالمحور الحضري الناضور- سلوان- العروي من المركز في اتجاه الهوامش، ويعود ذلك إلى تشبع النواة الداخلية لهذه المراكز خاصة مدينة الناضور، حيث ظهرت عدة أحياء عشوائية تم بناؤها دون تخطيط مسبق، كما تم التوسع على حساب مجالات غير صالحة للبناء، المجالات الرطبة والمجالات الغابوية، ومن نماذج هذه الأحياء، نجد حي ترقاع الذي زحف نحو سفوح كوروكو المغطاة بتشكيلات نباتية متنوعة، مما أدى إلى تقلص المساحة الإجمالية للمجال الغابوي للمدينة.

كما كان للهجرة الدولية دورا هاما في استمرار مسلسل الهجرة القروية، حيث انتقلت العديد من أسر المهاجرين بالخارج من البوادي لتستقر بالمراكز الحضرية القريبة، من أجل البحث عن ظروف ملائمة للاستثمار وتحسين نمط عيشهم والاقتراب من الخدمات الأساسية⁴⁴⁹، وقد شكل المحور المدروس منطقة جذب للعديد من الأسر القروية.

⁴⁴⁸ - مريم سلطان، مرجع سابق، ص: 279.

⁴⁴⁹ - حميق محمد، 2014، "الهجرة الدولية والتنمية بإقليم الحسيمة"، ورد في (تنسيق محمد آيت حمزة، صباح علاش، الحسين بوضليبي) الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 38، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص: 190.

مبيان رقم 5: توزيع أرباب الأسر القاطنين بالمحور الحضري الناظور- سلوان- العروي حسب الأصل الجغرافي



المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني، يناير 2021

يتضح من المبيان أن ساكنة المحور الحضري الناظور- سلوان - العروي تعرف تنوعا من حيث الأصل الجغرافي، ووفقا لنتائج الاستمارة الميدانية فإن أغلب السكان أصلهم الجغرافي ينتهي لأرياف إقليم الناظور، فعلى مستوى مدينة الناظور وصلت نسبة السكان المزدادين بأرياف الإقليم 60%، و59% بمركز سلوان و65% بمركز العروي، وهو ما يفسر ارتفاع الهجرة القروية نحو هذه المراكز من المجالات الريفية المجاورة، الأمر الذي يدفعنا القول بأهمية حركات الهجرة نحو المحور المدروس والذي لعبت فيه عائدات الهجرة الدولية دورا مهما.

خاتمة

شكلت الهجرة الدولية أحد العوامل البارزة في الدينامية التي عرفها الريف الشرقي عامة والمحور الحضري الناظور- سلوان- العروي بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى أهمية التحويلات المالية واستثمارها في مجالي البناء والعقار، مما أدى إلى تحولات بارزة على المستوى المجالي، تجلت أساسا في تسريع وثيرة التمدن وتزايد مساحة الرقعة الحضرية، لكن في المقابل نتج عن هذا التوسع الذي كان أغلبه عفويا بروز بنية حضرية عشوائية لم تحترم وثائق التعمير وتفتقر إلى التجهيزات والخدمات الأساسية.

عرفت الهجرة الدولية في الآونة الأخيرة تراجعا ملحوظا، خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي أصبت تصيب العالم بين الفينة والأخرى، كما بدأت تشهد هذه الهجرة تحولا من حيث الاستثمار، إذ أصبح العديد من المهاجرين يستثمرون عائداتهم بدول المهجر، ويعود ذلك لهاجس بناء المستقبل في المهجر وتوفير الظروف الملائمة لذلك.

لائحة المراجع

- علال زروالي، 2001، "التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
- بوظليب الحسين، 2006، "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز - فاس
- الأنصاري إبراهيم، 2017، "تأثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال
- سلطان مريم، (1999)، "الأنشطة الحضرية والتوسع العمراني بالناظور الكبرى"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط

- أعنان محمد، 2014، "الريف الشرقي بالمغرب القطب الهجروي الأول على الصعيد الوطني"، مجلة الاتحاد الاشتراكي (مجلة إلكترونية)، عدد 30 يناير 2014، تاريخ الاطلاع 10 أبريل 2021.
- حمجيق محمد، 2014، "الهجرة الدولية والتنمية بإقليم الحسيمة"، ورد في (تنسيق محمد آيت حمزة، صباح علاش، الحسين بوظليب) الريف وإشكالية التنمية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 38، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط
- الهبوز منصور، 2015 "التعمير بين متطلبات التنمية والانعكاسات البيئية بالمجال الحضري لبني انصار (إقليم الناظور)، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز – فاس
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، 2014، "تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سياقها ووتيرتها وأفاق تعزيزها"
- BAHNI.A et HANCHAN. Et AOUCHRA.A,2014, Migration internationale et développement cas de la province de Zagora, Maroc, université Mohamed v Souissi, prisses de l'institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, p :19.
- BSSARD.R, 1978, Un espace de migration Les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador) et l'Europe, Thèse 3^{ème} cycle, Université de Montpellier.
- BERRIANE.M et HOPFINGER.H,1993, Impact de la migration internationales du travail sur la croissance du cadre Bâti : la cas du centre de Zeghanghane Revue de géographie du Maroc, nouvelle Série N° 1et 2, p :144.
- BERRIANE.M et HOPFINGER.H,(1999),Nador petite ville parmi les grandes, Collection des villes du monde arabe, volume, N°4,Tours :167.

السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة وحقوق المهاجرين

The new Moroccan policy on migration and Migrants' rights

عبد العالي بوكيد، باحث في سلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الحقوق المحمدية، المغرب

Abdoboukaid@gmail.com

الملخص:

نظرا للسياسات الأمنية التي فرضتها الدول الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة، ناهيك عن المواقف المتشددة والمعادية للمهاجرين، فقد عرفت الظاهرة تحولات كبيرة، حيث برزت في الأفق هجرات إقليمية، خاصة من دول إفريقيا، كحل للراغبين في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما ترتب عنه تحول بعض الدول خاصة بلدان شمال إفريقيا من بلدان عبور إلى بلدان استقبال.

حيث ظهر المغرب كفاعل أساسي في التفاعلات الدولية التي تعني بقضايا الهجرة واللجوء بفضل مجهوداته الجبارة التي برزت بشكل جلي في تبنيه لسياسة جديدة اتجاه قضايا الهجرة واللجوء ابتداء من سنة 2013، إذ وضعت المملكة المغربية استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء من أجل إعطاء نجاعة أكبر لإدماج المهاجرين وتسهيل ولوجهم وعائلاتهم للخدمات الأساسية، وتدريب أمثل لدخول المهاجرين إلى أرض الوطن في إطار مقارنة إنسانية شاملة تصون حقوق المهاجرين وتحفظ لهم كرامتهم، إضافة إلى محاربة التمييز، إلى جانب تقوية روح المسؤولية المشتركة وتعزيز التعاون الجهوي والدولي في مجال معالجة قضايا الهجرة واللجوء، والعمل على تغيير النظرة السلبية للهجرة التي نجدها عند الكثيرين لكون المهاجرين يساهمون في تحقيق التنمية بدول الاستقبال وليسوا عائقاً لها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة واللجوء- إدماج المهاجرين - السياسة المغربية - مقارنة إنسانية.

Abstract:

According to the security policies imposed by European countries to confront the phenomenon of immigration, not to mention the militant and anti-immigrant attitudes, the phenomenon has undergone major transformations; Regional migrations, especially from African countries, emerged as a solution for those wishing to improve their socio-economic conditions. As a result, some countries, especially North African countries, turned from transit countries to receiving countries.

Morocco has emerged as a major actor in international interactions related to migration and asylum, due to its tremendous efforts, which were evident in 2013 through its adoption of a new policy towards migration and asylum issues. The Kingdom of Morocco developed this national strategy in order to give greater efficiency to the issue of migrants' integration, facilitate their and their families' access to basic services, and an optimal measure for the entry of migrants to the homeland. All this is within the framework of a comprehensive humanitarian approach that protects the rights of migrants, preserves their dignity, combats discrimination, and strengthens the spirit of shared responsibility; In addition, it promotes regional and international cooperation in the field of dealing with migration and asylum issues, and focuses on changing the negative perception of migration among many actors. Indeed, it has been proven that migrants are now contributing to the achievement of development in the receiving countries, and are not an obstacle to it.

key words: Migration and asylum - Migrants' integration - Moroccan policy - a humanitarian approach.

مقدمة

تعتبر الهجرة في أبسط معانيها حركة انتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من مكان لآخر بحثا عن حياة أفضل اجتماعيا وأمنيا واقتصاديا... وهي ظاهرة قديمة، فقد كان الإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو حاجز، لتعرف حدة الهجرة فيما بعد تراجعاً خصوصاً مع ظهور الدولة الحديثة التي وضعت قوانين تمنع خرق سيادة الدولة وذلك بفرض التأشيرات ومراقبة الحدود، لبدأ الحديث عن هجرة قانونية وأخرى غير قانونية، وذلك رغم المواثيق الدولية الداعمة لحرية التنقل واللجوء.

وقد أضحى الهجرة في وقتنا الحالي مشكلاً يورق جميع الدول المعنية بالظاهرة سواء كانت دولة تصدير أو استقبال أو عبور، بسبب تداعياتها المختلفة على جميع الأطراف، وقد عرفت الهجرة خصوصاً الغير قانونية ارتفاعاً ملحوظاً بمنطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لمجموعة من الأسباب المختلفة التي تشهدها المنطقة، بالإضافة إلى السياسة الأمنية التي تتبعها الدول الأوروبية والتي خلفت آثاراً عكسية تمخضت عنها مجموعة من الظواهر الإجرامية بالمنطقة كتهريب البشر عبر الحدود والإتجار بالبشر من أجل الحصول على منافع مادية.

والمغرب باعتباره من الدول المعنية بالظاهرة بسبب موقعه الجغرافي الذي شكل صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، حيث كان يتخذ مجموعة من المهاجرين بلد عبور إلى الضفة الأخرى، تبنى ابتداءً من سنة 2013 سياسة جديدة تجسداً للتوجهات الملكية، حولته من بلد عبور لبلد استقرار للعديد من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء ومن مناطق أخرى من العالم، جعلته يحصل على تأييد العديد من البلدان الإفريقية، كما حضى بتقدير خاص من الاتحاد الأوروبي ومن الأمين العام للأمم المتحدة ومن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكونها سياسة تحمل في طياتها مقاربة إنسانية في التعامل مع المهاجرين وتحفظ لهم أدميتهم وكرامتهم.

وتكمن إشكالية الدراسة في البحث عن مدى نجاح سياسة الهجرة بالمغرب في تيسير عملية اندماج المهاجرين خاصة الأفرقة داخل المجتمع المغربي وتسهيل ولوجهم للخدمات الأساسية، وللإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين، حيث سنقوم بالتطرق في المحور الأول من هذه المساهمة لدراسة المقاربة الحقوقية لسياسة المغرب الجديدة حول الهجرة فيما سنتناول في المحور الثاني لسياسة المغرب الجديدة حول الهجرة، مركزاتها ونتائجها المحققة على أرض الواقع.

المحور الأول: المقاربة الحقوقية لسياسة المغرب الجديدة حول الهجرة

لعبت المؤسسة الملكية دوراً رئيسياً في مأسسة تدبير شؤون الهجرة على الصعيدين الإقليمي والدولي ذات الصلة بالمهاجرين، دفعت المغرب إلى تبني مقاربة شاملة للهجرة عمادها البعد الإنساني والحقوقية 450 وذلك عبر العمل على تسوية وضعية المهاجرين الأفرقة الراغبين في الاستقرار بالمغرب مع مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب. والاعتراف بأهمية المهاجرين في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر انخراط بعضهم في مشاريع استثمارية وترويج أموالهم بالمغرب وكذا اشتغال البعض الآخر في مجالات اقتصادية متنوعة. لذا يمكن القول بأن النموذج المغربي في مجال الهجرة يعتبر خطوة جريئة على مستوى تعزيز انخراط المغرب في العمل من أجل تقديم أجوبة هيكلية لإشكالية الهجرة من خلال الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تسعى إلى ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتبدير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة وشاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول، عبر تأهيل الإطار القانوني لتسهيل اندماج المهاجرين (الفرع الأول)، والقيام بتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان ووضع إطار مؤسسي ملائم (الفرع الثاني).

⁴⁵⁰ - ليني بوشيا، " دور المؤسسة الملكية في قضية الهجرة"، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لأهم الاجتهادات القضائية، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، السنة 2017، ص 109-125.

الفرع الأول: الإطار القانوني لتدبير شؤون الهجرة واللجوء بالمغرب.

لقد قامت الحكومة المغربية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية في إطار السياسة الجديدة للهجرة يمكن تلخيصها في التالي :

1- مشروع قانون رقم 17-66 يتعلق باللجوء وشروط منحه

يتضمن مشروع هذا القانون مجموعة من الضمانات والحقوق الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء ، كما يتضمن تعريفاً للاجئ ، مع تكريس أنواع مختلفة من الحماية (الحماية المؤقتة والحماية الفرعية) بالإضافة إلى الأسباب الموجبة لعدم منح صفة لاجئ ، وكذا شروط الاستحقاق وإنهاء وفقدان صفة لاجئ ، والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ ، كما يحتوي أحكاماً خاصة بإحداث بنية وطنية تسمى " المكتب المغربي لشؤون اللاجئين " ، وتحديد مسطرة واضحة في ما يتعلق بفحص ودراسة طلبات اللجوء ، ناهيك عن إقرار الحق في الطعون الخاصة بطلبات اللجوء المرفوضة⁴⁵¹.

2- تنفيذ القانون رقم 14-27 المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر

يضم هذا القانون الذي يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 01-22 المرتبط بالمسطرة الجنائية فيما يخص مكافحة الإتجار بالبشر ويسن أحكام خاصة، على الأحكام العملية لحماية ومساعدة ضحايا الإتجار بالبشر والتي تبرز في معاقبة الجناة وتوفير آليات الحماية من خلال الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي لفائدة ضحايا الإتجار بالبشر وتوفير أماكن لإيواءهم وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لهم وتسيير سبل اندماجهم في الحياة الاجتماعية⁴⁵².

3 - مشروع قانون رقم 17-72 يتعلق بالهجرة

يتضمن هذا المشروع مجموعة من المبادئ القائمة على مقارنة حقوقية لمعالجة دخول وإقامة الأجانب وخروجهم من التراب المغربي، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية والإقليمية للظاهرة. واحتوى المشروع على بعض التعريفات ومختلف الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف فئاتهم ودون تمييز⁴⁵³.

4 - تعديل بعض القوانين لتسيير ولوج المهاجرين للخدمات العمومية

في هذا السياق سعى المغرب إلى تعديل بعض القوانين القطاعية ذات الصلة بحقوق المهاجرين وخصوصاً مدونة الشغل وقانون الجنسية والظهير المنظم لتأسيس الجمعيات وترسيخ حق مشاركة الأجانب في الانتخابات الجماعية والاستفادة من الضمان الاجتماعي، وذلك من أجل جعلها أكثر انسجاماً مع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب دون تحفظات⁴⁵⁴.

⁴⁵¹ - عبد الرحمان شحشي، الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب، في كتاب: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات"، أعمال المؤتمر الدولي الأول في 17 و18 أكتوبر 2019، الجزء الأول، ص 109.

⁴⁵² - ظهير شريف رقم 1.16.127 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 14.27 المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق 19 شتنبر 2016 ص 6644.

⁴⁵³ - هذا المشروع تم إدراجه ضمن الإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية للبرنامج الحكومي والقابلة للتطبيق على المدى المتوسط وقد تم تغيير رقم مشروع القانون 14-95 المتعلق بالهجرة بعد اعتماده في المخطط التشريعي لسنة 2017 بحيث أضحى يحمل رقم 17-72 وفي هذا الإطار تم عقد اجتماعات تنسيقية مع القطاعات الوزارية المعنية خلال شهر أكتوبر 2018 لدراسة ملاحظات الامانة العامة للحكومة بشأن احكام مشروع القانون والعمل على إعداد نسخة نهائية قصد عرضه على مسطرة المصادقة.

⁴⁵⁴ - عبد الرحمان شحشي ، مرجع سابق ، ص 109.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والتي تناط بها مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج والمهاجرين الأجانب بالمغرب ، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوزارية والمؤسسات المعنية داخل المغرب وخارجه. حيث يعهد إليها السهر على إعداد السياسة الحكومية فيما يتعلق بالهجرة وإندماج المهاجرين واللاجئين والعمل على تنفيذها ، وكذا السهر على إرساء حكامه جيدة لمنظومة الهجرة ، وتمثيل الحكومة لدى المنظمات الدولية في الملتقيات المعنية بالهجرة بالإضافة إلى الإشراف الفعلي على وضع السياسات وإتخاذ التدابير لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب وتتبع وتنسيق السياسات الحكومية في مجال العلاقات مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا المهاجرين المغاربة في الخارج وشؤون الهجرة وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة⁴⁵⁵.

وفي نفس الصدد، صرح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أمام البرلمان، أنه "بتوجيهات ملكية سامية، قامت الحكومة ببلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة واللجوء، تندرج في عمق التحولات الشاملة التي تعرفها بلادنا، كما تعتبر تنويجا للالتزامات الدولية للمملكة في مجال حقوق الإنسان، والمبينة على مقاربة إنسانية ومسؤولة في منهجيتها قائمة على التعاون والشراكات المتجددة مع جميع الأطراف الوطنية والدولية المعنية".

"وتهدف هذه السياسة إلى ضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وتحسين إندماجهم داخل المجتمع المغربي، انسجاما مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي التزم المغرب باحترام بنودها، حيث تم تنزيلها عبر 11 برنامجا و 81 عملية همت إجابات متجددة للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة على المستوى الإنساني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. مؤكدا على أنه تم في هذا السياق⁴⁵⁶:"

● إطلاق حملة استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية بالمغرب سنة 2014، أسفرت عن تسوية 23096 حالة تمثل 83% من العدد الإجمالي للطلبات المقدمة والتي وصلت 27.649 طلبا.

● إدماج الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي، منذ متم دجنبر 2016 إلى غاية متم دجنبر 2017، حيث تم إيداع أكثر من 28.000 طلب تسوية ، حظي ما يقارب 20.000 طلب منها بالموافقة، على أن باقي الطلبات بصدد الدراسة من طرف اللجنة الوطنية للطعون.

● بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم من قبل مكتب شؤون اللاجئين وعديبي الجنسية، 755 لاجئا من جنسيات مختلفة، كما تم الاستماع من طرف اللجنة المختصة إلى 1097 طالب لجوء من جنسية سورية.

● تمكين المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى مجموع الخدمات العمومية، كالتعليم والصحة والسكن الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والإنسانية والحماية القانونية والتكوين المهني والشغل، شأنهم في ذلك

⁴⁵⁵ - محمد بهون، المغرب والهجرة، من العبور إلى الاستقبال، التحديات والآفاق، رسالة لنيل شهادة الماستر في الحقوق الإنسانية في القانون الدولي والتشريع الوطني، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهرز فاس، السنة الجامعية 2017-2018، ص 55.

⁴⁵⁶ - جواب رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، " سياسة الحكومة في مجال الهجرة، أمام البرلمان، خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة حسب المادة 100 من الدستور بتاريخ 19 صفر 1440 الموافق 29 أكتوبر 2018. انظر: الموقع الرسمي للحكومة

شأن المغاربة، وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني".

كما تطرق رئيس الحكومة إلى جريمة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، حيث قال "إن السلطات المعنية قد وضعت خطة أمنية وطنية طموحة في مجال محاربة شبكات تهريب المهاجرين، التي أصبحت تأخذ أشكالاً جديدة من حيث التنظيم والعلاقات مع الشبكات الإجرامية الدولية الأخرى. وترتكز هذه الخطة على ما يلي⁴⁵⁷ :

* الحد من أنشطة هذه الشبكات خصوصاً التي تنشط عبر الحدود الشرقية، التي تشهد 92% من محاولات تسرب المهاجرين.

* رفع درجة التأهب الأمني و اتخاذ العديد من الاحتياطات والإجراءات الأمنية اللازمة، على مستوى الشريط الحدودي (تقوية مراقبة الشواطئ وغيرها).

* تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين في وضعية غير قانونية، وذلك بتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والهيئات الدبلوماسية لبلدانهم ، وذلك في ظروف تحترم حقوقهم وكرامتهم (1153 مستفيد من البرنامج بين يناير 2018 إلى حدود شتنبر 2018).

وتأطيرا لهذه المبادرات، تم الشروع في تنفيذ برنامج عمل يروم تطوير قدرات الجهات الفاعلة في قضية الهجرة واللجوء والإتجار بالبشر من مسؤولين إداريين ومنتخبين ومكونات المجتمع المدني.

كما صرح رئيس الحكومة بقوله أنه على المستوى الدولي " اعتبارا لسياسة المغرب في مجال تدبير الهجرة، فهو يتراس بشراكة مع ألمانيا المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ستعقد قمته الحادية عشر بمراكش بين 5 و7 دجنبر 2018.

كما شكلت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تنويعا لجهود دبلوماسية مستمرة. ومن هذا المنطلق ، تم إختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، على رأس الاتحاد الإفريقي " رائدا لقضايا الهجرة بإفريقيا" ، خلال مؤتمر القمة الإفريقي التاسع والعشرين بأديس أبابا، في يوليوز 2017.

وفي نفس المسار، فقد وضع مشروع قانون رقم 01-19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بخصوص إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.

ويهدف إتفاق المقر هذا، إلى تحديد المقترضات المتعلقة بأساس إحداث المرصد والقيام بمهامه وأنشطته بالمغرب، كما يرمي إلى جمع المعطيات وتبادل المعلومات والتنسيق بين الدول الإفريقية، وإحداث التكامل مع المبادرات القارية القائمة بشأن الهجرة، ودعمها عن طريق تبادل المعلومات والمعارف من أجل رفع التحديات المرتبطة بتدفق الهجرة في إفريقيا⁴⁵⁸.

الفرع الثاني: الاستراتيجية المغربية الخاصة بالهجرة واللجوء

تقوم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تبناها المغرب إبتداء من شهر شتنبر 2013 على ستة مبادئ موجبة وتوزع على 11 برنامج عمل قطاعي وأفقي و81 مشروعا لضمان اندماج أفضل للمهاجرين وتدابير تدفق الهجرة في إطار سياسة

⁴⁵⁷ - نفس المرجع.

⁴⁵⁸ - مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.

إنسانية شاملة ومسؤولة، من خلال العمل على ضمان اندماج المهاجرين غير الشرعيين وتمكينهم من نفس حقوق المواطنين المغربية (الولوج إلى التعليم، التكوين المهني والشغل والتغطية الصحية والسكن) وذلك كالتالي:⁴⁵⁹

جدول 1: المبادئ الموجهة والبرامج القطاعية والأفقية للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

البرامج الأفقية	البرامج القطاعية	المبادئ الموجهة
تدبير تدفقات المهاجرين. ومحاربة الاتجار بالبشر. التعاون والشراكات الدولية. الإطار القانوني وإطار الاتفاقيات. الحكامة والتواصل.	التربية والثقافة. الشبيبة والترفيه. الصحة. السكن. المساعدات الاجتماعية والإنسانية. التكوين المهني. التشغيل.	مقاربة إنسانية. مطابقة القانون الدولي. مقاربة شاملة. تعاون متجدد مع مختلف الأطراف. احترام حقوق الإنسان. مسؤولية مشتركة.

بخصوص البرامج القطاعية تتكون الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من 7 برامج قطاعية وهي:

1. التربية والثقافة: ويهم هذا البرنامج تحقيق 3 أهداف هي إدماج المهاجرين واللاجئين في النظام التعليمي النظامي وغير النظامي، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتكوين المهاجرين واللاجئين في اللغات والثقافات المغربية وذلك من خلال 12 عملية.
 2. الشبيبة والترفيه: ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهاجرين الشرعيين واللاجئين في برامج الرياضة والترفيه الموجهة للشباب عبر أربع عمليات.
 3. الصحة: غاية هذا البرنامج ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج، بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة، وتنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة وذلك عبر 7 عمليات.
 4. السكن: يرمي هذا البرنامج، ومن خلال عمليتين، إلى تشجيع الحق في السكن للمهاجرين الشرعيين واللاجئين، في إطار نفس الشروط المتوفرة للمغاربة.
 5. المساعدات الاجتماعية والإنسانية: يسعى هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات القانونية للمهاجرين، وكذا إدماج المهاجرين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، من خلال 5 عمليات.
 6. التكوين المهني: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين للتكوين المهني، وتسيير الإدماج المهني للمهاجرين الشرعيين.
 7. التشغيل: من خلال 8 عمليات يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق 3 أهداف هي تسيير ولوج المهاجرين الشرعيين لمناصب الشغل، وتشجيع خلق المقاولات من طرف المهاجرين الشرعيين، وتغطية الحاجات الخاصة من اليد العاملة.
- أما البرامج الأفقية فالاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تتكون من أربع برامج أفقية هي:
1. تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار بالبشر: يرمي هذا البرنامج إلى التحكم في تدفقات الهجرة حسب مقاربة إنسانية محترمة لحقوق الإنسان، ومحاربة الإتجار بالبشر وشبكات التهريب، وذلك من خلال 6 عمليات.

⁴⁵⁹ -مديرية شؤون الهجرة، تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغرب المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018، ص 2.

2. التعاون والشراكات الدولية: أهداف هذا البرنامج هي تطوير التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، وتشجيع التنمية المشتركة، وتشجيع التعاون العلمي والتقني، من خلال 5 عمليات.

3. الإطار القانوني: يسعى هذا البرنامج لتحقيق الاعتراف بالوضع القانوني لعديدي الجنسية، وجعل إطار الاتفاقيات الوطنية متوافق مع المعايير الدولية المرتبطة بحقوق العمال المهاجرين، وتشجيع الحركية والعودة الطوعية للمهاجرين مع المحافظة على حقوق الضمان الاجتماعي، إضافة إلى تأهيل الإطار القانوني الوطني، من خلال 11 عملية.

4. الحكامة والتواصل: يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء جهاز للتنسيق في إطار تدبير ممنهج ومسؤولية مشتركة، وتنمية اليقظة فيما يخص قضايا الهجرة، إضافة إلى دعم قدرات الفاعلين المكلفين بقضايا الهجرة واللجوء ومحاربة الإتجار بالبشر، والإخبار والتحسيس بقضايا الهجرة واللجوء، من خلال 17 عملية.

ومن أجل ضمان العيش الكريم والهادئ للمهاجرين، على كل الفاعلين المعنيين بقضية الهجرة، المشاركة في تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان. وذلك لضمان تدبير جيد ومتقدم لهذا التدفق من خلال وضع آليات وميكانيزمات تساهم في معالجة مشكل دخول المهاجرين إلى تراب المملكة، والتقليص منه بالإضافة إلى التصدي بحزم لكل أنواع تهريب المهاجرين مع الاحترام التام لحقوق المهاجرين.⁴⁶⁰

وقد تم تخصيص مكاتب لتسوية وضعية الاجانب على صعيد كافة عمالات وأقاليم المملكة لاستقبال طلبات المهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية في إطار الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوجيهات الملكية الخاصة بسياسة الهجرة الجديدة. وتهم هذه العملية جميع المهاجرين سواء المنحدرين من إفريقيا أو من بقاع أخرى من العالم وخصوصا من آسيا، لتمكينهم من المساهمة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد همت هذه العملية الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة الذين يتوفرون على ما يثبت عيشهم المشترك لمدة لا تقل عن سنتين، وكذا الأجانب المتزوجين من أجناب آخرين مقيمين بصفة شرعية في المغرب، لمدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة، بالإضافة إلى الأطفال المزدادين في إطار حالي الزواج سالف الذكر، والأجانب الذين يتوفرون على عقود عمل فعلية لا تقل مدتها عن سنتين، والأجانب المقيمين في المغرب لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة، وكذلك الاجانب المصابين بأمراض خطيرة والمتواجدين فوق التراب المغربي قبل تاريخ 31 دجنبر 2013؛ وقد تمت عملية التسوية عبر مرحلتين وذلك على الشكل التالي:

✓ المرحلة الأولى:

ما بين فاتح يناير و31 ديسمبر من سنة 2014 عرفت هذه المرحلة تسوية 23.096 طلبا من أصل 27.649 طلبا تم تلقيهم في إطار هذه العملية، أي ما نسبته 65% من مجموع الطلبات المقدمة. 461 كما تم قبول جل الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال والتي بلغت 10.178 طلب بنسبة 100%.

وقد استفاد من هذه العملية مواطنون من 116 جنسية في مقدمتهم السنغاليون ب 6600 طلب تلاهم السوريون ب 5250 طلب ثم النيجيريون ب 2380 طلب والإيفوريون ب 2281 طلب.⁴⁶²

460- يوسف نشيط، السياسة العمومية للهجرة بالمغرب، نموذج مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء 2003-2015، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2015-2016، ص 90.

461- توفيق سكين، " المغرب والهجرة الإفريقية إشكالية الإدماج "، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، جامعة محمد الخامس - الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2016-2017، ص 75.

462- نفس المرجع، ص 75

وتحتل جهة الرباط سلا زمور زعير المقدمة على باقي جهات المملكة فيما يتعلق باستقبال الطلبات (8198 طلب) بنسبة 29.99% تليها جهة الدار البيضاء الكبرى (6360 طلب) بنسبة 23.28% ثم الجهة الشرقية ب (2730 طلب) بنسبة 9.9% وجهة فاس بولمان (2686 طلب) بنسبة 9.83%⁴⁶³.

✓ المرحلة الثانية :

أطلق المغرب الدفعة الثانية المتعلقة بتسوية أوضاع المهاجرين ، في عملية واسعة شملت الأشخاص في وضعية غير قانونية، حسب ما كان مقررا في نهاية سنة 2016 والتي يمكن اعتبارها جزء من المقاربة الدبلوماسية التي يقودها الملك محمد السادس للتأكيد على الروابط الإنسانية للمغرب مع جيرانه الأفارقة ؛ حيث نجد الخطابات الملكية تتضمن كلمة " المواطن الإفريقي"،⁴⁶⁴ وهو مصطلح يعكس مدى حرص الملك على أن يتمتع المهاجرون الأفارقة بحقوقهم الاجتماعية، لأن معظمهم يتوفر على مستوى أكاديمي ومعرفي هام يخول له فرص الإدماج في مجموعة من القطاعات.⁴⁶⁵

وحسب بلاغ اللجنة الوطنية المكلفة بتسوية وضعية وإدماج المهاجرين بالمغرب بتاريخ 2016/12/12 فإن الملك محمد السادس أعطى تعليماته من أجل الإطلاق الفوري للمرحلة الثانية لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية، كما كان مقررا، في نهاية سنة 2016.⁴⁶⁶

وفي ذات السياق، حظي ما يقارب 20.000 بالموافقة من 28.400 طلب تسوية على أن باقي الطلبات بصدد الدراسة من طرف اللجنة الوطنية للتعويض، وذلك في إطار المرحلة الثانية لإدماج الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بالتراب المغربي ، وفق نفس الشروط التي ميزت العملية الاستثنائية الأولى لسنة 2014، أما فيما يتعلق بوضعية اللاجئين وطالبي اللجوء ببلدنا، وذلك إلى حدود 25 يناير 2018 ، فقد بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم من قبل مكتب شؤون اللاجئين وعديبي الجنسية 755 لاجئا من مختلف الجنسيات ، كما تم الاستماع من طرف اللجنة الظرفية المكلفة بالإستماع إلى 1097 طالب لجوء من جنسية سورية ، تم شملهم بنظام الحماية الدولية ، إضافة إلى تعزيز منظومة العودة الطوعية والتي نظمت في إطارها 1196 عملية للعودة الطوعية ما بين يناير 2018 إلى حدود أواخر شتنبر 2018.⁴⁶⁷

أما بخصوص برنامج التربية والثقافة الذي يهدف إلى إدماج المهاجرين واللاجئين في التعليم النظامي وغير النظامي وتعزيز التعبير الثقافي ، وكذا تكوينهم في اللغات والثقافة المغربية ، فبرسم الموسم الدراسي 2016-2017 استفاد 6284 طفل مهاجر من التسجيل بالتعليم النظامي ، و 460 طفل من أبناء المهاجرين واللاجئين من برامج التربية غير النظامية، إضافة إلى استفادة 301 تلميذ مهاجر من دروس الدعم التربوي كما سجلت دروس تعليم اللغات والثقافة المغربية لفائدة المهاجرين واللاجئين 1063 مستفيد، ناهيك عن استفادة أبناء المهاجرين واللاجئين من خدمات المطاعم المدرسية والداخليات وكذا برنامج مليون محفظة، هذا بالإضافة إلى 25 مشروع ثقافي لجمعيات المجتمع المدني مدعما مالياً للنهوض والتعريف بقضايا التنوع الثقافي⁴⁶⁸ وفي الموسم الدراسي 2017-2018 فقد تم تسجيل 5545 مستفيد من بينهم 2729 فتاة من التعليم النظامي ، كما تم تقديم دروس التربية غير النظامية لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين بنحو 300

463- يوسف نشيط، مرجع سابق، 91.

464- خطاب ثورة الملك والشعب 2016 - الرسالة الملكية إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت بتاريخ 17 يوليوز 2016.

465- توفيق سكين، نفس المرجع ، ص 77.

466- الجريدة الإلكترونية " le 360 " ، " تعليمات ملكية من أجل الإطلاق الفوري لمرحلة إدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية ، بتاريخ 2016/12/12 ، تاريخ الزيارة 2020/02/18.

467- تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمعاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (مديرية شؤون الهجرة، سنة 2018) ص11.

468- الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمعاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (عرض السيد الوزير المقدم بالاجتماع السادس للجنة الوزارية لشؤون المغربية المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتاريخ 24 يوليوز 2018)، ص43.

مستفيد، إضافة إلى استفادة 315 من دروس الدعم التربوي شملت الأطفال والتلاميذ الذين يعانون من صعوبات وتعثرات في بعض المواد، أما دروس تعليم اللغات والثقافة المغربية فقد شملت 1615 مستفيد من المهاجرين واللاجئين. وبخصوص برنامج التكوين المهني الذي يهدف إلى ضمان ولوج المهاجرين في وضعية قانونية واللاجئين إلى التكوين المهني وكذا تيسير اندماجهم السوسيو-مهني، فقد تم في إطاره تسجيل 401 مهاجراً ولاجئاً برسم سنة 2017-2018 بمراكز التكوين والتربية التابعة لمندوبيات التعاون الوطني وكذا تسجيل 54 مهاجراً برسم نفس الموسم بمراكز التكوين التابعة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل⁴⁶⁹.

في حين أن برنامج الشباب والثقافة عرف استفادة حوالي 600 طفل وطفلة من أبناء المهاجرين ضمن برنامج عطلة للجميع صيف 2018، إضافة إلى استفادتهم من الأنشطة الرياضية أبرزها المارطون الدولي للرباط الذي شارك به أكثر من 50 مهاجراً مقيماً بالمغرب. أما برنامج الصحة الذي يهدف إلى ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج، فقد تم تحت غطاءه تعيين 75 مساعداً اجتماعياً يعملون في مستشفيات المملكة لتقديم المعلومات والتوجيه والمساعدة للمهاجرين في المستشفيات، هذا واستفاد 967 مهاجراً من الكشف في إطار البرنامج الوطني لمحاربة داء السل، وكذا استفادت المهاجرات من برامج مراقبة الحمل والولادة بنحو 745 مستفيدة سنة 2018، وحوالي 520 مستفيدة من برامج تنظيم الأسرة سنة 2018، وفي نفس السنة أيضاً استفاد 751 طفلاً من برنامج تلقيح الأطفال، كما تم تنظيم مجموعة من الحملات والقوافل الطبية، في عدد من المدن طيلة سنتي 2017 و 2018 حيث تم تسجيل أكثر من 600 كشف طبي وأكثر من 2000 مستفيد من المعدات الطبية والأدوية، و 50 كشف طبي لفائدة النساء المهاجرات، كما قدمت جمعية محاربة السيدا لـ 145 مهاجراً مصاباً بفيروس نقص المناعة المكتسبة السيدا، بما في ذلك 89 امرأة 15 منهن حامل وقد قدمت 725 جلسة للوساطة العلاجية والدعم النفسي لفائدة 129 مهاجراً مصاباً بالفيروس مع فحوصات عامة وأدوية بيولوجية وإشعاعية⁴⁷⁰.

أما عن منجزات برنامج السكن فقد تم تعديل المادة 247 من قانون المالية 2015 لاستفادة الأجانب المقيمين من برامج السكن الاجتماعي و السكن المنخفض التكلفة⁴⁷¹، وفي ما يخص برامج السكن الاستعجالي التي يسهر عليها مجموعة من الشركاء، نجد أن المنظمة الدولية للهجرة تدعم جمعية شرق غرب من أجل استضافة المهاجرين في وضعية هشاشة في شقتين تتسع لثمان أو عشر مهاجرين كما تعمل مع المركز الثقافي الإفريقي من أجل استفادة 30 مهاجر ومهاجرة بالرباط من المبيت الاستعجالي، إضافة إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي تعمل بشراكة مع جمعية شرق غرب، توفر شقة للسكن الاستعجالي للاجئين و 6 شقق للحماية تخصص للحالات ذات الاحتياجات الخاصة بما مجموعه 70 مستفيد سنة 2018، ناهيك على جمعية الأوراش الاجتماعية المغربية التي تعمل بشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على تنفيذ برنامج مواكبة المهاجرين القاصرين غير المرافقين يشمل المبيت الاستعجالي لهذه الفئة⁴⁷².

كما تم عبر برنامج المساعدة الإنسانية والاجتماعية الذي يهدف إلى تقديم المواكبة القانونية والمساعدة الاجتماعية للمهاجرين و إدماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، تكوين أكثر من 300 من المساعدين الاجتماعيين في مجال الهجرة واللجوء وحماية المهاجرين واللاجئين من أجل حسن التعامل مع المهاجرين، كما استفاد 2525 مهاجراً من الخدمات المقدمة من طرف المراكز التابعة للتعاون الوطني التي تتمثل في توزيع أسرة وأغطية وتوزيع خيام وملابس وتوزيع

469 - تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مرجع سابق، ص 3-4.

470 - المرجع أعلاه، ص 6.

471 - عرض السيد الوزير، مرجع سابق، ص 45.

472 - تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مرجع سابق، ص 7.

مساعداً إنسانية، كما أعطيت الانطلاقة الرسمية يوم 22 مارس 2018 لمشروعين حول تعزيز حقوق الأطفال المهاجرين في المغرب بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتقديم المساعدة والحماية للأطفال غير المرافقين والمنفصلين عن ذويهم في المغرب بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، ويهدف هذين المشروعين إلى تعزيز وتقوية نظام المساعدة والحماية للأطفال المهاجرين في المغرب⁴⁷³.

أما فيما يتعلق بسوق الشغل وتيسير ولوج المهاجرين في وضعية قانونية لمناصب الشغل وتشجيع خلق المقاولات من طرفهم، فقد تم توسيع نطاق الوكالات النموذجية ليشمل 11 وكالة عوض 5 وكالات، والتي عرفت تسجيل 1758 مهاجراً خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 وشتنبر 2018 كما تم تمكين المهاجرين من خدمات مكاتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات وقد استفاد 717 مهاجراً من ورشات البحث عن عمل، كما استفاد 23 مهاجراً من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ما بين 2017-2018 من برنامج المقاول الذاتي، وتمت مواكبة 84 مشروع لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018 بشراكة بين المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لدعم وتنمية المقاول الصغرى بالتنسيق مع الوزارة الوصية، كما تم إعداد دليل عملي لتشغيل الأجانب بالمغرب بتنسيق مع وزارة الشغل والإدماج المهني⁴⁷⁴.

المحور الثاني: مؤسسات حماية حقوق المهاجرين بالمغرب

حظيت الهجرة، و ما يرتبط بضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم من كل أصناف العنف والأذى والاستغلال، باهتمام المغرب، ليقوم بإحداث مؤسسات لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المهاجرين بصفة خاصة تم التنصيب عليهم في دستور 2011، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سنخصص له (الفرع الأول) لتتطرق في (الفرع الثاني) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

الفرع الأول: المجلس الوطني لحقوق الإنسان⁴⁷⁵.

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان "مؤسسة وطنية تعددية مستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وصيانة كرامة و حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، أفراداً وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال"⁴⁷⁶. وقد تم إحداث هذا المجلس كمؤسسة وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة تتلاءم نصوصها التنظيمية مع مبادئ باريس لحقوق الإنسان، ويمارس المجلس عدة اختصاصات، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الأمر الذي يكفل له مزيداً من الاستقلالية في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وبخصوص موضوع الهجرة دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى مراجعة المواد المتعلقة بتنظيم حق تأسيس الجمعيات بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية، ومراجعة المواد المتعلقة بتنظيم الانتخابات بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية،⁴⁷⁷ وكذا مراجعة المواد

473 - المرجع أعلاه، ص 8.

474 - عرض السيد الوزير، مرجع سابق، ص 47.

475 - قانون رقم 76.15 حول إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجريدة الرسمية عدد 6652، الصادرة في 12 جمادى الآخرة 1439 الموافق 01 مارس 2018، ص 1227.

476 - الفصل 161 من الدستور المغربي لسنة 2011.

477 - حسن خطابي، ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، سلسلة دراسات، العدد الافتتاحي/يناير 2016، ص 56.

المتعلقة بتنظيم الشغل بشكل يسمح للعمال المهاجرين بولوج المناصب الإدارية ومناصب التسيير بالنقابات المهنية التي ينضون تحت لوائها⁴⁷⁸.

وفي نفس السياق ، رسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومكتب المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب في وثيقة مشتركة تم نشرها في يوليو 2013 ، صورة ، لازالت تحتفظ براهنتها، حول واقع الهجرة، التي أصبحت تمثل اليوم، في جميع دول العالم تقريبا، موضوع أشغال ونقاش مستمرين، بل ومصدرا لكثير من النقاش، يساءل السلطات العمومية والمجتمع المدني والباحثين والآليات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة أن عدد المهاجرين عبر العالم وصل إلى حدود سنة 2012 إلى 240 مليون مهاجر ومهاجرة (بالإضافة إلى 740 مليون مهاجر ومهاجرة داخليا)، ورغم أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) الصادر سنة 2009 قد سلط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه التنقل البشري في التنمية البشرية، فإن المقاربات السجالية لازالت قائمة بل وتتقوى⁴⁷⁹.

كما صرح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه ودون المجادلة في مبدأ حق السلطات المغربية في مراقبة دخول الأجانب للبلد والإقامة به وواجبها المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، يعتبر أن السلطات العمومية لا يمكنها في إطار قيامها بهذه المهام عدم مراعاة المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجانب وكذا الالتزامات الدولية للمغرب التي تكرسها مصادقته على مجموع الصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم والاتفاقية المتعلقة باللاجئين. وقد كان آخر هذه المبادرات، توقيع المغرب والاتحاد الأوروبي و ست دول أعضاء في يونيو 2013 لإعلان مشترك يضع أسس الشراكة من أجل التنقل⁴⁸⁰.

انطلاقا من هذه العناصر، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. فمن خلال رفع هذا التحدي، يمكن للمغرب أن يشكل نموذجا يحتذى به من لدن العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة.

يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذه السياسة يجب أن تنتظم على الأقل حول المكونات الأربع التالية:

1. في ما يتعلق بوضعية اللاجئين وطالبي اللجوء

يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة المغربية إلى اتخاذ التدابير التالية:

- الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ التي تمنحها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال منح الحاصلين على هذه الصفة بطاقة الإقامة، وذلك في انتظار وضع إطار قانوني ومؤسسي وطني ينظم اللجوء؛
- وضع سياسة لإدماج هؤلاء اللاجئين وأفراد أسرهم في مجال السكن والصحة وتمدرس الأطفال والتكوين والشغل؛

478 - الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل بلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء. ملخص تنفيذي، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوليو 2013، ص 11-12.

479 - الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب ، من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة ، ملخص تنفيذي ، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، المرجع السابق ، ص 5.

480 - نفس المرجع، ص 7.

- تمكين الحاصلين على صفة لاجئ المتزوجين الذين يصلون بمفردهم للتراب الوطني من التقدم بشكل قانوني بطلب الاستفادة من التجمع العائلي؛
 - ضمان احترام مبدأ عدم الترحيل بوصفه حجر زاوية القانون المتعلق باللاجئين كما تنص على ذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف لسنة 1951 وذلك عبر تمكين طالبي اللجوء المحتملين من إمكانية تقديم طلب اللجوء لدى وصولهم للتراب المغربي؛
 - وضع إطار قانوني ومؤسسي وطني منظم للجوء، يركز من جهة على المبادئ الواردة في تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 وينظم من جهة أخرى وضع اللاجئ بالمغرب وشروط ممارسة حق اللجوء المعترف به في الفصل 30 من الدستور؛
 - العمل، في انتظار وضع الإطار المذكور، على تعزيز الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومواكبة عملها لاسيما من خلال تيسير وصولها لطالبي اللجوء بمجموع التراب الوطني.
- يشيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما أعربت عنه بعض الجهات المانحة الدولية من استعداد للمشاركة ماليا في الجهود اللازمة لإدماج اللاجئين بعد حصولهم على بطاقة الإقامة ويدعو المجلس كلا من الحكومة ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب والمجتمع المدني المغربي إلى بدء المشاورات من الآن من أجل بلورة سياسة لإدماج اللاجئين وتنفيذها. كما يعرب عن استعداده للمساهمة في هذا العمل.
2. في ما يتعلق بالأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية
- يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الوقت قد حان لكي تباشر الحكومة بشكل رسمي إعداد وتنفيذ عملية للتسوية الاستثنائية لوضعية بعض الفئات من المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية وذلك ارتكازا على معايير تأخذ بعين الاعتبار مدة الإقامة بالمغرب، الحق في العيش في كنف العائلة، شروط الاندماج في المجتمع المغربي، الاتفاقيات المتعلقة بالاستيطان المبرمة بين المملكة المغربية وبلدان صديقة... إلخ
- يهيب المجلس بالمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة للمغرب خاصة الأوروبية والاتحاد الأوروبي للعمل بشكل فعال على إنجاح هذه العملية من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل إرساء سياسة فعلية لإدماج المهاجرين المستوفين لشروط تسوية الوضعية. واعتبارا للإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها بلد مثل المغرب، فإن الانخراط القوي والطموح للتعاون الدولي أمر لا محيد عنه في هذا الصدد. ويرى المجلس أن هذا البعد يجب أن يمثل إحدى أوليات الشراكة من أجل حركة الأشخاص التي تم إبرامها مؤخرا.
- واعتبارا لكون المغرب، على غرار باقي دول العالم، سيستمر في استقبال مجموعات المهاجرين في وضعية غير نظامية ودون مصادرة حق السلطات في مراقبة دخول الأجانب للبلد وإقامتهم به، فإن المجلس يذكر بقوة أن هؤلاء الأجانب مشمولون بمجموع الضمانات الدستورية المناهضة للتمييز وسوء المعاملة والمحاكمات غير العادلة... إلخ وكذا بالحقوق المخولة لهم المنصوص عليها في القانون الدولي خاصة الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والملاحظة العامة رقم 2 للجنة المعنية بإعمال الاتفاقية التي تم اعتمادها مؤخرا.
- في هذا الإطار، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة المغربية إلى اتخاذ التدابير التالية:
- ضمان حق المهاجرين الموجودين في وضعية غير نظامية في حالة توقيفهم أو وضعهم رهن الاعتقال الاحتياطي أو تقديمهم للمحاكمة في الولوج الفعلي للعدالة (إمكانية الاستفادة من خدمات المحامين و مترجمين أكفاء والولوج للسلطات القنصلية ومساطر اللجوء والولوج للعلاج... إلخ)؛
 - تطوير برامج تكوين وتحسيس موجهة لموظفي الإدارات المكلفة بمسألة الهجرة (قوات الأمن، شرطة الحدود، موظفو السجون، القضاة، الأطر الصحية... إلخ)؛

- إيلاء أهمية خاصة للتكفل المادي والقانوني بالقاصرين الأجانب غير المرفوقين والنساء المهاجرات مع الحرص بشكل خاص على ضمان المواكبة النفسية والصحية لضحايا العنف؛
 - حظر كل شكل من أشكال العنف الممارس على المهاجرين في وضعية غير نظامية خلال عمليات التوقيف؛
 - اتخاذ تدابير كفيلة بزجر المشغلين الذين يستغلون المهاجرين غير النظاميين، وضمان حق هؤلاء المهاجرين في اللجوء عند الاقتضاء إلى مفتشية الشغل دون خوف؛
 - تسهيل تسجيل الولادات الجديدة وإصدار شهادات الوفاة.
- وإذ يحيي المجلس الوطني لحقوق الإنسان جهود المجتمع المدني العامل في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللجوء، فإنه يعتبر أن إشراكه بشكل فعال والتشاور معه أمر ضروري لمواجهة التحولات التاريخية المذكورة أعلاه. كما يدعو إلى إنشاء أرضية دائمة للتشاور بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي بما يسمح بتبادل المعلومات وتعبئة المساعدة الإنسانية والخبرة القانونية الضروريتين ونشر الممارسات الفضلى والمساعدة على العودة الطوعية ...
- ويبقى إدماج جمعيات المهاجرين والمهاجرات في هذه العملية أمرا أساسيا بالإضافة إلى التسوية القانونية لوضعية بعض الجمعيات العاملة في مجال مساعدة المهاجرين مثل مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع ومواكبة الأجانب والمهاجرين (GADEM).

3. فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في الأشخاص

- يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى إدراج مقتضيات في الباب 7 من الجزء الأول من الكتاب الثالث من القانون الجنائي تنص على معاقبة استقطاب أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال القسر عن طريق الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الشطط في استعمال السلطة أو استغلال حالات الهشاشة، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر لغرض الاستغلال.
- في السياق ذاته، يقترح المجلس أن يشمل تعريف الاستغلال، بموجب أحكام هذا الباب، على الأقل، استغلال الغير في الدعارة أو في أشكال أخرى للاستغلال الجنسي، أو الأعمال وخدمات السخرة أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.
- يوصي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتضمين القانون الجنائي مقتضيات تحمي المهاجرين القاصرين على وجه الخصوص، واعتبار ارتكاب جريمة الاتجار بهم أمرا موجبا لإعمال ظروف التشديد.
- من أجل ضمان الحماية الفعلية لضحايا الاتجار في الأشخاص المفترضين، يقترح المجلس تعديل المادة 7-82 من قانون المسطرة الجنائية بما يضمن حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين في ما يخص الجرائم المرتبطة بالاتجار في الأشخاص.
- وفي الأخير، ومن أجل تسهيل تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يقترح المجلس على الحكومة أن تسترشد بمقتضيات القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنة 2009 لمواكبة الإصلاحات التشريعية المقترحة، يوصي المجلس الحكومة بما يلي:
- ✓ إطلاق بحث وطني حول ظاهرة الاتجار بالأشخاص؛
 - ✓ بلورة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على أساس مقارنة تشاورية؛
 - ✓ وضع برنامج تكوين خاص لتعزيز قدرات المسؤولين على إنفاذ القوانين المرتبطة بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

✓ تعزيز التعاون بين مختلف المصالح المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص (شرطة مراقبة الحدود، الأمن الوطني، الدرك الملكي، القضاء... إلخ)؛

✓ تعزيز الشراكة مع المنظمات العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

4. في ما يتعلق بالأجانب في وضعية نظامية

يدعو المجلس الحكومة إلى العمل على ما يلي:

✓ مراجعة المواد 24 و25 و26 من الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما وقع تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 00-75 و09-07 بما يضمن مطابقة الوضع القانوني للجمعيات الأجنبية مع نظيرتها الوطنية؛

✓ مراجعة المادتين 3 و4 من القانون رقم 9-97 بمثابة مدونة الانتخابات كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانونين رقم 06-23 و08-36، بما يضمن منح الأجانب المقيمين بالمغرب إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية إما بمقتضى القانون أو تطبيقاً لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل، وفقاً لمقتضيات الفصل 30 (45) من الدستور؛

✓ مراجعة المادة 416 من القانون رقم 99-65 بمثابة مدونة الشغل بشكل يسمح للعمال المهاجرين بولوج المناصب الإدارية ومناصب التسيير بالنقابات المهنية التي ينضون تحت لوائها؛

✓ المصادقة على الاتفاقيتين رقم 97 و143 لمنظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين، بالنظر لتأثيرهما الهيكلي على ضمان الحقوق الاجتماعية لهذه الفئة من العمال. وفي نفس السياق، ونظراً لأهمية الضمانات الجديدة المنصوص عليها في الفصل 8 من الدستور المتعلقة بالحرية النقابية، يوصي المجلس بالمصادقة على الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي.

وفي الأخير، يدعو المجلس الحكومة إلى الحرص خلال كل عملية تفاوض بمناسبة إبرام أي اتفاقية اقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف وعلى أساس المعاملة بالمثل، على فتح سوق الشغل مع إدماج مقتضيات ملائمة تحمي الحقوق الاجتماعية للعمال.

كما نوه المجلس بدور المجتمع المدني العامل في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين والمهاجرات وطالبي اللجوء، مع مطالبته باندماج الجمعيات الناشطة في هذا المجال مثل مجموعة المنظمة المدنية المناهضة للعنصرية والدفاع عن حقوق المهاجرين، ولماصلة الإصلاحات التشريعية المقترحة، دعا المجلس الحكومة إلى إطلاق بحث وطني حول قضايا الهجرة ووضع خطة عمل وطنية على أساس مقارنة تشاورية، مع صياغة برنامج لتكوين وتعزيز التعاون بين مختلف الأجهزة المكلفة بمكافحة الاتجار بالبشر⁴⁸¹.

الفرع الثاني: دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في سياسة الهجرة

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁴⁸²، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير ورأي حول موضوع: "الهجرة وسوق الشغل".

وفي هذا السياق، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية بإعداد هذا التقرير. وخلال دورتها العادية الثانية والتسعين المنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2018، صادقت الجمعية العامة

481 - نفس المرجع، ص 5.

482 - ظهير الشريف رقم 1-14-124 صادر في 3 شوال 1435 الموافق 31 يوليوز 2014، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 128-12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الجريدة الرسمية عدد 6282 الصادرة بتاريخ 17 شوال 1435 الموافق 14 غشت 2014.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشبه إجماع (امتناع عضو واحد عن التصويت) على التقرير الذي يحمل عنوان " الهجرة وسوق الشغل "، والمنبثق منه هذا الرأي⁴⁸³.

(1) رؤية المجلس من أجل بلورة سياسات وطنية للهجرة تضمن حقوق الإنسان للمهاجرين لقد دأبت بلادنا على المشاركة الفعالة في الدينامية الدولية حول قضايا الهجرة . وفضلا عن انضمامه إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين، بادر المغرب سنة 1990 إلى الاشتغال بمعية مجموعة من الدول على إعداد صك أممي في مجال الهجرة، سيخرج في ما بعد في شكل " الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم "، التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة في دجنبر سنة 1990 . ومنذ ذلك التاريخ، أصبح المغرب فاعلا أساسيا وطرفا مشاركا في أهم المبادرات الدولية المتعلقة بالهجرة، نذكر منها مسلسل مبادرة برن ل "تدبير الهجرة من خلال التعاون بين الدول "، التي أطلقتها سويسرا سنة 2001، واللجنة العالمية للهجرة الدولية التي أحدثتها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2005، من أجل إدراج قضايا الهجرة في الأجندة الدولية، والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي ترأسته هذه السنة كل من المملكة المغربية وألمانيا.

ورغم هذه المبادرات المختلفة، فإن المغرب يحمل قناعة راسخة مفادها أن تدبير ظاهرة الهجرة والإحاطة بمداها وطابعها المركب يثيران العديد من الانشغالات التي لا تهم بلدا بمفرده ولا منطقة أو قارة لوحدها، بل تعتبر مسؤولية يتعين أن تتقاسمها جميع البلدان وكل الفاعلين، وهو ما يفسر الأهمية التي يولها المغرب لهذا الموضوع.

وقد عمل المغرب، بوصفه بلد استقبال للهجرة قادمة خصوصا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، على الانخراط بشكل فعال في ملف الهجرة، من خلال تبني سياسة وطنية شاملة في مجال الهجرة واللجوء، تمت ترجمتها إلى أحد عشر برنامج عمل تهم العديد من المجالات: التعليم والثقافة، الشباب والرياضة، الصحة، السكن، المساعدة الاجتماعية، التكوين المهني والتشغيل، فضلا عن تنظيم عمليتين لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بالمغرب بشكل غير قانوني.

كما يعتبر المغرب محركا حقيقيا للأجندة الإفريقية حول الهجرة . فقد دعا إلى الارتقاء بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا إلى مستوى "ميثاق مشترك"، من أجل تطوير نموذج شراكة جديد يشجع على قدرة تنافسية مشتركة، وتوطين المقاولات المنتجة بكلى القارتين، وضمان حركية منظمة لتنقل الأشخاص.

إن الارتفاع المرتقب لأعداد المهاجرين يتطلب نهج مقارنة استباقية واتخاذ تدابير تمكن من ضمان إدماج أفضل للمهاجرين، لا سيما في أفق انضمام المغرب إلى مجموعة "سيداو " . حيث أعرب المغرب في هذا الصدد عن عزمه جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وآلية لتعزيز التضامن ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتجند جميع القوى الحية للبلاد حول رؤية جديدة من أجل بناء نمط جديد للحكومة في ميدان الهجرة، يتم وضعه على المستوى الوطني والتراحي، من خلال مقارنة إنسانية شاملة ومشتركة، وضمان اندماج يحقق وقعا إيجابيا أقوى للهجرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وإرساء انسجام أفضل بين استراتيجية الهجرة وباقي السياسات العمومية.

ولتحقيق هذا المبتغى يجب اعتبار الهجرة بمثابة مورد مستدام وحل، ضمن الحلول الواردة، لمعالجة مختلف الإشكاليات المرتبطة بالتنمية ويساهم في إقامة مجتمع متنوع بقيم التضامن واحترام التنوع والتعايش والتماسك الاجتماعي وحوار الحضارات⁴⁸⁴.

وقد أضحي بناء هذه الرؤية اليوم أمرا لا غنى عنه من أجل ضمان كرامة كل المهاجرين وتحقيق عيش أفضل لهم، والعمل على أن يتسنى لكل واحد منهم أن يبرز طاقته الإبداعية ويخرج ما يمتلكه من قدرة على الابتكار إلى حيز الوجود، وأن يبلغ مستوى الرفاهية الذي يصبو إليه، وذلك من خلال الحصول على عمل لائق والولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية ومنظومة التربية والتكوين ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى. وتتمثل الغاية من هذا التوجه في جعل المغرب منصة إقليمية لتعاون ثلاثي الأطراف يضم المغرب وأوروبا وإفريقيا في مجال تعزيز القدرات والنهوض بالابتكار والارتقاء بمنظومة التربية والتكوين، بما يسهم في توفير فرص لخلق الثروة ومناصب شغل وتحسين تنافسية السوق الإفريقية.

وينبغي أن يركز هذا التعاون على دينامية تتيح، فضلا عن الإسهام في مجال المعرفة، الولوج إلى دورات للتكوين المهني من خلال المشاركة الفعلية للمؤسسات والبنيات ذات الصلة، بالإضافة إلى إحداث مجمع إفريقي للتكوين في المهن بالمغرب. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مداخل قبلية لإعمال الرؤية المشار إليها أعلاه. وتتمحور هذه المقترحات حول المحاور التالية:

- خيار انفتاح أكيد: إعمالا لتوجهات جلالة الملك محمد السادس، واعتبارا للموقع الجغرافي للمملكة ولتقاليد كرم الضيافة التي تمتاز به، وتاريخها المطبوع بتلاقح الحضارات، فإن المقاربة الوطنية في مجال الهجرة يجب أن تحرص على التجسيد الفعلي لهذا الاختيار في السياسات العمومية المعتمدة، لكن دون أن يتعارض ذلك مع الاعتبارات الأمنية المشروعة.
- ضرورة الحرص على احترام النظام العام: ينبغي أن يتم إعمال الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة في احترام تام للنظام العام ولتقاليد الأمة المغربية وثوابتها. إذ ينبغي الحرص في إعداد هذه الاستراتيجية على تجنب النقاش المتجاوز حول تساهل الدول ومؤسساتها وتمهونها، لكن مع إرساء إطار واضح، يسمح بالتصدي لمشاعر الخوف والقلق والتي يتم ربطها غالبا دون وجه حق، بالهجرة.
- إعطاء الأولوية للتشاور والشراكة من أجل تحقيق إقلاع مشترك لإفريقيا: يجب على المغرب أن يحرص على الحوار الدائم مع شركائه المباشرين، إن على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، أخذا بعين الاعتبار انتماءه وروابطه المتعددة الأشكال وعلاقاته التاريخية مع إفريقيا، مع مراعاة تعهداته والتزاماته التعاقدية مع أوروبا. وهو المنطق نفسه الذي ينبغي أن يحكم انخراطه داخل المجتمع الدولي عبر هيئاته المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي يركز على المهاجرين وليس على اللاجئين وطالبي اللجوء.

(2) التوصيات الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ذات الطابع المؤسسي

* إرساء نمط حكاما مبتكرة لجعل الهجرة رافعة حقيقية للتنمية المشتركة والتعاون والتضامن.

* تعزيز التعاون الدولي من أجل تدبير أفضل لتدفقات الهجرة.

* ضمان تمويل مستمر من أجل تدبير فعال لجهود إدماج المهاجرين⁴⁸⁵.

484 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الهجرة وسوق الشغل" رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2018/37

3) توصيات عملية من أجل تنفيذ أفضل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

أ- ضمان تنزيل أمثل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على المستوى الترابي

يجب أن ينظر إلى الهجرة وحركة المهاجرين كتحد جديد يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة على المدى القصير يتم إجرائها على الصعيد المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي العمل على التطبيق الأمثل للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، خصوصا على مستوى آليات الحكامة المحلية والترابية، إضافة إلى إدماج بعد الهجرة في برامج تنمية الجماعات الترابية وبرامج التنمية الجهوية.

ب- تعزيز إدماج المهاجرين بالمغرب بواسطة توفير العمل اللائق وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية.

يشكل الإدماج عن طريق التشغيل عنصرا مركزيا في عملية إدماج الأجانب في المجتمع المغربي. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز مسلسل إدماج المهاجرين عبر التشغيل، وذلك من خلال تأهيل الآليات القائمة، بما يساهم في تحقيق وولوج عادل إلى سوق الشغل.

ويجب في البداية، إنجاز دراسة بهدف تحديد الحاجيات المستقبلية لسوق الشغل وإعداد قاعدة معطيات حول مؤهلات المهاجرين ومجالات اختصاصهم (في القطاعين المنظم وغير المنظم). كما يدعو المجلس إلى تعزيز وولوج المهاجرين، على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة، إلى الحقوق الاجتماعية، خصوصا في قطاعات الصحة والتربية والتكوين.

وفي مجال الصحة، ينبغي إعطاء أهمية خاصة للصحة الوقائية، وللحاجيات الصحية للنساء والأطفال القاصرين وذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من المهاجرين.

ج- تشجيع الاندماج الثقافي للمهاجرين⁴⁸⁶

يعد التنوع الإثني والثقافي والديني محورا جديدا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في مجال تدبير الهجرة، وهو محور ينطوي على جملة من التحديات، لا سيما على المستوى المحلي والترابي. وللتغلب على هذه التحديات، يوصي المجلس باتخاذ تدابير ملائمة لواقع المجالات الترابية ولوضعية المهاجرين وخصوصياتهم، وذلك من أجل ضمان اندماج أفضل لهذه الفئة في المجتمع وتوفير الشروط المناسبة للعيش المشترك.

ويقتضي هذا الأمر توفير دورات تكوينية لغوية ملائمة تساهم في اكتساب أدوات التواصل اللغوي داخل المجتمع المغربي.

كما يوصي المجلس بوضع آليات تساعد على تبادل التجارب بين الشباب وتشجع على تلاقح الثقافات، على شاكلة برنامج "إراسموز" (ERASMUS) المعتمد في أوروبا.

د- بث دينامية تشجع على حركة الأشخاص⁴⁸⁷

يوصي المجلس بتطوير جيل جديد من أشكال وآليات حركة الأشخاص، تسمح بتشجيع الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، من خلال مسارات هجرة قانونية تكون متاحة بشكل أفضل وأكثر ملاءمة.

وللوصول إلى هذه الغاية، يجب تعزيز آليات حركة الأشخاص (بما في ذلك الهجرة المؤقتة أو الدائرية) وتوسيع نطاق أنظمة منح التأشيرات، بما يكفل تيسير حركة الطلبة والمقاولين.

إن من شأن هذه الآليات أن تساهم في الحد من تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وذلك عبر تشجيع طرق الهجرة القانونية وحماية حقوق المهاجرين عبر تعزيز آليات الدعم والمساعدة وتأهيلها.

هـ- تعزيز التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، من خلال تعبئة هيئات المجتمع المدني المنظم ووسائل الإعلام.

486 - الجريدة الرسمية عدد 6758، مرجع سابق، ص 1370.

487 - نفس المرجع.

يدعو المجلس إلى تعزيز دور الفاعلين بالمجتمع المدني المنظم في مجال تحسيس الساكنة بالدور الإيجابي للهجرة في التنمية الاقتصادية وكذا في النهوض بحقوق الإنسان. وينبغي على هؤلاء الفاعلين تتبع السياسات المعتمدة والتدابير المتخذة في مجال الهجرة، من أجل ضمان تفعيل القوانين والمعايير والقواعد الوطنية والدولية ذات الصلة. ويجب أيضا النهوض بمساهمة النقابات والمنظمات المهنية في تعزيز قدرات العمال المهاجرين. كما تقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة على قدر كبير من الأهمية تتمثل في تبديد الصور النمطية عن الهجرة والمهاجرين، وتثمين الدور الإيجابي الذي تضطلع به الهجرة في تنمية المجتمع المغربي. ولهذه الغاية، ينبغي العمل على تقوية مكانة الإعلام في استراتيجيات التعاطي مع قضايا الهجرة. وهي مقارنة ستمكن من دون شك من تسريع الجهود الرامية إلى توفير الظروف المواتية لتيسير إدماج المهاجرين. وفي نفس المسار، يدعو المجلس إلى خلق قناة تلفزيونية إفريقية تتخذ من المغرب مقرا لها، ويمكن في هذا المسار استثمار تجربة بعض القنوات الوطنية التي تبث في العديد من الدول الإفريقية.

و- تأهيل الإطار التشريعي الوطني

لابد من التأكيد على أن ملاءمة الإطار القانوني وتحسينه يشكلان شرطا أساسيا لإنجاح عملية إدماج المهاجرين. ولهذا السبب، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتأهيل القوانين الوطنية، بما يسمح بملاءمتها وضمان إلتئاقها مع المعايير الدولية ذات الصلة، وهو ما يتطلب في بادئ الأمر المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واستكمال مسلسل المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، وخلق دينامية وتفاعل بين هذه الصكوك الدولية وبين التشريع الوطني، خاصة وأن المغرب اتخذ مبادرات ذات طابع قاري ودولي في مجال الهجرة.

وينبغي في هذا الصدد الإسراع بتعديل قانون الجنسية المغربية، عبر المصادقة على مشروع القانون رقم 19.13 الذي يقضي بتغيير الفصل 10 من القانون المذكور المتعلق باكتساب الجنسية المغربية. كما يتعين الحرص على استفادة المهاجرين، على شاكلة المواطنين المغاربة، من أعمال التشريعات المنظمة للشغل، ومن ثم تظهر ضرورة تأهيل القواعد المطبقة على تشغيل الأجانب فوق التراب المغربي، خاصة الأحكام القانونية المنظمة للمجال الاجتماعي وكذا القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة. حيث يجب ملاءمة هذا النص القانوني مع الضمانات القضائية المنصوص عليها في الصكوك الدولية، وذلك بغية الوقوف عند بعض القيود التشريعية التي تعيق تمتع المهاجرين ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

كما ينبغي العمل بتشاور مع المنظمات المهنية للمشغلين والأجراء، على إعادة النظر بشكل خاص في التشريع المنظم للشغل بشكل يضمن معاملة العمال المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية على قدم المساواة مع المواطنين المغاربة، بما في ذلك ما يتعلق بممارسة جميع الحقوق النقابية.

وأخيرا، يوصي المجلس بتحويل المهاجرين الحق في تكوين الجمعيات، كما تضمن ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، على غرار القانون المتعلق بالتعاونيات الذي سمح لجزء كبير من المهاجرين بمزاولة أنشطة مدرة للدخل.

ز- تعزيز التنسيق بين الهيئات المكلفة بجمع المعطيات وإعداد الإحصائيات حول الهجرة

يوصي المجلس بتعزيز المعرفة بظاهرة الهجرة وتوفير الدراسات الإحصائية المتعلقة بها، والعمل على ضمان التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بجمع المعطيات وإعداد الإحصائيات ذات الصلة، خصوصا القطاعات الحكومية المكلفة بالداخلية والهجرة والشغل، وكذا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط.

ويرى المجلس أن من شأن هذا العمل، أن يساهم في سد النقص الحاصل في توفير المعطيات الدقيقة والمعقدة حول العمال المهاجرين، مما سيسمح بتحقيق فهم أفضل لظاهرة الهجرة بالمغرب وتأثيرها على سوق الشغل الوطنية.

خاتمة:

لقد أصبحت قضايا الهجرة تتركز بالسياسيين في جميع الدول المعنية بالظاهرة نظرا للتهديدات الأمنية التي تطرحها وبالتالي أصبحت ملفا ساخنا تتمحور حوله الحياة السياسية في البعض منها خوفا من التطرف الديني والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب، الأمر الذي جعلها قضية دولية تتطلب معالجة جماعية للحد منها، وذلك عبر الانخراط الجدي في المساعي الدولية من أجل إيجاد حلول للظاهرة في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. وفي نفس الصدد قامت المملكة المغربية التي تشكل البوابة التي تصل إفريقيا بأوروبا باعتماد سياسة جديدة في مجال الهجرة والتي شكلت استثناء في المنطقة، لكن هذه السياسة تظل دون فائدة ما لم تكن مقرونة بسياسة اندماج وإدماج المهاجرين في سوق الشغل والتكوين والتعليم وتمكينهم من حقوقهم في الصحة والسكن وغيرها من الحقوق بما يضمن كرامتهم، وكذا إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة واللجوء وفي هذا الإطار دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مراجعة المواد المتعلقة بتنظيم الشغل بشكل يسعف العمال المهاجرين في ولوج الوظائف الإدارية ومناصب التسيير بالقطاعات المهنية، ناهيك عن مراجعة المواد المرتبطة بتنظيم الانتخابات من أجل منح الأجانب المقيمين بالمغرب حق المشاركة في الانتخابات المحلية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- لبنى بوشياح، " دور المؤسسة الملكية في قضية الهجرة"، قضايا الهجرة والمهاجرين على ضوء الاتفاقيات الدولية والنصوص الوطنية مع رصد لأهم الاجتهادات القضائية، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، السنة 2017.
- 2- عبد الرحمان شحشي، الإطار القانوني لدخول وإقامة الأجانب ومحاربة الهجرة غير الشرعية بالمغرب، مؤلف جماعي: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2019.
- 3- حسن خطابي، "ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة"، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، سلسلة دراسات، العدد الافتتاحي/يناير 2016.

الأطاريح والرسائل الجامعية

- 1- محمد مهنون، المغرب والهجرة، من العبور إلى الاستقبال، التحديات والآفاق، رسالة لنيل شهادة الماستر في الحقوق الإنسانية في القانون الدولي والتشريع الوطني، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهرز فاس، السنة الجامعية 2017-2018
- 2- يوسف نشيط، السياسة العمومية للهجرة بالمغرب، نموذج مهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء 2003-2015، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2015-2016.
- 3- توفيق سكيته، "المغرب والهجرة الإفريقية إشكالية الإدماج"، بحث لنيل دبلوم الماستر في حقوق الإنسان، جامعة محمد الخامس - الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2016-2017.

الخطب الملكية

- 1- خطاب ثورة الملك والشعب 2016 - الرسالة الملكية إلى القمة 27 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت بتاريخ 17 يوليوز 2016.

النصوص القانونية

- 1-ظهر شريف رقم 1.16.127 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 الموافق ل25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 الموافق 19 شتنبر 2016.
- 2- مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.
- 3-قانون رقم 76.15 حول إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجريدة الرسمية عدد 6652 الصادرة في 12 جمادى الآخرة 1436 الموافق 1 مارس 2018.
- 4- ظهر شريف رقم 1-14-124 الصادر في 3 شوال 1435 الموافق 31 يوليوز 2014، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 12-12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الجريدة الرسمية عدد 6182 الصادرة بتاريخ 17 شوال 1435 الموافق 14 غشت 2014.

التقارير

- 1- مديرية شؤون الهجرة، تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018،
- 2-تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (مديرية شؤون الهجرة، سنة 2018).
- 3-الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (عرض السيد الوزير المقدم بالاجتماع السادس للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتاريخ 24 يوليوز 2018).
- 4- الاجانب وحقوق الإنسان بالمغرب، من اجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة، ملخص تنفيذي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوليوز 2013.

المواقع الإلكترونية

- 1-جواب رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، " سياسة الحكومة في مجال الهجرة، أمام البرلمان ، خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة حسب المادة 100 من الدستور بتاريخ 19 صفر 1440 الموافق 29 أكتوبر 2018. انظر الموقع الرسمي للحكومة www.pm.gov.ma
- 2-الجريدة الإلكترونية " 360 le " ، " تعليمات ملكية من أجل الإطلاق الفوري لمرحلة لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية ، بتاريخ 2016/12/12 .
- 3- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، " الهجرة وسوق الشغل "، إحالة ذاتية رقم 2018/37 انظر الموقع: www.cese.ma

التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء: رصد لحالة المعارف ما بين 2004 و2020

Cyberbullying via social media against sub-Saharan migrants: A narrative literature review
(2004-2020)

(1 محمد الفرحي 2) مرزوق خلفان النقيي 3) الصديق درعي - المغرب

(1 elfarhimohamed@gmail.com 2) marzouq.alnaqbi@gmail.com 3) darai90saddik@gmail.com

ملخص

يهدف البحث الحالي إلى رصد حالة المعارف حول التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري جنوب الصحراء. وقصد القيام بذلك، تم اعتماد مراجعة سردية لثلاثة وعشرين دراسة تم انتقاؤها بعدما تم إقصاء الدراسات التي لم تستوف شروط الإدماج في الدراسة الحالية. وقد أظهرت النتائج أن موضوع البحث لازال يحتاج إلى مزيد من البحث الميداني. وتلعب عوامل الهوية الاجتماعية وعوامل المحيط في سياق بلد الاستقبال بالدرجة الأولى دورا في وقوع المهاجرين عموما، والمهاجرين الأفارقة خصوصا، ضحية التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التنمر الإلكتروني، مهاجري جنوب الصحراء، وسائل التواصل الاجتماعي، الاندماج، خطاب الكراهية

Abstract

The current research aims to check the state of knowledge about cyberbullying via social media against sub-Saharan migrants. In order to do so, a narrative review was adopted for twenty-three studies that were selected after the studies that did not meet the inclusion criteria were excluded from the current study. The results showed that the research topic still needs more field research. Factors of social identity and environment factors, in the context of the hosting country, play a primarily role in cyberbullying victimization through social media among migrants in general, and African migrants in particular.

Key words: cyberbullying, sub-Saharan migrants, social media, integration, hate speech.

1. مقدمة

خلال مارس 2021، استضافت قناة بي بي سي الطالبة وعارضة الأزياء الأكبر جيمس من جنوب السودان والتي تعيش بالمغرب. وحسب الحوار الذي دار بينها وبين مقدم برنامج "بي بي سي تراندينغ"، وكذلك الفيديوهات الخاصة بها التي عرضت خلال البرنامج، تتعرض الأكبر جيمس للتنمر عبر الانترنت نظرا لنشاطها الكبير على مستوى موقع تيك توك الاجتماعي (بي بي سي تراندينغ، 2021). تلخص، من جهة، قصة الأكبر جيمس الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في فهم درجة تقبل مجتمعات الاستقبال للوافدين الأجانب. ومن جهة أخرى، تظهر هذه القصة المشكلات الجديدة التي أصبحت ترافق معيش المهاجرين بمجتمعات الاستقبال ألا وهي مشكلات التنمر عبر الانترنت باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي. فمع تنامي استعمال هذه المواقع (Auxier & Brooke, 2021)، أصبح التنمر عبر الانترنت موضوعا للدراسات النفسية والسلوكية المهتمة بالشباب خصوصا (Vandebosch & Van Cleemput, 2008). وتؤكد هذه الدراسات على كون مفهوم التنمر الإلكتروني أو المضايقة السبرانية لازال يعرف في حد ذاته إنتاجا ضئيلا ويعاني من ضبابية حين استعماله (Vandebosch & Van Cleemput, 2008 : 499). ونظرا لما تشكله المضايقة السبرانية، وباقي الممارسات التي يكون القصد من وراءها إيذاء الآخرين، من خطر أصبح عقد مؤتمرات بخصوص الأمن السبراني متواليًا (Clarke & Furnelle, 2020 ; Clarke, 2011 ; Gritzalis & Lopez, 2009). لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي،

بسبب مشكلات من قبيل التنمر والتحرش ضد المهاجرين، تطرح مشكلات قديمة وحديثة في نفس الوقت: المواطنة، وعدم المساواة وقبول الاختلاف (Cooper, 2018). لقد أصبحت بعض الكتابات المهمة بالمهاجرين، وخصوصا المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء و آسيا نحو أوروبا، تثير الانتباه لما يشكله التحامل والصور النمطية- والتي تساعد في بعض الأحيان وسائل التواصل الاجتماعي على نشرها- من عائق أمام جعل بلدان الاستقبال مساعدة على اندماج المهاجرين.

بناء على ما تقدم، يظهر أن الاهتمام بتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الفئات التي لا تملك قوة اجتماعية من الواجهة يمكن لما للأمر من دور في الحد من العنف الاجتماعي وحصر خطاب الكراهية. ويعد المهاجرون، في بلدان الاستقبال، من الفئات التي لا تملك سلطانا اجتماعيا. وبالتالي، يعد وضع المهاجرين ووضعهم الاجتماعي مسهلا لانتشار خطاب التحامل والكراهية ضدهم وذلك باستغلال مختلف الوسائط ومنها وسائل التواصل الاجتماعي. ولذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى رصد حالة المعارف حول أثر التنمر الإلكتروني، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، على المهاجرين عموما ومهاجري إفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد. فما الذي نعرفه عن أثر التنمر الإلكتروني، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، على مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء؟

2. منهجية مراجعة الدراسات السابقة

قصد الإجابة عن سؤال الدراسة الحالي، سيتم اعتماد منهجية سردية (يراجع Efron & Ravid, 2009 : 2 ; Feak & Swales, 2019 : 21-22) لرصد حالة المعارف حول التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري جنوب الصحراء. وقد تم اعتماد هذه المنهجية نظرا لما تم رصده من قلة للأدبيات التي أنجزت حول الموضوع أثناء البحث عن الأدبيات المرتبطة بالمهاجرين عموما؛ ومهاجري إفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد. إضافة إلى ما سبق، تتناسب هذه المنهجية مع البحوث الاجتماعية (Jesson & al. 2011). ومع ذلك، سنحرص في الأسطر الموالية على إظهار استراتيجية البحث عن الأدبيات، ومعايير انتقاء الدراسات السابقة، ومعايير جمع المعطيات حول الدراسات المعتمدة في البحث الحالي.

1.2 استراتيجية البحث عن الدراسات السابقة

استند البحث الحالي إلى خمس قواعد بيانات من أجل جمع المنشورات التي شكلت موضوع المراجعة الحالية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاهتمام بالتنمر الإلكتروني من حيث الوقوع ضحية له. ولأجل ذلك، حددنا المتغير المستقل في التنمر الإلكتروني وحددنا المتغير التابع في مهاجري جنوب الصحراء. وتبعا لتوجهات الدراسات التي اهتمت بإجراء مراجعة نسقية حول التنمر الإلكتروني، سواء من حيث الوقوع ضحية له أو ممارسته (López-Castro & Priegue, 2019)، تم تجنب خلال البحث عن الأدبيات في قواعد البيانات عن المفاهيم بشكل منفصل من قبيل: التنمر الإلكتروني، مهاجرو جنوب الصحراء... وكذلك، تم تفادي القيود اللغوية في البحث من قبيل: غير المهاجرين، غير اللاتينيين... وقد تم اعتماد قواعد البيانات التالية: Google Scholar, Eric, Web of science, Science direct, PubMed. وقد شمل البحث في قواعد البيانات هذه الفترة الممتدة ما بين سنة 2004 و سنة 2020. ويعود اختيار هذه الفترة، بدءا من سنة 2004، إلى كون هذه السنة عرفت انطلاقة أكبر شبكة اجتماعية وأكثرها استعمالا حاليا ألا وهي الفيسبوك (Auxier & Brooke, 2021). وقد تم اعتماد الجملة التالية خلال البحث عن الأدبيات المرتبطة بالموضوع: "التنمر الإلكتروني ضد مهاجري جنوب الصحراء" مضافا إليها الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2020. وقصد الحصول على أكبر قدر من المنشورات التي قد نغفلها بسبب استعمال العبارة السالفة بمفردها، كنا نستعمل بدل كلمة "ضد" حرف العطف "و" إضافة إلى قلب ترتيب المتغيرين - التنمر عبر الأنترنت ومهاجري جنوب الصحراء- عند البحث في كل قاعدة بيانات.

2.2 معايير انتقاء الدراسات السابقة

لأجل البحث عن المنشورات المرتبطة بموضوع مراجعتنا تفادينا الدراسات التي اهتمت بمتغيرات محددة بعينها لأجل تفسير الوقوع ضحية التنمر الإلكتروني أو ممارسته. أو تلك الدراسات المهمة بالمتغيرات الصحية أو الاجتماعية المرتبطة بمهاجري جنوب الصحراء سواء في بلدان الأصل أو بلدان الاستقبال. ومع ذلك، احتفظنا بالدراسات التي تناولت التنمر الإلكتروني أو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وبالبلدان الأفريقية، وتلك التي تناولت التنمر الإلكتروني أو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وسط المهاجرين بصفة عامة، وأخيرا تلك التي اهتمت بالتنمر الإلكتروني أو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وسط مهاجري جنوب الصحراء في بلدان الاستقبال.

يعود الاحتفاظ بالنوع الأول من الدراسات المتعلقة بالتنمر الإلكتروني واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي بالبلدان الإفريقية جنوب الصحراء إلى كون هذه الدراسات ستطلعنا على طبيعة التنمر الإلكتروني واستعمالات وسائل التواصل الاجتماعي ببلدان الأصل ببلدان مهاجري جنوب الصحراء؛ وهذا سيسمح بمقارنة طبيعة التنمر الإلكتروني واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي ببلدان الأصل مع ما تطرحه المشكلة ببلدان الاستقبال. وستسمح لنا نتائج الدراسات المراجعة المتعلقة بالتنمر الإلكتروني واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي وسط المهاجرين بصفة عامة من فهم الاختلافات الثقافية بين المهاجرين من بلدان أخرى ومهاجري جنوب الصحراء في التعرض للتنمر الإلكتروني.

ويضاف إلى الأسباب السالفة، كون الدراسات التي غطت حصرا موضوع التنمر الإلكتروني عبر استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء نادرة جدا كما تبين لنا أثناء البحث في مختلف قواعد البيانات المراجعة. ولذلك، كان لزاما علينا، من أجل توسيع عدد النتائج المحصل عليها وفتح أفق للمقارنة داخل ثقافة مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء وبين مختلف ثقافات المهاجرين، اعتماد دراسات تناولت بلدان الأصل لمهاجري إفريقيا جنوب الصحراء و الدراسات التي تناولت المهاجرين من بلدان أخرى وخصوصا بلدان أمريكا اللاتينية.

ورغم سعينا، في البداية، إلى تنوع لغة البحث عن الأدبيات باعتماد كل من العربية، والفرنسية والانجليزية إلا أن غياب نتائج ذات وجهة، حين البحث عن الأدبيات بكل من اللغة العربية والفرنسية، جعلنا نقتصر على الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية. ولذلك، اقتصرنا المراجعة الحالية على: 1- الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية؛ 2- تلك المنشورة في شكل مقال محكم؛ 3- تلك الدراسات التي تناولت التنمر الإلكتروني واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، أو وسط المهاجرين عموما أو وسط مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء ببلدان الاستقبال. وقد تم استبعاد من الدراسة الحالية كل من: 1- الدراسات المنشورة باللغات الأخرى غير الإنجليزية؛ 2- تلك التي لم تنشر في شكل مقال؛ 3- تلك التي درست المتغيرات المرتبطة بالتنمر الإلكتروني عبر استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في بلدان أخرى عدا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ 4- تلك التي اقتصرنا على دراسة المهاجرين عموما، أو مهاجري جنوب الصحراء خصوصا، دون أن تربطهم باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي أو التنمر الإلكتروني؛ 5- تلك الدراسات من الدرجة الثانية التي تعرض مراجعة للأدبيات؛ 6- تلك الدراسات التي تناولت العنف ولم تتناول بالضبط التنمر الإلكتروني رغم اهتمامها بمهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

3.2 معايير جمع البيانات

شمل البحث عن الأدبيات في الدراسة الحالية ما مجموعه 3040 دراسة. وقد تم إقصاء ما مجموعه 3014 دراسة حيث تبين أنها لا ترتبط بالموضوع مباشرة. وقد تم إقصاء ثلاث دراسات من أصل 26 دراسة المتبقية بعدما تبين أنها تتناول موضوعات أخرى غير ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية. وقد تم هذا الأمر بعد الإطلاع على ملخصات الدراسات الثلاث. وبعد الإطلاع على كل من الملخص والنص الكامل للدراسات المتبقية تم إقصاء دراستين. لقد تبين بخصوص الدراسة الأولى أنها تتناول موضوع العنف ضد الأطفال في جنوب إفريقيا (Edberg & al. 2017). وأما بخصوص الدراسة الثانية فكانت من الدراسات المكررة. ولذلك، تم الاحتفاظ ب 21 دراسة والتي تستجيب لمعايير الإدماج في المراجعة الحالية.

3. نتائج المراجعة: ماذا نستفيد من الدراسات حول التنمر الإلكتروني ضد المهاجرين؟

تم تبني منهجية فينومينولوجية أثناء تصنيف الدراسات المحتفظ بها لأجل الدراسة الحالية (Efron & Ravid, 2019 : 23). أي أننا عمدنا إلى تصنيف الدراسات المراجعة إلى مواضيع كبرى تعالجهما؛ وهي التي ستكون موضوع المراجعة الحالية.

1.3 المهاجرون في وسائل التواصل الاجتماعي ومسائل الاندماج

تتجلى وجهة الدراسات التي تتناول مسائل الاندماج في كونها تنهنا إلى أن ما قد تعكسه وسائل التواصل الاجتماعي من خطاب يعج بالكراهية اتجاه المهاجرين أو من تنمر ضدهم باستعمال هذه الوسائل، يعكس في العمق نقاشاً قانونياً سياسياً يتعلق بمفهوم المواطنة بعدما أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مؤشراً على تحول الفضاء العمومي (van Dijck, & Poell, 2015). في هذا الصدد، اتجهت بعض الأبحاث المعاصرة إلى وصف المواطنة باعتبارها تجربة تسبب التوتر. ليس فقط لدى المهاجرين، وإنما لدى صانعي القرار الذين لم يعودوا يستطيعون تحديد ما إذا كانت المواطنة يجب أن تكون شاملة للجميع أو أن تكون حصراً على مواطني بلدان الاستقبال. لقد بدأ هذا النقاش منذ قرار رئيس الولايات المتحدة السابق- دونالد ترامب- بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكذلك، بعد أن تساءل المواطنون الأوروبيون المقيمون بالولايات المتحدة حول وضعهم بعد بريكسيت. لقد أصبح ما يعادل ثلاثة ملايين مواطن أوروبي ومليون بريطاني من المقيمين في كلا الجهتين قلقين حول إمكانية فقدانهم لحق المواطنة (Cooper, 2018). حسب الباحث فريديريك كوبر إن هذه الوضعية المتوترة للمهاجرين الأوروبيين والبريطانيين كانت خلال الأربعينيات من القرن الماضي تجربة لمهاجري ومواطني المستعمرات البريطانية حين كانت المواطنة البريطانية تسع ليس فقط البريطانيين؛ وإنما مواطنوا باقي البلدان الذين لا يشتركون في نفس البقعة الجغرافية ولا العرق أو حتى المعتقدات. لكن، سيتغير الأمر بعد تصفية الاستعمار مما سبب صدمة لمواطني الدول المستعمرة حيث وجدوا أنفسهم مهاجرين وأجانب في دول كانت إلى الأمس القريب تشملهم مواطنتها (Daunton, 2019 : 114). في تقييم هذه الدراسات، يبدو أن التحامل على المهاجرين لا يجد أصوله في عصر وسائل التواصل الاجتماعي بل يعود إلى تاريخ الدول المستقبلية للهجرة خصوصاً الغربية التي رسخت قوانينها تفوق العرق الأبيض دون أن يعني ذلك حكر عليها. لقد شهدت مختلف الأنظمة عبر تاريخها نماذج من عدم المساواة والتي تسربت إلى مفهوم المواطنة. ولذلك، تؤكد هذه الدراسات على فكرة مفادها أن مختلف أنواع التنمر أو التحامل على المهاجرين لا يمكن حله إلا بحل إشكاليات الاختلاف وعدم المساواة التي ينبني عليها مفهوم المواطنة مما يجعله مطاطاً يستعمله السياسيون تارة بالمعنى الواسع وتارة بالمعنى الضيق حسب خلفيتهم الأيديولوجية والسياسية (Daunton, 2019 : 115). في هذا السياق، تعضد دراسة أخرى أميريقية (Gouga & al., 2020) المنظور التاريخي الذي تبناه فريديريك كوبر في الدراسة السالفة (Cooper, 2018). لقد درس جوجا وزملاؤه (Gouga & al., 2020) موقف عينة شملت مقدمي الخدمات الصحية (582 فرداً)، والتربوية (248 فرداً) والإدارية (117 فرداً) اليونانيين اتجاه المهاجرين الإيطاليين الرومانيين. وتبين للباحثين أن التحامل لا يطال فقط المهاجرين الآسيويين أو مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء بل أصبح يطال مواطني الإتحاد الأوروبي. لقد خلقت أزمة اللاجئين نوعاً من جو عدم الثقة إزاء المهاجرين القادمين من مناطق تطبق فيها سياسات إدماجية للمهاجرين. وحسب الباحثين تتفاعل كل من المخاوف الواقعية، والمخاوف الرمزية، والصور النمطية لتقوي من التحامل اتجاه المهاجرين (Gouga & al., 2020 : 258). ولذلك، يؤكد الباحثون على دور التفاعلات اليومية في الحد من سياسات التنوع التي تطبقها الدول الأوروبية قصد إدماج المهاجرين من مختلف المناطق أو إنجاح هذه السياسات. وبناءً عليه، تخلص الدراسة إلى كون التحامل يحدد إلى حد بعيد جودة المواطنة المعاصرة (Gouga & al. 2020 : 259).

إن مسائل المواطنة والاندماج التي يطرحها المهاجرون هي مسألة ثقافية؛ وهو ما جعل الدراسات اللاحقة تركز على دور استهلاك وسائل الاتصال والتأثر بثقافة منحرفة وسط المهاجرون. فكيف يستهلك المهاجرون وسائل الاتصال عموماً ووسائل التواصل الاجتماعي على وجه التحديد؟

2.3 المهاجرون واستهلاك وسائل التواصل الاجتماعي

رأينا أعلاه كيف أن التحامل ضد المهاجرين يجد أصوله في التاريخ السياسي للدول المستقبلية وفي الممارسات اليومية لمثلي مؤسسات هذه الدول أثناء تفاعلهم مع المهاجرين وهم يقدمون لهم بعض الخدمات، وتبين أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تعكس سوى الإشكالات التي تخترق مجتمعات الاستقبال في العمق. وفي هذا الصدد، تأتي دراسة يوبينغ ماو ولو شي (Mao & Shi, 2015) التي أظهرت أن بعض السلوكيات المرتبطة بالمخاطر الصحية وسط المهاجرين هي نتيجة لسياقات بلدان الاستقبال. إن السلوك الصحي للمهاجرين يتغير تحت تأثير سياقات الاستقبال وخصوصا استهلاك وسائل الاتصال والتواصل. وقد شملت عينة يوبينغ ماو وموشي مكونة من 1226 فردا من أبناء المهاجرين اللاتينيين بولاية كاليفورنيا (Mao & Shi, 2015 : 430). وقد أظهرت النتائج أن ارتباط بين استهلاك وسائل الاتصال والتواصل (ألعاب الفيديو) والمخاطر الصحية من قبيل التعرض لحروق الشمس و استهلاك المشروبات غير الصحية عالية السكريات بشكل مبالغ فيه. وكذلك، ارتبطت استهلاك هذه الوسائل بتجربة التدخين والكحوليات عندما تتوسطها عوامل السن، وحجم الأسرة، ودرجة الحركة كالتنقل مشيا او استعمال الدراجة بين المدرسة والبيت (Mao & Shi, 2015 : 430). ولذلك، تخلص الدراسة إلى أن كلا من مشاهدة التلفاز، واستعمال ألعاب الفيديو و اللعب على الكمبيوتر بشكل مبالغ فيه خلال نهاية الأسبوع يقوي من التعرض للمخاطر الصحية وسط أبناء المهاجرين اللاتينيين. ولذلك، يؤكد الباحثون على أن تعرض أبناء المهاجرين اللاتينيين لبعض الممارسات المرتبطة بالسياق الأمريكي عن طريق وسائل الاتصال يقوي من المخاطر الصحية (Mao & Shi, 2015 : 432-434). وإذا كانت سياقات الاستقبال تؤثر سلبا على صحة المهاجرين عن طريق تقوية الاستهلاك غير الصحي لوسائل التواصل والاتصال، فإن وسائل التواصل الاجتماعي قد تستعمل لانتهاك خصوصية المهاجرين من طرف دول الاستقبال والحد من حركتهم خصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح موقع تويتر موضع مسائلة (Miller, 2018). بناء على ما سلف، اتجهت بعض الدراسات إلى تناول مختلف الإشكالات التي تواجه المهاجرين في بلدان الاستقبال وتسخير وسائل التواصل لخدمتهم (Rodriguez & Xiong, 2019). إن هذه العوائق تؤثر على رفاهة المهاجرين خصوصا عندما تمتزج مع التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي (VicHealth, 2017 : 14). لقد تبين إذا أن سياقات بلدان الاستقبال تؤثر على المهاجرين على مستوى الوقوع ضحية المضايقات والمشاكل سواء كانت صحية أو أمنية. لهذا السبب، سبق لدراسة اهتمت بالتنمر المدرسي وسط التلاميذ أبناء المهاجرين واللادين بالولايات المتحدة الأمريكية أن بينت كيف يقيم وضع المهاجر (مهاجر أو لاجئ)، وحجم المجموعة التي ينتمي إليها فروقا في الوقوع ضحية التنمر في الوسط المدرسي. ويلعب المستوى الدراسي دورا في إقامة فروق بين التلاميذ أبناء المهاجرين واللادين حيث أن كلما انخفض المستوى الدراسي إلا وارتفع احتمال التعرض للتنمر داخل الوسط المدرسي. وقد كشف البحث الكيفي الذي أنجزته نفس الدراسة عن كون وضعية الهجرة (مهاجر- لاجئ) تخلق فروقا في طبيعة رد فعل الضحايا إزاء التنمر. لقد تبين أن الأطفال اللادين لا يتصرفون كضحايا سلبيات اتجاه التنمر في الوسط المدرسي عكس الأطفال المهاجرين وأطفال بلد الاستقبال (Lim, 2012).

انطلاقا مما تقدم، يبدو أن عوامل الهوية الثقافية تؤثر إلى حد بعيد في تعرض المهاجرين لمختلف المشكلات في بلدان الاستقبال، وتحدد هذه العوامل علاقة المهاجرين بوسائل التواصل الاجتماعي وبالتعرض للمضايقة السبرانية بواسطتها. ولذلك، يعد من الأهمية بمكان التعرف على علاقة المهاجرين بوسائل الاتصال والتواصل في بلدان الأصل حيث بينت بعض الدراسات المراجعة أعلاه كيف تلعب ثقافة الأصل دورا وقائيا من بعض المخاطر، وخصوصا الصحية، وسط المهاجرين ببلدان الاستقبال (Mao & Shi, 2015 : 432-433). هذا ما سنعرفه في المحور الموالي بخصوص بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

3.3 التنمر عبر الأنترنت في بلدان جنوب الصحراء

لقد رأينا خلال الدراسات السابقة كيف أن التحامل عن المهاجرين يستمد أسسه من الغيرية التي تقوّمها الاختلافات الثقافية، لكن ماذا لو كان العنف والتنمر ضد المهاجرين يمر عبر توجيه سهام التنمر نحو الذات؟ إن الدراسات التي درست التنمر عبر الانترنت ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء تظهر فرادة في الممارسة رغم كون التنمر والعنصرية ضد المهاجرين تبقى متغيراً ثابتاً. في دراسة لطوكس أوديبي (Oyedemi, 2015)، اعتمد فيها على الإثنوغرافيا الرقمية، بين كيف يتعرض المهاجرون النيجيريون الرجال بجنوب إفريقيا للتنمر الإلكتروني عبر توجيهه لزوجاتهم الجنوب إفريقيات. لقد أظهر البحث الإثنوغرافي الرقمي للباحث أوديبي أن العنصرية في جنوب إفريقيا، والتي كانت إلى عهد قريب موجهة من البيض إلى السود، أصبحت بين-إثنية. وهو ما أسماه الباحث "بالتنمر على الذات" لأجل تصوير "الأخر النيجيري كمجرم" بصورة كاريكاتورية. ويتمثل التنمر على الذات في حالة أوديبي الدراسية في الزوجات الجنوب إفريقيات اللاتي يستهدفن بالتنمر عبر موقع اجتماعي مثل فيسبوك (Oyedemi, 2015: 67). وبالمقابل، يتمثل الآخر المستهدف بالتنمر على الذات في أزواج هؤلاء النسوة النيجيريون. ويخلص الباحث في دراسته إلى أن العنصرية الملاحظة في الواقع الجنوب إفريقي بين الأهالي أصبحت توجه ضد الأجانب مع اتخاذها طابعاً رقمياً. إن هذا الواقع يصفه الباحث بالعدوى الرقمية للعنصرية التي سهلتها مواقع التواصل الاجتماعي. ويضاف إلى ذلك الخاصية بين-إثنية للتنمر الإلكتروني ضد المهاجرين. ومع ذلك، فالجنوب إفريقيون سواء كانوا من السود أو البيض يظهرون مواقف عنصرية على المستوى الرقمي. وكذلك، كشفت الدراسة عن ما أسماه الباحث "التنمر بالوكالة" على المهاجرين حيث يمكن للضحايا أن يكونوا من الأهالي التي تربطهم علاقة بالمهاجرين. وحسب الباحث، يمكن أن تتحول أفعال التنمر عبر الأنترنت إلى أفعال عنف واقعية وهذا يستدعي تقوية الحوار بين ثقافي بين المجموعات المهاجرة ومجتمعات الاستقبال (Oyedemi, 2015: 73). إن هذه الخلاصات نهدت إليها دراسة سابقة (Ephraim, 2013) حيث أكدت على أن تصاعد الشباب مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي من قبيل فيسبوك وتويتر أصبح يقترن بالعنف الإلكتروني والعنف ضد الفتيات والنساء. إن هذه النتائج دفعت دراسة لاحقة إلى دراسة العلاقة بين التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي واستعمال العازل الطبي وسط الطلبة الجنوب إفريقيين. وقد شمل البحث عينة تكونت من 441 فرداً مثلت الإناث فيها 231 طالبة. وقد بينت النتائج ارتفاع التعرض لكل من التنمر الإلكتروني (76%)، ولاعتداءات الجسدية من طرف الشركاء الجنسيين (50%) والاعتداءات الجنسية من طرف المواعدين (42%). وارتبط عدم استعمال العازل الطبي بالوقوع ضحية للتنمر الإلكتروني أو العنف الجسدي من طرف الشريك الجنسي أو المواعد (Haffejee, 2020). إن هذه الإشكالات التي يطرحها التنمر الإلكتروني مرتبطة في الجوهر بما تسميه بعض الدراسات بالأمية بخصوص المواطنة الرقمية. لقد توصل تكافاراشا وزملاءه (Takavarasha & al. 2018)، في دراسة له شملت 148 طالبا وطالبة جنوب إفريقيا و15 مقابلة، أن تنامي المعرفة باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي لم يوازنها وعي بالمواطنة الرقمية تقي المستعملين من التنمر الإلكتروني وباقي أشكال العنف عبر الانترنت. ومع ذلك، اتجهت دراسة كيفية حديثة إلى القول أن وسائل التواصل الاجتماعي من قبيل واتساب وفيسبوك مكنت المهمشين من تقوية رأسماليهم الاجتماعي رغم اعترافها بعدم إمكانية تعميم النتائج (Menze and Tsibolane, 2019).

انطلاقاً مما تقدم، يظهر أن التنمر الإلكتروني أصبح ظاهرة كونية مع تنامي استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت عبر مختلف بقاع العالم؛ ولا تعد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء استثناءً. ومع ذلك، يجب أخذ النتائج المتوصل إليها بخصوص العلاقة بين التنمر الإلكتروني والهجرة بهذه البلدان بنوع من التحفظ نظراً لكون الدراسات المحصل عليها شملت رقعة جغرافية محددة وهي جنوب إفريقيا. إن هذا القول، يمكن أن يشمل الدراسات السالفة التي عرضناها بخصوص العلاقة بين المهاجرين بصفة عامة ووسائل التواصل الاجتماعي. لقد شملت معظم الدراسات المراجعة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ركزت في معظمها على المهاجرين اللاتينيين. فماذا إذا عن الدراسات التي اهتمت بمهاجري جنوب الصحراء والتنمر الإلكتروني باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي؟

4.3 مهاجرو جنوب الصحراء ووسائل التواصل الاجتماعي

في الواقع، لم نعث على دراسات اهتمت حصرا بالتنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري جنوب الصحراء. كل ما عثرنا عليه هو دراسة جمعت بين مهاجرين من مختلف الثقافات ببلدان الاستقبال وكان مهاجرو جنوب الصحراء جزءا من العينة المدروسة. وأما بخصوص التنمر الإلكتروني، فقد تطرقت هذه الدراسات إلى التنمر الإلكتروني تعرضا وممارسة وسط مهاجري جنوب الصحراء وغيرهم. في هذا الصدد، نجد دراسة اهتمت بالكشف عن دوافع السلوك العدواني والتنمر وسط الشباب المهاجر وسط كل من النمسا والنرويج (Strohmeier & al., 2012). وقد توصل الباحثون إلى ما يؤكد الفرضية الضمنية التي كانت تسكن بشكل غير مباشر الدراسات المراجعة سلفا: البحث عن الاعتراف والرغبة في الانتماء. لقد بينت نتائج الباحثين أن البحث عن القبول الاجتماعي والإحساس بالانتماء من العوامل التي تعتبر دافعا للسلوك العدواني والتنمر ضد الآخرين وسط الشباب المهاجرين بكل من النمسا والنرويج (Strohmeier & al., 2012: 701-702). وعكس هذه الدراسة، اتجهت بقية الدراسات إلى دراسة تعرض المهاجرين عموما، ومهاجري جنوب الصحراء على وجه التحديد، للتنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لقد قامت دي إريكو وزميتها باتشيللو (D'Errico & Paciello, 2017) بتحليل معجمي نفسي كمي وكيفي لوجهات نظر الإيطاليين الذين علقوا على حادثة غرق سفينة أودت بحياة 700 مهاجر من جنوب الصحراء على موقع فيسبوك. وبعد تحليل ما يقارب عشرة آلاف تعليق على فيسبوك، خلصت الباحثتان إلى أن هناك علاقة بين التعبير عن العواطف المعادية للمهاجرين وعدم الالتزام الأخلاقي لدى الأفراد الذين عبروا عن مواقف معادية للمهاجرين عبر فيسبوك. بمعنى آخر، كلما عبر الفرد عن مشاعر سلبية اتجاه المهاجرين كلما اتجه إلى تبرير الأذى الذي طال المهاجرين الأفارقة الغرق (D'Errico & Paciello, 2017: 21-30). إن مواقف التنمر ضد المهاجرين الأفارقة أكدته دراسة لاحقة تناولت استعمالات، وفرص ومخاطر الانترنيت لدى الأطفال المهاجرين بإسبانيا (Jimenez & al., 2019). فرغم كون الولوج إلى الانترنيت يتم بشكل عادل وسط كل من الأطفال المهاجرين ونظراءهم الأسبان وتمكينهم من الحفاظ على الروابط مع عائلاتهم وبلدانهم الأصل إلا أن تعرضهم للتنمر الإلكتروني عبر الشبكات الاجتماعية لازال قائما من حين لآخر (Jimenez & al., 2019).

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وسط المهاجرين الأفارقة سواء كان تعرضا أو ممارسة تحكمه العوامل المتعلقة بدرجة الاندماج والقبول وسط بلد الاستقبال.

4. خاتمة

ماذا نستفيد إذا من هذه المراجعة؟ يمكن القول إن هناك فائدتين: تتعلق الأولى بنتائج الأبحاث حول التنمر والهجرة، بينما ترتبط الثانية بالمناهج المستعملة للحصول على فهم أعمق للمشكلة.

وأما بخصوص الفائدة الأولى، يظهر أن هناك فراغ بحثي كبير بخصوص موضوع التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد مهاجري جنوب الصحراء. ومع ذلك، أفادتنا الدراسات المراجعة بكون التنمر الإلكتروني ضد المهاجرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة كونية تخترق مختلف الثقافات. يبقى التفرد في أشكال وطرق ممارسة هذا التنمر. بل أكثر من ذلك، يعكس التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد المهاجرين مشكلات تاريخية رافقت ظهور الدولة الأمة. في هذا الصدد، ما يعبر عنه التنمر الإلكتروني ضد المهاجرين هو الأزمة التي أصبحت تطال مفهوم المواطنة كمقولة سياسية قانونية. من جهة، يستغل السياسيون مقولة المواطنة بشكل مطاط، مستغلين في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لخدمة أجنداتهم. فتارة يستعملون هذه المقولة بشكل ضيق قصد كسب تأييد من يحملون جنسية بلد الاستقبال، وتارة أخرى يستعملون المواطنة بمعنى شاسع يضم معنى الجنسية ويتجاوزها على اعتبار المهاجرين خزانا انتخابيا. إن هذه السمة المطاطية لمفهوم المواطنة يكون المهاجرون ضحاياها على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها الفضاء العمومي لمجتمعات القرن الواحد والعشرين. ولذلك، ظهرت أصوات تنادي بالمواطنة الرقمية باعتبارها

استعمالا مسئولاً لوسائل الاتصال والتواصل لما لهذه الأخيرة من مخاطر على السلامة الصحية والنفسية للمهاجرين خصوصاً وباقي المواطنين عموماً.

ومع ذلك، يجب أخذ نتائج الدراسات المراجعة، والمراجعة الحالية بعينها، بنوع من التريث. لقد كانت المناطق الجغرافية التي استهدفتها الأبحاث التي تناولت التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد المهاجرين محدودة. يضاف إلى ذلك، كون الأبحاث المراجعة اقتصرت إما على التنمر أو على المهاجرين في بلدان الأصل أو الاستقبال مما لم يسمح بتقدير أثر التنمر الإلكتروني على مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء.

وأما بخصوص الفائدة الثانية، يمكن القول أن الدراسات المراجعة أفادتنا من حيث المنهجيات المعتمدة والتي يمكن استغلالها قصد تعميق البحث في المشكلة المطروحة والتي ظهر من خلال المراجعة أنها تعاني من نقص مهول على مستوى البحث الميداني. في هذا الصدد، تعد الإثنوغرافيا الرقمية والتحليل النفسي المعجمي لمواقع التواصل الاجتماعي بخصوص التنمر الإلكتروني ضد مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء منهجيات واعدة. وأما على المستوى النظري يمكن استثمار النموذج الإيكولوجي الاجتماعي ونظرية الهوية الاجتماعية خلفيات نظرية يمكن الاستعانة بها قصد تطوير فرضيات بخصوص المشكلة الحالية. كل هذا، دون إلغاء المزج بين المناهج الكمية والكيفية.

فرغم ما أظهرته الدراسات المراجعة في البحث الحالي من أهمية كل من المواطنة، وعدم المساواة، وتديير الاختلاف وممارسات الحياة اليومية للأفراد، إلا أن محاولتنا تبقى محدودة بسبب الأدبيات المراجعة وندرة البحث حول الموضوع.

قائمة المراجع

- بي بي سي تراندينغ. (4 مارس 2021). "المغرب: عارضة أزياء من جنوب السودان تتغلب على العنصرية بالضحك والسخرية". نشر على قناة بي بي سي نيوز عربي على موقع يوتوب. رابط الفيديو: <<https://www.youtube.com/watch?v=u70q1GmRY90>>. (آخر ولوج 12-04-2021).
- Auxier, Brooke & Anderson, Monica. (2021). *Social Media Use in 2021*. Pew Research Center. USA.
- Clarke, Nathan & Furnell, Steven (Eds.). (2020). *Human Aspects of Information Security and Assurance*. 14th IFIP WG 11.12 International Symposium, HAISA 2020 Mytilene, Lesbos, Greece, July 8–10, 2020 Proceedings. Springer.
- Clarke, Nathan. (2011). *Transparent User Authentication: Biometrics, RFID and Behavioural Profiling*. Springer. London.
- Cooper, Frederick. (2018). *Citizenship, Inequality and Difference: Historical Perspectives*. Princeton, Princeton University Press.
- Daunton, M. (2019). "Citizenship, Inequality and Difference: Historical Perspectives by Frederick Cooper". *Journal of Interdisciplinary History*, 50(1), 113-115.
- D'Errico, Francesca & Paciello, Marinella. (2017). "Online Moral Disengagement and Hostile Emotions in Discussions on Hosting Immigrants", *Internet Research*, Doi: <<https://doi.org/10.1108/IntR-03-2017-0119>>. Last access 04, 10th, 2021.
- Edberg, M., Shaikh, H., Rimal, R. N., Rassool, R., & Mthembu, M. (2017). "Development of a communication strategy to reduce violence against children in South Africa: A social-ecological approach". *The African Journal of Information and Communication*, 20, 49-76.
- Efron, Sara Efrat & Ravid, Ruth. (2019). *Writing The Literature Review : A Practical Guide*. The Guilford Press. New York.
- Ephraim, Philip Effiom (2013). "African youths and the dangers of social networking: a culture-centered approach to using social media". *Ethics and Information Technology*, 15(4), 275–284. Doi: <<https://doi.org/10.1007/s10676-013-9333-2>>. Last access 04, 10th, 2021.
- Feak, Christine B. & Swales, John M. (2009). *Telling a Research Story: Writing a Literature Review*. University of Michigan. USA.
- Gouga, G., Martinaki, S. & Asimopoulos, C. (2020). "Prejudices, social change, and diversity: theoretical insights and research findings under review". In B. Krzywosz-Rynkiewicz & V. Zorbas (Eds.), *Citizenship at a Crossroads: Rights, Identity, and Education*. pp. 254 - 262. Prague, CZ: Charles University and Children's Identity and Citizenship European Association.

- Gritzalis, Dimitris & Lopez, Javier. (Eds.). *Emerging Challenges For Security, Privacy and Trust*. 24 th IFIP TC 11 International Information Security Conference, SEC 2009 Pafos, Cyprus, May 18-20, 2009 Proceedings. Springer.
- Haffejee, Firoza, Corona, Rosalie & Shallie, Philemon Dauda. (2020). "Cyberbullying and condom use among tertiary education students", *Cogent Social Sciences*, 6:1, 1795332, DOI: <<https://doi.org/10.1080/23311886.2020.1795332>> . Last access 04, 10th, 2021.
- Jesson, J., Matheson, L., & Lacey, F. M. (2011). *Doing your literature review: Traditional and systematic techniques*. Thousand Oaks, CA: SAGE.
- Jimenez, E., Casado, M. A., Moreno, G., & Garitaonandia, C. (2019). "Immigrant children and the Internet in Spain: uses, opportunities, and risks". *Media and Communication*, 7(1), 56-65. Doi: <<https://doi.org/10.17645/mac.v7i1.1478>>. Last access 04, 10th, 2021.
- Lim, S. J. J. (2012). *Bullying among refugee, immigrant and native born children in elementary and middle schools: A socio-ecological model analysis*. State University of New York at Buffalo.
- López-Castro, L., & Priegue, D. (2019). "Influence of family variables on cyberbullying perpetration and victimization: A systematic literature review". *Social Sciences*, 8(3), 98.
- Menze, Aviwe and Tsiolane, Pitso, (2019). "Online Stokvels: The use of social media by the marginalized". *CONF-IRM 2019 Proceedings*. 26. Doi : <<https://aisel.aisnet.org/confirm2019/26>>. Last access 04, 10th, 2021.
- Miller, S. (2018). "Monitoring Migrants in the Digital Age: Using Twitter to Analyze Social Media Surveillance". *Colo. Tech. Lj*, 17, 395.
- Oyedemi, Toks. (2015). "Digital Xenophobia: The Bullying of 'Self' and The Cultural Caricature of A Criminal Nigerian 'Other'", *South African Review of Sociology*, 46:2, 60-76, DOI: <<http://dx.doi.org/10.1080/21528586.2014.999113>> . Last access 04, 10th, 2021.
- Rodriguez, C. L., & Xiong, R. Z. (2019). *Exploring the intersectionality of Latinx immigrants/refugees and lesbian, gay, bisexual, and the transgender identity community*. A Project Presented to the faculty of Graduate and Professional Studies in Education California State University, Sacramento Submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of Specialist In Education. School Psychology.
- Strohmeier, D., Fandrem, H., & Spiel, C. (2012). "The need for peer acceptance and affiliation as underlying motive for aggressive behaviour and bullying others among immigrant youth living in Austria and Norway." *Anales de psicología*, 28(3), 695-704. Doi: <<http://dx.doi.org/10.6018/analesps.28.3.155991>>. Last access 04, 10th, 2021.
- Takavarasha, S., Cilliers, L. & Chinyamurindi, W. (2018). "Navigating the unbeaten track from digital literacy to digital citizenship: A case of university students in South Africa's Eastern Cape province". *Reading & Writing*. 9(1), a187. <<https://doi.org/10.4102/rw.v9i1.187>>. Last access 04, 10th, 2021.
- van Dijck, J., & Poell, T. (2015). "Social Media and the Transformation of Public Space". *Social Media + Society*. <<https://doi.org/10.1177/2056305115622482>> . Last access 04, 10th, 2021.
- Vandebosch, H., & Van Cleemput, K. (2008). "Defining cyberbullying: A qualitative research into the perceptions of youngsters". *CyberPsychology & Behavior*, 11(4), 499-503.
- VicHealth, Data61, CSIRO and MYAN. (2017). *Bright Futures: Spotlight on the wellbeing of young people from refugee and migrant backgrounds*. Victorian Health Promotion Foundation, Melbourne.
- Yuping Mao Lu Shi . "Can Media Consumption Predict Immigrant Adolescents' Acculturation-Related Risky Health Behavior? An Analysis of Latino Sample in CHIS Survey". *In Technology and Youth: Growing Up in a Digital World*. 421-438. Doi: <<http://dx.doi.org/10.1108/S1537-466120150000019015>>. Last access 04, 10th, 2021.

انعكاسات الهجرة الدولية على الأرياف المغربية : حالة الحوز الشرقي

The implications of international migration on the Moroccan countryside: the case of eastern Al Haouz

محمد ملوك، طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المغرب

mohammed1mallouk@gmail.com

الملخص

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر البشرية، التي رافقت الإنسان منذ ظهوره على البسيطة، كما تتعدد أسبابها، فهناك من يهاجر من أجل طلب العلم، وهناك من يهاجر بحثا عن وضع اقتصادي واجتماعي أفضل، كما أن هناك من تكون الأمراض والحروب سبب هجرته. لقد تنامت ظاهرة الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للنظر، فهذه الظاهرة التي كانت تاريخيا هجرة ذكورية، أضحى اليوم تجذب النساء وحتى الأطفال، كما أن أنواعها وطرقها تشعبت، إذ بزغ نوع آخر من الهجرة، يتجلى في الهجرة السرية أو "الحريك" التي باتت تقض مضجع مجالات الطرد والاستقبال. ويعتبر الحوز الشرقي من أهم الأحواض الهجرية بالمغرب، خاصة نحو إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، الشيء الذي سينعكس على المنطقة، ويتجلى ذلك في التحولات العميقة التي شهدها هذا المجال. الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية – التحولات – الأرياف – التنمية – الحوز الشرقي

Summary

The phenomenon of migration is one of the human phenomena that has accompanied man since his appearance on the planet. It has many causes, there are those who migrate in order to seek knowledge, to search for a better economic and social situation, and to escape from diseases and wars.

The phenomenon of international migration has grown remarkably in recent years. This phenomenon, which was historically restricted to men, is today attracting women and even children. In addition its types and methods have evolved, as another type of migration has emerged, which is reflected in the clandestine or "Hrigue" migration that has become a pre-occupation for both home and host countries,

The Eastern Haouz is considered one of the most important migration basins in Morocco, especially towards Spain, Italy, France, Belgium, the Netherlands and Germany, and this will be reflected in the region, from the profound transformations that this area has witnessed.

Key words: International migration - transformations country sides - Development – The Eastern Haouz

تقديم

تمثل الهجرة إلى الخارج وعائدها المادية إحدى ركائز الاقتصاد المحلي لسكانة الحوز الشرقي، وذلك في ظل غياب أنشطة اقتصادية غير فلاحية مهمة، ومؤسسات إنتاجية تسمح بخلق فرص الشغل لشباب هذا المجال، وإذا كانت الهجرة الدولية بالحوز الشرقي قديما تتم بشكل فردي، فإنها في الآونة الأخيرة باتت تتم في إطار جماعي، من خلال الهجرة السرية في قوارب الموت، حيث يجتمع عدد من أبناء المنطقة ويشدون الرحال إلى مدن الشمال، ومنها إلى أوروبا. والهجرة الخارجية تتميز

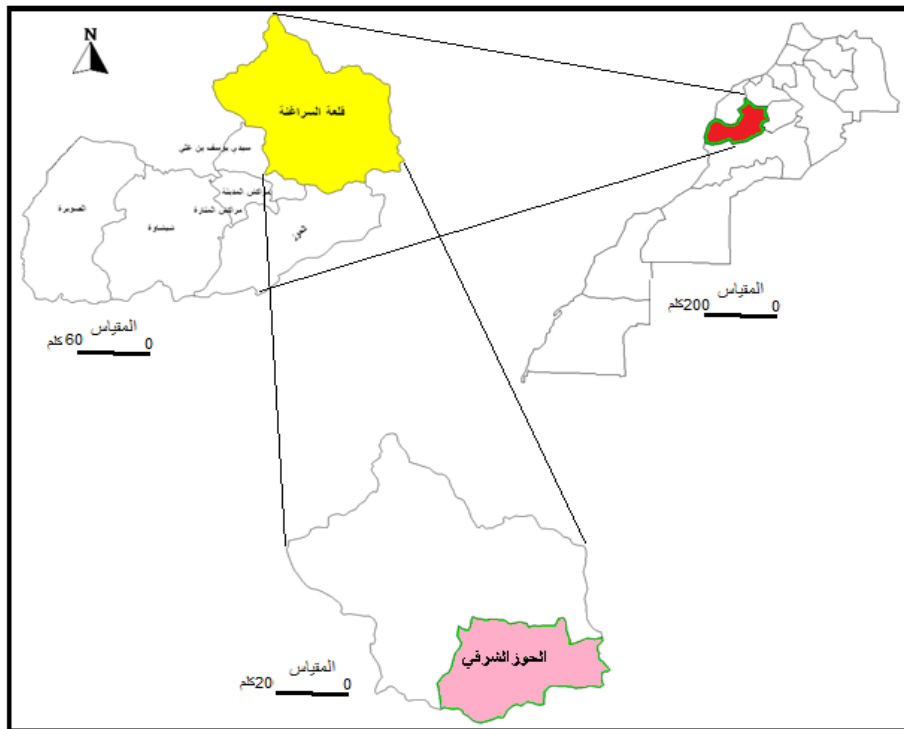
بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي قد تشترك فيها مع باقي مناطق المغرب، أو قد تختلف، وعموما ساهمت الهجرة الدولية في التحولات العميقة التي شهدتها أرياف الحوز الشرقي.

مجال البحث

الحوز الشرقي، هو سهل محصور بين سلاسل الأطلس الكبير جنوبا وشرقا والجبيلات شمالا وهضاب حاحة والشياضمة غربا. ويقع سهل الحوز بجنوب المغرب حول خط العرض 31° شمالا، وهو على شكل مثلث طول قاعدته الممتدة على طول السفوح الشمالية للأطلس الكبير 150 كلم وارتفاعه 55 كلم بنهايته الغربية حيث يبلغ السهل أقصى عرضه ويضيق في الوسط والشرق إلى 20 كلم. تبلغ مساحته حوالي 4.000 كلم²

وإداريا ينتمي الحوز الشرقي لجهة مراكش أسفي، يمتد على إقليمي مراكش وقلعة السراغنة، ويمثل الحوز القطاع السقوي الذي يشرف عليه المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز كما حدده ظهير 9 نونبر 1966 .

الخريطة رقم 1: مجال امتداد الحوز الشرقي



المصدر: عمل شخصي اعتمادا على خريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015

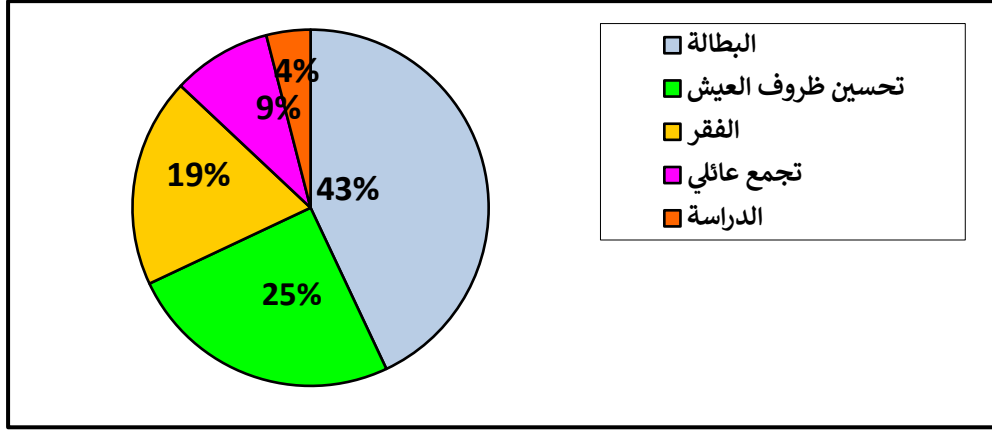
إن موقع السهل هذا اكسبه مميزات خاصة كان لها الاثر الكبير في تطور مختلف الحركات السكانية منه واليه.

1. أسباب الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

تتعدد الأسباب التي قد تدفع الإنسان إلى ترك بلده والانتقال إلى بلد آخر، لكن ما يميز الهجرة من أرياف الحوز الشرقي أن دوافعها تندرج ضمن ثلاث عناوين رئيسية: اقتصادية واجتماعية وثقافية. فكيف ذلك؟ من خلال المبيان رقم 1 يمكننا أن نستخلص أن 43% من العينة المستجوبة، صرحت أن البطالة هي الدافع وراء هجرتها، أما 25% فكانت محاولة تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية سبب هجرتهم، فهم كانوا يشتغلون بالمنطقة أو خارجها، بل منهم موظفون ومستخدمون وميسورون، لكنهم فضلوا مغادرة أرض الوطن بحثا عن وضع أفضل. بينما شكل الفقر

العامل الطارد لنسبة 19% من المهاجرين بمجال الدراسة. أما الذين هاجروا بهدف التجمع العائلي⁴⁸⁸ فقد مثلوا 9% فقط، في حين لم تتجاوز نسبة المهاجرين الذين رغبوا في متابعة دراستهم بأوروبا سوى 4%.

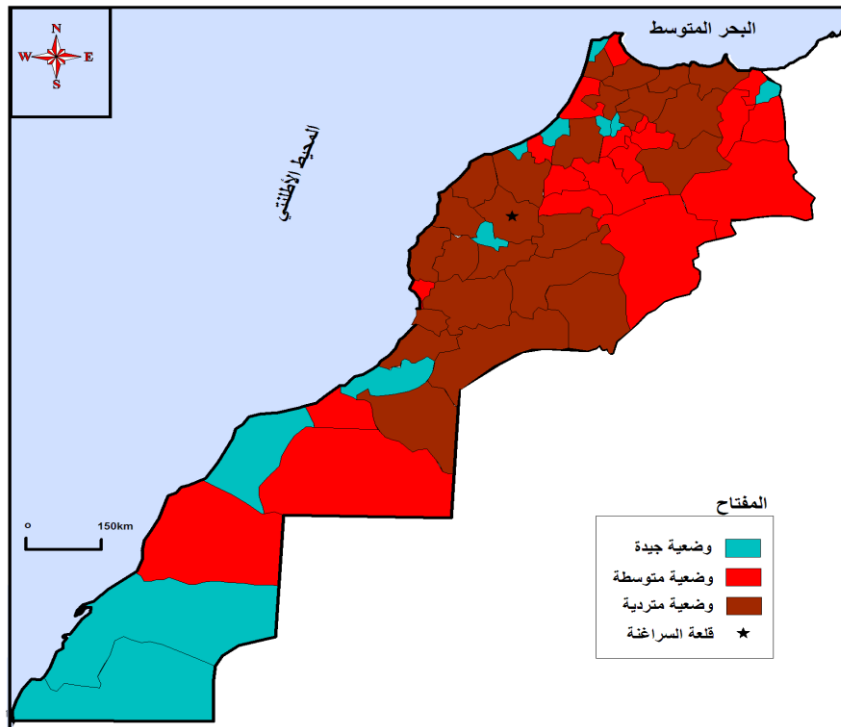
المبيان رقم 1: أسباب الهجرة الخارجية بأرياف الحوز الشرقي



المصدر: البحث الميداني 2020

ويمكن تفسير هذه النسب كون أرياف الحوز الشرقي تعرف نسبة بطالة مرتفعة، خاصة في أوساط الشباب الذين يعانون البطالة بمجرد الانقطاع عن الدراسة أو بعد الحصول على شواهدهم الجامعية أو المهنية. كما تعرف مدينة قلعة السراغنة ارتفاعا في نسبة الفقر، إذ يصنف الإقليم عموما على أنه من بين الأقاليم التي تعرف وضعية متردية، كما تبين الخريطة التالية:

الخريطة رقم 2: وضعية الفقر بأقاليم المغرب



المصدر: مديرية إعداد التراب الوطني، التصميم الوطني لإعداد التراب، 2003، ص.18

⁴⁸⁸ تتكون هذه الفئة أساسا من الزوجات والأبناء، وكذا الأزواج الذين تزوجوا من مهاجرات بهدف مساعدتهم على الهجرة، فقد انتشرت بقلعة السراغنة - كباقي المناطق التي تعرف هجرة خارجية - ظاهرة الزواج الأبيض، أي الزواج الذي بموجبه يقوم المهاجر بالزواج من فتاة صوريا حتى يتمكن من الهجرة بمقابل مادي، وأحيانا المهاجرة هي التي تساعد الشاب على الهجرة مقابل مبلغ مادي كذلك.

وتتكون ساكنة المنطقة المدروسة من 13722 أسرة، تمثل نسبة الأسر الفقيرة فيها 8.6% أي ما يعادل 1180 أسرة، وبلغ عدد الأسر تحت عتبة الفقر 2484 أسرة أي ما يوازي 18.1%، أما مؤشر الصرامة IS فيصل إلى 0.7% أي 137 أسرة، فيما مؤشر التنمية IDH في حدود 0.66⁴⁸⁹ وفيما يلي جدول يلخص هذه المؤشرات، مقارنة مع الإقليم وجهة مراكش أسفي:

الجدول رقم 1: نسب ومؤشرات الفقر بقلعة السراغنة

المؤشر	مدينة قلعة السراغنة	إقليم قلعة السراغنة	جهة مراكش أسفي
نسبة الفقر	8.6	11.1	11.2
نسبة المهاشاة IV ⁴⁹⁰	18.1	23.8	21.6
مؤشر الصرامة IS ⁴⁹¹	0.7	0.6	0.7
مؤشر التنمية البشرية IDH ⁴⁹²	0.66	0.38	0.4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.

2. خصائص ومميزات الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

1.2. اتجاهات الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

تعتبر أوروبا الوجهة الأولى للمهاجرين بأرياف الحوز الشرقي، ذلك لما توفره من إمكانيات مادية ومعنوية للمهاجر، علما أن هناك بلدانا أخرى خارج أوروبا أصبح شباب المنطقة يقصدونها، كدول الخليج العربي وتركيا وليبيا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي يهاجر إليها كل سنة بعض الشباب في إطار البطاقة الخضراء the green card، أو ما يعرف محليا بـ "قرعة أمريكا".

وللإشارة فقد ملأنا الاستمارات مع مهاجري أوروبا والولايات المتحدة فقط، على اعتبار أن هذه البلدان هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وبين المبيان رقم 2 اتجاهات الهجرة لدى المهاجرين بأرياف الحوز الشرقي. يلاحظ أن أكثر من نصف المهاجرين بأرياف الحوز الشرقي يقصدون إسبانيا، إذ تصل نسبة هؤلاء 51% من مجموع المهاجرين، ثم تأتي إيطاليا ثانية من حيث الأهمية بـ 36%،فرنسا بنسبة 9%، بينما لا تستقبل باقي البلدان الأخرى وهي أساسا هولندا وبلجيكا وفنلندا والولايات المتحدة، سوى 4% من المهاجرين.

ويفسر مقصد المهاجرين بالمنطقة، بكون إسبانيا تعتبر أقرب بلدان أوروبا إلى المغرب، مما يشجع على الهجرة إليها، خاصة أولئك الراغبين في الهجرة بطريقة غير قانونية (سرية)، زد على ذلك أن هذا البلد يوفر فرصا للشغل متناسبا والمهارات المحدودة لأبناء المنطقة، إذ يشتغل معظم هؤلاء في قطاعات اقتصادية لا تحتاج إلى تأهيل مهني كالزراعة والبناء. أما إيطاليا فيدورها توفر للمهاجرين فرصا للشغل كإسبانيا، وإلى حدود 15 أبريل 1990 كانت الحدود الإيطالية مفتوحة دون تأشيرة دخول، مما كان يشجع الهجرة نحو هذا البلد.

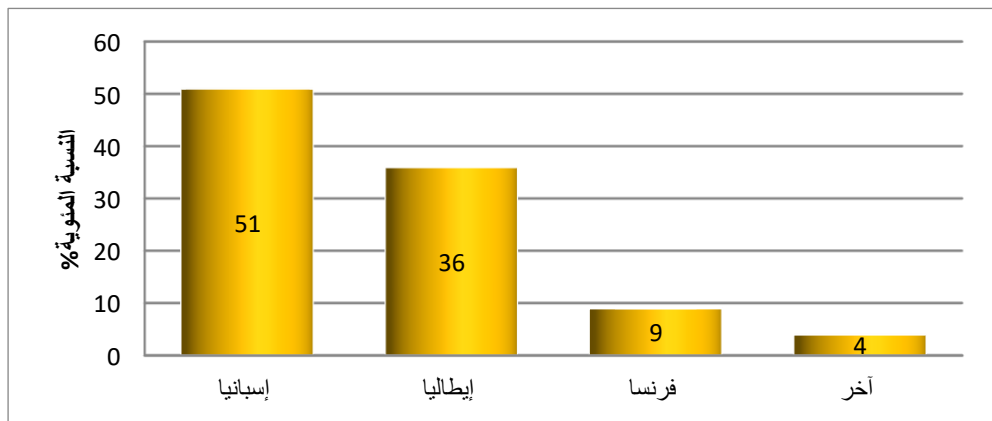
⁴⁸⁹ المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004.

7 Indice volumétrique de la pauvreté هو مقياس لشدة الفقر، ويمكن من تحديد المسافة المتوسطة بين عتبة الفقر ونفقات الأسر الفقيرة.

8 Indice de sévérité de la pauvreté هو مقياس لجساماة الفقر، ويسمح بتحديد الأكثر فقرا ضمن الفقراء، ويرتفع هذا المؤشر بتواز مع ارتفاع الفرق بين عتبة الفقر ومصاريف استهلاك الفقراء.

⁴⁹² مؤشر مركبي لقياس التنمية البشرية بمنطقة معينة، اعتمادا على الدخل الفردي وأمد الحياة وتمدرس الكبار.

المبيان رقم 2: توزيع المهاجرين حسب دول الاستقبال



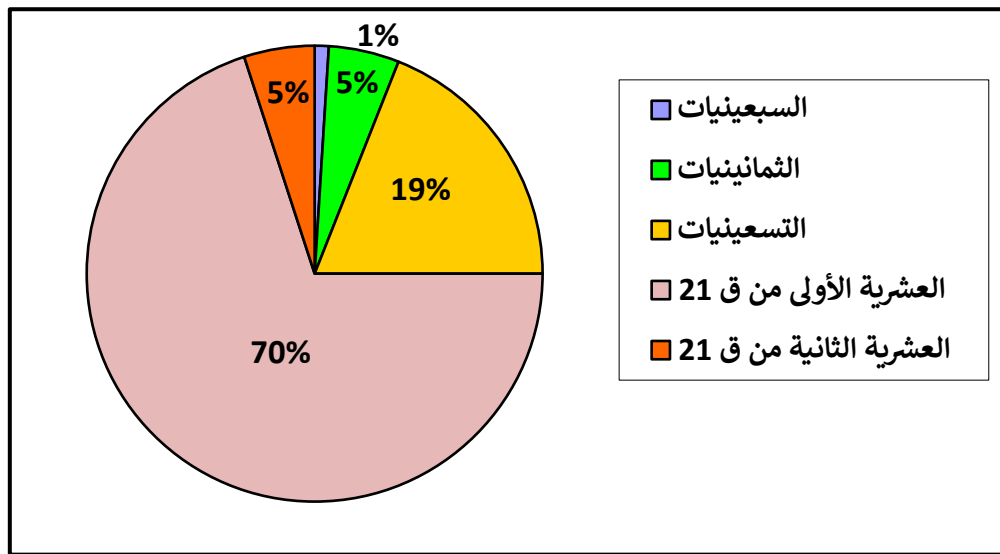
المصدر: العمل الميداني 2020

ويزيد من تشجيع الهجرة إلى إيطاليا كونها غير متشددة فيما يخص المهاجرين غير القانونيين، إذ يمكن للمهاجر أن يشتغل دون الحاجة إلى تسوية وضعيته القانونية، مع سهولة تسوية هذه الأخيرة. وعلى عكس ذلك نجد فرنسا أكثر تشددا فيما يخص الهجرة إليها، إذ لا يمكن الهجرة إليها أو المكوث فيها إلا بالطرق القانونية، إضافة إلى كونها دولة صناعية تحتاج إلى يد عاملة مكونة ومؤهلة. والفئة الموجودة بفرنسا إما من الجيل الأول الذي هاجر بعد الاستقلال، خاصة أولئك الذين شاركوا حروبها إبان الحرب العالمية الثانية، وحروبها بجنوب شرق آسيا (الهند الصينية)، وكذا أبناءهم وأحفادهم من الجيلين الثاني والثالث، أو هم طلبة فضلوا الاستقرار والاشتغال هناك بعد إتمام دراستهم. بينما الدول الأخرى فهي تستقبل نسبة جد قليلة نظرا، لصعوبة الهجرة إليها أو بعدها عن المغرب كالولايات المتحدة وفنلندا، بل الأكثر من ذلك لا توجد على لائحة الدول التي تستهوي المهاجر السريغي، نظرا لعدم القدرة على التأقلم بمجتمعاتها، كما صرح لنا بذلك عدة مهاجرين خلال ملء الاستمارة معهم.

2.2. مراحل الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

إن المهاجرين المغاربة بالخارج بشكل عام ومهاجري أرياف الحوز الشرقي بشكل خاص، قصدوا بلدان الاستقبال عبر مراحل، إذ انطلقت الهجرة بداية نحو فرنسا باعتبارها دولة كانت مستعمرة للمغرب فيما مضى، وبالتالي فقد شجعت الهجرة إليها بعد خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية، وعلى إثر الجفاف الذي ضرب المغرب خلال الثمانينيات، غادر مجموعة من سكان الحوز الشرقي المغرب، على اعتبار المنطقة فلاحية تأثرت كثيرا بالجفاف، إلا أن ما ميز هذه الموجة من الهجرة هو ظهور مقصد جديد للمهاجرين متمثلا في إيطاليا، ومع مطلع التسعينيات أصبحت إسبانيا الوجهة المفضلة لمهاجري الحوز الشرقي، بعد الطفرة الاقتصادية التي عرفتتها هذه الدولة إثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1986. من خلال المبيان رقم 3 يتبين أن 1% من عينة البحث هاجروا خلال سبعينيات القرن الماضي، بينما هاجر 5% خلال الثمانينيات، وابتداء من التسعينيات بدأت وثيرة الهجرة في الارتفاع لتبلغ 19%، ووصلت الهجرة إلى أوج حدتها مع مطلع القرن 21، إذ شكل المهاجرون خلال عشر سنين الأولى منه 70%، وهي نسبة يمكن تفسيرها بالأهمية التي باتت تحتلها الهجرة الخارجية لدى شريحة واسعة من ساكنة أرياف الحوز الشرقي، إذ عرفت هذه الأخيرة خاصة الفئة الشابة منها، نوعا من الهستيريا تجاه الهجرة نحو أوروبا، ولا أدل على ذلك حالات غرق المهاجرين السريين التي كانت تعرفها المنطقة خلال هذه الفترة. إلا أنه خلال العشرية الثانية من القرن 21، بدأ وهج الهجرة في الخفوت بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا، وكذا بسبب الإجراءات الأمنية التي صارت تنهجها السلطات المغربية، ونظيراتها الأوروبية تجاه المهاجرين غير الشرعيين.

المبيان رقم 3: مراحل الهجرة الخارجية بأرياف الحوز الشرقي



المصدر: العمل الميداني 2020.

3.2. طرق الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

نظرا للأهمية التي أضحت تحتلها الهجرة الخارجية لدى فئة واسعة من سكان أرياف الحوز الشرقي، بات شباب المنطقة وكهولها يفكرون في شتى الوسائل للوصول إلى أوروبا، من هنا ظهرت طرق غير قانونية للهجرة، كركوب القوارب ليلا، والاختباء في حاويات الشاحنات وقرب العجلات، أو عن طريق التسلل إلى مدينتي سبتة ومليلية، ومنهما تشد الرحال إلى أوروبا.

وتفسر هذه الظاهرة المعروفة داخل أوساط المجتمع المغربي بـ "الحريك" بكون الفئة التي تلجأ إليها هي من الفئات شديدة الفقر التي لا يمكنها توفير المبالغ المالية الضرورية التي تمكنها من الهجرة بطريقة قانونية. وقد لعبت عوامل شتى دورا مركزيا في التسريع من وثيرة هذه الظاهرة، كالتأثر بالأقران ومحاکاتهم خاصة ممن نجحوا في الهجرة بواسطة هذه الوسيلة، وبسبب استقبال الدول الأوروبية للقاصرين من المهاجرين غير الشرعيين ورعايتهم وتسوية أوضاعهم بعد بلوغ سن الرشد، وهو ما أدى إلى نتائج كارثية على التحصيل الدراسي للتلاميذ والطلبة. ويوضح الجدول التالي الطريقة التي هاجرت بها عينة البحث:

الجدول رقم 2: طرق الهجرة الخارجية بأرياف الحوز الشرقي

طريقة الهجرة	العدد	النسبة المئوية
هجرة قانونية	60	60%
هجرة غير قانونية (سرية)	40	40%
المجموع	100	100%

المصدر: العمل الميداني 2020

من خلال الجدول يتضح أن 60% من مهاجري أرياف الحوز الشرقي، غادروا المغرب بطريقة قانونية، بواسطة عقود العمل les contrats، إذ تسمح هذه الوسيلة للشخص الحصول على التأشيرة، وتسوية الوضعية القانونية ببلاد المهجر، كما أن هناك من غادر البلاد عن طريق التجمع العائلي كأن تلتحق الزوجة بزوجها أو الزوج بزوجته أو الابن بوالده، وأحيانا الوالدان بأحد أبنائهم. أما 40% من المهاجرين فقد غادروا المغرب بطريقة غير شرعية عن طريق الهجرة السرية "الحريك".

والهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير القانونية، هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة للقانون، وهي تعتبر نتاجا لظروف اجتماعية واقتصادية معينة. وغالبا ما يكون الشباب المنحدرون من الأوساط الاجتماعية المتواضعة، الأكثر إقداما على الهجرة السرية، حيث يصرون على الهجرة بأي ثمن ولو على حساب حياتهم، مستعملين كل الطرق والوسائل، لعل أبرزها قوارب الموت، وركوب شاحنات البضائع.⁴⁹³

إن المتتبع لظاهرة الهجرة السرية بأرياف الحوز الشرقي، يلاحظ أنها لم تعد تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينيات، والتي كانت تهيمن عليها المحاولات المعزولة التي يقوم بها مواطنون مغاربة، وإنما أصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلية ومتداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيها، وبالتالي لم يعد المغرب بلدا لتصدير المهاجرين فقط، بل أصبح معبرا نحو أوروبا بالنسبة للمهاجرين الأفارقة خاصة أفارقة جنوب الصحراء.⁴⁹⁴ وقد صرح أغلب المستجوبين أن "الحريك" شكل فرصتهم الوحيدة لمغادرة المغرب، بسبب الفقر المدقع الذي يعيشونه، وعدم قدرتهم على توفير المبالغ المالية التي تمكنهم من الحصول على التأشيرة والسفر بشكل قانوني. وقد لاحظنا خلال استجوابنا للمهاجرين، أنهم لا يشجعون على الهجرة السرية نظرا لما تزهقه من أرواح وما تخلفه من آثار نفسية على المهاجر. فهذا (ع.ر) يصرح لنا أن محاولته الأولى للهجرة إلى إسبانيا عن طريق قوارب الموت قد فشلت، بعدما ضبط خفر السواحل القارب الذي يقله ومهاجرين آخرين، فلم يستطع مواجهة أسرته بعدما فقد حوالي 30000 درهم ثمن "التذكرة" في قارب الموت، فلم يجد بدا من البقاء بطنجة وإيهاهم أسرته أنه بإسبانيا لمدة ليست باليسيرة، حتى تمكن من "الحريك" بواسطة شاحنة نقل بضائع. وما حكاية هذا الشاب ذو الثلاثين ربيعا إلا غيبض من فيض عن حكايات مهاجرين مع الهجرة السرية. وإذا ما قمنا بتشرح ظاهرة "الحريك" ووضعها تحت المجهر سنجد أنها أسلوب في الهجرة ينم عن مدى اليأس الذي أضى الشخص يعيشه ببلده الأم، إذ يصير الارتقاء بين أحضان الأمواج المتلاطمة أهون من البقاء في الوطن مع الفاقة والعوز، وغالبا ما لفظ البحر جثثا لشباب حاولوا الهجرة إلى أوروبا.

ويعاني المهاجرون غير القانونيين بإسبانيا على الخصوص، من تضيق وتعسف كبيرين فيما يخص تسوية أوضاعهم، فالمهاجرون الذين قبلت ملفاتهم وحصلوا على رخص الإقامة والعمل، لا تتجاوز مدة صلاحيتها سنة واحدة، أي أنهم في غضون 11 شهرا منذ تسليم الرخصة، عليهم تقديم طلب لتجديدها، وهذا لا يعني أن كل طلبات التجديد ستحظى بالقبول، بل إن نسبة كبيرة منها سيكون مصيرها الرفض مع الأمر بمغادرة التراب الإسباني، خاصة أن القانون المطبق عليهم سيكون قانون 8/2000 المعدل لقانون 4/2000 الذي يهدف إلى تشديد المراقبة الأمنية على المهاجرين بعد أحداث 11 ستمبر 2001.⁴⁹⁵

وغالبا ما تعتمد إسبانيا إلى اتخاذ إجراءات صارمة إن لم نقل تعسفية تجاه المهاجر المغربي دون غيره، فالمهاجرون الذين استفادوا من المرحلة الاستثنائية لسنة 1991، رفضت السلطات الإسبانية تجديد رخص إقامة 36% منهم، وانضافوا إلى المهاجرين غير القانونيين، وبعضهم استفاد من العملية اللاحقة للتسوية سنة 1996، ولكن أغلبهم طبق عليهم الطرد مع المنع من الدخول إلى منطقة شنغن لمدة تتراوح ما بين سنة و5 سنوات.⁴⁹⁶

3. أهمية الهجرة الدولية بأرياف الحوز الشرقي

493 محمد لزعر وأمين فلاق، (2012)، "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا"، ندوة الهجرة والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سلايس، ص. 27.

494 المرجع نفسه، ص 28.

495 محمد ظهيري، (أبريل 2003)، "التسوية غير السوية للمهاجرين بإسبانيا، الصحيفة الأسبوعية"، العدد 108، ص 27.

496 المرجع نفسه.

تعد الهجرة إلى الخارج محركا حقيقيا للاقتصاد المحلي لأرياف الحوز الشرقي، بحكم حجم المهاجرين الذين ينتمون إلى المنطقة في مختلف الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا وإيطاليا. وفي غياب إحصائيات رسمية دقيقة لهذه الفئة، نكتفي بتتبع المسار التاريخي لحركة الهجرة من أرياف الحوز الشرقي إلى أوروبا. فخلال الستينيات ومطلع السبعينيات، اتجه عدد محدود من أبناء المنطقة إلى فرنسا بحكم الروابط الاستعمارية بينها وبين المغرب، ومع مطلع الثمانينيات شكلت إيطاليا قبلة لموجة واسعة من أبناء هذا المجال، مدفوعين بآثار الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال هذه المرحلة، وانعكس سلبا على الساكنة، وحولها بحق إلى مركز للفقر والهشاشة، كما نشطت هذه الهجرة بفعل ضعف البنية الإنتاجية للمنطقة، وغياب الشغل، وسهولة الهجرة الخارجية آنذاك، خاصة في غياب التأشيرة على الدول الأوروبية. وخلال مرحلة التسعينيات انضافت وجهة جديدة للمهاجرين ألا وهي إسبانيا التي صارت وجهة أكثر جذبا للساكنة خاصة الفئات الشابة منها.

ويمكن القول في هذا الإطار إن ترقية مدينة قلعة السراغنة بالحوز الشرقي إلى مقر لعمالة الإقليم سنة 1973، يعتبر حدثا بارزا ومنعظا فاصلا بين فترة وأخرى في تاريخ المدينة، بالنظر إلى حجم التحولات المترتبة عن ذلك، فإن الهجرة الخارجية إلى الدول الأوروبية ساهمت من جانبها بشكل فعال طيلة العشرين سنة الأخيرة في تسريع وثيرة هذه التحولات، وفي إحداث تحولات خاصة مرتبطة بشكل جوهري بهذه الهجرة نفسها.⁴⁹⁷

فما التحولات التي أحدثتها الهجرة إلى أوروبا بأرياف الحوز الشرقي؟

3.1. التحولات على المستوى الاقتصادي بأرياف الحوز الشرقي.

تشكل الهجرة الخارجية، خاصة إلى أوروبا متنفسا اقتصاديا حقيقيا ساهم في امتصاص نسبة غير يسيرة من العاطلين عن العمل بالمنطقة، إذ تصل نسبة هؤلاء إلى 14% من السكان النشيطين، وهي نسبة تزيد على نسبة المشتغلين بالفلاحة 5% ونسبة المشتغلين بالأنشطة غير الفلاحية 498.1%.

وإلى جانب توفير فرص الشغل لأبناء المنطقة، فإنها استفادت من عائدات المهاجرين التي يتوجه أغلبها لتنشيط قطاع البناء في التجزئات السكنية بالمراكز الحضرية، كالعطاوية ومدينة قلعة السراغنة، ويساهم بالتالي في خلق فرص جديدة للعمل، لفائدة الذين تعوزهم إمكانيات الإقدام على الهجرة. كما عمل المهاجرون على إحداث بعض المشاريع الاقتصادية والخدماتية كالمقاهي والمحلات التجارية ومحطات الخدمات، وما توفره هي الأخرى من فرص للشغل. كما عملت الهجرة الخارجية على تنشيط حركة نقل المسافرين صوب أوروبا وهو ما كان دافعا لافتتاح عدة وكالات للنقل الدولي بمدينة قلعة السراغنة، تضمن نقل المهاجرين إلى إسبانيا، إيطاليا وفرنسا.

إن الهجرة إلى أوروبا تمد العديد من الأسر بأرياف الحوز الشرقي بمبالغ مالية شهرية، أو دورية يبعثها أحد أفرادها بالمهجر، وبفضل هذه المبالغ المالية تتمكن هذه الأسر من ضمان مستوى عيش مرتفع مقارنة مع أوضاعها السابقة. وهكذا أصبح ينظر للهجرة إلى الخارج على أنها مفتاح يمكن صاحبه من تحقيق الأحلام التي عجز عن تحقيقها في السابق.

الآن وبعد مرور عقود من بداية الهجرة من أرياف الحوز الشرقي إلى أوروبا، وبالنظر إلى قيمة العائدات المالية التي تتدفق سنويا على هذا المجال من بلدان الهجرة، وبالنظر كذلك إلى نوعية القطاعات التي تتوجه إليها هذه العائدات على مستوى الاستثمار، يجدر بنا أن نتوقف وقفة تأمل وتقييم حول إمكانية مساهمة العمال المهاجرين في الاستثمار بقطاعات أخرى أكثر فائدة، كالصناعة أو الفلاحة العصرية، موظفين في ذلك التجارب المكتسبة ببلاد المهجر، والمؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة.

3.2. تحولات على المستوى المجالي

⁴⁹⁷ عبد الكريم حفار، (2010)، "قلعة السراغنة: جوانب من مدينة في تحول"، مطبعة خير الله، قلعة السراغنة، ص 82.

⁴⁹⁸ بلدية قلعة السراغنة، (2014)، "المخطط الجماعي للتنمية: تقرير التشخيص الاستراتيجي التشاركي"، إنجاز مكتب الدراسات ص 21.

يلاحظ اهتمام المهاجرين بقطاع العقار وتوجيه استثماراتهم لبناء المنازل والعمارات، مساهمين بشكل كبير في تسريع وتيرة التوسع العمراني الذي تعرفه المراكز الحضرية و مدينة قلعة السراغنة بالخصوص منذ أواسط السبعينيات خاصة بالتجزئات السكنية الحديثة مثل بلوك إمليل، بلوك القدس، النخلة 1، النخلة 2، عواطف، الهناء.

كما ساهم المهاجرون في تجديد النسيج العمراني القديم، حيث حلت مواد البناء العصرية كالإسمنت والحديد محل مواد البناء التقليدية: الطين والخشب. لكن عملية البناء السريعة هاته تفتقد لطابع عمراني متميز، حيث تتداخل التصاميم المعمارية وتتباين مواد البناء المستعملة، وتتنافر واجهات البنايات، إلى حد يجعلها بمثابة فسيفساء وحقلا للتجربة على المستوى المعماري، الشيء الذي جعل المراكز الحضرية و الدواوير بدون هوية معمارية نظرا للتضارب الكبير الذي يطبع البنية العمرانية للمنطقة ككل.

ورغم المبالغ المهمة التي تم استثمارها في قطاع البناء، من طرف المهاجرين بالخارج، فإن مساكنها وعمارات عديدة مكتملة البناء لا زالت فارغة، بسبب غياب ساكنيها الذين يقيمون فيها فقط خلال زيارتهم للوطن خاصة خلال فصل الصيف.

3.3. تحولات على المستوى الاجتماعي والثقافي بأرياف الحوز الشرقي

بالإضافة إلى انعكاساتها الاقتصادية والمجالية، فإن للهجرة الخارجية انعكاسات اجتماعية عميقة على المجتمع المحلي لأرياف الحوز الشرقي. ذلك أنها لم تقتصر فقط على الذكور وإنما شملت الإناث كذلك، ولم تقتصر على الأفراد وإنما همت الأسر، ولم تقتصر على العاطلين بل استهدفت أصحاب الوظائف القارة والمداخيل المرتفعة. وتتضح أكثر أهمية الهجرة على المستوى الاجتماعي، أنها سرعت من وثيرة انفتاح المجتمع المحلي، هذا المجتمع شبه القبلي، الذكوري بامتياز، فقد بات الشباب أو الشابة بالمنطقة يقبلان على الزواج من الأجانب، وأصبح المجتمع يسمح بهجرة الفتاة للعمل بأوروبا كما يهاجر الذكر، بل إن أسرا بكاملها قد تعيلها فتاة مهاجرة. لذلك يمكن القول إن المنطقة في وضعها الحالي تشكل مختبرا حقيقيا لدراسة الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية باعتبارها إلى عهد قريب وسطا غارقا في ماضوية متجذرة و متمسكا بقيم تقليدية موروثية⁴⁹⁹.

إن هذا الانفتاح الاجتماعي السريع، وما ترتب عنه من تشكل ثروات مالية في ظرف وجيز، خلقت لدى الفئات الاجتماعية غير المستفيدة من الهجرة نوعا من التشدد والمحافظة إزاء هذه الظاهرة التي لا تعدو أن تكون في نظرها نوعا من التغريب الاجتماعي والقيمي للمجتمع المحلي وبالتالي فالموقف المتخذ إزاءها هو الرفض.

وقد ساهمت الهجرة في تشكل برجوازية صغيرة من أبناء أرياف الحوز الشرقي الذين حققوا نجاحا سريعا في أوروبا، وأقاموا بعض المشاريع العقارية والتجارية والخدماتية، وهو ما أوجع تيارات الهجرة القروية إلى مدينة قلعة السراغنة، ذلك أن المهاجر أول ما يقوم به بعد هجرته، بناء مسكن بالمدينة واستقدام عائلته من الريف للإقامة به وانتظار الحوالة الشهرية التي يبعث بها من بلد إقامته⁵⁰⁰.

خاتمة

إن الهجرة الدولية لمهي تعبير صادق عن الحراك الاجتماعي، والرغبة في تخطي الحواجز بين الدول والشعوب، كما أنها تشكل برهانا قويا عن الاختلالات في توزيع الثروة بالمجتمعات التي تعرف هذه الظاهرة. وهكذا تتجه الفئات المتضررة إلى البحث عن حلول، بهدف تحسين أوضاعها المادية والاجتماعية، فيكون الحل الأنسب بالنسبة إليها هو مغادرة أرض الوطن، واللجوء إلى دولة أخرى.

وقد أصبحت مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية تقبل على الهجرة، مما يدل على مدى المكانة التي احتلتها، خاصة في العقدين الأخيرين، على الأقل بالنسبة لساكنة أرياف الحوز الشرقي، كما يلاحظ أن معظم مهاجري هذا المجال، يزاولون

⁴⁹⁹ PEGURIER jacques,(1981), « espaces urbains en formation dans le Tensift. Essai de sociologie régionale, SMER, Rabat, p238.

⁵⁰⁰ عبد الكريم حفار، مرجع سابق، ص 86.

مهنا بأوروبا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية والمهنية المتواضعة، إذ توفر بعض الدول الأوروبية فرص عمل تتناسب مع هذه المؤهلات المحدودة، ولعل إيطاليا وإسبانيا أهم هذه الدول، إذ يتركز معظم المهاجرين بهاتين الدولتين.

المراجع

- عبد الكريم حفار،(2010)، "قلعة السراغنة: جوانب من مدينة في تحول"، مطبعة خير الله، قلعة السراغنة.
- محمد ظهيري، (أبريل 2003)، "التسوية غير السوية للمهاجرين بإسبانيا، الصحيفة الأسبوعية"، العدد 108.
- محمد لزعر وأيمن فلاق،(2012)، "محددات الهجرة السرية من المغرب إلى أوروبا"، ندوة الهجرة والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سائيس.
- عبد اللطيف جمال وإسماعيل خياطي،(1999)، "التزايد الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، العدد4.
- عبد الله البارودي،(1979)، "المغرب الامبريالية والهجرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- فريد كورتل،(دون سنة طبع)، "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية"، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- محمد الخشاني،(2006)، "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي"، الأمم المتحدة، بيروت.
- محمد المرابطي،(2008)، "وضعية المهاجرين المغاربة بإسبانيا وأفاق الاندماج"، مجلة الدولية، العدد الرابع.
- محمد رفيق وعبد الغني كرطيط،(يونيو 2010)، "الجفاف في المناطق المجاورة لفاس"، مجلة البحث العلمي، العدد 53.
- محمد شفيق،(1985)، "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- PEGURIER jacques,(1981), « espaces urbains en formation dans le Tensift. essai de sociologie régionale, SMER, Rabat.
- Andrés solimano, (july 2004), « Globalization, History and international migration»,workingpaper n° 37.
- carineromey et bastiendrut,(2008),«une analyse de la notation sur le marché des RMBS »,rapport sur risqueset tendances,n°4.
- Eytan Meyers,(2000), « theories of international immigration», international migration review, vol 34,n° 4.
- Jacques pavoine(1994), «les trois crises du 20é »,Ed Ellipses, Paris.
- jacques PEGURIER,(1981), « espaces urbains en formation dans le tensift. essai de sociologie régionale, SMER, Rabat.
- Lorenzo cachon Rodriquez,(2004), « Marroquies en elmercado de trabajo en Espana », Ed UA, Espana.

الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج ودورها في التنمية الاقتصادية للمغرب

International migration and the financial transformation of cans living abroad and their role in Morocco's economic development

حاميد اعنبر: أستاذ مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء – سطات فرع الجديدة المغرب
anaibarhamid@gmail.com

ملخص

شكلت الهجرة الدولية إحدى أهم مكونات الهوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المغربي نظرا لحجم الجالية المغربية بالخارج ومساهمتها الفعالة في التعدد الثقافي والحضاري المغربي. تعد الهجرة إلى الخارج إحدى آليات تحقيق التنمية بالبلدان النامية، من خلال دورها في خفض معدلات البطالة ومساهمتها في تدفق عائدات مالية من العملة الصعبة على اقتصاد المغرب، حيث تعتبر هذه التحويلات مصدرا للتمويل الخارجي، ووسيلة تمويلية أساسية لدى شريحة واسعة من العائلات المغربية في القرى والمداشر، لتدبير مصاريف الحياة اليومية. الكلمات المفتاح: الهجرة الدولية – التحويلات المالية – تدفقات العملة الصعبة – التنمية الاقتصادية.

Abstract

International migration has been one of the most important components of the social, economic and cultural identity of Moroccan society, given the size of the Moroccan community abroad and its effective contribution to Moroccan cultural and cultural pluralism.

Migration abroad is one of the development mechanisms of developing countries, through its role in reducing unemployment rates and its contribution to the flow of financial returns from hard currencies to the Moroccan economy, these remittances. Funds being seen as a source of external financing, and an essential means of financing for a wide range of Moroccan families in villages and businesses to manage the daily expenses of living.

Key words: international migration - remittances - hard currency flows - economic development.

تقديم

تعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة بشرية تميز جل المجتمعات، وتعني انتقال الأشخاص من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى بغرض الاستقرار الدائم أو المؤقت، و مما لاشك فيه أن الهجرة تساهم في إثراء المجتمعات المستقبلية سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي مما يساهم في تكوين نسيج مجتمعي متجانس نظرا لتعدد الأعراق والثقافات، وتمثل البلدان النامية في هذا الإطار أكثر الدول تصديرا للمهاجرين، نظرا لعدة اعتبارات مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان.

يعد المغرب من البلدان المصدرة للمهاجرين نحو أوروبا وباقي بلدان العالم منذ القدم، وأصبح في السنوات الأخيرة بلد عبور واستقبال للمهاجرين وطالبي اللجوء من المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء. وقد أضحت هذه الظاهرة المجتمعية بارزة حيث بدأت هجرة القوة العاملة من المغرب في اتجاه الخارج منذ الستينات من القرن الماضي وكانت وجهتها الأولى فرنسا وبلجيكا وهولندا مع الجيل الأول من المهاجرين المغاربة، لتليه موجة ثانية في الثمانينيات من القرن الماضي في اتجاه كل من إيطاليا وإسبانيا، لتتوالى فيما بعد موجات أخرى من الهجرات نحو العديد من دول العالم.

انطلاقاً من تسعينات القرن الماضي أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، كما أصبح منطقة استقرار للعديد منهم خاصة من لم يتمكنوا من العبور إلى الضفة الأخرى. من الأكد أن الهجرة الدولية ظاهرة كونية بين المناطق الطاردة للمهاجرين (الدول الفقيرة) والمناطق المستقبلية للمهاجرين (الدول الغنية)، ويعد المغرب من بين البلدان المصدرة لها خاصة نحو أوروبا نظراً لعدة اعتبارات أبرزها عامل القرب الجغرافي والروابط التاريخية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما ترتب عنها جالية مغربية مهمة مقيمة بالخارج تساهم بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تحويلاتها من العملة الصعبة.

1- الإطار المنهجي للدراسة

1-1- الإشكالية

تعد التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج محورياً أساسياً لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية من خلال تحسين المستوى الماكرو اقتصادي وضمان تدفق العملة الصعبة، حيث تشكل تحويلات المهاجرين بالخارج مصدراً لها، إلا أن الأزمة العالمية جراء تفشي وباء كورونا (كوفيد19) أدى إلى تراجع في المداخيل وأثر سلباً على التوازنات المالية للمغرب، وعليه، يمكن القول: إلى أي حد تساهم التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج في تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية، وبالتالي إثراء التنمية الاقتصادية للمغرب؟

2- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة في محاولة تقديم تصور من منظور اقتصادي يبين مدى مساهمة التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج في تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية للمغرب، وذلك من خلال تحليل طبيعة الآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه العائدات المادية، انطلاقاً من إبراز التفاعلات القائمة بين الهجرة الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمغرب من خلال الوقوف على حجم العائدات المالية وتحويلات الجالية بالخارج، مع تحديد أنواعها وقنوات تدفقها وأثارها.

3- تحديد المفاهيم

1-3- الهجرة

(أ) تعريف معجم لسان العرب: اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجر أي تباعد، وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى مكان كذا إلى غيره، لفظ هجر ضد الوصل (هجرت الشيء هجراً) أي تركته وأغفلته، والهجرة هي انتقال الناس من موطن إلى آخر.

(ب) تعريف معجم لاروس: تعتبر الهجرة " خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق".

(ج) التعريف القانوني للهجرة: يقصد بالهجرة في القانون الدولي مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم آخر، وعلى ذلك فإن ترك الإقليم ونية العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر القانون الدولي هجرة.

تعني الهجرة بصفة عامة انتقال الإنسان بشكل فردي أو جماعي من بلد المنشأ (البلد الأصلي) إلى أي مكان آخر بهدف الاستقرار المؤقت أو الدائم بغرض تحسين مستوى العيش، البحث عن شغل، للدراسة، السكن أو الأمن. وتعد الهجرة ظاهرة قديمة ميزت البشرية عبر العصور والأزمنة لتتطور تدريجياً مع التحولات السوسيواقتصادية التي عرفها وما زال يعرفها العالم، جراء تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما واكبه من تحولات مجتمعية (مجتمعات فقيرة – مجتمعات غنية).

2-3- أنواع الهجرة

يمكن تصنيف الهجرة اعتمادا على المكان الذي ينتقل إليه الفرد بالتمييز بين مجموعة من الأصناف ضمن نوعين رئيسيين (هجرة داخلية – هجرة خارجية) سنركز على الهجرة على أساس المكان دون الخوض في باقي الأشكال الأخرى.

1-2-3 الهجرة الداخلية

هي صنف من الهجرة مرتبطة بانتقال الفرد داخل نفس البلد (حدود الدولة) من مكان لآخر ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الهجرة الداخلية أبرزها الهجرة من الأرياف إلى المدن ومن المدن في اتجاه الأرياف المجاورة أو ما يعرف بالهجرة العكسية⁵⁰¹.

أ) الهجرة من الأرياف إلى المدن

ينشط هذا الصنف بالأساس في الدول النامية نظرا لعدة اعتبارات مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأرياف نظرا لقلّة فرص الشغل، مما يضطر معه العديد من ساكنة هذه المجالات إلى الهجرة صوب المدن خاصة الكبرى منها بهدف البحث عن عمل وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

ب) الهجرة من المدن إلى الأرياف المجاورة

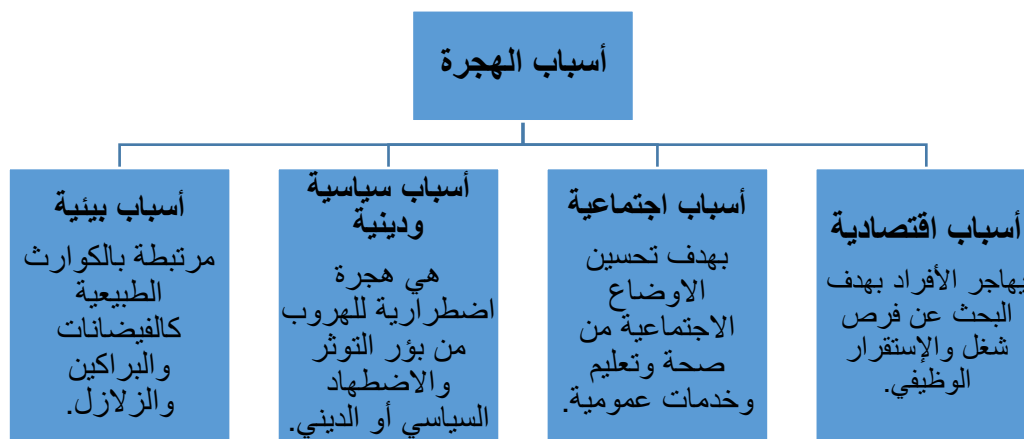
عرف هذا النوع من الهجرات مع النصف الثاني من القرن الماضي تزايدا ملحوظا نظرا للصعوبات التي أضحت تعيشها جل المدن بسبب التضخم والاحتفاظ وانتشار التلوث بشتى أشكاله مما يدفع الساكنة الحضرية، وخاصة المتقاعدين وميسوري الحال إلى البحث عن أماكن مفتوحة بالمجالات المجاورة للمدن كحل لتجاوز الإكراهات التي تعيشها المدينة.

2-2-3 الهجرة الخارجية

تسمى كذلك الهجرة الدولية تعني انتقال الفرد من دولة إلى أخرى بغرض الدراسة أو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو الهروب من الصراعات الدينية أو الإثنية أو السياسية. وتعد الهجرة الخارجية من أكثر أنواع الظواهر البشرية انتشارا عبر المعمور، وازدادت هذه الظاهرة بشكل لافت مع مطلع القرن الماضي ويمكن اعتبارها سمة أساسية طبعت العالم خاصة مع انتشار العولمة وما واكبها من تحولات على الاقتصاد العالمي⁵⁰².

3-3 دو افع الهجرة والأسباب الجذرية للنزوح إلى الخارج

تؤثر مجموعة من العوامل في قرار الفرد مغادرة بلده الأصلي أو مكان إقامته الاعتيادي، ويبقى الفقر والهشاشة أبرز الدوافع إلى جانب دوافع أخرى متمثلة في العوامل السياسية والاجتماعية والدينية والإثنية ويمكن تصنيف هذه الدوافع كالآتي:



المصدر: عمل شخصي

⁵⁰¹ Temporary Labor Migration, link.springer.com, 2015-9-29, Retrieved 15-02-2021 Edited.

⁵⁰² سعد الخرسان (2015-2-20)، "الهجرة تعريفها وانواعها ودوافعها ونتائجها"، www.uobabylon.edu.iq، اطلع عليه بتاريخ 02-10-2021. بتصريف.

4-الدراسات التي تناولت الموضوع

تتعدد الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة بشتى أنواعه وعلاقتها بتحقيق التنمية ببلدانهم الأصلية، من خلال العائدات المالية المهمة لتحويلات المهاجرين بالخارج. من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد على سبيل المثال لا الحصر:

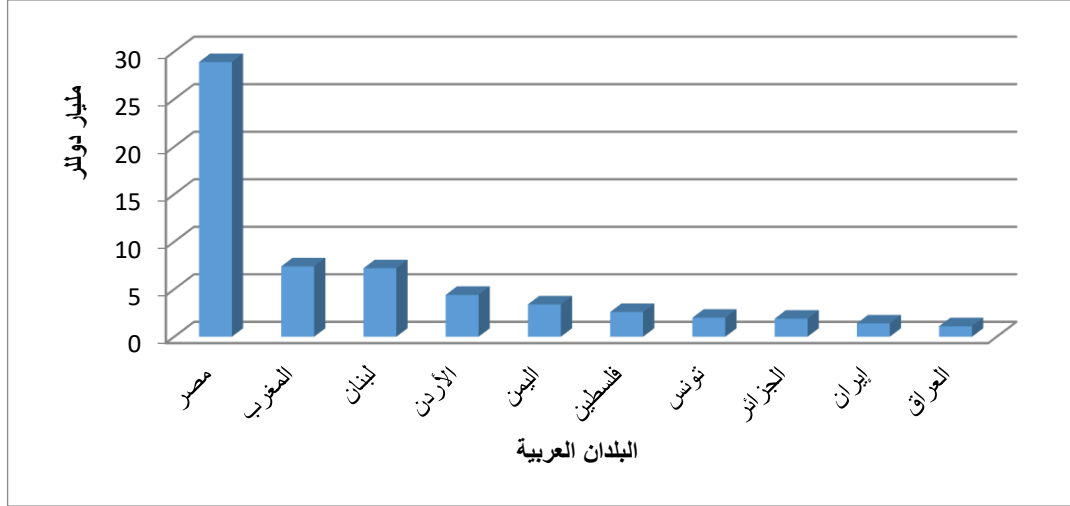
- دراسة فاطمة مبروك تحت عنوان التحديات الاقتصادية للهجرة الدولية على التنمية في بلدان الأصل وهي عبارة عن رسالة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية بشراكة بين جامعة بوردو وجامعة تونس المنار سنة 2012، حاولت الباحثة من خلال تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين الهجرة الدولية والتنمية في البلدان الأصلية من خلال تقييم مختلف الجوانب التي تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل بين الهجرة الدولية وتدفق التحويلات الخارجية وما مدى تأثير الهجرة الدولية على الرأس مال البشري في البلدان الأصلية من خلال دراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن التحويلات المالية السنوية.
- دراسة عماد الهمة بعنوان التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان جنوب المتوسط مقارنة ماكرو اقتصادية لمحدداتها وآثاره وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت بشراكة بين جامعة نيس بفرنسا وجامعة محمد الخامس بالمغرب سنة 2015، حاول الباحث من خلالها تحليل أثر تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي في بلدان جنوب المتوسط من خلال إعطاء مثال الجزائر وتونس والمغرب على تدفق التحويلات، وكشف من خلال النتائج التي توصل إليها إلى أن التحويلات المالية ترتفع بشكل ملحوظ مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي، وترتبط هذه التحويلات المالية كذلك بعودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وما يواكبها من تدفق للعملة الصعبة، كما أكدت الدراسة على أن التحويلات تساهم بشكل كبير في تخفيف من نسبة الفقر ب 3% وفي الناتج لداخلي الخام بنسبة 10% .
- دراسة Naiditch claire تحت عنوان ثلاث محاولات حول التحويلات المالية للمهاجرين هي أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية قدمت في جامعة باريس 1 السوربون فرنسا سنة 2009، حاولت من خلالها الباحثة تحليل الأسباب التي تدفع المهاجر إلى تحويل الأموال إلى بلده الأصلي أشارت إلى ارتباط قرار تحويل الأموال بالمستوى المعيشي للأسر المستقبلية للتحويلات المالية بالبلدان الأصلية، كما حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر التحويلات المالية على حجم الاستثمارات.
- دراسة إبراهيم الانصاري تحت عنوان تأثير الهجرة الدولية على تنوع الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح، وهي أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة مولاي سليمان ببني ملال سنة 2017، حاول من خلال دراسته تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة الدولية بسهولة تبادلة، بالوقوف على المراحل الأولى لحركات الهجرة خاصة في اتجاه اسبانيا وإيطاليا، مع إبرازه الخصائص المميزة للمهاجرين. كما تطرق للإسهامات الأزيمة الاقتصادية في تحفيز عودة المهاجرين المستثمرين إلى مجالاتهم الأصلية وخلص إلى أن العديد من العائدين من المهاجرين اختاروا الاستثمار بكل من مدينتي بني ملال والفيقيه بن صالح بفعل آليات الاستقطاب المر الذي أدى إلى خلق دينامية اقتصادية ضمن المجال الحضري للمدينتين. كما خلص إلى أن المهاجرين المستثمرين جلبهم من الذكور وخاصة من فئة الشباب والكمول. واعتبر أن الأصل الجغرافي والارتباط بالعائلة عوامل ساهمت في خلق استثمارات بمدنهم وقراهم الأصلية.

II- حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج مقارنة مع باقي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يحتل المغرب المرتبة الثالثة إفريقيا والثانية عربيا من حيث التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بالخارج وتقدر التحويلات حسب سنة 2018 ب 7.4 مليار دولار، تساهم بنسبة 6.2% في الناتج الوطني الإجمالي بحسب ما أفاد به التقرير الصادر عن البنك الدولي.⁵⁰³

ويأتي المغرب في المرتبة الثانية بعد مصر وجنوب إفريقيا من حيث تدفق العملة الصعبة، أما على المستوى العربي فيحتل المغرب المرتبة الثانية خلف مصر تليه لبنان في المرتبة الثالثة. والرسم الموالي يوضح ذلك.

المبيان رقم 1: حجم تدفق العملة الصعبة على بعض البلدان العربية المصدرة للهجرة حسب سنة 2018



المصدر: بيانات البنك الدولي الصادرة في التقرير السنوي حول الهجرة والتنمية بتصرف أبريل 2017

يتبين من الرسم أعلاه أن المغرب يحتل مكانة متقدمة بين البلدان العربية من حيث حجم التحويلات المالية ويرجع ذلك بالأساس إلى عدد الجالية المقيمة بالخارج ومدى ارتباطها بوطنها الأصلي. قد عرفت تدفقات العملة الصعبة على البلدان العربية نموًا خلال سنة 2018 حيث وصل إلى 62 مليار دولار مقارنة مع سنة 2017 التي سجلت 53 مليار دولار وتوقع البنك الدولي تواصل نمو التحويلات المالية على البلدان العربية في سنة 2019 لكن في الواقع انخفضت بسبب تراجع النمو في منطقة الأورو ونتيجة للأزمة المالية التي اجتاحت العالم نتيجة تفشي وباء كورونا (كوفيد 19).

الجدول رقم 1: تطور التحويلات الواردة على البلدان الأصلية بين 2008-2014 بالمليون دولار

البلدان	2008	2009	2010	2011	2014
المغرب	6.894	6.269	6.423	7.256	6.819
الجزائر	2.202	2.059	2.044	1.942	2.063
تونس	1.977	1.964	2.063	2.004	2.362
مصر	8.694	7.150	12.453	14.324	18.000

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي أكتوبر 2014

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن التحويلات المالية الواردة على البلدان العربية في تزايد مستمر، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا والسابعة بين بلدان العالم من حيث التحويلات الواردة من العملية الصعبة يلها المغرب في المرتبة الثانية عربيا و21 بين بلدان العالم من حيث التحويلات الواردة من العملة الصعبة. فرغم الظرفية العالمية الصعبة فقد حافظ المغرب على مكانته رغم اكراهات الجائحة.

⁵⁰³ - المصدر: بيانات البنك الدولي الصادرة في التقرير السنوي حول الهجرة والتنمية، أبريل 2017

III- تراجع مساهمة مغاربة المهجر في إنعاش الاقتصاد الوطني بسبب جائحة كورونا

يعود سنويا إلى المغرب نحو 3 ملايين مغربي خاصة خلال فصل الصيف مما يخلق روجا اقتصاديا مهما يساهم في إنعاش خزينة الدولة من العملة الصعبة لكن مع الجائحة التي عرفها العالم وتعليق الرحلات الجوية وإغلاق الحدود تأثر الاقتصاد الوطني بسبب تراجع تحويلات المهاجرين التي تشكل المصدر الأول من العملة الصعبة، رغم كل المؤشرات فمن المتوقع حسب البنك المركزي أن يحقق المغرب نمو بنسبة 4.7%، وذلك استنادا إلى تحسن الاقتصاد نتيجة تسجيل موسم فلاحي جيد.

1- التحديات الاقتصادية والمالية التي تنتظر المغرب بعد جائحة كورونا

يواجه المغرب على غرار باقي بلدان العالم تداعيات أزمة كورونا في ظل التوقعات الصادرة عن المؤسسات الرسمية الوطنية والدولية، التي تؤكد مما لا يدع مجال للشك أن معدل النمو الاقتصادي الوطني سيعرف انكماشا واضحا، كما ستأثر العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخارج، مما سينعكس سلبا على الاستثمار خاصة المشاريع المرتبطة بالمجال الاجتماعي، ولتجاوز هذه الوضعية لأبد من إجراءات استباقية لتدارك الوضع، حيث نهجت الحكومة المغربية سياسة استعجالية تهدف إلى التقشف وتقليص النفقات العمومية وتقنين صرف الاعتمادات المالية وتجاوز سقف الاقتراض الخارجي لدعم الاقتصاد الوطني في ظل تقلص التحويلات المالية من الخارج ونقص تدفق العملة الصعبة.

من المؤكد أن تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج تشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني من خلال العائدات المالية المحولة من العملة الصعبة، حيث تحتل هذه التحويلات المرتبة الأولى على مستوى مداخل الدولة يليها قطاع السياحة، وتساهم هذه التحويلات في تمويل عجز الميزان التجاري بـ 64.9 مليار درهم حسب مكتب الصرف⁵⁰⁴، كما يعتبر المهاجرون المغاربة المقيمون بالدول الأوربية الأكثر تحويلا للأموال بنسبة تصل إلى 55.3%.

2- الكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على ميزانية الدولة

يدر المهاجرون المغاربة المقيمون بالخارج سنويا عائدات مهمة تنعش خزينة الدولة خاصة الفترة الصيفية التي تشهد عودة مكثفة للمهاجرين إلى أرض الوطن، حيث يعود أزيد من 3 ملايين مهاجر يساهمون في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال دعمه المباشر وغير المباشر للعديد من القطاعات والأنشطة سواء التجارية أو الاجتماعية بالمدن أو القرى التي ينتمون إليها، لكن في ظل هذه الجائحة والتداعيات الناتجة عنها وفرض قيود على حركة المهاجرين فقد المغرب أحد أبرز موارده من العملة الصعبة لكن رغم هذا التراجع فقد استمرت تحويلات المهاجرين المغاربة، في المقابل تضرر قطاع السياحة بشكل كبير إلى جانب باقي القطاعات الإنتاجية، اضطر معه إلى الاقتراض من الخارج لتغطية هذا العجز، وتعديل قانون المالية الذي رفع سقف الاقتراض إلى 93.55% من الناتج المحلي للبلاد بمضاعفة الاقتراض إلى 60 مليار درهم حوالي 6.2 مليار دولار في سنة 2020 بعدما كان مقرر 30 مليار درهم حوالي 3.1 مليار دولار قبل التعديل⁵⁰⁵ وذلك لإنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز الوضع الكارثي الناتج عن تفشي وباء كورونا.

VI- شكل ارتباط الجالية المغربية بالوطن عاملا حاسما في ارتفاع التحويلات المالية من الخارج

تساهم تحويلات المغاربة المقيمون بالخارج في تعزيز برامج التنمية من خلال العائدات السنوي من العملة الصعبة والتي تلعب دورا في دعم إنعاش الاقتصاد الوطني بما معدله 7% من الناتج المحلي الإجمالي 2015⁵⁰⁶.

⁵⁰⁴ بيانات مكتب الصرف الرباط لسنة 2019.

⁵⁰⁵ وزارة المالية وتحديث الإدارة قانون المالية المعدل 2020.

⁵⁰⁶ تحويلات المغاربة المقيمون بالخارج سياقات وتبعتها وأفاق تعزيزها " الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا" مكتب شمال إفريقيا

مشروع التقرير مارس 2015

وتحتل تحويلات المهاجرين المغاربة المرتبة السادسة في قائمة تحويلات المهاجرين في أوروبا التي بلغت 109 مليار دولار خلال سنة 2014⁵⁰⁷. ويرجع ارتفاع تحويلات المغاربة العالم إلى التحسن النسبي في أداء الاقتصاد الوطني الأوربي، إضافة إلى ارتفاع الدولار مقابل الأورو والذي أدى لارتفاع مساهمة المغاربة المقيمين بأمريكا الشمالية⁵⁰⁸، فضلا عن البعد الاجتماعي لتحويلات المغاربة الذي يتجلى في تعزيز ارتباطهم الوثيق ببلدهم ويؤكد تنامي ارتباط الجيل الأول الثاني بالمغرب. تشكل الجالية المغربية بالخارج الاستثناء مقارنة مع غيرها من الجاليات المغربية من حيث درجة الارتباط بالوطن نظرا للدور الفعال الذي تقوم به الدولة جمعيات المجتمع المدني في خلق جسور التواصل والارتباط، بالإضافة إلى ذلك يشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ينعم به المغرب عاملا محفرا للجالية المغربية بالخارج على الانخراط الإيجابي في الأوراش التنموية التي فتحتها المغرب.

1- استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج في الاقتصاد الوطني

حققت عائدات المغاربة في الخارج نموا ملحوظا، لكن حجم الاستثمارات لا يرقى إلى المستوى المطلوب على الرغم من مجهودات التي تقوم بها الدولة من خلال تشجيع ميثاق الاستثمار الذي أثر على مرتبة المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال. شكل هذا الأخير عاملا حاسما لتحفيز المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار بالمغرب لإنعاش الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 2: تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب البلدان المستقبلية

التصنيف	متوسط التحويلات لكل مهاجر	عدد المغاربة المقيمين بالخارج وحصه كل بلد			تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وحصه كل بلد			البلد
		التصنيف	النسبة المئوية	المبلغ بمليون درهم	التصنيف	النسبة المئوية	المبلغ بمليون درهم	
5	17.318	1	33,65	1.238.184	1	37,1	21.4430	فرنسا
7	10.096	3	15,18	558.492	2	9,7	5.6383	إيطاليا
9	6.466	2	21,17	779.117	3	9	5.0376	إسبانيا
1	151.591	6	6,8	25.105	4	4	3.8057	الإمارات العربية
2	91.735	9	0,96	35.306	5	5	3.2388	الولايات المتحدة الأمريكية
3	76.607	8	1	41.799	5	5	3.2021	المملكة العربية السعودية
8	9.599	4	9	326.779	6	5	3.1366	بلجيكا
6	16.141	7	4	133.948	7	4	2.1621	ألمانيا
10	6379	5	8	280.264	8	3	1.7878	هولندا
4	46.704	8	1	28.274	9	2	1.3025	المملكة المتحدة

المصدر: تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سياقات ووتيرتها وأفاق تعزيزها مشروع التقرير مارس 2015

أولت الدولة أهمية بالغة لتشجيع الاقتصاد من خلال خلق آلية قوية على المستوى التمويلي تمكن المهاجرين المغاربة من مناخ للاستثمار، من خلال تبسيط المساطر وتوحيد المخاطب، وتشكل المراكز الجهوية للاستثمار أحد أبرز المؤسسات الساهرة على تشجيع الاستثمار من خلال مواكبة المشاريع، ومساعدة المستثمرين على خلق مقاولاتهم، وتقديم الدعم لهم ومساعدتهم على إعداد الملفات الإدارية.

⁵⁰⁷ نفس المصدر السابق

⁵⁰⁸ الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة الرباط.

2- يعد القطاع العقاري أبرز المجالات التي تستأثر باستثمارات الجالية

يعتبر قطاع العقار من أبرز القطاعات التي تحضي باهتمام كبير من لدن الجالية المغربية المقيمة بالخارج باعتباره رمز للنجاح الاجتماعي ويحمل قيمة الأصالة للمهاجر كما يعتبر العقار بالنسبة له أكثر أمان مقارنة مع باقي المشاريع الأخرى التي تحتل الريح والخسارة، خاصة في ظل التواجد المستمر للمهاجر بالخارج وصعوبة التتبع الفعلي للمشاريع، لكن هذا لا يعني شمولية هذه الظاهرة بالنسبة لكل المهاجرين المغاربة بل تختلف من مجال لآخر تبعاً لعدة عوامل مرتبطة بالمهاجر نفسه حيث يفضل الجيل الأول والثاني الاستثمار في العقار باعتباره طريقة أساسية لارتباط بالجدور والحفاظ على الرصيد المادي، ونجد بعض المهاجرين الذين يفضلون الاستثمار في المقاولات الصغرى والمتوسطة (الجدول رفقته)

الجدول رقم 3: حجم الاستثمارات التي انجزها المغاربة المقيمون بالخارج حسب القطاعات بالمليون درهم

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط بين 2005-2011	الحصة بين 2005-2011
العقار	283	198	293	644	443	692	929	497	71%
السياحة	17	113	261	113	177	125	6	116	17%
الصناعة	0.4	10	163	70	125	10	7	55	8%
التجارة	0.1	60	0.2	29	-	2.1	1.8	16	2%
قطاعات أخرى	0.5	80	9	24	12	2	3.2	19	3%
المجموع	301	641	726	880	757	831	947	700	100%

المصدر: مكتب الصرف 2012

وصلت استثمارات الجيل الأول والثاني من الجالية المغربية 75% من إجمالي الاستثمارات في قطاع العقار سنة 2011، بينما لم تحظ باقي القطاعات الأخرى خاصة الخدمات والفلاحة والصناعة سوى بنسبة 25%، ويختار جل المهاجرين من الجيل الثالث الاستثمار في المشاريع السياحية والمطاعم.

7- النتائج

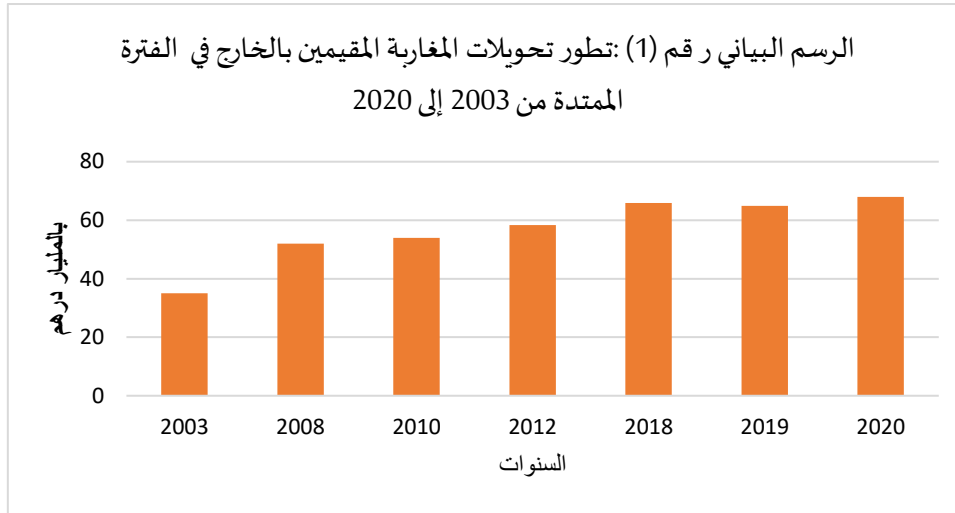
1- يعد حجم الجالية المغربية المقيمة بالخارج عاملاً مساهماً في إنعاش الاقتصاد الوطني

يصل عدد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج حوالي 5.8 مليون نسمة حسب سنة 2019 أغلبهم في أوروبا⁵⁰⁹، حيث كانت وما زالت مصدر للعملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يساهم بشكل ملموس في إنعاش خزينة الدولة حيث تحتل عائدات المهاجرين المرتبة الأولى من حيث تدفقات المالية الخارجية، فالارتباط الوثيق بالوطن يعتبر محفزاً للجالية على الاستثمار، وزيارة المغرب لقضاء العطلة الصيفية.

2- مرت التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بالعديد من التطورات

تشكل تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج أحد دعائم الاقتصاد الوطني، نظراً لإسهاماتها في خلق دينامية سوسيواقتصادية، بفضل العائدات المهمة من العملة الصعبة، لكن مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أرخت بظلالها على الاقتصاد الوطني. والرسم الموالي يوضح تطور التحويلات بين 2003 و2020:

⁵⁰⁹ تقرير مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج لسنة 2019.



المصدر: تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال أفريقيا مارس 2015.

3- توجه نسبة كبيرة من الأموال المحولة من طرف الجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى الإنفاق الاستهلاكي

تشكل التحويلات المباشرة نحو الأسر بالمغرب أحد أبرز أشكال التحويل المالي للمهاجرين في اتجاه أسرهم وعائلاتهم بحوالي 42%، توجه هذه التحويلات المالية إلى الوالدين بالدرجة الأولى يليهما الزوج أو الزوجة، ثم باقي أفراد العائلة، ويحتفظ المهاجرون بعلاقات وثيقة مع أسرهم مما يفسر استمرار التحويلات المالية على طول السنة وترتفع الوثيرة بشكل ملحوظ خلال المناسبات الدينية خاصة عيد الأضحى.

تعرف العديد من المناطق المغربية تدفقا كبيرا للتحويلات خاصة المناطق الشمالية، بالخصوص منطقة الريف والجنوب الشرقي ومناطق تادلة وبني ملال والسطات وخريبكة، نظرا لحركة الهجرة الكبيرة التي عرفتها هذه المناطق منذ فجر الاستقلال وما تلاها من موجات للهجرة بشتى أنواعها في اتجاه أوروبا خاصة إيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

4- تحسن مناخ الاستثمار بالمغرب وتقديم تحفيزات جبائية وتسهيلات إدارية شجع المهاجرين على الاستثمار بالمغرب

لعبت المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني دورا رئيسيا في إعادة الثقة للجالية وحثها على الانخراط الفعال في تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال تقديم الدعم القانوني واللوجستيكي، ويمكن للمواكبة أن تبدأ من بلد الإقامة إلى حين تنفيذ المشروع في المغرب فبالإضافة إلى الأدوار المنوطة بالمراكز الجهوية للاستثمار تلعب جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج دور الوساطة لتوعية أجيال المهاجرين بأهمية الاستثمار بالمغرب عبر تنظيم معارض وتظاهرات مخصصة لهذا الغرض، لاسيما أن مناخ الأعمال تحسن بشكل كبير في الآونة الأخيرة مع التحولات العميقة والإصلاحات التي يعرفها القطاع الاقتصادي الوطني.

خلاصة

تكتسي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج أهمية بالغة في إنعاش خزينة الدولة بالعملة الصعبة مما يساهم في تحقيق التنمية عموما والاقتصادية على وجه الخصوص. ويبقى التحدي الأكبر للمحافظة على دينامية التحويلات هو تحفيز الجالية المغربية على توظيف أموالها في القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال خلق ظروف ملائمة للاستثمار عبر تقديم تسهيلات جبائية وتوحيد المخاطب في الإدارات العمومية، وتفعيل أدوار المراكز الجهوية للاستثمار و مجلس الجالية المغربية بالخارج، فتظافر جهود كل الفاعلين من سلطات عمومية وفاعلين اجتماعيين و لاسيما المؤسسات البنكية،

وشركات تحويل الاموال، وباقي الشركاء الاقتصاديين. كل هذا من شأنه تحسين وتفعيل سياسة استقطاب المستثمرين المغاربة والاجانب.

من الاكيد أن التحدي البارز لا يقتصر على المحافظة على دينامية التحويلات، وإنما يشمل تحويل هذه العائدات إلى استثمارات منتجة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، ليستفيد المغرب من الخبرات التي راكمتها هذه الأخيرة في ميادين عدة، خاصة أن المغرب يشهد اوراشا اصلاحية على المستوى الاقتصادي ساهمت في تحسن مناخ الاعمال. إجمالاً فتحسين العلاقة بين الادارة والمستثمرين من شأنه إعادة الثقة اللازمة، فغياب الشفافية مع الإدارة وتعقد المساطر والضغط الجبائي كلها إكراهات تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة.

المراجع

- إبراهيم الانصاري 2017، تأثير الهجرة الدولية على تنوع الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال وفقهه بن صالح أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة مولاي سليمان ببني ملال.
- بطرس لبكي 2010، قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية: الجماعات العابرة للدول والتنمية مع التركيز على الحالة اللبنانية، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا.
- عبد القادر التايري 2018، الهجرة الدولية والدينامية السوسيوإقليمية بمدينة كرسيف ومحيطها، أطروحة الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.
- علال زروالي 2000، التحولات الريفية والتمدين في الريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.
- محمد الخشاني 2006، التحولات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس) بيروت
- المختار مطيع 1994، إشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعاتهم الأصلي، دفاثر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغربية، عدد 3، جامعة محمد الأول وجدة.
- نادية السوداني 2011-2012، تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة ما بين 2000-2010 بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بوعلي بالشلف الجزائر.
- Agence de l'Oriental, 2014, MRE, un levier de développement. Newsletter/Alerte «Les ÉCO» LES ÉCO SUPPLÉMENTS – Lundi 21 Juillet 2014. P: 2
- AZIZA M., 2012, Migration et développement économique dans le Rif Oriental, Maroc. Revue AFN Maroc N° : 9-11. P : 72-79
- BENCHERIFA, A., 1993. Migration extérieure et développement agricole au Maroc. Etat de la connaissance, observations empiriques récentes, et perspectives de recherches futures, in Revue de Géographie du Maroc, pp. 51-92
- BERRIANE M. & POPP H. 1999. Migrations internationales entre le Maghreb et l'Europe, les effets sur les pays de destination et les pays d'origine. Revue AFN Maroc N° : 9-11 Décembre 2012 79 Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat. Série Colloques et Séminaires n°75
- Office de change, 2010,2017, indicateurs mensuels des échanges extérieurs - N° 11.2010.pdfwww.abhatoo.net.ma/...extérieur/indicateurs-mensuels-des-échanges-extérieurs-n11-2... 261
- Organisation de coopération et de développement économique /Haut-commissariat au Plan, 2009, Les migrants, une chance pour l'économie. Revue l'économiste. Edition N°:5085

سياسة إحلال اليد العاملة في بلدان الخليج العربي: حالة سلطنة عمان

أحمد بن محمد بن علي البلوشي، جامعة محمد الاول، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة - المغرب ahmedmohamedali.albulushi@ump.ac.ma

ملخص

عرفت بلدان الخليج العربي طفرة اقتصادية مهمة بعد الشروع في استغلال النفط، واكبتها تدفقات مهمة لليد العاملة الوافدة من أنحاء مختلفة من العالم، للاستجابة للحاجيات الملحة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية معا، ما ساهم في تقوية اقتصادات دول الخليج بشكل لا يمكن إنكاره.

لكن مع مرور الوقت ظهرت الحاجة إلى إحلال اليد العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، بالنظر إلى التغيرات التي عرفت دول الخليج سواء على المستوى الديمغرافي أو على الصعيد المهاري والتقني للكوادر الوطنية الذي شهد تقدما محسوسا، مع ما استتبع ذلك من تعطيل لجزء من العمالة الوطنية بسبب المنافسة التي باتت تفرضها اليد العاملة الأجنبية. ومن ثم سطرت الدول الخليجية مجموعة من البرامج والسياسات تحقيقا لسياسة الإحلال على غرار سياسة السعودية في المملكة العربية السعودية وسياسة التعمين في سلطنة عمان، وهو النموذج الذي تتطرق إليه هذه الدراسة. الكلمات المفتاحية: القوى العاملة الوافدة- سياسة إحلال اليد العاملة الوطنية- إجراءات سياسة التعمين- مخرجات سياسة التعمين.

Abstract

The Arab Gulf countries witnessed an important economic boom after having started exploiting oil resources that was accompanied by significant flows of immigrant workforce from different parts of the world as a response to the urgent needs of the sectors of economic production and services and which contributed to strengthening the economies of the Gulf countries in a very noticeable way.

However, with the passage of time, the need to replace the expatriate workforce with the national workforce appeared, given the changes that the Gulf countries have witnessed, whether at the demographic level or at the skill and technical level of national cadres that witnessed significant progress, with a consequent disruption of part of the national workforce due to competition imposed by the foreign one. Consequently, the Gulf countries enacted a set of policies and programs to achieve the policy of replacement similar to the policy of "Saudization" in the Kingdom of Saudi Arabia and then the policy of "Omanisation" in the Sultanate of Oman; and this latter is the model in focus in this study.

Key Words: Immigrant Workforce, the Workforce Replacement Policy, Procedures of the "Omanisation" Policy, Outputs of the "Omanisation" Policy.

مقدمة

شكلت الاستعانة بالعمالة الوافدة إلى بلدان الخليج العربي إحدى الركائز الأساسية لنهضتها التنموية لفترة ليست بالقصيرة، ومن الظاهر أن هذه البلدان تظل في حاجة إلى هؤلاء الوافدين، ولا يمكنها الاستغناء عنهم لضرورات اقتصادية واجتماعية مختلفة؛ لكن مع ذلك فإن المخاوف بشأن تغيير التركيبة الاجتماعية للدول المعنية التي باتت الأجانب يشكلون فيها نسبة معتبرة، مع ما يطرحه ذلك من تهديدات حقيقية، وكذا التحديات الاجتماعية التي ترتبت عن شغل الأجانب للوظائف الاستراتيجية ومنافستهم لليد العاملة المحلية، كلها عوامل دفعت باتجاه تبني سياسات إحلال اليد العاملة.

بدورها تبنت سلطنة عمان سياسة توظيف المواطنين أو بالمصطلح المحلي "تعمين" الوظائف منذ سنة 1988، بُغية تعويض الوافدين بطاقم عماني مؤهل، وقد تم تبني أول القوانين المتعلقة بسياسة التعمين منذ العام 1994. وبعد مرور نحو ربع قرن على انطلاق هذه السياسة، فإن المقال الحالي يسعى إلى تقييمها، وإبراز النتائج التي حققتها والتحديات التي تواجهها،

وذلك بالاستناد إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع في بلدان الخليج عامة، وكذا التقارير الوطنية والدراسات المسحية بسلطنة عمان، إضافة إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن وزارة القوى العاملة فيها.

1. مُوجبات سياسة إحلال اليد العاملة في سلطنة عمان، والقوانين المنظمة لها

1.1 دواعي تبني سياسة التعمين⁵¹⁰

إن التساؤل عن الأسباب التي دفعت بلدان الخليج عموماً والسلطنة خصوصاً إلى تبني سياسة الإحلال أو توطين اليد العاملة، يدفعنا إلى فحص التحديات التي يفرضها وجود اليد العاملة الأجنبية الوافدة على دول الاستقبال، والتي تتوزع بين ما هو اقتصادي وسياسي وأمني وثقافي؛ والتي كان لها الدور الحاسم في اتخاذ القرار بالحد من هذه العمالة.

أ- الدوافع الاقتصادية

لا يختلف اثنان حول الدور المهم الذي قامت وتقوم به العمالة الوافدة في سلطنة عمان، من خلال مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساهمتها في سد النقص الكلي في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية المتسارعة. غير أن غياب خطط مدروسة ومعايير واضحة لاستقطاب العمالة الوافدة خلّف العديد من السلبيات على الاقتصاد والمجتمع، يمكن إجمالها فيما يلي:

- هيمنة العمالة الأجنبية الوافدة على سوق العمل في السلطنة، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة قوى العمل الوطنية 21% إلى إجمالي المشتغلين في عام 2014 م، وغالبيتهم العظمى في القطاع الحكومي العام، حيث يمثلون حوالي 85% من العاملين بهذا القطاع، مقابل 12% فقط في القطاع الخاص، حسب تقرير خطة التنمية الخمسية التاسعة.⁵¹¹ مع التنكير بأن هذه الأرقام كانت قد بلغت 85% في القطاع الحكومي منذ 2007، مقابل 17% للقطاع الخاص،⁵¹² ما يعني أن وتيرة تخفيض العاملين الأجانب بالوظائف النظامية الحكومية تظل بطيئة، فيما زادت حصة الأجانب بالقطاع الخاص بما لا يقل عن 5 نقاط،

- تفاقم مشكلة البطالة بين المواطنين والتي وصل معدلها إلى 14% سنة 2006، وبلغ نحو 25% حسب تقديرات الجمعية الاقتصادية العمانية في عام 2010 م،⁵¹³ وارتفعت إلى 50% حسب تقديرات حديثة لصندوق النقد الدولي، الذي أكد أن سلطنة عمان لديها أعلى نسبة بطالة شباب بين الدول العربية، فيما تبقى 70% من الإناث في السلطنة خارج سوق العمل،⁵¹⁴ وذلك بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية، إذ يواجه الاقتصاد العماني تحدياً يتمثل في ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل من المواطنين. فعلى الرغم من استمرار تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة عدد الوظائف المتاحة للوافدين، تظهر مشكلة إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من العمانيين كأحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد. ولعل أحد الأسباب الرئيسية لذلك يتجلى في "نظام الكفالة" الذي تعمل به السلطنة، والذي أدى إلى زيادة الفصل بين المواطنين والوافدين في سوق العمل في القطاع الخاص. فهذا النظام

⁵¹⁰ - يهدف برنامج التعمين منذ إنطلاقه في عام (1988م) إلى تعزيز مشاركة القوى العاملة الوطنية وتمكينها في سوق العمل، وكبح نمو أعداد العمالة الوافدة، وقد شاع استخدام هذا المصطلح منذ الخطة الخمسية الرابعة (1991 - 1995).

⁵¹¹ - سلطنة عمان (2016): موجز الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020، ص: 52

⁵¹² - سلطنة عمان، مؤشرات سوق العمل لوزارة القوى العاملة، نقلًا عن: سعيد بن محمد الصقري (2017): تساؤلات عن سوق العمل العماني وأسباب التشوهات فيه، نشر بتاريخ 19 أبريل 2017 على الرابط <https://www.atheer.om/archives/434678>، تاريخ الاطلاع 11 يناير 2021.

⁵¹³ - الجمعية الاقتصادية العمانية، سياسات العمل والتنمية المستدامة، ديسمبر 2013م، نقلًا عن سعيد بن محمد الصقري، نفسه.

⁵¹⁴ - الدرر الشامية، عدد 28 يونيو 2020م، سلطنة عمان تتخذ قرارات حاسمة لمواجهة أكبر أزمة في البلاد، الرابط:

<https://eldorar.net/node/153197>

الذي بموجبه يقوم المواطن باستجلاب الوافد وكفالاته للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومع سهولة جلب الوافدين بأجور متدنية، ليس هناك ما يحفز أو يوجه القطاعات الانتاجية للاستثمار في تقنيات إنتاجية تقلل من الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة، فضلا عن تعيين مواطنين يتوقعون أجورا مجزية وظروف عمل مريحة،⁵¹⁵

- الانعكاسات المالية على اقتصاد السلطنة، من حيث ارتفاع نسبة التحويلات المالية من السلطنة نحو البلدان التي تنحدر منها العمالة الأجنبية، ما ينعكس على مستوى حجم الناتج الداخلي الإجمالي وميزان الأداء، وبالتالي المساهمة في استنزاف رصيد السلطنة من العملات الصعبة، حيث أشارت بيانات التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي العماني لعام 2017 إلى أن قيمة التحويلات المالية للعاملين من السلطنة إلى العالم الخارجي بلغت في عام 2016 نحو 3.952 مليار ريال عماني (10.2 مليار دولار أمريكي)، وهو مبلغ ضخم يتم تحويله سنويا من السلطنة.⁵¹⁶ دون إغفال زيادة الضغط على السلع والخدمات التي تستفيد من دعم الدولة، ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة نتيجة استفادة العمالة الوافدة وأسره من هذه الخدمات، وتشكل هذه الاستفادة أجورا إضافية (أجور الظل shadow wages)، وهو ما يشكل حسب بعض التقديرات ضعف الأجور النقدية لهذه العمالة.⁵¹⁷

ب-الدوافع الاجتماعية

تتجسد الدوافع الاجتماعية لتبني سياسة التعمين، في وتيرة النمو الديمغرافي الذي تعرفه السلطنة، والذي أدى إلى تركيبة سكانية يافعة، إذ يشكل السكان دون سن الخامسة عشرة نحو 43% من مجموع المواطنين، ما يتوقع معه دخول أعداد كبيرة من الشباب لسوق العمل سنويا بحثا عن وظائف تتناسب ورغباتهم من حيث النوعية والأجر وظروف العمل من جهة.⁵¹⁸

ومن جهة ثانية، فإن وفرة اليد العاملة الوافدة وتزايد أعدادها يؤدي إلى إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية في السلطنة وفي دول الخليج العربي عموما، ذلك أن إغراق سوق الشغل بهذا النوع من العمالة الرخيصة التي تقبل ظروف العمل الصعبة نوعا ما، يحد من فرص تشغيل المواطنين ويحرمهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية والعملية،⁵¹⁹ ففي الوظائف العليا يشترك القطاع الخاص من افتقار الخريجين للمهارات اللازمة ومن القدرات المطلوبة للقيام بمتطلبات الوظيفة، أي أن ثمة نوع من عدم التلاؤم بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات سوق العمل، وهو وضع لا ينبغي له أن يستمر.

في سياق متصل تشير مسوحات الآراء التي يصدرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بأن السعي للتوظيف الحكومية لا يزال يحتل الأولوية الأولى عند البحث عن الوظيفة بالنسبة للشباب. كما أن الوظيفة الحكومية لا تزال تتمتع بمكانة اجتماعية تفوق الوظيفة في القطاع الخاص. والإشكال في النموذج الحالي بأنه غير قابل للاستدامة. فالحكومة لن تستطيع استيعاب كافة الباحثين عن عمل من المواطنين، والقطاع الخاص ليس لديه الحافز الكافي للاستثمار والابتكار في تقنيات تقلل من الاعتماد على العمالة الوافدة الرخيصة. ومن ثم لا بد من البحث عن بدائل جديدة.⁵²⁰

⁵¹⁵ - سعيد بن محمد الصقري (2017): تشوه سوق العمل العماني وزيادة الباحثين عن عمل من المواطنين، نشر بتاريخ 12 يوليوز 2017 على الرابط <https://www.atheer.om/archives/440473> ، تاريخ الاطلاع 11 يناير 2021.

⁵¹⁶ - حيدر بن عبد الرضا اللواتي (دون الإشارة إلى تاريخ النشر): التحويلات المالية في المنطقة، البوابة الإعلامية لسلطنة عمان، تاريخ الاطلاع 15 يناير 2021، على الرابط: <https://omaninfo.om/topics/51/show/184044>.

⁵¹⁷ - محمد غربي: الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الفكر، العدد العاشر، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 108-135.

⁵¹⁸ - جاسم حسين (2011): تحدي سوق العمل في سلطنة عمان، الجريدة الاقتصادية، عدد 5 مارس 2011، على الرابط: https://www.aleqt.com/2011/03/05/article_511223.html ، تاريخ الاطلاع: 2021/1/13

⁵¹⁹ - محمد غربي، نفسه، ص: 117-118.

⁵²⁰ - سعيد بن محمد الصقري، نفس المرجع السابق.

ج- الدوافع الأمنية والسياسية

إن الوجود الكثيف للعمالة الوافدة في السلطنة وبلدان مجلس التعاون الخليجي عموما، يشكل مصدرا للمخاوف للمواطنين والفاعلين السياسيين معا، فعلى العموم فالزيادة السريعة للعمالة الأجنبية من شأنه أن يحدث انقلابا في التركيبة السكانية لدول الخليج وضمنها سلطنة عمان التي يشكل الوجود الأجنبي فيها 46% من مجموع السكان حسب تقديرات 2016. مع ما يمكن أن يطرحه ذلك مستقبلا من مطالب يمكن أن تذهب بعيدا نحو المطالبة بحقوق المواطنة. في نفس السياق فإن الوجود الكثيف لهذه العمالة وما تتعرض له من تهيمش اجتماعي نتيجة انخفاض مستوياتها التعليمية (33% منهم لا يحملون أي مؤهلات تعليمية إلى حدود مايو 2014)،⁵²¹ واتجاهها للعيش في منعزلات أو "كيتوهات" خاصة بهم منفصلة عن المواطنين خاصة بالنسبة لليد العاملة الذكورية غير المرافقة لأسرها، كلها عوامل يمكن أن تشكل بيئة مثالية للجريمة بمختلف أنواعها.

إلى ذلك فإن المطالب الاجتماعية للوافدين كثيرا ما تجد مسانبتها لدى حكومات الدول التي ينحدرون منها، مع ما يعنيه ذلك من تدخل في السياسات الداخلية لدولة الاستقبال، حيث تتجه هذه الدول إلى التفاوض باسم حماية حقوق مواطنيها والضغط على دول الخليج عموما لتقديم تنازلات، وفي نفس السياق تذهب منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوقية عالمية في الضغط على السلطنة ودول مجلس التعاون لإقرار حقوق العمالة الوافدة.

2.1 القانون الإطار المنظم لسياسة التعمين

أصدرت السلطنة قانون العمل الذي يتضمن مجموعة من المواد بشأن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، كما يخول لوزير القوى العاملة إصدار قرارات تتعلق بمسألة التعمين.

1.2.1 قانون العمل في السلطنة ومسألة التعمين

يهدف قانون العمل العماني إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة، إذ يعبر عن المطالب الاجتماعية للعمال من ناحية، وعن الحاجات الاقتصادية لمؤسسات العمل في الدولة والقائمين على هذه المؤسسات وهم أصحاب العمل من ناحية ثانية. لقد صدر قانون العمل العماني بموجب المرسوم السلطاني 35/2003 وهو يتضمن 125 مادة، حظيت مسألة التعمين بأربعة فصول منها، وهي كما يلي:⁵²²

- المادة 11 وهي المادة الأولى في الفصل الأول المتعلق بتشغيل المواطنين، والتي تنص صراحة على إلزام صاحب العمل باستخدام العمال العمانيين على أوسع نطاق ممكن، وأن نسبة التعمين أي النسبة التي يشكلها العمال المحليون إلى الأجانب يتم تحديدها بقرار من وزير القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية والأنشطة التي يشملها كل قطاع، مع مراعاة مدى وفرة الأيدي العاملة العمانية اللازمة،
- المادة 18 ضمن الفصل الثاني المتعلق بتنظيم عمل الأجانب، والتي تمنع أصحاب العمل من استقدام العمالة غير العمانية ما لم يكونوا حاصلين على ترخيص بذلك من وزارة العمل، وهو الترخيص الذي يشترط، ألا يوجد من بين العمانيين العمالة الكافية للوظائف المطلوبة، وأن يكون صاحب العمل ملتزما بنسب التعمين المقررة.
- المادة 18 مكرر التي تحظر على صاحب العمل تشغيل أي عامل غير عماني في أي مهنة تم تعميمها.
- المادة 114 مكرر التي تحدد العقوبات التي تقع على كل صاحب عمل لا يلتزم بنسبة التعمين المقررة وقد حددت هذه العقوبة في غرامة لا تقل عن 250 ريالاً عمانياً ولا تزيد عن 500 ريال عن كل عامل عماني مطلوب تعيينه، كما تلزم

⁵²¹ - سلطنة عمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2014): العاملون في السلطنة، التقارير المعلوماتية، العدد 10، ص: 2

⁵²² - سلطنة عمان، وزارة القوى العاملة (2012): قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني 35/2003.

المادة إياها صاحب العمل بتصحيح نسبة التعمين داخل أجل ستة أشهر من تاريخ اكتشاف المخالفة، وتكون العقوبة مضاعفة في حالة تكرار المخالفة.

2.2.1 القرارات الدورية لوزير القوى العاملة، بخصوص تحديد نسبة القوى العاملة الوطنية

استناداً إلى المادة 11 من قانون العمل العماني (المرسوم السلطاني 35/2003)، وإلى المرسوم السلطاني رقم (89/2020) بإنشاء وزارة العمل وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، فإن وزير القوى العاملة هو المخول له بتحديد نسب القوى العاملة الوطنية في كل نشاط من فروع القطاعات الاقتصادية. وتتم مراجعة هذه النسب بصفة دورية. ويُحسَّن بنا هنا أن نأخذ بعض الأمثلة من القرارات الصادرة خلال الفترة الأخيرة بقصد الاستئناس:

- القرار الوزاري الصادر بالجريدة الرسمية في 08 ذي القعدة 1441هـ الموافق ل 28 يونيو 2020 بخصوص تحديد

نسبة التعمين، في منشآت القطاع الخاص التي تنشط في قطاعي التعدين والثروة السمكية:

ففي قطاع التعدين، شمل القرار برنامجاً تصاعدياً لرفع نسبة التعمين حتى نهاية عام 2024، بحيث تنتقل نسبة التعمين الإجمالية في القطاع من 25% سنة 2020 إلى 35% عند نهاية 2024. ويلزم القرار أصحاب العمل بأن تصل نسبة العمانيين في الوظائف القيادية في القطاع إلى 60% خلال 4 سنوات تبدأ بنسبة 52% سنة 2020 وتزيد 2% كل سنة، كما يستهدف القرار الوصول إلى نسبة 53% للعمانيين في وظائف الاختصاصيون والفنيون، بينما تراوحت النسبة المستهدفة لتعمين وظيفية العمال المهنيون والمهاجرون ومحدودي المهارة بين 26% و35%.⁵²³

أما في قطاع الثروة السمكية فقد ألزم القرار الوزاري القطاع الخاص العامل فيه برفع نسبة التعمين إلى 35% بنهاية العام 2024، بحيث تزيد سنوياً بنسبة 5% بدءاً من العام 2020 والذي لا تتعدى فيه نسبة التعمين 15%. ويلزم القرار أصحاب العمل برفع نسبة التعمين في الوظائف القيادية من 50% خلال عام 2020 إلى 70% بزيادة 5% سنوياً حتى 2024.⁵²⁴

- القرار الوزاري رقم 281/2020 بتاريخ 5 يوليوز 2020 بتعمين بعض المهن في القطاع الخاص

لقد نص القرار المذكور على أن مزاولة المهن الآتية في منشآت القطاع الخاص تقتصر على العمانيين وتتمثل في: مشرف سكن داخلي واختصاصي علم الاجتماع، واختصاصي خدمة اجتماعية واختصاصي رعاية اجتماعية واختصاصي علم نفس اجتماعي، واختصاصي اجتماعي عام واختصاصي أنشطة طلابية، وفني بحث اجتماعي، وفني خدمة اجتماعية، ومساعد فني خدمة اجتماعية، ومرشد اجتماعي.⁵²⁵

- القرار الوزاري 221/2019 بتعمين 9 مهن في القطاع الخاص بتاريخ 7 مايو 2019

أعلنت وزارة القوى العاملة في عمان عن تعمين 9 مهن في القطاع الخاص وهي: مساعد مدير عام، مدير إداري، مدير موارد بشرية، مدير شؤون الموظفين، مدير تدريب، مدير متابعة، مدير العلاقات العامة، مدير مساعد وجميع المهن الإدارية والكتابية.⁵²⁶

- القرار الوزاري 83/2018 بإيقاف التصريح باستقدام القوى العاملة غير العمانية بصفة مؤقتة في بعض المهن.

نصت المادة الأولى من القرار بإيقاف التصريح باستقدام القوى العاملة غير العمانية بصفة مؤقتة في منشآت القطاع الخاص لمجموعة من المهن مدة ستة أشهر، وهي تشمل: مهن أنظمة المعلومات (16 مهنة)، مهن المحاسبة والمالية (7 مهن)،

⁵²³ - الدرر الشامية عدد 28 يونيو 2020، الرابط: <https://eldorar.com/node/153197>، تاريخ الزيارة 2021/01/16.

⁵²⁴ - نفسه.

⁵²⁵ - جريدة الوطن بتاريخ 5 يوليوز 2020، تاريخ الاطلاع 2021/01/16.

⁵²⁶ - سلطنة عمان، الجريدة الرسمية عدد 1292 بتاريخ 7 مايو 2019.

مهن المبيعات والتسويق (5 مهن)، مهن الإدارة والموارد البشرية (4 مهن)، مهن التأمين (6 مهن)، مهن الإعلام (16 مهنة)، المهن الطبية (3 مهن)، مهن المطارات (8 مهن)، المهن الهندسية (7 مهن)، المهن الفنية (15 مهنة).⁵²⁷ إن هذه القرارات الصادرة عن وزير القوى العاملة بصفة دورية، والتي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات السوق الوطنية من القوى العاملة الأجنبية في مختلف القطاعات والأنشطة المتفرعة عنها، وتراعي في نفس الوقت تطور العمالة الوطنية حجماً ونوعاً، تعد الوسيلة المثلى للتحكم في سوق الشغل ونسب التعمين المقررة، وقد تم تعزيز هذه القرارات بجملة من الإجراءات الأخرى، كما سنبينه في الفقرات القادمة.

2. إجراءات سياسة التعمين ومراحلها

1.2 بعض تدابير وإجراءات سياسة التعمين

دعماً للقرارات الوزارية بشأن سياسة التعمين، اتخذت الحكومة في السلطنة بتعاون مع مختلف الهيئات العامة والقطاع الخاص مجموعة من التدابير. ويمكن تلخيص هذه الجهود في ثلاث نقاط أساسية:⁵²⁸

- تطوير نظام وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني المناسبين للقوى العاملة الوطنية بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل، مع تطبيق أنماط جديدة من التدريب مثل برامج المشروعات الوطنية للتدريب من أجل التعمين، وتعزيز دور القطاع الخاص في مجال التدريب المهني والتوظيف لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال تأهيل القوى العاملة الوطنية وتوفير فرص الشغل لها،
- الالتزام بسياسات ونسب التعمين المستهدفة ومراجعتها وتطويرها من وقت لآخر، والعمل على أن يشمل قرار التعمين ونسبته المحددة كافة الأنشطة الاقتصادية،
- تشجيع المواطنين على التوجه نحو التشغيل الذاتي لحسابهم الخاص، وتقديم الدعم المناسب لهم، من خلال توفير التدريب والقروض الميسرة، وبرامج التمويل المناسبة لهم، مع شمول العاملين لحسابهم بقانون التأمينات الاجتماعية، ولتحقيق هذا الهدف الأخير، أنشأت الحكومة مجموعة من المؤسسات والبرامج لدعم المشاريع الوطنية، ومنها:
 - بنك التنمية العماني الذي يقدم قروضا متوسطة أو بعيدة الأجل، مع المساهمة في رأسمال شركات المساهمة العمانية، أو الاكتتاب في إصدار أسهم تلك الشركات المطروحة للجمهور، كما يقدم المساعدة فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى، ويقوم بإدارة برامج القروض والمنح التي تقدمها الحكومة للحرفيين. وهو بذلك المؤسسة الأولى في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة للتنمية الوطنية والمشاريع التي توفر فرص التشغيل الذاتي، ويهتم البنك أيضاً بتوفير التسهيلات الملائمة لكافة أنواع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ومشاريع الشراكة.⁵²⁹
 - صندوق تنمية مشروعات الشباب "شراكة" قد تم إحداث هذا الصندوق بموجب المرسوم السلطاني الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1998م، كشركة مساهمة عامة مقفلة معنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تجلت أهداف شراكة في تعزيز تنوع مصادر الدخل القومي في تنفيذ نظرة السلطنة المستقبلية وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل للمواطنين وتنمية قدراتهم الريادية، وأيضاً المساهمة في تهيئة البيئة المستقرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة،⁵³⁰ والتي من شأنها توفير فرص عمل للشباب ولغيرهم من المواطنين.

⁵²⁷ - سلطنة عمان، الجريدة الرسمية عدد 1228 بتاريخ 28 يناير 2018.

⁵²⁸ - محمد غربي، نفسه، ص ص: 123-124.

⁵²⁹ - البوابة الرئيسية لبنك التنمية العماني، <https://odb.om/home/about>، تاريخ الزيارة 2021/01/18

⁵³⁰ - جريدة عمان، عدد 29 نونبر 2018، صندوق تنمية مشروعات الشباب «شراكة».. إنجازات على طريق نشر فكر ريادة الأعمال، الرابط: <https://www.omandaily.om/?p=648449> تاريخ الزيارة 2021/01/18.

• برنامج سند الذي يساهم في تشغيل القوى العاملة الوطنية، ويرعى المبادرات الفردية ومشاريع التوظيف الذاتي، فضلا عن المساهمة في تأهيل الشباب وإعدادهم لسوق الشغل، وتنمية المشاريع الفردية ووضع البرامج والخطط اللازمة لانتشارها. ويعد مشروع "سند" التابع للقوى العاملة واحدا من أكبر المشاريع الهادفة لدعم المشاريع الصغيرة، وإيجاد فرص عمل للعمانيين، وقد تم تأسيس المشروع تنويجاً لفعاليات الندوة الأولى لتشغيل القوى العاملة الوطنية عام 2001.⁵³¹

• برنامج انطلاقة الذي يُسند الحكومة لتحقيق هدفها بشأن تنويع موارد الاقتصاد الوطني، ويتم بتدريب الشباب العماني ومساعدته على امتلاك الخبرات اللازمة للانخراط في سوق العمل. وقد تم تأسيس هذا البرنامج في عام 1995 بمساعدة العديد من المؤسسات الحكومية (غرفة تجارة وصناعة عمان، وشركة صحار ألنيوم وبرنامج سند وواحة المعرفة مسقط وجامعة السلطان قابوس وبنك مسقط والطيران العماني وبنك عمان الدولي) والخاصة في السلطنة، ويهدف البرنامج -الذي لا يسعى إلى الربحية- إلى تحفيز وتشجيع الشباب العماني الذين لا يشغلون وظائف، للتفكير بجدية في البدء في تنفيذ أعمال تجارية خاصة بهم، مع توفير المساعدة والاعون لهم. كما يرمي البرنامج إلى توفير المعلومات والمهارات اللازمة للبدء بممارسة الأعمال التجارية وتقديم المساعدة للشباب العمانيين غير العاملين ذكورا وإناثا، ليقوموا بتطوير وتعزيز أفكارهم المتعلقة بالأعمال التجارية من خلال تقديم الاستشارات الفنية والإدارية والتدريب والمساهمة في دعم هدف الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.⁵³²

2.2 سياسة التعمين ضمن مخططات الدولة

بدأ التخطيط للتعمين منذ الخطة الخمسية الأولى (1976 – 1980) التي جعلت من تنمية الموارد البشرية الوطنية أحد الأهداف الأساسية للتنمية. ونص كتاب الخطة الخمسية الأولى صراحة على الهدف الآتي: "تنمية الموارد البشرية الوطنية ليكون لها دور أكبر في النشاط الاقتصادي". ومنذئذ بات هدف تنمية الموارد البشرية يشكل أحد الثوابت الأساسية لكل الخطط الخمسية اللاحقة.

وعموما ويمكن القول بأن التخطيط لتنمية الموارد البشرية مر بمرحلتين:⁵³³

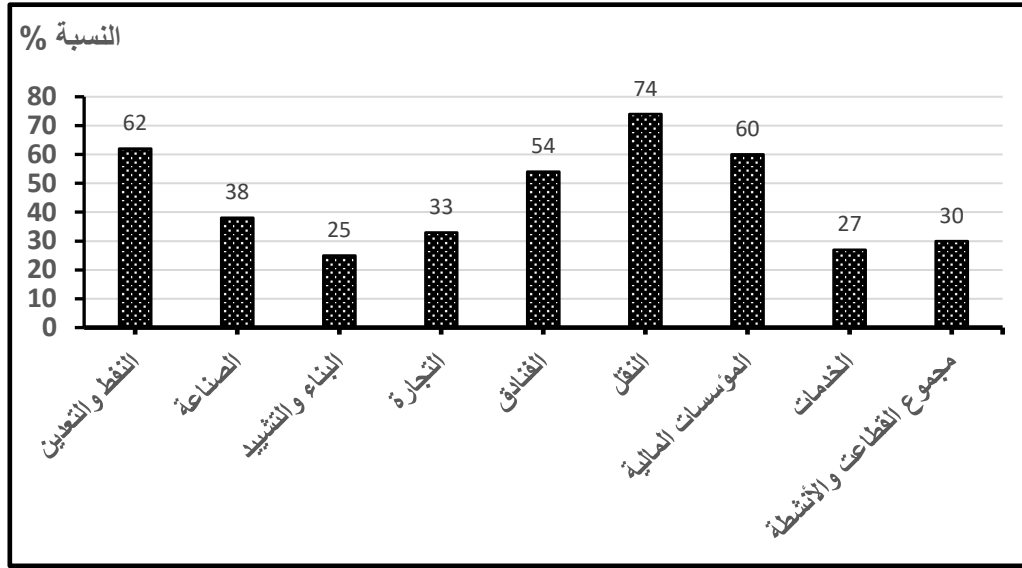
أ- المرحلة الأولى: سطر كتاب الخطة الخمسية الأولى ضمن أهدافه تخفيض قيمة التحويلات التي يقوم بها الوافدون والشركات الأجنبية من 135 مليون ريال عماني في عام 1976م إلى 102 مليون ريال عماني في عام 1980م، وضمنيا فإن ذلك يمر عبر زيادة عدد الشركات المحلية وزيادة عدد العاملين من المواطنين وإحلالهم محل الوافدين في سوق الشغل. ولما كان قطاع البناء والتشييد يحظى بأقل نسبة من العاملين فيه من العمانيين وهي 25%، فإن الخطة أوجبت تأهيل أطر وطنية في هذا القطاع لتحل محل الوافدين.

⁵³¹ - علي بن بدر البوسعيدي (2017): "سند" .. نريد متابعة أكثر، جريدة الرؤية، عدد 30 يناير 2017، الرابط: <https://alroya.om/p/180404>، تاريخ الزيارة 2021/01/18.

⁵³² - جريدة الاتحاد، عدد الخميس 23 يوليو 2009، "برنامج انطلاقة يعالج بطالة الشباب العماني"، الرابط: <https://www.alitihad.ae/article/24146/2009>.

⁵³³ - سعيد الصقري (2017): تساؤلات عن سوق العمل العُماني وأسباب التشوهات فيه، مجلة أثير، نُشر بتاريخ 19 أبريل 2017، الرابط: <https://www.atheer.om/archives/434678>، تاريخ الاطلاع 2021/01/19.

إطار رقم 1: تقديرات نسبة التعمين في القطاع الخاص، حسب نوع النشاط سنة 1975



المصدر الإحصائي: سلطنة عمان، كتاب الخطة الخمسية الأولى (1976-1980)

وفي نفس السياق ذهبت الخطة الخمسية الثانية (1981 – 1985) إلى أهمية إنشاء وتوسيع شبكة مراكز التدريب المهني كضرورة ملحة لتطوير كفاءة القوى العاملة الوطنية، مع التأكيد على أن يكون توزيعها الجغرافي يراعي طبيعة حاجيات الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة. ومن جهتها دعت الخطة الخمسية الثالثة (1986 – 1990) صراحةً إلى الحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

ب- المرحلة الثانية

تمتد هذه المرحلة من بداية الخطة الخمسية الرابعة سنة 1991م وتبقى مستمرة مع الخطة الخمسية العاشرة (2021 – 2025)، فعند تفحصنا لأهداف هذه الخطط المتلاحقة تستوقفنا مسألة التشغيل التي توجد ضمن أولويات هذه الخطط، التي تنص دائماً على تأهيل المواطن ليحل محل الوافد خاصة في القطاع الخاص في إطار سياسة التعمين، كما تتم الدعوة بشكل متكرر الى ربط سياسات تنمية الموارد البشرية باستراتيجيات وأهداف التنمية الشاملة، وملاءمة مخرجات التعليم مع حاجيات سوق العمل، علاوة على تأهيل الموارد البشرية لتتمكن من التعامل مع متطلبات التكنولوجيا، مع التشديد على أهمية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية وضرورة زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ويكفي أن نستشهد هنا بها المقتطف من الخطة الخمسية الحالية (2021-2025) الذي يلخص التحديات التي تواجه السلطنة في مجال التشغيل والسياسات المأمول تنفيذها لرفع هذا التحدي الذي يظل شعاره "التعمين"⁵³⁴

"إن تشغيل القوى العاملة الوطنية من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن معدلات الأداء في الاقتصاد الوطني تكفل توفير فرص عمل كافية، إلا أن سوق العمل لم يتمكن من استيعاب وتوظيف الأعداد المتزايدة. ولمعالجة هذا التحدي، وتصويب اختلالات سوق العمل، تبني خطة التنمية الخمسية العاشرة سياسات تساهم بتغيير تركيبة العمل من وضعه الحالي الذي يستند إلى قاعدة عريضة من العمالة غير الماهرة إلى هيكل جديد يقوم على قاعدة عريضة من العمالة المؤهلة، وذلك وفق سياسات استقطاب للعمالة الماهرة ومنحها الحوافز وتشجيع الاستثمارات الجديدة المبنية على اقتصاد المعرفة، مع تطوير نظام التعليم وتوفير القوى العاملة المحلية الماهرة ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل. وذلك انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية عمان 2040"

⁵³⁴ - سلطنة عمان، وزارة الاقتصاد (2021): بيان حول خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، مجلة أثير، نُشر بتاريخ 1 يناير

2021، الرابط: <https://www.atheer.om/archives/545355>

3. مُخرجات سياسة التعمين: تفاوت النتائج بين القطاعين العام والخاص

رغم السياسات والمخططات التي رُسمت والجهود التي بُذلت بشأن مسألة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فإن النتائج تظل متفاوتة بين القطاعين الحكومي والخاص.

1.3 تزايد أعداد الوافدين نحو السلطنة

إن تتبع الأرقام بشأن أعداد الوافدين نحو السلطنة تشير إلى أن نسبتهم في تزايد، حيث انتقلت 25% من إجمالي السكان سنة 1992، إلى 46% في العام 2016، وذلك رغم الاستقرار الذي عرفته طيلة الفترة بين 1992 و2002، حيث لم تتعدَّ نسبة الزيادة أو التراجع طيلة هذه المدة نسبة الواحد بالمائة (الجدول بعده). غير أن المؤشر اتجه نحو الارتفاع بعد هذه الفترة، حيث قفز من 26% سنة 2002 إلى 30% سنة 2007، ثم 42% سنة 2012، ليستقر عند 46% سنة 2016.

إطار رقم 2: نسبة الوافدين نحو السلطنة من إجمالي السكان ومن إجمالي القوى العاملة

السنوات	نسبة الوافدين من مجموع السكان %	نسبة الوافدين من إجمالي العاملين %
1992	25	86
1997	27	83
2002	26	78
2007	30	72
2012	42	81
2016	46	81

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للسنوات الواردة بالجدول، وبيانات وزارة القوى العاملة

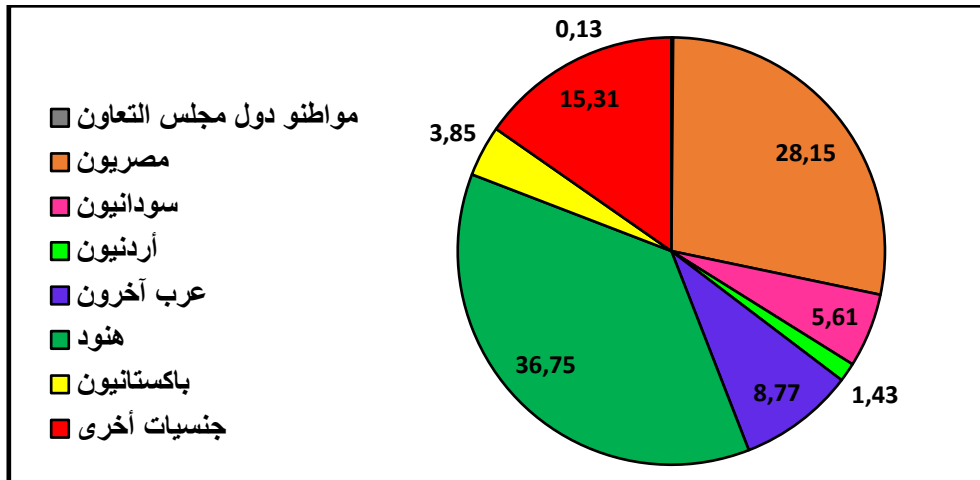
ويبدو أن نسبة العاملين من الوافدين سارت في نفس المنحى، فرغم التراجع الملحوظ بين 1992 و2007، حيث انتقلت حصتهم من سوق العمل من 86% إلى 72%، فإنها عاودت الارتفاع بعد 2007 إذ قفزت إلى 81% منذ سنة 2012.

2.3 القطاع الحكومي في طور التعمين

1.2.3 بعض خصائص الوافدين في القطاع العام

إن الاطلاع على الأرقام بشأن العاملين في القطاع الحكومي في السلطنة سنة 2018 يفيد بأن 76.04% منهم مواطنون عمانيون وهو ما يعادل 113592 فردا عاملا، فيما يشكل الوافدون 23.96% بما مجموعه 35783 فردا.

إطار رقم 3: توزيع نسب الوافدين في القطاع العام بالسلطنة حسب الجنسيات سنة 2018



المصدر الإحصائي: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 123، بتصرف.

ويأتي الهنود على رأس قائمة الوافدين العاملين في القطاعات الحكومية بالسلطنة بما يعادل 36.75% منهم، متبوعين بالمصريين كأول جالية عربية بالقطاع العام ب 28.15%، فيما يشكل السودانيون ثاني جالية عربية بنحو 5.61%، ويشكل الأردنيون 1.43%، فيما تشكل باقي الجنسيات العربية 8.90% بمن فيهم مواطنو دول مجلس التعاون الذين لا تتعدى نسبتهم 0.13%. وتتألف باقي التركيبة من الباكستانيين كثاني جالية غير عربية ب 3.85%، وتشترك باقي الجنسيات في النسبة الباقية وهي 15.31%.

أما على مستوى النوع الاجتماعي فإن نسبة الوافدين من الذكور تصل إلى 62.99% من إجمالي الأجانب، مقابل 37.01% من الإناث، وهي نسب تتفاوت حسب الجنسيات، حيث تبلغ نسبة الذكورة أعلاها عند الباكستانيين ب 84.4%، ثم الجنسيات العربية من غير المصريين والأردنيين والسودانيين ب 74.63%، وتخفض عند السودانيون إلى 59.24%، وهي نسبة تعادل المتوسط المسجل على مستوى العاملين في السلطنة من مختلف الجنسيات بما فيها العمانيون أنفسهم، والمقدرة ب 58.78%، مقابل 41.22% للإناث (الجدول رفقته).

إطار رقم 4: توزيع العاملين في القطاع الحكومي بالسلطنة حسب الجنس والجنسية سنة 2018

الجنسية	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عمانيون	113592	58,01	82218	41,99	195810	100,00
مواطنو دول مجلس التعاون	5	10,42	43	89,58	48	100,00
مصريون	6756	67,08	3316	32,92	10072	100,00
سودانيون	1189	59,24	818	40,76	2007	100,00
أردنيون	341	66,47	172	33,53	513	100,00
عرب آخرون	2342	74,63	796	25,37	3138	100,00
هنود	8154	62,01	4995	37,99	13149	100,00
باكستانيون	1163	84,40	215	15,60	1378	100,00
جنسيات أخرى	2589	47,26	2889	52,74	5478	100,00
الإجمالي	136131	58,78	95462	41,22	231593	100,00

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 123، بتصرف

ويتوزع الوافدون العاملون في القطاع الحكومي بشكل متفاوت بين المحافظات، حيث تحتكر محافظة مسقط 42.89% منهم، بالنظر إلى احتضانها للعاصمة الإدارية للسلطنة حيث تتركز القطاعات الحكومية المركزية، تليها ظفار ب 18.79%، ثم الداخلية ب 7.15%، فيما تحل محافظة شمال الباطنة رابعةً ب 6.16%.

إطار رقم 5: توزيع الوافدين العاملين في القطاع الحكومي على محافظات السلطنة سنة 2018

المحافظات	العدد	النسبة
مسقط	15346	42,89
ظفار	6724	18,79
مسندم	705	1,97
البريمي	743	2,08
الداخلية	2559	7,15
شمال الباطنة	2203	6,16
جنوب الباطنة	1667	4,66
جنوب الشرقية	1518	4,24
شمال الشرقية	2041	5,70

2,99	1070	الظاهرة
3,37	1207	الوسطى
100,00	35783	الإجمالي

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 115، بتصرف

أما على مستوى التأهيل، فإن تفحص مؤهلات اليد العاملة الوافدة في القطاع الحكومي أظهر أن 81.10% منهم مؤهلون، إذ إن 14.8% بينهم حاصلون على دبلوم في مجال تخصصهم، و51.6% لهم مستوى جامعي، فيما يحوز الباقون دبلوماً عالياً بـ 2.57% وشهادة ماجستير بـ 8.99% والدكتوراه بـ 3.14%.

أما نسبة من هم دون مؤهل علمي أو يمتلكون مؤهلات محدودة فتظل في حدود 18.9%، يشكل الأميون منهم النسبة الكبرى بـ 16.40% حسب معطيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سنة 2018.⁵³⁵

إطار رقم 6: توزيع العاملين الوافدين في القطاعات الحكومية بالسلطنة حسب المؤهلات التعليمية سنة 2018

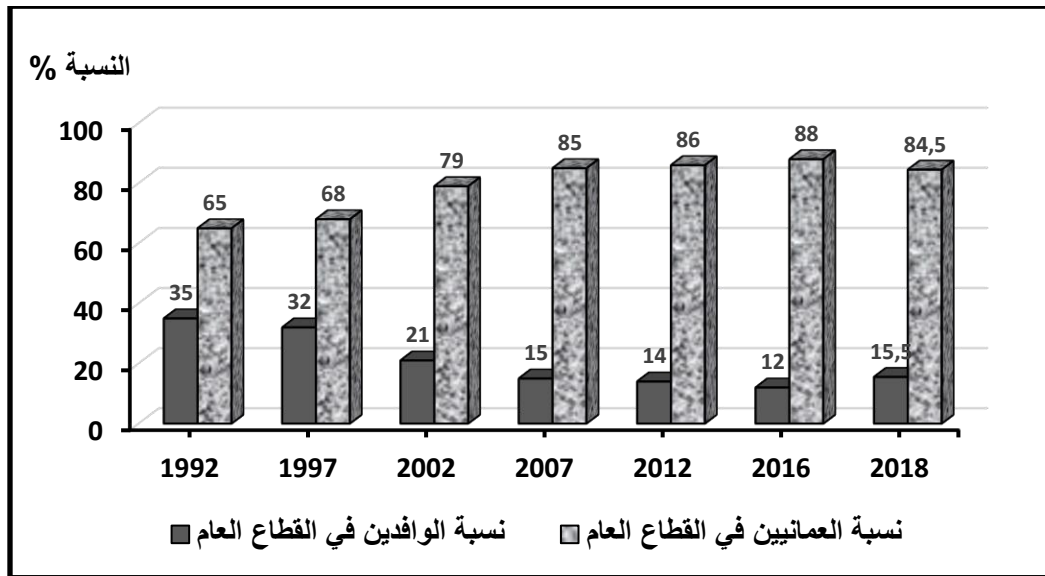
النسبة	العدد	المستوى التعليمي
16,40	5867	أمي
1,33	477	يقرأ ويكتب
0,09	33	الابتدائي
0,13	47	الإعدادي
0,95	339	الثانوي
14,80	5297	دبلوم
51,60	18464	جامعي
2,57	919	دبلوم عالي
8,99	3217	ماجستير
3,14	1123	دكتوراه
100,00	35783	المجموع

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 112.

2.2.3 تطور نسبة الوافدين في القطاع العام

رغم التطور الذي عرفته النسبة المئوية للعمانيين من مجموع العاملين في السلطنة منذ تسعينات القرن الماضي فإنها تظل في حدود الخمس، كما أنها تبقى غير مستقرة، حيث انتقلت من 14% فقط سنة 1992 إلى 22% سنة 2002، ثم 28% سنة 2007، لكنها عادت للانخفاض لتستقر عند 19% منذ 2012.

إطار رقم 7: تطور النسبة المئوية للعُمانيين العاملين في القطاع الحكومي من إجمالي القوى العاملة بالسلطنة



المصدر الإحصائي: النسب تم احتسابها من الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان للسنوات المعنية.

وتبقى هذه النسبة متفاوتة بين القطاعين العام والخاص، فإذا تتبعنا تطور النسبة في القطاع العام، فإننا نجد أنها قد سارت بوتيرة تصاعدية منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، حيث انتقلت من 65% سنة 1992 إلى 79% سنة 2002، لتبلغ 88% سنة 2016، رغم أنها عرفت بعض التراجع لتستقر عند 84.53% سنة 2018، وهو ما يعادل 195546 عاملا عمانيا من جملة العاملين في السلطنة الذين بلغ عددهم 231329 خلال نفس العام.⁵³⁶ وبالعودة إلى مسألة المؤهلات والخبرات التي تمتلكها اليد العاملة الوافدة في القطاع الحكومي كما سلفت الإشارة (الإطار رقم 6)، فإن إجراء قراءة فاحصة في هذه الأرقام تسمح بإبداء الاستنتاجات الآتية:

- إن العمالة الوافدة محدودة المؤهلات في القطاع العام بالسلطنة والمقدرة بنحو 19% - كما أسلفنا - هي في الغالب ممن يشغلون وظائف هامشية وذات دخل محدود، ومن المؤكد أن مثل هذه الوظائف لا تثير اهتمام العمالة الوطنية من الشباب الطموح، لذلك نفترض أن مثل هذه المهنة لن تجد من يشغلها من المواطنين، وستبقى غير معممة بالتأكيد، اللهم إذا قررت الحكومة أن تخصص رواتب مجزية للعُمانيين لشغلها، ومع ذلك فإن النتائج ستبقى محدودة بالنظر إلى المكانة الاجتماعية لشاغلي هذه المهنة الهامشية،

- بالمقابل فإن ثمة إمكانيات لزيادة تعميم الوظائف العمومية التي تتطلب مؤهلات متوسطة أو عليا، بدءا بالوظائف التي يشغلها ممن هم في مستوى الجامعي أو حاملو الدبلومات، خاصة أمام تطور أعداد الخريجين من التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة، لكن مع ضرورة إيلاء مزيد من العناية لبرامج التدريب والتكوين.

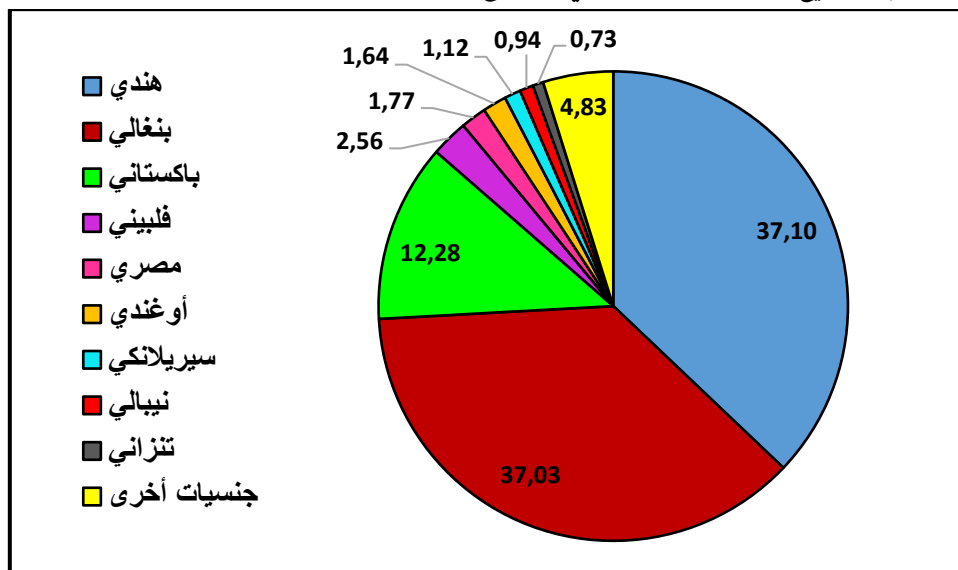
3.3 ضعف نسبة التعمين في القطاع الخاص

1.3.3 بعض خصائص الوافدين العاملين في القطاع الخاص

تفيد المعطيات بشأن العاملين في القطاع الخاص في السلطنة سنة 2018 يفيد بأن 12.72% منهم فقط هم مواطنون عُمانيون، وهو ما يعادل 252132 فردا عاملا، فيما يشكل الوافدون 87.28% بما مجموعه 1729713 فردا. ويتوزع الوافدون بشكل متفاوت حسب الجنسيات، حيث يشكل الهنود والبنغاليون معا 74% منهم، وبإضافة الباكستانيين تبلغ النسبة أكثر من 86%. ويأتي المصريون في الصف الخامس (1.77%) بعد الفلبينيين (2.56%)، فيما يبقى حضور الوافدين من وسط وشرق إفريقيا محدودا، حيث لا تتجاوز نسبة الأوغنديين 1.64% ونسبة التانزانيين 0.73%.

⁵³⁶ - سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 115.

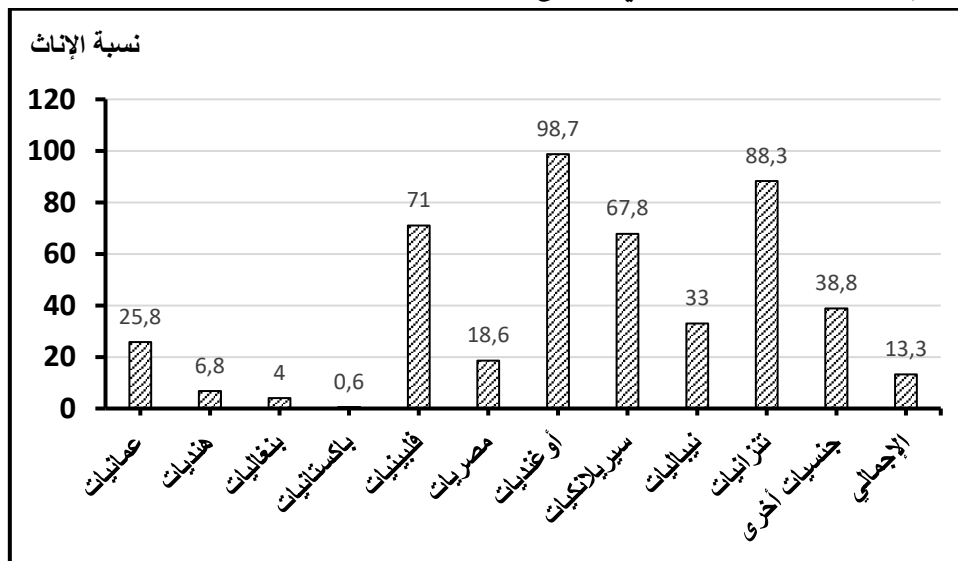
إطار رقم 8: توزيع الوافدين العاملين في القطاع الخاص بالسلطنة حسب الجنسيات سنة 2018 (%)



المصدر الإحصائي: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 123، بتصرف.

وتفاوتت نسبة الذكور والإناث العاملين في القطاع الخاص حسب الجنسيات، حيث ترتفع نسبة الإناث بين الوافدين من الجنسية الأوغندية (98.7%) والتانزانية (88.3%) والسيريلانكية (67.8%) والفلبينية (71%)، ويشغل هؤلاء عموماً في قطاع العمل المنزلي كمربيات أو منظفات وطباخات...

إطار رقم 9: نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص بالسلطنة حسب الجنسيات سنة 2018 (%)



المصدر الإحصائي: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 123، بتصرف.

وتتركز أكبر نسبة من الوافدين العاملين في القطاع الخاص والعائلي في محافظة مسقط التي تحتضن 43.27% منهم، تليها محافظة شمال الباطنة ب 14.01%، ثم ظفار ب 11.19%. وتنخفض النسبة إلى أدنى مستوياتها في محافظات مسندم (0.73%) والوسطى (1.22%) والبريمي (2.82%). ويرتبط ذلك بالأهمية الاقتصادية لكل ولاية على حدة، حيث تتركز شركات القطاع الخاص في محافظات مسقط وظفار وشمال الباطنة باعتبارها أقطاباً اقتصادية مهمة.

إطار رقم 10: توزيع الوافدين المشتغلين في القطاع الخاص والعائلي على محافظات السلطنة سنة 2018

المحافظات	العدد	النسبة
مسقط	748430	43,27
ظفار	193573	11,19
مسندم	12673	0,73
البريمي	48839	2,82
الداخلية	107127	6,19
شمال الباطنة	242357	14,01
جنوب الباطنة	106628	6,16
جنوب الشرقية	98573	5,70
شمال الشرقية	92514	5,35
الظاهرة	57913	3,35
الوسطى	21086	1,22
الإجمالي	1729713	100,00

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 116، بتصرف

أما على صعيد المؤهلات، فإذا كان الوافدون العاملون في القطاع الحكومي على درجة من التأهيل بنسبة 81.10% منهم، فإن مؤهلات اليد العاملة الوافدة في القطاع الخاص والعائلي تبقى محدودة، حيث تعتمد مقاولات القطاع الخاص عموماً على يد عاملة ضعيفة التأهيل، إذ لا يتعدى المستوى التعليمي لـ 76.41% الثانوية العامة، بينهم 43.10% مستواهم دون المرحلة الابتدائية، و33.31% ممن درسوا بالمرحلة الإعدادية.

إطار رقم 11: توزيع العاملين الوافدين في القطاعات الحكومية بالسلطنة حسب المؤهلات التعليمية سنة 2018

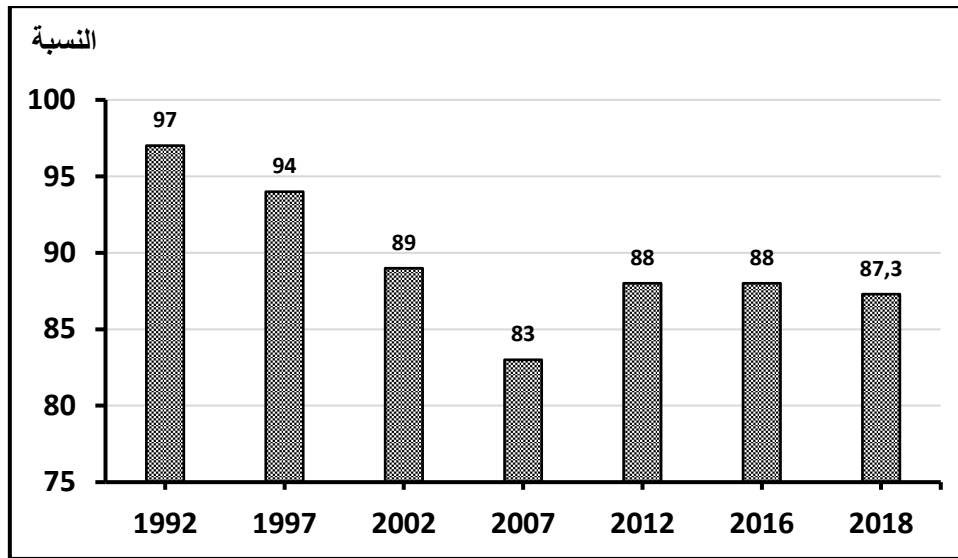
المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
أمي	34976	2,02
يقرأ ويكتب	534024	30,87
الابتدائي	176534	10,21
الإعدادي	576129	33,31
الثانوي	246101	14,23
دبلوم	51446	2,97
جامعي	84348	4,88
دبلوم عالي	4727	0,27
ماجستير	4410	0,25
دكتوراه	1479	0,09
غير مبين	15539	0,90
المجموع	1729713	100,00

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 113، بتصرف

2.3.3 تطور بطيء للتعمين في القطاع الخاص، مع عدم الاستقرار في الوتيرة

يتركز أكثر العمالة الوافدة إلى السلطنة سواء كانت ماهرة أو شبه ماهرة في القطاع الخاص، إذ توضح الأرقام بأن هذا القطاع يعتمد بصورة متزايدة على العمال الوافدين. ففي عام 2018م، على سبيل المثال، بلغت نسبة العمال الوافدين في القطاع الخاص 87.28% ولم تتعدَّ نسبة العمانيين 12.72%.

إطار رقم 12: تطور النسبة المئوية لوفدين العاملين في القطاع الخاص من إجمالي القوى العاملة فيه بالسلطنة



المصدر الإحصائي: النسب تم احتسابها من الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان للسنوات المعنية.

ورغم التراجع النسبي الذي عرفته نسبة الوافدين، حيث انحدرت من 97% سنة 1992 إلى 89% سنة 2002، ثم 83% سنة 2007، فإنها عاودت الارتفاع لتستقر عند 88% منذ 2012، مع تراجع طفيف سنة 2018 بمقدار 7 أعشار بالمائة (87.3%). إن هيكل التشغيل في سوق العمل العماني يتمثل في كثرة الطلب على العمالة الوافدة، والذي يتجاوز المعروض من القوى العاملة الوطنية، إذ يتسم الاقتصاد العماني بارتكازه على عوامل الإنتاج الأساسية، التي تستقطب عددا كبيرا من العمالة الوافدة ذات المستوى التعليمي المنخفض، والمستعدة للعمل بأقل من الحد الأدنى للأجور المقررة للمواطنين.⁵³⁷ لذلك فإن انخفاض نسبة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص يُعزى في الأساس إلى العدد الكبير من القوى العاملة الوافدة في هذا القطاع، والذي بلغ 1729713 سنة 2018، مقابل 252132 من المواطنين العمانيين. وبتفحصنا لمستويات التعمين حسب نوع الوظائف والمهن التي يشغلها المواطنون في القطاع الخاص، نجد أن معدلات التعمين بين المهن الدنيا التي حققت نسبا عالية مقارنة بالمهن العليا والمتوسطة التي لا تزال نسب مشاركة العمالة الوطنية فيها متواضعة، حيث بلغ تعمين المهن الكتابية المحدودة المهارة في القطاع الخاص 96.54%، فيما لم يتجاوز في مهن مديري الإدارة العامة والأعمال 42.47%، وفي مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية 15.49%، وظل في حدود 28.38% بالنسبة للفنيين من نفس المجموعة.

إطار رقم 13: نسب التعمين في القطاع الخاص حسب المجموعات المهنية سنة 2018

المجموعات المهنية	العمانيون	الوافدون	الإجمالي	نسبة التعمين %
مديرو الإدارة العامة والأعمال	27730	37561	65291	42,47
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	14231	77633	91864	15,49
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	21979	55457	77436	28,38
المهن الكتابية	57422	2058	59480	96,54
مهن البيع	13182	103958	117140	11,25
مهن الخدمات	44641	473152	517793	8,62
مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد	508	92202	92710	0,55

⁵³⁷ - ماجد بن عابد بن سليمان الخروصي، نفسه.

10,50	136917	122541	14376	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية
7,05	823213	765151	58062	المهن الهندسية الأساسية والمساعدة
12,72	1981845	1729713	252132	الإجمالي

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 120، بتصرف

وتنخفض نسبة التعمين بشكل كبير في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، إذ لا تتجاوز 10.5% من إجمالي العاملين في هذه المجموعة، وتنزل النسبة أيضا في المهن الهامشية حيث لا تتعدى 8.62% في مهن الخدمات، و7% في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة التي تستحوذ على 44% من مجموع الوظائف في القطاع الخاص، وتظل دون 1% بالنسبة لمهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد.

إطار رقم 14: نسب التعمين في القطاع الخاص حسب فروع النشاط الاقتصادي سنة 2018

نسبة التعمين	الإجمالي	الوافدون	العمانيون	النشاط الاقتصادي
1,30	86415	85293	1122	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
63,22	47997	17655	30342	التعدين واستغلال المحاجر
12,70	236951	206863	30088	الصناعة التحويلية
72,38	3523	973	2550	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
18,94	6162	4995	1167	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
9,57	621478	561981	59497	التشييد
13,60	272100	235088	37012	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
21,32	88303	69477	18826	النقل والتخزين
7,00	128283	119307	8976	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
34,43	11751	7705	4046	المعلومات والاتصالات
80,73	20932	4033	16899	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
13,55	8084	6989	1095	الأنشطة العقارية
24,72	28718	21620	7098	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
20,41	92592	73695	18897	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
30,10	23634	16519	7115	التعليم
25,62	21142	15725	5417	أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية
13,33	4382	3798	584	الفنون والترفيه والتسلية
2,18	63781	62388	1393	أنشطة الخدمات الأخرى
0,00	214567	214567	0	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفرادا وأنشطة الأسر في إنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص
0,76	1050	1042	8	أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية
12,72	1981845	1729713	252132	الجملة

المصدر: سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 119، بتصرف

وبالانتقال إلى أصناف الأنشطة الاقتصادية، فإن الأنشطة المالية وأنشطة التأمين تحظى بالنسبة الأعلى من التعمين، حيث شكلت القوى العاملة الوطنية فيها نحو 80.73% من جملة العاملين في هذه الأنشطة، يليها قطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ب 72.38%، ثم التعدين واستغلال المحاجر ب 63.22%. وبالمقابل تنخفض نسبة التعمين بشكل شديد في أنشطة الزراعة والحراثة وصيد الأسماك (1.30%) وأنشطة الخدمات المنزلية لفائدة الأسر المعيشية

(0%)، وكذا أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (7%) والتشييد (9.57%)؛ وهي على العموم قطاعات هامشية ومنبوذة اجتماعيا لا تغري الشباب العماني بالانتماء إليها.

غير أن وجود أعداد مهمة من العمالة الوافدة من الفنيين البالغ عددهم 55457، والاختصاصيين البالغ تعدادهم 115193، ومن هم في مستوى العامل الماهر والبالغ عددهم 376570، والذين يمثلون نحو 31.64% من مجموع العاملين الوافدين سنة 2018،⁵³⁸ يؤكد على أن ثمة إمكانية لاستغلال هذه الوظائف لرفع نسب التعمين، وهو ما يستدعي تجويد مخرجات التعليم والتدريب وتوجيهها نحو المهن المذكورة.

خاتمة

رغم الجهود التي بذلتها السلطنة في مجال إحلال اليد العاملة الوطنية محل الوافدين، والتي أعطت نتائج محمودية في القطاع العام، وذلك بتعمين 84.53% من الوظائف حسب المعطيات الرسمية لسنة 2018، فإن سياسة التعمين في القطاع الخاص لا زالت تراوح مكانها، وهي لا تتعدى إجمالا حدود 12% كما بيانه؛ وهو ما يعني وجود معيقات تقف حجر عثرة أمام رفع معدلات التعمين في هذا القطاع، والتي من جملتها:

- عدم تناسب مخرجات التعليم والتدريب مع حاجيات سوق الشغل في القطاعات الاقتصادية الواعدة للاستثمارات الحكومية والخاصة، وهو ما تؤكد "نتائج مسح الخريجين 2017" الصادر عن وزارة التعليم العالي، التي أفادت بوجود فارق لدى الخريجين بين المهارات المكتسبة في التعليم والمهارات المطلوبة في العمل،⁵³⁹
- رفض الخريجين للوظائف الموجودة، حيث أكد 12.6% من الذكور المشاركين في مسح الخريجين لسنة 2017 غير العاملين أنه سبق لهم أن رفضوا عروضاً وظيفية، مقابل 10.1% بالنسبة للإناث، وذلك لأسباب مختلفة كأن تكون الوظيفة بعيدة عن مجال التخصص بنسبة 16% - وهو ما يؤكد مرة أخرى مسألة عدم التلائم بين التكوين وسوق الشغل - أو عدم ملاءمة الراتب بالنسبة لـ 20.9% منهم، أو أن عدد ساعات العمل غير مناسبة،⁵⁴⁰ وهذا ما يثبت التوجه العام لدى الخريجين العمانيين للعمل في القطاع الحكومي لما يوفره من رواتب مجزية مع ساعات دوام رسمي أقل،
- صعوبة استهداف تعمين الوظائف الفنية والمهنية في القطاع الخاص بالنظر إلى صعوبة معالجة الفرق في المزايا بين القطاعين الحكومي والخاص على مستوى الأجور بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية للمؤسسات الخاصة وتوجيهها نحو اعتماد العمالة الوافدة الرخيصة من جهة، وضعف الربط بين سياسة الأجور والإنتاجية من جهة ثانية، مع عدم إمكانية التمييز بين الوافدين والمواطنين على مستوى الأجور بالنسبة لنفس العمل والذي طبقت السلطنة في وقت معين وجر عليها انتقادات المنظمات الدولية.

البيبيوغرافيا

- ✓ البوابة الرئيسية لبنك التنمية العماني، <https://odb.om/home/about>، تاريخ الزيارة 2021/01/18
- ✓ جاسم حسين (2011): تحدي سوق العمل في سلطنة عمان، الجريدة الاقتصادية، عدد 5 مارس 2011، على الرابط: https://www.aleqt.com/2011/03/05/article_511223.html، تاريخ الاطلاع: 2021/1/13
- ✓ جريدة الاتحاد، عدد الخميس 23 يوليوز 2009، "برنامج انطلاقة يعالج بطالة الشباب العماني"، الرابط: <https://www.alittihad.ae/article/24146/2009>
- ✓ جريدة عمان، عدد 29 نونبر 2018، صندوق تنمية مشروعات الشباب «شراكة»، الرابط: <https://www.omandaily.om/?p=648449>، تاريخ الزيارة 2021/01/18

⁵³⁸ - سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47، ص: 121.

⁵³⁹ - سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي، دائرة مسح الخريجين: نتائج مسح الخريجين 2017، المرحلة الجامعية الأولى، ص: 35.

⁵⁴⁰ - نفسه، ص: 27.

- ✓ حيدر بن عبد الرضا اللواتي (دون الإشارة إلى تاريخ النشر): التحويلات المالية في المنطقة، البوابة الإعلامية لسلطنة عمان، تاريخ الاطلاع 15 يناير 2021، على الرابط: <https://omaninfo.om/topics/51/show/184044>.
- ✓ الدرر الشامية، عدد 28 يونيو 2020م، سلطنة عمان تتخذ قرارات حاسمة لمواجهة أكبر أزمة في البلاد، الرابط: <https://eldorar.net/node/153197> تاريخ الزيارة 2021/01/16.
- ✓ سعيد بن محمد الصقري (2017): تساؤلات عن سوق العمل العماني وأسباب التشوهات فيه، نشر بتاريخ 19 أبريل 2017 على الرابط <https://www.atheer.om/archives/434678> ، تاريخ الاطلاع 11 يناير و19 يناير 2021.
- ✓ سعيد بن محمد الصقري (2017): تشوه سوق العمل العماني وزيادة الباحثين عن عمل من المواطنين، نشر بتاريخ 12 يوليو 2017 على الرابط: <https://www.atheer.om/archives/440473> ، تاريخ الاطلاع 11 يناير 2021.
- ✓ سلطنة عمان (2016): موجز الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020.
- ✓ سلطنة عمان (2019): الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 47
- ✓ سلطنة عمان، الجريدة الرسمية عدد 1228 بتاريخ 28 يناير 2018.
- ✓ سلطنة عمان، الجريدة الرسمية عدد 1292 بتاريخ 7 مايو 2019.
- ✓ سلطنة عمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2014): العاملون في السلطنة، التقارير المعلوماتية، العدد 10
- ✓ سلطنة عمان، وزارة الاقتصاد (2021): بيان حول خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، مجلة أثير، نُشر بتاريخ 1 يناير 2021، الرابط: <https://www.atheer.om/archives/545355>
- ✓ سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي، دائرة مسح الخريجين: نتائج مسح الخريجين 2017، المرحلة الجامعية الأولى
- ✓ سلطنة عمان، وزارة القوى العاملة (2012): قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني 35/2003.
- ✓ علي بن بدر البوسعيدي (2017): "سند".. نريد متابعة أكثر، جريدة الرؤية، عدد 30 يناير 2017، الرابط: <https://alroya.om/p/180404>، تاريخ الزيارة 2021/01/18.
- ✓ محمد غربي: الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الفكر، العدد العاشر، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص: 108-135.

حصيلة الدراسات السابقة حول موضوع الهجرة الدولية بالمغرب

ادريس اجنح: طالب باحث بسلك الدكتوراه، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

عبد الواحد بوبرية: أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

abdoulouahed.bouberria@usmba.ac.ma /drissgeogover@gmail.com

الملخص

تعتبر الهجرة الدولية من الإشكاليات الصعبة والمعقدة والمتشعبة في مختلف أبعادها، مما جعلها تحظى بأهمية بالغة على كل من الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، كما جعلها موضوعا متجددا يحتاج إلى دراسات جديدة تتناول الظاهرة في كل أبعادها الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية... في مختلف المجتمعات والمجالات.

إن الخوض في حصيلة الدراسات السابقة والبحث في كل ما أنجز حول الظاهرة الهجرية بالمغرب أمر ليس بالهين، فالأمر يتعلق بمعالجة واحدة من أقوى الإشكالات الوطنية، وما تحدثه من تحولات على المجال والمجتمع...، لذلك فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف على ما أنجز من أعمال حول ظاهرة الهجرة الدولية بالمغرب، وسنركز بالخصوص قدر الإمكان على الأبحاث الجامعية خصوصا رسائل الدكتوراه منها، والتي سبق وأن تناولت الظاهرة الهجرية بالدراسة والتحليل.

وفي علاقة بالتطور التاريخي للأبحاث المنجزة، ارتأينا أن نتناول هذه الحصيلة من خلال الدراسات الخاصة، والتي سبق لها أن تناولت ظاهرة الهجرة المغربية من المنظور الجغرافي من حيث الإشكاليات التي طرحتها، وكذلك المجالات التي تناولتها، بالإضافة إلى ما توصلت إليه من نتائج. كما سنركز على الفترة ما بعد الاستقلال، خاصة من السبعينات إلى يومنا هذا، حيث عرفت الهجرة الدولية حضورا متميزا على مستوى الدراسات الجغرافية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، الحصيلة، الدراسات السابقة، الدراسات الجغرافية.

Abstract :

Delving in to the results of previous studies and looking for everything that has been accomplished on the migration phenomenon in Morocco is not easy. It is about tackling one of the strongest national problems, and the transformations it brings to the field and in society. .. Therefore, the aim of this study is to learn more about the work done on the phenomenon of international migration in Morocco, and we will focus as much as possible on academic research, in particular doctoral theses, which have already addressed the migration phenomenon by studying and analyzing.

In relation to the historical development of the research carried out, we decided to address this outcome through special studies, which had previously dealt with the Moroccan immigration phenomenon from a geographical perspective in terms of the problems that it raised, as well as the areas that it dealt with. We will also focus on the post-independence period, especially from the seventies to the present day, when international migration has witnessed a distinguished presence at the level of geographical studies in particular.

Key words: International migration, outcome, Previous studies, Geographical studies.

تقديم

إن تناول وذكر الدراسات السابقة والمشابهة وتبسيط الضوء على ما توصل إليه العلم والعلماء في الميدان لأمر مهم ومطلوب قبل الشروع في البحث⁵⁴¹، وذلك من أجل اختصار الطريق وتجويد العمل.

ويراد بالدراسات السابقة، مراجعة الدراسات التي تناولت الموضوع أو بعض جوانبه حتى يتسنى للباحث أن يبدأ مما انتهى غيره⁵⁴²، كما تعد من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية، فبالإضافة إلى كونها تشكل لبنات يتكون منها البناء المعرفي الذي يتصف بالتراكمية والتكامل⁵⁴³، فهي كذلك تمكن الباحث من التعرف على الإجراءات والأدوات التي يمكن أن يستفيد منها في دراسته، وتجعله يتجنب الأخطاء التي وقع فيها الآخرون وأن يستفيد من تجاربهم⁵⁴⁴.

إن الخوض في حصيلة الدراسات السابقة والبحث في كل ما أنجز حول الظاهرة الهجرية بالمغرب أمر ليس بالهين، نظرا لتجدر الظاهرة في المجتمع مند القدم من جهة، ولراهنيتها وتجدها من جهة أخرى. كما أن الأمر يتعلق بمعالجة واحدة من أقوى الإشكالات الوطنية، وما تحدثه من تحولات على المجال والمجتمع. وبما أن الحصيلة غنية ومتنوعة خصوصا في فترات معينة، إن كان على مستوى الكم أو الكيف، أو المجالات والتخصصات التي تناولت الظاهرة، ورغم تعدد وتنوع المراجع ذات الصلة، إلا أنه من الطبيعي عدم التمكن من الاطلاع على كل ما كتب حول الظاهرة الهجرية من أبحاث جامعية، وكتب، ومجلات، وندوات...، لذلك فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف على ما أنجز من أعمال حول ظاهرة الهجرة الدولية بالمغرب، وسنركز بالخصوص قدر الإمكان على الأبحاث الجامعية خصوصا رسائل الدكتوراه منها، والتي سبق وأن تناولت الظاهرة الهجرية بالدراسة والتحليل.

وفي علاقة بالتطور التاريخي للأبحاث المنجزة، ارتأينا أن نتناول هذه الحصيلة من خلال الدراسات الخاصة باعتبارها قاعدة أساسية للكشف عن الظاهرة الهجرية بالمغرب، والتي سبق لها أن تناولت ظاهرة الهجرة المغربية من المنظور الجغرافي من حيث الإشكاليات التي طرحتها، وكذلك المجالات التي تناولتها. كما سنركز على الفترة ما بعد الاستقلال، خاصة من السبعينات إلى يومنا هذا، حيث عرفت الهجرة الدولية حضورا متميزا على مستوى الدراسات الجغرافية على وجه الخصوص.

وفيما يلي لائحة لأهم الدراسات الجغرافية التي تم إنجازها حول الهجرة الدولية المغربية منذ الاستقلال حتى 2020م، تتكون من 43 رسالة دكتوراه. هذا العدد من الرسائل الذي سنتناوله بالتفصيل فيما بعد، اعتبرناه كعينة يمكن أن تكون تمثيلية إلى حد ما، ويمكن أن تفي بالغرض لإنجاز هذا العمل.

⁵⁴¹ وهيب ببوشة. (2018/2017): أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان: تحديد متطلبات التوجيه الرياضي القاعدي للموهوبين من الناشئين و وفق برنامج معلوماتي في رياضة كرة القدم. معهد التربية البدنية والرياضة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. ص 13.

⁵⁴² رحيم يونس كرو العزاوي. (2008): مقدمة في منهج البحث العلمي. سلسلة المنهل في العلوم التربوية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، ص 46.

⁵⁴³ عبد الله بن زايد الشعشاعي/ مفلح بن دخيل الأكلبي. (2011): دور العوامل البشرية في البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية. الجامعة، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد التاسع، الرباط، المملكة المغربية. ص 11.

⁵⁴⁴ منذر عبد الحميد الضامن. (2007): أساسيات البحث العلمي. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان. ص 85.

جدول لأهم الأبحاث الجغرافية التي تم إنجازها حول الهجرة الدولية المغربية حسب أصل الباحث والمؤسسة الجامعية

المؤسسة الجامعية		أصل الباحث		الدراسات الجغرافية	
أجنبية	مغربية	أجنبي	مغربي	العدد	النسبة (%)
27	16	06	37	43	
62,79	37,20	01,39	86,04	100	

المصدر: وثائق خزانة الجامعات المغربية التالية: سيدي محمد بن عبد الله فاس سايس، سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرار، عبد المالك

السعدي طنجة، عبد المالك السعدي تطوان، بن طفيل، بن مسيك، محمد الخامس أكاد

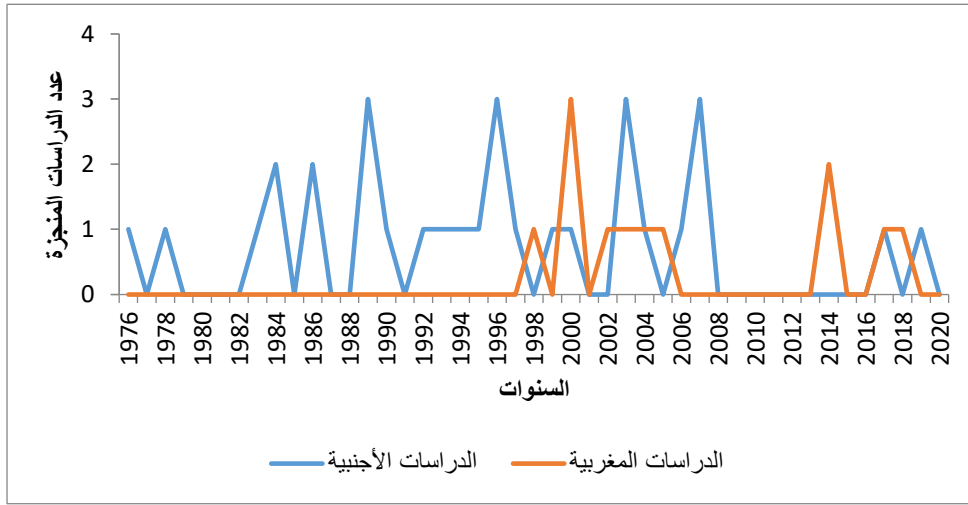
المحور الأول: انتعاش الأبحاث الجامعية الجغرافية، وتطور الاشكاليات المعالجة خلال الفترة ما بعد الاستقلال إلى حدود 2020م

استأثرت الظاهرة الهجرية المغربية باهتمام متزايد في الدراسات الخاصة من قبل الباحثين الجغرافيين في الفترة ما بعد الاستقلال، خاصة بعد منتصف السبعينات.

1- هيمنة البحث الجغرافي الأجنبي بعد الاستقلال، مع انتعاش للبحث المغربي منذ التسعينات

لقد حظيت الهجرة الدولية المغربية كموضوع للبحث باهتمام متزايد من طرف الدراسات الجغرافية في الفترة ما بعد الاستقلال. فعندما ظهرت الظاهرة لأول مرة في اهتمامات الباحثين في أوائل السبعينات، عمل الجغرافيون على محاولة قياس تدفقات هذه الهجرات، وتحليل أصولها ونتائجها. على أن يتم في العقدين المواليين استكشاف الظاهرة في جوانبها العامة، من حيث تاريخها، وتطورها، وخصوصيات المهاجرين... مع التركيز أساسا على الوسط الريفي باعتباره المجال الذي عرف انطلاقة أولى الحركات الهجرية، وفيه أيضا سيبدأ قياس آثار الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق. لكن خلال التسعينات، التي كانت بمثابة نقطة تحول نوعية حقيقية اتسمت بتجديد التفكير حول هذه المسألة، تضاعفت مراكز الاهتمام وتنوعت المقاربات وعمقت المعرفة. خاصة على مستوى الأبحاث الجغرافية (المغربية على الخصوص) التي عرفت تقدما ملحوظا على مستوى دراسة آثار الهجرة على مناطق الانطلاق، وخاصة المدينة التي أصبحت أكثر تأثرا بهذه الظاهرة وتداعياتها. وذلك من خلال التحويلات واستخداماتها، وتأثيرها على التوسع الحضري خاصة المراكز الحضرية، وإنتاج السكن وتحريك السوق العقارية، وأهمية العائدات وانعكاساتها على السلوك الاستهلاكي للأسر... وبالإضافة إلى أن الظاهرة الهجرية المغربية أصبحت أكثر تعقيدا خلال العقد الأول من القرن الحالي، خصوصا مع وصول تدفقات الهجرة جنوب الصحراء وما أثارته هذه المسألة من تساؤلات، ومع ظهور الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلدان الأوربية سنة 2008م، وما رافقها من تحولات عميقة في البنيات الديموغرافية والاجتماعية المهنية للجالية المغربية في أوروبا؛ تجددت الأبحاث حول الظاهرة الهجرية، وذلك من خلال إشكالية العودة وعدم العودة، وكذلك مسألة الاندماج سواء في بلد المنشأ بالنسبة للعائدين، أو في البلدان المضيفة.

مبيان تطور الدراسات الجغرافية الأجنبية والمغربية بعد الاستقلال إلى حدود 2020م



المصدر: وثائق خزانة الجامعات المغربية التالية: سيدي محمد بن عبد الله فاس سايس، سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرارز، عبد المالك السعدي طنجة، عبد المالك السعدي تطوان، بن طفيل، بن مسيك، محمد الخامس أكادال

يتضح جليا إن أغلب الدراسات الجغرافية تم إنتاجها بالخارج بالجامعات الأوربية، خاصة في الفترة من السبعينات إلى منتصف التسعينات، التي شهدت هيمنة شبه مطلقة للأبحاث الأجنبية، لكن بعد التسعينات ستشهد الأبحاث المغربية تطورا ملحوظا كما سبق ذكر ذلك. وهكذا فمن خلال 43 دراسة جغرافية من مجموع الدراسات بالعينة، 27 منها تم تأطيرها بالجامعات الأوربية، أي بنسبة 62,79% من مجموع الدراسات الجغرافية. ومع ذلك، وبالنظر إلى العدد المهم للباحثين المغاربة (37 من أصل 43 باحث من مجموع الدراسات بالعينة)، أي بنسبة 86,04% من مجموع الباحثين في الدراسات الجغرافية. يمكن القول اليوم، أن البحث المغربي هو بلا شك بحث ناضج ويشارك الآن في الإنتاج الجماعي للمعرفة حول التنقل البشري بشكل عام خلال العشرية الأخيرة، وقد انتشر في الجامعات العمومية أو الخاصة التي عملت تقليديا على الهجرات مثل الرباط والدار البيضاء وأكادير ووجدة، والتي أضيفت إليها هياكل جديدة في المؤسسات العامة أو الخاصة في مكناس، بني ملال، مراكش، طنجة أو الرباط⁵⁴⁵. ومن دون شك بالدعم الجيد، يمكن أن يصبح أكثر إشعاعا على الصعيد الدولي وأن يشارك ويساهم بشكل أفضل في إنتاج المعرفة الكونية حول الهجرة البشرية والتغيرات في المجتمعات.

2- تطور وتنوع الاشكاليات في الدراسات الجغرافية خلال الفترة ما بعد الاستقلال إلى حدود 2020م

سنحاول في هذا المحور أن نستعرض بعض الدراسات المغربية والأجنبية، والتي تناولت الموضوع انطلاقا من مجال جغرافي محدد على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ما توصلت إليه من نتائج، وتوزيعها الجغرافي. ويمكن اختزال هذه الدراسات من خلال ثلاث إشكاليات رئيسية مهيكلت لمجال البحث الجغرافي حول الهجرة الدولية: دراسات تناولت الهجرة الدولية وتأثيرها على مناطق الانطلاق، ثم دراسات تناولت الهجرة الدولية في بلدان الاستقبال وإدماج المهاجرين المغاربة بالمهجر، وأخيرا مسألة الهجرة شمال جنوب.

⁵⁴⁵ Berriane Mohamed. (2018) : Tendances récentes de la recherche sur les migrations marocaines (2010 et 2017). Marocains de l'extérieur – 2017, sous la direction de Berriane Mohamed, PP (31, 70), Fondation Hassan II pour les Marocains Résident à l'Etranger, Rabat, Maroc, P 33.

2-1 الهجرة الدولية وتأثيرها على مناطق الانطلاق

يشكل العمل حول تأثير التنقل الدولي على مجالات الانطلاق الجزء الأكبر من الأبحاث التي أجريت في المغرب حول هذا الموضوع. وقد حاولت هذه الأعمال التي تم إنجازها أساسا في إطار التخصص الجغرافي، رسم صورة للتحويلات الناجمة عن الهجرة في المناطق ذات الديناميات العالية للهجرة الدولية⁵⁴⁶. ويحللنا تحليل أثر الهجرة على مجتمعات المغادرة إلى منظورين اثنين، فمن ناحية يمكن اعتبار الهجرة كمحرك للتغيير الاجتماعي والمجالي، ومن ناحية أخرى، ينظر إلى الهجرة كعامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأصلي.

2-1-1 الهجرة الدولية وأبعادها الاجتماعية والمجالية على المجتمعات المرسله

من دون شك أن الهجرة الدولية لعبت دورا مهما في التغيرات الاجتماعية والمجالية التي تشهدها العديد من مناطق المغادرة سواء الريفية منها أو الحضرية، وكان للتحويلات المالية والعينية للمهاجرين الأثر البارز في ذلك، حيث أدت إلى تحسن كبير في الظروف المعيشية للأسر (إدخال معدات معينة للراحة، وتغيير إطار السكن، وما إلى ذلك)، مما تسبب في الوقت نفسه في سلسلة من التحويلات السوسيو-مجالية والسوسيو-اقتصادية. لذلك هدفت بعض الدراسات إلى الكشف عن طبيعة التحويلات العميقة على مستوى البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها مناطق الانطلاق، وحدود مساهمة الهجرة الدولية فيها. وذلك من خلال تحليل أسس الظاهرة الهجرية، وخصوصيات المهاجرين، والتطورات التاريخية للهجرة، واتجاهات التيارات الهجرية والعوامل المتحركة في ذلك، وطبيعة انعكاسات عائدات الهجرة الدولية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وحدود مساهمة الظاهرة في التحويلات السوسيو-مجالية التي عرفتها المناطق الأصلية للمهاجرين. (منير صالح)⁵⁴⁷، (الحسين بوظيلب)⁵⁴⁸ (حفيظ جدي)⁵⁴⁹، (عبد القادر التايري)⁵⁵⁰

⁵⁴⁶ Harrami Noureddine. (2010) : Un bilan de la recherche en sciences sociales sur les migrations transnationales au Maroc. Les évolutions de la recherche sur les migrations internationales au Maroc, Théories, Concepts, Méthodes et déficit contemporains, sous la direction de Alami Mchichi Houria, PP (185, 202), Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations-AMERM (Maroc), Actes du colloque international, Rabat, Maroc, P 186.

⁵⁴⁷ منير صالح. (1996): من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 362 ص.

⁵⁴⁸ الحسين بوظيلب. (2005): أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسامان وهوامشه. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 443 ص.

⁵⁴⁹ حفيظ جدي. (2014): انعكاسات الهجرة الدولية على التنمية المحلية: حالة مهاجري دائرة تاوانات بمنطقة أفينيون. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، مختبر الدراسات الجغرافية والتهيئة الكارطوغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 380 ص.

⁵⁵⁰ عبد القادر التايري. (2017): الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بمدينة جرسيف ومحيطها. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في الجغرافيا، دينامية الأوساط الجافة الإعداد والتنمية الجهوية، مركز الآداب والعلوم الإنسانية والفنون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 421 ص.

(المصطفى طوكي)⁵⁵¹. بالإضافة إلى التحولات الثقافية واللغوية التي كان لها كذلك دور في تغيير البنيات الاجتماعية التقليدية، سواء من حيث التنظيم المجالي أو على مستوى العلاقات الاجتماعية للعديد من المناطق الأصلية للمهاجرين (Mter Moulay Abdellah)⁵⁵²، (Bouammali Noureddine)⁵⁵³، (Ait Khandouch Mohamed)⁵⁵⁴، (De Haas Hein)⁵⁵⁵ وكذلك حول إمكانية تحول المجال الريفي نحو الحداثة والتقدم، وعلاقة القرابة بين الهجرة الدولية والتحول المجالي والاجتماعي (عبد الفتاح أبو العز)⁵⁵⁶، (عبد الهادي بنزاج)⁵⁵⁷.
فالهجرة الدولية إذن ومن دون شك كان لها الأثر الكبير في تغيير الملامح المجالية وأنماط العيش المجتمعية للعديد من مناطق الانطلاق.

2-1-2 الهجرة الدولية والتنمية في مناطق الطرد

إن العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية مسألة تطرحها بحوث الهجرة منذ السبعينات. ويرر الاهتمام بهذا الموضوع الأهمية التي أخذتها الهجرة الدولية من حيث الإمكانيات البشرية والمالية المتداولة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وقد تولى البحث العلمي هذا المجال وفتح سبلا للبحوث التي ساعدت على فهم ظاهرة الهجرة وإلهام صانعي القرار لاتخاذ التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الاستخدام الأمثل لمهارات وأموال المهاجرين. خاصة بعدما أصبحت التنمية في العقود الأخيرة مجالا تشارك فيه الجهات الفاعلة من غير الدولة، في القطاع الخاص أو المجتمع المدني. وهكذا فقد أثار ظهور المهاجرين كجهات فاعلة في مجال التنمية اهتمام العديد من الدراسات التي تناولت المسألة على مستويات مختلفة ومن زوايا متعددة. فقد حددت بعض الدراسات المشكلة انطلاقا من التغيير الذي يحدثه المهاجر والذي يمكن لمبادرته في مجال تنظيم المشاريع أن تولد ديناميات اقتصادية على المستوى المحلي. وركزت أخرى على تحليل الدور الذي يلعبه المهاجرون من بلد المقصد في تنمية مجتمعاتهم الأصلي. ويتم ذلك من خلال الإجراءات التي تتم في إطار الجمعيات المشكلة في الدولة المضيفة. وعموما

⁵⁵¹ المصطفى طوكي. (1996): الهجرة الدولية وآثارها على التنمية المحلية بمنطقة بني مسكين إقليم سطات. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 375 ص.

⁵⁵² Mter Moulay Abdellah. (1995): La population ksourienne du sud du Maroc et l'émigration internationale: le cas des vallées du Dadess et du Draa dans la province d'Ouarzazate. Thèse de doctorat en Géographie, U.F.R des Sciences Humains et des Arts, Université de Poitiers, France, 374p.

⁵⁵³ Bouammali Noureddine. (2006): Emigration Internationale de travail et Mutations socio-spatiales d'une ville frontalière: Cas D'Oujda (Maroc). Thèse de doctorat en Géographie, Ecole Doctorale Sciences de l'homme et de la société, Université François-Rabelais de Tours, France, 367p.

⁵⁵⁴ Ait Khandouch Mohamed. (2017): Les migrants, vecteurs de changement dans leur territoire d'origine: vallée de Todgha dans le sud-est marocain. Thèse de doctorat en Géographie humaine, École doctorale: Droit, Economie, Gestion, Environnement, Sociétés et Territoire, Université d'Angers, France, 335p.

⁵⁵⁵ De Haas Hein. (2003): Migration and Development in Southern Morocco: The Disparate Socio-Economic Impacts of Out-Migration on the Todgha Oasis Valley. Unpublished PhD Thesis, Radboud University Nijmegen, Pays-Bas, 430p.

⁵⁵⁶ عبد الفتاح أبو العز. (2003): تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادالا. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 378 ص.

⁵⁵⁷ عبد الهادي بنزاج. (2000): الهجرة الداخلية والدولية ودورها في التحولات الاجتماعية والمجالية بالجنوب الشرقي من المغرب. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، جغرافية الأرياف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-سائيس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 377ص.

يمكن أن نرصد الدراسات التي تناولت الهجرة الدولية في علاقتها بالتنمية بمناطق المغادرة من خلال أربع اشكاليات رئيسية هي تأثير الهجرة على المجال الريفي، تأثيرها على المجال الحضري، ثم اشكالية العودة وانعكاساتها التنموية على هذه المناطق، بالإضافة إلى فعالية المجتمع المدني المغربي في البلدان المضيفة.

1-2-1-2 تأثير الهجرة الدولية على المناطق الريفية

تتميز الأبحاث حول الهجرة الدولية في علاقتها بالوسط الريفي بالفرة؛ فمعظم هذه الإنتاجات العلمية ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق الريفية. وذلك لأن هذه المناطق عرفت انطلاق أولى الحركات الهجرية، وفيها أيضا سيبدأ قياس آثار الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق، فمن الطبيعي أن تكون أغلب الدراسات مرتبطة بهذا الوسط.

إن الاهتمام بظاهرة الهجرة الدولية وتأثيرها على المناطق الريفية ليس حديثا، ويمكن إرجاعه إلى الدراسات التي ركزت على التحولات التي أحدثتها الصدمة الاستعمارية في الريف المغربي. وحتى أوائل السبعينات، لم تكن الهجرة الدولية كظاهرة تؤثر على العالم الريفي تعالج بشكل مباشر. وتعاملت الدراسات في تخصصات الجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا مع هذه المسألة من منظور اقتلاع الريف واجتثاثه من حيويته نتيجة للهجرة. وبعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973 شهدت الهجرة الدولية مجموعة من التحولات، وقد كان للقيود التي فرضتها الدول الأوروبية على استقبال العمالة من البلدان المغربية ولوائح المساعدة على العودة ولم شمل الأسر، تأثير على بلدان منشأ المهاجرين. ومراعاة لهذه التحولات الاجتماعية المتعلقة بتحول ظاهرة الهجرة، لم تتناول مختلف فروع العلوم الاجتماعية جوانب أثر الهجرة الدولية على البيئة الريفية بنفس الأهمية. وتعتبر الدراسات الجغرافية من بين الدراسات الأكثر تناولا لتأثير الهجرة الدولية على المناطق الريفية، وذلك انطلاقا من تساؤلات وزوايا مشتركة، اتسمت في أغلب الأحيان بالتقارب والتداخل والتكامل. وهكذا فقد تطرقت بعض الدراسات لإشكالية الهجرة الدولية من حيث أسبابها، والمراحل الكبرى لتطورها، وأهميتها على الاقتصاد المحلي، وكذلك حجم التحولات وعلاقتها بتغيير وظيفة ونمط الحياة التقليدية، والمناطق التي تستفيد من عائدات الهجرة، والتحويلات التي يعرفها السكن القروي بفضل عائدات الهجرة الخارجية، وربط هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية (Lazaar M'hamed)⁵⁵⁸، (Naim Mohamed)⁵⁵⁹، (El Mrabet Boujemaa)⁵⁶⁰، (EL-Hamraoui) و (Abdelhamid)⁵⁶¹، (حسن أحبار)⁵⁶² بالإضافة إلى أهمية الهجرة المؤقتة للعمال نحو أوروبا، وكيفية حدوثها، والمعايير التي يتم وفقها اختيار المهاجرين داخل المجتمع المغربي، ومسألة التحويلات والوسائل التي يستعملها المهاجرون لهذا الغرض،

⁵⁵⁸ Lazaar M'hamed. (1989) : La migration internationale de travail et ses effets sur les campagnes du Rif : (Province d'Al-Hoceima - Maroc). Thèse de doctorat en Géographie humaine, Université de Poitiers, France, 571p.

⁵⁵⁹ Naim Mohamed. (1997) : La migration internationale de travail et les transformations socio-spatiales dans les oasis présahariennes du Maroc : le cas de la Vallée du Todrha. Thèse de doctorat en Géographie, UFR des lettres, arts et sciences humaines, Université de Nice, France, 505p.

⁵⁶⁰ El Mrabet Boujemaa. (1984) : Espace et société dans une petite montagne méditerranéenne (émigration et habitat dans le pays de Taounat). Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Montpellier 2, France, 236p.

⁵⁶¹ EL-Hamraoui Abdelhamid. (1984) : Le phénomène migratoire et son impact sur la société et l'espace dans le Rif-Nord. Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Toulouse 2, France, 394p.

⁵⁶² حسن أحبار. (1999): الهجرة الخارجية والتنمية "نموذج منطقة تنغير". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهرز، فاس، 240 ص.

وهجرة العمالة وربطها بالتنمية من منظور مناطق الإرسال (التأثيرات المتفاوتة التي يمكن أن تحدثها الهجرة في مختلف مجالات التنمية مثل التعليم والرفاه المادي والاجتماعي والثقافة والزراعة، القطاعات الاقتصادية الأخرى...)، (Bossard Raymond)⁵⁶³، (De Haas Hein)⁵⁶⁴، كما تساءلت أبحاث أخرى حول خصوصيات الهجرة في بعض مناطق المغادرة، من حيث تطور الأقطاب المختلفة التي تشكل الفضاء الهجروي، وكيفية عملها وتفاعلها مع بعضها البعض، وكيفية مساهمة المهاجرون في إنتاج تحولات مجالية واجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية وهوياتية، وإعادة فرضها في بلد المنشأ، وما يترتب عن ذلك من تطور للاقتصاد والمجتمع، مع إبراز دور الهجرة الدولية في الحد من هشاشة الوضع الاجتماعي ومدى وإمكانية مساهمة المهاجرين في إنجاح ورش التنمية ببلدهم الأصل (Arab Chadia)⁵⁶⁵، (خديجة عون)⁵⁶⁶، (امحمد لزعر)⁵⁶⁷.

وهكذا نخلص إلى أن معظم هذه الأبحاث التي تناولت الظاهرة الهجرية وتأثيرها على مناطق الانطلاق، ركزت على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للهجرة الدولية بالمجال الريفي.

2-1-2-2 تأثير الهجرة الدولية على المناطق الحضرية

بالرغم من أن المدينة لم تكن في البداية مجالاً لانطلاق الهجرة الخارجية بالدرجة التي كان عليها الوسط القروي، إلا أنها شكلت في كثير من الأحيان المكان المفضل لعودة المهاجرين، حيث تتحقق مشاريعهم الهجرية، وحيث تبرز مختلف آثار العائدات والاستثمارات النهائية أو المؤقتة للهجرة، سواء كانت من أصل ريفي أو حضري. وحتى أواخر الثمانينات، أبحاث قليلة هي التي تناولت الظاهرة الهجرية في علاقتها بالوسط الحضري. وقد عالجت هذه الدراسات الدور الذي يلعبه المهاجرون في إنتاج السكن والأنشطة الاقتصادية الحضرية التي يفضل هؤلاء استثمار أموالهم فيها، وكذلك دور الهجرة في التوسع الحضري، مع إبراز الدور الرئيسي للتحويلات النقدية على الاقتصاد الحضري

⁵⁶³ Bossard Raymond. (1978) : Mouvements migratoires dans le Rif Oriental: le travail en Europe, aspect contemporain majeur des migrations de la province de Nador. Thèse de doctorat de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Paul Valéry, Arts et lettres, Langue et sciences humaines, Montpellier, France, 213 p.

⁵⁶⁴ De Haas Hein. (2003) : Migration and Development in Southern Morocco : The Disparate Socio-Economic Impacts of Out-Migration on the Todgha Oasis Valley. Op. cté.

⁵⁶⁵ Arab Chadia. (2007) : La circulation migratoire des Ait Ayad : construction d'un espace migratoire entre le Maroc, la France, l'Espagne et l'Italie. Thèse de doctorat en Géographie, Ecole Doctorale en sciences humaines, économiques et Sociales – SHES (Poitiers), Université de Poitiers, France, 393p.

⁵⁶⁶ خديجة عون. (2014): التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بسهل طريفية في علاقتها بالهجرة الدولية. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، هيئة المناطق الهشة الوقاية وتدبير المخاطر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 337ص.

⁵⁶⁷ امحمد لزعر. (2004): هجرة الريفيين الحديثة إلى اسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة إقليم الحسيمة. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 465 ص.

وتطوير الأنشطة التجارية وظهور المراكز الحضرية (Charef Mohammed)⁵⁶⁸، (Daide Hassan)⁵⁶⁹، (محمد حمجيق)⁵⁷⁰. ومنذ عام 1990، وبعد مشروع البحوث الجماعية الذي بدأته الفرق المغربية الألمانية بشأن تجمع الناظور الكبرى في الريف الشرقي، انطلقت البحوث الفردية والجماعية على حد سواء لدراسة آثار الهجرة على مناطق الانطلاق خاصة المدينة، التي أصبحت أكثر تأثراً بهذه الظاهرة وتداعياتها. وهكذا فقد ركزت هذه الدراسات على تحليل العلاقة التي قد توجد بين الهجرة الدولية والنمو الحضري. وذلك من خلال التحويلات واستخداماتها، وأهمية المشاريع التنموية للمهاجرين وأثارها الاقتصادية والمجالية بالوسط الحضري، خاصة على مستوى تحريك السوق العقارية والقطاع الثالث. وأيضاً أهمية العائدات التي تحصل عليها أسر المهاجرين مما يساهم في تحريك الأنشطة الاقتصادية المحلية، مع انعكاسات ذلك على السلوك الاستهلاكي للأسر. (Errachid Zouana Khadija)⁵⁷¹، (Bouammali Noureddine)⁵⁷²، (محمد حمجيق)⁵⁷³. بالإضافة إلى خصوصيات المهاجرين والهجرة المنحدرة من الوسط الحضري، وطبيعة الآثار الاقتصادية والسوسيوثقافية، ومدى مساهمة المهاجرين في التنمية المحلية وطبيعة الاستثمارات التي يقومون بها لصالح هذه التنمية؛ وكذا دور الفاعلين المحليين في توجيه استثمارات المهاجرين، وطبيعة انعكاسات الهجرة على المنطقة خاصة من الناحية الاجتماعية (راجحة الفقية للنجري)⁵⁷⁴، (نفيسة بوشيبة)⁵⁷⁵، (عبد الرفيع الشنتوف)⁵⁷⁶. نخلص إذن إلى أن أغلب الدراسات التي تناولت الهجرة الدولية بالوسط الحضري، ركزت على العلاقة بين الهجرة والنمو الحضري ومختلف العوامل التي ينطوي عليها هذا النمو، والدور الاقتصادي الذي يلعبه المهاجرون من حيث السلوكيات واستراتيجيات الاستثمار.

3-2-1-2 هجرة العودة وانعكاساتها على مناطق المغادرة

⁵⁶⁸ Charef Mohammed. (1986) : L'émigration internationale et son rôle dans la production du logement au Maroc, (Approche sociale, économique et spatiale) thèse 3e Cycle de géographie, Université de Poitiers. 350p.

⁵⁶⁹ Daide Hassan. (1989) : La migration internationale de travail et son rôle dans l'urbanisation de deux petites villes du Sud-Ouest marocain : Tiznit et Ouled Teïma. Thèse de 3ème cycle en Géographie, Université de Poitiers, France, 338 p.

⁵⁷⁰ محمد حمجيق. (1996): الهجرة الدولية والتنمية الحضرية بالريف الأوسط. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 400 ص.

⁵⁷¹ Errachid Zouana Khadija. (1993) : L'émigration internationale de travail et ses implications spatiales dans la wilaya du Grand Casablanca : étude de cas, étude géographique et cartographique. Thèse de doctorat en Géographie, Université de Poitiers, France, 520p.

⁵⁷² Bouammali Noureddine. (2006) : Emigration Internationale de travail et Mutations socio-spatiales d'une ville frontalière : Cas D'Oujda (Maroc). Op. cté.

⁵⁷³ محمد حمجيق. (2002): الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، وحدة إعداد التراب وتدبير المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 558 ص.

⁵⁷⁴ راجحة الفقية للنجري. (2000): القصر الكبير: محطة لتقاطع الهجرات الداخلية والخارجية دراسة جغرافية لخصائص متراكبة يطرحها مجال واحد. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 265 ص.

⁵⁷⁵ نفيسة بوشيبة. (2000): دور الهجرات الدولية في الدينامية الحضرية لمدينة أصيلة. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 334 ص.

⁵⁷⁶ عبد الرفيع الشنتوف. (1998): الهجرة الدولية وأثرها على الوسط الحضري بالعرائش. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

تثير مسألة هجرة العودة التي بدأت تظهر في أواخر الثمانينات من القرن الماضي نقاشات واسعة بين مختلف الباحثين والمهتمين، نظرا لتأثيرها على بلدان الاستقبال والمنشأ على حد سواء، من حيث المشاريع الاستثمارية للمهاجرين المعنيين بهذه الهجرة، وتحويل العملات، والروابط مع البلد الأصلي...

وبالرغم من أن هذا النوع من الهجرة حضي باهتمام متزايد في الدراسات السوسولوجية، فإن الدراسات الجغرافية - ولو بشكل أقل - بدورها باشرت هذا الجانب من الهجرة الدولية، والذي لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى نظرا للانعكاسات التي يخلفها سواء على بلدان الاستقبال أو المنشأ. وهكذا فقد اتجهت بعض الأبحاث إلى التدقيق في معرفة خصائص ومميزات هجرة العودة النهائية، وآثارها على المهاجرين أنفسهم وعلى مناطق الانطلاق، والأسباب التي دفعتم للعودة (خاصة تلك المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، ونتائجها على المناطق الأصلية، من حيث التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي انعكاسات ذلك على تنمية هذه المناطق (Moulali Toufik) 577، (نبيل العياشي) 578. بالإضافة إلى إشكالية إدماج المهاجرين العائدين والصعوبات التي يواجهونها في بلدهم الأصلي، حيث ترى أبحاث أخرى على أنه بالرغم من الارتباط القوي للمهاجرين بمناطقهم الأصلية، إلا أن مسألة إعادة الإدماج تبدو صعبة في مناطق المنشأ (El Hariri Amina) 579.

4-2-1-2-4 منظمات المجتمع المدني بالمهجر وتأثيراتها التنموية على مناطق الانطلاق

من بين المواضيع كذلك التي أثارت انتباه الباحثين في الدراسات الجغرافية، تلك التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني بالدول المضيفة، ودورها في تأطير الجالية المغربية بالخارج وجعلها طرفا فاعلا في تنمية بلدهم الأصلي، حيث أصبحت حركة رابطات المهاجرين موضوع دراسة للأبحاث حول الهجرات الدولية نتيجة لتغير السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المضيفة من ناحية، وفي بلدان المنشأ من ناحية أخرى. ويأتي ذلك في أعقاب إعادة النظر في مشاكل الاندماج وعدم الاستقرار التي يواجهها المهاجرون في بلدان الإقامة، والأدوار التي يفترض أن يلعبها هؤلاء المهاجرون أنفسهم في تنمية بلدهم. ومن بين الأبحاث الجغرافية التي تطرقت لهذا الموضوع، نجد تلك التي تناولت إشكالية تاريخ الجمعيات المغربية بالخارج وتطورها، وتكيفها مع تدفقات الهجرة والمجتمع المضيف من جهة، وتوجهاتها نحو المناطق الأصلية من جهة أخرى، ودورها في تعبئة الجالية المغربية بالخارج من أجل تقوية الروابط مع المناطق الأصلية (Dumont Antoine) 580، وكذلك التأثيرات الاجتماعية والسياسية للمشاريع التنموية للمهاجرين على المنشأ، ودور مختلف أنواع الشبكات الاجتماعية والجمعوية التي تسمح للمهاجرين في المهجر بالتفكير في المساهمة في تنمية في مناطقهم الأصلية (Lacroix Thomas) 581.

⁵⁷⁷ Moulali Toufik. (1992): L'émigration internationale et le problème du retour à Casablanca. Thèse de doctorat en géographie, U.F.R. de géographie et d'Aménagement, Université des Sciences et technologies, Lille, France. 376p.

⁵⁷⁸ نبيل العياشي. (2018): عودة المهاجرين إلى المغرب تحت ضغط الأزمة العالمية 2008: التحديات، الرهانات والانعكاسات من خلال الحوضين الهجرويين لمدينتي خريبكة ومراكش. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

⁵⁷⁹ El Hariri Amina. (1994): Les Marocains dans les houillères du Nord Pas-De-Calais et leur relation avec le pays d'origine (fermeture des mines, retour et réinsertion au pays d'origine). Thèse de doctorat en Géographie humaine, Université de Poitiers, France, 550 p.

⁵⁸⁰ Dumont Antoine. (2007): La marocanité associative en France: militantisme et territorialité d'une appartenance exprimée à distance. Thèse de doctorat en Géographie, UFR de sciences humaines et arts, Université de Poitiers, France, 623p.

⁵⁸¹ Lacroix Thomas. (2003): Espace transnational et territoires: les réseaux marocains du développement. Thèse de doctorat en Géographie, Université de Poitiers, France, 455p.

2-2 إشكالية المهاجرين المغاربة في بلدان الاستقبال ومسألة الاندماج

إلى جانب التخصصات الأخرى تطرقت الدراسات الجغرافية كذلك - ولكن بكيفية أقل - لإشكالية المهاجرين المغاربة في بلدان الاستقبال، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأشكال وطرق اندماجهم في المجتمعات المضيفة. وقد تناولت هذه الدراسات حجم وبنية السكان المهاجرين المغاربة في المهجر خاصة في فرنسا، وتاريخ الهجرة المغربية وتطورها، وآثارها على المهاجرين والتجمع العائلي، والدور الاقتصادي الذي تلعبه الهجرة المغربية بالنسبة للبلد المضيف والبلد الأصل، وصعوبات الإقامة، وقدرة المغاربة في المهجر على الاندماج المجالي والتكيف مع الوسط السوسيوحضاري، ومدى ارتباطهم بنمط الحياة في بلد المنشأ (Lazrak Abderrahmane)⁵⁸²، (Aït Ouaziz R'kia)⁵⁸³، (Mezzour Laila)⁵⁸⁴، (Chaoui Chadadi (A))⁵⁸⁵، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي اهتمت بأوضاع النساء بالخارج، من حيث الممارسات المجالية للمرأة المغربية، وقدرتها على التعايش مع ثقافتين مختلفتين (ثقافة بلد المنشأ وثقافة البلد المضيف)، والتغيرات الحاصلة في علاقاتها مع أفراد الأسرة والمجتمع (El Hariri Saadia)⁵⁸⁶.

2-3 الهجرة شمال جنوب، إشكالية حديثة لم تنل حظها الكافي في الدراسات

تبقى الإشارة إلى بعض المواضيع التي تناولتها الدراسات الجغرافية بشكل محتشم جدا. يتعلق الأمر بموضوع الهجرة شمال-جنوب، حيث أصبح بعض الغربيين ينتقلون من الشمال نحو الجنوب في حركة تعكس اتجاه تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال. وقد تحول تنقلهم الذي بدأ في البداية كسياح إلى الاستقرار النهائي كمقيمين دائمين مفضلين إما الأحياء القديمة من المدن العتيقة أو الواحات والجيال، بل وفي بعض الأحيان للبحث عن فرص عمل. هذه المسألة في الحقيقة تعتبر تغييرا جديدا في وظيفة الهجرة المغربية، وهي بذلك تجعل المغرب أمام تساؤل كبير، هل المغرب بلد هجرة مغادرة أم هجرة وافدة (Emigration, Immigration)؟ وعلى الرغم من أهميتها الكمية، إلا أن الأبحاث ترددت لبعض الوقت للنظر في هؤلاء الأوروبيين، ليس كسياح مقيمين، ولكن كمهاجرين حقيقيين. وعموما فمن بين الأبحاث القليلة التي تناولت هذه الظاهرة مؤخرا نجد تلك التي عالجت ظاهرة استقرار الأجانب الذين يقومون بإنشاء وإدارة منشآت سياحية بمدينة ورزازات وضواحيها، وفهم الديناميات المرتبطة بذلك، وبالتالي فهم ومعالجة السياق الوطني والدولي الذي يخص هؤلاء السكان الجدد المستقرين في المنطقة، وإدراجهم كجزء في النقاشات الحالية حول مفاهيم تحليل هذه التدفقات الجديدة. وهل هم

⁵⁸² Lazrak Abderrahmane. (1983) : Les immigrés marocains et leur adaptation au milieu français. Thèse de doctorat de 3ème cycle en Géographie et aménagement, Université de Paris 1, France, 346p.

⁵⁸³ Aït Ouaziz R'kia. (1989) : Les commerçants Soussis dans l'agglomération Parisienne : insertion spatiale et relations avec leur pays d'origine (Maroc). Thèse de doctorat en Géographie et aménagement, Université de Poitiers, France, 314p.

⁵⁸⁴ Mezzour Laila. (1990) : L'immigration marocaine dans la région Rhône-Alpes : les effets du regroupement familial. Thèse de doctorat en Géographie, Université Jean Moulin, Lyon 3, France, 294p.

⁵⁸⁵ Chaoui Chadadi (A). (1976) : Les travailleurs marocains en France. Thèse pour le doctorat de 3e cycle en Géographie, université de Paris I, France.

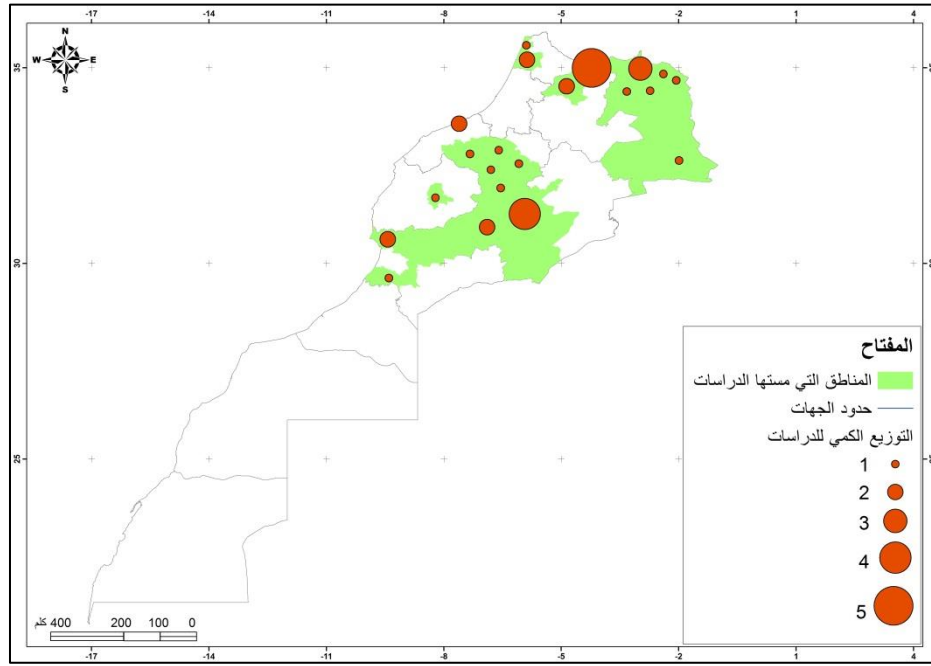
⁵⁸⁶ El Hariri Saadia. (2003) : Des femmes marocaines en migration : essai géographique. Espace vécu et circulation migratoire des immigrées marocaines. Le cas de Gennevilliers et Poitiers. Thèse de doctorat en géographie, université de poitiers, France, 352p.

سياح مقيمين؟ أو مهاجرين مستثمرين؟ وأخيرا تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهؤلاء الوافدين الجدد، ومدى مساهمتهم في تنمية المناطق التي يستثمرون بها (Oussoulous Nada)⁵⁸⁷.

3- توزيع غير متكافئ للدراسات الجغرافية بين مناطق وجهات المغرب

رغم الريادة التي عرفتها الدراسات الجغرافية من مختلف التخصصات العلمية في تناولها لظاهرة الهجرة الدولية المغربية، إلا أنها لم تكن كافية، ولم تغط مختلف التراب الوطني.

خريطة التوزيع الجغرافي للدراسات الجغرافية الأجنبية والمغربية على المستوى الوطني



المصدر: وثائق خزانة الجامعات المغربية التالية: سيدي محمد بن عبد الله فاس سايس، سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرز، عبد المالك

السعدي طنجة، عبد المالك السعدي تطوان، بن طفيل، بن مسيك، محمد الخامس أكادال/ إنجاز : ادريس اجنج

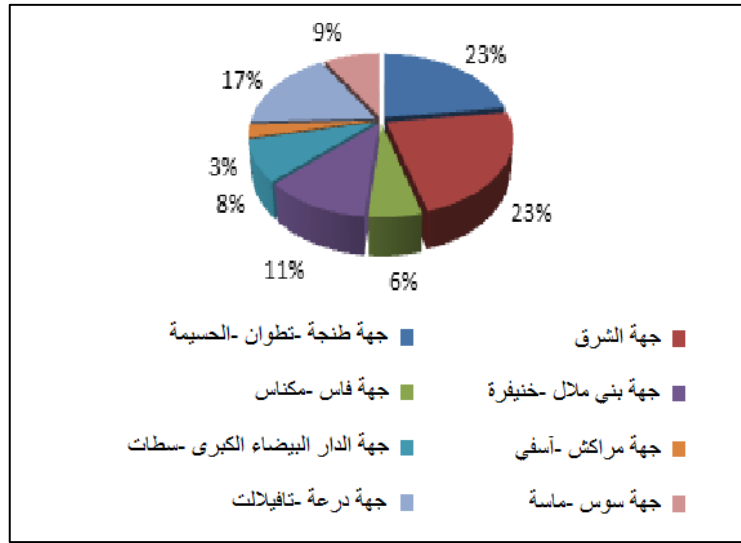
يتضح جليا من خلال الخريطة أن الدراسات الجغرافية ركزت بشكل كبير على المجالات التقليدية للهجرة خاصة في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى، والشمالية الشرقية (أصيلا، العرائش، الحسيمة، الناظور، بركان، وجدة، تاونات)، والمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية للمغرب (سوس، الواحات الجنوبية والجنوب الشرقي)، وبكيفية أقل في بعض المناطق الوسطى، والوسطى الغربية للبلاد (تادلة، أزيلال، الفقيه بنصالح، سطات، خريبكة والدار البيضاء).

كما ركزت هذه الدراسات على المجالات الريفية والهامشية بشكل أكبر، بينما كان تركيزها على المناطق الحضرية ضعيفا مقارنة بالمناطق الريفية.

كما يلاحظ عدم التكافؤ في توزيع هذه الدراسات على مستوى الجهات، حيث تركزت في بعض الجهات على عكس جهات أخرى كما يوضح المبيان التالي:

⁵⁸⁷ Oussoulous Nada. (2019) : L'émergence d'une destination de tourisme rural et rôle des résidents étrangers : le cas du pays d'Ouarzazate. Thèse de doctorat en Géographie et aménagement de l'espace, Gouvernance, risque, environnement, développement, École doctorale 60, Territoires, Temps, Sociétés et Développement, Université Paul Valéry (Montpellier 3), France, 381p.

مبيان توزيع الدراسات الجغرافية الأجنبية والمغربية على مستوى الجهات



المصدر: وثائق خزانة الجامعات المغربية التالية: سيدي محمد بن عبد الله فاس سايس، سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرارز، عبد المالك السعدي طنجة، عبد المالك السعدي تطوان، بن طفيل، بن مسيك، محمد الخامس أكدال

يظهر أن جهتي الشرق، وطنجة-تطوان-الحسيمة كانتا الأوفر حظا من حيث عدد الدراسات التي تناولت الظاهرة الهجرية بهما، تليهما جهة درعة تافيلالت، ثم جهات الدار البيضاء الكبرى سطات، بني ملال خنيفرة، وسوس ماسة بكيفية أقل، أما باقي الجهات فالدراسات بها ضعيفة جدا إلى منعدمة.

يبدو أن المناطق التي عرفت تيارات هجرية نحو الخارج متعددة، بالإضافة إلى تعدد وجهات المهاجرين المغاربة سواء نحو أوروبا أو خارجها. لكن الظاهرة مازالت في حاجة أكثر للدراسة والتحليل من طرف الباحثين على مستوى البنيات البحثية، حتى يتم فهم وتفسير مختلف جوانبها إن كان على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، المجالي، السياسي، الثقافي...

4- نتائج مهمة للدراسات السابقة يمكن أن تشكل أرضية صلبة لانطلاق أبحاث جديدة

يتضح أن كل الدراسات اهتمت بدراسة أسس وخصوصيات الظاهرة الهجرية، وانعكاساتها على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، ومدى مساهمة الظاهرة في عملية التنمية المحلية، وطبيعة الاستثمارات التي يقوم بها المهاجرون لصالح هذه التنمية. لذلك فمن حيث النتائج يتبين أن جل الدراسات التي تناولت الظاهرة الهجرية بالدراسة والتحليل اتفقت على أن انتشار ظاهرة الهجرة الدولية، هو نتيجة حتمية للأزمة المتمثلة في هشاشة البنيات الاقتصادية المحلية ومحدودية الأنشطة الانتاجية والتفاوتات المجالية واختلال التوازن بين التطور السكاني وتطور الامكانيات الاقتصادية، كما أن الظاهرة استهدفت كل الفئات الاجتماعية بكل تلاونها؛ وقد ساهمت في تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية لأسر المهاجرين. غير أنها في بعض المناطق تميزت بانتقائها للعنصر الذكوري، وخاصة الفئات العمرية الشابة.

كما توصلت الدراسات إلى أن مساهمة الهجرة الدولية في تنمية اقتصاد المناطق التي انطلقت منها ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، فأغلب استثمارات المهاجرين توجهت نحو الأنشطة الحضرية كالتجارة والخدمات والحرف، بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية الكبرى التي يمكن أن تعود بالنفع على المجال والمجتمع المحلي. بل وفي بعض المناطق أبانت عائدات الهجرة الدولية عن عجزها الكلي في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى أن الظاهرة الهجرية وبتوافق أغلب الدراسات أحدثت تحولات مجالية واجتماعية مهمة خاصة فيما يتعلق بالتمدد السريع وظهور المراكز الحضرية المحلية، كما ساهمت في تحريك مسلسل الهجرة مشجعة بذلك انتقال أسر

المهاجرين بالخارج من البوادي لتستقر بالوسط الحضري. وقد توصلت بعض الدراسات إلى الدور المهم الذي لعبته الهجرة الدولية على مستوى تراجع العادات والتقاليد لمناطق الانطلاق، خاصة فيما يتعلق بمسألة تحرر المرأة المهاجرة وتحقيقها للمساواة، والتي أصبحت تكتسب سلطة رمزية قوية مستمدة من سلطة المال، كما أصبحت تشارك إلى جانب الرجل في كل الأنشطة الاقتصادية.

كما أشارت دراسات أخرى لوضعية المهاجرين ببلدان الاستقبال وطبيعة التعامل معهم، حيث أكدت على أن أغلبهم يعانون من العديد من الصعوبات من قبيل العنصرية والتمييز ومشكل الاندماج، بالإضافة إلى العديد من التسريجات التي مست المهاجرين أو التقليل من فرص العمل في جميع القطاعات.

خاتمة

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة حول مشكلة الدراسة أنها ضعيفة على المستوى الكمي، ولم ترق إلى المستوى المطلوب على اعتبار أهمية الموضوع. وبالرغم من ذلك فقد شكلت نظرة واضحة عن ظاهرة الهجرة الدولية، من حيث الخصوصيات العامة للظاهرة ودوافعها وانعكاساتها على المجال والمجتمع، كما أن التفوق من حيث الاهتمام بالموضوع من طرف الدول الغربية يبدو واضحا من خلال عدد الأبحاث الأجنبية المنجزة، بالإضافة إلى التركيز الكبير لأغلب الدراسات على المجالات الريفية وأشكال تأثرها بالظاهرة على مختلف الأصعدة والمستويات.

لائحة المراجع

- امحمد لزعر. (2004): هجرة الريفيين الحديثة إلى اسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة إقليم الحسيمة. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 465 ص.
- حسن أحبار. (1999): الهجرة الخارجية والتنمية "نموذج منطقة تنغير". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ظهر المهرز، فاس، 240 ص.
- الحسين بوظيلب. (2005): أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو-مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسامان وهوامشه. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 443 ص.
- حفيظ جدي. (2014): انعكاسات الهجرة الدولية على التنمية المحلية: حالة مهاجري دائرة تاونات بمنطقة أفينيون. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، مختبر الدراسات الجغرافية والتهيئة الكارطوغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 380 ص.
- خديجة عون. (2014): التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بسهل طريفية في علاقتها بالهجرة الدولية. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، تهيئة المناطق الهشة الوقاية وتديير المخاطر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 337 ص.
- راجحة الفقيه اللنجري. (2000): القصر الكبير: محطة لتقاطع الهجرات الداخلية والخارجية دراسة جغرافية لخصائص متراكبة يطرحها مجال واحد. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 265 ص.
- رحيم يونس كرو العزاوي. (2008): "مقدمة في منهج البحث العلمي". سلسلة المنهل في العلوم التربوية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان.
- عبد الرفيع الشتوف. (1998): الهجرة الدولية وأثرها على الوسط الحضري بالعرائش. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- عبد الفتاح أبو العز. (2003): تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادلا. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 378 ص.
- عبد القادر التايري. (2017): الهجرة الدولية والدينامية السوسيوإقليمية بمدينة جرسيف ومحيطها. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية في الجغرافيا، دينامية الأوساط الجافة والإعداد والتنمية الجهوية، مركز الآداب والعلوم الإنسانية والفنون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 421 ص.
- عبد الله بن زايد الشعشاعي/ مفلح بن دخيل الأكلبي. (2011): "دور العوامل البشرية في البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية". الجامعة، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد التاسع، الرباط، المملكة المغربية.
- عبد الهادي بنزاج. (2000): الهجرة الداخلية والدولية ودورها في التحولات الاجتماعية والمجالية بالجنوب الشرقي من المغرب. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، جغرافية الأرياف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس- سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 377 ص.
- محمد حمجيق. (1996): الهجرة الدولية والتنمية الحضرية بالريف الأوسط. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 400 ص.
- محمد حمجيق. (2002): الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسط. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، وحدة إعداد التراب وتديبير المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 558 ص.
- المصطفى طوكي. (1996): الهجرة الدولية وآثارها على التنمية المحلية بمنطقة بني مسكين إقليم سطات. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 375 ص.
- منذر عبد الحميد الضامن. (2007): "أساسيات البحث العلمي". الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان.
- منير صالح. (1996): من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 362 ص.
- نبيل العياشي. (2018): عودة المهاجرين إلى المغرب تحت ضغط الأزمة العالمية 2008: التحديات، الرهانات والانعكاسات من خلال الحوضين الهجرويين لمدينتي خريبكة ومراكش. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- نفيسة بوشيبية. (2000): دور الهجرات الدولية في الدينامية الحضرية لمدينة أصيلة. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 334 ص.
- وهيب بيوشة. (2018/2017): أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان: "تحديد متطلبات التوجيه الرياضي القاعدي للموهوبين من الناشئين ووفق برنامج معلوماتي في رياضة كرة القدم". معهد التربية البدنية والرياضة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- Ait Khandouch Mohamed. (2017) : Les migrants, vecteurs de changement dans leur territoire d'origine : vallée de Todgha dans le sud-est marocain. Thèse de doctorat en Géographie humaine, École doctorale : Droit, Economie, Gestion, Environnement, Sociétés et Territoire, Université d'Angers, France, 335p.
- Ait Ouaziz R'kia. (1989) : Les commerçants Soussis dans l'agglomération Parisienne : insertion spatiale et relations avec leur pays d'origine (Maroc). Thèse de doctorat en Géographie et aménagement, Université de Poitiers, France, 314p.
- Arab Chadia. (2007) : La circulation migratoire des Ait Ayad : construction d'un espace migratoire entre le Maroc, la France, l'Espagne et l'Italie. Thèse de doctorat en Géographie, Ecole Doctorale en sciences humaines, économiques et Sociales – SHES (Poitiers), Université de Poitiers, France, 393p.

- ❑ Berriane Mohamed. (2018) : "Tendances récentes de la recherche sur les migrations marocaines (2010 et 2017)". Marocains de l'extérieur – 2017, sous la direction de Berriane Mohamed, PP (31, 70), Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Étranger, Rabat, Maroc.
- ❑ Bossard Raymond. (1978) : Mouvements migratoires dans le Rif Oriental : le travail en Europe, aspect contemporain majeur des migrations de la province de Nador. Thèse de doctorat de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Paul Valéry, Arts et lettres, Langue et sciences humaines, Montpellier, France, 213 p.
- ❑ Bouammali Noureddine. (2006) : Emigration Internationale de travail et Mutations socio-spatiales d'une ville frontaliers : Cas D'Oujda (Maroc). Thèse de doctorat en Géographie, Ecole Doctorale Sciences de l'homme et de la société, Université François-Rabelais de Tours, France, 367p.
- ❑ Chaoui Chadadi (A). (1976) : Les travailleurs marocains en France. Thèse pour le doctorat de 3^e cycle en Géographie, université de Paris I, France.
- ❑ Charef Mohammed. (1986). L'émigration internationale et son rôle dans la production du logement au Maroc, (Approche sociale, économique et spatiale) thèse 3^e Cycle de géographie, Université de Poitiers. 350p.
- ❑ Daide Hassan. (1989) : La migration internationale de travail et son rôle dans l'urbanisation de deux petites villes du Sud-Ouest marocain : Tiznit et Ouled Teïma. Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université de Poitiers, France, 338 p.
- ❑ De Haas Hein. (2003) : Migration and Development in Southern Morocco : The Disparate Socio-Economic Impacts of Out-Migration on the Todgha Oasis Valley. Unpublished PhD Thesis, Radboud University Nijmegen, Pays-Bas, 430p.
- ❑ Dumont Antoine. (2007) : La marocanité associative en France : militantisme et territorialité d'une appartenance exprimée à distance. Thèse de doctorat en Géographie, UFR de sciences humaines et arts, Université de Poitiers, France, 623p.
- ❑ El Hariri Amina. (1994) : Les Marocains dans les houillères du Nord Pas-De-Calais et leur relation avec le pays d'origine (fermeture des mines, retour et réinsertion au pays d'origine). Thèse de doctorat en Géographie humaine, Université de Poitiers, France, 550 p.
- ❑ El Hariri Saadia. (2003) : Des femmes marocaines en migration : essai géographique. Espace vécu et circulation migratoire des immigrées marocaines. Le cas de Gennevilliers et Poitiers. Thèse de doctorat en géographie, université de poitiers, France, 352p.
- ❑ El Mrabet Boujemaa. (1984) : Espace et société dans une petite montagne méditerranéenne (émigration et habitat dans le pays de Taounat). Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Montpellier 2, France, 236p.
- ❑ EL-Hamraoui Abdelhamid. (1984) : Le phénomène migratoire et son impact sur la société et l'espace dans le Rif-Nord. Thèse de 3^{ème} cycle en Géographie, Université Toulouse 2, France, 394p.
- ❑ Errachid Zouana Khadija. (1993) : L'émigration internationale de travail et ses implications spatiales dans la wilaya du Grand Casablanca : étude de cas, étude géographique et cartographique. Thèse de doctorat en Géographie, Université de Poitiers, France, 520p.
- ❑ Harrami Noureddine. (2010) "Un bilan de la recherche en sciences sociales sur les migrations transnationales au Maroc". Les évolutions de la recherche sur les migrations internationales au Maroc, Théories, Concepts, Méthodes

et déficit contemporains, sous la direction de Alami Mchichi Houria, PP (185, 202), Association marocaine d'études et de recherches sur les migrations-AMERM (Maroc), Actes du colloque international, Rabat, Maroc.

- ❑ Lacroix Thomas. (2003) : Espace transnational et territoires : les réseaux marocains du développement. Thèse de doctorat en Géographie, Université de Poitiers, France, 455p.
- ❑ Lazaar M'hamed. (1989) : La migration internationale de travail et ses effets sur les campagnes du Rif : (Province d'Al-Hoceima - Maroc). Thèse de doctorat en Géographie humaine, Université de Poitiers, France, 571p.
- ❑ Lazrak Abderrahmane. (1983) : Les immigrés marocains et leur adaptation au milieu français. Thèse de doctorat de 3ème cycle en Géographie et aménagement, Université de Paris 1, France, 346p.
- ❑ Mezzour Laila. (1990) : L'immigration marocaine dans la région Rhône-Alpes : les effets du regroupement familial. Thèse de doctorat en Géographie, Université Jean Moulin, Lyon 3, France, 294p.
- ❑ Moulali Toufik. (1992) : L'émigration internationale et le problème du retour à Casablanca. Thèse de doctorat en géographie, U.F.R. de géographie et d'Aménagement, Université des Sciences et technologies, Lille, France. 376p.
- ❑ Mter Moulay Abdellah. (1995) : La population ksourienne du sud du Maroc et l'émigration internationale : le cas des vallées du Dadess et du Draa dans la province d'Ouarzazate. Thèse de doctorat en Géographie, U.F.R des Sciences Humains et des Arts, Université de Poitiers, France, 374p.
- ❑ Naim Mohamed. (1997) : La migration internationale de travail et les transformations socio-spatiales dans les oasis présahariennes du Maroc : le cas de la Vallée du Todrha. Thèse de doctorat en Géographie, UFR des lettres, arts et sciences humaines, Université de Nice, France, 505p.
- ❑ Oussoulous Nada. (2019) : L'émergence d'une destination de tourisme rural et rôle des résidents étrangers : le cas du pays d'Ouarzazate. Thèse de doctorat en Géographie et aménagement de l'espace, Gouvernance, risque, environnement, développement, École doctorale 60, Territoires, Temps, Sociétés et Développement, Université Paul Valéry (Montpellier 3), France, 381p.

الحدود في شمال المغرب ومحاولات العبور القاتل للضفة الأخرى

الزهرة الخمليشي، أستاذة باحثة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

khamlichizahra@yahoo.fr

ملخص

سعت هذه الورقة التي اتخذت من "الحدود في شمال المغرب ومحاولات العبور القاتل للضفة الأخرى" موضوعاً لها، إلى تشخيص الأوضاع التي يوجد عليها المهاجرون والمهاجرات من جنوب الصحراء في شمال المغرب، وخصوصاً في المثلث: طنجة-تطوان-الفيندق، حيث أضحت الشمال نقطة التقاء كل المهاجرين الأملين في فرصة العبور إلى الضفة الأخرى. وتكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم المشاكل الناشئة عن الهجرة وإدارة الحدود نتيجة نقل أوروبا للحدود إلى شمال إفريقيا، حيث أمكننا معاينة واقع الفقر والهشاشة التي يعاني منها المهاجرون/ات، والتي فرضت واقعا جديدا تمثل في انتشار عدة ظواهر، تقترب أساسا بالمهاجرين/ات مثل التسول والعنصرية والعنف وغيرها. وجهتنا في هذا العمل عدة أسئلة منها: أسباب هذه الهجرة، وتداعياتها على المهاجرين والمهاجرات، وطبيعة علاقاتهم/ن مع السكان المحليين. ثم دور المجتمع المدني وبعض مؤسسات الدولة في مساعدة هذه الفئة على الاندماج في المجتمع. وتم الاعتماد على المنهج الكيفي وخاصة تقنيتي المقابلة والملاحظة المباشرة. وتكونت عينة البحث من ثلاثين مهاجرا ومهاجرة حرصنا أن تكون متساوية من حيث الجنس. تبين من النتائج المتوصل إليها أن: هذه الفئة الاجتماعية أرغمت على مغادرة أوطانها إما؛ أملا في حياة أفضل بالضفة الأخرى أو هربا من الفقر وويلات الحروب وانعدام الأمن. وعانت في طريقها إلى المغرب من إشكال مختلفة من العنف وخاصة النساء. كما أن ظروف وجودها في المدن الشمالية في انتظار العبور لإسبانيا جد قاسية، مما يدفعها للمغامرة بحياتها في محاولة لتحقيق حلمها ووضع حد لمعاناتها.

الكلمات الدالة: الحدود. شمال المغرب. العبور. الضفة الأخرى

Abstract

This paper, which has taken 'the borders in northern Morocco and the fatal crossing attempts to the other bank' as its topic, has sought to diagnose the conditions of immigrants from sub-Saharan Africa in northern Morocco, especially in the triangle: Tangier-Tetouan-Fnideq. The north has become the meeting point for all immigrants dreaming of the opportunity to cross to the other bank.

The importance of this study lies in seeking to understand the problems arising from immigration and border management as a result of Europe's transfer of borders to North Africa. Thanks to this study, we have been able to see and examine the reality of poverty and vulnerability which migrants suffer from and which have led to the spread of several phenomena, associated mainly with immigrants, such as mendicity, racism, violence and others.

Several questions guided us to carry out this work including: the causes of this immigration, its repercussions on immigrants, the nature of immigrants' relationship with the local population, and the role of civil society and some state institutions in helping this group to integrate into society.

The work has been realised by relying on the qualitative approach, especially the techniques of interview and direct observation. The research sample consisted of thirty immigrants whom we intentionally made equal in terms of gender. The findings we have reached show that this social group was forced to leave their

home countries either for the hope of getting a better life on the other bank or to escape poverty, the ravages of wars and insecurity.

On their way to Morocco, these immigrants, especially women, suffered from various forms of violence. The conditions for their presence in the northern cities awaiting crossing to Spain are harsh, prompting them to risk their lives in an attempt to fulfill their dream and put an end to their suffering.

Key words: the border - northern Morocco - crossing the other bank

مقدمة

يتميز القرن الواحد والعشرون بتفاقم ظاهرة الهجرة بجل أنواعها الداخلية والعابرة للحدود الدولية، هذه الظاهرة التي لا تعد وليدة هذا القرن بل تعود لعصور غابرة في التاريخ كما يتبين من قول أنطوني غدنز: "ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. و أصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم. وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين مليون شخص يشملون نحو عشرين مليوناً من اللاجئين. ويُعتقد أن هذه الأعداد ستزيد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يُطلقون على أيامنا هذه "عصر الهجرة"⁵⁸⁸.

ترتفع نسبة الطرد خاصة من البلدان التي لا زالت تعاني من الفقر والتخلف نتيجة استنزاف خيراتها لسنين طويلة عانت فيها من الاستعمار المباشر، ولا زالت تعاني حالياً من التبعية التي أثقلت كاهلها بالديون الضخمة. وتفيد المقاولات العابرة للحدود فيما كل محاولات انعقادها وتحررها، مما يؤثر سلباً على شروط العيش فيها، ويدفع بأعداد غفيرة إلى البحث عن حياة أفضل بعيداً عنها.

فتوزيع الثروات غير المتساوي بين بلدان الجنوب والشمال جعل الهجرة ذات اتجاه واحد من الجنوب في اتجاه الشمال. هروباً من الفقر والبطالة والحروب والقمع، وبحثاً عن السلم والرفاه. إلا أن طبيعة العلاقات بين هذه الدول في عهد النيولبيرالية أثرت على الحركات الهجرية التي أصبحت مقيدة، بعدما لجأت دول الشمال إلى حماية حدودها متخفية عن طابعها الانفتاحي، فلجأت إلى سن القوانين وغيرها من الإجراءات التنظيمية للتحكم في المهاجرين.

في إطار الوضع الجديد أضحي المغرب بفعل موقعه الذي لا يفصله عن أوروبا إلا أربعة عشر كيلومتراً، المكان الاستراتيجي للمهاجرين ولشبكات التهريب السري سواء للوافدين عليه من دول جنوب الصحراء أو من دول أخرى.

بعدما منعت الدول الأوروبية الهجرة إليها وقيدتها بشروط تعجيزية، وشددت المراقبة على الحدود. أضحي المغرب بلد العبور والاستقبال في الآن ذاته للعديد من المهاجرين، وتم إبرام عدة اتفاقيات دولية معه بهدف التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية وتفكيك شبكات المهربين. للقدرة على مواجهة هذه الحركات العابرة للحدود، التي لا يتأتى لدولة واحدة أن تتحكم فيها، لتوزعها بين أقطار عدة .

في الوقت الذي تُفتح فيه الحدود أمام البضائع باسم "التبادل الحر" لتمر بحرية تامة، وغيرها من المنتوجات الثقافية المؤثرة على أنماط الحياة والتصورات والثقافات المحلية بشكل عام، يتم منع وتقييد حد الخنق حرية تنقلات الناس بمبرر "الأمن"، "ولا تقصر جهداً في وضع جل العراقيل أمام هذا التحرك؛ من قوانين وشروط تعجيزية وحواجز وجدران أمنية، مجهزة بجل التقنيات الحديثة والابتكارات المتطورة في التكنولوجيا لصد أشكال التحركات في اتجاه دول الشمال الغنية،

⁵⁸⁸. غدنز، أنطوني. (2005)، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص. 331.

لأبناء هذه الشعوب الجائعة والباحثة عن فرصة للنجاة وعن أمل في عيش كريم في الضفة الأخرى، وإفشال عمليات اقتحامهم حتى لا تتضرر مصالحها بقدمهم إليها.
بينما يتم إغراق أسواق الجنوب بسلعها حتى تلك الفاقدة للصالحية أحيانا ونفاياتها، سواء بشكل شرعي أو غير شرعي، الأمر الذي يمس في العمق حقوق ومصالح هذه الشعوب وقدرتهم على الاستقرار في هذه البلدان.⁵⁸⁹

1. موضوع البحث وأهميته وأهدافه ومشكلته وفرضياته

إن ارتفاع نسبة الهجرة الوافدة على المغرب والمتمركزة في شماله بالخصوص، دفعنا إلى اختيارها كموضوع بحث حاولنا فيه تشخيص ظروف المهاجرين والمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء في شمال المغرب، وخصوصا في المثلث: طنجة - تطوان- الفنيدق، وتأثيرها على اندماجهم في المجتمع المغربي، وتداعياتها من جهة أخرى على إكراههم إلى خوض غمار العبور إلى الضفة الأخرى في تحد لكل المخاطر.

أ. أهمية موضوع البحث وأهدافه

تكمن أهمية موضوع البحث "الحدود في شمال المغرب ومحاولات العبور القاتل للضفة الأخرى"، في محاولة فهم المشاكل الناشئة عن الهجرة وإدارة الحدود والاندماج، نتيجة نقل أوربا للحدود إلى شمال إفريقيا. وما نتج عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتعرض هذه الفئة لمخاطر شتى وخاصة النساء.

والكشف من جهة أخرى عن الحقائق التي تترتب عن السياسات الأوروبية، التي يتم اتخاذها من جانب أحادي، وانعكاساتها على أنواع التغييرات التي بدأت تحدث في طبيعة الهجرة الوافدة على المغرب، والتي تحولت من مؤقتة إلى دائمة أو شبه دائمة، فأضحت بهذا تطرح مشكلا كبيرا وتحديات أمنية و سوسيو- ثقافية... لم تكن مطروحة حينما كان المغرب مجرد محطة عبور، مما فرض عليه تغيير سياسته في مجال الهجرة.

أهمية البحث تتجلى كذلك في توظيفه لمقاربة النوع الاجتماعي، نظرا للعدد المهم من المهاجرات في شمال المغرب اللاتي توجد بينهن نسبة مهمة من أمهات لأطفال قاصرين. الوضع الذي يطرح مشكلة إدماجهم/ن في المجتمع من خلال الحصول على وثائق الهوية وغيرها من الشروط الأساسية التي تخول هذا الاندماج والإدماج.

وهدفنا من دراسة هذا الموضوع، الكشف عن هذه الظاهرة التي أضحت تتسع بقوة في المجتمع المغربي، وتفرز ظواهر أخرى عويصة تنتهك حقوق الإنسان وحقوق النساء أساسا.

نسعى من خلال هذا العمل أيضا إلى زيادة الوعي العام بقضايا هذه الشريحة من المهاجرين والمهاجرات، الذين واللواتي يجعلهم/ن وضعهم/ن الهش يفتقدن للأمن ويجابهن مختلف الصعاب، منها ركوب البحر كمخرج لهم/ن من دوامة اليأس الذي يعيشن وتعشن فيه.

ب. مشكلة البحث وفرضياته

ارتكز هذا البحث على الأسئلة الآتية: ما هي العوامل الطاردة من بلدان جنوب الصحراء؟ ما هي الظروف التي يقيمون ويقمن فيها في المغرب؟ ثم ما طبيعة علاقاتهم/ن مع السكان المحليين؟ كيف يواجهون/ن الاكراهات التي يتعرضون/ن لها؟ ما دور المجتمع المدني وبعض مؤسسات الدولة في مساعدة هذه الفئة على الاندماج في المجتمع المغربي؟ كيف تؤثر هذه ظروف على مسار مشروعهم/ن الهجروي؟

وَجَهَّتْنَا في هذا البحث الفرضيات التالية:

. النزاعات المسلحة والفقر والحاجة، من العوامل الأساسية الطاردة لعدد مهم من سكان بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.
- تشديد المراقبة على الحدود المغربية الإسبانية يطيل أمد مكوث المهاجرين والمهاجرات في المغرب في ظروف قاسية.

⁵⁸⁹. الخمليشي الزهرة، الحدود في شمال المغرب: آمال وآلام النساء الحوامل، مطبعة السليكي اخوين، طنجة، 2017، ص: 18.

تعيق اللغة والاختلاف الثقافي والشك والحيطة من الآخر التواصل الجيد بين المهاجرين والمهاجرات والسكان المحلية. — يقلص تدخل بعض جمعيات المجتمع المدني وبعض مؤسسات الدولة من عزلة المهاجرين والمهاجرات ويشرعن وجودهم/ن فوق الأراضي المغربية، لكنه لا يفلح في إدماجهم/ن في المجتمع، ولا يلغي تفكيرهم/ن في مواصلة الهجرة نحو أوروبا.

1. تعريف مفهوم الحدود ودورها في إعاقة العبور إلى الضفة الأخرى

الحد في اللغة حسب ابن منظور هو الحاجز بين شيئين وكل شيء⁵⁹⁰. وفي اللغة العربية تعدد وتختلف المصطلحات الدالة على الحد، فمن مصطلح الحد كفاصل limite مع ما يتعلق بذلك الفاصل من أساليب الرقابة، إلى الحد الذي يعبر عما هو مُدَبَّب Pointu. كما يدل كذلك على المنع، والحاجز بين الشئيين حتى لا يختلط أحدهما بالآخر. وفي السياق التشريعي يدل الحد على عقوبة مقدرة شرعاً⁵⁹¹.

يقصد بالحد كذلك العوارض الطبيعية التي تشكّل فاصلاً بين دولتين وخطاً منيعاً بين طرفين مستعدين للدفاع عنه، وهنا يبدو الخلط بين ما هو انقطاع طبيعي وبين الوظيفة السياسية للحد.⁵⁹²

والحد هو "ورث شرعي للتخم الذي كان يفصل بين الكيانات السياسية القديمة (الامبراطوريات) والتخم لغة منتهى كل قرية أو ارض، يقال فلان على تخم من الأرض، والجمع تخوم.⁵⁹³ والتخوم تفيد معنى التجاور في حين تفيد الحدود معنى النهاية".⁵⁹⁴ كما أن التخوم في نظر البعض هي أجزاء من سطح الأرض في حين تم وضع الحدود بواسطة الإنسان.⁵⁹⁵ لتدل على "نهاية دولة وبداية دولة أخرى. قد تكون شريطاً من الأسلاك الشائكة أو الكهربائية أو جداراً إسمنتياً أو خندقاً عميقاً، وقد تكون نهراً. تتخلل الحدود أبراج مراقبة، أو دشم عسكرية مزودة بالأسلح، وهذا يرتبط بنوعية العلاقات بين الدول المعنية".⁵⁹⁶

رغم أن الحدود في كثير من الحالات تكون حدوداً طبيعية، إلا أنها غالباً ما تكون نتيجة اتفاقات ومشاريع سياسية، ومن هذه الزاوية يكون "رسم الحد فعلاً جيوسياسياً بامتياز إذ يتعلق الأمر بتدوين السياسي في الحيز المكاني".⁵⁹⁷ ولذلك نجد أن "معظم الحدود في الإقليم هي حدود هندسية رسمت بطريقة الرسم بين نقطتين واضحتين بخط مستقيم وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة"⁵⁹⁸.

⁵⁹⁰ ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، مطبعة بولاق، مصر، 1300هـ، ص 115

⁵⁹¹ سامية اللجي، الحدود: مفهوم معقد وملتبس

<https://gric-international.org/2009/publications-du-gric/gric-de-tunis> consulté le 15-7-2018

[592. Patrick Picouet : quelle frontière pour l'Europe, www.café-geo.net/article](http://www.café-geo.net/article)

ذكرته سامية اللجي في نفس المرجع السابق

⁵⁹³ .إسماعيل بن حماد الجوهري، صحاح ج.5، دار العلم للملايين ص 1877

⁵⁹⁴ .سعيد احمد إبراهيم، نفس المرجع السابق ص: 673.

⁵⁹⁵ .محمود توفيق محمود، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. العربية. مجلة السياسة الدولية ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام

يناير 1993، ص: 167، ذكره سعيد احمد إبراهيم، نفس المرجع السابق ص: 674

⁵⁹⁶ .سعيد احمد إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص: 673.674.

⁵⁹⁷ M. Foucher ., Frontières à retracer : un point de vue de géopoliticien., frontières et limites, acte de séminaire, Centre Georges Pompidou, Paris 1991. p6

ذكرته سامية اللجي في نفس المرجع السابق.

⁵⁹⁸ .سعيد احمد إبراهيم، الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي، (تاريخياً وحضارياً) مجلة جامعة دمشق، العدد 1 و2 سنة 2014، ص: 670.669.

وترمز الحدود لعلاقات القوة القائمة والسيادة كما ترمز للهوية والانتماء المجالي/الإقليمي للأشخاص وحتى الانثي، هذا الانتماء الذي يتحول بدوره إلى حد فاصل بين الأشخاص يرسم الخطوط الفاصلة بينهم، ويمنع الاتصال والانسجام والاندماج.

والحدود في شمال المغرب مع إسبانيا، تشكلت اثر سقوط مدينة مليلية في يد الحكم الاسباني سنة 1497 وسبتة⁵⁹⁹ في يد الاستعمار البرتغالي سنة 1415. هذه الأخيرة التي كانت قاعدة " الغزو الإسلامي بقيادة طارق بن زياد لإسبانيا، الحدث⁶⁰⁰ الذي دفع البرتغال إلى احتلالها بهدف القضاء "على نفوذ المسلمين في المنطقة، ثم أصبحت المدينة اسبانية عندما تولى الملك الإسباني، فيليب الثاني، عرش البرتغال عام 1580. وبعد اعتراف إسبانيا باستقلال البرتغال، تنازلت الأخيرة بمقتضى معاهدة لشبونة عام 1668 عن سبتة لإسبانيا.⁶⁰¹

ومن ثم رسمت حدودا مانعة بين هذه المدينة السلبية وكذا مليلية وباقي ربوع الوطن، وتحولتا إلى مستعمرتين اسبانيتين، ولم تتغير وضعيتهما حتى بعد استقلال المغرب سنة 1956 بل بقيتا كجبهة فاصلة ما بين الشمال والجنوب معززة بأسوار وحواجز جمركية تشدد الرقابة في هذه النقطة الفاصلة التي تعتبر حدودا للاتحاد الأوروبي بحكم سيطرة اسبانيا عليهما. وتعمل هذه الأخيرة على تعزيز هذا الفصل أكثر وتحصين هذه التخوم ما أمكن لمنع العبور عبرها إلى الشمال. وفي سنة 1995 أصبحت سبتة إقليما يتمتع بالحكم الذاتي.

الموقع الجغرافي والوضع السياسي جعل من مدينة سبتة ومليلية لا تمثلان فقط "الحدود بين بلدين (المغرب واسبانيا) بل بين عالمين متفاوتين في الغنى والتنمية والتطور، الذي يخلق الاختلاف في مستوى الحياة الذي يرتفع في الشمال وينخفض في الجنوب، الأمر الذي يغري بالعبور للضفة الأخرى أملا في تحسين شروط العيش.

عملت هذه الأشكال من اللامساواة بين عالمين وبين الدولتين الاسبانية والمغربية من هذين المدينتين منطقة عبور بامتياز؛ عبور السلع والناس من الجانبين، العبور القانوني وغير القانوني في الغالب نتيجة التنمية غير المتوازنة، مما جعل هذا الخط الحدودي الخط الفاصل كذلك بين الأمل والألم بين الغنى والفقر بين الشرعي وغير الشرعي.⁶⁰² وشجع على الهجرة وخاصة الوافدة من إفريقيا ومن الصحراء الجنوبية بالأساس في محاولة للعبور من سبتة ومليلية المحتلتين إلى إسبانيا، هذه الهجرات التي قدرت في أواخر 1990 بحوالي 50.000 مهاجر غير شرعي الذين تمكنوا من الدخول⁶⁰³ من هذين الثغرين.

⁵⁹⁹. "تقع مدينة سبتة على الساحل المغربي عند مدخل البحر المتوسط على مضيق جبل طارق، وتبلغ مساحتها 20 كيلومترا مربعا، وتعدادها حاليا 77 ألف نسمة. ونظرا لموقعها الاستراتيجي المتميز، سيطر عليها الرومان في عام 42 بعد الميلاد، وبعد ذلك بنحو 400 عام طردت قبائل الفاندال الرومان من المدينة. ولاحقا، سيطر عليها البيزنطيون، ثم القوط القادمين من أسبانيا. "سبتة ومليلية: آخر جيبيين "أوروبيين" في شمال أفريقيا، نفس المرجع

. <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39059107>

⁶⁰⁰. وحسب رواية المؤرخين أن الهدف من استعمار سبتة الذي كان بأمر من الملكة ازابيلا لمنع عودة العرب إلى الأندلس، ومنع تكرار مأساة استعمارها. وأضحى الاستيلاء على ثغور شمال المغرب هو الرهان لتحقيق هذا الهدف في نقل حدود اسبانيا إلى شمال المغرب، وان تصبح المدينتين المستعمرتين سبتة ومليلية هي الحد الفاصل بين دولتين أن يكون عائقا يمنع خطر العرب، وتعزل الشمال عن الجنوب.
⁶⁰¹ سبتة ومليلية: آخر جيبيين "أوروبيين" في شمال أفريقيا،

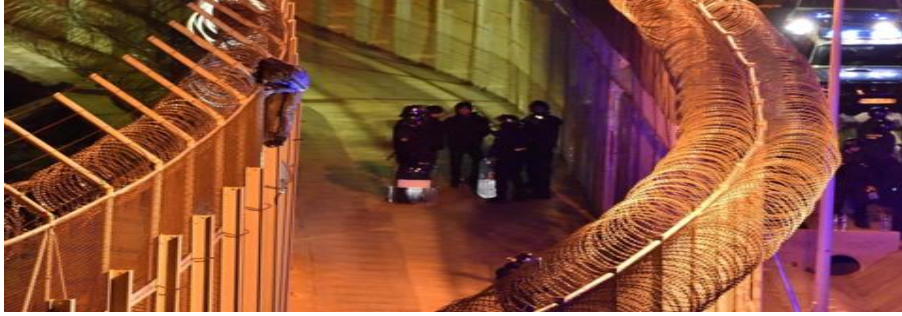
. <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39059107>

⁶⁰². الخمليشي الزهرة، الحدود في شمال المغرب (... نفس المرجع السابق، ص:15

⁶⁰³ <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/d000478-ceuta-et-melilla.-villes-espagnoles-ou-dernieres-colonies-en-afrique-par-yves-zurlo/article>

دفع هذا الوضع الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص استثمارات كبيرة لتعزيز حماية الحدود البرية بين المغرب وإسبانيا على طول الحدود مع هذين الثغرين فتم تسييج 6 أمتار في عام 1995.⁶⁰⁴ علاوة على تكثيف أجهزة المراقبة باعتماد نظام متطور من كاميرات و رادارات والأشعة تحت الحمراء التي تم تثبيتها على طول مضيق جبل طارق، منذ عام 2002. مثل ما تبين الصورة ادناه.

صورة أجهزة المراقبة باعتماد نظام متطور من كاميرات و رادارات والأشعة تحت الحمراء



Source : <https://www.dw.com> Consulté le 18/7/2018

شكل موضوع الهجرة محورا لاتفاقيات مختلفة، سواء بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط أو بين دول الشراكة الأوروبية-متوسطية، أسفرت عن أشكال تعاون متعدد، هدفت إلى حماية الحدود وتشديد مراقبتها لمنع اختراقها من طرف المهاجرين. كما سنت قوانين صارمة لمعاقبة المهربين للمهاجرين وللمهاجرات بطريقة غير قانونية، إضافة إلى عدد من اتفاقيات التعاون مع الدول المصدرة للهجرة.

تحول المغرب بموجب هذه الاتفاقيات رسميا إلى طرف متعاون مع الدول الأوروبية، في مكافحة الهجرة غير القانونية بإتباعه لبرنامج ميديا والاتحاد الأوروبي programme MEDA et de l'UE، التي جعلته يلعب دور "شرطي" أوروبا على حدود شواطئ البحر الأبيض المتوسط، بمنع المهاجرين غير الشرعيين من التسلل والعبور للمضفة الأخرى.

حولت هذه الاستراتيجيات الحمائية للحدود الأوروبية، المغرب من بلد الإقامة العرضية للمهاجرين والمهاجرات، إلى بلد استقرار والإقامة الطويلة الأمد بالنسبة لعدد كبير منهم/ن.

فما هي ظروف الانتظار؟ وكيف تؤثر على علاقاتهم/ن بساكنة المغرب، وعلى مشروعهم/ن الهجروي؟

III. المهاجرون/ات في المغرب: انتظار طويل في ظروف صعبة

تعتبر الوصول إلى المغرب المحطة ما قبل الأخيرة في تمثلات المهاجرين والمهاجرات. ويمثل لهم ولهن الاقتراب من الحلم المأمول، خاصة وان الاستعمار الإسباني جعل من شمال المغرب كمنطقة حدودية تشير إلى بداية الحدود الأوروبية. كما أن المسافة بين بعض مدن شمال المغرب كطنجة تعطي نفس الانطباع بهذا القرب بحيث بإمكانهم/ن أن يروا/ين بأب أعينهم/ن بعضا من ملامح حلمهم/ن، وهي الدولة الإسبانية. إلا أنه مع المراقبة الشديدة لهذه الحدود أصبح تحقق هذا الحلم من الصعب بمكان، وأمسى المغرب أصعب وخطر محطة عبور. وفرض هذا الوضع على هؤلاء الحالمين والحالمات الانتظار لسنوات في المغرب في شروط قاسية كما كشفت نتائج البحث الميداني.

1. عينة البحث وتقنية جمع المعطيات الميدانية

تكونت العينة التي اعتمد عليها البحث من 15 مهاجرا و15 مهاجرة وافقوا ووافقن على المشاركة في البحث وإجراء المقابلة. التقينا بهم وبهن في كل من مدينة طنجة -تطوان- الفنيدق. وقد تراوحت أعمارهم/ن ما بين 20 سنة و 50 سنة. أتوان/ن

⁶⁰⁴.yves-zurlo.op cit

من دول مختلفة من جنوب الصحراء منها بالأساس مالي 3 نساء و 2 رجال، النيجر 2 نساء و 2 رجال، بوركينا فاسو 1 امرأة و 2 رجلان، تشاد 4 رجال و 2 نساء، غينيا 2 نساء، ساحل العاج 2 رجال، 8 دون تحديد.
مستواهم/ن التعليمي تمثل في 14 المستوى الإعدادي (9 ذكور و 5 إناث)، و 7 الثانوي (5 إناث و 2 ذكور)، و 8 الجامعي (4 ذكور و 4 إناث). كما أن لدى الكثير منهم ومنهن مؤهلات مختلفة وتجارب عمل عديدة كانوا وكن يزاولونها/نها في بلدانهم/ن الأصلية.

2. أسباب الهجرة من الدول الأصلية وظروف الانطلاق

شكل الفقر والبطالة نتيجة فشل المشاريع التنموية بجل الدول الأصلية للمهاجرين والمهاجرات، وكذا فشل التنمية البشرية التي تشمل تحسين ظروف عيش السكان، مثل الحصول الواسع النطاق على الخدمات الاجتماعية، وتقليص الهشاشة أو المشاركة المتزايدة في الحياة السياسية أو حماية حقوق الإنسان.⁶⁰⁵ علاوة على سيادة النزاعات المسلحة التي تعرفها معظم الدول الإفريقية، العوامل الأساسية الطارئة لعينة البحث، كما هي يفصح "س⁶⁰⁶" 28 سنة من السنغال، الذي ينتمي لأسرة معوزة تتكون من ستة أفراد، معيلها الأساسي الأب بعمله كميّام في أي عمل وجدّه، وأم ربة البيت. ورغبة منه في تحسين الوضعية المادية لهذه الأسرة، وفي غد أفضل له في أوروبا، هاجر هذا الشاب الذي لم يفلح في إيجاد أي فرصة عمل في بلده يقوى به على المساهمة في ميزانية أسرته ويتكفل بمصاريفه اليومية. ليجد نفسه عالقا في المغرب لأزيد من سنتين بعدما قطع عددا لا يحصى من المعابر والحدود، مع الكثير من أبناء وبنات بلده.

يقول مصرا على تحقيق حلمه: "أتيت إلى هنا لأؤمّر لأوروبا، وليس لأعيش في المغرب، المغرب لم يكن في مشروعي إلا كجسر للعبور وليس كبلد للعيش والاستقرار (...). حياة البؤس هذه تركتها في بلدي، هناك على الأقل كنت مع أهلي ووسط أسرتي. أسرتي التي ساعدني بكل ما تملك من أجل تحقيق حلمي في مغادرة السنغال، في التخلص من البطالة، وفي تخليصها من الأزمة التي توجد فيها (...). لحد الآن ولمدة سنتين لم استطع حتى مدها بالمبلغ الذي اقترضته لتسديد تكاليف هجرتي (...). اشعر بالخجل من نفسي ومنها، فانا إن بقيت هنا لن أضَيِّع فقط حلمي بل حلم جل أفراد أسرتي الذين راهنوا كثيرا علي أنا الابن الأكبر في إعطاء معنى لوجودهم، ورسم البسمة على وجوههم. (بعد تذكره أسرته لم يستطع مقاومة انهيار الدموع من عينيه، مما جعله يعتذر لي بأدب، وغادر المقهى التي طلبت منه الجلوس فيها معي لإجراء المقابلة. والتي لم تكن بعيدة من موقف الشارات الضوئية حيث كان واقفا مع مجموعة من رفاقه)."

أما "ل" من التشاد التي تبلغ من العمر 43 سنة، ووصلت إلى المغرب عن طريق الجزائر. وبقيت لمدة طويلة تعيش مع مجموعة من المهاجرين والمهاجرات في الغابات المجاورة لسبته (بليونش). قالت أن النزاعات المسلحة التي يعرفها بلدها، هي السبب الأساسي لهجرتها، حيث أجبرت في إحدى الليالي على مغادرة منزلها بعد هجوم لعناصر مسلحة عليهم، ولم يتسنَّ لها حتى أخذ بناتها اللاتي لازرن يعشن مع أفراد عائلتها في البلد الأصل (التشاد). وتبيع المنتوجات التقليدية لبلدها حتى تستطيع تلبية حاجياتها الأساسية.

واجهتهم في طريقهم/ن للمغرب صعوبات مختلفة، كانت بدايتها مع المهربين الذي لا يوفون بوعودهم، وبمجرد ما يعبرون بهم/ن بعيدا عن بلدانهم/ن يصبحون/ن شبه رهائن في أيديهم. يبتزونهم/ن ولا يعطونهم/ن الطعام الكافي خاصة في الأوقات التي يكونون في انتظار الظروف الملائمة لعبور حدود بعض الدول.

⁶⁰⁵ إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، دراسة 2014، ص: 8

⁶⁰⁶ حفاظا على هوية عينة البحث، ووفاء بالوعد الذي عهدتهم/ن به المتمثل في كون جل تصريحاتهم/ن ستبقى طي الكتمان سأرمز لأسمائهم/ن بالحرف الأول فقط.

تخلط عينة البحث حدود دول عديدة، بطرق غير قانونية⁶⁰⁷ عرضتهم/ن لمخاطر جمة منها: العنف بكل أصنافه: الضرب والسب والشتم سواء من طرف المهربين، أو بسبب النزاعات التي تحدث أحيانا بين المجموعة المهاجرة. علاوة على هذه الأشكال من العنف تكون النساء موضوعا للاغتصاب الجنسي،⁶⁰⁸ وضحية للاتجار في البشر بإكراههن على الدعارة سواء من خلال الوعود بمساعدتهن على عبور الحدود ونقلهن للدول التي يرغبن في الوصول إليها، أو مقابل مبالغ مالية بهدف الاستغلال الجنسي. علاوة على اغتصاباتهن المتكررة من طرف رفاقهن في الطريق. في هذه الظروف الصعبة حملت الكثير من المهاجرات⁶⁰⁹.

لم تَقوَ كثيرات الحديث عن هذه الذكريات القاسية والمؤلمة عما تعرضن له في الطريق، ورفضت أخريات التعرض لما أصابهن، فيما اختزلتها بعضهن في كلمتين "صعبة ومؤلمة" Difficile et douloureuse ". فيحين استحوذت على تفكير الأخريات وتحدثن عنها باستمرار وكأنهن يردن إخراجها من حياتهن والشفاء منها وإسدال الستار عن مأساتهن وعن فصل من أصعب فصول حياتهن. مثل حالة "ك" 25 سنة (رفضت التصريح ببلدها الأصلي) التي أجهشت ببكاء شديد عند الحديث عن ألم الطريق وبصوت مرتفع كأنها تريد الصراخ والتنديد عما يحدث للمرأة لكونها امرأة في ظل مجتمع مثقل حتى النخاع بنرجسية الثقافة البتريركية التي لا تأبى إلا أن تظلم المرأة وتهينها وتشعرها بالدونية والذل وتزيد من تعميق ألمها وجراحها حتى من أولئك الذين هم في نفس وضعيتها، أولئك الذين لم يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم في بلدانهم الأصلية، الذين سلبت منهم كرامتهم والحق العيش الكريم وكل الحقوق التي تحفظ لهم آدميتهم. عقليات لم ترحم ضعفهن ووضعن، فاغتصبتهن وقهرتهن ووظفتهم في العمالة الجنسية وغيرها من أعمال السخرة من أجل المال، ومن أجل شفاء جراحهم كذلك بشعورهم بقوة وهمية بعدما أهينوا وعذبوا وطردوا، ولم يقووا على المجابة والصمود.

ونتيجة الاغتصاب وفي حالات أخرى تمرد بعض المهاجرات على سلطة الرجال ورفضهن الانقياد لأوامرهم، وجدت كثيرات منهن أنفسهن يجمعن بين أدوار الرجال وأدوار النساء؛ وهن بهذا تجاوزن التقسيم التقليدي للأدوار ويقمن بدور الأمهات والآباء في الآن ذاته لأطفالهن الذين لا يعرف الكثير منهم/ن آباءهم/ن. ولا تشعر الأمهات بأي حرج أمامهم/ن.⁶¹⁰ كما تتبين من إجابة عينة من المبحوثات ومنهن "سين" 36 سنة من النيجر، أم لطفل في سنته الخامسة، التي تقول: "لا مشكل لدي في إخبار ابني بأنني لا أعرف والده، وفي أن أخبره بفضاعة الظروف التي مررت بها والتي تسببت بمجيئه لهذا العالم، وأخبره بأنه الشيء الوحيد الجميل في حياتي، والنور الوحيد لكل الظلام الدامس الذي عشته. وبأنه الرجل الوحيد

⁶⁰⁷ . بمساعدة مهربين وهذا يعد اتجارا غير قانونيا بالمهاجرين حسب التعريف الذي ورد في بروتوكول باليرمو 2000 " الاتجار غير الشرعي بالمهاجرين، وهو مساعدة كل شخص غير مواطن أو غير مقيم دائم على الدخول غير الشرعي إلى بلد مقابل الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من امتياز مالي أو غيرها من الامتيازات المادية." إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، دراسة 2014، ص: 7.

⁶⁰⁸ .وفقا لتقرير منظمة أطباء بلا حدود، فإن نساء عديدات من المهاجرات تعرضن للاغتصاب في بلدانهم الأصلية، ومن جديد كن موضوع عنف جنسي لمرات عديدة في مسارهن الهجروي، وعلى الحدود وعلى الأراضي المغربية. مما عرضهن لأمراض جسدية ونفسية خطيرة وحتى للأمراض المنقولة جنسيا. وان كانت القليلات فقط من يرغبن في الحديث عن هذا الجانب المؤلم من حياتهن. Médecins sans Frontières., violence sexuelle et migration la réalité cachée des femmes arrêtées au Maroc sur la route de Europe. , Mars 2010,P 4

⁶⁰⁹ .. تأنيث الهجرة الإفريقية وأشكال العنف ضد النساء على الطرق، مقترحات من أجل تدخل إنساني، تنسيق عبد القادر بوطالب وانجليس كسطانيو مدرونيال، مطبعة الحمامة البيضاء، الطبعة الأولى، 2019.
⁶¹⁰ .عكس ما هو الأمر عند الأمهات المغاربات كما تبين من بحث قيد النشر في هذا الإطار.

الذي أحب من جنس الرجال الذين لم أر منهم إلا العذاب (...). سأشتغل وأعيل ابني لوحدي، وامنحه الحب والحنان، لن احتاج لأي رجل بعد الآن لا أرغب في رؤيتهم بعد في حياتي".

إن إنجاب الطفل وخاصة الطفل الأول في المسار الهجروي للمرأة، لم يأتي نتيجة تخطيط مسبق وثمره حب عند جل المشاركات في البحث من المهاجرات، بل هو نتيجة مأساة في حياتهن وتجسيدا لما تعرضن له من اغتصابات وعنف جنسي، وكذا إجبارهن على تبذير الجسد للقدره على الاستمرار على قيد الحياة.

الطفل الذي يختزل عنف الطريق هو في حد ذاته يمثل استراتيجية لمقاومة طول الانتظار وقساوته في المغرب، واستراتيجية لتسوية الوضع غير القانوني سواء في المغرب أو بعد الوصول لإسبانيا إذا ما تم التمكن من عبور الحدود. وهي استراتيجية أثبتت فعاليتها، خاصة وان معظم القوانين الدولية تمنع إرجاع النساء المصاحبات لأطفال للبلدان التي فررن منها.

3. الوصول للمغرب وقسوة ظروف العيش

بوصول جل هذه الوفود من المهاجرين والمهاجرات تصبح محاصرة في المغرب الذي يعاني بدوره من فشل المشاريع التنموية، ومن العجز عن تأمين حياة كريمة لفئات عريضة من أبناء وبنات شعبه اللائي والذين تضطروهم/ن ظروفهم/ن الصعبة بدرهم/ن إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية هروبا من قسوة التهميش ووجع مرارة الإحساس بالفشل والضياع، مجاهدين/ات كل ما تفرضه من مخاطر، والانتقال للعيش في بلدان أخرى منها أوروبا بالأساس.

نتيجة إكراهات متعددة جعلت عدد المغربيات والمغاربة المهاجرين المتواجدين في الخارج والذين يسمون بمغاربة العالم، يفوق 4.5 مليون مهاجر مغربي، حسب الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وقد عرف معدل المهاجرين ارتفاعا كبيرا منذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2014، حيث ارتفع بنسبة 150 في المائة، أي من 1,7 مليون خلال سنة 1998 إلى 4,5 مليون مهاجر.

انعكست هذه الأوضاع التي يعرفها المغرب سلبا على الشروط التي يعيش وتعيش فيها المهاجرات والمهاجرون من جنوب الصحراء، وجعلتهم/ن يجاهون/ن إكراهات على جميع المستويات، رغم محاولات سياسة المغرب في مجال الهجرة التخفيف منها.

IV. سياسة المغرب في مجال الهجرة ونجاعتها في توفير الظروف الضامنة للمهاجرات/ين على الانخراط في دواليب المجتمع.

غيرت الدولة المغربية ابتداء من سنة 2013 سياستها في مجال الهجرة، فبعد ارتفاع الأصوات المنددة بالانتهاكات الحقوقية في حق المهاجرين والمهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء وسوء معاملتهم/ن. عملت على سن مجموعة من الإجراءات لمحاولة إدماج هذه الفئة من خلال تسوية الوضعية القانونية لعدد كبير منهم/ن، إضافة إلى خلق شراكات مع المجتمع المدني للعمل على تأهيل هذه الشريحة الاجتماعية ومحاولة إدماجها في المجتمع. سمحت سياسة المغرب في مجال الهجرة لعدد من المهاجرين/ات بتسوية أوضاعهن/م القانونية في المغرب، بينما لازال عدد منهم ومنهن في وضعية غير قانونية.

1. المهاجرون والمهاجرات في وضعية غير قانونية

تواجد المهاجرون/ات في المغرب بشكل غير قانوني يضاعف من معاناتهم/ن، بحيث يجبرون/ن على العيش في ظروف صعبة جدا، يكونون/ن فيها معرضون/ات لكل المخاطر وخاصة النساء اللائي يفتقدن للأمن على جميع المستويات.

فبسبب وضعهم/ن غير الشرعي يعيشون/ن في خوف دائم من التعرض للاعتقال من طرف رجال الشرطة وترحيلهم/ن، وكذا التعرض للاعتداءات المختلفة من طرف السكان، بل حتى من طرف رفاقهن وأزواجهن دون القدرة على التبليغ بهم لرجال الشرطة نتيجة وضعهن.

كما أنهم/ن يجدون/ن صعوبات جمة سواء في الحصول على العمل أو السكن أو تلقي العلاج أو متابعة التعليم أو تسجيل أولادهم/ن في المدارس وسجلات الحالة المدنية... نظرا لصرامة القوانين المغربية اتجاه المهاجرين/ات غير الشرعيين، كما يفيد الفصل 42 من القانون رقم 03.02.

إدماج هذه الحالات يشترط تسوية وضعيتهم/ن القانونية بالدرجة الأولى، الأمر الذي لا يتسنى للكثيرين/ات، لعدم توفرهم/ن على الشروط المطلوبة. كما أن عددا منهم/ن لا يسعون/ن لهذه التسوية لاعتبارها مجرد مضيعة للوقت، لأن مشروعهم/ن الهجروي يهدف الوصول إلى أوروبا وليس الاستقرار في المغرب.

2. المهاجرون والمهاجرات في وضعية قانونية

يخول التواجد في المغرب في وضعية قانونية للمهاجرين/ات الإحساس النسبي بالأمن، وعدم الخوف من التعرض للترحيل الإجباري وما يرافقه من أشكال عنف مختلفة. إلا أن تفشي الفقر في هذه الدولة التي بلغ فيها عدد المغاربة الذين يرزحون تحت عتبة الفقر متعدد الأبعاد، إلى 2.8 ملايين شخص بحدود سنة 2014 حسب المندوب السامي للتخطيط.⁶¹¹ وكذلك انتشار البطالة التي وصلت نسبتها إلى 9,3 في المائة 2017 بعد أن كانت 9,1 في المائة سنة 2016 كما تفيد معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

فرضت هذه الظروف على المهاجرين/ات أن يعيشوا/ن أوضاعا صعبة تميزها البطالة بكل أنواعها، لصعوبة الحصول على العمل، مما يعوق قدرتهم/ن على اكتراء مسكن تتوفر فيه ابسط الشروط الصحية، و تلبية حاجياتهم/ن الأساسية من نظافة واكل، وعلاج... والشعور بالأمن والكرامة... لأن معظمهم/ن إما يعيشون/ن من التسول أو العمالة الجنسية بالنسبة للنساء. ونادرا ما يقوموا/يقمن ببعض الأنشطة المدرة للدخل في القطاعات غير المهيكل كالتجارة والنظافة أو مجال الحلاقة والتجميل... الخ.

هذه الظروف تجعل موقف المهاجرين/ات سلبيا من المغرب، فهذا الأخير بالنسبة لهم/ن كان وسيبقى مجرد محطة عبور، وبالتالي فهم/ن لا يفكرون/ن في الاستقرار فيه؛ فالمغرب لا يوفر لهم/ن فرص شغل حقيقية تسمح لهم/ن بتحسين أوضاعهم/ن الاجتماعية والاقتصادية، وحيوا/ن الحياة التي يطمحون/ن إليها والتي غامروا/ن من أجلها. وفي انتظار تحقيق حلم الوصول إلى الضفة الأخرى، تعيش غالبيتهم/ن وأطفالهن في حالة من عدم الاستقرار وعزلة شبه تامة لعدم إتقانهن للغة المحلية، وكذا لخصوصية ثقافتهم/ن.

7. الشروط الذاتية وإمكانية اندماج المهاجرين/ات في المجتمع المغربي

كشفت نتائج البحث الميداني أن الإمكانات المادية ومحدودية المهارات والكفاءات نتيجة ضعف المستوى التعليمي لبعض المبحوثات والمبجوثين، وعدم تمكنهن من التواصل باللغة المحلية، يحد من إمكانية تواصلهم/ن والارتقاء به لأكثر من التواصل الوظيفي والمحدود.

ورغم أن طول مدة الانتظار تفرض علمين/م ضرورة التأقلم مع الثقافة المحلية، والتعامل اللين مع التعدد والتنوع الثقافي الذي يتميز به المجتمع المغربي. وتعلم الكثير من السلوكات والعادات المحلية واللهجة المحلية واللغات الأجنبية وخاصة الإسبانية. إلا أن هذا التواصل لا ينسجم/ن الحفاظ على مسافة الأمان مع المغاربة والمغربيات والعمل على تقوية وتوطيد العلاقات فيما بينهم/ن.

برر الكثير والكثيرات من المهاجرين/ات هذه العلاقة الوظيفية بأسباب مختلفة منها الرغبة في تجنب الألم والمتاعب، كما تفيد شهادة "ل" من الكونغو التي تبلغ من العمر 43 سنة، تصرح أنها "لا جيدة ولا سيئة أنا أبيع وهم وهن يشترون

⁶¹¹ خريطة الفقر في المغرب <http://www.2m.ma/ar/news>

ويشترين لا اقل ولا أكثر، لا أريد أن تكون العلاقة على غير هذه الطريقة حتى لا أقع في مشاكل. لا أريد المزيد من المتاعب يكفيني ما أنا عليه."

تشعر ويشعر اغلب المهاجرون/ات بأنهم/ن عابرون/ات في الزمان والمكان، بالإضافة إلى أنهم/ن محبطات ومحبطون من الناحية النفسية، وخاصة النساء اللاتي لازالت كثيرات منهن يعانين من تجربة نفسية مريرة نتيجة ما عايشنه من مخاطر وآلام وما تجرعه من أشكال عنف مختلفة. واعتبارهم/ن المغرب مجرد لحظة عابرة يجعل الكثير منهم/ن لا يكلف أو تكلف نفسها/ه بذل الجهد لتحقيق التواصل في مسار عابر وان التواجد فيه سيبقى مجرد ذكرى، لكن ذكرى مؤلمة تجسد حالة من الضياع وعدم القدرة على اخذ القرار؛ قرار بين العودة لنقطة الانطلاق أو البقاء في نقطة التواجد، أو الاستمرار للوصول لنقطة الهدف وتحقيق الحلم المأمول.

كما تؤكد حالة "ص" 25 سنة، من الكونغو مستواها الدراسي لم يتجاوز شهادة الثانوي، وصلت إلى المغرب عن طريق الجزائر، أم لطفل في سنته الثالثة، حملت به نتيجة ما تعرضت له من اغتصابات في طريقها إلى المغرب. تشعر بوحدة كبيرة بعدما أفلحت ريفقاتها في العبور إلى إسبانيا، بينما منعها حملها من المجازفة، تقول: "بقيت هنا عالقة ما بين السماء والأرض، لا أستطيع العودة لبلدي والحروب ملتهبة هناك، ولا أستطيع البقاء هنا بهكذا وضع، كما لا أستطيع مواصلة الهجرة لإسبانيا بدون مال وفي ظل هذه المراقبة الشديدة".

فبعدها كانت تعتقد أن معاناتها ستنتهي بمجرد وصولها للمغرب، الآن ترى أن مأساتها بدأت هنا، ولن تنتهي إلا بعد اجتيازها للبحر الأبيض المتوسط.

الوضعية ذاتها وجد "س" 28 سنة من السنغال" نفسه فيها، بعد رحلة طويلة من أسفل القارة الإفريقية إلى أعلاها، وجد "س" نفسه مثل غيره من المهاجرين محاصرا بقرب أقرب نقطة لبلد أحلامه التي جعلته يتحمل مشقة الهجرة؛ يتعب طول طريقها وحرارة منعرجات صحاريها ورعب قطع خريطة الحدود الفاصلة للدول المكونة لها، طيلة أيام وشهور كاملة، أجبرته على تحمل إذلال السماسرة والمهربين وابتزازاتهم، والعطش والجوع. رحلة استثمر فيها الغالي والنفيس، بحيث دفع في رحلته هذه حوالي 500 أورو للمهربين إضافة إلى نفقاته الشخصية. ليجد نفسه مثل مهاجرين آخرين من نفس وضعيته في بداية وصوله للمغرب مكرها على التسول بالأساس، ليوفر قوت يومه. وسكن في العراء في الغابة المجاورة لمدينة طنجة "الغابة الديبلوماسية" ثم بعد ذلك في غابة بليونش قرب سبتة المحتلة، استعدادا للعبور. وبعد فشله قرر العودة لمدينة طنجة ومشاركة زملاء له في كراء شقة بحي بوخالف بهذه المدينة.

يشغل حاليا في حرف مختلفة: تارة في حمل البضائع "تحملت" مستفيدا من بنيتها البدنية القوية، الميزة ذاتها يستثمرها في تحمل مشقة العمل في أورش البناء كأجير يومي، إضافة إلى مزاولته أحيانا لحرفة الاسكافي فيصلح الأحذية... حرف مختلفة يزاولها لكسب قوت يومه، وتعفيه من التسول وتمكنه من الادخار منها بتقشفه في معيشته رغبة منه في تحقيق حلمه في الوصول للضفة الأخرى.

بعد انسداد الحدود كل الحلول صعبة وأحلاها مر المذاق بدوره. وإذا كانت المسألة بالنسبة لبعضهم/ن هي مسألة وقت، يتطلب الصبر والمجهود، فان غالبهم/ن يشعرون/ن أن مقامهم/ن بشمال المغرب قد طال وتجاوز كل توقعاتهم/ن وتخميناتهم/ن.

طول مدة الانتظار تجعل الإحساس بالأمل بالنجاة يخفت وينضب، ليستولي عليهم/ن الشعور بأنهم/ن في مأزق حقيقي، غير أنهم/ن يعاندون/ن ويتجاهلون/ن الواقع ومعطيات الميدان، فهم/ن غير قادرات/ون على التراجع أو التقدم؛ فإمكانيات عبور الحدود تبدو مستحيلة والعودة إلى أوطانهم/ن تعني الفشل خاصة وأنهم/ن استثمروا/ن كل ما يمتلكون/ن وغامروا/ن بكل شيء بما في ذلك حياتهم/ن.

وفي تمثلاتهم/ن كذلك الفشل لا يقتصر بالمهاجر، فكل المهاجرون/ات هم/ن شخصيات ناجحة غيرت وضعياتها وضعيات عائلاتها للأحسن. ففي أوروبا توجد فرصة كثيرة للنجاح والتفوق فقصص الفاشلين/ات لا تتواجد في نماذجهم/ن المثالية التي يقتدين ويقتادون بها.

في ظل هذا المآزق يبدو خيار الموت أو الانتحار مصاحبا لكل خطواتهم/ن إذ يتحينون/ن الفرص لاقتحام الحدود أو ركوب زوارق مطاطية.

٧. الاحتفاظ بمسافة الأمان هو الطابع المهيمن على العلاقات بين المهاجرين/ات والمغاربة/يات

يحاول معظم المغاربة والمغريبات وكذا المهاجرون/ات الحفاظ على المسافة الكافية لمنع الصدمات المحتملة بين الطرفين. كما تحمي هذه المسافة في الوقت ذاته خصوصية هوية المهاجرين/ات من الذوبان والانصهار في المجتمع المستقبل ويحفظ من التأثير بالآخر. الذي يشعرهم/ن بالرفض وعدم القبول الاجتماعي في المجتمع المغربي، بجسده رفض السكان تأجيرهم/ن منازلهم، إضافة إلى بعض النعوت القذحية التي يوصفون/ن بها ويختزلون/ن فيها كهوية تعبر عنهم/ن كـ "عزبوس"⁶¹² أي السود و "افريكانوس" بمعنى "الأفارقة"... وغيرها من التسميات التي تشعرهم/ن بالتمييز والعنصرية نتيجة لكون بشرتهم/ن وكذلك انتمائهم/ن القاري، إضافة إلى تصنيفات الأخرى نتيجة دياناتهم/ن وثقافتهم/ن. فالإحساس بالنظرة السلبية للمغاربة والمغريبات عنهم/ن التي وان كانوا/ن يتعاطفون ويتعاطفون معهم ومعهم، ويشفقون/ن عليهم/ن ويحاولون ويحاولن مساعدتهم/ن من خلال التصديق عليهم/ن، إلا أنهم/ن يعاملونهم/ن بحذر شديد يفرض المسافة الاجتماعية والنفسية و المجالية الكفيلة بالانتمان من كل شر محتمل يصدر منهم/ن، ومن كل صدام.

وتوصل الباحث الخشاني محمد في بحثه انه رغم وجود مبدأ تضامن المغربية مع هذه الفئة من المهاجرين، الا ان هذا لا يبعد وجود سلوكات اخرى تتنافى "مع المبادئ والقيم الإنسانية: بحيث يتم التصرف بلا مبالاة، كما تحدث مشادات كلامية أو حتى جسدية. وترمز هذه السلوكات إلى رفض خفي للأخر خاصة بسبب لكون بشرته، ونمط عيشه، وما ينجم عن ذلك من اختلافات (الديانة والممارسات العقائدية، اللغة، عادات الطبخ، طريقة اللباس والتحدث...)"⁶¹².

وإذا كان خلق المسافة يعمل على أن لا يبدو التمييز والعنصرية كسلوك ظاهر و ممنهج، بل كنوع من العنف الكامن والناعم، فان سلوكات أخرى كالسب والشتم تجعل العنف باديا للعيان، وان كان يبرر في الكثير من الأحيان كرد فعل على سلوكات بعض المهاجرات والمهاجرين⁶¹³ التي تعتبر في نظرهم غير مقبولة من الناحية القانونية الاجتماعية أو الأخلاقية والدينية.

تمثلات المغاربة عن المهاجرات والمهاجرين، وهؤلاء عن المغاربة والمغريبات، يجعل الحديث عن الاندماج صعبا، كما يعقد مشروع هذه الفئة من تحقيق هذا الهدف. فهم/ن اجبرن/وا على العيش والبقاء في بلد لم يختارونه ولا يوفر لهم/ن عيشا كريما، وبالتالي يفضلون البقاء على هامشه وبين أناس هم/ن بدورهم/ن تتشابه كثيرا ظروفهم/ن. ويحلمون/ن بهجرة وطنهم/ن تماما كما هم/ن، حيث تنتفي الفروق على هذا المستوى. وتنبني من مشاعر التعاطف معهم/ن، ومحاولة مساعدتهم/ن.

612 . الخشاني محمد، العلمي حربة، المغربية ومهاجرو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: أية علاقة؟، منشورات الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، 2009، ص: 106

613. مثل أحداث العنف التي وقعت في مدينة طنجة في سنة 2017 نتيجة احتلال مجموعة من المهاجرين لمنازل المغاربة خاصة الذين يتواجدون خارج المغرب.

تشابه النتائج التي توصلنا إليها في هذا العمل في هذه النقطة مع ما توصل إليه الخشاني التي اتضح منها: "أن الشعور المهيمين يعبر عن كون سلوكات المغاربة مطبوعة بالشفقة (68.6 في المائة) أكثر من الرفض (9.9 في المائة) [...] تصرح الفئات العمرية الصغرى بإشفاقها على معاناة وحالة البؤس التي يعيشها الأفارقة جنوب الصحراء".⁶¹⁴

تبين من خلال الملاحظة المباشرة أن رغبة المهاجرين/ات في تحقيق القبول الاجتماعي على الأقل خلال مدة الانتظار هذه، وتيسير ظروفها والتخفيف من وطئتها من خلال الحصول على عطف الساكنة، يجعل عددا منهم ومنهم يوظفون/ون الكثير من الاستراتيجيات التي تضمن لهم/ن نوعا من التواصل والأمن في الفضاء العام. وفي هذا السياق ترتدي غالبية المهاجرات الجلباب المغربي، ويضعن الحجاب مثل معظم المغربيات تماما مستنسخات حرفيا نفس الشكل. كما يقلدون السلوكات ذاتها والعبارة التي يرددنها المغربية والمغربيات في التسول، ويترددن - ون على الأماكن بعينها وفي الأوقات ذاتها؛ كالمساجد ويستثمرن في أوقات الصلوات الخمس و صلاة يوم الجمعة بالأساس للحصول على الصدقات. وكذا في الأسواق وأمام المطاعم و المخبزات و أماكن الشارات الضوئية.

إلا أن مشكل اللغة تفرض عليهم/ن حصارا كبيرا، ويحصر معظم علاقاتهم/ن فيما بينهم. وسيادة العلاقات البينية بين هؤلاء المهاجرين/ات وتحركاتهم/ن الجماعية أو الثنائية وتجمعهم/ن في الإقامات السكنية بالأحياء الهامشية، يظهرون/ن من خلالها كغيتوهات مغلقة ومنغلقة على ذاتها وعلى إثنيّتها. الانحصار في العلاقات البينية يمكن مرده كذلك إلى الخوف وكذا الحلم والوضع المشترك، مما يدفعهم/ن إلى التكتل فيما بينهم/. وطلبا للأمن؛ توجد معظم المهاجرات تحت حماية رجال أفارقة يلعبون دور الوصي الذي يتفاوض ويتحدث بأسمائهم، خاصة الحديثات العهد بالوصول للمغرب، لتتلاشى هذه الوصاية والتبعية تدريجيا فيما بعد وتتخلص المهاجرة من كل تبعية للرجل؛ سواء في انتساب ابنها أو ابنتها إليه، أو في اتخاذ القرارات أو تدبير كافة شؤونها كما هو حال معظم المبحوثات اللاتي شكلن عينة هذا البحث.

VI. انغلاق الحدود يؤجل حلم المهاجرين/ات ويجبرهم/ن على المغامرة في عبور قاتل

رغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 نص على أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده". وتنقل الناس حسب هذا الإعلان حق عالمي مضمون للجميع. إلا أن ما نلاحظه ويعيشه يوميا المهاجرون/ات واللاجئون/ات من أشكال المنع خاصة الوافدون والوافدات من جنوب الصحراء، يبين أن تطبيق هذه المادة على أرض الواقع لا زال بعيد المنال، بسبب ما تضعه بلدان الشمال من شروط تعجيزية للحصول على التأشيرات التي تخول لهم حق العبور القانوني لأراضيها.

ونتيجة عدم التوفر على هذه الشروط التي تمكن الأفراد خاصة في البلدان النامية من الحصول على التراخيص اللازمة، تبقى الحدود مغلقة أمامهم/ن، عكس مواطني الدول المتقدمة، الذين تنفتح الحدود أمامهم وتجذبهم للسفر وللاكتشاف أو للاجتماعات أو للعمل. فمن السهل على سياح الدول الغربية زيارة مراكش أو واجادوجو أو شنغهاي أو نيودلهي، من الأفارقة أو الآسيويين أو الأتراك السفر لزيارة العائلة أو الذهاب للتسوق أو مشاهدة المعالم السياحية في باريس أو لندن.⁶¹⁵

يدفع هذا التمييز في تخطي الحدود، الجماعات الممنوعة إلى إتباع طرق أخرى تكون أطول وأخطر في محاولات لتجاوزها. وقد سجلت العديد من المنظمات غير حكومية والجمعيات الحقوقية الكثير من مآسي هذا العبور؛ فمثلا في أكتوبر

⁶¹⁴ الخشاني محمد، العلي حربة، المغربية ومهاجرو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: أية علاقة؟ منشورات الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، 2009، ص: 91

⁶¹⁵ Les frontières sont-elles les mêmes pour tous ? <http://www.histoire-immigration.fr/questions-contemporaines/les-migrations/les-frontieres-sont-elles-les-memes-pour-tous> Consulté le 13/ 8 /2018

2005 خلفت محاولات اختراق بعض المهاجرين من إفريقيا الحدود بين مدينة سبتة باعتماد سلاخيم تقليدية، عددا من الجرحى، كما قتل 14 مهاجرا.



صورة مأخوذة من المواقع اسفله ⁶¹⁶

تم إحباط محاولة أخرى للتسلل لمليية سنة 2010، بتسلق الجدار الفاصل لها عن مدينة الناظور. المحاولة التي تعامل معها كل من الشرطة المغربية وحرس الحدود الإسباني بعنف كبير مع هذه المجموعة، هذا العنف الذي لم تشر إليه الكثير من وسائل الإعلام، بل زادته عناوين صحف أخرى عنفا معنويا بوصفها لهؤلاء المهاجرين بالخطر الأسود Le péril noir، وغيرها من الأوصاف الشنيعة والعنصرية.⁶¹⁷

حصدت أيضا رحلة الموت بين ضفتي المتوسط أرواح ما لا يقل عن 1500 مهاجر، الذين غرقوا في البحر المتوسط منذ مطلع سنة 2018 حسب معطيات منظمة الهجرة الدولية. وذكرت تقارير إسبانية أن حوالي 50 ألف مهاجر ينتظرون فرصة العبور إلى الأراضي الإسبانية.⁶¹⁸

وذكرت المنظمة ذاتها أن "إسبانيا التي حلت محل إيطاليا كمقصد مفضل للمهاجرين، سجلت دخول نحو 21 ألف مهاجر منذ بداية هذا العام أي ما يزيد على العدد الكلي المسجل في العام الماضي. وأضافت المنظمة الدولية أنه بشكل إجمالي وصل نحو 55 ألف مهاجر إلى سواحل أوروبا الجنوبية منذ بداية 2018. (...) من جهة أخرى وثقت سلطات خفر السواحل الإسبانية وجود أكثر من 627 مهاجرا إفريقيا يحاولون عبور المضيق بواسطة قوارب مطاطية للوصول إلى السواحل الجنوبية الأوروبية".⁶¹⁹

تكشف هذه الأعداد المنتظرة في المغرب أو التي أفلحت في الوصول إلى أوروبا، أن جل الأشكال المعتمدة في حراسة الحدود من حواجز وأسلاك شائكة، والمراقبة بالكاميرات الحديثة... أنها نجحت في تأجيل وصول المهاجرين لأروبا لكنها لم توقف الهجرة التي لا زالت مستمرة لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتجة لها لازالت ثابتة.

تبين هذه النتائج بالملحوس فشل السياسات الأوروبية الأحادية الجانب التي لا تراعي وبشكل أناني إلا مصالحها فقط، المتمثلة في الحد من الهجرة مهما كانت التكلفة. دون التفكير في استثمار هذه الأموال في الحد من معاناة أبناء شعوب

⁶¹⁶ <https://www.dw.com> Consulté le 18/7/2018

⁶¹⁷ MSF., Violences Vulnérabilité et Migration: un rapport sur les migrants subsahariens en situation irrégulière au Maroc., Mars 2013, P:16

⁶¹⁸ الأمم المتحدة: غرق 1500 مهاجر في البحر المتوسط منذ بداية العام <https://www.dw.com/ar/44857439> اطلع عليه يوم 30 أكتوبر 2018

⁶¹⁹ الأمم المتحدة: نفس المرجع السابق.

البلدان المتخلفة وجبر الضرر الذي تسببت لهم فيه بسياساتها الاستنزافية لخيرات هذه الدول، التي لم تعمل إلا على إفقارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للحد الذي وجد معه الكثير من شعوبها مجبرا على مغادرتها كرها. يبين المشروع الهجروي لجل العينة المشاركة في البحث هو مواصلة الهجرة إلى الشمال مهما كلفهم الأمر، حتى لو عرضهم/ن للموت، فذاكرتهم/ن مثقلة بأسماء وجنسيات من مات غرقا في البحر أو أثناء اقتحام الحدود.

صورة تبين محاولات تجاوز الحدود



Source. <https://www.dw.com> Consulté le 18/7/2018

وقد وجد في العينة من حاول لعدة مرات ولم يثنيه الفشل عن التخلي عن فكرة تحقيق حلمه في الوصل للضفة الأخرى، مثلما هو الأمر ل "ع" 37 سنة الذي رفض الإدلاء باسم بلده الأصلي. يستقر حاليا بمدينة طنجة مع عدد من المهاجرين الآخرين، بعدما فشل في محاولات كثيرة تجاوز السياج الشائك الفاصل لسببته المحتملة عن الفينيق. وقرر الانتظار في المغرب خاصة بعد تسوية وضعيته القانونية، وبعد إصابته بالبلية التي سلم فيها من "الموت بأعجوبة" كما يقول أثناء محاولتهم التجاوز الجماعي للحائط الشائك لسببته، وسقوطه بعد تصدي الشرطة لهم بالرصاص لمنعهم من القفز، المنع الذي تسبب في موت وإصابة آخرين إصابات بليغة. المشهد الذي خلف في نفسه أسى عميقا على زملائه الذين ماتوا أمام أعينه، ورعبا كبيرا، جعله يؤجل التفكير في معاودة محاولة الدخول باقتحام السياج مرة أخرى والبحث عن وسائل أخرى للعيش في انتظار فرص أكثر امن "للحريك".

فبعد ما أمنت اسبانيا حدودها بكل الوسائل وبأحدث التقنيات أصبح عبور الحدود سواء برا أو بحرا أو جوا من الصعب بمكان، مما جعل جل المبحوثات والمبحوثون يشعرون/ون بعد انسداد الحدود أنهم/ن في مأزق حقيقي؛ فهن/م لا يستطيعون التقدم خطوة إلى الأمام ولا التراجع إلى الوراء، ولا القدرة على الصمود أكثر في مكان تواجههم وتواجهن في المغرب. فأحلى الخيارات مرة ومؤلمة، بل وخطيرة لذلك عندما ينفذ صبرهم/ن، يركبون/ن البحر لوضع حد لألمهم/ن؛ إما موتا أو وصولا للضفة الأخرى كما توضح شهادة "د" من التشاد 32 سنة يشتغل مخيالا "نباش" يجمع النفايات ويبيعها، بعدما مل من التسول قرر الاشتغال في البحث في القمامات عما يمكن أن يذر عليه نقودا يسد بها حاجياته الأساسية. وبعد ساعات طويلة ومُضنية من الفرز في قمامات أحياء كثيرة بحثا عن ما يمكن أن يعاد بيعه كالكينينات البلاستيكية أو بقايا الخبز... بعدما فشل في إيجاد عمل آخر كأجير عند أي شخص.

يقول، "فعلا هو عمل متعب ومقزز، لكنه أفضل من الجوع أو السرقة أو استجداء الصدقة من الناس وما تكلفه من ذل واهانة"

يتحدث بأسف كبير عن مغادرته لبلده الذي يصعب عليه الآن العودة إليه فاشلا بعدما انفق كل هذه السنوات في المغرب (أربع سنوات) وخسر كل ما ادخره من مال لأجل رحلة العمر هذه: "لا يمكنني العودة أبدا ولا أفكر فيها حتى... مخجل جدا أن أعود لبلدي هكذا وضعية فقيرا معدما أكثر مما كنت عليه قبل المغادرة... محبط وفاشل، وعاجز على الوصول للضفة الأخرى التي يصلها معظم من يغادر البلد... يغادرها فقيرا معدما ويعود غنيا... لن أستطيع العودة سأقطع البحر بأي ثمن كان، فالبحر وحده قادر على أن يضع حدا لمعاناتي إما موتا أو حياة... غرقا في أحشائه أو وصولا لشاطئ النجاة (اسبانيا)"

فمن بين كل الحلول استبعد جل المبحوثين والمبحوثات الرجوع للبلد الأصل ليس فقط لان السفر صعبا وشاقا بل لان العودة تعني الفشل، هذا الأخير لا يوجد في قاموس المهاجرين والمهاجرات، فبالنسبة لهن/م لا يوجد مهاجرة/ة فاشلة/ة. فكل من غادر الوطن عاد فائزا ظافرا بأوراق الإقامة في أوروبا أو مات وانتهى أمره.

خاتمة

يشكل العبور للضفة الأخرى في تمثلات جل المهاجرين والمهاجرات بداية نهاية مأساة وبداية ولادة جديدة وبداية الحياة، يعمل هذا التمثل الذي تغذيه الظروف القاسية والحروب والفقر التي تتميز بها معظم بلدان الطرد، من تسريع مغادرة هذه الأوطان في اتجاه دول الشمال.

رغم أن طريق الوصول للمغرب كان عند معظم المهاجرين/ات طويلا وشاقا وخطيرا ومنتشعبا. تعرض فيه جل المهاجرين لمعاملات فضيعة من قبل مهربهم وخاصة النساء اللاتي عانين مرارا وتكرارا لكل أنواع العنف من ضرب واهانة إلى التحرش والاعتصابات المتكررة فردية وجماعية في معظم الأحيان.

إلا أن انسداد الحدود جعلت الجميع رجالا ونساء يعيشن أصعب لحظات في حياتهم/ن لم يستطيعوا/ن معها اتخاذ القرار؛ فعبور الحدود الذي يمثل بالنسبة لهم/ن انتصارا كفيلا بتضميد جراحهم/ن أضحى بعيد المنال، والرجوع للبلد الأصل خطوة غير ممكنة، بعدما كلفهم/ن العبور للمغرب الشيء الكثير؛ كاد أن يقضي على حياتهم/ن، لذلك فان مجرد التفكير في العودة يشكل نوعا من الصدمة بالنسبة لهم/ن.

الحيرة التي تجبرهم/على الصبر ومقاومة سوء ظروف العيش في المغرب وبالضبط في مدنه الشمالية قريبا من أحلامهم/أمليين/ات التمكن من العبور يوما ما إلى الضفة الأخرى، مغامرين/ات بحياتهم/ن في زوارق نسبة الوصول الآمن فيها إلى الشواطئ الإسبانية قليلة جدا. المغامرات التي تبين باللموس ضالة قيمة الإنسان في دول الجنوب المحاصر من كل جانب.

البيبلوغرافيا

1. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، مطبعة بولاق، مصر، 1300هـ
2. نجيب سويدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، رسالة شهادة الماستر، السنة الجامعية 2011-2012، قاصدي مرياح، ورقلة.
3. إسماعيل بن حماد الجوهري، صحاح ج. 2، دار العلم للملايين (ب ت)
4. إسماعيل بن حماد الجوهري، صحاح ج. 5، دار العلم للملايين (ب ت)
5. الزهرة الخليلي، الحدود في شمال المغرب: آمال والام النساء الجمالات، مطبعة السلبي اخوين، طنجة، 2017.
6. سعيد احمد إبراهيم، الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي، (تاريخيا وحضاريا) مجلة جامعة دمشق، العدد 1 و 2 سنة 2014،
7. السياسة الدولية ع 111، القاهرة، مؤسسة الأهرام يناير 1993.
8. غدنز، أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
9. M. Foucher ., Frontières à retracer : un point de vue de géopoliticien., frontières et limites, acte de séminaire, Centre Georges Pompidou, Paris 1991. p6
10. Serge Paugam . La disqualification sociale .Essai sur la nouvelle pauvreté, PUF, 2009.

المواقع الالكترونية

- <http://articles.islamweb.net/media/index>.
<http://www.histoire-immigration.fr/>
<https://ar.qantara.de/content/>
<https://gric-international.org/2009/publications-du-gric/gric-de-tunis>

<https://www.pwc.com/m1>

<https://www.toupie.org/dictionnaire/citoyen.htm>

<https://www.cairn.info/revue-espace-geographique>

<https://www.dw.com/ar/>

<https://www.swissinfo.ch/ara/-/>

<https://www.toupie.org/dictionnaire/integration.htm>

العوامل المؤثرة على قرار هجرة ساكنة دائرة تاونات نحو الخارج

نوراس ابن الحاج 1، عمرو إدليل 2، عبد السلام بوهلال 3

1-طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب

2 و3 أستاذان باحثان، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب

belhajnaourass19@gmail.com / amridil2001@yahoo.fr / bouhlal10@gmail.com

ملخص

شكلت الهجرة الدولية منذ ستينيات القرن الماضي أحد المظاهر الكبرى المميزة للمشهد الديمغرافي الوطني، وقد مست بشكل خاص المجالات الفقيرة اقتصاديا، وذات كثافات سكانية مرتفعة كما هو الحال بمنطقة جنوب الريف الأوسط، والتي لم تتم بمعزل عن الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن قساوة الطبيعة أثرت بشكل كبير على إمكانيات المنطقة المعتمدة أساسا على النشاط الفلاحي، الذي يعرف ضعفا في التجهيزات وبالتالي نقصا في المردودية. كما أدى انفتاح المنطقة على العالم الخارجي واندماجها في النظام الرأسمالي، بفعل تدخل المستعمر الفرنسي إلى اختلال البنيات التقليدية التي كانت قائمة لعدة قرون، والتي كانت تسير وفق نظام محلي يحكم يضمن للمنطقة وحدتها واستمراريتها. وتضافرت هذه العوامل مع النمو الديمغرافي المتسارع خلال فترة الاستقلال، وهو ما أدى إلى ضغط متزايد على الموارد المحلية المتوفرة، كما واکب ذلك ضعف البنيات التحتية الأساسية من طرق، مدارس، تجهيز فلاح، مستشفيات... كل هذا أدى إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي، الشيء الذي دفع بالسكنة إلى البحث عن حلول مناسبة لتوازن المعادلة القائمة بين السكان والموارد المحلية المتاحة، الأمر الذي ساهم في بروز المنطقة كمجال طارد للسكان، نتج عنه هجرات دولية متعددة الاتجاهات.

الكلمات المفتاحية: جنوب الريف الأوسط، دائرة تاونات، الهجرة الدولية، أسباب وظروف الهجرة الدولية.

Summary

Since 1960s, the international migration has been one of the major features of the national demographic landscape, it has particularly affected the areas that are poor economically that have high population densities as is the case for south central rural region, that was not done in isolation from natural economic and social conditions, as the harshness of nature has greatly affected the potentials of the region which depends mainly on agricultural activity which is known as a weakness in equipment and eventually lack of profitability.

In addition, the region's openness to the outside world and its integration into the capitalist system as a result of the intervention of the French colonists has disrupted the traditional structures that had existed for centuries which was running according to a tight local system that guarantees the region's unity and continuity. These factors combined with the rapid demographic growth during the independence period that led to an increasing pressure on the available local resources, this was accompanied by the weakness of the basic infrastructure, including roads, schools, agriculture, equipment, hospitals...all of this led to a disturbance of the economic balance that prompted the inhabitants to search for appropriate solutions to modify the balance between the existing equation between population and available local resources, this contributed to the emergence of the region as a repellent areas for the population that resulted in multi-directional international migrations.

Key words: southern central rural region, Taounate, international migration, migration conditions.

تقديم

لقد كانت وما تزال منطقة جنوب الريف الأوسط تحتضن كتلة بشرية تفوق قدرتها الاستيعابية ، وعلى الرغم من تراجع معدل نمو السكان خلال العقود الأخيرة فإن الضغط على الموارد المحلية ما يزال قويا ولا يتوقع أن يخف في الأمد القريب ، حيث أن العلاقة التي كانت تربط السكان بمجالهم الطبيعي بدأت تتلاشى نتيجة تداخل مجموعة من العوامل : منها ما هو طبيعي كالطبوغرافية والمناخ والغطاء النباتي ، ومنها ما هو مرتبط بوضعية الموارد الاقتصادية المحلية التي ترجع إلى سوء تدخلات الدولة التي من شأنها تحسين الظروف العامة لعيش الساكنة ، إذ أن معظم المشاريع تميزت بطابعها التقني في تدبير الأخطار ، مما نتج عنه ضعف نجاعتها في تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتأزمة .

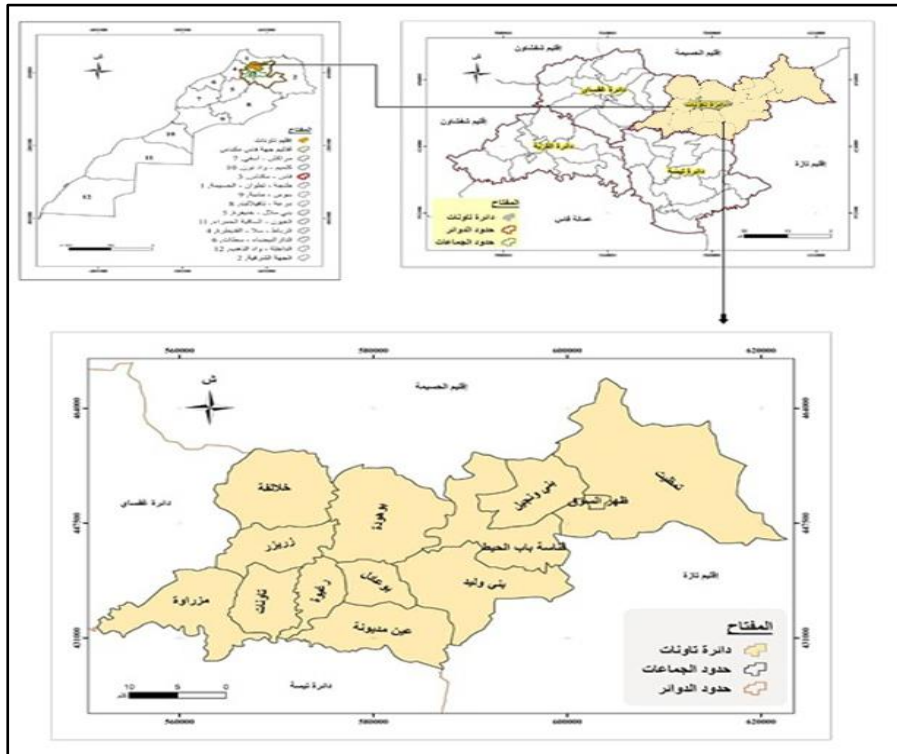
كل هذه العوامل وغيرها لا تساعد على الاستغلال الأمثل للمجال، وبالتالي لا تساعد على الاستقرار البشري، إذ أصبح اللجوء إلى الهجرة سواء منها الداخلية أو الدولية من الاختيارات التي عرفت إقبالا كبيرا.

ومن أجل دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على قرار هجرة ساكنة دائرة تاوانات. سوف نقوم بتشخيص لأهم الموارد التي تزخر بها المنطقة، مع إبراز الوضعية التي أضحت تتخبط فيها في الوقت الراهن، لنخلص إلى العوامل التي أفرزت لنا الهجرة الدولية بهذا المجال خصوصا نحو أوروبا الغربية.

I- دائرة تاوانات: مجال ذو مميزات طبيعية وبشرية خاصة

ينتمي مجال الدراسة من الناحية الإدارية إلى إقليم تاوانات الذي ينتهي بدوره إلى جهة فاس مكناس. يبلغ عدد سكانه حسب الإحصاء الأخير لسنة 2014 حوالي 175962 نسمة، ويقدر معدل الكثافة السكانية ب 81.91 نسمة / كلم².

خريطة 1 : الموقع الجغرافي لدائرة تاوانات



تتكون دائرة تاوانات من 13 جماعة ترابية، اثنتان منها حضرية وهي (تاوانات ، طهر السوق) و11 جماعة قروية (تمضيت ، بني أونجل تافراوت ، فناسة باب الحيط ، بني وليد ، بوهودة ، خلالفة، ازريزر ، رغيوة ، بوعادل ، عين مديونة و مزراوة) ، يحدها من الشمال إقليم الحسيمة ، ومن الشرق والجنوب إقليم تازة ، ومن الغرب دائرتي تيسة وغفساي .
ومن الناحية الطبيعية فالمنطقة تقع في الجزء الأوسط من مجال الالتقاء بين جبال الريف شمالا وما يسمى بتلال مقدمة الريف جنوبا، وبالتالي فهي تشكل امتدادا جغرافيا للريف الأوسط من ناحية الجنوب، بينما تمثل أجزاءها الجنوبية جزءا من تلال مقدمة الريف الوسطى . تتموضع فوق مرتفع متضرس ومتقطع يتراوح ارتفاعه ما بين 500 م و 800 م ، ويتشكل من سفوح وعرة يتجاوز فيها الانحدار 45%.

II- إكراهات طبيعية وظروف صعبة للاستقرار

تعتبر دائرة تاوانات على وجه العموم، ومنطقة جنوب الريف الأوسط على وجه الخصوص ، من المجالات المغربية التي لم تستفد إلا بشكل ضعيف من برامج التنمية التي نهجها المغرب منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا في كل المجالات، ويرجع سبب ذلك إلى موقعها الانتقالي ما بين المجال الذي كان تابعا للسلطات الفرنسية، والمناطق التابعة للحماية الإسبانية، وبالتالي يمكن القول أن هذا التهميش أفرزته سلطات الحماية وكرسته الحكومات المغربية المتعاقبة بعد الاستقلال⁶²⁰، بالإضافة إلى ضعف وهشاشة الموارد الاقتصادية، وهكذا فتداخل هذه المتغيرات المختلفة يؤدي إلى بروز العديد من الاختلالات التي زاد من حدتها ضغط بشري قديم جدا ، إذ غالبا ما تتجاوز الكثافة السكانية 80 ن / كلم⁶²¹.
هذه الوضعية أدت إلى تزايد الضغط على الموارد الطبيعية، مما أفرز عدم التوازن بين الحاجيات والإمكانيات المتوفرة. ولعل طابع العزلة الطبيعية وضعف البنيات التحتية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة والاستغلال الفلاحي غير المعقلن⁶²² ، كلها عوامل أدت إلى بروز المنطقة كمجال طارد للسكان ، بحثا عن موارد اقتصادية من شأنها تحسين مستواهم المعيشي في مجالات أخرى أكثر حظوة، حيث فضل عدد مهم منهم الهجرة نحو الخارج.

1- إكراهات طبيعية غير مساعدة على الاستقرار البشري

يتميز الوسط الطبيعي بالمجال بخاصية تضاريسية معقدة يغلب عليها الطابع الجبلي الذي يمثل 87% من مجموع المساحة، وبالرغم من أن معدل الارتفاع يتراوح ما بين 600 و900 متر، فإن بعض القمم يصل ارتفاعها إلى 1772 متر، كما هو الشأن بالنسبة لقمة جبل تمشاشت التي تتميز بوجود أعراف وتلال على شكل طولي متموج ، مع وجود ارتفاعات وانحدارات هامة كالأعراف الشمالية بجبل تافزة (1395 متر) وجبل أفراس (1315 متر)⁶²³ وهذا ما أدى إلى بروز مجموعة من الأشكال المتضرسة صعبة الاختراق⁶²⁴.

1-حفيظ جدي (2014): "انعكاسات الهجرة الدولية على التنمية المحلية ، حالة مهاجري دائرة تاوانات بمنطقة أفينيون " أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس ، ص 141

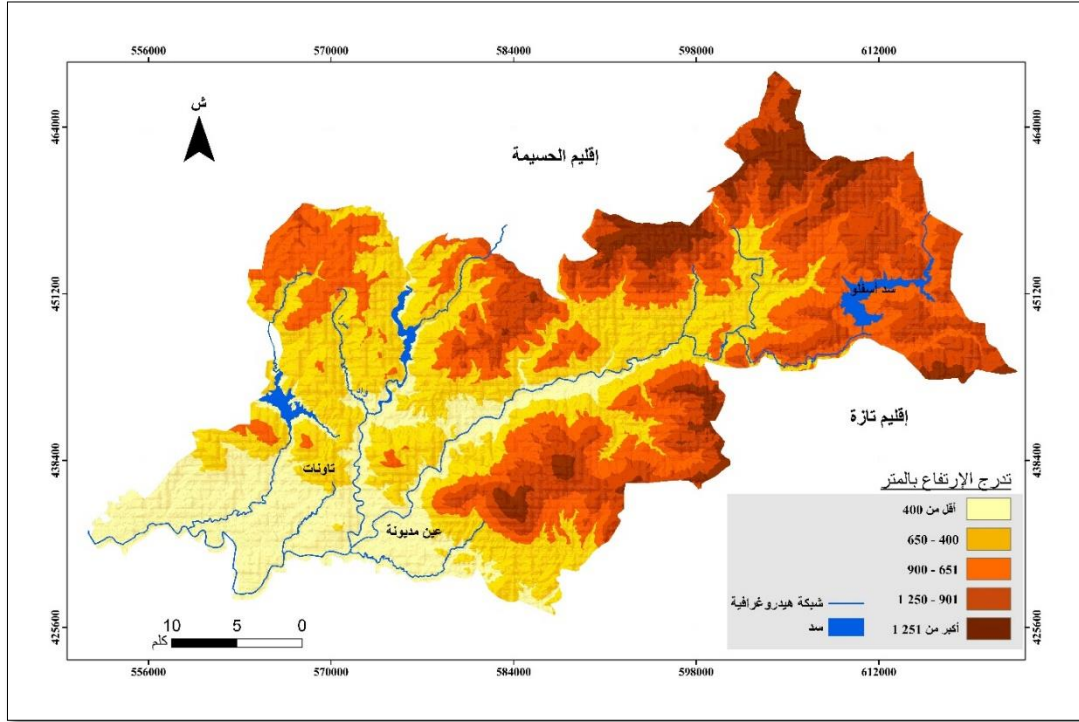
⁶²¹ - مونوغرافية إقليم تاوانات، دجنبر 2019 ، ص 12 .

622 - المصطفى احماموشي -نبيل تيري - عبد الغني كرطيط ومحمد الفنكور (2015): "تلال مقدمة الريف الأوسط ، بين تدهور الأوساط الطبيعية وبرامج التهيئة المجالية - برنامج حساب تحدي الألفية الأمريكية نموذجا " ورد في مجلة التراب والتنمية. العدد الثاني . منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. ص 151 .

623 - تقرير واقع الحال للجماعة القروية تمضيت 2010 ص 27 .

624 - Maurer G. (1996): Formes et dépôts néogènes et quaternaires dans la partie occidentale du Bassin de Boudinar.Rif oriental . RGM.N° 9 . p 5 .

خريطة رقم (2) : توزيع الارتفاعات بمجال الدراسة



المصدر: النموذج الرقمي للارتفاعات



فالمنطقة تعرف جميع أنواع التعرية بواسطة المياه كالتخديد والانزلاقات⁶²⁵. وهو ما يقدم مشهدا جغرافيا صعبا على شكل سفوح متوالية تتعلق فوقها بعض الدواوير بشكل مخيف⁶²⁶، مثل دوار القلعة، ولاد فاتح، يونان ...، كل هذا أثر بشكل سلبي على مردودية القطاع الفلاحي التي لم تعد كافية لسد حاجيات العيش الأساسية، ومما يزيد من وطأة هذا الوضع ضعف التدخلات الرسمية أو غير الرسمية التي من شأنها التخفيف من حدة المشاكل التي يتخبط فيها المجال. فهي إن وجدت فإن إنجازها لم يراع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية المحلية (مشروع الديرو)، وأما تدخلات السكان أنفسهم خاصة منها ما يتعلق بالتقنيات التقليدية لدرء خطر التعرية (مدرجات، جدران الحجارة) فتعرض

625 - محمد هراج تزاني (2015): "دراسة دينامية الانزلاقات الترابية بواسطة تحليل المتغيرات بتلال مقدمة الريف الأوسط". ورد في مجلة التراب والتنمية. العدد الثاني. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس. ص 236
626 - سناء جعدوني (2008): "الهجرة الريفية وانعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية بمدينة تاوانت" بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس ص 53.

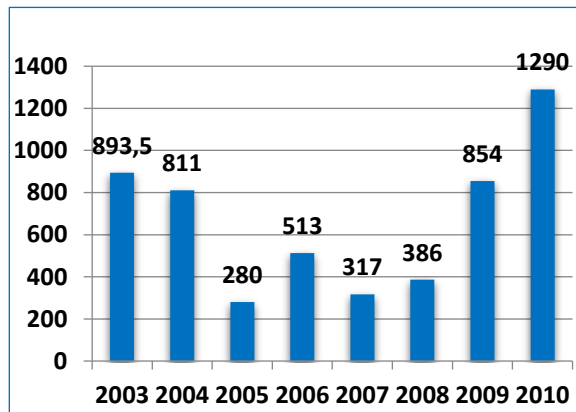
للإتلاف بسبب تقدم التعرية، أو أنها لم تعد تحظى بنفس الاهتمام الذي كانت تلقاه من قبل، بمعنى اندثار وتراجع معظم التقنيات التقليدية لإعداد الرساتيق، خاصة منها الجبلية الموروثة⁶²⁷.

لقد انعكست هذه الوضعية بشكل سلبي على الجيل الصاعد الذي أصبح ينظر نظرة دونية للقطاع الأول على أساس أنه قطاع غير منتج، الأمر الذي أدى إلى انطلاق مسلسل البحث عن مصادر عيش جديدة، يأتي على رأسها عبور جزء من ساكنة المنطقة لحدود بلادها في اتجاه بلدان أخرى، خاصة أوروبا الغربية.

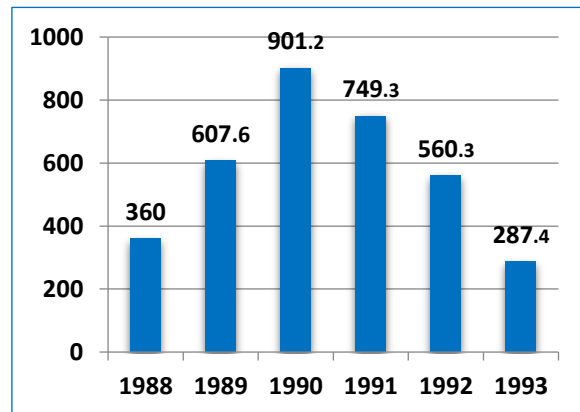
2- تساقطات مطرية مهمة لا تستفيد منها المنطقة

تعتبر التساقطات المطرية عاملا محركا للأنشطة الفلاحية ومزودا أساسيا لمصادر المياه بالمنطقة، التي تعرف سقوط المطر ابتداء من فصل الخريف، حيث تشهد تركزا واضحا بين نونبر ودجنبر وبين فبراير ومارس⁶²⁸. وقد صنف Maurer G (1996) مناخ هذا المجال من حوض ورغة الأعلى، نظرا لتموقعه في أقصى الشمال الشرقي لإقليم تاونات، ضمن المناخ الرطب الانتقالي، فهو رطب مع وجود خصائص قارية بارزة، وهذا ما يجعله يستقبل كمية مهمة من التساقطات تتجاوز أحيانا 1300 ملم، غير أن ما يميزها هو عدم الانتظام زمانيا ومجاليا بفعل عدة عوامل نذكر منها: الطبوغرافية والارتفاع بالإضافة إلى الموقع الجغرافي.

مبيان رقم (2): التوزيع المطري السنوي لقيادة مريسة
2010 - 2003



مبيان رقم (1): التوزيع المطري السنوي لقيادة مريسة
1993 - 1988



المصدر: تقرير واقع حال الجماعة القروية تمضيت 2010.

يتضح من خلال المبيانين أن كمية التساقطات تختلف حسب السنوات، إذ نجد سنوات ذات معدل تساقطات مرتفع (1990)، وسنوات ضعيفة التساقطات (1993 - 2005)، الأمر الذي يؤثر على الموسم الفلاحي وتراجع مياه العيون والآبار.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز هذه التساقطات هو عنفها وتركزها، حيث أنها تؤثر بشكل كبير على المناطق المتضرسة، من خلال اقتلاع النباتات وانزلاق التربة، وهو ما ينعكس سلبا على ارتباط الساكنة، خاصة الشباب منهم، بالنشاط الفلاحي لطابعه الموسمي ولاعتماده بشكل مباشر على التساقطات المطرية وبالتالي عدم استقراره، إذ أضحت أنظارهم تتجه صوب الضفة الأخرى للمتوسط بسبب صعوبة الاستقرار بالمنطقة.

627 - حسن ضايض (2004): "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس. فاس، ص 25.

628 - Maurer. G. (1968) : Les Pays rifains et préifains. L'information géographique . N° 4. P 37.

3- الحرارة بالمجال المدروس

تتسم الحرارة بالمنطقة بالتذبذب والاختلاف بين الفصول والشهور، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): الحرارة الشهرية المتوسطة والقصوى والدنيا بمحطة تاونات

السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغشت	سنتبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
المتوسطة	9.2	11	12.8	14.9	18	22.8	27.4	27.5	23.7	18.5	13.4	10
القصى	12.8	15	17.8	20.5	24.5	30.6	36.1	36.1	31.2	24.7	18.2	13.6
الدنيا	5.5	6.9	7.9	9.3	11.4	14.9	18.6	18.9	16.2	12.3	8.7	6.3

المصدر: الوكالة المائية لحوض سبو - فاس 2018

انطلاقاً من المتوسط الحراري الشهري المسجل بمحطة تاونات نستنتج بأنه يصل إلى 17 درجة، غير أنه يرتفع إلى مستويات قصوى تقارب 24 درجة خلال فصل الصيف كمتوسط أقصى، وينزل إلى 11 درجة كمستوى أدنى. هذه المعدلات المسجلة تختلف من منطقة لأخرى حسب التوزيع المجالي للتضاريس، حيث أن درجات الحرارة الحقيقية تسجل تفاوتاً كبيراً بين المناطق المرتفعة والأودية التي تشهد ارتفاعاً في درجة الحرارة. فحسب Maurer. G تصل الحرارة في منطقة طهر السوق إلى 49 درجة خصوصاً عند هبوب رياح الشرقي⁶²⁹.

وتأتي دراسة هذا العنصر للتعرف على مدى تأثير درجة الحرارة على الصخور والتكوينات السطحية خلال فترة الصيف، الشيء الذي يساهم في إعداد الوسط وجعله عرضة أكثر للتعرية، وهو ما يطرح عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية لسكان المنطقة، وهذا ما يشكل عاملاً دافعاً لهجرتها في اتجاهات مختلفة وطنية ودولية.

4- موارد مائية قليلة ومعرضة للاستنزاف

تتوفر دائرة تاونات على موارد مائية متنوعة، تتمثل في ثلاث سدود تلية وهي: سد أسفالو، سد بوهودة، سد الساهلة، والعديد من العيون والآبار والمجاري المائية التي تشكل شبكة غير منتظمة الجريان، تنبع من مرتفعات الريف الأوسط حيث التساقطات مرتفعة تتجاوز عادة 800 ملم، وقد تصل إلى 1500 ملم بجبل ودكة⁶³⁰.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه رغم الكمية المهمة للتساقطات بالمنطقة لا تستفيد منها إلا بشكل محدود، بسبب ضعف نفاذية الصخور، وهو ما ينتج عنه ندرة مياه الشرب والسقي والجريان السطحي خلال فصل الصيف، كما أن ظاهرة الجفاف التي عرفها المغرب خلال السنوات الماضية جعلت منسوب المياه يتراجع بشكل كبير، وما يزيد من ندرتها هو تعاطي العديد من الدواوير لزراعة الكيف التي تؤدي إلى استنزاف الفرشات المائية السطحية والباطنية.

وتعتبر ندرة المياه من الأسباب الرئيسية التي تدفع بعدد مهم من الأسر إلى مغادرة موطنهم الأصلي في اتجاه إما المدن، خاصة المجاورة كفاس ومكناس... أو في اتجاه البلدان الأوربية.

629 - Maurer. G. (1968) .op . cit , p37

630 - المصطفى احماموشي -نبيل تيري - عبد الغني كرطيط ومحمد الفنكور ، نفس المرجع السابق ، ص 154 .

صورة رقم (4): زراعة الكيف على ضفاف واد ورغة
بنوار بوعيدون



صورة رقم (3): زراعة الكيف في أعالي جبل تلفاث.



5- غطاء غابوي في تراجع مستمر

يغطي المجال الغابوي مساحة لا بأس بها، ويشمل 10 جماعات قروية بالدائرة. وهو يتميز بتنوع تشكيلاته النباتية مع سيادة واضحة للبلوط الأخضر بمختلف أنواعه إلى جانب أشجار التويا.

جدول (2): المجال الغابوي الطبيعي بدائرة تاونات

الجماعة	مساحة الغابة	معدل التشجير ب % 631	نصيب الفرد بالهكتار
تمضيت	6765	23	0.3
بني أونجل تافراوت	1894	25.9	0.2
فناسة باب الحيط	4262	66.6	0.3
بني وليد	1821	1.4	0.14
بوعادل	439	10	0.03
عين مديونة	1311	13.5	0.07
بوهودة	607	4.5	0.02
زريزر	117	1.3	0.01
خلالفة	1660	2	0.14
مزاوة	110	0.9	0.01

المصدر: حسن ضياض (2004) "المجال والمجتمع جنوب الريف الاوسط" ص 76

نلاحظ من الجدول أن هناك تفاوتاً في توزيع الغطاء الغابوي بين تراب الجماعات، وهذه النسب تجد تفسيرها في تزايد عمليات الاجتثاث، بفعل رغبة الساكنة في تلبية حاجياتها من الحطب للتدفئة وبيعه في الأسواق بشكل سري، بالإضافة إلى تلبية باقي الأغراض الرعوية والزراعية الأخرى. كما تتعرض الغابة لعدة حرائق خصوصاً خلال فصل الصيف، الشيء الذي يؤدي إلى تنشيط عمليات التعرية بكل أنواعها، خصوصاً وأن المجال يتسم بانحداراته القوية وصخوره الهشة، حيث تعرف التربة تراجعاً سنوياً يقدر بحوالي 2 %⁶³². وهكذا فالخصائص العامة للمجال لا تشجع على استقرار الساكنة التي

631 - نقصد بمعدل التشجير: المساحة التي تغطيها الغابة بالنسبة للمساحة العامة .

632 - Laouina .A (1998) : L'environnement des montagnes du Nord : atouts , contraintes et processus de dégradation . In Le développement du Maroc septentrional. Points de vue des géographes. Publications de la Faculté de Lettres et des Sciences humaines. Rabat, p 44 .

فضل جزء منها الانتقال للعيش في مدن من شأنها تحسين مستويات المعيشة، غير أن المشاكل التي أضحت تتخبط فيها هذه الأخيرة كالبطالة وغلاء المعيشة... جعل عددا مهما من الشباب يفضلون اختيار مغامرة الهجرة خارج حدود بلدهم الأم.

III - أنشطة فلاحية تقليدية وموارد اقتصادية محدودة تساهم في تنشيط تيارات الهجرة الدولية
تشكل دائرة تاوانات جزءا من المجال المغربي الريفي الذي عرف تعميرا قديما ، وكما هو الشأن بالنسبة لأغلب المجالات الجبلية ، فإن الأراضي الصالحة للزراعة التي شكلت المصدر الأساسي لعيش السكان حتى اندلاع تيارات الهجرة الدولية أصبحت تسجل تراجعاً واضحاً نتيجة عدة عوامل سبقت الإشارة إليها . لهذا بدأ يلاحظ أن الأنشطة الفلاحية المعتمدة على الثالوث الكلاسيكي (زراعة الحبوب والغراس وتربية الماشية) ما فتئت تسجل نقصاً مستمراً ، ومن هنا عدم قدرتها على تلبية حاجيات السكان، ولا يرجع ذلك فقط إلى عجز السكان عن التحكم في الإنتاج أو إلى إكراهات الوسط ، وإنما يعود إلى الزيادة المفرطة في حجم السكان التي يواكبها تجزئ الممتلكات ، بالإضافة إلى التهميش الذي تعود جذوره إلى فترة الحماية والذي تعزز خلال مرحلة الاستقلال . والحصيلة هي أن البحث عن موارد تكميلية خارج المجال الإقليمي أصبح يكتسي طابعاً بنوياً ، خصوصاً في اتجاه البلدان الأوربية⁶³³.

1- بنية عقارية معقدة تؤثر على الفلاحة التقليدية المعاشية

تتميز البنيات العقارية بسيادة الملكية الخاصة، أما بخصوص الأنظمة الأخرى خاصة منها أراضي الأحباس والأراضي الجماعية فتكاد تختفي في معظم مجالات المنطقة كما هو الحال بالنسبة لجماعة تمضيت.

جدول رقم (3): النظام العقاري بجماعة تمضيت

النوع	المساحة بالهكتار	نسبة المساحة مقارنة بتراب الجماعة %
ملك خاص	7194	99.6
الملك الخاص للدولة	4	0.05
أراضي الجموع	0	0
أراضي الجيش	0	0
أراضي الأحباس	25	0.35

المصدر: تقرير واقع حال جماعة تمضيت 2010

نستنتج انطلاقاً من الجدول هيمنة الملكية الخاصة للأراضي بالجماعة بنسبة 99.6%، وهذا الوضع يعرقل تطور النشاط الفلاحي بفعل عامل الإرث الذي يساهم في تقزيم مساحة الأراضي وغياب عملية تجميعها، حيث تظهر بمثابة قطع شطرنجية لا تتجاوز مساحتها الهكتار الواحد وهو ما يحول دون إمكانية تطوير النشاط الفلاحي.

كما بين الأستاذ حسن ضايض في أطروحته "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط" أن الملكية الواحدة قد تتعرض للتجزئة بين أكثر من 50 فرداً، فالوارث يجب أن ينال حقه من كل ملكية هي عرضة للتقسيم، وينجم عن كل هذا في الأخير ضعف المدروية وبالتالي صعوبة الاعتماد على الاستغلال الفلاحي كمورد أساسي للعيش ، خاصة إذا علمنا أن عدد أفراد الأسرة الواحدة الذين يعيشون على الملكية يرتفع في المتوسط إلى ثمانية أفراد ، لا يتعدى نصيب الواحد منهم في الغالب نصف هكتار⁶³⁴.

633 - امحمد لزعر (2004): " هجرة الريفيين الحديثة الى اسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية : حالة اقليم الحسيمة " أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز. فاس . ص 25 .

634 - حسن ضايض ، نفس المرجع السابق ص ص 180-181 .

إن الوضعية العقارية المتمثلة في هيمنة الملك الخاص المجبوري تضافرت مع مشكل الجفاف والضغط الديمغرافي وازدياد حاجيات السكان، لتجعل القطاع الفلاحي عاجزا عن توفير فرص الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان، وهذا ما يدفع هؤلاء إلى البحث عن أنشطة جديدة غير فلاحية خارج المنطقة، لتصبح الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية حلا أساسيا لتجاوز تلك المشاكل.

2- نشاط فلاحى تقليدى مرفوض من طرف الشباب

تشكل الفلاحة النشاط الاقتصادى الأساسى بمجال الدراسة، ويطغى عليها الطابع المعاشى التقليدى، حيث تبقى إمكانية تطورها جد محدودة بسبب تقطع التضاريس وعدم انتظام التساقطات، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للتربة الفقيرة وهيمنة الملكيات المجبرية، هذه الخاصية تشكل أبرز عناصر الاختلال التى تنخر البنية الفلاحية بالمنطقة، من خلال التحكم فى نوعية الإنتاج القائم على الزراعة البعلية الشتوية، المرتكزة أساسا على زراعة الحبوب والقطاني.

أما فيما يخص الأشجار المثمرة فهى تغطي مساحة مهمة، تأتي على رأسها شجرة الزيتون نظرا لأهميتها السوسيواقتصادية، حيث تم تبنيها بمثابة أداة تنمية اجتماعية ومجالية فى إطار مشروع "الديرو" الذى هم المنطقة، لكن مع ذلك يتسم مردودها بالتذبذب ارتباطا بالظروف الطبيعية والتقنية. وإلى جانب ذلك فإن إنتاج شجرة الزيتون لا يستفاد منها محليا إلا بشكل ضعيف، لأن معالجتها محتكرة واحتكارا واسعا من طرف المدن المجاورة. كما تعرف تربية الماشية تراجعا كبيرا يعزى إلى مجموعة من التحولات منها: تفتت الملكيات، نقص المجالات الرعوية، غلاء الأعلاف، حيث أصبح الاستثمار فى هذا القطاع من لدن البعض مجازفة غير مضمونة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة، التى لا يسمح لها دخلها الهزيل تخصيص جزء منه لشراء الأعلاف، بالإضافة إلى افتقار المنطقة لمراكز تكوين المربين وإلى مصالغ مختصة فى تقديم الخدمات عبر مراقبة الحالة الصحية للقطيع.

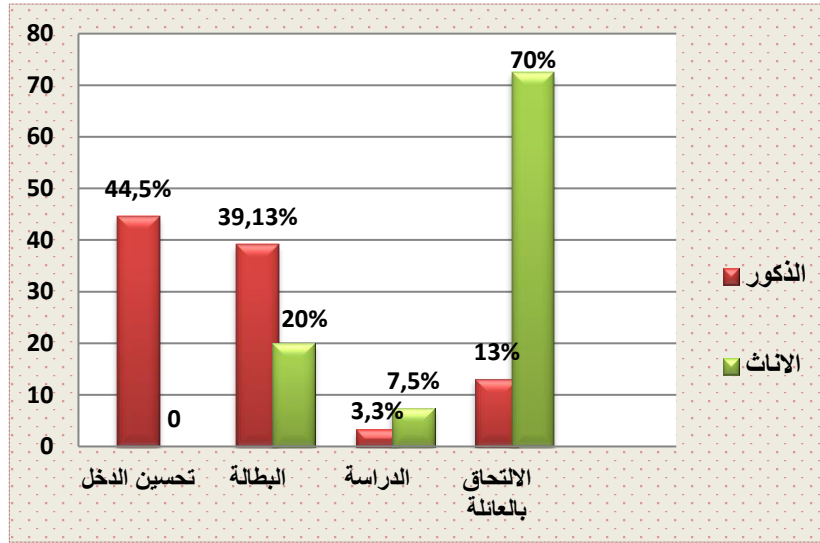
فرغم الاهتمام الذى يحظى به النشاط الفلاحي ببلادنا من خلال التجهيزات الهيدرورزراعية الكبرى (بناء السدود)، وإقامة مشاريع سقوية صغرى ومتوسطة وإنشاء تعاونيات للحليب والحبوب... وتجهيز مراكز الإرشاد الفلاحي بالتجهيزات التقنية (الجرار، آلات الحصاد...) فإن المنطقة لم تستفد من التجهيزات السالفة الذكر، وتظل مهمشة بشكل كبير، إذ لا زال القطاع الفلاحي تقليدى مع بعض التطورات الجديدة المتمثلة فى عملية تكثيف الإنتاج عن طريق استعمال الأسمدة الكيماوية التى بدأت أثمرتها تشهد ارتفاعا، حيث لا يستطيع الفلاح التقليدى البسيط اقتنائها.

كما أن المجال المسقى الذى من شأنه تكثيف الإنتاج وإنعاش الشغل والتخفيف من الهجرة لا يمتد سوى على مساحات صغيرة على ضفاف الأودية (ورغة، بوملال...)، كل هذا يوافق ضعف ارتباط الشباب بهذا القطاع إذ يعتبره البعض منهم رمزا للتخلف والشقاء ويفضلون عدم العمل فيه.

وفى هذا السياق بينت نتائج البحث الميدانى الذى أنجزناه سنة 2018 أن أكثر من نصف المهاجرين لم يكونوا يمارسون أى عمل محدد قبل الهجرة، وهو ما يعكس أزمة القطاعات المنتجة، وبالتالي يضطر عدد مهم من السكان إلى الهجرة بهدف تأمين الحاجيات الضرورية لأسرهم الممتدة، ذلك أن 50% من الأسر المستجوبة يتراوح حجمها ما بين 5 و7 أفراد.

انطلاقا من المبيان رقم 3 يظهر لنا أن 39.13% فى صفوف الذكور و20% فى صفوف الإناث كان دافعهم الأساسى للهجرة هو البحث عن العمل، الذى لا يتوفر بمنطقتهم نتيجة هيمنة الملكيات المجبرية التى لا توفر إلا مردودية ضعيفة، ولا تستطيع توفير الشغل إلا لنسبة قليلة من السكان.

مبيان رقم (3): دوافع هجرة الساكنة نحو الخارج



المصدر: البحث الميداني 2018

ورغم أن عددا مهما من المهاجرين يمتلكون أراضي زراعية وأشجار مثمرة (الزيتون، اللوز، التين...) فغالبا ما توجد على شكل عقار في ملك الأب، أو على شكل إرث مشترك وغير مقسم، أو أنه مجزأ إلى ملكيات صغيرة لا يستطيع في كل الحالات تأمين العيش للسكان. لذلك نجد أن دافع الهجرة حسب 44.5% من المهاجرين كان بهدف تحسين المستوى المعيشي.

IV- قطاع تجاري وخدماتي ضعيف.

يتسم القطاع التجاري عموما بضعفه الكبير، حيث يركز فقط على بيع المنتوجات الفلاحية خامة (كالحبوب والزيتون...) داخل الدكاكين الصغيرة بالدواير، أو في الأسواق الأسبوعية. هذه الأخيرة وإلى جانب أنها تشكل فضاءا للتبادل التجاري، فهي تقوم أيضا بوظيفة اجتماعية تتمثل في كونها مجالا للتواصل فيما بين السكان، وعلى هذا الأساس يقول جون فرانسوا تروان: "يوم السوق هو يوم عيد يأتي إليه السكان لتكسير عزلة الدواير وشراء المواد الغذائية بعد بيع المنتوجات الفلاحية" ⁶³⁵.

V- بنية تحتية ضعيفة لا تشجع على الاستقرار

1- شبكة طرقية مهترئة موروثية عن الفترة الاستعمارية تساهم في العزلة.

تعد الطريق الجهوية رقم 510 الرابطة بين إقليمي تاونات وتازة والمؤدية إلى منطقة الدراسة في حالة رديئة وغير صالحة للعبور خصوصا في فصل الشتاء. نفس الشيء بالنسبة للمسالك المؤدية إلى الدواير فهي توجد في حالة أكثر من سيئة، الأمر الذي يفسر العزلة والتميش الذي تشهده العديد من الدواير. هذا المنفذ الوحيد للمنطقة يرجع بناؤه إلى الفترة الاستعمارية لأهداف عسكرية واستراتيجية محض، قصد التحكم في المناطق الجبلية ومراقبتها. والملاحظ أن معظم الجهود التي بذلت منذ الاستقلال لتحسين الشبكة الطرقية فإنها لم تصل إلى مستوى ما أنجزته سلطات الحماية، حيث لم يطرأ أي تغيير على هيكلية المجال. وتجدر الإشارة إلى أنه من المستبعد أن يتحقق تطور وتقوية للبنية الإنتاجية

635: TROIN Jean-François, 1973, « Compte-rendu de la thèse de 3^e cycle de G. Fay : recherches sur l'organisation de la vie rurale et sur les conditions de la production dans la basse montagne rifaine », *Revue de Géographie du Maroc*, n° 23-24, p. 186-192..

للمنطقة إذا ظلت البنية الطرقية على الحالة المتدهورة التي توجد عليها في الوقت الراهن، والتي غالبا ما يتم تبريرها بالتضرس الشديد للمجال، وارتفاع تكاليف الإنجاز والصيانة الدائمة⁶³⁶.

صورة رقم (6): الطريق الجهوية رقم 510 في كدية أزيير



صورة رقم (5): الطريق المؤدية لسور قنطرة



المصدر: تصوير شخصي 2018

2- مشاكل الربط بشبكة الكهرباء

وصلت نسبة الاستفادة من برنامج الكهرباء القروية الشمولي 92.94% حسب البحوث الميدانية. وهكذا يشمل الربط تقريبا جميع الدواوير بتراب الجماعات⁶³⁷. لكن الأعمدة الكهربائية تعرف العديد من المشاكل، حيث أنها غير مثبتة بشكل متين مما يسبب سقوطها في الأيام المطيرة وعند هبوب الرياح القوية، وكذلك سقوط الخيوط الكهربائية على سطح الأرض، الشيء الذي ينتج عنه عدة أخطار تهدد السكان والماشية، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر.

3- ضعف التغطية بالماء الصالح للشرب

باستثناء المراكز الصغرى الموجودة بمنطقة الدراسة كظهر السوق ومركز بوهودة وبني وليد... فإن سكان جل الدواوير يعتمدون في تزودهم بالماء الشروب بنسبة 100% من العيون والآبار، بطريقة تقليدية تتأثر بالتقلبات المناخية، حيث ينقص صبيب بعضها أو يجف في فصل الصيف.⁶³⁸

وهذا ما يطرح مشكل استقرار الساكنة، لأن الحاجة إلى المياه تتجاوز الاستعمالات البشرية الضرورية إلى ضرورة توفير الماء للماشية، وهو ما يدفع بعدد كبير منهم إلى بيعها واختيار حل الهجرة خارج المنطقة، سواء إلى باقي مدن المغرب أو خارجه للاستفادة من الخدمات الأساسية التي توفرها تلك البلدان.

VI - تجليات الهجرة الدولية بدائرة تاونات

ساهمت العوامل السالفة الذكر في اتخاذ ساكنة دائرة تاونات قرار الهجرة نحو الخارج، إذ بلغ عدد المهاجرين إلى حدود سنة 2018 حوالي 9987 مهاجرا⁶³⁹ أما على مستوى البحث الميداني الذي هم عينه مكونة من 95 أسرة موزعة على أربع جماعات قروية (تمضيت-بني أونجل تافراوت-فناسة باب الحيط-بني وليد) وصل إلى 132 مهاجر.

636 - حفيظ جدي (2008): "الهجرة الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والسوسيوإقليمية على المجال الحضري لتاونات" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة. جامعة سيدي محمد بن عبد الله- كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، ص 76-77.

637 - تقرير واقع حال الجماعات القروية لدائرة تاونات 2010.

638 - نفس المرجع السابق.

639 - مصلحة الشؤون العامة (عمالة تاونات 2018) + بحث ميداني 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة شهدت تحولات عميقة، حيث احتكرت في البداية فرنسا معظم التيارات بسبب تظافر العلاقات الاستعمارية والتاريخية التي تربط هذه الدولة بالمجال، لكن سرعان ما تعززت مكانة دول أخرى حديثة العهد بالهجرة خصوصا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، كما هو الشأن بالنسبة لإسبانيا، إيطاليا وألمانيا.

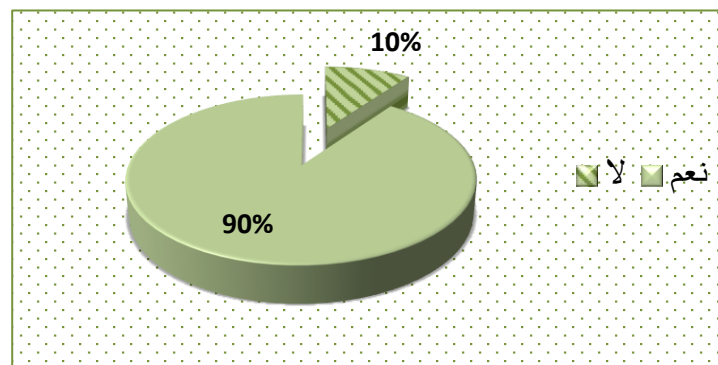
جدول رقم (4) : عدد المهاجرين بالجماعات المدروسة وتوزيعهم الجغرافي حسب الدول الاستقبال

المجموع	تمضيت		فناسة باب الحيط		بي أونجل تافراوت		بي وليد			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
40.15	53	10.60	14	13.63	18	5.30	7	10.60	14	فرنسا
24.24	32	3.78	5	4.54	6	3.78	5	12.12	16	إسبانيا
22.72	30	2.27	3	4.54	6	8.33	11	7.57	10	إيطاليا
6.81	9	1.51	2	0.75	1	2.27	3	2.27	3	ألمانيا
6.06	8	0.75	1	1.51	2	1.51	2	2.27	3	دول أخرى
100	132	25	25	24.97	33	21.19	28	34.83	46	المجموع

المصدر: البحث الميداني 2018

فالمهاجر يختار الهجرة من أجل تحقيق أهداف كان يطمح لتحقيقها في دولته الأصل ولم يتمكن من ذلك بسبب تداخل مجموعة من الظروف والعوامل ، وبالتالي فعندما يقرر فعل الهجرة يصبح هاجسه الأساسي هو مساعدة أفراد عائلته بمسقط رأسه بمجموعة من الطرق أبرزها التحويلات المالية ، التي أصبحت تلعب دورا أساسيا في التحولات الاقتصادية والسوسيوإقليمية التي تشهدها منطقة الانطلاق حيث أنها تعد رهانا أساسيا للأسر القاطنة بالمجال ، وهذا ما وضحه المبيان أسفله حينما قمنا بتوجيه سؤال لعائلة المهاجر حول : " هل يرسل هذا الأخير أموالا لعائلته بالمغرب ؟ " حيث وجدنا أن 90 % أجابت بنعم مقابل 10% فقط بلا ، وهذا يدل على الدور الذي تلعبه عائلات الهجرة الدولية في تحريك دواليب الاقتصاد المحلي بالمنطقة.

مبيان رقم (4): نسبة المهاجرين الذين يقومون بتحويل الأموال إلى ذويهم



المصدر: البحث الميداني 2018

عموما يمكن القول أن اتخاذ قرار الهجرة الدولية لم يكن اختياريا، بل جاء بناء على تظافر العديد من الضغوطات التي أدت إلى بروز قاعدة متعددة الاختلافات، مما دفع بالسكان المحلية إلى البحث عن موارد عيش خارجية.

خلاصة

حاولنا من خلال المقال إبراز أن الهجرة الدولية هي انعكاس واضح للظروف والخصائص العامة التي تعرفها دائرة تاونات، والمتمثلة أساسا في التهميش، وهشاشة الوسط الطبيعي، وتفكيك البنيات الانتاجية التقليدية في ظل التحول الكبير الذي تشهده الجوانب السوسيو اقتصادية وطنيا ودوليا.

فالتربية التضاريسية المعقدة تؤثر على المجال الفلاحي وعلى إمكانية توسيعه وتطويره، كما أن التركيز السكاني الكثيف يجعل الملكية الزراعية مجهرية لا تستوعب التقنيات الحديثة، وبالتالي ينتج عن هذا ضعف المردودية، مما يجعل المنطقة تعاني من نقص الموارد الأساسية (الحبوب)، إضافة إلى الضعف الذي يطبع القطاع التجاري والخدماتي. كما أن التزايد الديمغرافي الذي شهدته المنطقة أفرز لنا شريحة عريضة من الشباب، وفي ظل ضعف إن لم نقل غياب أنشطة اقتصادية قوية قادرة على تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم الضرورية، خصوصا المتعلقة بفرص الشغل، فإن هذه الفئة من الساكنة أصبحت مستعدة في إطار البحث عن سبل تحسين ظروف عيشها إلى اختيار حل الهجرة نحو البلدان الأوربية، نظرا لإيمانهم بكون هذه الأخيرة قد حققت الرخاء لكل الأفراد الذين التحقوا بها من قبل. وهكذا خلصنا في النهاية أن هجرة ساكنة دائرة تاوانات نحو الخارج لم تكن لأسباب اختيارية، بل لأسباب قاهرة تضافرت فيها عدة عوامل لتبرز المنطقة كمجال طارد للسكان في اتجاه المناطق الأكثر حظوة.

المراجع بالعربية

- ❖ امحمد لزعر (2004): " هجرة الريفيين الحديثة الى اسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: حالة اقليم الحسيمة " أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرز فاس.
- ❖ تقرير واقع الحال للجماعات القروية بدائرة تاوانات 2010.
- ❖ حسن ضياض (2004): "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس
- ❖ حفيظ جدي (2008): " الهجرة الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والسوسيومجالية على المجال الحضري لتاوانات " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس.
- ❖ حفيظ جدي (2014): "انعكاسات الهجرة الدولية على التنمية المحلية، حالة مهاجري دائرة تاوانات بمنطقة أفينيون " أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس
- ❖ سناء جعدوني (2008): "الهجرة الريفية وانعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية بمدينة تاوانات " بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس.
- ❖ محمد هراج تزاني (2015): "دراسة دينامية الانزلاقات الترابية بواسطة تحليل المتغيرات بتلال مقدمة الريف الأوسط، ورد في مجلة التراب والتنمية. العدد الثاني. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.
- ❖ المصطفى احماموشي – نبيل تيري – عبد الغني كرتيط ومحمد الفنكور (2015): "تلال مقدمة الريف الأوسط، بين تدهور الأوساط الطبيعية وبرامج التهيئة المجالية – برنامج حساب تحدي الألفية الأمريكي نموذجاً " ورد في مجلة التراب والتنمية. العدد الثاني. منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

بالفرنسية

- ❖ Laouina .A. (1998): L'environnement des montagnes du Nord .Atouts . Contraintes et processus de dégradation. In le développement du Maroc septentrional. Points de vue des géographes. Publications de la Faculté de Lettres et des Sciences humaines .Rabat .
- ❖ Maurer . G. (1968) : Les Pays Rifains et Pré Rifains. L'information géographique. N° 4.
- ❖ Maurer G.(1996)Formes et dépôts néogènes et quaternaires dans la partie occidentale du Bassin de Boudinar. Rif oriental. RGM.N° 9.
- ❖ Troin Jean-François, 1973, « Compte-rendu de la thèse de 3e cycle de G. Fay : recherches sur l'organisation de la vie rurale et sur les conditions de la production dans la basse montagne rifaine », *Revue de Géographie du Maroc*, no 23-24.

انعكاسات الهجرة غير الشرعية من دول شمال إفريقيا نحو أوروبا في ظل فيروس كورونا

المستجد (كوفيد19): الواقع والتحديات

صديقي أحمد، جامعة أحمد دراية- الجزائر

Seddiki_ahmed82@yahoo.fr

الطبيبي عبد الله، جامعة أحمد دراية- الجزائر

tayebiabdellah@yahoo.fr

الملخص

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية منتشرة وموجودة في جميع دول العالم، ولا يوجد بلد يفلت من آثاره وتداعياته، حيث أنه شهد مؤخراً عظيم التضخيم رغم ظهور فيروس كورونا - كوفيد 19 - وأصبح يشكل خطراً على المجتمعات بسبب حجم المخاطر التي ينطوي عليها. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع هذه الظاهرة وأسباب انتشارها وانعكاساتها على الأمن و استقرار البلدان المضيقة وحتى بلدان العبور؛ خاصة وأن هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة من دول شمال أفريقيا إلى الدول الأوروبية، مما أدى إلى حدوث ردود فعل عديدة من دول مختلفة، سواء كانت من أصل مهاجر أو من البلدان التي رحبت بهم خوفاً من انتشار الوباء على نطاق أوسع، في إضافة إلى ضرورة معالجة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من مخاطر غير شرعية الهجرة في هذه الأزمة، مما أدى إلى جهود إقليمية ودولية للحد من توسع الظاهرة والأساليب المتبعة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين في ظل أزمة وباء فيروس كورونا المستجد. الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، تداعيات الهجرة، بلد العبور، البلد المضيف، كوفيد 19-

Abstract :

Illegal migration is a global phenomenon that is widespread and present in all countries of the world, and no country escapes its effects and repercussions, as it has recently witnessed a great amplification despite the emergence of the Corona virus - Covid 19 - and has become a threat to societies due to the size of the risks involved. Therefore, this study aims to shed light on the reality of this phenomenon, the causes of its spread and its implications for the security and stability of the host countries and even the countries of transit. Especially since this phenomenon in recent times from North African countries to European countries, This led to many reactions from different countries, whether of immigrant origin or from countries that welcomed them for fear of the spread of the epidemic on a larger scale, in addition to the need to address the measures taken by Algeria to reduce the risks of illegal immigration in this crisis, which This led to regional and international efforts to limit the expansion of the phenomenon and the methods used to limit the flow of illegal immigrants in light of the new Corona virus epidemic crisis.

Key words: illegal immigration, migration repercussions, transit country, host country, COVID-19

مقدمة

تعد ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة مجتمعية مركبة ومتعددة الأبعاد، فهي ليست نتاج لعوامل محلية وإقليمية فقط وإنما هي أيضاً نتاج لأبعاد عالمية، حيث لعبت العولمة دوراً مباشراً في هذه الظاهرة، حيث تفاعل العالمي مع الإقليمي والمحلي بشكل مباشر ليشكل ويحدد ملامح الظاهرة بوضعها الحالي فعندما وضعت الدول الأوروبية قواعد صارمة للحد من الهجرة

، وتقلصت أسواق العمل العربية ، وظلت البطالة مستمرة محليا، نتج عن ذلك تفاقم ظاهرة الهجرة غير المنتظمة وتأثر بها المجتمع تأثيرا يستحق الدراسة والمعالجة ووضع الآليات المناسبة للمواجهة. وتمثل الهجرة بما تحتويه من هجرة للمهارات والكفاءات التي تمثل أحد أهم مقومات التنمية على المدى القصير والبعيد، فالشباب هم صانعي التنمية والتنمية أعدت من أجلهم، والفرص التي تتيحها الهجرة للمجتمع تتمثل في تحويلات المهاجرين المالية، فهي ليست إلا ضريبة تأخذها الدولة مقابل التفريط في ثروات فشلت في تشغيلها التشغيل الأمثل، وجذبها للوطن. "فالهجرة تمثل هدر للطاقات والكفاءات الطازجة، وهذا الهدر له آثاره على بناء المجتمع ونمائه وعلى صحة إنسانه وعافيته النفسية، وعلى الأمن الاجتماعي".

الهدف من الدراسة

تهدف الورقة إلى تحليل ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالتنمية بما تحتويه من كفاءات و مهارات عالية، لأن الشباب هم عماد التنمية الذين يساهمون في تقدم مجتمعاتهم وتوضيح الفرص والتحديات لهذه الهجرة بما تتضمنه من آثار ايجابية وسلبية على المهاجر ومجتمعه، مع التركيز على البعد التنموي للهجرة، وما يزيد من أهمية البحث في هذا الموضوع إلى انه يتم التركيز على الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية، فهناك من يراها أنها نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية، حيث يكون هناك مناطق طرد وجذب ولكل منهما عوامله المؤدية إلى تكوينه وتمثل منطقة الطرد ف مجال إدارة الدول الإفريقية التي هي دول المصدر، وتمثل منطقة الجذب القارة الأوروبية خاصة جنوبها فرنسا اسبانيا و ايطاليا وهي دول الاستقبال وكون دول أخرى سميت دول العبور وف هذا السياق كشفت العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت في العديد من الدول بما فيها الجزائر وباقي الدول عن ميل واضح نحو السعي لمواجهة هذه الظاهرة واتخاذ إجراءات وتدابير وقائية لمنح التنقل خوفا من تفشي وباء كورونا المستجد، وعلى الرغم من انتشاره لازالت الدول الأوروبية تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ما يشكل تحديا باتت القارة الأوروبية تسعى لمواجهة بكل السبل، وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

"ما هي انعكاسات وتداعيات الهجرة غير الشرعية من دول شمال إفريقيا نحو أوروبا في ظل تفشي فيروس وباء كورونا-كوفيد19-؟"

- للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة محاور وهي:
- المحور الأول: معلومات أساسية عن الهجرة غير الشرعية
- المحور الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية
- المحور الثالث: محددات الهجرة وأثارها
- المحور الرابع: آثار الهجرة غير الشرعية جراء فيروس كورونا المستجد

المحور الأول: مفاهيم أساسية عن الهجرة غير الشرعية

1-تعريف الهجرة

الهجرة على أنها عملية انتقال أو تغير دائم أو شبه دائم في مكان إقامة فرد أو جماعة من مجتمع أو منطقة اعتادوا على الإقامة فيها، والتي تعرف بمجتمع أو بمنطقة المنشأ إلى مجتمع أو منطقة أخرى تعرف بمنطقة المقصد. إذا كانت منطقتنا المنشأ والمقصد داخل حدود نفس الدولة فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الداخلية. أما إذا كانت منطقتنا المنشأ والمقصد في دولتين مختلفتين فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الخارجية أو الدولية⁶⁴⁰.

⁶⁴⁰- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والطباعة، (1986)، ص: 12

كما تعرف منظمة الهجرة الدولية IMO ظاهرة الهجرة على أنها عملية التحرك سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة الواحدة، فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد أي كان طولها أو تكوينها أو أسبابها وتشمل هجرة الباحثين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون⁶⁴¹.

تعريف الهجرة غير شرعية: تعرف الموسوعة السياسية الهجرة أنها كلمة تدل على: "الانتقال المكاني أو أي هي ظاهرة اجتماعية تدفع الأفراد إلى ترك مقر الجغرافي لفرد أو جماعة"⁶⁴²، سكتاهم والانتقال إلى مناطق أخرى، أما الهجرة غير الشرعية تعرف بأنها: " الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا"⁶⁴³.

كما تعرف بأنها: " كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون سمح وحسب منظمة الهجرة الدولية هي: "التنقل العابر للحدود، الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة"⁶⁴⁴. من خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف الهجرة غير شرعية: انتقال الأفراد من البلد الأم إلى بلدان أخرى، بطريقة غير قانونية، وذلك نتيجة لمجموعة من الأسباب.

2- أنواع الهجرة

تصنف الهجرة إلى عدة أنواع بحسب المعايير المعتمدة، نذكر منها المعيار الجغرافي والذي تنقسم وفقه الهجرة إلى نوعين هما⁶⁴⁵:

2-1- الهجرة الداخلية

تتمثل في حركة وانتقال الأفراد داخل حدود نفس الدولة دون عبور أو تخطي هذه الحدود، وللهجرة الداخلية بدورها أنواع عديدة منها: الهجرة من الريف إلى الحضر، الهجرة نحو المناطق الزراعية، الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية، الهجرة الموسمية والهجرة العائدة وهي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه. كما قد تتخذ الهجرة الداخلية أشكالاً أخرى: كحركة الرحل، الهجرة القائمة على عقود العمل، الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة والهجرة المؤقتة أو الموسمية. وفي تقسيم آخر هناك تيارين رئيسيين للهجرة الداخلية هما: الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

تتم الهجرة الداخلية أساساً من المناطق التي يزيد فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فإن النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويكون دافعها اقتصادياً بالدرجة الأولى.

2-2- الهجرة الدولية

وتتمثل في حركة الأفراد خارج حدود الدولة أي الانتقال من دولة (منطقة جغرافية) إلى دولة أخرى، يشار إلى أن هناك معايير أخرى يتم على أساسها تحديد أنواع الهجرات نذكر منها كل من معيار بداية الهجرة، طبيعة الهجرة ومدتها.

⁶⁴¹ - ساعد راشد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني. تأليف مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر: كالية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، (2011-2012)، ص: 214.

⁶⁴² - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 07، (2017)، ص: 67.

⁶⁴³ - غرهام ابقانر، جفيري تونهام. قاموس بانغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز أبحاث الخليج للابحاث، (الازمات العربية المتحدة: مركز الخليج)، ط 01، (2004)، ص: 330.

⁶⁴⁴ - IOM « Irregular Migration From West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends ». migration research Series , . (N°: 32, 2008). p . 13.

⁶⁴⁵ - شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية . المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، دولة مصر العربية، (17-18 مارس 2008). (صفحة ص: 25).

فوفقا للمعيار الأول، نميز بين نوعين من الهجرة هما هجرة قديمة وهجرة حديثة، أما اعتمادا على المعيار الثاني والممثل في طبيعة الهجرة فهناك الهجرة الاختيارية والهجرة الإجبارية، أما بالنسبة للمعيار الأخير والمتمثل في مدة الهجرة، فهناك نوعين من الهجرة هما الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة.

في حالة الهجرة الخارجية تكون الدوافع سياسية ك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال السعي إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص أفضل للبحث من تلك المتوافرة في الدولة الأم. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير لفظ "نزيف العقول". أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي⁶⁴⁶.

3- الفرق بين الهجرة الدولية والهجرة الداخلية

تتميز الهجرة الداخلية بالحرية، بمعنى أن قرار الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الأفراد، والذي دائما ما يكون قائما على العوامل الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون الهجرة الداخلية إجبارية (حالة تهجير جير 250 ألف شخص من منطقة أسوان لبناء السد العالي بمصر). وهذا النوع من الهجرة عادة ما يكون مخططا، حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بحاجات الأفراد مقدما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين اجبروا على الهجرة. أما في حالة الهجرة الخارجية، فإنها لا تكون حرة في غالب الأمر. وحتى في حالة كونها حرة فإن على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر، فإذا لم يقدّم ذلك اعتبر مهاجرا غير قانوني⁶⁴⁷.

4- أسباب الهجرة غير شرعية

هناك عدة أسباب تدفع الأفراد إلى الهجرة غير شرعية يمكننا حصرها فيما يلي⁶⁴⁸:

4-1- أسباب سياسة: خاصة بعدم الاستقرار، وغياب الأمن في الدولة الأم الناتج عن الحروب والنزاعات، والصراعات الداخلية، المؤدية إلى الاستبداد وغياب الديمقراطية، انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب العدالة والمساواة، الأمر الذي يفرض على المواطنين الهجرة من موطنهم الأصلي إلى دول أكثر أمنا واستقرارا.

4-2- أسباب اقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية المحفزة على الهجرة غير شرعية، التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان الأصلية مقارنة لبلدان المستقبل، وهذا ما يدفع المواطنين للهجرة بحثا عن الرفاهية.

4-3- الأسباب الاجتماعية: من أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية زيادة النمو السكاني وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن كالمسكن، الشغل والخدمات الاجتماعية، كما أن للنمو الديمغرافي أثر على حجم السكان الناشطين، وتناهي على سوق العمل، فزيادة طلبات العمل أمام قلة مناصب الشغل يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة التي تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، فعدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يدفع الأفراد للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص عمل. فانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة تدفع المواطن إلى الهجرة، بحثا على مورد رزق لتوفير حاجياته الأساسية. فنتيجة لهذه الأسباب مجتمعة يقوم الأفراد بترك وطنهم والانتقال إلى أوطان آخر بطريقة غير شرعية.

المحور الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

⁶⁴⁶ - عباس السيد، الاقتصاد والتنمية، الاسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية، (1988)، ص: 22.

⁶⁴⁷ - عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، (2009)، ص: 11.

⁶⁴⁸ - بلحسن حسين، ظاهرة الهجرة. دار الاقل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص: 8.

إن المطلّع على الأدبيات النظرية لموضوع الهجرة الدولية يلاحظ عدم وجود نظرية متكاملة قادرة على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من جوانب مختلفة.

1- النظريات الاقتصادية

تعددت النظريات الاقتصادية التي تتطرق إلى تفسير ظاهرة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالعمل، ويعد *Amist* من صاغ نظرية أو لتفسير ظاهرة الهجرة سنة 1885، وذلك خلال وضعه لقوانين الهجر عبر مقال بعنوان "قوانين الهجرة" حيث توصل من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع وال جذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة و فقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية. وقد سار العديد من الاقتصاديين على نهجه مع عض الاختلافات الجزئية حيث أعاد *leé Ivrit* سنة 1966 صياغة النظرية السابقة مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع،⁶⁴⁹ مشيراً إلى وجود أربع محددات للهجرة يرتبط أولهما بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية بالغة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلية للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي لـ يسه أو يعرقل عملية الهجرة. أما النظرية النيوكلاسيكية فقد فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض وال طلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الاختلافات في الأجور إلى حركة المهاجرين من المناطق ذات الأجور المنخفضة نحو المناطق ذات الأجور الأعلى قصد الرفع من الدخل. فازدياد الفجوة بين دول الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول هامشية في النظام الاقتصادي العالمي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن فرص لحياة أفضل.

1-1- النظرية الكلاسيكية: يعتبر *Lewis* 1954 و *Harris & Todaro* 1970 واضعي أسس النظرية الكلاسيكية حول ظاهرة الهجرة. ومضمون هذه النظرية أن انتقال العمال هو نتيجة للفقر في البلد الأصل، حيث أنها تتبع نهج التيار الاجتماعي القائم على " الطرد وال جذب " حيث أن الهجرة الدولية تشبه الهجرة الداخلية وبالتالي فإن الاختلافات الجغرافية هي محدد عرض وطلب اليد العاملة، فالدول الغنية برأس المال البشري تكون لديها الأجور في مستوى أدنى في حين أن الدول الغنية برأس المال المالي تكون لديها الأجور في مستوى مرتفع. وهو سبب هجرة اليد العاملة من الدول منخفضة الأجور إلى الدول مرتفعة الأجور. وعليه يمكن القول إن النظرية الكلاسيكية تعتبر الهجرة كظاهرة لعدم التوازن الاقتصادي⁶⁵⁰.

1-2- النظرية الكثرية: تفسر هذه النظرية ظاهرة الهجرة بالفرق بين معدلات البطالة و التبادلات التجارية ما بين الدول و ليس الفرق في الأجور كما يعتقد أنصار النظرية الكلاسيكية.

1-3- النظرية النيوكلاسيكية: يعد نموذج *Todaro* للهجرة من الريف إلى المدن من النماذج التي بينت دور العامل الاقتصادي في قرار الهجرة. إذ يقوم النموذج على افتراض أن الهجرة تعتمد أساساً على المقارنة بين مستويات الأجر في سوق العمل في الريف ومستويات الأجور في سوق العمل في المدن.

⁶⁴⁹- طالب خديجة، الجغرافيا الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، (2009-2010)، ص:165.

⁶⁵⁰- عبد الفتاح العمص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة : اشارة للبلدان المغاربية، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس، (2011-2012).

4-1- نظرية الطرد و الجذب: Ivrir leé (1966) عرفت هذه النظرية الهجرة الدولية اعتمادا على عوامل الجذب في الدولة المستقبلية و عوامل الطرد في الدول الباعثة. ويمكن تقسيم عوامل الطرد إلى نوعين هما:
-عوامل الطرد القوية: مثل المجاعات، الحروب، الكوارث البيئية. وتخص الهجرة الجماعية.
-عوامل الطرد البسيطة: تخص الهجرة الفردية و منها الفقر، البطالة، الاضطهاد، و العزلة الاجتماعية. أما عوامل الجذب فتتمثل في:

- وجود فرص عمل أو دخل في مكان المقصد أفضل مما هو متاح في مكان المنشأ.
- وجود فرص تعليمية أو تدريبية أفضل للمهاجر في مكان المقصد.
- وجود عوامل بيئية مفضلة مثل الطقس المعتدل و عدم تلوث البيئة.
- وجود مستوى معيشة (إسكان، مرافق و خدمات عامة...) في منطقة المقصد أفضل من منطقة المنشأ.

5-1- نظرية ازدواجية سوق العمل: حسب Pior في كتابه The Dual Labour Market Theory الصادر سنة 1979 فإن الهجرة ليست ناتجة عن عوامل الطرد في البلد الأصل و لكن راجعة إلى عوامل الجذب في الدول المستقبلية. هذه النظرية ركزت على ملاحظة تدفقات الهجرة في مدة أطول والتي تميزت بالطلب على العمل في الدول المستقبلية، هذا المفهوم يفسر أن اليد العاملة المهاجرة لاققتصاد الدول المستقبلية.
إن نظرية ازدواجية سوق العمل تبرر تجزئة سوق العمل، حيث أن العمال المهاجرين يقبلون بعمل أدنى من الدولة الأصل وذلك حسب التسلسل الهرمي للأجور في الدولة المستقبلية، مما يجعل العمال المحليين يتوجهون لوظائف أكثر جاذبية عكس المهاجرين الذين يمارسون وظائف صعبة وأكثر خطورة⁶⁵¹.

2- النظرية السوسيولوجية

ترى هذه النظرية أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط بالأبعاد التالية:⁶⁵²
- ضغوط البيئة وما يرافقها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وهو ما ينعكس ميدانيا في معيشة المهاجرين غير الشرعيين في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة بالطرق المشروعة يؤدي في حالات عديدة إلى حدوث الاضطرابات في المجتمع مما يؤدي لإضعاف التماسك الاجتماعي.
وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع:⁶⁵³
- الهجرة السرية كانتحار أناني: وينتج هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وكذا ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجرين السر من يسانده عندما يتعرض لمشكلة ما وبذلك تصبح الهجرة السرية استراتيجية حيوية يحددها لنفسه.
- الهجرة السرية كانتحار ايثاري: وتكون نتيجة ارتباط الفرد ارتباطاً بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

⁶⁵¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1999)، ص:34.

⁶⁵² عدنان داود محمد الغداري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول. عمان، الطبعة الاولى: دار جرير، (2010)، ص: 67.

⁶⁵³ عطوف محمود ياسين، نزيف الادمغة: هجرة العقول العربية الى الدول التكنولوجية، بيروت، لبنان: دار الاندلس للطباعة والنشر، (1984)، ص:78.

-الهجرة السرية كانتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما: تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع و. تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية. فيه مما يؤدي لحصول هوة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل وبين الطموح الشخصي والواقع.

3-نظرية الشبكات أو دوام الهجرة

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم جدا لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة بواسطة إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط الأقوى بين دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع مـ يقدر كل مهاجر فرصا لأشخاص من محيطه (من عائلته أو جيرانه) لحثهم ومساعدتهم على الهجرة. وفي هذا النطاق فإن قرار الهجرة لا يقوم أساسا على حساب اقتصادي وعقلاني بحث على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية⁶⁵⁴، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن وجود الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجرين ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله. كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيرها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة. فكلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف وازدادت الهجرة تطورا ويلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي. وفي نفس الإطار دائما تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر.

4-نظرية الطرد وال جذب

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين. وقد اعتبر " بوف " أن سمي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر⁶⁵⁵.

5-نظرية تخطي الحدود الدولية

وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تضيق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات وتشجيع الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية. وقد بينت هذه النظرية حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب.

المحور الثالث: محددات الهجرة و أثارها

1-محددات الهجرة

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى مساهمة مختلف النظريات في ضبط محددات الهجرة، وهذا انطلاقا من النظريات التقليدية وصولا للنظريات الحديثة.

1-1-النظريات التقليدية: وتضم العديد من النظريات نذكر منها⁶⁵⁶:

⁶⁵⁴- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الاردن: دار وائل للنشر، (2007).

⁶⁵⁵- غرابي محمد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط الجزائر نموذجا. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد12، (جوان، 2012)، ص:122-123.

⁶⁵⁶- غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الاورو-متوسطي منذ السبعينات، تأليف رسالة ماجستير في العلو السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، (2004-2005)، ص:215-216.

1-1-1- النظرية النيوكلاسيكية: كانت مساهمة رواد المدرسة النيوكلاسيكية Harris و Torado سنة 1969 أول مساهمة للنظرية التقليدية في ضبط محددات الهجرة، ومضمونها أن الهجرة تعتمد بالدرجة الأولى على الفروق في الأجور بين كل من البلدان الأصلية و البلدان المستقبلية.

1-1-2- نظرية رأس المال البشري: نذكر من رواد هذه النظرية Schulis و Becker و مضمونها لا يختلف كثيرا عن مضمون النظرية السابقة. وتعتبر أن الهجرة استثمار في الرأس المال البشري وبالتالي فقرار الهجرة يعتمد على العائد. هذا العائد يرتبط بالفرق في الأجور بين الدول الأصلية والدول المستقبلية، كما يعتمد على عمر المهاجر، حيث كلما كان المهاجر أصغر سنا كلما كان عائده من الهجرة أكبر. يضاف إلى ذلك فالهجرة تعتمد على المستوى التعليمي والتأهيلي للمهاجر.

1-1-3- نظرية النظام العالمي: تعتبر هذه النظرية ظاهرة الهجرة الدولية كنتيجة لكل من النظام الرأسمالي و العولمة الذين ترتبت عنهما فجوة بين الاقتصاديات المتقدمة و دول العالم الثالث، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الزراعة و تصدير المواد الأولية والذين لا يوفران المداخل الكافية، و هو ما ترتب عنه تدفق المهاجرين من هذه الدول إلى الدول المتقدمة.

1-2-1- النظرية الحديثة: وتضم بدورها العديد من النظريات نذكر منها: ⁶⁵⁷ 1-2-1- نظرية الاختيار الذاتي: من روادها Borjas والذي توصل من خلال دراسة أجراها أن حجم الهجرة يتزايد بارتفاع الدخل في البلدان المستقبلية للهجرة.

1-2-2- نظرية ميزة تكاليف الهجرة: يزيد حجم الهجرة نحو الدول التي تقل بها تكاليف الهجرة، تضم هذه الأخيرة التكاليف المادية المتعلقة بالتنقل إلى الدول المستقبلية، المعيشة في هذه الدول، إضافة إلى التكاليف الحدودية وتكاليف غياب الشبكات الاجتماعية.

2- الآثار المترتبة عن الهجرة

سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية فإن لها آثارا على البلدان الأصلية والبلدان المستقبلية إضافة إلى المهاجرين في حد ذاتهم. قد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، وتتعلق بجوانب عديدة كالتيغير في التوزيع الجغرافي للسكان، والتغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن أن نحصر من الآثار الإيجابية: التخفيف من حدة البطالة وتحسين مستوى المعيشة لأقارب المهاجرين في البلدان الأصلية، وهو ما يقلص من حدة التباين المداخل بين المناطق والدول.

أما الآثار السلبية فتتمثل في زيادة النمو السكاني للمناطق المهاجر إليها بمعدلات سريعة ومرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات العمومية كالتعليم والنقل والإسكان واستهلاك الطاقة والمياه.

1-2- الآثار الاقتصادية للهجرة: قدم الاقتصاديان Prebisch سنة 1950 و Singer سنة 1968 مقارنة شاملة تؤكد أن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الغنية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي، وهذا التفاوت ينتج في رأيهما عن التدهور في حدود التبادل الدولي التي تكون في صالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان النامية⁶⁵⁸. تمثل التجارة الدولية عاملا من عوامل تنمية الفوارق بين هذه البلدان، فإذا كانت الهجرة من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية ترتبط باختلاف الدخل، فيمكننا التأكيد هنا على أن التجارة تساهم ولو بصفة غير مباشرة في زيادة الهجرة الدولية.

يمكن أن نذكر هنا بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية للبلدان المرسله للمهاجرين والتي تتمثل في تحسين موازين المدفوعات عبر تحويلات العمال المهاجرين، الحد من البطالة، اكتساب مهن وحرف وتقنيات جديدة بواسطة خبرة العمل بالخارج مع إمكانية إنشاء مشاريع مشتركة مع الأجانب وأخيرا إدماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

⁶⁵⁷ مغتات صبرينة، محددات انبعاث الهجرة الدولية: دراسة قياسية حالة الجزائر، تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. (2011-2012)، ص: 214-213.

⁶⁵⁸ مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1998)، ص: 56.

أما بخصوص الآثار الاقتصادية السلبية فنذكر: تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كما ونوعا في البلدان النامية، استنزاف الكفاءات (هجرة الأدمغة) والتي تمثل إحدى معوقات التنمية القائمة على التكنولوجيات المتطورة.

2-2- آثار الهجرة على التنمية الاقتصادية: تتميز أغلب الدول النامية بكونها دول مصدرة لليد العاملة بنوعها المؤهلة والغير المؤهلة، مما جعل آراء الاقتصاديين في هذا المجال تختلف منذ الستينات، ويمكن تصنيف هذه الآراء إلى تيارات ثلاث⁶⁵⁹:

- التيار الأول (تيار الاقتصاديين): والذين يعتقدون أن الهجرة الدولية ذات أثر ايجابي على الدول المصدرة لليد العاملة بالنسبة إليهم، المهاجرون يقومون بتحويل الأموال إلى البلد الأصلي كما انه في حالة عودة المهاجرين فأنهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج.

- مع بداية السبعينات ظهر تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الاقتصادي الكبير Bhagwati والذي قال أن الهجرة الدولية بصفة عامة وهجرة الأدمغة بصفة خاصة مضررة باقتصاديات الدول النامية حيث أنها تبقىها في مصيدة الفقر. لهذا السبب قام هذا الاقتصادي في Taxing The Brain Drain باقتراح فرض ضريبة على المهاجرين تدفع إلى الدولة الأصل وذلك لفضلها في نشأة وتعليم هذا المهاجر .

- ظهر تيار جديد مع بداية التسعينات في إطار ما سمي بالاقتصاد الحديث لهجرة العمل والذي حاول التركيب بين التيارين، بالنسبة لاتباع هذا التيار فان تحويل الأموال، عودة المهاجرين ورأس المال البشري هي عوامل يمكن لها تعويض الدول النامية والمصدرة لليد العاملة عن الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات.

من بين أهم العوامل الإيجابية للهجرة يمكن أن نخص بالذكر:

أ- تحويل الأموال: يعتبر أهم هذه العوامل وذلك لما له من اثر على الكثير من اقتصاديات الدول النامية فقد سجلت الإحصائيات أن تحويل رؤوس الأموال للدول النامية فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه البلدان، من الناحية النظرية، درس Stark Smith سنة 2003، Poirine سنة 1997، Brown سنة 1997، أسباب تحويل الأموال و قد اجمعوا على أنها تنقسم لأربعة أقسام:

- تدعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصلي، مما ينجم عنه رفع مستوى رفاهيتهم.

- يقوم المهاجر بتحويل أمواله ليضمن على الأقل جزءا من أصوله في مكان آمن وهو البلد الأصلي. توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في العقارات والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.

- إعادة دفع مستحقات العائلة إذ يعقد المهاجر عقدا ضمينا بينه وبين أفراد عائلته الذين يبقون في البلد الأصل، على أن يدفع بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل.

- وهو ما يسمى بالتأمين المتبادل والذي يعتبر بدوره عقد عائلي يعتمد على تنوع الخطر من أجل إبقاء العائلة في مأمن وتأمين مداخل مختلفة.

تحويل الأموال أثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فله أثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع المداخل. هذا الأثر ينقسم إلى قسمين: أثر يتم على المدى القصير وأثر يتم على المدى الطويل. (هامش مشروع البحث الوطني)

ب- عودة المهاجرين: درست الكثير من الأدبيات هذا الموضوع والذي يعتبر قديم قدم موضوع الهجرة. بالنسبة لاتباع هذا التيار فان عودة المهاجرين بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو تعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية من شأنه تطوير كفاءة رأس المال البشري في الدول النامية.

⁶⁵⁹ نواز عبد الرحمن الهيني، دراسة حول هجرة الكفاءات بين المكاسب الدول المتقدمة زمفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية، بيروت،

(2008)، ص: 67.

ج- رأس المال البشري: فيما يخص رأس المال البشري و الذي يعتبر أحدث تيار يعمل في مجال الهجرة، فإن رواد هذا التيار Stark، Vidal، Montford، يرتكزون على فرضية أساسية مفادها أن الهجرة تحفز الأفراد في الدول النامية على الرفع من مستوى تعليمهم، بعبارة أخرى فإن الأفراد في الدول الأصلية، خاصة الشباب منهم، يحاولون الرفع من مستواهم التعليمي بهدف الهجرة بعد حصولهم على شهادة جامعية، و الذين لا تسمح لهم الفرصة بالهجرة (نظرا لسياسات الهجرة التي تتبعها الدول المستقبلية) يمكن اعتبارهم كمكسب للدول النامية⁶⁶⁰.

3 - تكلفة الهجرة

يبين Harris & Todaro في نموذجهما للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أن تكلفة الهجرة لا تقتصر على الفرد، ولكنها أيضا تشمل المجتمع ككل. إذ يفترض أن هناك تسابقا من جانب المهاجرين على الوظائف التي يتم خلقها في المدن. ففي مقابل كل وظيفة يتم خلقها في المدن من الممكن أن نجد أكثر من عامل مهاجر من الريف، وفي مثل هذه الحالة فان تكلفة الفرصة البديلة لكل وظيفة يتم خلقها في المدينة ستكون الإنتاج الخاص لعاملين أو أكثر من المهاجرين سعيا وراء تلك الوظيفة. وقد لا يقتصر الأمر على ذلك، فالروابط الأسرية المتينة تجعل تكلفة الفرصة البديلة أعلى من ذلك. فالمهاجر من الريف إذا استدعى زوجته وأبناءه فان تكلفة الهجرة في هذه الحالة لن تقتصر على النقص في الإنتاج الناجم عن انتقال المهاجر، ولكن أيضا النقص في الإنتاج الناجم عن هجرة الزوجة والأطفال الذين غالبا ما يعملون في الأرض.⁶⁶¹

بالإضافة إلى النقص في الإنتاج، فان المجتمع يتحمل تكاليف التوسع الحضري، قد يتحمل المهاجر جانبا منها مثل ارتفاع تكلفة الغذاء والسكن وما إلى ذلك من تكاليف... أما باقي التكاليف فيتحمّلها المجتمع ككل، مثل التلوث الناجم عن الازدحام السكاني وارتفاع أسعار أراضي البناء، والضغط على الخدمات الأخرى مثل المواصلات والمياه والصحة والتعليم إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الخدمات الاجتماعية. ولكن إذا كانت المشروعات التي تنشأ في المدن عالية الإنتاجية فإنها من الممكن أن تقوم بتغطية هذه التكاليف. على أن الهجرة من الريف إلى المدينة قد تحمل أيضا بعد الفوائد للمجتمع وللأفراد. فما لا شك فيه أن المهاجر سيستفيد من الخبرة التي سيكتسبها من خلال العمل والتدريب في القطاع الحضري من المجتمع. أما على الصعيد الدولي فان تكاليف الهجرة الخارجية ستعتمد على نوعية المهاجرين إلى الخارج. فلا بد أن نفرق أساسا بين هجرة العمال المهرة وغير المهرة. إذ أن النوع الأول يعني فقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمال المهرة و المتعلمين استنزاف العقول "Drain Brain"، أما الخسارة الرئيسية فهي أن عملية تعليم وتدريب هؤلاء العمال أخذت وقتا طويلا وقدرا هائلا من الإنفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصبح هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة لدولة الأصل. وهجرة هؤلاء إلى الخارج تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤديها، وكذا النقص في الإنتاج الناجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية إحلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم، وهذا الشكل تؤدي الهجرة إلى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر. لذلك اقترح الاقتصادي Bhagwati فرض ضريبة على "هجرة الأدمغة" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة إلى الدول الأم كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري. على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير الماهرين أحد المكاسب لدول المصدر، إذ نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال، على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم إلى أسرهم التي تركوها

⁶⁶⁰ منظمة الهجرة الدولية، (11-12-2015). قانون الهجرة الدولية. تاريخ الاسترداد 23-03-2018، من www.iom.int.

⁶⁶¹ محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلوي للنشر، 2012.

عند هجرتهم في دولة الأصل. كذلك فإن هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أي تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

المحور الرابع: آثار الهجرة غير الشرعية جراء فيروس كورونا المستجد

الهجرة غير الشرعية بهذه الإحصائيات لها العديد من الانعكاسات والآثار السلبية من بينها على الصعيدين الصحي والأمني من جراء نزوح المهاجرين، ما يهدد سيادة الدول المستقبلية ووجدها الفعلي فللهجرة آثار صحية خطيرة خاصة لجهة الدول المستقبلية أكثر من دول الإرسال، وفي هذا الشأن صح مدير وحدة الأمراض المعدية في معهد البحوث والتطوير في فرنسا أن معظم الإصابات في إفريقيا مصدرها أوروبا خاصة وأن الحالات المشخصة أتت من أوروبا، و أمام هذا الوضع يواجه ملايين اللاجئين والنازحين داخليا، والذين يعيشون في مخيمات أو مساكن دون الحد الأدنى من شروط الصحة والنظافة تكون التكلفة البشرية ساحقة إذا وصل الوباء إليهم ما لم يتم توفير لقاح فعال ضد وباء كوفيد 19، ويمكن أن تصبح العديد من المناطق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بؤر انتشار للفيروس بسبب عزلة للمناطق المصابة عن بقية العالم لفترة طويلة من الزمن⁶⁶².

ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على هذه الظاهرة ومن بينها حالة إدماج المهاجرين، ومدى الصعوبات التي تواجههم والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلية، ويزداد الأمر تعقيدا في معظم الصناعات حيث تتركز عمليات تسريح بعض العاملين نتيجة انتشار الوباء على العمال المهاجرين، لأن كثير منهم أما يحمل تأشيرة مؤقتة أو أنه دخل بطريقة غير قانونية، وهؤلاء سيواجهون خيارات صعبة عند الاستغناء عنهم⁶⁶³، حيث لات يجمل المهاجرون السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها ما يقودهم إلى محاولة العودة إلى بلدانهم الأصلية التي تواجه صعوبات اقتصادية أكبر.

1- أبعاد الهجرة الغير الشرعية في أزمة كوفيد 19

تنبع خطورة هذه الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة متصلة مباشرة ليس فقط على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بل الصحي أيضا للدول المستقلة أو المصدرة لها، ولها كذلك آثار على دول العبور.

1-1- أبعاد جائحة كورونا على دول العبور

دول العبور و هي الدول التي تقع بحكم موقعها الجغرافي في الطرق الرئيسية للهجرة العالمية، منها بحكم موقعها الاستراتيجي عبر الحدود الساحلية الشمالية الشرقية من شواطئ عنابة والقالبة إلى شواطئ إيطاليا وكذا الشواطئ الفرنسية (مارسيليا) للوصول إلى شواطئ اسبانيا فهي شائعة مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280 كلم، ليبيا 1250 كلم، المغرب 1523 كلم، تونس 955، الصحراء الغربية 143 كلم، موريتانيا 520 كلم، وبهذا أصبحت منطقة عبور ووجهة لإفراج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أفوجا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، حيث وجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها ومرورها بولايات الجنوب رغم من إغلاق كل الحدود ما يشكل خطرا على الأمن القومي بصفة عامة⁶⁶⁴، ما يتطلب ضرورة متابعتهم والإبقاء عليهم داخل أماكن الحجر خاص بهم خوفا من خطر إصابتهم بالوباء فهم يعبرون الحدود

⁶⁶²- هيثم عميرة فرناندت، فيروس ورونا في الدول العربية عاصفة عابرة، فرصة للتغير أم كارثة اقليمية، مدريد: قسم المتوسط والعالم العربي في معهد الكانو الملكي الدراسات الدولية والاستراتيجية في مدريد، (أفريل 2020ص:02).

⁶⁶³- ياسين بودهان.. في عز كورونا قوارب الموت تتسلل من تونس الى إيطاليا، تاريخ النشر(02 يونيو , 2020). تاريخ الاسترداد 05 نوفمبر, 2020، من <https://arb.majalla.com>.

⁶⁶⁴- الشرقاوي محمد، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتاكل النيو ليبرالية، ج1، تونس، مارس 2020، ص:02.

الدولية، دون توثيق أو فحوصات صحية وهو ما يعرضهم لخطر الإصابة وبذلك تشكل منطقة شمال أفريقيا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها أداة ربط أوروبا وإفريقيا⁶⁶⁵.

1-2- أبعاد الهجرة غير الشرعية على الصعيد الأمني

إن تفاقم الهجرة الغير الشرعية بهذه الوتيرة في الجزائر والتنقل عبرها خاصة في ظل أزمة كوفيد19، له أبعاد خطيرة على أمنها واستقرارها وذلك بسبب ارتباط الظاهرة بعدة تهديدات أخرى ليست اقل خطورة من الوباء، أبرزها أولئك المهاجرين الضعفاء الذين يعيشون غالبا في أماكن مكتظة وفي مناطق حضرية مزدحمة من ضعف وصول الرعاية الصحية لهم سيكونون في خطر متزايد، إذ تحدث معظم حالات انتقال العدوى في غياب الاحتياطات الخاصة بالوقاية من العدوى ومكافحتها قبل الاشتباه في حالة محددة أو التأكد منها، لذا فان التطبيق الروتيني للتدابير الرامية للوقاية من انتشار الفيروس يعد ضروريا من اجل الحد من انتشاره⁶⁶⁶.

هذا وتحولت دور العبور كالجزائر وتونس وليبيا بحكم الواقع إلى مناطق استقرار المهاجرين السريين العابرين في الأصل، وبالتالي أصبحت دولا مستقبلية للهجرة الأمر الذي ينجم عنه الكثير من الانعكاسات السلبية وهذا في غياب رؤيا واستراتيجية محكمة محلية كانت أو إقليمية لتطويق الظاهرة واحتوائها.

2- مظاهر الحد من ظاهرة الهجرة للوقاية من فيروس كورونا.

من أبرز الصعوبات التي تواجهها الدول إزاء ملف الهجرة غير الشرعية هو انعدام التعاون الدولي على الرغم من أهميته، بالنظر للآثار السلبية المترتبة عن الهجرة السرية إلا انه بات يلقي الاهتمام لدى كل الدول الإفريقية والأوروبية تفاديا لما يترتب عليها من أضرار، وتبعاً لذلك فان التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية عموما ومحاولة التغلب عليها من خلال المعالجات الأمنية الردعية بات أمرا حتميا.

1-2- مساعي الاتحاد الإفريقي في مواجهة الهجرة غير الشرعية

اعتمدت مفوضية الاتحاد الإفريقي ما يسمى بإطار سياسة الهجرة في إفريقيا، حيث يبرز الإطار قضايا وألويات شاملة ذات صلة يمكن للدول الأعضاء أن تركز عليها وهي:⁶⁶⁷

- التمسك بالمبادئ الإنسانية للهجرة

- إدارة الحدود والأمن.

- تعزيز البحوث ذات الصلة بالسياسات والقدرات في مجال الهجرة.

واستطاع الاتحاد الإفريقي التحرك من خلال المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها رغم انه لم يبدأ إلا منذ ثلاث سنوات فقط، عندما تم الكشف عن فيروس كورونا المستجد لأول مرة في الصين في ديسمبر 2019⁶⁶⁸، بدأ المركز العمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية ومراكزها، دون الإقليمية من اجل دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في استجاباتها للانتشار المحتمل للفيروس، ومنذ ذلك الحين قام الاتحاد الإفريقي بأداء خمس وظائف تمثلت في التنسيق ووضع المعايير والخبرة والدعم الفني ووضع جدول الأعمال العام، بالإضافة إلى تعبئة الموارد.

⁶⁶⁵. باسم راشد، اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية مقال منشور على موقع المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ النشر 07 افريل 2020). www.futureuae.com.

⁶⁶⁶. عمار لشموت، الافامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020، مقال منشور على الموقع الالكتروني، (تاريخ الاطلاع عليه 05 نوفمبر 2020). <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، ص:23.

⁶⁶⁷. بوكرمه اغلال فاطمة الزهراء، اسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والادمغة الجزائرية من وجهة نظر الجزائريين دراسة ميدانية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 09، (ديسمبر، 2012)، صفحة ص:103.

⁶⁶⁸. طاهر هاني، افريقيا تحت تهديد وباء كورونا، فرانس 24، مقال منشور على الموقع الالكتروني France24.com، (27 جوان 2020)، ص:11-12.

2-2- جهود دول الغر العربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

وما يسجل من جهود عربية في محاربة الهجرة غير الشرعية نذكر اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي في 21 أفريل 2013 بالرباط بمشاركة كافة الوزراء، وبحضور الأمين العام للاتحاد المغرب العربي وتناول العديد من المجاور، نذكر منها:⁶⁶⁹

- مجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مغاربي تنموي ومتوازي.

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر، وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبين والمنظمات الدولية المعنية من اجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الاتحاد المغرب العربي، التي تحولت إلى بلدان استقرار مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يجعله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

2-3- جهود الاتحاد الأوربي لوقف موجات الهجرة من إفريقيا

تبلورت الجهود الأوربية في وقف موجات الهجرة من خلال تنظيم ووقف الهجرة، حيث وضعت الدول الأوربية تعهدت أهمها:⁶⁷⁰

- مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال ضمان عودتهم إلى وطنهم الأصلي أو بلد العبور، أو بلد الإقامة غير الشرعية، - تعزيز فعالية الرقابة على الحدود.

هذا وقد عرفت الدول الأوربية أن مشكلة المهاجرين أصبحت مشكلة أمنية بجانب كونها مشكلة اجتماعية واقتصادية، فشرعت في تشديد الإجراءات الأمنية على المستوى الداخلي، وذلك من خلال تشديد مراقبة الحدود وعلى المستوى الخارجي من خلال عقد اتفاقيات مع دول المنشأ والعبور لمنع تدفق المهاجرين إليها.

3- استراتيجيات وآليات الجزا أثر في مكافحة الهجرة غير شرعية

نتيجة لزيادة تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري، عملت الجزائر جاهدة لاتخاذ عدة استراتيجيات لمواجهة الهجرة غير شرعية وتحقيق الأمن والاستقرار، فمن الناحية القانونية قرر المشرع معالجة الظاهرة بمختلف أبعادها، وذلك بموجب قانون 01-08 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، الذي نص على معاقبة المهاجر غير شرعي الأجنبي لحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة مالية من 10.000 دج، إلى 30.000 دج. كما مكن قانون 01-08 السلطات المختصة المكلفة لمراقبة على مستوى مراكز الحدود أن ترفض دخول الأجنبي إلى أراضيها.⁶⁷¹ وتم التأكيد على ذلك بموجب تعديل 2009 المعدل والمتمم للأمر 156-66 المادة 175 مكررا 1 " دون الإخلال لأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب لحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك انتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام لإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر

⁶⁶⁹- منظمة الصحة العالمية ، الوقاية من العدوى ومكافحتها اثناء الرعاية الصحية لحالات الاصابة المحتملة والمؤكدة بعدوى فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية، (يونيو 2020، ص:01).

⁶⁷⁰- حمدي عبدالرحمن.. ماذا تعني امننة كورونا للدول الافريقية المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ النشر (13 افريل، 2020)، تاريخ الاسترداد 21 10 2020، من <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5510>.

⁶⁷¹- بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الافريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة، مجلة العلوم الانسانية، عدد42 (نوفمبر، 2015)، صفحة ص:42.

منافذ لكن على الرغم من ذلك إلا أن الجزائر لم تكتف أو أماكن غير مراكز الحدود. " العقوبات القانونية فقط، عملت على تشديد الرقابة الحدودية، من خلال إنشاء وحدات أمنية مختصة في ذلك شملت:⁶⁷²

- مجموعة حراس الحدود: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي، تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة، تقوم بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب.

- حراس السواحل: مهمتها حراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، فيقوم الحراس لتدخل وإحباط كل محاولات ريب الأشخاص والسلع وضمان حراسة البواخر الأجنبية.

- مصالح شرطة الحدود: تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مختلف الحدود، ومكافحة التهريب والهجرة غير شرعية، ومراقبة وثائق السفر وكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار، إضافة إلى ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات، والسكك الحديدية، ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني عام 2006 الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية في الولايات الحدودية للتحري، بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق، تعمل على مكافحة خلا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة لهجرة والإقامة غير الشرعية، وضع استراتيجيات وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.⁶⁷³

خاتمة

أبرز واقع انتشار فيروس كورونا المستجد صعوبة السيطرة على حركة الحدود وبين القارات وأصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة تؤرق الكثير من دول العالم، نظرا لهشاشة الحياة البشرية والوضع الصحي المتأزم الذي لم يشكل عائقا أمام المهاجرين غير الشرعيين ما زاد من تنامي الرغبة لدى الشباب في الهجرة على الرغم من تحول الدول الأوروبية إلى بؤر وباء وارتفاع الإصابات في ظل هذه الأزمة، والظروف الاقتصادية الصعبة والتوقعات بفقدان مناصب عملهم في مجالات الفلاحة والصناعة والتجارة الصعبة، ومن جهة أخرى عادة ما يستفيد المهاجرون من الفراغات التي تحدثها الأزمات لتحقيق الرغبة في الهجرة مستغلين فترة انشغال الجميع شعبا وحكومة بالأزمة لتحقيق أغراضهم.

ورغم المساعي والجهود الدولية للحد من الهجرة في الوقت الحالي واتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الأمنية على المستوى الحدود، مازالت فكرة الهجرة منتشرة على نطاق واسع، هذا وتوصلنا من خلال معالجة موضوع معالجة موضع الدراسة إلى انه وإزاء هذا الوضع تسعى الدول الأوروبية ودول العبور لمواجهة الهجرة غير الشرعية تفاديا لازمات أخرى، ومضاعفات تعود عليها جراء انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 عن طريق إغلاق حدودها والموانئ والملاحاة كحل مؤقت لهذه الكارثة لحين توفر لقاح إلا من خلال:

- تشديد الجانب الأمني على الحدود البرية والبحرية لمراقبة حركة الهجرة غير الشرعية، والتركيز على معرفة هوية الأشخاص المهاجرين عبر مراقبة مدى صحة وثائقهم وسلامتهم الجسدية،

- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر والحرمان خاصة بالنسبة للأشخاص عديمي الدخل خاصة في أزمة كوفيد 19،

- فتح المجال أمام فئة إلا للعمل وإتاحة الفرصة لتحقيق حياة ومنحهم الفرص لإثبات كفاءاتهم ودعمهم أكثر عبر مساعدات مادية تمكنهم من العيش، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ارتباط الفرد بوطنه بدل فكرة الهجرة.

قائمة المراجع

⁶⁷² - Dariach, B. (1988,p38-40). L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société. Politique Etranger.

⁶⁷³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 8/11 المؤرخ في 25 جوان 2008. تأليف الجريدة الرسمية، شروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها (جولية 2008)، عدد36، ص:10.

- ابو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان، بيروت: دار النهضة العربية للنشر والطباعة، (1986)
- باسم راشد، اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية مقال منشور على موقع المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ النشر 07 افريل 2020). www.futureuae.com.
- بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية الافريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة، مجلة العلوم الانسانية، عدد42 (نوفمبر، 2015).
- بلحسن حسين، ظاهرة الهجرة. دار والاقبل للطباعة والنسر والتوزيع، 2003
- بوكرمة اغلال فاطمة الزهراء، اسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والادمغة الجزائرية من وجهة نظر الجزائريين دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 09 ، (ديسمبر، 2012)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 11/8 المؤرخ في 25 جوان 2008 . تأليف الجريدة الرسمية، شروط دخول الاجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها (جويلية 2008). عدد36
- حمدي عبدالرحمن.. ماذا تعني امنة كورونا للدول الافريقية المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. تاريخ النشر (13 افريل، 2020)، تاريخ الاسترداد 10 21 2020، من <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5510>.
- ساعد راشد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني. تأليف مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر: كالية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير. (2011-2012)
- الشرفاوي محمد، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتاكل النيو ليبرالية، ج1، تونس، مارس 2020.
- شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية . المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، دولة مصر العربية. (17-18 مارس 2008).
- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1999)
- طالب خديجة، الجغرافيا الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، (2009-2010)،
- طاهر هاني، افريقيا تحت تهديد وباء كورونا، فرانس 24، مقال منشور على الموقع الالكتروني France24.com ، (27 جوان 2020)
- عباس السيد، الاقتصاد والتنمية، الاسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية، (1988)
- عبد الفتاح العمص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة : اشارة للبلدان المغاربية، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس، (2011-2012).
- عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية ، مصر: الدار الجامعية، (2009)، ص: 11.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 07 ، (2017)
- عدنان داود محمد الغداري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول. عمان، الطبعة الاولى : دار جريب، (2010)
- عطوف محمود ياسين، نزيف الادمغة: هجرة العقول العربية الى الدول التكنولوجية، بيروت، لبنان: دار الاندلس للطباعة والنشر، (1984)
- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الاردن: دار وائل للنشر، (2007).
- عمار لشموت، الافامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020، مقال منشور على الموقع الالكتروني، (تاريخ الاطلاع عليه 05 نوفمبر 2020). <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>
- غالية بن زبوش، الهجرة والتعاون الاورو-متوسطي منذ السبعينات، تأليف رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، (2004-2005).
- غرابي محمد، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط الجزائر نموذجا. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد12، (جوان، 2012)
- غرهام ابقانر، جفيري توبنهام. قاموس بانغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز أبحاث الخليج للابحاث، (الازمات العربية المتحدة : مركز الخليج)، ط01، (2004)

- محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلوي للنشر، 2012.
- مغتات صبرينة، محددات انبعاث الهجرة الدولية: دراسة قياسية حالة الجزائر، تأليف رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. (2011-2012)
- منظمة الصحة العالمية، الوقاية من العدوى ومكافحتها اثناء الرعاية الصحية لحالات الاصابة المحتملة والمؤكدة بعدوى فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية، (يونيو 2020).
- منظمة الهجرة الدولية، (11-12-2015). قانون الهجرة الدولية. تاريخ الاسترداد 23-03-2018، من www.iom.int.
- مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (1998)
- نواز عبد الرحمان الهيبي، دراسة حول هجرة الكفاءات بين المكاسب الدول المتقدمة زمفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية، بيروت، (2008)
- هيثم عميرة فرناندت، فيروس ورونا في الدول العربية عاصفة عابرة، فرصة للتغير أم كارثة اقليمية، مدريد: قسم المتوسط والعالم العربي في معهد الكانو الملكي الدراسات الدولية والاستراتيجية في مدريد، (افريل 2020).
- ياسين بودهان... في عز كورونا قوارب الموت تتسلل من تونس الى ايطاليا، تاريخ النشر (02 يونيو , 2020). تاريخ الاسترداد 05 نوفمبر, 2020، من <https://arb.majalla.com>.
- Dariach, B. (1988,p38-40). L'euro Méditerranée Comme Enjeu De Société. Politique Etrangere.
- IOM« Irregular Migration From West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of RecentTrends”. migration research Series , . (N°: 32, 2008).

المهاجرون المغاربة في فرنسا:

أي مكانة للعمل الجماعي في قضايا الهجرة وآليات الاندماج؟

حبيبة التراكوي، أستاذة مشاركة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

البريد الإلكتروني: targaoui1990@gmail.com

ملخص

لم يعد ينحصر تواجد المهاجر على فضاء العمل الذي يزاوله بل أصبح كائنا يرغب في الاندماج أكثر، هو وباقي أفراد أسرته داخل مجتمع الاستقبال ويريد أن يتمتع بمواطنة كاملة (خاصة بالنسبة للجيل الثاني). ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية العمل الجماعي في عملية اندماج المغاربة داخل المجتمع الفرنسي؛ وذلك من خلال تقديم صورة عن المسار التاريخي لنشاط المغاربة ضمن الجمعيات في فرنسا منذ عشرينيات القرن الماضي وصولاً إلى سنوات الثمانينيات، المرحلة التي شهدت نضج تجربة العمل الجماعي وأصبح تاريخ جمعيات المغاربة جزءاً لا يتجزأ من التاريخ العام للحياة الجمعوية الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: المغاربة، الهجرة، العمل الجماعي، الاندماج، المجتمع الفرنسي.

Abstract:

The presence of immigrants is no longer restricted to their workplace, but is rather extended to seeking more integration, along with their family members, within the receiving societies in addition to the desire to enjoy full citizenship (especially for the second generation). Hence, this study aims to highlight the importance of associative work in the process of the integration of Moroccans within the French society through the presentation of the history of the activity of Moroccans inside associations in France from the 1920s to the 1980s. During that period of time, the associative work experience was fully mature and the history of Moroccans' associations had become part and parcel of the general history of the French associative life.

Keywords: Moroccans, migration, associative work, integration, French society.

تقديم

أنجزت أغلب الدراسات المتعلقة بجمعيات المهاجرين في فرنسا بعد إصدار قانون 9 أكتوبر 1981، الذي منح الأجانب حق ممارسة العمل الجماعي بشكل رسمي. ومنذ هذه اللحظة، بدأت المعالم التاريخية لحقل أبحاث جديدة⁶⁷⁴ من خلال أعمال اهتمت بالتعبئة لفائدة قضية المهاجرين غير النظاميين، والدعوة إلى محاولة تجاوز ذلك الفرق الواضح بين كثرة الدراسات التي تناولت الهجرات الدولية، وندرة نظيرتها، المتعلقة بالنشاط الجماعي للمهاجرين⁶⁷⁵. ويمكن رد تلك الندرة في تلك الأبحاث حول حياة المهاجرين الجمعوية إلى مكانتهم الهامشية في المجتمع الفرنسي؛ حيث اعتُبروا حتى نهاية السبعينيات عمالاً مؤقتين -فرض عليهم التلاؤم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية-؛ وليسوا فاعلين نقابيين أو جمعويين. إلى جانب ذلك، كان القانون الفرنسي يمنع خلال الفترة التي سبقت سنة 1981⁶⁷⁶ -

⁶⁷⁴Antoine Dumont, « L'état des recherches sur les associations de migrants internationaux », *Revue européenne des migrations internationales* [en ligne], vol. 26-n°2/2010, p. 53.

⁶⁷⁵ Johanna Siméant, *La cause des sans-papiers*, Paris, presses de Science politique, 1998 cité par l'article de Antoine Dumont, op.cit., p. 119.

⁶⁷⁶ لم يكن الأجانب يحصلون على رخصة رسمية لتأسيس الجمعيات.

وخاصة، الفترة ما بين سنتي 1939 و1981- الأجنب من تأسيس جمعيات؛ رغم أن التاريخ شاهد على التعبئة الجموعية المتعددة الأشكال، فكانت كل هجرة جديدة تنتج مجموعات التي لها الانتماء نفسه الوطني؛ لاسيما مع سنوات السبعينيات؛ إذ كان وراء كل احتجاج جماعي جمعية⁶⁷⁷.

وبالنسبة إلى المغاربة، فقد ارتبطت تجربتهم الأولى بالانخراط في الجمعيات الشمال الإفريقية في فرنسا والهادفة إلى النضال من أجل الاستقلال والدفاع عن حقوقهم النقابية والسياسية. ونستحضر هنا على سبيل المثال: نجمة شمال إفريقيا التي أسسها مصالي الحاج الجزائري بباريس سنة 1926 وجمعية طلبة شمال إفريقيا سنة 1927، وجمعيات المسلمين التي تعود بداياتها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي جاءت مع فكرة تأسيس مسجد بباريس سنة 1849.

ولعل ما يثير الباحث في هذا الحقل الجديد هو أن الأعمال الأولى التي تناولت دراسة الجمعيات خلال ثمانينيات القرن الماضي، كانت تتعلق بجمعيات "المنحدرين من الهجرة"⁶⁷⁸ بالأساس؛ مما استدعى الوقوف مليا عند هذه الملاحظة الأساسية والتساؤل عن: لماذا بالضبط جمعيات المهاجرين؟ وهنا نستحضر ولادة جيل مغاربة فرنسا (نقصد هنا، بالأساس، المغاربة الذين استقروا بصفة دائمة بفرنسا وحصل أبناؤهم على الجنسية الفرنسية)؛ الذي رفض مظاهر العنصرية والتمييز مما جعل الحاجة الملحة إلى تنظيمات جموعية تكون كفيلة بإسماع صوتهم وتمكينهم من المطالبة بالاندماج والاعتراف بهويتهم وثقافتهم. ومن هنا، أصبح النضال الجموعي يفرض نفسه من خلال توجيه عمل الجمعيات نحو القضايا ذات الأبعاد الثقافية وعلى رأسها الاندماج الذي ظل مطلبهم الأساسي.

الإشكالية

إلى أي حد استطاع العمل الجموعي مواكبة القضايا الجوهرية المتعلقة باندماج مغاربة فرنسا داخل المجتمع الفرنسي؟

- عهد حرية العمل الجموعي

لقد عانى العمال المغاربة من هضم حقوقهم ومطالبهم الشرعية بدعوى إعادة الهيكلة الصناعية خلال سنوات السبعينيات؛ إذ واجه هؤلاء مختلف أوجه العنصرية والتمييز داخل المجتمع الفرنسي. ولتلك الأسباب وغيرها، توجه المهاجرون المغاربة بكثافة نحو الانضمام إلى الجمعيات في ظروف تميزت بظهور قضايا المواطنة والهوية والإسلام كإشكالات جوهرية جديدة رسمت معالم مختلفة للعمل الجموعي الذي أصبح يهدف إلى المطالبة بالاندماج الحقيقي في مجتمع الاستقبال المتعدد الثقافات و"الإثنيات".

وفي هذا السياق، جاء قانون 9 أكتوبر 1981، بعد صعود اليسار- الذي ناضل لسنوات طوال إلى جانب قضية المهاجرين- حيث صرح وزير التضامن الوطني: "إنه التضامن إلى جانب الجميع: فرنسيين ومهاجرين، بدون تمييز"⁶⁷⁹. وهو الإنجاز الذي اعتبرته بعض النقابات والطبقة العمالية بمثابة انتصار لنضالاتها، كما شكل بالنسبة للمغاربة عهدا جديدا أقل خلاله نجم الوداديات وسطع نجم الجمعيات؛ حيث أسست "جمعية العمال المغاربة في فرنسا" (Association des Travailleurs Marocains en France) في سنة 1982، في وقت استمرت فيه معاناة المهاجرين المغاربة الذين وجدوا أنفسهم في وضع غير منصف لهم فهم بين العودة الإجبارية أو العيش في مجتمع تملؤه العنصرية والتمييز. وهو ما جعلها تجدد التزامها بالنضال لفائدة المهاجرين المغاربة من خلال تنظيم هؤلاء ضمن إطار يمكنهم من الدفاع على حقوقهم ومكتسباتهم،

⁶⁷⁷Leveau Rémy et Wihtol de Wenden Catherine, *Modes d'insertion des populations de culture islamique dans le système politique français*, Paris, 1991, FNSP-CERI, pp. 17-19.

⁶⁷⁸ Antoine Dumont, « L'état des recherches », op.cit., p. 117.

⁶⁷⁹Ibid., p. 139.

ومحاولة تغيير آلياتها وتوجهاتها النضالية المحدودة عبر العمل المشترك مع جمعيات⁶⁸⁰ ومنظمات مختلفة من أجل الإحاطة بمختلف القضايا داخل المجتمع الفرنسي.

-انصهار أم اندماج؟

شكلت الهجرة عنصرا تاريخيا ومكونا رئيسا ضمن مكونات المجتمع الفرنسي، وجزءا لا يتجزأ من التاريخ العام الفرنسي؛ لكن في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية، وانتقال طبيعة الهجرات من المؤقتة إلى الدائمة، وظهور مسألة "المجنسين" (les naturalisés)، كل ذلك، أسهم في بروز مشاكل مجتمعية طرحتها ظاهرة الهجرة خلال زمن الأزمة؛ مما جعل فرنسا تسعى وراء فرض "سياسة" الانصهار (Assimilation)، كشرط أولي من أجل الحصول على الجنسية [من طرف المهاجرين]؛ وهو الأمر، الذي لقي رفضا من طرف المهاجرين⁶⁸¹.

ما الفرق بين الانصهار الذي يقوم على التمييز دون مراعاة لخصوصيات المهاجرين في فرنسا، والاندماج الذي اعتبر من المطالب الأساس للمهاجرين؟

بالنسبة إلى الاندماج (l'intégration)، فهو الوسيلة التي يمكنها أن تقضي على التوترات الناجمة عن تنوع الهجرات في بلد الاستقبال، فالاندماج إذن هو "الظاهرة التي تجعل من الأجنبي مكونا من مكونات المجتمع الأصيل، سواء على المستوى الاجتماعي، أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي. وتقوم السياسة الاندماجية الناجحة على احتفاظ الأشخاص والمجموعات بثقافتهم الأم، والمشاركة في الحياة الجماعية، وهو ما يضمن تجاوز اللامساواة واحترام التنوع"⁶⁸². ومما سبق، يمكن تلخيص الفرق بين الاندماج والانصهار في أن الأول: "يقوم على التعايش المشترك، والذي من خلاله يتقبل المحليون كل ما هو مختلف لدى الأجانب، الذين يحافظون بدورهم على هويتهم الثقافية الخاصة بهم"⁶⁸³؛ في حين أن الثاني، هو بمثابة "الامتصاص؛ أي امتصاص الجماعة [الأصلية أو المحلية] لنظيرتها [الوافدة أو المهاجرة]"⁶⁸⁴. وما موقع المغاربة في فرنسا ضمن هذا النموذج "الانصهاري"⁶⁸⁵؟

لا بد قبل كل شيء، أن نشير إلى أن المغرب اعتبر تاريخيا أحد المستعمرات الفرنسية. هذا البعد ظل حاضرا في الفكر والمعاملات بين الفرنسيين والمهاجرين المغاربة؛ لكن إذا كان الجيل الأول (العمال) استطاع أن يغض الطرف عن تلك المعاملات باعتبار تواجدهم بشكل مؤقت على التراب الفرنسي والمرتبط في أغلب الأحيان بمكان العمل، فإن الجيل الثاني (التجمع العائلي) وبعده الجيل الثالث (الشباب الحاصل على الجنسية الفرنسية) اختلف بشكل واضح عن سابقه. وفي هذا السياق، صرح هؤلاء بأنه: "لا يمكن أن نقبل أن نستعمر مرة أخرى. وإذا كان الآباء تقبلوا ذلك، فإن الشباب لن يتقبلوا القطيعة مع التراث الثقافي الأصلي، ولا مع المكتسبات المحققة في مجتمع الاستقرار"⁶⁸⁶. وقد جاء هذا الموقف

⁶⁸⁰ على سبيل المثال:

-Fédération Des Associations de Solidarité Avec Les Travailleurs Immigrés.

⁶⁸¹Suraya Begum, *Les immigrés : acteurs et enjeux de la vie politique, économique et sociale française de 1974 à 1992*, thèse de doctorat en science politique, sous la direction de Jean-Marie Vincent, Paris VIII, 1995, p. 180.

⁶⁸² S. Begum, op.cit., p. 195.

⁶⁸³ Mohamed, El Moubaraki, *Marocains du Nord entre la mémoire et le projet*, édition l'Harmattan, 1989, p. 214.

⁶⁸⁴Mohamed, El Moubaraki, *Marocains du Nord entre la mémoire et le projet*, op cit., p. 216.

⁶⁸⁵تستحضر في هذا المقام أن أمريكا بدورها، عانت من مشاكل جد معقدة متعلقة بالهجرة مقارنة مع فرنسا. ومن أجل إدراك الأسلوب الذي نهجته كل منهما تجاه القضايا الاجتماعية المطروحة من جراء الهجرات، ينظر دراسة «نانسي كرين» كدراسة مقارنة متميزة:

-Nancy Green, Repenser *les migrations*, Paris, PUF, 2002.

⁶⁸⁶ Sandra, Barrot, *L'association des Marocains en France, une adaptation aux évolutions du projet migratoire des immigrés marocains (1968/1986)*, Mémoire de maîtrise d'histoire contemporain, Université Paris I, septembre 1998, p.117.

الرافض لسياسة التمييز، دليلاً واضحاً عن ظهور متطلبات جديدة ووعي بضرورة احترام مطالبهم المتجسدة في الاندماج الحقيقي في المجتمع الفرنسي. كيف، إذن، أسهمت هذه القضايا المتعلقة بالحياة اليومية للمهاجر في توجه المهاجرين نحو العمل الجماعي؛ كمرحلة جديدة تسمو نحو النضال من أجل الاندماج، والدفاع عن مكتسباتهم والحفاظ على خصوصياتهم الثقافية في ظل فرض النموذج الفرنسي المبني على "الانصهار"؟

-حركة احتجاجات معامل السيارات

في ظل استمرار تداعيات الأزمة التي شملت كافة الميادين الاقتصادية في فرنسا، جاء تبني الحكومة الفرنسية سياسة صارمة قائمة على "محاولة إيجاد التوازنات الأساسية للنشاط الاقتصادي؛ عبر السيطرة على التضخم وتحديث الآلة الإنتاجية"⁶⁸⁷. كل ذلك، كان له انعكاسات سلبية، خاصة، على تلك القطاعات التي تستفرد باستخدام اليد العاملة المهاجرة. وقد دفعت هذه الظرفية، أرباب المقاولات إلى "نهج عمليات تسريح العمال وخاصة، ذوي الجنسية المغربية؛ بسبب تميزهم بالكثافة العددية، والتي توزعت على القطاعات التي شملتها الأزمة وعمليات التحديث؛ بحيث تم وضع 5000 عامل مغربي مرشحين للتسريح في مدة خمس سنوات، ابتداء من سنة 1985"⁶⁸⁸.

وفي ظل تنظيم مخططات تستجيب إلى التحول التكنولوجي كهدف غير مباشر للتخلص من اليد العاملة المهاجرة عانى العمال من هضم حقوقهم ومطالبهم الشرعية بدعوى إعادة الهيكلة الصناعية؛ مما جعل معامل السيارات تشهد عدة إضرابات قادها العمال الأجانب والمهاجرون المغاربة. ومن هنا، أعيد طرح الدور المركزي للهجرة في إنتاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أمام فرنسا؛ لاسيما في ظل الحضور الكبير للعمال المغاربة بهذه المقاولات؛ بحيث "شكل هؤلاء 53% في "رونو فيلان" (Renault-Felins)، و55% في "رونو بيانكور" (Billincourt)، و52% في "شوسون" (Chausson) و72% في "سيتروين-أولناي" (Citroen-Aulnay)"⁶⁸⁹.

-مسيرة الشباب وعهد المطالب الجديدة

أدى استمرار ظاهرة البطالة إلى "إنتاج مليوني عاطل سنة 1982"⁶⁹⁰ وهي الظرفية، التي زادت من ارتفاع العنف الاجتماعي والعنصرية؛ ليس فقط داخل فضاء العمل؛ ولكن في أماكن الإقامة، كذلك. وقد أسهمت هذه المظاهر في "انحطاط صورة المهاجر لدى الرأي العام"⁶⁹¹، بفضل دعايات اليمين القائمة على أن المهاجر هو السبب في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في كل أوروبا. وهكذا أصبحت البطالة لصيقة بالمهاجر لدى أغلب مكونات المجتمع الفرنسي مما طعم نزعات العنصرية وظاهرة الاغتياالات والتهميش وغيرها من مظاهر كراهية المهاجر.

وفي هذا السياق، تدخلت الجمعيات المغربية التي واكبت مستجدات وضعية هؤلاء، من خلال الدعوة إلى تطوير آليات كفيلة بالدخول في مفاوضات مع السلطات العمومية، ومنح الاهتمام لفائدة الشباب كقوة نشيطة "ناهزت نسبتهم 50,3% سنة 1982"⁶⁹². وركزت جمعية المغاربة منذ هذه السنة، على "تطوير أساليبها وأنشطتها الثقافية لفائدة الشباب"⁶⁹³. وهو التوجه الذي سرع من مبادرات انضمام مجموعات شبابية كثيفة من أبناء المهاجرين إلى العمل

⁶⁸⁷ Abdessadeq Benjelloun, Les travailleurs migrants, Mémoire (inédit) pour l'obtention du diplôme d'étude Supérieures en Droit Public, Université de Mohamed V, Rabat, 1985, p. 134.

⁶⁸⁸ A. Benjelloun, *Les travailleurs migrants*, op.cit., Ibid., p. 135

⁶⁸⁹ Yvan Gastaut, «Les conflits dans l'automobile en France au début des années 1980 : un mouvement social marocain ? », Un siècle de migrations marocaines, in Migrance24, éditions Mémoire Génériques, 2005, p. 95.

⁶⁹⁰ S. Barrot, *L'association des Marocains en France*, op.cit., p. 76.

⁶⁹¹ Yvan Gastaut, *L'opinion publique et les étrangers sous la V^e République*, Ed. Seuil, 2000, p. 301.

⁶⁹² Ahsène Zehraoui, *L'immigration, de l'homme seul à la famille*, CIEMI, Le harmattan, Paris, 1994, pp. 106-110.

⁶⁹³ S. Barrot, op.cit., p. 125.

الجمعي، والتي أعطت أكلها من خلال مشاركة في "أول مسيرة سنة 1981 ثم 1983 ورفع شعار" من أجل المساواة وضد العنصرية". هذه الاحتجاجات، التي ركزت على المطالبة بنبذ العنصرية والاعتراف بخصوصية هويتهم⁶⁹⁴. وقد كانت هذه المسيرة- التي اشتهرت بـ: «Marche des Beurs»- حدثا تاريخيا دفع الرئيس الفرنسي إلى إحداث بطاقة المقيم الصالحة لمدة عشر سنوات لفائدة المهاجرين.

-نهاية أسطورة العودة

اتجهت فرنسا منذ سنة 1984، نحو تبني العودة وإعادة الإدماج في البلد الأصل كحل حاسم وعاجل لتلك المشاكل المطروحة من طرف العمال المغاربة، وهو المخطط الذي استجابت له فقط بعض الفئات التي رأت في ذلك حلا مناسباً لإنهاء مشوارها المني. وفي هذا الإطار، دافعت جمعية العمال المغاربة في البداية على عودة المهاجرين المغاربة في ظروف تراعى فيها كرامتهم⁶⁹⁵؛ لكن الرفض الرسمي للمغرب، وتخوف أغلب المهاجرين من عدم القدرة على العودة إلى فرنسا بعد فرض التأشيرة سنة 1986، جعل الجمعية تغير من توجهاتها في وقت اقتنع فيه أغلب المهاجرين بعدم جدوى العودة، خاصة، في ظل وجود الأطفال كعنصر أساس ضمن قرار هؤلاء والقائم على ضرورة الاستقرار في فرنسا بعد نشأة أبنائهم بها. وإلى جانب ذلك، كان فشل أغلب حالات العودة يعود إلى هشاشة النظام الاقتصادي في البلد الأصل وغياب حقوق الإنسان، وهو ما تجسد من خلال تصريحات أحد المهاجرين المغاربة:

" بعد قيامنا بجلد زوجاتنا وأطفالنا، تغير كل شيء. لقد جئنا بهدف العمل وتعليم الأطفال. وقد أصبحت الأمور أكثر تعقيدا بالنسبة إلينا وإلهم؛ وذلك بسبب عدم وجود فرص للعمل في فرنسا وأي تحفيز للعودة إلى المغرب، فالأطفال لا يتكلمون العربية. لقد أصبحنا بين السماء والأرض؛ بحيث توجد هنا العنصرية والبطالة، وهناك [في المغرب] الفقر"⁶⁹⁶.

ولم تستثن المرأة من العوامل المحفزة على الاستقرار الدائم واستبعاد العودة؛ بحيث تلاشت فكرة العودة في صفوفهن؛ لأنهن حققن نوعا من الاستقلالية، واكتسبن العديد من المزايا من خلال تجربة الانفتاح على المجتمع الفرنسي. وفيما يلي تصريحات عن تلك التجربة⁶⁹⁷:

"لقد تعودنا على فرنسا، إنها لا تشبه الحياة في المغرب، التي تتلخص في مراقبة الجار لجاره؛ -"لسنا متحررات"-؛ في المهجر، عندما كنا نواجه مشاكل، كنا نجد إغانات مقدمة من طرف المساعدة [الاجتماعية]، التي تقوم بملء أوراقل بشكل متساو بين جميع الناس. أما هنا، فإذا لم تكن لك معرفة بأحد الأشخاص المسؤولين، ولم تستطع دفع المال لن تحصل على أي شيء".

برهنت هذه التصريحات، على موقف النساء من العودة، التي دعمت الاقتناع بضرورة تفضيل الاستقرار الدائم في فرنسا، ومصاحبة المهاجرين لمسارات أبنائهن الدراسية.

-المرأة المهاجرة

⁶⁹⁴Ibidem.

⁶⁹⁵Zakia Daoud, De l'immigration à la citoyenneté, itinéraire d'une association maghrébine en France : l'ATMF 1960-2003, Éd. Mémoire de la méditerranée, 2002, pp. 81.

⁶⁹⁶Z. Daoud, De l'immigration à la citoyenneté, pp. 81-82.

⁶⁹⁷Cossu Pascal, «Quel avenir pour l'immigration marocaine en France ? Problématique du retour, dans le cadre de la réinsertion, des travailleurs et leurs familles », mémoire de Magistère en sciences sociale, université, Paris V Sorbonne, Juin 1988, pp. 122-123.

أعطى التجمع العائلي تحولات "قيمة"، فشكلت النساء المغربيات في فرنسا خلال بداية الثمانينيات حوالي 40%⁶⁹⁸؛ وذلك راجع إلى محدودية نتائج مشروع المساعدة على العودة المتبنى منذ نهاية السبعينيات، وبالتالي القضاء على فكرة العودة؛ لا سيما في ظل ارتفاع نسبة التجنيس مع سنوات التسعينات التي أسهمت في تطور سريع للحضور المغربي في فرنسا، الذي بلغ حسب إحصاء سنة 1999 حوالي 504.096 شخص⁶⁹⁹، وسمح منذ هذه اللحظة، ظهور جيل مغاربة فرنسا وليس فقط مهاجرين مؤقتين في فرنسا⁷⁰⁰. وفي ظل هذا التحول الجوهرى في الخصائص البنيوية للمهاجرين المغاربة، أصبحت الأسرة المغربية في فرنسا أمام متغيرات جوهرية تتعلق بمكانة المرأة داخل مؤسسة الأسرة بعد تخلصها من القيم القديمة التي تركتها في بلدها الأصل؛ بحيث إن -وفي ظل تزايد مسؤوليات الرجل (رب الأسرة) الخارجية ووجود أطفال متمدسين- علاقتها بزوجها تطورت من خلال إشراكها في مسؤوليات جديدة⁷⁰¹، وبذلك انتقلت من مجرد قيامها بالمشاركة في مسؤوليات الأسرة، إلى الخروج إلى البحث عن تعلم اللغة الفرنسية والحصول على فرص للعمل.

وإذا عدنا إلى الشروط التي ميزت وضعية عيش المرأة/الزوجة داخل مجتمع الهجرة في فرنسا -التي لم تختلف كثيرا عن وضعية المرأة المغربية والعربية عموما- فإننا نجد أن أغلبية النساء في بداية التجمع العائلي هن منحدرات من المجال القروي⁷⁰²؛ في حين ذهب بعض الباحثين إلى رد وضعيتها -وهو السبب القوي- إلى أسباب أكثر عمقا، والتي تجسدت في أن المرأة المهاجرة المغربية كانت "تحت حكم الشريعة"⁷⁰³؛ أي أنها كانت خاضعة لسلطة زوجها، وهو الأمر، الذي يعود إلى إشكاليين: الأول تشريعي، والثاني اجتماعي⁷⁰⁴.

*بالنسبة إلى الجانب التشريعي

في البداية لم يكن للمرأة وضعية مستقلة عن زوجها (كبطاقة الإقامة). كل ذلك، جعلها تتعرض لتبعية زوجها (أي تحت الوصاية) وعدم توافرها على ضمانات وقوانين تحميها؛ لاسيما في حالة الطلاق؛ وذلك راجع إلى طبيعة القوانين المطبقة في بلدي الأصل والاستقبال، على حد سواء.

*بالنسبة إلى الجانب الاجتماعي

واجهت المرأة المهاجرة مشاكل متعددة في المهجر؛ وذلك في ظل غياب عامل اللغة كعائق أمام أغليبتين الساحقة (حوالي 80% هن أميات) من أجل التواصل مع ممثلات المساعدة الاجتماعية اللواتي لم تكن لهن بدورهن دراية بثقافة هؤلاء النساء المهاجرات من أجل مساعدتهن على التأقلم والاندماج في المجتمع. وقد تعرضت بعض المغربيات اللواتي استطعن الحصول على عمل إلى الاستغلال من طرف المشغلين داخل فضاء العمل وإلى العنصرية والتمييز من طرف المجتمع. ومن

⁶⁹⁸Mustapha Belbah, Patrick Vegila, «Pour une histoire des migrations marocaines en France », p. 40. (Article pp.36-44), Un siècle de migrations marocaines, in *Migrance24*, éditions Mémoire Génériques, 2005.

⁶⁹⁹Selon le recensement de l'institut national de la statistique et des études économique de 1999, cité par Mustapha Belbah, Patrick Vegila, op.cit., p. 45.

⁷⁰⁰Voir à ce propos : Zoubir Chattou et Mustapha Belbah, *La double nationalité en question : enjeux et significations de la double appartenance*, Karthala, Paris, 2002.

⁷⁰¹M. El Moubaraki, op.cit., pp. 172 et suivantes.

⁷⁰²ومن أجل تفادي الوقوع في التعميم يجب الإشارة إلى أن المرأة الحضرية استطاعت عكس نظيرتها القروية خلق طرق وأساليب أعانتها إلى حد ما على التكيف مع وسط العيش الجديد.

⁷⁰³لقد ذهب أغلب الذين اهتموا بدراسة وضعية المرأة إلى جعل دورها محدد في تربية الأبناء ورعاية متطلبات الزوج؛ وذلك في إطار الحفاظ على شرف الأسرة؛ في حين أن الإسلام لم يحرم عمل المرأة مما يجعلنا أمام تأثر بالنظرة القائمة على النظام "الأبوي"؛ أي التقاليد الطاغية والفهم الناقص للدين لفائدة ضغط المخزون الثقافي للمجتمع.

⁷⁰⁴*Du sujet ...au citoyen*, 3^{ème} congrès de l'ATMF, publication-Edition centre DOC/ATMF, Paris 2, 3,4 juin 1990, pp. 56-55.

هنا، كانت المرأة المهاجرة في إطار التجمع العائلي منذ سنوات السبعينات أمام العديد من التحديات التي اختلفت بين ما هو قانوني واجتماعي وثقافي؛ دون إهمال ارتباط الوضع القانوني للمرأة في فرنسا بمدونة الأسرة المغربية خاصة بعد تفعيل الاتفاقية المغربية الفرنسية لسنة 1983⁷⁰⁵، والتي نصت على التبعية الاقتصادية والقانونية للزوج، وبالتالي، تعرضها إلى مشاكل ذات الأبعاد المتعددة، خاصة، في حالة الطلاق.

هذا الواقع، الذي تغير في ظل الاهتمام التنظيمي بقضايا المرأة في إطار الجمعيات في المغرب؛ إذ فتحت سنوات الثمانينات والتسعينيات "وعيا جذريا" تميز بنضال الحركة النسائية المغربية المنفتحة على الموجة العالمية لحقوق المرأة⁷⁰⁶. دون إغفال المتغيرات الجوهرية المتعلقة بمكانة المرأة داخل مؤسسة الأسرة بعد تخلصها من القيم القديمة التي تركتها في بلدها الأصل؛ بحيث -وفي ظل تزايد مسؤوليات الرجل (رب الأسرة) الخارجية ووجود أطفال متمدرسين- تطورت علاقتها بزوجها من خلال إشراكها في مسؤوليات جديدة⁷⁰⁷.

وفي هذا السياق، جاء تأسيس "جمعية النساء العربيات" (Association des Femmes Arabe) سنة 1983 بقيادة مجموعة من المناضلات المنتميات إلى "جمعية العمال المغاربة في فرنسا" (ATMF)، وهي المبادرة التي تدل عن الاهتمام الجمعي بالمرأة من خلال الدفاع عن حقوقها وتوعيتها، والتي انخرطت ضمنها جمعية المغاربة في فرنسا، فيدورها طالبت بضممان حقوق المرأة المغربية في بلد المهجر وتمكينها من طرق سلسلة تمكينها من الاستقرار الأسري والإدماج السوسيو-اقتصادي والاندماج الثقافي وحماتها، من جهة أخرى، من مختلف أنواع التمييز في سوق الشغل⁷⁰⁸. وذهبت إلى أبعد من ذلك، من خلال المطالبة بالمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق (الشغل- الأجر- الإقامة، وغيرها) بقيادة جمعية العمال المغاربة سنة 1990 تحت شعار "حياة كريمة، قانون مستقل"⁷⁰⁹، وهي إشارة واضحة أظهرت مكانتها وقوتها، خاصة في ظل الضغط الذي شكلته المرأة المهاجرة على سوق الشغل والذي دفع السلطات العمومية الفرنسية إلى ضرورة العمل على إدماج هذه المهاجرات، اللواتي أصبحن جزء من انشغالات مختلف الهيئات السياسية والجمعية لا سيما مع صدور "المذكرة 42/94 سنة 1994"⁷¹⁰، التي أوصت بإعطاء أهمية للجمعيات الخاصة بالمهاجرات وتشجيعها.

وإلى جانب هذه المستجدات، لم تعد تقتصر هجرتها على فرنسا؛ بل امتدت إلى آفاق أوسع من أجل الحصول على العمل؛ كإيطاليا وإسبانيا وبعض بلدان الخليج⁷¹¹، وهي المبادرة التي منحها حركية معتبرة مكنتها من إثبات حضورها بقوة⁷¹².

-الحجاب والإسلام

برزت قضايا جديدة تخص المهاجرين في علاقتهم بالمجتمع الفرنسي ومنها: ذلك الإشكال الجديد، الذي "ظهر خلال سنوات 1989-1990 والمتعلق بمطالبة المهاجرين المغاربة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية، وحق ارتداء "الحجاب". هذا

⁷⁰⁵Z. Daoud, op.cit., pp. 90-91.

⁷⁰⁶Plus de détail Voir à ce propos : Aicha Belarbi, « Mouvement de femmes au Maroc », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol.28, 2008.

⁷⁰⁷M. El Moubaraki, op.cit., pp. 172 et suivantes.

⁷⁰⁸ Z. Daoud, op.cit., pp. 89-90.

⁷⁰⁹Ibid., p. 92.

⁷¹⁰Farid Housni, La migration marocaine vers l'Europe et les droits de l'homme, thèse de doctorat en science politique université paris VIII Vincennes, soutenu le 31 octobre 2008, p. 100.

⁷¹¹Ibid., p. 95.

⁷¹²Houria Alami M'chichi, *Femmes immigrées maghrébines en France : question de rôles*, cité par Farid Housni, op.cit., p. 100.

المستجد الذي أثار نقاشات عديدة قائمة على اعتبار الإسلام شيئاً غير مرغوب فيه⁷¹³. وفي ظل هذه الظرفية التي تميزت بمهاجمة الإسلام، اتجهت الجمعية بدعوة المهاجرين المنخرطين والمناضلين إلى بناء المساجد التي تحل في نظرها ونظر أغلب المهاجرين محل الوطن وهو تعبير عن المساواة الذي يتمثل رمزياً في مكان العبادة ويعوض ذلك الفراغ الهوياتي؛ بل هو بمثابة حق واحترام مبدأ الذي يحول دون ظاهرة التهميش⁷¹⁴.

وخلال سنتي 1989-1990 وجدت جمعية العمال المغاربة نفسها أمام مطلبين متعارضين: الأول يتعلق بأولئك المغاربة المستقرين الذين طالبوا بتوفير أماكن ممارسة الشعائر الدينية، والثاني موقف فرنسا بعد قضية الحجاب من الإسلام الذي اعتبرته شيئاً غير مرغوب فيه؛ حيث إنه أعاد الحجاب مظاهر العنصرية والتهميش⁷¹⁵؛ واقتنع الرأي العام الفرنسي بـ "أن السبب [في الأزمات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية] هو المهاجر؛ إذ تسبب في البداية في البطالة، ليصبح بعد ذلك، ممهداً "لأسلمة" فرنسا، ومسؤولاً عن انخفاض المستوى التعليمي وظاهرة التفقر الاجتماعي"⁷¹⁶. هذه الادعاءات، أدت بجمعية العمال المغاربة إلى الاهتمام أكثر بقضايا الهوية والاندماج، فقد أكدت من خلال لقاءها الوطني لسنة 1994⁷¹⁷، على اعتبار المهاجرين المغاربة جزءاً ومكوناً من مكونات المجتمع الفرنسي أي مواطني فرنسا لهم الحق في الحصول على نفس الحقوق⁷¹⁸.

وبناء على هذه المجهودات، عرف حقل العمل الجمعوي نوعاً من الشهرة والاعتراف، إلا أن ذلك سرعان ما تلاشى بسبب أزمة المواطنة وتداعياتها المتجسدة في الفقر والتهميش بسبب بروز علامات عن الممارسة الشعائرية في الفضاءات العامة والمجازر الإسلامية "حلال" وظاهرة الحجاب في المدارس العمومية⁷¹⁹ وقطع أرضية خاصة بأموات المسلمين في المقابر. وإلى جانب هذه الأسباب الوطنية المحلية شكلت أحداث دولية المناسبة التي أعادت عودة الإسلام إلى ساحة النقاشات وفي مقدمتها الثورة الإيرانية وتداعيات الحرب المدنية في الجزائر خلال سنوات التسعينات والصراع الإسرائيلي مع الدولة الفلسطينية والحرب الخليج الأولى، كلها أنتجت فكراً متشدداً في صفوف الشباب⁷²⁰ مما انعكس على توجهات وخلفيات العمل الجمعوي في فرنسا.

خلاصة

لقد تطلب حضور المهاجرين المغاربة على التراب الفرنسي الاتحاد والتكتل من أجل الدفاع عن الحقوق وحماية الحريات. وليس من الغريب أن تكون أولى الجمعيات المغربية الفاعلة في فرنسا جمعيات عمالية، بسبب خاصية الهجرة المغربية الاقتصادية المؤقتة، والتي بدأت ترى النور بعد أن تؤكد أن حقوق المهاجرين المغاربة لا بد أن تؤخذ عبر النضال النقابي

⁷¹³ جمال البوزكاوي، مهاجر مغربي في فرنسا حاورته بمنزله في مدينة كراي (Creil)، يوم 27 أبريل 2017، وهو شاهد فعلي للأحداث التي وقعت سنة 1989، بسبب ارتداء الفتيات الثلاث المغاربات للحجاب داخل إعدادية "كابرييلهافز" (Gabriel Havez)، وما أثارته من ضجة وردود أفعال في الأوساط السياسية الفرنسية.

⁷¹⁴Z. Daoud, op.cit., p. 106.

⁷¹⁵رواية جمال البوزكاوي، مهاجر مغربي في فرنسا يوم 27 أبريل 2017.

⁷¹⁶Ibid., p. 107.

⁷¹⁷ سيطرت قضايا المواطنة والإسلام خلال بداية التسعينيات على اهتمامات الجمعيات التي اعتبرت المغاربة فئة مندمجة انتقلوا من "النكرة إلى المواطن" ينظر التفاصيل في:

-Du sujet ...au citoyen, 3^{ème} congrès de l'ATMF.

⁷¹⁸ Mustapha, Merizak, *Immigration, militantisme politique et mouvement associatif des marocains en France : des origines aux évolutions*, thèse de doctorat en sociologie (inédate), Paris VIII, 2006, p. 321.

⁷¹⁹Ibid

والجمعوي. وباعتبار الجمعية هي تلك النواة التي تضطلع بمهمة الدفاع عن حريات الجماعة فإن جمعيات المغاربة استطاعت بلورت آليات وأساليب وميكانيزمات مُبتكرة لمواكبة قضايا ومشاكل المهاجرين المغاربة أولا والمغاربة ثانيا؛ حيث تأسست جمعية المغاربة في فرنسا سنة 1961، التي اعتبرت الجمعية الأم وتمخضت عنها ولادة جمعية العمال المغاربة في فرنسا سنة 1982؛ كنتيجة حتمية لخلافات داخلية، ليشهد عام 2000، وعلى إثر نتائج المؤتمر السابع، تغيير الجمعية اسمها لتصبح "جمعية عمال مغاربي فرنسا" قصد الدفاع عن قضايا ومشاكل كل العمال والمهاجرين المغاربة؛ لتأسس بذلك لدينامية مدنية وجمعية جادة لا تُضاهى على المستوى الوطني؛ إذ يُحسب لها أنها تعتمد على 18 فرعا/عضوا يمثلها في كل فرنسا (سنة 2020).

البيبلوغرافيا

- Mohamed, El Moubaraki, *Marocains du Nord entre la mémoire et le projet*, édition l'Harmattan, 1989.
- Mustapha Belbah, Patrick Vegila, «Pour une histoire des migrations marocaines en France », p. 40. (Article pp.36-44), Un siècle de migrations marocaines, in *Migrance24*, éditions Mémoire Génériques.
- Sandra, Barrot, *L'association des Marocains en France, une adaptation aux évolutions du projet migratoire des immigrés marocains (1968/1986)*, Mémoire de maîtrise d'histoire contemporain, Université Paris I, septembre 1998.
- Yvan Gastaut, «Les conflits dans l'automobile en France au début des années 1980 : un mouvement social marocain ? », Un siècle de migrations marocaines, in *Migrance24*, éditions Mémoire Génériques, 2005.
- Yvan Gastaut, *L'opinion publique et les étrangers sous la V^e République*, Ed. Seuil, 2000.
- Abdessadeq Benjelloun, *Les travailleurs migrants, Mémoire (inédit) pour l'obtention du diplôme d'étude Supérieures en Droit Public*, Université de Mohamed V, Rabat, 1985.
- Ahsène Zehraoui, *L'immigration, de l'homme seul à la famille*, CIEMI, L'harmattan, Paris, 1994.
- Antoine Dumont, « L'état des recherches sur les associations de migrants internationaux », *Revue européenne des migrations internationales* [en ligne], vol. 26-n°2/2010.
- Cossu Pascal, «Quel avenir pour l'immigration marocaine en France ? Problématique du retour, dans le cadre de la réinsertion, des travailleurs et leurs familles », mémoire de Magistère en sciences sociale, université, ParisV Sorbonne, Juin 1988.
- *Du sujet ...au citoyen*, 3^{ème} congrès de l'ATMF, publication-Edition centre DOC/ATMF, Paris 2, 3,4 juin 1990, pp. 56-55.
- Farid Housni, *La migration marocaine vers l'Europe et les droits de l'homme*, thèse de doctorat en science politique université paris VIII Vincennes, soutenu le 31 octobre 2008.
- Leveau Rémy et Wihtol de Wenden Catherine, *Modes d'insertion des populations de culture islamique dans le système politique français*, Paris, 1991, FNSP-CERI.
- Mustapha, Merizak, *Immigration, militantisme politique et mouvement associatif des marocains en France : des origines aux évolutions*, thèse de doctorat en sociologie (inédite), Paris VIII, 2006.
- Suraya Begum, *Les immigrés : acteurs et enjeux de la vie politique, économique et sociale française de 1974 à 1992*, thèse de doctorat en science politique, sous la direction de Jean-Marie Vincent, Paris VIII, 1995.
- Zakia Daoud, *De l'immigration à la citoyenneté, itinéraire d'une association maghrébine en France : l'ATMF 1960-2003*, Éd. Mémoire de la méditerranée, 2002.
- Zoubir Chattou et Mustapha Belbah, *La double nationalité en question : enjeux et significations de la double appartenance*, Karthala, Paris, 2002.

العمالة المنزلية الوافدة إلى بلدان الخليج العربي:

حالة ولاية صحار بسطنة عمان

عبد الحق الصدق،¹ أحمد بن محمد بن علي البلوشي²

¹ جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة - المغرب، a1.essaddek@ump.ac.ma

² جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة - المغرب، ahmedmohamedali.albulushi@ump.ac.ma

ملخص

شكل اكتشاف النفط بالبلاد العربية وما ترتب عنه من طفرات اقتصادية عامل جذب واستقطاب لكل الطموحات الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في اليد العاملة الوافدة نحو بلدان الخليج العربي، وضمنها العمالة المنزلية التي ارتبط وجودها بالتغيير الذي عرفه البناء الاجتماعي ونمط العيش لبلدان الخليج كنتيجة للتغيير الاقتصادي. وقد انتشرت عملية الاستعانة بالعمالة المنزلية وزادت أهميتها، حتى أصبحت تشكل ظاهرة جديدة بالدراسة والبحث، بالنظر إلى ما طرحه من إشكاليات سواء على المستوى الفكري والقيمي أو الاقتصادي والتشريعي... ولا تُشَدُّ ولاية صحار بسطنة عمان عن ذلك، بالنظر إلى أهمية أعداد العمالة الوافدة من هذا الصنف، ما جعلنا نتخذها نموذجا لهذه الدراسة التي نتوخى منها ملامسة الظاهرة من جوانب مختلفة. الكلمات المفتاحية: العمالة المنزلية الوافدة- ولاية صحار بسطنة عمان- التغيير الاقتصادي والاجتماعي- الضوابط القانونية لاستقدام العمالة المنزلية- خصائص العمالة المنزلية.

Abstract

The discovery of oil in the Arab countries and the consequent economic booms constituted a pull factor for all economic aspirations, mainly represented in the immigrant labor force towards the Arab Gulf countries, including domestic workers, whose existence was linked to the change in the social structure and lifestyle of the Gulf countries as a result of economic change.

The employment of domestic workers has spread and increased to a large extent that it has become a phenomenon worthy of study and research given the problems it poses whether at the intellectual, ethical, economic or legislative levels. The state of Sohar in the Sultanate of Oman is not an exception with regard to the important numbers of expatriate domestic workers there. This is what justifies choosing it as a study case in order to approach it from different angles.

Key Words: Expatriate Domestic Workforce, The State of Sohar in the Sultanate of Oman, Economic and social Changes, Legal Regulations for Bringing Domestic workforce, Characteristics of Domestic Workforce.

مقدمة

تمثل الاستعانة باليد العاملة المنزلية الوافدة نحو السلطنة ظاهرة حديثة، ارتبط وجودها بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث في أعقاب اكتشاف البترول واستغلاله. وبشكل حضور هذه العمالة ضرورة اجتماعية في حالة عمل المرأة سيدة البيت أو تعدد مسؤولياتها، ما يفرض الاستعانة بالعمالة المنزلية، لكنه في حالات أخرى يبقى مجرد استكمال لصورة الثراء الاجتماعي بتعبير إحدى الباحثات.⁷²¹

وتتوزع مهام العمالة المنزلية بين تربية الأطفال، والسياقة الخصوصية، أو القيام بمهام العمل المنزلي الأخرى. وقد غدت الاستعانة بهذه العمالة ظاهرة مشهودة في المجتمع العماني بصفة عامة، وفي ولاية صحار بشكل خاص، الأمر الذي دفعنا

⁷²¹ - عنبرة حسين عبد الله الأنصاري (1409هـ): أثر الخادמות الأجنبية في تربية الطفل بمدينتي مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر الأمهات، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دراسة غير منشورة، ص: 55.

إلى دراستها والكشف عن جوانبها المختلفة، سواء على مستوى نوعية المهام المسندة إليها أو على مستوى كفاءتها، أو على صعيد الجنديات التي تنتمي إليها، مع الكشف عن التفاوتات الموجودة بين التجمعات السكانية على صعيد حجم استخدام العمالة المنزلية. وذلك من خلال منهجين متكاملين هما: المنهج التوثيقي الذي يتمثل في الاعتماد على مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع العمالة المنزلية في بلدان الخليج العربي بصفة عامة، أو في السلطنة بشكل خاص ومنها أبحاث جامعية ومقالات في عدد من المجلات، إضافة إلى التقارير الإخبارية ذات الصلة؛ والمنهج الوصفي الذي يستند إلى فرز عدد من البيانات الإدارية المتعلقة بالعمالة المنزلية الوافدة إلى ولاية صحار، وهي تشمل في المجموع 13067 عاملاً من الجنسين.

1. ظاهرة العمالة المنزلية في سلطنة عمان: المسببات وضوابط الاستقدام

1.1 تعريف العمالة المنزلية

يقصد بعاملات المنازل النسوة اللواتي يقمن بتقديم بعض الخدمات مثل التنظيف والطهي، وما عداها من الأعمال المنزلية، وقد يتعدى الأمر ذلك إلى القيام بتربية الأطفال أو العناية بالأشخاص في وضعية صعبة أو رعاية المسنين... ولا يقتصر العمل المنزلي على الإناث بل يشمل الذكور أيضاً الذين قد تُسند إليهم مهام أخرى مثل السياقة الشخصية أو التبضع أو العناية بالحديقة...

وإذا كانت عملية الاستعانة بالعمالة المنزلية قد اقتصر في السابق على أفراد الطبقة الأرستقراطية في المجتمع الخليجي، فإنها أصبحت اليوم من الأمور المعتادة، حيث تعتمد الأسر العُمانية والخليجية بشكل متزايد على العمالة المنزلية لمساعدة ربة المنزل في القيام بأشغال البيت، بل وتنوب عنها في كثير من الحالات.

ويمكن التمييز بين عدة أصناف للعمل المنزلي:

- عاملة تنظيف المنزل: تسهر على تنظيف المنزل وترتيبه بصورة جيدة، إضافة إلى خدمات غسيل الملابس وكيمها، وقد لا تكون مقدمة هذا النوع من الخدمة المنزلية مضطرة للإقامة بصورة دائمة رفقة الأسرة، حيث تكتفي بزيارة واحدة أو اثنتين في الأسبوع. ولا يتطلب هذا النوع من العمل أية خبرة سابقة أو مؤهلات،

- مربية الأطفال: عكس النوع السابق، فالمربية تحتاج إلى مؤهلات أو تكوين في مجال التربية والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الإلمام بمبادئ القيام بالإسعافات الأولية ومهارات أخرى تتعلق بإكساب الأطفال بعض المبادئ كالنطق أو الحروف الأبجدية والأرقام... كما أنها تقيم بصفة دائمة رفقة الأسرة المُشغَّلة لتسهر بصفة مستمرة على تربية الأطفال أو رعاية الرضع أثناء غياب الوالدين عن البيت، والإشراف على نظافتهم وإطعامهم...

- الطباخة: تبقى السيدات العاملات في المجتمع العماني الأكثر إقبالاً على الاستعانة بعاملات المنازل اللواتي يقدمن خدمة الطهي، لكن بعض ربوات البيوت يفضلن أن تكون لديهن طباخة لمساعدتهن في شؤون المطبخ في حالة الأسر الكبيرة العدد، وترى أخريات أن الاستعانة بطباخة يشكل نوع من "البرستيج" الاجتماعي لا سيما الطباخات من جنسيات محددة كدول جنوب شرق آسيا،

- العاملات راعيات ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين: تماماً مثل مربية الأطفال، فإن راعية المسن أو ذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب عملها حضوراً دائماً في بيت مشغلها بسبب طبيعة المهام التي تقوم بها مثل خدمات الإطعام والتمريض، والمساعدة على القيام بالنظافة الشخصية والعناية بالذات، وتنظيم جولات منزلية أو خارجية أو القيام بحركات رياضية بسيطة... وهو ما يتطلب مؤهلات محددة لا سيما حول طبيعة التعامل مع هذه الفئة ذات الحس المرهف.

- فئات أخرى: تشمل المهتمين بالحدائق والبستنة والسائقين، وهي من المهام الموكولة إلى فئة الذكور بشكل عام.

2.1 أسباب استخدام العمالة المنزلية

تكاد تتشابه الأسباب التي تدفع مواطني بلدان الخليج العربي على الاستعانة بالعمالة المنزلية. وعموما فقد أظهرت الدراسات الميدانية المنجزة في عدد من أقطار الخليج أن هذه العوامل تتراوح بين الترف الحضاري والمفاخرة وحب الظهور، والحاجة الحقيقية إلى الاستعانة بهذه العمالة، إضافة إلى العوامل التاريخية والاجتماعية... وإجمالاً يمكن تلخيص هذه الأسباب في:

أ- الأسباب التاريخية والاجتماعية

تتجلى في استعانة الأسر الأرستقراطية الخليجية بالخدم سواء في أشغال الزراعة أو خدمة البيوت منذ زمن بعيد، لكن هذه العادة انتقلت إلى كل البيوت الخليجية بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها بلدان الخليج العربي، ومن ثم ترفع المواطن الخليجي عن الأعمال الزراعية والحرفية كالحداثة والنجارة... وبالتالي انتقلت هذه العادة إلى النسوة اللواتي أصبحن يترفعن عن القيام بأعمال البيت من كنس وتنظيف وطبخ، وأصبحن يعتمدن في ذلك على الخادمت. ⁷²²

ب- أسباب تتعلق بعمل المرأة وتعليمها

تتجسد في انخراط المرأة في سوق الشغل بسبب التغيرات الاجتماعية التي طالت المجتمعات الخليجية، سواء منها ما يتعلق بتحسين وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية، أو بالحاجة الحقيقية إلى الاستعانة بعمل المرأة لزيادة دخل الأسرة. ومن ثم فإن الارتباطات الخارجية للمرأة تجعلها غير قادرة على تدبير شؤون البيت بمفردها، ما دفع باتجاه البحث عن الخدم المنزلي. ولا شك أن انشغال الفتيات بالتعليم عامل مساعد على الاستعانة بهؤلاء الخدم.

ج- أسباب تتعلق بتحسين الوضع الاجتماعي للأسر، والتوجه نحو التفاخر الاجتماعي

يمكن إجمالها في نتائج الارتقاء الاجتماعي الذي عرفته معظم الأسر في الخليج وسلطنة عمان، والذي ترتبت عنه توسعة في البيوت التي أصبحت مرافقها متعددة وتحتاج معها المرأة إلى من يعينها في ترتيبها وتنظيفها. وبالموازاة مع ذلك توسعت النفقات على التجهيزات والأثاث المنزلي الذي يحتاج بدوره إلى التنظيف والعناية المستمرة، وهو دافع إلى البحث عن خدم من خارج الأسرة. ⁷²³

في ذات السياق فإن التنافس بين الأسر في تملك الكماليات والإنفاق عليها، جعل الاستعانة بالخدم إحدى الغايات الأساسية للأسرة من أجل اكتساب الحظوة والمكانة بين الأسر، وخاصة إذا استعانت بخدم متعددين ومن جنسيات محددة، ولاسيما بالنسبة للمربية أو الطباخة...

د- أسباب مرتبطة بارتفاع دخل الأسرة، مقابل انخفاض أجور العاملين المنزليين

يشكل الدخل أحد العوامل الأساسية في تحديد توجه الأسرة نحو الاستعانة بالخدم أو عدمه، وهي ظاهرة عامة في بلدان الخليج، فقد أثبتت دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية سنة 1987 أنه كلما زاد دخل الأسرة زاد ميلها نحو استخدام العمالة المنزلية، كما أن عدد المستخدمين يزداد بزيادة الدخل. ⁷²⁴ كما أن ارتفاع دخل المرأة العاملة في البلاد الخليجية يجعلها تنفرد بتشغيل خادمة من مالها الخاص، بالنظر إلى ضعف أجور العمال المنزليين عموماً. ولا يعزب عن أذهاننا وجود عوامل أخرى متشابكة تساهم في الإقبال على الاستعانة بالعمالة المنزلية الأجنبية، ومنها سهولة استقدامهم، وهو ما سنناقشه في النقطة الموالية من خلال القانون العماني.

3.1 الضوابط القانونية لاستخدام العمالة المنزلية واستقدامها إلى سلطنة عمان

⁷²² - نفس المرجع السابق، ص: 118.

⁷²³ - أبو بكر باقادر (1406 هـ): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة الأجنبية في البلدان النفطية، مجلة كلية الآداب والعلوم

الإنسانية، المجلد 4، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص: 3.

⁷²⁴ - عنبرة حسين عبد الله الأنصاري، المرجع السابق، ص: 120.

وضع المُشَرِّع في سلطنة عمان مجموعة من الضوابط المتعلقة باستخدام العمالة المنزلية، وذلك حماية لحقوقها وحقوق مشغليها، حيث أصدر وزير القوى العاملة -استنادا الى قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2003/35- القرار الوزاري رقم 2004/189 بشأن قواعد وشروط العمل الخاصة بالمستخدمين بالمنازل والذي تم تعديله بموجب القرار الوزاري رقم 2012/228 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنظيمية لمزاولة استخدام القوى العاملة غير العمانية.⁷²⁵ لقد تضمن القرار المذكور مجموعة من المواد التي تؤكد حقوق العمالة المنزلية في السلطنة، وهي كما يلي:

- الحق في الحصول على الأجر الشهري المتفق عليه في فترة لا تتجاوز سبعة أيام من نهاية الشهر، أو في المواعيد المحددة في العقد،

- توفير المأكل والمسكن المناسبين من قبل المُشغِّل، مع ضمان العلاج الطبي الضروري طول مدة العقد، على اعتبار أن مسؤولية الخدم المنزليين تقع على عاتق صاحب العمل،

- الحصول على فترات راحة مناسبة خلال اليوم، والحق في الراحة الأسبوعية أو الشهرية أو حسب ما ينص عليه عقد العمل أو التعويض عنها، مع الحق في الحصول على إجازة بعد المدة المتفق عليها في عقد العمل (كل ستة أشهر أو إجازة سنوية)،

- الحصول على تذكرة للعودة إلى البلد الأم يتحملها مكتب الاستقدام خلال 180 يوما من تاريخ وصول العامل إذا ثبت أن مهنته تخالف المهنة المحددة له في ترخيص الاستقدام، أو إذا كان مصابا بمرض أو لديه إعاقة لا تمكنه من أداء عمله، كما أن الأسرة المشغلة تلتزم بتوفير هذه التذكرة في حالة حدوث أي إخلال ببنود العقد من قبل الأسرة صاحبة العمل، وأيضا في حالة انتهاء مدة العقد،

- الحق في معاملة تصون الكرامة الإنسانية.

من جهة أخرى نظم نفس القانون مسألة استخدام العمالة الأجنبية وضمها العمالة المنزلية، فمن حيث المبدأ يمكن لأي مشغل استخدام الخدم المنزليين مباشرة وفق النظم المعمول بها، لكن السائد هو لجوء الأسر العمانية إلى الاستعانة بخدمات مكاتب استخدام الخدامات التي تقوم بالتوسط بين العمالة المنزلية ومشغليهم، وتقوم بتسهيل عملية التعاقد مع العمالة المنزلية مثل تخليص تأشيرة العمال وعقد العمل، وتوثيق عقود العمل في مكتب وزارة القوى العاملة ووزارة الخارجية العمانية، مع التزام بعض مكاتب الاستقدام بالمتابعة مع العمالة المنزلية بعد استلام العمل لحل أي مشكلات قد تطرأ في المستقبل في حدود مدة محددة على سبيل الضمان تصل إلى 180 يوما. وعموما فإن وزارة القوى العاملة سمحت منذ سنة 2014 باستخدام عاملات منازل بكفالة مكاتب الاستقدام في السلطنة بمعدل 10 عاملات لكل مكتب.⁷²⁶

وإلى حدود سنة 2011 كان يوجد في السلطنة بين 35 و37 مكتب استخدام للعمالة المنزلية، لكن في نفس العام صدرت اللائحة التنظيمية لمزاولة نشاط استخدام القوى العاملة غير العمانية رقم 2011/1، الشيء الذي أدى إلى زيادة كبيرة في عدد مكاتب الاستقدام التي وصل عددها سنة 2017 إلى أكثر من 320 مكتباً موزعة في مختلف أنحاء السلطنة.⁷²⁷ مقابل نحو 350 مكتبا في 2020 حسب البوابة الإعلامية لسلطنة عمان.

ومما يُشار إليه هنا -وعلى سبيل المقارنة- فإن مكاتب الاستخدام عرفت تطورا ملموسا على مستوى دول الخليج العربي عامة مواكبة لحجم الطلب على العمالة المنزلية والقوى العاملة الأجنبية عموما، ففي المملكة العربية السعودية مثلا لم

⁷²⁵ - سلطنة عمان (2012): القرار الوزاري رقم 2012/228 الصادر بتاريخ 12 ماي 2012، الجريدة الرسمية العدد 973.

⁷²⁶ - من حوار أجرته جريدة "الوطن" مع عبد العزيز بن عبد الله الرئيسي أمين سر لجنة دراسة مطالب واحتياجات مكاتب استخدام القوى العاملة غير العمانية المحدثه بموجب قرار وزير القوى العاملة رقم 2012/248، تم نشره بتاريخ 7 يونيو 2017، الرابط:

<http://alwatan.com/details/198083> تاريخ الاطلاع 17 يوليو 2020.

⁷²⁷ - نفسه.

يكن عدد مؤسسات الاستقدام يتعدى الثلاثة سنة 1984م، وهي: المكتب الرئيسي لشؤون الاستقدام التابع لوزارة الداخلية ومقره مدينة الرياض، والذي يختص بقبول طلبات الاستقدام لمصلحة الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والأهالي في المنطقة الوسطى والشمالية، ومكتب جدة الذي يستقبل الطلبات المدينة ومكة وعسير ونجران وجيزان، ومكتب الدمام المخول له القيام بنفس المهام في المنطقة الشرقية.⁷²⁸ لكن التقديرات الحالية تشير إلى الرقم 605، وهو عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة في برنامج العمالة المنزلية (مساند)، الذي يعد إحدى مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، والذي يجمع الجهات المسؤولة عن كل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة، لتوفير بيئة مثالية لقطاع استقدام العمالة المنزلية في المملكة، حيث بلغ عدد العمالة المستفيدة من الموقع 61411 عاملاً وعاملة، وبلغ عدد المواطنين المسجلين في الموقع أكثر من 600 ألف مواطن.⁷²⁹

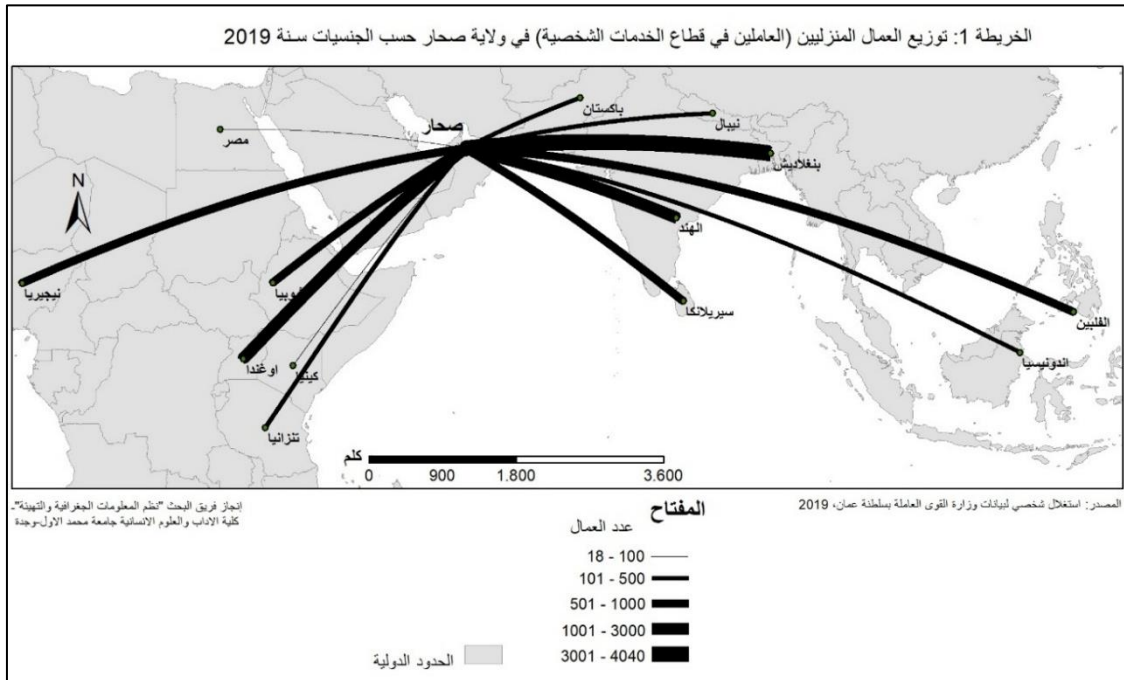
2. سمات وخصائص العمالة المنزلية في سلطنة عمان من خلال حالة صحار

توفر البيانات الرسمية مجموعة من المعطيات حول خصائص العمالة المنزلية، سواء على مستوى نوع الوظيفة والتأهيل، أو على مستوى جنس العامل وجنسيته، أو على صعيد التوزيع الجغرافي للعمالة ووضعيتها القانونية. ولقد مكننا فرز هذه البيانات من الوصول إلى مجموعة من النتائج سنوردها في الفقرات الموالية.

1.2 جنسيات العمالة المنزلية في ولاية صحار: حضور لافت للجنسيات الآسيوية

أظهر فرز المعطيات المتعلقة بالجنسية أن العمالة الوافدة من شرق آسيا أكثر حضوراً ضمن التركيبة الإجمالية للعمالة المنزلية المستقرة في ولاية صحار. ويأتي البنغاليون في مقدمة هؤلاء بنسبة تقارب الثلث (30.92%)، وهو ما يعادل 4040 عاملاً من الجنسين من مجموع 13067 عاملاً المسجلين بولاية صحار.

الخريطة رقم 1: توزيع العمال المنزليين (العاملين في قطاع الخدمات الشخصية) في ولاية صحار حسب الجنسيات سنة 2019



⁷²⁸ - عنبرة حسين عبد الله الأنصاري، المرجع السابق، ص: 124

⁷²⁹ - جريدة البورصة (2017): السعودية تقر ضوابط جديدة لاستقدام العمالة المنزلية (مقال بدون توقيع)، نُشر بتاريخ 28 غشت 2017،

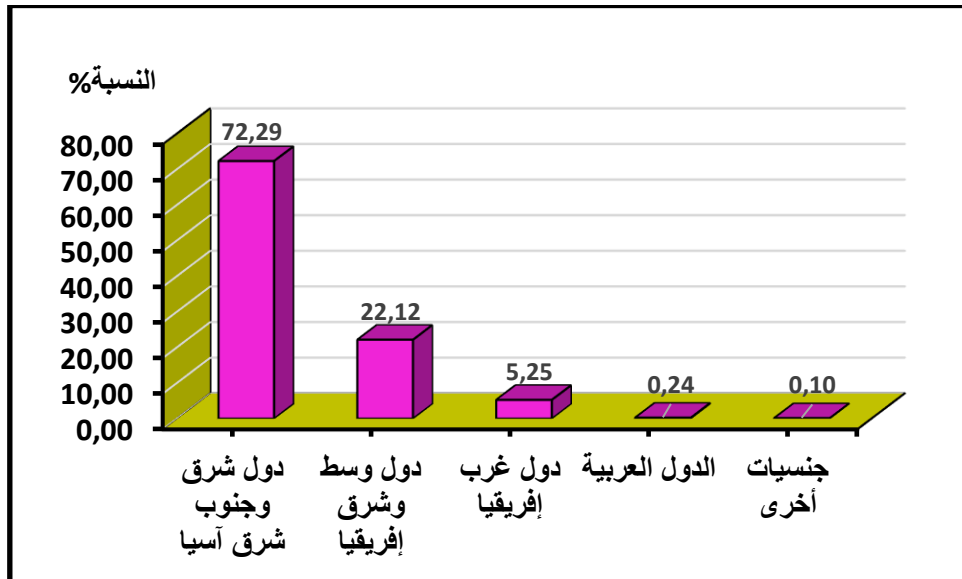
الرابط: <https://alborasaanews.com/2017/08/28/1048148>

ويحل الهنود في الصف الثاني ب 21.94%، ما يعني أن الجنسيتين معا لهما نوع من الأسبقية والحظوة في التشغيل المنزلي بصحار وعموم السلطنة مقارنة بباقي الجنسيات، حيث يشكلان معا ما يناهز 53% من مجموع العمالة المنزلية. وبإضافة دول شرق وجنوب شرق آسيوية أخرى مثل الفلبين وسريلانكا وإندونيسيا وباكستان ونيبال يصل المعدل إلى 72.23%. ويشكل الحضور الإفريقي علامة فارقة ضمن تركيبة العمالة المنزلية في صحار، ولاسيما دول شرق ووسط إفريقيا التي ارتبطت بصحار منذ تاريخ بعيد، حيث يشكل الأوغنديون 15.16% من مجموع العمالة، ثم الاثيوبيون والنيجيريون بحوالي 5% لكل منهما. فيما يبقى حضور باقي الجنسيات ضعيفا بما فيها العمالة من البلاد العربية، إذ لا تتعدى مساهمة الجنسية المصرية مثلا 0.14% رغم أنها الجنسية الأكثر حضورا على مستوى الوطن العربي. وباعتبار المجموعات الإقليمية فإن الشرق آسيويين يشكلون 72.29% من مجموع المقيمين العاملين في الخدمات المنزلية، ويحل بعدهم الوافدون من شرق ووسط إفريقيا ب 22.12%، فيما تشكل الجنسيات الغرب إفريقية 5.25%، وتنخفض مساهمة الوافدين من البلاد العربية إلى 0.24%.

ولا شك أن ثمة عوامل مختلفة ومتداخلة تفسر هذه التفاوتات، بدءا بالعلاقات التاريخية بين صحار ودول شرق إفريقيا من جهة وشرق آسيا من جهة ثانية، وليس انتهاء بالفروق على مستوى الأجور بين السلطنة والبلدان الأصلية للوافدين، فضلا عن اهتمام الأسر العمانية والخليجية عموما باستقدام جنسيات محددة للعمل المنزلي باعتبار مؤهلاتها وتخصصها، وهو ما سنناقشه بعد حين.

المبيان رقم 1: المجموعات الإقليمية التي ينتهي إليها العمال المنزليون (قطاع الخدمات الشخصية) المقيمون

في ولاية صحار سنة 2019



المصدر الإحصائي: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

2.2 توزيع العمالة المنزلية بالولاية حسب النوع الاجتماعي

يتوزع العاملون في قطاع الخدمات الشخصية بشكل متفاوت بين الجنسين، حيث تشكل الإناث 79% من مجموع العاملين بالقطاع، مقابل 21% بالنسبة للذكور، وهو ما يعادل 10324 عاملة من الإناث و2743 عاملا من الذكور. ويشغل الذكور كسائقي سيارات خصوصيين بمجموع 926 عاملا، وهو ما يمثل 33.76% منهم، مقابل 1817 كخدم منازل (66.24%)، فيما تشتغل النسوة كخدمات منازل بما يعادل 10243 أي بنسبة 99.21%، وكمربيات أطفال بمجموع 81 مربية (أقل من 1%).

ولا شك أن لهذه التفاوتات ما يبررها، فإذا كان معظم الخدم المنزليين من فئة الإناث فذلك لأن العمل المنزلي يشمل خدمات التنظيف المنزلي والطهي، وهي وظائف نسائية بالأساس، في نفس الوقت تكون مهام المربية من صميم عمل المرأة، على عكس مهنة السائقين الخصوصيين التي هي مهنة ذكورية.

3.2 أنواع الوظائف المنزلية والخدمات التي يؤديها العاملون بالولاية، في علاقتها بالتأهيل وبالجنسية
إن ربط نوع الخدمات التي يؤديها العاملون بالجنسية ونوعية المؤهلات يعطينا فكرة دقيقة حول طبيعة التخصصات بالنسبة للعمال الوافدين من مختلف مناطق استقدام العمالة المنزلية.
وهكذا فإن الخدم المنزليين من المهتمين بأشغال التنظيف والترتيب والطبخ... يأتي معظمهم من دولة بنغلاديش بنسبة 29.18% بما يعادل 3519 عاملا من الجنسين، ويأتي 22.6% منهم من الهند، فيما يحتل الأوغنديون الصف الثالث ب 16.36% بما يعادل 1973 فردا، ويشكل الفلبينيون 7.93%، والإثيوبيون 5.53%.

الجدول رقم 1: ترتيب الدول العشر الأولى التي يفد منها الخدم المنزليون إلى ولاية صحار

الدولة	عدد الخدم المنزليين	النسبة %
بنغلاديش	3519	29,18
الهند	2660	22,06
أوغندا	1973	16,36
الفلبين	956	7,93
اثيوبيا	667	5,53
نيجيريا	660	5,47
سيرلانكا	528	4,38
إندونيسيا	395	3,28
نيبال	297	2,46
تنزانيا	171	1,42
باقي الجنسيات	234	1,94
المجموع	12060	100,00

المصدر: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

ويشكل ضعف الأجور بهذه الدول عموما حافزا على التركيز على هذه الجنسيات من طرف مكاتب استقدام العمالة الأجنبية إذا ما استثنينا الفلبينيات من الإناث التي تبقى أجورهن هي الأعلى في السلطنة، بالنظر إلى أن الحكومة الفلبينية رفعت أجور عاملات المنازل المستقدمات إلى دول الخليج لـ 160 ريالاً عمانياً شهرياً منذ عام 2008 أي نحو 400 دولار وطبقته بشكل إلزامي في العام 2015.⁷³⁰ لكن ومع ذلك يبقى الإقبال على الخادمت الفلبينيات أو بالأحرى الطباخات منهن، من مظاهر التفاخر بين الأسر الخليجية عموماً.

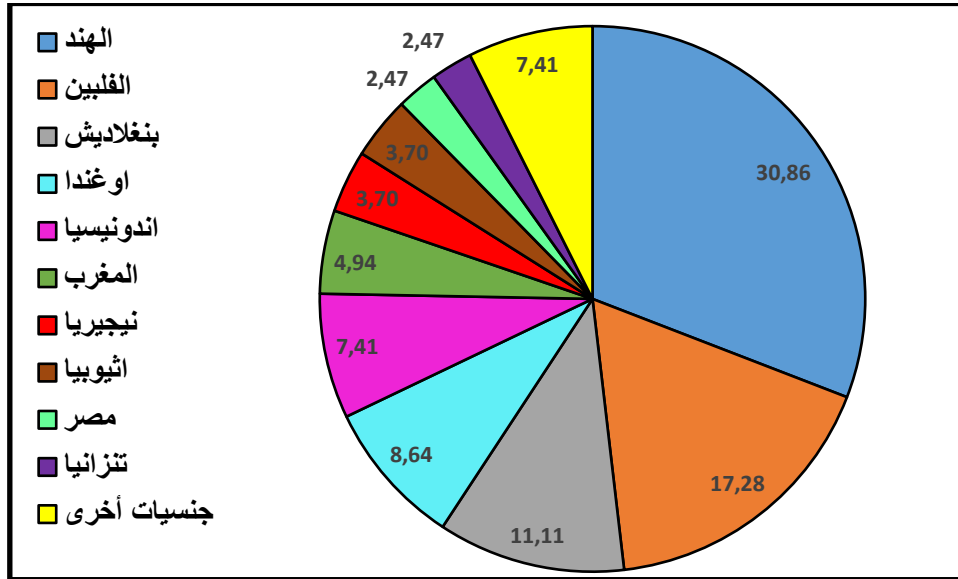
ويعتبر جلب العاملات والعمال المنزليين من دول إفريقيا وشرقها خصوصا توجهها جديدا لدى مكاتب الاستقدام العاملة في السلطنة عموماً، بالنظر إلى أن العمل المنزلي لا يحتاج إلى أية مؤهلات، علاوة على ضعف الأجور وسلاسة الاستقدام، حيث لا تفرض هذه الدول أية قيود على الأجور - كما هو الشأن بالنسبة لبعض حكومات الدول الشرق آسيوية - وهو ما يرفع من هامش الأرباح التي تحققها هذه المكاتب.

أما بالنسبة للمربيات المقدر عددهن بـ 81 مربية في مجموع ولاية صحار، فطبيعة عملهن تحتاج إلى مؤهلات فنية، لذلك فهن مؤهلات بنسبة 100%، وتأتي نسبة 30.86% منهن من الهند، و 17.28% منهن من الفلبين، فيما تأتي 11.11% من

⁷³⁰ - نفس المرجع السابق.

بنغلاديش. وبإضافة الوافدات من إندونيسيا (7.41%) وباقي الجنسيات الآسيوية يكون مجموع الوافدات من آسيا قد بلغ 72.83%، مقابل 27.13% للوافدات من إفريقيا تشكل الأوغنديات منهن 8.64%.

المبيان رقم 2: توزيع المربيات العاملات في ولاية صحار حسب الجنسية سنة 2019



المصدر الإحصائي: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

ويشكل اللجوء إلى المربيات من الآسيويات ظاهرة في سلطنة عمان وبلدان الخليج عموماً، من حيث الاعتماد المتزايد على الوافدات من دول شرق آسيا في تربية الأطفال سواء بالنسبة للأم العاملة أو بالنسبة للأمهات غير العاملات، حيث تفضل النساء في بلدان الخليج الاستعانة بمربية، خاصة في حالة تعدد الأطفال. وغني عن البيان ما يمكن أن تترتب عن ذلك من سلبيات بالنسبة للطفل خاصة اكتساب بعض أنماط السلوك والقيم التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الخليجي المسلم، عن طريق المتابعة والتقليد، مثل الطقوس الدينية التي تحرص الخادמות غير المسلمات على أدائها، وعادات أخرى. بالإضافة إلى إمكانية تلقين الأطفال مبادئ وأفكار غير صحيحة مصدرها التراث الأسطوري الذي تقدمه الخادمة للأطفال في قالب حكايات وقصص.⁷³¹ بالإضافة إلى الأثر السلبي في التربية الخلقية والاجتماعية والفكرية حسب مجموعة من الدراسات الميدانية.⁷³² أما بخصوص فئة السائقين فإن أزيد من 96% من المستخدمين في هذه الخدمة ينتمون إلى دول بنغلاديش، باكستان والهند، ولا سيما البنغاليون الذين يشكلون 55.29% من مجموع هذه الفئة العاملة في ولاية صحار. فيما يبقى حضور باقي الجنسيات هامشياً. وتظل الحاجة إلى السائقين الخصوصيين في السلطنة قائمة كنوع من الخدمات المقدمة لفائدة الأسر الموسرة، وكنوع من التفاخر الاجتماعي عموماً، رغم أنها تبقى ضرورة ملحة بالنسبة للأسر الكبيرة العدد وفي حال تعدد الزوجات.

⁷³¹ - عبد الوهاب مصطفى (1407 هـ): هذه آثار الخادמות والمربيات في دول الخليج العربي، المجلة العربية، المجلد 11، العدد 118، ص: 86.
- جهينة العيسى (1983): التأثيرات الاجتماعية للمربية على الأسرة، ندوة العمالة الأجنبية بدول الخليج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنان شاهين الخلفان (دون تاريخ): الخدم والمربية الأجنبية وأثرها على الأسرة البحرينية، مكتبة المتابعة، المنامة.
- إبراهيم الخليفة (دون تاريخ): المربيات الأجنبية في البيت العربي الخليجي، عرض وتحليل بعض الدراسات الميدانية، مكتب التربية، الرياض.
- اعتدال عبد الله عطوي (1409 هـ): تأثير الخادמות على التوافق الشخصي والاجتماعي لتلميذة الابتدائي في مدينة جدة، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة أم القرى، كلية التربية، بحث غير منشور.
⁷³² - عنبرة حسين عبد الله الأنصاري، المرجع السابق، ص 139 والصفحة: 190 وما بعدها.

الجدول رقم 2: توزيع السائقين الخصوصيين المستخدمين في ولاية صحار حسب الجنسية

النسبة%	العدد	البلد
55,29	512	بنغلاديش
21,27	197	باكستان
19,65	182	الهند
1,73	16	مصر
0,43	4	الفلبين
0,32	3	الأردن
0,32	3	سيريلانكا
0,22	2	إثيوبيا
0,11	1	السودان
0,11	1	إندونيسيا
0,11	1	أوغندا
0,11	1	بربادوس
0,11	1	تركيا
0,11	1	تزانيا
0,11	1	سوريا
100,00	926	المجموع

المصدر: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

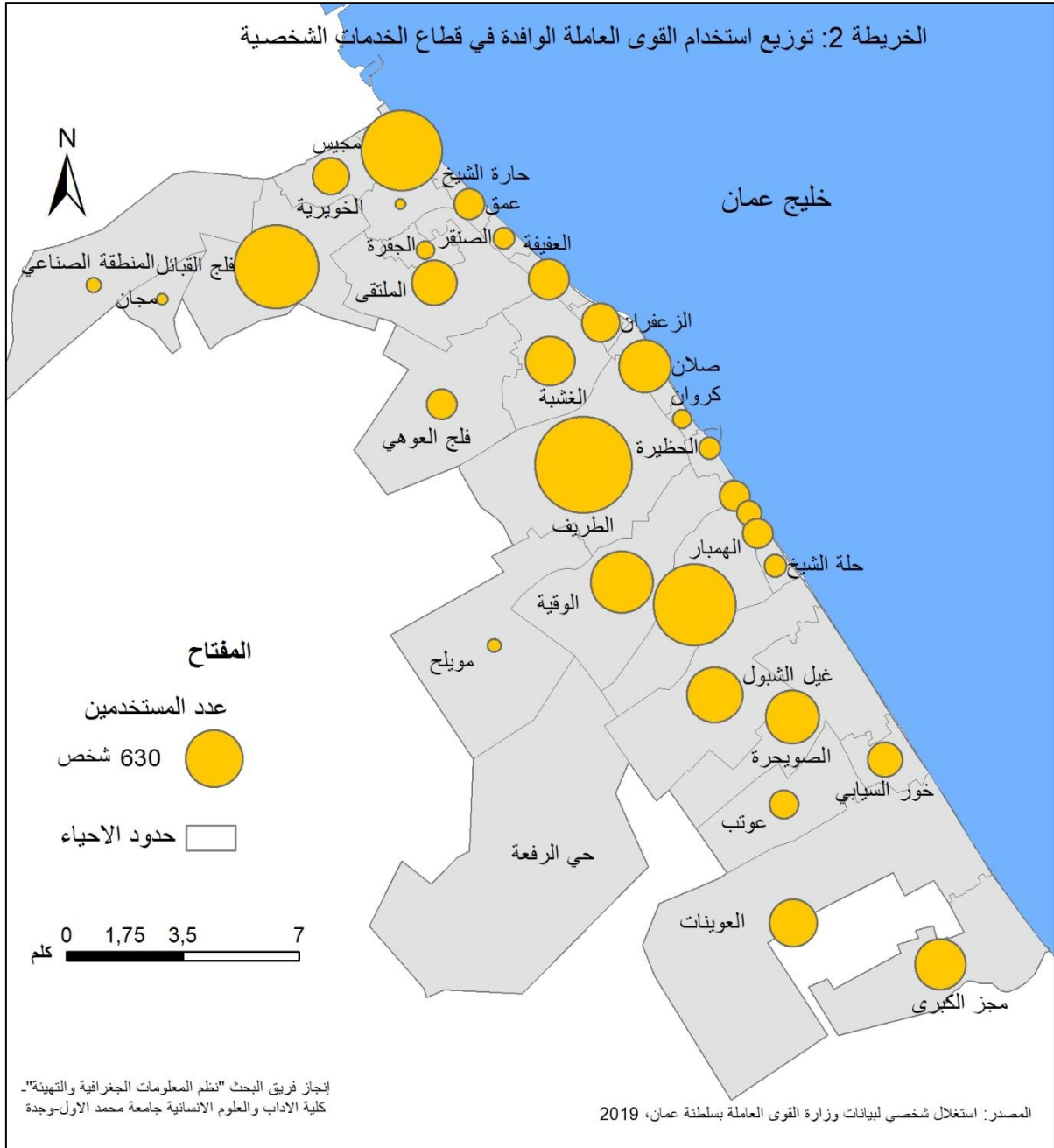
3. التوزيع الجغرافي للعمالة المنزلية الوافدة إلى ولاية صحار: تفاوت واضح بين التجمعات السكانية

إن فحص التوزيع المجالي للقوى العاملة الوافدة العاملة في أعمال الخدمات الشخصية (الخدم المنزليين، السائقين الخصوصيين، والمربات) من شأنه أن يعطينا فكرة حول المستوى الاجتماعي للأسر في كل تجمع سكاني على امتداد ولاية صحار، ذلك أن المستوى المالي والمعيشي للأسرة يعد من المحددات الأساسية للاستعانة بالعمالين في مجال الخدمات الشخصية.

لقد أسفر فرز المعطيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للعمالين بقطاع الخدمات الشخصية عن تركيز مهم لهذه الفئة بمنطقة الطريف الذي يقدر عدد المستخدمين فيه ب 1787 فردا، أي ما نسبته 13.7% من مجموع القوى العاملة بالقطاع، وهي نسبة مهمة جدا، وتبقى بعيدة نسبيا عن المركز الثاني الذي تحل فيه منطقة فلج القبائل ب 10.3% (1345 عاملا)، فيما تحل منطقة الهمبار في المركز الثالث ب 9.9%، أي ما يعادل 1294 عاملا؛ ثم مجيس والوقبية ب 9.5% للأولى و 5.6% للثانية.

وتصنف مناطق غيل الشبول، الصويحرة، صلان، ومجز الكبرى، والغشبة ضمن التجمعات العشر الأولى الأكثر استخداما للعمالة المستخدمة في قطاع الخدمات الشخصية بما بين 4.5% للأولى و 3.6% للأخيرة، إلى جانب منطقة العوينات والملتقى (المركزين 11 و 12). وتبقى نسبة الاستخدام في حدود 2% بالنسبة لتجمعات العفيفة، والزعفران، والخويرية، وما دون ذلك بالنسبة لباقي التجمعات. وتُظهر الخريطة رقم 2 حجم التفاوتات بين التجمعات من حيث نسبة استخدام هذا الصنف من العمالة.

الخريطة رقم 2: توزيع استخدام القوى العاملة الوافدة في قطاع الخدمات الشخصية في ولاية صحار حسب التجمعات السكانية



المصدر: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

إن البحث في العوامل المفسرة لهذه التفاوتات يحيلنا مباشرة إلى التفاوتات على مستوى الدخل والمكانة الاجتماعية للأسر، ذلك أن الأسر ذات الدخل المرتفع هي الأكثر استخداما للعمالة المنزلية عموما، ومبدئيا فإن هذه الأسر مستقرة بمركز الولاية، ومن ثم أهمية أعداد المستخدمين الوافدين في قطاع الخدمات الشخصية المستقرين في مركز الولاية، والأمر نفسه ينطبق على التجمعات الحضرية الرئيسية في الولاية.

إلى ذلك، فلا بد أن نستحضر الاختلافات بين التجمعات السكانية من حيث الثقل الديمغرافي، ذلك أن تركيز العمالة الأجنبية الوافدة المستخدمة في قطاع الخدمات الشخصية يكون أعلى في المناطق التي تسجل أعدادا مهمة من السكان

المقيمين والوافدين، كما هو الحال في تجمعات الطريف، والهمبار، وفلج القبائل... وتنخفض أعدادهم بالتناسب مع انخفاض أعداد السكان في باقي التجمعات.

من جهة أخرى فإن نسبة النساء العاملات تكون أعلى في التجمعات الحضرية الرئيسية، عكس التجمعات السكانية الصغيرة والنائية عن مركز الولاية، ومن ثم فإن الحاجة إلى استخدام العمالة المنزلية تكون أعلى في الأولى ومنخفضة في الثانية، الشيء الذي يؤكد توزيع العاملين الوافدين المستخدمين كخدم منازل وكمربيات أيضا، كما يوضح ذلك الجدول الآتي بعده.

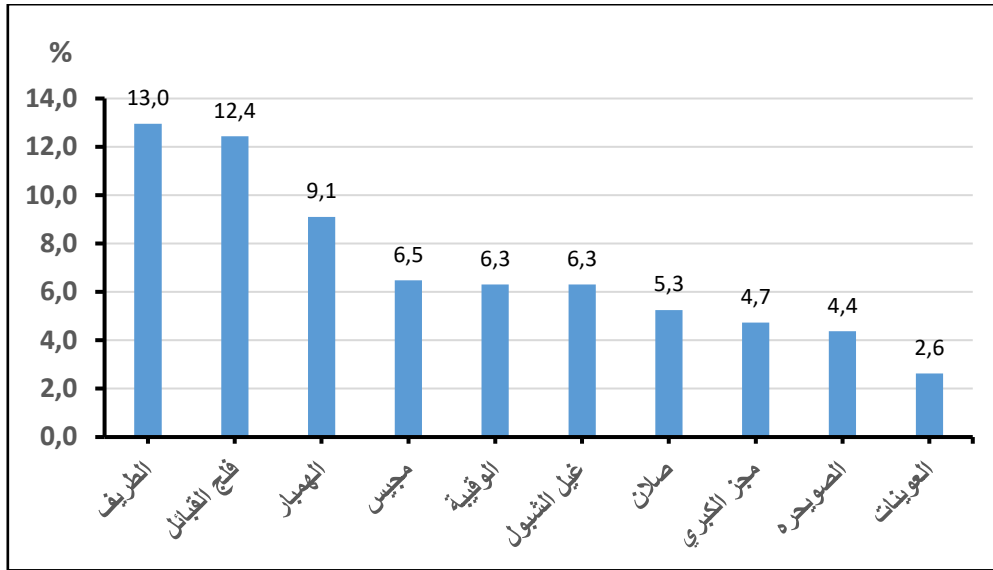
الجدول رقم 3: توزيع العمالة الوافدة العاملة كخدم منازل وكمربيات حسب التجمعات السكانية بولاية صحار

التجمعات السكانية	خدم المنازل		المربيات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الطريف	1657	13,74	10	12,50
فلج القبائل	1215	10,07	14	16,67
الهمبار	1200	9,95	10	12,50
مجيس	984	8,16	5	6,25
الوقبية	642	5,32	0	0,00
غيل الشبول	528	4,37	5	6,25
الصويحرة	509	4,22	2	2,08
صلان	478	3,97	2	2,08
مجز الكبرى	453	3,75	5	6,25
الغشبة	437	3,63	3	4,17
العوينات	408	3,39	2	2,08
الملتقى	366	3,03	3	4,17
العفيفة	303	2,51	2	2,08
الزعفران	255	2,12	3	4,17
الخويرية	242	2,00	5	6,25
خور السيابي	216	1,79	2	2,08
عمق	177	1,47	0	0,00
الحجرة	158	1,31	5	6,25
عوتب	141	1,17	0	0,00
باقي التجمعات	1691	14,03	3	4,17
المجموع	12060	100	81	100

المصدر: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

وبالانتقال إلى العمال الوافدين المستخدمين كسائقين خصوصيين نسجل أن تجمع الطريف يوجد على رأس التجمعات التي تستعين فيها الأسر العمانية بسائقين خصوصيين من الوافدين، وذلك بنسبة 13% من مجموع السائقين الخصوصيين المستخدمين بالولاية، يتبعها تجمعي فلج القبائل والهمبار بحوالي 12.4% و9.1% على التوالي، ثم مجيس ب 6.5%، وغيل الشبول والوقبية بنحو 6.3% لكل منهما.

المبيان رقم 3: التجمعات السكانية العشر الأكثر استخداما للسائقين الخصوصيين في ولاية صحار



المصدر: الإحصائي: استغلال شخصي لبيانات وزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، 2019.

ويعد استخدام السائقين الخصوصيين أيضا من علامات الرفاه لدى الأسر العمانية، من حيث هو مؤشر على تعدد السيارات الموجودة تحت تصرف الأسرة الواحدة، كما أنه مؤشر على التفاخر والمكانة الاجتماعية باعتبار أن استخدام سواق خاص مظهر من مظاهر الرفاه. ومن ثم يمكن اعتبار التجمعات المذكورة بمثابة مراكز تتجمع فيها الأسر ذات الدخل المرتفعة، بما يتناسب وامتلاكها لعربات متعددة، واستخدامها لسائقين قد يكونون بدورهم متعددين بالنسبة للأسرة الواحدة، خاصة إذا كانت كبيرة العدد.

خاتمة

إن استخدام العمالة الوافدة في قطاع الخدمات الشخصية بقدر ما هو ضرورة بالنسبة لبعض الأسر التي تحتاج فعليا إلى مربية أو خادمة منزلية بسبب اشتغال ربة البيت، فهو أيضا مؤشر على حياة الرفاهية والبدخ لدى فئة خاصة من المجتمع التي تستخدم سواقين وطباخين وخدم للنظافة ومربيات، ويتجاوز الأمر ذلك إلى استخدام ممرضين أو خياطين خاصين... ويأتي هؤلاء جميعا من دول يكون الدخل فيها منخفضا بالمقارنة مع الدخل في السلطنة والدول البترولية عموما، مع حضور لافت لبعض الجنسيات الآسيوية وخاصة دول بنغلادش، الهند، وباكستان، رغم أننا نسجل تصاعد أعداد الوافدين من إفريقيا الشرقية خلال السنوات الأخيرة مثل الاثيوبيات والأوغنديات، بالنظر إلى انصراف اهتمام مكاتب الاستقدام نحو هذه الوجهات.

وإذا كانت حركية اليد العاملة المستخدمة في قطاع العمل المنزلي والخدمات الشخصية جملة، تخضع لقانون العرض والطلب كمبدأ مؤطر لها مثلما هو الحال في كل المعاملات الاقتصادية، فإن لها أيضا أبعادا اجتماعية وثقافية وتربوية، بل أمنية وقانونية، بسبب التباين الثقافي والديني واللغوي بين الوافدين والمقيمين، الشيء يطرح مجموعة من الإشكاليات في السلطنة وعموم دول الخليج.

البيبلوغرافيا

- عنبرة حسين عبد الله الأنصاري (1409هـ): أثر الخدمات الأجنبية في تربية الطفل بمدينة مكة المكرمة وجدة من وجهة نظر الأمهات، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دراسة غير منشورة.
- أبو بكر باقادر (1406 هـ): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة الأجنبية في البلدان النفطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 4، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- سلطنة عمان (2012): القرار الوزاري رقم 2012/228 الصادر بتاريخ 12 ماي 2012، الجريدة الرسمية العدد 973.

- جريدة الوطن (2012): حوار مع عبد العزيز بن عبد الله الرئيسي أمين سر لجنة دراسة مطالب واحتياجات مكاتب استقدام القوى العاملة غير العمانية المحدثة بموجب قرار وزير القوى العاملة رقم 2012/248، تم نشره بتاريخ 7 يونيو 2017، الرابط: <http://alwatan.com/details/198083>
- جريدة البورصة (2017): السعودية تقرر ضوابط جديدة لاستقدام العمالة المنزلية (مقال بدون توقيع)، نُشر بتاريخ 28 غشت 2017، الرابط: <https://alborsaanews.com/2017/08/28/1048148>
- عبد الوهاب مصطفى (1407 هـ): هذه آثار الخادمت والمربيات في دول الخليج العربي، المجلة العربية، المجلد 11، العدد 118، ص: 86.
- جبهة العيسى (1983): التأثيرات الاجتماعية للمربية على الأسرة، ندوة العمالة الأجنبية بدول الخليج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حنان شاهين الخلفان (دون تاريخ): الخدم والمربية الأجنبية وأثرها على الأسرة البحرينية، مكتبة المتابعة، المنامة.
- إبراهيم الخليفة (دون تاريخ): المربيات الأجنبية في البيت العربي الخليجي، عرض وتحليل بعض الدراسات الميدانية، مكتب التربية، الرياض.
- اعتدال عبد الله عطوي (1409 هـ): تأثير الخادمت على التوافق الشخصي والاجتماعي لتلميذة الابتدائي في مدينة جدة، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة أم القرى، كلية التربية، بحث غير منشور.
- سلطنة عمان، وزارة القوى العاملة (2019): بيانات القوى العاملة الوافدة العاملة في أعمال الخدمات الشخصية.

الهجرة الدولية وحقوق الأقليات قراءة في الواقع العالمي الراهن

هشام مصباح

دكتور باحث، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر

hicham.philo21@gmail.com

الملخص

مما لا شك فيه أن العالم الذي نعيش فيه هو عالم يتميز بالتغير المستمر في كافة مجالات الحياة الإنسانية على جميع الأصعدة نتيجة التطور الكبير الذي بلغه العلم في القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي نتج عنه في الطرف المقابل لهذا التطور الكثير من القضايا المعقدة داخل منظومة العلاقات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، ومن بينها ظاهرة الهجرة الدولية التي تطرح العديد من الأسئلة والرهانات الأساسية المتعلقة بالإنسان ومصيره في ظل تنامي شدة الكراهية والتطرف والصراع في الكثير من المناطق والدول.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، حقوق الأقليات، العالم الراهن، الإنسان، الحداثة.

Abstract:

There is no doubt that the world in which we live is a world characterized by continuous change in all areas of human life at all levels as a result of the great development that science reached in the twentieth century and the beginning of the twenty- first century, which means in the opposite side of this development many issues The complex system within the system of human relations in various parts of the world, including the phenomenon of international migration, which raises many basic questions and stakes related to mankind and his fate In light of the growing intensity of hatred, extremism and conflict in many regions and countries.

Key words: immigration, minority rights, the current world, people, modernity.

مقدمة

إن العالم الذي نعيش فيه مليء بالقضايا الإنسانية التي ترتبط بحياة الإنسان ومصيره على هذا الكوكب الأزرق، لأنه لا يمكن فهم طبيعة هذه الظواهر المتعددة والمتداخلة في ما بينها من دون محاولة الوقوف حقيقة على مختلف التساؤلات التي يطرحها العالم اليوم في القرن الحادي والعشرين، هذا القرن الذي يتميز بتحديات ورهانات جديدة، انطلاقاً من الخصائص والمميزات التي طبعت القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، ونقصد بذلك من دون شك التقدم العلمي والتقني الرهيب الذي بلغه الإنسان في مرحلة الحداثة وما بعدها نتيجة تضافر ثلاثة قوى مع بعضها البعض، وهي القوة الفيزيائية بما قدمته من منجزات في الكشف عن عالم الأجسام والذرة، ومن ثمة الغوص في أعماق الطاقة ومكوناتها على جميع الأصعدة، ثم تأتي الثورة البيولوجية والإفرازات المتنوعة التي حققتها في فترة زمنية وجيزة مقارنة ببقية العلوم الأخرى، لتبلغ البيولوجيا أرقاماً قياسية في فك شيفرة الحياة والتعرف على أسرار الكائن الحي، ثم تأتي مرحلة الثورة المعلوماتية التي سهلت عملية التواصل والاتصال في كل جزء من هذا العالم الشاسع، وبالتالي نتج عنها تزايد وتيرة التطور التقني وفتح المجال أمام الجميع دون استثناء، فالكل خاضع لمنطق التقنية وسلطتها، هذه التحولات الكبرى التي عرفها الإنسان المعاصر جعلته ينتقل إلى مرحلة جديدة من الحياة الإنسانية أكثر سهولة وتعقيداً في الوقت ذاته، نتيجة مختلف الظواهر التي زادت حدتها وتوسعها في هذه الفترة الزمنية، ولعل من أبرزها قضية الهجرة الدولية التي أصبحت بمثابة الهاجس الحقيقي للكثير من الدول في العالم بفعل الأثر والانعكاس الذي يمكن أن ينشأ عنها، فالهجرة كظاهرة قديمة

جديدة تطرح الكثير من الاستفهامات والاستفسارات حول طبيعة الظاهرة وأبعادها على الصعيد المحلي والعالمي في الوقت ذاته، لذلك كانت أهمية هذا البحث نابعة من ضرورة تقديم لمحة واقعية عن ظاهرة الهجرة وأبعادها المتنوعة على الساحة الدولية، في ظل تنامي حدة الظاهرة بشكل كبير جداً تحت مسميات مختلفة، الهجرة الشرعية وغير الشرعية، الهجرة المنظمة والأمنة والنظامية وغيرها من المفاهيم المرادفة لها.

أولاً: قراءة في ماهية الهجرة الدولية وأسئلتها الراهنة

تعد ظاهرة الهجرة من القضايا الأساسية والمحورية المتعلقة بالمرحلة المعاصرة على وجه الخصوص، ومن ثمة تعدد مناهج طرح مسألة الهجرة في القرن الحادي والعشرين نتيجة تداخلها مع العديد من المسائل الإنسانية الأخرى كالفقر والحاجات الاجتماعية، الصراعات السياسية والحروب وتفشي مظاهر الكراهية والأناية المفرطة في كل المجالات، قضايا التطرف الديني والتعصب وغيرها من المسائل الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالإنسان ومصيره في الفترة الراهنة على وجه الخصوص.

1- الهجرة الدولية من جدلية المفهوم إلى تشخيص الواقع المعاش

ليس من السهولة الوقوف على مفهوم واحدٍ للهجرة نتيجة تعدد الرؤى ووجهات النظر المقدمة حولها على أصعدة مختلفة، لأن الهجرة كظاهرة اجتماعية واقتصادية ترافق البعد السيكولوجي للشخص في حد ذاته، خصوصاً في الهجرة غير الشرعية والمعاناة الخطيرة التي ترافق هذه الحالات المستعصية اليوم في المرحلة الراهنة، ناهيك عن حالات الهجرة بفعل الحروب واللجوء والتشرد وغيرها من الظواهر المرافقة لها على الصعيد العالمي، هذه الأشكال المنتشرة من الهجرة جعلت الدول تسعى للبحث في مشكلة الهجرة بغية الوقوف على ماهيتها الحقيقية، ومن ثمة إيجاد الحلول المناسبة لها في القرن الحادي والعشرين.

في جانبها اللغوي تشير الهجرة إلى هجر يهجر هجراً وهجراناً، ومن ثمة يقال هجر القوم أي تركهم، كما تشير إلى معنى الخروج من أرض إلى أرض، أو من مكان إلى آخر، فهجرة الشيء تعني تركه، فالهجرة كلمة مأخوذة من الفعل هاجر بمعنى ترك الشيء والإعراض عنه⁷³³، فهي تتضمن معنى الانتقال والترحال من مكان إلى آخر.

إن الهجرة ظاهرة قديمة تعود في تاريخها إلى الإنسان القديم وتنقله من مكان إلى آخر نتيجة ظروف معينة، لذلك وجد المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا والأبحاث السوسولوجية صعوبة كبيرة في تحديد معناها وضبطه بدقة نتيجة تداخلها مع قضايا إنسانية أخرى أكثر تعقيداً، وعليه فالهجرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، بل هناك من يرى بأنها تمتد إلى أعماق من ذلك إلى ما قبل التاريخ حيث ترى بأن أقدم هجرة دولية تعود إلى حوالي 20 ألف سنة أو أكثر⁷³⁴، تبعها حركية كبيرة في أشكال الهجرة والمهاجرين في مناطق مختلفة من العالم تنصدها الدول الآسيوية، وعليه فظاهرة الهجرة مرافقة وملازمة لحياة البشر منذ تاريخها القديم، بمعنى لا يمكن حصرها في حقبة زمنية دون أخرى بل تشمل جميع الحقب الزمنية، وفي كل المحطات التاريخية، ثم تتطور في ما بعد خصوصاً في المرحلة الحديثة بفعل التغير في طريقة الحياة وسهولة التنقل عبر الدول بفعل وسائل النقل والألات وغيرها من المعدات التي ساهمت في انتقال الأفراد بسرعة وبسهولة، مع الإشارة إلى ظاهرة الهجرة الدولية قد اتخذت مجموعة من الأشكال فهي ترتبط بهجرة العبيد أو تهجيرهم اجبارياً إلى مناطق محددة في العالم من أجل العمل وغيرها من النشاطات الأخرى ذات العلاقة المباشرة بمسألة الهجرة.

2- الهجرة غير الشرعية وأسئلتها المقلقة عالمياً

الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية) إلى دول الشمال أصبحت تشكل صداعاً حقيقياً مقلقاً لجميع الدول، فالمهاجرين غير الشرعيين والمقدر عددهم بالآلاف يتنقلون براً وبحراً وجواً يتلقون مساعدات من طرف شبكات عالمية، فقد نشرت

⁷³³ - صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، دمشق، د.ت، ص، 25.

⁷³⁴ - بوساحة عزوز، اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008/2007، ص، 107.

صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية (غريب وعجيب أمر هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون ليل نهار باتجاه حدود دول أوروبا الغربية..... إنهم يقدمون من كل مكان..... من آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. ولأنهم جحافل من فقراء الجنوب في الأغلب، فلم يجدوا ثمنا لهجرتهم سوى أن يبيعوا أجزاء من أجسامهم (خصوصا الكليتين) مقابل أن تتولى شبكات متخصصة تهريهم)⁷³⁵، وذكرت أن شبكات تهريب المهاجرين تربطها صلة قوية بشبكات أخرى متخصصة في تجارة الأعضاء الإنسانية للمرضى الأغنياء في أوروبا. ويحصدون الأرباح الخيالية بينما المهاجر المسكين لا يجني سوى السماح بعبوره خلسة حدود احدى دول أوروبا التي يرغب بالعيش فيها.

فقد أصبحت عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل بالنسبة لشبكات المافيا تضيف الصحيفة (حقيقة يذكرها التقرير أن شبكات المافيا في أوروبا و آسيا حققت رقما خياليا يبلغ 4,4 مليار دولار في العالم ومنها أيضا أن جسورا قوية من التفاهم و التواصل قد ظهرت بين جحافل الأجانب الراغبين طوعا في الهجرة إلى أوروبا وبين العصابات المتخصصة في التهريب، والأخطر من ذلك أن التجارة في البشر أصبحت مثل أي تجارة أخرى _ تخضع لقواعد السوق الحرة ، أي لقانون العرض والطلب وبالتالي كلما شددت أوروبا الحدود ، ارتفعت نفقات التهريب ، وزادت المبالغ المالية التي يطلبها المهربون)⁷³⁶، ومن هنا نلاحظ أن أوروبا تعيش مأزقا حقيقيا إزاء أفواج المهاجرين من جهتين ذاك أن الأولى فهي محكومة من جانب الضغط الاقتصادي فهي بحاجة ماسة الى شرائح المهاجرين، أما الثانية فحاجتها الى تجديد شبابها بعد ارتفاع نسبة العجائز.

فقد شكلت الهجرة الغير الشرعية الى دول الشمال صداعا حقيقيا تعيشه أوروبا، التي يبدو أنها تعتمز اتخاذ إجراءات أكثر حسما لوقف هذا الطوفان المهجري القادم من دول الجنوب ..فهننا تثور تساؤلات كثيرة أهمها قرار الفصل في شرعية هؤلاء المهاجرين ، ومدى التساهل معهم في قضية تواجدهم ؟ أم التشديد في القرارات لفصلهم إلى أوطانهم (قبل اتخاذ أي خطوة في طريق إبعاد الأجانب والمهاجرين عن الأراضي الأوروبية ينبغي التفكير أولا في حجم القوة الاستهلاكية التي يمثلونها، وتأثير ذلك في حركة الاقتصاد في كل أنحاء العالم)⁷³⁷ هذه العبارة هي خلاصة تقرير بعثت به إحدى جمعيات رجال الأعمال والصناعة في أوروبا إلى المفوضية الأوروبية في بروكسيل، تحذر فيه من دعاوى طرد الأجانب وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية دونما اعتبار لدورهم في نمو وتطور الاقتصاد الأوروبي أو لظروفهم وأوضاعهم الشخصية التي دفعت بهم إلى اختيار الصعب وهو الهجرة خارج أوطانهم ومن هنا نلاحظ أن قرار الفصل تستبعده أوروبا وذلك لصعوبة حصر العدد الهائل رقميا احصائيا ولكون المهاجر غير الشرعي يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين:

- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها
- الأشخاص الذين يشتغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.⁷³⁸

ثانيا: أبعاد الهجرة الدولية و انعكاساتها على الفرد والدولة

يعد الحديث عن قضايا الهجرة من المحاور الأساسية في العالم اليوم نتيجة التزايد الرهيب الذي يعيشه الإنسان في الفترة المعاصرة على وجه الخصوص، فلا يمكن فهم هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد من دون الوقوف على ماهية الهجرة

⁷³⁵ - سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص، 9.

⁷³⁶ - المرجع نفسه، ص، 10.

⁷³⁷ - نفسه، ص، 15.

⁷³⁸ - نفسه، ص، 16.

وحقيقتها، ومن ثمة الأسئلة المختلفة التي تطرحها على الصعيد المحلي والعالمي في الوقت ذاته، حيث تشيرُ التقارير العالمية إلى تنامي حدة هذه الظاهرة وتزايد خطورتها على عدة أصعدة، الأمر الذي يقتضي البحث عن آليات جديدة يتم من خلالها الوقوف على مستجداتها في كافة مجالات الحياة الإنسانية، فالباحث في احصائيات الهجرة والمسائل المرتبطة بها يجد مدى ارتباطها بمختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والسياسية الأوسع نطاقاً التي تؤثر في طائفة كبيرة من القضايا ذات الأولويات القصوى خصوصاً في عصر العولمة وما يطرحه من مستجدات شملت جميع مناحي الحياة الإنسانية من دون استثناء، ومن ثمة ضرورة إلقاء نظرة على مميزات القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين والمسائل المختلفة التي ميزت هذه المرحلة المهمة والحاسمة في تاريخ العالم، إن مسيرة التقدم العلمي التي وصل إليها العالم في القرن الحالي هي وليدة تلك الثورات الكبرى التي عرفها العالم في القرن العشرين على وجه الخصوص والتي شملت جميع مجالات الحياة الإنسانية، فلم تترك ميداناً أو حقلاً معرفياً إلا كانت حاضرة داخله، ولعل من أبرز الثورات التي شهدتها القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، الثورة الفيزيائية التي كشفت عن عوالم جديدة لم تكن معروفة من قبل في حقل البحث الفيزيائي خصوصاً مع الفيزياء الكمومية أو ما يعرف بنظرية الكم أو الكوانتوم، فقد مكنت هذه المنجزات من سبر أغوار المادة والكشف عن جميع مكوناتها وخفايا التي ظلت لسنين طوال مختفية عن أنظار علماء الفيزياء، وبالتالي دشنت مرحلة جديدة في مسار التقدم العلمي والمدد الكبير الذي قدمته لبقية العلوم الأخرى التي وجدت نفسها مهينة لثورة جديدة قد تفوق الثور الفيزيائية، ونقصد هنا ما حققته البيولوجيا من منجزاتٍ فاقت قدرة العقل البشري على تصورهما بل كانت قبلها بسنين قليلة من قبيل قصص الخيال العلمي التي لا يمكن تصور وقوعها فعلاً على أرض الواقع، حيث ساهمت الثورة البيولوجية من الكشف عن اسرار الحياة وفك شيفرة الكائن الحي لتأتي النتائج المذهلة تبعاً في ميدان البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية وما أنتجته من استنساخ وغيرها من المنجزات، أما الثورة الثالثة الضخمة فعلاً فهي الثورة المعلوماتية التي مكنت من توفير طرق جديدة في التواصل وتقنيات المعلومات في الفضاء الرقمي العالمي عبر الأجيال المختلفة التي قدمتها للإنسانية معلنة بداية عصر جديد هو عصر المعلومات الذي يشمل كافة مجالات الحياة الإنسانية.

1- الهجرة والتحولت العالمية الراهنة

باتت هذه التحولات ترسم منحنى جديداً في العالم بفعل المد الهائل للهجرة وما يرافقها من ظواهر أخرى متنوعة كالتشرد والفقر، والآفات الاجتماعية وغيرها من القضايا الأخرى المتعلقة بها، لذلك حاول الكثير من الباحثين في مفهوم الهجرة وتجلياتها المختلفة ربطها بتحولت عصر العولمة وما تطرحه من افرازات لصيقة بحياتنا في جميع تفاصيلها خصوصاً في المرحلة الراهنة التي يطلق عليها لفظ الثورة الصناعية الرابعة، مما لا شك فيه أن الحديث عن العولمة اليوم في المرحلة الراهنة من القضايا الأساسية والمحورية التي شغلت بال المفكرين والفلاسفة نتيجة الأبعاد المختلفة التي يختزلها المفهوم من جهة، والتداخلات المعرفية التي يطرحها من جهة ثانية، بمعنى القراءات المختلفة للعولمة في ظل التغيرات والتحديات الراهنة التي يعيشها الإنسان المعاصر، ومن ثمة تعدد المفاهيم المقدمة حولها انطلاقاً من اعتبارها مفهوم عالمي مرتبط بحقول معرفية شتى وجوانب إنسانية متداخلة مع بعضها البعض نتيجة اتساع مجال مفهومها وارتباطه بالكثير من المسائل ذات العلاقة الوطيدة بالإنسان ومستقبله.

إن القراءة النقدية للواقع الإنساني في القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تكشف عن بروز مجموعة من التحولات الكبرى التي عرفها العالم خصوصاً في مجال التقدم العلمي والثورات العلمية التي تعدت من سمات القرن الحالي أين نجد تظافر ثلاثة علوم كبرى وهي: الثورة الفيزيائية ممثلة في منجزات الفيزياء الكمومية أو ما يعرف بنظرية الكم في الفيزياء المعاصرة وما نتج عنها من كشف للكثير من الظواهر الفيزيائية التي لم تكن معروفة من قبل، مثل العالم اللامتناهي في الصغر، وبالتالي الكشف عن عناصر المادة ودقائقها المختلفة، تبعها الثورة البيولوجية وما أحدثته من تغيرات في

الكشف عن سر الحياة وأسرارها الرهيبة خصوصاً بعد الانفجار الهائل في نهر المعرفة البيولوجية بعد اكتشاف الدنا وما تبعه من نتائج مذهلة فاقت قدرة العقل البشري على تصورهما من قبيل الهندسة الوراثية، مشروع الجينوم البشري، الاستنساخ وغيرها من الافرازات الأخرى، ثم الثورة المعلوماتية بما قدمته من اسهامات في مجال الاتصال والتواصل بين البشر من خلال ما حققته من ثورة كبيرة في حقل رقائيق السيلكون كما تسمى ليصبح العالم بشكل آخر مغاير تماماً لما كان عليه من قبل على جميع الأصعدة، وفي كافة مجالات الحياة الإنسانية، هنا وجد الإنسان المعاصر نفسه أمام عالم مفتوح على كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى التي اكتسحتها سوق العولمة التي لم تترك مجالاً إلا وسجلت حضورها داخله بفعل الشركات المتعددة الجنسيات واستخدام أرقى التكنولوجيات في ربط العالم بعضه ببعض ليصبح أشبه بقرية صغيرة مربوطة الأطراف بعضها مع بعض، إن محاولة تقديم تعريف واحد للعولمة ليس بالأمر الهين نتيجة تعدد القراءات حولها وارتباطها بالعديد من الظواهر الأخرى من جهة ثانية، فهي من المفاهيم الزنبقية التي يصعب الفصل فيها بسهولة بل تحتاج إلى تتبع تاريخي حتى يسهل معرفتها بدقة، بمعنى ضرورة قراءتها ضمن سياقها العام الكلي، فالعولمة الغربية ليست هي بالضرورة العولمة العربية لأنها ترتبط بالبيئة المحيطة بها وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية المعبرة عنها، ولذلك سنحاول الوقوف عند مختلف التعاريف المقدمة للعولمة ومقارنتها بالتحويلات الكبرى التي عرفها الإنسان خصوصاً في زمن الوباء العالمي وباء فيروس كورونا وما يطرحه من مستجدات غطت جميع مناحي الحياة الإنسانية التي وقفت عاجزة في التصدي للوباء العالمي والسيطرة عليه، ومن ثمة مدى الانعكاسات الكبرى التي تطرحها الجائحة في بعدها المحلي والعالمي في الوقت ذاته، وعليه يمكن القول أن العولمة ترتبط بحقبة زمنية عاشها العالم الغربي دون حصرها في بعدها الزمني ولكن لا بد من التأكيد على التداعيات الحاسمة التي تطرحها مشكلة العولمة، هذه المشكلة التي عرفت استخداماً كبيراً في جميع جوانب الحياة الإنسانية والاجتماعية السياسية والاقتصادية حيث يقول ثامر كامل محمد: "العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال": لقد تزايد استخدام اصطلاح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والإعلامية المعاصرة تعبيراً عن عمليات التغيير الحاصلة في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع... وهي تعني انضغاط الزمان والمكان في العالم وتعاضل الوعي بالعالم أو اشتداد الشعور به⁷³⁹، وفي هذا تأكيد على الاتساع الكبير الذي يحتله مفهوم العولمة لأن له خلفيات سياسية واقتصادية محضه في ظل التقدم الكبير الذي يسجله النظام الليبرالي على الساحة الدولية على الأقل في الجانب المادي وتحقيق المزيد من الأرباح والمنافع في غمار الفلسفة النفعية الأمريكية التي لا تؤمن إلا بما يحقق لها المزيد من الأرباح في الواقع المعاش دون ربط ظاهرة العولمة بالقرن العشرين أو بالفترة المعاصرة فقط بل لها امتداد تاريخي طويل، حيث يقول عنها برهان غليون: "تنطوي العولمة على مفارقات كبيرة هي التي تشكل مصدر قوتها وديناميكيته، فهي في الوقت الذي تفتح فيه أفقاً جديدة للجماعات من خلال ما تقدمه من فرص النمو الاقتصادي والتجاري وإعادة التوزيع عناصر القوة والثروة وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي تطرح عليها تحديات كبيرة أيضاً⁷⁴⁰" بمعنى شدة تعقيد العولمة كظاهرة تساهم فيها مجموعة من العوامل المهمة التي لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، ومن ثمة تكون العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تحمل الكثير من المفاهيم المتداخلة معها بشكلٍ أو بآخر، تقول اسيا دسوقي في مقدمة ترجمتها لكتاب العولمة المفاهيم الأساسية لصاحبه "انابيل موني": "إن كلمة العولمة هي الكلمة الأحدث في الوقت الحاضر داخل الجامعات والحكومة والمجتمع، حيث إن الكلمة ذاتها وكل ما تجلبه معها من قوة هي هائلة، فالبعض يخبرنا أن العولمة أمرٌ حتمي وأنها تستلزم أحداثاً بعينها بينما يخبرنا البعض الآخر بأنها شيء ينبغي إلحاق الهزيمة به"⁷⁴¹ وفي هذا أفضل دليل على تعدد القراءات

⁷³⁹ - ثامر كامل محمد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، العراق، ص، 1.

⁷⁴⁰ - برهان غليون، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق المعاصر، بيروت لبنان، 2005، ص، 3.

⁷⁴¹ - أنابيل موني، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة أسيا دسوقي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص، 13.

والمقاربات حول مفهوم العولمة خصوصاً في علاقته المباشرة بالإنسان، فالعولمة امتداد في كل مجالات الحياة الإنسانية ولا يمكن اقتصرها على مجال بعينه دون آخر، من هذا المنطلق كانت ظاهرة الهجرة ذات علاقة مباشرة بالعولمة ومظاهرها المختلفة التي شملت جميع مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية خصوصاً في الدول الفقيرة والضعيفة التي تسجل الأرقام الكبيرة والمراتب الأولى في حركة الهجرة وتحولاتها المختلفة في كافة المجالات.

تشير مختلف التقارير أن مميزات العصر بعد الحربين العالميتين ظهور مجموعة من التحالفات وفق مصالح مشتركة، وهناك من يطلق على ذلك العصر بمصطلح "عصر الغضب" فنتيجة الشعور السائد بعدم اليقين والاستياء على الصعيد الجيوسياسي إلى هيمنة التركيز الشديد على المنطق والعقلانية الليبرالية على حساب الاستجابة العاطفية⁷⁴²، حيث جاء في التقرير العالمي للهجرة في عام 2020 أن ظاهرة الهجرة ترتكز على هذه التطورات التي شهدتها الإنسانية ومن ثمة محاولة تقديم تحليل يراعي العوامل التاريخية والمعاصرة، أما التاريخية فتتمثل في ربط الهجرة والتشرد بمختلف السياقات التاريخية التي يعيشها الإنسان في أماكن متفرقة من العالم وعلى وجه الخصوص الدول الفقيرة مثل بعض دول افريقيا والشرق الأوسط وغيرها من المناطق في العالم، أما العوامل المعاصرة فتتمثل في الاعتراف بأننا في خضم تغيرات جد معقدة في كافة مظاهر الحياة الإنسانية من زوايا متعددة⁷⁴³.

2- التقارير العالمية حول الهجرة بين 2017 و2018 دراسة تحليلية

تشير الأحداث التي عرفتها حركة الهجرة خلال هذه المرحلة الزمنية أن تقرير الهجرة في العالم شهد تغيراً على الصعيد العالمي من خلال الاتفاقيات العالمية التي سعت إلى إيجاد حلول جذرية لمشكلة الهجرة على الصعيد العالمي، وعليه يمكن الوقوف على اتفاقيين مهمين في هذه الحقبة الزمنية وهما: الاتفاق الدولي من أجل الهجرة المنظمة والأمن والنظامية في العالم، ثم بعده الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين⁷⁴⁴، حيث أكدت هذه المساعي الدولية على ضرورة فتح أبواب الحوار والنقاش من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقيات ومن ثمة وضع حلول جذرية لمشاكل الهجرة والتشرد عبر العالم، وما ينجر عنهما من مسائل متعلقة بالتنمية والجانب الاقتصادي على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي تعد النقطة الحاسمة في مشكلات الهجرة العالمية بسبب تزايد حدة النزاعات والصراعات عبر العالم، وفي الكثير من الدول العربية والافريقية على وجه الخصوص مثلما هو الحال في سوريا، اليمن، الكونغو، جنوب السودان، والأمثلة عديدة متعددة في هذا المجال، حالات العنف الشديدة في مناطق أخرى من العالم مثلما هو الحال في سكان الروهينغيا وما يتعرضون له من ظلم وعنف شديدين، وكذلك الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الشديدة في الكثير من أنحاء العالم، فكل هذه العوامل لعبت دوراً مهماً في ظاهرة الهجرة، حيث تميزت هذه المرحلة باتساع مجال الهجرة الدولية حيث تؤكد مختلف الإحصائيات أن عدد المهاجرين عبر العالم قد بلغ 272 مليون شخص في العالم ثلثهم مهاجرون من أجل العمل وهو رقم ضخم جداً له انعكاساته الايجابية والسلبية في الوقت ذاته، مع الإشارة إلى أن الهجرة الدولية لا تتخذ شكلاً واحداً في كافة أنحاء العالم، بل تتشكل بعوامل اجتماعية، اقتصادية، جغرافية، تكنولوجية وغيرها من العوامل الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالهجرة وقضاياها المتعددة.

3- إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين في العالم

من خلال الدراسة المقدمة حول الهجرة يمكن القول أنها تزايدت في الدول الضعيفة وتقلت في الدول الأكثر تقدماً ورخاءاً اقتصادياً، بمعنى تركيز أغلبية المهاجرين في مناطق محددة من العالم مثلما هو الحال في أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من المناطق الأكثر تقدماً في العالم، فقد جاء في هذا الإعلان الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة في 19 أكتوبر 2016 الذي تضمن

⁷⁴² - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عام 2020، ص، 18.

⁷⁴³ - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عام 2020، ص، 18.

⁷⁴⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مجموعة من القرارات من أهمها: الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، والاتفاق العالمي للاجئين.⁷⁴⁵ ومن ثمة ضرورة التأكيد على التفرقة بين أشكال الهجرة المختلفة من قبيل الهجرة من أجل العمل وتطوير المهارات وغيرها من المسائل الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالهجرة وتحدياتها المختلفة على جميع الأصعدة، وقد عرفت الأرقام المسجلة حول الهجرة تزايداً كبيراً في الفترة ما بين 2019 وبدايات 2020 نتيجة العديد من العوامل المتداخلة في ما بينها، هذا ما تؤكدُه الأرقام الإحصائية المسجلة التي بلغت سنة 2000 هو 150 مليون ليقفز العدد خلال 2020 إلى 272 مليون بنسبة تفوق 3.5 مئويًا وهي نسبة كبيرة جداً، وقد بلغت نسبة الأطفال المهاجرين 16 في المئة، أما عدد اللاجئين فهو 14 مليون سنة 2000، و25.2 مليون سنة 2017⁷⁴⁶، كل هذه الأرقام تعبر عن مدى التزايد الكبير في عدد المهاجرين عبر العالم، الأمر الذي يعني أن قضية الهجرة أصبحت من القضايا الحاسمة عالمياً نتيجة الأسئلة المهمة التي تطرحها من عدة زوايا اجتماعية، سياسية واقتصادية وغيرها من الأبعاد الأخرى للصيقة بسؤال الهجرة وتحدياته الراهنة في زمن الثورة الصناعية الرابعة، صدرت حول قضية الهجرة عشرة تقارير عالمية وهي: تقرير الهجرة في العالم عام 2000 ثم عام 2003 إدارة الهجرة والتحديات التي تعترض الأشخاص المتنقلين والاستجابة لهم 2005 تكاليف ومزايا الهجرة الدولية، ثم تقرير الهجرة في العالم 2008 وإدارة تنقل اليد العاملة في الاقتصاد العالمية المتغير، بعدها عام 2010 مستقبل الهجرة بناء القدرات من أجل التغيير، 2011 التواصل الفعال من أجل الهجرة، تقرير الهجرة في العالم عام 2018، ثم 2020⁷⁴⁷، فكل هذه التقارير العالمية تدل على الأهمية الكبيرة التي تطرحها مشكلة الهجرة على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، بمعنى التداعيات المختلفة للهجرة والانعكاسات المتعددة ذات العلاقة المباشرة بالإنسان ووجوده في العالم.

تحتل الهند المرتبة الأولى عالمياً في عدد المهاجرين عبر العالم أي ما يقارب 17.5 مليون شخص عبر العالم، بعدها تأتي المكسيك 11.8 مليون شخص، الصين 10.5 مليون، أما البلد الذي يحتل الصدارة في استقطاب عدد كبير من المهاجرين فهي الولايات المتحدة الأمريكية 50.7 مليون مهاجر دولي، بلغ عدد المرشدين داخلياً بسبب العنف والتزاع إلى 41.3 مليون شخص وهو أكبر عدد عبر العالم منذ بداية الإحصائيات المتخصصة في هذا المجال عام 1998، حيث تضم الجمهورية العربية السورية أكبر عدد من المرشدين داخلياً 6.1 ملايين، ثم كولومبيا 5.8 مليون شخص، وجمهورية الكونغو الديمقراطية 3.1 مليون شخص⁷⁴⁸، أما الأشخاص عديمي الجنسية في العالم فقد بلغ 3.9 مليون شخص في 2018 كانت بنغلاديش تضم أكبر عدد من الأشخاص عديمي الجنسية حوالي ست مئة ألف شخص⁷⁴⁹، وتعد كندا أكبر بلد لإعادة توطين اللاجئين إذ تجاوز عدد اللاجئين ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

4- انعكاسات ظاهرة الهجرة على حقوق الأقليات مقارنة سوسولوجية

كما ذكرنا سابقاً تعد قضية الهجرة سمة مميزة للعصر الحالي بفعل تداخل مجموعة من العوامل التي لا يمكن حصرها في مجال واحد دون بقية الجوانب، ومن ثمة العوامل المختلفة المساهمة في تزايد حدة الهجرة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقتضي البحث في مدى الانعكاسات والآثار السلبية الناتجة عن الهجرة عبر العالم، فالبعض يستخدمها كأداة سياسية لتحقيق أغراض أخرى خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الرهيب الذي يعيشه العالم والذي أصبح يوظف لأغراض مختلفة تتعلق بمصالح الدول وغاياتها القصوى، ومن ثمة التأكيد على الأبعاد الخفية والسرية للهجرة في الكثير من دول

⁷⁴⁵ - منظمة العمل الدولية، مذكرة مفاهيمية تحت عنوان المشاورات الإقليمية المعنية بالعمل اللائق وهجرة الأيدي العاملة والتنقل في آسيا وأفريقيا إلى الشرق الأوسط، 2017، ص 1.

⁷⁴⁶ - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عام 2020، ص، 27.

⁷⁴⁷ - نفسه.

⁷⁴⁸ - منظمة العمل الدولية، المرجع السابق، ص، 20.

⁷⁴⁹ - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة عام 2020، ص، 21.

العالم حيث جاء في مقتطف حول تقرير الهجرة في العالم سنة 2003: "الهجرة موضوع سياسية بامتياز فخلال العقد الماضي تجلى تسييس الهجرة في مجموعة من التطورات، الخوف في البلدان الغربية من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الكتلة السوفياتية السابقة، والخوف في بلدان الاتحاد الأوروبي من اجتياح مواطني البلدان الأعضاء الجديدة كلما توسع الاتحاد والتساؤل عن دور المهاجرين في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، والسياسيات التقييدية وردود الأفعال المناهضة للهجرة في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، وتجدد مظاهر كره الأجانب في عدة بلدان إفريقية، وإلقاء اللوم على المهاجرين باعتبارهم سبباً في الأزمات المحلية واستغلال بعض السياسيين قضايا الهجرة في حملاتهم الانتخابية، حيث تدل هذه الأمثلة جميعاً على الصلات الوثيقة بين القضايا الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بالفرد في تجلياته النفسية والاجتماعية⁷⁵⁰، فالحديث عن واقع الهجرة في القرن الحادي والعشرين يرتبط بمجموعة من التغيرات التي يعيشها العالم على جميع الأصعدة وفي كافة مجالات الحياة الإنسانية، بمعنى الدور الكبير الذي تلعبه الهجرة في الدول المهاجر منها أو الدول المستقبلية لهذه الفئات من الأشخاص عبر العالم سواء كانوا بطريقة شرعية أو بطريقة غير شرعية، ولعل من أهم المسائل المرتبطة بالهجرة حقوق الأقليات التي أصبحت تشكل مجالاً مهماً في البحث والدراسة خصوصاً بعد تنامي حدة التطرف العنيف وخطاب الكراهية وغيرها من المرادفات الأخرى ذات العلاقة الوطيدة بانعكاسات سؤال الهجرة على الإنسان وواقعه.

يتفق الدراسون في حقل الأبحاث الاجتماعية والقانونية على أن من أهم العوامل الرئيسية في ظهور الهجرة نجد: العوامل الاقتصادية المتمثلة في الظروف المادية ومدى انعكاسها السلبى على حياة الإنسان وبالتالي المساهمة في زيادة عدد المهاجرين في العالم بنسب كبيرة ومتفاوتة بين البلدان الضعيفة والغنية، وهو السبب الذي يبرر ارتفاع المهاجرين في دول الجنوب مقارنة بدول الشمال، فالدخل الفردي مثلاً في البلدان الأكثر فقراً كان سنة 1965 يساوي 130 دولار، لم يرتفع في عام 1975 إلا إلى 150 دولار فقط، ولم يتعدى حدود 130 دولار عام 1985 أما في البلدان الصناعية المتطورة فقد وصل الدخل سنوياً عام 1965 إلى 4230 دولار وفي عام 1975 إلى 5500 دولار وفي عام 1985 إلى 8100 دولار⁷⁵¹، هذا الفارق في الدخل الفردي يؤثر بشكل مباشر على حركية الهجرة وزيادة نسبتها في الدول الفقيرة مثلما هو الحال في الكثير من الدول الإفريقية على وجه الخصوص، فالعالم الاقتصادي ذو علاقة مباشرة بظاهرة الهجرة وأبعادها المختلفة على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، ونتيجة هذا الانخفاض في مستوى الدخل الفردي وجد ملايين الناس أنفسهم أمام حتمية الهجرة من دول الشمال إلى الجنوب أو طلباً للجوء السياسي الذي يعتبر هو الآخر شكلاً جديداً من أشكال الهجرة في الفترة المعاصرة اليوم. كما توجد أيضاً العوامل السياسية ويقصد بها بشكل عام الظروف السياسية القاهرة التي تفرض على المواطنين الهجرة من بلد إلى آخر من قبيل الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من المظاهر الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالإنسان وحياته، حيث يجبر الكثير من الناس على الهجرة بسبب الظروف التي يعيشونها مثل سوريا، اليمن وغيرها من الدول الأخرى، والأرقام المسجلة في عدد اللاجئين عبر العالم أفضل الأدلة على ذلك حيث بلغ عددهم في الألفية الثالثة إلى أكثر من 12 مليون إنسان نزح أغلبهم من مناطق التوتر خوفاً من القتل والتدمير والتعذيب وغيرها، بالإضافة إلى من يطلبون حق اللجوء السياسي عبر العالم حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2004 إلى تعدد الإثنيات العرقية وتزايد حدة الصراع وتنامي خطاب الكراهية حيث تؤكد على وجود أكثر من 500 أثنية في عام 2004 تعيش في 200 دولة عبر العالم⁷⁵²،

⁷⁵⁰ - المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة عام 2020، ص، 25.

⁷⁵¹ - صمونيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص، 148.

⁷⁵² - مصطفى محمود عبد السلام، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الحرية الثقافية في عامنا المتنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة المستقبل العربي العدد 311، 2005، ص، 174.

الأمر الذي نتج عنه تزايد كبير في حدة التمييز العنصري والصراع بين الأفراد داخل المجتمعات خصوصاً في الفترة المعاصرة التي تسجل أرقاماً قياسية في مستوى العنف بجميع أشكاله، وبالتالي ضرورة إعادة النظر في مختلف القضايا المرتبطة به على المستوى الفردي والاجتماعي في الوقت ذاته، وهي الفكرة ذاتها التي أشار إليها السوسيولوجي الألماني المعاصر "يورغن هابرماس" في حديثه عن مرحلة ما بعد الحداثة الغربية وبروز مجموعة من المحاور الأساسية المتعلقة بالإنسان ومصيره وحقوق الأقليات في البلدان الغربية على وجه الخصوص، منوهاً في الوقت ذاته بتزايد حدة الصراع والكرهية بين الدول، الأمر الذي نتج عنه قضايا جديدة في الفترة المعاصرة من أهمها قضايا الهجرة وحقوق الفئات القليلة والضعيفة عبر العالم، أمام تنامي مشكلة الكراهية والنزعات العرقية عبر العالم، كما توجد عوامل أخرى وهي العوامل الديمغرافية وتزايد عدد السكان بشكل سريع، ومن ثمة تزايد حالات الاكتظاظ والرحمة في مناطق معينة فينجر عنها الهجرة من مكان إلى آخر والعوامل الاجتماعية أيضاً لها دور كبير في التحكم في حالة الهجرة، بالإضافة إلى الصراعات العنصرية كما قلنا سابقاً، فكلها عوامل ذات علاقة مباشرة بالهجرة وتطوراتها في كافة المجالات.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن الوقوف على مجموعة من النقاط المحورية المتعلقة بمسألة الهجرة الدولية والقضايا التي تطرحها على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، بمعنى تزايد الاهتمام بظاهرة الهجرة في المرحلة الراهنة على وجه الخصوص نتيجة الأسئلة المهمة التي تنتجها هذه الظاهرة بشكل متزايد ومن أهمها:

- إن ظاهرة الهجرة الدولية قديمة مرافقة للإنسان منذ وجوده القديم، بمعنى أنها ليست مجرد ظاهرة ترتبط بفترة زمنية دون أخرى، بل دائماً كانت مرافقة للإنسان في كل العصور وفي جميع الفترات التاريخية تحت أشكال وصور متباينة ومختلفة.

- للهجرة العديد من الأشكال والصور التي تختلف من فئة إلى أخرى نتيجة ارتباطها بمجموعة من العوامل الأخرى كالأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل الأخرى التي تفرض أنماطاً جديدة من الهجرة أو اللجوء.

- يمكن التأكيد على وجود مجموعة من الأبعاد الخاصة بالهجرة الدولية، ومن ثمة المسائل التي تطرح داخلها خصوصاً في المرحلة المعاصرة وتزايد وتيرة الهجرة عبر العالم بشكل مخيف، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مفهوم الهجرة في حد ذاته، وتنظيمها بشكل يتوافق مع النمو الاجتماعي والاقتصادي للدول.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عام 2020.
- 2- أنابيل موني، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة آسيا الدسوقي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.
- 3- برهان غليون، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق المعاصر، بيروت لبنان، 2005.
- 4- بوساحة عزوز، اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008/2007، ص، 107.
- 5- ثامر كامل محمد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، العراق.
- 6- سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 7- صلاح الدين عمر باشا، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، دمشق، د.ت.
- 8- صمونيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- 9- مصطفى محمود عبد السلام، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الحرية الثقافية في عامنا المتنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة المستقبل العربي، العدد 311، 2005.
- 10- منظمة العمل الدولية، مذكرة مفاهيمية تحت عنوان المشاورات الإقليمية المعنية بالعمل اللائق وهجرة الأيدي العاملة والتنقل في آسيا وأفريقيا إلى الشرق الأوسط، 2017.

الهجرة الدولية: قراءة مفاهيمية ونظرية

International Migration: A Conceptual and Theoretical Reading

فاطمة الزهراء اسممير، طالبة باحثة مختبر الدراسات حول التربية والبيئة والتنمية المستدامة المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة مراكش أسفي smiherfatima@gmail.com

فؤاد الكحل، دكتور باحث - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة مراكش أسفي، المغرب fouad.lakhal.78@gmail.com
سفيان كربوا، أستاذ باحث، الجغرافيا، تخصص الجغرافيا الحضرية كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر بأكادير karboukarbou@gmail.com

سميرة أيت إعزا، طالبة باحثة في سلك الدكتوراه - مختبر الجيومورفولوجيا و البيئة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش aityazzasamira@gmail.com

ملخص

يعتبر مفهوم الهجرة من المفاهيم المعقدة وذلك تبعا لمجموعة من العوامل المؤثرة فيه، حيث أصبح تعريف الهجرة يبحث في النشاطات المتعددة التي يمارسها المهاجرون والفوائد المتأتية منه.

أضحت الهجرة الدولية علامة ظاهرة ومنتشرة لعالمنا المعولم إذ تزايدت في العقود الأخيرة نظرا للعديد من الأسباب المساهمة في بروزها كعامل رئيسي يسرع عجلة التنمية في بلدان الأصل والمعبر والنزوح رغم التحديات التي تواجهها مما يستدعي تظافر الجهود بين بلدان العالم من أجل الاستثمار الأمثل لهذه الظاهرة والتسريع من وثيرة التنمية.

كلمات مفاتيح: الهجرة الدولية – أنواع الهجرة – رأس مال بشري – العولمة – البنيات الاجتماعية

Abstract :

The multiplicity and complexity of the concept of migration depending on a set of factors affecting it, as the definition of migration became included in the multiple activities practiced by immigrants and the benefits derived from it. International migration has become a widespread phenomenon in our world in recent decades for a number of reasons as a major factor that accelerates development in countries of origin and transit and displacement despite the challenges they face, which calls for cooperation of international efforts for the optimal investment of this phenomenon in accelerating the pace of development.

Key words: International migration - Types of migration - human capital - globalization - social structures

مقدمة

تعتبر الهجرة الدولية أحد أبرز الجوانب الأساسية فيما يسمى العولمة في العصر الحديث، وقد شغلت هذه المسألة الكثير من المفكرين والكتاب على مر التاريخ. رغم أن العولمة انطلقت من أرضية اقتصادية تقوم على وحدة الأسواق وتحرر المبادلات إلا أنها سرعان ما تجاوزت الاقتصاد لتخترق الثقافات والبنيات الاجتماعية ولتهدد في الصميم قوة الدولة الوطنية وتفقد وسائل تفوقها. لقد بدأ المجال المحفوظ لسيادة الدولة، يتآكل تدريجيا لمصلحة الضوابط الجديدة في المجتمع الدولي، وأصبحت منظمات اقتصادية معروفة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأخرى صاعدة تكتسي صبغة

العالمية وتتدخل بقوة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي العالمي وتكيفه وفق إرادة الدول المتفوقة داخل تلك المنظمات نفسها. ويظهر واضحا أن ظاهرة العولمة ليست إلا الوجه الآخر لنظام الأحادية القطبية الذي تزعمه الولايات المتحدة تلك الدولة المتفوقة التي استطاعت مع انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة أن تفرض نوعا جديدا للهيمنة ليس فقط على الصعيدين العسكري والاستراتيجي ولكن كذلك حتى في اختراق باقي الثقافات الأخرى من خلال التحكم في أنظمة المعلومات والسيطرة على وسائل الإعلام، وهكذا لم تعد بلدان الجنوب وحدها المتخوفة من الخضوع لما سماه الكاتب التلميذ والاسترقاق الثقافي بل أصبحت بلدان أوروبا نفسها تعاني من عقدة التفوق الأمريكي.

ولعل أهم ردود الفعل التي انطلقت منذ العقد الأخير للقرن الماضي هي التي أصبحت تبشر فعلا بزوغ العلامات الأولى لتشكيل مجتمع مدني عالمي. إن الدولة تجد نفسها مطالبة في زمننا الحاضر باستيعاب التطور في معايير القوة من المعيار التقليدي المتمثل في القوة العسكرية التي مكنت في الماضي عددا من الدول خصوصا الأوروبية من إحكام سيطرتها على النظام العالمي وإخضاع مناطق شاسعة لمظلتها الامبريالية الى وضع المكونات الشاملة للقوة التي تدمج أبعاد التفوق الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي وغيرها مما يشكل ما يسميه جوزيف ناي (القوة الناعمة) في إشارة منه الى العوامل غير العسكرية التي تتيح للدولة فرض إرادتها على الآخرين. وعندما نريد الحديث عن الهجرة الدولية فمن الضروري الاعتماد على معطيات وإحصائيات لفهم الظاهرة من الواقع الملموس أي الأرقام هي المنطلق المعتاد في معظم المناقشات التي تتناول الهجرة. وفهم التغيرات التي تطرأ على النطاق والاتجاهات الناشئة والعوامل الديمغرافية المتقلبة المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية العالمية مثل الهجرة الدولية، يساعدنا في فهم العالم المتغير الذي نعيش فيه وفي التخطيط للمستقبل. وتشير التقديرات العالمية الحالية إلى وجود حوالي 272 مليون مهاجر دولي في العالم في 2019 وهو ما يعادل 3.5 في المائة من سكان العالم. ويجدر بنا أن نشير إلى نقطة هامة أولى في هذا الصدد وهي أن هذه نسبة ضئيلة جدا من سكان العالم، مما يعني أن بقاء المرء داخل البلد الذي يولد فيه لا يزال هو القاعدة في معظم الأحوال. فالأغلبية الساحقة من الناس لا تهاجر عبر الحدود؛ بل إن عددا أكبر بكثير من الناس يهاجر داخل البلدان نفسها (740 مليون مهاجر داخلي في عام 2009 وفقا لتقديرات). ومع ذلك فقد أصبح ارتفاع عدد المهاجرين الدوليين واضحا بمرور الوقت- عددا ونسبة- وبمعدل أسرع قليلا مما كان متوقعا من قبل. وتهاجر الغالبية العظمى من الناس على الصعيد الدولي لأسباب تتعلق بالعمل والأسرة والدراسة- مما ينطوي على عمليات هجرة تحدث عموما من دون أن تشكل تحديا جوهريا للمهاجرين أو للبلدان التي يدخلونها. وعلى النقيض من ذلك يغادر أشخاص آخرون ديارهم وبلدانهم لمجموعة من الأسباب القاهرة، والمأساوية أحيانا، مثل النزاع والاضطهاد والكوارث والحروب... ويسعى هذا المقال، من خلال تركيزه على البيانات والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالهجرة الدولية، إلى التوصل لمفهوم الهجرة الدولية وأنواعها ودوافعها مع قراءة في النظريات المفسرة للهجرة الدولية، وما مدى انسجامها مع الواقع الحالي من خلال نماذج لبعض المجالات الهجرية. إذا سنتطرق في هذه المقالة إلى العناوين التالية:

أولا: مفهوم الهجرة الدولية

ثانيا: أنواع الهجرات ودوافعها مع قراءة في النظريات المفسرة للهجرة الدولية

ثالثا: نماذج لبعض المجالات الهجرية

1- مفهوم الهجرة الدولية

هناك العديد من التعاريف للهجرة الدولية منها ما هو حديث ومنها ما هو كلاسيكي، سنتطرق للتعريفات الحالية للهجرة الدولية التي أصبحت تركز على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون لا على رحلة الانطلاق والوصول التي يقومون بها. والدول المستقبلة تحديدا تنظر إلى مفهوم الهجرة من منظور التوطين (immigration) وذلك لأنها تهتم بالنشاطات التي يقوم بها المهاجرون ومدى إسهامهم في تنمية اقتصاداتها، حيث نجد الاتفاقية الدولية لحماية

حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم سنة 1990 والتي عرفت المهاجر على أنه " الشخص الذي سيندمج أو أدمج في نشاطات مريحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر موطنه أصلي". كما ترى المنظمة الدولية للهجرة أن الهجرة أصبحت عملية بين الدول وتطرح إشكاليات مشتركة بينها مما يحتم التعاون البناء لتسيير الهجرة على المستوى الثنائي، والجهوي، والدولي. كما تعرف المنظمة الدولية للعمل العامل المهاجر على أنه "الشخص الذي يهاجر من دولة لأخرى ليستخد في العمل يعود عليه بفائدة، وهو شخص يدخل بشكل قانوني كمهاجر للعمل". كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة على أنها " انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية". وتميز المنظمة بين " العامل المهاجر" و"الاقتصادي المهاجر" الذي قد يهاجر للعمل أو لممارسة نشاطات أخرى كالأستثمار أو التجارة. في الأدبيات الأجنبية تتعدد المصطلحات الدالة عن الهجرة، حيث نجد كلمة IMMIGRATION التي تستخدمها دول الاستقبال وتعني التوطين الذي يشار به إلى المهاجر الذي سيستوطن لأجل العمل ثم يرجع إلى وطنه الأصلي، بالتالي فهذه الدول تهتم بوضع المهاجرين وكيف سيسهمون في النشاط الاقتصادي والمشاكل الناتجة عن تواجدهم في الدول المستقبلية. كذلك نجد كلمة émigration التي تستخدمها دول الإرسال وتعني التروح و الإرتحال. بينما يشار إلى الهجرة التطوعية بكلمة migration التي تعني الانتقال.

لم تعد التعاريف الحالية للهجرة تركز على الرحلة التي يقوم بها المهاجر ولا على الشروط والظروف المحيطة بها باستثناء الصفة القانونية للدخول، بل راحت تبحث في النشاطات المتعددة التي يمارسها المهاجرون والفوائد المتأتية منها وعلى من تعود، وذلك تماشيا مع التحولات العالمية بسيادة الفكر الرأسمالي بتحرير التجارة ولإلغاء الحدود الاقتصادية بين العديد من الدول. انعكس كل ذلك على حركية الأشخاص بين الدول التي صارت تتمحور حول النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الممارس من قبل المهاجرين سواء في دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما حتم إعادة النظر في مفهوم الهجرة، وجعل من الكفاءة المعيار الأبرز في قبول المهاجرين وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المؤهلين في صفوف المهاجرين. بناء على هذه التعاريف بشكل مختصر يمكن أن نضع تعريفا مناسباً للهجرة الدولية تعريفاً يقترب من أرض الواقع في الوقت الحالي: "الهجرة الدولية هي الانتقال القانوني للأشخاص من دولة (أ) إلى دولة (ب) بغرض العمل أو ممارسة أي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي آخر، حيث تكون الهجرة دائمة بصفة نهائية في دولة الاستقبال أو مؤقتة يمكن للمهاجر العودة لوطنه الأصلي."

2- أنواع الهجرات الدولية ودوافعها مع قراءة في النظريات المفسرة للهجرة الدولية.

1.2 أصناف الهجرات الدولية

هناك هجرات دولية قانونية وأخرى غير قانونية، سنتحدث هنا عن أنواع الهجرات الدولية بصفة عامة

1.1.2 الهجرات العابرة للقارات: وهي الهجرات التي يتم فيها انتقال الأفراد من قارة (أ) إلى قارة (ب)، كالانتقال من دولة في قارة أوروبا إلى دولة أخرى في قارة أمريكا الشمالية.

2.1.2 الهجرات القسرية أو غير طوعية: هي إجبار الأفراد على الانتقال من مكان إلى آخر رغما عنهم من قبل السلطات القانونية في البلد.

3.1.2 الهجرات المفروضة: هي ليست هجرة قسرية لكنها اضطرارية بسبب شدة عوامل الطرد مثل: الجوع، الحرب، الظروف الصعبة الأخرى التي تدفع الناس لمغادرة أوطانهم. مثال اللاجئين وملتسمون اللجوء حيث بحلول نهاية عام 2018 بلغ مجموع عدد اللاجئين في العالم 25.9 مليون لاجئ، منهم 20.4 مليون لاجئ مشمولين بولاية مفوضية اللاجئين و5.5 ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ووصل مجموع عدد اللاجئين إلى أعلى نسبة على الإطلاق، على الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوي منذ عام 2012. وكان هناك أيضاً حوالي 3.5 ملايين شخص من ملتسمي الحماية الدولية ينتظرون إقرار صفتهم كلاجئين، ويشار إليهم باسم ملتسمي اللجوء. وفي عام 2018، قدم حوالي 2.1 مليون طلب لجوء إلى الدول أو إلى مفوضية اللاجئين. وكانت الولايات المتحدة أول بلد متلق

طلبات اللجوء في عام 2018، إذ قدم إليها 254300 طلب لجوء جديد من أصل حوالي 1.7 مليون طلب في المرحلة الابتدائية، مما يشكل انخفاضا بنسبة 23 في المائة مقارنة بعام 2017 (331700).

4.1.2 هجرات العودة: وهي عودة الأفراد طواعية لموطنهم بعد أن هاجروا منه لفترة من الزمن، وعادة ما يكونوا قد تجاوزوا الأسباب التي دعيتهم للهجرة، كعودة المتقاعدين من أعمالهم إلى موطنهم للعيش مع عائلاتهم وأصدقائهم. عاد أغلب المستفيدين من برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (54 في المائة)، في عام 2018، من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، ولا سيما من ألمانيا واليونان وبلجيكا والنمسا وهولندا. وتراجع عدد العائدين من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا من 50587 عائدا في عام 2017 إلى 97133 في عام 2018. ويؤكد هذا الاتجاه تزايد عدد حالات العودة الطوعية من بلدان العبور. ففي عام 2018، شكلت حالات العودة من النيجر وجيبوتي والمغرب إلى بلدان من قبيل غينيا ومالي وإثيوبيا أكثر من 22 في المائة من مجموع هذه الحالات على الصعيد العالمي. وكانت من أهم المناطق الاصلية المستفيدة من تلك البرامج في عام 2018 هي غرب أفريقيا ووسطها (31 في المائة من المجموع)، وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية ووسط آسيا (28 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (14 في المائة).

5.1.2 هجرات العمال: تشير أحدث التقديرات المتاحة إلى وجود حوالي 164 عامل مهاجر في جميع أنحاء العالم في عام 2017، وهو ما يمثل قرابة ثلثي (64 في المائة) المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي الذين كان يبلغ عددهم آنذاك 258 مليون مهاجر. ومقارنة بمجموع المهاجرين الدوليين البالغين سن العمل - التي تعتبر 15 سنة أو أكثر (234 مليون) - يشكل العمال المهاجرون 70 في المائة. غير أنه من الأرجح أن تكون هذه الأرقام العالمية أقل مما هو موجود على أرض الواقع لأسباب عديدة وقد أعدت من قبل تقديرات عالمية للعمال المهاجرين، غير أن منظمة العمل الدولية تشير إلى أن هذه التقديرات لا يمكن مقارنتها بأرقام عام 2017 بسبب اختلاف التعاريف وتغير المنهجيات ومصادر البيانات.

6.1.2 الهجرات الطلابية: ثمة نقاشات نظرية متباينة تحاول فهم الهجرة الحركية الدولية للطلاب وقد لخص كبير مايج clare madge وآخرون هذه النقاشات في ثلاث مسارات رئيسية: يرتبط المسار الأول بحركية الطلاب الحديثة من خلال منظور أدب الهجرة، ويكتشف المسار الثاني للهجرة الطلابية الدولية ISM بوصفها جزءا من الحركة الكلية وعولمة التعليم العالي، بينما يركز الثالث على القضايا البيداغوجية التي تنشأ عن حركية الطلاب المتزايدة على المستوى الاقليمي والعالمي. وقد استخدم الاقتصاد السياسي، على نحو واسع، لتحليل هجرة الطلاب باعتبارها نزيفا للعقول خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. إذ ينظر إلى الطلاب على أنهم يمثلون بؤاد الهجرات الماهرة، حيث إن لتحركاتهم تأثيرات أكبر من مجرد اشتراك عدد منهم فيها.

2.2 النظريات المفسرة للهجرة الدولية

إن أهم مبدأ رأسمالي تتأثر به الهجرة هو قانون العرض والطلب. لذلك فإن سوق العمل في الدول المتقدمة هو المتحكم الرئيسي في حركة الهجرة، ورغم أن العرض للعمل أضحي مشروطا ومقيدا وانتقائيا يركز على الكفاءة والدخول القانوني وتجنب البقاء الدائم للمهاجرين، إلا أن صناعات السياسة في تلك الدول يركزون على استنزاف وتحصيل أكبر قدر ممكن من الفائدة من المهاجرين نظرا للحاجة الماسة والمتزايدة لهم. هذا ما تؤكدته نظريتي ازدواجية سوق العمل والسببية التراكمية.

1. 2.2 نظرية ازدواجية سوق العمل

يعد الباحث (بيور 1979) أول من صاغ أفكار هذه النظرية. وترجع سبب الهجرة الدولية إلى الطلب الدائم والمزمن والمتأصل على الهجرة العاملة في بنية الدول المتقدمة. ويرجع ذلك إلى الخصائص الأربع التالية التي تتميز بها مجتمعات واقتصادات هذه الدول:

أ- التضخم البنائي: يكون أرباب العمل عادة بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل، يدفعهم ذلك إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات العالية للهرم بغية رفع

أجورهم كذلك فتصبح تكلفة تحسين الرواتب تضخم يدفع أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة في أسفل الهرم بالتالي اللجوء إلى العمالة المهاجرة.

ب- المشاكل المبررة: المهاجرون يبدوون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل ، التعليم ، شراء أراضي ، استهلاك السلع ، تحقيق الرفاهية...) وبالتالي فطبقة أسفل الهرم تخرج من سوق العمل ويتم الاستعاضة عنها بمهاجرين جدد ، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل وانتقالها إلى طبقات أعلى.

ج- الازدواجية الاقتصادية: عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر كثيرا بتوقف العملية الانتاجية، بينما العمل يتراجع ويتراخي بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة. لكن الرأسماليون يبقون حصة معينة من العمال عند الحاجة للحفاظ على الطلب القاعدي. وهم في نفس الوقت بحاجة إلى عمالة مؤهلة لتشغيل الآلات و تحريك رأس المال العاطل. ولكن هذه العمالة مكلفة مما يدفع الرأسماليين إلى استقدام عمالة غير مؤهلة وغير مكلفة (أجور متدنية، شروط عمل غير كافية) وتدريبها بالتالي يلجأ هؤلاء إلى العمال المهاجرين.

د- ديمغرافية العرض على العمل: في السابق وجد أرباب العمل في الدول المتقدمة حاجتهم للعمالة في النساء والمراهقين للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتأمين حياة أطفالهن وتمدرسهم ولاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل. لكن بارتفاع معدلات الطلاق وتراجع فئة المراهقين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب ومحدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجد بالهجرة.

2.2.2 النظرية السببية التراكمية

تركز هذه النظرية على التوسع الذاتي للهجرة (الهجرة التي تولد الهجرة)، وقد وضع هذه النظرية الباحثان (ميردال سنة 1990 وطورها Massey سنة 1990). حيث وجد أن تراكم الخبرات والتجارب الهجرية يولد طلبا إضافيا على الهجرة لدى الأشخاص الذين لم يهاجروا بعد. بالتالي سطر الباحثان ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا:

أ- توزيع الدخل: الهجرة لا تكون فقط للحصول على راتب ولكن أيضا لتعزيز وتنويع مداخيل الأسر الفقيرة، بالتالي فتحويلات المهاجرين توجه أساسا لزيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر.

ب- توزيع الأرض: المهاجرون من الأسر الريفية ينفقون أموالهم لشراء الأراضي بأسعار عالية لزيادة هيبتهم في مجتمعاتهم الأصلية مما يدفع بالعمال الزراعيين إلى الهجرة لتحسين مداخيلهم وشراء أراضيهم كذلك.

ج- منظومة الانتاج الزراعي: الأسر ذات المداخيل المتأتية من الهجرة تعمل على تطوير رأس المال الزراعي (الآلات ، السقي ، المبيدات ...) فتعمل التكنولوجيا على تخفيض اليد العاملة في الزراعة واتجاه الفائض في العمالة نحو الهجرة.

د- ثقافة الهجرة: المهاجر يبدأ بتحقيق المكسب المادي ثم يندمج في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتغير سلوكياته وأذواقه وطريقة حياته. هذا الأمر يجعل المهاجر يكرر عملية الهجرة نظرا لارتباطه الثقافي ببلاد المهجر.

هـ- التوزيع الجهوي لرأس المال البشري: رغم أن شبكات المهاجرين تعمل على تسهيل عملية الهجرة بتخفيض التكاليف والمخاطر مما يجعل رأس المال البشري يتراكم في دول الاستقبال، إلا أن دول الإرسال تعمل على تحسين ظروف المناطق الريفية بتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار مما يشجع هجرة العودة.

و- التصنيف الجهوي غير الموضوعي: في مجتمعات الاستقبال المهاجرون يوضعون ضمن مهن خاصة تسمى مهن المهاجرين مما يبقى الطلب على المهاجرين دائم في تلك المهن.

أيضا هناك العديد من النظريات عن الهجرة بصفة عامة والهجرة الدولية بصفة خاصة، كالنظرية العائدة للإحصائي البريطاني رافنشتاين في ورقة له بعنوان "قوانين الهجرة"، حيث أوضح أن الهجرة بين الأماكن تقل مع زيادة المسافة الفاصلة بينهما، وتتجه حركات الهجرة إلى المسافات الأطول نحو المراكز الحضرية الرئيسية. وكل تيار للهجرة يقابله تيار معاكس

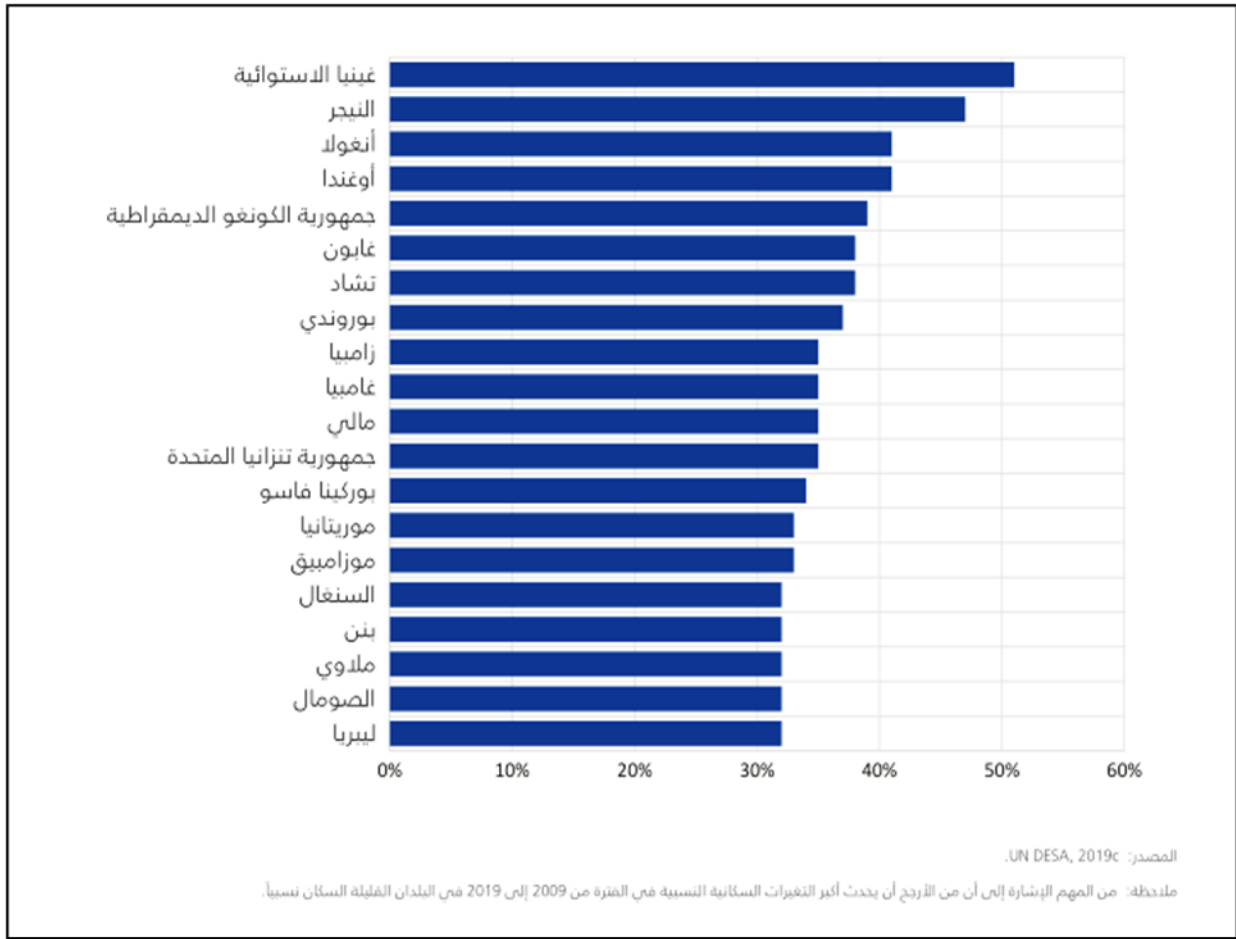
يشمل المهاجرين العائدين. ولاحظ أن تطور التكنولوجيا يزيد من معدل الهجرة. ولاحظ الديمغرافي أفريت لي أيضا أن الهجرة تميل إلى الحدوث بدرجة كبيرة في تيارات محددة جيدا، وتتعرز من خلال إنشاء طرق المواصلات وتدفق المعلومات من الدول المستقبلية إلى الدول المرسلية. وكان لي أول من صاغ الهجرة في إطار عوامل الطرد وعوامل الجذب على المستوى الشخصي. وذكر أن أربع عناصر تتداخل في قرار الهجرة، وهي أن شدة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها، وأن معلومات المهاجر كلما كانت أكثر وضوحا بشأن جهة المهاجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى، وأن الصعوبات المحيطة بالهجرة كلما زادت ضعف تيارها، وأن شدة الهجرة تتوقف على الظروف الشخصية للمهاجر. ونظر إلى كل من جانبي العرض والطلب على الهجرة، وقال إن العوامل السلبية والإيجابية في مناطق الأصل والاستقبال تدفع، أو تجذب في اتجاه الهجرة أو عدمها. وتعرقل الهجرة عوامل معترضة، مثل قوانين الهجرة، وتتأثر بالعوامل الشخصية، مثل كيفية فهم المهاجر لهذه العوامل. ويضع لي عددا من التوقعات؛ منها أن التباين الأكبر بين الأشخاص يقود إلى مزيد من الهجرة، ولهذا السبب هناك معدلات عالية للهجرة في الولايات المتحدة. وهذه لا تكاد تعد نظرية، وهي عبارة عن عملية تجميع لعوامل تؤثر في الهجرة، من دون أن تأخذ في الاعتبار الآليات المسببة للهجرة بالتحديد، وهي عديدة ومتشعبة وذات تأثيرات متبادلة.

3- نماذج لبعض الهجرات الدولية

1.3 البلدان الأفريقية

شهدت العديد من البلدان الأفريقية تغيرات كبيرة في حجم سكانها في السنوات الأخيرة، وتقع جميع البلدان العشرين الرئيسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشهد كل منها نموا سكانيا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019. وتعكس هذه البلدان العشريون الاتجاه السائد في جميع أنحاء القارة. إذ أصبحت إفريقيا أسرع المناطق نموا في العالم، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها الملياري شخص بحلول عام 2050. ومن المهم الإشارة إلى أن أكبر التغيرات النسبية في عدد السكان في الفترة بين عامي 2009 و 2019 حدث في بلدان قليلة السكان نسبيا، كما هو متوقع. فأكثر البلدان الأفريقية سكانا - وهي نيجيريا وإثيوبيا ومصر- لا ترد ضمن البلدان العشرين الرئيسية؛ غير أن جميع هذه البلدان الثلاثة شهدت أيضا زيادة في عدد سكانها. ويتناقص النمو السكاني في إفريقيا مع التغير السكاني في أوروبا، إذ شهدت هذه القارة زيادات سكانية أبطأ في بعض البلدان بل وانخفاضا في بلدان أخرى خلال الفترة نفسها. وأسهمت الزيادة الكبيرة في الهجرة الدولية داخل أفريقيا في النمو السكاني الحديث العهد على الصعيد الوطني. والهجرة ليست العامل الوحيد في هذا الصدد، إذ يؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة وتزايد العمر المتوقع دورا أيضا، غير أن تزايد الهجرة بين بلدان المنطقة داخل القارة أثر في التغيرات السكانية في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال من خلال الشكل 1، زادت نسبة المهاجرين الدوليين كنسبة من سكان البلد في غينيا الاستوائية زيادة حادة في السنوات الأخيرة. ففي عام 2005، كان المهاجرون الدوليون يمثلون أقل من 1 في المائة من سكان غينيا الاستوائية؛ وبحلول عام 2019، زادت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 17 في المائة. وتشكل جنوب إفريقيا مثالا آخر. ففي عام 2005، كان المهاجرون الدوليون يشكلون 2.8 في المئة من سكانها؛ وبحلول عام 2019، ارتفعت هذه النسبة إلى 7 في المائة.

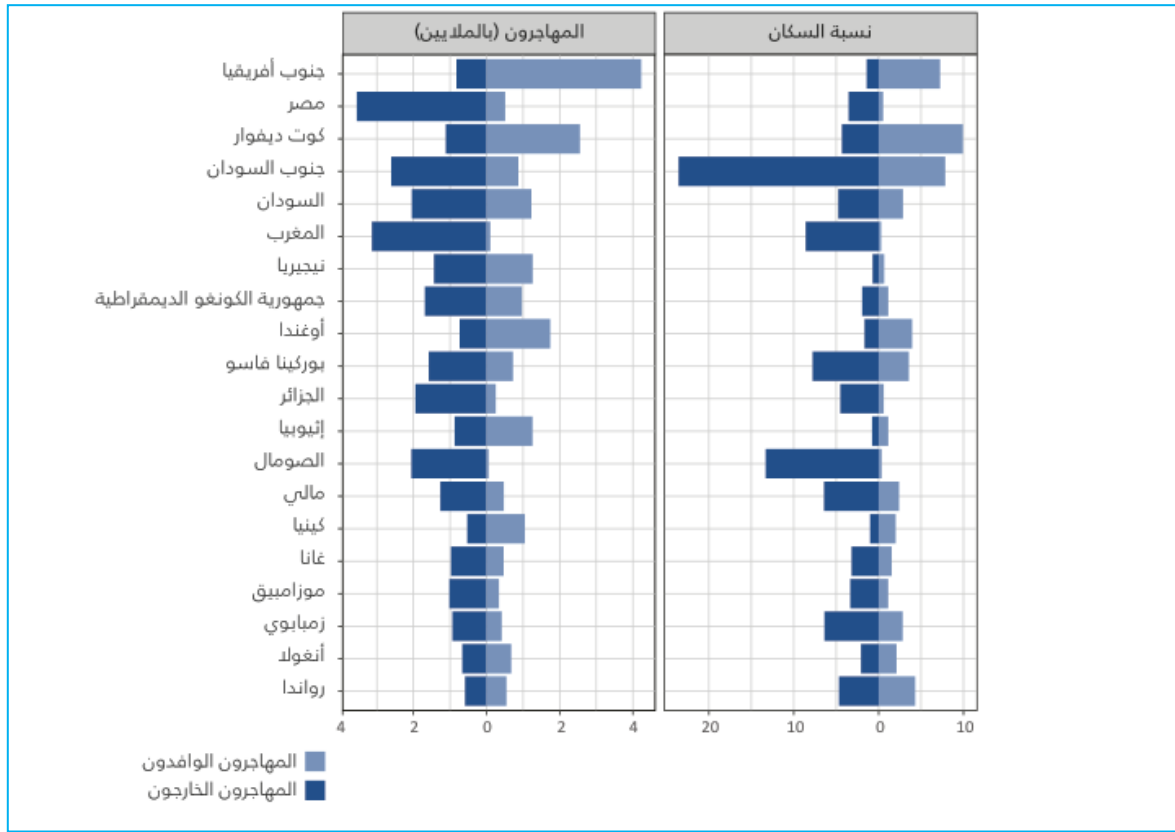
الشكل 1: البلدان العشرة الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أفريقيا 2009-2019



المصدر: UN DESA 2019

يبدو أن البلدان الإفريقية التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الخارجيين منها تقع في شمال المنطقة ويرد بيانها في الجزء الأيمن من الشكل 2، حيث ترتب البلدان بإجمالي أعدادها من المهاجرين (أي مجموع المهاجرين الوافدين إلى البلد والمهاجرين الخارجيين منه). وفي عام 2019، كانت مصر البلد الأصلي لأكثر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، يليها المغرب مقصد في أفريقيا، إذ يقيم فيها نحو 4 ملايين مهاجر دولي. وتشمل البلدان الأخرى التي تضم أعداداً مرتفعة من المهاجرين الوافدين كنسبة من مجموع سكانها، وإن لم تكن من بين البلدان العشرة الرئيسية، غابون (19 في المائة)، وغينيا الاستوائية (18 في المائة)، وسيشيل (13 في المائة)، وليبيا (12 في المائة).

الشكل 2: البلدان العشرة الافريقية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في عام 2019



المصدر: UN DESA 2019

ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقا لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن ولدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيقصد منه الأشخاص المولودين في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في عام 2019 هناك ممرات هامة للهجرة داخل أفريقيا وانطلاقا منها، يرتبط الكثير منها بالقرب الجغرافي والروابط التاريخية. ويقاس حجم ممر الهجرة من بلد (أ) إلى بلد (ب) باعتباره عدد المهاجرين من البلد (أ) الذين كانوا يقيمون في البلد (ب) في عام 2019. وتمثل ممرات الهجرة تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وتنطلق بعض أكبر ممرات الهجرة التي تشمل البلدان الأفريقية، من بلدان شمال إفريقيا مثل المغرب والجزائر وتونس إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ويعكس ذلك في جزء منه الروابط التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار والقرب الجغرافي. والبعض الآخر من تلك الممرات، مثل تلك التي تقع بين جنوب السودان وأوغندا فضلا عن الصومال وإثيوبيا، وهناك ممرات هامة لهجرة اليد العاملة إلى دول الخليج، كما هو الحال من مصر إلى المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. والاهم من ذلك أن ما يزيد قليلا على نصف ممرات الهجرة الرئيسية التي تقع داخل افريقيا ، إذ يشكل الممر الرابط بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار المجاورة ثاني أكبر ممر في أفريقيا عموما.

2.3 بلدان آسيا

شكلت آسيا- وهي موطن حوالي 4.6 مليارات نسمة - مصدرا لأكثر من 40 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم في 2019 (111 مليوناً). وكان أكثر من نصفهم (66 مليون شخص) يقيم في بلدان آسيوية أخرى، وهو ما يشكل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2015، حيث قدر أن حوالي 61 مليون شخص يعيشون داخل القارة. شهدت الهجرة بين بلدان منطقة آسيا زيادة كبيرة على مر الزمن، إذ انتقلت من 35 مليون شخص في 1990. وسجل نمو كبير أيضا في أعداد المهاجرين الآسيوي المولد في أمريكا الشمالية وأوروبا على مدى العقدين الماضيين. ففي 2019، هاجر 17 مليون شخص من آسيا إلى أمريكا الشمالية، أي أكثر قليلا من 16 مليون مهاجر في 2015، بينما قارب عدد المهاجرين من آسيا إلى أوروبا 22 مليون شخص في 2019. وأسهمت الهجرة من آسيا إلى أمريكا الشمالية و أوروبا في الجزء الأكبر من الزيادة المسجلة في عدد المهاجرين الآسيويين خارج المنطقة، إذ بلغ مجموع عدد المهاجرين إلى خارج المنطقة 44.6 مليون مهاجر في 2019، وهي زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بعددهم البالغ 40 مليون شخص في 2015. وظل عدد المهاجرين في آسيا من غير المولودين فيها منخفضا نسبيا منذ 1990. ويشكل الأوروبيون أكبر مجموعة من المهاجرين في المنطقة الوافدين من خارج آسيا. ويحسب ضمنهم المهاجرون القادمون من الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي السابق الذين يعيشون الآن في آسيا الوسطى. وخلال الفترة نفسها، ازداد عدد الأفارقة - الذين يشكلون المجموعة الكبيرة الأخرى من المهاجرين في آسيا. شهد العديد من البلدان الآسيوية تغيرات كبيرة في حجم سكانها في السنوات الأخيرة. وشكلت الهجرة الدولية عاملا هاما من عوامل التغير السكاني في آسيا، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، التي لا تزال وجهات هامة للعمال المهاجرين من داخل آسيا ومن خارجها. يشكل المهاجرون الدوليون نسبا كبيرة من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، يصل عددهم إلى 88 في المائة من سكان البلد. يضم البلدان الآسيويان " العملاقان من حيث عدد السكان "، وهما الهند والصين، أكبر الأعداد على الإطلاق من المهاجرين المقيمين في الخارج ومن المهم الإشارة أيضا إلى أن هذه الأعداد الكبرى على الإطلاق من المهاجرين الخارجين تشكل نسبا صغيرة من مجموع سكان الهند والصين. وشكل المهاجرون من الصين ثالث أكبر عدد من مهاجري العالم المولودين في الخارج بعد الهند والمكسيك. وكان حوالي 3 ملايين مهاجر صيني المولد يقيمون في الولايات المتحدة التي كانت تؤوي أيضا مجموعات كبيرة أخرى من المهاجرين الآسيويين القادمين من الهند والفلبين وفيت نام. وتشمل البلدان الأخرى التي لها أعداد كبيرة من المهاجرين المقيمين في الخارج بنغلاديش والجمهورية العربية السورية. ويشكل المهاجرون في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبا كبيرة من مجموع رعاياها. فعلى سبيل المثال، شكل المهاجرون في 2019 نسبة 88 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة؛ و 72 في المائة في الكويت؛ وحوالي 79 في المائة في قطر؛ و45 في المائة في البحرين. وقدم العديد منهم من أفريقيا وجنوب آسيا (مثل الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال)، وجنوب شرق آسيا (مثل إندونيسيا والفلبين).

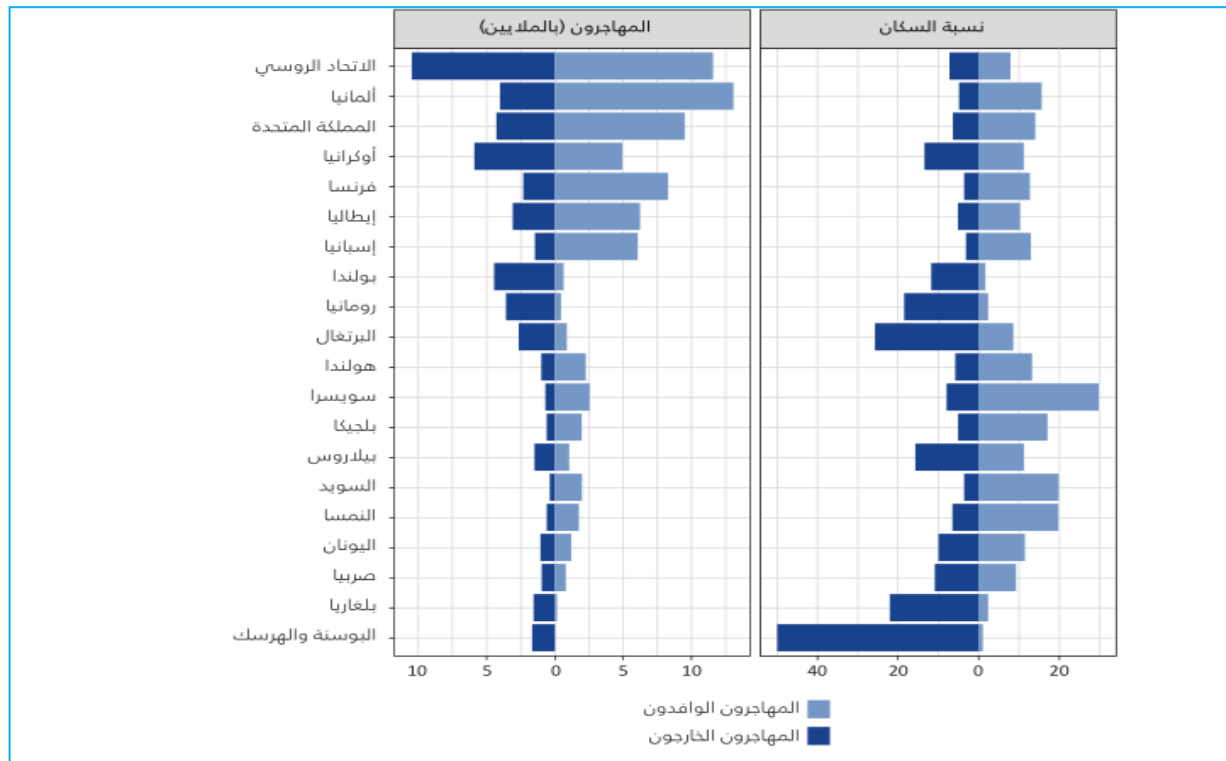
3.3 بلدان أوروبا

كانت أوروبا تؤوي في 2019 أكثر من 82 مليون مهاجر، مما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة تقريبا منذ 2015، حيث كان يقيم في هذا المنطقة آنذاك 75 مليون مهاجر دولي. وولد ما يزيد قليلا على نصفهم (42 مليون شخص) في أوروبا، لكنهم يعيشون في بلد آخر في المنطقة؛ وزاد هذا العدد زيادة معتدلة فقط منذ 2015، لكنه كان أقل بكثير في 1990، إذ قدر بنحو 28 مليون شخص. وفي الفترة من 2015 إلى 2019. زاد عدد المهاجرين غير الأوروبيين في أوروبا قليلا على 35 مليون شخص ليصل إلى حوالي 38 مليوناً.

وفي 1990، كان عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا يكاد يساوي عدد غير الأوروبيين الذين يعيشون داخلها. ومع ذلك، فخلافا لنمو الهجرة إلى أوروبا، انخفض في معظم الأحوال عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا خلال السنوات

الثلاثين الماضية، ولم يعد إلى مستويات 1990 إلا في السنوات الاخيرة. وفي 2019، كان المهاجرون أوروبيو المولد الذين يعيشون خارج القارة يقيمون أساسا في أمريكا الشمالية (7.4 ملايين شخص). وسجلت أيضا زيادة تدريجية في عدد المهاجرين الأوروبيين في آسيا وأوقيانوسيا بين عامي 2010 و2019. شهدت عدة بلدان أوروبية تغيرات كبيرة في حجم سكانها خلال العقد الأخير. حيث عرفت بعض البلدان، مثل لكسمبرغ والنرويج وسويسرا نموا سكانيا، غير أن البعض الآخر شهد انخفاضا سكانيا كبيرا على مدى السنوات العشر. ومرت ليتوانيا والبوسنة والهرسك ولاتفيا بأشد انخفاض سكاني (أكثر من 10 في المائة). وتشكل معدلات الخصوبة المنخفضة أهم دافع وراء التغير السكاني السلبي في بعض أنحاء أوروبا. غير أن صافي الهجرة السلبي، حيث يتجاوز عدد المهاجرين الخارجيين عدد الوافدين، أسهم أيضا في تراجع السكان في القارة، ولا سيما في بلدان مثل ليتوانيا ولاتفيا. يضم العديد من بلدان شرق أوروبا، مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا ورومانيا، بعض أكبر مجموعات المهاجرين الخارجيين في المنطقة. والاتحاد الروسي هو أول بلد في العالم من حيث عدد مواطنيه الذين يعيشون خارجه في أوروبا، إذ تجاوز عددهم 10 ملايين مهاجر في 2019. وبعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لدى بولندا والمملكة المتحدة ثالث ورابع أكبر عدد من المهاجرين الأوروبيين الخارجيين مقارنة بالسكان المقيمين في 2019، إذ غادر كثير منهم البلد أثناء تفكك يوغسلافيا السابقة. وللبرتغال وبلغاريا أيضا، وهما بلدان ذوا تاريخ طويل من الهجرة الخارجة، نسبة عالية من السكان في الخارج.

الشكل 3: البلدان الأوروبية العشر الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في 2019



المصدر: UN DESA 2019

وكانت ألمانيا في 2019 تضم أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج مقارنة بأي بلد آخر في أوروبا، وصل إلى 13 مليون مهاجر، وزاد عدد المهاجرين الوافدين في البلد بنحو 3 ملايين بين عامي 2015 و2019. وتنحدر أكبر المجموعات من بولندا وتركيا والاتحاد الروسي وكازاخستان والجمهورية العربية السورية. وكان سكان كل من المملكة المتحدة وفرنسا يضمون، تباعا في 2019 أكثر من 9.5 ملايين شخص وحوالي 8 ملايين شخص مولود في الخارج. ويشكل المهاجرون المولودين في بلدان شمال أفريقيا الناطقة بالفرنسية أكبر جزء من سكان فرنسا المولودين في الخارج. وفي المملكة المتحدة، ينحدر أكبر عدد من المهاجرين من الهند وبولندا وباكستان. وكانت إيطاليا وإسبانيا خامس وسادس وجهتين مفضلتين للمهاجرين في أوروبا في

2019، إذ بلغ عدد سكانهما المولودين في الخارج حوالي 6 ملايين شخص، وشهد كلا البلدين زيادة طفيفة في عدد المهاجرين المولودين في الخارج منذ 2015. وينحدر كثير من سكان هذين البلدين المولودين في الخارج من بلدان أخرى في أوروبا - مثل رومانيا وألبانيا وألمانيا - أو من بلدان شمال أفريقيا كالمغرب. وشكلت هجرة الناس من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق - مثل أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان (أنظر الشكل 3).

4.3 بلدان أمريكا الشمالية

تعرف بلدان أمريكا الشمالية هيمنة الهجرة الوافدة إليها. حيث أن أكثر من 58.6 مليون مهاجر يقيمون في بلدان أمريكا الشمالية في سنة 2019 كما جاء في تقرير الهجرة لسنة 2020 قادمين من مناطق متنوعة، وزاد هذا العدد بنحو 3 ملايين مهاجر منذ 2015 عندما كان يعيش في المنطقة كما تنحدر أكبر مجموعة منهم من أمريكا اللاتينية والكاريبي (26.6 مليون شخص)، تليها آسيا (17.4 مليون شخص)، وأوروبا (7 ملايين شخص) حسب ما جاء في نفس التقرير للهجرة. كما أن عدد المهاجرين في ازدياد مستمر مما أدى الى نهج بلدان أمريكا الشمالية سياسة صارمة في حق الهجرة الوافدة، مما أدى إلى تباطؤ تدفقات الهجرة الوافدة وأعداد الأشخاص المقبولين لأسباب إنسانية ففي سنة 2018، على سبيل المثال، انخفض مجموع التأشيرات الصادرة للمهاجرين الوافدين ولغير المهاجرين للسنة التالية على التوالي. وتم حظر السفر الذي فرضته ال.وم.أ الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2017 وشمل في البداية مواطني جمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن- في تقلص عدد المهاجرين الوافدين والزوار الذين يدخلون بلدان أمريكا الشمالية.

نستنتج من الإحصاءات والمعلومات المقدمة حول أربع نماذج رئيسية، وهي مناطق عالمية واسعة (أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية)، أن الهجرة تتسم بجوانب جغرافية واضحة تترجم الاختلافات الشديدة في أنماط الهجرة من منطقة إلى أخرى بحسب اختلاف الخلفية التي كانت وراء الهجرة: فالمهمين في إفريقيا مثلا هو الهجرة داخل المنطقة (أي من بلد إفريقي إلى بلد إفريقي آخر)، على عكس أمريكا الشمالية حيث الهجرة الخارجة إلى مناطق العالم هي المهيمنة. وتتيح هذه الاختلافات والتعقيدات من منطقة إلى أخرى، فضلا عن التطورات الحديثة العهد، منظوراً هاماً لفهم الهجرة، إذ ترتبط أنماط الهجرة وعملياتها ارتباطاً وثيقاً بالجغرافيا، وهو مؤشر على استمرار السمات الرئيسية التي تطورت في كل منطقة على مدى عقود أو على مدى قرون على الأصح، في أداء دور محوري في كيفية هجرة الناس ومكان هجرتهم على الصعيد الدولي. وزيادة الاعتراف بأنماط الهجرة بين المناطق وداخل المناطق الفرعية، واختلافاتها وتعقيداتها، يمكن أن تساعد في صياغة استجابات سياسية استراتيجية ومستدامة.

خاتمة

هناك حاجة إلى المزيد من التنظير فيما يتعلق بالهجرة الدولية، نتيجة تشعب هذه الظاهرة والتحولت التي شهدتها في أنماطها واتجاهاتها، وإلى إيلاء عناية أكبر للتنظير بشأن هجرة الكفاءات والهجرة الطلابية على اعتبار أنهما في نمو وتحول، ويتوقع أن يزداد هذا النمو مستقبلاً. كما أن هناك حاجة إلى التنظير للهجرة غير النظامية التي هي أيضاً في تزايد ملحوظ؛ من الدول النامية نحو أوروبا خصوصاً. وبما أن هناك عدم توازن كبير بين ظاهرة الهجرة على الصعيد العالمي العربي، سواء باعتبارها مصدراً للعمالة أو مستضيفاً لها، وبين البحث الأكاديمي النظري العربي الخاص بها، وهو أمر لا يتناسب مع حجم هذه الظاهرة وأهميتها فإن المطلوب هو الاستفادة من المفاهيم النظرية الحالية، والعمل على تطويرها وتكييفها، والمساهمة الفاعلة في وضع مفاهيم ونظريات جديدة للهجرة تتماشى مع التحولات البنوية المهنية والثقافية الحاصلة فيها محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما أن إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الهجرة يساهم بدون شك في ذلك. وهذا ما يسهل مسألتي الفهم والتفسير لآليات عمل الهجرة الدولية وكيفية دمجها في عملية التنمية في أبعادها الشاملة على مستوى المنطقة العربية خاصة والمنطقة العالمي عامة.

المراجع

- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
- ستيفن كاستليز مارك ميللر ، عصر الهجرة 1993 ، ترجمة منى الدروبي ، الناشر : المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2013
- نزار الفراوي العولة وأزمة الدولة الوطنية ، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع ، منشورات رمسيس ، الرباط ، 2005
- IOM UN MIGRATION تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

الهجرة وقضايا الاندماج

دراسة سوسيولوجية لإشكالية اندماج المهاجرين بجهة الشرق (المغرب)

Immigration and integration issues

A sociological study of the problem of the integration of immigrants in eastern Morocco

عبد الحق البكوري أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مدير المركز الجامعي لدراسات الهجرة،

جامعة محمد الأول، وجدة - المغرب

Bakouri1974@hotmail.com

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة التي أجريت بجهة الشرق على 500 عينة من المهاجرين جنوب الصحراء، من جنسيات مختلفة: الكاميرونيون، الغينيون، النيجيريون، الماليون، السينغاليون، الإفوريون، الغامبيون، التشاديون، الليبريون، ووسط إفريقيا، من المسلمين والمسيحيين؛ إلى محاولة الوقوف على العراقيل والصعوبات التي تعترض هؤلاء المهاجرين أثناء عملية الاندماج، بالإضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة. إذن من هذا المنطلق سوف يتم الكشف عن مدى نجاعة السياسات العمومية للهجرة واللجوء التي نهجتها الوزارة المكلفة بشؤون الهجرة بالمغرب، من أجل معالجة إشكالية ظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج في المجتمع المستقبل. تحقيقا لهذا الهدف اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى تقنية الاستمارة كأداة لجمع المعطيات. حيث خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي على الشكل الآتي: أولا على مستوى الاجتماعي نجد 31.45% من هذه العينة لم يحصلوا على بطائق الإقامة ولم يتم تسوية وضعيتهم القانونية بعد. بالإضافة إلى المعاناة التي يعانون منها بسبب الرفض الاجتماعي لهم نظرا للونهم الأسود، كذلك جل هؤلاء المهاجرين يعانون من مشكل البطالة، بل حتى الذي نجحوا في الحصول على شغل يعانون من الاستغلال نتيجة عدم توفرهم على الضمانات القانونية وحقوقهم والاجتماعية. تم على المستوى الصحي نجد 80.22% من المهاجرين الأفارقة المتحدرين من دول جنوب الصحراء سبق لهم أن استفادوا من العلاجات الطبية أثناء إقامتهم في المغرب. ثانيا على المستوى السياسي نجد نسبة 45.06% من هذه العينة المبحوثة غير منخرطين في الجمعيات والنقابات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، قضايا الاندماج، السياسات العمومية للهجرة، المجتمع المستقبل، المهاجرون الأفارقة

Abstract

This paper aims to shed light on the challenges of immigration and some of the solutions, proposed by immigrants, to address them. The present study was conducted, in the Oriental Region of Northeastern Morocco, on five hundred (500) samples of sub-saharan immigrants of different nationalities, including Cameroonians, Guinians, Nigerians, Malians, Senegalese, Ivoirians, Gambians, Chadians, Liberians, Middle Africans. Through this study, the effectiveness of the Immigration and Asylum Public Policies, which were adopted by the Ministry in charge of Migration affairs in Morocco to address the immigration phenomenon and the issues of integration in the host society, will be discussed. For this purpose, we relied the descriptive analytical framework, and on the questionnaire technique as a means to collect data. The study concluded with a set of results as follows. Firstly, and on the social level, we find that 31.45% of the samples did not get the residence cards and their legal statues has not yet been settled. In addition to the hardships - they endure due to their social exclusion (because of their black color skin), most of these immigrants also suffer from unemployment,

and exploitation even when they manage to be hired since they lack of legal guarantees and social rights. Secondly, on the health level, we find that 80.22% of the African immigrants from sub-saharan countries had previously benefited from health care during their stay in Morocco. Thirdly, and on the political level, we find that 45.06% of the studied sample are not affiliated with any association or political party.

Key words: Immigration - integration issues Immigration public policies- the host society - sub-saharan immigrants.

مقدمة:

إن ظاهرة الهجرة في حقيقة الامر هي علاقة الانا (المواطن الأصلي) بالآخر (المهاجر) المختلف دينيا، اثنيا، لغويا، وثقافيا، حيث شهدت تطورا كميا وكيفيا خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تزايد عدد المهاجرين في العالم وتنوعت تيارات ومسارات الهجرة ونوعية المهاجرين حسب السن والجنس/ النوع والمؤهلات، مما جعل تدبير هذه التدفقات الهجرية واندماج المهاجرين داخل المجتمع، يشكل أحد الرهانات الأساسية للدول المستقبلية. فالتزايد الكبير إذن لهذه الظاهرة يطرح إشكالية عملية الاندماج لهؤلاء المهاجرين، مما يحتم تبني مجموعة من السياسات العمومية والمقاربات النظرية لتدبيرها. فإشكالية الاندماج إذن لم تكن مطروحة لعدد من دول العالم التي عرفت تقدما اقتصاديا كبيرا ويذا عاملة كثيرة قادمة من الجنوب، فهؤلاء العمال كان ينظر إليهم على أنهم مؤقتون وسيعودون إلى أوطانهم عندما ينتهي عملهم، لكن بالنسبة للدول الطرفية تبقى إشكالية الهجرة وقضايا الاندماج مطروحة بحدّة. من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية السوسولوجية التي أجريت على 500 مهاجر إفريقي في جهة الشرق. لتقديم فهم علمي لظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج بالمغرب بشكل عام وجهة الشرق بشكل خاص، حيث سيتم الوقوف على التحديات والصعوبات التي تعيق عملية اندماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المستقبل، واقتراح مجموعة من الحلول الممكنة لذلك.

المحور الأول: الخطوات المنهجية للدراسة

1. تحديد إشكالية الدراسة

يعتبر المغرب من بين الدول الأكثر جاذبية لتدفقات الهجرة بفضل الاستقرار الذي ينعم به، وباعتباره الأقرب جغرافيا إلى أوروبا، وبحكم تشبعه بقيم الانفتاح والتسامح. كلها عوامل جعلت منه البلد المفضّل للإقامة بالنسبة للمهاجرين واللّاجئين القادمين من جنوب الصحراء. من هذا المنطلق تعد إشكالية الهجرة وقضايا الاندماج في المجتمع المغربي بشكل عام وجهة الشرق بشكل خاص، من بين المواضيع التي كثر النقاش حولها مؤخرا، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة 2008. لهذا فإن مقارنة هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر، فالمغرب مثلا اعتمد في معالجته لهذا الموضوع على الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وركز من خلالها على تحقيق مجموعة من الرهانات: كالرهان الإنساني، ورهان الاندماج، والرهان الاقتصادي. ان هذه السياسة الجديدة التي أعلن عنها المغرب في شتنبر 2013، تعد خطوة متقدمة لدعوتهما إلى نهج مقارنة تشاركية من أجل تنزيلها على أرض الواقع، علما بأن هذا التنزيل ليس مرتبطا بالنخب السياسية فقط بل بجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. كما تدعو سياسة الهجرة بالمغرب طبقا لمقتضيات دستور 2011 والالتزامات الدولية للمغرب الى مقارنة إنسانية تضع البعد الحقوقي في جوهر السياسات الوطنية وتوفر الشروط الإنسانية لضمان حسن استقبال المهاجرين في وضعية قانونية أو غير قانونية. لهذا نجد المغرب قد اعتمد على مجموعة من التدابير العملية المتعلقة بتعيين وإغناء الأليات القانونية من أجل معالجة قضايا الهجرة والاندماج كتسهيل الولوج الى نظام الرعاية الصحية والشغل والتكوين والسكن، وذلك من اجل جعل الهجرة دعامة للتنمية وريح الرهان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني للمهاجرين. من هنا نجد خصائصها تظهر من خلال تركيزها على أربعة أهداف رئيسية تراعي إدماج المهاجرين، والتدبير الأفضل لتدفقات الهجرة

في إطار سياسة منسجمة شاملة ذات بعد إنساني ومسؤول، كتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين - تأهيل الإطار القانوني - وضع إطار مؤسساتي ملائم - وتدبير تدفقات المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان. من هذه الزاوية نجد المملكة المغرب قد تقدمت بمخطط عملي شامل يتضمن مجموعة من الإجراءات، الهادفة إلى ضمان احترام كرامة المهاجرين؛ كعملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، وإعداد ثلاثة مشاريع قوانين تنظم مجال الهجرة واللجوء، ووضع برنامج للمساعدة الإنسانية للمهاجرين، وإطلاق مشاريع للاندماج، بالإضافة إلى خلق دينامية للتعاون الدولي من أجل إشراك كافة الأطراف المعنية لإنجاح برامج اندماج المهاجرين.

لهذا فمفهوم الاندماج الاجتماعي يقوم على مدى التفاعل الاجتماعي الذي يبديه المهاجر تجاه بلده الجديد. ان المجتمع المندمج او القوي الاندماج هو الذي يتناسى فيه الافراد أنفسهم او مصالحهم الخاصة ليتجهوا للاهتمام أكثر بالمصالح الجماعية والتضامن الجماعي. من هنا يجب التركيز على كيفية الوصول الى جعل الفرد يؤمن بشرعية ما يفعله المجتمع وكذلك ما يفعله الفرد نفسه بالتبعية لمجتمعهم. لهذا الغرض يقوم المجتمع بتدشئة اجتماعية هدفها شرعنة ما هو سائد ومقبول في المجتمع. بعبارة أخرى يعمل المجتمع بالتركيز على الاندماج الافقي الذي يقوم على ربط النظام المؤسساتي الكلي بمختلف الافراد الذين يشاركون فيه بأدوار مختلفة. ثم الاندماج العمودي الذي يأخذ بعين الاعتبار حياة الفرد في كليتها. هذا بالإضافة الى الاندماج الثقافي الذي يُعنى بمدى الانسجام الموجود بين المعايير السائدة في ثقافة ما وبالاندماج المعياري. اي بمدى انضباط الافراد للمعايير المستمدة من القيم الجماعية التي ينشدها او يقوم عليها المجتمع. ويُعنى أخيرا بالاندماج التواصلي الذي يراهن على مجموعة من الأشكال التواصلية بين الافراد داخل المجتمع. هذا من جهة أما من جهة أخرى، يمكن معالجة ظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج من خلال عدة مقاربات علمية ومعرفية متعددة، باعتبارها ظاهرة مركبة ومعقدة، حيث أصبح من الضروري الوصول إلى النظرة الكلية التركيبية التي بدونها تظل معرفتنا بالظواهر الاجتماعية ناقصة. بالإضافة الى أن ظاهرة الهجرة تهم المجتمع برمته، وبجميع مؤسساته الإدارية والقانونية والاقتصادية والإعلامية والفكرية، التي تحتاج إلى تصحيح المغالطات التي تحوم حول هذه الظاهرة. يتوزع اذن اهتمام العلوم الإنسانية والاجتماعية بموضوع الهجرة والاندماج على مستويين اساسيين: المستوى الأول يهتم الثيمات الكلاسيكية التي تعالج النزاعات بين الأفراد والمجتمع، والمستوى الثاني يركز على موضوعات الهوية والاندماج الاجتماعي والتعدد الثقافي والمد الهجري والعمولة. في هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية، ملامسة ظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج بجهة الشرق عبر مساءلة المقاربات النظرية السوسولوجية ومختلف البرامج التي تندرج داخل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. خصوصا المتعلقة بالشغل والصحة والسكن، من أجل رصد العراقيل والتحديات التي تواجه هؤلاء، واقتراح مجموعة من الحلول لذلك قصد تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمهاجرين.

2. تحديد فرضيات الدراسة

الفرضية العامة:

■ تساهم المقاربات النظرية السوسولوجية والسياسة الوطنية للهجرة واللجوء التي اعتمدها المغرب في معالجة إشكالية الهجرة وقضايا الاندماج.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم برامج السياسة الوطنية للهجرة واللجوء في معالجة إشكالية الهجرة وقضايا الاندماج.
- تساهم المقاربات النظرية السوسولوجية في معالجة إشكالية الهجرة وقضايا الاندماج.

3. مجتمع الدراسة وعينته

من المعروف ان الباحث الاجتماعي في الميدان وعند تطرقه لظاهرة معينة فهو لا يستطيع الاتصال بجميع افراد المجتمع نظرا لمجموعة من الاكراهات التي تتعلق أساسا بالجانب المادي، التواصل والزميني، الأمر الذي يدفع الباحث الى اختيار

عينة من ذلك المجتمع المراد بحثه مع المراعاة في هذه الخطوة التمثيلية الصحيحة للمجتمع المبحوث، تم إمكانية تعميم النتائج على كافة الوحدات أو الحالات الأخرى المشابهة. وبما أن هذه الدراسة تنصب حول دراسة علاقة الهجرة وقضايا الاندماج فإن مجتمع الدراسة يتشكل من مجموع المهاجرين الأفارقة النازحين من جنوب الصحراء في اتجاه جهة الشرق، وللضرورة المنهجية فقد تم اختيار عينة بحثية تتشكل من 500 مهاجر إفريقي في جهة الشرق من جنسيات مختلفة (عشر جنسيات: الكاميرونيون، الغينيون، النيجيريون، المالينيون، السينغاليون، الإفوريون، الغامبيون، التشاديون ...) وقد تم اختيارها على الطريقة العشوائية.

4. المنهج المستخدم في الدراسة

يرتبط المنهج بطبيعة الموضوع، لهذا يمكن أن نقول بأن الموضوع هو الذي يحدد المناهج المستخدمة، تبعاً لذلك يكون المنهج الوصفي التحليلي أكثر ملائمة لهذه الدراسة الميدانية، في هذا الإطار فإن اشكالية هذه الدراسة التي عملنا على صياغتها تستلزم في نظرنا الاشتغال على ثلاثة مستويات: المستوى الأول: وصفي، وهو مستوى على بدايته، يؤسس بشكل فعلي للمستويات اللاحقة حيث لا يمكن تجاوزه بأي حال، وما سنقوم به في هذا المستوى هو الوصف الموضوعي لمختلف خصائص العينة المدروسة. المستوى الثاني: تحليلي وتأويلي وفي هذا المستوى سنحاول الإجابة على جزء آخر من اشكالية الدراسة، والمتأمل تحديداً في رصد العلاقة الممكنة بين الهجرة وقضايا الاندماج. المستوى الثالث: جدلي، وفيه سنعمل على مناقشة المعطيات المحصل عليها في علاقتها بالإرث النظري الذي تزخر به سوسيولوجيا الهجرة وعلاقته بالسياسات العمومية التي وضعها المغرب في مجال الهجرة من أجل تسهيل عملية اندماج المهاجرين في المجتمع.

5. أبعاد الدراسة: تشمل هذه الدراسة الأبعاد التالية: البعد المكاني، البعد الزمني.

1. البعد المكاني: أجريت هذه الدراسة بجهة الشرق، حيث تم توزيع العينة على الشكل التالي: شملت هذه الدراسة عينة تنتمي إلى مختلف مدن جهة الشرق (تاوريرت، وجدة، جرسيف، الناظور، جرادة) على اعتبار أن هذه الجهة تشهد ظاهرة هجرية تهم المهاجرين الأفارقة النازحين إليها. إذ سنحاول من خلال هذه الدراسة ملامسة ظاهرة هجرة الأفارقة في علاقتها بقضايا الاندماج في هذه الجهة، ومحاولين الوقوف على التحديات والعراقيل التي تواجه هذه العينة المستجوبة عند ما يردون الاندماج في مجال الصحة والشغل والسكن.

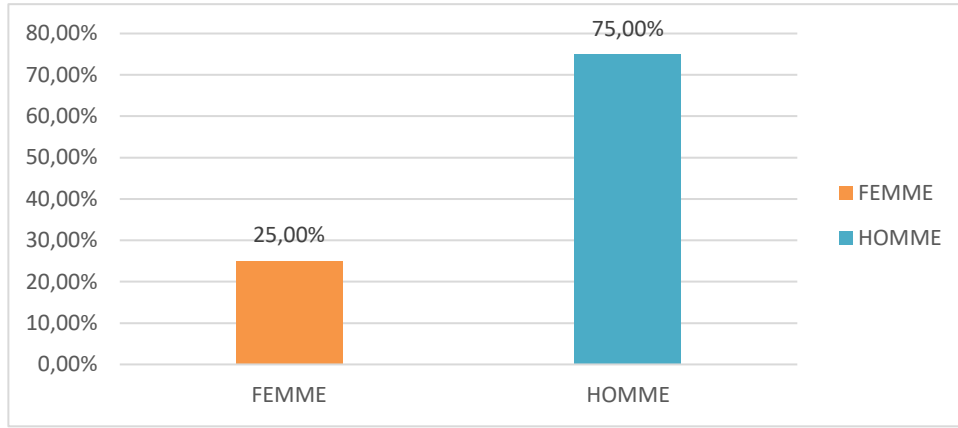
2. البعد الزمني: يمكن القول أن الانطلاقة الفعلية لهذه الدراسة كانت مع بداية شهر يناير من سنة 2021 إلى غاية شهر مايو من نفس السنة، حيث تم بناء اشكالية الدراسة وتوزيع الاستمارات وجمع المعطيات وتفريغها وتحليلها وتفسيرها.

المحور الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها

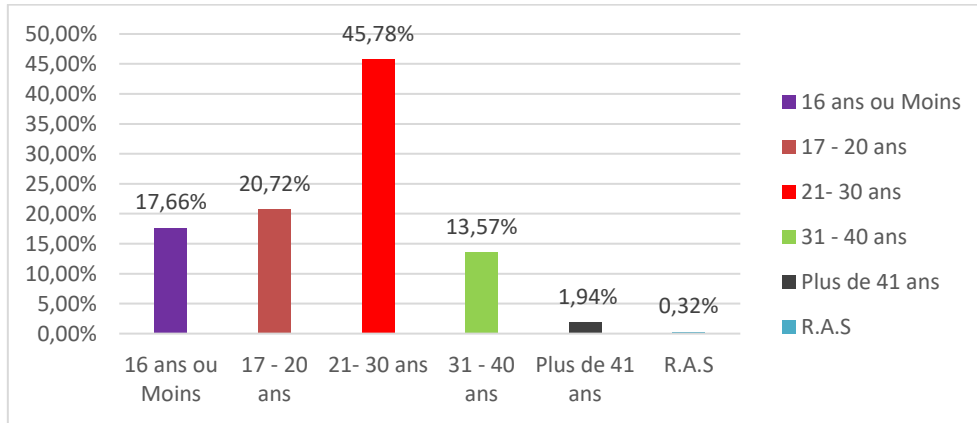
1. المهاجرين من دول جنوب الصحراء بجهة الشرق: بنية مركبة سوسيوثقافياً

يتبين من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في المبيان رقم 1، أن إجابات المبحوثين حول متغير الجنس تتمثل في: ثلاث مائة وخمسة وسبعون (375) فرداً من أفراد مجتمع البحث تمثل نسبة 75% ذكور من عدد إجمالي أفراد البحث، في حين نجد أن مائة وخمسة وعشرون (125) فرداً من أفراد مجتمع البحث يمثلون نسبة 25% إناث من عدد إجمالي أفراد البحث، يوضح إذن هذا الفرز طبيعة الأفكار التي يحملها أفراد دول جنوب الصحراء للهجرة نحو المغرب، التي تقتضي من وجهة نظرهم الاعتماد على نوع جنس الذكور أكثر من جنس الإناث نظراً للمسارات التي يسلكها المهاجرين للوصول نحو البلد المستقبل.

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:



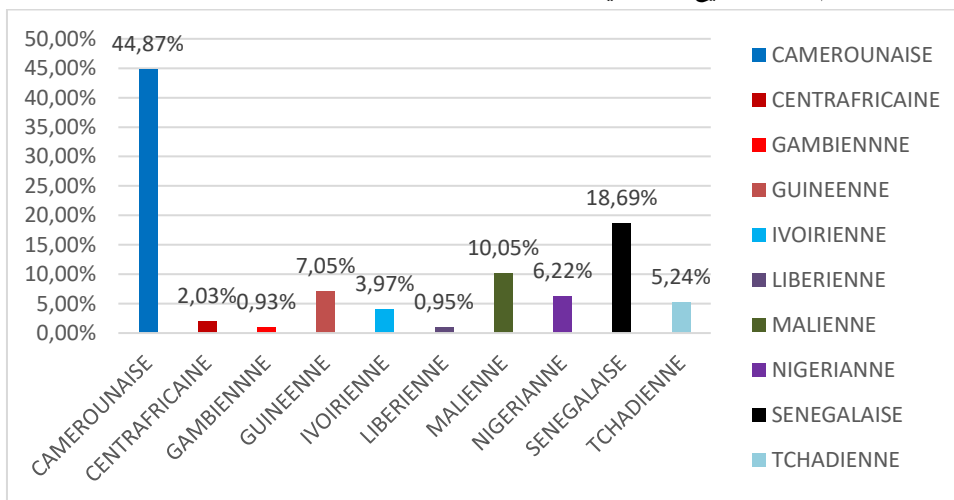
الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:



يتبين من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في المبيان رقم 2، أن إجابات المبحوثين حول متغير العمر تمثل كما يلي: ثمانية وثمانون (88) فردا من أفراد مجتمع البحث يمثلون نسبة 17.66% تقل أعمارهم عن ستة عشرة سنة، بينما نجد أيضا مائة وثلاثة (103) فردا من أفراد مجتمع البحث يمثلون نسبة 20.72% تتراوح أعمارهم بين (17 إلى 20) سنة، في حين نجد أن مئتين وثمانية وعشرون (228) فردا من أفراد مجتمع البحث يمثلون نسبة 45.78% تتراوح أعمارهم بين (21 إلى 30) سنة، كما نجد سبعة وستون (67) فردا من أفراد مجتمع البحث يمثلون نسبة 13.57% أعمارهم تتراوح بين (31 إلى 40) سنة، وكذلك أيضا هناك تسعة (9) أفراد من مجتمع البحث يمثلون نسبة 1.94% تفوق أعمارهم أربعين (40) سنة، بينما نجد فرد واحد بنسبة 0.32% بدون جواب. من خلال تحليلنا للمعطيات الخاصة بمتغير السن حسب ما هو مبين في المبيان أعلاه يوضح لنا طبيعة الخريطة العمرية للمهاجرين التي نجدها مرتفعة عند فئة الشباب خاصة التي تنحصر أعمارهم ما بين 21 سنة و30 سنة في الغالب، حيث يلاحظ هيمنة الشباب على حساب الفئات الأخرى. إذ تشكل نسبة المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة نسبة 45.78%، كما أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و20 سنة تشكل 20.72%. مما يعني أن الفعل الهجروي في المجتمعات الإفريقية يرتبط ارتباطا وثيقا بفئة الشباب. وذلك راجع بالأساس إلى خصوصية هذه المرحلة العمرية والتغيرات التي تطرأ على الفاعلين في المجتمعات الإنسانية المعاصرة وعلى كل المستويات: الفيزيولوجي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي. ذلك أن الشاب في المجتمعات المعاصرة يجد نفسه مطالبا بتحقيق مجموعة من الأهداف التي هي في الحقيقة طقوس عبور نحو حياة الراشدين، من قبيل: الانخراط في الحياة الاقتصادية (عن طريق الشغل) وفي الحياة الاجتماعية-الثقافية (عن طريق الانخراط في مؤسسة الزواج) ... وفي ظل غياب

الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف في البلدان الأصلية، يقدم المهاجرون على الهجرة كاستراتيجية لتحقيق الذات وتديبر وضعية الهشاشة الاجتماعية وتفادي الوصم الاجتماعي الذي يمكن أن يلحق به في مجتمعه الأصلي كونه فرداً عاجزاً عن تحقيق ذاته ومساعدة عائلته والارتقاء بمجتمعه ووطنه. ولعلّ عدم تجاوز نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31-40 سنة وأكثر من 40 سنة ما يعادل 13.57% ونسبة 1.94% معطى مدعم للتفسير السابق، ذلك أن الالتزامات العائلية والمهنية تمنع الأفراد في المجتمعات الأصلية من الإقدام على الهجرة خاصة وأنها محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة النتائج. في المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة المهاجرين القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة والتي تقدر ب 88.3%، والذين هاجروا بدون مصاحبة عائلية، فهم أكثر عرضة للخطر من غيرهم من المهاجرين. يقول غيدنز في هذا الصدد " أصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم، وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين مليون شخص، بل إن بعض علماء الاجتماع يطلقون على أيامنا هذه "عصر النهضة" 753 هذا المعطى سيسائل بلا شك سياسات الاندماج المعتمدة في المجتمعات المغاربية التي تختزل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في تسوية الأوضاع الإدارية والقانونية للمهاجرين 754، في حين أن القاصرين لم يبلغوا بعد سن الرشد الذي هو 18 سنة للحصول على الأوراق القانونية الشخصية أو على الأقل المطالبة بها. والجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة المهاجرين القاصرين سيفاقم حدة مجموعة من الظواهر الاجتماعية في المجتمع المغربي من قبيل: التحرش الجنسي؛ جنوح الأحداث؛ الإدمان؛ الأمية؛ البطالة...، خاصة في ظل ضعف مبادرات حماية الطفولة الصغرى وغياب استراتيجية واضحة المعالم بخصوص هذه الفئة.

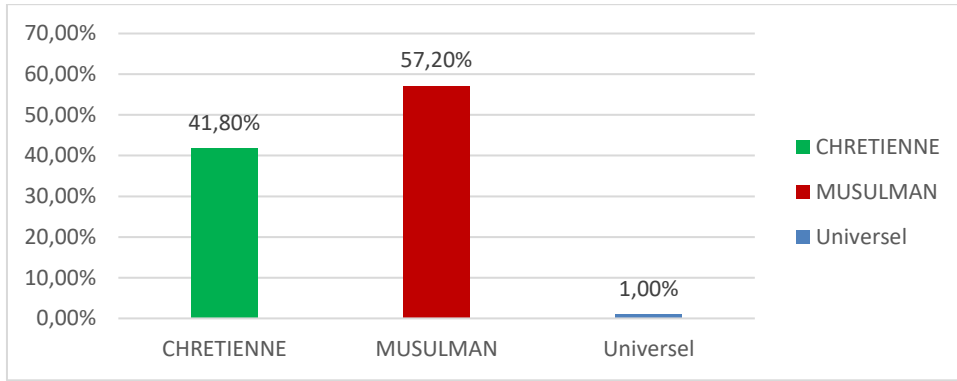
الشكل رقم (03): توزيع المهاجرين جنوب الصحراء بجهة الشرق حسب متغير الجنسية



يتبين من خلال قراءتنا لمعطيات المبيان أعلاه، حول متغير الجنسية للمهاجرين المتحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، يتضح لنا هيمنة ملحوظة للكاميرونيين والسنغاليين مقارنة مع الآخرين. فالكاميرونيين يمثلون 44.87% والسنغاليين يشكلون 18.69% فيما باقي الجنسيات النسب موزعة بين الغينية والمالية واليبيرية... كما هو موضح في الشكل أعلاه. ولعلّ السبب المفسر لذلك يتمثل في التقدير والاحترام الذي يكتنه المجتمع المغربي لهذه الشعوب مقارنة مع الأخرى، وهو التقدير المبني على متغير الدين، إذ تتقاسم هذه الشعوب مع الشعب المغربي التدين بالإسلام أكثر من الديانات السماوية والوضعية الأخرى. لذلك يستقبل المغرب السنغاليين والكاميرونيين أكثر من الجنسيات الأخرى، الأمر الذي يوضحه المبيان الآتي:

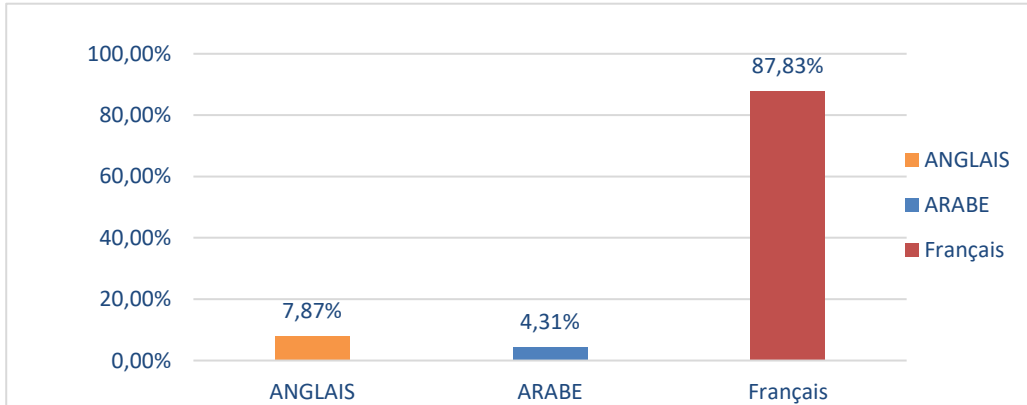
⁷⁵³ أنطوني غيدنز، 2005: علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، ص. 331
2 الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. " الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء"، ص 4.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير المعتقدات الدينية



بقراءتنا المتأنية لهذه الإحصائيات حول إجابة عينة البحث عن سؤال موجه لهم بخصوص المعتقد الديني لديهم، نجد إجاباتهم جاءت مختلفة باختلاف دياناتهم ومعتقداتهم، فنجد أن مئتين وستة وثمانون (286) فرداً من أفراد عينة البحث تمثل نسبته 57.20% من عدد إجمالي العينة المبحوثة كانت إجابتهم حول المعتقد الديني لديهم هو الديانة الإسلامية، لكن نجد البعض الآخر المتمثل في مئتين وتسعة (209) فرداً من أفراد عينة البحث تمثل نسبته 41.80% من عدد إجمالي العينة المبحوثة كانت إجابتهم حول المعتقد الديني لديهم هو الديانة المسيحية، بينما نجد كذلك أن 5 أفراد فقط (3) أفراداً من عينة البحث والتي تمثل نسبته 1% من عدد إجمالي العينة المبحوثة كانت إجابتهم حول المعتقد الديني هي ديانة عالمية. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المهاجرين الأفارقة يواجهون صعوبات في ولوج المؤسسات الدينية سواء كانت إسلامية أو مسيحية، حيث يتم المهاجر الإفريقي بانتحال صفة المسلم لتحقيق أغراض أخرى، أما ذوي الديانة المسيحية فيواجهون صعوبات في العثور على مؤسسات دينية للاستقبال في بعض المدن المغربية. وعلى هذا الأساس نستخلص أن المتغير الديني يلعب دوراً كبيراً في التكيف الاجتماعي للمهاجرين في المجتمعات المضيفة، ويتخذ كإستراتيجية هوياتية لتدبير المعيش الهجروي في البلدان التي يعبرها خاصة في شمال إفريقيا.

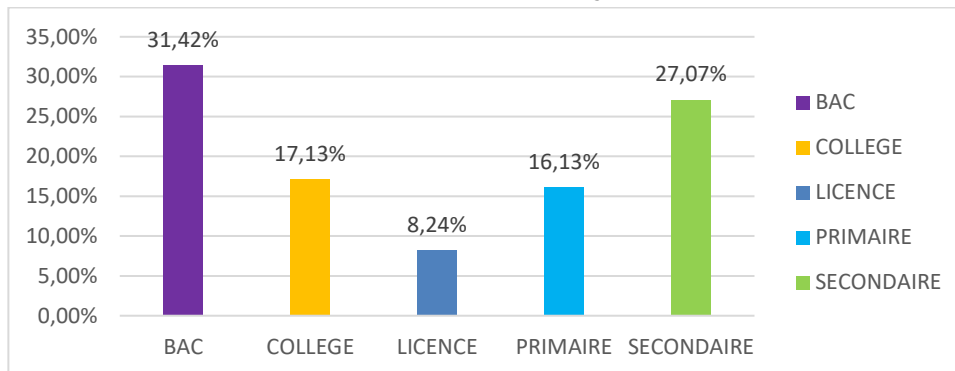
الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير اللغة



يتبين انطلاقاً من المبيان أعلاه، أنّ أغلبية المهاجرين يتقنون اللغة الفرنسية بنسبة (87.83%)، في حين الأقلية منهم يتقنون الإنجليزية بنسبة (7.87%) والعربية بنسبة (4.31%). وهذا راجع بالأساس إلى عوامل وطنية من جهة وتاريخية من جهة أخرى. ففيما يتعلق بالأولى فإن أغلبية المبحوثين ينحدرون من السنغال والكاميرون (كما يبين ذلك بشكل واضح الشكل رقم 3). فهذه الدول تتخذ من اللغة الفرنسية لغة رسمية. أما بخصوص الثانية فترتبط بالأولى ارتباطاً وثيقاً لأنّ اتخاذ الفرنسية كلغة رسمية يفسره الاستعمار الفرنسي التاريخي لهذه الدول وغزوها ثقافياً ولغوياً. وهذا إن كان يعني شيئاً على المستوى الحقوقي فإنه يعني أن الدول الأوروبية المتقدمة التي يقصدها المهاجرون مسؤولة تاريخياً وكونياً على المآسي التي يعيشونها في إطار مغامراتهم نحو جنة الفردوس (أوروبا). وبتعبير آخر يمكن القول إنّ تقدم الدول الصناعية الرأسمالية كان على حساب تخلف دول العالم

الثالث. لذلك فهي مطالبة الآن بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الثالثة، أو فتح حدودها للمهاجرين مادام أنها تتحمل مسؤولية تخلفهم البنيوي (الاقتصادي والسياسي بالأساس).

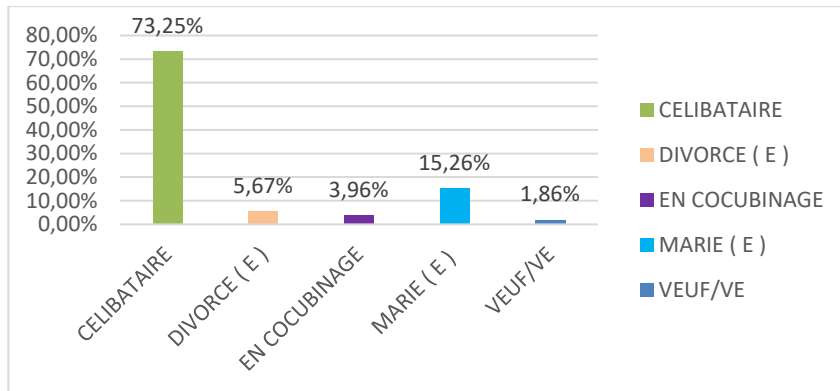
الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير مستويات الدراسة



توضح المعطيات الإحصائية المسجلة في المبيان أعلاه حول المستوى الدراسي، والتي هي على الشكل الآتي: أن مائة وسبعة وخمسون (157) فردا من أفراد عينة البحث والتي تمثل نسبة 31.42% من عدد إجمالي العينة المبحوثة يحملون شهادة البكالوريا وهي الفئة الأكثر تمثيلا لعينة البحث، أيضا نجد أن مائة وخمسة وثلاثون (135) فردا من أفراد عينة البحث والتي تمثل نسبة 27.07% من عدد إجمالي العينة المبحوثة، ذات مستوى أولي. نجد كذلك أن خمسة وثمانون (85) فردا من عينة البحث والتي تمثل نسبة 17.13% من عدد إجمالي العينة المبحوثة، حاصلين على شهادة المستوى الإعدادي وهي الفئة المتوسطة في تمثيل عينة البحث، وهناك أيضا ثمانون (80) فردا من أفراد عينة البحث ما يمثل نسبة 16.13% من عدد إجمالي العينة المبحوثة، من أصحاب المستوى الابتدائي، بينما نجد عددا قليلا يقدر بواحد وأربعون (41) فردا من العينة المبحوثة والتي تمثل نسبة 8.24% من عدد إجمالي العينة المبحوثة، حاصلين على شهادة الاجازة، مرد هذا التحليل للبيانات الإحصائية التي يوضحها لنا المبيان أعلاه، والتي جاءت مختلفة ومتنوعة وغير قارة على مستوى تعليمي واحد، حيث تراوحت بين الشواهد العليا والشواهد المتوسطة في التعليم، إذ يمكن القول إن الهجرة في صفوف المهاجرين الأفارقة تمس ذوي المستوى التعليمي غير العالي أكثر من ذوي المستوى الجامعي. وانه نستنتج أن جل هذه العينة من المهاجرين تبقى غير مؤهلة نظرا لعدم توفرها على شواهد عليا، وبالتالي سيصعب اندماجها في سوق الشغل بالمغرب بشكل عام وجهة الشرق بشكل خاص.

أما بشأن إجابة المبحوثين عن وضعيتهم العائلية، فنجدها جاءت على الشكل الآتي: إن ثلاثمائة وستة وستون (366) فردا من أفراد مجتمع البحث وهو ما يمثل نسبة 73.25% من إجمالي العينة البحثية هم عزاب لم يسبق لهم الزواج، وهي الفئة الأكثر تمثيلا لعينة البحث، بينما نجد فقط أن ستة وسبعون (76) فردا من أفراد مجتمع البحث أي ما نسبته 15.26% من إجمالي العينة البحثية هم متزوجون، وهي الفئة المتوسطة في تمثيل عينة البحث، كما نجد كذلك أن ثمانية وعشرون (28) فردا من أفراد مجتمع البحث تمثل نسبة 5.67% من العينة البحثية هم مطلقون، كما توضح البيانات الإحصائية أيضا أن تسعة عشرة (19) فردا من أفراد مجتمع البحث تمثل نسبة 3.96% من العدد الإجمالي العينة البحثية يشكلون ثنائي لكن بدون زواج، بينما نجد تسعة أفراد (9) أي ما نسبته 2% هم أرامل.

الشكل رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب الوضعية العائلية



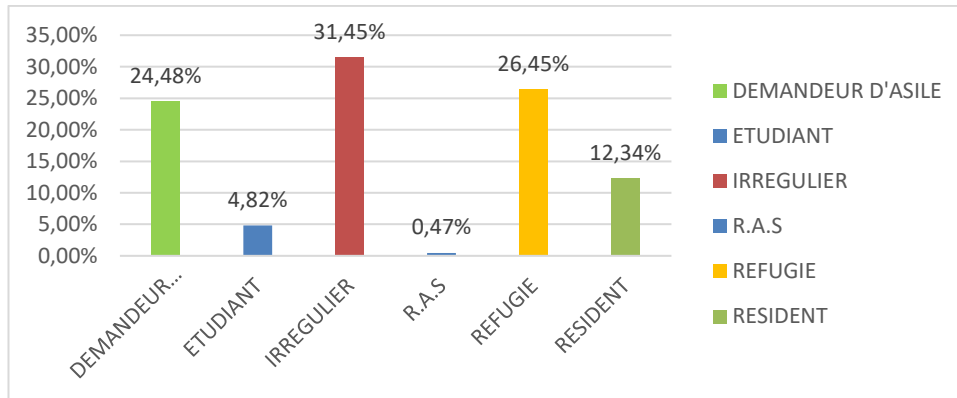
إذن من خلال قراءتنا لهذه المعطيات الإحصائية الواردة في التحليل أعلاه، يمكن القول بأن فئة الشباب العزاب هم الفئة الأكثر تشبثا بالهجرة خارج بلدانها الأصلية، ويرجع هذا المعطى إلى عدم ارتباط هذه الفئة بأي شيء يكون بمثابة عائق أمامه نحو الهجرة، مما يؤدي إلى ارتفاع الهجرة داخل هذه الفئة من الشباب.

المحور الثالث: مظاهر وتجليات اندماج المهاجرين جنوب الصحراء بجهة الشرق

إن قياس اندماج المهاجرين جنوب الصحراء بجهة الشرق يقتضي البحث في مختلف مؤشرات مفهوم الاندماج، لهذا الغرض فقد حاولت في هذه الدراسة رصد اندماج هذه الفئة من خلال البحث في الوضعية الادارية والقانونية لهم، بالإضافة إلى مظاهر وتجليات الاندماج الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

1. مظاهر الاندماج القانوني والإداري للمهاجرين جنوب الصحراء بجهة الشرق:

الشكل رقم (8): توزيع المبحوثين حسب الوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين الأفارقة

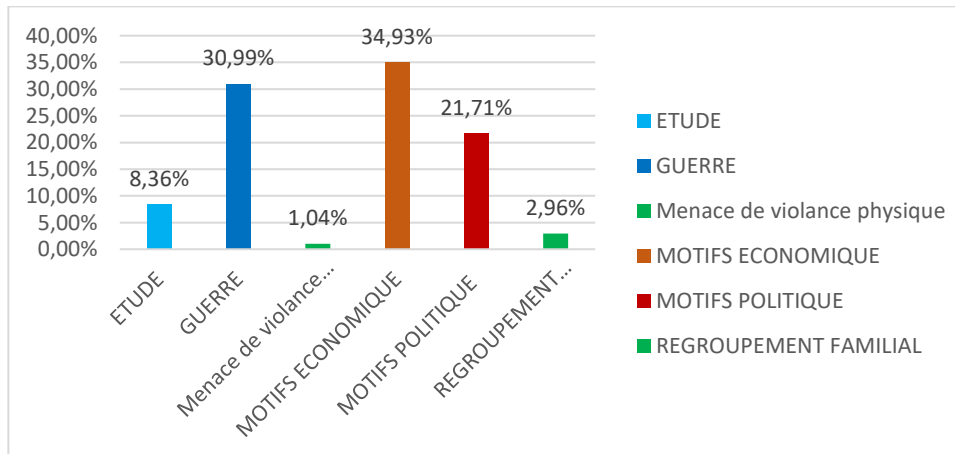


بقراءتنا المتأنية لهذه الإحصائيات حول إجابة عينة البحث عن سؤال موجه لهم بخصوص الوضع الإداري والوضع القانوني، نجد إجاباتهم جاءت مختلفة باختلاف وضعهم القانوني، إذ نجد أن مائة وعشرون (120) فردا من أفراد عينة ، بما نسبته 24.48% من إجمالي العينة المبحوثة كانت إجابتهم حول وضعهم القانوني والإداري هو "طالبو لجوء"، مقابل أربعة وعشرون (24) فردا من أفراد عينة البحث بنسبة 4.82% من عدد إجمالي العينة المبحوثة صرحوا بأن وضعهم القانوني سليم بسبب متابعتهم للدراسة بالمغرب، بينما نجد أن (157) فردا من أفراد عينة البحث بنسبة 31.45% من كانت إجابتهم أنهم بدون تسوية إدارية وقانونية، مقابل مائة واثنين وثلاثين (132) فردا ما يمثل نسبة 26.45% من إجمالي العينة المبحوثة صرحوا أنهم في وضعية لاجئ ، ولم يصرح فردان (2) من أفراد العينة 0.47% بوضعهم القانوني، في وقت صرح 12.34% من إجمالي العينة أنهم مقيمون بصفة قانونية في المغرب.

لقد جاءت هذه الإجابات التي أتت مختلفة وبنسب متفاوتة، ومرد ذلك إلى أن الهجرة الوافدة من دول جنوب الصحراء لا تقتصر على فئة بعينها، بل تشغل تفكير كل شرائح المجتمع من طالبي اللجوء لأسباب سياسية بما فيها الفرار من الحروب إلى الإقامة بالمغرب لأغراض مختلفة، وكذلك الباحثون على غد اقتصادي أفضل، كما تفسر هذه النتائج أيضا بكون المغرب أصبح من بين الوجهات المفضلة للطلاب لمتابعة مسيرتهم الدراسية، والعلاج أيضا لما توفره لهم المملكة من إمكانيات وتسهيلات في هذا الشأن، يتضح ذلك من خلال اعلان حكومة المملكة المغربية يوم 11 نونبر 2013 عن عملية التسوية الإدارية للمهاجرين واللاجئين المقيمين بشكل غير قانوني في المغرب وهي العملية التي انطلقت فعليا يوم 2 يناير 2014⁷⁵⁵. ولعل هذا ما يفسر ارتفاع نسبة اللاجئين المقيمين بشكل قانوني في المغرب إلى 24.48%.

وعلى العموم تبقى سياسة الدولة المغربية تجاه تسوية الوضعية القانونية لهؤلاء المهاجرين من دول جنوب الصحراء فعالة وناجعة وذات مصداقية، ومرد ذلك إلى التوجهات السامية لجلالة الملك، من خلال دعوته لسن سياسة شاملة لمعالجة قضايا الهجرة واللجوء وتمكين المهاجرين من حقوقهم الاجتماعية والمدنية والسياسية داخل البلد المستقبل، كما أن دول جنوب الصحراء لهم مكانة خاصة داخل المغرب " فالعلاقة بيننا وبينهم ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة"⁷⁵⁶ متجددة في أعماق التاريخ؛ هذه التوجهات تكلت بتقديم المغرب خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة والمسؤولية المشتركة بين دول المصدر ودول الاستقبال.

الشكل رقم (9): توزيع المهاجرين جنوب الصحراء بالحجة الشرقية حسب سبب تركهم لبلدانهم الأصلية



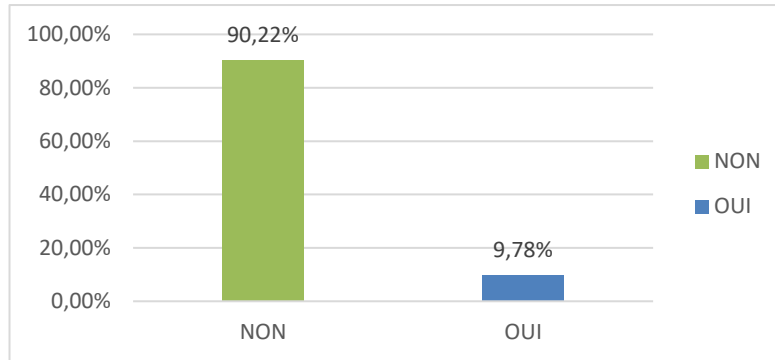
في قراءتنا للبيانات الإحصائية الموجودة في الشكل أعلاه، حول الأسباب وراء ترك المستجوبين لبلدانهم الأصلية، نجد أنها جاءت على الشكل الآتي: أن إحدى وأربعون (41) فردا من أفراد مجتمع البحث وهو ما يمثل نسبة 8.36% من إجمالي العينة كانت إجاباتهم حول أسباب ترك بلدهم هي الرغبة بمتابعة الدراسة، ونجد أيضا أن مائة وأربعة وخمسون (154) فردا من أفراد مجتمع البحث بنسبة 30.99% صرحوا بأن الحروب هي من أدت بهم إلى ترك بلدهم الأصلي، كما يوضح الجدول أيضا أن مائة وأربعة وسبعون (174) من أفراد العينة ما يمثل 34.93% من إجمالي العينة المبحوثة كانت أسباب هجرتهم اقتصادية، وهي الفئة الأكثر تمثيلا لعينة البحث، كما نجد أيضا مائة وثمانية (108) أفراد ما يمثل نسبته 21.71% من إجمالي العينة المبحوثة كانت أسبابهم سياسية؛ ونجد أيضا خمسة (5) أفراد من عينة البحث ما يمثل نسبته 1.04% من عدد إجمالي العينة المبحوثة كانت هجرتهم بسبب العنف الجسدي، مقابل أربعة عشر (14) فردا من كانت هجرتهم بسبب التجمع العائلي. ومنه يمكننا القول بأن الأسباب الحقيقية وراء ترك المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء هي عموما أسباب اقتصادية

⁷⁵⁵ الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مرجع سابق، ص 4.

⁷⁵⁶ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، مرجع سابق، ص 3.

وسياسية محضة، لغياب فرص الشغل هناك وعدم استقرار البلدان الافريقية بسبب النزاعات والحروب والانقلابات على الحكم، فأسباب الهجرة يجب مقارنتها من عدة زوايا، "فعدم كفاية خيارات البلاد المتاحة للأفراد، يجعلهم يطبقون نوعا من الحساب العقلاني-الاقتصادي من خلال النظر إلى التكلفة والفائدة التي يحتمل أن تصاحب عملية الهجرة، بهذا تجدهم يقومون بنوع من المقارنة بين وضعهم في الحاضر وما يمكن أن يكون عليه في المستقبل، وبالتالي يتخذون قرارهم في الهجرة"⁷⁵⁷ ففعل الهجرة لا يمكن حصره في سبب واحد، نجد الباحث المغربي عبد الرحمان المالكي يتحدث "عن أن فعل الهجرة تتوارى خلفه استراتيجية حافلة بالمقارنة والحسابات"⁷⁵⁸ لكن نجد من زاوية أخرى غالبا ما ينظر إلى هذا المهاجر على أنه عبء اقتصادي واجتماعي، إلا أن واقع الحال هو أن المهاجرين أصبحوا بمثابة عامل إيجابي لا غنى عنه في اقتصاديات معظم الدول المرتفعة النمو، من خلال سد نقص سوق الشغل وتجديد شباب السكان ببلدان الاستقبال، حيث "اتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولية لمعالجة الهجرة وظهرت الدعوة إلى معالجتها كنظام اجتماعي أو كجزء من النظام الاجتماعي"⁷⁵⁹ مما أدى بالدولة المغربية إلى نهج سياسة في هذا الشأن تتجلى في فتح المعاهد والجامعات من أجل متابعة الطلبة من دول جنوب الصحراء دراستهم، وتمتعهم بأفضل الظروف وتمكينهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية كمواطنين عاديين.

الشكل رقم (10): توزيع المبحوثين حسب معرفتهم بالإجراءات الإدارية والقانونية لتسوية وضعيتهم الإدارية بالمغرب



وحول مدى معرفة المهاجرين بالجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحكم الحياة الإدارية للمهاجرين في المغرب، نجد أن أربعمائة وواحد وخمسين (451) فردا من عينة البحث بما نسبته 90.22% من إجمالي العينة المبحوثة، عبروا عن عدم معرفتهم بالجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحكم الحياة الإدارية للمهاجرين في المغرب، وهي الفئة الأكثر تمثيلا لعينة البحث، مقابل ثمانية وأربعين (48) فردا من أفراد عينة البحث نسبته 9.78%، عبروا بأنهم على دراية ومعرفة بالجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحكم الحياة الإدارية للمهاجرين في المغرب.

ويمكن تفسير ذلك بالسياسات المتبعة في شأن هذا الموضوع، إذ يتم في بعض الأحيان التعامل مع المهاجر وفق هاجس أمني، الشيء الذي لا يسمح له بمعرفة القوانين التي تؤطر وجوده في البلد المستقبل، والحقوق المخولة له وحدودها، مما ينعكس سلبا على عملية إدماجهم واندماجهم في المجتمع، وتمكينهم من المساهمة في تنميته كعناصر فاعلة وقوة مقترحة وليس مستهلكة فقط.

2. مظاهر الاندماج الاجتماعي للمهاجرين من دول جنوب الصحراء بجهة الشرق

⁷⁵⁷ Mencia Gonzales Ruiz 2000 : « Migraciones y teoria social algunas consideracions » revista laberinto, número 7,2001, pagina.2

⁷⁵⁸ خالد شهبار، 2016: "سوسيولوجيا الهجرة والتحضر لأما اختبار البراديغم البنائي"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 5/18 خريف 2016، ص. 188

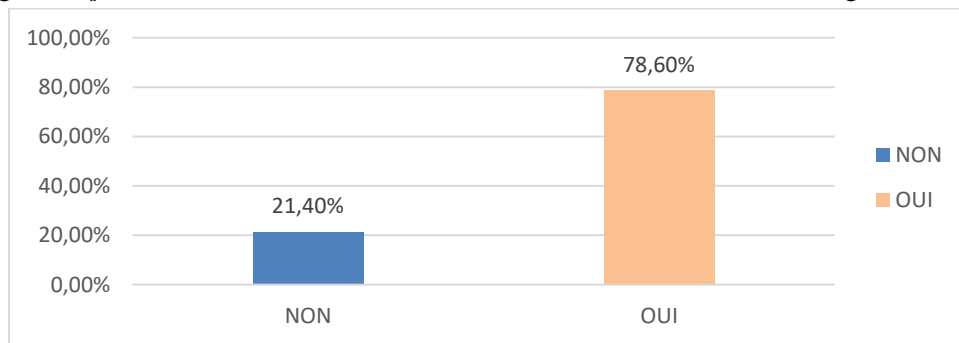
⁷⁵⁹ فائقة سعيد صالح، 2014: التقرير الاقليمي للهجرة العربية، الهجرة الدولية والتنمية، جامعة الدول العربية، سنة، ص. 1

يعتبر الاندماج الاجتماعي شرطا من الشروط الضرورية لتحقيق الاندماج في أي مجتمع، بالنظر لما لهذا الجانب من تأثير على باقي مستويات الاندماج الأخرى، ومن أجل قياس درجة الاندماج الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين بجهة الشرق، سنرصد مسألة القبول والرفض الاجتماعي للمهاجرين جنوب الصحراء، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية التالية: السكن، الخدمات الصحية والولوج إلى الحق في التربية والتكوين والتعليم.

أ. المهاجرون جنوب الصحراء بين الرفض والقبول الاجتماعي

تتعد مظاهر الرفض الاجتماعي للمهاجرين جنوب الصحراء بالجهة الشرقية من خلال مختلف أشكال العنصرية والعنف التي تمارس عليهم في المجال الاجتماعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تتعدد أيضا مظاهر قبول هذه الفئة بالمجتمع الشرقي، الأمر الذي توضحه الأشكال التالية:

الشكل رقم (11): توزيع المهاجرين الأفارقة حسب تعرضهم للممارسات الانحرافية والإجرامية في المجتمع المغربي



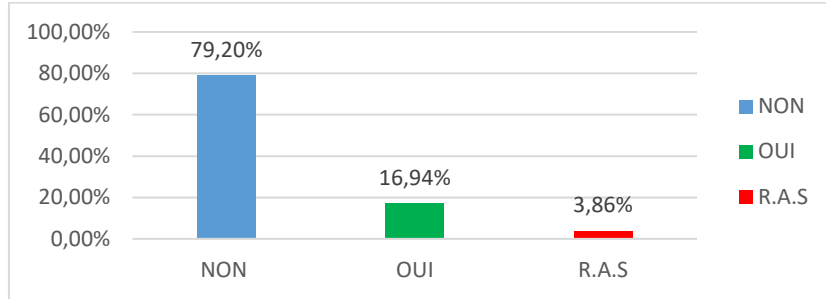
تبين البيانات الإحصائية المسجلة في المبيان أعلاه، حول تعرض المهاجرين للعنف جاءت على النحو الآتي: إن ثلاثمائة وثلاثة وتسعين (393) من أفراد عينة البحث أي ما نسبته 78.60% من إجمالي العينة المبحوثة، عبروا عن تعرضهم للعنف، مقابل مائة وسبعة (107) فردا منهم أي ما نسبته 21.40% عبروا عن عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف. ويمكن تفسير ذلك ببعض سلوكيات المهاجرين أنفسهم التي تؤدي بهم إلى التعرض للعنف من قبل أفراد المجتمع، نتيجة الوضعية التي أصبح عليها المهاجر، فهو في صراع حول إثبات ذاته من خلال وضعه الاقتصادي، الهدف المنشود من الهجرة ضاربا عرض الحائط كل القوانين والأعراف الإنسانية، أمام هذا الهدف المتوخى من الهجرة يقول الأستاذ عبد الرحمان المالكي "يصبح النجاح الفردي وإعطاء القيمة للنقد هو المحدد للاعتراف الاجتماعي، بدلا من الالتزام بالمعايير الاجتماعية التقليدية، ويتكسر هذا الوضع عند مجتمع الوفود الذي يعيش فيه المهاجر على وقع تفكك أسري، وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك، علاوة على انهيار قيم التضامن الاجتماعي، وهذا ما ينعكس سلبا على وضع المهاجر حيث سيادة التفقير والانحراف والاجرام"⁷⁶⁰ مما يؤدي بالمهاجرين إلى تعرضهم للعنف من قبل المجتمع المستقبل أو من المهاجرين القدامى، جراء سلوكياتهم المنحرفة وغير المبررة، ويمكن تفسير هذا الأمر أيضا بدخول المهاجر في حالة صراع، بعد مروره من مرحلة المنافسة التي يسعى فيها إلى إثبات ذاته على مستوى العمل والوضعية الاجتماعية، أي البحث عن موقع ضمن هذا النسيج الاجتماعي، هذه المرحلة هي السبب الرئيسي المؤدي لانتقال المهاجر من مرحلة التنافس إلى مرحلة الصراع، في علاقته مع الآخرين، حيث يبرز نوع من البحث عن اقتسام السلطة بين المهاجر والمجتمع المستقبل، فهذا المهاجر أصبح جزءا من المجتمع وبالتالي يبحث عن موقعه في السلطة وتسيير الشأن العام، إلا أنه نلاحظ أن المجتمع المستقبل يرفض الاعتراف بالمهاجر الجديد، وبالتالي ينفجر الصراع في هذه المرحلة والتي يعتبرها بارك ايجابية حيث يقول "فبمجرد الصراع مع المهاجر الجديد يعني الاعتراف به، وفي ظل الصراع

⁷⁶⁰ عبد الرحمان المالكي، 2015: "الثقافة والمجال: دراسة في سوسولوجيا التحضر والهجرة" منشورات مختبر سوسولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، ص.112.

يتم تقديم تنازلات من شأنها التقليل من هذا الصراع، فجماعة المهاجرين في هذه المرحلة تفرض نفسها ولو من موقع ضعيف⁷⁶¹

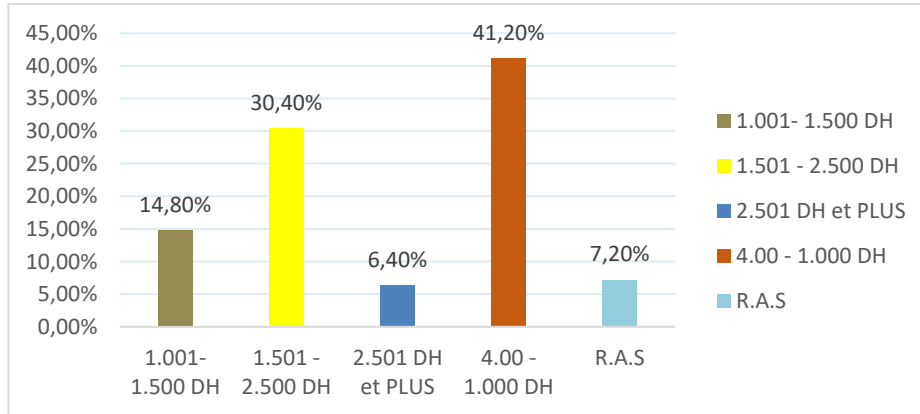
ب. الولوج إلى السكن

الشكل رقم (12): توزيع المبحوثين حسب التوفر على سكن بالمغرب



توضح البيانات الإحصائية المسجلة في المبيان أعلاه، أن نسبة مهمة من المهاجرين والتي تقدر بثلاث مائة وستة وتسعين (396) فردا من أفراد عينة البحث أي ما نسبته 79.20 % لا تتوفر على سكن. لكن نجد فئة ضئيلة تقدر ب أربعة وثمانون (84) فردا من أفراد عينة البحث أي ما نسبته 16.94% من عدد إجمالي العينة المبحوثة عبروا عن توفرهم على سكن. في حين رفضت نسبة 3.86% الإجابة عن هذا السؤال. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو - ما هي الأحياء التي يقطنون بها؟ حتى نتأكد من صحة الأطروحات التي تقول إن ذلك الوافد على المدينة يقطن في هامش المدينة.

الشكل رقم (13): توزيع المبحوثين الذين يكترون منزلا حسب ثمن الكراء



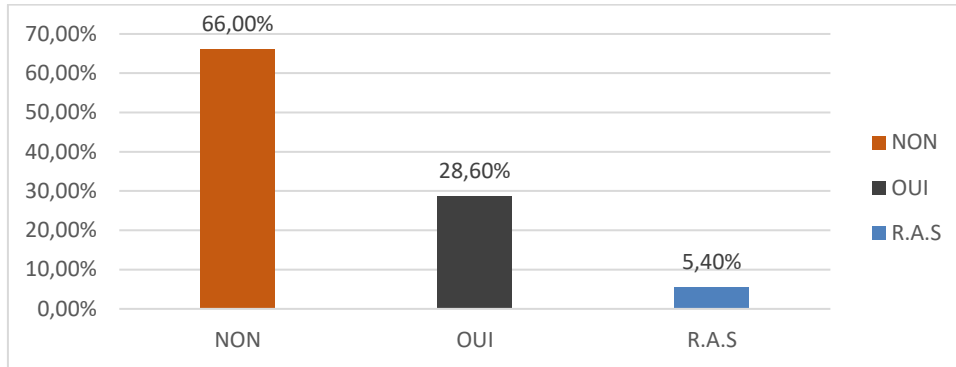
يتضح انطلاقا من المبيان أعلاه الذي يمثل سعر ايجار المهاجرين بجهة الشرق أن مائة وإثنين وخمسين 152 فردا من أفراد عينة البحث ما يمثل نسبة 17% يكترون منازل يتراوح ثمنها ما بين 1501 و2500 درهم. في حين أربعة وسبعون 74 فردا من أفراد عينة البحث ما يمثل 14.80% يتراوح سعر منازلهم المكثرة ما بين 1001 و1500 درهم، كما نجد نسبة 6.40% يكترون منازل ب 2500 فما فوق، بينما نجد أيضا أن نسبة 41.20% يكترون منازل يبلغ ثمنها بين 400 و1000 درهم، كما يوضح الجدول أن نسبة 7.20% لم يجيبوا عن هذا السؤال.

من خلال تحليلنا لهذه المعطيات نقف على حجم المصاريف والنفقات الشهرية المرتفعة للمهاجرين في ظل عدم وجود عمل قار لهم، مما يستوجب عملا لتسديد الديون الشهرية من كراء وماء وكهرباء ومؤونة، حيث يتضح لنا أن هناك حالة من اللاتوازن يعيشها المهاجرون، من خلال عدم تكافؤ الدخل ومتطلبات الحياة اليومية، مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى طرق أخرى

⁷⁶¹ عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاكو ونشأة التحضر والهجرة، مرجع سابق، ص.141

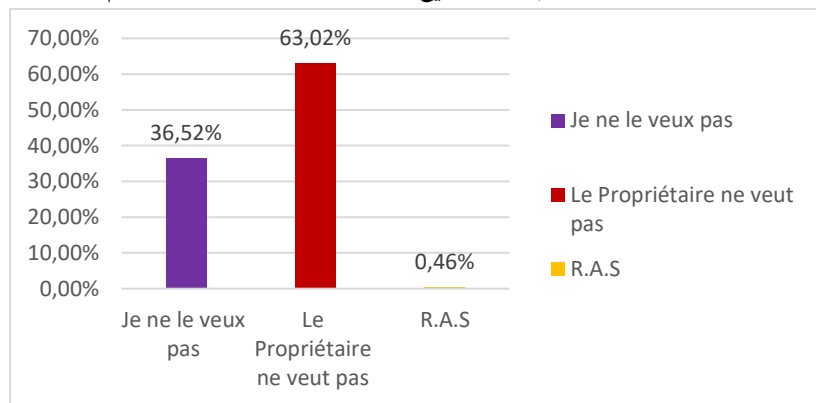
ممكنة، مثل "القيام بأكثر من عمل، والحصول على أعمال بسيطة، واللجوء إلى المساعدة المقدمة من الآباء والأصدقاء بعين المكان من أجل الحصول على المال الذي يرسلونه للعائلة"⁷⁶²

الشكل رقم (14): توزيع المبحوثين الذين يكترون منزلاً حسب الحصول على عقد السكن



انطلاقاً من الجدول الخاص بإجابات المبحوثين حول توفرهم على عقد السكن، نجد ثلاثمائة وثلاثون فرداً من أفراد عينة البحث، أي ما يمثل نسبة 60% لا يملكون عقد سكن. مقابل 143 فرداً، وهو ما يمثل نسبة 28.60% حصلوا على عقد للكرء، ولم يصرح 5.40% منهم بأي جواب، مما يوضح مدى المخاطر والعراقيل التي يواجهونها في توفرهم على السكن والطرق التي يسلكونها في ظل عدم توفر القوانين التي تحمهم من استغلال صاحب السكن. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن عدم تسوية الأوضاع القانونية والإدارية في المغرب يشكل سبباً أساسياً في عدم ولوج المهاجرين الأفارقة لمجموعة من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية أبرزها: الحق في السكن. وشكل عدم التوفر على السكن مصدراً أساسياً للوصم الاجتماعي، وبالتالي بناء هوية اجتماعية سلبية.

الشكل رقم (15): توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم الحصول على عقد للكرء

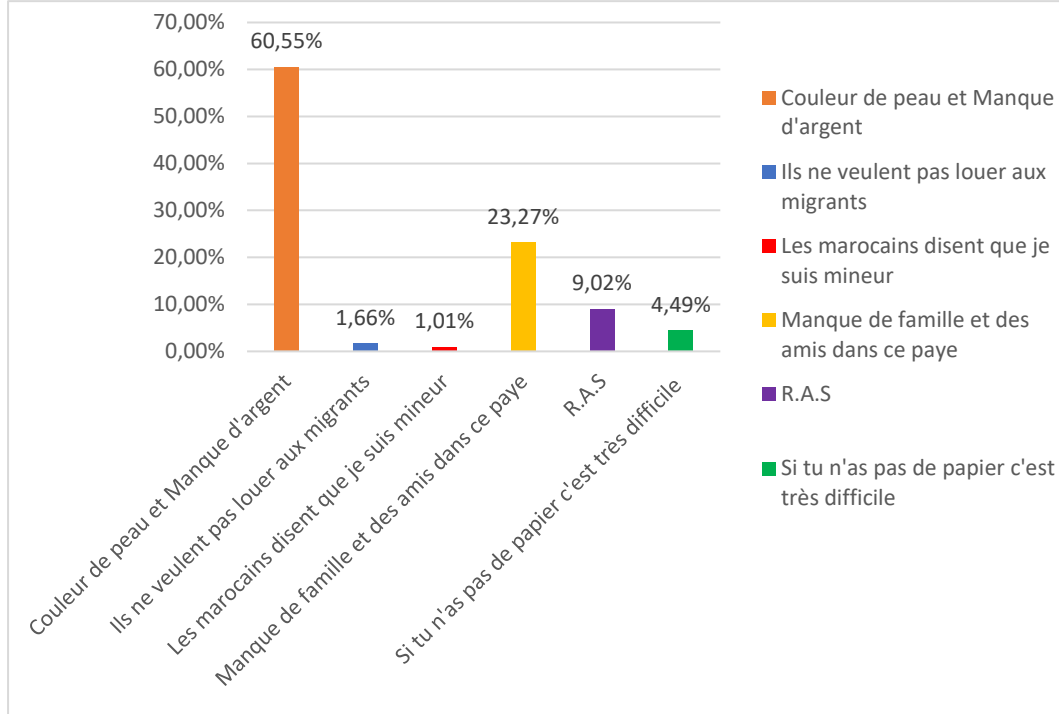


وحول أسباب عدم حصولهم على عقدة الكراء أجابت نسبة 36.52% منهم بأنها لا تريد عقد الكراء، وتعتبره غير مهم. في حين 63.02% أجابت بأن المكري لا يريد منحهم عقدة الكراء، كما نجد نسبة 0.46% امتنعت عن الجواب. ومن هنا يتضح أن تفعيل خطابات جلالة الملك حول إدماج المهاجرين ينقصه الكثير على مستوى الواقع مما يتطلب رؤية شاملة للموضوع، ويقتضي التعاون والتضامن المؤسسي لتوفير الأمن والاندماج لهؤلاء المهاجرين باعتبارهم يدا عاملة مهمة في المجتمع، وطاقات ينبغي الاستفادة من مؤهلاتها لضمان استمراريتهم في العيش، وعدم تعرضهم للاستغلال والضغط النفسية، حيث

⁷⁶² مورجي ف، فيري ح، ن، رادي س، عليوة م. 2016: المهاجرون من بلدان جنوب الصحراء بالمغرب. تحديات هجرة إقامة. الجامعة الدولية بالرباط وكونراد أدينووار ستيفونغ. إ. ف.. ص 64.

نجد العديد من الدراسات التي أثبتت بأن المهاجرين أكثر عرضة للضغوط النفسية المسببة للأمراض، منها "البحث الذي قام به لاسري وسيغال 1975 lasry et sigal ودراسة بييري وكيم سنة 1987 وتوسونيان 1991 toussignant وأريون 1993 .aroan".763

الشكل رقم (16): توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم الحصول على السكن بسهولة بعد الوصول إلى المغرب

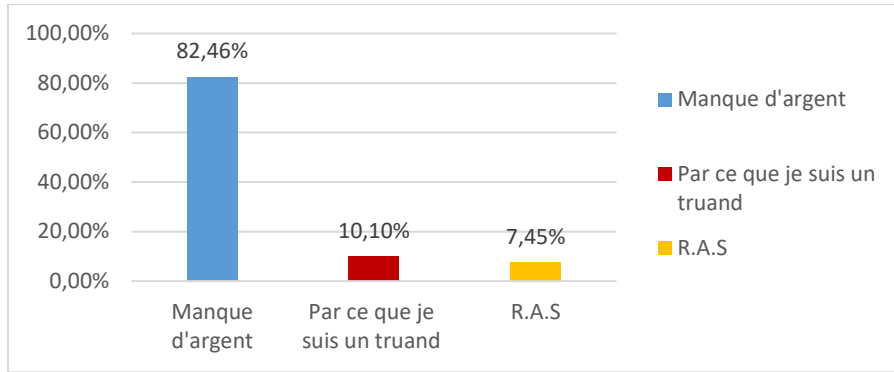


من خلال قراءتنا للمعطيات الواردة في المبيان أعلاه ، عن الاسباب التي تقف حاجزا أمام حصول المهاجرين على السكن بسهولة عند قدومهم للمغرب نجدها تتعدد، وهي على الشكل الاتي: نسبة 60.55% تقر بأن هذا راجع إلى لون البشرة، وهناك نسبة 23.27% تُرجع هذا إلى غياب العائلة والأصدقاء، ثم نجد نسبة 4.49% تصرح بغياب الوثائق الإدارية، وهناك نسبة 1.66% صرحت بأن المغاربة لا يريدون كراء منازلهم إلى المهاجرين ،وهناك أيضا نسبة 1.01% التي تعتبر هؤلاء المهاجرين قاصرين من وجهة نظر مجتمع الاستقبال، وأخيرا نسبة 9.02% رفضت الإجابة عن هذا السؤال.

إذن من هنا يمكن توزيع هذه الأسباب بين ما هو اقتصادي يرتبط بضعف الدخل الفردي، كما نجد منها ما هو اجتماعي يرتبط بضعف شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع المغربي، ومنها أيضا ما هو ثقافي يتعلق بالتمثيلات الاجتماعية القبلية والأحكام العرقية السائدة بخصوص مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنها ما هو قانوني يرتبط بالوضع الإدارية للمهاجر في المغرب. ومنه نستخلص تعقد الأسباب التي تجعل المهاجرين يعانون من صعوبة الولوج إلى السكن الذي يعد حقا طبيعيا وكونيا نصت عليه الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. ويبدو أنه يشكل سببا أساسيا في صعوبات الاندماج في المجتمع المغربي، لأن السكن ليس مأوى للفرد وحسب، وإنما تعبيرا عن موقعه في التراتبية الاجتماعية. وفي ظل عدم توفر الفاعل الاجتماعي على السكن فإن ذلك يكون مصدراً للإقصاء والاستبعاد الاجتماعيين.

⁷⁶³ عزام أمين، 2016: سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات الثقافة دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات

الشكل رقم (17): توزيع المبحوثين الأفارقة جنوب الصحراء حسب أسباب اضطراب المهاجرين لعيش وضعية شارع

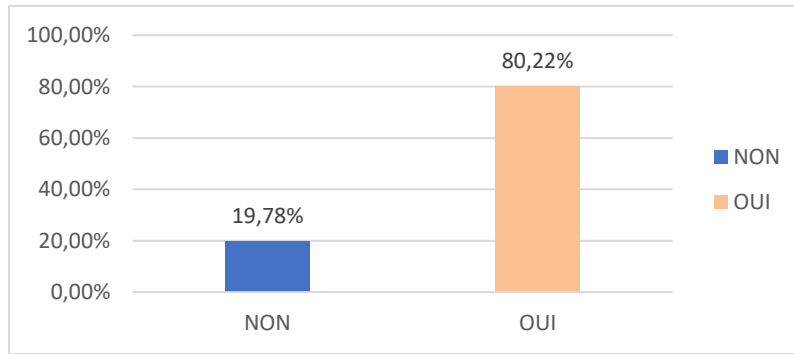


من خلال ملاحظتنا للإحصائيات الواردة في المبيان أعلاه ، حول أسباب اضطراب المهاجرين لعيش وضعية الشارع في المجتمع المغربي، نجد هذه الاحصائيات كشفت أن نسبة 82.46% من المهاجرين صرحوا بعدم توفرهم على المال الكافي وهو السبب الذي جعلهم يعيشون وضعية شارع، بينما كشفت فئة أخرى ممثلة في نسبة 10.10% بأن السبب في ذلك يتمثل في الانحراف الاجتماعي، أما نسبة 7.45% نجدها بدون جواب. يمكن القول انطلاقاً من هذه المعطيات أنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين في المجتمعات المضيفة تجعلهم يعيشون وضعية هشاشة سوسيو-اقتصادية، وهذه الهشاشة تتحدد بمجموعة من الأبعاد والمتغيرات أبرزها: السكن وإمكانات ولوجهم إليه.

ت. الولوج إلى الخدمات الصحية

يعد الولوج إلى الخدمات الصحية من أبرز مظاهر الاندماج الاجتماعي أيضاً، حيث توصلنا من خلال البحث الميداني إلى النتائج التالية:

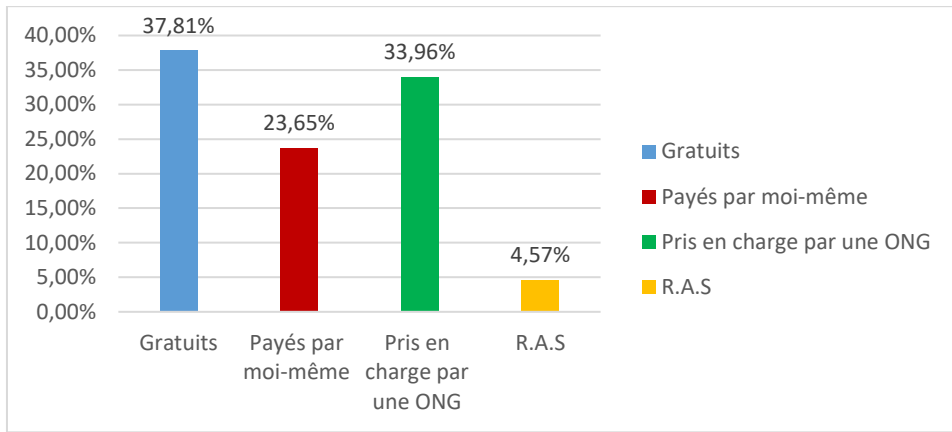
الشكل رقم (18): توزيع المبحوثين حسب الاستفادة من الخدمات الصحية بجهة الشرق



من خلال قراءتنا للمعطيات الواردة في المبيان أعلاه حول استفادة المهاجرين من العلاجات الطبية، نسجل أن ما يمثل نسبته 19.78% من عينة أفراد البحث لم يستفيدوا من برنامج الرعاية الصحية بجهة الشرق، بينما نجد أن ما يمثل 80.22% من عدد أفراد عينة البحث استفادوا من الخدمات الصحية في جهة الشرق. هذه الاحصائيات توضح باللموس أهمية أعداد المستفيدين من الخدمات الصحية بالجهة. ويرجع ذلك بالأساس إلى تفعيل الخطابات الملكية والقوانين والإجراءات التي جاءت بها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، من خلال "رهان الاندماج"⁷⁶⁴ كآلية من آليات تسهيل عملية اندماج المهاجرين في المجتمع.

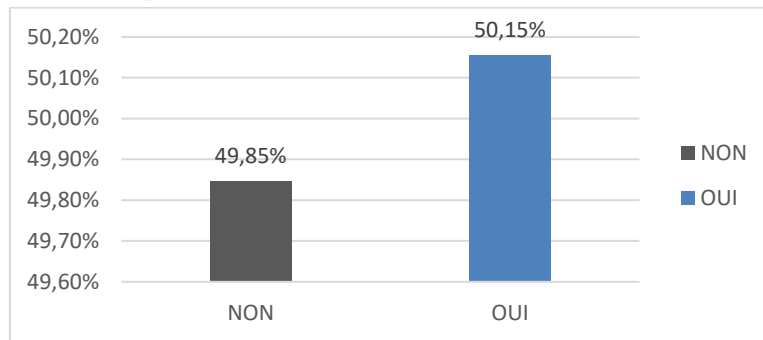
⁷⁶⁴ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، مرجع سابق، ص 5

الشكل رقم (19): طبيعة العلاجات الطبية التي تلقاها المهاجرين الأفارقة بجهة الشرق



إن القراءة المتأنية للمعطيات الواردة في المبيان أعلاه حول طبيعة العلاجات التي يستفيد منها المهاجرون، تُظهر أن ما يمثل 37.81% من الفئة المبحوثة تلقوا العلاجات الصحية بجهة الشرق بشكل مجاني، بينما نجد ما نسبته 33.96% تلقوا هذه العلاجات من طرف منظمات جمعوية غير حكومية، ونسبة 23.65% منهم تكلفوا بهذه العلاجات بشكل فردي، بينما نسبة 4.57% من هذه العينة ترفض الإجابة. ومن ثم يبدو أن المهاجرين الأفارقة مازالوا يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الإطار ويتأثر واضح للاستراتيجية الوطنية⁷⁶⁵ وهذا ما تعكسه تبعية المهاجرين للمنظمات غير الحكومية في مجال الوصول إلى الحق في الصحة.

الشكل رقم (20): مدى تقديم المراكز الصحية للخدمات الصحية للمهاجرين في نفس مستوى تقديمها للمغاربة.

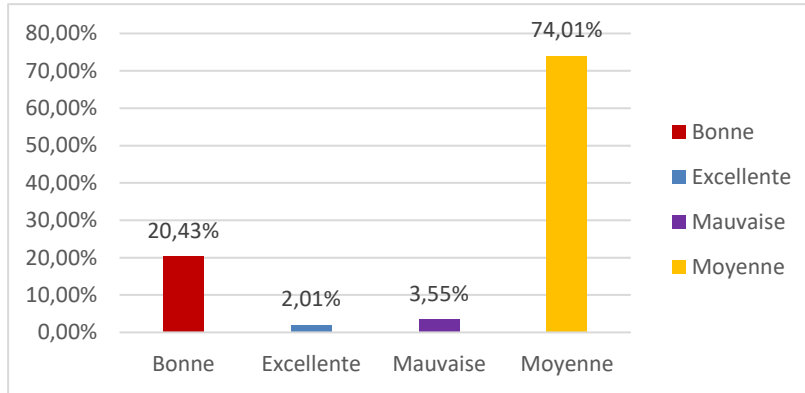


يتضح من خلال المبيان أعلاه بأن نسبة 50.15% من الفئة المستجوبة ذهبت إلى أن الخدمات المقدمة للمواطن المغربي ليست هي نفسها المقدمة لهم كمهاجرين. في حين أقرت نسبة 49.85% من هذه العينة المستجوبة لا يرون أي اختلاف بين الخدمات المقدمة لهم والخدمات المقدمة للمغاربة. وبالتالي ما يمكن استنتاجه هو أن المهاجر يشعر بالنقص "والحكرة" ونوع من العنصرية الممارسة ضده، مما يؤزم وضعه ويزيد تشاؤمه، مما يجعلهم يقومون وردود أفعال غير مقبولة قانونيا واجتماعيا. وتذكير يطرح الأستاذ المالكي من خلال كتابه حول الهجرة والتحضر والمجال أن المراحل التي يقطعها المهاجر جديدة بالدراسة السوسيوولوجية، سواء مرحلة ما قبل الهجرة، مرحلة الهجرة، ومرحلة ما بعد الهجرة، حيث يتأكد طرحه ميدانيا، والذي حدده في أربعة مراحل: منها المرحلة الأولى التي وسمها بالمنافسة، ففي هذه المرحلة عندما يحل مهاجر جديد، فإنه يدخل في منافسة ومحاولة الاستفادة من طرق العيش المتاحة، والخدمات الاجتماعية التي يوفرها المجتمع المستقبل، وما يمكن أن يقال عن هذه المرحلة "أنها تتميز بالغرابة في اتصاله بالمجتمع الجديد أو المستقبل ويكون شديد الحذر في إطار

⁷⁶⁵ سنعمد في هذا المتن على مفهوم الاستراتيجية الوطنية والذي نقصد به الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء التي اعتمدها المملكة المغربية انطلاقا من 2014.

علاقات لا تقوم على الاعتراف المتبادل، وما يميز هذه المرحلة أيضا أنها لا تدوم طويلا لينتقل إلى مرحلة موائية هي مرحلة الصراع بعدما كانت الأولى تقتصر فقط على المنافسة⁷⁶⁶

الشكل رقم (21): توزيع المبحوثين حسب تقييمهم للخدمات الصحية المقدمة وطبيعة الاستقبال



انطلاقا من المبيان أعلاه قيمت فئة مهمة من هذه العينة المبحوثة أن جودة العرض على مستوى الخدمات الطبية في الوقت الحالي متوسطة بنسبة 74.01%، في حين ذهبت فئة أخرى إلى أنها ممتازة بنسبة 2.01% وفئة ثالثة قيمتها بكونها متوسطة بنسبة 20.43%. مما يوضح أن الوطن المستقبل عندما يهتمش مهاجريه على مستوى العمل تتكون لديهم نظرة سوداوية تجاه المؤسسات وتجاه المجتمع برمته حيث يصعب معه إيجاد الحلول دون تدخل المؤسسات والدولة لحل اشكالية المهاجر بالسباق المغربي، فبالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل السلطات المغربية ومختلف الفاعلين في المجال الصحي، يهدف تحسين وضمان ولوج المهاجرين إلى الخدمات الصحية، لازالت هناك العديد من التحديات التي يجب رفعها فيما يتعلق بالتكفل الصحي للمهاجرين بشكل عام والتكفل بصحتهم العقلية وباحتياجاتهم النفسية والاجتماعية بشكل خاص، مؤكداين بذلك على أهمية المشروع الإقليمي، الذي يروم تعزيز صحة ورفاهية المهاجرين "كما أن هناك أعمال حول الحالة الصحية والولوج إلى العلاجات، نذكر منها على سبيل المثال دراسة المتغيرات البيولوجية والسلوكية بالنسبة للمهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يوجدون في وضعية غير نظامية، وهي الدراسة التي تم إنجازها بمدينة الرباط⁷⁶⁷.

3. مظاهر الاندماج الاقتصادي للمهاجرين من دول جنوب الصحراء بجهة الشرق

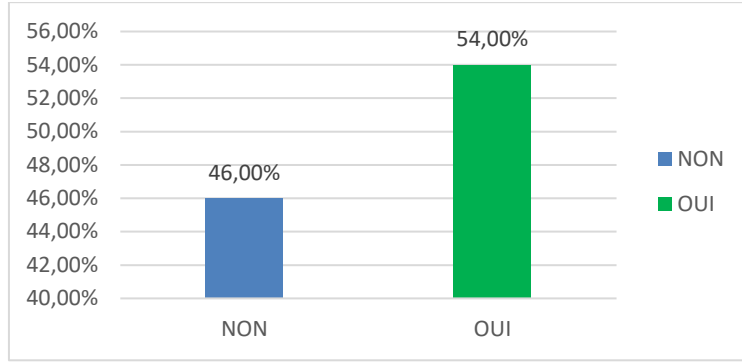
يعد الاندماج الاقتصادي للمهاجرين من جنوب الصحراء في المغرب والشرق خاصة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، عبر الاندماج المهني، والتعرف على مختلف القوانين المنظمة للشغل بالمغرب، مدخلا من مداخل تحقيق الاندماج الكامل في سيرورة المجتمع المغربي. هذا الأمر سنحاول عرضه عبر التطرق لمختلف الصعوبات التي يجدها هؤلاء في الحصول على فرص للشغل.

أ. الولوج إلى سوق الشغل

⁷⁶⁶ عبد الرحمان المالكي "مدرسة شيكاكو ونشأة سوسيوبيولوجيا التحضر والهجرة، مرجع سابق، ص 141

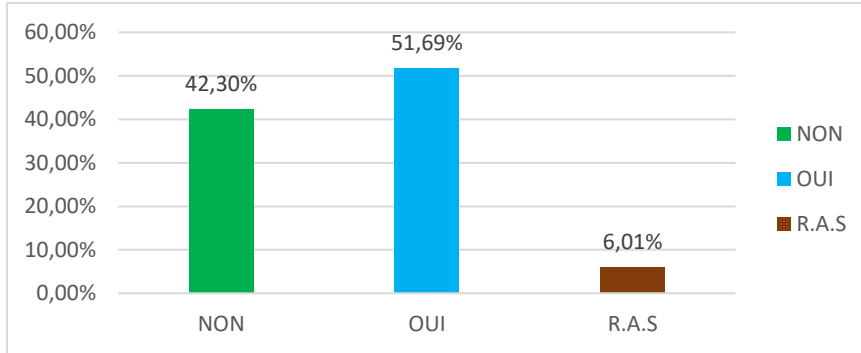
⁷⁶⁷ المملكة المغربية، وزارة الصحة، مديرية علم الأوبئة ومحاربة الأمراض، 2013: دراسات استقصائية للمراقبة السلوكية والبيولوجية المتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية، دراسة بيولوجية وسلوكية حول صحة المهاجرين في وضعية إدارية غير نظامية بالرباط، الساهرون على التحقيق- وزارة الصحة (البرنامج الوطني لمحاربة السيدا، المعهد الوطني للصحة، المراقبة الصحية الخاصة، المراقبة الصحية المعززة) - جمعية محاربة السيدا ALCS المنظمة الإفريقية لمكافحة السيدا (OPALS) الصندوق الدولي لمكافحة السيدا- مكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

الشكل رقم (22): توزيع المبحوثين حسب محاولتهم البحث عن العمل بجهة الشرق



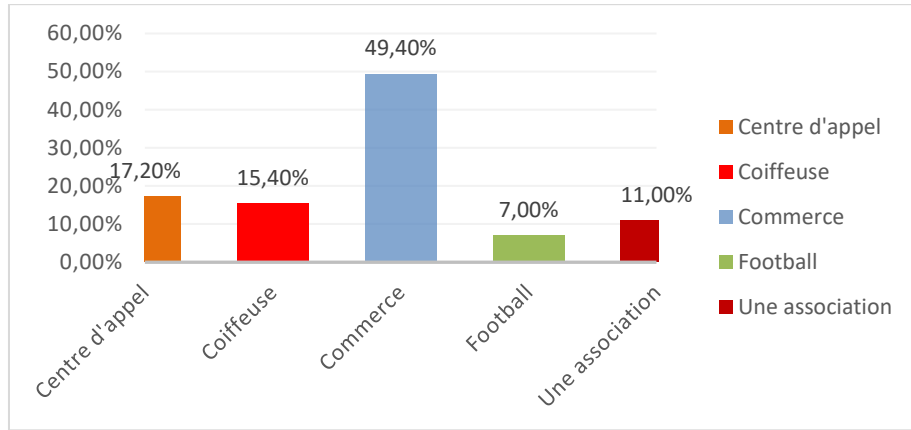
تبين من خلال استقراء بسيط للبيانات الإحصائية الواردة في المبيان أعلاه، حول البحث عن العمل داخل جهة الشرق، أن مائتين وسبعين (270) فردا يمثلون نسبة 54% من إجمالي أفراد مجتمع البحث كانت إجابتهم بنعم، وهناك أيضا مائتين وثلاثين (230) فردا يمثلون 46% من إجمالي أفراد مجتمع البحث كانت إجابتهم هي عدم البحث عن العمل. ويعزى ارتفاع نسبة من جربوا البحث عن فرص العمل لدى المهاجرين إلى حرص هذه الفئة على العمل داخل جهة الشرق، لأن المغرب في السنوات الأخيرة أصبح بلد استقرار عوض بلد عبور نحو الضفة الأخرى، كما يمكن لنا تفسير عدم البحث عن العمل إما برفض أرباب العمل تشغيل المهاجرين لعوامل قانونية وإدارية، خاصة وأن أغلبية المهاجرين ليس لهم تجارب مهنية ولم يقوموا بعد بتسوية أوضاعهم القانونية والإدارية في المغرب، وإما بالاستغلال والاستلاب الذي يتعرض له المهاجرون في سوق الشغل لعوامل اجتماعية وثقافية وإثنية واقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على أنه كلما كان الفرد في وضعية غير قانونية كلما قلت إمكانية بحثه عن العمل.

الشكل رقم (23): توزيع المبحوثين حسب مزاوتهم للعمل والأنشطة المهنية بجهة الشرق



ومن خلال طرحنا السؤال على المهاجرين حول توفرهم على وظيفة أو نشاط مهني من عدمه، فقد جاءت إجابتهم متباينة، حيث نجد أن مائتين وإحدى عشر (211) فردا من عينة البحث أي ما يمثل 42.30% لا يتوفرون على أية وظيفة أو نشاط مهني، مقابل مائتين وثمانية وخمسين (258) فردا أي ما يمثل 51.69% يتوفرون على وظيفة أو يزاولون نشاطا مهنيا، هذه الفئة هي الأكثر تمثيلا لعينة البحث، بينما نجد أيضا ثلاثون (30) فردا من عينة البحث تمثل نسبة 6.01% غير مصرحين. ويُعزى ارتفاع نسبة من صرحوا بعدم توفرهم على عمل أو نشاط مهني، إلى عدم توفرهم على الخبرة، إضافة إلى عدم تبسيط الإجراءات للالتحاق ببعض الوظائف المتاحة أمامهم في سوق الشغل، أو عدم إلمامهم بالأفاق والفرص التي خولت لهم من خلال عملية ادماجهم في المجتمع.

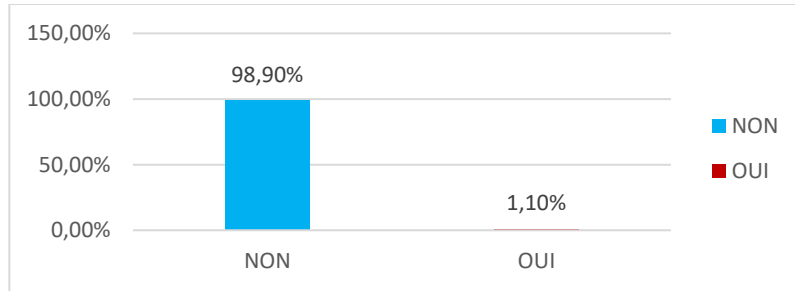
الشكل رقم (24): نوع العمل الذي يزاوله المهاجر الإفريقي بجهة الشرق



يتبين من خلال قراءتنا للبيانات الإحصائية الواردة في المبيان أعلاه، حول نوع الوظيفة المتاحة في جهة الشرق، أن أجوبة المبحوثين جاءت مختلفة، وتوزعت بين من يقوم بامتهان الحلاقة بنسبة 15.40% والتجارة بنسبة 49.40%، بالإضافة إلى كرة القدم بنسبة 7% والاشتغال في مراكز الاستقبال والاتصال بنسبة 17.20% والجمعيات بنسبة 11%. لكن من الواضح أن النسبة الأهم من هؤلاء المهاجرين تشتغل في التجارة. ويفسر ذلك بأن أغلب المهن التي يزاولها المهاجرون هي في متناول الجميع لدونيتها في المجتمع وأنها لا توفر دخلاً قاراً.

من هنا نطرح السؤال حول مدى نجاعة البرامج سواء الحكومية، أو المجتمع المدني في النهوض بالأوضاع المعيشية والاقتصادية لهذه الفئة، التي أصبحت تشكل رقماً صعباً في المجتمع المغربي، كما يمكن تفسير الاتجاه نحو هذه المهن بحالة الحنين إلى وطنه التي تساهم بشكل كبير في الحد من قدرات المهاجر وعدم كسب الثقة في نفسه لمزاولة مهنة أخرى، تتطلب مهارات أكبر، والتي يمكن أن تغيب عنه بسبب الحنين إلى الوطن لأن هذا الأخير "هو حالة تقوم فيها الذكريات التي يحملها الفرد في وطنه بإضعاف مقدرته في إنتاج وضع من السلبية التي تمنعه من "توظيف إمكاناته" في البيئة التي يعمل فيها"⁷⁶⁸

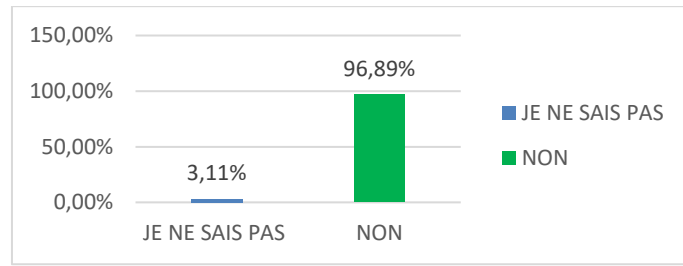
الشكل رقم (25): توزيع المبحوثين النشيطين حسب التوفر على عقود العمل



من جهة أخرى، فإن استقراراً بسيطاً للبيانات الإحصائية الواردة في المبيان أعلاه حول توفر العمال المهاجرين على عقد عمل يضمن لهم حقوقهم كعمال، تبين أن أجوبة المبحوثين جاءت على الشكل التالي: أن أربع مائة وأربعة وتسعون (494) فرداً من عينة البحث أي ما نسبته 98.90% لا يتوفرون على عقد عمل، هذه الفئة هي الأكثر تمثيلاً لعينة البحث، ونجد بالمقابل خمسة (5) أفراد من عينة البحث فقط (1.10%) يتوفرون على عقد عمل. وتعدى هذه النتائج إلى حاجة هؤلاء الفئة للعمل والاشتغال قصد تحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية رغم هضم حقوقها في الحماية الاجتماعية، فهمهم الأول هو الاشتغال سواء بقوانين مؤقتة للشغل أو بدونها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى استغلال حاجة هؤلاء المهاجرين للعمل.

⁷⁶⁸ غسان الحاج (2008): الهجرة ودور الذاكرة والطعام في عملية إنشاء موطن، مجلة إضافات، العدد الثاني ربيع 2008 لبنان، ص. 10.

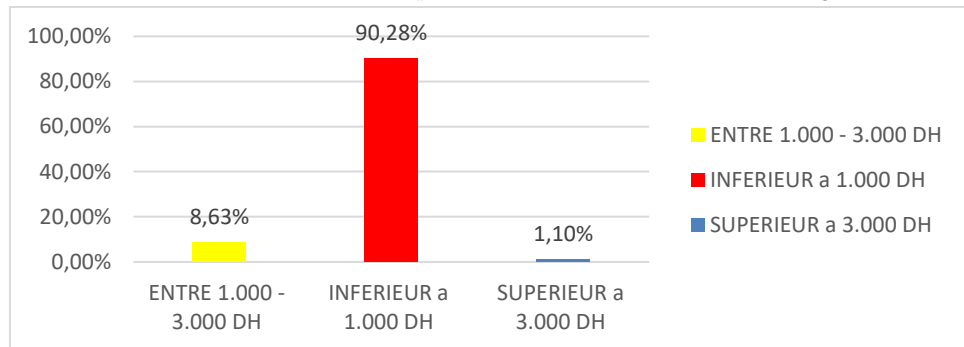
الشكل رقم (26): توزيع المبحوثين النشيطين حسب تسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



ويتضح من خلال قراءتنا للبيانات الإحصائية الواردة في المبيان أعلاه، حول جواب المهاجرين عن تسجيلهم في مصالح الضمان الاجتماعي لتسوية أوضاعهم، أن أجوبة المبحوثين جاءت مختلفة، حيث نجد أن أربع مائة وأربعة وثمانون (484) فردا من أفراد عينة البحث أي ما نسبته 96.89% من هذه العينة لم يتجهوا إلى مصالح الضمان الاجتماعي قصد التبليغ عن وضعيتهم، وهم غير مسجلين فيه، مقابل خمسة عشر (15) فردا أي ما يمثل 3.11% من عينة البحث لا يعرفون هل هم مسجلين لدى مصالح الضمان الاجتماعي أم لا.

وتعزى هذه النتائج إلى جهل المهاجرين بالمساطر القانونية التي يجب أن يقوموا بسلكها لتسوية أوضاعهم، أو التبليغ عن ما يواجهونه من هضم لحقوقهم كطبقة عاملة من طرف أرباب العمل، هذه الأوضاع تبقى دائما حاجزاً أمام هذه الطبقة للبحث عن فرص العمل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وتيرة اندماجهم داخل المجتمع، لذلك نجد أن من بين الأهداف التي تنص عليها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، "ضمان إدماج أسهل للمهاجرين وتدابير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة ذات بعد إنساني ومسؤول، من خلال تأهيل الإطار القانوني لهم"⁷⁶⁹

الشكل رقم (27): توزيع المبحوثين النشيطين حسب الأجر التي يتقاضاها المهاجرون النشيطون بجهة الشرق



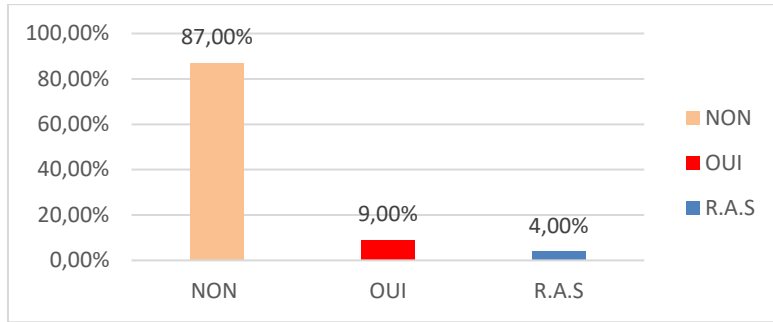
أما بشأن تصريحات المبحوثين عن مقدار الأجر الذي يستلمونه مقابل العمل، فقد جاءت على الشكل الآتي: إن ثلاثة وأربعين (43) فردا من عينة البحث أي ما نسبته 8.63% يتراوح أجرهم ما بين 1000 و3000 درهم، ويتقاضى أربع مائة وأربعة وخمسين (454) فردا أقل من 1000 درهم في الشهر فردا أي ما نسبته 90.28%، ولا تتعدى نسبة يتقاضون أكثر من 3000 درهم من خمسة (5) أفراد أي ما يمثل نسبته 1.10% من عينة البحث.

4. مظاهر الاندماج السياسي للمهاجرين من دول جنوب الصحراء بجهة الشرق

يعتبر الاندماج السياسي من المؤشرات الدالة على الاندماج، إذ إن انخراط هؤلاء المهاجرين في النقابات والجمعيات المدنية والأحزاب السياسية معناه اندماج المهاجر في الحياة السياسية والمدنية للدولة المضيفة، وهو الذي عملت الاستمارة على رصده كآخر جانب من جوانب رصد أهم التحديات التي تواجه اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء، وقد جاءت النتائج كالآتي:

⁷⁶⁹ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ص.9

الشكل رقم (28): توزيع المبحوثين حسب انخراطهم في جمعية مدنية أو نقابة مهنية أو حزب من الأحزاب السياسية

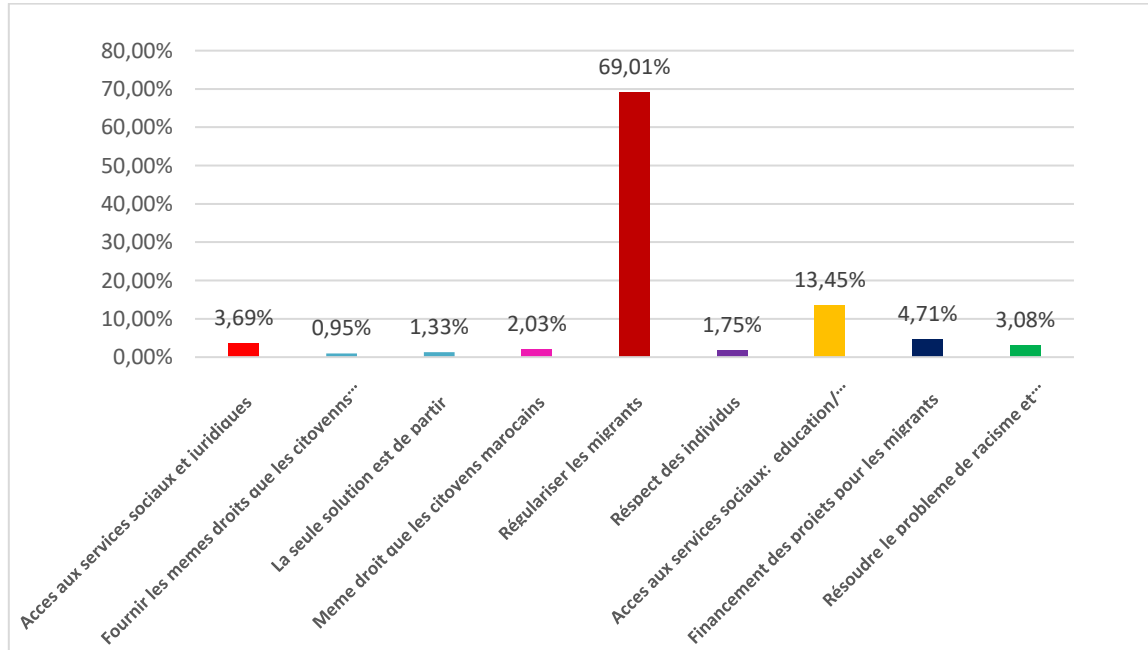


يتضح انطلاقاً من البيانات الإحصائية المسجلة أعلاه حول مدى انخراط المهاجرين في الأنشطة الجمعوية والنقابية والحزبية، أن خمسة وأربعين (45) فرداً من أفراد عينة البحث أي ما نسبته 09% من إجمالي العينة المبحوثة، عبروا عن مشاركتهم وانخراطهم في الجمعيات والنقابات والأحزاب داخل المجتمع، وهي الفئة الأقل تمثيلاً لعينة البحث، لكن نجد أن أربعمئة وخمسة وثلاثين (435) فرداً أي ما نسبته 87% من إجمالي العينة المبحوثة، عبروا عن عدم مشاركتهم في هذه التنظيمات، ولم يصرح الباقون أي بنسبة 1.74% من إجمالي المستجوبين.

إن مرد هذا الوضع إلى أن ثمة اهتمام متزايد بأنشطة المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وأحزاب وغيرها، ويرجع الأمر بالأساس إلى الوضعية القانونية للمهاجرين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إضافة إلى اتخاذهم من المغرب بلداً للعبور، ناهيك عن ضعف التشجيع والتحفيز الكافيان لضمان انخراط المهاجرين واللاجئين في الحياة الجمعوية والنقابية المغربية. وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد أنه كلما كان الفرد-المهاجر في وضعية غير قانونية كلما قلت فرصه في الانخراط في الحياة الجمعوية والنقابية المغربية. لذلك نوصي بضرورة بلورة سياسات عمومية قصد تشجيع المهاجرين على الانخراط في الحياة الجمعوية والنقابية.

المحور الرابع: اقتراحات المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء بجهة الشرق لتحسين وضعيتهم
لقد كشف البحث الميداني عن جملة من الاقتراحات التي تقدم بها هؤلاء المهاجرين لتحسين وتيسير اندماجهم بالمجتمع المغربي كما يوضح المبيان الآتي:

الشكل رقم (29): الحلول المقترحة من قبل المهاجرين الأفارقة لإدماج المهاجرين واللاجئين في نسق المجتمع المغربي



يؤكد 69.01% من المهاجرين الأفارقة على ضرورة تسوية الوضعية الإدارية والقانونية للمهاجرين بجهة الشرق خاصة وبالمغرب عامة، واقترح 13.45% منهم ضرورة تسهيل الولوج الى الخدمات الاجتماعية من صحة وسكن وتشغيل. ويقترح 4.71% منهم تمويل المشاريع التي يحملها المهاجرون، فيما اهتم 3.08% منهم بأهمية حل مشكل العنصرية. ويسجل 2.03% من أفراد العينة المستجوبة أن ثمة بعض الميز في تطبيق القوانين، ويشددون على أهمية المساواة بينهم وبين المواطنين، أما 1.75% من هذه العينة فقد ركزت على ضرورة احترام المهاجرين كأفراد، وأخيرا هناك نسبة 1.33% التي صرحت أن لحل الوحيد هو المغادرة نحو أوروبا.

ومنه يبدو أنه من الصعوبة بمكان ضمان اندماج المهاجرين في نسق المجتمع المغربي بدون إشراك الفاعلين المعنيين في هذه السيرورة، ذلك أن الاقتراحات التي قدمت من قبل المهاجرين بقصد تحسين وضعية المهاجرين هي في الحقيقة حاجيات المهاجرين للاندماج المؤمن بالمعنى الذي يقدمه "سيرج بوغام" لهذا المفهوم.

المحور الخامس: خلاصات واستنتاجات

نخلص انطلاقا من هذه الدراسة الميدانية إلى أن وضعية المهاجر في المغرب تختلف بين ما هو واقع، وما هو مأمول كما تصوره الخطابات الرسمية وتسعى إليه. فالمهاجر سعى انطلاقا من الهجرة نحو المغرب إلى رسم مستقبل ومعاليم جديدة يسودها الاستقرار الاجتماعي والنفسي والاقتصادي بالدرجة الأولى، حيث راهن على استكمال الدراسة والاندماج بسوق الشغل. غير أن الاعتراف بالمهاجر وهويته لا يمر عبر منحه أوراق اقامته القانونية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى مستوى المخيال لقبوله كجزء من المجتمع ومن طرف المجتمع من خلال المبادئ والبنود التي نادى بها صاحب الجلالة من قبيل: الإدماج في التربية والثقافة، وتأمين الصحة والسكن والمساعدة الإنسانية والاجتماعية، فضلا عن إيلاجه إلى التكوين المهني.

إن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وضعت مجموعة من المنوالات لإدماج هؤلاء المهاجرين من خلال مطابقة القوانين الوطنية للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، ولكن الواقع يعلن أن هذه الجود تبقى غير كافية في الوقت الحالي، حيث يصبح الدخل غير مسعف للكراء ولسد النفقات اليومية وتسديد فواتير الماء والكهرباء، فالمهاجر قبل أن يكتري شقة يستقبل من طرف شخص قد يعرفه لأيام معدودة حتى يقوم بتسوية أوضاعه، ولكن يفاجئ بواقع يتحدى ترسيمات ذهنه حيث يصبح ماله الفقر بالإضافة على عدم قدرته على مسيطرة مسار العيش إذ يصبح الشارع ماله وبالتالي تمارس عليه كل أشكال العنف كما يبينه المبيان رقم 11 وهو بدوره يعيد إنتاج هذا العنف بطريقته متى ما سنحت له الفرصة لذلك. وحتى على مستوى الصحة والتطبيق تبقى نظرتة مبنية على أساس الاعدالة واللامساواة بينه وبين السكان الأصليين من حيث العرض الصحي، وهذا ما يوضحه المبيان رقم 20، ومن حيث الوسائل والاستقبال فهي متوسطة في نظرهم حيث تصبح " اللأدرية" الطابع الغالب على الأجوبة (أنظر المبيان رقم 21).

أما على مستوى التعليم، فإن ولوجهم يبقى محدودا، فالدراسة وفق تمثلاتهم تكون بالمدارس الخصوصية التي تضمن الاندماج في هذه الجهة بشكل خاص والمغرب بشكل عام. وبالتالي فالفضاء المغربي لا يسمح لهم برسم الطموحات وتعليق الآمال على أشياء قد تبدو مستبعدة، فالمهاجرون لا يعتبرون ذواتهم فاعلين في هذا المجتمع ما دام لا يعترف بهم على المستوى الاقتصادي إلا بنسب ضئيلة؛ حيث الأغلبية منهم تشتغل في تجارة الرصيف أي في القطاع غير المهيكل، كما أن العاطل منهم عن العمل عاطل عن الحياة، ما يربك حساباتهم وينعكس سلبا على تمثلاتهم ومواقفهم. وهو ما أكدت عليه دراسة الأستاذ المالكي في كتابه الثقافة المجال الهجرة والتحضر، الذي يرى أن المهاجر عندما يأتي إلى المدينة في المرحلة الأولى يقارن بين بلده الأصلي وبلد الاستقبال، وفي المرحلة الثانية يقارن بين أحياء المدينة، وبالتالي تتغير نظرتة، ويقتنع أن الاعتراف به يمر عبر تجذره اجتماعيا وثقافيا، وهو يدرك أن الرساميل والإمكان العلائقي يعوزه وبالتالي تتلقفه هوامش المدينة، ما يجعله يتردد عن المؤسسات الاجتماعية والثقافية ويعتبر نفسه مبتور الأطراف ويحس باستغلاله.

وعموما يمكن أن نجمل أهم خلاصات هذا البحث فيما يتعلق باندماج المهاجرين من جنوب الصحراء كالاتي:

1. الاندماج الاجتماعي

معظم المهاجرين يحسون بالرفض الاجتماعي بسبب مختلف أشكال الميز العنصري الذي يتعرضون له بسبب لونهم وجنسياتهم والعنف الممارس ضدهم. أما بالنسبة للسكن فنجد أن جل المهاجرين يعانون من الإقصاء، أي لا يتوفرون على سكن مناسب لتطلعاتهم (انظر المبيان رقم 12)، حيث السمة الغالبة في هذا المضمار هي تجمع المهاجرين، في أحياء معينة ترتفع فيها نسبة الانحراف والتمييز، ولا يتمكنون من الحصول على عقد السكن من طرف المكري، وعلى مستوى الصحة، تبقى الاستفادة من الخدمات الصحية متوسطة بالمقارنة مع باقي الخدمات (انظر المبيان رقم 21)، إذ إن 80.22% من المهاجرين الأفارقة المتحدرين من دول جنوب الصحراء سبق لهم وأن استفادوا من العلاجات الطبية أثناء إقامتهم العابرة في المغرب، حيث استفاد 33.96% منهم بدعم وتكفل من قبل المنظمات غير الحكومية والجمعيات، و37.81% استفادوا في إطار الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها المؤسسات الصحية المغربية،

2. الاندماج الاقتصادي

في مجال الشغل يعاني جل المهاجرين من مشكل البطالة بنسبة 54%، بل حتى الذي نجحوا في الحصول على شغل خصوصا في مراكز الاستقبال والاتصال يعانون من الاستغلال نتيجة عدم توفرهم على الضمانات القانونية وحقوقهم الاجتماعية مهضومة. كما أن الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل (تجارة الرصيف) يعانون من المضايقات من طرف المجتمع، ومما يزيد من معاناتهم هو جهلهم بالقوانين المؤطرة للشغل بالمغرب.

3. الاندماج السياسي

معظم المهاجرين منخرطين في المجال النقابي والجمعوي بنسبة 53.19%، لكن نجد نسبة 45.06% من هذه العينة غير منخرطين في الجمعيات والنقابات ويبقى الحديث عن الاندماج السياسي صعبا في ظل غياب ترسانة قانونية تضمن هذا الحق، بالإضافة إلى استحالة الحديث عن الاندماج السياسي في ظل عدم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

4. الوضعية الادارية والقانونية

معظم المهاجرين من جنوب الصحراء بجهة الشرق لم يتسنَّ لهم تسوية وضعيتهم القانونية، ولم يحصلوا على وثائق الإقامة، إذ نجد أن نسبة 31.45% من هذه العينة لم يحصلوا على بطائق الإقامة في جهة الشرق. بل هناك نسبة ضئيلة منهم، والتي تقدر بـ 12.34% فقط لهم بطاقة الإقامة.

خاتمة

تظل ظاهرة الهجرة وقضايا الاندماج من التيمات الأساسية في سوسيولوجيا الهجرة، فمعالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود عدة أطراف واتباع عدد من المقاربات باعتبارها ظاهرة بنيوية. وعموما فقد أثبتت هذه الدراسة التي وصلت عينتها إلى 500 مستجوب، أن مؤشر اندماج المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء مهمة صعبة للغاية ولكنها ليست مستحيلة. فرغم المجهودات التي قامت وتقوم بها الدولة والمجالس المحلية في هذا الإطار، سواء على مستوى تسوية الوضعية الإدارية والقانونية أو مسألة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فإن النتائج تبقى محدودة؛ ما يستدعي تضافر الجهود بين الدولة والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من جهة والمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء من جهة أخرى، من أجل ربح رهان قضايا الاندماج في جهة الشرق بشكل خاص والمغرب بشكل عام.

قائمة المراجع

- أنطوني غيدنز علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الاولى، 2005
- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، المملكة المغربية، 2013.
- بيار أنصار: العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي بيروت/البيضاء، ط1، 1992.

- تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018
- تقرير مركز الجزيرة للدراسات المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"
- حليم بركات "الاغتراب في الثقافة العربية- متاهة الانسان بين الحلم والواقع- مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت شتنبر 2006
- خالد أشهبان "سوسيولوجيا الهجرة والتحضر أمام براديغم البنائي" مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 5/18 خريف 2016
- خالد الوحيشي، الهجرة والاسرة، حالة البلدان العربية المرسله للعمالة، 1998
- خالد شهبان "سوسيولوجيا الهجرة والتحضر اختبار البراديغم البنائي"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 5/18 خريف 2016
- دراسات استقصائية للمراقبة السلوكية والبيولوجية المتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية – المغرب -2013 مديرة علم الأوبئة ومحاربة الأمراض.
- دراسة محمد هاشمي، مهاجرون في مواجهة الامتناعات النظرية، مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، العدد 11.2017
- ستيفن كاستلز، مارك ميلر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروبي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة
- عبد الرحمان المالكي، "الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة" منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى 2015
- غسان الحاج، الهجرة ودور الذاكرة والطعام في عملية إنشاء موطن، مجلة إضافات، العدد الثاني ربيع 2008 لبنان
- فائقة سعيد صالح، التقرير الاقليمي للهجرة العربية، الهجرة الدولية والتنمية، جامعة الدول العربية، سنة 2014
- مقال لعبد الله بلعباس، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك الصياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي
- مورجي ف، فيري ح.ن، رادي س، عليوة م. المهاجرون من بلدان جنوب الصحراء بالمغرب. تحديات هجرة إقامة. الجامعة الدولية بالرباط وكونراد أدينوار ستيغونغ. أف. 2016 عزام أمين، سيكولوجيا المهاجرين استراتيجيات الهوية واستراتيجيات الثقافة دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،
- Mencia Gonzales Ruiz « Migraciones y teoria social algunas consideracions » revista laberinto, numero 7,2001

التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وأثرها على التنمية بالمغرب

سكينة حجوي	إبراهيم الأنصاري	جميلة السعيد
طالبة باحثة، جامعة الحسن الثاني-كلية الاداب والعلوم الإنسانية المحمدية	أستاذ باحث ، جامعة الحسن الثاني-كلية الاداب والعلوم الإنسانية عين الشق	أستاذة باحثة، جامعة الحسن الثاني-كلية الاداب والعلوم الإنسانية المحمدية
Soukaina.hajjoubi@gmail.com	Lansaribrahim@gmail.com	J_saidi50@hotmail.fr

ملخص

يعالج المقال موضوع تحويلات المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج ، لكون هذه التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة عامة، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من استثمار اجنبي مباشر ومساعدات خارجية ... لذلك هدفت الدراسة قياس دور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي بالمغرب وأثرها علي التنمية معتمدين في معالجة البحث منهجية IMRAD. الكلمات المفتاحية: الهجرة - تحويلات المهاجرين_ التنمية

Abstract

The article deals with the issue of remittances of Moroccan immigrants residing abroad, since these remittances are one of the most important sources of foreign currency in the countries that export labor in general, as they often exceed the inflows of other sources of foreign exchange from foreign direct investment and foreign aid ... The study aimed to measure the role of remittances in supporting economic growth in Morocco and their impact on development, relying on the research treatment of IMRAD methodology.

Key words: migration - remittances - development

1- المقدمة

تحتل قضايا الهجرة صلب اهتمامات ألبلدان، سواء كانت بلدان مصدر او بلدان استقبال، وتأخذ هذه قضايا اوجها متعددة وترتبط بالعديد من الأبعاد سواء منها البعد الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او حتى الامني، ويكتسي البعد المرتبط بالتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون اهمية كبيرة من غيره، بحيث تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة بالنسبة للدول المستقبلية لها خصوصا في السنوات الأخيرة إذ حطت باهتمام متزايد باعتبارها عنصرا مهما في تغطية مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر حيث أصبح يعول عليها كثيرا في عمليات التنمية في ظل محدودية الموارد في هذه البلدان،

ومن أجل تسليط الضوء على هذا الموضوع، حاولنا دراسة موضوع التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية، وذلك اعتماد على منهجية "IMRAD"؛ التي تتكون من المقدمة والمنهجية والنتائج ثم المناقشة (الأسعد، 2002 ص 9 و2012 ص 19).

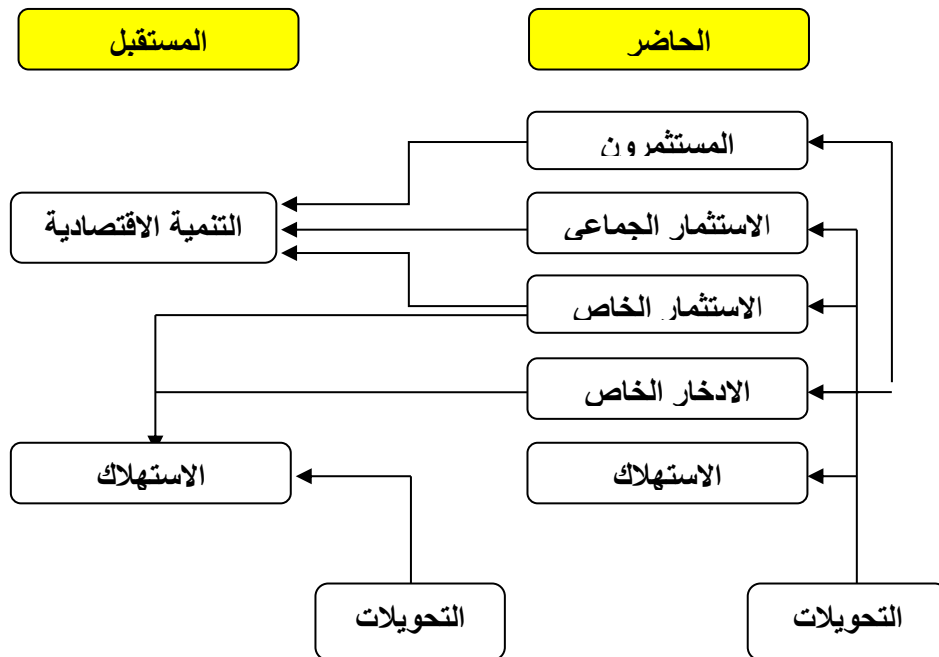
1-1 الدراسات السابقة

يعتبر تحويل الأموال نحو مناطق الانطلاق أهم عوامل التنمية بها، وذلك لما له من اثر على اقتصادياتها حيث سجلت الإحصائيات الأخيرة أن تحويل رؤوس الأموال إلى الدول النامية قد فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه

البلدان، فمن الناحية النظرية، درس (stark 1991 , brown 1997, poirine 1997, smith 2003) أسباب تحويل الأموال فاجمعوا على أنها تتمحور في أربعة أقسام من التحويلات.

- الأولى تعتمد على محفز دعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصل (motivation altruiste) مما ينتج عنه تحقيق إشباع عند المهاجر وذلك برفعه لمستوى رفاهية بقية أفراد العائلة في البلد الأصل.
- المحفز الثاني يعتمد على هدف شخصي والذي من خلاله يقوم المهاجر بتحويل أمواله حتى يضمن تواجد جزء على الأقل من أصوله في مكان آمن وهو البلد الأصلي. توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في شراء عقارات أو أصول مالية والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.
- ثالثا، اتفق بعض العلماء على ما سموه إعادة دفع مستحقات العائلة فبالنسبة لهم يعقد المهاجر عقدا واضحا بين أفراد عائلته الذين يهاجرون والآخرين الذين يبقون في البلد الأصل، على أن يدفع المهاجر بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل.
- رابعا ما يسمى بالتأمين المتبادل coassurance والذي يعتر بدوره عقد عائلي يعتمد على la diversification des risques من اجل إبقاء العائلة في مأمن وتأمين مدا خيل مختلفة.
- لتحويل الأموال اثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فلها اثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع الدخل. وقد وضع carling سنة 2004 مخطط يشرح فيه ديناميكية تحويل رؤوس الأموال وأثرها على الاقتصاد.

خطاظة رقم 1: اثر تحويل رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية



المصدر:

كارلينغ، 2004 (بتصرف)

بناءً على الخطاظة أعلاه، حاول الاقتصادي كارلينغ أن يبين ويفصل في كيفية تأثير تحويل الأموال من طرف المهاجرين على اقتصاد الدولة الأصلية، فبالنسبة إليه ينقسم هذا الأثر إلى اثنتين:

الأثر الأول يكون على المدى القصير، فالتحويلات المالية الآتية تضخ مباشرة لترفع من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي الذي يقصد به الاستثمار الذي يخص العائلة. كما انه ودائما في الأجل القصير يمول الادخار الخاص المشاريع الخاصة بالمستثمرين مروراً بالنظام البنكي.

الأثر الثاني يكون على المدى الطويل وبعد توسع لاستثمارات الخاصة والجماعية والادخار، يوجه المهاجر التحويلات المالية مباشرة للاستهلاك كما أن أرباح الاستثمار الخاص وفوائد الادخار الخاص أيضا توجه هي الأخرى حسب الاقتصادي للاستهلاك. من ناحية أخرى، وفي المستقبل تظهر تمار كل من الاستثمار الخاص، الاستثمار الجماعي والأموال التي بحوزة المقاولين أو المستثمرين. مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية تعرف أو تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

2-1 المفاهيم الإجرائية

تتأطر المعرفة في الموضوع بمفهوم مركزي هو التحويلات المالية

التحويلات المالية : هي تحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى ، التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة ، وفقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير رسمية (المنظمة الدولية للهجرة)

*آليات وقنوات التحويل:

يقصد بقنوات التحويل المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد باتجاه البلد الأصلي وتشمل ما يلي :

- القنوات الرسمية : حيث تشمل كافة أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك ومكاتب الصرف والبريد وشركات تحويل الأموال.
- القنوات غير الرسمية : تلك التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية، والتي لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدهم الأصلية

1-3 السؤال الإشكالي

يعالج البحث موضوع التحويلات المالية للمهاجرين ودورها في التنمية، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الإشكالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تنمية بلدان الانطلاق؟

4-1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مناطق لانطلاق. وذلك عبر: أولاً، القيام بدراسة خصائص الهجرة وتحويلات المهاجرين، ثم دراسة انعكاسات التحويلات على مسار التنمية

5-1 الفرضيات

- تلعب التحويلات المهاجرين المغربية دوراً إيجابياً في الاقتصاد المغربي من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق استغلال هذه الأموال في توليد الاستثمار وخلق مشاريع اقتصادية.
- تمثل تحويلات المهاجرين مصدر تمويل ضيق ينحصر على تحسين ظروف عيش الاسر لا يتم استغلاله في التنمية الشاملة ولا ينعكس عليها

2- المنهجية

2-1 جمع البيانات

اعتمد البحث في جمع البيانات على أسلوب غير ميداني. وذلك بالاعتماد على تقارير المنظمة الدولية للهجرة ومديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

3- النتائج

المحور الأول: المغاربة المقيمين بالخارج: دينامية الهجرة المغربية

تدعو الضرورة إلى إجراء دراسة دينامية الهجرة المغربية على أساس المقاربة التاريخية، أخذا بعين الاعتبار الأدوات القانونية المعتمدة لاستخلاص خصائص هذه الهجرة. ويستند هذا الإجراء المبدئي إلى الحاجة إلى وضع دينامية الهجرة في سياقها الدولي من أجل الإحاطة بالعوامل التي تؤثر عليها وتوجّه تطورها المستقبلي.

❖ نظرة تاريخية على الهجرة المغربية

يتزايد عدد المغاربة المقيمين بالخارج منذ مطلع الستينيات، حسب وتيرة مرتبطة ارتباطا قويا بسياسات الهجرة في بلدان الاستقبال. وتضاعفت ثلاث مرات في غضون خمس وعشرين سنة الماضية، وتميزت هذه الهجرة بتدفق شديد للمهاجرين نحو بلدان أوروبا.

وإضافة إلى اللجوء المتزايد إلى الهجرة العائلية (التجمع العائلي⁷⁷⁰ وتكوين الأسر)، تميزت سياسات الهجرة في أوروبا باللجوء إلى عمليات تسوية وضعية العمال المهاجرين في وضعية غير قانونية، لاسيما في إسبانيا وإيطاليا. وبعد أن كانت إسبانيا وإيطاليا وحتى البرتغال نفسها بلدان هجرة واردة، أصبحت بلدان وجهة منذ منتصف الثمانينيات. وقيل أن تفرض إيطاليا وإسبانيا شروط الحصول على التأشيرة سنة 1990 و 1991، على التوالي، كان يمكن للمهاجرين المغربية الدخول إلى ترابهما كسياح والمكوث بها بعد انتهاء مدة التأشيرة. ومنذ نهاية الثمانينيات ولترات عديدة، عملت الحكومات الإيطالية والإسبانية على إجراء العديد من عمليات تسوية وضعية مكوث المغربية وغيرهم من المهاجرين.

وبالتالي قلصت هذه السياسة الصارمة من تدفقات المغربية نحو أوروبا وصاحبها أربعة أنواع من الهجرة كان بعضها موجودا مسبقا وبدرجة ضعيفة:

- الهجرة الموسمية
- الهجرة النسائية
- هجرة الكفاءات
- الهجرة غير القانونية

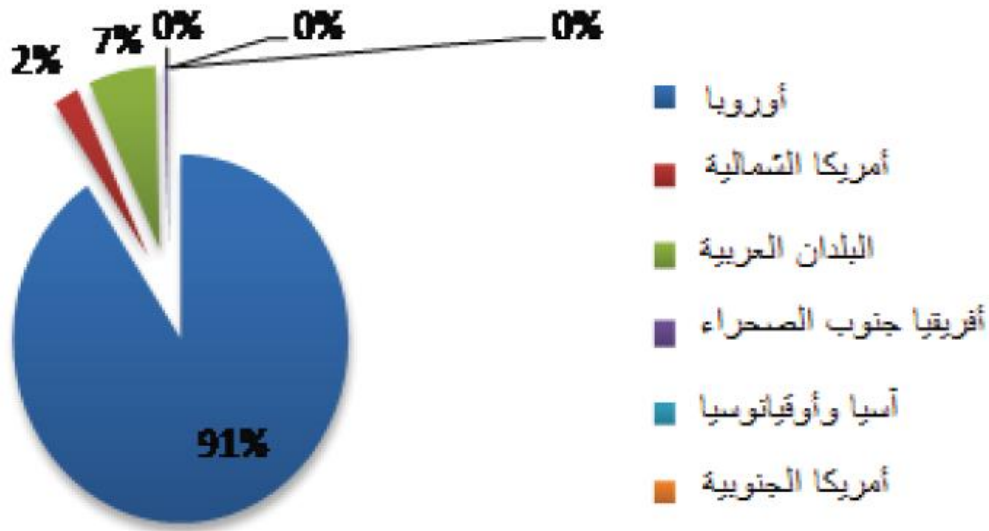
وإجمالا، تبين الهجرة نحو أوروبا تواجد جالية مغربية مكثفة وهي متعددة ومشتتة من كل الفئات وتتنوع من حيث السن، والجنس، والفئات الاجتماعية المهنية، والوضع الاجتماعي، ومستوى العيش، والتطلعات والاحتياجات. وبالموازاة مع تشبع قدرات الاستيعاب في أوروبا، ظهرت وجهات جديدة للهجرة. ونذكر منها البلدان العربية وبلدان أمريكا الشمالية، وبدرجة أقل، بلدان غرب أفريقيا.

❖ كارطوغرافيا الجالية المغربية بالخارج

بنهاية دجنبر 2013، بلغت الجالية المغربية المقيمة بالخارج 3.736.141 مهاجرا، أي 10 في المائة من إجمالي سكان المغرب. وتتطور هذه الجالية بوتيرة لا نظير لها، إذ شهدت ارتفاعا تجاوز 100 في المائة في السنوات الخمسة عشر الماضية.

⁷⁷⁰ يوجد نوعان من التجمع: التجمع الأولي الذي يشمل العائلات التي تلتحق بالعمال المقيمين الأوائل. والتجمع الثانوي الذي يشمل الأشخاص الذين يلتحقون بعد الزواج بأزواجهم المولودين في بلد الاستقبال أو الذين هاجروا إليه في سن صغيرة.

مبيان رقم 1: توزيع الجالية المغربية في العالم سنة 2013



المصدر: انطلاقاً من بيانات مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

يتركز المغاربة المقيمون بالخارج بكثافة في بلدان الاتحاد الأوروبي (91 في المائة)، وتمثل البلدان العربية وجهة المستقبل الثانية للمهاجرين المغاربة بنسبة 7 في المائة. ولا يزال الجزء الأعظم من الجالية المغربية يتركز في بلدان المستقبل التقليدية". ويحتل المهاجرون المغاربة الرتبة الثانية من بين الأجانب غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي في إسبانيا، بعد الرومانيين ويأتي المغاربة في الرتبة الثانية بعد الجالية الجزائرية في فرنسا. وفي إيطاليا وهولندا وبلجيكا، تمثل الجالية المغربية فئة كبيرة نوعاً ما ضمن المهاجرين الأجانب المقيمين في هذه البلدان.

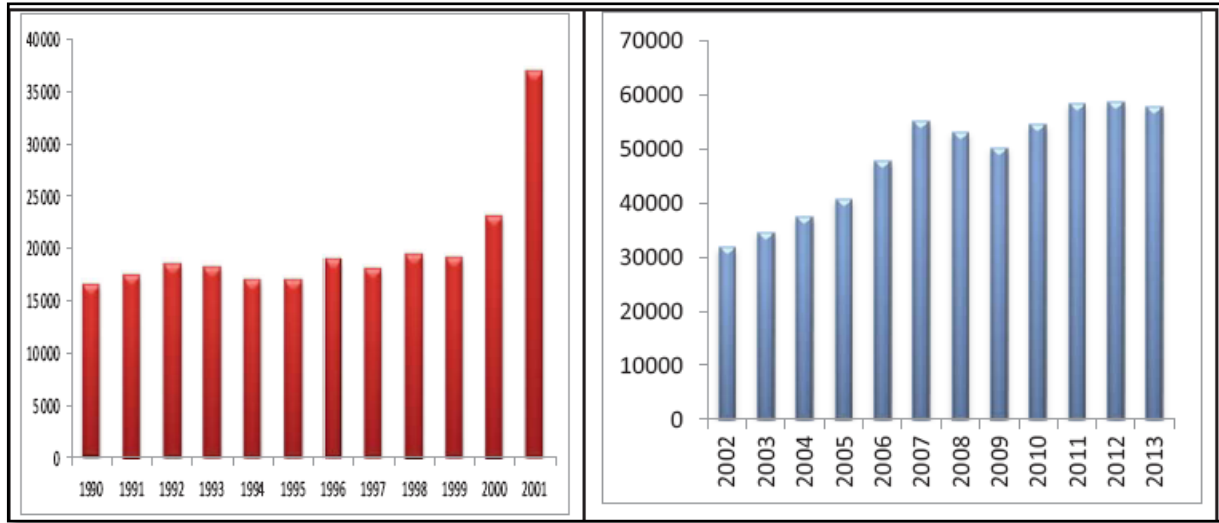
المحور الثاني: دينامية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ودورها في التنمية

تضطلع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بدور مهم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وتساهم بقوة في التوازنات المالية الخارجية للمغرب. وشهدت هذه التحويلات تطورات بارزة تزامنت مع وتيرة الهجرة المغربية والطفرات في سياسة الهجرة التي تعتمد عليها بلدان الإقامة، لاسيما البلدان الأوروبية.

❖ وتيرة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

ساهمت السياسة الاستباقية التي اعتمدها المغرب منذ سنوات والهيكلية المؤسسية التي انبثقت عنها في التصدي لسياسات الاندماج الأوروبية التي ترمي إلى استقطاب الموارد المالية لتغطية احتياجات اقتصاداتها. وهكذا، تضاعف حجم التحويلات في الثمانينيات ثلاث مرات، وتضاعف بمعدل 2,5 في المائة في التسعينيات. وكانت الوتيرة التي شهدتها سنة 2001 استثنائية. وتزامنت على الميدان مع بدء العمل بعملة اليورو ونمو شعور انعدام الأمان لدى المهاجرين في بلدان المستقبل بعد أحداث 11/سبتمبر، التي جلبت معها قيوداً جديدة فيما يخص تحويلات الأموال، في إطار محاربة الإرهاب 2013. ، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 4 في المائة، أي - وفي الفترة 2001 التي شهدت نمواً بنسبة 12 في المائة. ويفسر السياق الاقتصادي - أنه تراجع مقارنة مع الفترة 2002-1990 - الصعب في أوروبا، الذي صاحبه الأزمة الاقتصادية والمالية، تراجع معدل نمو التحويلات. ومع ذلك، انطلاقاً من 2011، ظهرت دينامية جديدة، ولو بصفة متقلبة، حيث أصبحت تدفقات الأموال مطردة، وبلغت حوالي 58 مليار درهم سنة 2012 و2013.

مبيان رقم 2: تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في الفترة 1992-2013⁷⁷¹



المصدر: بيانات مكتب الصرف

وتعتبر هذه الدينامية العامة عن مقاومة تحويلات المهاجرين المغاربة للأزمة . لكنها تخفي بعض الفوارق بين بلدان الاستقبال 12 وبغض النظر عن الأزمة المالية والاقتصادية في أوروبا، تتمثل العناصر التي تفسر ارتفاع حجم التحويلات القادمة من أوروبا في ما يلي:

- تزايد عدد المهاجرين في العشرين سنة الماضية .
- الجهود التي تبذلها السلطات العمومية عبر إنشاء المؤسسات المخصصة وتنفيذ التدابير المحفزة لقنوات التحويل الرسمية.
- المنهجية التسويقية للبنوك المغربية، لاسيما البنك الشعبي والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية التي تجسدت في إنشاء الوكالات في البلدان الأوروبية، وإحداث المنتجات البنكية الملائمة لهذه الفئة، وتخفيض تكاليف التحويلات
- ارتفاع الأجور والامتيازات الاجتماعية في البلدان الأوروبية مقارنة مع باقي القارات.

❖ مساهمة تحويلات الأموال في النمو وفي التنمية الاقتصادية بالمغرب

يمكن تقسيم الآثار الناتجة عن التحويلات إلى آثار علي المستوى الاقتصادي الجزئي كخفض معدلات الفقر من حدة التباين في توزيع الدخل وتحسين مستوى الصحة والتعليم في الأسر المتلقية لها ومن ناحية أخرى، هناك آثار للتحويلات المهاجرين علي المستوى الاقتصادي الكلي كرفع معدلات النمو الاقتصادي والتأثير علي ميزان المدفوعات والقطاع المالي في دولة الأصل.

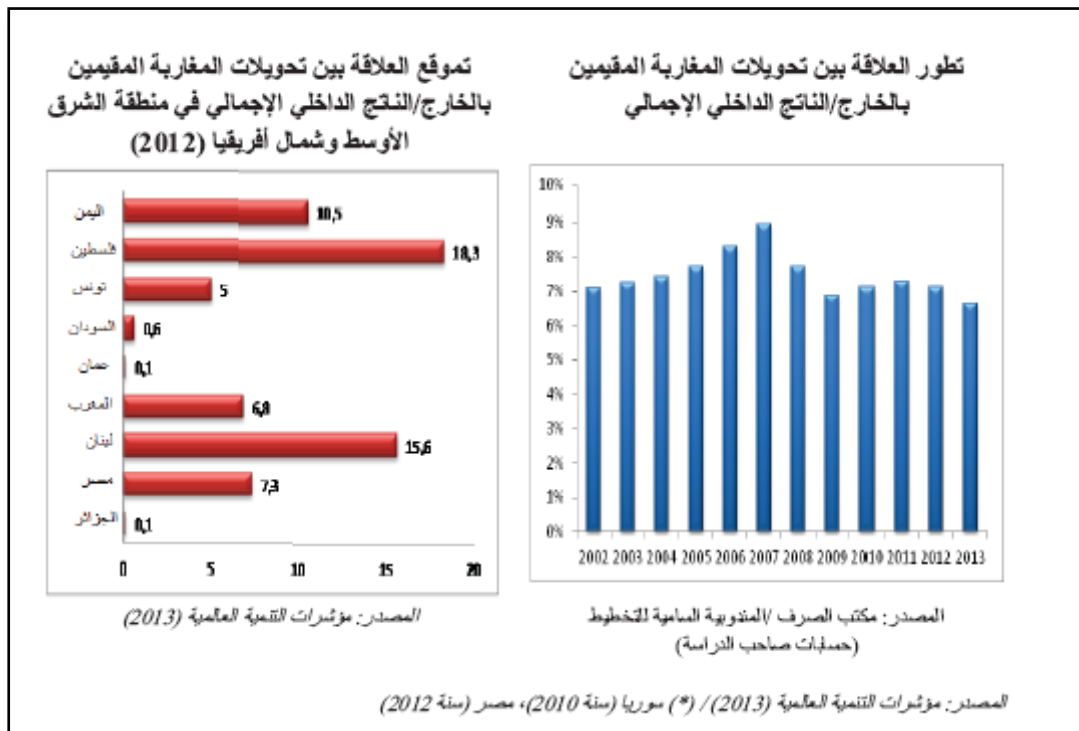
وتتيح مقارنة دينامية التحويلات مع دينامية الاستثمارات المباشرة الأجنبية الاطلاع على الأهمية البارزة للتحويلات . فمساهمتها في التوازنات المالية الكلية، لاسيما فيما يتصل بجلب العملة الأجنبية، تساهم في تقليص التوترات التي تعرقل مستوى السيولة وتلبية جزء من احتياجات البلدان من التمويل الخارجي.

⁷⁷¹ لا تشمل هذه التحويلات تلك التحويلات الجارية للمغاربة المقيمين بالخارج (التحويلات الاجتماعية، والهبات، وغيرها (التي بلغت 11.598,7 مليون درهم سنة 2013 في حين لم تتجاوز 4.598,5 مليون درهم سنة 2002، أي بارتفاع بنسبة 39,64 في المائة (بيانات من نفس المصدر)

❖ الآثار على المستوى الاقتصادي الكلي

تمثل تحويلات المهاجرين المغاربة أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، وخاصة في ظل التراجع الملحوظ في موارد النقد الأجنبي من قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن الجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات المغاربة العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بشكل كبير عند أخذ التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية. لا يمكن الاستهانة بتأثير تحويلات الأموال على التوازنات الاقتصادية الكلية لبلد مثل المغرب. فهي لا تساهم فقط في الناتج الداخلي الإجمالي لاحتواء جزء من العجز التجاري، وإنما أيضا في إنشاء الدينامية الحلزونية داخل البلد. وإلى جانب هذا الأثر الاقتصادي، يتضح أثرها الاجتماعي بجلاء.

المبيانان 3 و4: العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وتحويلات مغاربة العالم

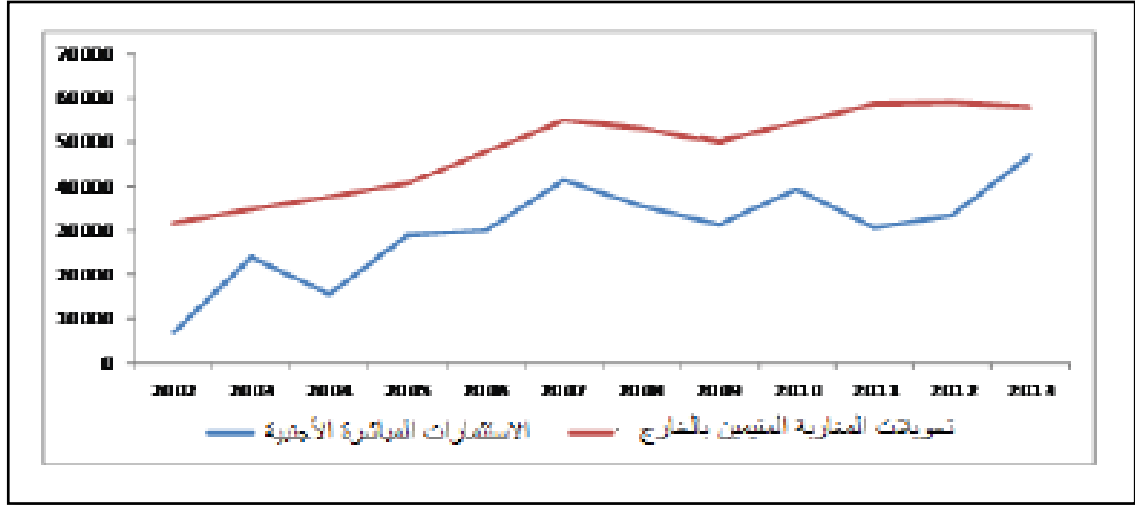


وقد بلغ حجم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 57,9 مليار درهم سنة 2013، أي ما يمثل 6,6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي المغربي. وشهدت هذه الحصة ارتفاعا استثنائيا سنة 2007 بمعدل 9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي قبل أن تنخفض سنة 2008 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وبلغت الحصة المتوسطة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حوالي 7,5 في المائة خلال الفترة 2002-2013.

وتتيح مقارنة دينامية التحويلات مع دينامية الاستثمارات الأجنبية الاطلاع على الأهمية البارزة للتحويلات. فمساهمتها في التوازنات المالية الكلية، لاسيما فيما يتصل بجلب العملة الأجنبية، تساهم في تقليص التوترات التي تعرقل مستوى السيولة وتلبية جزء من احتياجات البلدان من التمويل الخارجي.

مبيان رقم 5: تطور الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

2013-2002



المصدر: مكتب الصرف / المندوبية السامية للتخطيط

❖ الآثار على المستوى الجزئي

من الناحية الاقتصادية فإن التحويلات المالية للمهاجرين تساعد على خفض مستويات الفقر و تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تمويل مصروفات التعليم الخاصة بأفراد الأسر المتلقية لها إضافة إلى دورها في تحسين مستويات الصحة والتخفيف من حدة التباين في توزيع الدخل على الرغم الأدلة التجريبية المتعلقة بأثر التحويلات في خفض فجوة التباين في توزيع الدخل في البلدان النامية هي أقل وضوحا خاصة أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الأسر المتلقية للتحويلات هي ذات مستويات دخل مرتفع من منطلق قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لإرسال أفرادها إلى الخارج وتحمل تكاليف الهجرة عكس الأسر الفقيرة التي تفتقد الموارد اللازمة لتحمل تكاليف الهجرة

❖ بُعد الاستثمار فيما يتصل بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

رغم أهمية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بالنسبة للاقتصاد المغربي، فلا تتركز إلا بصفة ضئيلة على الاستثمار. ولم تنضج بعد مقارنة إنشاء المغاربة المقيمين بالخارج للمقاولات التي يمكنها أن تضطلع بدور الوسيط مع الأسواق الرئيسية لاستقبال العرض المغربي القابل للتصدير. وتظل التحويلات عموما تدفقات مالية بدل أن تتحول إلى مشاريع استثمار تنتج فرص الشغل والقيمة المضافة.

خلاصة

تكتسب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج أهمية بالغة تتأكد مع مرور السنوات. ويرتبط المدى الاقتصادي والمالي لهذه التحويلات ببعدها الاجتماعي حاسم جدا. وأثبتت هذه التحويلات مقاومتها في فترة الأزمة، مما أكد بالتالي ضعف هشاشتها أمام انخفاض النشاط في بلدان الاستقبال ومقاومتها لسياسات استقطاب مدخرات المهاجرين التي تعتمدها المؤسسات المالية في بلدان الإقامة. إلا أن هذه المقاومة العامة لا تعني بالضرورة أن هذه التحويلات بمنأى تام عن كل تقلب في الوتيرة، كما تشكل أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في البلدان المستقبلة لها شأنها في ذلك شأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية، كما تتميز بخاصية صعوبة قياسها بسبب تعدد وتنوع المسارات التي تمر عبرها بين قنوات الإرسال الرسمية وغير الرسمية التي لا تظهر في الإحصائيات، وكذا سوء المعالجة على المستوى الإحصائي بسبب قلة البيانات واختلاف الإحصائيات، بالإضافة إلى عدم احتساب التدفقات التي تتم عبر قنوات الإرسال غير الرسمية.

المراجع

- ❖ أحمد, محمد إبراهيم (2016) تقويم أثر التحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة " 1990 - 2014 " مجلة جامعة التنمية البشرية , المجلد الثالث , العدد الثالث.
- ❖ أحمد, بزارية, معمر نوال, أيت سي (2017) " الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين : نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها " المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية , العدد , 07 أبريل
- ❖ وليد , لطيف, (2011) " الأثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة علي دول الأصل والاستقبال : حالة دول المغرب العربي , " رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة محمد خيضر , بسكرة, ص51

Les MRE de retour de la Région de l'Oriental entre les défis de l'intégration et de la réintégration

-BENAICHA Benyouness Docteur en géographie Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc. b.benyouness@live.fr

-SBAI Abdelkader Professeur universitaire, Faculté des Lettres et Sciences Humaines. Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

-BENRABIA Khadija Professeure universitaire, Faculté des Lettres et Sciences Humaines. Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

Résumé

La succession des générations et la richesse du capital social de la communauté marocaine à l'étranger, surtout dans les pays européens, poussent les émigrés marocains vers la sédentarité et l'enracinement. Les aspects de cet enracinement sont multiples, à titre d'exemple, le nombre accru des marocains naturalisés et l'évolution du taux des enfants marocains nés à l'étranger. Dans ce contexte, l'installation et l'intégration des MRE dans les sociétés d'accueil, peuvent affronter une rupture temporaire ou définitive, ce qui produirait une migration de retour. Cette dernière est un phénomène très complexe et pluriel, il concerne toutes les catégories de la communauté marocaine à l'étranger.

Par ailleurs, la migration de retour peut être vue comme un achèvement du projet migratoire, ou comme un échec d'intégration dans le pays d'accueil. De même, le retour surtout involontaire ou non organisé, heurte plusieurs défis dans le pays et la société d'origine, ce qui pose problème de la réintégration.

Cet article a pour but de démontrer si la migration de retour est un échec d'intégration dans les pays d'accueil, ainsi que, montrer quelques défis de la réintégration des MRE de retour dans la Région de l'Oriental, en se basant dans notre analyse sur les résultats obtenus durant l'élaboration d'une thèse sur les défis de la migration internationale marocaine.

Mots clés: Migration de retour-MRE- Intégration- Réintégration-Echec.

ملخص

إن تعاقب الأجيال وغنى رأس المال الاجتماعي للجالية المغربية بالخارج، خاصة فيما يسمى بالبلدان التقليدية للهجرة الدولية، يدفع بالمهاجرين المغاربة نحو نمط حياة مستقر ومتجذر. فهناك مظاهر عديدة لهذا الاستقرار والتجذر، منها على سبيل المثال، تزايد عدد المغاربة المتجنسين، وتطور نسبة الأطفال المغاربة المولودين بتراب دول الاستقبال. إلا أن استقرار المغاربة المقيمين بالخارج واندماجهم قد يواجه بعض الصعوبات المؤقتة أو الدائمة في المجتمعات المضيفة، مما ينتج عنه ما يسمى بهجرة العودة. وهذه الأخيرة، ظاهرة معقدة للغاية، بحيث أنها تهم جميع الفئات المكونة للجالية المغربية. ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار هجرة العودة بمثابة نهاية لمشروع الهجرة، أو فشل الاندماج في البلد المضيف. كما أن العودة، التي

تكون في الأساس غير طوعية وغير منظمة، تواجه العديد من التحديات في بلد ومجتمع الأصل، مما يطرح مشكلة إعادة الإدماج.

ويهدف هذا المقال من جهة إلى معالجة ما إذا كانت هجرة العودة هي فشل في الاندماج في البلدان المضيفة، ومن جهة أخرى، يسعى إلى الكشف عن بعض التحديات المتعلقة بإعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى الجهة الشرقية للمغرب، وذلك بناءً على النتائج التي حصلنا عليها من خلال تحليل الاستمارة الميدانية التي اعتمدنا عليها في إعداد أطروحة الدكتوراه حول تحديات الهجرة الدولية المغربية. **الكلمات المفتاحية:** هجرة العودة-المغاربة المقيمين بالخارج- الاندماج-إعادة الإدماج-فشل.

Introduction

Parmi les défis majeurs qu'affronte la gestion de la migration au Maroc, nous trouvons la migration de retour, surtout lorsqu'elle est urgente et obligatoire, tel que, le retour des MRE⁷⁷² résidant en Lybie ou en Syrie, après le déclenchement de la guerre civile dans ces deux pays. Ou, lorsque le retour est involontaire, imposé par une situation qui entrave les conditions de vie, telle que, la crise économique en Europe. Un nombre important de marocains résidents sur le territoire du vieux continent ont été victimes de cette crise. Il se sont trouvés sans emploi et sans revenu, ce qui les a poussé à chercher des issues à leur situation.

Par ailleurs, cet article a pour but de mettre en exergue les défis de l'intégration des MRE dans les pays d'accueil et les défis de leur réintégration après le retour dans la région de l'Oriental au Maroc, surtout, ceux victimes de la crise économique internationale de 2007. L'étude se base sur les résultats d'une enquête de terrain, réalisée dans le cadre de la préparation d'une thèse sur la migration internationale. L'enquête a concerné un échantillon de 96 émigrés de retour dans la région de l'Oriental, dont 80,2% sont des hommes et 19,8% sont des femmes. L'âge de 88% de cet échantillon est entre 30 et 60 ans, ainsi que 66,7% sont mariés, 21,9% sont des célibataires et 8,8% sont divorcés. Par ailleurs, il faut souligner, que la migration de retour ne concerne pas une catégorie bien précise que d'autre, car, chaque MRE est un migrant de retour potentiel.

I- Cadre conceptuel, et catégories de migrants de retour

1- Cadre conceptuel

1-1 : la migration de retour

La migration du retour est un concept qui n'a pas de définition claire et universelle, vu qu'il est un processus complexe constitué de deux étapes principales : la première, concerne le déplacement d'un migrant vers un pays d'accueil, et l'insertion dans ce pays. La deuxième étape, concerne le déplacement du pays d'accueil vers le pays d'origine et la réinsertion à nouveau.

Selon l'Organisation Internationale de la Migration (OIM), la migration de retour désigne une « Migration ramenant une personne à son lieu de départ – pays d'origine ou lieu de résidence habituelle – généralement après un séjour d'une

⁷⁷² : MRE (Marocains Résident à l'Etranger)

année au moins à l'étranger. La migration de retour peut être volontaire ou forcée. Elle inclut le rapatriement librement consenti », cette définition a déterminé le lieu de retour, le temps passé dans le pays d'accueil et les types de retour. Ce qui fait que selon l'OIM, la migration de retour est un phénomène lié à la notion du temps et de l'espace.

L'équipe responsable de la plateforme «Migration de retour et développement», connue sous l'abréviation RDP «Return migration and Development Platform», située au Centre Robert Schuman de l'Institut Universitaire Européen à Florence en Italie⁷⁷³, préconise que, le sens même du terme «retour» se trouve trop fréquemment associé à la fin du cycle migratoire. Dans ce sens, l'équipe désigne une migration de retour définitif, lorsqu'il y a une volonté effective ou des conditions administratives qui mit fin ou processus migratoire.

Dans le cadre du projet MIREM⁷⁷⁴, le migrant de retour désigne «Toute personne retournant vers le pays dont elle est ressortissante, au cours des dix dernières années, après avoir été un migrant international (à court ou long terme) dans un autre pays. Le retour peut être temporaire ou permanent. Il peut également être décidé de manière autonome par le migrant ou contraint par des circonstances imprévues»⁷⁷⁵. Cette dernière définition, est la plus proche aux objectifs de cette recherche, pourtant les migrants de retour qui nous intéresse davantage, sont ceux qui la migration de retour ne fait pas partie de leur projet migratoire, tels que les enfants, les étudiants et les retraités.

1-2 : L'intégration

Le concept de l'intégration « exprime davantage une dynamique d'échange, dans laquelle chacun accepte de constituer partie d'un tout où l'adhésion aux règles de fonctionnement et aux valeurs de la société d'accueil, et le respect de ce qui fait l'unité et l'intégrité de la communauté n'interdisent pas le maintien des différences »⁷⁷⁶, nous constatons alors que l'intégration se base d'abord sur le maintien de la différence de la couleur, du sexe, de la religion, de l'origine, de la culture.... En effet, l'intégration révèle que les valeurs du pays d'accueil doivent être respectées par l'immigrant, sans la moindre discussion et sans qu'il soit véritablement conscient de leur sens. Par contre, les valeurs de l'immigrant doivent être aussi respectées par le pays d'accueil.

1-3 : la réintégration

⁷⁷³ -<http://rsc.eui.eu/RDP/fr/>.

⁷⁷⁴ - <http://rsc.eui.eu>. « Le projet MIREM (Migration de Retour au Maghreb) est un programme de recherche collective, lancé en décembre 2005 et terminé en décembre 2008, il vise à assurer une meilleure prise en compte des enjeux propres à la migration de retour et à mieux en valoriser l'impact à des fins de développement »

⁷⁷⁵ - <http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/survey-on-return-migrants/methodology/>. Le 03 Janvier 2016 à 22h38

⁷⁷⁶ - VAN ECKHOUT Laetitia, Janvier 2007 « *L'immigration* », Edition Odile Jacob, la documentation Française, P :101

La réintégration des migrants de retour dans le pays d'origine reflète de façon sous-jacente, que le migrant de retour n'est plus celui de départ ; c'est-à-dire qu'il a perdu certaines qualités d'origine. Le degré de la perte de ces qualités est systématiquement lié au degré d'intégration dans le pays d'accueil. Elle dépend davantage du mode du retour, car, la réintégration des retraités est différente par rapport aux victimes de la crise économique ou les expulsés. Pour ces derniers, la réintégration concerne plusieurs aspects : économique, social, psychique, éducatif...

L'Etat marocain est convaincu que le retour définitif des MRE est assez faible ; pourtant l'expérience avec certains pays a montré que le retour peut être à n'importe quel moment définitif, collectif et même très urgent, ce qui fait, un plan d'intervention dans les cas d'urgence doit être toujours prêt. Ce genre de retour, ne peut jamais être économique, car le retour sous des effets économiques passe progressivement et individuellement. Par contre, le retour urgent et à grande masse peut être dû à des facteurs politiques, tels que l'expulsion collectif de «45.000 familles marocaines résidant en toute légalité en Algérie » (HARSI A., 2014, 3), le 18 décembre 1975, et le retour urgent des marocains résidant en Lybie et en Syrie à cause de la guerre civile.

2 : Catégories de migrants de retour

La migration de retour marocaine à cette époque, ne concerne pas uniquement les retours dus à la crise économique internationale. Il existe plusieurs catégories qui peuvent être qualifiés de migrants de retour.

2-1 : Le retour définitif

Pour les premières générations marocaines émigrantes à l'étranger, le retour au pays d'origine était une des composantes de leur projet migratoire. Ils organisent, orientent et façonnent leurs vie dans leurs pays d'accueil, selon le mythe de retour. Cependant, au fil du temps le sentiment de la rentrée définitive a régressé. Le regroupement familial, était le premier aspect du non retour définitif, car il va «modifier l'organisation collective des migrants à l'étranger, tandis que la perspective d'un retour de plus en plus lointain va avoir des influences sur les modalités des relations avec le Maroc»⁷⁷⁷.

Le retour définitif, dépend essentiellement de la relation que l'émigré établie avec son pays d'origine et les liens conservés dès son départ. Il dépend aussi des générations, en effet, la première génération conserve des liens émotionnels sociaux et économiques réels et forts avec le pays d'origine plus que la deuxième et la troisième génération.

2-2 : Le retour involontaire

Le retour pour certains émigrés marocains, des fois est involontaire. Il est une obligation, il est imposé par une répression sociale ou une situation économique

⁷⁷⁷ - SHAEFFER Fanny, 2009 « *La circulation migratoire révélatrice de la structuration sociospatiale du champ migratoire marocain* », article - les circulations transnationales : lire les turbulences migratoires contemporaines-. Édition ARMAND COLIN, Paris. P :65

critique. Dans ce sens, le retour des migrants marocains dû à la crise économique, est un retour involontaire, car il revient aux difficultés sociales insupportables causées par le chômage. Le retour dans ce cas-là, est juste une solution pour dépasser une situation répressive.

2-3: Le retour prévisible ou organisé

L'ampleur du retour sur le migrant et sa famille, dépend avant tout de la prévision ou non du retour dès le début du projet migratoire ; c'est à dire, est ce que le retour a été envisagé par le migrant et sa famille ou non ? Car le retour prévu, n'a pas de retombées psychiques et économiques sur le migrant, puisque ce dernier a déjà préparé les conditions du retour (psychique et matériel). Par contre, le retour spontané et non prévu, engendre des retombées néfastes sur le psychique du migrant, puisqu'il n'était pas préparé au retour. Il n'a pas pris les précautions nécessaires pour être en sécurité de la surprise.

La crise économique de 2008 en Europe, n'était pas bien visible ni prétendue par les migrants marocains. Son avènement est passé rapidement. Les migrants étaient bien intégrés économiquement, ils occupent leurs postes de travail, et soudain les licenciements sont commencés sans aucun signe de crise. Ils se sont trouvés en chômage en perpétuité. Ils étaient obligés de chercher des issues : soit par la demande des allocations familiales et les aides sociales, par la ré-émigration ou par le retour au pays d'origine.

2-4 : Retour d'investisseurs : c'est un retour organisé, il revient à la capacité de l'émigré à épargner une somme d'argent, qui pourra être un capital pour financer son projet au Maroc. Dans ce cadre, l'émigrant bénéficie parfaitement bien de son savoir faire acquis dans le pays d'accueil.

2-5 : Le retour des retraités: à notre avis le retour après la retraite est un retour volontaire et organisée, vu que, le retraité a réalisé son projet migratoire, son retour ou non, ne cause aucun problème ni pour le pays d'accueil ni pour le pays d'origine, ni pour le migrant.

2-6 : Le retour dû à un échec : c'est un retour involontaire et non organisé, qui a plus d'effets sur les migrants que les autres retours. Il est imposé de façon directe ou indirecte sur le migrant. Ce genre de retour a des répercussions sur le migrant et sur sa famille, en plus sur son pays d'origine. Il revient dans la majorité des cas, à l'incapacité du migrant à s'adapter et s'intégrer dans son pays d'accueil, ou aux effets d'une crise (chômage, sentiment d'infériorité, crise économique, sociale ou culturelle).

II- les défis de l'intégration dans les pays d'accueil un motif de la migration de retour

Pour réussir son projet migratoire, l'immigrant doit s'intégrer économiquement et socialement dans la communauté d'accueil. Les dispositifs étatiques et associatifs pour réussir une bonne intégration, sont à la portée de tous les immigrants, réguliers et irréguliers. La bonne intégration se base avant tout, sur le côté économique car, l'obtention d'un emploi permettra aux immigrants de se

stabiliser. Ainsi que, la régularisation de la situation administrative, exige dans la majorité des cas un contrat de travail.

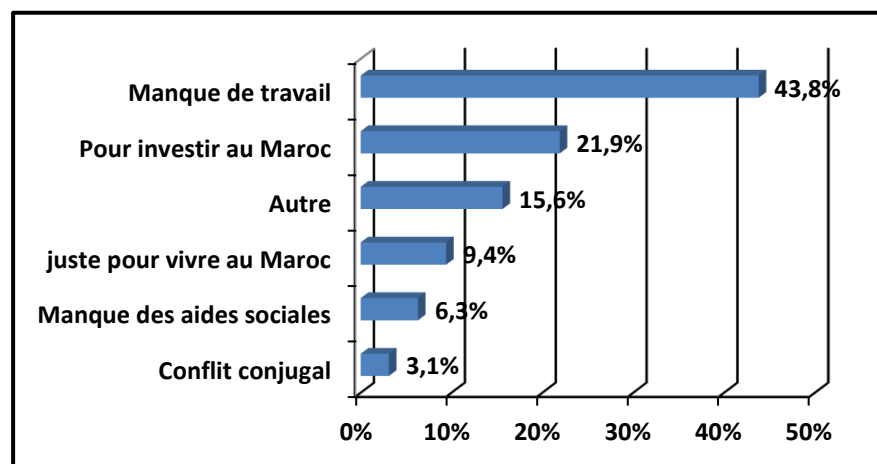
En effet, à partir des résultats de notre enquête, nous allons essayer de montrer quelques défis qui ont entravé l'intégration des MRE de retour dans leur pays d'accueil.

1 - Les facteurs du retour

1-1- Les facteurs expulsifs des MRE de retour

Le retour de l'émigré n'est pas forcément un retour après échec, surtout, pour les MRE de la première génération, car, le retour définitif, pour eux était déjà prévu et fait partie du projet migratoire. D'une manière ou d'une autre, tout émigré marocain à l'étranger est un migrant de retour potentiel.

Les MRE de retour enquêtés ont évoqué certains facteurs, qui les ont impulsés à retourner à la Région de l'Oriental. Il s'agit de certains facteurs liés directement aux pays d'accueil et d'autres au pays d'origine (Figure 1).



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 1: Les facteurs impulsifs à la migration du retour pour les MRE de retour enquêtés

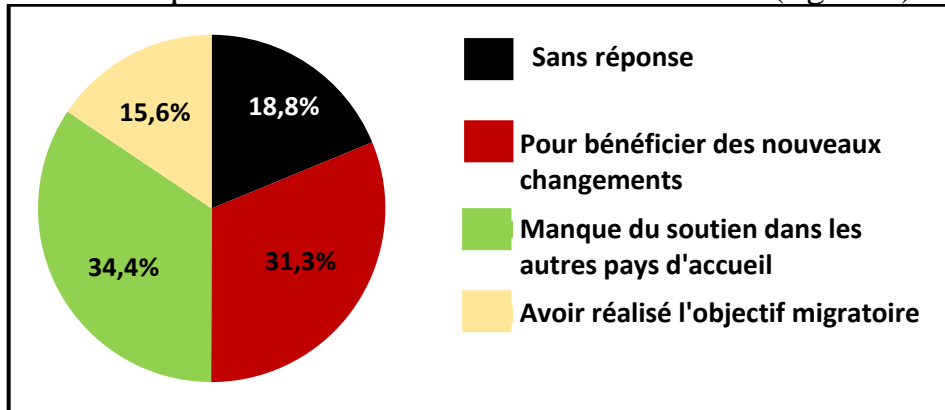
Concernant les motifs du retour liés au pays d'accueil, et qui peuvent entraver la bonne intégration des MRE, nous constatons que 43,8% des enquêtés leur motif du retour ont mentionné le manque du travail, ce qui représente un motif économique. 6,3% ont choisi le retour à cause du manque des aides sociales. Ces deux facteurs, influencent systématiquement la stabilité de l'immigré et sa famille. Nous constatons aussi que 3,1% sont retournés sous l'effet des conflits conjugaux, ce qui représente des facteurs sociaux.

Pour les facteurs liés au pays d'origine, nous trouvons que presque 21,9% de ces enquêtés, leur motif du retour était l'investissement, et 9,4% sont retournés juste pour vivre à nouveau au Maroc.

1-2 : Le choix du retour aux Maroc

Les facteurs impulsant le migrant à retourner vers son pays d'origine, ne sont pas systématiquement similaires. Pour les migrants économiques ou de travail, le

retour est très différent, car les facteurs de leur migration sont bien différents, et les objectifs aussi ne sont pas les mêmes. La différence remarquée entre les différentes migrations, se base sur la théorie du coût et du bénéfice. L'émigration peut avoir lieu tant que le bénéfice est supérieur au coût. Dans ce sens, nous avons interrogé les MRE enquêtés sur les motifs du retour au Maroc (figure 2).



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

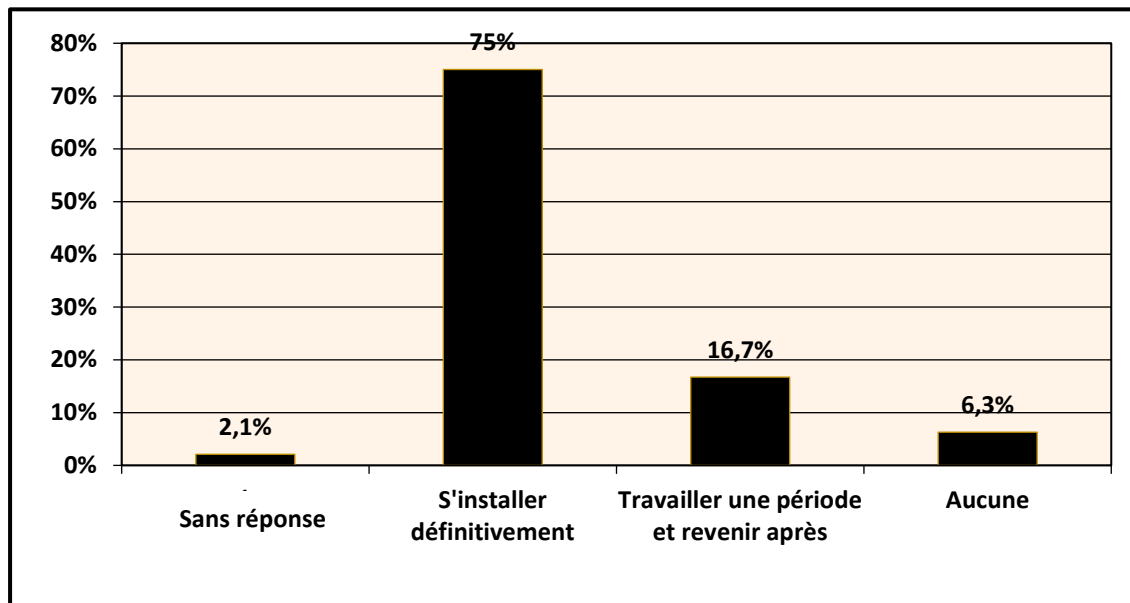
Figure2: Les motifs du choix du retour au Maroc

La figure 2, montre trois choix que nous avons déterminés préalablement, qui peuvent mettre fin au projet migratoire. Le premier choix, concerne le retour au pays d'origine pour bénéficier des nouveaux changements économiques et sociaux, vu que, le développement du pays d'origine peut être un facteur de la migration du retour, dans ce sens, 31,3% des MRE de retour enquêtés c'était leur choix. Le deuxième, concerne le retour au pays d'origine, parce que le MRE n'a pas trouvé un soutien dans un autre pays d'accueil, car l'intégration des immigrants dans une société, se base sur un capital social accumulé par la communauté d'origine, 34,4% des enquêtés sont retournés à cause du manque du soutien. Le dernier, concerne le retour à la Région de l'Oriental parce que le MRE a réalisé son objectif migratoire et là 15,6% c'était leur raison du retour. Il faut mentionner, que pour les migrants économiques, la réalisation du projet migratoire s'achève à la retraite.

1-3 Le retour et le projet migratoire

Le retour au Maroc, était des fois une obligation. Il faut noter ici, qu'au début de la crise économique, un nombre de marocains résidant dans les pays touchés par la crise, comme l'Espagne et l'Italie, ont émigré vers d'autres pays comme la France et la Belgique, afin de travailler même en noir. Mais avec le temps, cette manière est devenue un phénomène très visible dans la société de ces derniers pays, qui ont pris des précautions pour le diminuer.

En ce qui concerne le projet migratoire des MRE de retour enquêtés, nous avons constaté d'une part, que 75% leur objectif était de s'installer définitivement (figure 3) ce qui fait, que le retour ne fait pas partie de leurs projets migratoire. De là, nous pouvons constater que leur intégration dans les pays d'accueil est interrompue par de la crise économique et leur retour était involontaire.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 3: Projet migratoire des MRE des retour enquêtés

Par contre ceux qui ont l'intention de travailler juste une période non précise et revenir après, représentent seulement 16,7% de cette catégorie, ce qui signifie que le retour était déjà une composante de leur projet migratoire.

2 : Le mythe du retour chez les premières générations des MRE

Toutes les recherches sur le projet migratoire de la première génération des migrants marocains, se mettent d'accord sur le fait que, le retour était toujours présent dans leurs pensées. C'est ainsi, que Nourddine BOUAMALI à évoqué dans sa thèse, que pour les premières vagues d'émigrés «elles avaient, en majorité, l'idée de revenir un jour dans leur pays d'origine pour éviter l'occidentalisation de leur famille »⁷⁷⁸.

En effet, cette vision à façonner les relations des MRE avec leurs pays d'accueil et leur pays d'origine, «Leur connaissance de la vie sociale du pays d'accueil se limita au boulot et au dodo »⁷⁷⁹, cela signifie, que les premières générations étaient réservées qu'au travail, la question de leur insertion dans la société d'accueil, n'était pas imposée. Leur sphère de vie est délimitée de leurs attentes migratoires: accrocher un travail, faire de l'épargne et retourner au bled. Cette vague était fortement masculine, elle reste au dessus de 80%⁷⁸⁰.

La migration pour cette génération n'était pas durable et d'installation. Les circonstances de cette époque n'est plus celles d'aujourd'hui, «en ce temps-là, les infrastructures socio-médicales, éducatives et industrielles dans le monde rural

⁷⁷⁸ - BOUAMMALI Nourddine, Décembre 2006, « *Emigration internationale de travail et mutations socio-spatiales d'une ville frontière : cas d'Oujda (Maroc)* », Thèse, Université FRANÇOIS - REBELAIS Tours. P :101

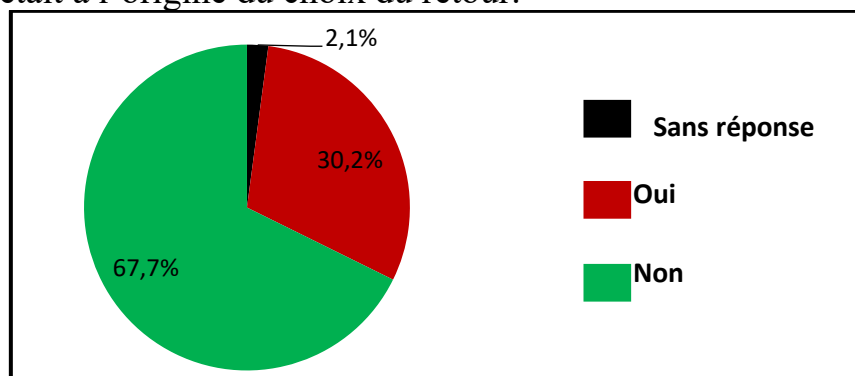
⁷⁷⁹ - HAMADI BERKOUCHI Mohammed, 2003 «*La diaspora marocaine : une chance ou un handicap?*», édition EDDIF Casablanca. P :14

⁷⁸⁰ - Idem

n'existaient pratiquement pas »⁷⁸¹, le monde n'était pas perçu de la même manière. L'installation à longue durée pour ceux qui étaient majoritairement hommes, n'était pas prévue. Un migrant de la France m'a confirmé, que « je reviendrai à mon pays soit vivant ou mort, et moi je préfère revenir vivant et mourir là-bas ». Cependant, avec le temps, la migration les a amenés même à ramener leurs familles, et posséder des logements, vu que « plus l'ancienneté de la migration est longue, plus les Marocains accèdent à la propriété en France »⁷⁸².

3: L'ambiguïté du retour chez le MRE

Autrefois, le séjour dans les pays d'accueil était vu comme un séjour lié juste au travail. L'émigré était convaincu que sa présence à l'étranger n'était que pour le travail et le scénario du retour était toujours le plus favori. Au fil du temps, cette conviction a changé même chez les anciens émigrés. Avec la politique du regroupement familial, les aides sociales et l'attachement du migrant au système social de son pays d'accueil, la sédentarité est devenue le scénario le plus réel. Le retour de l'émigré n'est pas forcément un retour après échec, surtout pour la première génération des MRE, puisque le retour définitif était prévu pour cette dernière. Nous avons interrogé les MRE de retour enquêtés, si l'échec du projet migratoire était à l'origine du choix du retour.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 4: L'avis des MRE de retour sur l'échec de leur projet migratoire

L'enquête a révélé, que 67,7% des MRE de retour enquêtés ont affirmé qu'ils n'ont pas échoué dans leur projet migratoire, ce qui reflète que le retour est imposé par la crise économique. Au contraire, 30,2% des MRE de retour ont affirmé qu'ils ont échoué dans leur projet migratoire (figure 4).

Selon Mohamed CHAREF, l'émigrant marocain trouve des difficultés pour choisir un retour définitif au Maroc ou une sédentarité totale dans le pays d'accueil «Même à l'âge de la retraite, il a du mal à se défaire de sa mobilité : il est fier de son territoire d'origine, mais il revendique ceux de son installation»⁷⁸³, dans ce sens, Nourddine BOUAMLI a confirmé aussi que « L'idée de rester temporairement à l'étranger devient durable. Ainsi, un émigré qui rentre

⁷⁸¹ - Idem, P :73

⁷⁸² - LAMCHICHI Abderrahim, 1999 « L'immigration marocaine en France, changements et ruptures », Revue CONFLUENCES Méditerranée, N° 31 AUTOMNE. P : 154.

⁷⁸³ - CHREF Mohamed, Mars-avril 2003 « Des hommes passerelles entre l'Europe et le Maghreb », Revue Homme&Migration: Marocains de France et d'Europe, N° 1242 -. P :6

définitivement dans son pays peut changer de vision pour émigrer »⁷⁸⁴, cela explique un peu le degré d'intention des migrants pour établir un retour définitif. Pour conclure, nous pouvons dire, que le retour des MRE relatif à la crise économique, n'est pas un échec, ou un défi d'intégration dans le pays d'accueil, pourtant, il est dû à une situation critique qui touche non seulement les immigrés mais aussi les autochtones. On peut constater cela, de la volonté des MRE de s'installer de façon permanente dans leur pays d'accueil, ainsi qu'une grande partie des MRE enquêtés, ne considère pas le retour comme un échec, plutôt, une période transitoire pour dépasser la crise. En outre, les MRE de retour affrontent quelques défis dans leur pays d'origine.

III- Les défis de la réintégration des MRE de retour dans le pays d'origine

Il est évident, que la migration est une rupture avec le pays et la société d'origine. Cette rupture s'accompagne avec une intégration et une ouverture sur la société d'accueil. Avec le temps, cette rupture avec la société d'origine se développe, même si que le migrant garde des liens permanents avec son pays d'origine. Dans ce sens, le retour à la société d'origine impose sur le migrant une phase de réintégration.

Nous avons vu auparavant, que le retour des MRE à la Région de l'Oriental n'était pas un retour volontaire, plutôt, il était dans la majorité des cas imposé ou involontaire. En effet, Ces MRE de retour vont affronter les mêmes conditions de vie qui les ont poussés à immigrer, ce qui fait, qu'ils sont retournés au point de départ. Ce là, nous a poussé à les interroger sur les défis, qu'ils ont affronté dans la Région de l'Oriental.

1 : Les défis sociaux de la migration du retour

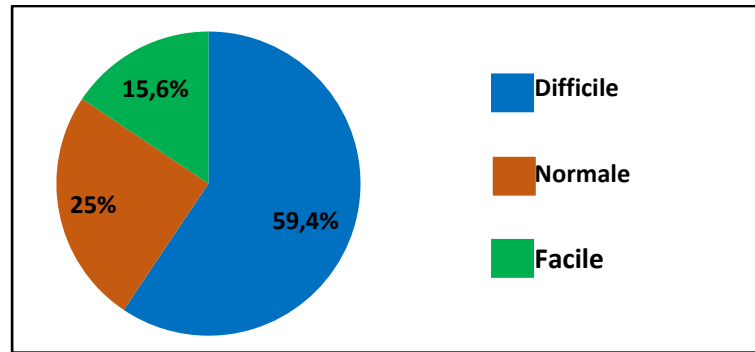
Jusqu'à présent, l'immigré représente dans la société marocaine, l'image de la réussite et de la prospérité. À l'encontre, le retour au pays d'origine hors les vacances, pose des points d'interrogation. Le retour, est un exemple d'échec et de l'incapacité de s'imposer socialement et économiquement à l'étranger.

1-1 Revivre à nouveau au Maroc un défi qui se pose.

Le retour au pays d'origine, est un rêve qui a vécu pendant longtemps dans l'esprit de la première génération des MRE. Les migrants marocains de cette génération, ont vécu sous l'attente du jour où ils vont quitter le pays d'accueil, pour revenir définitivement auprès de la famille, de leurs amis et à la vie d'origine. Ce rêve, trouve sa force après l'achèvement du projet migratoire, cependant, retourner sans avoir réalisé ce projet et sans la volonté du migrant est une autre chose.

L'investigation sur ce point, nous a poussé à poser une question concernant le sentiment de vivre à nouveau au Maroc. Les réponses collectées sont présentées dans la figure5.

⁷⁸⁴ - BOUAMMALI Nourddine, Idem . P : 22.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 5: Avis des MRE de retour contactés à propos de vivre à nouveau au Maroc

Nous déduisons de la figure 60, que 59,4% des MRE de retour enquêtés, ont trouvé la vie à nouveau au Maroc difficile. 25% ont déclaré que, la vie à nouveau au Maroc est normale, et 15,6% ont dit, qu'il était facile pour eux de vivre à nouveau au Maroc.

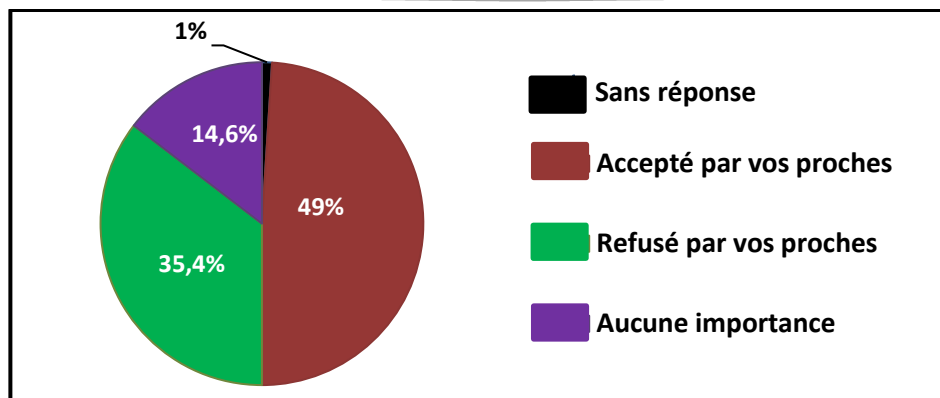
Les MRE qui ont trouvé la vie au Maroc est difficile, ont justifié cette difficulté par l'absence de la sécurité sociale, surtout au niveau de la santé, car l'accès aux soins est très délicat et trop chers. De même, au niveau de l'éducation des enfants, ils sont obligés de les inscrire dans des écoles privées. Ils ont parlé aussi, du mauvais comportement des gens, qui reste un obstacle devant leur réintégration dans la société.

À cet égard, un jeune migrant de retour, âgé de 38 ans, d'origine de Guercif, et qui a passé 13 ans en Europe, entre les Pays-Bas, l'Allemagne, la France, et l'Espagne, a répondu que « vivre au Maroc n'est pas difficile ». Durant le remplissage du questionnaire, il a affirmé que « Moi, je n'ai pas échoué dans ma migration, par contre, j'ai appris beaucoup de choses, mon objectif n'était pas matériel, plutôt, il était intellectuel, j'ai appris trois langues : l'allemand, le français et l'espagnol. Actuellement, je trouve qu'il y a plus d'opportunités au Maroc qu'en Espagne ». Le jeune migrant de retour, au moment du remplissage du questionnaire, vit à Jerrada, et travaille comme employé d'une société étrangère, et gagnait un salaire de 3500 DH (350 euro).

1-2 : Le regard familial et social un obstacle devant réintégration des MRE de retour

Dès que le migrant de retour, met ses pieds sur le territoire marocain, il n'a dans la tête, que la manière et les arguments par lesquels il pourra justifier son retour, devant sa famille, ses proches, ses amis et la société en général.

Certains, MRE de retour ont trouvé des difficultés pour convaincre leurs familles que le retour était pour eux une obligation plus qu'une volonté, cela, revient à l'implication et la participation de la famille dans la migration du MRE, car la migration est vue comme un projet familiale. À ce titre, nous avons interrogé les MRE enquêtés sur l'avis de leurs familles à propos de leur retour.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 6: Avis de la famille à propos du retour du Migrant

Nous constatons de la figure 6, que 49% des MRE enquêtés leur retour était accepté par leurs familles, 35,4% ont déclaré que leurs familles ont refusé leur retour, et 14,6% ont mentionné que leurs familles n'ont montré aucune importance, ce qui fait que, c'est pareil entre la migration et le retour.

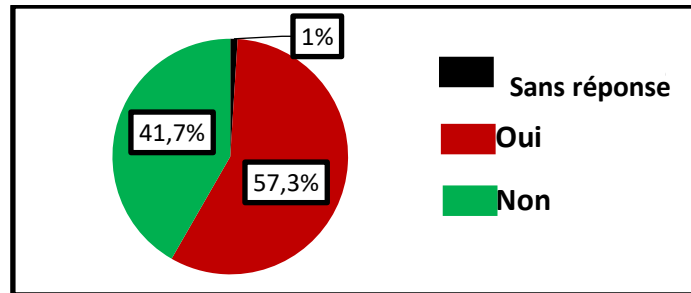
Durant le remplissage des questionnaires, j'ai observé que l'état psychique de ces MRE était des fois très dégradée et inquiétante. Ils doivent avoir un accompagnement psychique, pour les aider à dépasser le choc. J'aimerais bien présenté ici, l'exemple de l'association CARDEV, de la ville de Fkih Ben Salah, qui s'intéresse à l'intégration sociale et économique des MRE de retour. Elle collabore avec des spécialistes pour suivre l'état psychique des migrants qui reviennent de l'étranger à Fkih Ben Salah⁷⁸⁵. Malheureusement, l'enquête menée par l'organisation internationale «CEFA»⁷⁸⁶, réalisé dans le cadre du Projet Primo, qui s'inscrit dans le cadre du projet SHARAKA, a révélé que dans la Région de l'Oriental ne possède aucune association qui s'intéresse de la santé psychique des MRE de retour. La présence de l'association CARDEV dans l'Oriental avait comme objectif le partage de l'expérience, afin d'inciter les associations de la Région de l'Oriental de faire le même travail.

1-3 : L'hébergement des MRE après le retour

Le premier défi que le migrant de retour doit surmonter dès sa rentrée au Maroc, est la question du logement. Le problème devient sensible et délicat, surtout pour ceux qui ont retourné en famille. Dans ce cadre, nous avons interrogé les MRE de retour enquêtés sur leur possession ou non d'une maison au Maroc.

⁷⁸⁵ - Entretien avec Brahim DEHBANI, membre de la association CARDEV, Oujda, le 03 et 04 Décembre 2016.

⁷⁸⁶ - CEFA, (Comité Européen pour la Formation et l'Agriculture) une ONG italienne. Présente au Maroc depuis 1998. Responsable de la mise en œuvre du quatrième axe du projet Primo, qui vise l'«Accompagnement Socio-économique des MRE de retour» dans la Région de l'Oriental, spécialement dans les provinces d'Oujda –Angad, de Nador et de Figuig.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 7 : les MRE de retour et la possession d'une maison au Maroc

L'enquête que nous avons menée a révélé (figure 7), que 57,3% des MRE de retour enquêtés possèdent des maisons au Maroc, ce qui fait que pour eux le problème du logement est résolu. Par contre 41,7% ne le sont pas, ce qui nous a poussé à s'interroger sur la question du logement pour ces MRE après leur retour.

Tableau 1: hébergement des MRE de retour enquêtés

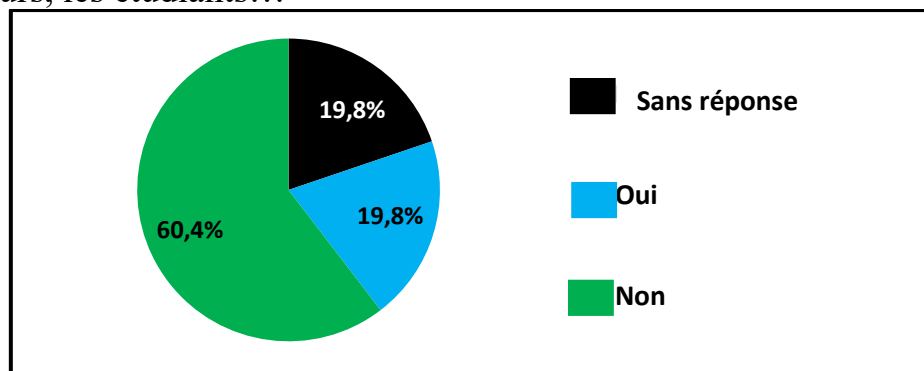
Hébergement	%
Maison personnelle	52,1%
Chez les parents	40,6%
Locataire	5,2%
Chez un proche	2,1%
Total	100%

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Nous constatons du tableau 1, que 52,1% des MRE de retour enquêté, hébergent dans leurs propres maisons, 40,6% trouvent un logement chez leurs parents, et 2,1% hébergent chez leurs proches, et jute 5,2% qui sont locataires. Selon les MRE de retour, l'incapacité de posséder un logement au Maroc revient aux faibles revenus et les frais élevés de vie dans les pays d'accueil.

2 : Le défi de l'insertion économique des MRE de retour dans la société d'origine

Les MRE enquêtés ont révélé, qu'avant d'émigrer, ils exerçaient certains métiers, parmi lesquels on trouve : les chauffeurs de taxis, les commerçants, les agriculteurs, les étudiants...



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 8: La conservation des MRE de retour de leurs métiers d'origine

Selon la figure 8, on remarque que juste 19,8% des MRE de retour enquêtés qui ont pratiqué le même métier au pays d'accueil, par contre 60,4% ont déclaré avoir changer de métier, ce qui leur permettraient d'acquérir d'autres expériences.

Pour le migrant de retour, vivre à nouveau au Maroc exige systématiquement une source pour subvenir à ses besoins. Les besoins quotidiens familiaux et personnels, imposent la recherche d'un revenu selon le type de retour. Pour le retour involontaire, imposé par la crise économique, le MRE de retour va obligatoirement s'appuyer sur ses propres moyens (épargne, diplôme, compétences, connaissances...) pour subventionner à ses besoins. Dans ce sens nous avons interrogé les MRE de retour enquêtés sur leur insertion économique dans la Région de l'Oriental, les réponses sont enregistrées dans le tableau 2.

Tableau 2 : Insertion économique des MRE de retour enquêtés

Situation d'activité	Nombre	%
Actif	65	67,7%
Inactif	31	32,3%
Total	96	100%

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Le tableau 2 montre que 67,7% des MRE enquêtés, étaient actifs durant la période de l'élaboration de l'enquête, par contre 32,3% ont affirmé qu'ils sont inactifs, ce qui fait qu'ils sont en chômage. Selon notre observation durant le remplissage des questionnaires, certains MRE de retour travaillent comme des chauffeurs de grands et petits taxis, des boucheries, des petits entrepreneurs en Btp, des commerçants, des maçons, des étudiants...

Par ailleurs, accrocher un emploi dans une société saturée par le chômage, exige l'orientation vers certaines instances destinées à l'insertion économique, ou s'appuyer sur ses propres moyens (tableau3).

Tableau 3 : Le recours des MRE de retour enquêtés aux services des instances publiques pour chercher un travail

Contact des instances pour chercher un travail	%
Non	75%
Oui	22,9%
Pas de réponse	2,1%
Total	100%

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

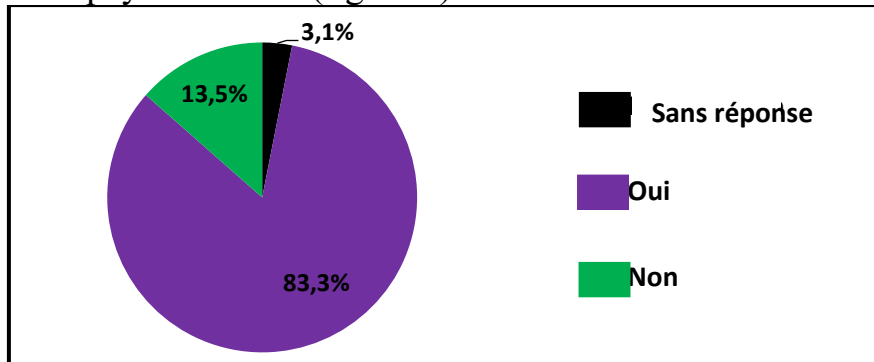
Nous constatons, que 75% de nos enquêtés (Tableau 3), ont évoqué qu'ils n'ont contacté aucune instance afin de chercher un emploi, et juste 22,9% qui ont déclaré avoir contacté une instance pour avoir un emploi.

En ce qui concerne les instances contactées par les MRE de retour, selon notre enquête, il y a l'ANAPEC, les associations marocaines, des ONG, l'INDH et la candidature au concours de recrutement annoncé par l'Etat.

3 - La volonté d'émigrer après le retour

3-1 : Satisfaction des conditions entre pays d'accueil et pays d'origine

Pour s'assurer que le retour était involontaire, et si les réponses reflètent bien la réalité des choses. Nous avons interrogé les MRE de retour enquêtés sur la qualité de vie dans leur pays d'accueil (figure 9).



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 9: Satisfaction des MRE de retour enquêtés de leur qualité de vie dans leur pays d'accueil

La figure 9, montre clairement que la majorité des MRE de retour enquêtés (83,3%) étaient satisfaits de leur qualité de vie dans leur pays d'accueil. Par contre juste 13,5% ont montré le contraire. Ce qui reflète, que le retour de ces MRE était involontaire. Il revient au facteur de la crise économique et non à un échec.

Cela, nous a poussé à interroger les MRE de retour enquêtés sur leurs conditions de vie après le retour dans la Région de l'Oriental. Nous avons demandé aux MRE, de faire une comparaison générale entre leurs conditions de vie actuelles et celles avant le retour.

Tableau 4: Les conditions de vie actuelles des MRE enquêtés par rapport à celles dans leurs pays d'accueil

Conditions de vie actuelles	%
Mieux qu'à l'étranger	38,5%
Mauvaises qu'à celles de l'étranger	34,4%
Pareilles à celles de l'étranger	20,8%
Non réponse	6,3%
Total	100%

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Nous constatons du tableau 4, que 38,5% trouvent que leurs conditions de vie actuelles sont mieux qu'à l'étranger, 20,8% ont dit que leurs conditions de vie sont pareilles à celles dans leurs pays d'accueil, et 34,4% ont évoqué que leurs conditions de vie actuelles dans la Région de l'Oriental sont mauvaises par rapport à celles dans leurs pays d'accueil. Ces résultats, peuvent nous donner une idée sur la possibilité de cette dernière catégorie de ré-migrer à nouveau si les conditions s'améliorent dans leur pays d'accueil, vu qu'ils trouvent des difficultés pour s'adapter à nouveau dans leurs sociétés d'origine.

3-2 : Difficile de s'adapter après le retour

Les difficultés de la réintégration dans la société d'origine affrontées par les populations, soit au niveau économique, politique et social demeurent immenses et expulsives, elles renforcent le choix à la ré-migration internationale. Durant notre enquête, nous avons constaté que, la volonté à la ré-émigration augmente chez les MRE de retour, car ils font une comparaison entre les difficultés affrontées dans le pays d'origine, surtout le chômage, la mauvaise qualité des services sociaux et les salaires, et celles affrontées dans les pays d'accueil.

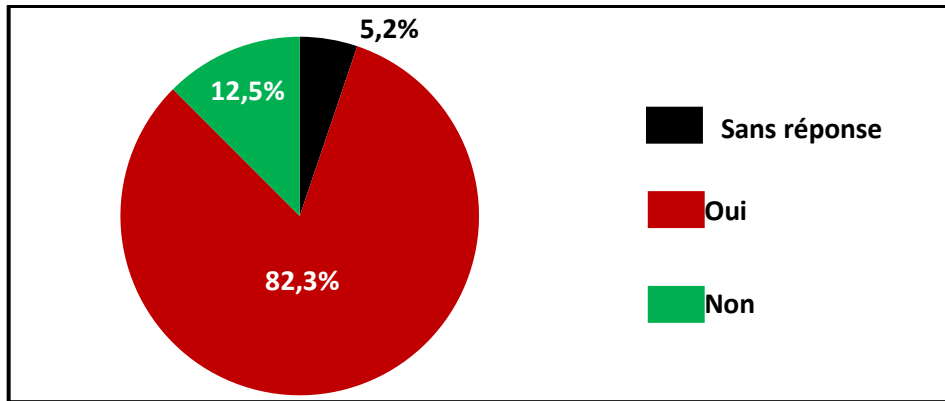
Les opportunités de s'intégrer économiquement dans un pays développé en crise économique transitoire, sont élevées et plus avancées par rapport à un pays dont la crise économique est structurelle, globale et permanente. La crise économique dans les pays touchés est très forte, pourtant, ces derniers ont déjà pris des mesures afin d'affronter ses impacts surtout au niveau social. Les immigrés dans ces pays ne sont pas exclus de ces mesures, ils bénéficient des mêmes allocations familiales et des aides sociaux que les autochtones.

La réinsertion au pays d'origine prend plusieurs aspects : économique, sociale, éducative, et dépend plus du mode du retour. Par exemple, le retour des retraités n'est pas celui des victimes de la crise économique ou les expulsés. Dans le pays d'origine, la crise est permanente, la population est habituée de vivre en crise et cette dernière est devenue un processus ou un mode de vie. Les allocations familiales et les aides sociaux n'existent pas pour un citoyen en chômage. Ce qui fait, que la migration de retour est une migration forcée plus que volontaire «La migration de retour est une migration généralement plus forcée que librement choisie»⁷⁸⁷.

3-3 : La conservation des documents de résidence après le retour

Même si que, la crise économique a poussé certains émigrés marocains à retourner pour vivre à nouveau au Maroc, ils conservent encore leurs documents de résidence, et cela signifie clairement qu'un retour définitif n'est prévu par aucun de ces MRE. Ceux, qui ont abandonné le renouvellement de leurs documents, le regrettent fortement, car, la migration est une partie de leur vie, elle a été abandonnée sans leur gré. Ils avaient cru que la crise va persister plus et que les économies de ces pays vont s'effondrer à jamais. Ils avaient pensé aussi qu'avec le mouvement économique et social que le Maroc, ils peuvent améliorer leur qualité et conditions de vie, en se basant sur les expériences acquises dans les pays d'accueil.

⁷⁸⁷ - Patrick GUBRY, Samson B.LAMLENN, Emmanuel NGWE, Jean-Marie TCHEGHO, Joseph-Pierre TIMNOU, Jacques VERON, 1996, « Le retour au village, une solution à la crise économique au Cameroun », . Edition l'Harmattan, Paris, P : 93



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

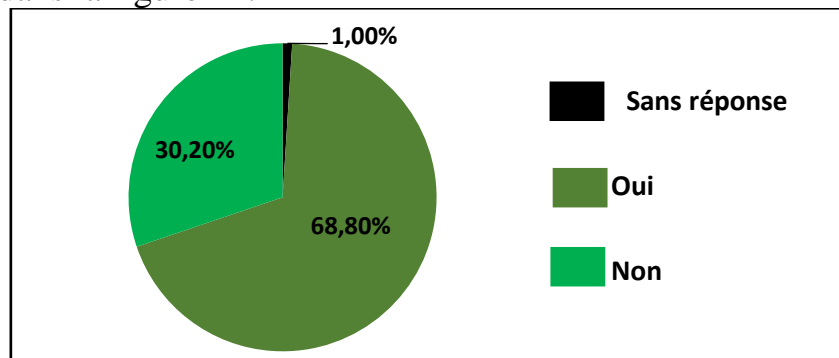
Figure10:Conservation des documents de résidence ?

On déduit de la figure 10, que 82,3% des MRE de retour enquêtés conservent encore leurs documents de résidence, 12,5% ont répondu négativement, et 5,2% n'ont pas répondu à la question. Pour ceux qui conservent leurs documents, le retour n'est pas définitif, il est juste une stratégie temporaire pour dépasser la crise économique. Dans ce sens, nous avons interrogé ces MRE de retour sur le lieu où ils passent la majorité du temps de l'année, 72,9% ont répondu qu'ils le passent au Maroc, 25% passent la moitié du temps ici et l'autre moitié au pays d'accueil et 2,1% passe la majorité du temps de l'année dans leur pays d'accueil. Ce qui signifie clairement qu'une rupture définitive avec le pays d'accueil n'est effective que pour certains MRE qui sont retournés dans des conditions irrégulières.

Il faut souligner ici, que pour les marocains qui résident en Europe, la conservation des papiers de résidence valides pendant une longue durée, sans travail et hors les frontières de l'UE, n'est pas une affaire très simple. Pour les conserver, le MRE de retour doit respecter quelques règlements et suivre quelques démarches selon le type du document de résidence.

3-4 : Une Ré-émigration prévue après un retour forcé

Notre observation sur le terrain et nos connaissances à propos de la situation économique et sociale au Maroc, tant dis que notre connaissance à la situation actuelle dans les pays d'accueil des MRE, nous ont poussé à demandé aux MRE de retour enquêtés, s'ils prévoient de quitter le Maroc à nouveau si la situation économique s'améliore dans leurs pays d'accueil. Les avis des MRE sont enregistrés dans la figure 11.

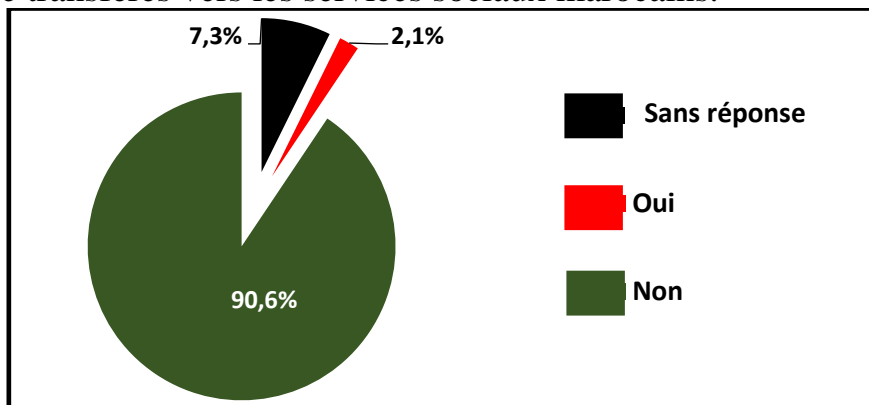


Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Figure11: Possibilité de ré-migrer des MRE de retour enquêtés

Nous constatons de la figure ci-dessus que 68,8% des MRE de retour enquêtés, envisagent la ré-émigration à nouveau à leur pays d'accueil si la situation économique s'améliore. Par contre nous trouvons que juste 30,2%, qui ont affirmé qu'ils n'envisagent pas la ré-migration à leur pays d'accueil après l'amélioration de la situation économique. Ces résultats montrent que la migration de retour de ces gens n'était ni définitive ni volontaire.

Pour bien s'assurer que le retour de ces MRE est définitif ou pas, nous avons les interrogé à propos du transfert de leurs dossiers sociaux au Maroc. Car, pour l'Etat marocain, un retour définitif est un retour bien organisé, dont les dossiers sociaux doivent être transférés vers les services sociaux marocains.



Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE de retour, 2016-2017)

Figure 12: Transfert ou non des MRE de retour leurs dossiers sociaux vers le Maroc

Selon la figure 12, nous pouvons déduire clairement que 90,6% ont affirmé le non transfert de leurs dossiers sociaux dès leurs pays d'accueil vers le Maroc. Nous trouvons que juste 2,1%, qui ont affirmé d'avoir transférer leur dossiers sociaux vers le Maroc. Ces constats se confirment avec la déclaration de l'agent de l'administration de la douane à Oujda, durant une visite que nous avons réalisé à cette administration le 2014, afin d'obtenir des données sur le nombre des MRE de retour dans la Région de l'Oriental. L'agent nous a confirmé que le nombre du retour définitif est assez faible, il ne dépasse passe en maximum cinq cas par ans.

Conclusion

Nous pouvons retenir, qu'en ce qui concerne le retour des MRE enquêtés à la Région de l'Oriental, il était un retour involontaire, du a une situation économique très délicate. Cette situation a été à l'origine de leur passage d'immigrants actifs à des immigrants non actif. Dans ce sens, leur retour, revient au manque de travail et des aides sociales, ainsi qu'à l'absence de soutien dans d'autres pays d'émigration. Le retour pour ces MRE est juste une période transitoire pour dépasser la crise.

En ce qui concerne les défis affrontés dans la Région de l'Oriental après le retour, ils sont principalement sociaux. Ils se manifestent dans le regard de la société et l'accord ou non des familles, surtout, celles qui ont participé dans le projet migratoire du migrant de retour. de même, les MRE de retour ont affronté des défis économiques tels que, la recherche d'un travail et la subvention à leurs besoins quotidiens.

Nous avons retenu, aussi que la volonté de ré-migrer à nouveau aux pays d'accueil est très élevée chez les MRE de retour victime de la crise économique. Cette volonté va s'accroître, tant que le MRE préserve encore ses documents de résidence, car, avec le temps, il a la possibilité de demander la naturalisation.

Généralement, le retour reste un rêve pour chaque émigré marocain à l'étranger, pourtant sa réalisation est une tâche délicate. Il apparaît facile surtout chez les émigrés célibataires et chez les non accompagnés, par contre, il est top difficile pour les émigrés accompagnés de leurs familles. Finalement, on peut dire que les possibilités du retour s'affaiblissent avec le temps, car ce dernier accentue l'enracinement dans les pays d'accueil et le déracinement du pays d'origine.

Bibliographie

- **BOUAMMALI Nourddine**: « Emigration internationale de travail et mutations socio-spatiales d'une ville frontière : cas d'Oujda (Maroc) », Thèse, Université FRANÇOIS - REBELAIS Tours. Décembre 2006.
- **CHREF Mohamed** : « Des hommes passerelles entre l'Europe et le Maghreb », Mars-avril 2003. Revue Homme & Migration : Marocains de France et d'Europe, N° 1242 -.
- **HAMADI BERKOUCHI Mohammed** : «La diaspora marocaine : une chance ou un handicap?», 2003. Edition EDDIF, Casablanca.
- **HARSI Abdallah** :« L'expulsion des marocains d'Algérie et le droit International de la migration», 2014. Article (P : 3-12), Ouvrage collectif, Publication du Conseil national des droits de l'Homme, Rabat, P : 3.
- **LAMCHICHI Abderrahim**: « L'immigration marocaine en France, changements et ruptures», 1999. Revue CONFLUENCES Méditerranée, N° 31 AUTOMNE.
- **SHAEFFER Fanny** : « La circulation migratoire révélatrice de la structuration socio spatiale du champ migratoire marocain », article - les circulations transnationales : lire les turbulences migratoires contemporaines-, 2009. Édition ARMAND COLIN, Paris.
- **VAN ECKHOUT Laetitia**: « L'immigration », Janvier 2007. Edition Odile Jacob, la documentation Française.
- <http://rsc.eui.eu>.

La protection juridique des droits des immigrés étrangers au Maroc الحماية القانونية لحقوق المهاجرين الأجانب بالمغرب Legal protection of the rights of foreign immigrants in Morocco

مصطفى سدني، دكتور في العلوم القانونية،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسية بالرباط
مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن
sadni1979@gmail.com

الملخص:

أصبح المغرب بلد استقرار دائم لمجموعات مهمة من المهاجرين الأجانب، وهو ما دفع السلطات العمومية إلى بلورة سياسة شاملة للهجرة وفق مقاربات إنسانية تحترم كرامة المهاجر الأجنبي وتحفظ حقوقهم وحرّياتهم. وتعد مبادرة المغرب تسوية الوضعية الإدارية لهذه الفئة من المهاجرين ترجمة فعلية لالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، مما يجعل من المغرب بلدا رائدا في تدبير ملف الهجرة على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق، بادر المغرب إلى تنزيل وأجراء خارطة طريق قوامها حماية حقوق المهاجر الأجنبي من خلال إرساء مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتحقيق الحماية القانونية، وهو ما يثير التساؤل حول خصوصيات هذه الآليات ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: المهاجرون، الأجانب، الحماية القانونية، حقوق الإنسان

Résumé:

Morocco has become a country of permanent settlement of a large group of foreign immigrants, which has prompted the authorities to adopt an integral policy of migration, following a humanitarian approach that preserves the dignity of foreign immigrants and protects their rights and freedoms. Thus, the Moroccan initiative on regularizing the administrative situation of these immigrants, is a practical and effective action of the Moroccan state's commitment to human rights, which makes Morocco an international reference country in migration management. In this context, Morocco has operationalized a roadmap based on the objective of protecting the rights of foreign immigrants through the establishment of a set of legal and institutional mechanisms capable of protecting them, which raises the problem of specificities of these mechanisms and their effectiveness.

Key words : Migrants, foreigners, legal protection, human rights.

Introduction

Longtemps considéré comme un pays d'émigration et de transit, le Maroc est devenu un pays d'installation définitive des immigrés étrangers provenant de tous les continents.

Sur une population de 33.8 millions d'habitants recensés en 2014, le nombre d'étrangers résidant au Maroc a atteint 84000 habitants, soit une proportion de 0.25% de l'ensemble de la population marocaine. En effets, 41.6% (34966) des

étrangers sont des africains et 40% (33615) sont issus des payés européens, et enfin 3.2% (2649) proviennent d'autres continents⁷⁸⁸.

Avec l'évolution des mouvements migratoires internationaux, le droit de la migration a également évolué. Au début, ce droit avait pour principal objectif la réglementation de la migration internationale avec ses deux aspects : l'émigration et l'immigration.

Ensuite, il est incorporé à un deuxième type de droit, celui de la protection des migrants. Le développement de ce dernier s'explique par le développement d'un ensemble d'instruments internationaux (traités internationaux) et l'engagement effectif des gouvernements dans le domaine des droits de migrant par les législations internes.

Dans ce contexte, le Maroc, membre actif au sein de la société internationale, fait partie des pays engagés pour la cause des migrants en ratifiant des conventions internationales régissant les thématiques des droits des migrants, et en adhérant aux institutions onusiennes œuvrant dans le domaine.

Certes, le plus significatif de ces instruments sont: la convention internationale sur la protection de tous les travailleurs migrants et les membres de leur famille du 18 décembre 1990, ratifié par le Maroc en 2012⁷⁸⁹ ; la convention internationale des droits de l'enfant du 20 novembre 1989, ratifié par le Maroc en 1996⁷⁹⁰ ; et le pacte mondiale pour des migrations sûres, ordonnées et régulières adopté au Maroc le 10,11 décembre 2018.

L'engagement du Maroc et leur fort attachement aux dispositifs des droits de l'homme et du droit international humanitaire, se traduit par l'initiative volontaire et souveraine du chef de l'Etat portant sur la régularisation de la situation administrative de plus de 50.000 immigrés en situation irrégulière en 2014 et 2018, ce qui consolide l'expérience migratoire marocaine.

L'intérêt de la recherche

Le présent article met le focus, de manière générale, sur la condition des immigrés étrangers au Maroc, mais s'intéresse tout particulièrement sur la protection juridique de leurs droits de point de vue de droit national et international.

L'objectif de la recherche

Cette étude tendrait à analyser, sous l'angle juridique, les mécanismes législatifs, réglementaires et judiciaires mis à la disposition des immigrés étrangers, afin de les prémunir contre les abus de pouvoir de l'administration et contre les violations de leurs droits fondamentaux, droits garantis aussi bien par des règles internationales que par la loi marocaine.

⁷⁸⁸ - HCP, Note d'information du Haut-Commissariat au Plan à l'occasion de la journée internationale des migrants, 2018.

⁷⁸⁹ - Dahir n° 1.93.317 du 02 août 2011, portant sur la convention internationale la protection de tous les travailleurs migrants et les membres de leur famille, publié au BO n° 6015 du 23 janvier 2012, p 362.

⁷⁹⁰ - Dahir n° 1.93.363 du 21 novembre 1996, portant sur la convention internationale des droits de l'enfant, publié au BO n° 4440 du 19 décembre 1996, p 2847.

La problématique de la recherche

La problématique porte sur l'analyse des spécificités de la protection juridique des droits des immigrés étrangers installés légalement sur le territoire national. Il s'agit exactement de répondre à la question suivante : quels sont les instruments juridiques et institutionnels adoptés par le Maroc pour protéger les droits de ces immigrés ?

La méthodologie de la recherche

Quant à la méthodologie, nous allons opter pour deux méthodes, la première est analytique qui permettrait de décomposer le cadre légal et institutionnel de la migration, et le deuxième est descriptif.

Le plan de la recherche

Pour le faire, nous allons procéder à une étude du cadre théorique de notre sujet (I), ensuite nous déterminons le cadre pratique de la protection juridique des droits des immigrés au Maroc (II).

I- Le cadre théorique de la protection juridique des droits des immigrés étrangers au Maroc

Pour une meilleure compréhension du contexte général dans lequel se déroule la condition des immigrés étrangers au Maroc, il nous apparaît opportun de revenir sur certains concepts clés relatifs au domaine migratoire (A), et leurs spécificités juridiques (B).

A- Le concept de l'immigré étranger

Le concept de l'immigré étranger soulève des problématiques théoriques dans la mesure où il interfère avec d'autres concepts voisins, ce qui nécessite une délimitation conceptuelle de la notion du l'immigré étranger.

- Immigré

L'immigration est l'action d'immigrer, c'est-à-dire le fait de venir dans un pays pour s'y fixer de manière temporaire ou définitive et d'y travailler. Le mot immigration vient du latin immigrare qui signifie « pénétrer dans ».

En 1990, dans le premier rapport du haut conseil à l'intégration française, est explicitement définie cette notion. La définition retenue pour l'immigré est alors en fonction d'un double critère, le lieu et la nationalité de naissance : l'immigré est une personne née étrangère dans un pays étranger, mais qui vit en France qu'elle ait ou non acquis la nationalité française.

Sont exclus de cette définition, les personnes nées françaises à l'étranger, les français par acquisition nés en France et les étrangers nés en France⁷⁹¹.

- Étranger

⁷⁹¹ - le conseil économique et social français, « l'insertion des jeunes d'origine étrangères », 2001, p 06.

Un étranger se dit à une personne qui ne possède pas la nationalité du pays d'installation. Cet état peut changer au cours de la vie d'un individu puisqu'il peut obtenir la nationalité du pays d'installation⁷⁹².

Selon la définition de l'Institut national de la statistique et des études économiques (INSEE), un étranger est une personne qui réside en France qui ne possède pas de nationalité française, soit qu'elle possède une autre nationalité (à titre exclusif), soit qu'elle n'en ait aucune (c'est le cas des personnes apatrides).

Les personnes de nationalité française possédant une autre nationalité (ou plusieurs) sont considérées en France comme françaises. Un étranger n'est forcément immigré, il peut être né en France (les mineurs notamment).

S'agissant la législation marocaine, le deuxième paragraphe du premier article de la loi relative à l'entrée et du séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières définit l'étranger comment suit : « On entend par étranger, au sens de la présente loi, les personnes n'ayant pas la nationalité marocaine, n'ayant pas de nationalité connue, ou dont la nationalité n'a pas pu être déterminée »⁷⁹³.

La notion d'étranger ne recouvre pas forcément celle d'immigré puisque l'on peut être étranger sans jamais avoir migré (c'est le cas par exemple des personnes qui sont nées et vivent au Maroc mais qui n'ont pas la nationalité marocaine), ou à l'inverse avoir immigré mais ne pas être étranger (c'est le cas par exemple des personnes qui ont immigré au Maroc puis ont obtenu la nationalité marocaine).

- Immigré étranger

A partir des définitions des concepts « immigré » et « étranger », on entend par un immigré étranger toute personne qui née étrangère à l'étranger mais installé sur le territoire nationale et qui ne possède pas la nationalité de pays d'installation. Sont exclus de cette définition les personnes nées de parents étrangers et installés sur le territoire national.

C'est le cas des enfants mineurs nés et installés au Maroc de parents étrangers. Ils ne sont pas des immigrés puisqu'ils sont nés au Maroc, mais ils sont des étrangers car ils ne possèdent pas la nationalité marocaine. C'est ainsi que la qualité « immigré » est perpétuellement attachée à ces enfants mineurs, car cette qualité est un fait matériel basé sur la naissance dans le pays natal. Tandis que la qualité « étranger » est un fait juridique, et provisoirement attachée à ces enfants puisqu'ils peuvent acquérir la nationalité marocaine par le bien fait de la loi ou par la naturalisation.

B- Les spécificités juridiques de l'immigré étranger

- L'immigré étranger est une personne physique

La majorité des définitions adoptées par la doctrine pour rapprocher les concepts de l'immigré et l'étranger ont omettraient de les attacher à la qualité de la personne

⁷⁹² - Association GADEM, « le cadre juridique relative à la condition des étrangers au Maroc », 2009, p 05.

⁷⁹³ - la loi n° 02-03 relative à l'entrée et du séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières, publiée au bulletin officiel n° 51620 du 20/11/2003.

physique, ce qui nous interpelle sur la possibilité de les qualifier personnes morales ?

Néanmoins, la doctrine prévoit que seules les personnes physiques, c'est-à-dire les individus, peuvent être qualifiés immigrés, et que les personnes morales, qu'elles soient privées ou publiques, ne pouvaient pas être qualifiées comme immigrantes, même s'elles changeaient volontairement le pays d'origine (siège social) pour s'installaient dans un autre pays étranger.

C'est notamment le cas des sociétés de capitaux et leurs firmes internationales qui investissent dans d'autres marchés internationaux en délocalisant leurs activités de production et en bénéficiant des opportunités de la mondialisation et les dispositions des accords de la libre échange.

Ainsi, c'est le cas des associations supranationales qui œuvrent dans les domaines de la solidarité humaine internationale et les actions de développement en ciblant une population transnationale installée sur un territoire autre que leurs sièges sociaux.

La délimitation exclusive de la qualité de l'immigré étranger au profit des personnes physiques, se justifiait par la réalité matérielle de la personne physique qui tire sa base juridique sur la loi naturelle qui les reconnaissait sans preuve. Tandis que la personne morale se tire sa base juridique exclusivement sur la loi interne du pays d'origine, bénéficiant ainsi du principe de la territorialité de la loi, et ayant privé de toute existence et reconnaissance juridique hors du pays d'origine.

Néanmoins, les personnes morales peuvent délocaliser leurs actions à condition qu'elles se conforment avec la loi nationale du pays d'installation et acquerraient par la suite la qualité « nationale », mais pas « immigré ».

Si les personnes morales ne peuvent pas acquérir la qualité « immigré », en revanche leurs gestionnaires (personnes physiques) peuvent acquérir cette qualité s'elles satisfaisaient d'autres conditions exigées par la loi nationale.

- L'immigré étranger quitte son pays natal

Pour qu'une personne physique acquière la qualité « immigré », il est nécessaire que cet individu quitte effectivement le territoire de son pays de résidence habituelle. C'est ainsi que quitter le pays natal constitue l'élément matériel de la migration et une condition nécessaire pour être immigré.

Par quitter le pays d'origine, on entend le déplacement matériel de l'individu de son pays de résidence habituelle vers un autre pays étranger dans lequel vit normalement et dispose d'un logement où il passe quotidiennement son temps, et constitue par conséquent le centre principal de leurs intérêts.

Néanmoins, le déplacement des agents diplomatiques et consulaires vers les ambassades et les missions situés à l'étranger ne peut pas être qualifié de migration car ces structures administratives sont l'extension territoriale du pays d'origine et le prolongement de leur souveraineté.

- L'immigré étranger s'installe dans un pays étranger

Pour être qualifié « immigré étranger », la personne physique doit avoir l'intention de s'installer pour une longue durée sur le territoire d'un pays étranger. De ce fait, les individus qui quittent leurs pays d'origines pour d'autres raisons telles que : les loisirs, les visites, les soins, les études... ne sont pas comptabilisés parmi les immigrés étrangers.

Or la condition relative à l'installation des individus soulève une problématique liée à la délimitation du concept « installation ». Certes, la doctrine juridique est unanimement d'accord que l'installation est un fait matériel identifié par un ensemble de comportements émanés de l'individu qui démontre la sincérité et l'effectivité de leur intention de s'installer sur le territoire du pays de résidence.

Parmi ces comportements, on peut citer la demande des titres de séjour (carte d'immatriculation et carte de résidence), la location du logement pour une longue durée, la candidature pour une fonction ou un emploi, le suivi des études (formation de base ou continue) et la conclusion d'un acte conjugal avec un conjoint national dans le cadre du mariage mixte.

Néanmoins, les défenseurs des droits des immigrés avaient critiqué cette doctrine, car elle consacre une discrimination entre les immigrés étrangers réguliers et ceux en situation irrégulière. Certes, le critère basé sur les présomptions concerne exclusivement les immigrés étrangers en situation légale, tandis que la deuxième catégorie, qu'est dépourvue de tout document d'identité, est exclue par ce critère, car elle ne possède pas la capacité légale leur permettant d'exercer des actes juridiques dans leur vie quotidienne.

En revanche, ils avancent un critère qui repose sur la durée de séjour dans le pays d'installation, même si ce courant n'est pas unanime sur une durée déterminée. De ce fait, certains imposent une durée de douze mois continue de séjour dans le pays d'installation, ce qui constitue une preuve effective et matérielle permettant d'évaluer l'intention de l'individu et le qualifier par la suite comme « immigré », or les autres imposent une durée plus courte de six mois, voire même trois mois. Néanmoins, le critère de la durée de séjour avait fait également critique dans la mesure où cette durée, qu'elle soit courte ou prolongée, n'est pas toujours une preuve définitive justifiant le désir de séjour permanent, car cette durée peut être motivée par d'autres raisons (soins, formation, pandémie, état d'urgence sanitaire...).

Devant cette situation, les législations adoptent des critères composés pour qualifier un individu comme « immigré » en basant sur le principe de l'intérêt supérieur de l'immigré.

II- Le cadre pratique de la protection juridique des droits des immigrés étrangers au Maroc

Depuis le lancement par les Nations unies du dialogue de haut niveau sur les migrations, la problématique d'un cadre de protection juridique internationale des immigrés est régulièrement soulevée. C'est ainsi que le droit international s'est développé pour garantir une protection universelle des droits des immigrés (A).

Sur le plan national comme au niveau international, la protection juridique des droits de l'homme occupe une place de choix dans la vision marocaine de migration, en mettant en œuvre un arsenal juridique innovant et des structures institutionnelles spécialisées (B).

A-La protection des droits par le droit international

La protection des droits des immigrés étrangers par le droit international est une protection qui se réfère à des instruments d'ordre international basés sur des conventions internationales multilatérales (1) et bilatérales (2). C'est un droit universel et régional, mais généralement incorporé dans le droit national par les Etat qui ont ratifiés ses instruments.

1- Protection par des instruments internationaux universels

Il s'agit surtout d'instruments relatifs aux droits de l'homme, aux droits des réfugiés et aux droits des travailleurs migrants.

- Les instruments relatifs aux droits de l'homme

Le Maroc adhère à l'esprit des principaux instruments internationaux des droits de l'homme. En effet, la constitution de 2011 déclare dans son préambule que le royaume réaffirme son attachement aux droits de l'homme tels qu'ils sont universellement reconnus.

Le royaume a par ailleurs ratifiés plusieurs instruments internationaux de droits de l'homme, il s'agit exactement du la déclaration universelle des droits de l'homme⁷⁹⁴ du 10 décembre 1948 (notamment l'article 15 relatif au droit de nationalité), du pacte international relatif aux droits économiques sociaux et culturels⁷⁹⁵ du 16 décembre 1966, le pacte international relatif aux droits civils et politiques⁷⁹⁶ du 16 décembre 1966 (notamment l'article 12 relatif au droit de quitter le pays et l'article 24 relatif au nationalité de l'enfant), la convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale⁷⁹⁷ du 21 décembre 1965 (notamment l'article 05 relatif aux droits de nationalité, et transit et de quitter le pays et d'y revenir), la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination contre les femmes⁷⁹⁸ du 18 décembre 1979, (notamment l'article 09 relatif au droit de nationalité de la femme), la convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels inhumains ou dégradants⁷⁹⁹ du 10 décembre 1984 et son protocole facultatif⁸⁰⁰, la convention relative aux droits de l'enfant⁸⁰¹ du 20 novembre 1989 (notamment les articles 07, 08 10 relatif au droit de l'enfant à avoir une nationalité, une protection de son identité et avoir

⁷⁹⁴ - Ratifié par le Maroc le 03 mai 1979.

⁷⁹⁵ - Ratifié par le Maroc le 03 mai 1979, publié au BO n° 3525 du 21/05/1980, p 631.

⁷⁹⁶ - Ratifié par le Maroc le 03 mai 1979, publié au BO n° 3525 du 21/05/1980, p 363.

⁷⁹⁷ - Ratifié par le Maroc le 18 décembre 1970, publié au BO n° 2988 du 04/02/1970, p 336.

⁷⁹⁸ - Ratifié par le Maroc le 21 juin 1993, publié au BO n° 4866 du 18/01/2001, p 226.

⁷⁹⁹ - Ratifié par le Maroc le 21 juin 1993.

⁸⁰⁰ - Publié au BO n° 6166 du 04/07/2013, p 4877.

⁸⁰¹ - Ratifié par le Maroc le 21 juin 1993, publié au BO n° 4440 du 19/12/1996, p 2847.

des contacts réguliers avec ses parents qui résident dans des pays différents) et ses protocoles facultatifs⁸⁰² du 25 mai 2000.

- Les instruments relatifs aux droits des réfugiés

Le droit universel des réfugiés pourrait également s'appliquer dans certains cas pour garantir une protection internationale à certains immigrés au Maroc

En effet, de nombreux subsahariens qui vivent au Maroc fuient les conflits armés et les divers violations des droits de l'homme dans leurs pays d'origine et cherchent la sécurité ailleurs.

Sur le plan juridique, le Maroc a adopté la convention de Genève relative au statut des réfugiés⁸⁰³ du 28 juillet 1951. Il a ratifié le 04 octobre 1967 son protocole qui date du 31 janvier 1967.

La convention définit le réfugié comme une personne qui « craint avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques » et qui « se trouve hors du pays dont elle a la nationalité et qui ne peut ou, du fait de cette crainte, ne veut se réclamer de la protection de ce pays ou qui, si elle n'a pas de nationalité et se trouve hors du pays dans lequel elle a sa résidence habituelle à la suite de tel événement, ne peut, ou, en raison de ladite crainte, ne veut y retourner ».

Par ailleurs, des immigrés se déplacent involontairement sans document du voyage et pénètrent les frontières marocaines de façon clandestine. Le droit des réfugiés plaide pour que les demandeurs d'asile ne soient pas sanctionnés pour être entrés de manière irrégulière dans un pays.

En effet, l'article 11 de la convention de Genève stipule : « les États contractants n'appliquent pas de sanctions pénales du fait de leur entrée ou de leur séjour irrégulier, aux réfugiés qui arrivent directement du territoire où leur vie ou leur liberté était menacée au sens prévu par l'article premier... ».

- Les instruments relatifs aux droits des travailleurs migrants

Le Maroc est parmi les rares pays du monde à avoir ratifié en 1993 la convention des nations unies sur la protection de tous les travailleurs migrants et les membres de leur famille⁸⁰⁴ du 18 décembre 1990.

Si le Maroc a ratifié certaines conventions importantes de l'Organisation internationale de travail (OIT) comme la convention n° 105 de 1957 sur l'abolition du travail forcé⁸⁰⁵, la convention n° 111 de 1958 concernant la discrimination en matière d'emploi et de profession⁸⁰⁶, ou bien encore la convention n° 182 de 1999 concernant les pires formes de travail des enfants et l'action immédiate en vue de leur élimination⁸⁰⁷ ; il ne l'a pas fait ni pour la

⁸⁰² - Ratifiés successivement par le Maroc le 02 octobre 2001 et 22 mai 2002.

⁸⁰³ - Ratifié par le Maroc 24 août 1955, publié au BO 09/09/1955, p 2574.

⁸⁰⁴ - Ratifiée par le Maroc en 21 juin 1993, publiée au BO n° 6015 du 23/01/2012, p 362.

⁸⁰⁵ - Ratifiée par le Maroc en 07 juin 1965, publiée au BO n° 2818 du 02/11/1966, p 2239.

⁸⁰⁶ - Ratifiée par le Maroc le 13 novembre 1962, publiée au BO n° 2622 du 25/01/1963, p 173.

⁸⁰⁷ - Ratifiée par le Maroc le 26 janvier 2001, publiée au BO n° 5164 du 27/11/2003, p 3898.

convention n° 97 de 1949 relative aux travailleurs migrants, ni pour la convention n° 143 de 1975 portant sur la migration dans des conditions abusives qui concerne directement la protection des travailleurs migrants en prônant l'égalité de traitement entre tous les travailleurs migrants et le respect de leurs droits.

2- Protection par des conventions bilatérales

Les instruments universels de protection des migrants ont été complétés par des instruments des conventions bilatérales. Cette dernière concernent plusieurs domaines et son diverses. Elles sont des conventions d'établissement, de main-d'œuvre et de sécurité sociale.

- Les conventions bilatérales d'établissement

Le Maroc a signé des conventions d'établissement avec un certain nombre de pays qui fixent les conditions d'établissement de leurs ressortissants au Maroc. A titre d'exemple, l'accord bilatéral signé le 09 octobre 1987 avec la France⁸⁰⁸ en matière de séjour et d'emploi vise la protection des marocains résidant ou travaillant à l'étranger.

L'accord traite les titres de séjour et de leur validité, des conditions de travail et des professions dont l'exercice est autorisé, du regroupement familial.

En outre, le Maroc a signé une convention bilatérale avec le Sénégal⁸⁰⁹ le 27 mars 1964. Elle accorde plusieurs avantages aux nationaux des deux pays signataires. Ils sont assimilés parfois aux nationaux et peuvent même accéder aux emplois publics dans les conditions déterminées par la législation du pays d'accueil. Ils peuvent exercer des activités industrielles, commerciales, agricoles ou artisanales.

- Les conventions bilatérales de main-d'œuvre

Par ailleurs, le Maroc a signé avec quelques pays des conventions de main-d'œuvre qui règlement le travail des marocains à l'étranger. À titre d'exemple, on peut citer celles signées avec la France⁸¹⁰ le 01 juin 1963, la Belgique le 17 février 1964, les Pays-Bas le 14 mai 1969, l'Irak 20 mai 1981, le Qatar⁸¹¹ le 17 mai 1981, les Emirats Arabes Unis⁸¹² le 22 décembre 1981, la Libye le 04 août 1983, la Jordanie le 20 avril 1983 et l'Espagne⁸¹³ le 06 février 1996.

- Les conventions bilatérales de sécurité sociale

De plus, le Maroc a signé un ensemble de conventions bilatérales de sécurité sociale. L'objectif de ces conventions est de faciliter le séjour des MRE et réciproquement des étrangers au Maroc et de leur procurer les soins médicaux nécessaires⁸¹⁴.

⁸⁰⁸ - Ratifié par le Maroc le 02 août 2011, publié au BO n° 6080 du 06/09/2012, p 4682.

⁸⁰⁹ - Ratifié par le Maroc le 11 décembre 1965, publiée au BO n° 2773 du 22/12/1965, p 2681.

⁸¹⁰ - Ratifiée par le Maroc le 02 août 2011, publiée au BO n° 6080 du 06/09/2012, p 2549.

⁸¹¹ - Ratifiée par le Maroc le 14 novembre 1986, publiée au BO n° 4032 du 07/02/1990, p 226.

⁸¹² - Ratifiée par le Maroc le 25 juillet 1994, publiée au BO n° 4271 du 07/09/1994, p 1488.

⁸¹³ - Ratifiée par le Maroc le 17 avril 2007, publiée au BO n° 5532 du 07/06/2007, p 665.

⁸¹⁴ - Khadija Elmadmad, « les Migrants et leurs droits au Maroc », in « les migrations et leurs droits au Maghreb », éditions la croisée des chemins, rabat, 2004, pp 103-236, p 169.

A titre d'exemple, nous pourrions citer celles signée avec la France⁸¹⁵ le 09 juillet 1965, la Belgique⁸¹⁶ le 24 juin 1968, les Pays-Bas⁸¹⁷ le 14 février 1972, l'Espagne⁸¹⁸ le 08 novembre 1979, le suède⁸¹⁹ le 04 janvier 1980, l'Allemagne⁸²⁰ le 25 mars 1981, le Danemark⁸²¹ le 24 avril 1982, la Roumanie⁸²² le 27 juillet 1983, l'Italie⁸²³ le 18 février 1994 et Portugal⁸²⁴ le 14 novembre 1998.

B- La protection des droits par le droit interne

La protection des droits des immigrés étrangers peuvent être concrétisés par la mise en place des instruments à caractère législatif (1) ou bien par des instruments à caractère institutionnel (2).

1- Par des instruments législatifs

Les immigrés étrangers bénéficiaient d'une protection juridique de leurs droits par un ensemble de dispositions constitutionnelles (a) et d'autres prévues par la loi (b).

a- Une protection par la constitution

Plusieurs dispositions de la déclaration universelle des droits de l'homme du 10 décembre 1948 ont été introduites dans la constitution marocaine, dont des droits spécifiquement consacrés pour les immigrés étrangers.

Il s'agit exactement des dispositions du troisième et quatrième paragraphe de l'article 30 de la constitution qui stipule que les étrangers jouissent des libertés fondamentales reconnues aux citoyens et citoyennes marocains conformément la loi.

Elle consacre également le droit de participer aux élections locales pour les étrangers résidant au Maroc. Les conditions d'extradition et d'octroi du droit d'asile sont définies et garanties par la loi.

De plus, les étrangers et les étrangères jouissent, à l'instar des nationaux marocains, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social et culturel.

b- Une protection par la loi

Plusieurs branches du droit interne peuvent s'appliquer pour protéger juridiquement les immigrés étrangers au Maroc. Les plus significatives sont : la loi relative à l'entrée et au séjour des étrangers au royaume du Maroc, à

⁸¹⁵ - Ratifiée par le Maroc le 22 octobre 1966, publiée au BO n° 2818 du 02/11/1966, p 2231.

⁸¹⁶ - Ratifié par le Maroc le premier janvier 1971, entrée en vigueur le premier août 1971.

⁸¹⁷ - Entrée en vigueur le premier janvier 1973.

⁸¹⁸ - Entrée en vigueur le premier octobre 1982.

⁸¹⁹ - Entrée en vigueur le premier juin 1982.

⁸²⁰ - Ratifiée par le Maroc le 25 février 2001, publiée au BO n° 5000 du 02/05/2002, p 336.

⁸²¹ - Entrée en vigueur le premier avril 1988.

⁸²² - N'est pas entrée en vigueur.

⁸²³ - N'est pas entrée en vigueur.

⁸²⁴ - Entrée en vigueur le 14 novembre 1998.

l'émigration et l'immigration irrégulières⁸²⁵, le code de la nationalité⁸²⁶ et la loi relative à l'état civil⁸²⁷.

S'agissant la loi relative à l'entrée et au séjour des étrangers au royaume, elle est composée de 58 articles, de 8 chapitres et 3 titres. Elle régleme, d'une part, la migration au Maroc avec ses deux volets d'immigration (entrée et séjour dans le pays) et d'émigration (sortie du pays) et d'autre part, elle sanctionne toute immigration ou émigration illégales.

La loi établie les conditions pour lesquelles l'étrangers peut entrer d'une façon régulière au Maroc tout en limitant le pouvoir discrétionnaire des autorités administratives par les engagements internationaux du pays. La loi exige également la production d'un passeport ou d'un titre de voyage pour l'entrée dans le pays. Il s'agit de deux titres de séjour : le certificat d'immatriculation et le certificat de résidence.

Certes, la loi introduit trois types de cartes d'immatriculation : pour les visiteurs, pour étudiants et pour travailleurs migrants. Quant à la carte de résidence, elle est octroyée à l'étranger qui peut justifier d'une résidence non interrompue d'au moins quatre années.

Or, ces deux titres de séjour peuvent être refusés à l'étranger qui ne satisfait pas aux conditions exigées par cette loi : si l'étranger ne fournit pas les documents justificatifs ou s'il fait l'objet d'une mesure d'expulsion⁸²⁸.

Quant à la loi sur la nationalité marocaine, elle est composée de 46 articles et 7 chapitres. Elle régleme entre autres, l'acquisition, la perte, la déchéance, et la preuve de la nationalité marocaine, ainsi les procédures judiciaires y associées.

En effet, le code de la nationalité prévoit l'acquisition de la nationalité marocaine par la naissance et la résidence. C'est ainsi que tout enfant né au Maroc de parents étrangers qui y sont eux-mêmes nés, à condition d'avoir une résidence habituelle et régulière au Maroc, peuvent acquérir la nationalité marocaine par le bien fait de la loi.

Elle acquière également la qualité marocaine toute personne née au Maroc de parent étrangers et ayant une résidence habituelle et régulière au Maroc, dont le père lui-même né au Maroc si ce dernier se rattache à un pays dont la fraction majoritaire de la population est constituée par une communauté ayant pour la langue l'arabe ou pour religion l'islam.

De même, la femme étrangère qui a épousé un national marocain peut, après une résidence habituelle et régulière au Maroc du ménage depuis cinq ans au moins,

⁸²⁵ - la loi n° 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières, BO n° 5162 du 20/11/2003, p 1295.

⁸²⁶ - la loi n° 62-06 relative au code de la nationalité, BO n° 5514 du 05/04/2007, 457.

⁸²⁷ - la loi n° 37-99 relative à l'état civil, BO n° 5054 du 07/11/2002, p 1193.

⁸²⁸ - Khadija Elmadmad, « la nouvelle loi marocaine du 11 novembre 2003 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières », CARIM, 2004, p 03.

souscrire, pendant la relation conjugale, une déclaration adressée au ministre de la justice, en vue d'acquérir la nationalité marocaine.

Si la femme étrangère a pleinement droit d'acquérir la nationalité marocaine, par le bien fait de la loi, suite à son mariage avec un marocain ; l'étranger qui épouse une femme marocaine n'a pas le droit d'acquérir la nationalité marocaine suite à ce lien conjugal, et le seul recours possible est de poursuivre la procédure de la naturalisation.

En effet, la loi prévoit l'acquisition de la nationalité par la naturalisation. L'étranger qui justifie une résidence habituelle et régulière au Maroc pendant les cinq dernières années, a le droit de demander l'acquisition de la nationalité par la naturalisation, à condition de satisfaire et remplir des conditions précises.

Concernant la loi sur l'état civil, elle est composée de 48 articles et 09 chapitres. La loi consacre l'égalité entre étranger et national en matière de la soumission au régime de l'état civil. En effet l'article 3 stipule que : « Tous les marocains sont obligatoirement soumis au régime d'état civil. Le même régime s'applique aux étrangers en ce qui concerne les naissances et les décès survenant sur le territoire national».

Ainsi, Le ressortissant étranger qui acquiert la nationalité marocaine est inscrit sur les registres de l'état civil s'il est né au Maroc selon la procédure suivante :

- s'il est inscrit sur les registres de l'état civil marocain réservé aux étrangers tenus avant la promulgation de la présente loi, son acte de naissance est transféré par l'officier de l'état civil au vu de l'acte accordant la nationalité, avec mention en marge de l'acte de naissance des références principales de l'acte accordant la nationalité.

- s'il est inscrit sur les registres de l'état civil institués par la présente loi, il est fait mention en marge de son acte de naissance de son acquisition en nationalité, avec indication des références principales de l'acte accordant la nationalité.

2- Par des instruments institutionnels

La protection juridique des immigrés étrangers est la mission principale de plusieurs institutions. Ces dernières agissent en matière de migration, elles sont gouvernementales et non gouvernementales. En effet, le conseil national des droits de l'homme (CNDH) est une institution constitutionnelle pluraliste et indépendante chargée de connaître de tous les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'homme et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion.

Ainsi il est chargé à la préservation de la dignité, des droits et des libertés individuelles et collectives des citoyennes et citoyens, et ce dans le strict respect des référentiels nationaux et universels en la matière.

Quant aux immigrés étrangers, la loi relative à la réorganisation du CNDH⁸²⁹ a chargée ladite institution à procéder à des visites, entre autres, à des lieux de détention des étrangers en situation irrégulière.

⁸²⁹ - la loi n° 76-15 relative à la réorganisation du CNDH, BO n° 6652 du 01/03/2018, p 1227.

Néanmoins, l'action du CNDH ne se limite pas au niveau central, mais il intervient également au niveau régional en décentralisant des compétences aux entités territoriales appelées : commissions régionales des droits de l'homme.

Certes, les commissions régionales du conseil national des droits de l'homme⁸³⁰ disposent des attributions en matière de la protection et de la promotion des droits de l'homme, des groupes vulnérables y compris des immigrés. Ainsi ces commissions veillent à l'observation, à la surveillance et au suivi de la situation des droits de l'homme au niveau régional, et procéder aux enquêtes et investigations nécessaires au sujet des violations des droits de l'homme et élabore des rapports comprenant les conclusions de ses travaux.

Elles interviennent d'urgence chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective d'un des droits de l'homme et ce, en déployant tous les moyens nécessaires de médiation et de conciliation qu'il juge appropriés en coordination avec les autorités publiques concernées⁸³¹.

Si la mobilisation des mécanismes institutionnelles de la protection des droits des immigrés étrangers est une condition nécessaire pour la concrétisation de la démarche droit dans l'action gouvernementale, elle en demeure insuffisante s'elle n'est pas assistée par l'intervention d'autres acteurs non gouvernementaux.

En effet, certaines organisations internationales non gouvernementales spécialisées en matière de migration agissent aussi dans le domaine de la protection des droits des migrants au Maroc, et exercent par conséquent leur influence sur la politique nationale en la matière.

Parmi ces acteurs transnationaux, nous pouvons citer le bureau de haut-commissariat des nations unies pour les réfugiés (HCR) et l'organisation internationale du travail (OIT) qui est relativement active dans le domaine de la protection des travailleurs migrants au Maroc.

Ainsi, la question de la protection des droits des immigrés étrangers au Maroc est une thématique présente dans les programmes de recherches académiques. Certes, le rôle des institutions académiques universitaires spécialisées dans le domaine de la recherche sur les droits des migrants et de la migration en générale, est très actif. Elles sont principalement implantées à Casablanca, Rabat, Agadir et Oujda. À Casablanca, la chaire UNESCO « Migration et droits humains » de l'université Hassan II, l'unité de formation et de recherche « Migration et droits » (FSJES Ain

830 - le règlement intérieur du conseil national des droits de l'homme prévoit dans la matière 16 la création d'une commission permanente chargée de parité et la non-discrimination et les nouvelles générations des droits de l'homme. Elle compétente, entre autres, d'exercer la surveillance de la situation des immigrés et les refugier. (Voir le bulletin officiel n° 6856 du 13/02/2020, page 875, version arabe).

⁸³¹ - SADNI Mustapha, « La régionalisation des droits de l'immigré au Maroc : opportunités et défis », in « la dimension spatiale des droits de l'homme dans les politiques publiques au Maroc », le centre marocain de la justice transitoire et l'étude des rapports internationaux, 2021, p 36.

Chock) et le centre d'études et de recherches en migration et droits humains (CERMEDH), sont des structures académiques de recherche sur la thématique du migration et ses aspects, droits de l'homme, développement durable...

À Rabat, l'association marocaine d'études et de recherche sur les migrations (AMERM), qui a son siège à FSJES Agdal, est active dans le domaine, conduit des recherches, organise périodiquement des rencontres dans le domaine de la migration et publie les actes de ses rencontres.

À Oujda et à Agadir, « le centre d'études sur les mouvements migratoires maghrébins » (CEMMM) de l'Université Mohammed 1^{er} à Oujda et « l'observatoire régional des migrations espace et société » (ORMES) à la FLSH Ibn Zohr d'Agadir, sont des entités de recherche spécialisées en matière de migration.

Bibliographie

- ✓ HCP, Note d'information du Haut-Commissariat au Plan à l'occasion de la journée internationale des migrants, 2018.
- ✓ Le conseil économique et social français, « l'insertion des jeunes d'origine étrangères », 2001.
- ✓ Association GADEM, « le cadre juridique relative à la condition des étrangers au Maroc », 2009.
- ✓ Khadija Elmadmad, « les Migrants et leurs droits au Maroc », in « les migrations et leurs droits au Maghreb », éditions la croisée des chemins, rabat, 2004.
- ✓ Khadija Elmadmad, « la nouvelle loi marocaine du 11 novembre 2003 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières », CARIM, 2004.
- ✓ SADNI Mustapha, « La régionalisation des droits de l'immigré au Maroc : opportunités et défis », in « la dimension spatiale des droits de l'homme dans les politiques publiques au Maroc », le centre marocain de la justice transitoire et l'étude des rapports internationaux, 2021.

آثار الهجرة الدولية على الاقتصاد الحضري حالة واحة مدينة فجيج [الحدود المغربية الجنوبية الشرقية]

Effects of international migration on the urban economy the case of the oasis town of Figuig: In the south-eastern border areas

KASSOU Khalid⁽¹⁾, EL YAZIDI Mustapha⁽²⁾, BOUABID Nouredine⁽³⁾, GHAZI Abdelkhalek.

^(1,2) Laboratoire Dynamique des milieux arides :aménagement et développement régional , Faculté des Lettres et
des Sciences Humaines Oujda Maroc.

⁽³⁻⁴⁾ Laboratoire sol, environnement et développement, Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Kenitra, Maroc
culturedefiguig@gmail.com-bouabidnouredine@gmail.com-Aghhazi@hotmail.com

الملخص

لا زالت الهجرة في واحة مدينة فجيج تعتبر العنصر الهيكلي في تشكيل الوضع الديموغرافي بالواحة المدينة - باعتبارها ظاهرة قديمة - . شهدت تطورا قويا في القرن الماضي ، بدأت هجرة المغاربة في بدايات القرن العشرين و بالضبط أوائل الخمسينيات ولا سيما من المنطقة الشرقية التي كانت المنطقة الأولى التي ترسل أفواجا من المهاجرين إلى الخارج. و تعتبر واحة فجيج الواقعة في أقصى جنوب شرق المغرب خير مثال على حركة الهجرة الهائلة، بداية إلى شمال المغرب وشمال الجزائر ، ثم إلى فرنسا. وبالفعل، فإن الظروف غير المواتية لواحة فجيج لم تثبط عزيمة السكان في الحفاظ على حياة مستقرة من خلال رغبتهم في البحث عن الحلول، والمغادرة إلى البلدان الأجنبية بحثاً عن عمل لدفع تنمية مدينتهم بطريقة تعاونية وتشاركية. تحاول هذه الدراسة تحديد ملامح المستثمر المهاجر، وأنماط التمويل، وتقلبات المبالغ المرسلة بشرط عدة عوامل، فضلا عن أهمية مساهمة المهاجرين في التنمية المحلية لمدينتهم.

الكلمات المفاتيح: الهجرة-واحة فجيج-التنمية

Abstract

Immigration in the oasis city of Figuig is still considered the structural element in shaping the demographic situation in the oasis city - as it is an ancient phenomenon. It witnessed a strong development in the last century; the immigration of Moroccans began at the beginning of the twentieth century and exactly the early fifties, especially from the eastern region, which was the first region to send waves of immigrants abroad. The Oasis of Figuig, located in the extrem southeast of Morocco, is a perfect example of the massive migration movement, beginning to north of Morocco and north of Algeria, then to France. Indeed, the unfavorable conditions of Figuig Oasis did not discourage residents from maintaining a stable life through their desire to search for solutions and to leave for foreign countries in search of work to advance the development of their city in a cooperative and participatory manner.

This study attempts to determine the characteristics of the immigrant investor, financing patterns and fluctuations in the amounts sent, subject to several factors, as well as the importance of the immigrant's contribution to the local development of their city.

Key words: migration - Figuig oasis – development

Introduction :

Tout au long de l'histoire de l'humanité, la migration a été une expression courageuse du désir d'un individu de surmonter des conditions défavorables et de mieux vivre. Aujourd'hui, la mondialisation, associée aux progrès de la communication et des transports, a augmenté le nombre de personnes désireuses et capables de déménager ailleurs. La question de la migration au niveau de la ville oasis de Figuig nécessite une pause historique qui se base sur le passé pour clarifier l'image du présent et du futur. Les conditions qu'a connues l'oasis de Figuig au XXe siècle n'étaient que des conditions de contact avec le colon, étranger à la langue. Culture et civilisation. Cela a conduit les habitants de cette ville-oasis à confondre l'histoire leur région avec les changements que celle-là a connus actuellement. Le phénomène de la migratoire dans l'oasis de Figuig a toujours été un phénomène de mobilité humaine, car l'homme de Figuig n'était plus cet homme qui était chez lui et confiné à son environnement, car il s'est élancé dans tous les horizons, laissant ses traces dans les parties de la terre dans son immensité, soit en tant que commerçant, ou étudiant. Avant que l'oasis de Figuig ne devienne un foyer de départ des émigrés, la ville oasis attirait les étrangers comme le montrent les contes littéraires, bien que des œuvres de fiction parlent des merveilles de l'oasis de Figuig, que l'on peut citer: "Isabel Eberhart" et "Docteur Henry Follay . "Edmond Douaté," John Stroll "," Le peintre français Eugène Girardet". Ils ont mentionné l'oasis de Figuig, ainsi que dans les livres de voyage et les rapports des fonctionnaires de l'administration française ainsi que dans les livres d'histoire et autres, qui illustrent l'impact économique conduit dont la ville a bénéficié avant sa chute dans le colonialisme, en particulier après la seconde moitié du siècle dernier. Et c'est devenu une zone d'émigration. Aujourd'hui, en raison du déclin économique, de l'isolement régional et géographique, ainsi que des nouvelles tendances migratoires, la ville souffre d'un état d'abandon et de détérioration de ses ksours.

Il ne fait aucun doute que la ville de Figuig a connu et connaît encore une grave hémorragie humaine, due aux facteurs sur-mentionnés, de ce dépeuplement humaine dont la ville oasis a été témoin et dont il est encore le témoin remonte à la période l'avènement de la colonisation en 1903, dès lors la ville oasis est entré dans une nouvelle phase, il est devenu une position stratégique et influente dans le façonnement de la géographie de la région, que ce soit du côté politique en tant que centre frontalier ou du côté militaire comme une base militaire, qui permet le déploiement dans n'importe quelle direction, en particulier vers l'est et le sud.

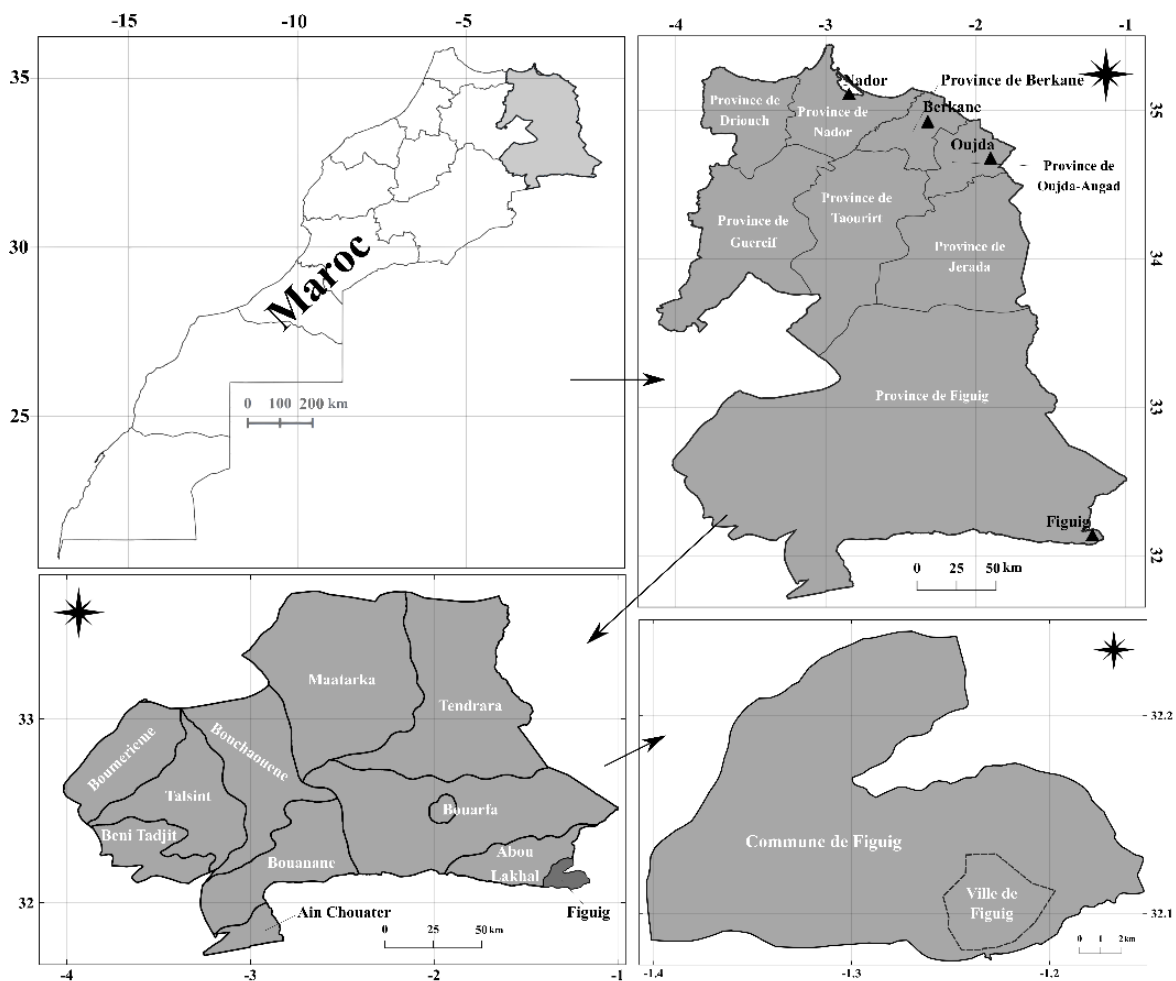
Les colons européens ont apporté des changements importants dans le passé qui peuvent être des réponses claires au vide humain dans le présent et le futur que vit la ville oasis, comme la création de nouveaux centres à proximité qui n'existaient pas auparavant, par exemple le centre Beni-ounif , puis la création d'un centre d'exploration du manganèse à Bouarfa, ainsi que la création du centre Tendrarra comme centre de la tribu Beni Guil, similaire à celui d'Ain Beni Mathar. Tous ces changements ont fait de l'oasis de Figuig une ville autre que d'habitude

auparavant, et son influence économique diminuera en premier lieu au profit des nouveaux centres qui se voient de plus en plus indépendants et moins tributaire de Figuig, et cela a été accentué par le phénomène de l'émigration depuis le début du XXe siècle.

I- Présentation de la ville oasisienne de Figuig

1- Données Générales

A la frontière algéro-marocaine, Figuig est située à 380 kilomètres à l'est d'Er-Rachidia et à 376 au sud d'Oujda, capitale de la région de l'Oriental. (Carte 01) Elle est reliée à Oujda à la nationale 17, qui traverse la ville de Bouarfa, dernière étape à 100 kilomètre avant Figuig. Aux confins du Haut-Atlas Oriental et de l'Atlas Saharien, Figuig forme, au Maroc, la limite nord de la zone climatique du palmier-dattier.



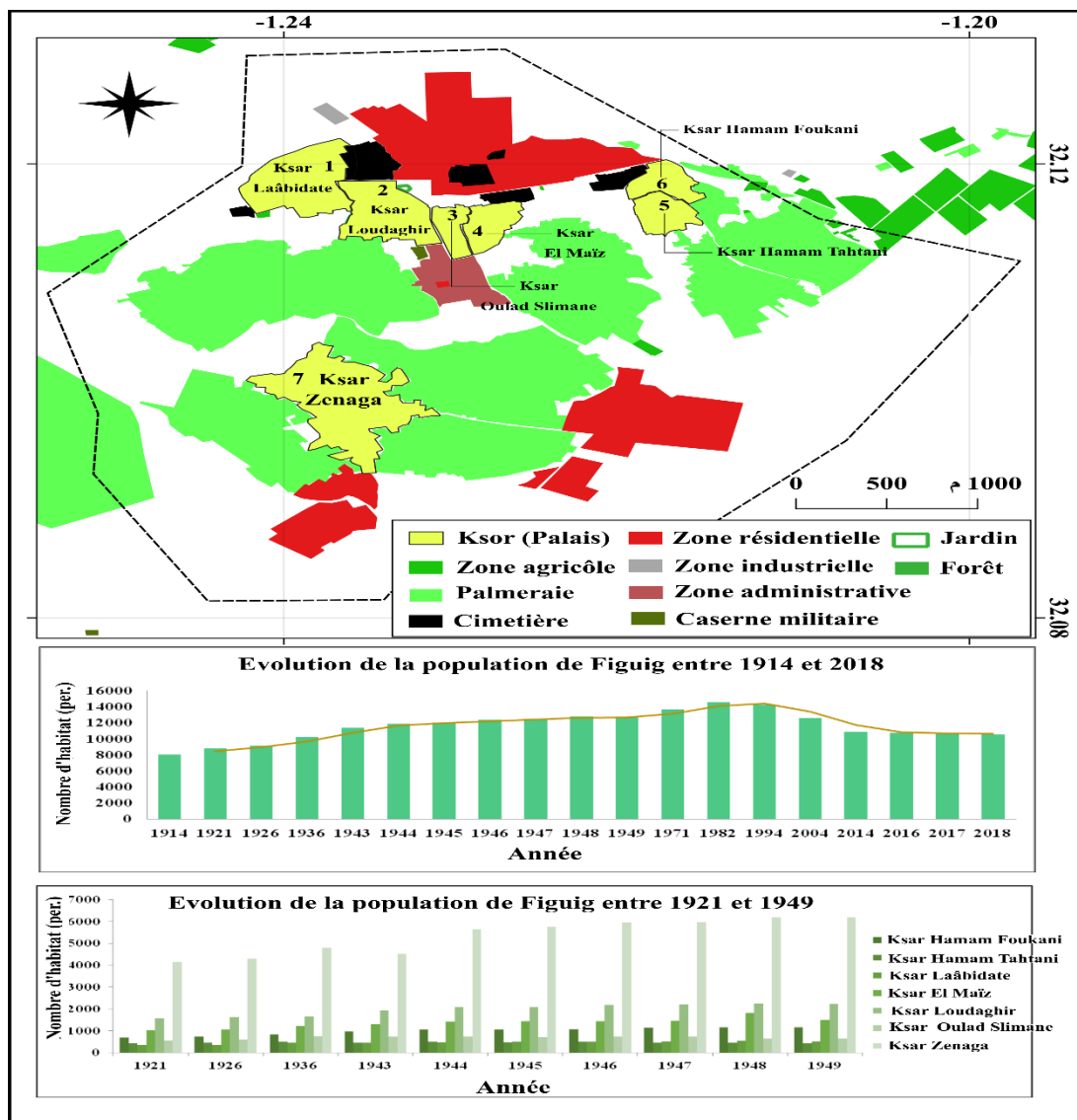
Cartes -01 : Découpage administrative de la région de l'Orientale.

Source : Esri, Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021

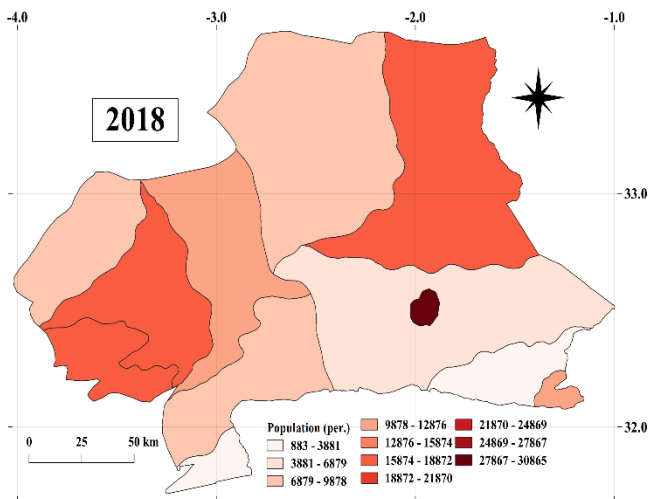
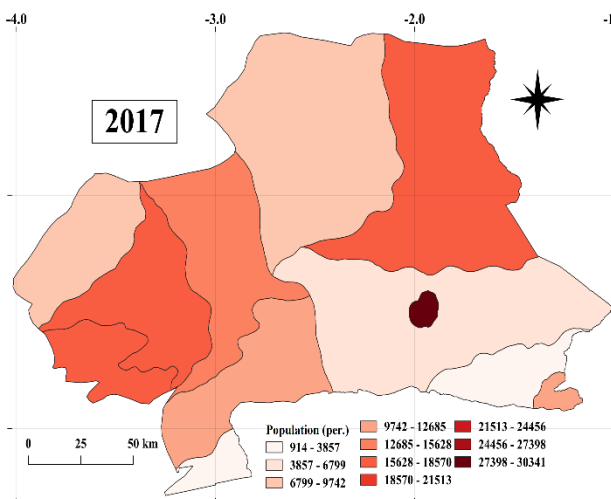
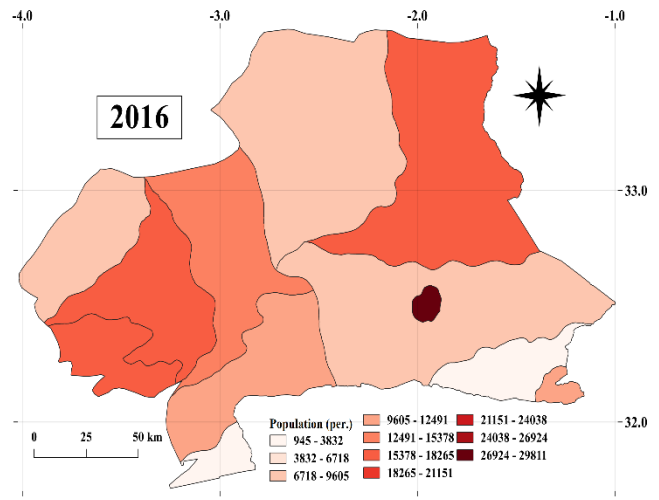
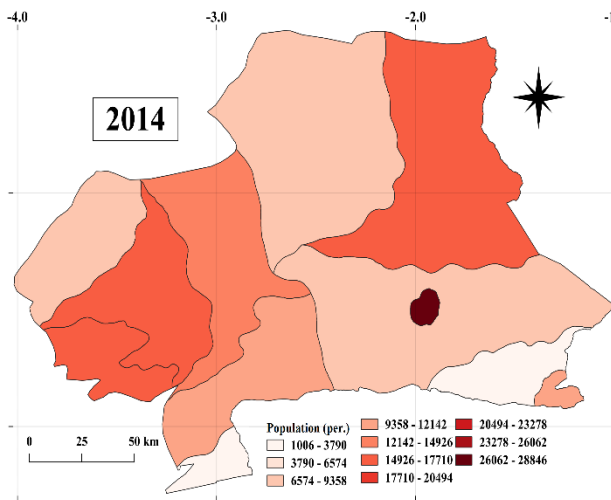
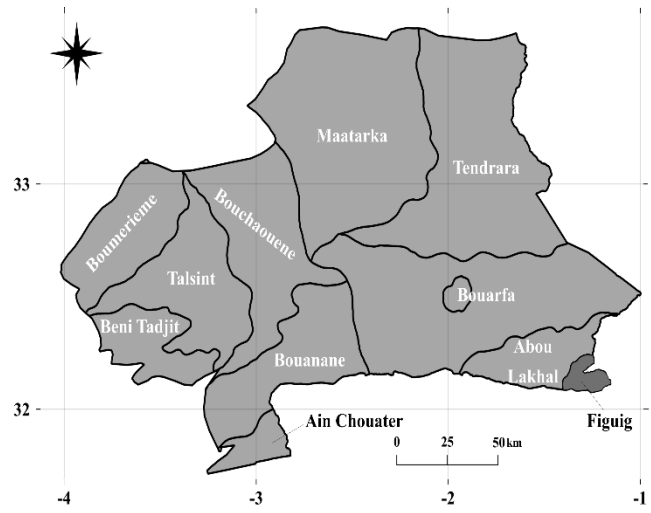
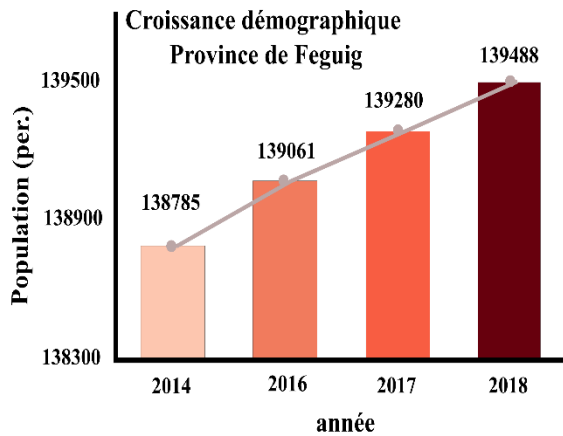
La ville oasisienne de Figuig se trouve en situation d'impasse géographique vu la conjoncture politique liée à la fermeture des frontières. L'éloignement par rapport aux zones dynamiques nord a un impact économique fort sur la ville qui s'est accompagné d'une léthargie économique et un dépeuplement intense. Une

situation qui a eu un impact urbain important au vu de délaissement des ksours qui se trouvent menacés de disparition.

Entre les deux recensements de 1994 et 2004,(Carte 02), le taux d'accroissement de la ville de Figuig a connu une variation négative annuelle de l'ordre de -1,2 %. Elle s'est accentuée au cours de la décennie 2004-2014 en enregistrant un décroissement annuel de 1,44 pour cent. La population est passée de 12577 habitants en 2004 à 10 872 habitants en 2014. (HCP, 2014) (Carte 03). Dans la commune, 43,54% est active et elle est essentiellement composée des 19 à 45 ans. Les femmes représentent 48,63% de la communauté, contre 51,37% pour les hommes.(Monographie de Figuig,2017).



Cartes -02 : Croissance démographique de la ville de Figuig. Source : Esri, RGPH, 2014, BONNEFOUS, 1951, Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021



Cartes -03 : Croissance démographique Province de Figuig, y compris de la ville de Figuig

Source : Esri, RGPH, 2014, Monographie de Figuig, 2017. Traitement ArcGis

10.3/BOUABID, 2021

Le climat de la région est caractérisé par un temps chaud et sec au printemps et en été, (Figure 01) en automne et en hiver, Froid et légèrement tacheté, contrairement aux régions du nord, caractérisées par un temps relativement chaud. Les mesures annuels de vitesse du vent durent la période sont présentées dans la (Figure 02). Les vitesses maximales varient entre 8.2m/s et 9.8 m/s respectivement. Les vitesses minimales varient entre 2.90m/s et 3.25 m/s La direction des vents est variable selon la saison : en automne, les vents sont orientés NO ; ceux du nord dominant très nettement. En hiver, ce sont les vents du NNO qui dominent. Au printemps, ce sont les vents du NE et du NNO qui prennent le relais. Et des pluies modérées. (Figure 03)

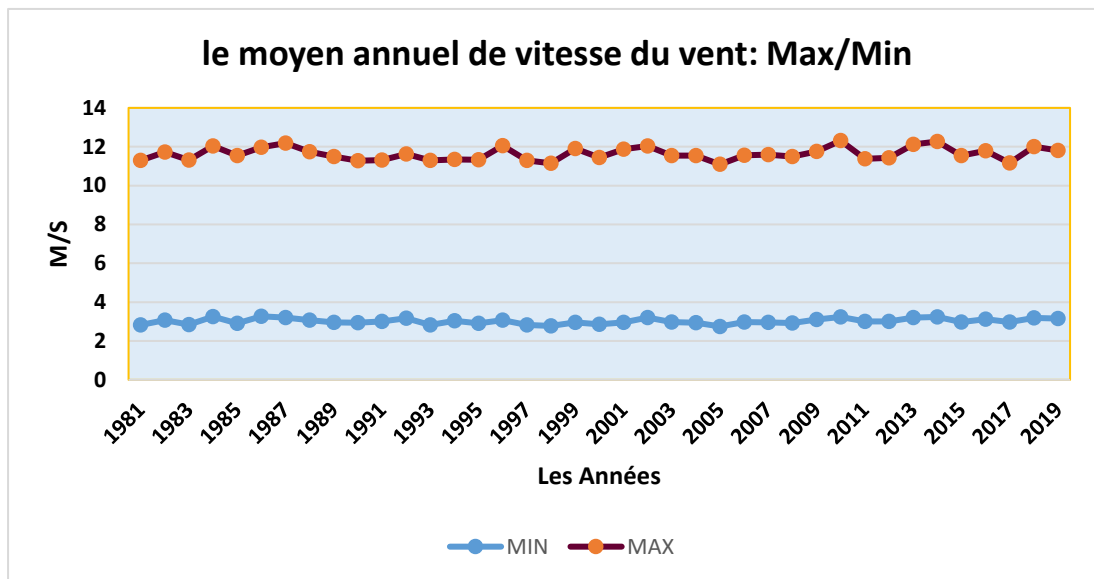
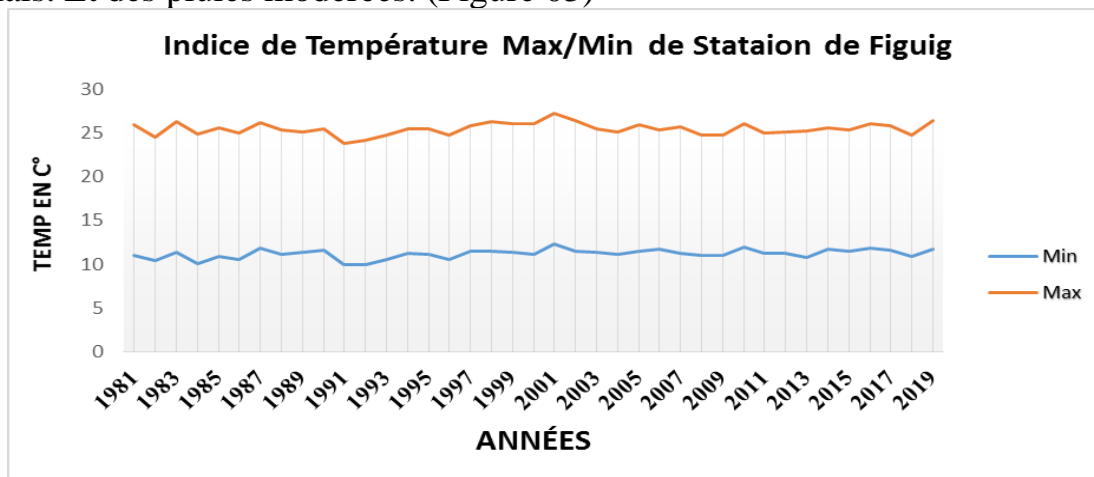


Figure 01-02 Température Annuels, Moyen Annuel de vitesse du vent Min/Max
 (Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation : BOUABID, 2021

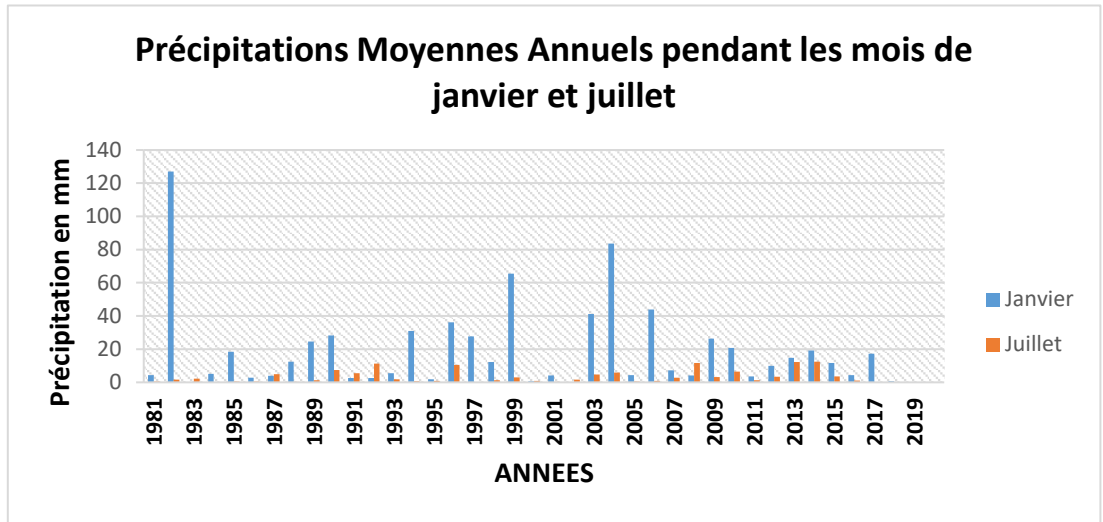
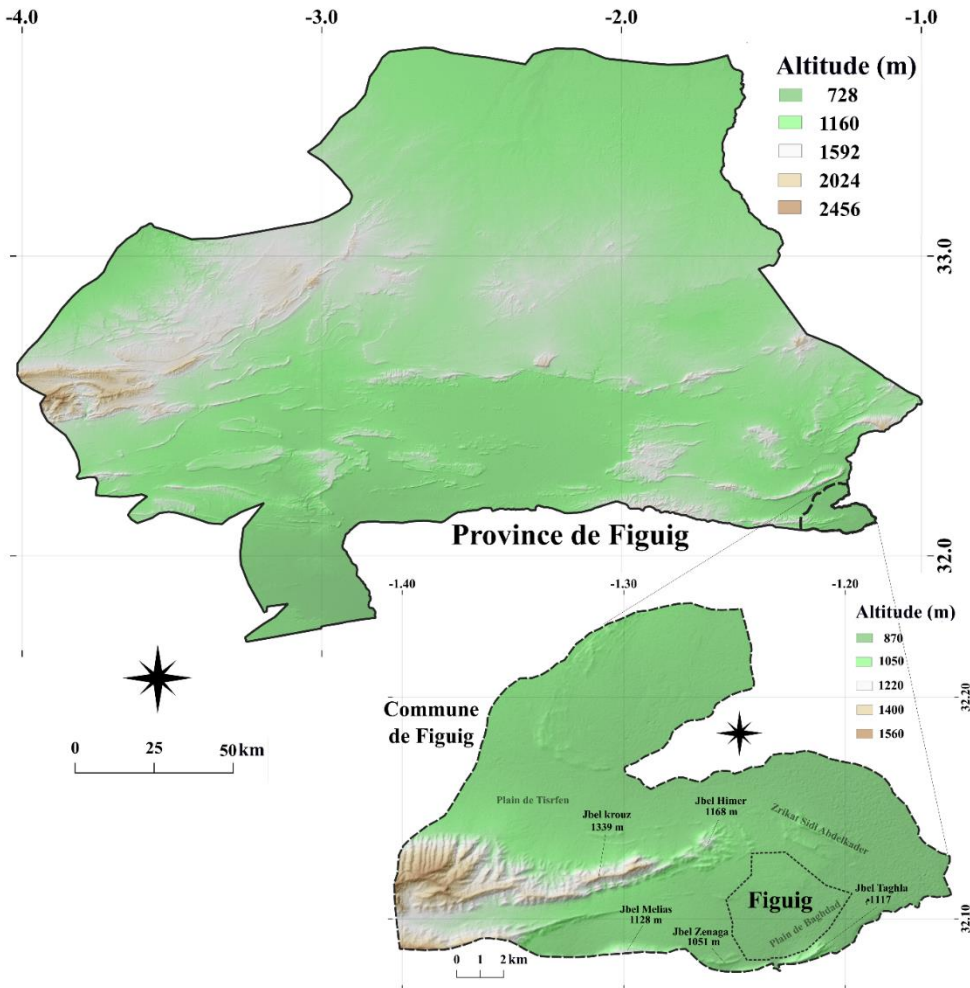


Figure 03 : Précipitations Moyennes Annuelles en mois de Janvier et juillet

(Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation : BOUABID, 2021 La région est caractérisée par une variété de terrain, puisqu' on trouve dans le nord une grande partie des hautes plaines Et des chaînes de montagnes qui s'étendent jusqu'aux montagnes du Haut Atlas à une région connue sous le nom de région de Guir dans le sud.(Carte 05).



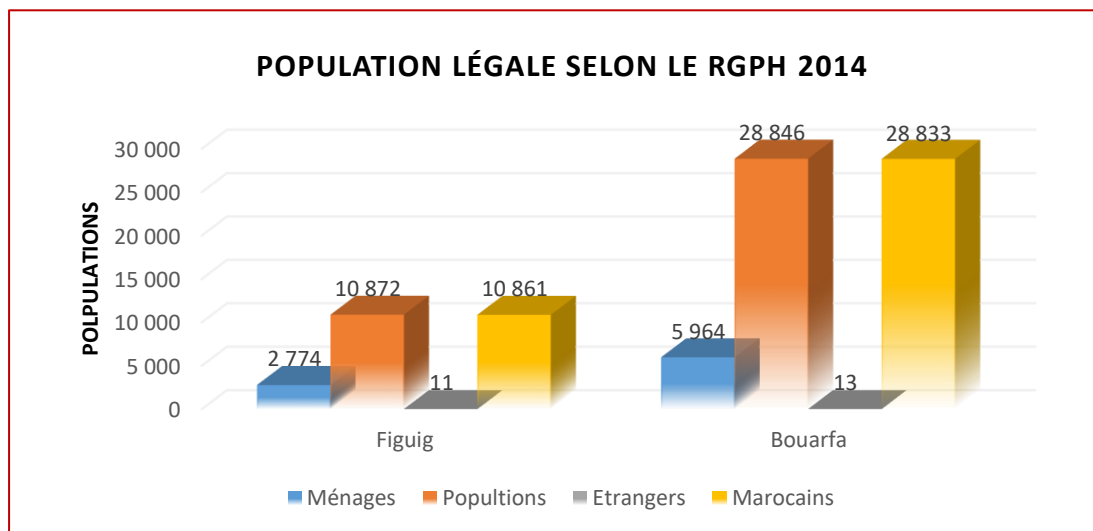
La région comprend plusieurs vallées et poches d'eaux souterraines. Le climat est de nature fluctuante et d'intimité Désertique : très froid en hiver et avec une chaleur excessive en été.

Cartes -05 : Modèles Numériques de Terrain,(MNT) de la ville oasisienne de Figuig.

2. Les Caractéristiques Démographiques

Le phénomène de l'émigration a profondément altéré les caractéristiques de population à Figuiq à commencer par un déséquilibre de la proportion femmes /hommes ; le remplacement des Figuiquis partis par des personnes venues des campagnes environnantes ; une diminution du nombre des habitants à l'inverse des tendances observées aux niveaux provincial et national... Figuiq dont la population était supérieure à celle de Bouarfa dans les années 1970 a connu une inversion par rapport à Bouarfa dont la population est nettement plus importante actuellement.

Figure 04 : Population légale selon le RGPH 2014



Source: RGPH 2014.

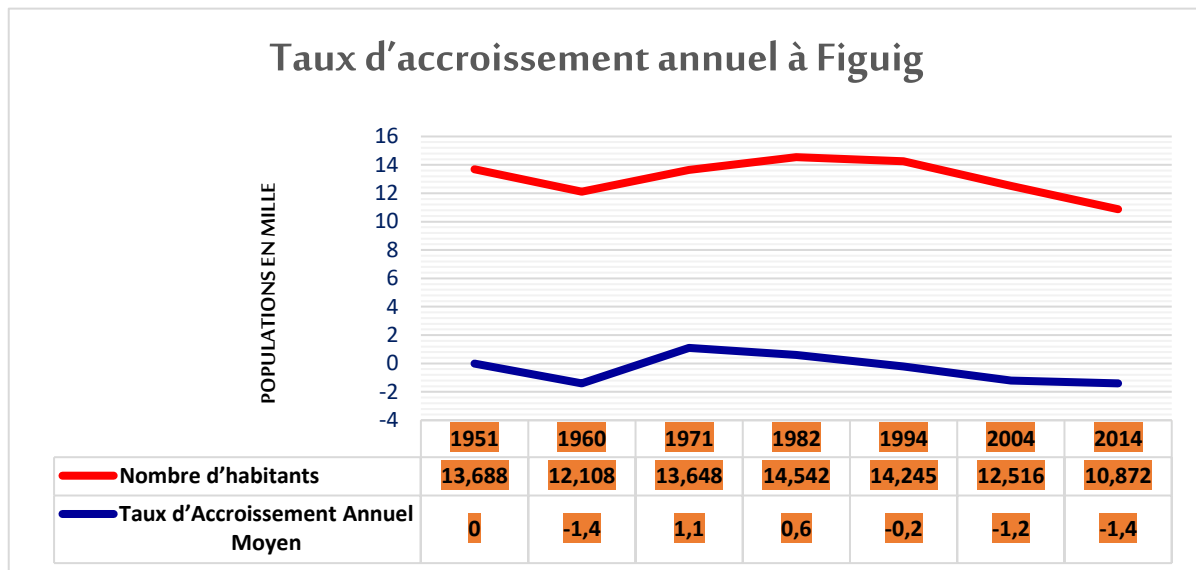
Les ménages dont le nombre était réduit dans les années 1994, mais qui comprenaient un plus grand nombre d'enfants, voit leur nombre augmenter dans les années 2014, mais leur nombre d'enfants diminuer, voir tableau suivant :

Tableau 01 : Taux d'accroissement annuel à Figuiq

Indices	Années	1951	1960	1971	1982	1994	2004	2014
Nombre d'habitants		13.688	12.108	13.648	14.542	14.245	12.516	10872
Taux d'Accroissement Annuel Moyen		**	- 1,4	1,1	0,6	- 0,2	-1,2	-1,4
Nombre de ménages		**	**	2 643	566	2 722	2 730	2774
Taille moyenne du ménage		**	**	5,2	5,7	5,2	4,6	3,9

Source : Statistiques RGPH 1960, 1971,1982, 1994, 2004,2014.

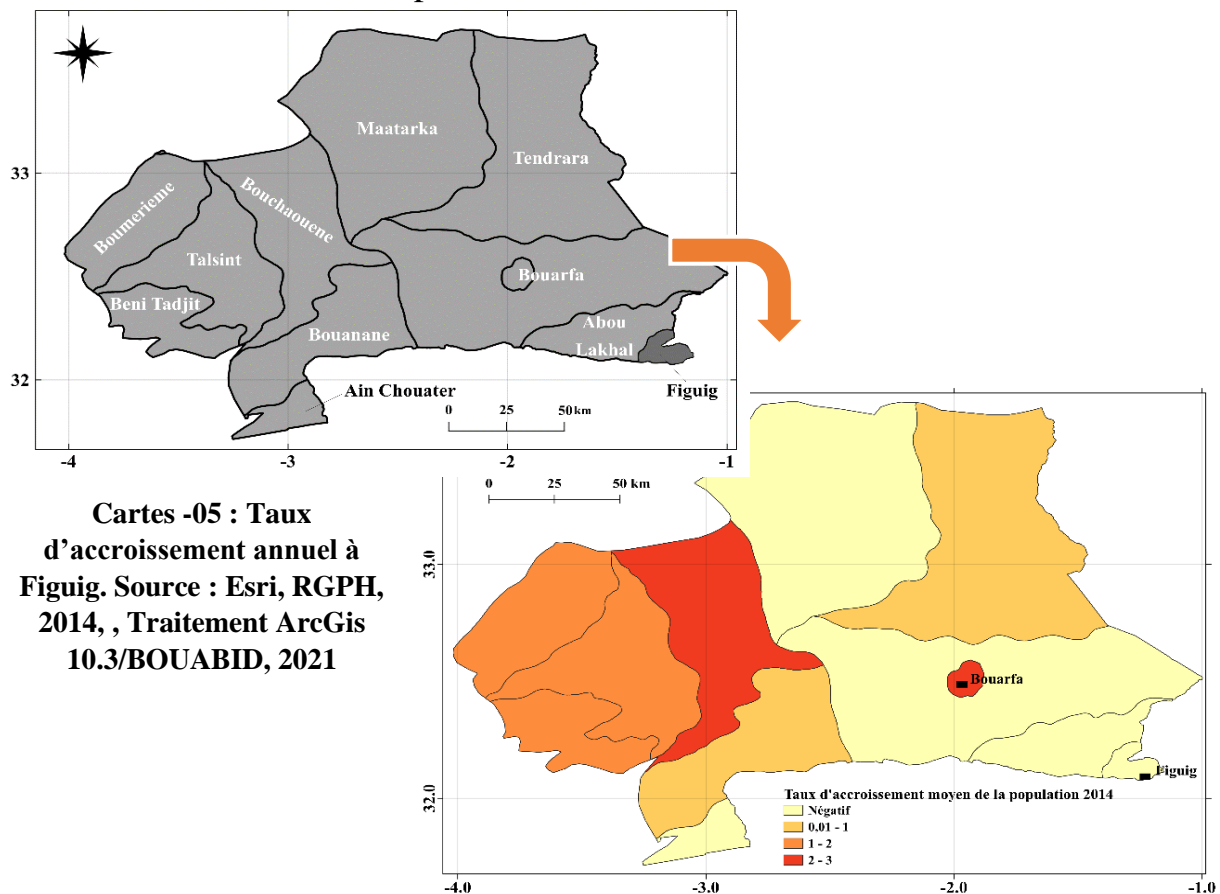
Figure 05 : Taux d'accroissement annuel à Figuig



Source : Statistiques RGPH 1960, 1971, 1982, 1994, 2004, 2014

On note que le taux de croissance démographique a connu une régression de l'ordre de -1,4% en 2014 (Carte 05) suivant une tendance à la baisse qui a commencé en 1994 avec un taux de -0,2% allant en s'accroissant avec -1,2% en 2004. (Figure 05).

Après avoir attiré des personnes venues même d'Europe pendant la période coloniale, Figuig a connu une stabilité de la population vers la moitié du siècle dernier et une diminution après les années 1980.



Si la superficie de la province de Figuig représentait 62% de la totalité des terres de la région orientale, ses habitants ne représentent que 6% de la totalité des habitants de la région, selon le recensement de la population effectué en 2014, ce qui équivaut à 2,5 habitants/km² de la densité démographique en comparaison à 25,7 habitants/km² du taux de la région orientale, ce qui signifie que la province a la plus faible densité démographique au niveau régional.

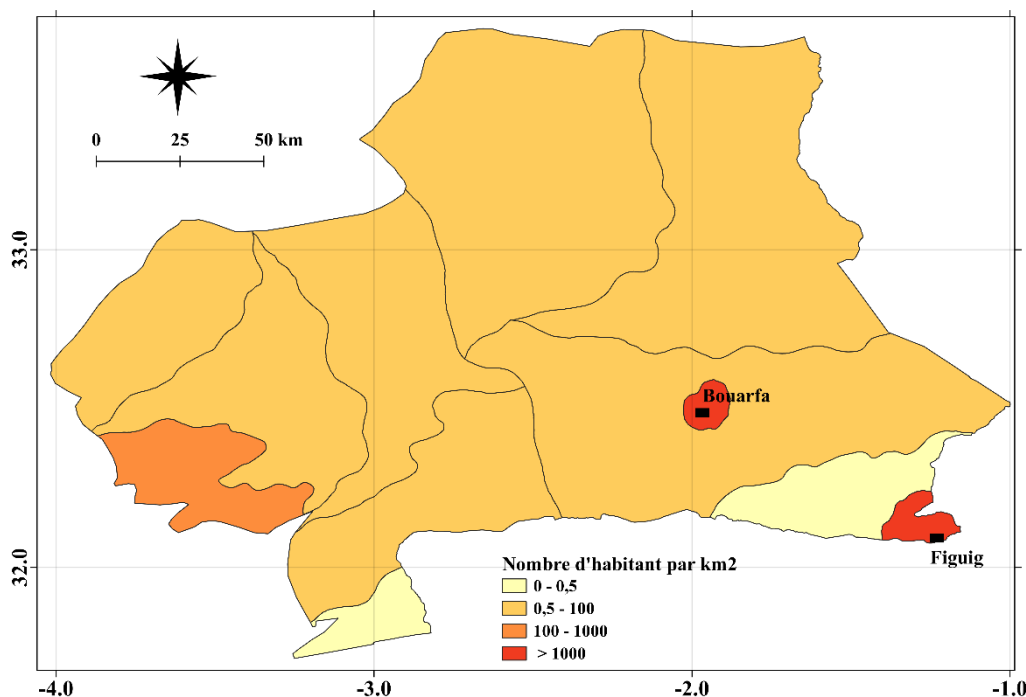
Tableau 2 : Densité de la population de la province de Figuig 2014
habitants/km²

Province/Région	Année	2004	2014
Province de Figuig		2,3	2,5
Région Orientale		23,2	25,7

Source : Données de la direction des statistiques 2014.

Le taux d'urbanisation dans la province de Figuig en 2014 s'est situé à environ 50% en comparaison à 65% au niveau régional ce qui représente une augmentation faible de moins de 1% au cours de la période de 2004 à 2014. Ce taux est attribué au nombre limité de l'émigration des zones rurales et des autres provinces vers les villes de la région dont les possibilités économiques et les opportunités d'emploi restent faibles. La densité de la population de la province de Figuig reste l'une des plus faibles dans la région orientale du pays en raison de sa vaste superficie :

Carte 06 : Densité de la population de la province de Figuig



Cartes -06 : Densité de la population de la province de Figuig. Source : Esri, RGPH, 2014, Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021

3. L'émigration internationale

L'émigration de marocains a commencé bien avant le XX^{ème} siècle, particulièrement à partir de la région orientale du Maroc (tableau 3), qui a été la région pionnière envoyant des vagues d'émigrants vers l'étranger, en premier vers les zones proches comme l'Oranais en Algérie. L'émigration de l'Oriental vers l'Algérie, y compris la province de Figuig, constituait souvent une première étape pour les émigrés vers les pays industrialisés d'Europe.⁸³² L'oasis de Figuig dans la région de l'Oriental est l'exemple par excellence d'un mouvement massif d'émigration d'abord vers le Nord marocain et le Nord algérien et peu à peu vers la France.⁸³³

Tableau 3 : Importance et chronologie de l'émigration au Maroc

Régions	Provinces
R1: régions du nord et l'oriental Région à émigration ancienne	Figuig, Berkane, Jerada, Nador, Ouajda-Angad, Taourirt, Al Hoceima, Taounate, Taza, Chefchaouen, Fahs-Anjra, Larache, Tanger-Assilah, Tetouan
R2: région du sud Région à émigration ancienne	Aousserd, Oued Ed-Dahab, Boujdour, Laayoune, Assa-Zag, Es-Semara, Guelmim, Tan-Tan, Tata, Agadir-Ida Ou Tanane, Chtouka-Ait Baha, InezganeAit Melloul, Ouarzazate, Taroudannt, Tiznit, Zagora
R3: régions Meknès Fès Région à faible émigration	Meknes, El Hajeb, Er-Rachidia, Ifrane, Khenifra, Boulemane, Fès, Séfrou, Moulay Yaacoub
R4: régions Chaouia-Tadla-Casablanca Région à émigration récente	Benslimane, Khouribga, Settat, Casablanca, Mediouna, Mohammedia, Nouaceur, Azilal, Beni Mellal
R5: régions Marrakech-Safi Région à faible émigration	Al Haouz, Chichaoua, El Kelfa Des Sraghna, Essaouira, Marrakech, EI-Jadida, Safi
R6: régions Rabat-Kénitra Région à faible émigration	Kenitra, Sidi Kacem, Khemisset, Rabat, Sale, Skhirate-Temara

Source : Haut-Commissariat au Plan 2004.

En ce qui concerne l'émigration internationale, on peut aussi dire que les villes de ces régions sont relativement attractives par rapport aux villes implantées dans le reste du territoire national, il n'en demeure pas moins que ce sont des régions qui comptent une grande proportion d'émigrants internationaux. Ainsi, pour la même période à savoir 1994 et 2004 (tableau 2), on compte près de 39000 personnes qui ont quitté annuellement ces régions pour l'étranger, soit une proportion de l'ordre de 61% des contingents estimés pour l'ensemble du pays.⁸³⁴

⁸³² GUITOUNI A., (1995) : « Le Nord- Est marocain : réalités et potentialités d'une région excentrée ». Ed. Presses BMFI, Oujda. p 167.

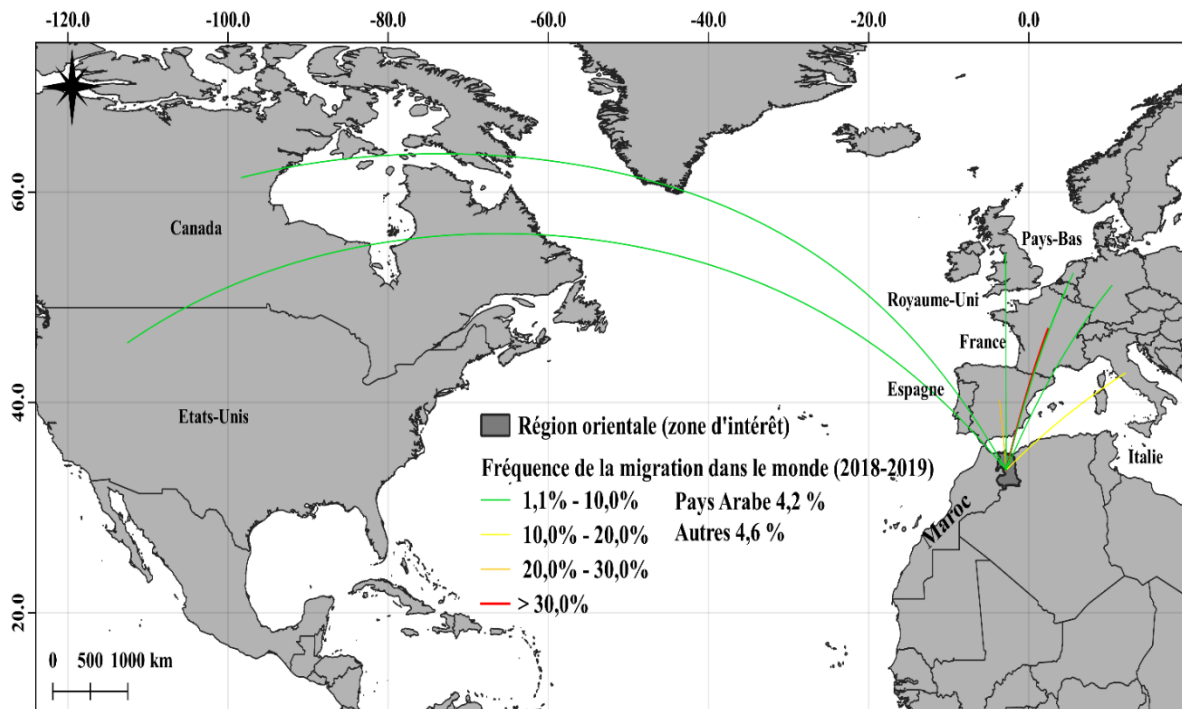
⁸³³ HAMDOUCH B. KHACHANI M., (2004), Les déterminants de l'émigration internationale au Maghreb, INSEA, Rabat, Maroc / Faculté de droit et de sciences économiques, Université de Rabat, Maroc, 222 pages.

⁸³⁴ ACHEMLAL M., (2010), Aspects démographiques et socio-économiques de la migration internationale marocaine et leurs impacts, pp 35-40.

Tableau 4 : Effectifs estimés des migrants nets (1994-2004) à destination des villes et l'étranger par zone

Zones	Strate de régions	Effectifs des migrants		Répartition des migrants	
		vers les villes	internationaux	vers les villes	Internationaux
Ancienne émigration	R1: régions du Nord et l'Oriental	19 801	16 076	19,3 %	24,9 %
	R2: régions du Sud	30 698	7 312	30,0 %	11,3 %
Émigration récente	R4: régions Chaouia-Tadla-Casablanca	3 481	15 885	3,4 %	24,6 %
Faible émigration	R3: régions Meknès Fès	17 426	6 891	17,0 %	10,7 %
	R5: régions Marrakech-Safi	9 804	11 483	9,6 %	17,8 %
	R6: régions Rabat-Kenitra	21 214	6 920	20,7 %	10,7 %
National		102 425	64 567	100 %	100 %

Source : Haut-Commissariat au Plan 2004.



Cartes -07: Migrants actuels selon le pays d'accueil en %. Source : Esri, HCP, 2018-2019 , Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021

3-1 Des ruraux remplacent les Figuiguis émigrés

La précarité de la situation économique de la ville de Figuig, qui perdure à nos jours, marquée par un taux de chômage persistant de plus de 17% affectant en particulier les jeunes, y compris ceux qui ont acquis une instruction, et en constante progression, a forcé la population de l'oasis à rechercher des issues de sortie de cette situation par moyen de l'émigration internationale. Le chômage reste chez de nombreux jeunes la justification de l'abandon du milieu d'origine.

En plus des facteurs géographiques et historiques défavorables, en temps de sécheresse, la détérioration du niveau de vie devient plus aigüe poussant les habitants à émigrer en plus grands nombres, soit à l'étranger soit vers les villes de l'intérieur où les conditions de vie sont plus tolérables.

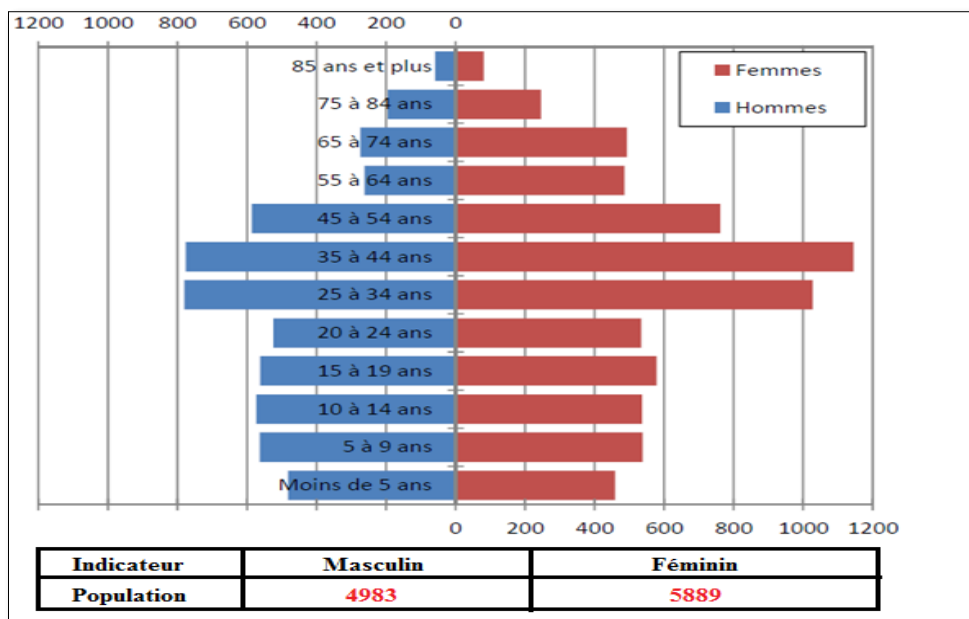
3-2 L'effet de l'émigration sur la composition démographique

Contrairement à certaines villes voisines, dans la municipalité de Figuig, les femmes sont plus nombreuses que les hommes à cause de l'émigration qui était pendant longtemps exclusivement masculine. La répartition de la population, montre que les jeunes de moins de 20 ans représentent plus du tiers du total du nombre d'habitants, alors que les personnes âgées représentent environ 10%.

La forme de la pyramide suggère une période d'expansion démographique entre les années 50 et 80, suivie d'une stabilisation de la population, et enfin une tendance au recul. L'émigration a causé un alourdissement des taches des femmes. Elles se chargent en plus des tâches ménagères et domestiques d'accomplir une grande partie des travaux agricoles au moment de la récolte des dattes.

La Figure suivante montre indirectement l'effet de l'émigration sur le déséquilibre entre les proportions des groupes d'âge composant la population : c'est à partir de la tranche 25-34 ans que le déséquilibre hommes/femmes se forme pour ne se rétablir que pour les tranches d'âge supérieures.

Figure 06: La pyramide des âges de Figuig



Source : Municipalité de Figuig et données RGPH 2014.

Donc, le groupe des hommes de 25 à 34 ans est le plus susceptible de constituer la tranche à émigrer, qui touche en grande partie le sexe masculin.

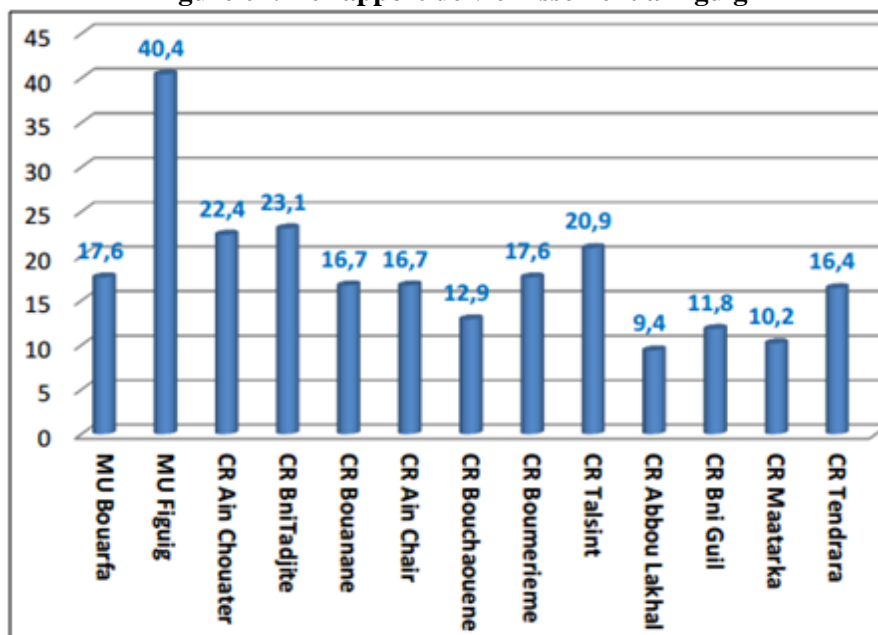
Le creux de la pyramide observé pour les classes jeunes de 0 à 24 ans résulte aussi bien des départs de tous les membres d'un certain nombre de familles que de la

baisse de l'indice synthétique de fécondité (voir figure 10), qui est le plus faible de la province et se situe à 1,6%.

3-3 Le degré de vieillissement de la population à Figuig

Un autre déséquilibre crée par le départ des individus de la tranche d'âge 25-34 se traduit par un indice élevé du rapport de vieillissement (figure 13), qui dans cette municipalité se situe à 40%, le pourcentage le plus élevé dans la province de Figuig, et qui mesure le degré de vieillissement de la population⁸³⁵. Pendant notre enquête sur le terrain, nous avons observé que dans les rues la présence des vieilles gens est prépondérante, alors qu'à l'intérieur des maisons, le plus souvent ne vit qu'une vieille femme accompagnée par l'une de ses proches, généralement sa propre fille non mariée.

Figure 07: Le rapport de vieillissement à Figuig



Source : Province de Figuig. RGPH 2014.

D'autres éléments entrent en jeu quand l'indice du rapport de vieillesse est important, à savoir : une espérance de vie considérable et un faible taux de natalité dans la ville de Figuig. Au niveau du poids social la municipalité de Figuig aura plus de charge pour s'occuper des personnes âgées.

3-4 La compensation démographique et emploi

L'émigration internationale de la population de Figuig laisse un vide en ce qui concerne le secteur de l'emploi où un certain nombre de postes deviennent vacants avec le départ massif des migrants occasionnant une réduction du nombre de la population active.

Il s'en suit le phénomène social de migration de compensation qui a tendance à combler le manque de main-d'œuvre et de services généré par l'émigration internationale, offrant ainsi aux migrants ruraux des opportunités d'emploi

⁸³⁵ Plus l'indice est élevé, plus le vieillissement est important.

rendues possibles par le départ des expatriés ou créées par leurs transferts de devises qui contribuent aux activités économiques locales et par conséquent à la création d'emplois.

Les membres de la migration de compensation, candidats à ces emplois, sont pour la plupart nés dans les zones rurales aux alentours de l'oasis, où le chômage atteint des proportions record en raison de l'absence d'activités économiques viables, autre que le maigre élevage d'ovins, de caprins et de chameaux.

Tableau 05 : Effectif des différents troupeaux dans les communes de Abou Lakhal et Figuig

commune	bovins	ovins	caprins	dromadaires	chevaux	mulets	ânes
Abou Lakhal	546	23099	12886	138	25	69	1006
Figuig	445	8323	880	0	6	2	190

Source : Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime 2000.

Les mouvements du nombre important des migrants des campagnes vers la ville contribuent à transformer dans une grande mesure la structure et les caractéristiques de la population autochtone de Figuig. Les nouveaux migrants ruraux, qui sont dans leur majorité des nomades, augmentent les rangs des individus de la population active, et notamment l'offre de travail salarié, ce qu'on appelle aussi les « ressources en main-d'œuvre ».

Les diverses spécificités propres aux migrants ruraux, d'une part, et aux populations nées localement à Figuig, d'autre part, révèlent des différences assez importantes en ce qui concerne l'âge, le sexe, les qualifications et expériences professionnelles.

Les activités des migrants ruraux et des nomades installés en ville s'articulent généralement autour du secteur non structuré et prennent de l'ampleur avec le temps. Ils exercent dans le bâtiment, dans de petites activités artisanales, commerciales et de restauration (gargotes, cafés) ... Plusieurs d'entre eux continuent à exercer des activités agricoles dans les vergers de la palmeraie ou d'élevage dans les quartiers périphériques de la ville.

Les travaux du secteur du bâtiment, qui se développe grâce en partie aux transferts d'argent opérés par les membres de l'émigration internationale, sont effectués en partie par une main-d'œuvre d'origine rurale et sans qualification professionnelle. Les résidents marocains à l'étranger (RME) expriment souvent leur mécontentement en ce qui concerne les travaux accomplis et les services rendus par cette main-d'œuvre, considérés de qualité médiocre par rapport à celle des travaux et des services auxquels ils sont habitués dans les pays d'accueil. Cette situation de médiocrité de travail a obligé certains à importer de la main-d'œuvre de la ville d'Oujda afin d'obtenir un travail de qualité.

4 - Les activités et la situation des ménages

L'économie de l'oasis de Figuig peut être qualifiée de très réduite ne permettant que l'existence de quelques très petits commerces : épiceries, téléboutiques, cafés ; quelques ateliers de très petite envergure pour le travail de la ferronnerie,

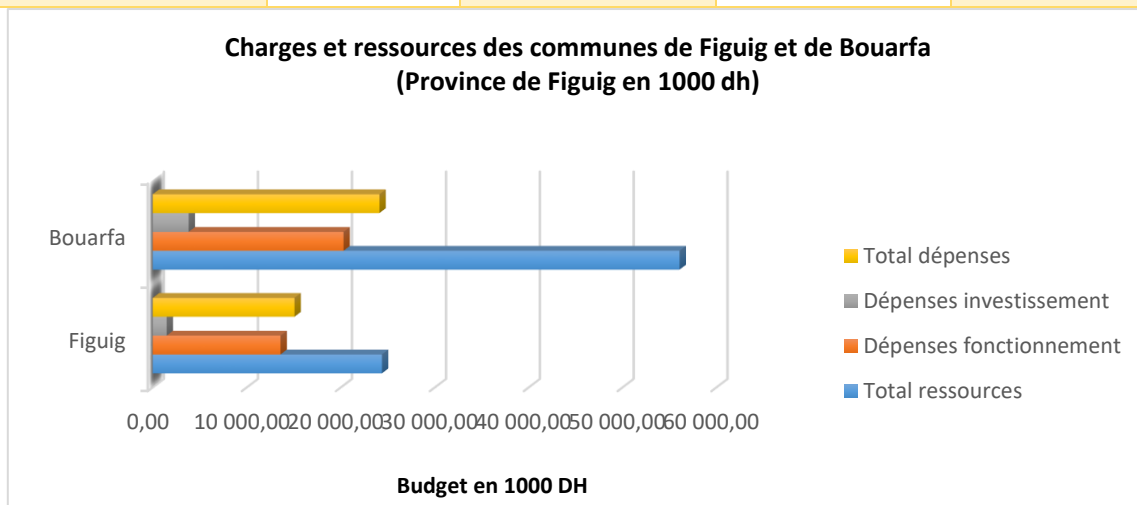
menuiserie et de mécanique. L'orfèvrerie et le tannage du cuir, principales activités des juifs de Figuig, ont disparu, avec les départs des Juifs aux environs du milieu du XXème siècle.

En général, les hommes s'occupent des activités agricoles, alors que les femmes des activités artisanales, ces deux secteurs constituant les deux principales activités économiques de l'oasis, mais ne génèrent que de faibles revenus pour les habitants.

L'activité de l'administration publique est elle aussi très limitée et s'articule notamment autour des secteurs de l'éducation, l'armée, la gendarmerie, la santé... Le budget limité de la municipalité (tableau 11), le petit nombre de ses ressources humaines et ses compétences restreintes ne favorisent pas le lancement de projets importants. (Figure 08)

Tableau 06 : Charges et ressources des communes de Figuig et de Bouarfa (Province de Figuig en 1000 dh)

Communes	Total ressources	Dépenses fonctionnement	Dépenses investissement	Total dépenses
Figuig	24 377,3	13 590,9	1 484,8	15 075,7
Bouarfa	56 080,6	20 291,2	3 820,4	24 111,6
TOTAL CU	80 457,9	33 882,1	5 305,2	39 187,2



(Figure 08)

Par comparaison à Bouarfa les rentrées des services de la commune de Figuig ne représentent qu'un peu moins de la moitié de celles générées par leurs équivalents du chef-lieu de la province qui atteignent 56080600 dh.

De surcroît, ces conditions posent des difficultés à assurer les services de base pour la population. Les services publics de l'Etat sont également réduits, surtout dans le domaine de la santé.

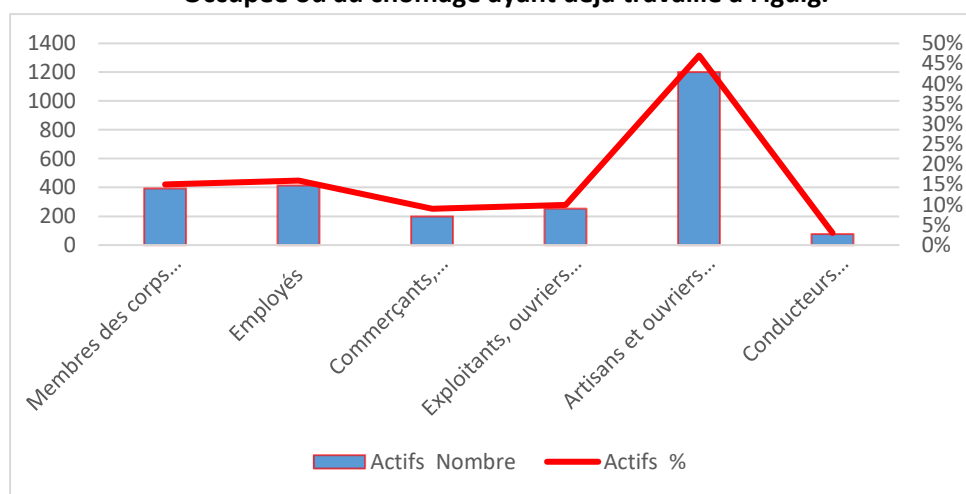
4-1 La population active occupée

La population active est composée de toutes les personnes faisant partie de la main

d'œuvre disponible pour la production de biens et services, exerçant un travail productif dans une branche d'activité économique ou à la recherche d'un emploi. Au niveau provincial le taux net d'activité en 2014 était de 46,5% par rapport au niveau national qui est de 44,3%. A Figuiq la proportion de la population active est de 64% quand les limites d'âge de cette population sont par une définition large situées entre 15 et 64 ans (8020 habitants), et de 55% si on se réfère à une définition plus restreinte de 20 à 64 ans (6880 habitants).⁸³⁶

Un pourcentage de 43,54% de la population est composé de personnes âgées entre 19 et 45 ans. Parmi ces habitants en âge d'être actifs, seuls 2536, soit 37%, sont « occupés ou chômeurs ayant déjà travaillé ». Ils sont répartis par groupes de professions dans le Figure 09 ci-après :

Figure 09 : Répartition par groupes de professions de la population Occupée ou au chômage ayant déjà travaillé à Figuiq.



Source :

Recensement Municipal. Monographie de la ville de Figuiq 2012.

La répartition des postes d'emploi parmi la population active montre que les artisans et les ouvriers représentent 47% suivis des employés du secteur tertiaire et les commerçants, qui représentent eux aussi une large part de cette population. Ces deux groupes forment l'essentiel des composantes de la population active. Après plus de trois décennies, la répartition des actifs à Figuiq selon les branches d'activités économiques n'a pas connu un grand changement.

La population active occupée comprend toutes les personnes, ayant l'âge légal de travail, participant à la production de biens et de services pendant une brève période de référence spécifiée (au moins une heure selon le (RGPH 2014). Elle comprend également toutes les personnes pourvues normalement d'un emploi, mais absentes de leur travail pour un empêchement temporaire. Il s'agit d'un concept large qui englobe tous les types d'emplois, y compris le travail occasionnel, le travail à temps partiel et toutes les formes d'emplois irréguliers. La catégorie des actifs en chômage se compose de toutes les personnes qui un

⁸³⁶ Recensement général de la population et de l'habitat, Enquête Nationale sur le Secteur Informel 2013-2014 Principaux résultats. 20 pages.

moment donné sont à la fois en âge d'activité, sans travail, à la recherche d'un travail et disponibles à travailler.

La population inactive est celle qui regroupe toutes les personnes n'ayant pas l'âge légal de travail et les personnes potentiellement actives mais qui pour une raison ou une autre ne sont pas en mesure d'exercer une activité. Toute personne qui n'est ni active occupée, ni en chômage est considérée comme inactive. On trouve dans cette catégorie les écoliers ou les étudiants, les femmes au foyer, les retraités, les rentiers, les infirmes ou les malades, etc.

4-2 Le taux de chômage

Le chômeur est toute personne âgée de 15 ans et plus, qui n'a pas une activité professionnelle et qui est à la recherche d'un emploi. Le taux de chômage est le rapport des chômeurs à la population active.

Actuellement le taux de chômage à Figui (tableau) se situe à 17,9% avec 13% pour les hommes et 30,9% pour les femmes. A titre comparatif, le taux de chômage est de 17,1% à l'échelle du milieu urbain national. Le taux net d'activité chez les hommes est de 71,6%.

Tableau 07 : Taux net d'activité et taux de chômage dans la commune de Figui

Indicateur	Masculin	Féminin	Ensemble
Population selon l'activité			
Population Active	2 694	1 023	3 717
Population Inactive	2 289	4 866	7 155
Taux net d'activité	71,6	21,6	43,8
Taux de chômage	13,0	30,9	17,9

Source : RGPH 2014.

Les chômeurs sont avant tout cette réserve de main d'œuvre flottante, non stabilisée dans l'activité, sur laquelle les mouvements de la demande de travail exercent un processus d'attraction-répulsion dans et hors du marché du travail. La frontière entre le domaine de l'emploi et celui du travail sans emploi est difficile à percevoir.

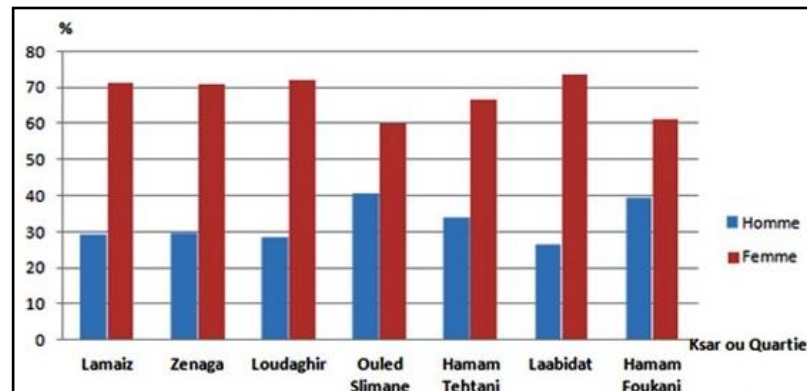
Il n'est pas possible de parler de chômage puisqu'il existe certains petits métiers, qui en réalité sont de faux métiers (marchands ambulants, Le petit cireur de chaussures, le pousse-pousse doivent-ils être considérés comme des chômeurs ?...) qui participent aux activités économiques du groupe; par contre, pour la société, et par référence à la conception de l'emploi moderne, ces individus se trouvent dans une situation équivalente au chômage ! C'est pourquoi il est très difficile d'obtenir des statistiques significatives du chômage⁸³⁷ !

A Figui, le tableau suivant montre que le nombre des sans-emploi est plus ou moins le même dans les ksour, mais est quelque peu supérieur à ksar Ouled Slimane en ce qui concerne le genre masculin, avec cependant un taux nettement plus élevé parmi les femmes dans tous les ksour en raison de l'analphabétisme, de la tradition du non emploi du sexe féminin et de la rareté des opportunités

⁸³⁷ MAIRESS J., (1982), L'ambiguïté du concept de chômage : Emploi et chômage, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, p52.

d'emploi. Le taux des sans-emploi parmi les femmes atteint presque 84% à Laabidat :

Figure 10 : Nombre des sans-emplois selon le genre et quartier à Figuig



Source : Données RGPH 2014. Traitement SPSS, Excel. K.Kassou, 2014.

5- Le flux des envois de fonds des migrants – aspect économique et développemental

L'oasis de Figuig est située dans une zone semi-désertique, encore dépourvue d'infrastructures de base, et qui est célèbre pour son patrimoine historique et culturel distinctif et riche et ses palmeraies qui ont longtemps constitué une source de produits agricoles. Ainsi, jusqu'au début de la sixième décennie du XXe siècle, l'oasis de Figuig a atteint l'autosuffisance dans sa sécurité alimentaire, car elle produisait plusieurs types de dattes de bonne qualité, dont le cultivar Aziza Bouzid occupe la première place en termes de qualité avec des dattes de valeur nutritionnelle et commerciale plus importante.

En effet, la fermeture de la frontière avec l'Algérie voisine et les périodes de sécheresse successives qu'a connu la région, ainsi que des problèmes liés à l'héritage, et la propagation de la maladie de la fusariose vasculaire du palmier dattier, ossature de l'agriculture oasienne, lié à la négligence des activités agricoles, ont entraîné une croissance du rythme de la migration hors de l'oasis de Figuig.

Historiquement, le phénomène de migration dans l'oasis de Figuig a connu plusieurs étapes, puisqu'il a commencé par la migration de ses citoyens vers les grandes villes marocaines, puis vers les pays du Maghreb, avant leur passage vers l'Europe, notamment en France, où actuellement environ 11 000 émigrés résident en France uniquement à la périphérie de la ville, à Paris, et plus précisément dans la province de [Saint-Denis].

La migration dans l'oasis de Figuig est un phénomène sociétal important, mais plutôt l'un des éléments structurels les plus importants de la société de Figuig, surtout avec son transformation en un phénomène démographique surprenant. Néanmoins, les immigrés ont maintenu les liens économiques, sociaux et même culturels qui les unissent à leur pays d'origine. Les liens économiques occupent une place particulière en raison de leur impact direct sur le développement, qui est confirmé par les visites annuelles d'immigrants Figuiguis de leur ville natale,

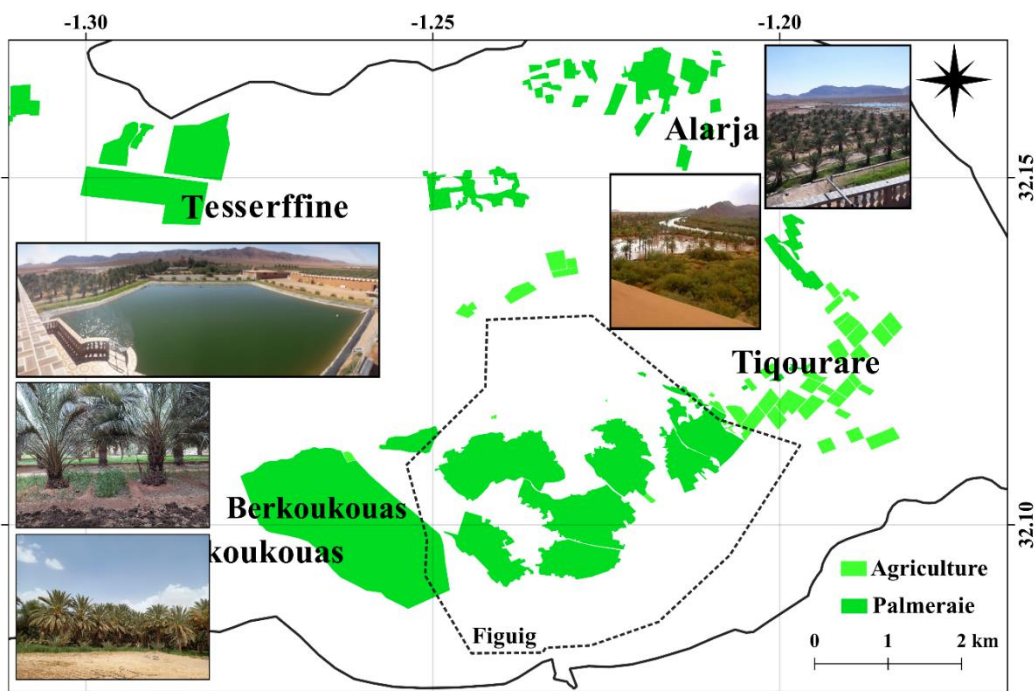
notamment à l'occasion de l'Aïd al-Adha et de l'anniversaire du Prophète ou même pendant les vacances d'été, ainsi que sur l'appui du tourisme et des activités économiques de l'oasis.

Dans tous les cas, Les envois de fonds des immigrés restent différents et variés en termes de ressources officielles, qui s'incarnent dans les envois postaux et informels, dont la valeur ne peut être prédite car ils sont difficiles à contrôler et à compter, contrairement au premier type, tels à titre de transferts en nature, de mobilier et d'achat de voitures et d'outils d'ameublement pour un citoyen de sa connaissance, à condition que le prix en soit payé au compte de sa famille dans son pays d'origine en monnaie nationale. Cela indique clairement que l'immigré, a contribué efficacement à l'avancement et le développement de sa famille d'une part, et son attachement à sa ville natale de manière permanente d'autre part.

5-1 Contribution des flux de ressources financières des immigrés dans la relance des cultures traditionnelles dans l'oasis de Figuig

Le délaissement progressif des palmeraies soit à cause de la maladie de la fusariose vasculaire du palmier dattier ou bien par la diminution de l'effectif des habitants de l'oasis et le de Figuig, notamment la main d'œuvre active, a conduit à l'apparition d'une nouvelle tendance en termes d'investissements des immigrés alloués pour la restauration et l'entretien des parcelles agricoles endommagées d'une part et une tentative d'élargissement du domaine d'exploitation agricole, par la mise en valeur et la préservation du patrimoine naturel de la palmeraie et de renouveler les plantations des palmiers et enfin de faire de l'industrie des dattes une activité économique autonome. Dans ce sens, on peut parler des initiatives individuelles et pertinentes entreprises par certains immigrés dans l'oasis de Figuig (Carte 08).

Cartes -08: Des initiatives d'investissements de la part des émigrés Source : Esri, Photo, K.Kassou, 2014, Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021



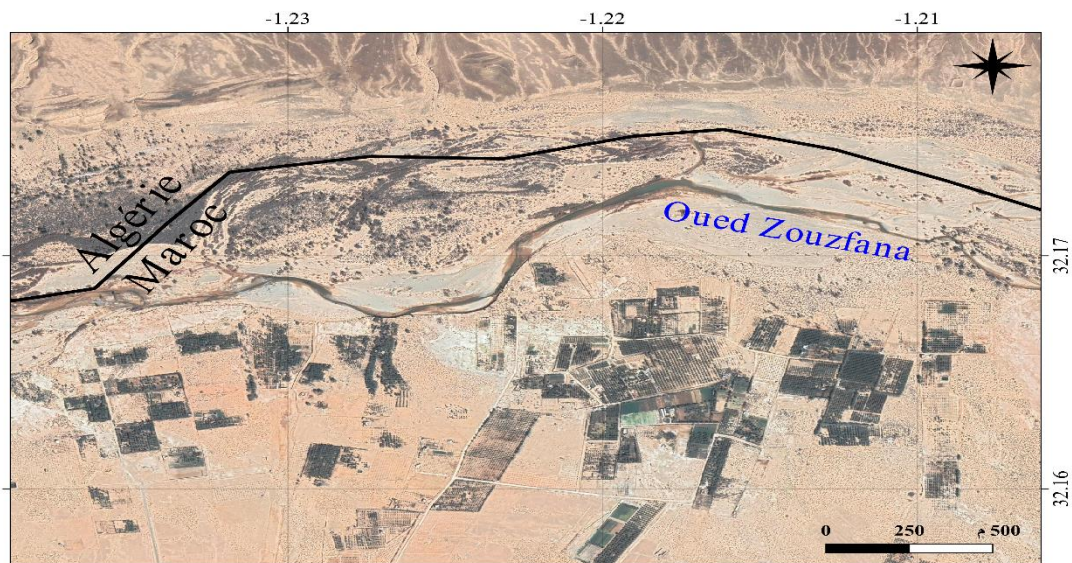


**Photos (1-2-3-4) : la restauration et l'entretien des parcelles agricoles endommagées d'élargissement du domaine d'exploitation agricole dans la région de Tesserfine et Berkoukouss
K. KASSOU, 2018**



Photo 05 : La région d'Arja⁸³⁸, située près de la frontière Maroc-Algérienne, à côté d'Oued Zouzfana , K. KASSOU, 2021

⁸³⁸ Au milieu du récent conflit dans la région d'Arja, lorsque l'Algérie a demandé aux agriculteurs de la ville oasis de Figuig de quitter les terres d'Al-Arja à l'intérieur de ses frontières près de la ville de Figuig à la frontière avec le Maroc, et leur a donné jusqu'en mars 18/2021



Cartes -9: le récent conflit autour de la région d'Al-Arja, où les forces algériennes ont expulsé un grand nombre d'agriculteurs. Source : [http:// earthexplorer.usgs.gov/](http://earthexplorer.usgs.gov/) Traitement ArcGis 10.3/BOUABID, 2021

5-2 La relation entre les flux financiers et le développement

Il est paradoxal que les immigrés soient des acteurs actifs contribuant au développement dans l'oasis de Figuig, vue la situation et le mode de vie des familles de cette oasis, ceci explique bien les envois de fonds des immigrés qui se consacrent principalement à subventionner la consommation et à réduire le niveau de pauvreté dans leur ville d'origine, et par conséquent diminuer le pourcentage de la population souffrant des problèmes du chômage et de précarité.

La majorité des transferts financiers sont orientés vers des investissements immobiliers, qui sont pour la plupart des cas des investissements improductifs. Ceci peut s'expliquer par le manque d'expérience et d'expertise dans la gestion des entreprises, le manque du bon choix des moyens de production, les difficultés et contraintes administratives, l'insuffisance du capital et l'absence d'incitations fiscales et d'aides financières. Ce qui engendre l'idée de spéculation immobilière sur les immeubles et les biens immobiliers vides. En fait, au lieu de travailler sur l'investissement dans le tourisme ou bien le secteur des services, malgré leur disponibilité, ces transferts financiers sont très limités, dans le cadre des investissements modernes, et on les trouve concentrés uniquement dans les clubs ou cafés, qui ne produisent pas de valeur ajoutée.

Pour cette raison, au lieu d'orienter les flux financiers vers l'autoconsommation, une grande partie de ces flux doit être investie dans le secteur productif, qui à son tour crée plus de possibilités d'emploi et soutient la force de l'économie locale.

pour partir. Un certain nombre d'agriculteurs ont manifesté et demandé une compensation. <https://www.bbc.com/arabic/56434123> La date à laquelle le site a été consulté le 13/04/2021.

Etant donné que la plupart des familles reçoivent des envois de fonds et les dépensent pour acheter des biens et des services fournis par d'autres dans l'économie locale, elles peuvent stimuler les investissements d'autres familles en raison de leurs revenus élevés, et c'est donc la première étape pour parvenir à l'indépendance financière vis-à-vis des immigrants, et sortir de la retraite et de la récession qui domine l'économie de l'oasis de Figuig.

En effet, La migration n'est pas un phénomène négatif, dans la mesure où il s'agit d'un phénomène positif qui n'apparaît pas dans un groupe ou commune, à moins que ce groupe ne soit dynamique, actif et réactif, agissant et réagissant. Nous retenons alors que le développement/ la migration ? À deux effets opposés. Une relation positive qui dépend de l'influence sur les communautés et les pays d'accueil, que ce soit d'un point de vue politique, économique et juridique pour ces sociétés, et cela dépend à son tour des caractéristiques des immigrants qui y arrivent. (L'exode des cerveaux.)

Quant à la relation négative, qui débute par des économies et des marchés en échec, qui reflètent l'échec de la migration, et ceci se voit clairement au niveau de l'oasis de Figuig, tout simplement parce que la migration n'a pas trouvé un domaine convenable pour contribuer au développement, et donc un ensemble de solutions doivent être adoptées pour réduire les effets négatifs de la migration.

La relation négative apparaît également à travers l'émergence d'habitudes négatives au sein des communautés locales, représentées par la négativité, la recherche d'aumônes, l'attente des envois de fonds et l'émergence d'un modèle de pensée unifié basé sur l'immigration à tout prix. Même les femmes figuigiennes sont devenues des victimes de cette situation, après avoir contribué au budget familial en professant l'artisanat traditionnel et en comptant désormais sur les transferts d'argent des immigrés.

Conclusion :

Contrairement à Rome, tous les chemins ne mènent pas à Figuig :

- Une seule voie N°17 la relie au reste du Maroc, obligeant les habitants et les visiteurs à reprendre la même voie pour sortir de cette enclave limitée de trois côtés par la frontière. Une situation peu favorable à son incorporation dans les circuits de développement.
- L'émigration dans le temps a contribué au changement des comportements de ses habitants, et elle est devenue **une vraie composante structurelle** de l'évolution de sa population.
- La sécheresse, l'isolement géographique, et le déclin économique constituent les facteurs principaux de l'abandon de cette oasis
- La situation précaire des caractéristiques socio-démographiques et économiques présente un degré de gravité tel qu'il impose une réflexion sur les moyens de trouver des solutions d'alléger le poids des fardeaux pesant sur l'oasis pour un avenir meilleur.

Références Bibliographiques

- ACHEMLAL M., (2010), Aspects démographiques et socio-économiques de la migration internationale marocaine et leurs impacts, pp 35-40.
- BONNEFOUS,M,(1951), La Palmeraie de Figuig ; étude démographique et économique d' une grande oasis du Sud Marocain ,éd. par le Service central des statistiques du Protectorat de la République française du Maroc , p 44
- GUITOUNI A., (1995) : « Le Nord- Est marocain : réalités et potentialités d'une région excentrée ». Ed. Presses BMFI, Oujda. p 167.
- HAMDOUCH B. KHACHANI M., (2004), Les déterminants de l'émigration internationale au Maghreb, INSEA, Rabat, Maroc, Faculté de droit et de sciences économiques, Université de Rabat, Maroc, 222 pages.
- MAIRESS J., (1982), L'ambiguïté du concept de chômage : Emploi et chômage, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, p52.
- Recensement général de la population et de l'habitat, Enquête Nationale sur le Secteur Informel 2013-2014 Principaux résultats. 20 pages.
- <https://www.bbc.com/arabic/56434123> La date à laquelle le site a été consulté le 13/04/2021.
- [http:// earthexplorer.usgs.gov](http://earthexplorer.usgs.gov). La date à laquelle le site a été consulté le 13/04/2021.
- <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer> La date à laquelle le site a été consulté le 13/04/2021.

The Islam from closed public space to the open one's

الإسلام من الفضاء العمومي المنغلق إلى الفضاء العمومي المنفتح

Issam MOUKHLI; University of Padova – Italy

PHD/ University of Mohammed V Rabat –Morocco

Issamphil@gmail.com

Prof. Dr. Stefano ALLIEVI; stefano.allievi@unipd.it

<https://stefanoallievi.it/>

University of Padova – Italy

ملخص

يركز هذا البحث على البعد العام لما يمكن أن يفعله الدين في الفضاء العام الأوروبي، كفضاء مفتوح على التعدد والاختلاف... من أجل تقديم رؤية معرفية مقبولة لأشكال التدخل المعرفي من خلال إعادة تأويل الفعل الديني في السياق الخاص والعام. لذلك فهذا العمل يندرج ضمن المشروع الأكاديمي النقدي الذي أحاط العديد من المفكرين قضية الدين وأشكال تقاطعاتها مع الفضاءات العامة. في هذه الورقة سوف أحاول أن أتناول الموضوع من ثلاث جوانب أساسية؛ من خلال التمييز بين التأويل الانساني والتأويل السلطوي للدين، من خلال فقه الأقليات المسلمة ومن خلال فقه المواطنة المسلمة في الفضاء الغربي، على أمل أن تساهم هذه الورقة في إثراء النقاش بشكل من الأشكال.

الكلمات المفتاحية: علم نفس الديني، الاغتراب الديني، الإسلام الأوروبي، فقه الأقليات

Abstract

This research focuses on the general dimension of what religion can do in the European public space, as an open space on plurality and difference ... in order to present an acceptable cognitive view of forms of cognitive interference through re-interpretation of religious action in the private and public context. Therefore, this work falls within the critical academic project that surrounded many thinkers about the issue of religion and the forms of its intersections with public spaces. In this paper, I will try to address the topic from three main aspects; by distinguishing between humanitarian and authoritarian interpretation of religion, through the jurisprudence of Muslim minorities and through the jurisprudence of Muslim citizenship in the Western space, in the hope that this paper will contribute to enriching the debate in some way.

Key words: psychology of Religious, religious alienation, European Islam, the Fiqh of minorities

Introduction

The Modern man is living in endless developments at all levels, and changes that have tremendous impacts on the way he deals with the living of the world. On the one hand, men as a local citizen, she falls within cultural, social, and economic contexts that are, culturally, determine her reaction. On the other hand, mankind considered as a cosmopolitan citizen whose beliefs interact within the global context that includes all its new and non-emerging issues: climate issues, terrorism, epidemics, wars, revolutions, financial crises, and migration.

Migration is one of the contemporary problems that were the controversial topic of the debate in the European public space, like other global issues, especially after the waves of the Arab Spring revolutions, which had changed many of the world's properties as peace and security. Our aim here is not to follow this problem in its primary causes whether economic, social and political, or security ...etc. but this is an attempt to understand the consequences, in the psychological and social structure as the horizon of integration through Islamic centers and associations.

The act of integration of an immigrant reflects a dialectical process in which psychosocial data are absorbed in a cross-cutting process with developments of the same type in order to improve its social performance, both in public and private space. This process takes place through a temporal process either in a short, or a long period, depending on the immigrant's willingness to be engaged within society.

Thus, the aim of this research focuses on that general dimension of what religion can do in the European public space...and to provide an acceptable epistemological vision of the forms of intervention, actions, and limitations. And for me, this research's bet makes the horizon of this work important because it falls within the critical academic project that many thinkers surrounded the religion issue in the context of European public space in general and Italian in particular. In general, the sociological problem can be approached in three ways.

First: Human Interpretation of the Islam Project in the West.

The religion is generally defined as a set of beliefs, ideas, and concepts that give the individuals the framework for guidance and a subject of salvation. In other words, there is can be no society without a particular religious concept or the need for a subject of worship and salvation⁸³⁹. The religion here gives the believers the answers and explanations about their ends and practical ways to achieve, on this basis, the spread or non-spread of religion is generally upon on the meaning that it gives to man in every detail of his life, answering why Judaism, Christianity and Islam have spread; Because they have theoretically and practically a model to answer the existential question of man.

The faith here does not reflect a situation as much as it is a cultural process in which the believer works to interpret religion in the living contexts in all its dimensions; therefore, these religions were faced to many divisions according to the nature of the cultural environment, political orientation and social context. As long as our purpose is more cognitive, "what matters to us, is the intellectual systems, psychological motivations, and the social context behind these interpretations itself⁸⁴⁰".

The interpretation here generally expresses a state of knowledge in dealing with the cultural dimensions of man, in order to adapt it in all his actions, whether social, economic, political or even psychological. Within this complex and intentional process we can talk about cultural dimensions and human ends.

One of the important contemporary approaches to this topic is the social psychology, which tried to expand the semantic scope of the concept of religion itself to include all contemporary devotional manifestations, whether related to theological religion such as Islam, Christianity and Judaism. Or positivism Such totemism or Buddhism, or what is associated with the marketing orientation in contemporary life Fetish idolatry all these names deserve from the psychological point of view the name of religion, whether associated with "animals, trees or gods made of gold, stones, invisible god, saint mortals, a leader like the devil They may worship their ancestors,

⁸³⁹ -Erich Fromm (1968), *Psychanalyse et Religion*", traduit de l'anglais par Dominique Merllié, Paris, Éditions de l'Epi, p 87.

⁸⁴⁰ -Ibid., p.127.

their homelands, class or party they belong to, or worship money or success⁸⁴¹". Because what matters to us is the content of the ideas of worship within religion itself, not religion; in other word: this religion supports freedom, democracy, coexistence, tolerance, love and productivity or do they impede these open forms of life and devote the values of loyalty, tyranny, paganism, stubbornness and pervasive and illusions? That is why within these religions we can distinguish between human and authoritarian interpretations*. "less attention is being paid to the internal debates taking place. Thus, there is a range of philosophical and theological discussions, which in many ways remind one of the debates which ranged among Islamic theologians in the formative periods of the eighth–eleventh centuries"⁸⁴² .

authoritarian interpretations express a general concept that refers to all positive practices or forms of worship associated with heavenly religions that force man to submit to some form of worship basic on humiliation. The virtue of this kind of religion becomes obedience, and the great sin is disobedience. In other words, within these interpretations, the idol is portrayed as being capable of anything and knowing everything, and man is conceived as helpless and frivolous, he cannot feel power unless he wins the grace or help of the idol by surrendering to him fully. This general characterization indicates the purely religious process of manipulation alienation; which means, man escapes negatively-as an individual or in groups from fear, loneliness, historical limitations and existential divisions toward a world of metaphysical or realist beings, let us say an idol, in which man believes in this practices provide him with all of his human potential, energies and abilities; to be the master of the universe not to surrender to idols and idolatry, whether religious or non-religious⁸⁴³ .

Based on that, the authoritarian interpretations are part of the phenomenon of alienation; that dominates the values of contemporary society as a universal phenomenon, covering even the domain of heavenly religions. Therefore, in our point of view, these religions do not, in their traditional form, reflect a psychological or social reluctance towards the marketing orientation; that -today- invades the collective and private life of the individuals. As an example, the role of the Calvin doctrine in the development of capitalist work.*⁸⁴⁴

⁸⁴¹-Jorgen Nielsen (2007), The Question of Euro-Islam: Restriction or Opportunity? https://www.researchgate.net/publication/292244530_The_question_of_Euro_Islam_Restriction_or_opportunity

* - Interpretation is the process of transferring knowledge from the theoretical to the practical, and in this case transferring the religion from its transcendent nature to its practical nature.

⁸⁴²- Erich Fromm(1970),Espoir et révolution. Vers l'humanisation de la technique, Paris, Stock, pp. 68-69.

⁸⁴³ -Ibid.pp. 24 -25.

⁸⁴⁴ - Erich Fromm (1982), De la désobéissance et autres essais, traduit de l'américain par Théo Carlier, Paris, Robert Laffont, coll. « Réponse. Santé », p.14 .

- Paul Edwards, Gearnal Editor: "The nature of man", macmillan publishing, New York, London, 1968.

*- It is important to point out here that Fromm criticized Protestantism very strongly, to the extent that he considered it a model of authoritarian religion, as it grew a negative feeling for the human relationship itself, as Protestantism was based on the idea of hatred of life, doubt, and negative liberty of man. The emergence of capitalism, monopolies, commercial competition, and speculation created a person with a sense of insecurity, turmoil, anxiety, powerlessness and fear. The human being as depicted as art and Luther is free and anxious at the same time. Look: Erich Fromm(1963), La Peur de la liberté, trad. Ang. par C. Janssens, Paris, Buchet-Chastel, pp. 83-84

The human interpretations of religion express a moral human attitude towards the man itself, others and the world. The religious experience here is exclusively; the experience of the Union as a whole, based on man's relationship with the world, through thought, love and fruitful actions, his goal here is to maximize strength, not powerlessness. The virtue is self-realization not obeying the forces beyond it, faith is a certainty conviction based on one's experience in the field of thought and feeling, their mood here is the joy based on psychological comfort and spiritual conviction in the form of worship that serves human values. We can be included under this distinction; Taoism, the instruction of Isaiah, Jesus, Socrates, Marx, Moses, Muhammad, Akhenaten, Spinoza, Plotinus, Maimonides, Eckhart and Sufi tendencies in Christianity, Judaism and Islam⁸⁴⁵.

Historically, these three religions have been known as a religion of the weak, a haven for the oppressed and a greed for the repentant, the poor, the slaves, and the small humble merchants⁸⁴⁶. It supports Values of salvation, tolerance, coexistence, fraternity and love, but after it became an official religion linked to political powers; at the height of its prosperity, the Arabian Peninsula-Islam, the Roman Empire - Christianity, Palestine - Judaism, the human side has turned terrible.

As if they have created within this public space a new atmosphere promising to the amazement and wonder .The analyzing of this idea leads us psychologically to a concept The formations libidinal of society*. And therefore "In societies ruled by a strong minority that dominates the population by subjugation, the individual will be imbued with fear, unable to feel so powerful and exploited, not only that, also his religious experience will be authoritarian⁸⁴⁷." In other words, the alliance of religion with worldly-political power necessarily becomes an authoritarian religion, legitimizing what is realistic-objective metaphysics, which means it imposes its prestige and authority, and Deviation from religion, atheism, or heresy was enough for the "believers" community to imprison or kill the "stray" sect, motivated by the desire to please God in front of the people, but in depth it sought other things. The religious faith becomes a psychological trick directed towards competitive conflict and social and economic interests⁸⁴⁸. for example; "the churches belong substantially to the conservative forces of modern society and use the religion to keep man in a deeply non-religious system and convince him to satisfy with it. Most people don't seem to realize this kind of religion that turns into explicit paganism; unless they begin to define new paganism and then fight against it, instead of uttering words about God

⁸⁴⁵ - Enzo pace (gennaio 2019), le nuove frontiere del dialogo fra cristianesimo e islam negli anni del grande gelo, Studi Ecumenici, Rivista trimestrale, " dialogo islamo- cristiano ; prassi e prospettive ", p . 53.

⁸⁴⁶ -Aloyse-Raymond Ndiaye(2008), Religion, foi et tolérance, Diogenè (n° 224), pp, 21- 34.

* -This concept of social psychology is used to denote the combination process that is used in socializing between psychological intensities and social activities in all aspects

⁸⁴⁷ - إريك فروم (1956), فن الحب، ترجمة مجاهد عبد المنعم ، مكتبة دار الكلمة ، القاهرة مصر، ص. 120.

-After the death of the apostle, there was a great struggle between his companions about their eligibility to obtain the political power over the people ... and for that they tried to interpret religion QURAN AND SUNNA in a manner consistent with their own interests, and there were wars on this basis...

⁸⁴⁸ - Erich Fromm, The sane society, op, cit, 293-294 . also;

- Thomas Michel(2005),Un Cristiano in contra L'islam, pazzini stampatore editore, p 80 -81.

and using God in this way in vain in more than one sense⁸⁴⁹." As it happens now, in the third world countries specifically.

This historical alliance based on the ideological interpretation of religion led to some kind of non-humane practices. In which the name of the Lord has historically committed major catastrophic wars throughout the world. As we said before, That why the deviation from religion, atheism, or here's y was enough for the "believers" community to imprison or kill the "stray" sect, motivated by the desire to please God in front of the population, but in depth it sought other things; economic or social or politic⁸⁵⁰.... that why we found those people often argued mentally to defend his unreasonable emotions to justify the behavior of their communities. This illustrates the great distance that we must do to truly reflect the behavior of human interpretations, that why we found often those people using the mental argument to defend their emotions and the behavior to their community. It also, highlights the great distance we must done to truly reflect the behavior of human interpretations.

What we said here about religion is also true about duty, honor, democracy, and freedom - all ideas and concepts that can support human values. It can also lead to the opposite. Therefore, man will not achieve the full ability to think about his theological behavior, unless his loyalty to mankind and his ideals within these theologies itself becomes the first loyalty in human existence; this means that "loyalty to life and to humanity must always be a priority over loyalty to any particular group⁸⁵¹." Religion here becomes an auxiliary doctrine for man to engage in human values.

On this basis, atheism within heavenly theology - heavenly religions - may be more present and evident than enlightenment philosophies and positivist religions, The line between them; is how much they reflect human values within their ideals. Therefore, historically, there are many atheists who have devoted their entire lives to radiating the values of tolerance, love, and freedom. On the other hand, there are also religious men who have devoted their religious thought to legitimizing wars, killing and extermination for violators of their faith.

On this basis, the Islamic religion should be interpreted on the basis of what can bring us closer to public space rather than what keeps us from it. This can help us to overcome the historical dialectic between the original humanistic and authoritarian orientation a innovator within religions. Exceeding it culturally, educationally and cognitively is the common human horizon through which we can establish a philosophy of difference within the Islamic religion, a project continued the purposes in Fiqh under the name of the fiqh of Muslim minorities.

Second: Fiqh of Muslim minorities as an introduction to the philosophy of integration

Islamic Fiqh generally distinguishes between two houses (Dar) Dar al-Islam, where nationals or citizens live under a political system based on Islam, is a theoretical and practical reference for social action. Society where Muslims live as a minority within

⁸⁴⁹- Erich Fromm: "Psychanalyse et Religion", op , cit, p 212.

⁸⁵⁰-Erich Fromm, *Espoir et révolution*, op, cit, p. 163.

⁸⁵¹ -Tariq Ramadan (2008), *Radical Reform*, oxford university press, p. 32.

a political system that condemns different social laws. This is new and different space, both qualitatively and qualitatively⁸⁵². In respect, it creates minorities' generally political, social, economic, cultural, religious and civilizational questions. Therefore, this situation necessitated the existence of a special Fiqh of minorities called the Fiqh of Muslims in the non-Islamic society.

According many studies, the issue has not been raised historically for several reasons*, the most important of its was;

- The Muslims in their history didn't think to leave there countries only in rare cases, because the Islamic countries were a large land, and they are not separated by political frontiers.

The idea of citizenship, as we understand it today and The residency in a other country of your origin cannot give you the citizenship; which mean you cannot have citizenship basis on established criteria, such as birth in the host country; extension of residence, or marriage ... you will remain as strange.

- The ancient world did not know anything called international law or diplomatic relations, except in specific cases, which requires each state to protect the nationals of other countries residing on its territory, and treat them the same treatment as indigenous nationals, except in some special cases where citizenship rights require some privilege.

- The logic of power was predominantly the relationship between the old empires - including the Islamic empire - each of which considered the territory of the other as "Dar the war" which could be invaded and wholly or partially annexed to the dominant state; It is the nature of empires that they know no limits except where it is difficult for their armies to continue to crawl.

- The our Islamic leader did not live in the terrestrial unit as we live today; Where cultures overlap, and can nations lives in one place. Rather, they lived in a world of separate islands, there is not coexisting or understanding just in rares cases, and The "Fiqh of war" was overwhelming by virtue of the requirements of reality that day. What we need today is the "Fiqh of coexistence" because we live in in a different quantitative and qualitative reality⁸⁵³.

The Fiqh of Muslim minorities are based on the idea of bringing the Muslim closer to the other non-Muslims on the level of transactions, worship and positive moral interaction, based on understanding, tolerance, acquaintance, coexistence, friendship,

⁸⁵² Taha Gabir-AL-Alwani, Towards Fiqh for minorities, Some basic Reflexions, occasional papers Series No. 10, (IIIT) London-Washington 2003.

- عبد المجيد النجار (2004\1\14) ، نحو تأصيل فقهي للأقليات المسلمة في الغرب، موقع إسلام أون لاين
- you can read more in this Article; Stefavno alleivi, the mosques in western Europe
<http://www.stefanoallievi.it/2014/07/mosques-in-western-europe/>

*- The Fiqh of minorities is defined in several terms, such as: the Fiqh of the House of War, the Fiqh of the House of the Covenant, the Fiqh of the Diaspora or the Immigrant, the Fiqh of priorities, the Fiqh of the place, the Fiqh of geography, the Fiqh of Muslims in a society other than the Islamic community, the Fiqh of expatriates, and the Fiqh of coexistence with Dr. Khaled Mohamed Abdel Qader in His book; From the Fiqh of Muslim Minorities, Fiqh of Citizenship by Dr. Abdul Majeed Al-Najjar in his book; Fiqh of Citizenship, and Fiqh of Muslim Minorities by Yusuf al-Qaradawi in his book ; In the Fiqh of Muslim Minorities.

⁸⁵³ -QURAN; Al-Hujurat (The Dwellings), verse , 15-16.

affection and love. "O men! Behold, we have created you all out of a male and a female, [15] and have made you into nations and tribes, so that you might come to know one another. [16] Verily, the noblest of you in the sight of God is the one who is most deeply conscious of Him. Behold, God is all-knowing, all-aware ⁸⁵⁴".

It is important to note here that although there are some fundamental differences, especially with regard to doctrine; monotheism and faith, there are a number of commonalities that bring Muslims closer to non-Muslims, particularly in the area of social transactions, international treaties, values and human relations. because " the law in this country based on the culture, principles and values of society, and this law applies on the Muslim minority as it applies to other members of society, citizens and residents, It is an application that extends from the individual to the conditions of the family to the conditions of the whole society in a great deal of theoretical and actual rigor, so that there is hardly any exception to the privacy of an individual or group in which that privacy is exercised outside the authority of the law. In this situation, the Muslim minority finds itself obliged to submit to the law and apply it in its life, especially in relation to public relations between individuals and groups, or between them and the state And constitutes its contractual obligation, and thus ends up with legal sovereignty over the life of the minority, often opposed to the laws of identity, if it is obliged to submit to those laws Therefore, the Fiqh of minorities in general ⁸⁵⁵ . created a compromise Between Islamic religion and western culture⁸⁵⁶.

In a post-September 11* report from one of the most important centers of strategic thinking in USA, we find some of the main reasons why Muslims do not integrate in Europe and the United States.

- The stereotypes of Muslim communities preceded by Europeans reinforce their sense of non-belonging, especially as first-generation immigrants still hold onto the myth of returning home.

⁸⁵⁴ - عبد المجيد النجار، مقال سابق.

- <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/01/article02d.shtml#854>

⁸⁵⁵ -Peter Mandaville; La situation des populations musulmanes dans un régime non-musulman: reflections juridiques et historiques. (dans) Bernard Lewis; Dominique Schnapper (eds) Musulmans En Europe. Actes Sud, Paris, 1992. P.39.

⁸⁵⁶ Peter Mandaville (2001), Transnational Muslim Politics, Reimagining the Umma. Rutledge Research in transnationalism, London, PP. 114-118

* - It useful to said that after this period a several security studies have emerged that have played an important role in political science and international relations in particular, since the Iranian Islamic Revolution in 1989 to reach its climax with the events of September 11 in the United States of America and in Paris in 2015, And who looks at the of Arabs origins from the point of view of doubt and unsecured.

- Les illusions du 11 septembre. Le débat stratégique face au terrorisme, Paris, Le Seuil, (2002).

We can notice that also in Italia " The religious issue took a negative turn in Italy due to the negative rhetoric directed by the extreme right in particular In the north, which took advantage of the cultural and media aspect that fed in particular Islam phobia, especially after September 11, which left a major and radical coup in the dealings of European society in general and the Italian in particular with Muslim and Arab immigrants".

- Stevano Allievi (2009), Mohammed Khalid Rhazzali; Imusulmani e la societa italian, Edizioni Franco angli, Milan, pp. 43.44. also;

- Enzo pace, (gennaio 2019), le nouve frontiere del dialogo fra cristainismo e islam negli anni del grande gelo, Studi Ecumenici, Rivista trimestralen , dialogo islamo- cristiano ; prassi e prosèttive, p . 50.

- The double standards by which Western societies deal with Islam, compared to their tolerance of Christianity and Judaism⁸⁵⁷ .

- The interventions of some Islamic countries to provide financial support to Muslim communities weaken integration and increase the division of Muslim communities and the emergence of extremist groups.⁸⁵⁸

-The shared memory of the two sides about historical relations, especially under The interest in Fiqh minority is still ongoing. Because the rate of immigration and the expansion of the circle of converts to Islam is also increasing. Therefore, their situation requires urgent solutions with regard to their religious, social, political, economic, cultural and civilizational situation... Here lies the importance of Fiqh minority to facilitate the integration of immigrants in the public space, because his philosophy is generally based on the interpretation of the Islamic religion with modern values of society in all dimensions. That what The Qaradawi says: "Muslim minorities are part of the Muslim Ummah on the one hand, and on the other, they are part of their community who live in and belong to them, These two aspects must be taken into account, Do not inflate one at the expense of the other⁸⁵⁹" .

This different culture, which is exposed to the Muslim minority in the West with its different faces, and with its attractive means, and its elaborate ways of enforcement, puts a pressure on this minority, and especially on its younger generations, regarding the cultural heritage that this minority holds it. This conflict between the two cultures⁸⁶⁰, often ends either in the elimination of the original culture and adoption the second culture, or the sanctification of the original culture and live on the margins of society, or they try to combine them; But there are many difficulties, especially since there are no clear and unified perceptions on the subject. This is what keeps the Muslim minorities in Western societies in a state of no stability, whether on the psychological or social level; and the evidence is that most of this minority did not integrate into the body of the society in which they became a thread of its fabric, and did not form a homogeneous structure that interacts with society as a cohesive structure, we can speak here about the diversity within the diversity. In general, we can make a⁸⁶¹ procedural distinction between two basic stages in the Fiqh of Muslim minorities⁸⁶².

- stage of alienation: the stage in which the first Muslims immigrated to Europe; either for the war with the Allies in the forties, or for the reconstruction of Europe in the fifty-sixty years of the last century as a result of the destruction. At this point, most Muslims were preoccupied with bread and supporting their families. Especially since most of them were illiterate, I mean ... Migrants from the Maghreb, because the first

⁸⁵⁷ - The report of the Center for Strategic Studies in Washington entitled "Islam in Europe and the United States at the time of the liberation of Sherine Hunter (from the Center's website.)/ <https://www.csis.org/>

⁸⁵⁸ - Mohammed Khalid Rhazzali (2010), L'islam in carcere l'esperienza religiosa dai giova musulmani nelle preigioni italiani, franco Angeli, Milano, p. 30.

⁸⁵⁹ - يوسف القرضاوي، (2001)، في فقه الأقليات المسلمة، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص5.

⁸⁶⁰ - Allievi Stefano (2006), Conflict, Cultures and Religions: Islam in Europe as a Sign and Symbol of Change in European Societies, in Yearbook on sociology of Islam N,3, Transcript Verlag, pp. 19-20-21

⁸⁶¹ - Giuseppe Giordan, Enzo Pace; Rlegione pluralism, farming religion diversity in the contemporary world, springer international publishing Switzerland, 2014, p 94.

⁸⁶² - يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 6.

generation of immigrants did not consider his residence in the country of Diaspora permanent residence and always felt the need to return to the homeland; which led only to resort to partial fatwas on the subjects of daily life, but the second and third generation, Who discovered that his existence was no longer temporary and that it had become a reality⁸⁶³. As Stefano Allievi* says; The current generation of Muslims in Europe is trying to find a private and separate identity from that of their fathers because it is still classic and stereotypical, which is rejected by today's youth*. Consequently, European Islam today remains a culture that feeds on superficial matters and the convictions of unemployed youth and lost thinkers, which leads us To ask whether this group will complete its path in creating and introducing European Islam, or will it abandon it and neglect it, or will it continue to search for its identity in Europe? The certain thing is that the spread of Islam to Europe and Italy will continue to rise⁸⁶⁴.

- This alienation image of the Muslim community was followed by a conscious Islamic awakening, considering that we started talking about realizing the physical dimensions; language, knowledge of the law, family resettlement, physical immunization. Yusuf al-Qaradawi mentioned a set of sub-stages that fall within the stage of the great Islamic awakening, such as: the sense of identity, and stage movement, stage assembly, stage construction, resettlement stage, and the stage of interaction.⁸⁶⁵ and has considered the question of Muslims on the legitimate position on the issue of their existence and its subsidiary, is evidence that Islam still has a significant impact on the behavior of Muslims and thinking despite his alienation from the Islamic homeland, and considered this interest as stage of development of the relationship between Muslim minorities and Islam in their thought, feeling and behavior, especially this link has gone through different stages, starting with the stage of awareness or sufficient sense of Islamic affiliation or Islamic identity, here this minorities began to shake the dust of inattention and feel nostalgic regard identity Religious and message distinguish them.

- European Muslims (or Muslims European?) Fiqh of citizenship and integration

Under this title, we will try to distinguish between Islamic groups. There are fundamentalists or Salafists who call for isolation, closure, and atonement for European societies and defend change, and moderate Islamists who advocate integration but as a positive integration based on citizenship on the one hand and maintaining religious and cultural identity on the other hand, and finally there are Muslims by names (religion) who do not sympathize with Islam, And they are closest to absorbing European values and European way of life. These three categories are what the Western academic thought of Islam revolves around. In this paragraph we will talk mainly about the second category, because it has the ability to respond

⁸⁶³ -This can be found on the organization's website; <https://www.e-cfr.org/>

* - One of the brightest contemporary sociologists in Islam in Europe ...He has published many books on the subject. For more information about this scientific personality, you can visit his site web; <http://www.stefanoallievi.it/>.

*- Stevano Allievi (2018), I musulmani nella società europea, Edizione franco angilo, Milano, p. 120.

⁸⁶⁴- The European Council for Fatwa and Research <https://www.e-cfr.org/>.

⁸⁶⁵ - يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص 5.

intellectually to the challenges posed by the various European visions; it offers a philosophical Fiqh that is more open than the Fiqh of Islamic minorities.

These Group of intelligentsia present themselves as scholars or researchers and do not call themselves scientists of the science of fiqh or the Qur'an ... so that they start from the principles, faculties, general values, spirit of the Qur'an and the foundations of the Islamic message and they believe that they have the full right to deal directly with the Sharia as religion in a book and a Sunna. and they can transcend the inherited Fiqh. This group tries to provide humanistic interpretations and approaches for what we might call European solutions to the problems of "European Muslims"⁸⁶⁶.

European Islam, according to strategic reports, went through three basic phases; The stage of quiet Islam (1900-1972), and the second stage is the stage of the emergence of the second generation of Muslims (1973-1988), in which the expression of Muslims about themselves and their demands for their rights grew in order to preserve their identity. Or the third stage (1989-) is the stage of confrontation that increased clash after 2001 and after the European bombings - in Spain, France and London - In this stage, European racist tendencies grew, whether as individuals or as groups in all its political, social and economic dimensions, taking advantage of the context of external events As termed war on Islam To terrorize to make the image of Muslims worse and portray them as a threat to the values and culture of European societies.

Despite the escalation of events between Muslims and European and American societies, it did not prevent the emergence of important positive indicators, among them the unprecedented increase in the number of believers in Islam in the Western world, and the increasing sales of books on Islam. In this sensitive historical context, many academic voices began talking about a new understanding of Islamic culture using new concepts: integration, citizenship, modernity, tolerance, dialogue, coexistence as an entry point to confront this attack.

The idea framed for them is to work to find a homogeneous, non-contradictory European Muslim figure by searching for a commonality between Muslims and non-Muslims and establishing the idea of so-called "critical European Islam" that arguably abolishes the knot of deficiency and the victim's culture and vulnerability. We can mention here in particular the University of Padua-Italy, with her wonderful job to study scientifically Islam, because Islam knowledge and the composition of the Italian framework of the Padua experience. There was a lot of controversy about Islam in Italy, where Islam, day after day, has become the focus of attention of Italian society, which has aroused the desire to learn about this religion and its characteristics and study ... The University of Padua as an example of this unique experience where it was presented in partnership with Private and public bodies have an academic make-

⁸⁶⁶- Chapter two of the report under the title: "Islam as a Western Phenomenon: Implications for Europe and the United States" by John Esposito. The report of the Center for Strategic Studies in Washington entitled "Islam in Europe and the United States at the time of the liberation of Sherine Hunter (from the Center's website.)/ <https://www.csis.org/>. you can see also;

- Nasr Vali The Shia Revival, (2007), How Conflicts within Islam Will Shape the Future, pp. 10-15.

up on Islam in Europe in general, and on Italian citizenship, politics and Italian Islam in particular⁸⁶⁷ .

Among the interested who received remarkable attention at this stage is the French thinker Tariq Ramadan*, who has been involved in the public debate in Europe on the issue of integration and citizenship. In this context, he worked - through many writings and interventions - to establish the concept of friendly integration within the group in order to controversially transcend the concept of assimilation; The group is not only the Muslim community, but the broader environment in which the Muslim lives. On the basis that the essence of the idea of a community of faith does not mean at all a group isolated from the overall surrounding frameworks, because this whole concept of "intellectual and material separation is a strange concept from the spirit of Islam, it must be distinguished between the practice of faith within the group and isolation from the surrounding community. Knowledge of the laws of order and participation in social, political and other life is a necessity that evokes a genuine sense of belonging to that European community, as it requires the availability of many knowledge and capabilities so that a Muslim can emerge as a European citizen equal to others because, in principle, it is not opposed to being a Muslim and European, loyalty should not be for the Islamic culture of the upstream state, But the development of a European-Islamic culture must be encouraged through a selective process and the development of Muslim culture. This will be done by encouraging self-indulgence in society, participating in political and societal dialogues, developing self-financing sources and rejecting conditional funding from the governments of Islamic countries for Islamic organizations in Europe.

On this basis, the integration of the European Muslim into European society will push him to achieve true citizenship as a European. In other words, the path to European citizenship begins with an interpretation of the Islamic cultures "transmitted with the immigrant", with a horizon separated by the Islamic religion, and therefore it is not necessary to confuse the religious principles with the culture of the original homeland. In other words, working to create an Islamic culture based on respecting Islamic principles while adopting some European tastes and lifestyles, which is what was termed active citizenship. A European Muslim is required to participate in the democratic process in Europe. He can criticize the policies of European governments and encourage pluralism and democratization throughout the Muslim world. On the basis that there is nothing in the text or spirit of European legislation to oppose the practice complete and peaceful religion of the Muslim. Muslims must believe that they are "at home" and participate in their societies as citizens aiming for greater social justice. What we can call it "thinking out of fiqh"⁸⁶⁸ ."

⁸⁶⁷ - The Article of valentina Schiavinto in the book of Stevano Allievi (2018), I musulmani nell societa earpoepe. Edizione franco angilo, Molano, p. 175.

*- for more learning; [www. Tariqramadan.com/ article/ 27/9/2004](http://www.Tariqramadan.com/article/27/9/2004).

- Democracy, Islam and the politics of belonging: Rosemary Bechler. [www. Open democracy.net](http://www.OpenDemocracy.net). 2-3(2006).

- Islam and Muslims in Europe: Fun damental issues [www. Islamonline. Net/ English/ European Maslmis/ politics/ 2006/04/02](http://www.Islamonline.Net/English/EuropeanMaslmis/politics/2006/04/02).

⁸⁶⁸ -Tariq Ramadan(2008), Radical Reform, oxford university press, p. 33.

This awareness is what can transfer Muslims as a group to attention, but discrimination against them in matters of work and housing is not entirely linked to "anti-Islam" but rather is the result of social and economic policies that must be changed based on the rights of Muslims as citizens - and equal to the rights of other citizens. In other words, should not be make and believing that the Islam phobia, hinders them from progressing, but rather should bear their responsibilities, develop their clear arguments and participate in dialogues and industry of events, and reject that unilateral vision based on the idea of the other "we / them", by supporting common values around Equality, justice and respect in the name of "citizenship ethics" and work to correct the idea of an isolated and weak minority. "Transformation reform" is more exacting, in that it adds a further step, and condition, to the whole process. It aims to change the order of things in the very name of the ethics it attempts to be faithful to, in other words, to add a further step going from the texts to the context to act on the context and improve it, without ever accepting its shortcomings and injustices as matters of fate⁸⁶⁹.

Islam expresses a universal religion based on a set of principles. In return, European constitutions and laws include freedom of worship and freedom of conscience. In other words, there is no law that can prevent a Muslim from fasting or compel him to drink alcohol. That is why i can be a full Muslim and a full European at the same time. On the basis that Muslims are required to respect the laws regulating citizenship relations in the countries in which they live, because it is not anti-Islam behavior, because the principle of respecting contracts is one of the most important principles of Islam. We must note that European Islam - as a cultural truth - is not one culture but several cultures, because the universality of Islam does not come to the pattern of culture everywhere, but rather calls us in the name of the universality of its principles to accept the diversity of cultures. And so Ramadan says: I am European by culture, but a Muslima Swiss nationality, an Egyptian in my origin, and a universal human being with my principles. Just as French or a Dutchman can be a "humanist" trend, he can also be a Muslim.

Conclusion

In general. The Fiqh of minorities meets with the fiqh of integration- because they are together and with different ethics - in order to formulate an open perception of the relationship of Islamic culture with Western culture, this perception is what can establish a culture of coexistence as an open Islamic philosophy. That is, starting from minority ideology to group ideology, integration and citizenship on the basis of universal Islamic human values, rules and principles.

It is important to conclude by saying that the fiqh here must go beyond the political of the concept of minorities, to open up to the philosophy of recognition and difference, which understands the nature of positive human relations that bring the Muslim closer to the non-Muslim public space;" Allah forbids you not, with regard

⁸⁶⁹ - ibid, p. 33.

to those who fight you not for (your) Faith nor drive you out of your homes, from dealing kindly and justly with them: for Allah loved those who are just.⁸⁷⁰

Therefore, I believe that the Islamic religion should fulfill a new function within the theoretical perceptions of the Muslim in the Western public space, a function that restores religion to its vital role, the function of saving and protecting man from traditional forms of worship by expressing human ideals, freedom and difference; benefiting from the Christian experience with public space in general. This is the only way that religion became a system of liberation rather than a system of alienation in which man loses the most meaning of life. So we must look at religion for man from a cultural standpoint

✓ The References

- Allievi. Stevano, Dassetto, Felice, (1993.) Il ritorno dell'islam I musulmani in italia, Edizioni lavoro, Roma.
- Allievi. Stevano, (2005), Conflict, Cultures and Religions: Islam in Europe as a Sign and Symbol of Change in European Societies, in Yearbook on sociology of Islam N,3, Transcript Verlag.
- Allievi Stevano, Rhazzal, Mohammed Khalid, (2009), musulmani e la societa italian, Edizioni Franco angli, Milan,
- Erich, Fromm, (1978), Avoir ou être ? Paris, Trad .de l'américain par Théo Carlier, Éd .Robert Laffont.
- Erich, Fromm,(1982), De la désobéissance, Paris, Trad. de l'américain par Théo Carlier, Robert Laffont .
- Erich, Fromm,(1970) , Espoir et révolution. Vers l'humanisation de la technique, Paris, Ed. Stock.
- Erich, Fromm-,(1963), La Peur de la liberté, Paris, Trad. de l'anglais par C. Janssens, Buchet-Chastel.
- Erich, Fromm, (1968) Psychanalyse et Religion, Paris, Trad. de l'anglais par Dominique Merllié, Éditions del'Epi .
- Erich, Fromm,(1955), The sane society, New York, Ed. Rinehart.
- Edward, Paul,(1968), Geanral Editor :The nature of man, macmillan publishing, New York, London.
- Ndiaye. Aloyse-Raymond, (2008), Religion, foi et tolérance, Diogène 4, n° 224.
- Peter. Mandaville, (1992), La situation des populations musulmanes dans un régime non-musulman: réflexions juridiques et historiques. Paris, (dans) B. Lewis :Dominique Schnapper (eds) Musulmans En Europe. Actes Sud.
- Peter. Mandaville, (2001),Transnational Muslim Politics, Reimagining the Umma, London, Rutledge Research in transnationalism
- Rhazzali, Mohammed khalid, (2010), L'islam in carcere l esperienza religiosa dai giova musulmani nelle preigioni italiani, Milano, franco Angeli,.
- Taha Gabir-AL-Alwani, (2003), Towards Fiqh for minorities, London-Washington, Some basic Reflexions, occasional papers Series No. 10.

⁸⁷⁰ -QURAN; Al-mumtahinah; verse.8

- Tariq, Ramadan, (2008), Radical Reform, oxford university press, London.
- pace, Enzo, (gennaio 2019), Le nuove frontiere del dialogo fra cristianesimo e islam negli anni del grande gelo, Studi Ecumenici, Rivista trimestrale, "dialogo islamo- cristiano; prassi e prospettive".

✓ **The articles and Reports from Internet**

- All the article of Stefano Allievi are from his website; <http://www.stefanoallievi.it/>
- All the article of Tariq Ramadan are from his website; <https://tariqramadan.com/>
- Chapter two of the report under the title: "Islam as a Western Phenomenon: Implications for Europe and the United States" by John Esposito, The report of the Center for Strategic Studies in Washington entitled "Islam in Europe and the United States at the time of the liberation of Sherine Hunter, from the Center's website <https://www.csis.org/>
- The Holy Quran; www.corpus.quran.com/
- The report of the Center for Strategic Studies in Washington entitled "Islam in Europe and the United States at the time of the liberation of Sherine Hunter (from the Center's website.)/ <https://www.csis.org/>
- website of the European Council For Fatwa and Research; www.e-cfr.org/
- Muslims in European Politics, <http://www.euro-islam.info/key-issues/political-representation/>
- Rosemary Bechler, (2006), Democracy, Islam and the politics of belonging Islam and Muslims in Europe: Fundamental Issues, [https://www.opendemocracy.net/en/about/-](https://www.opendemocracy.net/en/about/)

✓ **References in Arabic**

- القرضاوي. يوسف، (2001)، في فقه الأقليات المسلمة، القاهرة، مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى.
 - فروم، إريك، (1956)، فن الحب، القاهرة مصر، ترجمة مجاهد عبد المنعم، مكتبة دار الكلمة Logos.
 - عبد المجيد النجار (14/01/2004)، نحو تأصيل فقهي للأقليات المسلمة في الغرب، التأصيل لفقه الأقليات.. ضرورته وموجهاته
- <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/01/article02d.shtml1>